

0460

قلم حسن علی

۹۴۴
۱-۸

و بعد از آنکه در این کتاب

در باب اول از کلیات

و در باب دوم از جزئیات

الهداية (مختصا) الكفاية

في المسائل الفقهية ودلائلها العقلية والعقلية

قد اتم بطبعهما مع بذل الجهد في حسن ترتيبهما وتم

خادم العلماء مهين الاطباء

عبد المجيد

عفا الله الله الوحيد

استثالا لامر كيتي اف بالكل انتر كشن

بإعانة هؤلاء العلماء الاعلام والفضلاء الكرام حفظهم الملك المنعم

إلهي القضاة السيد حامد الله النقوي والمفتي عباس علي والمفتي غلام محسن راجا ناط المولوي احمد كبير

والمولوي يدع الدين والمولوي عبد الله والمولوي محمد علي والمولوي قدرة الله والمولوي عجيبي احمد

سنة ١٢٤٧ هجري

THE HIDAYAH,

WITH

ITS COMMENTARY,

CALLED

THE KIFAYAH,

A Treatise on the Questions of Mahamudani Law

PUBLISHED UNDER THE AUTHORITY OF THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION

BY

HUKEEM MOULVEE ABDUL MUJEEB

With the Assistance of other learned Men of Calcutta

1831.

بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب جامع في معرفة
 ما يجب من طهارة
 ما في حقه من طهارة
 وما في حقه من طهارة

فهرس الهداية والكفاية
 في طهارة الاول

كتاب الطهارة

١١٣	باب المسح على الخفين	٣١	فصل في نوافض الوضوء
١٢٨	باب الحيض والامتناع	٤٧	فصل في الغسل
١٣٢	فصل الامتناع		باب الماء الذي يجوز به الوضوء
١٣٥	فصل في التماس	٥٥	وما لا يجوز به
١٣٩	باب الانجاس وتطهيرها	٧١	فصل في البثر
١٦٥	فصل في الاحتباء	٨٢	فصل في الاماروغيبوها
		٩٥	باب التيمم

كتاب الصلوة

١٦٨	باب المواقيت	١٦٨	باب مسجود المنه
١٧٣	باب صلوة المريض	١٧٣	باب صلوة المريض
١٧٤	باب صلوة التلاوة	١٧٤	باب سجود التلاوة
١٨١	باب صلوة المسافرين	١٨١	باب صلوة المسافرين
١٩٠	باب صلوة الجمعة	١٩٠	باب صلوة الجمعة
٢٠٣	باب صلوة العيدين	٢٠٣	باب صلوة العيدين
٢٣٨	فصل في تكبيرات التشريق	٢٣٨	فصل في تكبيرات التشريق
٢٤٠	باب صلوة الكسوف	٢٤٠	باب صلوة الكسوف
٢٤٦	باب الاستسقاء	٢٤٦	باب الاستسقاء
٢٨٠	باب صلوة الخوف	٢٨٠	باب صلوة الخوف
٢٩٣	باب الجنائز	٢٩٣	باب الجنائز
٣٠٢	فصل في الغسل	٣٠٢	فصل في الغسل
٣٠٥	فصل في تكفينه	٣٠٥	فصل في تكفينه
٣١٣	فصل الصلوة على الميت	٣١٣	فصل الصلوة على الميت
٣١٦	فصل في حمل الجنازة	٣١٦	فصل في حمل الجنازة
٣٢٨	فصل في الدفن	٣٢٨	فصل في الدفن
٣٤١	باب الشهيد	٣٤١	باب الشهيد
٣٣٩	باب الصلوة في الكعبة	٣٣٩	باب الصلوة في الكعبة
	باب الامامة		باب المواقيت
	باب الحدت في الصلوة		باب مواقيت
	باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها		باب مواقيت
	فصل فيما يكره		باب مواقيت
	فصل		باب مواقيت
	باب صلوة الوتر		باب مواقيت
	باب النوافل		باب مواقيت
	فصل القراءة		باب مواقيت
	فصل في قيام شهر رمضان		باب مواقيت
	باب ادراك الغريضة		باب مواقيت
	باب قضاء الفرائض		باب مواقيت

باب الزكاة

٤٧١	باب الزكاة	٤٨١	فصل في العروض	٤٨١	باب صدقة نسوانهم
٥١٠	باب في من يمر على العاشر	٤٨١	باب في من يمر على العاشر	٤٨١	باب في الابل
٥١٣	باب المعادن والركاز	٤٨٦	باب المعادن والركاز	٤٨٦	باب في البقر
٥٢١	باب زكاة الزروع والثمار	٤٨٧	باب زكاة الزروع والثمار	٤٨٧	باب في الغنم
٥٢٩	باب من يجوز دفع الصدقات به	٤٩٠	باب من يجوز دفع الصدقات به	٤٩٠	باب في الخيل
٥٣٨	ومن لا يجوز	٤٩١	ومن لا يجوز	٤٩١	باب
٥٤٩	باب صدقة الفطر	٥٠٥	باب صدقة الفطر	٥٠٥	باب زكاة المال
٥٥٣	فصل في مقدار الواجب وقته	٥٠٥	فصل في مقدار الواجب وقته	٥٠٥	باب في الفضة
		٥٠٨		٥٠٨	باب في الذهب

كتاب الصوم

٦٠٠	فصل فيما يوجب على نفعه	٦٦٢	فصل فيما يوجب على نفعه	٦٦٢	باب في روية الهلاك
٦٠٥	باب الاعتكاف	٦٦٩	باب الاعتكاف	٦٦٩	باب في روية القضاء والكفارة
		٦٨١		٦٨١	باب

كتاب باب الحج

٧١٨	٦٢١	فصل في المواقيت
٧٣٨	٦٣٤	باب الاجرام
٧٥٢	٦٣٣	فصل في الوقوف
٧٥٧	٦٢٦	باب القران
٧٦٥	٦٧٨	باب التمتع
٧٦١	٦٨١	باب الجنائيات
٧٧٣	٧٠٢	فصل
٧٧٩	٧٠٦	فصل
		باب مجاوزة الوقت بعير احرام
		باب اضافة الاحرام الى الاحرام
		باب الاحصار
		باب الفوات
		باب الحج عن الغير
		باب الهدى
		مسائل متنوعة



الحمد لله الذي أبس على قواعد الكتاب والسنة مباني الدين والإسلام :
رشد بالبراهين الواضحة والحجج الفاطحة أركان الشرع والأحكام : ويعت
لحق عبادة رسلا وأتباع علمهم السلام : للهداية والارشاد : وحلفهم علماء
في اظهار شعائر الملة وإطفاء نائرة الزيف والالحاد : يستفرغون مجهودهم في اعلاء
كلمة الحق ورفع سائر الدين : ويسنفدون وسعهم في احياء سنة سيد الانبياء
مرسلين : محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم اجمعين : وعلى عترته ودلائله
براشدين : وصحابته ومن تابعهم الى يوم الدين : وسام تسلما كبيرا :
ويعد فان الكتب الجامعة في العقد للأصول والفروع : والمنطق : علمي لطائف
مكت المعقول والمسموع : كسرة لا تحيط بها الغاية والحد : وجملة لا يستوعبها
لاحصاء والعدد : غير ان كتاب الهداية من بينها اجمع مصنف لاصول الوقفات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي اعلى معالم العلم واعلامه

قوله الحمد لله الحمد هو الثناء على الجميل من نعمة وغيره يقال حمدت الرجل على انعامه وحمدته على حسنه وشجاعته والتعريف فيه قيل هو نحو التعريف في ارسالها العراكب وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ابن الحمد ما هو والعراكب ما هو من بين اجناس الافعال وقيل الا ستغراق اي جميع المحامد لله تعالى والاختلاف معروف وانما مص اضافة الحمد الى هذه الاسم لانه يدل على غيره لان الله اسم للموجود الحي الجامع لصفات الالهية فيكون ذكره ذكر الصفات كلها معنى ولانه اخص الاسماء للموجود الحي الجامع اذ لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا فالإضافة اليه اولى **قوله** معالم العلم المتعلم موضع العلم قيل المراد بها الاصول التي يوقف بها على الاحكام... عواجزا و الفساد والحل والحرمه وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس واعلاؤها ظاهري حيث اوجب علينا الاتباع والا يتما رقنا لله تعالى : نَبِّهْ مَا نَزَلَ إِلَيْكُمْ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَنْ يَشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ الْآيَةُ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ وقبله المراد به العلماء واعلاؤهم ايضا ظاهرا قال الله تعالى : زَيَّعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ حيث خصهم بالكرامات بعد دخولهم في ذكرنا الذين آمنوا انما الزيادة درجاتهم عنده **قوله** واعلامه قيل المراد بها الاسباب الشرعية (نحو)

وأظهر شعنا بالشرع وأحكامه : وبعث رسلا وأنبياء صلوات الله عليهم
اجمعين : إلى سبل الحق فأدبنا :

نحو دلوك الشمس وملك النضاب وهو يوم الشهر وشرف المكان للصلاة والزكاة والصوم
والجج لان العلم هو الامارة والاسباب الشرعية امارات ولوجوب الاحكام في الحقيقة لان
الوجوب في الحقيقة مضاف الى ما يحب الله تعالى وهو غيب عنا والله تعالى اقام
الدلالات الظاهرة من نحو دلوك الشمس وغيره علما على الجاه الغيبي تيسيرا للعباد
واعلاها من حيث اضاف الوجوب اليها وقيل المراد بالاعلام العلماء الذين
يقتدى بهم وله وجه حيث يطلق الاعلام ويراد بها العلماء في كثير من المواضع .

قوله وأظهر شعنا بالشرع انما نرا بالهمزة كمانى الصحائف جمع شعيرة وهي
ما جعل علما على طاعة الله تعالى قبل المواد بها ما يؤدي على سبيل الاشهار
كصلوة الجمعة والعيدين والخطبة وجمع العرفات والمزدلفة والمراد من الشرع
المشروع اذ لو كان المراد به الشارع لقال شعائره ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون واصفا للظاهر موضع المضمر قلت فيه اطناب بلا ضرورة وهذا قبيح
في الكلام والمشروع باطلافة يتناول الاسباب والاحكام الشرعية وهذا من قبيح
اضافة البعض الى الكل **قوله** واحكامه الحكم الاثر الثالث بشي نحو الجواز
والفساد والإضافة للبيان كما تم فضة لجواز اضافة الاحكام الى غير المشروع
كالنحو وغيره فكان هذا من المصنف رح رعاية المناسبة بين التحميد والتصنيف
معلم ما قبل ذكر التحميد متضمنا مضمون التأليف من شرط صحة التصنيف
قوله وبعث رسلا وأنبياء بعث الرسل من اعلى النعم والرسول هو النبي الذي معه كتاب
كموسى عليه السلام والنبي هو الذي ينهى عن الله تعالى وان لم يكن معه كتاب كذا في الكشاف :
قوله هادين صفة لانبياء هداة الطريق اذ هب الى المقصد وذلك لا ينحقق الا (من)

واجلبهم علمًا الهي سنن سننهم داعين * يملكون فيما لم يؤثرو عنهم مملك
الاجتهاد * مسترعدين منه في ذلك وهو ولي الارشاد * وخص اوائل المستنبطين
بالهونيق * حتى وضعوا مسائل

من الله تعالى واليه الاشارة في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وهذا الى الطريق
اي اراء الطريق وهي وظيفة الرسل صلوات الله تعالى عليهم اجمعين .
قوله واخلفهم علماء من خلف فلان فلانا اذا جاء خلفه عدو بالهمزة الى
المفعول الثاني اي جاء بهم خلفهم وجعلهم خلفاء لهم فان العلماء ورثة الانبياء
والوارث م خليفة المورث وعلماء جميع عالم ككثراء جمع شاعروهم من قبيل
لاين ونامرلان العلم لم ير دل على ان صاحبه تعاطاه حتى انضي اليه وليس
بجمع عليهم وان كان يحكي في هذا كتحكيم وحكام **قوله** يملكون من
باب ترفيع الاستعارة لذكور الطريق اولا ولهذا قال مملك الاجتهاد وعقبه
يقوله مسترعدين **قوله** فيما لم يؤثرو عنهم اي لم يرو عن الرسل والانبياء من
اثر الحديث اذ ارواه **قوله** وحض اوائل المستنبطين اراد بذلك والله اعلم
ابا حنيفة واصحابه رضي الله عنهم اذ هم الحائزون فصبات السبق في مضار استنباط
الدلائل من النصوص والعاثون بدرجات الفضل في وضع المسائل على الخصوص
وكل من بعدهم مقتدون على آثارهم مقتبمون من انوارهم فلهي الدرجة العليا والرتبة
المقصود بزيقتنا الله شفا عنهم آمين رب العالمين وآلا استنباط الاستخراج من
نبط الماء من العين اذ اخرج ويستعمل الاستنباط في استخراج الوصف المؤثر من
النصوص لما ان في الموضوعين كلفة ومشقة ولهذا عظمت به اندار العلماء وارتفعت
ذخائرهم ولما بين الماء والعلم من المشابهة اذ الاول حبيب حيوه الاشباح والثاني
حبيب حيوه الارواح واليه وقعت الاشارة في قوله تعالى واحييناوه بلاءه ميتا (و)

من كل مجلي ودقيق غير ان الحوادث متعاقبة الوقوع والنوازل يضيق عنهم نطاق الموضوع واقتناص الشوارد بالاقتباس من الموارد.

وقوله تعالى ومن كان ميتاً فأحييناه اي كافراً فهديناه فاطلق اسم الاحياء فيها .
قوله من كل مجلي ودقيق اراد به المسائل القياسية والاستحسانية فان البعرا اذا وقعت في البحر القياس ان يفسد الماء لوقوع النجاسة في الماء القليل هذا دليل ظاهر دركه والاستحسان ان لا يفسدان آبار الفلوات ليست لها رأس حاضرة والمواشي تبع حولها وتلقبها للريح فيها فجعل القليل صفراً للضرورة والإلزام في الكثير وهذا دليل خفي. **قوله** غير ان الحوادث جواب عما ترد شبهة على قوله وضعوا مسائل من كل مجلي ودقيق ان المسائل اذا كانت كلها موضوعة فما بال من بعدهم يتصدى لا سبباً لإدلائل ووضع المسائل اليس تكفي موضوعاتهم فأجاب عنه وقال نعم كذلك الا ان النوازل تنزل ساعة بعد ساعة والحوادث تحدث حيناً عقب حين فلا يستوعب جميعها نطاق الموضوعات ولا يحوز كلها حزام المنصوصات فمسه الحاجة لمن بعدهم الى وضع المسائل على حسب تلك الحوادث والنوازل لكن بانها على ما أسسوه ومفرعاً على ما أصلوه فكانوا هم الواضعين كلها على التحقيق بعضها بالمباشرة وبعضها بالتسبيب لبيان الطريق فكان لهم الاجر المسمى والذكر المعلن **قوله** واقتناص الشوارد بالاقتباس من الموارد الاقتناص الاصطياد والشوارد جمع شاردة وهي النافرة من الشراذم والشوارد من حد ضرب يقال اقتبس منه ناراً وعلم اي استفاد لما استعار الشاردة وهي الصبود النافرة والمتعسراً صابها للمعانى الدقيقة المؤثرة المستخرجة من الأصول المتعصب اذ راعها بجامع تعسر الوصول ورشح تلك الاستعارة بالاقتناص وجعل لفظ الاقتباس قرينة لها واراد بالموارد الأصول لما بين العلماء (و).

والاعتبار بالا مثلاً : من صنعة الرجال : والوقوف على المأخذ : بعض عليها لتواجده
وفد جبرئيل علي الوعد في مبدأ بداية المبندي : أن اشرحها بتوفيق الله تعالى شرحا
الربعة بكفاية المنتهي : فشرعت فيه والوعد يسوغ بعض المباح : وحين اكاد اتكى
عنه اتكاء الفراغ : تبين فينبذ من الاطباء : وخشيت ان يهجر لاجله الكتاب :

والعلم من العتبة فكما ان المورد يستقي منه المله فبذلك الاصول يؤخذ منها
المقني المؤثر في حكم المفروع او كما ان الصبود النافرة يتيسر اصطبلها في الموارد
فكذلك المعاني الشارحة تستفاد من الاصول التي هي كما لو اردت .

قوله والاعتبار بالا مثالا من صنعة الرجال اي وقياس الاحكام على نظائرها
بالعلل المؤثرة من صنعة الكاملين في الرجولية لتجا معين لما يكون في الرجال
من مريضات الجهال لا من صنع كل احد وجعل من عداهم كانه ناقص
في الرجولية **قوله** والوقوف على المأخذ بعض عليها لتواجدها في المغرب
البعض قبض بالا سنان من باب لبس وعوض في العلم بناجده اذا اتقنه والتاخذ
مدرس الحلم اي انما يتوصل اليه ايقان تلك الشوارد بالوقوف على مأخذ
النصوص والضمير في عليها للشوارد **قوله** والوعد يسوغ بعض المساغ اي يجوز
بعض التجاوزات شرعت في شرح البدايه الموسوم بكفاية المنتهي والجمال
ان الوعد الذي جرى لي تجوز ما تصدى له لان الخلف في الوعد مذهبهم
شرعا وان كان مغوبة هذا الامر تقتضي الامتناع عنه هذا من المصنف
رحمه الله هضم النفس وتعظيم شأن التصنيف **قوله** اتكى عنه ضمي الاتكاء
بمعنى الفراغ فعداه عن اي كنت منكنا عليه فلما انتهى كدت استبرع
لفراغي عنه **قوله** اتكاء الفراغ اي اتكاء متلبسا بالفراغ **قوله** نبذ يقال
في رأسه نبذ من شيب واصاب الارض نبذ من مطراى شيء يعبر به قوله

(خطبة الهداية مع شرحها الكفاية)

فصرت العنان والعناية إلى شرح آخر موسوم بالهداية في جميع فيه
بتوفيق الله تعالى بين عيون الرواية ومتون الدراية وتأريكا للزوائد في كل
باب معرصا من هذا النوع من الأسهاب مع ما أنه يشتمل على أصول
تسحب عليها فصول وأسأل الله تعالى أن يوفقني لأتمامها ويختم لي بالسعادة
بعد اختتامها حتى أن من تمت همته إلى مزيد الوقوف يرغب في الإطول
والأكبر ومن أجله الوقت عنه يقتصر على الأصغر والأقصر

قوله فصرت العنان والعناية العناية مصدر وعنى بكذا إذا اهتم به **قوله** بين عيون
الرواية بين الشيء خبره **قوله** متون الدراية متن الشيء بالضم مثاقفه هو
متن أي صلب وقوي ويقال رجل متين أي صلب وقوي والمراد من متون
الدراية هو المعاني المؤثرة والنكبات المثبتة التي لا تنقض **قوله** في كل باب
أي في الرواية والنكت **قوله** مع ما أنه يشتمل على أصول تسحب عليها فروع
فيه وقع توهم من يتوهم أنه لما ترك الزوائد في كل باب وأعرض عن الأسهاب
لعله لم يأت بأصول ذات فوائد فقال مع كونه محذوف الزوائد مشحون
بالفوائد كما قيل في فساد البيع بالشرط وهو كل شرط يخالف مقتضى العقد
وفيهِ نفع لا أحد المتعاقدين أو للمعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق يفسد البيع
والأفلاقي كل قيد منه احتراز مما يصادف وجمع لما يوافقه وكذلك في
مسئلة المحاذاة ومن شرط المحاذاة أن تكون الصلوة مشتركة وأن تكون
المرأة من أهل الشهوة وأن لا يكون بينهما حائل واجتاها كما يعثر عليها
في إثبات كلماته **قوله** لا تمامها - واختتامها يريد به شرحين وفي بعض
النسخ لا اختتامها .

(قوله)

وللنايب ^{الذين} يعشقون مذاهب ^{الفرقة} والنفن خبرك له ثم سألتني بعض إخواني :
 إن أجلي عليهم المجموع الثاني ^{الذي} فافتحت مستعينا بالله تعالى في تحريره ما قاله ،
 مبسرها إليه في التيسير لما أحاوله ^{في} إتيه الميسر لكل معبده وفو على ما يشاء قد ير
 وبالأجابه جديره وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قوله ولثلاث فيما يعشقون مذاهب ^{الفرقة} الشعز لا بني نواس أول ^{الفرقة}

علي لربع القامرية وقصة ^{الفرقة} ليمللي علي الشوق والدمع كاتب

وممن عا دتي جميع الديار لا فلها ^{الفرقة} وللنافن فيما يعشقون مذاهب .

قوله أقاموله المفاولة القول ولكن فيها زيادة مزاولة ومفاولة ليحت في القول

لأنها من باب المغالبة والمباراة لأن الفعل من غولب فيه جاء ابلغ واحكم

مما إذا زال ولم يوجد له زيادة قوة الداعي إليه المحاولة طلب الشيء صيلة ومنه

التحديت اللهم بك أحاول وبك أقول روي أنه عليه السلام كان يقول هذا الدماء

من دلفاء العدو أي بنصرتك وتوفيقك ادفع مني كيد العدو واطلب الثوب

عليهم يقال فلان جدير كذا أي خليف والله اعلم .

كتاب الطهارة

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ الْآيَةَ

هذا كتاب الطهارة لأن الصلوة عماد الدين وأعظم أركان الإسلام بعد الإيمان بالله تعالى فكانت أحق بالتقديم والطهارة شرطها ولا بد من تقديم الشرط على المشروط وإنها أهم لأنها لا تستقل بعد رما من الاعتذار بخلاف سائر الشروط من استقبال القبلة وسنن العورة وطهارة الثوب والمكان وذكر الطهارة بلفظ الجمع دون الواحد كما في الصلوة والزكوة نظر إلى اختلاف أنواع الطهارة حدوا حقيقة فإن طهارة الوضوء نفس أمر الماء ونفس إصابته وفي الثوب غسله حتى يزيل النجاسة وكذلك طهارة التيمم مخالفة لهما أما الصلوة المطلقة فليست بمختلفة الحقائق إذ هي عبارة عن الأركان المعهودة وإن تنوعت من حيث الصفات بالعرض والواجب والنفل وكذلك في الزكوة يجمع أنواعها قوله عليه السلام ها تواربع عشور أموالكم فكان الموءن من كل أنواع المال ربع العشر فكانت شيعا واحدا من حيث ربع العشر *
قوله قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ الْآيَةَ اقْتَسَمَ بِآيَةِ الْوُضُوءِ تَبَرُّكًا بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ الْأَصْطِلَاحُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ مَرْتَبًا عَلَى الْمَدْلُولِ أَيْ إِذَا رَدِّمُ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنَّمَا جَاءَ بِأَوْهِي تَسْتَعْمَلُ فِي الْأُمُورِ الْكَائِنَةِ لَا مُحَالَةٍ دُونَ أَنْ وَهِي فِي الْأُمُورِ الْمُرْتَدَّةِ لِأَنَّ الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنَ الْأُمُورِ الْكَائِنَةِ لَا مُحَالَةٍ نَظَرًا إِلَى الْإِيمَانِ وَتَقَبُلُ فِي الْآيَةِ الْإِلْتِفَاتِ وَالْمُشْهُورِ أَنَّ الْإِلْتِفَاتِ فِي عِلْمِ الْمُعَانِي هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقِ مَرَّةٍ ثَلَاثَةً بَعْدَ التَّعْبِيرِ (عَنْهُ)

(كتاب الطهارات)

فرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس

هذه بأخر منها وغير المشهور أن يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها وقد عدل هنا عن الغيبة وهو الذي آمنوا إلى الخطاب وهو قمتم فيكون من هذا الباب وليس كما قيل لأن الغيبة والخطاب هنا كل واحد منهما في موضعه والتعدول عنه خروج عن سنن العربية لأن صبر الموصول يكون غائباً عن الأفعال الشائع ولهذا نسب إلى مخالفة القياس قول علي رضي الله تعالى عنه إن الذي سميتني أمي جيرة. وكذلك الخطاب في قمتم في موضعه ما لا يقال بأن إذا فعل بلى يقال إذا فعلت لأن المتأخر في منام المخاطب وجميع ما ورد من الخطابات في القرآن يعد مثل هذا النداء وكذا في كلام العرب على هذه الطريقة ولا يسمع دعوى العدول في الكل فافهمه.

قوله فرض الطهارة الغرض لغة التقدير والقطع قال الله تعالى سورة أنزلناها وفرضناها أي قدرنا وكلفنا الأحكام فيها قطعاً وفي الشرع عبارة من حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصاً نائبة بدليل لا شبهة فيه والغرض هنا المفروض بقوله تعالى هذا خلق الله أي مخلوقه والآصاف للبيان لأن المفروض قد يكون من الطهارة وغيرها أي مفروض الطهارة غسل الأعضاء الثلاث وهي الوجه واليد والرجل وفي الكشف قرأ جماعة وأرجلكم بالنصب فدل على أن الأرجل مهيولة فإن قلت ما يصنع بقراءة الجرد دخولها في حكم المسح قلت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المفسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه فغطت على الثالث الممسوح لا يمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتدار في صبب الماء عليها وقيل أي الكعبين فجاء بالغاية ما طأه لظن طأن بحسبها بمشقة لأن المسح لم يضرب له غاية في الشريعة وعن علي رضي الله عنه أشرف على فقة من فرش فرب في وضوءهم نجوز أقال ويل للأعقاب من النار فلما سمعوا جعلوا يغسلونها

(كتاب الطهارات)

بهذا النص والغسل هو الاشارة والمسح هو الاصابة .

علا ويدل كونها ذلكا وعن ابن عمر رضي الله عنه كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ قوموا عابهم بيض تلوح فقال ويل للعقاب من النار وفي رواية جابر بن عبد الله للعراقيب وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل أتى رجلا فتوضأ فترك باطن قدميه فامرته ان يجيد الوضوء وذلك للتغليظ عليه وعن عائشة رضي الله عنها ان قطعا احب الي من ان امسح على القدمين بغير خفين وعن عطاء الله ما علمت ان احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين وقد ذهب بعض الناس الى ظاهرا العطف فوجب المسح وعن الحسن انه جمع بين الامرين . وروي عن الشعبي نزل القرآن بالمسح والغسل سنة النبي هذا في الكشاف ونظيره قوله تعالى ألم تر ان لله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر الآية . والجامع ان في كل واحد منهما مسحا اذا المتوضي لا يتنقع بصب الماء على الاعضاء حتى يمسحها في الغسل ويقال مسحت للصلوة اي توضأت ولا يعتبر قول من رأى المسح على الرجل نظرا الى ظاهرا العطف لان قراءة النص يعارضه ولو تكلف فقال قراءة النص للتعطف على محل المجرور وهو قوله برؤسكم فقد ارتكب مجازا والعمل بالحقيقة اولي وفيه حمل بالنص من كل وجه ايضا لان الجمع بين الغسل اذا المسح هو الاصابة والغسل هو الاشارة فكان الحمل عليه اولي ولان التطهير هو المقصود في التوضوء لقوله عز اسمه ولكن يريد ليطهركم والغسل هو ليطهركم حقيقة وحكما فكان العمل به عند الاحتمال اولي وقراءة الجرا ايضا احتمل العطف على الايدي وان كان مجرورا اذ احتمل ان يكون الجرفية للجوار فعلم ان القول بالمسح على الرجل تعسف وخروج عن القطع الى الاحتمال ومخالفة للسنة المشهورة ومخالفة لعمل الصحابة ايضا .

قوله بهذا النص لا ريب ان هذا النص قطع ظاهر الآية يعصب المصنف عليه . كل (فائدة)

فإن المني الصلوة سواء كان محدثاً أو غير محدث وعليه أصحاب الطهارة فقالوا بالوضوء سببه
القيام إلى الصلوة فكل من قام إليها فعليه أن يتوضأ وهذا ما روي أن النبي ﷺ كان
يتوضأ لكل صلوة فلما كان يوم الفتح صلى الخمس بوضوء واحد فقال له عمر رضي الله عنه رأيتك
اليوم فعلت شيئا لم تكن تفعله من قبل فقال عمداً فعلت يا عمر كي لا يحرجوا ومذهبهم
هذا وجبه أن من جلس تتوضأ ثم قام إلى الصلوة يلزمه وضوء آخر فلا يزال
كذلك مشغولاً بالوضوء لا يتفرغ للصلوة وتساد هذا لا يخفى على أحد كذا ذكره
في المسبب الإمام المحقق بشمس الأئمة أبو بكر محمد بن سهل السرخسي رحمه الله
وقال أصحاب الطهارة سببه الحدث لأنه يتكرر فيكرر الحدث وهذا أيضاً فاسد
لأن السبب ما يكون مفضياً إلى المسبب والحدث رافع للوضوء لا يفضي إليه فكيف
يكون سبباً له وعند الجمهور سببه الصلوة لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم يعني إذا لم تدم القيام إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم لأجل
الصلوة لأن مثل هذا الكلام لا فائدة أثبات الثاني للاول كما يقال إذا دخلت
على السلطان فتزين أي لا جل الدخول عليه وإذا رأيت الأسد فخذ
حذرك ولأنه مضاف إليها وهي تدل على السببية لأنها تدل على الاختصاص
ثبت أقوى وجوهه وذافي أن يكون سبباً فالمسبب حادث به ولأن الطهارة
شرطاً للصلوة بوجوب أن يكون سبب وجوبها الصلوة لا غير فإنا سألنا سائر
الشرائط من استقبال القبلة وسرا العورة والطهارة عن النجاسة الحقيقية وهذا الآن
شرط الشيء تبع له وإنما يصير تبعاً له أن لو وجب بسببه فلو وجب بسبب آخر
يصير تبعاً للسبب لا للشرط وإنما لم يجب على المتوضي أن يكرر سببه وهو الصلوة
لأن فعل الوضوء غير مقصود بنفسه وإنما المقصود حكمه وهو إباحة الصلوة فلما كان
المقصود حاصلًا كفى ذلك كافي استقبال القبلة وسرا العورة وتطهيرا الثوب فإذا وجدت

من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن وإلى شحمتي الأذن لأن الموا جهة تنفع بهذه الجملة

هذه الأفعال عند الشروع لا يشترط تجديدها فكذا هذا ثبت بما ذكرنا إن سبب وجوب الوضوء هو الصلوة والحدث شرطه بدلالة النص وصيغته أما الدلالة فلا نه ذكر التيمم بالتراب الذي هو بدل عن الماء معلقا بالحدث والنص في البدل نص في الإلزام لأنه لا يفارقه بشرطه وسببه وذكر الغسل وهو أعظم الطهريين معلقا بالحدث فقال الله تعالى وإن كنتم بينا فاطهروا وقال وإن كنتم مرضى أو ما الصيغة فقله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة أي من مضايحكم لأن القيام المطلق كان عن غير القيام مطاوعا وهو لا صطباع وهو كناية عن النوم والنوم ليل الحدث كافي قوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط فطهروا كناية عن التمكن في المكان المطمئن للاستئذان والتمكن فيه دليل الحدث قال فخر الإسلام البزدوي رحمه الله عليه في أوائل القياس واختير هذا النظم والله أعلم لأن الوضوء مطهر وضعا فدل على قيام الجاسة فاستغنى عن ذكره بخلاف التيمم والصلوة سبب الوضوء والحدث شرطه فلم يذكر الحدث ليعلم أنه سنة وفرض فكان الحدث شرطا لكونه فرضا لا لكونه سنة فاما الغسل فلا يسر لكل صلوة بل هو فرض خالص فلم يشرع إلا مقرونا بالحدث ولا يقال إن الغسل سنة للجمعة فيثبت التنوع لأننا نقول المدعى إنه لا يسر لكل صلوة فلم يتجه نقضا ونقول بكونه سنة لصلوة الجمعة غير مسلم لأن الغسل عند البعض لليوم لا للصلوة وهذا مما اختاره فخر الإسلام البزدوي رحمه الله وذكر في الكشاف فإن قلت هل يجوز أن يكون الأمر شاملا للمحدثين وغيرهم لهؤلاء على وجه الإيجاب ولهؤلاء على وجه الندب قلت لا لأن تناول الكلمة لمعتنين مختلفين من باب الالفاظ والتعمية.

قوله من قصاص الشعر في الديوان قصاص الشعر بفهم القاف وقصاصه (بضمها)

وهو مشتق منها **ظهور** فان والكعبان يدخلان في الغسل عند ناخلة الزفر فرح وهو يقوآن
ان الغاية لا تدخل تحت المغيب كما لليل في باب الصوم ولنا ان هذه الغاية لا سقط ما وراءها

بضمها بمعنى وهو منتها في الرأس وغايته . . .
قوله وهو مشتق منها في الكافي وخفي ما يجب الهداية في قوله وهو مشتق
منها حيث جعل الثلاثي مشتقا من المنشعبة والامر بالعكس والمخطي منطوي
فقد قال صاحب الكشاف اشتقاق اليم من التيم لان المنتهين به يقصدونه
واشتقاق البرج من العرج لظهوره **قوله** لا يقط ما وراءها الاصل في هذا
ان الغاية قد تذكر لمدا الحكم اليها وقد تذكر لا سقط الحكم مما وراءها
وانما يتبين ذلك بالنظر في صدر الكلام ان كان صدر الكلام لا يتناول الغاية
وما وراءها لو اقتصر على الصدر يعلم ان ذكر الغاية لا ثبات الحكم ومدة اليها
فيجعل غاية الاثبات فلا يدخل تحت الاثبات ومتى كان صدر الكلام يتناول
الغاية وما وراءها لو اقتصر عليه يعلم ان ذكر الغاية لقصر الحكم فيجعل غاية الاسقاط
فبقي الحكم الاول ثابتا في الغاية بصدر الكلام كما انه لم يذكر الغاية والذي
نحن فيه من قبيل الثاني لان قوله تعالى وايدكم يتناول كل اليد من رؤس
الا اصابع الى الانفصار ذكر المرافق بحرف الغاية لاخراج ما وراء المرفق
من ان يكون دخلا تحت حكم الاسقاط فبقي حكم الغسل ثابتا في المرفق
بصدر الكلام واما الصوم فهو من قبيل الاول لانه يتناول الامساك ساعة لغة
وشرعا حتى لو حلف لا يصوم فصام ساعة حنت ولا يدخل محل الغاية تحت حكم
الصدر لان هذه الغاية لمدا الحكم لما قلنا وانما دخلت الغاية في حكم الصدر
لانما كانت لقصر الحكم لانها دخلت في صدر الكلام والى تقييد معنى الغاية مطلقا
واما دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فلا يخرج من الصدر

(كتاب الطهارة)

اذ لولا هالما تنوعت الوظيفة الكل وفي باب الصوم لمد الحكم اليها اذ الاسم

بغيرد ليل واذا كانت لمد الحكم فلا يدخل من غيرد ليل فان قيل ذموي
 غاية الاسقاط انما يصح ان لو كانت الغاية لليدل هي غاية غسل اليد لان
 المأمور به مقصود هو الغسل والغاية تكون لبيان المأمور به ولان المقصود من
 الكلام هو الفعل لا محل الفعل لاخته تبع ولان ذكر اليد وازادة الكف هالب
 في الشرع وفي الغرض اما الشرع فكآية السرقة واما الغرض فانه اذا قيل عند
 الطعام اغسل يديك او غسل فلان يده لا يزاها الا الجف فلا تشبه الزيادة
 عليها الا بذكر الغاية فم كانت هذه الغاية غاية مد الحكم كما في الصوم قلنا ذموي
 غاية مد الغسل ساقطة ايضا لفهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم ذلك الى الا باط في
 آية التيمم في الابتداء وهم اهل اللسان فكان ذكر الغاية لاخراج ما وراء
 فتبقى المرافق داخله كما ذكرنا ولما اشبهت حال هذه الغاية باعتبار ان من
 الغايات ما يدخل ويكون حرف الى فيه بمعنى مع كما قل الله تعالى ولا تأكلوا
 اموالهم الى اموالكم ومن الغايات ما لا يدخل وهو ظاهر كان هذا مجمل
 في كتاب الله تعالى فبينه نبيه عليه السلام بفعله فانه توضأ وادار الماء على
 مرافقه ولم ينقل منه ترك غسل المرافق في شيء من الوضوء فلو كان ذلك جائزا
 لفعل مرة تعليم الجواز كما في المبسوط وآما في باب السرقة جرف بقول النبي
 عليه الصلوة والسلام وضرب من المعقول وهو التعدي حصل من هذا القدرة
 وفي الكتاب الى تنبيه معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وخروجها
 فامريء ورمع الدليل فمافيه دليل على الخروج قوله تعالى قنطرة الى ميسرة
 لان الامتار علة الانظار وبوجود الميسرة نزول العلة ولود خلت الميسرة فيه
 لكان منظرنا في كلنا الحائتين معصرا وموسرا وكذا لكم اتموا الصيام (الى)

الذي اللبل ولودخل الليل لوجب الوصال ومما فيه دليل على الدخول قولك
 حفظ القرآن من اوله الى آخره لان الكلام مصروق لحفظ القرآن كله
 ومنه قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى لوفوع العلم بانه لا يمر
 به الا نيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى فلي المرافق والى الكعبين
 لا دليل فيه على اخذ الامرين فاخذ كافة العلماء بالا حنطا فحكموا بدخولها في
 الغسل فواحد زفروح فالتين وذكر في بعض الفوا تدثم في الآية ذكر المرافق
 بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد
 على الآحاد كما يقال ركب القوم دوابهم ولكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة
 وقيل الى المكعب فهم منه ان الواجب بازاء كل رجل كعب واحد
 فذكر الكعبين بلفظ التثنية ليشاؤ الكعبين من كل رجل فان قيل يشكل بقوله
 تعالى وايديكم وارجلكم على ما ذكرتم ينبغي ان يكون الواجب على كل
 مكلف غسل يد واحدة ورجل واحدة قيل له جاز ان يكون الثابت بالنص غسل
 يد ورجل واحدة والاخرى بدلالة النص او يقال الاصل ما ذكرنا ولكن
 يجهل ان يكون الجمع مقابلا بالرد كما قال زفر رحمه الله فاحتطنا قلنا يوجب
 غسلهما ونقول الاصل ما ذكرنا ولكن تخلف الحكم عنه بدليل خارجي وهو فعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين وتخلف الحكم عن الاصل في صورة
 لا دليل لا يمنع التمسك به في صورة فقد ذلك الدليل وقيل انما ذكر المرافق بلفظ
 الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان المرفق طرفا لعظم الذي يرتفق به اي يفتحا
 حليفا ونها في كل يد ثلثة طرف احد عظمي الساعد وطرفا عظم العضد بخلاف الكعبين
 قائمهما العظامان الثانان من جانبيه القدم قاله الاصمعي عليه عامة الامم.

(كتاب الطهارة)

هو الصحيح ومنه الكعب قال والمفروض في مسح الرأس مقدارا لنامية وروى
ربع الرأس لما روي المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة
فوم فبال وتوضأ ومسح بملئ ناصيته وخفيه والكتاب مجمل فالتحقيق بما نابه
وهو حجة على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب

قوله هو الصحيح احتراز عما ذكره شام من محمد رحمه الله انه المفضل الذي
في وسط القدم عند معد الشراك قال لان الكعب اسم للمفضل ومنه كعوب الرمح
والذي في وسط القدم مفصل وهو المتين به وهذا سهو من شام لم يره محمد
رحمه الله تفسير الكعبين بهذا في الطهارة فالجواز في المحرم اذا لم تجد نعلين
ليقطع خفيه اسفل من الكعبين فاما في الطهارة فلا شك انه العظم الثاني المتصل بعظم
الساق وكذا في قوله عليه السلام الصقوا الكعب بالكتاب كذا في المبسوط
قوله والمفروض في مسح الرأس ابي المقدس على وجه الغرض لا يقال هذا المقدار غير
مقطوع به للاختلاف فكيف يكون فرضا لا نقول الفرض على نوعين قطعي
وهو كما ذكرت وظني وهو الفرض على زعم المجتهد كما يجب الطهارة بالصدق
والحجامة عند اصحابنا فانهم يقولون يفترض عليه الطهارة عند اداء الصلوة وهذا
من قبيل الثاني وقال الشافعي رح المفروض ادنى ما يطلق عليه اسم الرأس
اذ الباء في قوله تعالى وما مسحوا برؤسكم للتبعض وقال مالك رحمه الله كله لان
الباء صلة كما في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وقال الحسن البصري رحمه الله
اكثر الرأس لان الاكثر حكم الكل **قوله** والكتاب مجمل المجمل ما ازدهمت
فيه النعاني فاشبه المواد اشياء ما لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستعانة
ثم الطلب ثم التأمل واذا عرف ذلك فنقول الباء متني دخلت في آلة المسح
تعدى العمل الى محله فتسوم به لا الآلة نحو ممحت رأس البنتيم يدي (ومني)

وفي بعض الروايات قدره بعض اصحابنا رحمهم الله تعالى بثلاث اصابع من اصابع اليد لئلا يكثر ما هو الاصل في آلة المسح .

وتبين دخلت في محله تعدى الفعل الى الآلة فيفتوحها لا الخجل كما في الآية فيقتضي مصوغة الرأس وهو مجمل بحمل السدس والرابع والثالث وغيرها وما روى المغيرة ما رينا له فان قيل للمجمل ما لا يمكن العمل به قبل البيان وامكن العمل به هنا لانه يخرج من مذهبنا بدني ما يطلق عليه اسم البعض فلنا لم يرد ذلك على اراد بعضا مذهبنا لانه يحصل بغسل الوجه فلا يحتاج الى الجواب على جهة او نقول المبروض في سائر الاعضاء غسل مقدركذا في هذه الوظيفة ولا يقال حديث المغيرة ليس بدليل لانه يدل على فرضية عين الناصبة والمدعى قدر الرابع لان الحديث يحتمل الثعنين وبيان المقدار ولو حملناه على الثعنين يكون نسخا ولو حملناه على البيان يكون بياناً وخبر الواحد صالح للبيان لا للنسخ فحملناه على ما يصلح لا على ما لا يصلح فان قيل حكم المسح في التيمم ثبت بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ثم الاستيعاب فيه شرط فلنا ما على ظاهر رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لا يشترط فيه الاستيعاب بهذا المعنى وما على ظاهر الرواية فتدبر فتاها ما بالاشارة الكتاب وهو ان الله تعالى اقام التيمم في هذين البعضين مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب في الغسل فرض فكذلك فيمه اقيم مقامه وعرفناه بالسنن المشهورة وهو قوله عليه السلام اعما رضى الله عنه يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين والسيطرة الكناسة فاراد المكان الذبي الغي الغوم الكناسة فيه فكان اطلاق اسم الحال على المحل وانما لم يقتصر في ايراد الحديث على قوله مسح على ناصبة مع كفايته للمدعى لان نقل الحديث بما ينلوه يتعلق من الحكاية بوجوب صحته وكادته .

قوله وفي بعض الروايات قدره اصحابنا رحمهم الله تعالى بثلاث اصابع وذكر

قال وسنن الطهارة غسل اليدين

في الأصل الغرض قد رُتلت أصابع لسان الباء دخلت في المحل تستوصب الآلة وهي غير مستوصبة عادة بحقيقة فبراه أكثرها والأصل في اليد الأصابع أذ لو قطعها بلا كف يجب نصف الدية كما لو قطعها مع الكف ولم يجب حكومة العدل للكف كما لو انفردوا الثلث أكثرها فيقام الكل التقدير في مقام الكل الحقيقي وذكريا بن رستم رحمه الله في نوادره أنه إذا وضع ثلث أصابع ولم يمدّها جازي قول محمد رح في الرأس والخف جميعا ولم يخز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله حتى يمدّها فيصيب البقرة ربع رأسه فالجواب أن مسألة الرأس مضممة قولان من أصحابنا وقول الشافعي وقول مالك وقول الحسن البصري رح .

قوله وسنن الطهارة وجه التمسك بالحديث أنه عليه السلام نهى عن الغمس على وجه التاكيد والنهي العاري عن التاكيد يقتضي التحريم فهذا أولي نحرّم الغمس قبل الغسل والاجتناب عن المحرم واجب وبالفعل يصير مجتنباً فيجب بالنظر إلى أول الحديث وبالنظر إلى آخره لا حيث أشار إلى توهم النجاسة ومن شك في النجاسة يستحب غسلها ولا يجب التأيقن لا يزول بالشك فقلنا بالإمريينها وهو السنة ثم غسلها وإن كان فرضاً لكن تقدّم غسلها إلى رغبة سنة وينوب عن الغرض كالماتحة تنوب عن الواجب بخبر النبيين وينوب عن الغرض بالنص وذكر الأنا في الحديث بناء على عادتهم فلم يتأواز على أبواب المساجد يتوضؤون منها والشرط في الحديث محتمل أنه خرج محزج العادة لأن غسل اليدين أولاً سنة مطلقاً قال مولانا نجم الدين الزاهد رحمه الله عليه فلما ظفرت بالرواية صدّق الله عن محمد رح في المحيط وتحقّق الفقهاء وجمع نجم الأئمة البخاري رح أن غسل اليدين إلى الرسغ في ابتداء الوضوء سنة (على)

قبل ادخالهما الاناء اذا استيقظ المتوضي من منامه لقوله عليه السلام اذا استيقظ اجدكم من منامه فلا يغسلن يدهي الا فاء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يجدي ايس باتت يده ولان المبدأ آلة لتنظيف نفس الهداية بتنظيفها وهذا الغسل الي الرغف لو فوج الكفاية به في التنظيف .
قال وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عليه الصلوة والسلام لا وضوء لمن لم يمهم

على الاطلاق زال الاشتباه بحمد الله على ان توهم النجاسة في آلة النظف يشمل لكل فيكون الاستئذان شاملا ويحتمل ان يكون شرطا لهذا قيد به في الايضاح بشرط في مختصر الكرخي وناشر شرح المختصر وذكر في شرح الآثار وانما نهى لاحتمال نجس البدا ذهادتهم ان لا يستنجوا بالاحجار ولا بالماء حتى لو نام مستنجبا لا حاجة الى غسل اليدين .

قوله قبل ادخالهما الاناء جكي عن العقبه ابي جعفر الهندواني رحمه الله ان الاناء اذا كان صغيرا يملكه رفعه يرفعه المتوضي بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثا ثم يأخذه بيمينه ويصب الماء على كفه اليسرى ويغسلها ثلثا ولا يدخل يده فيه وان كان كبيرا لا يمكن رفعه كالجبت وشبهه فان كان معه كوز صغير يرفع الماء بالكوز ولا يدخل يده فيه ثم يغسل يديه على نحو ما بينا فان لم يكن معه كوز صغير ادخل اصابع اليد اليسرى مضمومة في الاناء ولا يدخل الكف ويرفع الماء من الجيب ويصب على يده اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض فيفعل كذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى بالغاما بلغ في الاناء ان شاء وقوله عليه السلام لا يغسلن يده في الاناء محمول على ما اذا كانت الآنية صغيرة او كبيرة ومعه آنية صغيرة اما اذا كانت الآنية كبيرة وليس معه آنية صغيرة فالتهي محمول على الادخال على سبيل الجبالفة .
قوله وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء اخلف في لفظ التسمية قال الطجائوني رحمه الله عليه يقول بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام وعن الوهري رحمه الله يتعوذ في ابتداء الوضوء ويسمى للتبرك والافضل فيه ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم .

والمراد به نفي الفضيلة والاصح انها مستحبة وان سبها في الكتاب سنة ويسمى قبل الاستنجاء وبعبارة هو الصحيح .

قوله والمراد به نفي الفضيلة لا نفي الجواز لئلا يلزم الزيادة على النص بخبر الواحد وهي نسخ وهذا الابن الله تعالى امر بالوضوء وهو غسل ومسح وما شرب التسمية فلو شرطها بالخبر لنسخنا النص به ولان قوله عليه الصلوة والسلام من توضأ وبسمى كان طهورا لجميع بدنه ومن توضأ ولم يسم كان طهورا لاجزاء وضوئه يقتضي وجود الوضوء بالتسمية فحمل الاول على نفي الفضيلة فيعمل بها ولما ثبت سنيها للوضوء شرطت ابتداء ليكون للوضوء كله لا لبعضه فان قيل هلا اوجبتموها كالفاتحة قيل له انما جعلنا الفاتحة واجبة لمواظبة النبي عليه الصلوة والسلام من غير الترك ولم ينفل نفس المواظبة فضلا عن عدم الترك حتى قال في الكتاب والاصح انها مستحبة لاسنة اذا لستة لا تثبت بدون المواظبة ولان خبر الفاتحة ورد في الصلوة وانها عبادة مقصودة وهذا الخبر ورد في الوضوء وانه ليس بعبادة اوليس بمقصود فانحطت رتبة عن الاول فاذا لستة **قوله** والاصح انها مستحبة لان المواظبة لم تشتهر من رسول الله عليه الصلوة والسلام **قوله** وان سبها في الكتاب اي في مختصر القدر في لفظ المبسوط بلفظ الاستنجاء **قوله** هو الصحيح اخترنا من قولين آخرين قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء ليقع الاستنجاء ايضا وهو سنة مع التسمية وقال بعضهم يسمى بعد الاستنجاء لان قبله حال كشف العورة وذكر الله حال كشف العورة غير مستحب تعظيما لاسم الله تعالى كذا في مبسوط شيخ الاسلام وتناوى قاضيان ثم قال في تناوى قاضيان والاصح ان يسمى مرتين والاختلاف في التعمية نظير الاختلاف في غسل اليد فقال بعضهم يغسل يديه قبل الاستنجاء وقال بعضهم بل يغسل ما بعد الاستنجاء والاصح ان يغسل ما مرتين قبله وبعده (قوله)

والسواك لأنه عليه السلام كان يواظب عليه وعند فقهاء يعالج بالإنصبغ لانه عليه السلام فعل كذلك والمضمضة والاستنشاق لان النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة وكيفية ان يعضض ثلثاً يأخذ لكل مرة ماءً جديداً ثم يستنشق كذلك هو المحكي من وصوئته صلى الله عليه وسلم ومسح الاذنين وهو مضمضة بماء الرأس خلافاً للشافعي رحمه الله لقوله عليه الصلوة والسلام الاذان من الرأس

قوله والسواك اي استعماله لان السواك والمساك اسم للخشبة المنعينة للاستياك وذكر في المنحبط انه ينبغي ان يكون السواك من اشجار مرقاة لا ينطيب نكهة الغم ويشد الاسان ويقوى المعدة ويكون في غلظها خنصر وطول الشبر وليساك عرضاً طولاً فان لم يجد فليتمسك بحديث علي رضي الله عنه التهويص بالمسحاة والا بهام سواك واما وقته فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء زاد الفقهاء الله سنة حاله المضمضة تكميلاً لا نفاء وذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله السنة حاله المضمضة ان يسناك **قوله** كان يواظب عليه اي مع تركه احباً فانه دليل انه عليه السلام علم الاهمى الوضوء ولم ينقل فيه تعليم السواك **قوله** والمنمضة والاستنشاق قيل المنمضة باليد اليمنى والاستنشاق باليد اليسرى قال الذنديري رحمه الله عليه الاول ان يدخل اصبعه في فمه وانفذه والمبالغة فيها سنة ايضا قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله عليه المبالغة في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب آخر وقال شيخ الاسلام رحمه الله فيها الغرغرة وقال صدر الشهيد رحمه الله عليه المبالغة في المضمضة بتكثير الماء حتى يملأ الفم فان لم يملأ الفم يغرغر حيث عد والمبالغة في الاستنشاق ان يضع الماء على منخربيه وتجدبه حتى يصعد **قوله** لان النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة ولا يقال المواظبة يدل على الوجوب حتى قال اهل الحديث هما فرضان في غسل

(كتاب الطهارة)

والمراد ببيان الحكم دون الخلقة قال وتخليل اللحية لان النبي عليه السلام امره جبرئيل عليه السلام بذلك وقيل هوسنة عند ابي يوسف رحمة الله علينا

الجنبابة والوضوء استدلالا بالمواظبة لانا نقول انه عليه السلام كان هو الغلب في العبادات على ما فيه تحصيل الكمال كما كان يواظب على الاركان وفي كتاب الله تعالى امر بنظهير اعضاء مخصوصة والزيادة على النص لا تجوز الا بما ثبت به النسخ وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الا جبر ابي الوضوء ولم يذكرهم فيه مع ان فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا عليه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم هما سنتان في الوضوء واجبتان في الغسل .

قوله والمراد ببيان الحكم لانه عليه السلام لم يبحث لبيان الخلقة ثبت انها من اجزاء الرأس حكما ولو كانتا من اجزائه حقيقة لمن اقامة وظيفتهما بماء واحد كما امر الا اجزاء فكذا هذا ولان استيعاب الرأس بماء واحد سنة ولا يتم الاستيعاب لحدونهما حيث جعلنا من الرأس وهذا لانه مسح زيد عن مسح مفروض فسن اقامة وظيفته بماء الرأس لا بماء جد يد كما لا استيعاب وانما لا يتأدى فرض المسح به لانه ثبت بالكتاب وكونهما من الرأس ثبت بخبر الواحد فلا يتأدى به ما ثبت بالكتاب كمن استقبل الحطيم بالصلوة لم يجز وان كان من البيت لان فرضية استقبال القبلة ثبت بالنص وكون الحطيم من البيت ثبت بخبر الواحد فان قيل لم لا يجعل الحديث بيانا لان وظيفتهما المسح لا الغسل من غير اثبات التبعية فكان الحديث بيانا لانهما من الممسوح قلنا لا يلزم من كون وظيفة الشيء المسح كونه من الرأس كالخف **قوله** وتخليل اللحية ذكر في الايضاح واما تخليل اللحية فليس بمسنون وكيفية ان يخلل ابي حنيفة ومحمد رحمهما لله وقيل ابو يوسف رحمه الله هو مسنون وكيفية ان يخلل بعد التلخيص من حيث الاسفل الى فوق .

(قوله)

جاءت عند أبي حنيفة ومحمد راجح لان السنة اكمال الغرض في محله والد اجل ليس
بمكمل الغرض وتخليلا لا صابع لقوله عليه السلام خللوا اصابعكم كي لا تخللها
فارجهم ولانه اكمال الغرض في محله وتكرار الفصل الى الثالث لان المنبي
عليه السلام توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وتوضأ
مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله له الاجر مرتين وتوضأ
ثلاثا وثلاثا وقال هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي فمن زاد على هذا ونقص

قوله : جاءت عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اي لو فعل لا ينسب الى
البدعة كما يدع ماسح الحلقوم **قوله** : لان السنة اكمال الغرض في محله فان قيل
يشكل بالمضمضة والاستنشق ومصح الاذنين قلنا المضمضة والاستنشق
لنكميل وطبقة الوجه والعمم والانف من الوجه واما الاذان فلما جعلنا من
الرائل كان المسح في محل الغرض من وجهه ايضا **قوله** : وتخليلا لا صابع يعني
مبالغة في افعال الماء لان التخليلا انما يكون سنة بعد وصول الماء وقبله يكون فرضا
قوله : لقوله عليه الصلوة والسلام خللوا اصابعكم في الكافي كان ينبغي ان يكون واجبا
نظرا الى الامرا لانه لا مدخل للجوب في الوضوء لانه شرط الصلوة فيكون تبعا
لها فلو قلنا بالوجوب هنا كما في الصلوة لما وى التبع الاصل بخلافه انصين
فيهما بالظهور التفاوت هناك حيث يثبت التبع بثبوت الاصل ويسقط بسقوطه ولا كذلك
هنا والوجه المذكور في الحديث متعلق بترك افعال الماء وكيفية التخليلا ان يخلل
بخصر يده اليسرى فيبده بخصر رجله اليمنى ويختتم بخصر رجله اليسرى **قوله** : فمن
زاد على هذا اي على التثليث وعبارة اخرى اوزا دملى الثالث معتقدا ان كل السنة
لا يحصل بالثلاث ونقص عنه معتقدا ان السنة هذا فاما لو زاد لطما فبينة القلب عند الشك
٢ ولنية وضوء آخر فلا بأس به لانه امر بترك ما يريه الى ما لا يريه كذا في المبسوط

فقد تعدى وظلم والعبد لعدم رويته سنة . قال ويستحب للمتوضي ان ينوي الطهارة
فالنية في الوضوء سنة عندنا وهذا الشافعي رح فرض لانه عبادة فلا يصح بدون النية
كالتييم . ولنا انه لا يقع قرينة الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلوة لوقوعه طهارة
با استعمال المطهر بخلاف التيمم لان التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلوة

قوله فقد تعدى التعدى يرجع الى الزيادة لانه مجاوزة عن الحد قال الله تعالى
ومن يتعد حدود الله فقد ظلم وظلم والظلم يرجع الي النقصان قال الله تعالى ولم يظلم
منه شيئا اي لم ينقص **قوله** فالنية في الوضوء سنة هي ان يقوي ازالة النجس
او اقامة اباحة الصلوة **قوله** لانه عبادة لان العبادة فعل تؤتى به تعظيما لله تعالى
بامر الله ويناب عليه وهو موجود في الوضوء قال عليه الصلوة والسلام الوضوء على
الوضوء نور على نور يوم القيمة فكان عبادة والنية شرط صحة العبادة لقوله تعالى
وما مروا الا لعبدوا الله مخلصين له الدين جعل الا خلاص وهو النية حال للعالمين
والاحوال شروط وما لم ينوفا اخلصه من الاستعمال للتبريد والتعليم والعبادة
قوله كالتييم يعني لولم يشترط النية في الوضوء لما شرطت في بدله وهو التيمم
لان البدل لا يفارق الاصل ولا تفرقه والنية لتحصيل العبادة ومتى لم يثبت
في الاصل لا يثبت في البدل كما بدال المغصوب وعكسه ابدال الكفارات
قوله ولنا انه لا يقع قرينة الا بالنية هذا قول بموجب العلة حيث التزم ما التزم
الشافعي رحمه الله يعني ان الوضوء لا يقع قرينة الا بالنية هذا مسلم الا ان الكلام
فيما وراءه وهو ان استعمال الماء في اعضاء الوضوء هل يوجب الطهارة بدون النية
ام لا قلنا بانه يوجب وذلك لان اعضاء الوضوء محكومة بالنجاسة في حق الصلوة
حيث امرنا بالنظير لحقها وهو لا يتحقق بدون النجاسة اذ تطهير الطاهر ميم والماء
طهور بطبعه فاذا اقم النجس طهره قصد المستعمل الطهارة او لا كما ماء (للارواء)

او هو ينهى عن القصد .

للإزراء والطعام للشابح لان استعمال آية التطهير في محل قابل للتطهير يفيد الطهارة لا مخالفة فاذا ثبت الطهارة في اعضاء الوضوء بهذا الطريق كان مفتاحه للصلوة وان لم ينول ان الوضوء جعل شرطاً للصلوة بوصف كونه طهارة لا بوصف انه قرينة بخلاف التيمم لان التراب لم يعقل مطهراً فلا يكون مزيداً للحدث فضلاً فلم يبق فيه الا معنى التعبد وذلك لا يحصل بدون النية فان قيل في الوضوء مسح والمسح غير مطهر بنفسه وضعا قلنا الماء مطهر بنفسه لا بعلنا الا انه اذا قل حتى لم يكن سبباً لضعف عن التطهير للنجاسة الحقيقية لان تطهيرها في ازالة عينهما ونما نحن فيه النجاسة ضعيفة لانه حكمي دون العين فامعنى من الازالة افادة الطهر فصار البلل كالمائل الذي يقدر على الازالة في افادة الطهر كذا في الاسرار .

قوله او هو ينهى عن القصد يريد به ان آية الوضوء ظاهرة المعنى في وجوب الغسل والمسح وليس فيه ما يدل على النية فكان اشتراط النية زيادة على النص وذلك لا يجوز بالقياس والخبر الواحد بخلاف التيمم فانه عبارة عن القصد لغة قال الله تعالى ولا تيمموا الخبيث اي لا تقصدوا فكان اشتراط النية فيه ثابتاً بالعبارة فان قيل لانسلم بالتمليس في الآية ما يدل على النية بل فيها دليل على اشتراط النية وذلك لان وجوب حكم الغسل خرج مخرج الجزاء للشرط فيتعبد به فيكون تقديره فاعملوا هذه الاعضاء للقيام الى الصلوة ولا يعنى بالنية سوى ان غسل هذه الاعضاء للقيام الى الصلوة فكان هذا نظير قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته بمائة الف دينار فاشترط التحرير بنية هذه الكفارة والا فلا يجوز تعلق الجزاء بالشروط فكذا هذا قلنا هذا مسلم فيما كان ذلك حكماً غير شرط لحكم آخر وما اذا كان هذا الحكم شرطاً لحكم آخر لا يشترط النية في هذا الشرط لان الشرط يراعى

(كتاب الطهارات)

ويستوعب رأسه بالمسح وهو سنة وقال الشافعي رج السنة هو التلث بماء مختلفة
اعتبارا بالمغسول ولنا ان السارضي الله عنه توضأ ثلثا ثلثا ومسح برأسه مرة واحدة وقال
هذا وضوء رسول الله عليه السلام والذي يروى من التلث محمول عليه بماء واحد

وجوده مطلقا لوجوده قصد اكافي توفيه تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله لما كان السعي شرطا لإداء الجمعة لا يشترط
في السعي نية ان يكون للجمعة حتى انه اذا سعى بغير قصد أداء الجمعة وحضر الجمعة
فادى بجوز فالحاصل ان المتوحي اذا نسي مسح الطهارة فاضابه المطرا وجزى الماء
على اعضاء وضوئه او علم الوضوء انها انا او تومأ للتبرد هل يكون مفتاحا للصلاة عندنا
يكون وعند الشافعي رح لا يكون والنية شرط للوضوء الذي هو قربة وعبادة بالاتفاق •

قوله ويستوعب رأسه بالمسح وكيفية ان يضع من كل واحدة من اليدين
ثلاث اصابع على مقدم رأسه ولا يضع الا بهام والمسحعة ونجا في كفيه ويحمد هما
الى القفا ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه ويمد هما الى المقدم ثم يمسح
ظاهر اذنيه با بهاميه وباطنهما بمسبحيه كذا في المستصفى وزاد في النهاية ويمسح
رقبته بظهر اليدين حتى يصير ماسحا ببلل لم يصير مستعملا قلت هذا البيان الافضل
ويجوز ان يستوعب رأسه بالمسح بثلاث اصابع لان الماء لا يعطى له حكم الماء
المستعمل حال الاستعمال نص على ذلك في المسبوط فقال فكما ان في المغسولات
الماء في العضولا يصير مستعملا فكذا في اقامة السنة في الممسوح ولكن يجب ان
يستعمل فيه ثلاث اصابع اليد في الاستيعاب ليقوم الاكثر مقام الكل حتى انه
لو مسح باصبعيه بجوانبها الاربع لا يجوز في الاصح لعدم استعمال اكثر الاصابع
قوله والذي يروى من التلث هو ما روي من عثمان وعلي رضي الله عنهما انهما
حكيا وضوء رسول الله عليه الصلاة والسلام ففعلنا ثلثا ومسحا بالرأس ثلثا فلنا (المشهور)

وهو مشروع على ما روي عن ابي حنيفة رح ولان المفروض هو المسح والتكرار
يصير غسلا فلا يكون مسحا وانما كسح الخف بخلاف الغسل لانه لا يضره التكرار
ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره وبالماء من والترتيب في الوضوء
سنة عندنا وعند الشافعي رح فرض لقوله تعالى فامسوا وجوهكم اليه
والفاء للتعقيب ولان المنكسور فيها حرف الواو وهي لمطلق الجمع باجماع
اهل اللغة فتقتضي اجاب غسل جملة الاعضاء

المشهور عنهما انهما غسلتا ثلثا ومسحا بالرأس مرة واحدة ولعن ثبت ما روي فمحمول
على ان التكرار ثلثا كان بماء واحد وما روي انه مسح مرة محمول على انه
استوعب الكل بالمرة الواحدة كذا في مبسوط شيخ الاسلام

قوله وهو مشروع على ما روي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه روى الحسن عن
ابي حنيفة رحمه الله اذ مسح ثلثا بماء واحد كان مسونا فان قبل اليد صار مستعملا
بالمرة الاولى فكيف يس امرارة ثانيا وثالثا ولهذا قلنا لو مسح رأسه باصبع واحد ومد
حتى صار قدر ثلث اصابع لم يحجز حتى يعيد الى الماء عندنا خلافا لفرح لان فرض المسح
يتأدى بالاصابة فاذا وضع الاصابع يتأدى الغرض فيأخذ الماء حكم الاستعمال قبل على
ما ذكرنا من رواية المبسوط لا يصير مستعملا وانما لم يحجز ذلك لان الواجب ان يستعمل
فيه ثلث اصابع اليد على الاصح ولعن اخذ حكم الاستعمال لا قامة فرض آخر
لا يأخذ في اقامة الحنة لانها تتبع للفرض فلا يفصل من الاصل الا ترى انه
يسن الاستعاب بماء واحد **قوله** والفاء للتعقيب اي مع الوصل فيقتضي غسل
الوجه عقيب القيام التي الصلوة ويمنع تخلل عضو آخر بينهما تحقيقا للاتصال
قلما ثبت وجوب ترتيب غسل الوجه على القيام بمقتضى الفاء على ما ذكرنا
ثبت الترتيب في سائر الاعضاء لم يلقا ثل بالفصل فان كل من سمن فاقلا بترتيب

والبداية بالميامن فضيلة لقوله عليه السلام ان الله تعالى يحب التيامن في كل شيء حتى التنعل والترجل .

غسل الوجه على القيام قائل بترتيب سائر الاعضاء عليه و كل من لم يفعل ذلك لم يفعل هذا ولنا ان المأمور به غسل هذه الاعضاء لانه مطلق بعضها على بعض بالواو وهو مطلق الجمع بلا تعرض للمقارنة ولا ترتيب والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيقتضي تعقيب الجملة كانه قال فاعسلوا هذه الاعضاء الثلاثة وذلك لا يوجب الترتيب وفي هذا عمل بالسنّة ودلالة الاجماع والمعتول اما السنّة فهي ما ذكر ابو داود في سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ بذراعيه قبل وجهه والخلاف فيها واحد وروي انه عليه السلام نسي مسح رأسه في وضوئه فتذكر بعد فراغه فمسحه ببلل كفه واما دلالة الاجماع فانه لو انغمس في الماء بنية الوضوء اجزاء وان لم يوجد الترتيب واما المعتول فانهم وسعوا الماء للترتيب مع الوصل فلو قلنا بان الواو يوجب الترتيب لكان تكرارا وهو خلاف الاصل اذا الاصل ان يكون كل كلمة موضوعة لمعنى خاص ومن الدليل على كون الواو موضوعة للجمع المطلق صحة قولهم اشترك زيد وميمر بالواو دون الماء ولا معنى للاقتراق هنا في الصحة وعدمها سوى ان الماء للترتيب ولا يتصور الترتيب هنا فلم يضح الواو للجمع المطلق والمقام يستدعي نصحه .

قوله والبداءة بالميامن فضيلة لان التيامن ليس من خصائص الوضوء كالنسمية **قوله** حتى التنعل والترجل في المغرب رجل شعره ورجله بالرجل وهو المشط وترجل فعل ذلك بشعر نعله ومنه في تنعله وترجله ونهيه عن الترجل الإغبا وتسميره بترج الخشب خطأ وفي مبعوط شيخ الاسلام رحمه من الناس من زعم ان المراد من الترجل نزع الخفين من الرجل ولكن ذلك خطأ محض لان السنّة في النزع ان يبدأ باليسار والله اعلم .

فصل في نواقض الوضوء

المعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج من الميبلين لقوله تعالى أوجاء احدكم من الغائط
وقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحدث قال ما يخرج من الميبلين وكلمة ما عامة فتناول
المعتاد بغيره والدم والقيح اذا خرجا من البدن فتجاوزا الى موضع يلحقه

فصل في توافض الوضوء

هي جميع ناقضة والنقض بمعنى اضيف الى الاجسام يراد به ابطال تاليفها وتبين
اضيف اليها غير ما يراد به اخراجه مما هو المطلوب منه كذا ذكره القاضي
الامام ظهيرا لدين رحمته الله تعالى عليه والمطلوب هنا من الوضوء استباحة الصلوة
قوله المعاني العلة كما في قوله عليه الصلوة والسلام لا يصل دم امرء مسلم الا باحدى
معان ثلث قبل ذكر المعاني احتراز عن ذكر لفظ مستعمل الغلاة سنة كثيرا
قوله ما يخرج من الميبلين اي خروج ما يخرج منها لانه علة الانتقاض
وهي عبارة عن المعنى **قوله** لقوله تعالى أوجاء احدكم من الغائط وهو المطمئن
من الارض واستعمل للتحدث مما زاد لانه يقتضي في مثل هذا الموضع تيسيرا فقد امر
بالنيم عند عدم الماء للجائي من الغائط فيكون ناقضا للوضوء ضرورة لان النيم
لا يصح على المتوضي لان الامر بالنيم عند عدم الماء امر بالتوضي عند وجوده
دلالة بوجوبه دليل على الانتقاض ضرورة **قوله** وكلمة ما عامة فتناول المعتاد وبغيره
فيه نهي لقول مالك رحمه الله فان غير المعتاد كهم الاستحاضة لا ينقض الطهارة عنده.

وقوله عليه السلام كل ما يخرج من الميبلين ليس بمجرى على عمومته اذ الريح
النجس من القبل والذبح ليس بناقض كما قال في آخر هذا الفصل **قوله** اذا خرجا
تجن البدن وتجاوزا شرط الخروج لان نفس النجاسة غير ناقض ما لم توصف
بالخروج اذ لو كان نفسها ناقضا لما حصلت الطهارة للشخص ما وشرط النجاسة وزوان كان

حكم التطهير والقى ملاً الفم وقال الشافعي رحمة الله عليه الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روي انه عليه السلام قال فلم يتوضأ ولان غسل غير موضع الاصابة امر تعبدى فيقتصر على ما ورد الشرع وهو الخارج المتبادر

الخروج انما يتحقق بالتجاوز احتراز عما يبدولان ذلك لا يسمى خارجاً وزفر فرح ظن البادى خارجاً وقال فيه بان نقاض الطهارة فيجب الاحتراز عنه .

قوله حكم التطهير اى حكمه هو تطهيره كما يقال علم الطب والمراد ان يجب تطهيره في الجملة في الحدث او الجنابة حتى لو سال الدم من الرأس الى ما لان من الانف انتقض الوضوء اذ الاستنقاء فرض في الجنابة بخلاف البول اذ انزل الى قصبة الذكرو لم يظهر لان هناك النجاسة لم تصل الى موضع لمسه حكم التطهير ومن هذا قلنا اذا كان في مينة فرجة ووصل الدم منها الى جانب آخر من مينة فلا ينقض وضوءه لانه لم يصل الى موضع يجب غسله في الجملة **قوله** فاء ولم يتوضأ وكان من عادته عليه السلام الوضوء عقب كل حدث وروي انه فاء فضل فمه فقبل له الا يتوضأ وضوءه للصلاة فقال هكذا الوضوء من القى ذكره صلى بالالف واللام يقصر الى الجنس فيشمل الغليل والكثير وانما يقصر الى المعهود اذ كان متعينا اما لو كان محتملا فلا والمعهود هنا تردد بين ان يكون قليلا وكثيرا على انا الوحملنا على الجنس يندرج تحته المعهود فكانت الفائدة اعم . **قوله** امر تعبدى اى تعبدنا الله تعالى وكلفنا عمل الاعضاء الثلاثة ومع الرأس عند خروج الحدث من السبيلين من غير ان يدركه العقل لان الاعضاء غير متصلة بالنجاسة اذ هلة الاتصاف قيام النجاسة ولم توجد بل قامت بحمل اجزى فلا يوجب تنجيس موضع آخر لان العلة معنى يصل بالحمل فيتغير به المحل الذي يقوم به العلة لا غيره فيبقى ظاهراً كما كانت والامر بالتطهير وهي ظاهرة (اثبات)

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الوضوء من كل دم سائل وقوله عليه الصلوة والسلام من قاء او رغف في صلوته فلينصرف وليتوضأ وليبين علي صلوته ما لم يتكلم

اثبات الثابت وازالة المزال وكلاهما محل فيقتصر على مورد الشرع لان شرط القياس ان يكون الحكم في الاصل على وفق القياس لانه لو كان بخلافه كيف يقتضى القياس ثبوته في محل آخر مع انه ينبغي في الاصل .

قوله ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل اي بحيث لا يتصل به الجوار والمجرور الفعل وتعين الوجوب لانه اخباره هو كده من الامر المتعدي لا يجاب قوله ارغف قل العلامة المطرزي رحمه الله رغب سئل رحمه الله عن قوله لا يتصل به الجوار والمجرور من وجوه احدها انه عليه السلام امرنا بالاصراف ولا يباح الانصراف بعد الشروع الا بعد الانتقاص لان المضي واجب والثاني انه امر بالوضوء وهو الوجوب والوضوء الواجب لا يكون الا من الحدث والثالث انه امر بالبناء وادنى درجات الامر اللاحقة والجواز ولا جواز للبناء الا بعد الانتقاص لا يقل جازان يكون الامر بالانصراف لغسل ما اصاب من الزحاف او القيء بدنه او ثوبه ويكون المراد بالوضوء الغسل وقد اريد بالوضوء غسل الغم في قوله عليه السلام هكذا الوضوء من القيء لانا نقول لا يجوز لوجوب احدهما جواز البناء بدليل قوله وليبين فان الانتقاص لغسل الثوب والبدن من القيء والزعاف يمسد بالاتفاق والثاني الاستدلال بالا مر بالتوضوء فان مطلق الوضوء ينصرف إلى المعهود في الشرع اذ كل متكلم يتكلم باصطلاحه فدل الاطلاق من مبين الشرع على انه اراد الوضوء الشرعي ويؤيده ما ذكر في رواية اخرى او امضى ومن المذبي لا يجب الا الوضوء الشوحي كذا من غيره لان الامور احوال النبي عليه الصلوة والسلام انما عبر عن غسل بالوضوء على طريق المشاكلة لجواب سائل قل له حينئذ فغسل ثوبه الاتوضأ

ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الاصل معقول

وضوء ك للصلاة فان قلت قوله عليه السلام وليس ليس للوجوب فيخذل قوله
فلينصرف ويتوضأ ليناسب احكام المعطوفات قلنا القرآن في النظم لا يوجب القرآن في
الحكم وترك الاصل في جملة دليل الاجماع لا يدل على تركه في جملة اخرى
والاجماع ثمة واعتبر بقوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر وأتوا حنفا يوم حصاده
والثاني للوجوب والاتول للاباحة •

قوله ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا التغليب يتوقف على
مقدّمات أحدها بيان معلولية النص الوارد في الاصل اي السبيلين فنقول
هو معلول لانه تعدى الى الثقبه التي تحت السرة فان الرواية منصوطة بان
الانسان ان ملعن في السرة فخرج البول او العذرة انتقضت الطهارة عند الشافعي
رحمه الله ثبت انه معلول ولا تعدى بلا تعليل • والثانية بيان العلة في الاصل فهي
الخارج النجس لان الحكم انما يتعلق بالخارج او بالخارج او بالنجس او بواحد
غير معين او بالمجموع او بالخارج والمخرج او بالمخرج والنجس او بالخارج والنجس
لا يجوز الاول لان المحال لا تدخل تحت التعليل لئلا ينسد باب التعليل وهو
مفتوح بما يؤدى الى انسداد • فهو مردود ولان المخرج لا يرى بله فلو تعلّق
الانتقاض به لكان منتقض الطهارة في كل الاحوال ولا يتعلق بالخارج فالبراق
والخاط لا ينقضان ولا يتعلق بالنجس لما مر في المخرج ولم يصف المني واحد
غير معين لان كل معين لما لم يصلح للاضافة لا يصلح احداها ضرورة وبما مر
مرتب بطلان باقى الوجوه سوى الوجه الاخير فتعين مراده والثالثة بيان
التأثير فنقول انه مؤثر اذا ظهر اثره في موضع من المواضع لانه عليه السلام قال -
توضئي وصلي فانهما دم عرق انهجر اوجب الطهارة لمعنى النجاسة (وعلقه)

والإقتصار على الأعضاء الأربعة غير معقول لكنه يتعدى ضرورة تعدي الأول

ومعلقه بالإختصار وله أثر في الخروج عن الأربعة بيان أن العلة موجودة في الفرع فنقول هي موفودة فيه ولهذا استويا في تنجيس الثوب بأما بينهما فلم يبق من بعد إلا التعدي من الأصل إلى الفرع لوجود العلة المشتركة فإن قيل سلمنا أن الخارج أنجس علة لا تقتصر الطهارة وهو معقول أي مدرك بعقولنا إذا الطهارة مع النجاسة صد أن فلما اتصف بالنجاسة زالت الطهارة ولكن الإقتصار على الأعضاء الأربعة غير معقول فكان ينبغي أن يغسل محل النجاسة وكل البدن كما في الحيض والنفساء والجنابة فلما هو معقول يجب تعديته لأننا قلنا بالأعتبار وتعديته الأحكام وما هو غير معقول وهو الإقتصار على الأعضاء الأربعة لا يمتنع تعديته ضمنا وضرورة وهذا لأنه لا يخلو إما أن يتعدى وحده أو مع لازمه لا يجوز الأول إذا لا وجود للشيء بدون لازمه ولأن من شرط صحة القياس أن يتعدى الحكم الثابت في الأصل بلا تغير حتى إذا ثبت الحكم في الأصل بصفته ولا زمة لا يجوز تعديته بدونها فتعين تعديته بصفته ولا زمة وإن كانت مخالفة للقياس وفي الأصل أعني الخارج من السبيلين الحكم مشتمل على أمر معقول أصالة وهو زوال الطهارة وغير معقول تبعاً وضمناً وهو الإقتصار على الأعضاء الأربعة لأنه ثبت مرتباً عليه فكان تبعاً فيجب أن يثبت الحكم في الفرع على وفاق ذلك مشتملاً على أمر معقول وغير معقول لئلا يلزم تغير حكم النص في الفرع وهذا كسقوط الجودة في باب الربو يتعدى إلى غير المنصوص عليه ضرورة تعدي وجوب التيمية لوجود العلة وهي القدر والنجس أو الطعم مع الجنس مع أنه يلزم منه تعديته أمر غير معقول وهو استواء الجيد والردي لكن لما كان ضمناً وضرورة لم يعبأ به كذا هنا وهذا لأن الشيء مني ثبت في ضمن غيره لا يعطى له حكم نفسه وإنما يعطى له حكم المضمن كالوكالة

غير ان الخروج انما يتحقق بالنسبة الى موضع بلحقه حكم التطهير

الثلاثة في ضمن الركن فانها يلزم وان كانت من العقود الجائزة وكذا انية الاقامة من شرطها ثبتت المدونة يصير الجندى مقيما في الغيا في بنية اقامة الامير في المصر وهذا كثير الظاهر على ان الاقتصار معتول لان الاصل ان يفصل كل الاعضاء لان كله موصوف بالحدوث لانه لا يتجزى في حق جواز اداء الصلوة فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل ولان الصفة متى ثبت في البعض يتصف الكل به كالعلم والارادة فانهما قايما بالقلب ويوصف الذات بهما فان قيل على ما ذكرت ينبغي ان يتصف كل البدن بالتنجس عند اصابته التنجس بعضه فيجب تطهير كله عند وجوب تطهير بعضه قلنا هذا معارضة في موضع الاجماع فلا يرد ولان غسل المخرج لما وجب اذا القيام بين يدي الرب تعالى مستحباً للقدرا ساءة في الادب وجب غسل الباقي لان غسل البعض دون البعض مخل بالزينة كغسل بعض اثوب الوسخ والتزيين هو المطلوب فيجب غسل كل البدن تحقيقا لمعنى التزيين الا انه اقتصر على هذه الاعضاء الاربعة دفعا للمخرج فيما يكثر وقوعه ويعاد تكراره واقر على القياس فيما لا يخرج فيه وهو الحيض والنفس والجناية .

قوله غير ان الخروج جواب لسؤال مقدور وهو ان يقال شرط صحة القياس ان لا يتغير حكم الاصل ولم يوجد اذ في الاصل وهو الخارج من السبيلين استوى القليل والكثير وفي الفرع لا قلنا مناط الحكم في الاصل والفرع هو الخروج والخروج انما يتحقق بالانتقال عن موضع النجاسة وفي الاصل يحصل بمجرد الظهور لان ذلك الموضع ليس موضع النجاسة فاذا ظهرت علم انها انتقلت الى موضع آخر وفي الفرع لا يتحقق الخروج الا بالسبلان لان تحت كل جلدة رطوبة فاذا ازلت كانت بادية لا خارجة كالبيت اذا تهدم كان الساكن ظاهرا لا منتقلا عن موضعه (قوله)

وبملا الغم في الشيء لان بزوال القشرة تظهر النجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجة بخلاف السيلين لان ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة فيسندل بالظهور على الانتقال والخروج وملا الغم ان يكون بحال لا يمكن ضبطه الا بتكلف لانه يخرج ظاهراً فاعتبر خارجاً وقال زفر رخصة الله تعالى عليه قليل بقي وكثيره سواء كذا لا يشترط السيلان اعتبار المخرج المعتاد ولا طلاق قوله عليه الصلوة والسلام القلس حدث ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلاً وقول علي رضي الله تعالى عنه حين عد الاحداث جملة اود سعة تملأ الغم اذا تعارضت فلاخبار بحمل ما رواه الشافعي رحمه الله عليه على القليل

قوله وبملا الغم معطوف على قوله بالسيلان وهو ان يكون بحيث لو لم يتكلف لخرج وقيل ان يمنع من الكلام وقيل ان يزيد على نصف الغم كذا في النهاية **قوله** ليس في القطرة والقطرتين اراد به الفلة وسماها قطرة لانه على عصرية التفاضل ويدل عليه قوله الا ان يكون سائلاً **قوله** اود سعة تملأ الغم اذ سعة الغيبة يقال دسع اذا فاء ملا الغم واصل الدسع الدفع ولو كان ماد وند حدثا عنده لم يحل له السكوت عند بيان الجملة فثبت انه كان يراه حدثاً بهذا التقيد **قوله** واذا تعارضت الاخبار بحمل لان الاصل في الالة الاعمال وفي الحمل ذلك **قوله** فحمل ما رواه الشافعي رحمه الله تعالى وهو ان لم يتوضأ على القليل وهو الظاهر من خالفه عليه السلام لان الكثير نتيجة كثرة الاكل وهو عليه الصلوة والسلام كان معزل عن ذلك ولا فقه حكاية حال فلا عموم له والقليل مراد بالاجزاء فلم يبق لكثير مراد اوانه عليه السلام لم يتوضأ عن بقي في نوره ذلك وغسل فيه قال هكذا الوضوء من الشيء اي لاجل الشيء نفسه فان الزيادة تجب عند ارادة لصلوة اما غسل الغم من النجاسة فيجب حال الشيء ويدل عليه ما روي في رواية

ومأرواه زفر رحمة الله عليه على الكثير والفرق بين الممسكين ما قد مناه
ولو فاء متفرقا بحيث لو جمع يملأ الفم فعند أبي يوسف رحمه الله يعتبر اتحاد
المجلس وعند محمد رحمه الله عليه يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان . ثم ما لا
يكون حدثا لا يكون نكاحا يروى ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه

أخرى أنه عليه السلام فاء قترصاً وفاءً يوجب التعليق به كقولك سقاء فاروا .

قوله وما رواه زفر رحمه الله عليه على الكثير لان الفلن مصدر فليس اذا فاء
ملاً الفم ذكره في المغرب **قوله** والفرق بين الممسكين أي بين السبيلين
وغيرهما قد مناه وهو قوله غير ان الخروج يتحقق بالسيلان الى آخره
قوله فعند أبي يوسف رحمه الله يعتبر اتحاد المجلس لان لاتحاد المجلس اثر
في جمع المنفقات ولهذا يتحد الاقوال المنفردة في النكاح والبيع وسائر العقود
باتحاد المجلس وكذلك التلاوات المتعددة لآية السجدة يتعد بتعدد المجلس
ويتحد باتحاده وعند محمد رحمه الله اتحاد السبب وهو الغنيان أي اذا فاء
ثانياً قبل سكون نفسه من الهيجان والغنيان كان السبب متحداً وان فاء بعده كان
السبب مختلفاً لان لاتحاد السبب اثر ايضا في اتحاد الحكم ولهذا لو جرح انسانا
جراحات ومات منها قبل تحلل البرء يتحد الموجب ومتى تحلل البرء يختلف
الموجب وكذا الوضوء العبد في يد البائع فبرئ فباعه فمرض في يد المشتري ان كان
هذا المرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد والا فلا وكذا البول
في الفراش والسرقة والابق وذكر في الكافي والاصح نول محمد رحمه الله عليه
لان الاصل اضافة الاحكام الى الاسباب وانما ترك في بعض الصور للضرورة
كما في سجدة التلاوة اذ لو اعتبر السبب لا يبقى التداخل لان كل تلاوة سبب
وفي الاقارب اعتبر المجلس للعرف وفي الايجاب والقبول لدفع الضرر (قوله)

وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكما حيث لم ينتقض بدأ الطهارة وهذا اذا قام مرة وطعما
او ماء فان قام ببلغم غير نافع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يوسف رحمه الله تعالى
اذا قام ملاء لهم والخلاف في المرتقي من الجوف اما النازل من الرأس فغير نافع
بالإتفاق لأن الرأس ليس بموضع النجاسة لأن يوسف رحمه الله نجس بالمجاورة

قوله وهو الصحيح احتراز عن قول محمد رحمه الله تعالى فإنه نجس عنده والمذكور في الكتاب قول
أبي يوسف رحمه الله خاصة حتى إذا أخذ ذلك بقطنة وأبقي في الماء لا يتنجس
الماء عند أبي يوسف رحمه الله وكذا إذا صاب ثوبه منه أكثر من قدر الدرهم منع
الصلوة عند محمد رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله لا ثم بعض مشايخنا رحمه
الله أخذوا بقول محمد رحمه الله احتياطاً وبعضهم أخذوا بقول أبي يوسف رحمه
الله وهو اختيار المصنف رفقاً بالناس خصوصاً في حق أصحاب القروح **قوله** فان قام
بلغم إلى آخره قال الإمام المحبوب رحمه الله في الجامع الصغير هذا الاختلاف
يرجع إلى اختلافهم أن البلغم طاهر أم نجس عندهما طاهر وعند أبي يوسف
رحمه الله نجس وحكي عن الإمام أبي منصور المازندراني رحمه الله قال ليس هذا
اختلاف حجة بل اختلاف صورة فتصور لا أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله أن
البلغم يهيج من جوانبها لعم فاجابا أنه طاهر وتصور لا أبي يوسف رحمه الله أنه يهيج
من البطن ويعلم منه فاجاب منه بأنه نجس وفي المصنوع فابى يوسف رحمه الله
يقول البلغم إحدى الطبائع الأربع فكان نجساً كالمرة والصغراء وقالوا البلغم بزاق
والبزاق طاهر ومعنى هذا أن الرطوبة في أعلى الحلق ترق فيكون بزاقاً وفي أسفل
يتنجس فيكون بلغمًا وبهذا تبين أن خروجه ليس من المعدة بل من أسفل الحلق
وهو ليس بموضع النجاسة والبلغم هو النجاسة وقال صلى الله عليه وسلم لعمار
رضي الله عنه ما نجا منك ودموع عينك والماء الذي في رموكتك الأسواء

ولهما انه لزوج لا يتخلله النجاسة وما يتعل به قليل والقليل في القي غير ناقض •
 ولو فاء ذما وهو علق يعتبر فيه ملاً الغم لانه سوداء مجترقة • وان كان ما ثعا
 فكذلك عند محمد روح اعتبارا بما تراها عنه وعندهما ان سال بقوة نفسه ينقض
 الوضوء وان كان قليلا لان المعدة ليست بمحل الدم فيكون من فرجة في الجوف
 ولونزل من الرأس الى ما لان من الانف نقض الوضوء بالاتفاق لو ضوله الى
 موضع يلجئه حكم التطهير فيتحقق الخروج •

قوله ولهما انه لزوج لا يتخلله النجاسة فان قيل ينقض هذا البلغم يقع في النجاسة ثم
 يرفع بحكم نجاسته قلنا لا روية في هذه المسئلة ونحن سلم فالفرق بينهما ان البلغم
 مادام في الباطن يزداد ثخانه فتزداد لزوجه فاذا انفصل عن الباطن تقل
 ثخانه فتقل لزوجه وهذا قل لزوجه ازدادت رفته جاز ان يقبل النجاسة بخلاف ما اذا كان
 في باطنه وكان الطحاري يميل الى قول ابي يوسف روح حتى كان يكرهه لانسان
 ان يأخذ البلغم بطرف رداءه ويصلي معه كذا في النواخذ الطهيرية **قوله** ولو فاء عدما
 وهو علق اي غليظ منجمد ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في الجامع
 الصغير فاما اذا كان الدم منجمدا كالعلق لم ينقض الوضوء حتى يملأ الغم لان
 ذلك ليس بدم وانما هي مرة سوداوية هذا يعلم ان موصوف السوداء المرة في قوله لانه
 سوداء مجترقة ثم السوداء المجترقة تخرج من المعدة وما يخرج من المعدة لا يكون حدثا
 مالم يكن ملاً الغم فكذلك عند محمد رحمه الله اي يعتبر فيه ملاً الغم ايضا وقول
 ابي يوسف روح مضطرب منهم من يجعله مع ابي حنيفة رحمه الله ومنهم من يجعله مع
 محمد رحمه الله كذا في ميسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** اعتبارا بما تراها عنه
 واتوا في القي خمسة الطعام والماء والمرة والصفراء والسوداء كذا ذكره الامام
 المحبوبي روح **قوله** وعندهما ان سال لقوة نفسه اي خرج بقوة نفسه لا بقوة البزاق (و)

والنوم مضطجعا أو مستندا إلى شيء

وفي الأصل بزرق فخرج منه دم فالجكم للغالب وإن استويا أحب إلي أن يتوضأ
أخذًا بالغة كذا ذكره النمر تاشي رحمه الله .

قوله والنوم مضطجعا وفي المبسوط أما نوم المضطجع فتأنيص للوضوء فيه طريقان أحدهما
أن عينه حدث باليسنة المروية فيه لأن كونه ظاهرة ثابت بيقين ولا يزول
اليقين إلا بيقين مثله وخروج شيء منه ليس بيقين فعرفنا أنه حدث . والثاني أن
الحدث ضمالا يخلو من أنائم عادة فإن نوم المضطجع يستحكم فيسترخي به
مفاصله وآلية أشار رسول الله عليه الصلوة والسلام إلى العين وكاء اليد فإذا نامت
العينان استطلق الوكاء وما هو ثابت عادة كالمبتقين به وكان أبو موسى
الإشعري رضي الله تعالى عنه يقول لا ينتقض الوضوء بالنوم مضطجعا حتى يعلم
بخروج شيء منه فكان إذا نام اجلس عنده من يحفظه فإذا انتبه سأله فإذا
أخبره بظهور شيء منه أعاد الوضوء . وفي الأسرار قال علماءنا رحمهم الله تعالى النوم
لا يكون حدثا في حال من أحوال الصلوة وكذلك قاعدة خارج الصلوة إلا أن
يكون متوركا لأن التورك جلسة يكشف عن مخرج الحدث غير أن اليقظان
يعنه فلما نام وزال قوة منعه والمسكة كانت زائلة بالجلسة تحقق الاستطلاق
وفي الخبر النوم مضطجعا إنما يكون حدثا إذا كان الأعطجاع على غير ما
إذا كان الأعطجاع على نفسه لا يكون حدثا حتى أن من نام واضعا اليدين على
عقبه وصار شبه المنكب على وجهه واضعا بطنه على فخذه لا ينتقض وضوءه .
قوله ومتكئا أي على أحد رجليه **قوله** أو مستندا إلى شيء في الكافي ولو نام مستندا
إلى شيء لو أزيل لقط لا ينتقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوي رحمه الله عليه
أنه ينتقض فإن نام قاعدة سقط روى عنه حماد بن عمار حماد بن عمار رحمه الله أنه قال إن انتبه قبل

لوازيل لسقط لان الاضطجاع سبب لا سترحاء المفصل فلا يعرى من خروج شيء عادة والثابت عادة كما لم يتحقق به والاتكاء يزول مسكة البقطة لزوال المدة عن الارض ويبلغ الاسترخاء في اليوم غاية بهذا النوع من الاستناد غير ان السند يمنع من السقوط بخلاف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلوة وغيرها هو الصحيح لان بعض الاستمساك باق اذ اوزال لسقط فلم يتم الاسترخاء والا صل فيه قوله عليه السلام

ان يصل جنبه الى الارض لم ينقض وضوءه لانه لم يوجد شيء من النوم مضطجعا وهو الحديث بخلاف ما اذا انتبه بعد السقوط لانه وجد شيء من النوم حال الاضطجاع

قوله لوازيل لسقط متعلق بقوله مستند **قوله** لان الاضطجاع سبب الاسترخاء اي على وجه الكمال **قوله** والثابت عادة كما لم يتحقق به اي يدار الحكم على سببه كما في السفر مع المشقة كما ستحدث الملك مع شغل الرحم في حق وجوب الاستبراء وكالتقاء المختارين في حق وجوب الغسل وكالبوغ من كمال العقل **قوله** مسكة البقطة اي التماسك التي يكون للينطان **قوله** في الصلوة وغيرها اذا نام على هيئة السجود او قائما او راكعا خارج الصلوة فلهذا اختلاف المشايخ رحمهم الله وذكر ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة فاما خارج الصلوة فيكون حدثا وفي ظاهر الرواية لا فرق بينهما لبقاء الاستمساك وعن علي بن موسى القمي رحمة الله عليه انه قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوطة عن اصحابنا المتقدمين ولكن على قياس مذهبهم ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا على الصفة التي هي سنة السجود بان كان رافعا بطنه عن الارض مجافا لمرفقيه من جنبه لا يكون حدثا ولو نام قاعدا ووضع اليته على عقبه وصار شبه المنكب على وجهه قال ابو يوسف رحمة الله عليه الوضوء كذا في المبسوطين وفي النهاية وروى عن ابي يوسف رحمة الله

لا وضوء على من نام قائما وقاعدا او راكعا او ساجدا انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه اذا نام مضطجعا استرخت مفاصله • والغلبة على العقل بالاغماء • والمجنون لا نه فوق النوم مضطجعا في الاسترخاء والاغماء حدث في الاحوال كلها وهو لقياس في النوم الا ان عرفناه بالاثروالاغماء فوقه فلا يقاس عليه •

انه قال لو تعمد النوم في حالة السجود يفقض وضوءه وان غلبته صفاته لم ينقض •
قوله ليس الوضوء على من نام قائما الحديث المتسك به الحديث من ثلاثة اوجه
 الاول النص على النبي فمن اوجب فقد خالفه • والثاني انما لا ثبات المذكور في ما عداه • والثالث التعليل وهو استرخاء المفاصل فاخبر بالتعليل ان عينه ليس بحدث ولم يرد به اصل الاسترخاء بل اراد نهايته اذا اصل الاسترخاء موجود في الركوع والسجود لانه فتيحة النوم والنوم موجود في كل الاحوال فلو حمل آخر الحديث على اصل الاسترخاء لتنافض الاول والاخر ولصار كانه قال لا وضوء على من استرخ مفاصله وانما الوضوء على من استرخت مفاصله ومتى حملناه على نهايته صار كانه قال اذا وجد امترخاء المفاصل على النهاية بان زال التماسك من كل وجه وجب الوضوء ونهايته فقدت في القيام والركوع والسجود اذ بعض التماسك باق ولا سقط فان قيل انما يقصر الحكم على الشيء اقصراشي على الحكم فعلى هذا يوجب قصر الوضوء على النائم مضطجعا وليس كذلك لانتفاضة بسائر الاحداث وبالنوم متكئا ومستندا قلنا المراد القصر عليه من بين انواع النوم قاعدا وقائما وغيرهما والنوم متكئا ومستندا في معنى النوم مضطجعا فيدخل في حكم المضطجع بدلالة النص
قوله والمجنون بالرفع عطفا على الغلبة لان العقل في الاغماء يكون مغلوبا وفي المجنون يكون مسلوبا **قوله** والاغماء فوقه لان في النوم اذا انبه انتبه وفي الاغماء لا نوكد لك السكر يكون ناقضا كالاغماء (قوله)

والفقهية في كل صلوّة ذات ركوع وسجود والقياس أنها لا تنقض وهو قول الشافعي رحمه الله علينا لأنه ليس بخروج نجس ولهذا لم يكن حدثاً في صلوّة الجنابة وسجدة التلاوة وخارج الصلوّة ولنا قوله عليه الصلوّة والسلام إلا من ضحك منكم فتهمة فليهد الوضوء والصلوّة جميعاً ويمثله يترك القياس والاثورود في صلوّة مطلقة فيتضر عليها والفقهية ما يكون مسموعاًه ولجبرانه والضحك ما يكون مسموعاًه دون جبرانه وهو على ما تبيل يفسد الصلوّة دون الوضوء والدابة التي تخرج من الدبر نافضة فإن خرجت من رأس الجرح أو وسط اللحم منه لا ينقض

قوله والفقهية أي فقهية بالغ **قوله** ويمثله يترك القياس لأن الخبر تعين بصله وانما دخلت الشبهة في نقله والرأي يحتل بصله في كل وصف على الخصوص فكان الاحتمال في الرأي أصلاً وفي الخبر ما رُفِعا ونقول المراد من قوله بمثله أي بمثل هذا الحديث الذي عمل به الصحابة والتابعون وكان رواية من المعروفين بالتقدم والاجتهاد كما بي موسى الأشعري رضي بترك القياس وقال في الاسرار والمشهور ما روى أبو الوالد عالياً مرسلًا ورواه مستنداً إلى أبي موسى الأشعري رضي أن رجلاً دخل في المسجد وفي بصره سوء فمر على بئر فيها خضفة إلى أن ذكر حديث الضحك ثم قال ورواه أيضاً أسامة بن زيد عن أبيه فهو وإن ورد بخلاف القياس لكن لما ثبت برواية العلماء المشهورين وعمل به الصحابة والتابعون وجبرد القياس به وذكر في مبسوط شيخ الإسلام وروى أبو حنيفة رحمه من منصور بن زاذ أن عن الحسن بن سعيد الجهمي أن النبي عليه الصلوّة والسلام كان يصلي وأصحابه خلفه فجاء أمير أبي وفي بصره سوء أي ضعف فوقع في ركعة فضحك بعض أصحابه الحديث ثم قال فإن قيل التعلق بهذا لا يصح لأنه روي أنه وقع في ركعة ولم يكن في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة فلنا ليس في خبر الجهمي أنه كان (يصلي)

والمراد بالدابة الدودة وهذا لأن النجس ما عليها وذلك قليل وهو حدث في العبيلين دون غيرهما .

يصلي في المسجد فيجوز أن يقال بأنه كان يصلي في غير المسجد وفي الموضع الذي يصلي فيه ركية وأما فقهه النائم في الصلوة فقد ذكر فخر الإسلام رحمه الله في العوارض والصحيح أنه لا يكون حدثاً ولا تنسخ صلوته لأن الفقهية جعلت حدثاً لتنجسها في موضع المباحات وسقط ذلك بالنوم ولا يبطل الصلوة لأن الثوم يبطل حكم الكلام وذكر في المحيطة الفقهية من النائم في الصلوة لا تنقض الوضوء وفيه أيضاً المغتسل من الجنابة فقهه في صلوته بطلت صلوته دون طهارته فله أن يصلي من غير وضوء وقبل تبطل طهارة الأضياء وفي فقهه الجاهلي من الصلوة والباقي في الطريق بعد الوضوء .

قوله والمراد بالدابة الدودة إنما فسرناها لانه لو طار الذباب في الدبر ودخل ثم خرج من غير بلة لا ينقض الوضوء **قوله** لأن النجس ما عليها لا يقال هذا تناقض لانه قد سبق أن ما لا يكون حدثاً لا يكون نجساً لا نأقول لعله ذكره بناء على قول محمد رحمه الله تعالى والاول قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خاصة ولو كان الاول قول الكل كما ذكر في الجامع الصغير مروى ذلك من ابن عمر رضي الله عنهما محكي عن أبي يوسف رحمه الله ولم يرو عن غيرهما خلاف ذلك فحق محل الإجماع نقول تعد بقوله النجس ما عليها النجس لو كان لكان ما عليها وبهذا يندفع التناقض فإن قيل القليل في غير العليين إنما لم يكن حدثاً لعدم الخروج وهذا قد خرج فكان كالسبيلين قلنا الخروج فيه مقدور بالسبلان قد أراح الحكم عليه فلم يجعل حدثاً وإن وجدت حقيقة الخروج تحييراً وهو كما لجأ إليه فإنه ليس بحدث وإن خرج معه ريح منتنة والفساء حدث لأنه خارج من العبيلين وإن كان قليلاً

فاشبه الجشاء والفساء بخلاف الريح الخارجة من القبل والذكرا نها لا تتبع عن محل النجاسة . يحتج لونها كانت المرأة مفضاة يستحب لها الوضوء لاحتمال خروجها من الدبر فان فشرت نقطة فسال منها ماء او صديدا وغيره ان سال من رأس الجرح لنقض وان لم يسلب لا ينقض وقال زفر رح ينقض في الوجهين وقال الشافعي رح لا ينقض في الوجهين وهي مسئلة الخارج من غير السبيلين وهذه الجملة نجسة لان الدم ينضج فيصير قحما ثم يزداد نضجا فيصير صديدا ثم يصير ماء هذا اذا تشرها فخرج بنفسه • واما اذا عصرها فخرج بعصره فلا ينقض لانه مخرج وليس بخارج والله اعلم •

قوله فاشبه الجشاء والفساء لفه وشروذ كزالام التمر تاشي رحمه الله واختلف ان الريح عنها نجس ام نجس بسبب مرورها على النجاسة وثمرته تظهر فيما لو خرج منه الريح وعليه سر ويل مبتلة من قال ان عنها نجس يقول يتنجس السراويل ومن قال لا يتنجس عنها وتنجمها بالمرور عليها يقول لا يتنجس السراويل كالمرور بالريح بنجاسة ثم مرت تلك الريح على ثوب مبتل فانها لا تنجسه **قوله** لاحتمال خروجها من الدبر اي لا يجب لعدم التيقن وقادة الاحتمال تظهر في مسئلة اخرى ايضا وهي ان المغضاة اذا اطلقتها زوجها ثلاثا وتزوجت بزواج آخر ودخل بها الزوج الثاني لا تحل للاول ما لم تحبل ، لاحتمال ان الوطي كان في دبرها لا في قبلها كذا في الفوائد الظهيرية فان قيل على تعليل الاحتمال ينبغي ان يجب عليها الوضوء احتياطا قلنا كونها متوضئة كان ثابتا بيقين واليقين لا يزول الا بيقين مثله فلا يجب الوضوء لظن الاصل ثابتا بيقين كالمتمومي اذا شك انه احدث ام لا لا يجب الوضوء **قوله** فخرج بعصره لا ينقض وذكر في المحيط عصرت القرحة فخرج منها شيء كثير وكانت اجفان لولم بعصرها لا يخرج منه شيء ينقض الوضوء وكذا ذكر في الغياثة والذخيرة ولكن قال في الذخيرة وفيه نظرو في الفتاوى الظهيرية مثل ما ذكر في الهداية والله اعلم •

فصل في الغسل

وفرض الغسل المضمضة • والاستنشق • وغسل سائر البدن وعند الشافعي
رحمة الله عليه هما سنتان فيه لقوله عليه السلام عشر من الفطرة أي من السنن
وذكر منها المضمضة والاستنشق • ولهذا كما ناستنن في الوضوء • ولنا قوله تعالى وإن
كنتم جنباً فاطهروا أمر بالاطهار وهو تطهير جميع البدن إلا أن ما تعذر اتصال
الماء إليه خارج بخلاف الوضوء لأن الواجب فيه غسل الوجه والمواجهة
فيهما منعدمة • والمراد بما روي حالة الحدث بدليل قوله عليه الصلوة والسلام
أنهما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء • وسنته أن يبدأ بالمغسل فيغسل يديه وفرجه

فصل في الغسل

قوله فرض الغسل المضمضة والاستنشق أطلق اسم الغرض على المجتهد فيه هنا
وأحترز من ذلك في أول الكتاب فقال والكعبان والمرنقان تدخلان في
الغسل لأن ظاهر النص هنا يتناول المضمضة والاستنشق لأنه أمر بالمبالغة في
التطهير وذلك إنما يكون بإمصال الماء إلى ما يمكن إصاله إليه **قوله** لقوله عليه السلام
عشر من الفطرة أي عشر خصال من السنة قبل خمس منها في الرأس وخمس
في الجسد فالتني في الرأس الفرق والسواك والمضمضة والاستنشق وقص الشارب
والتي في الجسد الختان وحلق العانة وتنفال البطو وتقليم الأظفار والاستنجاء
بالماء كذا ذكره الإمام المحبوبني رحمة الله عليه في الصوم من الجماع الصغير
قوله إلا أن ما يتعذر إصصال الماء إليه خارج كذا غسل العينين لما في غسلهما من الضرر
• إلا الذي ولهذا لم يجب غسلهما عن النجاسة الحقيقية فاما المضمضة والاستنشق
فيمكن من غير مشقة ولهذا اقترن غسل الأنف والعم من النجاسة الحقيقية
فيغترض في الجنابة كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمة الله تعالى عليه •

ويزيل النجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ارجليه ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً ثم يتيمم من ذلك المكان فيغسل رجليه وهكذا حكى ميمونة رضي الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما يؤخر غسل رجليه لانهما في مستنقع الماء المستعمل فلا يبعد الغسل حتى لو كان على لوح لا يؤخره وأما يداً بآزالة النجاسة الحقيقية كيلا تزداد بآصابة الماء وليس على المرأة ان تنقض صفاتها في الغسل اذا بلغ الماء اصول الشعر لقوله عليه الصلاة والسلام لا يم سلمة رضي الله عنها يكسبك اذا بلغ الماء اصول شعرك وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح لما فيه من الحرج بخلاف اللحية لانه لا حرج في اصال الماء اليها اثباتها

قوله ويزيل النجاسة في النهاية والإصحاح ان يقال ويزيل نجاسة وذكر وجه كونه اصح ثم قال الا ان الرواية بالالف واللام وفي الفوائد الكرماتية ويزيل نجاسة بدون الالف واللام لانها عست ان تكون وعست ان لا تكون فذكرها منونة اولى ولهذا قال ان كانت ولم يغسل اذا كانت وذلك لان حرف التعريف اما ان تكون للعهد ولا عهد هنا او الجنس وادناه غير مراد لان اقل من الذرة لا يكون مراد او كذا اهلاء لعدم تصور جميع النجاسات على بدن الانسان قلت يصح ان يكون اللام تعريف الحقيقة المعهودة في الذهن ويندرج تحته لقليل من النجاسة والكثير منها وحكم الازالة لا يختلف فيهما فيكون المعروف هو الابق بهذا المقام **قوله** ثم يتوضأ وضوءه للصلاة هذا احتراز عما روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله ان الجنب يتوضأ ولا يمسح رأسه لانه لا فائدة في المسح لوجود اسالة الماء من بعد وذلك لعدم معنى المسح والصحيح ظاهر الرواية لما روي انه عليه السلام توباً وذلك وضوءه للصلاة ارجليه والوضوء يشمل الغسل والمسح **قوله** وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح احتراز عما روي عن ابي حنيفة رحمه الله انها تبل (ذواتها)

قال والمعاني الموجبة للغسل انزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة وعند الشافعي رحمه الله خروج المني كيف ما كان يوجب الغسل لقوله عليه الصلوة والسلام إماء من الماء أي الغسل من المني ولنا ان الامر بالإنطهر يتناول الجنب والجنباء في اللغة خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة واتحدت بمحمول على الخروج من شهوة ثم المتبرع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة

ذواتها ثلاثا مع كل ثلثة حضرة لقوله عليه الصلوة والسلام آفبلوا الشعر والصحيح الاول لانها يحتاج الى النقض والظفر ثانيا وفيه حرج حتى ان المرأة ان لم تخرج في اصال الماء الى اثناء الشعر بان كانت منقوصة الشعر يفترض عليها اصال الماء الى اثناء الشعر لان شعرها من بدنها نظرا الى اصولها وليس منها نظرا الى رؤسها فيعمل بالشبهين في حق من يلحقه الحرج ومن لا يلحقه ولا يخالف الخبر النص لانه يتناول ما هو من البدن من كل وجه والرجل ان صفرا علوي وانترك يجب اصال الماء اليه احتياطا وقال بعضهم لا يجب النقض للاتراك والعلويين .

قوله والمعاني الموجبة للغسل ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله سبب وجوب الاغتسال ارادة ما لا يحل فعله بسبب الجنباء عند عامة المشايخ وعند بعضهم السبب هو الجنباء وهذا الخلاف مثل الخلاف الذي بيناه في نوافض الوضوء **قوله** والجنباء في اللغة خروج المني على وجه الشهوة أي الجنباء حالة تحصل عند خروج المني على وجه الشهوة **قوله** والحديث محمول على الخروج من شهوة لان قوله عليه السلام الماء من الماء عام لا يمكن اجزاؤه على العموم لانه يتناول المذي والودي والمنى عن شهوة ومن غير شهوة فيراد به اخص الخصوص المنى من شهوة مراد بالاجماع فلا يبقى غيره مراداه .

وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه ظهوره أيضا اعتبارا للخروج بالمزابلة
 إذا الغسل يتعلق بهما ولهما أنه متى وجب من وجته فلا احتياط في الإيجاب
 والتقاء الختانين من غير أنزال لقوله عليه الصلوة والسلام إذا التقى
 الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل أنزل أو لم ينزل ولا نه سبب للانزال

قوله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه ظهوره أيضا أي على وجه الشهوة
قوله إذا الغسل يتعلق بهما أي بالمزابلة والخروج وقد شرطت الشهوة
 في أحدهما بالاجماع فكذا بالآخر قياسا وفائدة تظهر في من استمتع
 بالكف فلما انفصل المني عن مكانه من شهوة أمسك ذكره حتى سكنت
 شهوته ثم سال أو احتلم فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته فسال منه مني
 أو نظر إلى امرأته بشهوة فزایل المني مكانه عن شهوة فأمسك ذكره
 حتى سكنت شهوته ثم سال بعد ذلك أو اغتسل قبل أن يبول ثم سال منه
 بقية المني يجب الغسل عندهما خلا فإله ولو بالالمجامع ثم اغتسل أو نام
 فخرج شيء لا يجب إجماعا **قوله** متى وجب أي الغسل من وجه نظر إلى
 حالة الانفصال **قوله** فلا احتياط في الإيجاب فإن قيل دار الغسل بين
 الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك قلنا جهة الوجوب راجحة لأن الموجب
 أصل إذا الخروج بناء على المزابلة بالشهوة وعدم الخروج بالشهوة بعد المزابلة
 من العوارض النادرة فلا اعتبار لها **قوله** والتقاء الختانين أي مع توارئي الحشفة
 والختان موضع القطع من الذكر والأنثى والتقاءهما كناية عن الإيلاج لطيفه
قوله والحشفة رأس الذكر **قوله** من غير أنزال قيد به لرد قول من يشترط الانزال
 مع التقاء الختانين لا للشرط لأن أحدهما إذا سلك كافيا لإيجاب الغسل كان عند
 انضمامهما أولى وذكر في المبسوط وإذا التقى الختانان وغابت الحشفة (وجب)

و نفسه يتغيب عن بصره وقد يخفى عليه لقلته فيقام مقامه ذلك بالإجماع
في أدبر لكمال السببية

وجب الغسل انزل اوله ينزل وهو قول المهاجرين كعمرو وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم
وأما الأنصار كما بين كعب وحذيفة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا لا يجب
الاغتسال بالإكسال ما لم ينزل وبه أخذ سليمان الأعمش لما هو قوله عليه السلام
الماء من الماء ولنا إن النبي عليه الصلوة والسلام قال إذ التفتي الخنا فان وجب الغسل
انزل أو لم ينزل والأصح أن عمر رضي الله عنه لم يسوغ للأنصار هذا الاجتهاد
حتى قال لزيد أي عد ونفسمه ما هذا الفتوى التي ظهرت عنك فقال سمعت
عمومي من الأنصار يقولون كذلك فجمعهم عمر رضي الله عنه فساء لهم فقالوا كنا
نفعل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تغسل فقال أو كان يعلم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالوا لا فقال ليس بشيء وبعث إلى عائشة رضي الله عنها
فسألتها قالت فعلت ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واغتسلنا فقال عمر
لزيد لمن عدت إلى هذا لا بدتك ولا يعارض هذا الحديث قوله عليه السلام الماء من
الماء لأن الماء موجود في الالتقاء تقديرًا لأنه سبب الإغزال إذ الغالب في مثله
الإغزال وهو مغيب عن بصره وربما يخفى عليه الإغزال لقلته فاقم السبب الظاهر
وهو الالتقاء مقام الإغزال فيكون الماء موجودًا تقديرًا فيجب الغسل بالحدوث
فكان هذا منا قولًا بموجب العلة ولأنه لما قام مقام الإغزال في حق وجوب
الحد فلان يقوم مقامه في حق وجوب الإغتسال أولًا ولهذا احتج علي رضي الله
عنه على الأنصار فقال يوجبون الرجم ولا يوجبون صاع من الماء . . .
قوله ونفسمه أي نفس الإغزال يتغيب عن بصره **قوله** لكمال السببية لأنه سبب لخروج
الماء هالسا ١١٨ لاج في القبل لا شراكهما لنا وحرارة وشهوة حتى إن الفسقة

ويجب على المفعول به احتياطاً بخلاف الیهمة وما دون الفرج لان السببية ناقصة
والحيض لقوله تعالى وحتى يطهرن بالتشديد •

وجواب قضاء الشهوة من الدبر على قضاء الشهوة من القبل كما في قصة قوم لوط •
قوله ويجب على المفعول به احتياطاً هو علة وجوب الغسل لان الغسل مستحب لان
وجوب الغسل بدون الانزال فيه على قولهما ظاهر لانهما سوياً السبيلين في الاجاب
الحد في هذا الاولى وكذا لك على اصل ابي حنيفة رحمة الله عليه لانه لما لم يوجب
الحد فيه للاحتياط في درء الحدود عنها الاحتياط في الاجابات فيجب الغسل أجمعاً
قوله والحيض اي روية الدم او خروج الدم لان الدم اذا حصل نقض الطهارة الكبرى
ولم يجب الغسل مع سيلان الدم لانه ينافيه فاذا انقطع امكن النسل فوجب الاجل
ذلك الحدث السابق وما الا نقطاع فهو طهارة فلا يوجب الطهارة كذا في شرح
مختصر الكرخي ووجه التمسك بقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن
بالتشديد هو ان حق الزوج ثابت في حال انقطاع الحيض وهو ممنوع التصرف
في ملكه قبل الاغتسال فلولا ما يجب لما منع لان بالمباحات والتطوعات لا يمنع
الا ترى ان له حق نقض صومها اذا كان تطوعاً وليس له حق النقض اذا كان
فرضاً وهما قد منع عن القربان فعلم انه واجب ولانه منع من القربان الى غاية
فحرم عليها التمكين ضرورة ويجب عليها التمكين اذا اطلبه منها لان حقه ثابت
حال انقطاع الحيض وهي لا يتوصل اليه الا بالغسل وما لا يتوصل اليه الا واجب
الا به يجب كوجوبه ومنى ثبت فيما دون العشرة ثبت فيها ضرورة اذ وجوب
الاغتسال هنا باعتبار عدم الخصوصية وقد وجدته وما احتج الى الاغتسال
للقربان فلان يحتاج اليه للصلاة الاولى لشدة احتياجهما الى الطهارة الا ترى انه
يجل وطى الجنب والمحدث ولا يجعل صلوتهما (قوله)

وكذا النفاس للاجماع • وسن رسول الله عليه السلام الغسل للجمعة • والعبد ين وعرفته • ولا حرام ما حنب الكتاب نص على السنة وقيل هذه الاربعة مستحبة وسعي مجتهد رحمه الله تعالى الغسل في يوم الجمعة حسناً في الأصل وقال مالك مكرح هو واجب لقوله عليه السلام من اتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فهو افضل وهذا يحمل ما رواه على الاستحباب اوعلى النسخ ثم هذا الغسل للصلوة عند ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه وهو الصحيح لزيادة فضيلتها على الوقت واختصاص الطهارة فيها وفيه خلاف الحسن والعبد ان بمنزلة الجمعة لان فيها الاجتماع فيستحب الاغتسال دفعا للمأذي بالرائحة واما في عرفة والا حرام فسنينه في المناسك ان شاء الله تعالى •

قوله وكذا النفاس للاجماع وهو بناه على نص ورد فيه واكتفوا به عن نقله اوقا سوء على دم الحيض لانه اقوى لانه يثبت بنفس السبلان بخلاف الحيض **قوله** فيها ونعمت الباء متعلق بفعل مضمراي فيها هذه الخصلة او الغفلة يعنى الوضوء ينال الفضل ونعمت اي نعمت الخصلة هي وسئل الاصمعي رحمه الله فقال اظنه يريد بها السنة اخذ كذا في الفائق **قوله** اوعلى النسخ فدليل النسخ ما ذكر في المبسوط هو ما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها وابن عباس رضي الله عنه قالان الناس عمال انفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويعرفون فيه والمسجد قريب السمك فكان يأخذ من بعضهم براثة البعض فامروا بالاغتسال لهذا ثم انتسخ هذا حين لبسوا غير الصوف وتركوا العمل بايديهم والمراد نسخ الوجوب لا الشرعية كقوله نسخ الزكاة كل صيدته ونسخ صوم رمضان كل صوم **قوله** وفيه خلاف الحسن وقائدة الخلاف فيما اغتسل يوم الجمعة ثم احدث فتوياً وصلى الجمعة عند ابي يوسف رحمه الله لا يكون مقبلاً للسنة وعند الحسن يكون مقبلاً وفي مبسوط شيخ الاسلام اذا اغتسل

قال ليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء لقوله عليه السلام كل فعل يمذني فبه الوضوء هو الودي الغليظ من البول يتعقب الرقيق منه خروجاً فيكون معتبراً به والمذي خائريض ينكسر منه الذكر والمذي رقيق يضرب إلى البياض يخرج عند ملاعبة الرجل أهله والتفسير مأثور عن عائشة رضي الله تعالى عنها

من الجنابة قبل طلوع الفجر ولم يحدث حتى صلى الجمعة بذلك إلاغتسال فانه على قول محمد رحمه الله ينال فضل الاغتسال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا ينال ذكر فيه محمداً مكان الحسن بن زياد والاغتسال في المحاصل أحد عشر يوماً خمسة منها فريضة الاغتسال من التقاء الجنائين ومن انزال الماء ومن الاحتلام ومن الحيض والنفس وأربعة منها سنة الاغتسال يوم الجمعة ويوم مرفة وعند الاحرام والعديد من وادى أحدها واجب وهو غسل الميت وآخر مستحب وهو غسل الكافر إذا أسلم يستحب له ان يغتسل به امر رسول الله عليه السلام من جاءه يريد الاسلام وهذا إذا لم يكن جنباً وإن كان جنباً ولم يغتسل حتى أسلم فقد قال بعض مشايخنا لا يلزمه الاغتسال لان الكفار لا مخاطبون بالشرائع والأصح انه يلزمه لان بقاء صفة الجنابة بعد اسلامه كبقاء صفة المحدث في وجوب الوضوء كذا في المبسوط •

قوله وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء فان قيل ما معنى قول محمد بن حريز في الكتاب في الودي الوضوء ولا يتصور انتقاض الطهارة بالودي لانه انما يخرج على اثر البول وقد وجب الوضوء به قلنا انما ذكره ليتبين ان الواجب به انتقاض الطهارة لا الاغتسال لتصور انتقاض الطهارة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله او نقول الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالودي بل يجب به ايضاً حتى اذا حلف لا يتوضأ من الرعا فبال ثم رفع ثم توضأ فانه لم يحنث في يمينه فعلم ان كل واحد موجب للوضوء الا انه يكتفى بالوضوء مرة بين الكل

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

الطهارة من الأحداث جائزة بماء السماء والأودية والعيون والآبار والبحار لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهوراً وقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه وقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته

وروي عن خلف أن أيبوب كتب إلى محمد بن الحسن رجمة الله تعالى عليه يسأله عن رنصف أنه ثم بال أن الوضوء يكون من الثاني أو من الأول فكتب إليه أن الوضوء يكون منهما وهكذا روي عن أبي خنيفة رحمه الله في غير رواية الأصول وأنقول فائدة تظهر في حق سلس البول فإنه إذا اتوصاً للبول ثم أودى حال بقاء الوقت تنقض طهارته بالودي والله أعلم .

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

قوله الطهارة من الأحداث التي يثبت إطلاق على الحقيقي والأحداث التي لا يثبت إطلاق على الحكمي والنجس يشملهما وتقييد الأحداث ليس للاختصاص بها فإن الأحداث يشارك الأحداث في هذا المعنى لكن لما سبق بيان الطهارتين الكبرى والصغرى وما ينتقضهما احتاج إلى بيان ما يحصل به هاتان الطهارتان وهو الماء المطلق فصاعداً على هذا التحقيق الألف واللام فيها للعهد أي الطهارة من الأحداث التي سبق ذكرها من الحيض والنفساء ولجناية وغير هاتين وجه التمسك بقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهوراً في حق ماء السماء والأودية ظاهر وإما في حق ماء العيون والآبار فما إن أصل المياه كلها من السماء قال الله تعالى هو الذي أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض أو يصرف وجهه تمسك الآية إلى ماء السماء أو يصرف وجهه تمسك قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور

ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه ولا يجوز بما اعتصر من الشجر والتمر لانه ليس بماء مطلق والحكم عند فقد منقول النية التيمم والوظيفة في هذه الاعضاء تعبدية فلا تعدى الى غير المنصوص عليه واما الماء الذي يقطر من الكرم فيجوز التوضي به لانه ماء خرج من غير علاج ذكره في جوامع ابي يوسف رح

الى غير والطهور البليغ في الطهارة وفي المغوب وما حكي عن ثعلب ان الطهور ما كان طاهرا في نفسه مطهرا غيره ان كان هذا زيادة بيان لنهايتها في الطهارة فصواب حسن والا فليس فعول من التفعيل في شيء وقياس هذا على ما هو مستق من الافعال المتعدية كقطوع ومنوع غير سديده

قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه المطلق هو المتعرض للذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات **قوله** ولا يجوز بما اعتصر بالقصر لا بالمد لانه ليس بماء حقيقة وفيه اشارة الى جواز التوضي بما خرج بنفسه كالماء الذي يقطر من الكرم **قوله** والحكم عند فقد منقول الى التيمم اي نقل التطهير عند عدم الماء المطلق الى التيمم بالنص فيجب ومن ضرورته عدم الجواز بهذه المائعات **قوله** والوظيفة في هذه الاعضاء تعبدية هذا جواب اشكال يرد على قوله والحكم عند فقد الماء المطلق منقول الى التيمم بان يقال سلمنا بان الماء الذي اعتصر من الشجر والتمر ليس بماء مطلق ولكن هو في معنى الماء المطلق كما ان حقه ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله بالماء المطلق في ازالة النجاسة الحقيقية فيجب ان يكون في الحكمية كذلك فاجاب عنه وقال ان من شروط صحة القياس ان لا يكون حكما الاصل معدولا به من القياس وانه معدول عنه وذلك لان الاعضاء المحمودة طاهرة حقيقة لعدم اصابته النجاسة الحقيقية وحكما لانه لو صلى حامل محدث او جنب تصح صلوته ولو كان نجسا لما صححت كما لو كان معتدم وتطهر الطاهر محال لانه اثبات الطهارة وازالة النجاسة والطهارة (ثابتة)

(كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وصلا يجوز به)

وفي الكتاب اشارة اليه حيث شرط الاعتصاء ولا يجوز بماء غلب عليه غيره
فاخرجه عن طبع الماء كالا شربة والخل وماء الوردة وماء الباقلي والمرق و
ماء الزردنج لانه لا يسمى ماء مطلقا والمراد بماء الباقلي ما تغير بالطبخ فان
تغير بدون الطبخ يجوز التوضي به وتجاوز الطهارة بماء خالطه شيء باهر

ثابتة فلا يمكن اثباتها لان الحاصل لا يحصل والنجاسة زائلة فلا يمكن ازالته لان
المزال لا يزال وغير المطلق ليس في معنى المطلق من كل وجه حتى يلحقه به دلالة
لان الماء المطلق لا يبالى بنجسته ويوجد مجانا والمقيد يبالى بنجسته ويعز وجوده
بخلاف النجاسة الحقيقية فان ازالته بالماء المطلق معقول المعنى فيعدي
الي غيره من المائعات بجامع الازالة الجسدية .

قوله وفي الكتاب اي في المختصر القدوري الباقلي اذا شدت اللام قصرت
وان خففت مدت الواحدة باقلاء وكذا في الصحاح وماء الزردنج هو ما يخرج
من العصفرا المنقوع فيطرح ولا يصبغ به **قوله** ما تغير بالطبخ عني بالتغير الثخونة
حتى اذا طبخ ولم يشخن بعد بل رقة الماء فيه باقية جاز الوضوء به ذكره الناطلي
كذا في فتاوى قاضي خان رح **قوله** كالا شربة والخل ان كان المراد من الاشربة
الاشربة المتخذة من الشجر كشراب الرياس ومن الخل الخل الخالص كانا
من نظير ما لمعنصر من الشجر والتمر وكان ماء الباقلي والمرق بنظير الماء الذي
غلب عليه غيره فكان من صنعة اللف والنشر وهو ان تلف شيئين ثم تفسرهما ثمة
بان السامع يرد الى كل واحد منهما كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وان كان المراد من الاشربة الاشربة المخلوطة
بالماء كالدبس والشهد المخلوط به ومن الخل الخل المخلوط بالماء كانت الاربعة
كلها نظير الماء الذي غلب عليه غيره **قوله** لا يسمى ماء مطلقا ادلا بهنم بمطلق

فغير احدا وصاته

اسم الماء ولهذا صح نفي اسم الماء عنه فيقال فلان لم يشرب الماء ان كان شرب ماء الباقلا والمرق ولو كان ماء حقيقة لما صح نفيه لان الحقيقة لا تسقط عن المضمون وبطلان صفة الاطلاق بغلبة المتبجح وهي بكرة الاجزاء او بكمال الامتزاج وهو بطبخ الماء بخلط الطاهر كماء الباقلا والمرق او بشرب النبات الباء حتى بلغ الامتزاج مبلغا يمنع خروج الماء عنه الابعلاج والامتزاج بالطبخ انما يمنع الوضوء به اذا لم يكن مقصود للغرض المطلوب من الوضوء وهو التنظيف كالا شنان والصابون اذا طبخا بالماء الا اذا غلب ذلك على الماء فيصير كما لم يبق المخلوط لزوال اسم الماء عنه والامتزاج الاختلاط بين الشبطين حتى يمنع التمييز ويتوصلاً بماء الزعفران واللبن والزودج ان لم يطبخ ولم يغلب الماء خلافاً لما في روح عليه وان غلب لم يجز بغلبة المتبجح ولا يتوصلاً بماء يسيل من الكرم لكمال الامتزاج ذكره في المحيط وقبل يجوز لا نه خرج من غير علاج بخلاف ما اعترض من شجراو ثمر لكمال الامتزاج لانه لا يخرج منه الابعلاج وهو العصر

قوله فغير احدا وصاته فيه اشارة الى انه اذا غير الاثنين او الثلاثة من الاوصاف لا يجوز التوضي به وذكر في النهاية ان المنقول من الاساتذة انه يجوز حتى ان اوراق الاشجار وقت الحريف تقع في الحياض فيغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير تكبر ولكن ذكر في اول تمة الفتاوى ما يوافق الاشارة المذكورة في الكتاب وهو انه سئل الفقيه احمد بن ابراهيم الميمني رحمه الله عن الماء الذي يتغير لونه لكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهلون الاوراق في الكف اذا رفع الماء منه هل يجوز التوضي به قال لا ولجوز محجوز شربه وغسل الاشياء به اما جواز شربه وغسل الاشياء به فلانه طاهر واما عدم جواز التوضي به لانه لما غلب عليه لون الاوراق صار ماء مقيداً بكماله الباقي (قال)

كأنه المد والماء الذي اختلط به الزعفران أو الصابون أو الاشنان قال الشيخ
 الامام اجري في المختصر ماء الزرد مجرى المرق والمردني عن ابي يوسف رحمه
 بمنولة ماء الزعفران وهو الصحيح كذا اختاره الباغي والامام المرحومي رحمه قال الشافعي رج
 لا يجوز التوضي بماء الزعفران واشباهه مما ليس من جنس الارض لانه ماء مقيد لا يرى
 انه يقال ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء لا يخلو عنها عادة ولان اسم الماء
 باق على الاطلاق لا ترى انه لم يتجدد له اسم على محدة واصافته الى الزعفران
 كما صافته الى البقر والعين ولان الخلط القليل لا يعتبر به لعدم مكان الاحتراز
 عنه كما في اجزاء الارض فيعتبر الغالب والغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون هو الصحيح
 وان تغيرها لطبع بعد ما خلط به غيره لا يجوز التوضي به لانه لم يبق في معنى المنزل من
 الساء اذ النار غيرته الا اذا طبع فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه
 الا ان يغلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط لزوال اهم الماء عنه .

قال صاحب النهاية لما تغير لون الماء هنا بوفوع الاوراق الكثيرة لا بد ان يتغير
 طعمه ايضا فحينئذ كان الوصفان من الماء زائعين نصا وموافقا لما اشار اليه في
 الكتاب فان قيل ينبغي ان لا يجوز به الوضوء اذا غمر احدا وصافه لقوله عليه
 الصلوة والسلام الا ما غير طعمه اولونه او رائحته قبل معناه الا ما غير رائحته
 نجس فيكون المعنى لا ينجم شيء ما الا مغبر نجس والنص ورد في الماء الجاري
 والنظم فيه انه لا يجوز استعماله حيث ترى فيه النجاسة او يوجد طعمها او ريحها
 فان هذه المعاني تدل على قيام النجاسة .

قوله ماء المد وهو واحد للدود وهو السيل وانما خص بالذكر لانه يجي بقاء ونحوه
 كذا في المغرب **قوله** واصافته الى الزعفران الاضافة نوعان اضافة تعريف
 واصافة تقييد وعلامة اضافة التقييد تصور الماهية في المضافات كان تصور هاتيد

وكل ماء وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به قليلا كانت النجاسة او كثيرا
وقال مالك رحمه الله يجوز ما لم يتغير احدا وصافه ماروينا وقال الشافعي رحمه الله يجوز ان
كان الماء قلتين لقوله عليه السلام اذ بلغ الماء قلتين لا يحتمل خبثا ولنا حديث المصنف
من مناه وتوله عليه الصلوة والسلام لا يقول احدكم في الماء الدائم ولا يغسلن فيه من
النجاسة من غير فصل والذي رواه مالك رحمه الله تعالى عليه ورد في بترضاة

كيلا يدخل تحت المطلق بيانه انه لو حلف لا يصلي بوضوء الظهر لا نه صلوة مطلقة
واساقنها الى الظهر للتعريف ولا يصح بصلوة الجنابة لانها ليست بصلوة مطلقة واساقنها
الى الجنابة للتعديد وقد ذكرنا ما تبطل به صفة الاطلاق ويتعبد الماء به .

قوله وكل ماء المراد منه الدائم الذي لم يكن عشرين في عشرين ولا عشرين في عشرين
قوله قليلا كانت النجاسة او كثيرا من قبيل ملحفة جد يدو عليه قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من المحسنين ثم وجه التمسك بقوله عليه الصلوة والسلام
لا يقول احدكم في الماء الدائم ما قاله صاحب الاسرار ان مطلق
النهي يوجب التحريم وفاد الفعل شرعا ولا فصل في الحديث بين دائم
وغير دائم فهو على العموم الا ان يصير في حكم الجاري كالبحر وما لا يخلص
بعضه الى بعض فان قيل جاز ان يكون النهي للدب وللتنزيه قلنا مطلق النهي
يقضي الحرمة مع مراعاة من التاكيد فكيف وقد اكده بالنون الثقيلة ولانه
لو كان كذلك لما قيد بالدائم فان الجاري يشاركه في ذلك المعنى لان البول
في الماء الدائم كما هو ليس بادب وكذلك البول في الجاري ليس بادب ايضا
فلا يبقى حينئذ قيد الدائم فائدة **قوله** ورد في بترضاة الباء في بضاة تكسر وتضم
كذا في الصحاح وفي المغرب بالكسر لا غير من الغوري وهي بمرقدمة
بالمدينة وكان ماؤها كثيرا فقبل انه ثمان في ثمان . (قوله)

(كتاب الطهارة - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

وماؤها كان جاريا في البساتين وما رواه الشافعي ضعفه ابو داود رحمه الله تعالى

قوله وماؤها كان جاريا ذكرت عائشة رضي الله تعالى عنها وانها كانت قناة ولها من هذا الى بساتينهم وتسقى منه خمسة بساتين او شبعة والجال يدل عليه فان ماء البوران لم يكن قناة يتغير بالجيف فان قيل العبرة عندنا لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فكيف خص عموم قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور لا ينجمه شيء بسببه وهو زود في بئر بركة قلنا الاحاديث الموجبة للتنجيس مثل حديث المستيقظ وحديث ولوغ الكلب وحديث النهي عن البول في الماء الدائم منعت عن اعتبار عموم اللفظ فوجب التخصيص بالسبب ضرورة فان قيل لما تبين انه مختص بالسبب لا يستقيم تمسك الشيخ رحمه الله تعالى عليه في اول الباب بعمومه قلنا قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه قضية مسلمة ثم في قوله عليه السلام الماء طهور ثبت كون الماء الجاري طهورا بعبارة النص وكون غيره طهورا بدلالة النص اذ كون الماء الجاري طهورا لكونه ماء مطلقا لا لكونه جاريا فثبت هذا الحكم في المياه كلها بعبارة النص ودلالته فيصح التمسك بعمومه في اول الباب وهذا نظير التمسك في حرمة الضرب والاشتم وسائر ما فيه اذ في عموم قوله تعالى ولا تقل لهما اف هـ دلالة وان كانت الثابت بالعبارة حرمة التأنيف بعمومه وهو التكلم لهما بكلمة اف على سبيل التضييع ونظائر كثيرة **قوله** وما رواه الشافعي رحمه الله عليه اراد به قوله عليه السلام اذ ابلغ الماء قلنتين لا يحصل خبثا الحديث الغلة اسم لجرة تحمل من اليمين تسع فيها قريتان وشيء في المغرب وقد رواه الشافعي رحمه الله القلتين بخمس قرب واصحابه بخمس مائة رطل وزنا كل قرية مائة رطل **قوله** ضعفه ابو داود وجهه انه قال في كتابه بلغني باسناد لا يحضرني من ذكره ومثله ذون المراسيل

او هو يضعف عن احتمال النجاسة . والماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به اذا لم ير لها اثر لانها لا تستقر مع جريان الماء والاثر هو الرائحة او الطعم او اللون والجاري ما لا ينكر استعماله وقيل ما يذهب بنبذة والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الآخر اذا وقعت النجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه اذا اثر التحريك في السراية فوق اثر النجاسة ثم من انبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه يعتبر التحريك بالاغسال وهو قول ابي يوسف رح وعنه بالتحريك باليد وعن محمد رح بالتوضي

لان المرسل يقطع القول بانه من رسول الله عليه السلام وهو آية اتقانه وقوله باسناد لا يخضرني على مكساة والمراسيل عنده ليست بحجة فهذا اولي ومن علي بن المدني استاد محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله ان حديث القلتين مما لا يثبت وهكذا ذكر ابو داود ولان ابن عباس وابن زبير رضي الله عنهم امر ابنز رح ماء بشر زمزم ولو كان هذا صحيحا لا حنجا عليهما به فعلم بانه شاذ في حادثة تعم بها البلوى فيرد كخبر الوضوء مما مسنته النار وفي منته اضطراب روي اذا بلغ الماء قلتين او ثلاثا وروي اذا بلغ الماء اربعين فلة والقلعة اسم مشترك بين فامة الرجل ورأس الجبل والجرة فلا يصبر حجة الا ببيان .

قوله او هو يضعف عن احتمال النجاسة يريد انه لقلته يضعف عن احتمال الخبث، ومقاومته كما يقال فلان لا يحتمل الضرب وفلان لا يحتمل اذى الناس وهذه الدابة لا تحتمل هذا المقدار من الحمل وهذه الا ستوانة لا تحتمل ثقل السقف فلا يتعين ما ذهب اليه محملا **قوله** والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك طرفه الآخر المراد من تحرك احد طرفيه هو ان يتحرك، بالارتفاع والانخفاض ساعة تحريكه **قوله** وعنه بالتحريك باليد لان التحريك بها اخف فكان اولي توسعة هذا الناس **قوله** ومن محمد رحمة الله تعالى عليه بالتوضي . (لان)

ووجه الاول ان الحاجة الي الاغتسال في الحياض اشد منها الي التوضي وبعضهم قدروا بالمساحة عشرا في عشر ذراع الكبراس توسعة الامر على الناس وعليه الفتوى والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا تنحسر الارض بالغرف هو الصحيح وقوله في الكتاب جازا الوضوء من الجانب الآخر اشارة الى انه ينجس موضع الوقوع وعن ابي يوسف روح انه لا ينجس الا يظهور النجاسة فيه كالماء الجاري

لان التحريك بالوضوء اخف من التحريك بالاغتسال ومبنى الماء في حكم النجاسة على الخفة دفعا للضرورة فان القياس ان يتنجس الكثير لان الجزء الذي لا فاء النجاسة يتنجس بالمائة فيتنجس الجزء الذي يجاوره ثم يتم حتى يصير الكل نجسا كما في غير الماء من المائعات لكن سقط حكم النجاسة تخفيفا فلما اعتبر التخفيف في أصل الماء يعتبر التخفيف في التحريك .
قوله ووجه الاول ان الحاجة اليه في الحياض اشد فيكون اختصاص الاغتسال بالحياض اكثرا لئلا يدبر ما يختص بها اولى واجدر **قوله** وبعضهم قدروا بالمساحة عشرا في مشروها وبوسليمان الجورجاني رحمه الله تعالى عليه وذراع الكبراس سبع قبضات فانه اقصر من ذراع المساحة وهو سبع قبضات لكن باصبع قائمة في المرة السابعة كذا في العوائد الكرمانية وذكر صاحب النهاية ان ذراع الكبراس دون ذراع المساحة وقد ذكر الشيخ الامام ظهير الدين اسحاق بن ابي بكر اللؤلؤي رحمه الله في الفصل الاول من كتاب الصلوة من فتاواه فقال فالمعتبر فيه ذراع الكبراس دون ذراع المساحة وهي سبع مشات ليس فوق كل مشات اصبع قائمة وذراع المساحة سبع مشات فوق كل مشات اصبع قائمة وفي المحيط والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم ولم يتعرض الكبراس والمساحة وجعل في فتاوى قاضيخان الصحيح ذراع المساحة وقال لان ذراع المساحة ليق بالمسوحات **قوله** لا تنحسر الارض بالغرف

قال وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجمه كاللبق والذباب والزنابير والعقرب ونحوها **وقال** الشافعي رحمه الله لا ينجمه لان التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة بخلاف دود الخلل وموس الثمار لان فيه ضرورة ولنا قوله عليه السلام فيه هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء منه ولان المنجس اختلاط الدم المسفوح باجزائه عند الموت

وهو الصحيح انما قاله نفي الماذكرة المعلي لن المعبر قد رذ راعين وحكي عن ابي بكر بن حاتم انه قال قد مرنا بمنا رحمهم الله تعالى بأربع اصابع مفتوحة ثم اذالم يتنجس كله هل يتنجس شيء منه فهذا على وجهين ان كانت النجاسة مرئية لا ينو من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة وقال بعضهم يتنجس مما حول النجاسة بمقدار حوض صغير وهو اربع اذرع في اربع اذرع وما وراءه ظاهر وان كانت غير مرئية بان بال فيه انسان او اغتسل فيه جنب حكي عن مشايخ العراق لافرق بين النجاسة المرئية وغير المرئية ومشايخ بخارا وبلخ فرقوا بين المرئية وغيرها فقالوا في غير المرئية ينو من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة بخلاف المرئية ويشتي على هذا اذا غسل وجهه في حوض كبير فمقط غساله وجهه في الماء فرفع الماء من موضع الوقوع قبل التحريك قالوا على قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ما لم يتحرك الماء وبه قال ابو جعفر الا ستر وشي رحمه الله وغيره من مشايخ بخارا رحمهم الله جوزوا ذلك وتوسعوا فيه لعموم البلوى كذا في المحيط .

قوله وموت ما ليس له نفس سائلة اي دم سائل وذكرنا لزنابير بلفظ الجمع دون غيره لان فيه انواعا شتى **قوله** لا ينجمه حكم في هذه المسئلة بعدم التنجس وفي الثانية بنفي الاضداد لان الموت في المسئلة الاولى في غير معدنه فيتوهم التنجس فناسب نفيه وفي الثانية الموت في معدنه فلا يتوهم تنجسه بواسطة للضرورة لكن احتعل تغير صفة الماء فنفاه بقوله لا ينجمه **قوله** ولنا قوله عليه السلام وهو فيما (رواه)

(كتاب الطهارة ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء ومالا يجوز به)

حتى يحل المذكي لانعدام الدم فيه ولا دم فيها والحكمة ليست من ضروريتها
النجاسة كالطين وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسد كما لم يفسد بالصدع والسرطان
وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يفعمه الإسمك لما مرونا انه مات في معدته
فلا يعطى له حكم النجاسة كبيضه حال مخها وما ولاته لادم فيها لزم الدموي
لا يسكن في الماء والدم هو المنجس وفي غير الماء قيل غير السمك يفسد

رواه سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
من ائاه فيه طعام او شراب يموت فيه ما ليس له دم سائل قال عليه الصلوة والسلام
هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء به كذا في المبسوطين .

قوله حتى يحل المذكي لانعدام الدم فيه فان قيل ذبح المجوسي يريق ولا يطهر
وجرح الصيد يطهر ولا يريق والاهلي بالذبح يحل وان لم يغسل الدم بعارض قلنا
الحكم يتعلق بالسبب وهو الذكاة الشرعية لا بنفس الازالة وذبح المجوسي غير
ذكاة شرعا والجرح في الصيد قام مقام الذكاة ضرورة وما لم يرق بعارض
لا يعتبر نفاذ الحكم مع سبب الازالة تيسيرا كما لم يشقوا لعقل والبلوغ فلما
صارت الذكاة مبيحة مطهرة لانها سبب ازالة الدم وثامت مقامها صار الموت
منجسا لانه سبب خلط الدم بغيرها بذهاب قوى الطبايع التي كانت تمتاز لغومها
في معادنها من غيرها فصارت النجاسة معقولة لمجاورة الدماء النجسة والطهارة
معقولة بسلان الدماء النجسة قبل الفساد وما لادم له فحال الحيوة والموت والتذكية
ومعها سواء **قوله** كبيضه حال محها ما ابي تغير صفتها ما يعني لو صلى
وفي كمة تلك البيضه تجوز الصلوة معها لان النجاسة في معدنها بخلاف ما اذا ضل
وفي كمة فارورة فيها دم لا تجوز صلوته لان النجاسة ليست في معدنها **قوله**
قيل غير السمك يفعمه وهو قول نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة وابي معاذ البلخي

لانعدام المعدن : وقيل لا يفسد لعدم الدم وهو الأصح والصفدع البحري والبحري سواء وقيل البحري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وما يغيش في الماء ما يكون نواته وشواه في الماء وما أي المعاش دون ما أي المولد مفسد .

قال الماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث خلافا لما لك والشافعي يرجحهما يقولان ان الطهور ما يطهر غيره مرة بعد اخرى كما لقطوع وقال زفرح

وابي مطيع رحمه الله وقيل لا يفسد وهو قول ابي عبد الله البلخي ومحمد بن مناتل رحمه الله كذا في المحيط .

قوله لانعدام المعدن في الكافي وما ذكر في الهداية لعدم المعدن تعليل بعدم وهو غير صحيح وتاويله ان الموجب للتنجس وهو الدم موجودا ذا اللون لونه الدم والرائحة رائحتها والمانع وهو المعدن مفقود مما نال يفسد الماء لان المانع موجود فلم يعمل الموجب والأصح هو القول بعدم الفساد وجعل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله التعليل الثاني وهو قوله ولا نه لادم فيه اصح فان ما يسيل من هذه الحيوانات ليس بدم لانه اذا شمس ببض والدم اذا شمس يموت ويستوي ان ينقطع او لم ينقطع الاعلى قول ابي يوسف رحمه الله فانه يقول اذا انقطع في الماء افسد بناء على قوله ان الدم نجس وهو ضعيف فانه لا دم في السمك انما هو ماء آجن ولو كان فيه دم فهو مأكول فلا يكون نجسا سماط حال والكبد ومن محمد رحمه الله ان الصفدع اذا تنفت في الماء كرهت شربه لا للنجاسة لكن لان اجزاء الصفدع فيه والصفدع غير مأكول كذا في المبسوط **قوله** والصفدع البحري والبحري سواء الصفدع المائي ما يكون بين اصابعه شدة دون البري كذا في الفتاوى الظهيرية **قوله** في طهارة الأحداث قيدا لاحداث طهارة ما يطهر الانجاس فيمارى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قال في المحيط واختلفوا في طهارة ماء المستعمل قال محمد هو طاهر وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الغنوي (قوله)

(ڪٽلب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (٦٧)

وهو اُحد قولي الشافعي ان كان المستعمل متوضيا فهو طهور وان كان محدثا فهو طاهر غير طهور لا ينال العضو طاهرا حقيقة وباعتباره يكون الماء طاهرا لكنه نجس حكما وباعتباره يكون الماء نجسا فقلنا باقتضاء الطهور به وبقاء الطهارة عملا بالشبهين وقال محمد رحم وهو رواية عن ابي حنيفة رحم هو طاهر غير طهور لان جلافة الطاهر الطاهر لا توجب التنجس الا انه اقيمت به قرينة فتغيرت به صفته كمال الصدقة وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمة الله تعالى عليهما هو نجس لقوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة

قوله وهو اُحد قولي الشافعي رحمة الله عليه المشافعي في الماء المستعمل اقوال ثلاثة اظهرها قوله كما قاله محمد رحمة الله عليه انه طاهر غير طهور وقال في قول طاهر ومطهر وقال في قول ان كان المستعمل محدثا فهو طاهر غير طهور وان كان متوضيا فهو طاهر غير طهور وهو قول زفر رحمه الله وقال مالك رحم طاهر وطهور الا انه حبالي ان يتوضأ بغيره لما ان عنده اذا وقعت في الماء نجاسة حقيقية ولم يتغير طعمه ولا لونه ولا ريحه لم يتنجس **قوله** عملا بالشبهين فكان هذا كسور الحمار لما تعارضت الادلة بعضها يوجب الطهارة وبعضها يوجب النجاسة خرج من ان يكون طهورا وتبقى طاهرا بخلاف ما اذا لم يكن محدثا لانه لم يتحول الى الماء شي عاصي حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فكان هذا وغسل ثوب طاهر سواء **قوله** وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله هو نجس لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة الحديث فان النبي عليه السلام سوى بين النجاسة والحكمة والحقيقة فانه كما نهى عن البول كذلك نهى عن الاغتسال دل ان الاغتسال فيه يوجب النجاسة كما لبول لا يقال انما نهى الجناب عنه لانه لا يخلو من المني وهو نجس لانه قد دخلوا الجناب جنب وان غسل فرجه وانهي يتناول في هذه الحالة

(كتاب الطهارات - باب الماء الذي يجوز به الوضوء وفلا يجوز به)

ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء أزيلت به النجاسة الحقيقية ثم في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ليس نجاسته غليظة اعتباراً بالمستعمل في النجاسة الحقيقية وفي رواية أبي يوسف ربح وهو قوله نجاسة خفيفة لمكان الاختلاف والماء المستعمل هو ماء أزيل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القرينة قال رضي الله تعالى عنه وهذا عند أبي يوسف رحمه الله وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله أيضاً وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يصبر مستعملاً إلا باقاة القرينة.

قوله ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية لأن عضواً جنب والمحدث له حكم النجاسة في الشرع حتى منع من جواز الصلوة ولأنه أطلق اسم التطهير بقوله تعالى وإن كنتم جنباً فاطهروا والتطهير عبارة عن إزالة النجاسة وقد أزيلت تلك النجاسة بالماء فانتقل حكم النجاسة إليه فكما في الحقيقية فإن قيل بالامضاء حكم النجاسة والحكم لا يتحول إلى الماء قلنا لولم يلحق بالعين في حق الإزالة لما ثبت حكم الإزالة ولما تغير صفة الماء كما في التوب الطاهر وقد تغير بالاجتماع أو بالدلائل التي قلنا ثبت أنه تحول إليه ما كان بالعضو حكماً ولا يثبت ذلك إلا أن يعتبر ذلك الحكم بعين حله فإن قيل هذا إنما يتحقق في المحدث والجنب فاما المنوسي اذا توضأ ثانياً بنية القرينة فلا لأنه لم يكن بأعضائه من النجاسة الحكمية حتى تنزل من أعضائه وينتقل إلى الماء قلنا لما نوى القرينة فقد أراد به طهارة على طهارة ونور على نور على ما جاءت به الاخبار ولا يكون طهارة جديدة حكماً إلا بإزالة النجاسة حكماً فصارت الطهارة على الطهارة وعلى المحدث سواء حكماً كما في الأسرار **قوله** والماء المستعمل هو ماء أزيل به حدث بأن يتوضأ متبرداً وهو محدث أو استعمل في البدن على وجه القرينة بالوضوء وهو طاهر بنية الطهارة **قوله** وهذا عند أبي يوسف رحمه الله أي ضكون الماء مستعملاً بأحد هاتين قول أبي يوسف رحمه الله وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله أيضاً (و)

لأن الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام اليه وانما تزال بالقرية وأبو يوسف رح يقول إسقاط
الغرض مؤثر أيضا وثبت الفساد بالامرين ومنى يصير الماء مستعملا الصحيح انه كما زایل
العضو صير مستعملا لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده

وذكر في مبسوط شيخ الاسلام قالوا يجب ان يكون قول ابي حنيفة كقول
ابي يوسف رح وقد دلت مسائل نقلت عنهم قال في كتاب الحسن قال ابو حنيفة رحمه
الله تعالى ان غمس رجل جنب او غير متوضئ يديه الى المرفقين أو أحدى رجله في
ماء في اجانته لم يجز ان يتوضأ منه لانه سقط فرسه عنه وذكر ابو يوسف رحمه الله
في نوادر المعلى رجل في يديه قدر فاخذ الماء بقمه وصبه على يده فغسلها لم يطهرها لانه
قد صار الماء مستعملا حين اخذ الماء بقمه وهو جنب وعنده الماء المستعمل نجس وقال
محمد رح في صلوة العصر طهر اليدين اذا لم يرد به المضضة كدائي النهاية •

قوله لان الاستعمال بانتقال الآثام والاثم قد رلقوله عم من اصاب من هذه الغاز ورات
فليست يستر الماله الان هذه النجاسة لا يظهر حكمها مادامت على البدن بمعارضة طهارة الايمان
فاذا انتقلت الى محل لا معارض له ظهر حكم النجاسة وانتقال الذنب من الكرامة وانما يستوجب
بنية التقرب والحدث لبس بشيء حتى ينتقل الى الماء وانما هو عبارة عن منع اداء الصلوة
قوله الصحيح انه كما زایل العضو ذكر في المحيط ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل البدن
والاجتماع في مكان ليس بشرط هذا هو مذهب اصحابنا رحمهم الله وقال وما ذكر في شرح
الطحاوي ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل البدن ويستقر في مكان فذا ك
قول سفيان الثوري رحمه الله وابراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ وهو اختيار الطحاوي
وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني اما مذهب اصحابنا ما ذكره عن هذا فله
ان من نسي مسح رأسه فاخذ ماء من لحيته ومسح به رأسه لا يجوز وفي نظم الزند وسي
ان من دشم مشايخ بخارا يصير الماء مستعملا وان كان في الهواء حتى قالوا لو اصاب ثوبه يتنجس

(كتاب الطهارة ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

والجنب إذا انغمس في البئر لطلب الدلو فعند أبي يوسف رحمه الله الرجل بحاله لعدم الصب وهو شرط عندنا لا سقاط الغرض والماء بحاله لعدم الأمرين وعند محمد رجمة الله عليه كلاهما طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب والماء لعدم نية القرية وعند أبي حنيفة رجمة الله كلاهما نجسان الماء لا سقاط الغرض من البعض بأول الملاقاة

وفي الفتاوى الظهيرية اتفق علماؤنا أن الماء الذي تأدت به القرية ما دلم مترددا في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فإذا زایل العضو ولم يصل إلى الأرض ولا إلى موضع يستقر فيه بل هو في الهواء إذا نزل على عضو إنسان وجري فيه لم يصير متوضئا .

قوله والجنب إذا انغمس لطلب الدلو أراد به الجنب الذي ليس في بدنه

نجاسة من المنى وغيره فيه إشارة إلى أنه لو انغمس للاغتسال يفسد الماء وهذا لكل

قوله وهو شرط عنده أي في الماء الذي هو ليس بجار ولا هو في حكم الجاري

حتى أنه لا يشترط في الماء الجاري والحياض الكبيرة وروي عن أبي يوسف

رحمة الله أن الصب شرط في الثوب أيضا وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى عليه

قوله لعدم الأمرين وهما إسقاط الغرض ونية التقرب ثم إننا قدم قول أبي يوسف

رحمة الله ولم يوسطه كما هو حق لزيادة احتياجه إلى البيان بسبب ترك أصله في هذه

المسئلة لأن كل من يجب أن يتجنب الماء على مذهبه كما قاله أبو حنيفة رحمه الله لأن الماء يصير

مستعملا عنده بسقوط الغرض وقد سقط الغرض وإن لم ينو فكأنه أنما ترك أصله

في هذه المسئلة لضرورة الحاجة إلى طلب الدلو فلم يسقط الغرض كيلا يصير الماء

نجسا فيسقط البعوض ونظيره ما روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال إذا أدخل الجنب

أو المجدث يده في الماء لا يزول الحديث عن يده كيلا يفسد

الماء للحاجة إلى الاعتراف فكذا هذا فأما محمد رحمه الله مر على أصله حيث

جعل الماء طاهرا لعدم نية القرية والرجل طاهرا لأن الماء بطبعه طهور من غيرية (قوله)

والرجل لبقاء الحدث في بقية الأعضاء وقيل عنده نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل وهذه
ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال فهو اوفق الروايات منه

قوله والرجل نجس بنجاسة الجنابة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والصحيح انه نجس
نجاسة الجنابة لا نه باول الملاقاة صا والماء مستعملا وكذا في توله الثاني صا والماء مستعملا
ل سقوط الغرض فنجس الرجل به **قوله** ودوافق الروايات عنه لان جميع البدن في حكم
عضو واحد في حكم الاغتسال والماء مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا انفصل
من الماء انفصل العضو طاهر وصار الماء مستعملا فيتنجس فعلى القول الاول لا تجوز الصلوة
ولا قراءة القرآن وعلى القول الثاني تجوز قراءة القرآن ولا تجوز الصلوة وعلى القول الثالث
يجوز كلاهما يسمى هذه المسئلة مسئلة جيط الجيم من النجس اي كلاهما نجسان وآخاء
من الجال اي كلاهما نجسان عند ابي يوسف رح والطاء من الطاهر اي كلاهما طاهران
عند محمد رحمه الله قال القدوري كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني رح يقول الصحيح
عندي من مذهب اصحابنا رح ان ازالة الحدث توجب استعمال الماء ولا معنى لهذا الخلاف
اذ لا نص منهم على هذا الوجه يعني ان الماء انما يكون مستعملا عند ابي يوسف رح باحد
الامرئين اسقاط الغرض وقية القرية وعند محمد رح نية القرية ولا يجوز ان يؤخذ هذا الاختلاف
من مسئلة البئر قال الكرخي ويمكن تخريجها بان يقال ان محمدا انما لم يحكم بنجاسة ماء البئر
مكان الضرورة كما قلنا في الجنب والمحدث اذا ادخل يده في الاناء الاضرار لا يصير الماء
مستعملا بخلاف مكان الضرورة فان الانسان عسي لا يجد اناء صغير ولا يمكنه صب الماء
على يده من الاناء الكبير فيضطر الى الادخال وقامت اليد مقام الاناء الصغير وابو يوسف
رحمه الله لم يعتبر تلك الضرورة في البئر فوقع الاختلاف وهنا لا ضرورة ثبت حكم
الاستعمال عند اسقاط الغرض بلا خلاف ولا يصح الاستدلال بمسئلة البئر على اثبات
الخلاف هنا لوجود الفارق على ما ذكرنا كذا في المحيط والفوائد الظهيرية •

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

قال وكل اهاب د ب غ فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الإجلد
أخزير الأدمي لقوله عليه الصلوة والسلام إياها ب د ب غ فقد طهر وهو بعمومه
حجة على مالك رحمه الله في جلد الميتة ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع
من الميتة وهو قوله عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة بأهاب لانه اسم لغبراء المدبوغ

قوله الاجلد اخزير الأدمي التقديم دليل التعظيم في موضع التعظيم كقوله تعالى والسابقون
السابقون أولئك المقربون وأما في موضع الاهانة والتعظيم في تأخير كقوله تعالى لهدمت
صوامع وبيع وصلوات ومساجد **قوله** وهو بعمومه حجة على مالك لان النكرة
إذا اتصفت بصفة عامة تعم كقولهم أي عبدي ضربك فهو حريق كلهم إذا ضربوه
فإن قيل الحديث متروك الظاهر لانه يتناول جلد اخزير الأدمي ولا يطهران
بالدبغ قلنا جلد اخزير لا يندبغ فلا يطهران شعرة غليظينة من لحمه ولانه نجس العين
كالخمر وجلد الأدمي ان احتمل طهر لكن لا يحل سلخه ودبغه احترامه كشعره
وفي النهاية وقال بعض الناس ان كان جلد ما يؤكل لحمه يطهر بالدباغ لحديث ميمونة
رضي الله عنها وهو ما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام انه مر بشاراة لميمونة فقال
هلا انتفعتم بأهاب فقبل ان يهايته فقال انما حرم من الميتة أكلها وان كان جلد ما لا يؤكل
لحمه لا يطهر بالدباغ لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وجعل هذا القول قول الشافعي
رحمه الله في مبسوط شمس الأئمة السرخسي واستدل مالك بحديث عبد الله بن
عليم الليني رضي الله عنه قال اتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته
بسبعة ايام وفي رواية بشهرا وشهرين وكان فيه لا ينتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب
وقلنا الإهاب اسم للجلد الذي لم يدبغ كذا قال الأصمعي والدليل عليه أيضا ما روي
عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تخطب وتمدح أباهما فقال رحم الله أباهما بقرقر الرؤس
على كواهلها والذماء في أهابها كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى • (قوله)

رحمة على الشافعي رحمه الله تعالى عليه في جلد الكلب وليس الكلب
نجس العين الا ترى انه ينتفع به حراسة واضطباذا .

قوله ورحمة على الشافعي رح في جلد الكلب التخصيص بجلد الكلب يوافق
رواية الاسرار ويخالف رواية المبسوط لما ان عنده على تلك الرواية كل ما يؤكل
لحمه لا يطهر جلده بالدهاغ فقام على جلد الخنزير والادمي **قوله** وليس الكلب
بنجس العين هذه مسئلة اختلفت فيها روايات المبسوط ذكر في باب الحدث منه
الانتفاع به مباح في حالة الاختيار فلو كان عينه نجسا لما ابيح الانتفاع به ثم ذكر
في اوائل باب الوضوء والغسل منه في بيان مسئلة سور الكلب فقال والصحيح
من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس ثم قال وبعض مشايخنا يقولون عينه ليس
بنجس ويستدلون عليه بطهارة جلده بالدهاغ وذكر ايضا في كتاب الصيد منه في
مسئلة بيع الكلب في التعليل وبهذا تبين انه ليس بنجس العين وفي مبسوط شيخ
الاسلام واما جلد الكلب فعن اصحابنا فيه روايتان في رواية يطهر بالدهاغ وفي رواية
لا يطهر وهو الظاهر من المذهب وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله اذ وقع في البئر
كلب او خنزير ومات اولم يمت اصاب الماء فم الواقع اولم يضرب ينزع ماء البئر كله
٢ اما الخنزير فلان عينه نجس والكلب كذلك ولهذا الوابل الكلب وان تنفض واصاب
ثوبا اكثر من قدر الدرهم افسده وفي المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاخرج حيا
ان اصاب فمه الماء يجب نزع جميع الماء وان لم يصب فمه الماء فعلى قولهما يجب نزع
جميع الماء ومن ابني خنيفة رحمه الله لا بأس به وقال وهذا اشارة الى ان عين الكلب
ليس بنجس **قوله** الا ترى انه ينتفع به حراسة واضطباذا فان قيل يشكل هذا بالسوقين
فانه نجس العين ثم انه ينتفع به ايقادا وتقوية للزراعة قبل هذا الانتفاع بالاستهلاك
وهو جائز في نجس العين كالاقتراب من الخمر للاراقة .

مخلاف الخنزير لانه نجس العين اذ الهاء في قوله تعالى فان رجز منصرف اليه لقربه : وحرمة الانقاع باجزاء الأدمى اكرا منه فخرجوا عما روينا ثم ما يمنع النتن والفساد فهو دباغ وان كان يثميما او تريبالان المقصود بخصل به فلا معنى لاشتراط غيره : ثم ما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة لانها تعمل عمل الذباغ في ازالة الرطوبات النجسة وكذلك يطهر لحمه وهو الصحيح وان لم يكن مأكولا

قوله بخلاف الخنزير وفي المبسوط واما جلدا الخنزير فقد روي عن ابي يوسف رحمه الله انه يطهر بالدباغ ايضا وفي ظاهر الرواية انه لا يحتمل الدباغ فان له جلودا مترا أمدا بعضها فوق بعض كالأدمى وانما لم يطهر لعدم احتمال المطهر وهو الدباغ **قوله** منصرف اليه لقربه ولا يقال ينصرف الى المقصود في الكلام وهو المضاعف نحو لقيت ابن عمرو وخذ منه لان في صرفه الى الخنزير محملا بهما لاشتماله على اللحم ولا ينعكس **قوله** ثم ما يمنع النتن والفساد الى آخره هذا عندنا وعندنا لشافعي رح لا يكون دباغا الا بما يزيل الرطوبات النجسة وذلك باستعمال الشب والقرظ والعص وذكرك في الخلاصة حتى ان جلد الميتة اذا بس ثم وقع في الماء الغليل لا يفسده **قوله** وما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة وهذا اختيار بعض المشايخ رحمهم الله وعند بعضهم انما يطهر جلد الحيوان بالذكاة اذ لم يكن سورته نجسا كذا في النهاية **قوله** لانها تعمل عمل الذباغ في ازالة الرطوبة والذكاة في تسهيل ما هو نجس فوجه لان الدبغ يزيل بعد الاتصال والذبح يمنع الاتصال وهذا فيما اذا وجدت ازالة الرطوبات بالذكاة الشرعية بان كانت من الالهل بالنسبة واما اذا كان الذابح مجوسا لا تجمل الازالة الحاصلة من ذبحه ازالة لأن فعله اما تنفي الشرع لا يذبح وحكم الموت اذا ثبت له لا يند من الدباغ كذا في الايضاح **قوله** وكذلك يطهر لحمها هذا بخلاف ما ذكر في الاسرار وغيره ان جلود الباع تطهر بالدباغ وبالذكاة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ثم قال فان قيل الجلد يكون متصلا باللحم (و)

وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا انه لا حيوة فيهما ولهذا لا يتألم بقطعهما فلا يحلها الموت اذ الموت زوال الحيوة .
وشعر الانسان وعظمه طاهر وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا نجس لانه لا يستفيع به ولا يجوز بيعه ولنا ان مبدم الابتاع والبيع لكرامته فلا يدل على نجاسته والله اعلم . . .

واللحم نجس ولا يطهر بالذكاة فكيف يكون الجلد طاهرا قلنا من مشايخنا رحمهم الله من يقول اللحم طاهر وان لم يحل الاكل ومنهم من يقول نجس وهو الصحيح عندنا لما مر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكننا نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مئانة اللحم الجلد الغليظ فلا يتنجس وذكر النباطي رحمه الله ادا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوته وان كان مذبوحا وعن الفقيه ابي جعفر ادا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلوته ولو وقع في الماء انسه كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله .

قوله وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا انه لا حيوة فيهما ولما مر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكننا نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مئانة اللحم الجلد الغليظ فلا يتنجس وذكر النباطي رحمه الله ادا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوته وان كان مذبوحا وعن الفقيه ابي جعفر ادا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلوته ولو وقع في الماء انسه كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله .
قوله وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا انه لا حيوة فيهما ولما مر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكننا نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مئانة اللحم الجلد الغليظ فلا يتنجس وذكر النباطي رحمه الله ادا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوته وان كان مذبوحا وعن الفقيه ابي جعفر ادا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلوته ولو وقع في الماء انسه كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله .
الاختلاف بناء على ان لا حيوة للشعر والعظم عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا انه لا حيوة فيهما ولما مر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكننا نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مئانة اللحم الجلد الغليظ فلا يتنجس وذكر النباطي رحمه الله ادا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوته وان كان مذبوحا وعن الفقيه ابي جعفر ادا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلوته ولو وقع في الماء انسه كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله .
في العظم حيوة دون الشعر وفي السن بين الناس كلام انه عظم او طرف عصب يا بس فان اعظم لا يحدث في البدن بعد الولادة وفي العصب روايتان في احدي الروايتين في حيوة لما ذبحه من الحركة ويتنجس بالموت وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح لا خلاف في السن بين علما تبارحهم الله تعالى انه طاهر والاختلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس **قوله** اذ الموت زوال الحيوة في الكافي وقولهم الموت زوال الحيوة مع انه وجودي داخل تحت الخلق بالنس وهو قوله تعالى خلق الموت والحيوة ما اول اي الموت حالة يلزم منه زوال الحيوة فيكون هذا تعريفا للشئ بلا زمة والله اعلم .

فصل في البئر

وأذا وقعت في البئر نجاسة نزعته وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف
ومسائل الأبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس فان وقعت فيها بكرة أو بعرتان
من بعر الأبل أو الغنم لم تفسد الماء استحسانا والقياس ان تفسد لو وقع النجاسة في الماء
القليل وجه الاستحسان ان آبار الفلوات ليست لها رؤس حائزرة والمواشي تبعر حولها فتلقبها
الريح فيها فتجعل القليل معوا للضرورة ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكره الناظر اليه في
المروى من أبي حنيفة نزح وعليه الاعتماد ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر
والروث والخشي والبعران الضرورة تشتمل الكل وفي الشاة تبعر في المحلب بكرة أو بعرتين

فصل في البئر

قالوا مسائل البئر مبنية على اتباع الآثار اذ القياس فيها احد الشيعين اما ما قاله بشر
انه يضم رأس البئر ويحفر في موضع آخر لانه وان نزح ما فيها يبقى الطين والحجارة
نجسا واما ما نقل عن محمد رحمه الله فانه قال اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف رح ان ماء
البئر في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا يتنجس بوقوع
النجاسة فيه كحوض الحمام اذ اكان يصب من جانب ويؤخذ من جانب آخر
لم يتنجس به اذ خال اليد النجسة ثم قلنا وما علينا لو مرنا بنزح بعض الدلاء
ولا يخالف السلف وعند القاضي تستخرج الفأرة ويبقى الماء طاهرا لما ان
المذهب عند ان الماء اذ بلغ قلتين لا يحتمل خبثا وماء البئر اكثر من قلتين •
قوله نزعته أي البعري ما وما حذف المضاف لعدم الالتباس من تبيل جرى النهر
قوله ان آبار الفلوات ليست لها رؤس حائزرة فيه إشارة الى ان حكم آبار الامصار على خلاف هذا
قال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وما اذا كان في الامصار اختلاف مشافضار فيه
فال بعضهم يتنجس اذ وقع فيها بكرة أو بعرتان لانها لا تخلو عن حائل يتأبوت (او)

قالوا ترمى البعرة وشرب اللبن لمكان الضرورة ولا يعنى القليل في الإناء على ما قيل لعدم الضرورة ومن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كما لبس في حق البعرة والبعرتين فإن وقع فيها خمر الحمام أو العصور لا يفسده خلافا للشافعي رحمه الله لأنه استحال إلى نتن ونفا فاشبهه خمر الدجاجة ولنا إجماع المسلمين على اقتناء الحمامات في الماء جدمع وزود الأمر بتطهيرها واستحالتها لا إلى نتن رائحة فأشبه الحمامة فإن بالت فيها شاة نزع الماء كله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا ينزع إلا إذا غلب على الماء فيخرج من أن يكون طهورا وأصله أن بول ما يؤكل لحمه طاهر منه نجس عندهما أنه النبي عليه الصلوة والسلام أمر العريين بشرب إوال الأبل والباها ولهما قوله عليه الصلوة والسلام استنزها من البول فإن عامة هذاب القبر منه من غير فصل

أوحا ط فلا يتحقق فيها الضرورة وقال بعضهم لا يتنجس اعتبارا للوجه الآخر من الاستحسان وهوان البعري صلب وعلى ظاهره رطوبة الأمعاء فلا تتدأخله النجاسة فعلى الوجه الأول لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسروا لروث البعر وعلى الوجه الآخر يفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسروا لروث البعر وقال الإمام الترمذ في رح واختلف في آبار البيوت فمنهم من قال يفسده لأن الضرورة معدومة والاصح التعمية أي لا يفسده .

قوله قالوا ترمى البعرة وشرب اللبن يعني لا يتنجس هذا إذا رميت من ساعة ولم يبق لها لون ذكره شيخ الإسلام رحمه الله في المبسوط مقيدا بقوله لا يتنجس إذا رميت من ساعة ولم يبق لها لون لعموم البلوى والضرورة لأن من ما دتها أنها تبعر عند الحلب وللضرورة أثر في إسقاط حكم النجاسة **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله القياس ما قاله الشافعي ولكن استحسن علماء الحديث ابن مسعود رضي الله عنه فإنه خرئت عليه حمامة فمسحه بأصبعه وكذلك ابن عمر رضي الله عنه ذرق عليه طائر فمسحه بحصاة وصلّى ولم يغسله **قوله** ولم ما قوله عليه السلام

ولأنه يستحيل الحي تنن وفساد فصار كبول ما لا يؤكل لحمه وتأويل ما روي أنه
مرف شفاءهم وحياً ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصل شربه للنداء روي لأنه
لا يبقن بالشفاء فيه فلا معرض عن الحرمة. وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
يصل للنداء روي للقصة. وعند محمد يصل للنداء روي وغيره لطهارته عند.

استنزهوا من البول وجه التمسك أن البول عام يتناول بول ما يؤكل وما لا يؤكل والعام المتفق
على قبوله أولى من الخاص المختلف في قبوله لأن مبتدئ أقوى فصار كعام الكتاب
والخاص من خبر الواحد ولأنه ذكر في رواية أنس رضي الله عنه الألبان دون الأبول والحديث
حكاية حال فمتى دار بين كونه نجسة وغير نجسة سقط الاحتجاج به على أنه عليه السلام
خصهم بذلك لأنه مرف شفاءهم فيه بطريق الوحي ولا يوجد مثله في زماننا حتى لو تعين
الحرام مدفعاً للهلاك الآن يصل كالميتة والخمر عند الضرورة ولأنه علم موتهم
مرتدين وحياً ولا يبعد أن يكون شفاء الكافر في نجس والحديث وهو قوله عليه
السلام إن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم مختصاً بنا لكف الخطاب
ولأن المبيع والمحرم إذا وردا جعل المحرم آخرنا سخاذاً لا يلزم النسخ مرتين ولأن
فيه مثله وهي منسوخة فتبين به أنه كان في بدء الإسلام.

قوله ولأنه يستحيل الحي تنن وفساد وناقيد بالنتن والفساد أمثرا زاعماً لأن تنن فيه
لما ن ما يحبله الطبع على نوعين نوع يحبله الطبع إلى فساد وهو نجس كالداء
والغائط والثاني ما يحبله الطبع إلى صلاح وهو ليس بنجس كالبيض والعل
واللبن وهذا هو القياس الصحيح كذا في الأسرار وذكر الأمام المحبوب
رحمة الله عليه جواب محمد رحمه الله عليه أن كون اللحم طاهراً لا يدل
على طهارة البول إلا يرى أن اللحم الأدمي طاهر وحرمة لكرامته وبوله نجس (قوله)

وان ماتت فيها فأرة أو عصفورة أو سودانية أو صعوة أو سام أبرص نزع منها عشرون
 دلوا إلى ثلثين بحسب كبر الدلو وصغرها يعني بعد اخراج الفأرة لتحديث النفس
 رضي الله عنه قال في الفأرة ماتت في البعر وأخرجت من ساعنها نزع منها عشرون
 دلوا والعصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجنة فأخذت حكمها والعشرون
 بطريق الاستحباب والثلثون بطريق الاستحباب فان ماتت فيها حمامة أو نحوها
 كالذجاجة أو السنور نزع منها ما بين أربعين دلوا إلى ستين وفي الجامع
 الصغیر أربعون أو خمسون وهو الاظهر لما روي عن أبي سعيد الخدري رح
 انه قال في الذجاجة اذا ماتت في البعر نزع منها أربعون دلوا هذا لبيان الاستحباب
 والخمسون بطريق الاستحباب ثم اعتبر في كل بئر دلوها الذي يستقي به منها

قوله وان ماتت فيها فأرة إلى قوله أو سودانية أو سام أبرص في المغرب الحودانية
 طويرة طويلة الذنب على قد رقبضة الكف وقد يسمى العصفور الاسود
 وهي تأكل الغنم والجراد وفيه سام أبرص من كبار الوزغ وفيه احسنت اليه حسب
 الطائفة وعلى حسبها أي قدرها وروي عن أبي يوسف رحمه الله نزع عشرين دلوا
 إلى ثلثين في الفأرة الواحدة وكذلك إلى الأربع فان كانت خمسا نزع منها أربعون دلوا
 إلى التسع وان كانت عشرا فالجميع نزع كذا في الفتاوى الظهيرية **قوله** والعشرون
 بطريق الاستحباب والثلثون بطريق الاستحباب وهذا الوضع لمعنيين ذكرهما شيخ
 الاسلام في مبسوطه أحدهما ان السنة جاءت في رواية ابن مالك رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الفأرة اذا وقعت في البعر فماتت فيها انه ينزع منها
 عشرون دلوا أو ثلثون هكذا رواه ابو علي الحافظ الممرقني رحمه الله باسناده و
 أولاد الشيعين فكان الأقل ثابتا يقينا وهو معنى الوجوب والاكثر يوتى به
 فلا يترك اللفظ المروي وان كان مستغنى عنه في العمل وهو معنى الاستحباب والثاني

وقيل دلويجمع فيه ماء ولو نزع منها بدلو عظيم مرة بمقدار عشرين دلوًا جائز لحصول
المقصود وإن ماتت فيها شاة أو آدمي أو كلب نزع جميع ما فيها من الماء لأن ابن عباس
وإن الزبير رضي الله عنهما اقتيا بنزع الماء كله حين ماتت نجسي في بئر زمزم فإن انتفع
الحيوان فيها أو تنسخ نزع جميع ما فيها صغرا حيوانا أو كبيرا لا انتشار البلة في أجزاء الماء

إن الرواية اختلفت فيه اختلافا كثيرا فأكثرا روى بمسرة عن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه في الفأرة التي تموت في البئر نزع منها دلاء وفي رواية سبع دلاء وفي رواية عشرون
وفي رواية ثلثون وروى من ابن عباس في الفأرة أربعون فإذا بعضهم أوجب في الفأرة
عشرين وبعضهم أوجب أقل من عشرين وبعضهم أكثر من عشرين فاخذ علماءنا
رحمهم الله بالعشرين لأنه الوسط بين القليل والكثير فكان هو واجبا لتعينه وما وراءه
استحباب وهذا في الفأرة بالحديث وأما العصفور فوئحوها تعادل الفأرة في الجنة فاخذت
حكمها فإن قيل مسائل البئر مبنية على اتباع الآثار دون القياس والنص ورد في الفأرة
والدجاجة والآدمي وقد احتكم ما يشاكلها كالعصفور والصعرة والسودانية والحنور
والحما مقوال الشاة والكلب بها قلنا بعد ما استحكم هذا الأصل ما ركا لذي ثبت على
وفق القياس في حق التبريع عليه كالأجاعة ونحوها من العقود التي بآبئ القياس جوازها

قوله وقيل دلويجمع فيه ماء ليتمكن كل أحد من النزع **قوله** ولو نزع منها بدلو
عظيم مرة إلى آخره فكان الحسن بن زياد رحمه الله يقول لا يظهر بهذا إلا عند تكرار
النزع ينبع الماء من أمهاتها ويؤخذ من أعلاها فيكون في حكم الماء الجاري وهذا
لا يحصل بنزع دلو عظيم منها ونحن نقول لما قدر الشرع الدلاء بقدر خاص عرفنا
أن المعتبر القدر المنزوح والى معنى الجريان ساقط لأن ذلك يحصل بدون النزع كذا في المبحوط
قوله لا انتشار البلة في أجزاء الماء لأن عند الانتفاخ ينفصل منها بلة نجسة وتلك
البلة نجاسة ما نعة بمنزلة قطرة من خمرا وبول نفع في البئر ولهذا قال محمد (رحمة)

وان كانت البئر معينة بحيث لا يمكن نزعها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفته ان تحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينزح منها الى ان تمتلئ وترسل فيها قصبة وتجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزح منها مثلاً عشر دلاء ثم تعاد القصبة فينظر كم انتقص فينزع لكل قدر منها عشر دلاء وهذا ان من ابي يوسف رَحِمَهُ اللهُ وعن محمد رَحِمَهُ اللهُ ما ثابته في ثلثمائة فكاكه بنى قوله على ما شاهد في بلدته وعن ابي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ في الجامع الصغير في مثله ينزح حتى يغلبهم الماء ولم يقدر الغلبة بشيء كما هو دأبه وقيل يؤخذ بقول رجلين لها بصارة في امر الماء وهذا شبه بالفقه •

وان وجدوا في البئر فارة او غيرها ولا يدري متى وقعت ولم ينتفخ اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا تواضعا منها وغسلوا كل شيء اصابه صلواتها وان كانت قد انتفخت او تسخت اعادوا صلوة ثلاثة ايام ولها بها وهذا عند ابي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ وقال ليس عليهم اعادة شيء حتى ينهقوا انها متى وقعت لان اليقين لا يزول بالشك وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة ولا يدري متى اصابته ولا يبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ ان للموت سببا ظاهرا وهو الوقوع في الماء

رحمه الله اذا وقع في البئر ذنب فارة فانه ينزح جميع الماء لان موضع القطع لا ينفك عن نجاسة مائة بخلاف ما اذا اخرجت قبل الانتفاخ لان شيئا من اجزاءها لم يبق في الماء لانه لم يزل من اجزائها شيء الى الماء فالنجاسة بسبب المجاورة فاذا لم يبق من اجزائها شيء لم يبق الماء نجسا وانما ثبتنا الطهارة شرعا والتطهر شرعا ينزح عشرين دلاء كذا في المبسوطين •

قوله وعن محمد رَحِمَهُ اللهُ ما ثابته في ثلثمائة وانما ما جاب بناء على كثرة الماء في آبار بغداد كذا في المبسوط والمروعي عن ابي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ انه اذا نزح منها مائة دلو يكفي وهو بناء على آبار الكوفة لقلته الماء فيها **قوله** كما هو دأبه كما في حبس الخريم وحدهم التقدم وانقطاع حق الحضانة **قوله** وهذا شبه بالفقه اذا الرجوع الى اهل البصر ابل في كثير من الصور كما في المحكمين والشاهدين وتقويم المتلف قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون

فيقال به عليه إلا أن الانتفاخ دليل التقادم فيقدربا لثالث وعدم الانتفاخ والتفشم دليل قرب العهد فتدونا به يوم وليلة لأن مادون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها وأما مسئلة النجاسة فقد قال المعلي هي على الخلاف فيقدربا لثالث في الباقي ويوم وليلة في الطري ولوسلم فالثوب بمراعى عينه والبرغا ثبة عن بصره فيفترقان والله اعلم •

فصل في الآسار وغيرها

ومرق كل شيء معتبر بسؤره

قوله فيقال به عليه لأن هذا السبب ظاهر وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة السبب الظاهر كمن جرح إنسانا ولم يزل صاحب فراش حتى مات يضاف موته إلى الجرح لأنه السبب الظاهر وإن احتمل غيره وكذا لو وجد قتيل في محلة يضاف القتل إلى أهلها وإن احتمل أنه قتل في موضع آخر ثم حمل هنا **قوله** فيقدربا لثالث إنما تدبر بالثالث لأنه أدنى حد التقادم في هذا ألا ترى أن من دفن قبل أن يصلوا عليه يصلون على قبره إلى ثلاثة أيام ولا يصلون بعد ذلك لأنه يتمسخ في هذه المدة والله اعلم •

فصل في الآسار وغيرها

الحور بقية الماء يبقها الشارب في الأناء والمحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره ذكر في شرح الطحاوي والآسار على خمسة أنحاء سؤرا منفق على طهارته وسؤرجس متفق على نجاسته وسؤرمكروه وسؤرمشكوك وسؤرمختلف فيه وهو سؤرسباء الوحش سوى الكلب والخنزير كالاسود الذئب والفهد وغيرها نجس عندنا خلافا للشافعي **قوله** ومارق كل شيء معتبر بسؤره يعني نجاسة وطهارة وحرمة وكراهة والمكروه ما كان طاهرا لكن الأولى أن يتوضأ بغيره والكراهة إنما تثبت باحتمال النجاسة بخلاف الطاهر أو بسقوط حكم النجاسة لضرورة يمكن الاحتراز عنه في الجملة ولا ينتقض ما ذكره من الأصل بمرق الحمار لأن فيه روايتين (ولأنه)

لا نهما يتولدان من لحمه فاذا احدهما حكم صاحبه وسؤر الإدمي وما يؤكل لحمه طاهر لان المختلط به اللعاب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهرا ويدخل في هذا الجواب الجنب والنجاس والكاره وسؤر الكلب نجس ويغسل الاناء من ولوغه ثلثا لقوله عليه الصلوة والسلام يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلثا ولما نهى في الماء دون الاناء فلما تنجس الاناء فالماء أولى وهذا يفيد النجاسة والعد في الغسل وهو حجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في اشتراط السبع ولان ما يصيبه بوله يطهر بالثلث فما يصيبه سؤره وهو دونه أولى والا مر الوارد بالسبع

ولا نه خص بركوبه عليه السلام معروفيا والمحرم حراما والثلث ثقل النبوة فلا بد ان يعرق الحمار ولان الشك في طهورة سؤر الحمار لا في طهارته لما عرف في تساويان .
قوله لانهما في اللعاب والعرق وذكر السؤر وذكر اللعاب فيجوز اصابه **قوله** ويدخل في هذا الجواب الجنب والنجاس فان قيل ينبغي ان يكون سؤر الجنب نجسا على قول ابي يوسف رح لوجود اسقاط الغرض قبل على احدي الروايتين عنه لم يرتفع الحدث هنا نفيا للمخرج وفي الرواية الاخرى وهو قول ابي حنيفة رح سقط الغرض الا انه لم يحكم بنجاسة الماء نفيا للمخرج كذا ذكره الامام المعروف بخواهر زاده رح في مبسوطه **قوله** فلما تنجس الاناء فالماء أولى فان قيل جاز ان يكون المراد بغسل الاناء التبعذلا الشئس قلنا هذا لا يصح فان الجمادات لا يلحقها حكم العبادات ولا نه لو كان تعبد الوجوب غسل غير موضع النجاسة كما في الحدث وبالإجماع هذا العمل بحسب في موضع الاصابة كما في سائر النجاسات فعلمنا انه وجب لازالة النجاسة لا للتبعذ ولا يقال الحجر الذي استعمل في رمي الحمار يغسل ويرمي ثانيا لا فامة القرية لان الحجر آلة الرمي وقد تغير الآلة بنقل نجاسة الآثام اليها كمال الزكوة والماء المستعمل **قوله** ما يصيبه بوله يطهر بالثلث ذكر في التهذيب ان عند الشافعي رح بوله ومهوما ثم ما ونجس منه لا يطهر الا بالغسل سباعا فلا يصبر به محجوجا

(كتاب الطهارات - فصل في الآسار وغيرها)

محمول على ابتداء الإسلام ، وسؤرا الخنزير نجس لانه نجس العين على ما مره
وسؤر سباع البهائم نجس خلافا للشافعي رحمه الله تعالى الكلب والخنزير لان لحمهما
نجس ومنه يتولد اللعاب وهو المعبر في الباب ٥ وسؤر الهرة طاهر مكروه ومن أبي يوسف
رحمته هبر مكروه لان النبي عليه السلام كان يصفى لها الا ناء فتشرب منه ثم يتوضأ منه
ولهما قوله عليه السلام الهرة سبع والمراد بيان الحكم الا أنه سقطت النجاسة لعل الطوف

قوله محمول على الابتداء قلنا لهم عما الغواص مخالطة الكلاب كما مر بكسر الهمزة
حين حرم الخمر ثم نسخ ما ثبت تغليظا لقطع العادة لما تركوا العادة كما في الخمر ولا نه قال
في رواية ومعهروا الثامنة بالتراب ولا يجب ذلك بالاجماع **قوله** وسؤر سباع البهائم نجس
المنقول لان لحمها نجس والدليل على نجاسة لحمه حرمة الاكل فان حرمة الاكل قد ثبتت
لفساد الغذاء كاذاب و الخنفساء والتراب لانه ما يبيح الا للغذاء في الاصل فيصير الاكل
بدينه ميثاقا والنجس طبعها كالضعف والسلفات مما لا يعتاد الناس اكله بغير شرع لاستنباطهم
اياها والنجاسة لان الله تعالى حرم اكل كل نجس بنفسه وبمجاورة كالحمر وما وقعت
فيه نجاسة والاحترام كما في الآدمي لبقى محترما ولا احترام للسباع ولا خبت فيها
ايضا فانها قبل التحريم كانت مأكولة ولا عدم الغذاء وهو طاهر فلم يبق الا النجاسة
فعلم ان المأكول منها وهو اللحم والشحم نجس واللحاح يتولد من اللحم فيكون
نجسا لانه يكون في حكم المتولد منه ولا يقال ينبغي ان لا يجوز بيع السبع لانه على
ما قررتم نجس العين فكان كالخنزير لا نأقول الحرمة ليست بشاكلة فان الجلد
والعظم والشعر والعصب وما لا يؤكل منه طاهر فاشبهه دهنا ماتت فيه فارة فلا يمنع جواز
البيع لانه يحرم بتحريم مطلق لا من وجه دون وجه فان قيل الجلد متصل باللحم واللحم
نجس على ما ذكرتم فكيف يكون طاهرا قلنا بين اللحم والجلد جلدة رقيقة تمنع
مساسة اللحم الجلد الغليظ فلا نجس كذا في الاسرار وقد ذكرناه فان قيل لما كان اللحم (نجسا)

نجسنا بنفسه ينبغي ان لا يطهر بالذكاة بل يحجم الجنزير قلنا اختلف المشايخ رحمهم الله في طهارة لحمه بالذبح فالمحققون منهم ذهبوا الى ان لا يطهر بالذكاة لان نجاسة سورة دليل على نجاسة لحمه وبه اخذ الفقيه ابو جعفر رحمه الله والامام الناطقي رحمه الله والقاضي الامام ابو زيد والامام المعروف بخوارزاده وصاحب الخلاصة رحمهم الله وهو المختار وذهب بعضهم الى انه يطهر بالذكاة لانه لحم حيوان طاهر ولهذا طهر جلده بالذكاة باتفاق بين اصحابنا الا انه لا يمكن لهؤلاء التمسك في نجاسة السور بنجاسة اللحم كما تمسك بهذا الفريق الاول بل متمسكهم الآثار مثل ما روي عن عمرو بن العاص رضي الله عنهما انهما وردا حوضا فقال عموي صاحب الحوض اتروا حوضك السباع وقال عمرو يا صاحب الحوض لا تخبرنا فلولا انهما كانا يريان التنجس لم يكن لسؤال عمرو ولا لنهي عمرو معنى وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المياه التي تكون في الفلوات وما ينوبها من السباع فقال اذا بلغ الماء قلتين لم يحتمل خبثا فدل التعليل لنهي النجاسة بكثرة الماء لان الورود سبب منجس ثم الشئ رحمه الله اختار في الكتاب ان اللحم يطهر بالذكاة وقد تمسك في نجاسة السور بنجاسة اللحم ولم يرد به التمسك بالمجاورة واما اراد به التمسك بعينه وانه لا يطهر بالذكاة فيترأى كما لمتناقض لان الظاهر المختار عند الشيخ ان اللحم يطهر بالذكاة ولما ثبت نجاسة السور بالاثرو ما عليه المحققون من ان اللحم لا يطهر بالذكاة فيثبث الاثر في اثبات نجاسة السور تمسك به في اثباتها الا ان يكون هو المختار عنده فلا تناقض .

قوله فبقيت الكراهة فان قيل انما يتعين كراهة السور ان لو انحصر احكام السباع فيما ذكرتم قلنا المتعلق بالسباع احكام ثلثة نجاسة السور كسباع البهائم والثاني كراهة كسباع الطير والثالث حرمة اللحم فنجاسة السور لا يراد اجماعا او بالنص وحرمة

(كتاب الطهارات - فصل في الأساور وغيرها)

ومارواه محمود علي ما قبل التحريم ثم قيل كراهته لحرمة اللحم وقيل لعدم
تحاميلها لنجاسة وهذا يشير إلى التنزه والاول إلى القرب من التحريم •
ولو أكلت الفأرة ثم شربت على فور الماء يتنجس إذا اذامكت ساعة
لغسلها فمما بلغاها والاستثناء على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى
ويسقط اعتبار الصب للضرورة وسر الدجاجة المخلاة مكروه لأنها تخلط النجاسة •

الحكم لا يراد أيضا لأنها ثابتة بنهي النبي عليه السلام من أكل كل ذي ناب من السباع
فبقيت الكراهة فإن قيل لم قلتم بأن الحرمة ثابتة بما رويتم من الحديث وإنما يكون كذلك
إن لو كان سابقاً قلنا حرمة لحم السباع أن تثبت قبل هذا الحديث لا يكون ثابتة به وإن
لم يثبت لا يكون الحرمة من لوازم كونه سباعاً فلا يمكن جعله مجازاً عنها ولأنه إذا لم يعرف التاريخ
يجعل كأنهما وردا دفعة واحدة وإضافة الحرمة إلى ما هو مضموع في التحريم أولى •
قوله على ما قبل التحريم أي تحريم الهرة وذلك في حالة تحريم السباع **قوله** كراهته
لحرمة اللحم لأن سورها مختلط بلعابها ولعابها متولد من لحمها ولحمها نجس لما ذكرنا
قوله لعدم تحاميلها لنجاسة يعني أن عامة ما كولاها نجسة فيكون فيها نجاسة وكان
القياس نجاسة سورها إلا أنه غير متيقن فاسقطنا النجاسة واثبتنا الكراهة كما في يد
الصبي والمستيقظ من المنام فعلى هذا لو علم أنها لم تأكل الجيف الأيكة التومي سورها
قوله والاستثناء على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يعني به قوله إلا
إذا مكثت ساعة وتقديره أنها إذا مكثت ساعة فالظاهر غسلها فمما بلغاها وهو طاهر
وإذا لقا النجاسة بما سوى الماء من المائعات عندهما جاز فزيف شربها بغير طاهر وعند
أبي يوسف رحمه الله النجاسة وإن كانت لا تزول إلا بصب المائع المزيل عليها ففي
مثل هذا الموضع سقط الصب لمكان الضرورة وعند محمد رحمه الله لا يتأتى هذا
لعدم زوال النجاسة بالمائعات عنده • . . (قوله)

ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت قدميها لا يكره لوقوع الامن
عن المخالطة وكذا سور سباع اطير لانها تأكل الميتات فاشبه الذبابة المخلاة . وعن
ابي يوسف رحمه الله تعالى انها اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها انه لا نذر على منقارها
لا يكره لوقوع الامن من المخالطة واستحسن المصنف هذه الرواية وسور ما يمكن
البيوت كالحيمة والغارة مكروه لان حرمة اللحم اوجبت نجاسة السور
الا انه سقطت النجاسة لعل الطواف بقيت الكراهة والتنبيه على العلة في الهرة

قوله ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت قدميها حكى عن الامام
الحاكم عبدالرحمن انه قال لم يرد بكونها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها لانها
وان كانت محبوسة في بيتها فانها تحول في عذرات نفسها فلا يؤمن ان يكون
على منقارها قدر فيكره التوضي بسورها كما لو كانت مخلاة وانما اراد بكونها محبوسة
ان تحبس في بيت لتسمن للاكل فيكون رأسها وعلفها وماؤها خارج البيت فلا يمكنها
ان تحول في عذرات نفسها وقال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وان كانت
محبوسة فانه يجوز التوضي به ولا يكره لانه ليس على منقارها نجاسة لانه حيث
الحقيقة ولا من حيث الاعتبار اما من حيث الحقيقة فظاهروا ما من حيث الاعتبار
فانها اذا كانت محبوسة لا تجد عذرات غيرها حتى تحول فيها وانما تجد عذرات
نفسها وهي لا تحول في عذرات نفسها **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله ذكر
في المحيط وكان ابو يوسف اعتبار الكراهة لتوهم اتصال النجاسة بمنقارها لا لوصول
لعابها الى الماء وقال اذا لم يكن على منقارها نجاسة لا يكره التوضي بسورها واستحسن
المصنف خروج رواية ابي يوسف روح واقفوا بها **قوله** والتنبيه على العلة في الهرة يعني
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كون الطوف حلة لسقوط النجاسة في الهرة
فحينئذ تعدى هذا الحكم من الهرة الى سائر سوا كن البيوت بتلك العلة المنصوصة

وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه ثم قيل الشك في طهارته لأنه لو كان طاهر المكان طهوراً
 ما لم يغلب اللعاب على الماء وقيل الشك في طهوريته لأنه لو وجد الماء المطلق لا يجب
 عليه غسل رأسه وكذا جنبه طاهر وعرقه لا يهتج جزاء الصلوة وإن فحش فكذا سؤره وهو الأصح

قوله مشكوك فيه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه هو طاهر وطهور لأنه
 جعل سؤر كل حيوان ينتفع بجملته طهوراً فكذلك جعل سؤر السباع كالنمر
 والفهد سوى الكلب والخنزير طاهراً وطهوراً لا ينتفع بجملته كذا في
 الأسرار وكان أبوطاهر الدباس رحمه الله ينكر هذا ويقول لا يجوز أن يكون شيء من
 حكم الشرع مشكوكاً فيه ولكن معناه محتاط فيه فلا يجوز أن يتوضأ به في حالة
 الاختيار وإذا لم يجد غيره يجمع بينه وبين التيمم احتياطاً كذا في المبسوط **قوله** ثم قيل
 الشك في طهارته لأنه لو كان طاهر المكان طهوراً ما لم يغلب اللعاب على الماء
 إذ اختلط الطاهر بالماء لا يخرج من المطهريّة إذا كان الطاهر المختلط بالماء شيئاً لم يسقط
 عنه المطهريّة واللعاب سقط عنه المطهريّة بتعارض الأدلة ولهذا لا تزول به النجاسة
 الحقيقية وإن كان مزيجاً قاعاً فآخذ حكمه بالمجاورة بخلاف الخل وسائر الأثربة
 إذا اختلط بالماء لأنه لم يسقط مطهريّة المختلط فلم يتغير صفة الماء ما لم يكن مغلوباً
قوله وهو الأصح الضمير راجع إلى قوله وقيل الشك في طهوريته ثم لما كان الشك في
 طهوريته على الأصح كان بقاءه على الطهارة بلا شك ثم عطف عليه لبنته وعرقه بكونهما
 طاهرين مطلقاً هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيح وأما في اللبن فغير
 صحيح لأن المذكور في الكتب نجاسة لبن الحمار والروايتان فيه ذكر شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله في المبسوط في تعليل سؤر الحمار ونقل وكذلك اعتبار سؤره بعرقه
 يدل على طهارته واعتباره بلبنه يدل على نجاسته جعل لبنته نجساً وذكر في المحيط
 وابن الأتّان نجس في ظاهر الرواية وروي عن محمد بن حاتم أنه طاهر ولا يؤكل (يذكر)

(كتاب الطهارات - فصل في الأساور وغيرها)

فإن لم يجد غيرهما يتوضأ بهما ويتميم ويجوز أنهما قدم وقال زفر رحمه الله لا يجوز إلا أن يقدم الوضوء لانه ماء واجب الاستعمال فاشبه الماء المطلق ولأن المطهر أحدهما

ولو تحققت الضرورة فيه حسب تحققها في الهرة لوجب الحكم ببقائه على صفة الطهارة والتهورية فإذا تحققت الضرورة من وجه دون وجه بقي مشكلا فلا ينجس الماء بالشبهة ولم يزل المحدث يدلل على هذا الوجه من التمسك هو الأصح وبه يخرج الجواب عما يرد من الأسئلة أحدها أن يقال لما عارضت الأدلة في إباحة السور وحرمة ينبغي أن يغلب الحرمة أمالان المحرم والمبيح إذا اجتمع يغلب المحرم على المبيح احتياطا وأما لآن في الدليل المحرم دلالة كونه ناسخا لآن نقول إنما يجعل ذلك أن لو كان الشك والتردد في الحرمة والحل باعتبار النصين لأن النسخ إنما يجري في النص لآن في الضرورة وههنا جاء الشك والتردد باعتبار الشك في الضرورة على ما ذكرنا وكذلك القول بالاحتياط إنما يكون في ترجيح الحرمة في غير هذا الموضع وأما ههنا فالاحتياط في إثبات الشك ليجب استعماله لآن النور جمعا جهة الحرمة هنا للاحتياط كما أن فيه ترك العمل بالاحتياط لآن حينئذ لا يجوز استعمال سور الحمار مع أن احتمال كونه مطهرا باق باعتبار الشك فكان منيما عند وجود الماء في أحد الوجهين وذلك حرام فلا يكون عملا بالاحتياط ولا بالمباح والثاني أن يقال لما وقع التعارض في السور والماء خلف وجب أن يصار إلى الخلف ويسقط استعمال الماء كمن له أنا أن أحدهما طاهر والآخر نجس فاشبه الطاهر عليه فانه يسقط استعمال الماء ويجب التيمم فكذا ههنا لآن الماء فيما نحن فيه طاهرا لآن ذكرنا أن قضية الشك أن يقع كل واحد من الأصول على الصفة التي كانت قبل التعارض فلم يزل المحدث لآن أنه كان ثابتا قبل هذا فيبقى إلى أن يوجد المزيل بيقين فلما كان الماء طاهرا أو وقع الشك في طهوريته لا يسقط عنه استعماله لشك بخلافه لآننا نحن لآن أحدهما نجس يقينا والآخر وان كان طاهرا يقينا (لكنه)

فيفيد الجمع دون الترتيب وسؤر الفرس طاهر عند هـ لان لحمه مأكول

لكنه يجوز استعماله لعدم علمه به وله خلف فيصار اليه والثالث هو ان يقال التعارض في الماء لا يوجب شكاً فيه كما اذا اخبر عدل بطهارة الماء وعدل آخر بنجاسته فانه يتوضأ به من غير ضم التيمم اليه قلنا عند تعارض الخبرين هنا كوجب تساقطهما فصرا كانهما لم يخبرا فرجحنا كبريى الماء مطهراً باشتصاص الحال لان الحال يصلح للترجيح والماء كان مطهراً قبل التعارض فيبقى كذلك بعد التعارض لانعدام الخبرين حكماً بسبب التعارض ههنا انما جاء التعارض من جانب الضرورة على معنى ان فيه ضرورة من وجه دون وجه فلو ثبتت الضرورة من كل وجه لقلنا بالطهارة ولو لم ثبت من كل وجه لقلنا بالنجاسة على ما ذكرنا فلما تعارضت جهتا الضرورة تساقطتا للنقض فابقينا ما سلك على ما سلك ايضا والرابع ان يقال في استعمال الماء ترك العمل بالاحتياط من وجه آخر لانه ان كان نجساً يتنجس العضو قلنا ان معنى الشك في كونه مطهراً لا في كونه طاهراً وهو الصحيح فعلى هذه الرواية لا يرد السؤال وعلى الرواية الاخرى بان كان الشك في طهارته قلنا الاحتياط في استعماله لان العضو طاهر يقين فلا ينجس بالشك والحدث ثابت يقين فلا يزول بالشك ويشترط التيقن في الطهارة ولا يتيقن فيها الا بضم التيمم اليه

قوله فيفيد الجمع دون الترتيب المراد به انه لا يخلو لصلوة الواحدة منهما وان لم يوجد الجمع في حالة حتى اذا توضأ بسؤر الحمار وصلى ثم احدث وتيمم وصلى تلك الصلوة ايضا جازيى الجماع الصغير لا ما لم المحبوبي رحمة الله تعالى عليه في رجل لم يجد الاسؤر حماراً فله يهريق ذلك السؤر حتى يصير عادماً للماء ثم يتيمم فعرض قوله هذا على ابى القاسم الصغار رحمه الله فقال هو قول جيد وفيه ايضا ذكر محمد رحمه الله في نوادر الصلوة لو توضأ بسؤر الحمار وتيمم ثم اصاب ماء نظيفاً فلم يتوضأ به حتى ذاهب الماء معه سئى الحمار فعليه اعادة التيمم وليس عليه اعادة الوضوء بسؤر الحمار لانه ان كان

(كتاب الطهارات - فصل في الاسار وغيرها)

وكذا عند أبي حنيفة رحمه الله في الصحيح لان الكراهة لاظهار رشقة فان لم يجد الانبيذ التمر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يتوضأ به ولا يتيمم لحديث ليلة الجن فان النبي عليه السلام توضأ به حين لم يجد الماء وقال ابو يوسف رحمه الله يتيمم ولا يتوضأ به وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال الشافعي رحمه الله عملاً بآية التيمم لانها اقوى او هو منسوخ بها لانها مدنية وليلة الجن كانت مكعبة وقال محمد رحمه الله يتيمم

مطهر فاقد توضأ به وان كان نجس فانليس عليه الوضوء لاني المرة الاولى ولا في المرة الثانية.

قوله وكذا عند أبي حنيفة رحمه الله في الصحيح احتراز عن سائر الروايات وفي المحيط فني سائر العرس عن أبي حنيفة رحمه الله اربع روايات قال في رواية احب الي ان يتوضأ بغيره وهو رواية البخاري عنه وفي رواية الحسن عنه انه مكروه كحمله وفي رواية قال هو مشكوك فيه كسائر الأحكام وفي رواية كتاب الصلوة قال هو طاهر وهو الصحيح من مذهبه **قوله** فان لم يجد الا نبيذ التمر ذكر القدر وي رحمه الله في شرحه عن اصحابنا ان التوضي بنبيذ التمر لا يجوز الا بالنية كالتيتم لانه بدل من الماء حتى لا يجوز التوضي به حال وجود الماء ولو توضأ بالنبيذ ثم وجد ماء مطلقاً ينتقض وضوءه كما ينتقض التيمم بوجود الماء **قوله** لحديث ليلة الجن وهو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ذات ليلة ثم قال ليقيم معي من لم يكن في قلبه مثقال ذرة من كبر فقام ابن مسعود رضي الله عنه فحمله رسول الله عليه السلام مع نفسه فقال عبد الله بن مسعود خرجنا من مكة فخط رسول الله عليه السلام حولي خطاً وقال لا تخرج عن الخط فانك ان خرجت عنه لم تلقني الى يوم القيمة ثم ذهب يدعو الجن الى الايمان وقرأ عليهم القرآن حتى طلع الفجر ثم رجع بعد طلوع الفجر وقال لي هل معك ماء اتوضأ به فقلت لا الانبيذ التمر في اداة فقال عليه السلام تمر طيبة وماء طهور فاخذتوضأ به وصلى الفجر **قوله** لانها اقوى او هو منسوخ بها فان قيل نعم

(كتاب الطهارات ... فصل في الاسار وغيرها)

لان في الحديث اضطرابا في التاريخ جهالة فوجب الجمع احتياطا فلنايلة الجنب كانت غير واحدة فلا يصح دعوى النسخ والحديث مشهور وعملت به الصحابة وروى مثله يزداد على الكتاب

نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب لا يجوز عندا لشافعي رحمه الله فكيف يستقيم قوله
 اوهو منسوخ قلنا قال ذلك بناء على قول ابي يوسف رحمه الله فيكون حجة علينا.

قوله لان في الحديث اضطرابا اي مقالا في ثبوته وذلك لان مداره على ابي زيد مولى عمرو بن الحارث روي عنه ابو فزارة وكان بنا ذاروى هذا الحديث ليهون على الناس امر النبيذ وابوزيد كان مجهولا عند النقلة ولانه روي عن ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قيل له هل كان ابوك مع النبي عليه السلام ليلة الجفن فقال ولوددت ان لو كان ابي ما حب رسول الله عليه السلام ولو كان هو مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجفن لكان فخرا له عظيما ومنقبة وتعبه بعده فكان الاصحى على ابنه قلنا ان مداره كما كان على ابي فزارة كان مداره ايضا على كبار الصحابة رضي الله عنهم لا طعن فيهم مع ان ابا فزارة غير مطعون فان مصنف الصحيح ذكر ان اسمه كان راشد بن كيسان الزاهد سمي زاهدا لذيائته وبيع النبيذ لا يكون طعنا لجوازانه باع النبيذ اتفق الناس على باحته وقوله بان ابا زيد كان مجهولا قلنا لا بل هو من كبار الائمة الثابتين وكان معروفا وقوله بان عبد الله لم يكن مع النبي عليه السلام قلنا لا بل كان معه فان محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله اثبت كونه مع النبي عليه السلام باثنى عشر رجلا ومعني قول ابنه انه لم يكن اي لم يكن معه حالة الخطاب والدعوة والدليل على انه كان معه ما روي ان ابن مسعود رضي الله عنه رأى قوما يلعبون بالزط فقال ما شبه هؤلاء بالذين رأيتهم ليلة الجفن **قوله** عملت به الصحابة رضي الله عنهم هو ما روي الحارث عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال الوضوء

(كتاب الطهارات ... فصل في الاسار وضربها)

واما الاغتسال به فقد قيل يجوز عنده اعتبارا بالوضوء وقيل لا يجوز لانه فوفه والنبذ المختلف فيه ان يكون حلوا رقيقا يسيل على الاعضاء كالماء وما اشد منها صار حراما لا يجوز التوضي به وان غيرته النار فمادام حلوا رقيقا فهو على الخلاف وان اشد فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز التوضي به لانه محل شربه عنده وعند محمد رحمه الله لا يتوضأ به لحرمته شربه عنده ولا يجوز التوضي بما سواه من الانبذة جريئا على قضية القياس •

بنبذ التمروضوء من لم يجد الماء وروى عنه من طرق مختلفة انه كان لا يرى بأسا بالوضوء بنبذ التمر حال عدم الماء وروى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال توضؤا بنبذ التمر ولا توضؤا بالبن وروى عنه من طرق مختلفة انه كان يجوز الوضوء بنبذ التمر عند عدم الماء وهم كانوا من ائمة الفتوى فيكون قولهم مقدما على القياس وعن هذا قال ابو حنيفة رحمه الله ان اشته كون عبد الله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجح قلنا في الباب ما يكفي للاعتداد عليه وهو رواية هذه الكبار من الصحابة رضي الله عنهم كذا في مبسوط شيخ الاسلام •

قوله واما الاغتسال به اختلف مشايخنا في الاغتسال بنبذ التمر عند ابي حنيفة رح فمنهم من لم يجوز لان الاثر في الوضوء خاصة والاصح انه يجوز لان المخصوص من القياس بالنسب يلحق به ما في معناه من كل وجه ولولم تزل الجنا به لزال التيمم والتيمم غير مزيل للحدث هناك فكيف يزول الجنا به **قوله** ولا يجوز التوضي بما سواه من الانبذة وقال الاوزاعي رحمه الله تعالى يجوز التوضي بها لانبذة بالقياس على نبذ التمر وعندنا لا يجوز لان نبذ التمر مخصوص عن القياس بالانبذة فلا يقاس عليه غيره والله اعلم •

(باب)

باب التيمم

ومن لم يجد ماء وهو مسافر

باب التيمم

قَالَ شمس الأئمة المرحسي رحمه الله التيمم في اللغة المقصد ومنه قول الغائب
وما أدري إذا تيممت إرضا أريد الخير بهما يليني وفي الشرع عبارة عن التقصد إلى
الصعيد للتطهير فالأسم الشرعي فيه معنى اللغة وثبوت التيمم بالكتاب وهو قوله
تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا والسنّة وهو ما روي عن النبي عليه السلام أنه
قال جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا أينما دركني الصلوة تيممت وصليت ثم أعلم أن التيمم
لم يكن مشروعا لغير هذه الأمة وإنما شرع رخصة لنا والرخصة فيه من حيث الآلة حيث
اكتفى بالصعيد الذي هو ملوث في محله حيث اكتفى في شرط أعضاء الوضوء .
قوله ومن لم يجد ماء أي ماء يكفي لرفع الحدث لأن ما دون ذلك وجوده وعدمه
سيان إذ لا تثبت به استباحة الصلوة فالحق بالعدم فإن قيل المذكور في النص ماء
نكرة في موضع النفي فيقال كل جزء منه فيكون مخاطبا في حق ذلك القدر
بالاستعمال لأن ذلك القدر ماء طهور حقيقة وحكما أما حقيقة فظاهر وأما حكما فإنه إذا
استعمله ثم أصاب ماء آخر لم يجب عليه إعادة الأول فصار كالعاري إذا وجد ثوبا يسيرا
يسير بعض عورته يلزمه استعماله بقدره وكذلك إذا كانت به نجاسة حقيقية فوجد
ماء لا يرفع جميعها بل يرفع بعضها فيجب عليه استعماله في ذلك القدر فينبغي أن
يجب هنا أيضا استعمال ذلك القدر من الماء تغليبا للنجاسة الحكيمة كما هو مذهب الشافعي
رحمته الله فإنه قال الضرورة لا تحقق إلا بعد استعمال الماء فيما يكفي قلنا المراد
منه ماء يكفي للوضوء وذلك لأنه لم يمكن اجراءه على العموم إذ وجود ماء
نجس أو مجتاه إلى لعلته غير مراد فيه إذ خص الخصوص وهذا الماء مراد

اجتماعاً فستط غير دل عليه ان الآية سبقت لبيان الطهارة بالحكمة وكان قوله تعالى فلم تجدوا ماءً في مائى ماء طهوراً اى محلاً للصلاة باستعماله في هذه الاعضاء وبوجود ما لا يكتفى للوضوء لم يوجد ماء محلل للصلاة لانه لم يثبت باستعمال هذا الماء شيء من الحل لان الحل حكم والعلة غسل الاعضاء كلها وشي من الحكم لا يثبت ببعض العلة كبعض النصاب في حق الزكوة فصار هذا كمن وجد بعض الرقبة في حق الكفارة حل له التكفير بالصوم كالوعدم الرقبة أصلاً وهذا بخلاف ازالة النجاسة الحقيقية وبستر العورة لان الواجب الذي يزال فيها امر حسي لانه عورة ظاهرة ونجاسة حقيقية واذا كان حسياً اعتبر الزوال حساً لا حكماً والزوال حساً ثبت بتدرا الماء الذي معه وبقدرا الثوب الذي معه يزول انكشاف العورة حساً فيجب استعماله واما هنا الطهارة حكمية فلا يثبت شيء من الحكم ببعض العلة كالطلاق لا يثبت شيء منه بقوله انت او طالق في قوله انت طالق وكذلك في سائر العلل .

قوله اخرج المصر اى يجوز لمن هو خارج للمصروان لم يكن مسافراً وفيه رد لقول من يقول بانه لا يجوز التيمم الا للمسافر ذكر في المحيط ومن الناس من قال لا يجوز التيمم لمن خرج من المصر الا اذا قصد سفرًا صحيحاً وفيه ايضاً نفي لجواز التيمم في الامصار يدل عليه ما ذكر في شرح الطحاوي ان التيمم في المصر لا يجوز الا في ثلاثة احوال احدها اذا خاف فوت صلاة الجنائزة او توفاً والثانية اذا خاف فوت صلاة العيد والثالثة اذا خاف تجنب من البرد بسبب الاغتسال وما ذكر الامام الترمذ في رحمه الله ان من عدم الماء في المصر لا يجوز التيمم لانه نادراً فان قيل النص مطلق عن اشتراط المسافة فلا يجوز تقييده بها بالرأي قيل المسافة القريبة مائة بالاجماع والبعيدة غير مائة بالاجماع فجعلنا الفاصل بين القريب (و)

نحو ميل أو أكثر تيمم بالصعيد لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج مالم يجد الماء والميل هو المختار في المقدار لانه يلحقه الحرج بدخول المصر والميل معدوم حقيقة .

والبعيد ما ذكرنا لانه يلحقه الحرج بسبب الدخول في المصر والماء معدوم حقيقة .
قوله نحو ميل أو أكثر قيل ذكر قوله أو أكثر لنأكد كقوله تعالى نخفحة واحدة لأن معناه التاكيد هون يستفاد من الأول ما يستفاد من الثاني وهذا كذلك فكان تأكيدها أولان المسافة إنما تعرف بالخرز والنظر فقال لو كان في ظنه أن بينه وبين الماء نحو ميل أو أقل لا يجوز له التيمم وإنما يجوز إذا اتيقن أن بينه وبين الماء نحو ميل أو أكثر لأن تقديره أن الشرع على أربعة أنواع وتشهد القسمة العقلية عليها أيضا لأنها ما أن تمنع الأكثر لا الأقل كمدة النفاس وعلى العكس كصواب الزكوة أو تمنعها كصلوة الخمر أو لا تمنعها كقوله تعالى أن يستغفر لهم سبعين مرة فذكر قوله أو أكثر ليعلم أن هذا من قبيل ما يمنع الانتصاف دون الزيادة كصواب الزكوة **قوله** والميل هو المختار في المقدار وعن محمد رحمه الله أنه يجوز التيمم إذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه أبي بكر محمد بن الفضل ومن الكرخي رحمه الله أن كان في موضع يسمع صوت أقل الماء فهو قريب وإن كان لا يسمع فهو بعيد وبه أخذ أكثر المشايخ كذا في فتاوى فاضل خان رحمه الله وقال المحسن بن زياد إذا كان الماء أمامه يعتبر الميلان وإن كان يمتد أو يسرة أو خلفا فيميل واحدان ميلا للذهاب وميلا للرجوع فكان ميلين وقسرا بن شجاع أ لميل بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع إلى أربعة آلاف ذراع وقسرا الغلوة بثلاث مائة ذراع إلى أربع مائة ذراع وعن أبي يوسف رحمه الله أن الماء إذا كان بحيث لو ذهب إليه وتوضأ ذهب الغلوة وتقيب عن بصرة فهو بعيد ويجوز له التيمم وهذا حسن جدا كذا في الذخيرة وذكر الأمام الترمذي رحمه الله أن الفرس من اثنين عشر ألف خطوة وقيل الغلوة مقدار مئة سهم

والمعتبر المسافة دون خوف الموت لأن التعريض يأتي من قبله ولو كان يجد الماء إلا أنه مريض يخاف أن يستعمل الماء اشتد مرضه يتيمم ما تلو ناولاً من الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء وذلك يبيح التيمم فهذا أولى ولا فرق بين أن يشتد مرضه بالتحريك أو بالاستعمال واعتبر الشافعي رح خوف التلف وهو مردود بظاهر النص ولو خاف الجنب أن اغتسل أن يقتله البرد أو يمرضه يتيمم بالصعيد وهذا إذا كان خارج المصراً بينما ولو كان في المصرف كذلك عند أبي حنيفة خرج خلافاً لهما بما يقولان أن تحقق هذه الحالة نادر في المصرف فلا يعتبر ولله أن العجز ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره

قوله والمعتبر المسافة دون خوف الموت هذا احتراز عن قول زفر رحمه الله فإنه يجوز التيمم إذا خاف موت الوقت وإن كانت المسافة أقل من ميل **قوله** ولأن الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء لأن ثمن الماء مال والمال خلق لولايته النفس فكان تبعاً فلما كان المخرج مد فوعاً عن الوفاية التي هي تبع لأن يكون مد فوعاً عن الموتى الذي هو أصل أولى **قوله** ولا فرق بين أن يشتد مرضه بالتحريك كما لمبطون والمشتكى من العرق المدني أو بالاستعمال كالجدري والحصبه **قوله** وهو مردود بظاهر النص لأن قوله تعالى وإن كنتم مرضى يبيح التيمم لكل مريض من غير فصل ولو خلبنا نحن وظاهر الآية لقلنا بأن تجزية التيمم وإن كان لا يخاف زيادة مرض أو إبطاء براء إلا أنه خرج هذا عن ظاهر الآية وبقي الباقي على ظاهرها **قوله** ولو خاف الجنب أن اغتسل أن يقتله البرد ذكر خوف الجنب ولم يذكر خوف المحدث وذكر في الأسرار أنها سواء فقال في المصنف خاف الهلاك من البرد لو اغتسل أو توضأ جازله التيمم عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما وذكر في فتاوى قاضيان الجنب الصحيح في المصرا إذا خاف الهلاك من الاغتسال يباح له التيمم في قول أبي حنيفة المصنف والمصنف إذا خاف الهلاك من الاغتسال جازله التيمم في قولهم (و)

والتيوم ضربتان يمسح باحدهما وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين لقوله عليه
الصلوة والسلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وينفض يديه بقدر
ما يثابرا لئلا يصاب كعبا يصير مثله .

واما المحدث اذا خاف الهلاك من التوفى اختلفوا فيه على قول ابي حنيفة والصحيح
انه لا يباح له التيمم ثم قال مشايخنا راح في دنيا رنا لا يباح للمقيم ان يتيمم لان في عرف ديارنا
اجر الحما يعطى بعد الخروج ويمكنه ان يدخل الحمام فيتعفل بالعسرة وذكر في المحبط
اختلاف الرواية في المحدث فجوزة شيخ الإسلام ولم يجوزوا الامام الحلواني رحمه الله .

قوله والتيمم ضربتان فيه اشارة الى ان من ضرب يديه على الارض للتيمم
فقبل ان يمسح بهما وجهه احدث ثم مسح بهما وجهه لا يجوز كذا ذكر السيد
الامام ابو شجاع رحمه الله تعالى لان الضربة من التيمم قال عليه السلام التيمم
ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وقد اتى ببعض التيمم ثم احدث فينقضه كما
ينقض الكل نصا وكما لو حصل المحدث في خلال الوضوء ينقضه كما ينفض الكل بعد التمام
وذكر الامام الاسيبابي رحمه الله انه يجوز كمن ملأ كفيه ماء للوضوء ثم احدث
ثم استعمله فانه يجوز كذا في التنجيس وما روي من الحديث حجة على ابن سيرين
بانه ثلث ضربات وعلى الاوزاعي والشافعي بانه الى الرسغين وعلى الزهري
رحمه الله بانه الى الابطاع وعلى مالك رحمه الله بانه الى نصف الذراع وفي زاد
الفقهاء الاحوط ان يضرب بيديه على الارض ثم ينفضهما حتى يتناثر التراب
فيمسح بهما وجهه ثم يضرب اخرى فينفضهما ويمسح بباطن اربع اصابع يده
البصري ظاهره اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كفه
البصري باطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر بباطن يهامه البصري على
ظاهرها بهامه اليمنى ثم يفعل بيده البصري كذلك .

ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ولهذا قالوا بالخلل
 الاصابع . وينزع الخاتمة لتمام المسح . والحدوث والجنبانة فيه سواء . وكذا الحبض والنفاس
 لما روي ان قوما جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا انافون نسكن
 هذه الزمالة ولا نجد الماء شهرا او شهرين وفيما الجنب والحائض والنفاس فقال عليه السلام
 عليكم بارضكم وبجوز التيمم عند ابي حنيفة ومحمد ربح بكل ما كان من جنس الارض
 كالتراب والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزرنيخ وقال ابو يوسف لا يجوز
 الا بالتراب والرمل وقال الشافعي لا يجوز الا بالتراب المنيب وهو رابطة عن ابي يوسف
 ربح لقوله تعالى فتييموا صعيدا طيبا اي ترابا منيبا قاله ابن عباس رضي الله عنه

قوله ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية وزوي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
 ان الاكثر يقوم مقام الكل لان في المموحات الاستيعاب ليس بشرط كما في المسح
 بالخف والرأس كذا في المبسوط وفي النظم قد رددتهم فادونه عفوان زاد لم يجزه
 ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا رحمهم الله تعالى والناس عنه هافلون
قوله والحدث والجنبانة فيه سواء قال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وهو قول
 اصحابنا رحمهم الله وعليه العلماء وقال بعض الناس بانه لا يتيمم الجنب والحائض
 والنفاس والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم روي عن عمر وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عمر انهم كانوا لا يتيممون الجنب وعليه ابن عباس رضي الله
 عنهم كانوا يتيممون للجنب **قوله** ويجوز التيمم بكل ما كان من جنس الارض
 قيل ان كل ما حترق فيصير رماذا كالحجر او ينطبع ويلين كالحديد فهو ليس من جنس
 الارض وما عدا ذلك فهو من جنس الارض كذا في الزاد والخفة وفي المغرب وهمز
 واوا لنورة خطأ **قوله** اي ترابا منيبا قاله ابن عباس رضي الله عنه وروي عن ابن
 عباس رضي الله عنه قال الصعيد الطيب تراب الحرث والطيب يذكر ويراد به المنبت كفي (قوله)

غير ان ابا يوسف زاد عليه الرمل بالحديث الذي روياه ولهما ان الصعيد اسم لوجه الارض سمي به لصعوده والطيب يحتمل الطاهر فحمل عليه لانه البق بموضع الطهارة او هو مراد بالاجماع ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار عند ابى حنيفة روح لاطلاق ما تلوهما .

قوله تعالى والبلدا الطيب ويذكر ويراد به الحلال كما في قوله تعالى الى كل واحد من طيبات ما رزقناكم والحلال لا يلبق جهنا والطيب المقرون بالارض اريد به المنبت فيما قلونا من الآية فيكون المراد بهذا الطيب المقرون بها المنبت ايضا اذ القرآن يفسر بعضه بعضا .

قوله غير ان ابا يوسف رحمه الله عليه زاد عليه الرمل لما روينا من الحديث وفي المبسوط جعل جواز التيمم بالرمل على قول ابى يوسف رحمه الله قولاه مرجوعا عنه فقال وكان ابو يوسف رحمه الله يقول اولالا يجزى به التيمم الا بالرمل والتراب ثم رجع وقال لا يجزى الا بالتراب الخالص وهو قول الشافعي **قوله** ولهما ان الصعيد اسم لوجه الارض يعني ترابا وغيره وقال الزجاج لا اعلم اختلافا بين اهل اللغة فيه وقال الله تعالى صعبا زلقا اي حجرا املا لان التراب لا يكون زلقا والطيب اسم للمنبت والحلال والطاهر واليق المعاني هنا الطاهر لانه شرع للتطهير قال الله تعالى لكن يريد ليظهركم **قوله** او هو مراد بالاجماع اي الطهارة شرط اجماها فلم يبق غيره مراد الان الاسم متى احتمل معاني مختلفة وتعين واحد بطل الباقي ان يكون مرادا المشترك لا عموم له **قوله** ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار اي على الصعيد الذي تيمم به غبار اي لا يشترط استعمال جزء من الصعيد حتى لو وضع يده على صخرة لا غبار عليها جاز عند ابى حنيفة رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله بقوله تعالى فتييموا صعيدا طيبا بلا فصل بين ما عليه غبار وبين ما ليس عليه غبار فان قيل ذكر في المائدة فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه اي بعضه وهذا الايتاء في الصخر الذي لا غبار عليه قلنا من الابتداء الغاية هنا .

وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لأنه تراب رقيق وأمانة فرض في التيمم وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض لأنه حلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه ولنا أنه ينبىء عن القصد فلا يتحقق دونه أو جعل طهوراً في حالة مخصوصة والماء طهور بنفسه على ما مر ثم إذا نوى الطهارة أو استحالة الصلوة أجزاءه ولا يشترط نية التيمم للحدث أو للمجئبة

قوله وكذا يجوز بالغبار بأن نفخ ثوبه أو لبدته وتيمم بغبار وهو يقدّر على الصعيد أجزاء هذا أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يجوز به عند أبي يوسف رح إلا إذا كان لا يقدر على الصعيد وجهه أن الغبار تراب من وجهه والماء موزبه التيمم بالصعيد فإن قدر عليه لم يجز إلا بالصعيد وإن لم يقدّر عليه فحينئذ يتيمم بالغبار كما أن العاجز من الركوع والسجود يصلي بإيماء وهما احتجا بحديث عمر رضي الله عنه فإنه كان مع اصحابه فبطروا فأمرهم أن ينفخوا لبودهم وسروجهم ويتيمموا بغبارها وإن الغبار تراب إلا أنه رقيق فكما يجوز التيمم بالجنس من التراب على كل حال فكذلك بالرقيق كذا في المبسوط وذكر في المحيط وإذا تيمم بالرماد لا يجوز ما إذا اختلط الرماد بتراب الأرض أن كانت الغلبة للتراب يجوز وأن كانت الغلبة للرماد لا يجوز وكذلك التراب إذا خالطه غير الرماد مما ليس من أجزاء الأرض يعتبر فيه الغلبة **قوله** والنية فرض في التيمم وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض لأنه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه ولنا أنه ينبىء عن القصد فلا يتحقق بدونه بخلاف الوضوء أو جعل طهوراً في حالة مخصوصة وهي حاله أرادة قرينة مقنونة فاعتبرت النية لتثبيت الحالة التي جعل التراب طهوراً فيها وقال شيخ الإسلام رحمه الله الشرع جعل التراب طهوراً بشرطين مشروط عدم الماء وبشرط أن يكون التيمم للصلوة ولا يفيد التيمم الطهارة حال وجود الماء فكذلك لا يفيد حال عدم النية وأما قلنا ذلك لأن قوله تعالى فلم تجدوا ماء

هو الصحيح من المذهب : فان تيمم نصراني يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن متبعا عند
 ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحمه الله هو تيمم لانه نوى قرية مقصودة
 ماء فتيمموا بناء على قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم والمراء به فغسلوا
 للصلوة فكذا قوله تيمموا للصلوة ولونهن على هذا كان ارادة الصلوة شرطا ليعبر طهورا
 فكذلك اذا ثبت هذا بدلالة صدر الآية وانما لم تشترط النية في الوضوء وان كان صدر الآية يقتضي
 ذلك لان الوضوء غير مقصود بنفسه والمقصود منه الطهارة وهي كما تحصل بالوضوء لمنوي
 الماء وربه تحصل بغبرة لان الطهارة في الوضوء حاصلة بطبع الماء وطبع الماء لا يتغير بالنية
 وعدم النية كستر العورة وتطهير الثياب فانها مأثور بهما لقوله تعالى خذوا زينتكم وقوله
 تعالى وثيابك فطهر ومع ذلك لم تشترط النية لحصول المقصود مع النية وعدمها واما
 التراب فغير طهور بطبعه وانما صار طهورا شرعا بخلاف القياس فلا يصير طهورا الا بالشرط
 الذي ورد به النص كذا ذكر الجواب شيخ الاسلام رحمه الله ففرغ من ان الخلف
 لا يفارق الاصل في وصفته قلنا قد يفارق الخلف الاصل لاختلاف حالهما كما قلنا في المقاص
 وهو الاصل في الغل فانه ثبت للورثة ابتداء وان كان السبب انعقد في حق المورث واذا
 انقلب ما لا يثبت للمورث ولا يثبت بصير موروثا ولا يثبت منه ديونه وينفذ وصاؤه ويكون
 بين الورثة على قدر سهامهم وانما كان كذلك لمغايرة الخلف الاصل في حاله لان المقاص
 شرع لدرك الثأر وتشفى الصدور ويثبت عند انقضاء الحيوة وعند ذلك لا يبقى للميت الا
 ما يحتاج اليه والقصاص لا يصلح لحاجته فيثبت للورثة لدرك الثأر واذا انقلب ما لا يثبت
 للميت ابتداء لانه يصلح لحوائجه وقد انعقد سبب الوجوب في حقه لانه وجب بمقا بلة دمه
 وحيوته ثم يكون للورثة كما ثرواته وفي مسئلتنا ايضا حال الخلف يفارق حال الاصل لان
 الاصل هو الماء مطهر بطبعه يعمل عمله في ازالة النجاسة الحقيقية والحكمية ولا كذلك التراب
 لانه ملوث وانما يعمل عمل الماء اذا اقترنت به النية فنصار عند النية خلفا عن الماء مطهر معها
 قوله هو الصحيح من المذهب هذا احتراز عما كان يقول ابو بكر الرازي رحمه الله

بمخلاف التيمم لدخول المسجد ومس المصحف لانه ليس بقربة مقصودة ولهما ان
التراب ما جعل طهورا الا في حال اعادة قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة والا سلام
قربة مقصودة يصح بدونها بمخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة لا تصح بدون
الطهارة وان توطأ لا يريد به الا سلام ثم اسلم فهو متمم خلافا للشافعي رح بناء
على اشتراط النية فان تيمم مسلم ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو على تيممه

بانه يحتاج الى نية التيمم للحدث والمجئبة لان التيمم لهما بصفة واحدة فلا يتميز
احدهما عن الآخر الا بالنية *

قوله بمخلاف التيمم لدخول المسجد اي اذا تيمم المسلم لدخول المسجد ومس المصحف
فانه لم تجز الصلوة معه عند العامة **قوله** بمخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة المراد
بالقربة المقصودة ان لا تكون في ضمن شيء آخر بطريق التبعية كدخول المسجد ومس
المصحف وقراءة القرآن حيث لا تجوز الصلوة بذلك التيمم في قول عامة العلماء خلافا
لابي بكر بن سعيد البخاري رح يريد ان سجدة التلاوة قربة مقصودة لاصحة لها بدون
الطهارة حتى لو نوى المسلم بالتيمم سجدة التلاوة يصير متمما لان يريد به ان الكافر
اذا تيمم يريد به سجدة التلاوة يصير متمما فان الكافر اذا تيمم للصلاة ثم اسلم لا تجوز
الصلوة بذلك التيمم نص على هذا شيخ الاسلام في مبسوطه فكذا اذا تيمم لسجدة التلاوة
وفرق ابو يوسف رحمه الله بين نيته الا سلام وبين نيته للصلاة فقال يكون متمما
في الاول دون الثاني لان الاسلام يصح منه تنصع نيته والصلوة قربة لا تصح من الكافر
فلا تصح نيته الصلوة فيجعل وجود هذه النية وعدمها بمنزلة فيبقى التيمم من غير نية
فلا يصح فان قيل ذكر في اصول الفقه ان سجدة التلاوة ليست بلقربة مقصودة وها جعلت
مقصودة وهذا يناقضه قلنا انما يكون تناقضا ان لو كان النفي والا ثبات بجهة واحدة
فاما عند اختلاف الجهتين فلا والمراد بما ذكر في الكتاب انها قربة مقصودة (انها)

وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر ينافيه فيستوي فيه الابتداء والانتهاء كما لم يحرمية في
النكاح ، وثان الباقي صفة كونه طاهرا فاعتراض الكفر عليه لا ينافيه كما لو اعترض على
الوضوء وانما لا يصح من الكافر ابتداء لعدم النية منه ، وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء
 لانه خلف منه فاخذ حكمه وتنقضه ايضا رؤية الماء اذا قدر على استعماله

انها شرعت ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون تبعا لمرآ آخر بخلاف دخول
 المسجد ومس المصحف والمهاد بما ذكر في اصول الفقه ان همة السجدة ليس بمقصودا
 لذاتها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع المحقق لموافقة اهل الايمان ومخالفة
 اهل الطغيان فلها ذلك لا تختص اقامة الواجب بهذه الهيئة بل ينوب الركوع منها فان قيل
 يصح التيمم بنية الطهارة وهي ليست بمقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لباحثها
 فكان نيتها نية اباحة الصلوة وفي الارض لوتيمم يريد به تعليم الغير لا تجوز به الصلوة
 وذكر الفقيه ابو جعفر رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز وذكروا في النواذر انه
 لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيمم جازت الصلوة به •

قوله وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر ينافيه فان قيل الفعل انما يصير عبادة بالنية وهي
 ليست بشرط عنده ذكر في الفوائد الظهيرية قيل في الجواب عنه ان التيمم الذي وقع النزاع
 في انتفاضه منوي لانه لو لم يكن منويا لابتأتى الخلاف ونقول عدم جواز التيمم للكافر
 عنده لا لا شرطا لنية بل لان الشارع جعل التراب طهورا للمسلم لا طهورا للكافر
 للحديث التراب طهور للمسلم ولهذا لا يصح من الكافر ولا يرتد اذا ارتفعت طهوريته
 الى هذا المعنى اشار الامام الترمذي رحمه الله **قوله** كما لم يحرمية كما اذا طأعت امرأة
 ابن زوجها يبطل النكاح ولو طأعت قبله لاحتل للاب تزوجها وكذا اذا سكن الزوجان
 ومسيعين فارضعتها امرأة والاصل فيه ان كل صفة منافية للحكم يحتوي فيها الابتداء والبقاء
 كالرد والحدث العمدة في الصلوة **قوله** وتنقضه ايضا رؤية الماء اعلم ان رؤية الماء غير نافضة

(كتاب الطهارات - باب التيمم)

لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لظهورية التراب وخائف السبع والعدو والعطش عاجز حكما

لانه ليس بخارج نجس وانما النقص الحادث السابق لكن اضاف الانقاص الى الرؤية مجازا لما ان عمل السبب يظهر عندها فينتهي كون التراب طهورا عند رؤية الماء المقدور وعلى استعماله •

قوله لان القدرة هي المزايدة بالوجود اي الوجود المذكور في قوله تعالى ولا مسسّم النساء فلم تجدوا ماء في قوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء بخلاف الوجود المذكور في الكفارات في قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وفي قوله تعالى ومن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان المراد به الملك دون القدرة حتى انه لو عرض عليه الماء لا يجوز له ان يتيمم ولو عرض على الحائض في اليمين الرقبة يجوز التكفير بالصوم كذا ذكره الامام الترمذي في **قوله** هو غاية لظهورية التراب وتسميته غاية انما كانت من حيث المعنى لا من حيث الصيغة فانه لم يرد فيه كلمة الغاية وقوله عليه السلام ولو الى عشر حجج ليس بغاية للتيمم حيث لم يقل الى وجود الماء بل وردت فيه كلمة المدة في قونه عليه السلام التراب طهور المسلم ما لم يجد الماء اي مادام انه هبوا جد الماء ولكن الحكم بعد ذلك الوقت يخالف ما قبله فسمي باسم الغاية **قوله** وخائف السبع والعدو والعطش عاجز حكما لان صيانة النفس اوجب من صيانة الطهارة بالماء فان لها بدلا ولا بدل للنفس اولان هذا في معنى المريض بجماع انه يفضي الى الهلاك وجواز التيمم في حق المريض منصوص عليه فالحق هذا به واراد به الخائف على نفسه امواله وفي جمع العلوم له التيمم في كلمة لبق او مطرا وحر شديد وفي التنف وتيمم لخوف ضياع الودعة او قصد غريم لا وفاء له بدينه ولو خاف العطش على نفسه او على دابته يتيمم وذكر المصنف رحمه الله في التيمم والامام ابو الوالي في فتاواه رجل (اراد)

والنائم عن دأبي حنيفة رحمه الله تعالى ، قادر على يراحتي لو لم النائم المتيمم عليه الماء ، بطل تيممه عنده ، والمراد ما يكفي الوضوء لانه لا معتبر بما دونه ابتداء ، فكذا انتهاء

اراد ان يتوضأ فمنعه انسان عن التوضي وهو عيذ قيل ينبغي ان يتيمم ويصلي ثم يعيد الصلوة بعد ما زال عنه ذلك لان هذا عذر جاء من قبل العباد فلا يسقط فرض الوضوء عنه كما لمحبوس في السجن اذا وجد التراب الطاهر ولم يجد الماء يتيمم ويصلي فاذا خرج يعيد فكذا هذا وفي شرح القدير للعلامة الزاهدي رحمه الله بعد مسئلة المحبوس في السجن وكذا الاسير اذا منعه الكفار من الوضوء والصلوة يتيمم ويؤمى ثم يعيد وكذا المقيدين قال العلامة الزاهدي رحمه الله بخلاف الخائف منهم لان الخوف من الله تعالى وذكر الامام الولائي رحمه الله متيمم مر على ماء في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوف من عدو او سبع على نفسه لا ينتقض تيممه لانه غير قادر .

قوله والنائم عن دأبي حنيفة رحمه الله قادر تقديرا ذكر في فتاوى فاضل خان متيمم مر على ماء وهونائم ذكر في بعض الروايات ان على قول ابي حنيفة رحمه الله ينتقض تيممه ثم قال وتبين فينبغي ان لا ينتقض عند الكل لانه لو تيمم بقرنه ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل وقال الامام النعماني رحمه الله وفي زيادات الحلواني رحمه الله في انتقاص تيمم النائم المار بالماء روايتان من غير ذكر خلاف والفرق بين النائم وخائف العدو والشع ان النوم في حاله الشغل على وجه لا يشعر بالماء في غاية الندرة فلم يعتبر ثومته وجعل كاليقظان حكما لانه ان المسئلة مصورة فيما اذا امرنا ثم على الماء ماشيا او راكبا على الدابة وهي تسير والنوم حالة المشي واسيرنا د رخصا على وجه لا يخلله اليقظة المشعرة بالماء وكذا الغالب ان يكون مع الرفقة ويشعروه بوجود الماء ولما كان الماء اعز شي في السفر فيكلمون بوجوده ويبادرون الى احرازه في الاواني ويجي منهم افعال تنبهه لا محالة والنوم في حالة السفر في غاية الخفة وكذا المسئلة مصورة فيما اذا لم يكن

ولا يتيمم الا بصعيد طاهر لان الطيب اريد به الطاهر ولا نه آلتا التطهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء
ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد الماء ينوياً
ولا يتيمم صلى ليقم الاداءها كمل الطهارتين فصاعداً طامع في الجماعة وعن ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله في غير رواية الاصول ان التأخير حتم لان غالب الرأي كالتحقق
وجه الطاهر ان العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا بيقين مثله ويصلى بتيممه
ما شاء من الغرائض والنوافل وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه يتيمم لكل
فرض لانه طهارة ضرورية ولنا انه طهور حال عدم الماء فيعمل عمله ما بقي شرطه

مضطجعا ولا مستنداً في المحل اذ لو كان كذلك ينتقض وضوءه بالنوم فلا يتأتى هذه المسئلة .
قوله لا يتيمم الا بصعيد طاهر لان الطيب اريد به الطاهر اي في قوله تعالى قتيبمو واصعيدا طيبا
قوله ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة وان لم يرج يتيمم في الوقت
المستحب لانه لا يبعد التأخير وعند مالك رحمه الله يتيمم في وسط الوقت لانه خير الامور
قوله لان غالب الرأي كالتحقق حتى سمي غالب الرأي بالعلم قال تعالى فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار وكذلك جواز التيمم للمريض وجواز اجراء كلمة الكفر
على المكره انما كان ان يكون غالب الرأي بمنزلة المتحقق **قوله** وعند الشافعي
رحمة الله يتيمم بكل فرض لانه طهارة ضرورية لان الصعيد ليس بطهور في نفسه
اذ لو كان كذلك لكان طهورا عند الماء وانما جعل طهورا شرعا لضرورة الحاجة كطهارة
المستحاضة والحاجة في الغرائض تزول بفرض واحد ولا تتجدد حاجة اخرى الا
لمجيء وقت آخر بخلاف النوافل فان الحاجة الى النوافل دائمة **قوله** ولنا انه طهور
حال عدم الماء لان الله تعالى شرع التيمم حال عدم الماء حيث قال فلم تجدوا ماء
قتيممو فاقبجوا الطهارة ببقائه وكذلك جعل النبي عليه السلام طهارة التيمم ممثلا الى
وجود الماء في الحديث فكان في حال عدم الماء كالوضوء وليس كالمستحاضة لان (الشرع)

ويتيمم الصحيح في المصرا إذا حضرت جنازة والولي غيره فخاف أن يشتغل بالطهارة أن تفوته الصلوة لأنها لا تقضى فيتحقق العجز وكذا من حضو العبد فخاف أن يشتغل بالطهارة أن يفوته العبد يتيمم لأنها لا تعاد بقوله والولي غيره إشارة إلى أنه لا يجوز للولي وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ر. ح. هو الصحيح لأن للولي حق الإعادة فلا فوات في حقه وإن أحدث الإمام والمقندي في صلوة العبد تيمم وبني عند أبي حنيفة ر. ح. وقال لا يتيمم لأن الإلحاق يصلى بعد فراغ الإمام فلا يخاف الفوات وله أن يخوف باقي لأنه يوم زحمة فيعثر به عارض تفسد عليه صلوته والخلاف فيما إذا شرع بالوضوء ولو شرع بالتيمم تيمم وبني بالاتفاق لأن الواجبنا الوضوء يكون واجدا للماء في صلوته فيفسد

الشرع قدر طهارتها بالوقت نصا فتقدر به وإما ههنا قدر بالعدم فلا يجوز التقدير بالأداء قياسا لأنه حينئذ يكون تركا لتقدير ثبت نصا .

قوله ويتيمم الصحيح في المصرا إذا حضرت جنازة وقوله كذلك من حضر العبد وفيهما خلاف الشافعي ر. ح. وهذا بناء على أن صلوة العبد وصلوة الجنازة عندنا لا تعاد فيتحقق الفوات وعند الشافعي ر. ح. يجوز ما دلتها فلا يتحقق الفوات فلا يجوز التيمم ولا يقال شرط جواز التيمم عدم وجدان الماء ولم يوجد لأن قول الوجود مفسر بالقدر وهو غير قادر إذا لا يمكنه الصلوة بطهارة الماء نصا وكذا نف العطش ولأن التيمم شرع لصيانة الصلوة عن الفوات لأنه ربما تمت هذه الحالة فيجمع الصلوة في حقه فيخرج في الأداء ويجازان يقصر في الأداء فلما جاز الشرع التيمم لتوهم الفوات لأن يجوز عند تحقق الفوات والولي **قوله** وهو الصحيح احتراز عن جواب ظاهر الرواية وفي الذخيرة فإن كان أما ما أوجب حق الصلوة له جاز التيمم له أيضا ومن أبي حنيفة ر. ح. رواية الحسن أنه لا يجوز له التيمم قال شمس الأئمة ر. ح. الصحيح هذا وجه ما ذكر في الكتاب **قوله** ولو شرع بالتيمم تيمم وبني بالاتفاق ذكر في الفوائد الظهيرية فإن كان شرعه بالتيمم فسبقه المحدث تيمم وبني عند أبي حنيفة رحمه الله بلا إشكال

ولا يتيمم للجمعة وان خاف الغوت لتوتوما فان ادر ك الجمعة صلاها والا صلى
الظهرار بعلا نها تقوت الى خلف وهو الظهر بخلاف العبد وكذا اذا خاف فوت

و اما على قولهما فاختلف المتأخرون قال بعضهم تيمم وبنى كما هو قول ابي حنيفة
رحمه الله لانه لا يمكنه التوسعي للبناء لما فيه من بناء القوي على الضعيف كما اذا وجد
الماء في خلال الصلوة يستأنفها ولا يبني عليها وقال بعضهم لا بل يتوما ويبني
وبحوزان يكون ابتداء الصلوة بالتيمم والبناء بالوضوء كما قلنا في جنب معه من الماء
قد رما يكفي لوضوئه فانه يتيمم ويصلي فاذا تيمم وتحرم للصلوة ثم سبقه الحدث
يتوما بذلك الماء ويبني فهذه صلوة ابتداءها بالتيمم وانتهؤها بالوضوء قال رحمه الله
لكن هذا لا يقتضي ذلك لانه ليس فيه بناء القوي على الضعيف اذ التيمم ههنا
اقوى من الوضوء لانه يزيل الجنابة والوضوء لا يزيلها ولا بد من معنى آخر فنقول
الطهارة الحاصلة بالتيمم مثل الطهارة الحاصلة بالوضوء بدليل جواز اقتداء المتوسعي
بالمتميم عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ويؤيد هذا ما ذكره القاسمي الامام
فخر الدين رحمه الله في فصل المسح من فتاواه ما سمع الخف اذا احدث في صلوته
فانصرف ليتوما ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوما كان له ان يتوما ويفعل رجليه
ويبني على صلوته كالمصلي بالتيمم اذا احدث في صلوته فانصرف ثم وجد ماء كان
له ان يتوما ويبني على صلوته والفرق بين هذا وبين ما اذا وجد المتييم الماء في خلال
صلوته حيث يحتاج لف الصلوة وههنا لا يلزمه الاستيناف وهو ان التيمم ينتقض بصفة
الاستناء الى ابتداء وجوده عند اصابته الماء لانه يصير محدثا بالحدث السابق اذ
الاصابة ليست بحدث ولان القدرة على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول
المقصود بالخلف يبطل حكم الخلف وفي مسئلتنا لم ينتقض التيمم عند اصابته الماء
بصفة الاستئذ لا تنقاضه بالحدث الطارئ على التيمم ولم يوجد القدرة على الاصل (حال)

الوقت لتوضأ لم يتيمم ويتوضأ ويقضي ما فاتته لان الغوات الى خلف وهو القضاء

حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف وذكر في المحيط واذا سبق المؤتم
 الحدث في صلوة العيد في الجبابة فهذا على وجهين الاول اذا سبقه الحدث قبل الشروع
 في الصلوة وانه على وجهين ايضا ان كان يرجو ادراك شيء من الصلوة مع الامام
 لتوضأ لا يباح له التيمم وان كان لا يرجو ادراك شيء من الصلوة مع الامام لتوضأ
 يباح له التيمم والوجه الثاني اذا سبقه الحدث بعد الشروع في الصلوة فهذا على
 وجهين ايضا الاول ان يكون شروعه بالتيمم في هذا الوجه تيمم وبني بلا خلاف
 وان كان شروعه بالوضوء ان كان يخاف زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء يباح له التيمم
 بالاجماع وان كان لا يخاف زوال الشمس فان كان يرجو ادراك الامام قبل الفراغ
 لا يباح له التيمم بالاجماع وان كان لا يرجو ادراك الامام قبل الفراغ تيمم وبني
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يتوضأ ولا يتيمم فمن مشا يخاف من قال هذا اختلاف
 مصر و زمان فكان في زمن ابي حنيفة رحمه الله يصلي صلوة العيد في جبابة بعيدة
 من الكوفة بحيث لو انصرف الرجل الى بيته ليتوضأ زالت الشمس فكان خوف
 الغوت قائما فانتمى على وفق زمانه وفي زمانهما كان يصلي صلوة العيد في جبابة
 قريبة بحيث لو انصرف الرجل الى بيته ليتوضأ لا تزول الشمس فلم يكن خوف الغوت
 قائما فانتبا على وفق زمانهما وكان شمس الأئمة المحلوا ئي رحمه الله وشمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله يقولان في ديارنا لا يجوز التيمم لصلوة العيد لا ابتداء ولا بناء
 لان الماء محيط بمصلي انه لا يمكن التوضي والبناء من غير خوف الغوت حتى
 لو خيف الغوت يجوز التيمم ومنهم من قال هذا اختلاف حجة وبرهان قال ابو بكر
 الاسكاف رحمه الله هذه الملة بناء على ان من شرع في صلوة العيد ثم انسد هالاقضاء
 عليه عند ابي حنيفة رحمه الله فكان تفوته الصلوة على اصله لا التي بدل ولذلك

والمسا فإذا نسي الماء في رحلته فتييم وصلى ثم ذكر الماء لم يعد لها عند أبي حنيفة ومحمد رح وقال أبو يوسف رح يعيدها والخلاف فيما إذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره وذكره في الوقت وبعدة سواء له أنه واجد للماء فصاحبا إذا كان في رحلته ثوب نفسه ولأن رحل المسافر معدن للماء عادة فيعترض الطلب ولهما أنه لا قدرة بدون العلم وهي المراد بالوجود وماء الرحل معدن للشرب لا للاستعمال ومسئلة الثوب على الاختلاف ولو كان على الاتفاق ففرض السريفة لا إلى خلف والطهارة بالماء تفوت إلى خلف وهو التيمم

جازا التيمم وعندهما يلزمه القضاء فلا تفوته لا إلى بدل فلا يجوز له التيمم وقبل الشروع إذا فاتته الأداء لا يمكنه القضاء بالاجماع فكان الفوات لا إلى بدل فيجوز له التيمم وغيره من المشايخ جعل هذا اختلافا مبتدأ .

قوله والمسافر إذا نسي الماء قيد بالنسيان لأن في الظن لا يجوز له التيمم بالاجماع ويعيد الصلوة **قوله** أو وضعه غيره بأمره قيد بتلاوته أو وضعه غيره بغير أمره وهو لا يعلم به جازا التيمم اتفاقا وعن محمد رح في غير رواية الأصل أنه على الخلاف أيضا واليه أشار في كتاب الصلوة حيث قال مسافر تيمم وفي رحلته ماء وهو لا يعلم به وهذا شامل لسبق العلم بالماء وعدمه وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رح لأنه إنما لا يعذر عند أبي يوسف رح لتقصيره في البحث عن أدنى موضع منه وهو رحله وهذا المعنى لا يتغير لسبق العلم فإن قبل النسيان لا يخرج صاحب الماء من كونه واجدا له كما لا يخرج صاحب المال في التكثير إذا كفر بالصوم واشتراط عدم الوجود متساو في الفصلين فلما انعدم الأجزاء في مسئلة التكثير قول أبي يوسف رحمه الله وخذه فعلى ذلك يسقط الاعتراض ولئن سلمنا أنه قول الكل وهو ظاهر فنقول المراد من الوجود في آية التيمم المقدرة والمراد منه في التكثير عدم كون المال في الملك لا القدرة المجردة ولهذا لو عرض المال على المكفر أقرأ ما أوجب فلم يقبله فكفر بالصوم أجزاء وعرض الماء في فصل التيمم مائع ولو وضع (الماء)

وليس على المتيمم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أن يقربه ماء لأن الغالب عدم الماء في الفلوات ولا دليل على الوجود فلم يكن واجداً وإن غلب على ظنه أن هناك ماء لم يجز له أن يتيمم حتى يطلبه لأنه واجد للماء نظراً إلى الدليل ثم يطلب مقدار الغلوة ولا يبلغ ميلاً كيلا ينقطع عن رفقته وإن كان مع رقيقة ماء طلب منه قبل أن يتيمم لعدم المنع غالباً فإن منعه منه يتيمم لتحقيق العجز ولو تيمم قبل الطلب اجزاء عند أبي حنيفة رح لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقال لا يجزيه لأن الماء مبذول عادة ولو أبي أن يعطيه الأيمن المثل

الماء بنفسه ولكن رفع عنده أنه قنّى الماء لا يجزيه التيمم بالاجماع ولو كان الماء في اناء على ظهره ومعلقاً في عنقه أو موضوعاً بين يديه فنسيه وتيمم لا يجزيه بالاجماع لأنه نسي ما لا ينسى فلا يعتبر نسيانه وإن كان الماء معلقاً على الأسف فان كان راكباً والماء في مؤخر الرجل يجزيه عندهما وإن كان شامقاً فان كان الماء في مقدم الرجل يجزيه عندهما وإن كان في مؤخره لا يجزيه بالاجماع كذا ذكره الامام المحبوبي رح في الجامع الصغير

قوله وليس على المتيمم طلب الماء وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز التيمم قبل الطلب في الفلوات لأن عدم الوجود لا يكون بدون الطلب قال تعالى قل لا اجد فيما أوحى إلي من أمر مالي قولاً قد يكون بدون الطلب كالوجود قال عليه السلام من وجد نقطة فليعرفها فقد سماه واحداً وإن لم يوجد منه الطلب **قوله** لأنه واجد للماء نظر إلى الدليل لأن غالب الرأي كالتحقق في حق وجوب العمل ولهذا وجب العمل بخلاف الآحاد والآيسة والآي المأولة والخصوصة والبيّنات فإن قيل لو كان غالب الرأي كالتحقق هنا لوجب التأخير فيما إذا غلب على ظنه أنه يجد الماء في آخر الوقت قلنا من أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أن التأخير حرم ولأن غلبة ظنه ثم اتبعه بغير يقرب الماء وههنا غلبة ظنه أنه يقرب الماء **قوله** وإن كان مع رقيقة ماء طلبه منه

وعنده ثمنه لا يجزيه التيمم لتحقيق القدرة ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش لان الضرر مسقط والله اعلم .

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة

ومن ابي نصر الصنار رحمه الله انما يجب السؤال في غير موضع عزة الماء وقبل ان غلب على ظنه الا إعطاء وجب السؤال والا فلا وما بحمله الخجاج من ماء زمزم للعطية يمنع جواز التيمم وما يذكر من الحيلة انه يهبة لرفيقه ثم يستوده اياه فليس بشي لانه قادر على استعماله بالرجوع في الهبة .

قوله وعنده ثمنه وفي بعض المواضع اذا باعه بمثل القيمة او بغبن يسير ومعه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد بمقدار ثمن الماء لا يتيمم بل يشتري الماء **قوله** ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش قال المحسن البصري رحمه الله يلزمه الشراء بجميع ماله وهذا القول غير مأخوذ به وقد رالفين الفاحش في النودار يضعف الثمن وقال بعضهم الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كذا في المبسوط والمحيط وقيمة الماء انما تعتبر في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فتاوى قاضيخان .

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة اي ثابت بالسنة انما قال جائز لان الغسل افضل لانه ابعد عن مظنة الخلاف وانما قال بالسنة وانها تتناول القول والفعل وقد ورد في باب المسح حكاية فعله ورواية قوله فلماذا اطلق لفظ السنة دون لفظ الحديث وانه لا يتناول الا القول لما انه قال بعضهم ثبت بان كتاب علمي قراءة الخفض وهو غير جائز عند الجمهور بدلالة قوله الى الكعبين لان المسح غير مقدر بهذا بالاجماع والصحيح ان جوازه ثبت بالسنة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا (قوله)

والاخبار فيه مستنبضة حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا

قوله والاخبار فيه مستنبضة وذلك من حيث الفعل والقول أما الفعل فقد روى
المسح ابو بكر وعمر والعبادلة الثلاثة والمغيرة بن شعبة وصفوان بن برخيد وسمعد
بن ابي وقاص وجبر بن عبد الله البلخي وسليمان بن بريدة والبراء بن عازب
وابوردة وجابر ومبرور بن حزم وابو موسى الاشعري وثوبان ومروان امية
الضميري وبلال وسلمان وابو ارب وحذيفة وعائشة وام سعد الانصارية وأما القول
فمنها ما روى عمرو علي وصفوان ابن غسال وخزيمة بن ثابت وعوف بن مالك
وعائشة رضي الله عنهم انه قال يمسح المقيم يوما وليلة والمسا فرثلة ايام ولما لبها
وقال المغيرة بن شعبة توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكت اصب الماء
عليه وعليه جبة شامية صيقة الكمين فاخرج يديه من تحت فعبه ومسح على خفيه
فقلت يا رسول الله نسيت فعل القدمين فقال بهذا امرني ربي عز وجل وكثرة
الاخبار فيه قال ابو حنيفة رحمه الله ما قلت بالمسح على الخفين حتى جاءني فيه مثل سوء
النهار وقال ابو يوسف رحمه الله خبر المسح يجوز زمن الكتاب به لشهرته وقال الكرخي
رحمه الله اخاف الكفر على من لم يرامسح على الخفين لابن الاثا والتي جاءت
فيه في جزالتواثر وقال شيخ الاسلام رحمه الله والدليل على ان من لم يرامسح
على الخفين كان مالا وما روي ان ابا حنيفة رحمه الله سئل عن مذهب اهل السنة
والجماعة فقال هو ان تفضل الشيخين يعني ابا بكر وعمر على ما ثرا لصحابة رضي
الله عنهم وان تحب الخنبيين يعني عثمان وعلي وان ترمي المسح على الخفين اخذه
من قول انس بن مالك رضي الله عنه ان من السنة ان تفضل الخنبيين وتحب الخنبيين
وترمي المسح على الخفين وروي ان قتادة رضي الله عنه لما قدم الكوفة دخل عليه
ابو حنيفة رحمه الله وهو قتي فقال قتادة من اين انت فقال من الكوفة فقال انت من

لكن من رآه ثم لم يمسه أخذها بالعزيمة كان مأجورا ونحوه من كل حدث موجب للموضوع إذا لبسهما على طهارة كاملة ثم أحدث خصه يحدث موجب للموضوع لأنه لا مسح من الجنابة على ما تبين أن شاء الله تعالى ويحدث متأخر لان الخف عهدا منعاً ولو جرزناه يحدث سابقاً للمستحاضة إذا لبست ثم خرج الوقت والمبني على ما رأى الماء كان رافعا

القوم الذين اتخذوا دينهم شيعا قال لا ولكني أفضل الشخين وأحب الخنتين وأرى الصلوة خلف كل بر وفاء ولا أكفر أحدا بذنوب ولا أخرج أحدا من الإسلام إلا من الوجه الذي دخل وأرى المسح على الخفين فقال له قتادة أصبت فالزم ثلث مرات قوله إلا من الوجه الذي دخل يعني في الإسلام بالشهادة فلا يحكم بخروجه من الإسلام إلا بمجرد ما •

قوله لكن من رآه ثم لم يمسه أخذها بالعزيمة كان مأجورا قيل هذه الرواية مأخوذة على المصنف لما عرف في أصول الفقه أن هذه الرخصة رخصة إسقاط فينبغي أن لا يثاب بها تيان العزيمة إذ لا يبقى العزيمة مشروعة إذا كانت الرخصة للإسقاط كما في قصر الصلوة وأجيب عنه بأن العزيمة لم يبق مشروعة ما دام منخفا وما إذا نزع خفيه أو أحدهما والنزع مشروع له لحقه لم يبق المسح مشروعا وصار الوضوء في الغسل فإذا غسل رجله صار أخذها بالعزيمة وهي مشروعة وقت الغسل فيثاب لذلك **قوله** موجب للموضوع احترازه عن الجنابة واستدالموجبة إلى المحدث مجازا على ما مر **قوله** كما لمستحاضة إذا لبست على السيلان أو سأل بعد الوضوء قبيل اللبس يمسه في الوقت لا بعد خروجه لأن انتقاص الوضوء عند خروج الوقت بالحدث السابق فتبين أنها لبست الخف بلا طهارة وهذا لأن الاستدال يظهر في الأحكام القائمة وجواز المسح منها يظهر أن اللبس حصل مع المحدث في حق هذا الحكم بخلاف ما إذا كانت القدم منقطعة وقت الوضوء واللبس لأن هناك يستدل إلى سيلان متأخر عن اللبس فلا يظهر أن اللبس حصل مع المحدث فإن قيل لو استدال انتقاص بخروج الوقت (لما)

وقوله اذا لبسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهو المذهب عندنا حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة ثم احدث بجزيه للمسح وهذا لان الخف مانع حلول الحدث بالعدم فيراعى كمال الطهارة وقت المنع حتى لو كانت ناقصة عند ذلك كان الخف رافعا

لما وجب عليه القضاء اذا شرعت في الطوع ثم خرج الوقت لانه ظهر ان الشروع حصل مع الحدث قلنا الثابت بالاستناد ثابت من وجه دون وجه لانه بين الطهور والاقطار لان انتفاض الوضوء حكم الحدث والحدث وجد في تلك الحالة فهذا يقتضي صيرورتها محدثة من ذلك الوقت الا ان صيرورتها محدثة معلنة بخروج الوقت وخروج الوقت وجد الآن فهذا يقتضي صيرورتها محدثة في الحال فجعلناه طهورا من وجه اقتصارا من وجه ولو كان طهورا من كل وجه لاجوز المسح ولا القضاء ولو كان اقتصارا من كل وجه لجاز المسح ولو جب القضاء قلنا لا يجوز المسح ويجب القضاء اخذا بالاحتياط في كل فصل .

قوله وقوله اذا لبسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث ولكن ذكر اللبس واراد به بقاؤه لان للدوام فيما يستدام حكم الابتداء قال الله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين اسمي دوام القعود فعودا **قوله** وهو المذهب عندنا احتراز عن قول الشافعي رحمه الله فانه يشترط كمال الطهارة وقت اللبس وما ذكر من نتيجة اختلاف المذهب بقوله حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة الى آخره لا يصلح نتيجة لما ذكر من اشتراط اللبس على طهارة كاملة فان عدم جواز المسح هنا يمكن ان يكون عنده باعتبار ترك الترتيب في الوضوء لا باعتبار اشتراط الطهارة كاملة وقت اللبس وانما تظهر ثمرة الاختلاف فيما ذكر في المبسوط ولو توضأ وغسل احدى رجله ولبس الخف ثم غسل الرجل الآخر ولبس الخف ثم احدث جازله المسح عندنا وقال الشافعي .

(كتاب الطهارة - باب الممسح على الخفين)

ويجوز للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها لقوله عليه الصلوة والسلام بمسح
المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها .

قال وابتدأوها عقيب الحدث لان الخف مانع سراية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع

رحمة الله ان لم ينزع الخف الاول لا يجوز له الممسح وان نزعها ثم لبسه جازله الممسح لان
الشرطان ان يكون لبسه بعد اكمال الطهارة وكنا نقول هذا اشتغال بما لا يفد بان ينزع
ثم يلبس من غير ان يلزمه فيه غسل وهو ليس من الحكة فلا يجوز اشتراطه .

قوله ويجوز للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها قال شيخ الاسلام في مبسوطه
وقال مالك رحمه الله بان مدة الممسح في حق المسافر غير موقنة بل يمسح عليهما كم
شاء اذ البسهما على الطهارة وجعل هذا القول الا امام السرخسي رحمه الله قول الحسن
البصري رحمه الله وقال كان الحسن البصري يقول الممسح مؤبد للمسافر ثم قال وكان
مالك رحمه الله يقول لا يمسح المقيم اصلا ويمسح المسافر ما دله واحتج من ادعى
التأبيد للمسافر بحديث عمار بن ياسر قال قلت يا رسول الله امسح على الخفين يوما
فقال نعم فقلت يومين قال نعم حتى انتهيت الى سبعة ايام فقال اذا كنت في سفر
فامسح ما بدالك وتأويله عندنا ان مراده صلى الله عليه وسلم بيان ان الممسح مؤبد غير
منسوخ لان لا ينزع خفيه في هذه المدة والاخبار المشهورة لا تترك بهذا الشاذ وما عاينه
العلماء احتجوا بما رووه عن صفوان بن غسال المرادي رضي الله عنه قال اتيت رسول الله
عليه السلام فقال لي ما جاء بك فقلت طلب العلم فقال عليه السلام ان الملائكة تضع
اجنحتها لطالب العلم رياء بما يصنع فيما اذا جئت فسل قال فسلته عن الممسح على الخفين
فقال للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها كذا في مبسوط شيخ الاسلام
قوله وابتدأوها عقيب الحدث هذا مذهب عامة العلماء وعند البعض من وقت
المسح وعند البعض من وقت الممسح وفي شرح الزاهد للقدوري قلت والمقيم (في)

والمسح على ظاهرهما خطوطاً بالاصابع يبدأ من قبل الاصابع الى الساق لحدب مغبرة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام وضع يديه على خفيه ومدهما من الاصابع الى اعلاهما مسحة واحدة وكانى انظر الى اثر المسح على خف رسول الله عليه السلام خطوطاً بالاصابع ثم المسح على الظاهر حتى لا يجوز على باطن الخف وعقبه وساته لانه معدول به عن القياس فيراعى فيه جميع ماورد به الشرع وبالدعاء من الاصابع استحباب اعتبار اربا لاصل وهو الغسل : وفرض ذلك مقدار ثلث اصابع من اصابع اليد وقال الكرخي رحمه الله تعالى من اصابع الرجل والاولى اصح اعتبار الآلة المسح

في مدة مسحه فدا لا يمكن المسح الا من اربع صلوات وقية بالمسح كمن توضأ ولبس خفيه قبل الفجر فلما طلع صلى الفجر وقعد قد را تشهد فاحدث لا يمكنه ان يصلي من الغد على هيئة الارلى لا اعتراض ظهور الحدث في آخر صلوته هكذا اورده مطلقاً وقد يصلي خمساً وقد يصلي بالمسح ستاً كمن اخر الظهر الى آخر الوقت ثم احدث ونوضأ ومسح وصلى الظهر في آخر وقته ثم صلى الظهر من الغد في اوله وقد يصلي به على هذا الوجه سبعاً على الاختلاف .

قوله والمسح على ظاهرهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى المسح على ظاهر الخف فرض وعلى باطنه سنة وقال الامام السرخسي رحمه الله في المبسوط ومسح الخف مرة واحدة وقال غطاء رحمه الله ثلثاً كالغسل ولنا حديث مغيرة بن شعبه قال كانى انظر الى اثر المسح على ظهر خف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطاً بالاصابع وانما تبقى الخطوط اذالم يمسح الا مرة واحدة وفي فتاوى فاضل خان رحمه الله وضورة للمسح على الخفين ان يفتح اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويدها الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين اصابعه وان بدأ من اصل الساق ومد الى الاصابع جاز (قوله)

(كتاب الطهارات - باب المسح على الخفين)

ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير يبين منه قدر ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك جاز وقال زفر والشافعي رح لا يجوز وان قل لانه لما وجب غسل البادي يجب غسل الباقي ولنا ان الخفاف لا تخلو من القليل جادة فيلحقهم العرج في النزح وتخلو من الكثير فلا جرح والكثير ان ينكشف قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها هو الصحيح

قوله ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير روي بالثناء المنقوطة بالثلث العوقية وبالباء المنقوطة بالواحدة التحنية ولكن قوله فيما بعده وان كان اقل من ذلك جاز يدل على ان الرواية هي الاولى اذ لو كانت الرواية اثنائية لقل اصغر من ذلك جاز والتفاوت بينهما ان الاول يستعمل في الكمية المتصلة والثاني في المتصلة وفي هذا اشارة الى ان الخروق يجمع في خف واحد ثم ههنا ماذا ذهب اربعة عندنا الفصل بين الخرق القليل والكثير وهو استحسان وقال زفر والشافعي رحمه الله قليله وكثيره سواء في منع جواز المسح بعد ان يرى شيء من الرجل وهو قياس وقال سفيان الثوري رحمه الله بمقابلته قليله وكثيره سواء لا يمنع جواز المسح بعد ان يطلق عليه اسم الخف وقال الاوزاعي رحمه الله يفسل ما ظهر من القدم ويمسح ما لم يظهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** من اصابع الرجل اعتبر في الخرق اصابع الرجل لان الخرق يمنع قطع السفر وتتابع المشي وانه فعل الرجل فاما فعل المسح يتأدى باليد والرجل مخلة والفعل يضاف الى الفاعل لا الى المحل فلهذا اعتبر في المسح اصابع اليد وفي الخرق اصابع الرجل واما اعتبر الكرخي رحمه الله اصابع الرجل في حق المسح لان المسح يقع عليه وهو اكثر الممسوح فاعطي له حكم الكل وفي الايضاح مقدار مسح الخف عند الشافعي رحمه الله ادنى ما يطلق عليه اسم المسح والكلام فيه كاللزام في مسح الرأس **قوله** اصغرها هو الصحيح ذكر الامام ظهير الدين في فتاواه وقال شمس الائمة الحلواني رحمه الله المعتبر في الخرق اكبر الا اصابع اذا كان الخرق عند اكبر الا اصابع وان كان عند اصغر الا اصابع يعتبر اصغر الا اصابع (قوله)

لان الاصل في القدم هو الاصابع والثلث اكثرها فقام مقام الكل واعتبار الاصغر للاحتياط ولا معتبر بدخول الانامل اذا كان لا ينفرج عند المشي ويقتصر هذا المقدار في كل خف على حدة فيجمع الخرق في خف واحد ولا يجمع في خفين لان الخرق في احدهما لا يمنع قطع السفر بالاخر بخلاف النجاسة المتفرقة لانه حامل لكل وانكشف العورة نظير النجاسة ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل لحديث صفوان بن عسال ربه انه قال كان رسول الله صلعم يأمرنا اذا كنا سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلثة ايام وليا لبها لاعتنا جنبه ولجئنا عن بول او غائط او نوم لان الجنابة لا تكرر هادة فلا حرج في النزع بخلاف الحديث لانه يتكرر وينقض المسح كل شيء ينقض الوضوء لانه بعض الوضوء وينقضه ايضا نزع الخف لسراية الحديث الى القدم حيث زال المانع وكذا نزع احدهما لتعذر الجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة وكذا مضى المدة للار وبنار اذا تمت المدة تنزع خفيه وغسل رجله وصلى وليس عليه اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل المدة لان عند النزع يسرى الحديث السابق الى القدمين كما انه لم يغسلهما وحكم النزع بهت بخروج القدم الى الساق لانه لا معتبر به في حق المسح

قوله لان الاصل في القدم هو الاصابع ولهذا قالوا بان من قطع اصابع رجل انسان داند يلزمه جميع ادية **قوله** ولا معتبر بدخول الانامل وذكر في المحيط اذا كان بيد وقد ثلثة انامل من اصابع الرجل هل يمنع جواز المسح قال بعضهم يمنع واليه مال شمس الائمة لسرخمي رح وقال بعضهم لا يمنع ويشترط ان بيد وقد ثلثة اصابع كما هو لائيه مال شمس الائمة الحلواني وح وهو الاصم وقال فيه ايضا ثم الخرق الكثير انما يمنع جواز المسح اذا كان منفرا جاريين ماتحتة واما اذا كان لا يرى ماتحتة بان كان الخف صلبا لانه لو دخل فيه الاصابع يدخل فيه ثلاث اصابع لا يمنع جواز المسح وان كان بيد وقد ثلثة اصابع حالة المشي لا في حالة وضع القدم على الارض يمنع جواز المسح لان الخف يلبس للمشي **قوله** ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل لحديث صفوان قال الامام

(كتاب الطهارات - باب المسح على الخفين)

وكذا إذا كثر القدم هو الصحيح ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فسا فر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثة أيام ولها بها عملاً باطلاً في الحديث ولأنه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره بخلاف ما إذا استكمل المدة للإقامة ثم سافر لان الحديث قد سرى إلى القدم والخف ليس برفع بل هو مقام وهو مسافر ان استكمل مدة الإقامة نزع لان رخصة السفر لا تبقى بدونته وان لم يستكمل أتمها لان هذه مدة الإقامة وهو مقيم •

نجم الدين الزاهدي رحمه الله في شرحه القدوري سألت استاذي شيخ الاسلام نجم الايمه البخاري عن صورته فقال توضأ وليس خفيه ثم اجنب ليس له ان يشد خفيه فوق الكعبين ثم يقتل ويمسح وقد تذكر لهذا ما ذكره محمد ر ح في الاصل ان المسافر توضأ وليس خفيه ثم اجنب وعنده ما يكفي للوضوء تبسم وصلى فان احدث وعنده ذلك الماء لزمه غسل رجليه ولا يجوز المسح لان الأجنبية حلت القدم وما تذكر بعده من مروية على الماء الكثير انما ليس بصحيح لان الأجنبية لا تعود على الاصح كمن تبسم وبقره ماء لا يعلم به •

قوله وكذا إذا كثر القدم هو الصحيح لان الاكثر حكم الكل هذا هو المروي عن ابي حنيفة ر ح فانه قال لا ينتقض المسح حتى يخرج اكثر القدمين من مكانه وهو قول الحسن بن زياد ر ح وقال في الاملاء اذا خرج نصف القدم الى الساق يبطل المسح مكان عليه غسل الرجلين وقال بعضهم اذا كان بحال يمكنه المشي مع ذلك الفدر من النزع فانه يجوز المسح واذا لم يمكنه المشي لا يجوز واذا لم يخرج القدمين الى الساقين ولكن حركهما من مكانهما وارفع العقب اذا بقي في الخف من الرجل مقدار ثلثة اصابع فانه يجزيه المسح هكذا روى ابن سامة عن محمد ر ح وروي عن ابي حنيفة ر ح اذا خرج اكثر العقب من موضعه الى الساق فانه يبطل المسح كذا في مبسوط شيخ الاسلام ر ح وذكر في المحيط اذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه وكذلك لو كان الخف واسعاً ارفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعه لا ينتقض ذكره ابو علي الدقاق ر ح **قوله** ومن ابتدأ المسح وهو مقيم (هذا)

قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه خلافاً للشافعي رحمه الله فإنه يقول
البدل لا يكون له بدل ولأن النبي عليه الصلوة والسلام مسح على الجرموقين

هذا على ثلاثة أوجه في وجه يتحول مدته إلى مدة السفر بالاتفاق وهو ما إذا سافر
قبل أن تنتقض الطهارة التي لبس عليها الخفين وانتقضت طهارته وهو مسافر وفي وجه
لا يتحول إلى مدة السفر بالاتفاق وهو ما إذا سافر بعدما أحدث واستكمل مدة المقيم وفي وجه
اختلفوا فيه وهو ما إذا سافر بعدما أحدث قبل استكمال مدة المقيم عندنا يتحول مدته
إلى مدة السفر وعند الشافعي رجع لا يتحول كذا في شرح الطحاوي وجه قول الشافعي
رحمه الله أن المسح عبادة فإذا شرع فيها على حكم الإقامة لم يغير بالسفر كالصوم
يشرع فيه ثم يسافر وكالصلوة يشرع فيها في سفينة في المصر ثم يسير فيصير مسافراً في
صلوته لأن حال الإقامة حال عزيمة وحال السفر حال رخصة فإذا اجتمعنا في عبادة
غلبت العزيمة للرخصة وأنقول أنه سافر والمدة باقية فيتغير إلى مدة السفر قبا ساحل على
ما لو لم يكن أحدث أو أحدث ولم يمسح فإنه يغير إلى مدة السفر وهذا لأن المسحات
في المدة كصلوة يوم وليلة وصيام شهر دلالة أن بعضها لا يبطل ببعض وفساد آخر
المسحات لا يوجب فساد أولها فانعقاد حكم الإقامة لأولها لا يمنع انعقاد حكم السفر
لآخرها كمن سافر آخر اليوم أو آخر رمضان يسقط عنه شطر باقي الصلوة وباقي
الصيام وهذا لأنه كما جاز أن ينقصل بعضه من بعض فساداً فكذا جاز فيغير وليس كالصوم
والصلوة لأن الصلوة الواحدة والصوم الواحد مما لا يتجزئ فاعتبار الإقامة في أوله
لا يبيح الفطر واعتبار السفر في آخره يبيح فترجى جانب الحرمة وكذلك في الصلوة
حيث يترجى جانب الإقامة للاحتياط لأنها لا يتجزئ فيغلب جانب التكميل.

قوله قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه الجرموق ما لبس فوق الخف إنما
يجوز المسح على الجرموقين إذا لبسهما فوق الخفين قبل أن يحدث فانه إذا أحدث وممسح

(كتاب الطهارات - باب الممسح على الخفين)

ولانه تبع للخف استعمالا وغرضا نصا ركخف ذي طاتين وهو بدل عن الرجل
 لا عن الخف بخلاف ما اذا لبس الجرموقين بعد ما احدث لان الحدث
 حل بالخف فلا يتحول الى غيره ولو كان الجرموق من كبراس لا يجوز
 الممسح عليه لانه لا يصلح بدلا عن الرجل الا ان تنفذ البلبة الى الخف

بالخف لم يمسح على الجرموق لان حكم الممسح استقر في الخف نصا من اعضاء الموضوع
 حكما فيصير الجرموق بدلا عنه وكذا لو احدث بعد لبس الخف لما ذكر في الكتاب
 ثم لو مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما مسح على الخف الظاهر وعلى
 الجرموق الباقي وفي بعض رواية الاصل قال ينزع الجرموق الباقي ويمسح على
 الخفين وقال زفرح يمسح على الخف الذي نزع الجرموق منه وليس عليه في الاخر
 شي لان الاستتار باق وكان الغرض المسح فيزول المسح بقدر ما زال ولم ينزل الاستتار بخلاف
 ما اذا خلع احد خفيه ووجهه ما ذكر في بعض النسخ ان نزع احدا الجرموقين كنزهما كما
 ان خلع احدا الخفين كخلعهما ووجه الظاهر انه في الا ابتداء لو لبس الجرموق على احد
 الخفين كان له ان يمسح عليه وعلى الخف الباقي فكذلك اذا نزع احدا الجرموقين الا ان
 حكم الطهارة في الرجلين لا يحتمل التجزي فاذا انتقض في احدهما بنزع الجرموق
 ينتقض في الآخر فلذلك مسح على الخف الظاهر وعلى الجرموق الباقي كذا في المبسوط .

قوله ولانه تبع للخف استعمالا اي من حيث المشي والقيام والعود والانخفاض
 والارتفاع فانه انما دارا للخف باستعمال اللابس في هذه الوجوه ويدور معه
 الجرموق فكان تبعا للخف في الاستعمال وكذلك في الغرض فان الخف
 كما هو غاية للرجل كان تبعا لها فكذلك الجرموق وقاية الخف كان تبعا له وكلاهما
 تبع للرجل وكذلك في غرض الاستدقاء ودفع الاذى عن الرجل كلاهما تبع للرجل
 فلا يرد الجرموق بحكم على حدة **قوله** نصا ركخف ذي طاتين فان قيل (لو كان)

ولا يجوز المسح على الجوربين عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يكونا مجلدين أو منعبلين وقالوا يجوز إذا كانا خفين لا يشقان لما زوي أن النبي عليه الصلوة والسلام مسح على جوربيه ولا نه يمكنه المشي فيه إذا كان خفينا وهو أن يتمسك على الساق من غير أن يربط بشيء فاشبه الخف وبه أنه ليس في معنى الخف لأنه لا يمكن مواظبة المشي فيه إلا إذا كان منعلا وهو محمل الحديث

لو كان الجرموق مع الخف بمنزلة خف ذي طافين ينبغي أن لا يجب المسح على الخفين عند نزاع الجرموقين كافي خف ذي طافين إذا مسح عليه ثم نزع أحدهما فيه وكذا إذا مسح على خفيه ثم فشر جلد ظاهرا الخفين وكذلك إذا كان الخف مشعرا قلنا إنما جعل الجرموق تبعا للخف من حيث الغرض والاستعمال لا من كل وجه فإن كل واحد أصل بنفسه فاستبرأت التبعية عند وجودهما وإنما يكون ذلك عند قيام الممسوح على حاله فإذا زال الممسوح فقد زالت التبعية حقيقة وحكما فيحل الحدث بما تحته فتجب إعادة المسح وأما ذوالطافين فكل واحد منهما متصل بالآخر من كل وجه فيصير أن يحكم الاتصال كالشعر مع بشرة الرأس فكان المسح على أحد الطافين مسحاً على ما تحته من حيث الحكم فكان الممسوح على حاله حكماً وإن زال الطاق الممسوح

قوله ولا يجوز المسح على الجوربين إلا أن يكونا مجلدين أو منعبلين الجورب المجلد ما وضع الجلد على أعلاه وأسفله والمنعل بالتحفيف وسكون النون ما وضع على أسفله جلدة كالنعل للقدم **قوله** إذا كانا خفين لا يشقان في المغرب شق الثوب إذا راق خنق رأيت ما وراءه ومنه إذا كانا خفين لا يشقان ونفي الشقوق تأكيد للتحفة وأما يشقان فخطأ قال العلامة صاحب النهاية وجدت بخط الإمام تاج الدين الذر نوخي رحمه الله يعني خطأ رواية لا لغة وذلك لأنه ذكر في المغرب في باب النون نشف الماء أخذه من أرض أوفد يرخرقه أو غيرهما من باب ضرب (ومنه)

وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين لانه لا حرج في نزع هذه الاشياء والرخصة لدفع الحرج ويجوز المسح على الجبائر وان شذها على غير وضوء لانه عليه الصلوة والسلام فعل ذلك وامر عليا رضي الله عنه به لان الحرج فيه فوق الحرج في نزع الخف فكان اولي بشرع المسح

ومنه كان للنبي عليه السلام خرقة ينشف بها اذا توضأ وبهذا صح قوله في ماء غسل الميت ثم ينشفه بثوب ابي ينشف ماءه حتى يجف .
قوله وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى في الكافي قال ابو حنيفة رحمه الله اولاً لا يجوز المسح على الخفين لان مواظبة المشي فيه غير ممكن فصارت الرقيق والممرض قال لعوده فعلت ما كنت منعت عنه فاستدلوا على رجوعه ويجوز المسح على الجوارب المبدية وعن مابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز قالوا ولو شاهد ابو حنيفة رحمه الله صلاتها لا تقي بالجواز وفي زاد الفقهاء والصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية **قوله** ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة الى آخره وقال بعض اصحاب الحديث وقيل انه احد قولي الشافعي رح يجزيه احنج المخالف بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بعث سرية فامرهم ان يمسحوا على المشاوير العمام والمخاض وهي الخفاف وتاويل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خص به تلك السرية فمغذ بهم فقد كان يخص بعض اصحابه باشياء كما اجاز لعبد الرحمن لبس الحرير وخص خزيمة بشاهدته وحده كذا في المبسوطين **قوله** ويجوز المسح على الجبائر اذا كان يضره المسح على الجراحة واما اذا كان لا يضره المسح على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر وفي المحيط ذكر هذا القيد عن ابي علي الحسن بن النضر النسفي رحمه الله ثم قال كان يقول ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون وفي الكافي ويمنع على العصاة كلها سواء كان تحت جراحة ولا لان العصاة لا تعصب علمه (وجه)

ويكتفى بالمسح على اكثرها ذكره الحسن رحمه ولا يتوقت لعدم التوقيف بالتوقيت
وان سقطت الجبيرة عن غير برء لا يبطل المسح لان العذر قائم والمسح عليها كالغسل لما تحتها
مادام العذر باقيا وان سقطت عن برء يبطل لزوال العذر وان كان في الصلوة استقبل
لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل والله اعلم .

وجه يأتي على موضع الجراحة فحسب بل بدخل ماحول الجراحة تحت العضابة فكان
في مسح ما يوارى حول الجراحة ضرورة فله ان يمسه ماحول الجراحة وما يوارى حولها
وفي زاد الفقهاء فان كان يضره المسح ولا يضره الحبل يمسه على الخفة التي على
الجراحة ويغسل حولها ماتحت الخرفة الزائدة هكذا اخبره ابن زياد .

قوله ويكتفى بالمسح على اكثرها قال شيخ الاسلام في مبسوطه اذا مسح على بعض
الجبا ئردون البعض هل يجزيه ام لا لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في املاء
الحسن بن زياد ان مسح على الاكثر اجزاء وان مسح على النصف والاقل منه لا يجزيه
قوله ولا يتوقت لعدم التوقيف اي لعدم الاعلام من الشارع اي لم يروحد يث في
توقيت المسح على الجبيرة **قوله** والمسح عليها كالغسل لما تحتها مادام العذر باقيا
حتى لو مسح على جبيرة احدي الرجلين لا يجوز المسح على خف الرجل الاخرى
لثلا يكون جامعا بين الغسل حكما وسن المسح وكذلك لم يبطل بالبقوط **قوله** لانه قدر
على الاصل كالمتميم وجد الماء في خلال الصلوة وهذا بخلاف ما اذا صلى ركعة او ركعتين
بالتحري ثم تبينت جهة الكعبة فانه يبنى ولا يستقبل مع ان جهة التحري بدا
عن جهة الكعبة لان ذلك بطريق النسخ لما قبله لما ان اصله كان بطريق النسخ
فيبقى في حق المنحري كذلك والنسخ يظهر في حق القائم لا في حق القائم
فلذلك يبنى ولا يستقبل والله اعلم . (باب)

باب الحيض والاستحاضة

باب الحيض والاستحاضة

الدماء المختصة بالنساء ثلثة حيض ونفاس واستحاضة فالحيض دم تنفضها رحم امرأة سالمة عن داء وصقرء والنفاس دم يعقب الولد والاستحاضة ما سواهما وقد جعلها بعض المتأخرين اربعة اقسام هذه الثلثة والضائع قالوا والدم الضائع ما قراه قبل وقت البلوغ وانما سموه ضائعا لمعنيين احدهما انه لا يترتب عليها احكام الاستحاضة من الوضوء والصلوة والصوم وغيرها والثاني ان دم الاستحاضة يفسد دم الحيض بالشوب وهذا الدم لا يفسد حتى ان المراهقة اذا رأت قبل تمام تسع سنين خمسة ايام وعقبها بعد تمام التسع ثمانية ايام وطهرت طهرا صحيحا كانت الثمانية عادة لها بالا جماع ولو كان دم استحاضة لفسد بها الثمانية قال مولانا نجم الدين الزاهد رحمه الله لافقه في هذا الخلاف فان المتقدم جعلوا الاستحاضة قسمين قسم يفسد دم الحيض ويغير احكامها اذا صادفت الا هل في وقتها وقسم لا يفسد ولا يغير احكامها كدم الصغيرة والمعنونة والمجنونة في وقته اما دم الحيض فان الدم لا يكون حضا الا في وقت مخصوص وقدر مخصوص وبلون مخصوص وله احكام مخصوصة اما الوقت فمن تسع سنين على الاصح الى الياس والاياس يحصل بانقطاع الدم مدة لا تصلح لنسب العادة عند تسعين سنة وعند اكثرهم عند خمس وخمسين والقوى في زمانا عند الخمسين وهو قول ما تشرع رضي الله عنها وسفيان الثوري وابن المبارك ومحمد بن مقاتل الرازي وبه اخذ نصير بن يحيى وابواللبث وعزالدين البكدي السمرقندي •

(قوله)

أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها وما نقص من ذلك فهو استحاضة لقوله عليه السلام أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلثة أيام ولياليها وكثرة أيام وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في التقدير يوم وليلة ومن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن يومين أو ثلاثة أيام أو أكثر من ذلك هو الحيض لا الكثرة ما كان من غير أن ينقص من تقدير الشرع وأكثر عشرة أيام ولياليها والزائد استحاضة لما روينا وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في التقدير بخمسة عشر يوماً ثم إن الزائد والنقص استحاضة لأن تقدير الشرع يمنع الحاق غيره به وماتراه المرأة من الحمرية والصفرة والكدرية في أيام الحيض حتى تبرى البياض خالصاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تكون الكدرية حيضاً إلا بعد الدم لأنه لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدر عن الصافي ولهما ما روينا أن عائشة رضي الله عنها أجعلت ما سوى البياض الخالص حيضاً وهذا لا يعرف إلا سماعاً ولم يسمع من كسوف الكدر أو لا كالجدة إذا ثقب أسفلها وأما الخضرة فالصحيح أن المرأة إذا كانت من ذوات الإفراء تكون حيضاً وتحمل على فساد الغذاء وإن كانت كبيرة لا ترى غير الخضرة تحمل على فساد المنبت ولا تكون حيضاً

قوله أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها في شرح القدوري للزاهد رحمه الله عليه ثم هذه الأيام والليالي معتبرة بالساعات حتى لو رأت وطلعت نصف قرص الشمس وانقطع في الرابع وقد طلع ذون نصفه فليس بحيض فتتوضأ وتغسل الصلوة وإن طلع فتغسل ولا تغسل وكذا المعتادة بخمسة رأت وقد طلع نصفه وانقطع في السادس عشر وقد طلع أكثر من المعتادة غسلت وقضت صلوة خمسة أيام لأنها مستحاضة ومكان أبو إسحق الحافظ يقول هذا في أقل الحيض وأقل الطهر وفيما سواهما إذا كانت أخبرته المرأة بأنها طهرت في السادس عشر أخذتها بعاشرة وفي العشرين مثله وما كان يتعرض للساعات وعليه الفتوى **قوله** وماتراه المرأة من الحمرية والصفرة والكدرية ذكر في النهاية وأما الوانة فسمت السواد والحمرية والصفرة والكدرية والخضرة والترتية أما السواد

والحيض يسقط عن الحائض الصلوة ويحرم عليها الصوم .

فغير مشكل انه حيض لقوله عليه السلام دم الجبض اسود غيبط محتدم الغبيط الطري المحتدم شديد الحمرة الى المواد كانه نار محتدم اي تلهب والحمرة كذلك وهو اللون الاصلي للدم الا ان عند غلبة السوداء يضرب الى السواد وعند غلبة الصفراء يرق فيضرب الى الصفرة ويتبين ذلك لمن اقتصد وأصفرة كذلك حيض فانها من اللون الدم اذا رق وقيل هي كصفرة السن او كصفرة الغزاة وأما الكدرة فلونها كلون الماء الكدروي هي حيض في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله . وأما الخضرة فقد انكر بعض مشايخنا وجودها حتى قال ابو نصر بن سلام حين سئل عن الخضرة كانها اكلت فصيلا على طريق الاستبعاد وذكر ابو علي الدقاق رحمه الله الخضرة نوع من الكدرة والجواب فيها على الاختلاف الذي بينا . وأما الثرئية فهي ما يكون لونه كلون التراب وهي نوع من الكدرة وقد روي عن ام عطية رضي الله تعالى عنها وكانت غزت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثنتين عشرة غزوة قالت كنانة الثرئية حياء الثرئية على النسبة الى التراب بمعنى التراب وروي الثرئية بوزن الثرئية وهي نوع خفي يسير اقل من صفرة وكدرة وقيل من الرئة لانها على لونها وكل ذلك من الحيض لقوله تعالى يسألونك عن المحيض قل هو اذى وجميع هذه الالوان في حكم الاذى سواء وروي ان النساء كن يبعثن الكراسف الى عائشة رضي الله عنها لتنظر اليها فاذا رأت الكدرة قالت لا حتى يرى القصة البيضاء الكرسف الخرقعة التي توضع في الفرج القصة اسم لشيء يشبه الجص وقيل اسم لشيء يشبه الخيط الابيض يخرج من اقبال النساء عند انتهاء الحيض كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله .

قوله والحيض يسقط عن الحائض الصلوة احكامه اثنا عشر اربعة يخص بالحيض وهي انقضاء العدة والاستبراء والحكم بملوئها والفصل بين بطلاق السنة وثمانية (بشترك)

وتقضى الصوم ولا تقضى الصلوة لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كانت احدا ناعلمون
 مهدي رسول الله عليه السلام اذا طهرت من حيضها تقضى الصيام ولا تقضى الصلوات
 ولان في قضاء الصلوات حرجا لنضا عنها ولا جرج في قضاء الصوم ولا تدخل المسجد
 وكذا الجنب لقوله عليه الصلوة والسلام فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب

بشترك فيها الحيض والنفاس وهي ترك الصلوة لا الى قضاء وترك الصوم الى قضاء
 وحرمة الدخول في المسجد وحرمة الطواف بالبيت وحرمة قراءة القرآن وحرمة
 مس المصحف وحرمة جماعها ولنا من وجوب الغسل عند انقطاع الحيض فالاحكام
 السبعة ثبت بهروز الدم وذلك بمجاورته موضع الهكارة كنواض الطهارة وعن محمد
 رحمه الله انها اذا احست بالبروز ثبت حكم الحيض والنفاس واما حكم الاستحاضة
 فلا يثبت الا بالبروز وفي طاهرا لرواية لا يثبت عند محمد الحيض والنفاس ايضا الا
 بالبروز وثمره الاختلاف تظهر فيما اذا توضأت المرأة وضعت الكرسف ثم احست
 ان الدم نزل من الرحم الى الكرسف قبل غروب الشمس ثم رفعت الكرسف بعد
 غروب الشمس الصوم نام عندهما وعند محمد رح تقضى الصوم ثم قوله تسقط عن الحيض
 الصلوة والاسقاط يمتضي ساقية الوجوب وقع على اختيار بعض المشايخ منهم القاضي
 ابو زيد رحمه الله انه لا خلاف ان الادمي يخلق وهو اهل لا يجاب
 الحقوق عليه كلها فانه يخلق وعليه عشرين ارضه وخارجها بالا جماع وعليه الزكوة على
 قول اهل الحجاز واما اختلفوا فيما سقط عنه بعد الصبي كما سقط عن الحائض الصلوة
 بعذر الحيض لالا انها ليست باهل لا يجاب عليها فان الصوم لزمها بل لدفع الحرج
قوله وتقضى الصوم لا يقال وجوب القضاء يقتضي ساقية وجوب الاداء مما لم يجب الاداء
 لم يجب القضاء فكان ينبغي ان لا يجب قضاء الصوم هنا حيث لم يجب ادائه لانا نقول
 هذه نهايات في الاحكام فتنتهي الى ما انها الى الشرع على اننا لا نسلم

وهو باطل لأنه حجة على الشافعي رحمه الله في إباحة الدخول على وجه العبور والمرور ولا تطوف بالبيت لأن الطواف في المسجد لا يأتيها زوجها لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وليس للحائض والمجنب والمساء قراءة القرآن لقوله عمن لا تترا الحائض والمجنب شيئا من القرآن

أنه لم يجب أداء لما ذكرنا من رواية التقويم وما ذكره فخر الإسلام رحمه الله تعالى عليه في باب الأمور المعترضة من قوله وما الحيض والنفس فأنهما لا يعدان أهلية بوجه ما لكن الطهارة عنهما شرط الصلوة وقد شرعت بصفة اليسر وفي فوت الشرط فوت الأداء وفي موضع الحيض والنفس ما يوجب الحرج في القضاء ولذلك وضع عنهما وقد جعلت الطهارة عنهما شرطا لصحة الصوم أيضا بخلاف القياس فلم يتعد إلى القضاء ولم يكن في فضائه حرج فلم يسقط أصله .

قوله وهو باطل لأنه حجة على الشافعي رحمه الله إلى آخره وهو ينسك بقوله تعالى ولا اجنبا الأعماري سبيل قلنا المراد المسافرون فيكون معناه الأمساقرين فإنه يباح لهم الصلوة قبل الاغتسال بالتيتم **قوله** ولا تطوف بالبيت فإن قبل لم خصه بالذكور وقد استفيد من قوله ولا تدخل المسجد قلنا لزيادة البيان بالنصرح أو ليعلم أنها إذا حاصت بعد الدخول لا تطوف أيضا ولا يستفاد ذلك من قوله ولا تدخل المسجد وقال مولا نا نجم الدين الزاهد رحمه الله وما عمل به بعض الشارحين أنها إنما يمنع للحاجة إلى الدخول في المسجد فضعف فأنها وإن طافت خارج المسجد لا يجوز مع جوازها للطاهر لما أن الطواف بالبيت كالصلوة قال عليه السلام الطواف بالبيت صلوة **قوله** ولا يأتيها زوجها راعى الأدب حيث ذكر بلفظ الكناية كما قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وفي المحيط لو قالت حضت وكذبها الزوج حرم وطبها وإن وطبها لا شيء عليه سوى التوبة وقبل أن كان في أول الحيض يستحب أن يتصدق بدينار وفي آخره بنصف وقال بعض الناس يجب وإن استباح ذلك يكفران بالاجماع . (قوله)

وهو حجة على مالك رحمه الله تعالى وهو باطل لأنه يتناول ما دون الآية فيكون حجة على الطحاوي في إباحته وليس لهم من المصحف إلا بقوله عليه السلام لا يمسه القرآن إلا طاهر ثم الحدث والجناية فلا اليد فيستويان في حكم الممس والنجاسة حلت الغم دون الحدث فيفتقران في حكم القراءة .

قوله وهو حجة على مالك رحمه الله تعالى في الحائض فإنه يجوز للمحائض قراءة القرآن دون الجنب قال لأن الجنب قاذر على تحصيل صفة الطهارة بالاعتمال فيلزم منه نقد يمه على القراءة والمحائض عاجزة عن ذلك فكان لها أن تقرء وذكر الطحاوي رحمه الله أنها تمنع من قراءة آية تامة ولا تمنع من قراءة مادون الآية لأن المتعلق بالقرآن حكمان جواز الصلوة ومنع المحائض من القراءة ثم في حق أحد المحكمين تفصيل بين آية ومادونها فكذا في حق المحكم الآخر لكننا نقول الكل قرآن فيكون ممنوعاً لكن أخذناه بالاحتياط في الصلوة والاحتياط في المنع ههنا وفي صلوة الجلا لي قال أبو الليث لا بأس أن يقول الجنب الحمد لله رب العالمين شكراً وبسم الله الرحمن الرحيم هذا ابتداء أمر تبركاً وفي العيون الجنب إذا قرأ فاتحة على سبيل الدعاء أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء لا بأس به وهذا إشارة إلى أنه يتغير بقصد حكمها كذا ذكره الترمذي رحمه الله وذكر أيضاً حرمة قراءة الآية إن كانت طويلة فظاهر وإن كانت قصيرة تجري مثلها في اللسان من غير قصد كقوله تعالى ثم نظروا قولهم لم يلد ولم يحزنم وأذا حاست المعلمة فينبغي لها أن تعلم القرآن كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم نصف آية ولا يكره لها التهجى بالقرآن وكذا لا يكره قراءة دعاء الغنوت اللهم إنا نستعينك ونستغفرك كذا في المحيط **قوله** وليس لهم من المصحف إلا بقوله

وغلّافه ما يكون متجا فباعنه دون ما هو متصل به كما لجلد ١ لمشرز هو الصحيح ويكرهه مس بالكم هو الصحيح لانه تابع له بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث يرخص في مسها بالكم لان فيه ضرورة .

وكذلك ليس لهم مس اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهذا وان قبل في تأويله لا ينزله الا السفرة الكرام البررة نظايره بعيد منع غير الطاهر من مسه كذا في المبسوط .

قوله وغلّافه ما يكون متجا فباعنه دون ما هو متصل به كما لجلد ١ لمشرز هو الصحيح وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في اصبح القولين وقيل هو المنفصل كما لخربطة اختلفوا فيما اذا كان المصحف مجلدا فمنهم من قال لا بأس باخذه لان المس يلا في جلده وقال شمس الائمة انحلو اني رحمه الله الاصم انه يمنع منه اذا كان الجلد ملتصقا لان الجلد متصل به فكان تبعا كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه وقيل المكروه مس المكتوب لا موضع البياض ذكره الامام التمر تاشي ولا بأس بكتابه القرآن اذا كانت الصحيفة او اللوح على الارض او الوسادة عندهما ولو تمضمض الجنب او غسل يديه روي عن ابي حنيفة لا بأس ان يقرأ القرآن ويمسه قال العلامة نجم الدين الزاهد رحمه الله ورأيك جواب استاذي نجم الائمة البخاري رحمه الله في الفتوى انه لا بأس به واختلفوا في مس المصحف بما عدا اعضاء الطهارة وبما غسل من الاعضاء قبل اكمال الوضوء والمنع اصح **قوله** ويكرهه مس بالكم هو الصحيح وفي المحيط قال بعض مشايخنا يكره للحائض مس المصحف بالكم وعامتهم على انه لا يكره وفي الجامع الصغير الامام التمر تاشي رحمه الله وقيل لومسه بالكم جازع عن محمد رحمه الله فيه روايتان وانما قال في الكتاب هو الصحيح لان الكم تبع للحامل الا ترى انه لو بسط كمه على النجاسة وسجد عليه لا يجوز وكذا لو قام متخفيا ~~على النجاسة~~ (النجاسة)

ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان لأن في المنع تضيق حفظ القرآن وفي الأمر بالتطهير حرجا بهم وهذا هو الصحيح قال وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطئها حتى تغسل لأن الدم قد يدترأة وينقطع أخرى فلا بد من الاغتسال ليترجح جانب الانقطاع ولولم تغسل ومضى عليها أدنى وقت الصلاة بقدر أن تقدر على الاغتسال والتحريم حل وطئها لأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها نظرت حكماً ولو انقطع الدم دون عاداتها فوق الثلث لم يقر بها حتى تبضي عاداتها وإن اغتسلت لأن العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب

النجاسة وكذا لو حلف لا يجلس على الأرض وجلس على ثيابه على الأرض بحث وفي الإيضاح يمنع الكافر من مسه عند أبي يوسف رحمه الله وإن كان اغتسل وفي الفوائد الطهريّة انظر إلى المصحف لا يكره للمجنب والحائض لأن الجنب لا يحل العين إلا ترى أنه لا يفترص إيصال الماء إليها فالأباس بأن يحصل خراج فيه مصحف وقال بعضهم بكره وزاد بعضهم فيه أيضاً حتى قال يكره أخذ زمام الأهل التي عليها المصحف ولكن ما نالوه بعيد حتى لو جنب الحاج في المفازة لا يلزمه أن يلقي هميان الدنيا التي كتب عليها اسم الله كذا ذكره الإمام المحبوب رحمه

قوله ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان ذكر الأمام المحبوب رحمه الله فقال وأما مس الصبيان المصاحف والألواح في المكتب وغيره فلا بأس به لأنهم لا يخاطبون بالطهارة ولكن أمره بغيره واعتباداً ثم قال ولا يقال إلا بلغ مخاطب بان لا يناوله المصحف مع العلم بحاله مخاطب بان لا يسقيه الخمر وإن لا يلبس الذكور من الصبيان الحرير وهذا لأن حكم مس المصحف مع الحدث أخف من حكم شرب الخمر ولبس الحرير مع التعلق بالأمر الديني وهو حفظ القرآن وذكر فخر الإسلام رحمه الله في الجامع الصغير ومن مشايخنا من كره تعليم الصبي بان يدفع إليه مصحف أو لوح عليه كلام المفهوم هذا القول احتراز في الكتاب بقوله هو الصحيح **قوله** وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطئها حتى

وان انقطع الدم عشرة ايام حل وطيبها قبل الغسل لان الحيض لا يزيدنه على العشرة الا انه لا يستحب قبل الاغتسال للنهي في القراءة بالتشديد •

يفتسل اراد به الانقطاع على رأس العادة بدليل ما ذكر بعده ولو كان انقطع الدم دون عادتها فوق الثلث الى آخره وفي المحيط وان كانت معتادة وانقطع الدم فيما دون العادة ولكن بعد ما مضى ثلثة ايام واغتسلت او مضى عليها الوقت كرهه للزوج قربانها وكرهها للتزوج بزواج آخر حتى يأتي عادتها وتغتسل ولو كانت ايام حبسها دون العشرة فانقطع الدم على رأس عادتها اخرت الاغتسال الى آخر الوقت قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تأخير الاغتسال في هذه الصورة على سبيل الاستحباب دون الايجاب وفيما اذا انقطع الدم فيما دون عادتها فتأخير الاغتسال بطريق الايجاب •

قوله وان انقطع الدم عشرة ايام حل وطيبها قبل الغسل وحل الوطي منها ليس بموقوف على انقطاع الدم لكن ذكره بمقابلة قوله اولا واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام او خرج مخرج العادة وفي هذه الصورة يستحب ان لا يقربها قبل الاغتسال لما ذكر في الكتاب ولان الحائض بعد عشرة ايام كالتى صارت جنباً والحكم فيها هكذا كذا ذكر في المستصفى ولا يشترط ههنا يمكن الاغتسال والتيمم في الوقت لوجوب الصلوة ويشترط في الصلوة الاولى نص على ذلك في المبسوط ثم حل القربان قبل الاغتسال عند الانقطاع لتمام العشرة مذهبنا خلا فالزفر والشايعي رحمهما الله فانهما يشترطان الاغتسال في صورتين قال مشايخنا رحمه الله زمان الغسل من الطهر في حق صاحبته العشرة ومن الحيض فيما دونها ولكن ما قالوا في حق لقربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج بزواج آخر لا في حق جميع الاحكام الا ترى انها اذا طهرت عند غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام بالاجماع وان لم يتم خمسة عشر (من)

قال والطهرا اذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي قال رضي الله تعالى عنه هذا احدى الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله وجهه ان استيعاب

من وقت الاغتسال وحكي ان خلف بن ايوب ارسل ابنه من بلخ الى بغداد للتعلم وانفق عليه خمسين الف درهم فلما رجع قال له اما تعلمت قال تعلمت هذه المسئلة ان زمان الغسل من الطهر في حق صاحب العشرة من الحيض فيما دونها فقال والله ما سمعت سترك .

قوله والطهرا اذا تخلل بين الدمين الى آخره روى محمد بن حمزة الله تعالى عليه من ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان الشرط ان يكون الدم محيطا بطرفي العشرة واذا كان كذلك لم يكن الطهرا المتخلل فاصلا بين الدمين والا كان فاصلا وعلي هذه الرواية لا يجوز بدءاء الحيض ولا ختمه بالطهر قال لان الطهر ضد الحيض ولا يبدأ الا شي بما يضاؤه ولا يختم به ولكن المتخلل بين الطرفين يجعل تبعالهما كما قلنا في باب الزكوة وبيان هذا من المسائل مبتدأة رأت يوما دما وثمانية ايام طهرا ويوما دما فالعشرة كلها دم لاحاطة الدم بطرفي العشرة ولورأت يوما دما وتسعة طهرا ويوما دما لم يكن شيء منه حيضا كذا في المبسوط **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله الى آخره الاصل عند ابي يوسف رحمه الله وهو قول ابي حنيفة رحمه الله الاخر ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يصير فاصلا بل يجعل كالدم المتوالي ومن اصله انه يجوز بدءاء الحيض بالطهر ويجوز ختمه به بشرط ان يكون قبله دم وبعده دم وان كان بعده دم ولم يكن قبله دم يجوز ختم الحيض بالطهر ولا يجوز بدءاءه به وان كان قبله دم ولم يكن بعده دم يجوز بدءاء الحيض بالطهر ولا يجوز ختمه به ومن اصله انه يجعل زما ناهو طهر كله حيضا باحاطة الدمين به وحجته في ذلك ان الطهر الذي هو دون خمسة عشر يوما لا يصلح للفصل بين الحيضين فكذلك الفصل بين الدمين لان اقل مدة الطهر الصحيح خمسة عشر يوما

الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله وآخره كالنصاب في باب الزكوة وعن ابي يوسف رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح وقيل هو آخر اقواله ان الطهر اذا كان اقل من

فما دونه فاسد وبين صفة الصحة والغما د منافاة نوالا سدا يتعلق به احكام الصحيح شرما فكان كالدّم المتوالي وببانه من المسائل مبتدأة رأيت يوما دما واربعة عشر طهرا ويوما دما ثلثة عشرة من اول ما رأيت عنده حيض يحكم بملوغها به وكذلك اذا رأيت يوما دما وتسعة طهرا ويوما دما وعند محمد رحمه الله لا يكون شيء منه حيبا واحتج محمد رحمه الله بان الدم البرئي في اليوم الحادي عشر لما كان استحاضة كان بمنزلة الرعا فلو جاز ان يجعل ايام الطهر حيبا بالدم الذي هو ليس بحيب لجاز بالرها ف ولان ذلك الدم ليس بحيب بنفسه فكيف يجعل باعتبار زمان الطهر حيبا وقال ابو يوسف رحمه الله عليه انه خارج من محل مخصوص فلا يكون كالرها ف ثم قال قد يجوز ان يجعل الزمان الذي هو حيب كله صورة طهرا حكما فكذلك يجوز ان يجعل الزمان الذي هو طهر كله صورة حيبا باحاطة الدمين به واذا كان هذا في جميع المدة ثبت في اولها وآخرها بالطريق الاول لكن اذا وجد شرطه وهو ان يكون قبله وبعده دم ليكون الدم محيطا بالطهر وبيان هذا الاصل من المسائل على قوله امرأة عادت بها في اول كل شهر خمسة فرأت قبل ايامها بيوم يوما دما ثم طهرت خمستها ثم رأيت يوما دما فعندها خمستها حيض اذا جاوز المرئي عشرة لا جاطة الدمين بزمان عادت بها وان لم ترفعه شيئا اما اذا لم يجاوز العشرة فيكون جميع ذلك حيبا وكذلك لو رأيت قبل خمستها يوما دما ثم طهرت اول يوم من خمستها ثم رأيت ثلثة دما ثم طهرت آخر يوم من خمستها ثم استمر بها الدم فحيضها خمستها عنده وان كان ابتداء الجمعة وختمها بالطهر لوجود الدم قبله وبعده والا صل عند محمد رحمه الله عليه وهو الاصح وعليه الفتوى ان الطهر المختلل بين الدمين اذا كان دون ثلثة لا بصبر (فاصلا)

خمسة عشر يوما لا يفصل وهو ككله كالدم المتوالي لانه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم والاخذ بهذا القول ايسر وتامه يعرف في كتاب الحيض .

فاصلا وهذا لا اتفاق فاذا بلغ الطهر ثلثة ايام او اكثر نظر فان استوى الدم بالطهر في ايام الحيض او كان الدم غالبا لا يصير فاصلا ايضا وان كان الطهر غالبا يصير فاصلا فحينئذ نظر ان لم يمكن ان يجعل واحد منهما بانفراده حيضا لا يكون شي من حيضا وان امكن ان يجعل واحد منهما بانفراده حيضا اما المتقدم او المتأخر جعل ذلك حيضا وان امكن ان يجعل كل واحد منهما حيضا بانفراده يجعل اسرهما امكانا حيضا ولا يكون كلاهما حيضا اذ لم يتخللها طهر تام وهو لا يجوز بداءة الحيض ولا ختمه به سواء كان قبله او بعده دم اولم يكن ولا يجعل زمان الطهر زمان الحيض باحاطة الدمين به ولان الطهر معتبر بالحيض فكما ان مادون الثلث من الحيض لاحكم له وجعل هو كحالة الطهر فكذلك مادون الثلث من الطهر لاحكم له فيجعل كالدم المتوالي واذا بلغ ثلثا فصاعدا فان كان الدم غالبا فالمغلوب لا يظهر في مقابلة الغالب وان كان سواء فكذلك لما ان اعتبار الدم يوجب حرمة الصوم والصلوة واعتبار الطهر يوجب حل ذلك واذا استوى الحلال والحرام يغلب الحرام كما في التحري في الاواني اذا كانت الغلبة للنجاسة او كانا سواء لا يجوز التحري فهذا مثله بيان هذا مبتدأة رأت يوما دما ويومين طهرا ويوما دما فالاربعة حيض لان الطهر المختل دون الثلث ولو رأت يوما دما وثلثة طهرا ويوما دما لم يكن شي منها حيضا لان الطهر وهو ثلثة ايام غالب على الدمين وان رأت يوما دما وثلثة طهرا ويومين دما فالسبعة كلها حيض لان الدم استوى بالطهر فغلب الدم وان رأت ثلثة دما وخمسة طهرا ويوما دما فحيضها الثلثة الاولى لان الطهر غالب فصار فاصلا والمتقدم بانفراده يمكن ان يجعل حيضا فجعلا حيضا ولو رأت يوما دما وخمسة طهرا وثلثة

واقبل الطهر خمسة عشر يوما هكذا نقل عن ابراهيم النخعي رحمه الله انه لا يعرف الا توفيقا ولا غاية لا كثرة لانه يمتد الى سنة وستين فلا يتقدرا الا اذا استمر بها الدم ويعرف ذلك في كتاب الحيض ودم الاستحاضة كالبرء لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطئ لقوله عليه السلام توضئي وصلي وان تطرا الدم على الحصى واذا عرف حكم الصلوة

وما فحشها الثلاثة الا خيرة لما بينا وتورات ثلثة دما وستة طهرا وثلثة ذما فحشها الثلاثة الا ولى لانه امر بهما امكانا فان قيل قد استوى الدم بالطهرهنا فلما ذال يجعل كالدمل المتوالي قلنا استواء الدم بالطهر انما يعتبر في مدة الحيض واكثر الحيض عشرة والمرئي في العشرة ثلثة دما وستة طهر ويوم دم كان الطهر غا لبانلهذا اصار فاصلاه

قوله واقبل الطهر خمسة عشر يوما وفي هذا خلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله وقال عطاء رحمه الله اقله تسعة عشر يوما قال لانه يشتمل الشهر على الحيض والطهر مدة وتكون الشهر تسعة وعشرين يوما فاذا كان اكثر الحيض عشرة بقي الطهر تسعة عشر يوما قلنا هذا لا يعرف عتلا لانه من المقادير وما روي عن ابراهيم النخعي رحمه الله فالظاهر انه سمع من صحابي وذا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وعند مالك رحمه الله تعالى عليه الطهر ما وجد اقل واكثر لا طلاق تولد تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن **قوله** ولا غاية لا كثرة معناه ما دامت ترى الطهر تصوم وتصلين وان استغرق عمرها **قوله** فلا يتقدرا الا اذا استمر بها الدم صورته امرأة بلغت قرأت ثلثة دما وستة وستين طهرا ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة سعد بن معاذ المزوزي رحمه الله تعالى طهرها ما رأت وحبشها ثلثة ايام وقال محمد بن ابراهيم المبداني طهرها ستة اشهر الا ساعة لان اقل المدة التي يرتفع الحيض فيها ستة اشهر وهو اقل مدة الحمل فتصان منه شيئا يسيرا وهو العادة وبيان هذا ما ذكر في المحيط مبتدأة رأت عشرة دما وستة طهرا ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة (حبشها)

ثبت حكم الصوم والوطي بنتيجة الاجماع ولو زاد الدم على عشرة ايام ولها عادة معروفة دونها ردت الى ايام عاداتها والذي زاد استحاضة لقوله عليه السلام الاحتحاض تدع لصلوة ايام اقراءها ولان الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة فيلحق به وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي استحاضة

حيضها وطهرها ما رأت حتى ان عدتها تنقضي اذا طلقها زوجها بثلاث سنين وثلاثين يوما وقال الامام المبيد اني ان عدتها تنقضي بتسعة عشر شهرا الاثنت ساعا لجواز ان يكون وقوع الطلاق عليها في حالة الحيض فيحتاج الى ثلثة اطهار وكل طهر ستة اشهر الا ساعة وكل حيض عشرة ايام وقبل طهرها اربعة اشهر الا ساعة لانه اقل مدة استبانة الخلق فنقصنا ساعة والحاكم الشهيد قدرة بشهرين قال الامام برهان الدين عمر بن علي بن ابي بكر رحمه الله والفتوى على قول الحاكم الشهيد لانه يسر على المفتي والنساء •

قوله ثبت حكم الصوم بنتيجة الاجماع يريد به ان حكم الصلوة عرف بقوله عليه السلام توضئي وصلي وان فطر الدم على الحصر عبارة فاذا عرف حكم الصلوة عبارة ثبت حكم الصوم ولو طوى دلالة اذ الاجماع منعقد على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوة والوطي ودم العرق لا يمنع واحدا منها فلم يمنع هذا الدم الصلوة علم انها دم مرق لا دم رحم ثبت الحكمان الاخران دلالة بنتيجة الاجماع اي بحكم الاجماع لان الحكم نتيجة الحبس **قوله** لقوله عليه السلام الاحتحاض تدع الصلوة ايام اقراءها اي ايامها المعهودة **قوله** ولان الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة اذ كل واحد منها زائد على المقدرة عادة وشرا والاصل وفاق العادة وعند مالك رحمه الله ثلثة من الزيادة على العادة يلحق بايامها ثم ما بعدة طهر **قوله** وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة في المستصفي ابتدأت بغتم التاء وضمها ومستحاضة حال يريد به حالا مقدرة كقوله تعالى فا دخلوها خالدين اي مقدرين

لأنه رتاه حيضاً فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم .

فصل في الاستحاضة

المستحاضة ومن به سلس البول والرفاف الدائم والمجروح الذي لا يرقأ ينوضون لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا من الغرائض والنوافل وقال الشافعي رح فتوضأ لمستحاضة لكل مكتوبة لقوله عم المستحاضة تتوضأ لكل صلوة ولأن اعتبار طهارتها ضرورة أداء المكتوبة

الخلود وكقوله تعالى لن تدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محللين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير ويمكن ان يقال ان مستحاضة بمعنى المصدر منصوب على انه مفعول به لقوله ابتدأت على البناء للمفاعل وفي الصحاح استحيضت المرأة استمر بها الدم بعد ايامها على البناء للمفعول كجبن واغمي .

قوله لأنه رتاه حيضاً أي لما استمر الدم ثلاثة ايام عرفناه حيضاً ولا جاوز العشرة وقع الشك في الزيادة على الثلاثة ان المرئي فيها حيض ام استحاضة فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم .

فصل في الاستحاضة

قوله ما شاءوا من الغرائض والنوافل لا يراد به المحصر بل يصلون النذر والواجبات ايضاً مادام الوقت باقياً عندنا وعند الشافعي رح تتوضأ لكل مكتوبة وعند مالك لكل نفل ايضاً وقال مالك المستحاضة لا تتوضأ لان ما يناقض الوضوء يقارنه فلا فائدة في الاشتغال به وقال بعض الناس بانها تغتسل لكل صلوة وكان ابراهيم النخعي رح يقول تغتسل في آخر وقت الظهر فتصلّي الظهر في آخر الوقت والعصر في اول الوقت بغسل واحد ثم تغتسل في آخر وقت المغرب فتصلّي المغرب في آخر الوقت والعشاء في اول الوقت بغسل واحد وكذلك في العشاء مع المجبر وهذا الاختلاف بيننا وبين الشافعي رح في المستحاضة ومن به سلس البول واستطلاق البطن وانفلات الرحم من الدبر واماني حق صاحب الجرح السائل والرفاف الدائم فالخلاف بيننا وبينه بوجه آخر لما انه لا يرى الخارج من غير السبيلين حدثاً . (قوله)

فلا تبقى بعد الفراغ منها ولنا قوله عليه السلام المستحاضة تؤمن الوقت كل صلوة وهو المراد بالاول لان اللام تستأر للوقت يقال اتيتك لصلوة الظهر اي وقتها ولان الوقت اقيم مقام الاداء تيميزا فإدراك حكمهم عليه ؑ واذا خرج الوقت بطل وضوءهم

قوله فلا تبقى بعد الفراغ منها اي لا تبقى للمكتوبة واما للنوافل فتبقى عنده ايضا لان حاجتها لم ترتفع في حق النوافل لانها خبر موضوع في كل وقت ولانها اتباع للفرائض بدليل انها شرعت مكملات لها على ما ورد به الخبر فيكون لها حكم المتنوع لاحكام نفسها كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن فانها تصير لازمة تبعاله وكان جندي يصير مقيما تبعالا للميروان كان في المغازة **قوله** لان اللام تستأر للوقت قال شيخ الاسلام رحمه الله المراد بالصلوة المذكورة في الحديث الوقت فان الصلوة تذكر ويراد بها الوقت وذلك بالكتاب والسنة ومتعارف الناس إما الكتاب فقوله تعالى فخلق من بعدهم حلفاء لهم الصلوة اي اوقات الصلوة والسنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جعلت لي الارض مسجدا وطهورا اينما ادركني الصلوة تيممت وصليت واراد بذلك وقت الصلوة لان نفس الصلوة لان الصلوة فعله وانه لا يسبقه ولا يتأخر عنه وكذلك يقال في مبتذل الكلام آتيتك لصلوة الظهر اي وقت صلوة الظهر فحملنا الصلوة المذكورة في الحديث على الوقت تحريزا عن التعارض وتوفيقا بين الحديثين وانما لم يعكس الحمل لما ان في هذا الحمل ترجيح للمفسر على النص المحتمل وهو الصحيح **قوله** تيسيرا لان التعليق بحقيقة الاداء متعارفان الناس متعارفون في الاداء بين مطول ومقصور ومنهم من يرمى الاداء في اول الوقت اولى وكذا على العكس وربما يعنيه ما نعت من الاداء في اول الوقت فيحتاج الى التأخير وربما يؤد بها في اول الوقت خوفا من اعتراض العوارض فاقام الشرع الوقت مقام الاداء ليمتنى الكل في بقاء الطهارة وينتسب الامر على المكلفين . (قوله)

واستأنفوا الوضوء لصلوة اخرى وهذا عند اصحابنا الثلاثة رجح وقال زفر رح استأنفوا اذا دخل الوقت فان توسعوا حين تطلع الشمس اجزأهم عن فرض الوقت حتى يذهب وقت الظهر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف وزفر رح مهما الله اجزأهم حتى يدخل وقت الظهر وحاصلها ان طهارة المعذور تنقص بخروج الوقت بالحدث السابق عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويدخل الوقت عند زفروا بهما كان عند ابي يوسف رجحاً فائدة الاختلاف لا تظهر الا فيمن توسعاً قبل الزوال كما ذكرنا او قبل طلوع الشمس لئلا يفرح ان اعتبار الطهارة مع المنفعة في الحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر ولا يبيح يوسف ان الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله وبعده ولهما انه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت لينمكن من الاداء كما دخل الوقت وخروج الوقت دليل زوال الحاجة فظهر اعتبار الحدث عنده والمراد بالوقت وقت المغرب حتى لو توسعاً المعذور لصلوة العبد له ان يصلي الظهر به عندهما وهو الصحيح لانها بمنزلة صلوة الضحى ولو توسعاً مرة للظهر في وقته واخرى فيه للعصر

قوله واستأنفوا الوضوء لصلوة اخرى انما ذكر هذا مع انه يلزم من قوله يبطل وضوءهم لجواز ان يبطل الوضوء لحق صلوة ولا يبطل لصلوة اخرى ولا يجب الاستئناف لحق تلك الصلوة كما قال الشافعي رحمه الله بطلان طهارة المستحاضة للمكتوبة بعد ادائها وبقاء طهارتها للنوافل وكذلك قوله في التيمم ايضا كما قال اصحابنا رحمهم الله في حق المتيمم للجنازة في المصرب بقاء تيممه في حق جنازة اخرى اذا حضرت والاشتغال بالوضوء يموت الصلوة عليها وبطلانه في حق غيرها فاذا بقوله واستأنفوا الوضوء لصلوة اخرى ان الوضوء يبطل في حق كل صلوة لافي حق بعضها كما في هذه المسائل **قوله** ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر اي لا تعتبر الطهارة قبل الوقت لغرض الوقت لعدم الحاجة قبل الوقت لانها غير معتبرة اصلاً بل هي معتبرة في حق النوافل وفضل الفوائت فكانت طهارة في نفسها فلذلك وصفت بالانتفاء عند دخول الوقت (قوله)

فعند هاليس له ان يصلي العصر به لا تنقضاء خروجه وقت المغروضة (وقد قيل انه يجزيه في رواية) والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة الا والحديث الذي ابتليت به يوجد فيه وكذا كل من هو في معناها وهو من ذكرناه ومن به استطلاق بطن او انغلاقه ربح لان الضرورة بهذا تتحقق وهي تعم الكل والله اعلم بالصواب .

فصل في النفاس

النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة لانه ما خوذ من تنفس الرحم بالدم لو من خروج النفس بمعنى الولد او بمعنى الدم .

قوله فعند هاليس له ان يصلي العصري عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وانما خصهما بالذكر مع ان الحكم عندهم جميعا كذلك لان عندهما كل طهارة وقعت قبل الوقت للصلاة يعتبر في حقها كما لو توضأت قبل الزوال وهذا الموضوع وقع للعصروا وجد في وقت الظهر اذ الكلام فيما اذا دى الظهر فلا يكون له فينبغي ان لا يبطل عندهما بالدخول واما عند ابي يوسف وزفر رحمهما الله كل طهارة وقعت قبل الوقت لا تبطل بعد الدخول كما لو توضأت قبل الزوال فانه ينتقض عندهما الوجود الدخول وان لم يوجد الخروج فالولى ان ينتقض هنا لوجودهما **قوله** والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة الا والحديث الذي ابتليت به يوجد فيه هذا حد المستحاضة في حق البقاء واما في حق الابتداء بان لا تجدد في وقت صلاة زمانا توضأ وتبطل فيه خالية من الحدث وذكر الامام الترمذي رحمه الله في الجامع الصغير المستحاضة من لا تجدد وقت صلاة بلا عذر ثم قال هذا في حالة البقاء وفي الثبوت يشترط دوام السبلان من اول الوقت الى آخره اعتبارا بالمعقوف فانه لا يتم حتى ينقطع في الوقت كله والله اعلم .

فصل في النفاس

قوله النفاس هو الدم الخارج في المغرب النفاس مصدر من نفست المرأة بضم النون

وان كان بين الولدين اربعون يوما وقال محمد رحمه الله من الولد الاخير وهو قول زفر رحمه الله لا نهامل بعد وضع الاول فلا تصبر نساء كما انها لا تحبض ولهذا تنقضي العدة بالولدا الاخير ولهما ان الحامل انما لا تحبض لانسداد دم الرحم على ما ذكرنا وقد انفتح بخروج الاول وتنفس بالدم فكان نفاسا والعدة تعلقت بوضع حمل مضاف اليها نيتنا ولجميع والله اعلم .

على ان اكثر النفاس مقدرا بربعة امثال اكثر مدة الحيض عندنا عشرة وعند الشافعي رحمه الله اكثر الحيض خمسة عشر ومنهم من تكلم على سبيل الابتداء .
قوله وان كان بين الولدين اربعون يوما وانما قيد بها احترازا عما قيل على قول ابي حنيفة رحمه الله يجب النفاس للولدا الثاني ايضا في هذه الصورة اذ سبب النفاس ولادة الولد وقد تحققت الولادة فان استقام الحجاب نفاسين بخلاف الحيض لان شرط صبرورة الدم الثاني حيفا ان يتخلل بينهما طهر تام ولم يوجد فلا يمكن اثبات المشروط بلا شرط وقيل لا يجب عليها النفاس اصلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله من الولد الثاني بل كما وضعت الولد الثاني تغسل وتصلي هو الصحيح لان اكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضت هذه المدة وحكي ان ابا يوسف رحمه الله قال لا يبي حنيفة رحمه الله رأيت لو كان بين الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال ابو يوسف رحمه الله وان كان قال لانفاس من الولد الثاني وان رغب انف ابي يوسف ولكنها تغسل وتصلي كما تضع الولد الثاني كذا في المحيط **قوله** بوضع حمل مضاف اليها يعني انها تنقضي بوضع الحمل قال الله تعالى وارلات الاحمال اجلهن ان تضعن حملهن والحمل اسم لكل ما في البطن الا ترى ان من قال لا مرأته وهي حامل ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كانت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية في ذلك البطن لا يقع عليها الطلاق لما ذكرناه والله اعلم . (باب)

باب الانجاس وتطهيرها

تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه لقوله تعالى وثيابك فطهره وقال عليه الصلوة والسلام حنيفة وقرصية ثم اغسل به بالماء فاذا وجب التطهير بما ذكرنا في الثوب وجب في البدن والمكان لان الاستعمال في حالة الصلوة يشمل الكل ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع طاهر يمكن ازالته بها كالحل وماء الورد ونحو ذلك

باب الانجاس وتطهيرها

أختبث يطلق على الحقيقي وأحدث على الحكمي والنجس عليهما تطهير النجاسة ان نسيها لازالة نجس وان نسيها ثبات الطهارة فالمراد تطهير مكان النجاسة على حذف المضاف ثم وجوب التطهير في الثوب ثبت بعبارة النص وهو قوله تعالى وثيابك فطهر وفي البدن والمكان بطريق الدلالة وهذا لان تطهير الثوب انما وجب لان الصلوة مناجاة مع الله تعالى فيجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال وذلك في طهارته وطهارة ما يتصل به وقد وجب عليه تطهير الثوب مع قصور اتصاله لقيام الثوب به وتصور الصلوة بدونه في الجملة لان يجب عليه تطهير المكان مع كمال اتصاله لقيامه به وعدم تصور الصلوة بدونه اولى والكلام في البدن اظهر لان التطهير لا وجب لما يتصل به بدنه لان يجب تطهير بدنه اولى •

قوله حنيفة وقرصية تحت القرص باليدوا لعود والقرص القشر باطراف الاصابع كلاهما من باب طلب ثم المعتبر في طهارة المكان تحت قدم المصلي حتى لو اقتسم الصلوة وتحت قدمه اكر من قدر الدرهم من النجاسة فصلوته فاسدة لانه لا بد من القيام وذلك يكون بالقدم فما اذا كان في موضع السجود ففي رواية محمد بن علي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز لان السجود ركن كالقيام وفي رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز كذا في الايضاح لان السجود يتأتى بالانف عنده وانه اتل من الدرهم **قوله** ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع ذكر الامام الترمذي رحمه الله وقال في شرح ابي ذر رح

(كتاب الطهارات - باب الانجاس وتطهيرها)

مما اذا عصرت عصرا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد بن فر والشانعي رحمهم الله لا يجوز الا بالماء لانه يتنجس باول الملافة والنجس لا يبيد الطهارة الا ان هذا القياس تبرك في الماء للضرورة ولهما ان المانع قانع والطهورية بعملة القلع والازالة والنجاسة للعمارة فاذا انتهت اجزاء النجاسة تبقى طاهرا وجواب الكتاب لا يفرق بين الثوب والبدن وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله واحدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وعنه انه يفرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء واذا اصاب الخف نجاسة لها جرم كالروث والعذرة والدم والمني فنجفت فدلكه بالارض جاز وهذا استحسان وقال محمد رحمه الله لا يجوز وهو القياس الا في المني خاصة لانه المتداخل في الخف لا يزيلها الجفاف والدلك بخلاف المني على ما نذكره ولهما قوله عليه الصلوة والسلام

تجوز ازالة النجاسة بالماء المستعمل وفي المستصفي والماء المستعمل هذا اللفظ وقع في بعض نسخ المختصر ولا صحة له الا على رواية محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رح بانه طاهر غير طهور وبه اخذ محمد رحمه الله ثم قال الامام الترمذي رحمه الله وكذا القول في دم يفعل بالبول ان نجاسة الدم قد زالت وحلت نجاسة البول حتى لو كان ذلك بول ما يؤكل لحمه رخصنا فيه ما لم يحش ولو حلف ما فيه دم لم يحنت ثم قال وذكرنا السرخسي رحمه الله واختلف في زوال النجاسة ببول ما يؤكل لحمه والاصح ان التطهير بالنجس لا يكون لتضاد بين الوصفين *

قوله مما اذا عصرت عصرا حترز به عن مثل الدهن واللبن لان ما فيه من الدسومة لا ينعصر عن الثوب فبقي بنفسه في الثوب ولا يقدر على ازالة غيره وعن ابي يوسف رح غسل الدم من الثوب بدهن او سمن او زيت حتى ذهب اثره جاز **قوله** فلم يجوز في البدن بغير الماء لان ما كان على البدن نظير الحدث اذ في تطهيره معنى العبادة بخلاف الثوب **قوله** نجفت فذلك بالارض جاز وفي المحيط ذكر في الجامع الصغير في النجاسة التي (لها)

فان كان بهما اذى فليمسحهما بالارض فان الارض لهما طهور ولان الجلد لصلابته لا تتداخله اجزاء النجاسة الا قليلا ثم يجتذبه الحجر اذا جف فاذا زال زال ما قام به وفي الرطب لا يجوز حتى يغسله لان المسح بالارض يكثره ولا يطهره وعن ابي يوسف رحمة الله عليه انه اذا مسح بالارض حتى لم يبق اثر النجاسة يطهر لعموم البلوى

لها جرم اذا اصاب الخف والنعل وحكه او حته بعد ما ليس انه يطهر في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وذكر في الاصل اذا مسحها بالتراب يطهر قال مشايخنا رحمهم الله لولا المذكور في الجامع الصغير لكان قول لا يطهران مالم يمسحها بالتراب لان المسح بالتراب له اثر في باب الطهارة فان محمد ارحمه الله قال في المسافر اذا اصاب يد نجاسة يمسحها بالتراب واما الحك فلا اثر له في باب الطهارة والمذكور في الجامع الصغير يبين ان للحك اثرا ايضا وقال القذور يرحمة الله عليه في شرحه ومعنى قول ابي حنيفة رحمة الله عليه في هذه المسئلة ان الخف والنعل يطهران في حق جواز الصلوة معه اما لو اصابه الماء بعد ذلك يعود نجسا على احدى الروايتين واصل المسئلة الارض اذا ذهب اثر النجاسة عنها ثم اصابها الماء فانه يعود حكم النجاسة على احدى الروايتين •

قوله فان كان بهما اذى فليمسحهما بالارض وروى ابو سعيد الخدري رحمة الله تعالى عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي فخلع نعليه فخلع القوم نعالهم فقال لهم بعد الصلوة ما لكم خلعتنم فقالوا رايناك خلعت نعليك فخلعنا فقال اخبرني جبرئيل عليه الصلوة والسلام ان فيها قدرا اذا اتى اجدكم باب المسجد فليقلب نعليه فان رأى فيها قدرا فليمسحهما بالارض فان قيل الا حديث ما قط فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستقبل الصلوة قلنا ان الخطر مع النجاسة نزل حينئذ ويحتمل انه كان اقل من الدرهم (قوله)

وأطلق ما يروى وعليه مشايخنا رح فان اصابه بول فيس لم يجزه حتى يغسله وكذا كل ما لا جرم له كالخمر لان الاجزاء تشرب فيه ولا جاذب يجذبها وقيل ما يتصل به من الرمل جرم له والثوب لا يجري فيه الا الغسل وان يس لان الثوب لتخلخله يتداخله كثير من اجزاء النجاسة فلا يخرجها الا الغسل والمني نجس يجب غسله ان كان رطبا فاذا جف على الثوب اجزاء فيه الفرك لقوله عليه الصلوة والسلام لعائشة رض فاعسله ان كان رطبا وافرقيه ان كان يابسا وقال الشافعي رح المني طاهر والحجة عليه ما روينا وقال عليه السلام وانما يغسل الثوب من خمر من ذكر منها المني ولو اصاب البدن قال مشايخنا رحمهم الله يطهر بالفرك لان البلوى فيه اشد وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يطهر الا بالغسل لان حرارة لبدن جاذبة فلا يعود الى الجرم والبدن لا يمكن فركه

قوله وأطلق ما يروى وهو قوله عليه السلام فان كان بهما قدر من غير فصل بين الرطب واليابس لا يقال اطلاق ما يروى لا يفصل بين التي لا جرم لها وبين التي لها جرم ايضا لانا نقول التي لا جرم لها خرجت بالاعتليل وهو قوله عليه السلام فان الارض لها مظهر اي مزيل نجاستهما ونحن نعلم يقينا ان الخف اذا تشرب البول او الخمر لا يزيله الممسح ولا يخرج من اجزاء الجلد فكان اطلاق الحديث مصروفا الى القدر الذي يقبل الازالة بالمسح حتى ان البول او الخمر لو استجسد بالرمل او بالتراب نجف فانه يطهر ايضا بالمسح على الارض قال شمس الامة رحمه الله وهو صحيح فلا فرق بين ان يكون جرم النجاسة منها ومن غيرها هكذا ذكره الفقيه ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف رحمه الله مثل ذلك الا انه لم يشترط الجفاف **قوله** اجزاء فيه الفرك هذا جواب الاستحسان والعياس ان لا يطهر لانه دم لا انه نصيب نخس فهو كسائر انواع الدم لا يطهر الا بالغسل لكن استحسنا علما وثنا رحمهم الله نقولوا يطهر بالفرك للحديث (المذكور)

والنجاسة اذا اصاب المرأة او العفيف اكتفي بمسحهما لانه لا تتد اخله النجاسة وما على
ظاهرة يزول بالمسح وان اصابته الارض نجاسة فنجفت بالشمس وذهب اثرها جازت الصلوة
على مكانها وقال زفر الشافعي رحمه الله لا تجوز لانه لم يوجد المزيل ولهذا لا يجوز التيمم بها

المذكور في الكتاب وروى عن محمد رحمه الله انه قال ان كان المني غليظا نجف يطهر
بالفرك وان كان رقيقا لا يطهر الا بالغتسل قال شمس الائمة رحمة الله مسئلة المني
مشكلة لان الفعل يمني ثم يمني والمذي لا يطهر بالفرك الا ان يقال انه مغلوب فيجعل تبعا
وقال ابو اسحق الحافظ انما يطهر المني بالفرك اذا كان احليله طاهرا بان استجوى بالماء
وهكذا روى الحسن بن احسان رحمهم الله وعن الفضلي رحمه الله ان مني المرأة
لا يطهر بالفرك لانه رقيق واختلف فيما اذا كان ثوب طاق آخر فتذت البلة الى الطاق
والصحيح انه يطهر بالفرك لانه من اجزاء المني كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله

قوله والنجاسة اذا اصاب المرأة او العفيف وفي المحيط العفيف او السكين اذا اصابه بول
اودم ذكر في الاصل انه لا يطهر الا بالغتسل والكرخي رح ذكر في مختصره ان السيف
يطهر بالغسل من غير فصل بين الرطب واليابس والعذرة والبول **قوله** نجفت بالشمس
النجفاف بالشمس ليست بشرط حتى لو جفت بالظل يكون الحكم هكذا الا انه اخرج الكلام
مخرج العادة **قوله** وذهب اثرها اي ربحها ولونها وفي الخلاصة في النجاسة التي اصابته
الارض وهي رطب بعد فاراد تطهيرها ان يصب الماء عليها ويدلك بعد ذلك وينشف بصرف
اوتصرفه اذا فعل ثلاثا طهرت وان لم يفعل ذلك ولكن صب عليها ماء كثيرا حتى زالت النجاسة
ولا يوجد في ذلك لون ولا ريح كان طاهرا **قوله** ولهذا لا يجوز التيمم بها قيل في الفرق بين الصلوة
وبين التيمم ان التيمم يقتصر الى طهارة الصعيد وطهوريته والصلوة تقتصر الى الطهارة فحسب
وبالحديث ثبت طهارته لا طهوريته فلها جازت الصلوة ولم يجز التيمم و اشار شيخ الاسلام رح
في مبسوطه الى ان الارض اذا اصابته نجاسة رطبة تجذب بعضها الى باطنها وما على ظاهرها

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ذكاة الارض يبسها وانها لا يجوز التيمم بها لان طهارة
الصعيد ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث.

تجذ بها الشمس وتشبهها الریح فيقل النجاسة وقبل النجاسة لا تمنع جواز الصلوة
وتمنع التطهيرة الا ترى انه لو وقع قطرة من الدم في البغر ينتجس الكل ولا يجوز التوسل به
اولو ما ب الثوب او المكان لا يمنع جواز الصلوة الا انهم جعلوا الحد الفاصل
بين القليل والكثير هنا بقاء الاثر وذهاب الاثر.

قوله ولنا قوله عليه السلام ذكاة الارض يبسها جعل في الاسرار هذا الحديث موقوفا على مائشة
رضي الله عنها واما المروي عن النبي عليه السلام في هذا هو قوله عليه السلام اينما ارض جفت
فقد ذكت وهكذا ايضا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وانما لا يجوز التيمم بها لان طهارة الصعيد
ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحد يث يعني ان اشتراط طهارة
التراب في التيمم ثبت بعبارته قوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا فان قيل الحكم الثابت
بدلالة النص كالحكم الثابت بعبارته النص في ان كل واحد منهما ثابت قطعاً حتى مع
اثبات الحدود والكفارات بدلالات النصوص فلما لم تجز معارضة خبر الواحد
بعبارات الكتابات لا تجوز ايضا معارضة لدلالة الكتاب قلنا الدلالة انما تكون مثل
العبرة اذالم يلحقها خصوص وقد خص من الدلالة هنا القليل الذي لا يمكن الاحتراز
عنه بالا جماع وما دون الدرهم عندنا فلم يبق قطعاً فجاز تخصيصه بعد ذلك بخبر
الواحد قال العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله في الكافي ولي فيه اشكال
لان النص لا عموم له في الاحوال لانها غير داخله تحت النص وانما يثبت ضرورة
والتخصيص يستدعي سبق التعميم ولان الطيب يحتمل الطاهر والمنبت وعلى الثاني
حملة ابو يوسف والشافعي رحمهما الله لا يجوز ان يكون مراد من لان المشترك
لا عموم له فيكون مأولاً وهو من الحجج المجوزة كالعام المخصوص ولم يذكر فيه (وجه)

وقد رآه درهم ومادونه من النجس المخلطة كالدم والبول والخمر وخرء الدجاج
وبول الحمام جازت الصلوة معه وان زاد لم تجز وقال زفر والشافعي رحمه الله لا تجوز
قليل النجاسة وكثيره سواء لان النص الموجب للتطهير لم يفصل ولنا ان القليل
لا يمكن التحرز منه فيجعل مغفلة

وجه التفصي من اشكاله ويمكن ان يجاب عنه اما الجواب من الاول فان المراد بالعموم
الاطلاق وبه ثبت الحكم في جميع الافراد وكذا المراد بالتخصيص التقييد بغير
ما لا يمكن الاحتراز عنه عند الشافعي رحمه الله وبأكثر من قدر الدرهم عندنا
فيكون ما ولا يعارضه خبر الواحد والجواب من الثاني ان الطهارة شرط بالاجماع وقوله
على الثاني حملة ابو يوسف والشافعي رحمنا نعم لكن مع اشتراطها الطهارة فيه يكون
قطعي فلا يعارضه خبر الواحد وفي فتاوى قاضيخان رحمه الله الخشب اذا اصابته
النجاسة ثم اصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل كالارض اذا اصابها النجاسة
ثم اصابها المطر وان لم يصب المطر فالارض تطهر بالجفاف اذا لم يبق اثر النجاسة
واختلوا في الشجر والكلاء ما دام قائما على الارض يطهر بالجفاف وبعد
مانطع لا يطهر الا بالغسل وكذا الخصب (النجس) حكمه حكم الارض اما الاجرة ان كانت
مفروشة فحكمها حكم الارض تطهر بالجفاف وان كانت موضوعة ثقيل وتحول
ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلوة عليها وان كانت
النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي لا تجوز صلوته

قوله وقد رآه درهم ومادونه الى آخره انما قدر الدرهم لان محل الاستنجاء
مقدرة قال النخعي رحمه الله استنجوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكفوا عنه الدرهم
وكان النخعي رحمه الله يقول اذا بلغ مقدار الدرهم يمنع جواز الصلوة وكان الشعبي
رحمة الله يقول لا يمنع حتى يكون اكثر من قدر الدرهم فأخذنا بهذا لانه اوسع (قوله)

وقدرناه بقدر الدرهم اخذا من موضع الاستنجاء ثم يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المتقال وهو ما يبلغ وزنه مثقالا وقيل في التوفيق بينهما ان الاولين في الرقيق والثانية في الكثيف وانما كانت نجاسة هذه الاشياء مغلفة لانها تثبت بدليل مقطوع به وان كانت مخففة كبول ما يبي كل لحمه جازت الصلوة معه حتى يبلغ ربع الثوب يروى ذلك من ابي حنيفة رحمه الله لان التقدير فيه بالكثير الفا حش

قوله وقد رناه بقدر الدرهم اخذا من موضع الاستنجاء وجه الاخذ ذكره القاضي الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله في الاسرار وقال روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اكتمل فليوتر ومن افلا حرج عليه من استجمر فليوتر ومن افلا حرج عليه والاستجمار وهو الاستنجاء ثبت ان الاستنجاء غير واجب بالحجارة فعلم انه سقط حكمه لقلة النجاسة وان ذلك القدر مفعولان الشافعي رحمه الله وافقنا ان الاستنجاء بالماء سنة غير واجب والحجارة لا تصانص النجاسة عنه ولهذا الجلس على ماء قليل نجسه كما لو اصاب موضع آخر من بدنه فمسح بالحجارة لم يطهر فدل ضرورة انه مفعول لقلة المكان فان قيل عني من الغسل لدفع الحرج فلنا ثبت ان الحرج مسقط حكم النجاسة والحرج قائم هنا لان الاحتراز من النجاسة القليلة متعذر علينا **قوله** ويجل في التوفيق بينهما انما احتاج الى ذكر التوفيق لان محمد ذكر الدرهم الكبير في النوادر واعتبره من حيث العرض فقال الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف وذكره في كتاب الصلوة واعتبره من حيث الوزن فقال ابو جعفر رحمه الله توفيق بين الفاظ محمد رحمه الله فنقول ان في الرقيقة يعتبر الدرهم من حيث العرض وفي الغليظة يعتبر من حيث الوزن كذا في المحيط **قوله** لا نها تثبت بدليل مقطوع به اولوا لمقطوع به بالمنصوص عليه وهو صحيح بلا تأويل لانه ان ورد في نجاستها نص قطعي (نظائر)

الرَّبع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام وعنه ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلوة كما لم يزر
 وقيل ربع الموضع الذي اصابه كالذيل والدخريص وعن ابي يوسف رحمه الله شبر
 في شبروا نما كانت مخففة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لمكان الاختلاف
 في نجاسته او لتعارض النصين على اختلاف الاصلين •

فظاهر وكذا ان لم يرد لان الاجماع منعقد على نجاستها وهو حجة قطعية فكان اقوى
 من خبر الواحد ومتى ثبتت نجاسة عين يخبر الواحد بان كانت غليظة ان لم يعارضه
 نص آخر فیهما اولى ان ثبت الغليظة •

قوله والرَّبع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام كخلق ربع الرأس في الاحرام وكشف
 ربع العورة **قوله** كالذيل المراد بالذيل القدر الذي يفهم من قولهم فلان مشمر الذيل
 كذا في العوائد الظهيرية **قوله** وعن ابي يوسف رح شبر في شبروي شبرطولا وشبر عرضا
 فكانه قدر ذلك بباطن الخف والمراد بالباطن ما يلي الارض منه لان حكم النجاسة التي
 لها جرم ساقط الاعتبار في الخفاف بدليل انه يطهر بالمسح على قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمهما الله وفي رواية عن محمد رحمه الله والمسح ان زال العين لا يزول الاثر ولا اثر مانع
 كما في الثوب وما سقط حكم النجاسة في حق الخف وباطن الخفين يبلغ شبرا في شبر قدر
 الكثير لما حش به كما قدروا الدرهم بموضع الاستنجاء ومحمد رحمه الله اعتبر ربع
 الثوب نظرا الى هذا المعنى ايضا الا انه اخذ ذلك من باطن الخفين وظاهرهما فان
 النجاسة تلحق بهما عند امتلاء الطرق بالارواث • وانما كان مخففا عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهما الله الى آخره وانما ذكر ابا يوسف ولم يذكر محمد
 رحمه الله مع انه لا خلاف بينهما في هذا الاصل لان الكلام في بول ما يؤكل
 لحمه وهو طاهر عند محمد رح فلا يتأتى قوله ههنا والدليل على ان اصلهما في هذه
 الممثلة واحد قوله وقال لا يجوز به حتى يمحش لان الاجتهاد فيه متسا • (قوله)

واذا اصاب الثوب من الروث او من اخشاء البقر اكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلوة فيه عند ابي حنيفة رحمه الله لان النص الوارد في نجاسته وهو ما روي انه عليه الصلوة والسلام رمى بالروثة وقال هذا رجس او ركس لم يعارضه غيره وبهذا ثبت التغليظ عنده والتخفيف بالتعارض وقال لا يجزيه حتى يفحش لان الاجتهاد فيه مما غاب وبهذا يثبت التخفيف عندهما ولان فيه ضرورة لامتلاء الطرق بهارهي مؤثرة في التخفيف بخلاف بول الحمار لان الارض تشفه قلنا الضرورة في النعال تدثر في التخفيف مرة حتى تطهر بالمسح فيكفي مؤنتها ولا فرق بين ما كول اللحم وغير ما كول اللحم

قوله واذا اصاب الثوب من الروث او اخشاء البقر في ذبا الثوب لان ثمره الا خلاف تطهر في الثياب لافي الماء وكذلك لا تطهر ثمره الا خلاف في غير الروث والخثي **قوله** وقال هذا رجس او ركس النبي عليه السلام طلب من ابن مسعود رضاء حجار الاستنجاء ليلة النجم فاتاه بحجر من وروثة فاخذ الحجرين ورمى بالروثة وقال انها ركس اي نجس **قوله** لم يعارضه غيره لان البلوى لا تعتبر في موضع النص الا ترى ان البلوى في بول الحمار اكثر لانه يترشش فيصيب الثياب ومع ذلك لا يعفى عنه اكثر من قدر الدرهم وكذلك البلوى للآدمي في بوله اكثر واختلاف العلماء لا يخرجها عن كونها غليظة لانه لما لم يرد نص بخلافه كان اختلاف العلماء بناء على الرأي والرأي لا يعارض النص وانما قال ابو حنيفة رح اخفة نجاسة بول ما يؤكل لحمه لان قوله عليه السلام استنزهوا من البول هارضة حديث العربيين **قوله** لان الاجتهاد فيه مما غاب لان مالك رحمه الله يقول بان البعر والروث وخثي البقر طاهر وقال ابن ابي ليلى الحرفيين ليس بشيء قليله وكثيره لا يمنع واحتجوا في ذلك بانه وقودا هل الحرميين فانهم يجمعونها ويطبخونها بها القدر والحبز ولو كانت نجسا لما استعملوها الا ترى انهم لم يستعملوا العذرة **قوله** وقد اثرت في التخفيف مرة حتى يطهر بالمسح فيكفي مؤنتها فان قبل هذا التعليل مخالف للتعليل في (قدر)

وزفر رحمه الله فرق بينهما فوافقا باحنية رحمه الله في غير ما كول اللحم ووافقهما في الماء كول وعن محمد ر ح انه لما دخل الري وقد رأى البلوى اُفتى بان الكثير الفلحش لا يمنع ايضا وقاسوا عليه طين بخارا وعند ذلك رجوعه في الخف يروى ان اصابه بول الغرس لم يفسده حتى يغشش ههنا ابي حنيفة ر ح و ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح لا يمنع وان فحش لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده مخفف نجاسة عند ابي يوسف ر ح ولحمه ما كول عندهما واما عند ابي حنيفة ر ح التخفيف لتعارض الآثار وان اصابه خروء ملا يؤكل لحمه من الطيور اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة فيه عند ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا تجوز فقد قيل ان الاختلاف في النجاسة

قدر القراءة في السفر وهو قوله ولان المسافر اثر في اسقاط شرط الصلوة فلان يؤثر في تخفيف القراءة او لم حيث استدل بوجود التخفيف مرة على تخفيفه ثانيا فلنا في فصل القراءة استدلال باسقاط الاصل على التخفيف في الوصف وهو عمل بالدليل بالطريق الاول لان الوصف تابع للاصل فثبت فيه ما ثبت في الاصل لامحالة واما التخفيف هنا فعلى بخلاف الدليل وللضرورة وقد اندفعت الضرورة بالتخفيف مرة فلو خففت ثانيا لم يكن تعديا من موضع الضرورة ودفع الالتاء وهو خلاف موضوع التكليف لان في التكليف مشقة لامحالة .

قوله وزفر رحمه الله فرق بينهما فان زفر رحمه الله تعالى قاس البخار ر ح من احد العبيلين بالخارج من السبيل الآخر وهو البول يختلف حكمه باختلاف كونه مأكول اللحم وغير مأكول اللحم فكذا الخارج من هذا السبيل كذا في القوائد الظهيرية **قوله** وقاسوا عليه طين بخارا قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على قياس هذه الرواية الكثير الفلحش من طين بخارا لا يمنع جواز الصلوة وان كان مختلطا بالغذرات ولم يأخذ من احتاط بذلك لانه لم يأخذ بالمقيس عليه وهو قول محمد ر ح في ارواث الري فكيفهما استنبط منه **قوله** واما عند ابي حنيفة ر ح التخفيف

وتدليل في المقدار وهو الأصح وهو يقول إن التخفيف للضرورة لعدم الخفاطة فلا يخفف ولهما أنها تزرق من الهواء والنجاسي عنه متعذر فتحققت الضرورة ولو وقع في الاناء قيل يفسده وقيل لا يفسده لتعذر صون إلاواني عنه وإن أصابه من دم السمك أو لعاب البغل أو الحمار أكثر من قدر الدرهم اجزت الصلوة فيه إمام السمك فلا نه ليس بدم على التحقيق فلا يكون نجسا ومن أبي يوسف رحمه الله اعتبر فيه الكثير الفاحش فاعتبره نجسا وأما لعاب البغل والحمار فلا نه مشكوك فيه فلا يتنجس به الطاهر •

لتعارض الآثار وهو حديث العرينيين مع قوله عليه الصلوة والسلام استنزها من البول فإن قيل تعارض النصين كيف يتحقق وحديث العرينيين منسوخ عندنا قلنا إنما قال ذلك رأيا ولم يقطع فيه فيكون صورة التعارض قائمة فإن قيل تعارض الآثار إنما سكان في بول ما يؤكل لحمه حتى لم يثبت التخفيف في بول الحمار لانعدام التعارض فيه لأنه بول غير مأكول اللحم وعند أبي حنيفة رح لا يؤكل لحم الفرس لما أن المراد من الكراهة كراهة التحريم فكيف يتحقق تعارض الآثار فيه قلنا نعم كذلك إلا أن حرمة لحم الفرس عنده ما كانت للنجاسة بل كانت إبقاء للطهر تحاميا من تقليل مادة الجهاد فكان الفرس طاهر اللحم عنده حتى إن سؤره طاهر بالاتفاق فيتحقق تعارض الآثار في بوله كذا في الفوائد الظهيرية •

قوله وتدليل في المقدار وهو الأصح وكذا في الجامع الصغير لعلني خان رحمه الله وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الأصح أنه طاهر عندهما **قوله** قيل يفسده لأنه يمكن صون إلاواني عنه وبه أخذ الفقيه أبو بكر الأعمش وعدم الفساد اختيار الكرخي رح **قوله** فليس بدم على التحقيق بل السائل منه رطوبة متغيرة لا تروى إلى بياضه وسواد الدم عند التشميس وهذا كما قلنا أن الموضوع بما بين الملاحاة لا يجوز لانه على عكس طبع الماء حيث يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء فتكون حقيقة الماء متغيرة عنه **قوله** فلا نه مشكوك فيه فلا يتنجس به الطاهر لأنه إن (كان)

وان انتضح عليه البول مثل رؤس الارفذ لك ليس بشيء لانه لا يستطاع الامتناع عنه

كان الشك في طهوريته كان طاهرا بلا شك وان كان في طهارته فلا يتنجس به الطاهر .
قوله مثل رؤس الارفذ لك ليس بشيء اي ليس بشيء معتبر في النجاسة حتى يجب غسله وقد سئل ابن عباس رضي الله عنه عن ذلك فقال انا نرجو من عفو الله اوسع من هذا ولان الذباب يقعن على النجاسة ثم يقعن على ثياب المصلي ولا بد ان يكون على ارجلهم واجنحتهم شيء من النجاسة واحدا لا يستطيع الامتناع منه ولا يستحسن لاحد اعداد ثوب لدخول الخلاء وروي ان محمد بن علي زين العابدين رضي الله تعالى عنهم تكلف لذلك اي اعد لبث الخلاء ثوبائهم تركب وقال لم يتكلف لهذا من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم ومن الحسن البصري رحمة الله عليه ان رجلا سأل عن دم البق فقال له من اين انت قال من الشام فقال لاصحابه انظروا الى قلة حياء هذا الجاهل فانه من قوم اراقوا دم ابن رسول الله عليه السلام ثم جاء يسألني عن دم البق فعدا الحسن هذا من سؤال النعمق وكره له ان تكلف لما فيه من حرج الناس والاصل فيه قوله عليه السلام بعثت بالحنيفية السمحة السهلة ولم ابعث بالرهبانية الصعبة وعن الفقيه أبي جعفر الهندواني رح انه قال قول محمد بن علي في الكتاب مثل رؤس الارفذ لك ليس بشيء ان الجانب الآخر من الابرة معتبر وغيره من المشايخ قالوا بل لا يعتبر الجانبان جميعا لدفع الحرج وفي نوادر المعلمي عن أبي يوسف رح اذا انتضح من البول شيء يرى اثره لا بد من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو بحال لوجع كان اكثروا من قدر الدرهم اعادة الصلوة كذا ذكره البقالي فلان هذا الثوب وقع في الماء القليل قال بعض مشايخنا ان قيل لا ينجس الماء فله وجه لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عم الثوب والماء جميعا وان قيل ينجس فله وجه وهو الاصح لان سقوط اعتبار النجاسة انما كان لدفع الحرج ولا حرج في الماء فينجس . (قوله)

قال والنجاسة ضربان مرئية وغير مرئية فما كان منها مرئية فطهارته بزوال عينه لان النجاسة حلت المحل باعتبار العين فتزول بزواله الا ان يبقى من اثره ما تشق ازالته لان الحرج موضوع وهذا يشير الى انه لا يشترط الغسل بعد زوال العين وان زال بالغسل مرة واحدة وفيه كلهم

قوله فطهارته زوال عينه الى قوله الا ان يبقى من اثره ما تشق ازالته يريد به فطهارته زوال عينه واثره والاثر هو اللون وانما اقتصر على ذكر العين لان زوال العين يعرف بزوال الاثر فيدل ذكر زوال العين على زوال الاثر والمعنى فطهارته زوال عينه واثره في جميع الاوقات الا وقت بقاء ما تشق ازالته من الاثر فطهارته زوال العين فحسب ثم قيل في تفسير المشقة هو ما يحتاج في قلعه الى شيء آخر نحو الصابون والاشنان وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه الا ان تكون نجاسة لا يزول اثرها بالماء فان ذلك لا يضر لما روي عن خولة بنت يسار انها قالت يا رسول الله ان ابي ثوبا واحدا وانى احبض فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رشبه واقرصه ثم اغسله بالماء فقالت يا رسول الله يبقى له اثر فقال رسول الله عليه السلام يكفيك الماء فلا يضر كثرته ولان الاثر اذا لم يزل بالماء كان في ذلك ضرورة وحكم النجاسة يحفظ بالضرورة او يقال لان نجاسة في الاثر اذا لا ترعبارة عن اللون والنجاسة ما كانت بسبب اللون وانما كانت بسبب التلوث والعين وكلاهما مبرهن قدزالا وذكر في المحيط وحكي عن الفقيه ابو اسحق المحافظ رحمه الله ان المرأة اذا اخضبت يدها بحناء نجس او الثوب اذا اصبغ بصبغ نجس ثم غسلت يدها وهمل الثوب الى ان يصفر ويميل منه ماء ابيض ثم يغسل بعد ذلك ثلثا يجكم بطهارته يدها وبطهارته الثوب بالاجماع **قوله** وفيه كلام اي وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله وكان الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقول بعد زوال عين النجاسة يغسل مرتين لانه التحق (بنجاسة)

وما ليس بمبرئي طهارته ان يغسل حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر
لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كافي
امرا للقبلة وانما قدر واما الثلث لان غالب الظن يحصل عنده فاقيم السبب الظاهر صافه
تيسيرا وتأيد ذلك بحديث المستيقظ من منامه ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر
الرواية لانه هو المستخرج والله اعلم بالصواب •

نجاسة غير مرئية غسلت مرة فيغسل مرتين وقال بعضهم يطهرون كان بمرة واحدة
لان النجاسة كانت بسبب العين وقد تيقنا بزوال العين فيحكم بطهارته كما
لو غسل ثلثا كذا في المبسوط •

قوله وما ليس بمبرئي كالبول والخمر **قوله** وتأيد ذلك بحديث المستيقظ من
منامه وهو قوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء
حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يده فلما امرنا بالغسل ثلثا في النجاسة الموهومة ففي
النجاسة المتحققة **قوله** ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية ومن محدّرج
في غير رواية الاصول اذا غسل ثلث مرات وعصر في المرة الثالثة يطهروا في رواية
الاصول ايضا انه يكفي بالغسل مرة وذكر شمس الائمة الحلواني ان النجاسة
اذا كانت بولاً او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه ذلك والحكم بطهارة التوب على
قياس قول ابي يوسف رحمه الله فانه روي عنه ان الجنب اذا اترقى الحمام وصب
الماء على جسده حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الازار يحكم بطهارة
الازار وان لم يغصره وقال في رواية اخرى اذا صب الماء على الازار وامر الماء فوق
الازار يكتفيه فهو احسن وان لم يفعل يجزيه كذا في المحيط والجامع الصغير للامام
الترمذي رحمه الله والله اعلم بالصواب • (نصل)

فصل في الاستنجاء

الاستنجاء سنة لان النبي عليه الصلوة والسلام واظب عليه ويجوز فيه الحجر وما قام مقامه
 يمسحه حتى يبقية ولان المقصود هو الإبقاء فيعتبر ما هو المقصود وليس فيه عدد ممنون
 وقال الشافعي رحمه الله من التلت لقوله من استنجى منكم فليستنج بثلاثة أحجار ولنا قوله عليه
 السلام من استجمر فليوتر من فعل فحس ومن لا فلا حرج عليه ولا يثار يقع على الواحد
 وما رواه متروك الظاهر فانه لو استجى بحجره ثلثة أحرف جاز بالجماع وغسله بالماء
 افضل لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا ونزلت في اقوام يتبعون الحجارة الماء

فصل في الاستنجاء

قوله الاستنجاء سنة في المغرب يقال نجاء ونجى اذا حدث واصله من النجوة وهي
 المكان المرتفع لانه يسير بها وقت قضاء الحاجة ثم قالوا استنجى اذا مسح موضع النجوة
 وهو ما يخرج من البطن او غسله وقيل من نجى الجلد اذا تشربه وجاز ان يكون
 السبب للطلب كما استخراج اي طلب النجوة ليزيله ثم الاستنجاء بالاحجار سنة مؤكدة
 عندنا حتى لو تركه وصلى بغير استنجاء اجزته صلوته وقال الشافعي رحمه الله فريضة لو ترك
 بالاحجار وبما يقوم مقامه لم تجز صلوته والمسئلة في الحاصل فرع لمسئلة اخرى
 وهوان النجاسة اذا كانت قدر الدرهم او اقل هل تفرض ازالته الجواز الصلوة اولا
 فعندنا لا تفرض وعندنا تفترض كما لو كانت هذه النجاسة على موضع آخر الا ان في هذا
 الموضع يطهر بالحجر والماء وفي سائر المواضع لا يطهر الا بالماء **قوله** من استجمر
 الاستجمار استعمال الحجار وهي الصغار من الاحجار كذا في المغرب ووجه التمسك
 بالحديث ان الشارع نهي الحرج عن تارك الاستنجاء فدل انه ليس بواجب ودل
 ان وصفه وهو الا يثار ليس بواجب ايضا كما صله **قوله** نزلت الآية في اقوام وهم اهل (قباء)

ثم هو أدب وقيل هوسنة في زماننا ويستعمل الماء الى ان يقع في غالب ظنه انه قد طهر ولا يقدر بالمرات الا اذا كان موسوما فيقدر بالثلث في حقه وقيل بالربع ولو جاوزت النجاسة مخرجها لم يجز فيه الا الماء

قباء لما نزلت الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله عز وجل اثنى عليكم بما الذي تصنعون عند الغائط فقالوا يا رسول الله تتبع الغائط الاحجار الثلاثة ثم تتبع الاحجار والماء فتلا النبي عليه الصلوة والسلام الآية فهذا التخصيص يشير الى انه افضل .

قوله ثم هو أدب اي الاستنجاء بالماء أدب لان رسول الله عليه الصلوة والسلام كان يستنجي بالماء مرة ويتركه اخرى وهذا هو الادب **قوله** وقيل هوسنة في زماننا روي عن الحسن البصري رحمه الله عليه انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال انه سنة فبيل كيف يكون سنة ورسول الله عليه الصلوة والسلام والخيار من الصحابة كعمر وابن مسعود رضي الله عنهما تركوه فقال هم كانوا يبعرون بعراواتهم تثلطون ثلطا فصا سنة في زماننا كاستنجاء بالسجروا مدر **قوله** ولا يقدر بالمرات بل يغوص الى رأي المستنجي بفصل الى ان يقع في قلبه انه قد طهر وبعضهم قدروا بالثلث وبعضهم بالربع وبعضهم بالنسع وبعضهم بالعشرة ومنهم من قدر في الاحليل بالثلث وفي المقعد بالخمس **قوله** الا اذا كان موسوما بالكمرو لا يقال بالفتح ولكن موسوس له اوابه اي يلقي اليه الوسوسة **قوله** فيقدر بالثلث في حقه كما في نجاسة غير مرئية لان البول غير مرئي والغائط وان كان مرئيا لم يستنجي لاي راء فكانت بمنزلة نجاسة غير مرئية ومنهم من قدر بسبع مرات اعتبارا باحد يث الذي ورد في ولوغ الكلب .

(قوله)

وفي بعض النسخ الامناع وهذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء على ما بينا وهذا لان المصحح غير مزيل الا انه اكتفي به في موضع الاستنجاء فلا ينعاده ثم يعتبر المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لسقوط اعتبار ذلك الموضع وعند محمد رحمه الله تعالى عليه مع موضع الاستنجاء اعتبارا بسائر المواضع ولا يستنجي بعظم ولا بروت لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولو قل بجزيته لحصول المقصود ومعنى النهي في الروث النجاسة وفي العظم بكونه زاد الجن ولا يستنجي بطعام لانه اصابة واسراف

قوله وفي بعض النسخ الامناع وهذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء لان قوله الامناع يقتضي ان لا يجوز بالماءعات وقوله على ما بينا يريد به قوله في اول الباب ومنه انه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء **قوله** اعتبارا بسائر المواضع اي في سائر المواضع لا يعنى القليل منه بل اعتبارا لكل اكثر من قدر الدرهم وان كان القليل با نفعه عوافهنا كذلك والفرق بينهما ان هذا موضع محكوم بطهارته شرعا حتى لو صلى بدون الغسل مع استعمال الاحجار يجوز بلا كراهة بالاجماع نصا ركاز طهارة حقيقة بخلاف قليل النجاسة فانه غير محكوم بطهارته حتى كرهت الصلوة عندنا ولم يجز عند الشافعي رح فافترا **قوله** ولا يستنجي بعظم ولا بروت فان ارتكب النهي واستنجى به اجزاء وقال الشافعي رحمه الله لا يجزيه لنا ان المعتبر الانقاء وذلك يحصل به كما حصل بغيره وآما ورود النهي من ذلك فقد بين عليه السلام وجهه وهو تعلق حق الغير به فقال العظم زاد اخوانكم من الجن والروث علف دوابهم وهذا لا يمنع حصول الاستنجاء به كما لو استنجى بثوب الغير فان قبل الروث نجس فلا يزول به النجاسة كما لو غسل النجاسة بماء نجس قبل النجاسة نزول اذ اغسلها (بماء)

ولا يمينه لان النبي عليه الصلوة والسلام نهى عن الاستنجاء باليمين والله اعلم .

بماء نجس ويغسلها نجاسة اخرى وفي مسئلتنا هو باس فتخفف النجاسة ولا يخلفها غيرها والاستنجاء نوعان الاول بالحجر او ما يقوم مقامه كالمدرو والتراب والخشب والخرقه والرماد ونحوها وفي النظم يستنجي بثلاثة امدار فان لم يجد فبالا حجار فان لم يجد فبثلاثة اكف من تراب ولا يستنجي بماءوها من الخرقه والقطن ونحوهما لانه روي في الحديث انه يورث الفقر وكيفيته ان يأخذ الذكرو شماله ويمره على جدار او حجرا ومدريا تي من الارض ولا يأخذ الحجر بيمينه لانه نهى عن الاستنجاء باليمين ولا يأخذ الذكرو بيمينه والحجر بشماله لانه عليه السلام نهى عن مس الذكرو باليمين وان اضطر يمك مدرا بين عقبيه ويمر الذكرو بشماله فان تعذر ذلك امسك الحجر بيمينه ولا يحركه لانه اهون من العكس وفي النظم يدبر الرجل في زمان الصيف بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث وفي الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني والثالث والمرأة تفعل في الاحوال كلها مثل ما يفعل الرجل في الشتاء والثاني بالماء وكيفيته انه يرخي جالس كل الارخاء ليظهر ما بداخله من النجاسة الا الصائم مخافة فساد صومه بوصول الماء الى باطنه حتى قالوا لا يتنفس حالة الاستنجاء ولا يقوم حتى تشغه خرقه وفي النظم ليستنجي يساره فيصعد اصبعه الوسطى على غيرها قليلا ويغسل موضعه ثم بنصره ثم خنصره ثم سبابته ويغسل حتى يطمئن قلبه انه قد طهر وقيل حتى يحش ولا يندى باصابعه كلها والمرأة تصعد بنصرها ووسطاها والامعاء من الواحدة كيلا يقع في قلبها فتنزّل فيجب الغسل والله اعلم .

(كتاب)

كتاب الصلوة

باب المواقف

الفرص نوعان فرض عين وفرض كفاية ففرض العين ما يلزم كل واحد اقامته ولا يستقط من البعض باقامة البعض كالايمان ونحوه وفرض كفاية ما يلزم جميع المسلمين اقامته ويستقط باقامة البعض من الباقي كالجهاد وصلوة الجنازة والصلوة فرض عين تثبت فرضيتها بالكتاب وهو قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وحافظونها اذا هاء في اوقاتها فهذا النص يقتضي الفريضة للامر ثم هي خمس لان النص يقتضي عدداله وسطى وواو الجمع للعطف المقضى للمغايرة ووافله خمس ضرورة السنة وهي غير واحد واجماع الامة واذا ثبتت فرضيتها يحتاج الى سبب وجوبها وتفسيرها وركنيتها وشرطها وحكمها اذا شيء لا يجب الا بسببه ولا يعرف الا ببيان حقيقته ولا يوجد الا بركنه وعند شرطه ولا يفعل الا لحكمه فسبب وجوبها الوقت لانها تضاف اليه وهي تدل على المبيية وتكرر بتكرره والسبب الجزء المتصل بالاداء لاكله وهو سبب نفس الوجوب اذ سبب وجوب الاداء الخطاب وتفسيرها لغة الدعاء قال فلي على دنها وارسم وقيل من الصلي وهو العظم الذي عليه الاليتان لان المصلي يحرك صلوه في الركوة والسجود وفي الشريعة اسم لهذه الافعال المعلومة من القيام والركوع والسجود سميت بذلك لما فيها من الدعاء والثناء فعلى هذا يكون من الاسماء المغيرة وقيل هو من الاسماء (المنقولة)

اول وقت العجرا اذا طلع العجرا الثاني وهو البياض المعترض في الافق وأخروقتها
 ما لم تطلع الشمس لحديث امانة جبرئيل هـ م فاتة ام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيها في اليوم الاول حين طلع العجرا وفي اليوم الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس
 ان تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك
 ولا معتبرا بالعجرا الكاذب وهو البياض الذي يبدأ طولاً ثم يعقبه الظلام
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا يغرنكم اذان بلال ولا العجرا المستطيل

المنقولة لوجود الصلوة يهدون الدعاء والثناء كما في الامي والفرق بين التغير والنقل ان في النقل
 لم يبق المعنى الموضوع له مرعبا وفي التغير يكون باقيا لكنه زيد عليه شيء آخر او ما شرطها
 فيجب في بابه واما اركانها الاصلية فاربعة القيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة الاخيرة
 فهي وان كانت فرضا خلافا للمالك رح الا انها ليست بركن اصلي في الصلوة على ما يبيح
 ان شاء الله تعالى واما حكمها فسقوط الواجب عن ذمته في الدنيا والثواب في الآخرة لان
 حكم الشيء ما يفعل لاجله وانما يؤدي الصلوة ليسقط الواجب ويحصل الثواب

قوله اول وقت العجراي اول وقت صلوة العجرا واما قدم وقت العجرا وان كان
 الواجب تقديما الظهر كما ورد في الحديث لانه اول صلوة فرضت لعدم الاختلاف
 في اوله وآخره بخلاف غيره **قوله** وأخروقتها ما لم تطلع الشمس اي قبيل
 طلوع الشمس وهو من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء **قوله** ثم قال في آخر
 الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك فان قيل هذا يقتضي ان لا يكون
 الاول والاخروقتا لها قلنا لما صلى في اول الوقت وآخره وجد البياض منه فعلا
 لهما فاحتج اليه ببيان ما بين الاول والاخرين بالقول او يقال هذا بيان للوقت المستحب
 اذا لاداء في اول الوقت مما يتعمد على الناس ويؤدي الى تقليل الجماعة وفي التأخير الى
 آخر الوقت خشية الغوات فكان المستحب ما بينهما مع قوله عليه السلام خير الامور وسطها

وانما المعجر المستطير في الافق اي المنتشر فيها واول وقت الظهر اذا زالت الشمس لامة جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول حين زالت الشمس وأخروقتها عند ابي حنيفة رخ اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقالا اذا صار الظل مثله سوى في الزوال وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه في الزوال هو الذي يكون للأشياء وقت الزوال

قوله وانما المعجر المستطير في الافق اي المنتشر فيه اختلف المشايخ في ان العبرة لاول طلوعه اولا ستطارته وانتشاره **قوله** وأخروقتها عند ابي حنيفة رحمه الله اذا صار ظل كل شيء مثليه اي أخروقتها الذي يتحقق عنده خروج وقتها ودخول وقت العصر وهذا نظير قوله وأخروقت المغرب حين يغيب الشفق ولا شك ان بغيبوبة الشفق يتحقق الخروج فاطلق اسم الآخر على القريب منه ويدل عليه رواية المنظومة والعصر حين المرء يلقي ظله قد صار مثليه وذكر شيخ الاسلام رحمه الله واختلفوا في أخروقت الظهر قال ابو حنيفة رحمه الله في ظاهر الرواية اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وقالا اذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله **قوله** وفي الزوال هو الذي يكون للأشياء وقت الزوال وذلك يختلف باختلاف الامكنة والافات وقد قيل الابدان يبقى في لكل شيء عند الزوال في كل موقع الامة والمدينة في اطول ايام السنة فلا يبقى بمكة ظل على الارض والمدينة تأخذ الشمس الجحطان الاربعة وذلك الذي الاصلي غير معتبر في التقدير بالظل وفي المبسوط طريق معرفة الزوال ان ينصب عود مستوي في ارض مستوية فمادام ظل العود في النقصان علم ان الشمس في الارتفاع لم يزل بعد وان استوى الظل علم انه حال الزوال فاذا اخذ الظل في الزيادة علم انها زالت فيخط على رأس الزيادة فيكون رأس الخط الى العود وفي الزوال فاذا صار ظل العود مثليه من رأس الخط لامن العود خرج وقت الظهر عنده وعندهما اذا صار مثله من ذلك الخط (قوله)

لهما امانة جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول للعصر في هذا الوقت ولا يبي حنيفة رح
قوله عليه الصلوة والسلام ابرد وابالظهر فان شدة الحر من فيم جهنم واشد
الحرق في ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الآثار لا ينقض الوقت بالشك
واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على الغولبين واخروقتها ما لم تغرب الشمس
لقوله عليه الصلوة والسلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها

قوله لهما امانة جبرئيل عم في اليوم الاول في هذا الوقت اي حين صار ظل كل شيء مثله
قال النبي عليه الصلوة والسلام في العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وفي بعض
النسخ في اليوم الثاني والمراد به الظهر وهذا ايضا حجة لهم عليه اذ المراد به بيان آخر الوقت
الا ان هذه الحجة لا تقوى لان امامة جبرئيل عم في اليوم الثاني لاتدل على ان لا تكون
ما وراء وقت الامامة قتالها الا ترى انه عم ام للمعجزة في اليوم الثاني حين اسفر الوقت يبقى بعده
الى طلوع الشمس وصلى الغشاء في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل والوقت يبقى بعده
قوله وله قوة عم ابرد وابالظهري اذ خلوا صلوة الظهر في البرد اي صلوا اذا سكنت شدة
الحر وفيهم جهنم شدة حرها واشد الحرق في ديارهم اذا صار ظل كل شيء مثله ولا يتغير الحر الا بعد
المثلين واذا تعارضت الآثار يبقى ما سلك على ما سلك ووقت الظهر ثابت بيقين فلا يزول
بالشك ووقت العصر ما سلك ثابتا فلا يدخل بالشك **قوله** واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر
على الغولبين اي على اختلاف الغولبين فعنده اذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر
ويدخل وقت العصر وعندهما اذا صار ظل كل شيء مثله يدخل وقت العصر فعلى هذا يكون
الاختلاف في اول وقت العصر واخر وقت الظهر وهو ظاهر الرواية وامانيمارواه الحسن من ابي
حنيفة رح انه اذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل
كل شيء مثله فكان بينهما وقت مهمل كما بين الفجر والظهر فعلى هذا يكون الاختلاف
في دخول وقت العصر وفي خروج وقت الظهر اتفاق **قوله** واخروقتها ما لم تغرب الشمس

واول وقت المغرب اذا هربت الشمس واخر وقتها ما لم يغيب الشفق وقال الشافعي رح مقدار ما يصلح فيه ثلث ركعات لأن جبرئيل عليه السلام ام في اليومين في وقت واحد ولنا قوله عليه الصلوة والسلام اول وقت المغرب حين تغرب الشمس واخر وقتها حين يغيب الشفق وما رواه كان للنجر زعن الكراهة ثم الشفق هو البياض الذي في الافق بعد الحمرة عند أبي حنيفة رح وعندهما هو الحمرة وهو رواية عن أبي حنيفة رح وهو قول الشافعي رح لقوله عليه السلام اشفق الحمرة ولابي حنيفة رح قوله عليه الصلوة والسلام واخر وقت المغرب اذا اسود الافق وما رواه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما ذكره مالك رح في الموطا وفيه اختلاف الصحابة واول وقت العشاء اذا غاب الشفق واخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني لقوله عليه الصلوة والسلام واخر وقت العشاء حين لم يطلع الفجر وهو حجة على الشافعي رحمه الله في تقديره بذهاب ثلث الليل واول وقت الوتر بعد العشاء واخره ما لم يطلع الفجر لقوله عليه السلام في الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر

اي زمان قبل غروب الشمس وقال الحسن بن زياد رحمه الله آخروقت العصر حين تصفر الشمس وهو قول الشافعي رحمه الله •

قوله واول وقت المغرب الى قوله واخر وقتها ما لم يغيب الشفق وقال الشافعي رحمه الله مقدار ما يصلح فيه ثلث ركعات وعنه انه مقدار يسترو وضوء واذا بين وخمس ركعات والحديث المروي حجة عليه في اقواله **قوله** وفيه اختلاف الصحابة يعني التمسك بالحديث المرفوع فيه في المسئلة المختلفة بين الصحابة لم يكن حجة لان عدم التمسك به وعدم القبول منه دليل انقطا عنه على ما عرف في اصول الفقه فمذهبهما مروي عن عمرو علي وابن معبود رضي الله تعالى عنهما وهو المختار عند الاممعي والخليل ومذهب مروي عن أبي بكر ومائثه وابن عباس رضي الله عنهم وهو المختار عند المبرود حمد بن يحيى واذا تعارضت الاخبار والآثار بقي ما كان على (ما كان)

الرمه هذا عندهما وعند أبي حنيفة رخصته وقت العشاء الا انه لا يتقدم عليه عند التذكر للترتيب

فصل

يستحب الاسفار بالمعراج قوله عليه الصلوة والسلام اسفروا بالمعراج فانه اعظم الاجر
قال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يستحب التعجيل في كل صلوة

ما كان وقت المغرب كان ثابتا يقين فلا يخرج بالشك وقت العشاء لم يكن ثابتا يقين
لا يدخل بالشك فقول أبي حنيفة رحمه الله اوثق لان الاصل في باب الصلوة
ان لا يثبت منها ركن ولا شرط الا بما فيه يقين وقولهما اوسع للناس كذا ذكره
الاسرار ولان المغرب كالعصر حيث يقام في اثرتنورا الشمس كالعصر ثم البياض
في العصر كالحمرة فليكن كذلك هنا ليكون صلاتان في وضوح النهار وصلاتان
بأثره وصلاتان في غسق الظلام والعشاء والوتر

وله وهذا عندهما وعند أبي حنيفة رخصته وقت العشاء وهو فرع الاختلاف في صفته فعنده
لوتر واجب والوقت منى جمع بين صلوتين واجبتين فهو وقتها وان امرت بقدوم احدهما
كصلوة الوقت والمائة وعندهما سنة شرعت بعد العشاء فيدخل وقته بعد العشاء
كركعة الظهر ولا خلاف في الغضاء فان الوتر اذا فات يقضى عندهما ايضا فأمدة
لا خلاف تظهر فيما اذا صلى العشاء بغبر وضوء ناسيا وصلى الوتر بوضوء ثم تذكر
بعد العشاء ولا يعيد الوتر عنده خلا فالهما وفيما اذا تذكر الوتر في صلوة المعراج عنده
سعة الوقت يفسد فجرة عنده خلا فالهما **قوله** ولا يقدم عليه عند التذكر للترتيب
لذا جواب سؤال يرد على قول أبي حنيفة رحمه الله وهو انه لو كان وقتهما واحدا
جاء ذاء الوتر قبل العشاء فأجاب عنه بقوله للترتيب والله اعلم

فصل

وله ويستحب الاسفار بالمعراج يقال اسفر الصبح أي اضاء ومنه اسفر بالصلوة اذا صلاها في
مد

والحجة عليه ما روينا وما نرويه قال والابرود بالظهر في الصيف وتقدمه في الشتاء لما روينا ولرواية انس رضي الله عنه قال كان النبي عليه الصلوة والسلام اذا كان في الشتاء يركب بالظهر واذا كان في الصيف يركب بها وتأخير العصر ما لم تغرب الشمس في الشتاء والصيف لما فيه من تكثير النوافل لكرامتها بعده والمعتبر فيه تغير القرص وهو ان يصير حال لا تحار فيه الاعين وهو الصحيح

الاسفار والباء للتعدية ولا يمكن حمل الامر على الوجوب اجما عا فتعين الاستحباب وقال الشافعي رح يستحب التعجيل في كل صلوة والمراد من التعجيل هو ان يكون الاداء في النصف الاول كذا في الاسرار لان في هذا اظهار المسارعة في اداء العبادة وهو مندوب اليه لقوله تعالى وسارعوا الى مغفرة الالهة فلما المسارعة الى مغفرة الله تعالى انما يكون في المسارعة الى الشيء الذي هو افضل عند الله من غيره والتاخير افضل لان فيه تكثير الجماعة على ان الآية عامة فنحملها على بعض الصلوة بدليل ما روينا ثم جدا الاسفار ما قال شمس الأئمة اهلوا ثمي رحمه الله والقاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله وهو ان يبدأ بالصلوة بعد انتشار البياض في وقت لوصلي الفجر بقراءة مسنونة ما بين اربعين آية الى ستين آية او اكثر وترتل القراءة فاذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو في طهارته يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل ابو بكر وعمر رضي الله عنهما كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله •

قوله والحجة عليه ما روينا إشارة الى قوله عم اسفروا بالفجر وقوله وما نرويه إشارة الى قوله واذا كان بالصيف يركبها فانه يدمى التعجيل في كل صلوة فكان الابراد بالظهر حجة عليه **قوله** لا تحار فيه الاعين هو الصحيح هذا اخترازم قول سفيان وابراهيم النخعي فانهم يعتبران تغير الضوء الذي يقع على الجدار قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله اخذنا بقول الشعبي رجمة الله عليه وهو تغير القرص لان تغير الضوء يحصل بعد الزوال (قوله)

والتأخير إليه مكروه ويستحب تعجيل المغرب لان تأخيرها مكروه لما فيه من التشبه باليهود وقال عليه السلام لا يزال امتي بخير ما عجلوا المغرب وأخروا العشاء .

قال وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل لقوله م لولان اشق على امتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل ولان فيه قطع السر المنهي عنه بعده وقيل في اصف تعجل كيلا تتقلل الجماعة والتأخير الى نصف الليل مباح لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة عارضة دليل الندب وهو قطع السر بوحدة الفتنة الا باحة والى النصف الاخير مكروه لما فيه من تقليل الجماعة وقد انقطع السر قبله ويستحب في الوقتين ان يالف صلوة الليل ان يترخر الوقت الى آخر الليل وان لم يثق بالانتباه او تر قبل النوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل

قوله والتأخير إليه مكروه وفي الايضاح قال اصحابنا التأخير الى هذا الوقت مكروه فاما الفعل فغير مكروه وفي الكافي وقيل الاداء مكروه ايضا **قوله** وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل اي يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام لولان اشق على امتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل فان قبل ينبغي ان يكون سنة كالمسواك حيث قال فيه لولان اشق على امتي لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء قلنا ثبت سنة السواك بمواظبته عليه السلام ولولا هالقلنا باستحبابه ايضا ولا مواظبة هذه ولانه قال ثمة لا مرتهم والامر للوجوب وقد امتنع الوجوب بعرض المشقة فيكون سنة اما هنا قال لاخرت وفعله مطلقا يدل على الاستحباب لا على الوجوب والتأخير الى نصف الليل مباح لان التأخير من حيث انه مقلل الجماعة مكروه ولكن به انقطع السر المنهي بعد العشاء بالكلية فيكون مندوبا فتعارض دليل الندب والكراهة فتسا فثبت الا باحة والى النصف الاخير مكروه لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لم يعارضه دليل الندب لان السر قد انقطع قبله

(كتاب الصلوة — باب الموافقت — فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة)

واذا كان يوم هيم فالمتحجب في الفجر والظهر والمغرب تأخير ما في العصر والعشاء تعجيلها لان في تأخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر وفي تأخير العصر توهم الوقوع في الوقت المكروه ولا توهم في الفجر لان تلك المدة مديدة وعن ابي حنيفة رحمة الله عليه التأخير في الكل للاحتياط الا ترى انه يجوز الاداء بعد الوقت لا قبله والله اعلم بالصواب •

فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة

لا تجوز ا للصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها
لحديث عتبة بن ربيعة عن ابي ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

وقيل في الصيف تعجل لان التأخير لقطع السمرو في الصيف ينمون كما يغيب الشفق ولا يشتغلون بالسمرن كان التعجيل افضل لما فيه من تكثير الجماعة والسمر معدوم
قوله واذا كان يوم هيم نال شيخ الاسلام رحمه الله واذا كان اليوم يوم هيم نكل صلوة في اسمها عين فانها تعجل كالعصر والعشاء والله اعلم •
فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة

قوله لا تجوز ا للصلوة عند طلوع الشمس هذا باطلا لانه لا يكاد يستقيم ويحتمل انه اراد بقوله لا تجوز الكراهة فينبأ ان الغرائض والنوافل لان الكراهة اذا كانت لمعنى في الوقت توجب نقصا في الصلوة وانما لا تجوز الغرائض فيها لانها وجبت كاملة فلا يتأدى بالنقصان حتى يجوز عصر يومه لانه وجب ناقصا لنقصان سببه فاذا لامنافة بين الكراهة وعدم جواز الغرائض ويحتمل انه اراد به قضاء الغرائض والواجبات كالوتر وسجدة التلاوة وجبت بتلاوة في وقت هيم مكروه فاما لو تلاوة السجدة فيها ومجدها وحضرت جنازة فيها فصلى عليها تجوز مع الكراهة لانها وجبت ناقصة فاذا كانا كما وجبت وفي شرح الطحاوي ولو اوجبت على نفسه صلوة (في)

(١٧٧) (كتاب الصلوة - باب المواقيت - فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة)

قال ثلثة اوقات نها نارسل الله عليه الصلوة والسلام ان يصلي فيها وان يقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تتصيف للغروب حتى تغرب والمراد بقوله وان يقبر صلوة الجنائزة لان الدفن غير مكروه

في هذه الاوقات فالأفضل له ان يصلي في وقت مباح ولو صلى في هذا الوقت يحق عنه وكذلك اداء التطوعات في هذا الوقت يجوز مع الكراهة ويحتمل أنه اراد به انه لا يجوز فعله شرعاً فاما لو شرع يلزم كما يقال لا يجوز مباحة البيع الفاسد اما لو باشر وقبض المبيع ثبت الملك يؤيده ما ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في اصول الفقهاء فلا يندم اصل العبادة مشروعاً فيه ولكن يحرم الاداء ويلزم بالشروع كما يلزم بالندرا لان الصلوة عبادة معلومة بأركانها والوقت ظرف لها لا معيار ولا يصبر مؤدياً بمجرد الشروع والمحرم هو الاداء ويتصور لهذا الشروع الاداء بدون صفة الحرمة بان يصبر حتى تبيض الشمس فلم يكن الشروع فاسداً كما لم يكن النذر فاسداً فيلزم القضاء لهذا ولكن لا يتأدى به واجب آخر لان النهي باعتبار صفة الوقت الذي هو ظرف الاداء يمكن نقصاناً في الاداء ولو اوجب في ذاته بصفة الكمال فلا يتأدى بالنقص .

قوله ثلثة اوقات نها نارسل الله عليه السلام ان يصلي فيها يريد به اي صلوة كانت فرضاً او نفلاً بخلاف سائر الاوقات المكروهة حيث يكره النقل فيها فلا يلزم بها ابطال العدد **قوله** عند طلوع الشمس حتى يرتفع اختلفوا في قدر الوقت الذي يباح فيه الصلوة بعد الطلوع قال في الأصل اذا طلعت حتى ارتفعت قدر رمح او رمحين يباح فيه الصلوة وكان ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فالشمس في الطلوع لا تباح فيه الصلوة فان هجم من النظر تباح فيه الصلوة وقال الفقيه ابو حنيفة السكندر رضي الله عنه يثبت بطمئتيه ويوضع في ارض مستوية فمادت الشمس تقع في حيطانه فهي في الطلوع فلا تحل الصلوة واذا وقعت في وسطه فقد طلعت وحلت الصلوة كذا في المحيط

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة)

والحديث باطلانه حجة على الشافعي رحمه الله في تخصيص الفرائض وبمكة في حق النوافل وحجة على ابي يوسف رح في اباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال •
قال ولا صلوة جنازة لما روي ولا سجدة تلاوة لانها في معنى الصلوة الا عصر يومه عند الغروب لان السبب هو الجزء القائم من الوقت لانه لو تعلق بكل لوجب الاداء بعده ولو تعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت فاقص

قوله والحديث باطلانه حجة على الشافعي رح في تخصيص الفرائض وبمكة لا يكره قضاء الغواث عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها عند الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها ولا يكره النفل في هذه الساعات الثلث بمكة عند لقوله عليه السلام يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف لهذا البيت وصلى في اية ساعة شاء من ليل او نهار روروى ابو ذر رضى الله عي مقرونا بقوله الابمكة قلنا هذه الزيادة شاذة لا تجوز الزيادة بها على الحديث المشهور والجواب عن حديث بني عبد مناف قلنا الشرع نهي عن الصلوة في هذه الاوقات لان عبد مناف **قوله** ولا سجدة تلاوة لانها في معنى الصلوة لان النهي عن الصلوة باعتبار الشبهة بمن يعبد الشمس والتشبيه يحصل بالسجود وانما لم يجعل سجود التلاوة في حكم الصلوة في انتقاض الوضوء بالعقبة لانه بخلاف القياس ورد في صلوة مستجمعة للتحرمة وجميع الاركان والآم في قوله عليه السلام فليعد الوضوء والصلوة للعهد فلم يتناول سجدة التلاوة ولا صلوة الجنازة ولا يمكن القول بالقياس لكونه مخالفا للقياس **قوله** لان السبب هو الجزء القائم من الوقت اي الذي يلي الشروع **قوله** لانه لو تعلق بكل لوجب الاداء بعده لان السببية لما كانت متعلقة بكل الوقت فما لم يوجد كله لا يحصل السبب لان المجموع ينتفي بانتفاء جزء وان صلى بعد الوقت يكون قضاء **قوله** ولو تعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت فاقص لان الاداء اذا لم (ينصل)

(كتاب الصلوة - باب المواقيت - فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة) (١٧١)

واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوة لانها وجبت كاملة فلا تأدي بالنافع قال رحمه والمراد بالنهي المذكور في صلوة الجنائز وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلاه آية السجدة فسجدها جاز لانها ادايت ناقصة كما وجبت اذا الوجوب بحضور الجنائز والتلاوة ويكره ان يتنفل بعد العجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب لما روي انه عليه السلام نهى عن ذلك ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين المواقيت وسجد للتلاوة ويصلي على الجنائز لان الكراهة كانت لحق الغرض يتصل بجزء معين للسببية كان تفويتها كما اذا لم يتصل الاداء بالجزء الاخير فانه يكون تفويتا ولا وجه لجعله مفوتا ما بقي الوقت كذا ذكره شمس الائمة رحمه الله وفيه اشكال وهوانه انما صار قضاء ثمة لغوات الوقت ولم يفت الوقت هنا فلا تصبر قضاءه

قوله واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت اي اذا كان الجزء القائم وهو الذي يلي الاداء سببا فالجزء الاخير معين للسببية وهو ناقص فيصير الواجب ناقصا اذا الحكم نتيجة السبب فقد اداها كما وجبت فان قيل لو شرع في العصر في وقت معتحب ومدة الى الوقت المكروه ويجوز ولو جعل الوجوب مضافا الى الجزء الذي يلي الشرع لما جاز لان السبب كامل وقد ادعى ناقصا قلنا الشرع جعل لمحق شغل كل الوقت بالاداء وهو العزيمة في الباب فجعل ما يتصل به من الفساد هو اذا احتراز عنه مع الاقبال على الصلوة معتذر **قوله** والمراد بالنهي المذكور في صلوة الجنائز وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلاه سجدة فيه وسجدها جاز اي مع الكراهة لانها ادايت ناقصة كما وجبت اذا لوجوب بحضور الجنائز والتلاوة وذكر في تحفة الفقهاء ان الافضل في صلوة الجنائز ان يؤدبها ولا يؤخرها لقوله عليه السلام ثلاث لا يؤخرن منها الجنائز اذا حضرت وفيه ايضا وكذا سجدة التلاوة فانه انما يكره في هذه الاوقات فيما اذا كانت التلاوة في غير هذه الاوقات وآمالا وتلا في وقت مكروه وسجدها فيه جاز من غير كراهة **قوله** ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الغوات اي بعد صلوة العجر الى ان تأخذ الشمس في الطلوع وبعد العصر الى ان تغرب الشمس *

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الأوقات التي تكرر فيها الصلوة)

ليصير الوقت كالمشغول به لا لمعنى في الوقت فلم يظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه سجدة التلاوة وظهرت في حق المذ ولأنه تعلق وجوبه بسبب من جهته وفي حق ركعتي الطواف وفي الذي شرع فيه ثم أفسده لأن الوجوب لغيره وهو ختم الطواف وصيانة المودى من البطان ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر لأنه لم يزد عليهما مع حرصه على الصلوة ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تأخير المغرب وإذا أخرج الإمام للخطبة يوم الجمعة إلى أن يفرغ لما فيه من الاشتغال من استماع الخطبة .

قوله ليصير الوقت كالمشغول به إذا فرض التقدير أقوى من النفل ثواباً فنعنه **قوله** فلم يظهر في حق الفرائض لأن الفرض الحقيقي أقوى من التقدير وفيما وجب لعينه أي لم يظهر فيما وجب لعينه رداله إلى جنسه وهو الفرض لأن الواجب فرض عملاً وظهر في المذ ولأن ما ألزمه بالنذر نفل لأن النذر سبب موضوع لالتزامه النفل بخلاف سجدة التلاوة لأنها ليست بنفل لأن النفل سجدة غير مشروع فيكون واجباً بالاجاب الله تعالى **قوله** لأنه تعلق وجوبه بسبب من جهته وهو اجاب العبد إذ صيغة النذر للايجاب وأنه ثبت من العبد فيما يرجع إلى حق ما حب الشرع كأنه لا اجاب وسجدة التلاوة وجبت بالاجاب الشرع وأن كانت التلاوة فعله كجمع المال فعله وجوب الزكاة بالاجاب الشرع **قوله** لأن الوجوب لغيره وهو ختم الطواف وصيانة المودى لما كان الوجوب فيهما لغيره بقيا فلا بد أنهما قد ظهرا أثره في النفل فكذا فيهما كما في المنذور وكذا إذا نذر صوم يوم بعينه لا يظهر تعيينه في حق صوم القضاء والكفارة بخلاف ما وجب لعينه لأنه لما كان واجباً لعينه استحال أن يكون نفلاً بذاته وسجدة التلاوة لم تشرع نفلاً فصارت واجبة ابتداء **قوله** ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر والأوقات التي تكره فيها الصلوة اثني عشر ثلاثة منها تكره الصلوة فيها بمعنى في الوقت وهي وقت الطلوع والغروب ولا استواء فلذلك يكره فيها جنس (الصلوة)

باب الاذان

الاذان سنة للصلوة الخمس والجمعة

الصلوة فرضا ونعلا والبقا في معنى في غير الوقت فلذلك اثنى النوافل وما في معنى النوافل
لا في الفرائض وتلك البقاة تسعة هي بعد طلوع الفجر وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد
صلوة العصر قبل الغدير وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند
الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكهوف وعند خطبة الاستسقاء •

باب الاذان

قوله الاذان هو الا سلام لغة قال الله تعالى واذان من المورسولة **قوله** الاذان سنة اي
سنة الهدى وقال بعضهم انه واجب لما روي عن محمد رحمة الله تعالى عليه ان اهل بلدة
من بلاد السلام اذاتركوا الاذان والاقامة فانه يجب القتال معهم وانما يقال على ترك
الواجب دون السنة وهامة مشايخنا قالوا انهماستان كذا في السنة وذكر في المحيط نال
ابو يوسف رح اذا امتنعوا من اقامة الفرائض نحو صلوة الجمعة وما ثر الفرائض واداء الزكوة
فيما تلون ولو امتنع واحد صريته واما السنن نحو صلوة العيد وصلوة الجماعة والاذان فاني
آمرهم وامرهم ولا اقاتلهم لتقع التفرقة بين الفرائض والسنن ومحمد رحمة الله
يقول الاذان وصلوة العيد ونحو ذلك وان كانت من السنن الا انها من اعلام الدين
والاصرار على تركها استخفاف بالدين فيما تلون على ذلك وقد نقل عن مكحول
رحمة الله انه قال السنة ستان سنة اخذها هدى وتركها لا باس به وسنة اخذها
هدى وتركها علالة كالاذان والاقامة وصلوة العيد فيما تلون على الخلافة الا ان احدا
اذا ترك ذلك يضرب ويحبس لتركه سنة مؤكدة ولا يقال لان فعله لا يؤدي الى
الاستخفاف بالدين فوقع اختيار القدوري وصاحب الهداية على ما عليه العامة
فقال الاذان سنة للصلوات الخمس والجمعة ثم جازان يكون تخصيص الجمعة لازالة
وهم من يتوهم بان الاذان لها كصلوة العيد من يجامع انهما يتعلقان بالامام والمصر

دون ماسواها للنقل المتواتر بصفة الاذان معروفة وهو كاذب الملك النازل من السماء

الجماع والاذهبي داخل تحت الخمس وثبوت الاذان بالكتاب وهو قوله تعالى
واذا نادى بتم الى الصلوة اتخذوها هزوا ولعبا والنداء الى الصلوة ليس الا الاذان والاسنة
وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاور اصحابه في امر الاذان فاشير
الى الضرب بالناس فقبيل هو للنصارى واشير الى النفخ في قرن فقبيل اليهود واشير
الى ايقاد النار فقبيل هو للمجنوس فلم يتفقوا على شيء وكان عبد الله بن زيد الانصاري
رعي الله عنه بينهم فلم يمتثلوا للطعام تلك الليلة قال وكنت بين الناس ثم واطعنا ان اذريت
نازلا من السماء وعليه بردان اخضران فقام على جذم حائط فاستقبل الغلبة فقال الله اكبر
الى آخره ثم سكت هنيئة ثم قام فقال مثل مقالته الاولى وزاد في آخره فدامت الصلوة
مرتين فاثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبرته بذلك فقال رؤيا صدق القها على
بلال فانه امد صوتا منك فعلمها بالانقام بلال على ارفع سطح فاذن فجاء عمر ربه بحجر رده
وقال لقد طاف في الليلة ما طاف بعبد الله الا انه سبقني فقال عليه السلام هذا اثبت وروي
ان سبعة من الصحابة رعي الله عنهم راوا تلك الرؤيا في ليلة واحدة وكان
ابو جعفر محمد بن علي ينكر هذا ويقول يعمدون الى ما هو من معالم الدين فيقولون
ثبت بالرواية كلاً وانما ثبت ذلك بتعليم جبرئيل عليه السلام ليلة المعراج حين صلى
رسول الله عليه السلام بالملائكة وروح الانبياء عليهم السلام عند بيت المقدس ولا منافاة
فيجوز ان يكون احدهما مؤيد الآخر وجميع الامة فانهم لم يختلفوا في ثبوته وانما
اختلفوا في صفته فقبيل انه واجب والصحيح انه سنة مؤكدة فلما تمتع اهل بلدة لغائلهم
الامام عند محمد بن خلف بن ابي يوسف وفي الترجيع فعند الشافعي رح فيه ترجيع وفي
التكبير عندنا اربع مرات وعند مالك رح مرتان .

قوله دون ماسواها كالوتر والعبدان والكموف لان السنن والطومات مكملات (البغراض)

ولا ترجع فيه وهو ان يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعد ما خفض بهما وقال الشافعي رحمه الله فيه ذلك لحديث ابي محذورة رضي الله عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام امره بالترجيع ولنا انه لا ترجع في المشاهير وكان مارواه تعليما فظنه ترجيعا ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خبر من النوم مرتين لان بلا لارضي الله عنه قال الصلوة خبر من النوم مرتين حين وجد النبي عليه السلام را قد افاق قال النبي عليه الصلوة والسلام ما احسن هذا بالال اجعله في اذانك وخصل الفجر به لانه وقت نوم وغفلة والا فامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين هكذا فعل الملك النازل من السماء وهو المشهور ثم هو حجة على الشافعي رحمه الله في قوله انها فرادى فرادى الا قوله قد قامت الصلوة مرتين د

للفرائض واتباع لها فالاذان للاصل اذان للتعبد والوتران كان واجبا عنده لكنه يؤدي في وقت العشاء فاكتفي باذانه والتراويح وصلوة العبدین سنة •

قوله ولا ترجع فيه صورة الترجيع ان يأتي بالشهادتين مرتين مخافته ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية اشهدان محمد ارسول الله خفيا الى قوله اشهدان لا اله الا الله رافعا صوته فكرر الشهادتين فيقول كل واحد من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتین على سبيل الجهر **قوله** فكان مارواه تعليما فظنه ترجيعا اي ماروى الشافعي رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم امره بمحذورة بالترجيع وكان تعليما فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره بالتركرا حالة التعليم ليحسن تعلمه وكان ذلك عادة فيما يعلم اصحابه فظن انه امره بالترجيع وقيل انه كان مؤذنا مكة فلما انتهى الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم خفض صوته خيا من اهل مكة لانه كان حديث العهد بالا سلام فعرك رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنه وامره ان يعود فيرفع صوته ليعلمه ان لا خياء من الحق • (قوله)

(كتاب الصلوة ... باب الاذان)

ويُترسل في الاذان ويجدر في الاقامة لقوله عليه الصلوة والسلام لبال رحمه
 الله اذاذنت قترسل واذا قمت فاحذر وهذا بيان الاستحباب ويستقبل بهما القبلة
 لان الملك النازل من السماء اذن مستقبل القبلة ولو ترك الاستقبال جاز
 لحصول المقصود ويكره لمخالفة السنة وتحول وجهه للصلوة والفلاح بمنته وبحرة
 لانه خطاب للقوم فبواجههم به وان استدار في صومعة فحسن ومراده اذا لم يستطع
 تحويل الوجه يمينا وشمالا مع ثبات قدميه مكانهما كما هو السنة بان كان
 الصومعة متسعة فامان غير حاجة فلا والافضل للمؤذن ان يجعل اصبعيه في اذنيه
 بذلك امر النبي عليه الصلوة والسلام بلالا رضي الله تعالى عنه ولانه ابلغ في الاعلام
 فان لم يفعل فحسن لانها ليست بهتة اصلية .

قوله ويترسل في الاذان الترسل ان يفصل بين كلمات الاذان من غير تغن
 ولا تطريب من قولهم على رسلك اي اتدد وترسل في القراءة تمهل فيها واتحد
 الوصل والسرعة **قوله** وتحول وجهه للصلوة والفلاح بمنته وبحرة اي الصلوة في
 اليمين والفلاح في الشمال وقيل ان الصلوة عن يمينه وشماله والفلاح كذلك
 والاصح هو الاول **قوله** فان لم يفعل فحسن اي الاذان حسن لا ترك الفعل
 لان ذلك الفعل وان لم يكن من الحسن الاصلية لكن فعل امر به النبي عليه
 السلام فلا يليق ان يوصف تركه بالحسن لكن الاذان معه حسن فاذا تركه
 بقي الاذان حسنا **قوله** لانها ليست بسنة اصلية اي لم يكن في اذان الملك
 النازل من السماء ولهذا لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد رضي الله تعالى عنه
 وهو الاصل وانما كان ذلك لاقامة سنة الصوت الا ترى الى قوله عليه الصلوة والسلام
 فانه اندي لصوتك علل بذلك .

(قوله)

والثوب في الفجر حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة
 حسن وكرة في سائر الصلوة ومعناه العود الى الاعلام بعد الاعلام على حسب ما تعرفوه وهذا
 ثوب احدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة رضي الله عنهم لتغيير احوال الناس
 وخصوصا الفجرة لما ذكرنا والمتأخرون استحسنوه في الصلوة كلها المظهر التواني
 في الامور الدينية وقال ابو يوسف رح لا ارى باسا بان يقول المؤذن للمير في الصلوة كلها
 السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حي على الصلوة حي على الفلاح
 الصلوة يرحمك الله واستبعده محمد رحمه الله لان الناس سواسية في امر الجماعة
 وابو يوسف رحمه الله خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا تغوتهم
 الجماعة وعلى هذا القاضي والمفتي

قوله والثوب في الفجر الى قوله وهذا ثوب احدثه علماء الكوفة الثوب العود
 الى الاعلام بعد الاعلام ومنه الثوب لان مصيبتها عائد اليها والثواب لان منفعة عمله
 تعود اليه والمتأخرون لان الناس يعودون اليه وهو اربعة قديم وهو الصلوة خبر من النوم
 وكان بعد الاذان وهو الاصح الان علماء كوفة الحقوة بالاذان ومحدث احدثه علماء
 كوفة بين الاذان والاقامة حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين وثوب كل بلد
 على ما تعارفوه اما بالتسليم او بالصلاة او قامت قامت لانه للمبالغة في الاعلام
 وانما يحصل ذلك بما تعارفوا به وما استحسنه المتأخرون وهو الثوب في سائر الصلوة
 لزيادة شغلة الناس وقل ما يقومون عند سماع الاذان فيستحسن الثوب للمبالغة في الاعلام
 وما احدثه ابو يوسف رحمه الله الامير بان يقول السلام عليك ايها الامير حي على
 الصلوة حي على الفلاح يرحمك الله لانهم خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسن
 تخصيصهم بما كان يخص به رسول الله هم فما اذا اشتغلوا بغير ذلك فلا وكذا كل
 من اشتغل بمصالح المسلمين كالمفتي والقاضي يخص بنوع اعلام لانه لو لم يخص بنوع

ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا
يجلس في المغرب ايضا جلسته خفيفة لانه لا بد من الفصل اذا وصل مكروه
ولا يقع انفصل بالسكنة لوجود هابين كلمات الاذان فيفصل بالجلسة كما بين الخطبتين
ولا يبي حنيفة رحمه الله ان التأخير مكروه فيكتفي بادنى الفصل احترافا عنه
والمكان في مسفلتين مختلف وكذا النعمة فيقع انفصل بالسكنة ولا كذلك الخطبة
وقال الشافعي رحمه الله يفصل بركعتين اعتبارا بارتفاع الصلوة والفرق قد ذكرناه
قال يعقوب رأيت ابا حنيفة رح يؤذن في المغرب ويقوم ولا يجلس بين الاذان والاقامة

اعلام لا يعرف هو وقت الحضور فيحضر كما سمع الاذان ولم يحضر القوم بعد فيحتاج
الى انتظارهم فينقطع مصالح المسلمين وكراهه محمد رحمه الله وقال افلا يبي
يوسف رحمه الله حيث خص الامراء بالتثويب لما روي ان عمر رضي الله عنه اتاه
مؤذن مكة يؤذنه بالصلوة فانتهره وقال اليس في اذ انك ما يكفيناه

قوله ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب اتفق العلماء ان الوصل بين الاذان
والاقامة مكروه قال عليه السلام ليلال اجعل بين اذانك واقامتك قدرا يفرغ الاكل من
اكله غير ان الفصل في سائر الصلوات بالسنة او بما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها وهنا
يكراه التطوع قبله فلا يفصل به ثم قال لا الجلسة تحقق الفصل لانها شرعت للفصل
كما بين الخطبتين يوم الجمعة وقال ابو حنيفة رحمه الله المستحب ان يفصل بينهما
بسكنة يسكت فائما سعة ثم يقيم ومقدار السكنة عنده قد رما يتمكن فيه
من قراءة آيات قصارا وآية طويلة وروي عنه انه مقدار ما يخطو ثلث خطوات
قوله ولا كذلك الخطبة لان المكان واحد والهيئة متحدة فلا يقع انفصل الا بجلسة (قوله)

وهذا يفيد ما قلناه وان المستحب كون المؤذن عالما بالسنة لقوله عليه الصلوة والسلام ويؤذن لكم خياركم ويؤذن للفائتة ويقم لانه عليه الصلوة والسلام قضى الفجر غداة ليلة التعريس باذان واقامة وهو حجة على الشافعي رحمه الله في اكتفائه بالاقامة فان فاتته صلوات اذن الاولى واقام بها رويانا

قوله وهذا يفيد ما قلناه اي فعل ابي حنيفة رحمه الله يفيد ان المؤذن لا يجلس بين الاذان والاقامة في المغرب ويفيد ان المستحب كون المؤذن عالما بالسنة اي بالاحكام الشرعية لان للاذان سنا وآدابا فلا بد من العلم بها ولانه من باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفوض الى غيرا لعلماء ولهذا قال علي رضي الله عنه لو استطعت الاذان مع الخلافة لاذنت قثبت ان الاحسن ان يكون عالما اما في الصلوة بخلاف ما يقوله بعض المتأخرين ان الاحسن للامام ان يفوض الاذان والاقامة الى غيره فان النبي عليه السلام ما باشر الاذان والاقامة بنفسه وقد كان اما ما لهم في الصلوة قال شمس الانمة رحمه هذا في حقه عليه السلام وفي حقنا اذان الامام بنفسه اولى لان المؤذن يدعوا الى الله فمن كان على درجة من فهو اولى الناس بفوق اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما في بعض الاوقات روى عقبه بن هارم قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس اذن واقام وصلى الظهر **قوله** قضى الفجر غداة ليلة التعريس روى ابوقتا دة كنا مع رسول الله عليه السلام في غزاة فعرسنا فما استيقظنا حتى ايقظنا حرا الشمس فارتحلنا حتى ارتفعت ثم نزلنا فامر بلال فاذا ن فصلينا ركعتين ثم اقام فصلينا الغداة التعريس نزول المسافر آخر الليل (قوله)

وكان مخبراً في الباقي ان شاء اذن واقام ليكون القضاء على حسب الاداء وان شاء اقتصر على الإقامة لان الاذان للاستحضار وهم حضور قال رض وعن محمد رحمه الله انه يقيم لما بعدها لا يؤذن قالوا يجوز ان يكون هذا قولهم جميعاً وينبغي ان يؤذن ويقيم على طهر فان اذن على غير وضوء جاز لانه ذكر وليس بصلوة فكان الوضوء فيه استحباباً في القراءة ويكره ان يقيم على غير وضوء لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلوة ويروى انه لا تكرر الإقامة لانه احد الاذنين ويروى يكره الاذان ايضا لانه يصير داعياً الى ما لا يحبه بنفسه ويكره ان يؤذن وهو جنب رواية واحدة ووجه الفرق على احدي الروايتين وهوان للاذن شبه بالصلوة فيشترط الطهارة عن اغلط المحذرين دون اخفهما عملاً بالشبهين وفي الجامع المصغر اذا اذن على غير وضوء واقام لا يعبد والجنب احب الي ان يعبد وان لم بعد اجزاء اما الاول فلخفة الحدث واما الثاني ففى الامة بسبب الجناية روايتان والآشبه ان يعاد الاذان ولا تعاد الإقامة

قوله وكان مخبراً في الباقي هذا اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجالس فيشترط كلاهما كذا قاله الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله **قوله** لانه يصبر داعياً الى ما لا يحب بنفسه لانه يدعو الناس الى التأهب للصلوة فاذا لم يتأهب لها يكون داعياً الى ما لا يحب بنفسه فيدخل تحت قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم **قوله** وهوان للاذن شبه بالصلوة من حيث انه يراعى فيه الاستقبال والوقت الا انه ليس بصلوة حقيقة فلولا كان صلوة من كل وجه لما جازع الحدث والجناية ولولم تكن صلوة بوجه لجازعها فقلنا يكره بالجناية اعتبار الجنب الشبه ولا يكره بالحدث اعتبار الحقيقة واعتبرنا جازب الشبه في الجناية دون الحدث لاننا لو اعتبرنا في الحدث لزنا اعتباراً في الجناية لانها غلط في تعطيل جانب الحقيقة **قوله** والجنب احب الي ان يعبد ذكر في شرح الطحاوي تستحب إعادة اذان اربعة الجنب والمرأى الكرمان والمجنون (قوله)

لان تكرار الاذان مشروع دون الاقامة وقوله وان لم يعد اجزاه يعنى الصلوة لانها جائزة بدون الاذان والاقامة .

قال وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعادليقع على وجه السنة ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها ويعاد في الوقت لان الاذان للاعلام وقبل الوقت تجهيل وقال ابو يوسف وهو قول الشافعي رحمه الله يجوز للفجر في النصف الا حبر من الليل لتوارث اهل الحرمين والحجة على الكل قوله عليه السلام لبلال رسي الله منه لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ورد يده مرصا والمصنف يؤذن ويقيم لقوله عليه السلام

قوله لان تكرار الاذان مشروع اي في الجملة كافي في الجمعة قال وان لم يعد اجزاه يعنى الصلوة انما يفسر بهذا لانه ذكر في الايضاح ويصحب ان يكون المراد من الجواز اصل الاذان لان رفع الصوت زائد في الباب وفي المبسوط وليس على النساء اذان ولا اقامة لانها مستندة الصلوة بالجماعة وجماعتهم منسوخة وكذلك ان صلبين بالجماعة صلبين بغير اذان ولا اقامة **قوله** وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد لانها ان رفعت صوتها فقد باشرت منكر الاذان صوتها مورو وان لم ترفع فقد اخلت بالاعلام الذي هو المقصود فيعاد اذا لم يند بها **قوله** لتوارث اهل الحرمين اي اهل مكة ومدينة فان قيل جاء في الحديث لا يغرنكم اذان بلال فاعلم بهذا انه كان يؤذن قبل الوقت فلما اذان بلال لم يكن للصلوة حيث قاله عليه السلام لا يغرنكم اذان بلال فانه يؤذن ليرجع قائمكم ويتحصر ما تمكم ويقوم نائمكم فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم وانما كان صلوة الفجر باذان ابن ام مكتوم وكان هورمي الله عنه اعمى لا يؤذن حتى يسمع الناس يقولون اصبحت اصبحت **قوله** فأن قيل قال في المبسوط البصير احب الي ان يؤذن من الاممى فكيف جعل النبي عليه السلام مؤذنا وغيره احب منه قلنا اما كان غيره اولى منه لان غيره اعلم بمواقيت الصلوة وكان مع ابن ام مكتوم من يحفظ عليه اوقات الصلوة فيكون تأذنه وتأذنين البصير سواء

لابني ابي مليكة ر. هـ. اذ ابا فرتما فاذا نوا قیما فان تركهما جميعا يكره ولوا كنن
بالاقامة جاز لان الاذان لاستحضر الغائبين والرفقة حاصرون والاقامة لاعلام الافتتاح وهم
اليه محتاجون فان صلى في بيته في المصر يصلي باذان واقامة ليكون الاداء على هيئة
الجماعة وان تركهما جاز لقول ابن مسعود ر. هـ. اذان الحبي بكفينا والله اعلم بالصواب.

قوله لابني ابي مليكة ذكر هذا الحديث في المبسوط بخطاب غيرهما قال
روي عن النبي عليه السلام انه قال لما لك بن الحويرث وابن عم له اذا سافرتما
فاذا نوا قیما وفي الجامع الصغير لغرض الا سلام والامام المحبوبي ما يوافق المبسوط
قوله فان تركهما جميعا يكره لانه مبادر تركا للصلوة بجماعة حقيقة وتشبيها وترك الصلوة
بجماعة مكروه فكذا ترك التشبه يكون مكروها كما في الصوم متى عجز عن الصوم وقدر
على التشبه كره ترك ذلك فكذا هذا وقال عليه السلام من اذن في ارض فغرو اقام
صلى بصلوته ما بين الخافقين من الملائكة ومن صلى بغير اذان واقامة لم يصل معه الاملكاه
قوله لقول ابن مسعود روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى بعلقة والاسود
بغير اذان ولا اقامة وقال يكفينا اذان الحبي واقامتهم وفي التنزيل قوله ان يصلي
في بيته بلا اذان ولا اقامة ان شاء وان كانوا جماعة ومن ابي يوسف رحمه الله اما اذا
في ترك ذلك وفي الجامع الكرخي رحمه الله لا يرخص في ترك احدهما واما
بيان ما يجب على السامعين عند الاذان فيقول يجب عليهم الاجابة على ما روي
عن النبي عليه السلام اربع من الجفاء وذكر من جملتها من يجمع الاذان والاقامة
ولم يجب والاجابة ان يقول مثله ما قاله المؤذن الى قوله حي على الصلوة حي
على الفلاح فانه يقول مقام ذلك لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لان اعادة ذلك
تشبه الاستهزاء وكذلك اذا قال المؤذن الصلوة خبر من النوم يقول صدقت وبررت كذا
في النسخة وفي التنزيل اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن اذ نوا واحدا بعد واحد

باب شروط الصلوة التي تتقدمها

يجب على المصلي ان يقدم الطهارة من الاحداث والنجاس على ما قدمناه
 قال الله تعالى وثيابك فطهر وقال تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ويمر عورته لقوله تعالى

واحد فالحرمة الاولى ومثل ظهير الدين ممن يسمع الاذان في وقت واحد من الجهات
 ماذا يجب عليهم قال اجابة اذان مسجده بالنقل ومن انحلوأي رحمه الله لواجاب
 باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد ولم يجب لا يكون آثما
 وفي العيون فارى سمع الاذان فلا يفضل له ان يمسك ويسمع الاذان به ورد الاثر
 وفي فوائد الرستغني رحمه الله لو سمع وهو في المسجد يمضي في قراءته وان كان
 في بيته فكذلك ان لم يكن اذان مسجده والله اعلم •

باب شروط الصلوة التي تتقدمها

انما قيد الشروط بالتي تتقدمها لانه تبين في هذا الباب الشروط التي تتقدمها
 لا الشروط التي لا تتقدمها كالقعدة الاخيرة قبل انها فرض وليس بركن اصلي بل
 هي شرط الخروج من الصلوة كما لنصريمة فانها شرط الدخول في الصلوة وليست بركن
 وكرتيب افعال الصلوة فيما لم يشرع مكررا في الركعة كترتيب الركوع على القراءة
 والسجود على الركوع وكذلك مراعاة المقام على المتقدمي وعدم تذكر فائنة قبلها
 وهو ما حب ثرتبوعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة فان هذه الاشياء شروط
 جواز الصلوة التي لا تتقدمها ثم الشروط متنوعة الى ثلاثة انواع شرط لانعدام كالنية والتحريم
 والوقت والخطة في الجمعة وشرط للدوام كالطهارة وسر العورة واستقبال القبلة والثلث
 مباشر وجوده في حالة البقاء فلا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة باهتداء الصلوة وهو القراءة
 فانكرن في نفسه شرط في سائر الاركان لان القراءة موجودة في جميع الصلوة تقدمها

خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يورى مور تكم عند كل صلوة وقال م لا صلوة لائحاض الا بضم اري لها لغة ومورة الرجل ماتحت السرة الى الركبة لقوله م مورة الرجل ما بين سرقته الى ركبته ويروى مادون سرقته حتى تجاوز ركبته وبهذا تبين ان المورة ليست من العورة خلا لما يقوله الشافعي رح والركبة من العورة خلا فانه ايضا وكلمة الى نحملها على كلمة مع عملا بكلمة حتى او عملا بقوله م الركبة من العورة وبدن العورة كلها مورة الا وجهها وكعبها لقوله م المرأة مورة مستورة واستثناء العضوين للابتلاء ابدا فمهما

قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يورى مور تكم عند كل صلوة لان اخذ الزينة عنها لا يمكن فيكون المراد محلها وهذا من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل واريد بالمعبد الصلوة وهذا بطريق اطلاق اسم المحل على الحال فان قيل الآية وردت في شأن الطواف كذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما لافي حق الصلوة فلا يكون حجة في وجوب الستر في حق الصلوة قلنا العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وهذا عموم في اللفظ لانه قال عند كل مسجد فقد امر باخذ الزينة عند كل مسجد وهذا مما يمنع القصر على المسجد الحرام **قوله** وكلمة الى نحملها على معنى مع لانها تحمله قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قيل اي مع اموالكم وقوله عليه السلام حتى تجاوز ركبته محكم في ان الركبة مورة تحمل المحتمل على المحكم دفعا للنعارض ولانها لو كانت محمولة على حقيقتها وهي الغاية فهي غاية اسقاط فيدخل ولن كانت غاية مدفعنا رمت الروايتان فتساطنا فتثبت مورة الركبة بقوله عليه السلام الركبة من العورة **قوله** لقوله م المرأة مورة مستورة اي يجب سترها وهي اسم للعجموع فيتناول كله وهذا لان الصيغة لو كانت اخبارا حقيقة لكنها غير مرادة لاننا نأشاهدها غير مستورة فلوحمل على حقيقة اللزم الخلف في كلام الشارع فحملناه على وجوب الستر اذا الوجود لازم الاخبار والوجوب منض اليه (قوله)

قال رضي الله عنه وهذا تنبص على ان القدم عورة ويروى انها ليست بعورة وهو الاصح فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف تعبد الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان كان اقل من الربع لا تعبد وقال ابو يوسف رح لا تعبد ان كان اقل من النصف

قوله وهذا تنبص على ان القدم عورة لما ائنه اثبت او لا كون جميع بدن المرأة عورة ثم استثنى منه الوجه والكف لاغير فبقي ما وراءهما تحت المستثنى منه والقدم ما وراءهما فكان من جملة المستثنى منه وانه مبقى على اصل العورة فكان القدم ايضا مبقى على اصل العورة لا محالة **قوله** ويروى انها ليست بعورة وهو الاصح لان المرأة محتاجة الى كشف قدميها عند مشيها كما تحتاج الى اظهار وجهها ويدها عند المعاملة فاذا خرج الوجه والكف من ان يكون عورة للحاجة مع ان الكف والوجه في كونه مشتهى فوق القدم فلان يخرج القدم اولى **قوله** فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف فان قيل لما ذاجع محمد رحمه الله بين الثلث والربع وذكر الربع مغن عن ذكر الثلث قلنا الجواب عنه من وجهين احدهما ان محمد ارحمة الله عليه لم يثبت القول في الربع بالكثرة لانه لم يرو عن النبي عليه السلام ان الربع كثير وقد روي في الثلث كما قال في حديث سعد في الوصية ولكن دل الدليل على كون الربع كثيرا كما في حلق الرأس فرد بين الثلث والربع كيلا يكون فاطعا فيما له تردد والثاني ان ابا حنيفة رحمه الله عليه سئل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاورد ما محمد رحمه الله عليه في الكتاب كذلك كذا في الفوائد الظهيرية لا يقال بانه لا يقع الا حنرا زما في ذكر بهذا البرود لان المفهوم من مثل هذا الكلام ارتباط الحكم بكل واحد من المذكور لا نأقول كما يفهم ما ذكرتم يفهم ارتباطها بحد كما يقال فلان ابن هذا وهذا

(كتاب الصلوة - باب شروط الصلوة التي تتقدمها)

لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابله اقل منها ذهنا من اسماء المقابلة وفي النصف عنه روايتان فاعتبر الخروج من حد القلة او عدم الدخول في عدده ولهما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس والحلق في الاحرام ومن رأى وجه غيره مخبر من رؤيته وان لم ير الا احد جوانبه الاربعة والشعر والبطن والمخذ كذلك يعني على هذا الاختلاف لان كل واحد مضموعلى حدة والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح

قوله لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابله اقل منه فإن قيل يشكلى على هذا قوله تعالى يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا قلنا انما سمي كل واحد من الفريقين كثيرا بالنظر الى انفسهم لا بالنظر الى ما يقابلهم فاذا لو خيلنا ومجرد النظر الى انفس المهديين مع قطع النظر من اهل الضلال لا شك ان المهديين يرون شملا كثيرا وكذلك اهل الضلال وقال ما حب الكشاف ان اهل الضلال كثير حقيقة واهل الهدى كثير مرتبة وعظمة فكانت نسبة الكثرة الى كل واحد من الطائفتين بمعنى على حدة فلا يتنافان حينئذ **قوله** فاعتبر الخروج من حد القلة يعني لما كان القليل والكثير من اسماء المقابلة فالنصف لا يكون قليلا ولا كثيرا لان ما يقابله ليس اقل منه ولا اكثر منه ففي احدى الروايتين يعتبر الخروج من القلة ويكون ما نعا وفي الرواية الاخرى يعتبر عدم الدخول في حد الكثرة ولا يكون ما نعا **قوله** ولهما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس فيه اشكال لانه لم يكن الواجب فيه مسح الكل حتى يقوم الربع فيه مقام الكل بل الواجب فيه مسح بعض الرأس **قوله** والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح احتراز بقوله هو الصحيح عن اختيار صدر الشهيد رحمه الله فانه ذكر في الجامع الصغير ان المراد بالشعر ما على الرأس واما المسترسل هل هي عورة فيه روايتان وذكر الا امام المحبوبي رحمه الله في الجامع الصغير واما المسترسل هل هي عورة في رواية المنتقم (ليس)

وانما وضع غسله في الجنابة لمكان الحرج والعورة الغليظة على هذا الاختلاف والذكر يعتبر بانفراده وكذا الاثنيان وهذا هو الصحيح دون الضم

ليس بعورة حتى قال فيه ولو يكشف شيء من شعر المرأة اسفل من الاذنين جازت صلواتها وان كان اكثر من الثلث او الربع وهذا لانه لا يوارى الرأس فلا يكون حكمه حكم الرأس لكن مع هذا يحرم النظر اليه لانه مورة بل لان النظر الى شعرهن فتنة كما لنظر الى وجه المرأة الشابة اولى بشعور الماء من شهوة اليه اشار النبي عليه السلام في قوله من نظر الى وجه امرأة اجنبية من شهوة صب في عينه الا نكح يوم القيمة ولهذا المعنى قال مشايخنا رحمهم الله تمنع المرأة الشابة من كشف وجهها بين الرجال في زماننا هذا على رواية المنقوية وفي رواية اخرى هو عورة فيه اخذ الفقيه ابو الليث رح الفتوى لانه احوط .

قوله وانما وضع غسله جواب اشكال يرد على قوله هو الصحيح بان يقال لو كان الشعر لنا زل من الرأس مورة على ما زعمت انما كان باعتبار انه من بدنها وليس هو من بدنها بل هو من بدنها لانه متصل به خلقه ولكن سقوط غسله باعتبار الحرج **قوله** والعورة الغليظة وهي القبل والدبر على هذا الاختلاف مندهما انكشاف الربع منهما مانع جواز الصلوة وعند ابي يوسف رحمه الله انكشاف الاكثر وفي النصف روايتان منه وفي المحيط ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه انه يعتبر في السواطين قدر الدرهم وفيما عدا ذلك الربع وانما قال ذلك لان العورة نوعان غليظة وخفيفة كالنجاسة ثم في النجاسة الغليظة يعتبر الدرهم وفي الخفيفة يعتبر الربع فكذا العورة ولكن هذا وهم من الكرخي لانه قصده التغليب في العورة الغليظة وهذا في الحقيقة تخفيف لانه اعتبر في الدرهم والدبر لا يكون اكبر من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواز الصلوة وان كان جميع الدبر مكشوفاً وهذا يناقض وهذا معنى ما ذكر

واما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وموطنها ظهرها وعورة واسوعى ذلك من بدنها ليس بعورة لغول عمر رضى القى عنك الخمار يادافار ان تشبهين بالحرائر ولا نها تخرج لحاجة مولاها في ثياب مهنتها عادة فاعتبارها لباها ذات المحارم في حق جميع الرجال دفعا للخرج قال ولو لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد وهذا على وجهين ان كان ربع الثوب واكثر منه طاهر يصلي فيه ولو صلى عبره ان لا تجزيه لان ربع الشيء يقوم مقام كله وان كان الطاهر اقل من الربع فكذلك عند محمد رحمة الله عليه وهو احد قولي الشافعي رحمة الله تعالى عليه لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد وفي الصلوة عبره ان

فخر الاسلام رحمه الله واما العورة الغليظة فقد قدر في ذلك بعض مشائنا رحمهم الله بما زاد على قدر الدرهم احتياطا وهذا احتياط يرجع الى المناقضة لان موضع الحديث جميلته اقل من الزائد على قدر الدرهم.

قوله وما كان صرة من الرجل فهو صرة من الامة الى قوله في ثياب مهنها المهنة بمنح الميم
او كسرهما الخدمة والابتذال من مهن القوم اذا خد مهن وانكر الاصمعي الكسر كذا في
الصاح وكانت جوارى ممرره يخدم من الضيفان كاشفات الرؤس مضطربات
الشددين **قوله** وكذلك عند محمد ربح اي لاتجزيه الصلوة الافية لان الصلوة في الثوب
النجس اقرب الى الجواز من الصلوة عريا فان القليل من النجاسة لا يمنع الجواز
كذلك الكثير في قول بعض العلماء قال عطاء ربح من صلى وفي ثوبه سبعون نقطة من دم
جازت صلوته ولم يقل احد بجواز الصلوة عريا نافي حال الاختيار وفي الاسرار ان خطاب
التطهير ساقط عند عدم الماء فصا ر هذا الثوب وثوب طاهر بمنزلة ولا نربع الثوب
لو كان طاهرا لم يجز الا ان يصلي فيه فكذلك ههنا لان نجاسة ثلثة ارباعه في افساد
صلوته فيه ونجاسة الكل سواء بحاله الاختيار فهما سواء ايضا حاله الا مطرا وفي انه
لا يعد الصلوة الا انا نقول ان خطاب الاستر بسبب النجاسة ساقط في حق (الصلوة)

ترك الفروض وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يخبرين أن يصلي مرئانا. وبين أن يصلي فيه وهو لا فضل لأن كل واحد منهما مانع جواز الصلوة حالة الاختيار ويستويان في حق المقدار فيستويان في حكم الصلوة وترك الشيء إلى خلف لا يكون تركاً ولا أفضلية لعدم اختصاص السنن بالصلوة واختصاص الطهارة بها ومن لم يجد ثوباً صلى مرئانا قاعداً يؤمى بالركوع والسجود هكذا فعله أصحاب رسول الله عليه السلام

الصلوة لأن الله تعالى ما خاطب بالسنن للصلوة إلا بالطاهر ولم يعط الخطاب بالسنن منه صار حال العربي كحال السنن باعتبار أن خطاب السنن منه ساقط فحينئذ ما رمى العورة كعري الوجه في حق سقوط الخطاب بالسنن فلما استوى المغانثان من غير تفاوت بينهما كان مخبراً بينهما وما إذا كان ربع الثوب طاهر فقد توجه عليه الخطاب بقدر الطاهر وإن سقط بقدر النجس فرجنا جهة الوجوب لأن الباب باب العبادات وإنما قدروا بالربع لأنه حد الكثير الفاحش في باب العورة والنجاسة الخفيفة وقول محمد رحمه الله أحسن كذا في الأسرار.

قوله ترك الفروض أي إذا صلى قاعداً مؤمياً وهو المستحب أما إذا صلى قائماً بالركوع والسجود عندنا يجوز فحينئذ لا يصير تركاً إلا فرضاً واحداً وهو السنن **قوله** ويستويان في حق المقدار قليل الانكشاف عفو كقليل النجاسة والكثير منهما مانع ولا يبعد أن يقال قوله ويستويان في حق المقدار وقع على اختيار الكرخي إذ مقدار الانكشاف من العورة الغليظة معتبر بما زاد على الدرهم كما في النجاسة الغليظة وكذلك العورة الخفيفة معتبرة في الانكشاف بالنجاسة الخفيفة إذ المانع فيهما مقدار ربع **قوله** والأفضلية لعدم اختصاص السنن بالصلوة يعني لما لم يختص السنن بالصلوة لأنه يكون السنن للصلوة وللناس كان نفعه فكان السنن أولى بخلاف الطهارة لأنها مختصة بالصلوة **قوله** ومن لم يجد ثوباً صلى مرئانا قاعداً فإن قيل قوله عليه السلام لعمر بن

(كتاب الصلوة — باب شروط الصلوة التي تقدمها)

فان صلى قائما اجزاء لان في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام اداء هذه الأركان فيميل الى ايها شاء الا ان افضل لان الستر واجب لحق الصلوة وحق الناس ولانه لا خلف له والايماء خلف عن الأركان .

قال وينوي الصلوة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل والاصل فيه قوله عليه السلام : لا اعمال بالنيات . ولان ابتداء الصلوة بالقيام وهو متردد بين العادة والعبادة ولا يقع التمييز الا بالنية والمتقدم على التكبير كالقائم هذه اذا لم يوجد ما يقطعه وهو عمل لا يخلق بالصلوة ولا معتبرا لما أخرجه منها عنه لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية

الحصين رضي الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعد يقتضي ان لا يجوز اداء الغرض للعاري قاعدا فلما هذا غير مستطوع على القيام حكما لا نهلا يمكنه ستر ما قدر على ستره الا بترك الركوع والسجود والقيام فكان ما جزا عن القيام حكما وروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم انهما قال العاري يصلي قاعدا بالايماء وروي عن انس بن مالك رضي الله عنه قال ان اصحاب رسول الله م ركبو افي السفينة فانكسرت بهم السفينة فخرجوا من البحر هراة فصلوا قعودا بايماء وهذا قول روي عنهم ولم يرو عن اقرانهم خلاف ذلك فحل محلا الاجماع تعرف بهذا ان حديث عمر بن الحصين محمول على ما اذا كان المصلي لايماء

قوله فان صلى قائما اجزاء في المبسوط اذا صلى قائما بالركوع والسجود هندا يجوز وهذا الثاني رحمه الله واجب وفي بحر المحيط يصلي العرة وحدا منها عدين فان صلوا اجماعة يتوسطهم الا ما مويرسل كل واحد رجلية نحو القبلة ويضع يديه بين فخذه يه يؤم ايماء وان اوى القائم او ركع او سجد القاعد جاز **قوله** ولا معتبرا لما أخرجه منها هذا نهي لقول الكرخي فعنده يجوز بنية متأخرة عن التحريمة واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم يجوز الى الثناء وقال بعضهم الى القعود وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع رأسه من الركوع فان نوى قبل الخروج روي عن محمد (انه)

وفي الصوم جوزت للمضرورة والنية هي الإرادة والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي اما الذكر باللسان فلا معتبر به ويحسن ذلك لا اجتماع عزيمته ثم ان كانت الصلوة تفلا يكفيها مطلق النية وكذا ان كانت سنة في الصحيح وان كانت فرضا لا بد من تعيين الغرض كالظهر مثلا لا خلاف الغرض

انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر والعصر مع الإمام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت صلواته بذلك النية .

قوله وفي الصوم جوزت للمضرورة وهي ان وقت الشروع في الصوم وقت سهو وغفلة لانه وقت نوم فلو شرطت النية وقت الشروع وهو ان يجار الصباح لابق الامر على الناس **قوله** والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي فال محمد بن سلمة رحمه الله هذا القدرية

وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لان النية غير العلم بها الا ترى ان من علم الكسر لا يكثر ولو نواه يكثر والمسا فر اذا علم الإقامة لا يصبر مقيما ولو نواه يصبر مقيما

قوله اما الذكر باللسان فلا معتبر فيه اي في كونه شرطا لصحة الشروع ويحسن الذكر باللسان لان يجتمع عزيمته قلبه والعزيمة مقدد القلب على ما يفعل وفي شرح الطحاوي الانفل ان يشتعل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع **قوله** وكذا ان كانت سنة في الصحيح

ذكر المصنف رح في التجنبس وقال في السنن يكفيها مطلق النية على ظاهر الرواية وهو اختيار عامة المشايخ والاحتياط في السنن ان ينوي الصلوة متبعة لرسول الله عليه السلام

قوله كالظهر مثلا هذا اذا سكن في الوقت وقال ظهر اليوم او ظهر الوقت او فرض الوقت اما اذا نوى الجهر او الظهر او غيرهما ولم ينو ظهر الوقت فمنهم من يقول لا يجزئه لانه

وبما كان عليه ظهر صلوة فائنة فلا يتعين غرض الوقت بهذا الاسم ومنهم من يقول يجزئه لان ظهر الوقت مشروع الوقت والفائنة ليست بمشروع الوقت فمطلقه ينصرف

الى ظهر الوقت هذا اذا كان يصلي في الوقت وان كان يصلي بعدما خرج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى فرض الوقت لا يجوز لان بعد خروجه وقت الظهر فرض الوقت

وان كان مقتديا بغيره ونوى الصلوة ومتابعته لانه يلزمه فساد الصلوة من جهته فلا بد من التزامه
قال ويستقبل القبلة لقوله تعالى فلو وجوهكم شطره ثم من كان بمكة ففرسه اصابة
 عنها ومن كان غائبا ففرسه اصابة جهتها هو الصحيح لان التكليف بحسب الوضوء

يكون هو العصر فاذا نوى فرض الوقت كان نوايا للعصر وصلوة الظهر لا تجوز بينته
 والاولى ان ينوي ظهرا اليوم فانه يجوز سواء كان الوقت خارجا او باقيا •

قوله وان كان مقتديا بنوى الصلوة ومتابعته وفي شرح الطحاوي ونوى صلوة الامام
 اجزاء وقام مقام نيتين وذكر شيخ الاسلام رح على خلاف هذا وقال فاما اذا قال نويت
 صلوة الامام فهذا لا يكفي لصحة الاقتداء به لان هذا تعيين لصلوة الامام وليس باقتداء به
 فكانه يقول اصلى الصلوة التي يصليها الامام فكان تعيين لما يصليها الامام لا اقتداء
 بالامام ومنهم من يقول متى انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده كفاه عن نية الاقتداء
 الان الصحيح ما ذكرنا لان الانتظار متردد قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم العادة
 فلما لم يقصد الاقتداء بالامام لا يصير مقتديا بمجرد الانتظار وقالوا وان اراد تسهيل الامر
 على نفسه يقول شرفت في صلوة الامام فيكفيه ذلك فيكون نية للاقتداء به ولما يصليها الامام
 وفي فتاوى قاضي خان رخ والاحسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام
قوله ففرسه اصابة جهتها هو الصحيح ذكر في المحيط ومن كان غائبا عن الكعبة ففرسه
 جهة الكعبة لا عنها وهذا قول الشيخ ابي الحسن الكرخي والشيخ ابي بكر الرازي
 رحمهما الله قال الجرجاني رحمه الله فرض الغائب عنها اصابة عنها لان الماء موربه
 ذلك ولا فصل في النص وثمرة الاختلاف تظهر في اشتراط نية عين الكعبة فعنده
 يشترط وعندهما لا يشترط وهذا الان عند ابي عبد الله لما كانت اصابة عنها فرضا ولا يمكنه اصابة
 عنها حال هيبه عنها الامن حيث ان نية شرط نية عنها وعندهما لما كان الشرط اصابة
 جهتها لمن كان غائبا وذلك يحصل من غير نية العين فلا حاجة الى اشتراط نية العين

ومن كان خائفا يصلي الى اي جهة قدر لتحقيق العذر فاشبه حالة الاشتباه فان اشبهت عليه القبلة وليس يحضرته من يماثلها عنها اجتهد لان الصحابة رضوان الله عليهم تحروا وصليا ولم ينكر عليهم رسول الله عم ولان العمل بالادلة الظاهرة واجب عند انعدام دليل نفيه العين وامانة الكعبة بعد ما توجه اليها هل يشترط اولئك كان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يقول بان لا يشترط وكان الشيخ ابو بكر محمد بن حامد يقول بان لا يشترط لجواز الصلوة وذكر المصنف رحمه الله في التجنيس وثنية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال البيت شرط من الشرائط فلا تشترط فيه النية كالوضوء وبعض المشايخ يقول ان كان يصلي الى المحراب فكما قال الحامدي وان كان في الصحراء فكما قال الفضلي وذكر الزندوسي في نظمه ان الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام والمسجد الحرام قبله اهل مكة من يصلي في بيته او في البطحاء ومكة قبله اهل الحرم والحرم قبله اهل العالم قال مولانا فخر الدين البدعي رح وهذا على التقريب فاما التحقيق فالكعبة قبله العالم وقيل مكة وسط الدنيا قبله اهل المشرق الى المغرب عندنا وقبله اهل المغرب الى المشرق وقبله اهل المدينة الى جهة يمين من توجه الى المغرب وقبله اهل الحجاز الى يسار من توجه الى المغرب وفي شرح القدوري لمولانا نجم الدين الزاهدي رح ولو حول القادر وجهه عن القبلة دون صدره ولا يفسد ولو حول صدره فسد قالوا وهذا الجواب الحق بقوله ما وصداي حنيف رح ينبغي ان لا يفسد في الوجهين بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن بقصد الاصلاح يفسد عندهما وصداي حنيف رحمه الله اذا لم يكن بقصد ترك الصلوة لا يفسد مادام في المسجد .

قوله ومن كان خائفا يصلي الى اي جهة قدر بان اختفى من العدو او غيرة ويضاف انه اذا تحرك واستقبل القبلة ان يشعر به العدو وجاز له ان يصلي فاعدا او قائما لا ليماء او مضطجعا حيث ما كان وجهه وكذلك لو كان مريضا لا يمكنه ان يحول وجهه وليس يحضرته احد يوجهه وكذلك لو تكمرت السفينة وبقي على لوح وخاف ان يستقبل القبلة يسقط في الماء يباح له في هذه الصورة ان يصلي حيث ما كان وجهه كذا في المحيط

(كتاب الصلوة - باب شروط الصلوة التي تنفذها)

والاستخبار فوق التحري فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وقال الشافعي رح يعيدها اذا استدبر لبثته بالخطأ ونحن نقول ليس في سعة الاتجاه الى جهة التحري والتكليف مقيد بالوسع فان علم ذلك في الصلوة استدرا الى القبلة لان اهل فباء لما سمعوا تحول القبلة استدروا كهمبتهم في الصلوة واستحسنه النبي عليه السلام وكذا اذا تحول رأيد الى جهة اخرى توجه اليها لجوب العبد بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤد من قبله .

قال ومن ام قوماني ليلة مظلمة فتحرى القبلة وصلى الى المشرق وتحرى من خلفه وصلى كل واحد منهم الى جهة وكلهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الامام اجزاهم لوجود التوجه الى جهة التحري وهذه المخالفة غير ما نعة كافي جوف الكعبة ومن علم منهم بحال امامه تفسد صلواته لانه اعتقد ان امامه على الخطأ وكذا لو كان متقدما عليه تركه فرض المقام

قوله والاستخبار فوق التحري لان الخبر قد يكون حجة على غيره والتحري لا يكون حجة على غيره وهذا اذا كان المخبر من اهل ذلك الموضع وفي التجنب رجل كان في المفازة فاشتبهت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب ووقع اجتهاده الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما صافران مثله لم يلتفت الى قولهما لانهم يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره **قوله** فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وقال الشافعي رح يعيدها اذا استدبر فان قبل اذا تحري في الاواني والثياب ثم ظهر انه اخطأ تجب الاعادة فهلا وجبت الاعادة هنا قلنا الاصل ما يحتمل الانتقال بعد الثبوت لا تجب الاعادة وامر القبلة بهذه الصفة الا ترى انها تحولت من بيت المقدس الى الكعبة ثم منها الى جهتها وما لا يحتمل الانتقال بعد الثبوت تجب الاعادة فطهارة الاواني والثياب لا يحتمل الانتقال فتجب الاعادة وهذا لان ما يحتمل التحول يجب القول بالتحول بالضرورة ولا كذلك ما لا يحتمل التحول **قوله** من غير نقض المؤد لان تبدل الرأي بمنزلة النسخ وعمل النسخ يظهر في المستقبل لا في الماضي وكذلك هنا اجتهاده معتبر في المستقبل لا في الماضي والله اعلم .

باب صفة الصلوة

فرائض الصلوة سنة

باب صفة الصلوة

الوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والمنكلمون فرقوا بينهم فافقوا الوصف يقوم بالوصاف والصفة يقوم بالموصوف فقول القائل زيد عالم وصف زيد لا صفة له وعلمه القائم به صفة لا وصفه **قوله** صفة الصلوة من قبيل ما فاقه الجزء الى الكل لان كل صفة من هذه الصفات جزء الصلوة اذ هذه الاوصاف او باب ذاتية لما ان عند تمام هذه الاوصاف يتم الصلوة و جاز ان يوصف العرض بالصفات الذاتية كاللونية والعرضية واستحالة البقاء فيقال السواد عرض ولون ومنسحب البقاء وانما لا يوصف بصفات زائدة على الذات كالبقاء والحبوة والقدرة مع ان الافعال الشرعية جواهر فلذلك يوصف بالصحة والفساد والجواز والبطالان والفسخ والاقالة **قوله** فرائض الصلوة سنة الرواية سنة على تاويل الفروض ذكرها بلفظ الفرائض دون غيرها لما انها اعم من الاركان والشروط اذ لفظ الفرائض يتناولها فان الاربعة منها وهي القيام والقراءة والركوع والسجود اركان اصلية والتحريم شرط جواز الصلوة والقعدة الاخيرة فهي وان كانت فرضا الا انها ليست بركن اصلي في الصلوة بدليل انها لم يشرع في الركعة الاولى وانما شرعت هي شرطا للتحليل كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وذكر في المستصفى وكان شيخنا رحمه الله كبير اما يقول لثبوت الشيء بشرط سنة اشياء العين وهو عبارة عن ماهية الشيء والركن وهو عبارة عن جزء الماهية والحكم وهو الاثر الثابت بالشيء والركن وهو الاثر والمحل والشرط والسبب فالعين الصلوة هنا ولا ركان القيام والقراءة والركوع والسجود والمحل الادمي المكلف والشرط ما تقدم من طهارة البدن والثوب وغير ذلك والحكم الجواز في الدنيا والثواب في الآخرة والسبب الاوقات

التحرمة لقوله تعالى وربك فكبر والمراد تكبيرة الافتتاح والقيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين والقراءة لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والركوع والسجود لقوله تعالى واركعوا واسجدوا والقعدة في آخر الصلوة مقدار التشهد لقوله عليه السلام لابن مسعود رضي حبن علمه التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك علق النمام بالفعل قرأ ولم يقرأ قال وما يوسى ذلك فهو سنة اطلق اسم السنة وفيها واجبات كقراءة الفاتحة وضم السورة اليها

ثم من العبادات ما لها تحريم وتحليل كالصلوة والحج ومنها ما لا التحريم لها كالزكاة والصوم .
قوله التحريم والتحريم جعل الشيء محرما والهاء لتحقيق الاسمية كذا قاله الامام بدر الدين رحمه الله وانما اختصت التكبيرة الاولى بهذا الاسم لان بها تحرم الاشياء المباعدة قبل الشروع **قوله** علق النمام بالفعل قرأ ولم يقرأ لان معناه اذا قلت هذا وانت فاعدا وفعلت هذا اي تعدت لا جما عناه لا يقول هذا الا في القعود ولقوله عليه السلام لعبد الله بن عمرو بن العاص اذا رفعت رأسك من السجدة الاخيرة وقعدت فذكر التشهد فقد تمت صلوتك علق تمام الصلوة به فعلم ان المبروض هو القعدة وقول من قال علق النمام با حد هذا فيكون احدهما وهو القعدة او القعدة مع القراءة فرضا غير وارد لان هذا قول مخالف الاجماع اذ لم يقل احد بقرعية قراءة التشهد انما الخلاف في القعدة هل هي فرض ام لا عندنا فرض وعند مالك رحمه الله ليس بفرض فان قيل كيف ثبتت القرعية بضمير الواحد وفي اتصاله شبهة كما في قوله عليه السلام خللوا اصابكم ولا صلوة الا بقراءة الكتاب قلنا هذا الخبر وقع بيان المجمع لقوله تعالى اقيموا الصلوة على ما ذكر في الاسرار فكان ثبوت القرعية بالنص لانه في قدم مع الرأس **قوله** اطلق اسم السنة وفيها واجبات هذا اذا اراد بقوله وما يوسى ذلك الاشارة الى الغرائض المذكورة كما ذكرنا ويحتمل ان يكون اشارة الى مقدار التشهد فيكون معناه وما يوسى مقدار التشهد من القعود الذي يصلي فيه على النبي عليه الصلوة والسلام ودعوه وسلم (قوله)

ومراعاة الترتيب فيما ستر ٥٠ راص الزئجل والقعدة الأولى وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة والقنوت في الركعات العيدين وأكمل فيها بحمد ربه والمخاتفة فيما يخاف فيه ولهذا يجب سجودنا السهو بتركها هذا هو الصحيح وتسميتها سنة في الكتاب لما أنه ثبت وجوبها بالسنة .

قال وإذا شرع في الصلوة كبر لما تلونا وقال عليه السلام تحريمها التكبير وهو شرط عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله حتى أن من يحرم للفرض كان له أن يؤدي بها التطوع عندنا

قوله ومراعاة الترتيب فيما شرع مكرراً من الأفعال وهي السجدة الثانية أي في ركعة احتراز عما شرع غيره كركونها كالركوع فإن الركوع بعد السجود لا يقع معتد به بالإجماع **قوله** هذا هو الصحيح احتراز عن جواب القياس في تكبيرات العيدين والقنوت فإن فيها القياس والاستحسان وذكر في المبسوط في باب السهو أن سهو فيها من قراءة التشهد في القعدة الأولى أو تكبيرات العبد أو قنوت أو ترفعي القياس أن لا يسجد للمسهولان هذه الأذكار سنة فتركها لا يتمكن كثير نقصان في الصلوة كما إذا ترك البناء والتعوذ وهذا لأن مبنى الصلوة على الأفعال دون الأذكار وسجود السهو عرف بفعل رسول الله عليه السلام وما نفل ذلك عنه إلا في الأفعال وجه الاستحسان أن هذه السنة تضاف إلى جميع الصلوة فقال تكبيرات العبد وقنوت أو ترو نشهد الصلوة فتركها يتمكن النقصان والتغير في الصلوة فاما ثناء الافتتاح فغير مضاف إلى الصلوة فتركها لا يتمكن النقصان في الصلوة **قوله** وإذا شرع في الصلوة أي أراد الشروع **قوله** حتى أن من يحرم للفرض كان له أن يؤدي بها التطوع ذكر العلامة الزاهد رحمه الله في شرحه للقدوري باطل بنص يجوز أداء صلوة كثيرة بتكبير واحدة جلاً فالشافعي رح حين لو بنى على الظهر ركعتيه أو العصر أو ثمانية أو على النفل ثلثاً أجزاء

هو يقول بشرط لها ما يشترط لساكن الاركان وهذا آية الركعة قبولنا انه عطف الصلوة عليه في النص (وهو قوله تعالى وذكرا سم ربه فصلين) ومقتضاها المغايرة ولهذا لا ينكر ركع ركرا الاركان

وذكر فرض الا سلام في اول الجامع الصغير في مسئلة السهوان بناء الفرض على فرض آخر لا يجوز فقال ولو كان على رجل فوائت فصلى الظهر ثم قام منه الى العصر من غير تكبيرة الافتتاح لم يصح شرعا في العصر لان احرام الظهر لا ينتظم العصر كما ينتظم النفل وذكر القامسي الامام ابو زيد رحمه الله في الاسرار والغرض وان انقضى فهو حرام بعد ذلك نجاء شرط الصلوة وان لم يكن ثبت للنفل ابتداء كما يتأدى النفل بطهارة الفرض وكذا الفرض الا ان فرضا آخر لا يتأدى به ههنا لانه مع كونه شرطا فهو عقد على الاداء كمقد الاجارة على عمل والعقد على الفرض يتضمن النفل لانه صلوة مثل النفل وزيادة فمن حيث انه صلوة فالباب واحد فيجوز الزيادة ما شاء الا انه يكره له ذلك اي بناء النفل على تحريمه الفرض لترك التحلل من الفرض على الوجه المشروع وهو التسليم كما يكره له اذا تكلم ولم يعلم وفي شرح الجزدي لا يجوز اداء فرضين بتكبيرة وقال ابو الفضل الكرماني رحمه الله لا يجوز بناء الفرض على الفرض ولا الفرض على النفل دون عكسه كالاعتداء وفي قية المنية بعلمة شهر (شرف الائمة المكى) وفيه اي وفي شرح فاضل الصدر يصح بناء العصر على تحريمه الظهر وبناء الفرض على تحريمه النفل وعلى عكسه والقضاء على الاداء لان التكبيرة شرط عندنا وعند الشافعي رحمه الله ركن حتى يشترط لكل صلوة تكبيرة على حدة شب (شرح ابو ذر) مثله .

قوله هو يقول يشترط لها ما يشترط لساكن الاركان اي من الطهارة وسر العورة واستقبال القبلة والوقت **قوله** ولنا انه عطف الصلوة عليه في النص وهو قوله تعالى وذكرا سم ربه فصلين . (قوله)

ومراعاة الشرائط التي اتصل به من القيام ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة لان النبي عليه السلام
 واظب عليه وهذا اللفظ يشير الى اشتراط المقارنة وهو المروي عن ابي يوسف رح
 والمحكي عن الطحاوي رحمه الله والاصح انه يرفع ولا ثم يكبر لان فعله نفي الكبرياء
 من غير الله تعالى والنفي مقدم ويوقع يده حتى يحاذي باها مبه شحمة اذنيه
 وهذا الشانعي رحمه الله عليه يرفع الي منكبيه وعلى هذا تكبيرة الغنوت
 والاعباد والجنازة له حديث ابي حميد قال كان النبي عليه الصلوة والسلام اذا كبر
 رفع يده الى منكبيه ولنا رواية وابل بن حجر والبراء واثن رضي الله تعالى عنهم
 ان النبي عليه السلام كان اذا كبر رفع يده حذاء اذنيه ولان رفع اليد لعلام الامم
 وهوما قلناه وما رواه يعلى على حالة العذر والمرأة ترفع حذاء منكبها هو الصحيح
 لانه استرلها فان قال بدل التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر ولا اله
 الا الله او غيره من اسماء الله تعالى اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله

قوله ومراعاة الشرائط لما اتصل به من القيام قال الامام بدر الدين رحمه الله عليه
 الدليل عليه ان من وقع في البحر ولم يصل الماء الى اعضاء وضوئه فكبر وغمس
 في الماء ورفع صلى بالاماء تجوز صلوته وان كان حالة التكبير غير منوصية
قوله وهو المروي عن ابي يوسف رحمه الله عليه اي انه قال والمحكي عن الطحاوي
 رحمه الله اي انه كان يفعل هكذا **قوله** والنفي مقدم على الاثبات كما في
 كلمة الشهادة الا ان ابا يوسف رحمه الله عليه يقول ثبت التقدم هناك
 ضرورة الكلام ولا ضرورة هنا **قوله** حذاء منكبيها هو الصحيح هذا احتراز من
 رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمهما الله انها ترفع يديها حذاء اذنيه
 كالرجل لان كفها ليست بعورة • (قوله)

وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان بحسن التكبير لم يجزء الا الله اكبر والله اكبر
اوله التكبير وقال الشافعي رح لا يجوز الا بالاولين وقال مالك رح لا يجوز الا بالاول لانه
هو المنقول والاصل فيه التوقيف والشافعي رح يقول ادخال الالف واللام بالغ في الثناء
فقام مقامه وابو يوسف رح يقول ان فعل ونعل في صفاته تعالى سواء بخلاف ما اذا كان
لا بحسن لانه لا يقدر الا على المعنى ولهما ان التكبير هو التعظيم لغه وهو حاصل
فان افتتح الصلوة بالفارسية او قرء فيها بالفارسية او ذبح وسمى بالفارسية وهو حسن العربية اجزاه
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجزئه الا في الذبيحة وان لم يحسن العربية اجزاه
اما الكلام في الافتتاح فمحدد مع ابي حنيفة رح في لعربية ومع ابي يوسف رح في الفارسية
لان لغة العرب لها من المزية ما ليس بغيرها واما الكلام في القراءة فوجه توليها ان القرآن اسم
لمنظوم عربي كما نطق به النص الا ان عند العجزة ينكفئ بالمعنى كالايمان بخلاف
التسمية لان الذكر يحصل بكل لسان ولا يبي حنيفة رح قوله تعالى وانه لغني زبنا الاولين
لم يكن فيها بهذه اللغة ولهذا يجوز عند العجزة الا انه يصبر وسيثا لمخالفة السنة المتوارثة

قوله وقال ابو يوسف ان كان بحسن التكبير لم يحز الا كذا ولم يذكر في الكتاب الله
كبير وبه يتعقد ايضا عندنا ولم يفصل بين ما اذا كان يعلم ان الصلوة تفتح بالتكبير
اولا يعلم وذكر في كتاب الصلوة وقال ابو يوسف رح اذا كان بحسن التكبير ويعلم ان الصلوة
تفتح بالتكبير لا يصبر شارعا الا بما ذكرنا من الالفاظ فاما اذا كان لا يعرف
الافتتاح بالتكبير تجزئه وان كان بحسن التكبير وذكر فخر الاسلام رحمه الله فالصحيح
ما ذكره هنا اي في الجامع الصغير لان الجاهل لا يجعل عذرا في دا ولا سلام
وفي شرح الزاهدي في هذه المسئلة خمسة اقوال عند مالك لا يدخل في الصلوة الا بقوله
الله اكبر لانه هو المنقول وقال الشافعي رحمه الله بلفظين الله اكبر الله الاكبر

ويجوز باي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح لما تلوينا والمعنى لا يختلف باختلاف اللغات

لانه ابلغ من الاول وقال ابو يوسف رح بثلاثة الفا ط الله اكبر الله الاكبر الله الكبير
وقال محمد رحمه الله تعالى عليه بكل ذكر تام هو تعظيم لله تعالى في قوله الرحمن
اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله وقال ابو حنيفة رحمه الله باسم من اسمائه
كل لفظة الله او الرحمن وهو الصحيح لقوله تعالى وذكر اسم ربك فصل في خلق الفلاح
بذكر اسم معقبا بالصلوة وقد حصل ثم اختلفت الروايات والمشافع ان الشروع
هنده بالاسماء الخاصة او بها وبالمشتركة كالرحيم والكريم والاظهر والاصح انه بكل
اسم من اسمائه كذا ذكره الكرخي رحمه الله واقضى به المرغبنا ني وعن الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا قال الله ولم يزد عليه صار شارعا وهكذا كل اسم من اسماء
الله تعالى التسعة والتسعين وفي الغنية المنية ولو كان الاسم مشتركا لرحيم فان اراد به
ذات الله تعالى يصبر شارعا لان الارادة والنية تقطع وجوه الاحتمالات •

قوله ويجوز باي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح هذا احتراز عن قول ابي سعيد
البردعي رحمه الله فانه قال انما يجوز ابو حنيفة رحمه الله القراءة بالفارسية دون غيرها من
الالسن لقرب الفارسية من العربية وقال الكرخي رحمه الله والصحيح النقل الى
اي لغة كانت وقال الامام المحبوبي رحمه الله الخلاف فيمن لا يهتم بشيء منه
وقد قرأ في الصلوة كلمة بالفارسية او اكثر منها واما لو اعتاد قراءة القرآن او كتابة
المصحف بالفارسية يمنع منه اشد المنع حتى ان واحدا من اهل الاهواء في زمان الشيخ
الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله كتب فتوى وبعثها اليه ان الصبيان
في زماننا يشق عليهم التعلم باللغة العربية هل يجوز لنا ان نعلمهم بالفارسية فقال
للمفتي ارجع حتى نتأمل ثم استحب من حاله فاذا هو كان معروفا بفساد مذهبه

وَالْخِلَافُ فِي الْاِعْتِدَادِ وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا نِسَاءَ وَيُرْوَى رَجُوعُهُ فِي أَصْلِ
 الْمَسْئَلَةِ إِلَى قَوْلِهِمَا عَلَيْهِ الْاِعْتِمَادُ وَالْخُطْبَةُ وَالتَّشَهُدُ عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ
 وَفِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ التَّعَارُفُ وَلَوْ اِفْتَتِحَ الصَّلَاةُ بِاللَّهِمَّ اغْفِرْ لِي لَا تَجُوزُ لِأَنَّهُ
 مَشُوبٌ بِمَاجَةٍ فَلَمْ يَكُنْ تَعْظِيمًا خَالصًا وَلَوْ قَالَ اللَّهُمَّ فَدَقِيلٌ بِجَزِيهِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ
 يَا إِلَهَ وَقِيلَ لَا تَجُوزُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ يَا إِلَهَ آمَنَّا بِخَيْرِ فَكَانَ سَأَلَهُ

فَاعْطَى لِوَاحِدٍ مِنْ خِدَامِهِ سَكِينًا فَقَالَ اقْتُلْ بِهِذَا وَمَنْ اخَذَكَ بِهِ فَقُلْ إِنْ فَلَانَا
 أَمْرِي بِهِ فَعَلْتُ نَجَاءَ بَشْرُطِي إِلَيْهِ وَقَالَ إِنْ أَلَامِيرِدْ هُوكَ فَذَهَبَ الشَّيْخُ إِلَيْهِ
 فَتَقَصَّ الْقِصَّةَ وَقَالَ إِنْ هَذَا كَانَ يَرِيدُ أَنْ يُبْطِلَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى فَنُفِخَ لَهُ
 الْأَمِيرُ وَجَازَاهُ بِالْخَيْرِ وَمَشَاهِجَ بَلَحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ اخْذُوا فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ بقولهما وهو
 مَخْتَارٌ الْقَبِيحَةُ أَيْ اللَّيْثُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَذَا ذَكَرَ الْأَمَامُ فَضْلُ الدِّينِ قَاسِي
 خَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَكَانَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ يَقُولُ
 الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا جَرَى عَلَى أَسَانَتِهِ مِنْ هَبْرٍ قَصْدُ مَا مِنْ تَعَمُّدٍ ذَلِكَ يَكُونُ زَنْدِيقًا
 أَوْ مَجْنُونًا فَالْمَجْنُونُ يَدَاوِي وَالزَنْدِيقُ يَقْتُلُ •

قوله وَالْخِلَافُ فِي الْاِعْتِدَادِ وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا نِسَاءَ كَذَا ذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ
 أَيُّهَا ذَكَرَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ نَجْمُ الدِّينِ النَّسَبِيُّ وَالْقَاسِي فَضْلُ الدِّينِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
 أَنَّهُ لَا يَنْصَدُّ عَنْهُمَا وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِي أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمَا وَهُوَ الْمَصْبُوحُ
قوله وَفِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ التَّعَارُفُ ذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ وَرَوَى الْحَمْنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
 أَنَّهُ لَوْ أَذِنَ بِالْقَارِئِ يَقُولُ النَّاسُ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَذَانٌ جَازٍ وَأَنَّا نَوَالِ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ لَمْ يَجِزْ
 لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْاِعْلَامُ وَلَمْ يَحْصُلْ **قوله** وَلَوْ اِفْتَتِحَ الصَّلَاةُ بِاللَّهِمَّ اغْفِرْ لِي لَمْ يَجِزْ وَكَذَا يَقُولُهُ
 اسْتَغْفِرُ اللَّهَ أَوْ عُوذُ بِاللَّهِ أَوْ أَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ أَوْ مَا شَاءَ الْمَعْلَى يَصِيرُ شَارِعًا بِأَخْلَافٍ (قوله)

قال ويعتمد يده اليمنى على اليسرى تحت السرة لقوله عليه الصلوة والسلام ان من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة وهو حجة على مالك رحمة الله تعالى عليه في الارسال وظى الشافعي رحمة الله تعالى عليه في الوضع على الصدر

قوله ويعتمد يده اليمنى على اليسرى تحت السرة وقال شيخ الاسلام رحمه الله يجب ان يعلم بان في الاعتماد اربع مسائل احدى انها هل يضع يده اليمنى على اليسرى في الصلوة ام لا ؟ والثانية كيف يضع ؟ والثالثة اين يضع ؟ والرابعة متى يضع ؟ اما الاولى فعلى قول علماء الثلاثة السنة ان يعتمد يده اليمنى على اليسرى وقال مالك رحمه الله بانه يرسل ارضا لا وان شاء اعتمد فالارسال عند مالك رح عزيمته والاعتماد رخصة وفي المسوط الاعتماد سنة الا على قول الاوزاعي فانه كان يقول يخبر المصلي بين الاعتماد والارسال وكان يقول انما امروا بالاعتماد اشفاقا عليهم لانهم كانوا يطولون القيام وكان ينزل الدم الى رؤس اناملهم اذا رسلوا والمذهب عند علماء ثمانية سنة واطب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انما معشر الانبياء امرنا بان نأخذ شاملا يمانا بايماننا في الصلوة وقال علي رضي الله عنه من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في الصلوة واما صفة الوضع وهي المسئلة الثانية ففي الحديث المرفوع لفظ الاخذ وفي حديث علي رضي الله عنه لفظ الوضع واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ ليكون عالما بالحدتين واما موضع الوضع وهو المسئلة الثالثة فالأفضل عندنا تحت السرة وعند الشافعي رحمه الله الأفضل ان يضع يده على الصدر لقوله تعالى فصل لربك وانحر قبل المراد وضع اليمين على الشمال على النحر وهو الصدر ولانه موضع نور الايمان فحفظه بيده في الصلوة الاولى ولناخذ به علي رضي الله تعالى عنه كما روينا السنة اذا اطلقت ينصرف في الاكسب

(كتاب الصلوة — باب صفة الصلوة)

ولأن الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم وهو المقصود ثم الاعتماد سنة القيام
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله حتى لا يرسل حالة الشاء والآمل ان
 كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه وما لا فلا هو الصحيح فيعمد في حالة الغنوت
 وصلوة الجنائزة ويرسل في القومة وبين تكبيرات الاعباد

الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الوضع تحت السرة بعد من التشبه باهل
 الكتاب واقرب الى ستر العورة فكان اولى والمراد بقوله تعالى وانحر نصر الاسحبة
 بعد صلوة العيد ولئن كان المراد بالنحر الصدر فمعناه ضع بالقرب من النحر وذلك تحت السرة
 ثم في ظاهر المذهب الاعتماد سنة القيام وروي عن محمد رحمه الله انه سنة القراءة وتبين
 هذا في المصلي بعد التكبير وهي المسئلة الرابعة فعند محمد رحمه الله يرسل يديه في
 حالة الشاء فاذا اخذ في القراءة اعتمد وفي ظاهر الرواية كما يكف يديه بعد التكبير يعتمد •

قوله ولأن الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم بشهادة العرف **قوله** وما لا فلا هو الصحيح
 احتراز عن قول الامام الزاهدي ابي حفص الفضلي وعن قول اصحاب الفضلي فقال
 ابو حفص رحمه الله السنة في صلوة الجنائزة وفي تكبيرات العبد والقومة التي بين الركوع
 والسجود والارسال وقال اصحاب الفضلي منهم القاضي الامام ابو علي النسفي
 رحمه الله والحاكم عبد الرحمن الكاتب والامام الزاهد عبد الله الخبير آخري
 رحمه الله السنة في هذه المواضع الاعتماد وقالوا من مذهب الروافض الارسال من
 اول الصلوة فنحن نعتد مخالفة لهم وكان شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله يقول
 كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة الشاء والغنوت وصلوة الجنائزة
 وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كما في تكبيرات العيد فالسنة فيه الارسال وبه كان يعني
 شمس الأئمة المرخمي والصدر الكبير برهان الأئمة والصدرا الشهيد حمام الأئمة
 رحمهم الله كذا في المحيط وذكر في فتاوى قاضيخان رحمه الله فكما فرغ من التكبير (ضع)

ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره ومن الي يوسف رجا انه يضم اليه قوله اني وجهت وجهي الى آخره لرواية علي رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول ذلك ولهما رواية انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اقتنع الصلوة كبر وقرأ سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره ولم يزد على هذا وما رواه محمود على التهجيد وقوله وجل ثناؤك لم يذكر في المشاهير فلا يأتي به في الفرائض والا ولي ان لا يأتي بالتوجيه قبل التكبير

يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة وكذلك في تكبيرات العبد وتكبيرات الجنابة والغنوت ويرسل في القومة التي بين الركوع والسجود وفي الكافي للعلامة النسفي رحمه الله ويرسل في القومة التي بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العبد اتفاقا .
قوله ثم يقول سبحانك اللهم سبحان في الاصل مصدر ثم صار علما للتسبيح وهو منصوب بفعل لازم اسماؤه وبحمدك في موضع الحال اي نسبح حامدين لك لانه لولا انعامك بالتوفيق لم نتمكن من عبادتك كذا في الكشاف **قوله** وجهت وجهي الى آخره هذا الذكر وهو وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين ان صلوتي ونسكي ومحباتي ومأتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين كذا في المبسوط وقال في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ولا يغير شيئا من ذلك الى آخر الآية الا انه اذا انتهى الى قوله وانا اول المسلمين يجب ان يغير ويقول وانا من المسلمين ولو قال وانا اول المسلمين اختلف المشايخ فيه فمنهم من يقول يفسد صلوته لانه كذب ومنهم من يقول لا يفسد لانه يحصل على انه اراد به قراءة ما في القرآن لا الانباء من نفسه واويوسف رحمه الله يقول الاخبار وردت بهما فاجمع بينهما عملا بالاخبار كلها وجعل البداءة بالتسبيح اولي في بعض الروايات لان القرآن ورد به وهو قوله وسبح بحمد ربك حين تقوم وفي رواية تخبر ان شاء اتى قبل الثناء وان شاء بعده .

(قوله)

لتصل النية به هو الصحيح ويحتج به الله من الشيطان الرجيم لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ومعناه اذا اردت قراءة القرآن والاولى ان يقول استعذ بالله ليوافق القرآن ويقرب منه اعوذ بالله ثم التعمد تبع للقراءة دون الثناء عند ابي حنيفة ومحمد رح مالتونا حتى يأتي به المسبوق دون المقندي وعرض من تكبيرات العبد خلافا لابي يوسف

قوله لتصل النية به هو الصحيح احتراز من قول بعض المتأخرين فانه يقولها قبل التكبير ومنهم المعبه ابو الليث رحمه الله لانه ابلغ في العزيمة وبهذا الفن العوام من الناس هذا الذكركم ليقوم مقام النية وليكون عملا بما روي عنه في الاخبار ومنهم من يقول لا يستحب ذلك لانه يؤدي الى ان يطول مكثه في المحراب فابا مستقبل القلب ولا يصلي وهذا مذموم شرعا فانه روي عن النبي عليه السلام انه قال مالي اراكم سامدين متخبرين كذا في مبسوط شيخ الاسلام رح **قوله** والاولى ان يقول استعذ بالله في شرح العلامة الزاهدي والكلام فيه في ثلثة مواضع احدها في اصله عندنا يتعوذ وعند مالك رحمه الله لا يتعوذ ولا يسمى والثاني في موضعه وهو ان يتعوذ قبل القراءة لما ذكرنا وهذا صاحب الطواهر وحمزة المعري بعده والثالث في لفظه **باطل** واختيار ابي عمر وعاصم وابن كثير اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزاد حفص من طريق هبيرة اعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم واختار نافع وابن عامر والكسائي اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم واختار حمزة استعذ بالله من الشيطان الرجيم وعليه الفتوى والاخبار وبه ورد اعم الاخبار والآثار اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والكلام في التسمية في مواضع منها انها من القرآن عندنا وعند مالك رحمه الله ليست من القرآن والثاني في انها ليست من الفاتحة ومن رأس كل السورة لكنها انزلت للفصل بين السور وقال الشافعي رحمه الله انها من الفاتحة وفي سائر السور قولان والثالث انه لا يجهر بها في الصلوة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وفي خارج الصلوة اختلاف الروايات والمشايع في التعوذ (و)

قال ويعرفهم الله الرحمن الرحيم هكذا نقل في المشاهير ويسرهما لقول ابن مسعود رضي الله عنه اربع يخففهن الامام وذكر منها التعوذ والتسمية وأمين وقال الشافعي رحمه الله بجهر بالتسمية عند الجهر بالقراءة لما روي ان النبي عليه السلام جهر في صلواته بالتسمية والتسمية وقبل يخفى التعوذ دون التسمية والصحيح انه يخبر فيها ولكن يتبع امامه من القراء وهم يجهرون بهما الاحمزة فانه يخففهما والرايع ان المصلي يسمى في اول كل ركعة ومن ابي حنيفة ان التسمية حسن بين السورتين وفي رواية الحسن عنه يسمى في الركعة الاولى ثم لا يعبد قال الحسن والاحسن ان يسمى في اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا لا خلاف فيه ومن زعم انه يسمى مرة في الاولى فحسب فقد غلط على اصحابنا غلطا فاحشا عرفة من تأمل في كتب اصحابنا والروايات منهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما رواية المعلق عن ابي حنيفة رحمهم الله انه تجب التسمية في الثانية كوجوبها في الاولى وفي روايتها ورواية الحسن من ابي حنيفة رحمهم الله لا يجب الا عند الافتتاح فان قرأها في غيرة فحسن ثم قال الحسن والصحيح انه تجب التسمية في كل ركعة ولا يقرأها بين السورتين ههنا في صلوة المخافة عند محمد رح واما وجوبها خارج الصلوة فالصحيح من الاقوال انها تجب واجمع القراء انه يقرأها في اول الفاتحة وكذا في سائر السور الاحمزة واما عمرو في احدى الروايتين والخامس انها آية كالمعلقة على الاصح في جميع الاقوال الا في قول من لا يجعلها من القرآن الا في سورة النمل والصحيح انها آية في حق جواز الصلوة وحرمتها على الجنب والمخاض وذكر يكران الاصح انها آية في حق الحرمة لا في حق جواز الصلوة بها فان فرص القراءة ثابت يبقين فلا يسقط باخبار الاحاد وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر ان كبر وتعوذ ونسي اللثناء لا يعبد وكذا ان كبر ورد بالقراءة ونسي اللثناء والتعوذ والتسمية لغوات محلها ولا سهو عليه وقبل يجب وان كبر وتعوذ ثم مجد يسمى وان كبر ومجد ثم يسمى لا يتعوذ وكذا ان كبر ومسمى ثم مجد

قوله ويجهر بها في المغرب امر الحدیث اخفاء واما يصير بهما بزيادة الباء فهو

قلنا هو محمول على التعليم لان انما رضى الله عنه اخبرانه عليه السلام بان لا يجهر بها ثم من ابي حنيفة رحمه الله انه لا يأتي بها في اول كل ركعة كالنعوذ وصنه انه يأتي بها احتياطاً وهو قولهما ولا يأتي بها بين السورة والفاصلة الا عند محمد رحمه الله تعالى عليه فانه يأتي بها في صلوة المخافتة ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة او ثلث آيات من اي سورة شاء فقرأه الفاتحة لا تتعين ركعنا عندنا وكذا سمى السورة اليها خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى عليه في الفاتحة ولما لك رحمه الله فيها له قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها وللشافعي رحمه الله قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب ولنا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا تجوز لكنه يوجب العمل قلنا بوجوبهما

قوله قلنا هو محمول على التعليم اي على تعليم انها بين النعوذ والقراءة كما شرع الجهر بالتكبير للعلام وقد روي ابن عمر رضي الله عنه حين اتاه وفد العراق جهر بالثناء وانما جهر للتعليم **قوله** ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة في شرح الزاهدي واختلف في القراءة على خمسة اقوال قال الامم وابن مبله ليست بفرض اصل حتى لو لم يقرأ في الصلوة مع القدرة يجزيه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه فرض في الركعات كلها وقال الحسن البصري رحمه الله فرض في ركعة واحدة وقال مالك رحمه الله فرض في ثلث ركعات وقال اسماعيل ارح فرض في الركعتين من غير تعيين **قوله** خلافاً للشافعي رحمه الله عليه في الفاتحة قال الشافعي رحمه الله يتعين الفاتحة ركعنا حتى لو ترك حرفاً منها في ركعة لا تجوز صلوته **قوله** والزيادة عليه بخبر الواحد قيل لم قلت بانه خبر الواحد بل هو مشهور لان العلماء تلقته بالقبول فتجوز الزيادة بمثله قلنا انما تجوز الزيادة على الكتاب بالخبر المشهور اذا كان مسكماً واما اذا كان محتملاً فلا وهذا (الحديث)

وإذا قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقولها المأموم لقوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا ولا متمسك لما لك رحمه الله في قوله عليه السلام واذا قال الامام ولا الضالين تقولوا آمين من حيث القسمة لانه قال في آخره فان الامام يقولها .

قال ويخفونها لما روينا من حديث ابن مسعود رضي تعالى الله عنه ولانه دعاء فيكون مبنياً على الاختفاء والمد والقصر فيه وجهاً والتشديد خطأ فاحش الحديث محتمل لان مثل هذه الكلام يذكر لنفي الجواز كما قال لاصولة الاباطور ويذكر لنفي الفضيلة كما قال لاصولة لجوار المسجد الا في المعبد ولما كان كذلك صار محتملاً وبالمحتمل لا تجوز الزيادة على الكتاب كذا في طريقة البزمري وبسوط شيخ الاسلام رحمه

قوله آمين وفي بسوط شيخ الاسلام رحمه الله وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يقول الامام آمين انما يقول المأموم وذلك لان الامام داع والمأموم منمع وانما يؤمن المنمع لا الداعي كما في سائر الادعية خارج الصلوة واما قوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا سمى الامام مؤمناً باعتبار التسمي والمسبب بجواز ان يسمى باسم المباشر كما يقال بنى الامبردار المدينة **قوله** ويخفونها وقال الشافعي رحمه الله يجهر بها الامام في الصلوة التي يجهر فيها بالقراءة والمأموم يخافت هكذا ذكرنا لمزني رحمه الله في مختصره وذكر في الخلاصة الغزالية ومن سنن الصلوة ان يجهر بالتأمين في الجهرية ومدّ هبنا مذهب عمر وعلي ومحمد بن مسعود قال عبد الله ترك الناس الجهر بالتأمين ومانعوا الا لعلمهم بالتمنع **قوله** لما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وهو اربع تخفيهن الامام **قوله** ولانه دعاء فان معناه اللهم اجب دلي بقوله تعالى قد اجيب دعوتكم اسما هماد اعيين موسى عم كن داعيوا هارون عم مؤمنوا ولا سمع المقتدي من الامام ولا الضالين في صلوة لا يجهر فيها هل يؤمن فعن بعض المعاصم انه لا يؤمن ومن الفقيه ابي جعفر مؤمن كذا في الحسيط **قوله** والتشديد خطأ فاحش

قال ثم يكبر ويركع وفي الجامع الصغير يكبر مع الانعطاف لان النبي ﷺ كان يكبر عند كل خفض ورفع ويحذف التكبير حذفاً لان المد في اوله خطأ من حيث الدين لكونه استنفها ما في آخره لمن من حيث اللغة ويعتمد بيديه على ركبتيه ويفرج بين اصابعه لقوله ﷺ لا تسب ربه اذا ركعت يضع يديك على ركبتيك ويفرج اصابعك ولا يندب اليه التفريم الا في هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ ولا الى الضم الا في حالة السجود

اي في هذا الموضع لا في نفسه فانه في نفسه لغة صحيحة بمعنى فاصدين قال الله تعالى والامين البيت الحرام ويسجد به الصلوة عندهما خلافا لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وفي الكافي والمدني به بلا تشديد اختياراً للعقلاء واقتصر اختيار اهل اللغة .

قوله وفي الجامع الصغير ويكبر مع الانعطاف والارتفاع ومن داب هذا الكتاب انه اذا وقع نوع مخالفة بين رواية الجامع الصغير وبين رواية القدوري بصره بذكر الجامع الصغير ثم المحالفة هنا هي ان الاول يشير الى ان التكبير في محض القيام كذا قال بعض مشايخنا وهكذا ذكر في المحيط مستند لا بقول محمد رحمه الله اذا اراد ان يركع يكبر والثاني يقتضي مقارنة التكبير مع الانعطاف لان مع للمقارنة وبه قال بعض مشايخنا ايضا قبل يكبر عند الخرورج حيث يكون ابتداءه عند ابتداء الخرورج وانتهاه عند انتهائه وقال الطحاوي يخررا كما مكبر او في خزائنه الاكمل لا يكره وصل القراءة بتكبير الركوع وفي غريب الرواية كان ابراهيم يصل خاتمة السورة بتكبير الركوع ومن ابي يوسف رحمه الله ربما وصل وربما ترك وقال ابو جعفر يصلهما وصلوا انما ترك ابو يوسف فرج الانضال تعليماً للروضة **قوله** خطأ من حيث الدين لكونه استنفها ما ويسجد به الصلوة ويكبره لو تعمده لان هذا يقتضي ان لا يثبت عند كبرياء الله تعالى وعظمته وهو يكبر وفي آخره لمن من حيث اللغة اي بدول من سنن الصواب حتى قال مشايخنا (ر)

وفيما وراء ذلك يترك على العادة ويمط ظهره لان النبي عليه الصلوة والسلام كان اذا ركع بسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه لان النبي عليه السلام كان اذا ركع لا يصوب رأسه ولا يقنعه ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه لقوله عليه الصلوة والسلام اذا ركع احكم نيل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه اي ادنى كمال الجمع ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول المؤتم ربنا لك الحمد

روح لواد خل المدبين الباء والراء في لفظا كبر عند افتتاح الصلوة لا يصير شارعا .
قوله وفيما وراء ذلك يترك على العادة اي عند الافتتاح وعند القعود وفيه رد على قول من قال يفرج عند الافتتاح **قوله** ولا يرفع رأسه ولا ينكسه معنا يسوي رأسه بعجزه لانه ما مورب الا اعتدال في الركوع والاعتدال فيه ان يكون ظهره مستويا من الجانبين لا يرفع عجزه اعلى من رأسه ولا رأسه اعلى من عجزه كذا في المبسوط **قوله** وذلك ادناه هذا من تنمة الحديث ثم بين المصنف رحمه الله ان مراد رسول الله عليه السلام من قوله ادناه اي ادنى كمال الجمع وادنى كمال السنة لان يكون المراد ادنى ما يجوز به الصلوة او يقام به الواجب لانه لا يمكن اثبات فرضية التسبيح بهذا الخبر لانه لا تجوز الزيادة على الكتاب بخبر لو اُحد ولا اثبات الوجوب ايضا لانه عليه الصلوة والسلام لم يعلمه ذلك الا عرابي حين علمه الفرائض والواجبات ولو كان القول به ثلث مرات من الواجبات لعلمه وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله فان سبح مرة واحدة روي عن محمد بن حنبل رحمه الله انه قال يكره ذلك وقال ابو مطيع البخاري تلهيذا بي حنيفة رحمه الله لو نقص من ثلث في تسبيحات الركوع والمجود لم تجز صلوته وذهب في ذلك الى انه ركن مشروع فكان نظير القيام فوجب ان أصله ذكر مقروض قيا على القيام .
(قوله)

ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وقالا يقولها في نفسه لما روى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام كان يجمع بين الذكركين ولانه حرص عليه فلا ينسي نعمة وله قوله عليه الصلوة والسلام اذ قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد هذه قصة وانها تنا في الفرقة ولهذا لا يأتي المؤتم بالتمسيع عندنا خلافا للشافعي رحمة الله ولانه يقع تحميد بعد تحميد المعتدي وهو خلاف موضوع الامامة والذي رواه محمول على حالة الانفراد والمنفرد يجمع بينهما في الاسم وان كان يروى الاكتفاء بالتمسيع ويروى بالتحميد والامام بالادلة عليه اتى به معنى

قوله ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة رحمة الله عليه فان قيل ما جواب ابي حنيفة رحمة الله عليه من ابن مسعود عنه خمس بضعين الامام وفي رواية اربع بضعين الامام وذكر منها التحميد قلنا قال في الاسرار انه غريب وصحبت القصة معروفة ومرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم برواية ابي موسى الاشعري رحمه الله عليه **قوله** والمنفرد يجمع بينهما في الاسم اخرازا عن القولين الآخرين المذكورين بعده احدهما الاكتفاء بالنسب والثاني الاكتفاء بالتحميد قال شيخ الاسلام رحمة الله عليه والامام عند ابي حنيفة رحمة الله عليه ان المنفرد يأتي بالتحميد لا غير وفي البحر المحيط في التحميد اربع روايات وبنالك الحمد ربنا ولك الحمد اللهم وبنالك الحمد اللهم ربنا ولك الحمد قال العلامة شمس الائمة المحلواي رحمه الله ثم في الرواية التي يجمع بينهما يأتي بالسمع حالة الارتفاع واذ السنوي قائما قال وبنالك الحمد وهكذا رواه زين المشايخ في اذكار الصلوة عن ابي هريرة رضي الله عنه انه كان يفعل كذلك وفي شرح الزاهدي فان قلت روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان عند كل خفض ورفع ولم يترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع قلت قد في المحيط قبيل مسائل الاذكار التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة الخصال وفي روضة الناطقي ويكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي ان النبي عليه السلام لا يكبر ولا يكبر (عمر)

قال ثم اذا استوى قائما كبر وسجدا ما التكبير والسجود فلما بينا واما الامتناع فاما فليس بفرض وكذا الجلستين السجدين والطمأنينة في الركوع والسجود وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحمه الله يفترض ذلك كله وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام ثم فصل فانك لم تصل قاله لامر ابي حنيفة اخف الصلوة ولهما ان الركوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض لغة فتعلق الركبة بالاذن فيهما وكذا في الانتقال اذ هو غير مقصود وفي آخر ما روي تسميته اياه صلوة حيث قال وما نقصت من هذا شيئا فقد نقصت من صلواتك

عمرو عليا واما هريرة رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع ثم قال الطحاوي رحمه الله وكانت هذه الأقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بهما من بعد رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا لا ينكروا منكر ولا يدفعه دافع قال الأستاذ رحمه الله ترك العمل بهما منصوص ايضا فقد ذكر رحمه الله في خزائن الفقه والنظم ان تكبيرات فرائض يوم وليلة اربع وتسعون وان يكون كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز ان يكون المراد بالتكبير المذكور الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير او لم يكن جمعا بين الروايات والآثار ولاخبار.

قوله اما التكبير والسجود فلما بينا يريد به ما ذكر من قوله لانه عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع وقوله تعالى واركعوا واسجدوا **وقوله** فتعلق الركبة بالاذن اي بالذنن ما يطلق عليه اسم الركوع والسجود **قوله** وكذا في الانتقال اي يتعلق الجواز بالذنن ما يقع عليه اسم الانتقال اذ هو غير مقصود بل هو وسيلة الى تحصيل الركن الذي بعده ولما لم يكن مقصودا شرط اذن ما يحصل به الانتقال فشرط رفع الرأس من السجود ليتحقق الانتقال لان رفع الرأس فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال بالرفع الرأس بان سجد على وسادة فنزعت الوسادة من تحت رأسه وسجد على الارض يجوز

ثم القومة والجلسة سنة عندهما وكذا الطمانينة في تخريج الجرجاني رحمه في تخريج الكرخي رحمه
 واجبة حتى تجب سجدة المهور بنكرها ساها عنده ويعتمد بيديه على الأرض لأن وأبل
 بن حجر وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدناه على راحتيه ورفع عجزته
 قال ووضع وجهه بين كفيه وبديه حذاء أذنيه لما روي أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك
 قال وسجد على أنفه وجهته لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأطلب عليه
 فان اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وقال لا يجوز
 الاقتصار على الأنف إلا من عذروا وهو رواية عنه لقوله عليه الصلوة والسلام
 أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وعد منها الجهة ولا أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه
 أن السجود يتحقق بوضع بعض الوجه وهو لما موره إلا أن الحد والذق خارج

قوله ثم القومة والجلسة سنة أي القومة بعدما رفع رأسه من الركوع والجلسة بين
 السجدةتين سنة عندهما وكذا الطمانينة في الركوع والسجود عند عبد الله الجرجاني
 أفتبار هذه الطمانينة بالطمانينة التي في القومة والجلسة فهي سنة أجماعا فكذا هذه
 والكرخي فرق بينهما وقال الركوع والسجود ركنان مقصودان والطمانينة
 شرعت لتكميلهما فيجعل المكمل واجبا كالقلنا في الماتحة ولا انتقال ركن شرع لغیره
 فشرع أكاله السنة كالثلث في الطهارة لظهور التفاوت بين المكملين كما ظهر لتفاوت
 بين الركنين فعند الكرخي رحمه الله لما كانت واجبة تجب بنكر الطمانينة
 ساها سجود المهور وعند الجرجاني رحمه الله عليه لما كانت سنة لا يجب
قوله لأن وأبل بن حجر السجدة يضم الحاء وبعد الجيم كذا في المغرب وصف أي بالعمل
 نسجد أي وأبل ويضع أولا ما كان أقرب إلى الأرض الركبة ثم اليد ثم الوجه وعند الرفع
 يرفع أولا ما كان أبعد من الأرض فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه **قوله** لقوله
 عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء القدمين والركبتين واليدين والجبهة (قوله)

والمذكور فيما روي الوجه في المشهور ووضع اليدين والركبتين سنة عند التأنيق
 السجود دونها وأما وضع القدمين فقد ذكر القندوري رحمه الله أنه فريضة في السجود
 قال فان سجد على ركور مما منه وافضل ثوبه جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يسجد على ركور مما منه ويروي أنه صلى الله عليه صلى في ثوب واحد يتقي
 بفعله حر الارض ويرد ها ويدي صبعه لقوله صلى الله عليه وايد صبعك ويروي
 وايد من الابداد وهو المد والاول من الابداء وهو الاظهار ويجاني بطنه من فضه
 لانه عليه السلام كان اذا سجد جاني حتى ان بهمة لوارات ان تمر بين يديه لم يرت
 وقبل اذا كان في الصبغ الايجاني كيلا يؤذي جاره ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة
 لقوله عليه السلام اذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه فليجبه من اعضائه القبلة ما استطاع
 ويقول في سجوده سبحان ربي الا على ثلثا وذلك ادناه لقوله عليه السلام

قوله والمذكور فيما روي الوجه في المشهور والاسجود مأموره والحدديث ورد
 بيانا ان هذه الاعضاء محال العجدة والمذكور فيه الوجه والمراد به البعض والتخذ والذفن
 خارج بالاجماع ثم اذا اقتصر على الجبهة جاز فكذا اذا اقتصر على الانف ومترك
 الجبهة كترك اليدين والركبتين ولانا اجمعناه انه يجوز الاقتصار على الانف بعذر قلو
 لم يكن الانف مسجد لما جاز الاقتصار عليه كالذفن والتخذين ولان الجبهة عظم مثلت
 والانف طرفها الثالث فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكر الفقيه ابو جعفر
 فكذا على الانف وفي المحيط ذكر الانف وهو اعم لما صلب دليل على انه لا يكتفي
 ان يسجد على ما لان منه وهو الارنية وان عليه ابن يمكن ما صلب منه ثم السنة
 في السجود عندنا ان يسجد على الجبهة واليدين والركبتين والقدمين وقال زفر
 والغافني رحمهما الله وهو واجب لحدديث ابن عباس رضي الله عنه ولنا ان مطلق
 السجود لا يستدعي وضع اليد والركبة لغة ولهذا تصح صلوة المكفوف بالاجماع

اذا سجد احدثكم فليقل في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلثا وذلك ادناه اي ادنى كمال
الجمع ويستحب ان يزيد على الثلث في الركوع والسجود بعد ان يختم بالوتر لانه
عليه السلام كان يختم بالوتر وان كان اماما لا يزيد على وجه يمل القوم حتى لا يؤدي
الى التغير ثم تسبيحات الركوع والسجود . لانه النص يتناولهما دون تسبيحاتهما
فلا يزداد على النص والمرأة تخفض في سجودها وتلزم بطنها بخضها لان ذلك استرلها
قال ثم يرفع رأسه ويكبر لما روينا فاذا اطمان جالس اكبر وسجد لقوله عليه الصلوة والسلام
في حديث الاميراني ثم ارفع رأسك حتى تستوي جالساً ولولم يستوي جالساً
وكبر وسجد اخرى اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقد ذكرناه

والا مرمحومول على الندب وفي مختصر الكرخي رحمه الله سجد ورفع اصابع
رجليه على الارض لا يجوز وفي صلوة الجلابي واما اعضاء السجود فمبعدة وفريضة
السجود تتعلق بعضواً منها في قول ابي حنيفة رحمه الله وهو الوجه وقال زفر
والشافعي رحمهما الله يتعلق بجميعها وعد وضع القدمين على الارض حال السجود
من السنن الفعلية وفي القدروري فرض السجود يتأدى بوضع القدمين والجهة والانف
عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يتأدى بالانف قال العلامة الزاهدي وظاهر
ما ذكر في مختصر الكرخي والمحيط والقدروري يقتضي انه اذا رفع احد القدمين
دون الاخرى ان لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ ان فيه روايتين كور العمامة دورها
من كور العمامة وكورها اذا دارها على رأسه وهذه العمامة عشرة اكوار وعشرون كورة
البهمة ولد الشاة وهي بعد السخلة فان السخلة اول ما يضعه امة ثم يصبر بهمة .

قوله واذا سجد احدثكم معطوف على قوله واذا ركع احدثكم لانهما في حديث واحد
قوله ثم يرفع رأسه ويكبر الرفع فرض ليتحقق الانتقال الى السجدة الثانية
قوله لما روينا اشارة الى قوله لان النبي عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع (قوله)

وتكلموا في مقدار الرفع والاضح انه اذا سكن الى السجود اقرب لا يجوز لانه يعد سا جدا وان كان الى الجلوس اقرب جاز لانه يعد جالسا فتحقق الثانية •

قال فاذا اطمان ساجدا كبر وقد ذكرناه ويستوي قائما على صدور قدميه ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الارض وقال الشافعي رحمه الله جلست خفيفة ثم ينهض معتمدا على الارض لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعل ذلك ولنا حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان ينهض في الصلوة على صدور قدميه ومارواه محمود على حالة الكبر ولا ن هذه فعدة استراحة والصلوة ما وضعت لها ويفعل في الركعة الثانية مثل ما يفعل في الركعة الاولى لانه تكرار الاركان الا انه لا يستغنى ولا يتعوذ لانهما لم يشرعا الامر واحدة

قوله وتكلموا في مقدار الرفع وبعض مشايخنا قالوا اذا زاحل جبهته عن الارض ثم اعادها جاز ذلك عن السجدة وعن الحسن بن زياد ما هو قريب من هذا فانه قال اذا رفع رأسه بقدر ما يجري فيه الريح يجوز وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا يكون عنهما ما لم يرفع جبهته مقدار ما يقع عند الناظر انه رفع رأسه ليسجد اخرى فان فعل ذلك جاز من السجدة وعن الحسن بن سلمة رحمه الله لا يكون من سجدة واحدة وفي القدوري انه يمكن بادن ما يطلق عليه اسم الرفع وجعل شيخ الاسلام القول الاخير وهو المذكور في القدوري اصح قال لان الواجب هو الرفع فاذا وجد ادنى ما يتناول اسم الرفع بان يرفع جبهته كان مؤديا لهذا لركن كافي السجود حيث يعتبر فيه ادنى ما يتناول اسم الرفع بخلاف الركوع لان الركوع هو الميلان والانحناء الظهر واذا وجد بعض الانحناء ولم يوجد البعض يرجح الاكثر منهما ان كان الى الركوع اقرب فقد وجد الركوع وان كان الى القيام اقرب فقد عدم الاكثر فصار كانه لم يركع بخلاف السجدة فانه يحصل بوضع الجبهة على الارض والواجب وضع الجبهة على الارض مرتين وقد وجد حين رفع رأسه ادنى ما يكون حق الوضوء وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز ما لم يستوف قاعدا وقد ذكرناه

قوله وقال الشافعي رحمه الله جلست خفيفة الخلف بيننا وبين الشافعي رحمه الله في

ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى خلافا للشافعي رح في الركوع والرفع منه لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الغنوت وتكبيرات العبدین وذكر الاربع في الصحيح والذي يروى من الرفع محمول على الابتداء

موضعين في اعتماد اليدين عندنا يعتمد بهما على ركبتيه وعنده يعتمد بهما على الارض والثاني في الجلسة قال شمس الأئمة المحلوا في رح الخلاف في الافضل حتى لو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عند الشافعي رح ولو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عندنا كما في المحیط

قوله ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى خلافا للشافعي رحمة الله عليه في الركوع والرفع منه وفي المسئلة حكاية تصحيح دليلا للفرقيين فان الازاهمي لعن ابا حنيفة رضي الله عنه في المسجد الحرام فقال ما بال اهل العراق لا يرفعون ايديهم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وقد حدثني الزاهدي عن سالم عن ابن عمر ان النبي عليه السلام كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع فقال ابو حنيفة رحمه الله حدثني حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعود فقال الازاهمي محبا من ابي حنيفة رحمه الله احدثه من الزاهدي عن سالم عن ابن عمر وهو يحدثني عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فرجع مذهبه بعلو اسناده فقال ابو حنيفة رح اما حماد فافقه من الزاهدي وابراهيم افقه من سالم ولولا سبق ابن عمر لقلت علقمة افقه منه واما عبد الله فعبد الله فسكت الازاهمي فرجع حديثه بفقهاء رواه وهو المذهب لان الترجيح بفقهاء الرواة لا بعلو الاسناد ولانه لما تناقضت روايتا نفعه وجب المصير الى قوله وهو الحديث المشهور لا يرفع الا يدي الا في سبع مواطن عند افتتاح الصلوة وقنوت الرات وتكبيرات العبدین وعند استلام الحجر وعند اصفا والمروة وعند الموقفين وعند الجمرتين اي الاولى والوسطى (قوله)

كذا نقل عن ابن الزبير رضي الله عنه أنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة في الركعة الثانية في الركعة الثانية اقترش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب اليمنى نصباً ووجهه أصابعه نحو القبلة هكذا وصفت عائشة رضي الله عنها فقود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة ووضع يده على فخذه وبسط أصابعه وتشهد ويروى ذلك في حديث وأهل ابن حجر رحمه الله ولأن فيه توجيهاً أصابع يديه إلى القبلة وإن كانت امرأة جلست على اليمنى اليسرى وأخرت رجلها من الجانب الأيمن لأنه استرلها والتشهد التحبات لله والصلوات والطببات السلام عليك أيها النبي إلى آخره

قوله كذا نقل عن ابن الزبير رضي الله عنه أي حصل ما رواه علي إلا ابتداء من ابن الزبير رضي الله عنهما أنه رأى رجلاً يرفع يديه في الصلوة عند الركوع فقال له ما هذا فإن هذا شيء فعله النبي عليه السلام ثم تركه وقال ابن مسعود رضي الله عنه رفع النبي عليه السلام يديه فتركنا وقال ابن عباس رضي الله عنه إن العشرة المبشرة بالجنة رضي الله عنهم ما كانوا يرفعون أيديهم إلا لا افتتاح الصلوة على أن رواية ابن عمر رضي الله عنهما في حديثه لم يروا أنه يرفع يديه إلا لا افتتاح الصلوة والراوي إذا عمل بخلاف ما روى سقطت روايته كما عرف في أصول الفقه **قوله** وبسط أصابعه ذكره محمد رحمه الله في غير رواية الأصول حديثاً عن النبي عليه السلام في الإشارة ثم قال هذا قولنا وقول أبي حنيفة رحمه الله وحكي عن القبة أبي جعفر أنه يعقد الخضر والنصر ويحلق الوسطى مع الإبهام ويشير بسبابة وفي الجامع الصغير المرتب وعن أبي يوسف رحمه الله في أملاكه يروى الإشارة عن النبي عليه السلام وفسره بما فسره أبو جعفر رحمه الله ثم قال وقال غيره من أصحابنا يشير بثلاثة وخمسين ثم قال وإن الإشارة بالسبابة رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وفي الأملاك من أبي يوسف رحمه الله كما تقدم وفي قول المدعيين يجب أن يعقد الثلث والجمع بين يشير بالسبابة وعن الأصول ثم يقيم أصابعه عند قوله

وهذا تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما فانه قال اخذ رسول الله صلعم بيدي وعلمني التشهد كما كان يعلمني سورة من القرآن وقال قل التحيات لله التي آخروها والاخذ بهذا الاولى من الاخذ بتشهد ابن عباس رضي الله عنهما وهو قوله التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا التي آخروها لان فيه الامر واقله الاستحباب والالف واللام وهما للاستغراق وزيادة الواو وهي لتجديد الكلام

لا الله ويضع عند قوله الا الله ليكون النصب كالنفي والوضع كالاتبات وفي المحيط وقبل رفع سبابة اليد اليمنى في التشهد عند ابي حنيفة ومحمد والشافعي رحمهم الله من السنن وفي ظاهرها قول لا يرفعها وكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله قال العلامة نجم الدين الزاهدي لما اتلفت الروايات عن اصحابنا جميعا في كونه سنة وكذا عند الكوفيين والمحدثين وكثرة الاخبار والآثار كان العمل بها الاولى .

ثوله وهذا تشهد عبد الله بن مسعود اعلم ان الصحابة روي اختلافوا في التشهد فعمد تشهد وعلمي تشهد ولعمد الله بن عباس تشهد ولعمد الله بن مسعود تشهد ولعمد الله بن عباس تشهد ولعمد الله بن عباس تشهد ولعمد الله بن عباس تشهد فآخذ علما ونا رحمهم الله بتشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه واخذ الشافعي رحمه الله بتشهد عبد الله بن عباس رضي الله عنه وتشهد كما ذكر في الكتاب الا انه قال في آخروها شهدان محمدا رسول الله بدون عبده وقال الشافعي رح الاخذ بما رواه ابن عباس اولي بوجوه اربعة احدها ان فيه زيادة كلمة وهي المباركات والثاني انه يوافق القرآن كما قال الله تعالى فيه تحية من عند الله مباركة طيبة والثالث انه ذكر اسلام بغير الالف واللام واكثر تسليمات القرآن مذكور بغير الالف واللام قال الله تعالى سلام عليكم طينتم قالوا سلاما قال سلام وسلام عليكم ولم يدوا شرفا لكلام ما يوافق القرآن والرا بع انه متأخر عن خبرين لان ابن عباس كان صغيرا السن فانما اختار ما استقر عليه من الامور ابن مسعود كان من الشيوخ بنقل ما كان في الابتداء كما (ينقل)

في القسم وتأكيده التعليم ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى لقول ابن
مجموع رضي الله عنه علمني رسول الله صلعم التشهد في وسط الصلوة وآخرها
فان كان وسط الصلوة نهض اذا فرغ من التشهد وان كان آخر الصلوة دعا لنفسه
بما شاء ويقرأ في الركعتين الاخيرين بها تحة الكتاب وحدها الحديث ابي قتادة
رضي الله عنه ان النبي صلعم قرأ في الاخيرين بها تحة الكتاب وهذا بيان الافضل

ينقل النطيق واسما بنا رجمهم الله قالوا الاخذ بتشهد ابن مسعود الوحي لوجوه عشرة كلها
مذكورة في النهاية والجواب عما رجم به الشافعي رحمه الله ايضا فليطلب هناك .
قوله في القسم فان من قال والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا فعليه يلزمه ثلث
كلمات ولو قال والله الرحمن الرحيم لا افعل كذا افعل لزومه كفارة وتأكيده التعليم
فانه روي عن محمد بن الحسن انه قال اخذ ابو يوسف رحمة الله عليه بيدي وعلمني
التشهد وقال اخذ ابو حنيفة رح بيدي فعلمني التشهد وقال ابو حنيفة رح اخذ حماد
بيدي فعلمني التشهد وقال حماد اخذ حلقمة بيدي وعلمني التشهد وقال حلقمة اخذ
ابن مسعود بيدي وعلمني التشهد وقال ابن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بيدي وعلمني التشهد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذ
جبرئيل عليه السلام بيدي فعلمني التشهد وحكي ان اعرابا دخل على ابي حنيفة رح
فسأله هوا واهواوين فقال له هواوين فقال الاله ابي بارك فيك بارك في لا ولا تفجير
اسما به وسأله عنه فقال سألتني من التشهد هواوشهد ابن عباس ام هواوين كشهد ابن
مسعود فقلت هواوين فقال بارك فيك بارك في شجرة مباركة زينونة لاشربة ولا هربة
قوله لقول ابن مسعود رحمه علمني رسول الله صلعم الى قوله بما شاء من لفظ الحديث

هو الصحيح لان القراءة فرض في الركعتين على ما يأتيك من بعد ان شاء الله تعالى وجلس في الاخيرة كاجلس في الاولى لما روينا من حديث وايل وما يشترضي الله عنهما ولانها اشق على البدن تكن الاولى من التورك الذي يميل اليه مالك رح الذي يرويه انه صلعم قدم توركاً صغفه الطحاوي رح او يحمل على حالة الكبر ويتشهد وهو واجب عندنا وصلى على النبي صلعم وهو ليس بفريضة عندنا خلافاً للشافعي رح فيها لقوله صلعم اذا قلت هذا وفعلت فقد تمت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد

قوله هو الصحيح وهذا اختراهما روى الحسن من ابي حنيفة رحمه الله ان القراءة في الاخرين واجبة حتى لو تركها ساها يلزمه سجوده كذا ذكر شيخ الاسلام في المبسوط والا امام المحبوبي رحمه الله في الجامع الصغير في باب القراءة وذكر في المحيط وان ترك القراءة والتسليم في الاخرين لم يكن عليه حرج ولم يكن عليه سجودا السهوان كان ساها لكن القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات كذا ذكره القدوري في شرحه وروى الحسن من ابي حنيفة رح انه لو سجد في كل ركعة الاخرين ثلث تسبيحات اجزاء وقراءة الفاتحة افضل فان لم يقرأ ولم يسجد كان مسيئاً ان كان متعمداً وان كان ساها فعليه سجدة السهولان القيام في الاخرين مقصود فيكره اخلاؤه عن الذكر والقراءة جميعاً كما في الركوع والسجود وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يسجد فيهما ولا يسكت الا انه اذا اراد ان يقرأ الفاتحة فليقرأ على جهة الثناء لا القراءة وبه اخذ بعض المتأخرين **قوله** صغفه الطحاوي قال ان هذا من حديث عبد الحميد بن جعفر وهو ضعيف عند نقله الحديث **قوله** خلافاً للشافعي رحمه الله فيها اي في قراءة التشهد والصلوة على النبي عليه السلام فانها فرضان عنده حتى اذا ترك قراءة التشهد والصلوة على النبي لا تجوز الصلوة احنج الشافعي رحمه الله في قراءة التشهد بحديث ابن مسعود رضي الله عنه انه قال كنا (نقول)

والصلوة على النبي صلعم خارج الصلوة واجبة اما مرة واحدة كما قاله الصرخي

نقول قبل ان يفترض الشهادتين السلام على الله السلام على جبرئيل وميكائيل فقال النبي عليه السلام قل قوله التحيات لله الى ان قال في آخره اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك والا استدلال من ثلثة اوجه احدها هو انه قال قبل ان يفترض الشهادتين فقد اطلق اسم الغرض على الشهادتين ولانه قال له قل والا مر للوجوب والثالث انه خلق النمام به فدل انه لا يتم بدونيه والنجواب عنه اما قوله قبل ان يفترض الشهادتين معناه قبل ان يقدرفا لغرض في اللغة عبارة عن التقدير قال الله تعالى نصف ما فرستم اي قدرتم وكذلك الامر لانه امره على سبيل التعليم والتلقين والامر على هذا الوجه لا يكون فرضا الا ترى ان قوله قل لم يعد الوجوب في بعض الكلمات لان الواجب عندهم خمس كلمات وقوله خلق النمام به قلنا خلق النمام با حد هما واجمعنا على ان النمام تعلق بالعدة فانه لو تركها لم يجزه فلا يتعلق بالثاني ليشقق التخيير واحتج في الصلوة على النبي عليه السلام بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه والا مر للوجوب ولا وجوب خارج الصلوة فدل على انه واجب بقوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يصل علي في صلوته وقل مقدارها اللهم صل على محمد وزا والفرابي وعلى آل محمد واصحابنا رحمهم الله احتجوا بما روينا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لابن مسعود بعد ما علمه الشهادتين اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك فقد علق باحدهما فمن علق بالصلوة على النبي عليه السلام فقد خالف النص وقوله ولا وجوب خارج الصلوة قلنا الصلوة على النبي عليه السلام خارج الصلوة واجبة في العمر مرة كما ذكر الصرخي اذا الامر لا يقتضي النكرا وكلما ذكر اوسع ذكر النبي عليه السلام تجب الصلوة كما قال الطحاوي رحمه الله لان الامر يقتضي التكرير بل لانه تعلق وجوبه بسبب منكر وهو الذكر فينكر ويتكرر فاما ان تكون واجبة في الصلوة للصلوة

اوكلماذكر النبي صلعم باختيار الطحاوي فكيفنا مؤنة الامر والغرض المروي في الشاهد هو التقدير

فلا دلالة في لفظ الآية عليه فان قبل الآية مطلقة فيحملها على خارج الصلوة ودخلها عملا بالاطلاق قلنا الحالة غير مذكورة نصا وإنما ثبت اقتضاء ولا عموم للمقتضي فان قبل سلمنا انه لا عموم له لكن الصلوة حالة تعينت بقوله عليه السلام لا صلوة من لم يصل علي في صلوته قلنا لما علم الامر ابي فرائض الصلوة لم يذكر عليه الصلوة فعلم بانه محمول على نفي الكمال لقوله عليه السلام لا صلوة لجمار المسجد الا في المسجد وفي المحيط قراءة الشاهد ليست بغرض عندنا واما اذا قرء البعض وترك البعض ففي ظاهرها رواية فكذلك تجوز صلوته لانه اذا ترك الكل تجوز في البعض اولى وفي بعض الروايات لا تجوز صلوته عند محمد ورحمة الله خلا فالابي يوسف رحمه الله لانه اذا شرع في القراءة افترض عليه الاتمام فاذا ترك فقد ترك الغرض فتفسد صلوته وهو نظير من سلم ثم تذكر ان عليه سجدة تلاوة فلو ذهب ولم يسجدها فصلوته تامة ولو خروا جدا ثم رفع رأسه وذهب فصدت صلوته ثم الكلام في كيفية الصلوة على النبي عليه السلام ذكر عيسى بن ابان رحمه الله في كتاب الحج على اهل المدينة ان محمدا سئل عن الصلوة على النبي عليه السلام فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فصليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد الى آخره وهو موافق لحدیث كعب بن عجرة روى عن ابن عباس وابو هريرة رضي الله عنهما يصليان عليه على نحو ما بينا الا انهما كما ناييزدان وارحم محمد وآل محمد كما رحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وحكي عن محمد بن عبد الله بن عمر انه كان يكرر قول المصلي وارحم محمد وآل محمد وكان يقول هذا نوع ظن بتقصير الانبياء عليهم السلام فان احدا لا يستحق الرحمة الا بائنان ما يلام عليه ونحن امرنا بتعظيم الانبياء عليهم السلام وتوقيرهم ولهذا اذا ذكر النبي عم لا يقال رح ولكن يصلى عليه وهكذا ذكر شيخ الاسلام (رح)

قال ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والآدمية المأثورة لما روي عن حديث ابن مسعود رضي الله عنه وقال له النبي عليه السلام ثم اختر من الدعاء أطيبه وأحبه إليك ويبدأ بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون أقرب إلى الاجابة

رح في المبسوط وقال لان الدعاء بالترحم انما يحسن من الغير لا نبياء لان في الدعاء بالترحم تقصير للمدح وله وذكر شمس الأئمة المرحومي رحمه الله في المبسوط انه لا بأس به لان الاثر ورد به وكان الشيخ ابو الحسن الرستغني رحمه الله ايضا يقول لا بأس وكان معنى قولنا ارحم محمدا ارحم امته محمد فهو راجع إلى الامة وهذا كمن جنى جناية والجاني اب شيخ كبير و اراد ان يقيم العقوبة على الجاني فاناس يقولون للذي يعاقبه ارحم هذا الشيخ الكبير وذلك ارحم راجع إلى الابن الجاني حقيقة ويكون معناه ارحم هذا الشيخ بالرحم على ابنه الجاني كذا في المحيط .

قوله ودعا بما يشبه الفاظ القرآن كقوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيئي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب ونحو قوله رب اجعلني مقيم الصلوة ومن ذريتي الآية وقوله ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية وقوله ربنا ظلمنا انفسنا الآية وقوله ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته **قوله** والآدمية المأثورة ما روي عن أبي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني يا رسول الله دعاء ادمويه في صلوتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا فانه لا يغفر الذنوب الا انت فاهفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم . وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدمو بكلمات منهن اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم **قوله** ثم اختر من الدعاء أطيبه وأحبه مع بذكبرا الضمير في النسخ الموثوق بها وكذا اللفظ المبسوطين

(كتاب الصلوة - باب صفة الصلوة)

ولا يدعو بما يشبه كلام الناس تحرزاً من الفساد ولهذا تأتي بالماً ثورا المحفوظ وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله اللهم زدوني فلا يشبه كلامهم وما يستحيل كقوله اللهم اغفر لي ليس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل الاول لاستعمالها في بابين العباد يقال رزق الامير الجيش ثم يسلم من يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك لما روى ابن مسعود انه ان النبي صلى الله عليه وسلم عن يمينه حتى يرى بياض حذو الايمن وعن يساره حتى يرى بياض حذو الايسر

قوله ولا يدعو بما يشبه كلام الناس تحرزاً من الفساد اي تحرزاً من فساد الجزء الملاقي بكلام الناس لا جميع الصلوة بالاتفاق لانه بعد التشهد فان الادعية التي تشبه كلام الناس انما تفسد الصلوة اذا كانت قبل تمام فرائض الصلوة اما اذا كانت بعد التشهد فلا تفسد لما ان حقيقة كلام اناس بعد التشهد لا تفسد ما يشبه وهذا عند جماهير وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان كلام الناس منعه منه فتم صلوته لوجود الصنع **قوله** ثم يسلم من يمينه في المجسوط ومن يحرم للصلوة تكانه غاب من الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند التسليم كانه رجع اليهم فيسلم والتسليمتان قول جمهور العلماء وكبار الصحابة عمرو وعلي وابن مسعود رضي الله عنه وكان مالك رحمه الله يقول يسلم تسليمية واحدة تلقاء وجهه وهكذا روت ما يشبه رضي الله عنها وسهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا ان الاخذ برواية كبار الصحابة الاولى فانهم كانوا يرون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليبرني منكم اولوا الاحلام والنهي واما ما يشبه رضي الله عنها كانت تقف في صف النساء وسهل بن سعد كان من جملة الصبيان فيحمل على انهما لم يسمع التسليمية الثانية على ما روي انه عليه السلام كان يعلم الثانية اخفض من الاولى وفي شرح الطحاوي فالتسليمية الاولى المتخرج من الصلوة والثانية للتسوية وترك الخفاء . (قوله).

وينوي بالتسليمه الاولى من من يمينه من الرجال والنساء والصفقة وكذلك
في الثانية لان الاعمال بالنيات

قوله وينوي بالتسليمه الاولى من من يمينه من الرجال والنساء والصفقة وهذا اللفظ الجامع
الصغير واماراية المبسوط فيتقدم الصفقة على الرجال اما النية فلانه يصح سنة فليكن بالنية
قباسا على سائر الصلوات وهكذا يقول خارج الصلوة اذا سلم ينوي السنة كذا ذكره شيخ الاسلام
رحمه الله وقد ذكر الصفقة ههنا وآخرة في الجامع الصغير حتى ظن بعض اصحابنا
ان ما ذكره ههنا بناء على قول ابي حنيفة رحمه الله الاول في تفضيل الملائكة
على البشر وما ذكره في الجامع الصغير بناء على قوله الآخر في تفضيل مومني البشر
على الملائكة وهو مذهب اهل السنة والجماعة وليس كما ظنوا فان الواو لا يوجب الترتيب
والمختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء عليهم السلام افضل من كل الملائكة وعوام
بني آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني آدم
وقالت المعتزلة جملة الملائكة افضل من جملة بني آدم لقوله تعالى لن يستغفب المسيح
ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون ابي ولا من هو اعلى منه قدرا واعظم منه
خطرا وهم الملائكة الكروبيون ويدل عليه تخصيص المقربين كما يقال فلان لا يستغفب
من خدمني ولا ابوه يراد بالذكور آخرا تاكيد المذكور قبله وانما يؤكد الشيء
بالافضل فالافضل وقال العلامة النسفي رحمه الله في الكافي والجواب انا لانسلم
تفضيل الثاني لكن هذا لا يمس ما تنازعنا فيه لان الآية تدل على ان الملائكة المقربين
باجمعهم افضل من عيسى ولا نزاع فيه ولان المراد ان الملائكة مع ماله من خصوصية
القدرة العاقبة على قدرة البشر والعلوم اللوحية وانهم نجرد واهن التوالد
الازدواجي رأسا لا يستكفون عن عبادته فكيف من تولد من آخر لا يقدر على ما يقدر
ولا يعلم ما يعلمون وهذا لان شدة البطش وسعة العلوم وغرابة التكون في النبي

ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لاشركة له في صلوته هو الصحيح لان الخطاب حظ
الحاضرين ولا بد للمقندي من نية امامه فان كان الامام من الجانب الايمن او
الايسر نواه فيهم وان كان بحذاءه نواه في الاولين فلهذا يبي يوسف رح
ترجى الجانب الايمن وعند محمد رح وهو رواية من ابي حنيفة رح نواه
فيهما لانه ذ وحظ من الجانبين والمنفرد ينوي الحفظة لا غير لانه ليس معه سواهم

تورث الحمقى وامثال النصارى حبنا وهم الزيف عن العبودية حيث رأوا المسيح
ولدا من غير اب يبرئ الاله والارض ويحيي الموتى وينبي بامام كلون
وساندخرون في بيوتهم فبرؤا من العبودية فلو ان لم يكن ابن الله فمن ابوه فقبل لهم
هذه الاوصاف في الملائكة اتم منها في المسيح ومع هذا لم يستنكفوا من العبودية فكيف
المسيح على انه لا يلوم من هذا تفصيل الملائكة على الانبياء بالمعنى الذي ينازعنا فيه
وهو كثرة الثواب اذا البشر قهروا نوازع الهوى في ذات الله تعالى مع انهم قبلوا
عليها فضاهت الانبياء عليهم السلام الملائكة في العصمة وتفضلوا في قهر البواصت النفسانية
ودوا هي الجسدانية فكانت طاعتهم اشق لكونها مع الصارف بخلاف طاعة
الملائكة فكانت ازيد ثوابا على ان الآية دليلنا اذ ماق الكلام على ان المسيح اولي
بالعبودية من الملائكة عليهم السلام والثواب يتقدر بقدر العبودية .

قوله ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لاشركة له في صلوته هو الصحيح في شرح العلامة
الزاهدي واختلف ايضا في نية المحلمين فقبل ينوي الحضور منهم وقبل بالاولى
الحضور وباللثانية جميع عباد الله الصالحين من الملائكة والانس وقبل ينوي بهما جميع
المؤمنين وقبل لا ينوي الفاسق الايرى انا نقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
قوله ولا بد للمقندي من نية امامه تخصيص الامام بالذكر يؤيد قول من يقول
انه ينوي من يشاء ركه في الصلوة كذا في الجامع الصغير لغا صيخان رحمته الله (قوله)

الإمام ينوي بالتسليمين هو الصحيح ولا ينوي في الملائكة عددا محصورا لأن
 لا خبرا في عدد هم قد اختلفت فاشبه الإيمان بالانبياء عليهم السلام ثم أصابة لفظ السلام
 بإجابة بندنا وليست بغرض خلافا للشافعي رح هونيمسك بقوله هم تحريرهما التكبير
 وتحليلها التسليم ولنا ما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه والتخيير لنا في الغرضية
 والوجوب الا اننا اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطاً وبمثلته لا تثبت الغرضية والله اعلم .

قوله والامام ينوي بالتسليمين هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعضهم ينوي الامام
 في التسليم الاول والاصح انه ينوي في التسليمين كذا ذكره قاصيخان رح وقال صدر الاسلام
 ولم يذكر الامام هل ينوي ام لا ونحب ان لا ينوي لانه يجهر بالسلام ويشير اليهم وهو فوق
 النية فلا حاجة الى النية **قوله** ولا ينوي في الملائكة عددا محصورا لان الاخبار في عدد هم
 قد اختلفت فقد روى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال مع كل
 مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب
 السيئات وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد وراه يدفع عنه المكروه وواحد عند
 راسه يكتب ما يصلي على النبي عليه السلام ويبلغه الرسول وفي بعض الاخبار مع كل
 مؤمن ملكان وفي بعضها مع كل مؤمن ستون ملكا وفي بعضها مع كل مؤمن مائة
 وستون ملكا **قوله** فاشبه الإيمان بالانبياء عليهم السلام فانه لا ينبغي ان يعين عددا
 في إيمانهم لا خلافا فربما يؤمن بمن ليس بنبي اولا يؤمن بمن هونبي لوعين عددا
 بل يؤمن من آدم الى محمد عليهم الصلوة والسلام **قوله** ولنا ما روينا واحتج اصحابنا
 بحديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه السلام حين علمه التشهد قال له
 اذا قلت هذا افعلت هذا فقد تمت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد
 فاقعد والتخيير لنا في الغرضية والوجوب اذا فائدته رفع الجناح اذا اتى بما اختار
 وترك الا خروا الغرضية والوجوب يقرر الجناح **قوله** وبمثلته لا تثبت الغرضية

فصل في القراءة

قال ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الأولىين من المغرب والعشاء
ان كان اماما ويخفي في الآخرين هذا هو المتوارث وان كان منفردا فهو مخبر

اشارة الى قوله عم وتحليلها التسليم وذكر في الاسرار ان هذا الخبر من اخبار الآحاد فلا تثبت
به الغرضية وفي النوازل لو قال السلام ودخل رجل في صلوته لا يصبر دخلا فيثبت بهذا
ان الخروج لا يتوقف على عليكم فان سلم اولاً من يساره يسلم عن يمينه ولا يعيد
واذا سلم تلقاء وجهه يعيد وسلام الامام يخرج المقتدي عن صلوته حتى لو نطقه
لم يبطل وضوءه وعندهما يبطل وضوءه ويسلم المقتدي مقارناً للامام عند أبي حنيفة رحمه الله
كالتكبير وقيل بعده كقولهما وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان المقتدي
يصبر خراجاً من الصلوة سلام الامام فشرط ان يسلم مع الامام حتى يصبر خراجاً بسلام
نفسه فيكون مقبلاً للسنة كذا في المحيط والله تعالى اعلم .

فصل في القراءة

قوله ويجهر بالقراءة في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء والا صل
ان النبي عليه السلام كان يجهر بالقراءة في الصلوة كلها في الابتداء وكان المخرون
يؤذونه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلوتك ولا تخافت بها اي لا تجهر بصلوتك كلها
ولا تخافت بها كلها وانغ بين ذلك سبيلاً بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة
النهار فكان يخافت بعد ذلك في صلوة الظهر والعصر لانهم كانوا مستعدين للإذاء
في هذين الوقتين ويجهر في المغرب لانهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء
والفجر لانهم كانوا رقوداً وجهر بالجمعة والعيد لانهم اقاموها بالمدينة وما كان
للكفار بها قوة الايذاء وهذا العذر وان زال بكثرة المسلمين بقيت هذه السنة
لان بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب . (قوله)

ان شاء جهر واسمع نفسه لانه امام في حق نفسه وان شاء خافت لانه ليس خلفه من يسمعه والا ففضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة وتخليها الا امام في الظهر والعصر وان كان بعرفة لقوله عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجماء اي ليست فيها قراءة مسموعة وفي مرفة خلاف مالك رحمة الله عليه والحجة عليه ما روينا ويجهر في الجمعة والعيدين لورود النقل المستفيض بالجهر وفي التطوع بالنهار انضافت وفي الليل يتخيرا اعتبارا بالعرض في حق المنفرد وهذا لانه مكمل له فيكون تبعا ومن فاته العشاء فصلها بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قضى العجر غداة ليلة التعريس بجماعة

قوله ان شاء جهر واسمع نفسه لكونه امام نفسه والا امام انما جهر لا سماع القوم ليندبروا في قراءته فيحصل لهم احضار القلب قال الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكروا والالباب وهو لما كان امام نفسه احتاج الى سماع نفسه ليكون اقوى في التفكير والتدبر واحضار القلب فيجهر ويكتفي باداءه للحصول المفصولة وان شاء خافت لان الجهر لا سماع من خلفه وليس خلفه احد يسمعه **قوله** صلوة النهار عجماء اي ليست فيها قراءة مسموعة انما فسر بهذا احترازا عن قول ابن عباس رضي الله عنه وتفسيره فانه يقول لا قراءة في هاتين الصلوتين لقوله صلوة النهار عجماء اي ليس فيها قراءة ولنا قوله عليه السلام لا صلوة الا بالقراءة وقيل لحباب بن الارت رضي الله عنه بم هرقم قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة الظهر والعصر قال باضطراب لحبته وقال ابو قتادة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسمعنا الآية والآيتين في الظهر احيانا وتأويل الحديث اي ليست فيها قراءة مسموعة كذا في المبموط **قوله** وفي الليل يتخيرا اعتبارا بالعرض في حق المنفرد وفي قوله اعتبارا بالعرض في حق المنفرد اشارة الى ان افضلية الجهر لما ذكر قبله في حق المنفرد

وان كان وحده خافت حتما ولا يتخير هو الصحيح لان الجهر لخص حتما ما بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد احدهما .

والافضل هو الجهر وفي المبسوط وان شاء جهر وهو افضل لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان تهجد يوقض الوسنان ويونس البقضان ومرا النبي عليه السلام بابي بكر رضي الله عنه وهو تهجد ويخفي القراءة وعمر رضي الله عنه وهو جهر بالقراءة وبلال رضي الله عنه وهو ينقل من سورة الى سورة فلما اصبح واسأل كل واحد منهم من حاله فقال ابو بكر كنت اسمع من انا جبه وقال عمر رضي الله عنه كنت اوقض الوسنان واطرد الشيطان وقال بلال كنت انتقل من بستان الى بستان فقال لابي بكر ارفع من صوتك قليلا وعمر اخفض من صوتك قليلا وبلال اذا ابتدأت سورة فاتمها على نحوها .

قوله وان كان وحده خافت حتما هو الصحيح قال العلامة صاحب النهاية قوله هو الصحيح مخالف لما ذكره شمس الأئمة المرخسي رحمه الله تعالى عليه ونضر الاسلام ونامي خان والامام التمرناشي والامام المحمدي في شروحه للجامع الصغير وذكر الامام قاضي خان رحمه الله تعالى وان صلى وحده خافت لان الجهر سنة الجماعة او الاداء في الوقت فلا يجهر به بعد خروج الوقت وقال بعضهم يتخير بين الجهر والخطبة والجهر افضل كما في الوقت وهو الصحيح لان القضاء يكون على وفق الاداء وفي الاداء المنفرد يتخير بين الجهر والخطبة والجهر افضل كذلك في القضاء وذكره نضر الاسلام رح في هذه المسئلة وان كان وحده خافت وليس ذلك حتم بل لان يجهر ان شاء واتجهز افضل وقال ايضا في النهاية قوله لان الجهر سنة الجماعة والاداء في الوقت يدل على ان قوله في الكتاب بفصلها بعد طلوع الشمس لا يقتصر الحكم على ما بعد طلوع الشمس بل اذا صلاها بعد طلوع الفجر يكون الحكم كذلك فان كان وحده خافت حتما لانه قضاء بغير جماعة والجهر سنة الجماعة او الاداء في الوقت فلا يكون سنة فيه كما بعد طلوع الشمس (قوله)

ومن قرأ في العشاء في الاوليين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الآخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة وجهر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه لا يقضي واحدة منهما لان الواجب اذا فات من وقته لا يقضى الا بدليل ولهما وجه الفرق بين الوجهين ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه ترتب عليها السورة فلو قضاها في الآخرين ترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع بخلاف ما اذا ترك السورة

قوله ومن قرأ في العشاء في الاوليين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الآخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة وجهر وقال عيسى بن ابان ينبغي ان يكون الجواب على العكس اذا ترك الفاتحة يقضيها في الآخرين وان ترك السورة لا يقضي وجه ذلك ان قراءة الفاتحة واجبة وقراءة السورة غير واجبة والواجب اولي بالقضاء وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه انه يقضيها اما المورة فلما يذكرها اما الفاتحة فلما قال عيسى بن ابان ومن ابي يوسف رحمه الله انه لا تقضي واحدة منها اما الفاتحة فلما يذكرها واما السورة فلانها سنة في الاوليين وما كان سنة في وقتها كان بدعة في غير وقتها فلا تقضي وجه ظاهر الرواية ان قراءة الفاتحة واجبة في الاوليين وكذا السورة معها حتى لو ترك احدهما ساء بها كان عليه سجود المهورقها في الشفع الثاني او لم يقض وسجود السهو لا يجب الا بترك الواجب او بناخيره الا ان الشفع الثاني محل لاداء الفاتحة فان قرأ الفاتحة فيه مرة يكون اداء ولا يكون قضاء وان قرأها مرتين كان بدعة لان تكرار الفاتحة في قيام واحد غير مشروع فلهذا لا تقضي الفاتحة بخلاف السورة لان الشفع الثاني ليس بمحل الاداء للسورة فجاز ان يكون محلاً للقضاء فان قيل بالقضاء صرف ما له الى ما عليه وقد شرعت الفاتحة في الآخرين حقاً له فله صرفها الى

(كتاب الصلوة — باب صفة الصلوة — فصل في القراءة)

لانه امكن قضاؤها على الوجه المشروع ثم ذكرهن بما يدل على الوجوب وفي الاصل بلفظة الاستحباب لانها ان كانت مؤخره فغير موصولة بالعائنه فلم يمكن مراعاة موضوعها من كل وجه ويجبر بهما هو الصحيح لان الجمع بين الجهر والنجاة في ركعة واحدة شنيع فلا بد من تغيير وتغييرا لنقل وهو العائنه والى ثم المخافنة ان يسمع نفسه والجهران يجمع هبرة وهذا عند الهند والى رحمه الله لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون الصوت وقال الكرخي ادنى الجهر ان يسمع نفسه وادنى المخافنة تصحيح الحروف لان القراءة تفعل اللسان دون الصماخ

ما عليه فيقضيها والسورة لم تشرع في الاخرين حقاله فلا يقضيها فلنا على رواية الحسن من ابي حنيفة رحمه الله ان قراءة العائنه واجبة لم يملك صرفها الى ما عليه لانها لم تشرع حقاله واما السورة فشرعت فلنا في الاخرين حتى لو قرأها فيها لم يجب سجود السهو فملك صرفها الى ما عليه .

قوله لانه امكن قضاؤها على الوجه المشروع وهوان يترتب عليها السورة لان المترخي مترتب لاسكانه ما يقم في الباب ان السورة تقع منفصلا عن العائنه التي في الاوليين الا ان هذا القدر من التغيير يجبر بمجدي السهو **قوله** ثم ذكرهن بما يفي الجامع الصغير ما يدل على الوجوب وهو قوله قرأ في الاخرين العائنه والسورة وهما خبر عن المجتهد فجري مجرى اجعل صاحب الشرع في اقتضاء الوجوب وفي الاصل اي في المبسوط بلفظة الاستحباب وهو قوله واذا ترك السورة في الاوليين احب الي ان يقرأها في الاخرين لان من صفة العمل بالسورة الترتيب مع الوصل والترتيب لم يمت لكن الوصل فات فامكن العمل به من وجه دون وجه فقيل الافضل قضاؤها ولا يجب لبقاء اصله وفوات صفة **قوله** ويجبر بهما هو الصحيح ذكر في الكافي ثم من ابي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات في رواية اضافت بهما لان العائنه مقدمة على المورة فكانت اصلا والمور تتبع لها ومن حق (العائنه)

وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا وعلى هذا الاصل كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء وغير ذلك

الفاتحة هنا المخافة فتخافت السورة تبعاً لها وفي رواية بجهر بالسورة دون الفاتحة وهو اختيارنا ونحضر الاسلام رحمه الله لان الفاتحة اداء والسورة قضاء والا داء يكون بحسب محله والقضاء بحسب الفوات والسورة فاتت بصفة الجهر فتتضمن كذلك والفاتحة في محلها فترامى صفتها والقضاء يلتحق بموضعه فلا يجتمع الجهر والمخافة في ركعة تقديره وذكره فحضر الاسلام في مبسوطه لم يذكر هنا كيفية القضاء في التقديم والتأخير قال بعضهم تقدم السورة على الفاتحة لانها ملحقة بالقراءة في الاولين فكان تقديم السورة الاولى وقال بعضهم تزخروها الاشبه وابتعد من التغيره

قوله وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا حيث قال ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء خافت لانه جعل الجهر اسماع نفسه فلا بد ان يكون المخافة تصحيح الحروف فادنى الجهر عند ان يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره وادنى المخافة ان تصحح الحروف وقال صاحب المحیط الاصح قول الهندواني وهو قول الفعلي رحمه الله وقال شمس الاثمة اهلوائي رحمه الله عليه الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع ادناه ويسمع من يقره **قوله** وعلى هذا الاصل اي وعلى هذا الخلاف قوله والاستثناء بان قال الامامة بعد قوله لعل ان علي الف او بان قال ان شاء الله لو ان دخلت الدار بعد قوله انت طالق جهر ان اسمع نفسه مع استثناء المائة ومع التعليق ولا يقع الطلاق اجماعاً وان لم يسمع نفسه وحصل تصحيح الحروف فعلى الاختلاف **قوله** وغير ذلك كالبيع والتسمية على الذبيحة ووجوب سجدة التلاوة وقيل الصحيح ان في بعض النسخات يكفون بمحامه وفي بعضها شرط سماع الغير كما في البيع لو ادنى المشتري صماخه الى فم البائع فسمع يكفي وسمع البائع بنفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفي

وَأَدْنَى مَا حُجِزِي مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ آيَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ ثَلَاثُ آيَاتٍ
تَصَارُ وَآيَةٌ طَوِيلَةٌ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى فَارِئًا بِدُونِهِ فَاشْبَهَ قِرَاءَةَ مَا دُونَ الْآيَةِ وَلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فَاتَرَوْا
مَا تَسْبِرُونَ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ نَصْلِ الْإِنِّانِ مَا دُونَ الْآيَةِ خَارِجٌ وَالْآيَةُ لَيْسَتْ فِي مَعْنَاهُ
وَفِي الصَّوْمِ يَقْرَأُ بِمَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَآيَ سُورَةٍ شَاءَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي صَلَاةِ
الْجُمُعَةِ فِي سَفَرِهِ بِالْمَعُودَتَيْنِ وَلَئِنْ لَمْ يَسْطِرْ فِي اسْتِقْطِاطِ شَرْطِ الصَّلَاةِ فَلَنْ يُوْثِرَ فِي تَخْفِيفِ
الْقِرَاءَةِ أَوَّلَى وَهَذَا إِذَا كَانَ عَلَى عَجَلَةٍ مِنَ السَّيْرِ وَكَانَ فِي أَمْنَةٍ وَقَرَّارٍ
يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْبُرُوجِ وَانْشَقَّتْ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ مِرَاعَاةُ السَّنَةِ مَعَ التَّخْفِيفِ

قوله وادنى ما يجزى من القراءة في الصلوة آية عند ابي حنيفة رحمة الله عليه
اعلم ان القراءة في الحضرة في الصلوة على اقسام قسم يتعلق بها الجواز وقسم يخرج من
حد الكراهة وقسم يدخل به في حد الاستحباب اما الاول لو قرأ آية قصيرة ولم يقرأ
بقائصة الكتاب جازني قول ابي حنيفة رح ويكره وعندهما لا يجوز ان يقرأ القائصة
ومعها سورة قصيرة او ثلاث آيات فصاروا آية طويلة جاز من غير كراهة والمستحب في العجز
في الركعتين اربعون آية سوى فاتحة الكتاب كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رح
ثم على قول ابي حنيفة رحمة الله اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات او كلمتان نحو
قوله تعالى كيف قدر ثم نظر وما اشبه ذلك يجوز بلا خلاف بين المشايخ واما اذا قرأ
آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مدهامتان او آية قصيرة هي حرف واحد
نحو قوله تعالى مَن قَ وَهذه آيات عند بعض القراء اختلف المشايخ فيها واذا قرأ آية
طويلة في الركعتين نحو آية الكرسي وآية المداينة قرأ بعضها في ركعة والبعض في ركعة
اختلف المشايخ فيه على قول ابي حنيفة رحمة الله قال بعضهم لا يجوز لانه ما قرأ آية
تامة في كل ركعة وما منهم على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلث
آيات فصار او يعد لها فلا يكون قراءته ادنى من قراءة ثلث آيات كذا في المحیط

ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين بأربعين آية أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب ويروى من أربعين إلى ستين ومن ستين إلى مائة وبكل ذلك ورد لا ثرووجه التوفيق أنه يقرأ بالاربعين مائة وبالكما إلى أربعين وبالأوسط ما بين خمسين إلى ستين وقيل ينظر إلى طول الليالي وقصرها وإلى كثرة الاشتغال وفلته .

قال وفي الظهر مثل ذلك لاستواءهما في سعة الوقت وقال في الاصل اودونه لأنه وقت الاشتغال فينبغ عنه تحرر عن الملل والعصر والعشاء سواء يقرأ فيها بأوسط المفصل وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصار المفصل والاصل فيه كتاب عمر رضي الله تعالى عنه إلى أبي موسى الأشعري رحمه الله تعالى عليه

قوله ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين بأربعين آية أو خمسين أي حال الاختيار وفي حال الضرورة يقرأ بقدر ما لا يفوته التوت وقال صاحب المحيط رحمه الله ذكر في الكتاب أنه يقرأ في الفجر في الركعتين بأربعين أو خمسين أو ستين آية سوى فاتحة الكتاب ثم قال ولم يرد بقوله أربعين أو خمسين في كل ركعة بل أراد أربعين فيهما في كل ركعة عشرون كذا في المحيط **قوله** وقيل ينظر إلى طول الليالي وقصرها قال العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله عليه في الكافي وقيل إن كانت الليالي تصار فأربعون وإن كانت طوالاً فمابين الستين إلى المائة وإن كانت متوسطة فمابين الأربعين إلى الستين وقيل إن كان الوقت وقت كسب كالصيف فأربعون وإن كان وقت فراغ كالشتاء فمابين الستين إلى المائة وفيما بينهما فمابين أربعين إلى ستين وقيل ينظر إلى طول الآي وقصرها وتوسطها

ان اقرأني العجر والظهر بطوال الفصل وفي العصر والعشاء با وساط الفصل وفي المغرب بقصا والمصل ولان مبنى المغرب على العجلة والتخفيف البق بها والعصر والعشاء يستحب فيهما التأخير وقد يقعان بالتطويل في وقت غير مستحب فيوقت فيهما بالاولا وساط وبطيل الركعة الاولى من العجر على الثانية امانة للناس على ادراك الجماعة **قال** وركعتا الظهر سواء وهذا عند ابي حنيفة واهي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله احب الي ان يطول الركعة الاولى على غير هاني الصلوة كلها الماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوة كلها ولهما ان الركعتين استويا في استحقات القراءة فيمنويان في المقدار بخلاف العجر لانه وقت نوم وهفلة والحديث معمول على الاطالة من حيث الشاء والتعوذ والتسمية ولا معتبر بالزيادة والنقصان بما دون ثلث آيات لعدم امكان الاحتراز منه من غير حرج وليس في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها لا يجوز بغيرها الاطلاق ما تلونا

قوله ان اقرأ في العجر والظهر بطوال الفصل الفصل السبع سمي به لكثرة فصول وهو من سورة محمد وقيل من الفتح وقيل من قاف الى آخر القرآن وطوال الفصل الى سورة البروج والاولا منها الى لم يكن والقصار منها الى آخر وقيل طوال الفصل من سورة الحجرات الى سورة عبس والاولا من كورت الى سورة الضحى والقصار منه الى آخر المصحف هكذا ذكر في شرح الطحاوي والجامع الصغير للامام المجبوبي رحمهما الله وذكر في المجرد قدر القراءة المفروضة والمسنونة ثم قال قال ابو حنيفة رحمه الله والذي يصلي وحده بمنزلة الامام في جميع ما وصفنا من القراءة الا انه ليس عليه الجهر كما هو وبطيل الركعة الاولى من العجر على الثانية ذكر في المحيط ثم يعتبر التطويل من حيث الآيات اذا سلم بين ما يقرأ في الاولى وبين ما يقرأ في الثانية مقارنة من حيث الآي اما اذا كان بين الآي تفاوت (من)

ويكره ان يوقت بشيء من القرآن شيء من الصلوات لماتيه من هجرا لباني وابهام التفصيل ولا يقرأ الموقت خلف الامام خلا فالشافعي في العاتحة له ان القراءة ركن من الاركان فيشتركان فيها ولما ناوله عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وعليه اجماع الصحابة وهوركن مشترك بينهما ولكن حظ المعتدي الانصات والاستماع

من حيث الطول والقصر تعتبر الكلمات والحروف وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي ان يكون التفاوت بينهما بعد الثلث والثلثين الثلثان في الاولى والثالث في الثانية وفي شرح الطحاوي قال ينبغي ان يقرأ في الاولى ثلثين آية وفي الثانية بقدر عشرين آيات هذا هو بيان الاولوية وامايان الحكم فنقول التفاوت وان كان فاحشا بان قرأ في الاولى باربعين آية وفي الثانية بثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثروا ما طالته الركعة الثانية على الاولى فمكروه بالاجماع .

قوله ويكره ان يوقت بشيء من القرآن شيء من الصلوات في الكافي قيل انما تكره الملازمة اذا لم يعتد الجواز بغيره اما اذا اعتد الجواز بغيره وانما قرأها لانها يسر عليه فلا يكره **قوله** ولا يقرأ الموقت خلف الامام خلا للشافعي رحمه الله في العاتحة فالمداهل الكوفة انه لا يقرأ في شيء من الصلوات وهذا هل المدينة منهم ما لك يقرأ في صلوة الظهر والعصر ولا يقرأ في صلوة الجهر وهذا الشافعي رحمه الله يقرأ في كل صلوة الا ان في صلوة الجهر وان قرأ فاتحة الكتاب بعد فراغ الامام منها فان الامام ينصت حتى يقرأ المعتدي العاتحة واستدل بحديث ابي عباد فانه قال صلى بنارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم قلما انصرف قال اني لا اراكم تقرؤن خلف اما مكم قلنا اجل قال لا تفعلوا ذلك الا بها تارة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأها (قوله)

قال عليه السلام واذا قرأ الإمام فأنصتوا

قوله قال عم واذا قرأ الإمام فأنصتوا ليعقل أن الإمام يسكت ليقراء المقتدي لأن الخلاف ثابت في إمام لم يسكت ولأنه لا يحلوا ما إن يسكت أولاً فإن لم يسكت فظاهر وإن سكت فقد وقع في الحرام لأن السكوت بالقراءة طويلاً حرام حتى لو سكت طويلاً ساءباً لزمه سجود السهو ومنع المقتدي من القراءة ما ثور عن ثمانين نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة رضي الله عنهم وقد دون أهل الحديث أساميهم والجواب عن الثاني رحمه الله أنه ركن من الأركان فيشتركان فيه وأنا نقول نعم يشتركان فيه لكن حظ المقتدي الاستماع والانصات لأن المطلوب من القراءة التدبر والتفكير وحيوة القلوب والعمل به قال الله تعالى كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكروا لئلا يالاباب وإذا انما يحصل بالاستماع إذا قرأ لا بالمعاقبة ولأنه كلام عظيم من رب عظيم فيجب الاستماع له إذا قرئ كما في الشاهد وهو كما لخطبة يوم الجمعة لما شمرت وعظا وتذكيرا وجب الاستماع لها لتحصل فائدتها لا أن يخطب كل لنفسه بخلاف سائر الأركان لأنها شمرت للخشوع ولا يحصل لهم الخشوع إلا بالسجود معه والركوع معه فإن قيل التعليل بمعنى التدبر والتفكير إنما يصح في صلوة يجهر فيها والخلاف ثابت في صلوة صغفرت فيها أيضا فكيف توجد هذه الفائدة فيها قلنا المأمور به شيان الاستماع والانصات فإن لم يمكن الاستماع فلا انصات له يمكن بدون الاستماع فيجب ما أمكن كذا في الأسرار وذكروا في المحيط القراءة ما سقطت عن المقتدي لمكان الانصات ولكن انما سقطت لأن قراءة الإمام جعلت له قراءة حتى شارك الإمام في القيام الذي هو محل قراءة الإمام أو نقول لأنسلم بأنها ركن لأن المقتدي إن خاف فوت ركعة جازت صلوته وإن لم يقرأ أجماعاً إذا أدرك الإمام في الركوع ولو كانت من الأركان في حقها لما سقطت بهذا العذر كما لركوع والسجود فإن قيل اليس إن القيام يسقط لخوف فوت الركعة قلنا لا كذلك فإنه لو كبر راء كما لم يحزروا ليد (من)

ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رحمة الله عليه ويكره عند هما فيه من الوعيد ويستمع وينصت وان قرأ الامام آية الترهيب والترهيب لان الاستماع والانصات فرض بالنص والقراءة ومؤال الجنة والتعود من النادر كل ذلك محل به وكذلك في الخطبة وكذلك ان صلى على النبي عليه السلام لفرضية الاستماع الا ان يقرأ الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه الآية فيصلى السامع في نفسه واختلفوا في الناهي عن المنبر والاحوط هو السكوت اقامة لفرض الانصات والله اعلم.

من ان يكبر قائماً فان امتداد القيام يسقط لخوف فوت الركعة وفرض القيام يتأدى باذن من ما يطلق عليه الاسم كالركوع .

قوله ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رَحِمَهِ اللهُ اذ قرأ خلف الامام في صلوة لا يجهر فيها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره واليه مال الشيخ الامام ابو حفص وبعض مشايخنا ذكروا في شرح كتاب الصلوة ان على قول محمد رحمة الله لا يكره وعلى قولهما يكره كذا في الذخيرة في انصاف الفصل الثاني من كتاب الصلوة ثم ذكر في الفصل الرابع في مماثل المغتدي منها هذه المسئلة وقال والاصح انه يكره وقال شمس الائمة المرحومي رح تقصد صلوته في قول عدة من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** ما فيه من الوعيد قال النبي عليه السلام من قرأ خلف الامام (بملاً) في فيه جمرة وقال علي رضي الله عنه من قرأ خلف الامام خطأ الفطرة وقال عبد الله البلخي من قرأ خلف الامام صلى فوه تراها ومن سعد بن ابي قاص وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من قرأ خلف الامام فلا صلوة له ذكره في شرح التاويلات **قوله** ويستمع وينصت وان قرأ الامام آية الترهيب فيه رعاية الادب فان قوله لا يصل الجنة ولا يتعود شنيع **قوله** فيصلى السامع في نفسه أي يصلي بلسانه خفياً **قوله** اقامة لفرض الانصات لانه مأثور بالاستماع والانصات اذا قرب من الامام وعند البعد وان لم يقدر على الاستماع فقد قدر على الانصات فيجب عليه .

باب الامامة

الجماعة سنة مؤكدة لقوله عليه الصلوة والسلام الجماعة سنة من سنن الهدى لا يختلف عنها الا منافق واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة ومن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه اقرأهم لان القراءة لا بد منها والحاجة الى العلم اذا نابت نائبة ونحن نقول القراءة مفتقر اليها لركن واحد والعلم لاثار الاركان فان تساوا فاقرأهم لقوله عليه الصلوة والسلام يؤم القوم اقرأهم بكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة .

باب الامامة

قوله الجماعة سنة مؤكدة اي تشبه الواجب في القوة قال داؤد واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وابن حزيمة الجماعة فرض وقيل فرض كفاية **قوله** واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة يريد به اذا لم يطعن في دينه فان تساوا فاقرأهم اي اعلمهم بعلم القراءة يقف في موضع الوقف ويصل في موضع الوصل ويحاذ لك من التشديد والتخفيف وغيرهما لقوله عليه الصلوة والسلام يؤم القوم اقرأهم لكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا سواء فاكبرهم سنا وفي رواية فان كانوا سواء فاحسنهم وجها **قوله** اعلمهم بالسنة اي افقههم في دين الله فقد ذكره في بعض الروايات مفسرا ولما انتسخت الهجرة بعد الفتح صار الورع مقامه لقوله عليه الصلوة والسلام المهاجر من هاجر مانه الى الله تعالى منه واكبرهم سنا اعظمهم حرمة عادية ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر ومعنى قوله احسنهم وجها اكثرهم صلوة بالليل في الحديث منكثر صلوته بالليل حسن وجهه بالنهار

(قوله)

واقرأهم كان اعلمهم لانهم كانوا يتلقونه باحكامه فقدم في الحديث ولا كذلك
 في زماننا فقد منا الا علم فان تساوا وانا ورعهم لقوله عليه السلام من صلى خلف
 عالم تقى فكان ماصلي خلف نبي فان تساوا فاسنهم لقوله عليه السلام لاني ابي مليكة
 وليؤمكما اكبركما ساولان في تقديمه تكثير الجماعة ويكره تقديم العبد لانه لا يتبرغ
 للتعلم والاعرابي لان الغالب فيهم الجهل والفاسق لانه لا يهتم لامر دينه والا عمن
 لانه لا يتوقى النجاسة وولد الزنا لانه ليس له اب يشفقه فيغلب عليه الجهل ولان
 في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فيكره وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل
 بروفا جرو لا يطول الامام بهم الصلوة لقوله عليه السلام من ام قوما فليصل بهم صلوة
 اصعهم فان فيهم المريض والكبير وذو الحاجة ويكره للنساء ان يصلين وحدهن الجماعة

قوله واقرأهم كان اعلمهم فان قيل لما كان اقرأهم اعلمهم فما معنى قوله
 عليه السلام فان كانوا سواء في القراءة فاعلمهم بالسنة والمساواة في القراءة توجب المساواة
 في العلم لامحالة فيجند يكون معنى الحديث يؤم القوم اعلمهم فان تساوا فاعلمهم
 فهذا لا يصح فلنا يكون معنى قوله ليؤم القوم اقرأهم لكتاب الله تعالى اي اعلمهم
 باحكام كتاب الله ومعنى قوله اعلمهم بالسنة اي تفهم في دين الله تعالى وهم الاعلم
 باحكام كتاب الله تعالى والسنة فيكون الاعلم الثاني غير الاعلم الاول او نقول المساواة
 في القراءة توجب المساواة في العلم في ذلك الزمان ظاهرا لا قطعيا فجاز تصوير مساواة
 الاثنين في القراءة مع التفاوت بينهما في معرفة الاحكام اليس ان ابي بن كعب كان اقرأهم
 وعبد الله ابن مسعود كان اعلم فصاحب الشرع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بين حكم هذا الممكن لو اتفق وقوعه او نقول قال ذلك بحسب زماننا فان المساواة
 في القراءة لا تستلزم المساواة في العلم **قوله** وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا
 خلف كل بروفا جرو وجه الاستدلال بالحديث انه عليه السلام جوز الاقتداء بكل برو

لا نهالاً تخلص من ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسط الصلوة فبكره كالعزاة وان فعلن قامت الامام وسطهن لان عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك وحمل فعلها الجماعة على ابتداء الاسلام ولان في التقدم زيادة الكشف ومن صلى مع واحد اقامه من يمينه

فاجرو كل واحد من هؤلاء المذكورين بعد كونه مسلماً لا تخلصوا ما ان كان برا او فاجراً فيصح الاقتداء بهم ولان الحديث دل على جواز الاقتداء بالفاسق مع الموجب للتغيير وموجب التغيير موجود في غيره فيثبت الحكم في الفاسق بالعبرة وفي غيره بالدلالة وقال مالك رحمه الله لا تجوز الصلوة خلف الفاسق لانه لما ظهرت منه الخيانة في الامور الدينية فلا يؤتمن في اهم الامور ونحن نقول ان عبد الله بن عمرو انس بن مالك وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم وكذلك التابعون كانوا يصلون خلف الصحاح صلوة الجمعة وغيرهما مع انه كان انفق اهل زمانه حتى قال الحسن في رواية مبسوط شيخ الاسلام رح قال مروون عبد العزيز لوجاءت كل امة بحسناتها وجفنا بابي محمد لفلبناهم يعني الصحاح وبكره الاقتداء بصاحب الهوى والبدعة والحاصل ان كل من كان من اهل قبلتنا ولم يغفل في هواه حتى يحكم بكفره تجوز الصلوة خلفه وان كان هوى يكفر اهلها كالجهمي والقدرمي الذي قال يخلق القرآن والرافضي الغالي الذي ينكر خلافة ابي بكر رضي الله عنه لا تجوز واما الصلوة خلف الشافعية فمن كان منهم يميل عن القبلة اولم يتوصاً بالخارج النجس من غير الحبيلين اولم يغفل المني الذي هو اكثر من قدر الدرهم لا تجوز على الاصح والا فتجوز وقيل لكنه يكره ولو مس اجنبية ولم يتوصاً لا يصح الاقتداء به على الاصح كمن خالف تحريمه في القبلة •

قوله لا نهالاً تخلص من ارتكاب محرم وهو زيادة الكشف وحرمتها ظاهراً لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وترك مقام الامام وهو حرام ايضا لانه ترك السنة من كل وجه فانه لم يعمل به النبي عليه السلام ولا واحد من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** كالعزاة (ذكر)

حدث ابن عباس رضي الله عنه عليه السلام صلى الله عليه وآله وسلم واقامه من يمينه ولايتاً خرم من الامام ومن محمد رح انه يضع اصابعه عند عقب الامام والاول هو الظاهر وان صلى خلفه او في يساره جاز وهو مسمى لانه خالف السنة وان ام اثنين تقدم عليهما ومن ابى يوسف رح ينوسطهما

ذكر شيخ الاسلام رح العروة اذا كانوا جماعة يصلون بحد انا تعودا يؤمنون ايماء ولا يصلون بجماعة لانهم لا يتوصلون الى اقامة الجماعة الا بعد ارتكاب امر مكروه لان الامام منهم يحتاج الى ان يقوم وسطهم حتى يصلوا بجماعة كيلا يقع بصرهم على عورته وهذا امر مكروه والجماعة سنة وترك ما هو سنة او اذى من ارتكاب ما هو مكروه وهذا عندنا وقال الحسن البصري رحمه الله يصلون جماعة لانهم يتوصلون الى اقامة الجماعة من غير ارتكاب مكروه بان تقدموا امامهم ويفضوا ابصارهم عن عورة الامام

قوله لحدث ابن عباس رضي الله عنه وحديثه ان ابن عباس يقول بث عند خالتي ميمونة رضي الله عنها لاراقب صلوة النبي عليه السلام بالليل فانتبه وقال نامت العيون وطار النجوم وبقي الحي القيوم ثم قرأ آخر سورة آل عمران ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار آيات الى آخره ثم قام الى شن معلق فتوضأ واغتسل الصلوة فقامت وتوضأت ووقفت على يساره فاخذها ذنبي وادارني خلفه حتى اقامني من يمينه وفي رواية مبسوط شيخ الاسلام وقمت خلفه فاخذني وادارني من يمينه فعدت الى مقامي فادارني ثانيا وثالثا فلما فرغ قال ما منعك يا غلام ان تثبت في الموضع الذي اوقفك قلت انت رسول الله ولا ينبغي لاحد ان يساويك في الموقف فقال عليه السلام اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل **قوله** ولايتاً خرم من الامام ومن محمد رح انه يضع اصابعه عند عقب الامام وهو الذي وقع عند العوام وان كان المقتدي اطول فكان سجوده فدام الامام لم يضره لان العبرة بموضع الوقوف لا بموضع السجود كما لو وقف في الصف ووقع سجوده امام الامام بطولته كذا في المبسوط وان تفاوتت اقدام صفرا وكبرا فالعبرة بالساق والكعب والاصح انه ما لم يتقدم اكثر فقدم المقتدي لا بعدد

ونقل ذلك عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما ولنا انفعليه السلام تقدم على
انس واليتيم حين صلى بهما فهذا للافضلية والاثردليل الاباحة ولا يجوز للرجال
ان يقتدوا بما رواه اوصبي اما المرأة فلقوله عليه السلام واخر وهن من حبت
اخرهن الله فلا يجوز تقديماها وما الصبي فلا نه يستعمل فلا يجوز اقتداء المفترض به
وفي التراويح والسنن المطلقة جوزها ما يمنع بلحرح ولم يجوزها مشافضارح ومنهم من حقق
الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف وبين محمد رحمهما الله واختار انه لا يجوز
في الصلوة كلها لان نفل الصبي دون نفل البالغ حيث لا يلزم منه القضاء بالفساد بالاجماع
ولا يبنى القوي على الضعيف بخلاف المظنون لانه مجتهد فيه فاعتبر العارض مدما
وبخلاف اقتداء الصبي بالصبي لان الصلوة متحدة ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء

قوله ونقل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو ما روي ان ابن مسعود صلى
بملقمة والاسود رضي الله عنهما فقام وسطهما **قوله** صلى انس واليتيم اخوان انس
لا به اسمه صير النبي عليه السلام اقامهما خلفه وام سليم وراءهما والمرأة في
حكم الاصطاف كالعدم حتى لو كان رجل واحد خلفه وامرأة يقوم الرجل
بصداء الامام كما لو لم تكن معه امرأة **قوله** وفي التراويح والسنن المطلقة جوزها
ما يمنع بلح السنن المطلقة هي السنن الروائية المشروعة قبل الفراغ وبعد الصلوة والعيد
على احدي الروايتين والوتر عندهما وصلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء مندهما
كذا في الفتاوى الطهريية **قوله** ومنهم من حقق الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف
ومحمد رحمهما الله اي لم يجوز ابو يوسف رحمه الله اقتداء البالغ بالصبي في
النفل المطلق ايضا وجوز محمد رحمه الله والصحيح قول ابي يوسف رحمه الله
قوله لانه مجتهد فيه لان عند فر رحمه الله يجب القضاء على الظان فاعتبر العارض
مدما قال الترمذي رحمه الله وذلك لان سقوط الضمان عن الامام بظن عارض فجعل (كان)

لقوله عليه الصلوة والسلام ليكني منكم اولوالاحلام والنهي ولان المحاذاة
مفسدة فيؤخرن وان حادثه امرأة وهما يشتركان في صلوة واحدة فعدت صلواته ان
نوى الامام امامتها والقياس ان لا تقصد وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى
عليه اعتبارا بصلواتها حيث لا تقصد وجه الاستحسان ما رويناeth انه من المشاهير

كان الضمان هيرساقط في حق المعتدي فبقي اقتداء صامن بها من اما الصبي فليس من
اهل الضمان فلا يمكن ان يجعل صامنا في حق المعتدي فبقي اقتداء صامن بفبر صامن
فكان فيه بناء القوي على الضعيف .

قوله لقوله عليه السلام ليكني منكم اولوالاحلام والنهي وروي ليكني بالنون المشددة
والاحلام جمع الحلم وهو ما يراه النائم يقول حلم بالفتح واحتلم ويقول حلمت بكذا وحلمته
ايضا كذا في الصحاح ولكن غلب استعماله فيما يراه النائم من دلالة البلوغ فكان المراد
هنا ليكني البالغون وذكر في الفائق امر معاذا ان يأخذ من كل حالمة دينارا قبل المراد من
بلغ وقت الحلم حلم اولم يحلم **قوله** وجه الاستحسان ما رويناeth وهو قوله عليه السلام ليكني
منكم اولوالاحلام وانهم المشاهير فتجوز الزيادة به على كتاب الله تعالى وذكر صاحب
المحيط ان وجوب التأخير على الرجل ليس بمقصود على الخبر بل بالكتاب وذلك
لان تأخير النساء انما وجب اما تفضيلا للرجال على النساء وتفضيل الرجال عليهن ثابت
بنص مقطوع به وهو قوله تعالى وللرجال عليهن درجة او وجب تأخيرهن ميانة لصلوة
الرجال عن النساء فان المرأة من قزها التي قدمها عورة فربما تقوش الامر على الرجل
فيكون ذلك سببا لفساد صلوة الرجل وصيانة الصلوة من الفساد واجبة بالنص المقطوع
وهو قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وجاء الخبر معينا لما ثبت بالنص المقطوع به لان
يكون الحكم مقصورا على خبر الواحد وذكر صاحب الامرار ان فرض الصلوة لا تثبت
بخبر الواحد فهو ما خروص الجماعة تثبت بخبر الواحد لان اصل الجماعة تثبت بالامة

وهو المخاطب به دونها فيكون هو التارك لغرض المقام فتعقد صلواته دون صلواتها سائلاً موم
اذا تقدم على الامام وان لم ينو امامته لم تضرب ولا تجوز صلواتها لان الاشتراك لا يثبت
دونها عندنا خلافاً لفرج الا ترى انه يلزمه الترتيب في المقام فيثقف على التزامه

قوله وهو المخاطب به دونها فان قيل لما كان هو مأموراً بالتأخير كانت هي مأمورة
بالتأخير ضرورة فيجب ان تنسد صلواتها ايضاً قلنا الضرورة غير مسلمة لما انه يمكن
للرجل تأخيرها بدون تأخيرها بان يتقدم عليها خطوة او خطوتين فلما لم تثبت الضرورة
في تأخيرها لم يتنازلها مقتضى خطاب الرجال لان حكم المقتضى انما يثبت اذا كان
من ضرورات المقتضى او نقول هي مأمورة بالتأخير ضمننا لا قصد اغير ان الثابت
بالضرورة اعطرتبة من الثابت مقصود اظهرنا الامر بالتأخير في حقها في حق المحقق الاثم
وفي حقه بالفساد اظهروا للتفرقة بين الثابت ضمننا وبين الثابت مقصوداً لما عرف ان حكم
الامر الثابت في ضمن النهي دون حكم الامر الثابت مقصوداً ولان تأخيرها لما ثبت في
ضمن التأخير لا يكون هي مأمورة بالتأخير اذا لم يوجد منه التأخير لان المتضمن انما يوجد
عند وجود المتضمن لا غير وذكر في المحيط والذخيرة ان المرأة اذا جاءت بعدما شرع الرجل
في الصلوة ونوى امامتها او قدرت به فلم يمكنه التأخير بالنقد م عليها خطوة او خطوتين لان
ذلك مكروه في الصلوة وانما تأخيرها بالاشارة او باليد وما شبه ذلك فاذا فعل ذلك فقد وجد
منه التأخير فيلزمها التأخير فاذا لم يتأخر فقد تركت فرضاً من فروض المقام فتعقد صلواتها
لا صلواته ثم قال وهذه المسئلة عجيبة **قوله** سائلاً موم اي كالمعتدي فان هناك لما خوطب
المعتدي برعاية ترتيب المقام دون الامام فسدت صلوة المعتدي اذا ترك الترتيب بان يقدم
على الامام ولا تعقد صلوة الامام سواء تقدم او تأخر لانه غير مخاطب بترتيب المقام
قوله وان لم ينو امامته لم يضرب ولا تجوز صلواتها لان الاشتراك لا يثبت دونها قال شمس
الائمة السرخسي لا تعقد صلوة الامام وهذا لاننا لو صححنا اقتداءها به لا يغير النية (قدرت)

كالإقتداء وإنما يشترط نية الإمامة إذا ائتمت محاذية وإن لم يكن بجنبها رجل فيه روايتان والفرق على أحدهما أن الفساد في الأول لازم وفي الثاني محتمل ومن شرائط المحاذاة أن تكون الصلوة مشتركة

قدرت على إفساد صلوة الرجل كل امرأة متى شئت بأن تقتدي به فتقف على جنبه وفيه من الضرر ما لا يخفى وفي صلوة الجمعة والعيد من أكثر مشايخنا قالوا لا يصح اقتداءها به مالم ينو أمامتها وإن كان الجواب مطلقاً في الكتاب يعني يجوز اقتداء المرأة بالرجل في الجمعة والعيد ولكن هو محمول عند أكثر المشايخ على وجود النية من الإمام ومنهم من سلم ولكن يفرق بينهما وبين سائر الصلوات فيقول الضرورة هنا في جانبها لأنها لا تقدر على أداء صلوة العيد والجمعة وحدها فصح اقتداءها بالدفع الضرر عنها بخلاف سائر الصلوات •

قوله كالإقتداء يعني فساد صلوة المقتدي لما جاء من قبل إمامته لم يصح اقتداءه به إلا بالنية حتى لو جاء فساد صلوته من قبل إمامته كان مرضياً بسبب التزامه بالإقتداء فلا يثبت ذلك بدون الاقتداء فكذا هنا لما كان وهم فساد صلوة الإمام من جانب المرأة بسبب المحاذاة لم يصح اشتراكها في صلوة الإمام بدون التزامه بالنية **قوله** من شرائط المحاذاة أن تكون الصلوة مشتركة أي تحرمة وإداء ونعني بالشركة تحرمة أن يكونا يبين تحريرتهما على تحرمة الإمام ونعني بالشركة إداء أن يكون لهما إمام فيما يؤدى من تحقيقاً أو تقدير احتيواً اقتدى رجل وامرأة بإمام فأحدثا وتوصفا ثم جاء إمام وقد صلى الإمام فقاما ليقضيا فحادثته فسدت صلوته لوجود الشركة تحرمة لأنهما بنيا تحريرتهما على تحرمة الإمام وإداء لأن لهما إماماً يقضيان لأنهما التزما الإداء مع الإمام فلزمهما الخروج من عهدتهما التزماً وهذا لأن الشركة تثبت بينهما وبين الإمام في ابتداء الصلوة فبقي حكم تلك الشركة مالم ينته كل أفعال الصلوة لأن التحريم لا يترادف انتهاؤها لأفعال الصلوة فما بقي شيء من أفعال الصلوة تبقى الشركة فصارت باللاحق فيما يعني كأنه خلف الإمام تقديرا

وان تكون الصلوة مطلقة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل لانها عرفت منعدة بالنص بخلاف القياس فيراعى جميع ماورده النص ويكره لهن حضور الجماعات يعني الغواب منهن لما فيه من خوف الفتنة ولا بأس للمعجوز ان يخرج في العجر والمغرب والعشاء وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وقالوا يخرجون في الصلوة كلها لانها لا فتنة لقلّة الرقبة اليها فلا يكره كما في العيد وله ان فرط الشبق حامل فتقع الفتنة غير ان

ولهذا لا يقرء ولا يسجد للمهوى ولو كان خلفه حقيقة لمعدت صلوته بالمحاذاة لتركه ترتيب المعام كذا هنا ولو كان مسبوقا والمسئلة بها لهما لم تعد صلوته لان الصلوة وان اشتركت تحريمه لكونهما بالبين تحريمتهما على تحريمه الامام حتى لا يصح الاقتداء بالمحبوق لان احرامه احرام البناء فلم يجز لغيره بناء تحريمته على تحريمه لكنها ليست بمشتركة اداء لانه لا امام لهما فيما يقضيان حقيقة وتقدير اما حقيقة فظاهر واما تقديرهما فلا لهما ما التزما الاداء مع الامام فيما يسبقه لانه لا يتصورا لما بعده فيما مضى فلم يجعل كأنهما خلفه فكأنهما في حكم المنفردين ولهذا يقرء المحبوق ويسجد للمهوى

قوله وان تكون الصلوة مطلقة حتى ان المحاذاة في صلوة الجنازة لا تعد صلوته لانها ليست بصلوة مطلقة لغوات بعض الاركان حتى لا تصح بصلوة الجنازة ولو خلفه ان لا يصلي فصارت كسجدة التلاوة وان تكون المرأة من اهل الشهوة بان تكون بالغة او صبوية مشتهاة حتى لو كانت صبيحة لا تشبه وهي تعقل الصلوة فعادت الرجل لا تعد صلوته عند البعض وذكر الامام المحبوبي رحمه الله ان محاذاة الامرد ايهل الصلوة الرجل عند البعض والطلاق المرأة يتناول الاجنبية والمحرم والحليلة والصغيرة المشتهاة والكبيرة التي يتنفر منها الرجال لما انها كانت مشتهاة فيما مضى فيبقى حكمها كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله

قوله وان لا يكون بينهما حائل حتى لو كان بينهما اسطوانة او سترة قدر مؤخرة (الرجل)

الفساق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة أما في المغرب والعشاء فهم نائمون

الرجل أو عوداً وقصبه منتصبه للستره أو حائط أو دكان قدر ذراع لا يفسد وإن كان بينهما فرجة قدر ما يسمعها رجل أو أسطوانة قبل لا يفسد وعن محمد رحمه الله أنه يفسد في ضرب الرواية قال أبو حنيفة رحمه الله عن حماد سألت إبراهيم عن رجل يصلي في الجانب الغربي من المسجد والمرأة في الغربي أخذت أنه قال بكرة إلا أن يكون بينهما قدر مؤخرة الرجل قال محمد رحمه الله وبه نأخذ وذكر في الخلاصة محالاً على نوافذ القاضي أبي علي النسفي رحمه الله حداداً أن يجازي عضواً من الرجل حتى لو كانت المرأة على الطلة ورجل يحذاً بها أسفل منها إن كان يجازي الرجل شيئاً منها تفسد صلواته وفي المبسوط وإن وقعت امرأة في الصف مقتدبة بالإمام وقد نوى الإمام أمّا منها تعدد صلوة من عن يمينها ومن عن يارها ومن خلفها أخذت أنها نقط وإن كن ثلاثاً ووقعت في الصف لعدت صلوة من عن يمينين ومن عن يسار من وصلوة ثلثة ثلثة خلفهن إلى آخر الصوف وإن كنا ثلاثين تعددت صلوة أربعة من عن يمينها ومن عن يسارها واثنين خلفهما أخذت أنهما وعن أبي يوسف رحمه الله أنه جعل المثنى كالثلاث فقال تعددت صلوة من عن يمينها ومن عن يسارها وصلوة رجلين رجلين خلفهما إلى آخر الصوف وقبل الثلاث صف فيسعدن صلوة صفوف الرجال خلفهن كالمصف التام ولو كن وراءهن حائط خلفه صفوف لا تعدد صلواتهم على الأصح وإن كن وراءهن صف الرجال ثم لمحائط ثم صفوف الرجال فعدت صلوات الكل وفي فوائد الرستغني اقتد من على رف المسجد وحته صفوف الرجال لا تعدد صلواتهم وفي البقالي اقتدت على رف استرة قدر قامة الرجل لا تعدد ودونها تعدد ولو كان الرجل على ستره لورف والمرأة قدامه تعدد سواء كان قدر قامة الرجل أو دونه وهذا إذا لم يكن على الرف منقراً فاما إذا كان عليه ستره قدر ذراع لا تعدد في جميع الأحوال (قوله)

(كتاب الصلوة - باب الامام)

وفي المغرب بالطعام مشغولون والجبانة متسعة فيمكنها الاعتزال من الرجال فلا يكره
قال ولا يصلي الظاهر خلف من هو في معنى المستحاضة ولا الظاهرة خلف
 المستحاضة لان الصحيح اقوى حالا من المذود وروا الشيء لا يتضمن ما هو فوقه
 والامام خاص من بمعنى انه تضمن صلوته صلوة المقتدي ولا يصلي القاري خلف
 الامي ولا المكتبي خلف القاري لقوة حالهما

قوله وفي المغرب بالطعام مشغولون اختلفت الروايات في المغرب ذكرنا انه من قبيل صلوة
 العشاء وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وفي فتاوى تاسي خان ذكر انها من قبيل صلوة
 الظهر واما صلوة الجمعة فقد ذكرها شيخ الاسلام من قبيل صلوة العبد من حتى يباح لهم
 الخروج اليها بالاجماع وذكرها تاسي خان من قبيل صلوة الظهر حتى لا يباح لهم الخروج
 اليها عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر فخر الاسلام رحمه الله في المبسوط اما العجايز فلا بأس
 بخروجهن الى العبد من بالاجماع وتكلموا ان خروجهن للصلوة اولئك كثير الجمع
 روى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن للصلوة وروى ابو يوسف رح
 عن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن لتكبير السوا ديقن في ناحية ولا يصلين لانه
 قد صح ان النبي عليه السلام امر الحبيص بذلك فانهن اسن من اهل الصلوة والعتوى اليوم
 على الكراهة في الصلوة كلها الظهور العباد فمتى كره حضورا لمسجد للصلوة لان يكره الحضور
 مجالس العلم خصوصا عند هؤلاء الجهال الذين تحلوا بحلية العلم اولى الى هذا لفظ طرح
قوله بمعنى تضمن صلوته صلوة المقتدي اي صارت صلوة المقتدي في ضمن صلوة الامام
 صحيحة وفساد الانه لم يضر فيها اداء اجماعا اذ لا يسقط عنهم اداء الامام **قوله** ولا يصلي القاري
 خلف الامي ذكر قاضي خان رح في فتاواه ولا يصح اقتداء الامي بالآخرس ويصح اقتداء
 الآخرس بالامي وقال في المحيط قال بعض مشايخنا انما لا يصح اقتداء الامي بالآخرس
 لان الآخرس لا يأتي بالتحريم وهي فرض والامي يأتي بها انصارا اقتداء القاري (بالامي)

ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز لانه طهارة ضرورية والطهارة بالماء اصلية ولهما انه طهارة مطلقة ولهذا لا يتقدم بقدر الحاجة ويؤم الماسح الغاسلين لان الخف مانع سראية الحدث الى القدم وما حل بالخف يزيله الماسح بخلاف المستحاضة لان الحدث لم يعتبر شرعا مع قيامه حقيقة ويصلي القائم خلف القاعد

قوله ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز ذكر شيخ الاسلام رحمه الله هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فقالوا واختلفوا في ان المتيمم هل يؤم المتوضئين قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله بانه يؤم المتوضئين استحسانا اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فان كان معهم ماء فانه لا يؤم المتوضئين وقال محمد رحمه الله لا يؤم المتوضئين سواء كان مع المتوضئين ماء او لم يكن واجمعوا على ان ماسح الخف يؤم الغاسلين ولئن كان بمثل حاله **قوله** لانه طهارة ضرورية من حيث انه يصار اليه عند الضرورة والعجز عن استعمال الماء ولهما انه طهارة مطلقة اي عبر موقفه بوقت بخلاف طهارة المستحاضة وههنا شبهة معروفة فان محمد رحمه الله جعل طهارة التيمم ضرورة هنا فلذلك لم يجز امامته للمتوضئين وجعلها مطلقة في باب الرجعة حتى اذا انقطع دم المعتدة في الحيضة الثالثة وايامها دون العشرة وتيممت تنقطع الرجعة بمجرد التيمم من غير ان يصلي كما اذا اتممت فقال لان طهارة التيمم مطلقة وهما جملاها مطلقة هنا حتى تجوز امامته للمتوضئين وضرورية هناك حتى قال بعدم انقطاع الرجعة بمجرد التيمم وذلك لان محمدا رحمه الله اختار الاحتياط في المتوضئين فلم يجز امامة المتوضئين احتياطاً لانه لما لم يجز اقتداء المتوضي به لا بد له من ان يقتدي بالمتوضي او يصلي وحده فيخرج من هذه الصلوة اجماعاً وكذلك في فصل الرجعة لما انقطعت الرجعة ليس له ان يراجعها ولا يحل له وطئها فكان هذا احتياطاً

وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس لقوة حال القائم

والحكم بسقوط الرجعة مما يؤخذ بالاحتياط اجما عا حتى انها لو اغتسلت وبقي على بدنها لمعة تنقطع الرجعة عنها احتياط وان لم يحل لها اداء الصلوة وهنأصل لها الصلوة فالقول ان تنقطع وكذا لو اغتسلت بمؤثر الحمار تنقطع الرجعة اجما عا احتياطاً فلما كان العمل بالاحتياط اصلاً عنده وهو متحد في الموضعين ولكن اختلف بسبب الاحتياط في الموضعين فلا يتناقض مذهبه لان اصله واحد غير منقوض وهو العمل بالاحتياط وانما جاءت صورة التناقض لا اختلاف طريق الاحتياط في الموضعين ولكن الاحتياط شيء واحد فيهما فلا يتناقض وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله اختارا جانب الاطلاق في حق الصلوة وما يلحقها وجانب الحقيقة فيما سواه فان الشارع انما اطلق له حكم الطهارة المطلقة في حق الصلوة قال الله تعالى ولكن يريد ليطهركم حتى اجمع العلماء الثلاثة في من تيمم في حالة الاسلام ثم ارتد والعباد بالله ثم اسلم فهو على تيممه كما اذا توماً ثم ارتد ثم اسلم لان التيمم في حق بقاء الطهارة مثل طهارة الوضوء غير موقنة بوقت فعلاً بالاطلاق في الصلوة لورود طهارته في حق الصلوة ولكن في الحقيقة هو تلويث وليس بطهارة فعلاً بحقيقته فيما سوى الصلوة حتى لم تكن طهارة في حق انقطاع الرجعة ما لم يتأيد بمؤيد وهو الصلوة كالمبيع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينضم اليه القبض.

قوله وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس لان المعتدي بني صلوته على الامام وتحريمه الامام لم تنعقد للقيام فلا يمكنه بناء القيام عليه فحينئذ كان اقتداءه في بعض الصلوة دون البعض لان المعتدي منفرد بالقيام فكان اقتداء وانفراد في حالة واحدة ولما روي ان النبي عليه السلام سقط عن الفرس فبحش جنبه وصلين باصحابه جالوا هم قيام ثم قال ولا يؤمن احد من بعدي جالاه (قوله)

ونحن تركناه بالنص وهو ما روي عنه عليه السلام صلى آخر صلوته قاعدا والغوم خلفه قيام

قوله ونحن تركناه بالنص وهو ان النبي عليه السلام لما ضعف في مرضه قال مروا ابا بكر يصلي بالناس فقالت عائشة لحفصة ربه قولي له ان ابا بكر رجل اسيف اذا وقف في مكانك لا يملك نفسه فلوامرت غيره ففعلت ذلك كرتين فقال عليه السلام انش صواحبات يوسف مروا ابا بكر يصلي بالناس فلما افتتح ابو بكر الصلوة وجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نفسه خفة فخرج بهادي بين علي والفضل وزجلاه بطن الارض حتى دخل المسجد فسمع ابو بكر رضي الله عنه حس مجي النبي عليه السلام فتأخر وتقدم النبي عليه السلام وجلس يصلي بصلوته والناس يصلون بصلوة ابي بكر يعني ان ابا بكر كان يسمع تكبير النبي عليه السلام فيكبر والناس يكبرون بتكبير ابي بكر رضي الله عنه قال العلامة الزاهد في رحمه الله وبه عرف جواز رفع المؤذنين اصواتهم بالتكبير في الجمعة والعيدين وغيرها ولان صلوة القائم والقاعد واحدة فان القعود قيام مقصود لان كماله باستواء النصفين وقد وجد نصفه فكان بمنزلة اقتداء المستوفي فانما باللمحني ظهره حتى كان كالراكم فلما لم يوجب فوات استواء النصف الاعلى عدم جواز الاقتداء لم يوجب ايضا فوات استواء النصف الاسفل عدم جواز الاقتداء لانهما سواء في تكميل القيام واسم النصف ولا يلزم اذا كان يؤمى ايماء فاقترن به فانه لا يصح لما ان صلوة المعتدي بركوع وسجود ولا ركوع ولا سجود في الائمة اصلان الركوع انما يكون بالحناء الظهر والسجود بوضع الجبهة على الارض ولم يوجد في الائمة ما في القعود فقد وجد نصف القيام وهو القيام بالنصف الاعلى ولان القيام في ركبتيه نوع قصور بدليل سقوطه عند سقوط الركوع والسجود فاكتملنا فيه بالقيام الفا صرولا قصور في الركوع والسجود وما المؤمى فليس للقيام ولا ركوع ولا سجود اصلان فلما جواز اقتداء من يجمع هذه الاركان به لكان ذلك قولا بجواز بناء الموجود على المعدوم وانه لا يصح الجواب عن تعلقه بالخبر انه

وبصلى المؤمى خلف مثله لاستوائهما فى الحال الا ان يؤمى الموتى قاعدا والامام مضطجعا لان القعود معتبر فثبت به القوة ولا يصلى الذي يركع ويمجد خلف المؤمى لان حال المقتدى اقوى وفيه خلاف زفر رخصة الله تعالى عليه

محمول على الاستحباب وقيل على غير حال العذر والتخير بين القيام والقعود فى الفراش كان محصورا بالنبي عليه السلام .

قوله وبصلى المؤمى خلف مثله لاستوائهما فى الحال فان كان الامام قاعدا والمقتدى قائما بالاياء فصح اقتداءه به ايضا لان هذا اليوم ليس بركن حتى كان الاولى تركه دل عليه انه لو مجز عن السجود وقدر على غيره من الافعال يصلى قاعدا كذا ذكره الامام الترمذى رحمه **قوله** الا ان يؤمى الموتى قاعدا والامام مضطجعا اي فحينئذ لا يجوز وذكر الامام الترمذى رحمه واختلف قوله فى اقتداء الذي يصلى قاعدا مؤميا بالذي يصلى مضطجعا والاصح انه يجوز على قول محمود كذلك الاظهر على قولها جواز وفي المحيط ما يوافق رواية الهداية وفي تعليقه ان حال المحتلفي فى الایاء دون حال القاعدا ترى انه لا تجوز صلاة التطوع بالایاء مستلقيا اذا كان قادرا على القعود وذكر الامام الترمذى رحمه هذا الخلاف اقتداء السليم بالاحدب الذي بلغ احدهما حد الركوع يعني جاز خلافا لمحمد رحمه وفي النظم ان ظهر قيامه من ركوعه جاز بالاتفاق والا فذلك عندهما وبه اخذ عامة العلماء خلافا لمحمد رحمه **قوله** وفيه خلاف زفر رحمه فان عنده يجوز ان يؤم المؤمى لمن يركع ويسجد لان الركوع والسجود هنا سقط الى بدل والمنادي بالبدل كما لمنادي بالاصل ولهذا قلنا ان المنيم يؤم المتوسعين وبه فارق ما تقدم وهو اقتداء القارئ بالامام وغيره لان هناك الفرض سقطا الى بدل فلم يمكن البناء عليه ولنا ان الایاء ليس ببدل من الركوع لانه بعضه وبعض الشيء لا يكون بدلا عنه فلما كان هو بعض الاصل ثم لوجاز الاقتداء لكان مقتدا بما فى بعض الصلوة دون البعض وذلك لا يجوز وكذلك فى المحيط (قوله)

ولا يصلي المفترض خلف المتنفل لان الاقتداء بناء ووصف الفرضية معدوم في حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم

قوله ولا يصلي المفترض خلف المتنفل ألح وجملته ان اقتداء المفترض بالمتنفل او على العكس واقتداء مصلي فرض بمصلي فرض آخر والاقتداء بمحدث او جنب بعد العلم او قبله لا يجوز عند ناس من اقتداء المتنفل بالمفترض وعند مالك رحمه الله لا يجوز هو ايضا ويقول انها صلاتان مختلفتان اختلفت اسماء فلا يصح بناء احدهما على الاخرى قياسا على العزمين المختلفين وعند الشافعي رخ يجوز في جميع ذلك الا اذا علم قبل الاقتداء ان الامام جنب او محدث فلا يجوز الاقتداء به هذه ايضا واما الاقتداء بالكافر والمرأة فلا يجوز عنده ايضا كما لا يجوز عندنا سواء علم اولم يعلم فقال لان المرأة لا تصلح لامامة الرجل لانها جعلت تبعا للرجل في باب الجماعة فلا يجوز ان يجعل اصلا والكافر لا صلوة له فلا اقتداء به من لا صلوة له باطل والقياس في الجنب كذلك الا اني تركت القياس بالانتر على ما يأتي بيانه اخرج هو في صحة اقتداء المفترض بالمتنفل واختلاف العزمين بمحدث معاذ رضي الله عنه فانه كان يصلي مع النبي عليه السلام العشاء ثم يرجع فيصليها بقومه في بني سلمة فكان صلوة العشاء لمعاذ نفع قومه ولا صحابه فرضا والمعنى في المسئلة هو انها صلاتان اتفقتا في الافعال المعهودة وتصحان جماعة وفردى فصح بناء احدهما على الاخرى بالاقتداء قياسا على صلوة واحدة ولنا قوله عليه السلام الامام صامن اي يتضمن صلوته صلوة القوم وتضمن الشيء فيما هو فوقه يجوز وفيما هو دونه لا يجوز وهو المعنى في الفرض فان الفرض يشتمل على اصل الصلوة والصفة والنفل يشتمل على اصل الصلوة واذا كان الامام مفترضا فصلوته تشتمل على صلوة المقتدي وزيادة نصح اقتداؤه به واذا كان الامام يصلي متفلا فصلوته لا تشتمل على ما تشتمل عليه صلوة المقتدي فلا يصح اقتداؤه به لانه بناء القوي على الضعيف فيكون منفردا في حق الوصف وذكر في المحيط ثم بين مشايخنا اختلافا في اقتداء المفترض بالمتنفل قال بعضهم اقتداء المفترض

قال ولا من يصلي فربما خلف من يصلي فربما آخر

بالمتمثل كالا يجوز في جميع افعال الصلوة لا يجوز في فعل واحد لان المعنى لا يوجب الفصل لان الاقتداء ببناء على سبيل المشاركة وانما يصح بناء الموجود على الموجود لانهاء الموجود على المعدوم واقتران المفترض بالمتنيل بناء الموجود على المعدوم في حق صفة الغرضية وبعض مثلثا قالوا اقتداء المفترض بالمتنيل انما لا يجوز في جميع افعال الصلوة ولكن يجوز في فعل واحد الا ترى الى ما ذكره محمد بن حنبل في الامام اذا رفع راسه من الركوع جاء انسان واقتدى به فقبل ان يسجد يسجدتين سبق الامام الحديث فاستخلف هذا الرجل الذي اقتدى به صح الاستخلاف وبأتي الخليفة بالمجدتين ويكون هاتان السجدتان بدلا للخليفة حتى يعبد هما بعد ذلك فربما في حق من ادرك اول الصلوة ومع هذا صح الاقتداء وكذلك المتنيل اذا اقتدى بالمفترض في الشفع الاخير ويجوز وهذا اقتداء المفترض بالمتنيل في حق القراءة ومع هذا جاز اقتداؤه ومامة المشايخ لم يجوزوا اقتداء المفترض بالمتنيل في شيء من افعال الصلوة واجابوا عن المسئلة الاولى فاننا لا نقول بان السجدتين نفل في حق الخليفة بل هي فرض لوجود حد الغرض فان حد الغرض اذا لم يأت بهتمص صلوته وهذا كذلك لان الخليفة قام مقام الاول ولو كان الاول في مكانه كانت السجدتان فرضا في حقه كذا في حق الخليفة واما المسئلة الثانية فلان صلوة المعتدي اخذت حكم الغرض بسبب الاقتداء ولهذا لزمه قضاء ما لم يدرك مع الامام من الشفع الاول وكذلك لو اعتدى بالمعتدي الصلوة على نفسه يلزمه قضاء اربع ركعات واذا اخذت صلوة المعتدي حكم الغرض كانت القراءة نفلا في حقه كذا في حق الامام فكان هذا اقتداء المتنيل بالمتنيل في حق القراءة واما حديث معاذ فثابت انه كان يصلي مع رسول الله عليه السلام بنية النفل ليتعلم منه سنة القراءة ثم يأتي فيصلي بهم الغرض وعلى هذا تغاير الغرضين عندنا يمنع صحة الاقتداء لما ان تغاير الغرضين يمنع صحة المشاركة لان صلوة المعتدي مع صلوة الامام صلاتان لا يجوز للمعتدي ان يبني احدهما على الاخرى بنفسه اذا كان يصلي وحده فلا يجوز له البناء على تحريمه الامام (قوله)

لان الاقتداء شركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند الشافعي رح يصح في جميع ذلك لان الاقتداء
عنده اداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى التضمن مراعى ويصلى المتفل خلف المفترض
 لان الحاجة في حقه الى اصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيتحقق البناء ومن اقتدى
 بامام ثم علم ان امامه محدث اها ذلقوله م من ام قوماته ظهر انه كان محدثا واجنبيا
 اهاد صلوته واعادوا وفيه خلاف الشافعي رح بنا على ما تقدم ونحن نعتبر معنى التضمن
وذلك في الجواز والفساد واذا صلى امي يقوم يقرؤون ويقوم اميين فصلوتهم فاسدة
 عند ابي حنيفة رح وقال صلوة الامام ومن لا يقرأ تأمته لانه معذور ام قوما معذورين
 وغير معذورين فصار كما اذا ام العاري امرأة ولا يسين ولله ان الامام ترك فرض القراءة مع
 القدرة عليها ففسد صلوته وهذا لانه لو اقتدى بالعاري تكون قراءته قراءة له بخلاف تلك
 المسئلة وامثالها لان الموجود في حق الامام لا يكون موجودا في حق المعتدي ولو كان يصلي
 الامي وحده والعاري وحده جاز هو الصحيح لانه لم تظهر منها رغبة في حق الجماعة

قوله لان الاقتداء شركة اي في التحريم وموافقة اي في الافعال **قوله** ومن اقتدى بامام
 ثم علم ان امامه محدث قيد بالعلم بعد الاقتداء لانه لو علم قبل الاقتداء لا يجوز الاقتداء
 به بالجماع **قوله** بناء على ما تقدم وهو ان الاقتداء عنده اداء على سبيل الموافقة من غير
 معنى التضمن **قوله** وله ان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها فان قيل هذا اعتبار بقدرته
 الغير ومن اصل ابي حنيفة رح انه لا يعتبر القدرة بالغير كالا على لا تجب عليه الجمعة
 عنده وان اصاب فائد او الحرج وان كان غنيا وله قاذرة كثيرة قلنا هذا اعتبار بقدرته لانه بالاعتداء تجعل
 صلوته بقراءة وهو قادر على الاقتداء فان قيل لم قلتم ان قراءة الامام قراءة في حق من لا قراءة
 عليه وهو ليس من اهلها قلنا اقراء الامام نفذت على المعتدي بطريق الولاة ومن سرورتها
 حجة المولى عليه فلما وجب حجبهم من اهل الولاية تحقبا للمولاة قلنا ثبت الولاية على
 من ليس باهل لها اولى فان قيل لو كان الامي يصلي وحده وهناك فاري يصلي
 تلك الصلوة جازت صلوة الامي ولم يعتبر قدرته بالاقتداء بالعاري قلنا ذكر

فان قرأ الامام في الاولين ثم احدث ثم قدم في الآخرين امبا سدت صلواتهم وقال زفر رح
لا تقصد لنا دي فرض القراءة ولنا ان كل ركعة صلوة فلا تخلو من القراءة اما تحقيقا وتقديرا
ولا تقدير في حق الامي لانعدام الاهلية وكذا اعلى هذا الوقدمة في التشهد والله اعلم •

ابو حازم رحمه الله ان قياس قول ابي حنيفة رحمه الله انه لا تجوز صلواته وهو قول
مالك رح واحترز عنه بقوله هو الصحيح وبعد التسليم قلنا لم تظهر هناك رغبة في اداء
الصلوة بالجماعة فلا يعتبر وجوده في حق الامي بخلاف ما نحن فيه وذكر في المحيط
ورأيت في بعض النسخ ان القاري اذا كان على باب المسجد او بجوار المسجد والامي في المسجد
يصل وحده تجوز صلوة الامي بلا خلاف كذا اذا كان القاري في صلوة غير صلوة الامي
جاز للامي ان يصل وحده ولا ينتظر فراغ القاري بالاتفاق وذكر الفقيه ابو عبد الله الجرجاني
رح في مسئلة الاخرس والامي اذا صلى كل واحد منهما بقوم اميين وقاريين وخرس انما تقصد
صلوة الامي والاخرس عن ابي حنيفة رح اذا علم ان خلفه قارئاً اما اذا لم يعلم لا تقصد
صلواته كما قال الان في ظاهر الرواية لانصل بين حالة العلم وحالة الجهل وجه ذلك ان القراءة
فرض وما يتعلق بالقراءة لا يختلف بين العلم والجهل الا ترى انه لو ترك القراءة
ناسيا او جاهلا او عمدا لا يجوز والى هذا كان يميل الشيخ الزاهد ابو نصر الصفار •

قوله فان قرأ الامام في الاولين ثم قدم في الآخرين امبا اي احدث فاستنصف
امبا وقال زفر رح لا يقصد وكذا عن ابي يوسف في غير رواية الامول **قوله** ولا تقدير في
حق الامي اذا شئ انما ثبت تقديره ان لو امكن تحقيقا والامي عاجز لعدم الاهلية فلا ثبت
القراءة تقدير في حقه فلا يصلح خليفة واشتغاله باستخلاف من لا يصلح خليفة معقد لصلواته
قوله وكذا اعلى هذا الوقدمة في التشهد اي قبل ان يعقد قدر التشهد ولو قدمه بعد ما عقد قدر
التشهد فهو على الخلاف المعروف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله وقيل لا يقصد عند
الكل الوجود الصنع منه وهو الاستخلاف وانما الخلاف فيما ليس من صنعه كطلوع الشمس
ونحوه وهو اختيارنا في الاسلام رح والاول اختيار شمس الأئمة المرحومين رحمهم الله اعلم •

باب الحدث في الصلوة

ومن سبقة الحدث في الصلوة انصرف فان كان اماماً استخلف وتوضأ وبني والقياس ان يستقبل وهو قول الشافعي رحمه الله لان الحدث يناهيا والمشي والانصراف يعدد انها فاشبه الحدث العمد ولنا قوله عليه الصلوة والسلام من قاء او رصف او امذى في صلوته فليصرف وليتوضأ وليبين على صلوته ما لم يتكلم وقال عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم قاء او رصف فليضع يده على فمه ويقدم من لم يسبق بشيء والبلوى فيما يسبق دون ما يتعمده فلا يلحق به والا ستيناف افضل تحرزا عن شبهة الخلاف وقيل ان المنفرد يستقبل والا مام والمقتدي يبني صيانة لفضيلة الجماعة

باب الحدث في الصلوة

قوله ومن سبقة الحدث في الصلوة انصرف اي من غير توقف حتى لو مكث ساعة يصير مؤثرا جزء من الصلوة مع الحدث فيفسد ما ادنى فيفسد الكل ضرورة لان الصلوة الواحدة لا تنجز منحة وفساد **قوله** فان كان اماماً استخلف وتفسير الاستخلاف هو ان يأخذ بثوبه ويجره الى المحراب كذا في الخلاصة وكان مالك رحمه الله يقول في الابتداء يبني ثم رجع وقال لا يبني ثم رجع وقال يبني فعابه محمد رحمه الله في كتاب الحج برجوعه من الاثر الى القياس **قوله** يناهيا اي الاجتماع بينهما كالاسود مع البياض لقوله عليه السلام لا صلوة الا بطهارة **قوله** يفسد انها اي يفسد ان الصلوة ولكن لا يناهيا كما في صلوة الخبوف فان الصلوة باقية مع المشي والانصراف **قوله** فليصرف وليتوضأ هما اللوجوب وليبين دليل على الشرعية لانه امر بالبناء وادنى درجات الامر بالباحة وانما لم يكن البناء واجبا لان البناء ليسمرا لا مر على المصلي وفي الجملة ينقلب اليسر عمرا فلا يكون واجبا **قوله** والبلوى جواب عن قوله فاشبه الحدث العمد (قوله)

(كتاب الصلوة ... باب الحدث في الصلوة)

والمتنرد ان شاء اتم في منزله وان شاء عاد الى مكانه والمقتدي يعود الى مكانه الا ان يكون امامه قد فرغ اولا يكون بينهما حائل ومن ظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلوة وان لم يكن خريج من المسجد يصلي ما بقى والقباس فيها الاستقبال وهو رواية عن محمد رجمة الله تعالى عليه لوجود الانصراف من غير عذر وجه الاستحسان انه انصرف على قصد الاصلاح الا ترى انه لو تحقق ما توهمه بنى على صلوته

قوله والمتنرد ان شاء اتم في منزله لانه ان اتم في منزله سلمت صلوته عن مشي زائد وان عاد حصل اداء جميع الصلوة في مكان واحد وكلاهما مطلوب فينتخير **قوله** الا ان يكون امامه قد فرغ اي نصيذ يخبر المقتدي فان قبل كيف يستقيم هذا واللاحق في حكم المقتدي فيما يتم من صلوته فاذا كان بينه وبين الامام ما يمنع صحة الاقتداء به من طريق اظهر فينبغي ان لا تجوز صلوته في منزله فلنا نعم هو فيما يؤدي من الاتصال بمنزلة المقتدي ولكن الامام قد خرج من حرمة الصلوة فكيف يراعى ترتيب المقام بينه وبين من خرج من الصلوة **قوله** اولا يكون بينهما حائل بان يكون بينه وبين المسجد بحيث لو اقتدى به صح ابتداءه حينئذ جا زان يؤدي بقية صلوته فيه لان البقاء اسهل من الابتداء ولو اقتدى به وهو في بيته والمسجد ملآن جاز فكذا جاز الاتمام اوبان يكون الاقتداء في الجبهة في الصف الاول فعبه الحدث فانصرف وتوصافي آخر الصف ولم يعد الى مكانه والامام في الصلوة واتم حيث توصأ تجوز صلوته **قوله** وهو رواية عن محمد رجمة الله وخلاف محمد رجمة الله فيما اذا كان باب المسجد على غير حائط القبلة ليتحقق الانصراف واما كان يمشي في المسجد وجهه الى القبلة بان كان باب المسجد على حائط القبلة لا تتسد صلوته بالافتاق فوجه القياس ظاهر لان هذا انصراف عن القبلة من غير عذر (قوله)

فالحق قصد الاصلاح بحقيقته ما لم يختلف المكان بالخروج وان اختلف فسد
لانه عمل كثير من غير عذر وهذا بخلاف ما اذا ظن انه اقتحم الصلوة على غير وضوء
فانصرف ثم علم انه على وضوء حيث تفعد وان لم يخرج لان الانصراف على
سبيل الرضا لا ترى انه لو تحقق ما توهمه يستقبله وهذا هو الحرف ومكان
الصوف في المسجد له حكم المسجد ولو تقدم قدومه فالحد السترة وان لم تكن
فمقدار الصوف خلفه وان كان منفردا فموضع سجوده من كل جانب

قوله فالحق قصد الاصلاح بحقيقته نظيره الكفار اذا ترموا باسارى المسلمين
فانه يباح للمسلمين الرمي اليهم اذا كان من قصدهم الرمي الى الكفار فعلم ان
القصد الى الشيء ملحق بحقيقته ذلك الشيء **قوله** فهذا هو الحرف اي الاصل
الذي تخرج عليه المسائل وهو ان الانصراف اذا كان على سبيل قصد الاصلاح
لا يستقبل ما لم يخرج من المسجد واذا كان على سبيل الرضا يستقبل وان لم يخرج
من المسجد منها انه لو كان متيمما قراى سرا باظنه ماء فانصرف فظهر انه سراب او رأى
بنوبه لو نأظنه دما فانصرف او كان ماسح الخف فظن ان مدة مسكه مضت فرجع ليغسل
قدميه يستقبل في هذه الوجوه ولو كان في المسجد لانه قصد ترك صلوته
واتصل فعله بقصده فانقطع صلوته **قوله** فالحد هو الحرة لان موضع تلك السترة
ما منتهى اقدامه شرعا لا ترى ان المرور بين يدي المصلي مكروه ولا يكره من وراء
السترة فاذا تباين المكانان في حكم من احكام الصلوة ما وبمنزلة المسجد بالنسبة الى
غير المسجد وان لم يكن سترة فمقدار الصوف التي خلفه لانه احد جانبيه فيقاس بالثاني
قوله وان كان منفردا فموضع سجوده اي مقدار موضع سجوده (قوله)

وان جن او نام فاختم او اغمي عليه استقبل لانه يندرج وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ماورد به النص وكذلك اذا قهقهه لانه بمنزلة الكلام وهو قاطع وان حصر الامام من القراءة فقد تم غيره اجزا هم عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وقالوا لا يجزئهم لانه يندرج وجوده فاشبه الجنابة وله ان الاستخلاف لعل العجز

قوله وان جن او نام فاختم او اغمي عليه استقبل هذا اذا وجدت هذه الاشياء قبل ان يتعد قدرا لشهد فاما اذا اغمي عليه بعد ما تعد قدرا لشهدا واصابه لم فان صلوته و صلوة القوم تامة لانه ما رجارعنها بالاغماء وليس عليه ركن من اركان الصلوة فتجزئ صلوته و صلوة من كان بمثل حاله فان قيل اليس ان الخروج بصنعه فرض على قول ابي حنيفة رح ولم يوجد قلنا وجدلناه بعد ما مار محدثا بالاغماء لا بد من اضطراب يوجد منه وذلك منع منه وان لم يوجد الاضطراب فقد رما وجدفيه من المكث بعد الحدث قاطع للصلوة لانه يصير مؤدبا جزء من الصلوة مع الحدث والاداء صنع منه فكيف ما كان فقد وجد منه صنع امام من حيث الاضطراب او من حيث الاداء مع الحدث كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** لانه بمنزلة الكلام من حيث ان كلامهما ينقل المعنى من ضميرة الى فهم السامع والمعنى في القهقهة المخرج وفي المبسوط القهقهة انفحش من الكلام عند المناجاة ولهذا جعلت نافضة للموضوع ثم سوي بين النسيان والعمد ففي القهقهة اولى **قوله** وان حصر الامام من القراءة هذه المسئلة من خواص الجامع الصغير المحصر بفتحين العي وضيق الصد والفعل منه حصر مثل ليس ومنه امام حصر فلم ينقطع ان يقرأ وضم الحاء خطأ كذا في المغرب **قوله** وقالوا لا يجزئهم اي الاستخلاف بل يتمها بغير قراءة كالاممي اذا ام قوما اميين وذلك لان جواز الاستخلاف عرف نصا بخلاف القياس والنص ورد في الحدث وهذا ليس في معناه لان الحدث مما تعم به البلوى ولا يندرج اما النسيان جميع ما تحفظ امر ناد فاشبه الجنابة وذكر في الغوائد الظهيرية وليس المحصر في معنى الحدث لوجوه احدها (ان)

وهو هنا الزم والعجز عن القراءة غير نادر فلا يلحق بأجنبته ولو قدر مقدار ما تجوز به الصلوة لا يجوز الاستخلاف بالاجماع لعدم الحاجة اليه وان سبقه الحدث بعد التشهد توفراً وسلم لان التسليم واجب فلا بد من التوضي لياتي به وان تعمد الحدث في هذه الحالة او تكلم او عمل عمداً بنا في الصلوة تمت صلوته لانه يتعذر البناء لوجود القاطع لكن لا إعادة عليه لانه لم يبق عليه شيء من الاركان فان رأى المتيمم الماء في صلوته بطلت الصلوة وقدم من قبل فان رآه بعد ما قعد قدر التشهد او كان ماسحاً فانقضت مدة مسحها او كان امياً فتعلم سورة

ان الطهارة شرط لجميع الصلوة والقراءة شرط لبعضها والثاني انه لا يجوز الصلوة بدون الطهارة وللصلوة جواز بدون القراءة والثالث ان القراءة تجري فيها النيابة بخلاف الطهارة •

قوله وهو هنا الزم اي العجز هنا الزم لان المحدث عسى يجد ماء في المسجد فيمكنه اتمام الصلوة من غير استخلاف اما الذي نهي جميع ما يحفظ لا يقدر على الا تمام الا بالتعليم والتذكير وذكر الامام الترمذ في رحمه الله قال الرازي انما يستخلف اذا لم يمكنه ان يقرأ شيئاً فان امكنه قراءة آية فلا يستخلف وان استخلف فسدت صلوته وقال صدر الاسلام رحمه الله سورة المسئلة اذا كان حافظاً للقرآن الا انه لحقه خجل وخوف فامتنعت عليه القراءة فاما اذا نسي فصا رايها لم يجز الاستخلاف **قوله** لان التسليم واجب فلا بد من التوضي هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله اصابة لفظ السلام فرض على ما مر الا ان عندنا لا يجوز البناء **قوله** فان رأى المتيمم الماء في صلوته بطلت صلوته وقدم من قبل اي مرفي تعليل مسئلة صلوة العبد في باب التيمم وهو قوله لا لاوا وجبنا الوضوء يكون واجداً للماء في خلال صلوته فتعمد **قوله** او كان امياً فتعلم سورة قبل او يده به تذكراً لان المتعلم لا بد له من التعليم وذلك فعل بنا في الصلوة فتتم صلوته بالاتفاق وقيل تعلم بلا عمل كبير **(قوله)**

او خلع خفيه بعمل يسير او غير ما نأخذ ثوبا او مؤميا فنقدر على الركوع والسجود او تذكر
فائنة عليه نبل هذا والا امام الفارسي حدث فاستخلف امبا او طلعت الشمس في العجر
او دخل وقت العصر وهو في الجمعة او كان ما سحا على الجبيرة فسقطت عن برء او كان
صاحب عذر فانه قطع عذره كما لمستحاضة ومن بمعناه بطلت الصلوة في قول ابي حنيفة
رحمة الله وقبل الاصل فيه ان الخروج من الصلوة يصنع المصلي فرض عند ابي حنيفة
رحمة الله وليس يفرض عندهما فاعتراض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كما عترضها
في خلال الصلوة وعندهما كما عترضها بعد التسليم لهما ما روينا من حديث ابن
مسعود رضي الله عنه وله انه لا يمكنه اداء صلوة اخرى الا بالخروج من
هذه وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ومعنى قوله تمت فارب النمام
والاستخلاف ليس بمفسد حتى يجوز في حق الفارسي وانما الفساد ضرورة حكم
شرعي وهو عدم صلاحية الامامة من اقتدى بالامام بعد ما صلى ركعة فحدث
الامام فقدمه اجزاء لوجود المشاركة في التحريمة والاولى للامام ان يقدم مدركا

قوله او خلع خفيه بعمل يسير لا تسامحه فان احتاج الى معالجة تمت صلوته بالاتفاق
وهذه مسائل تسمى اثنا عشرية لانها بذلك العدد في الروايات المشهورة وقد تزيد
عليها مسائل منها اذا كان يصلي بالنوب وفيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم
ثم وجد من الماء يغسل به النجاسة في هذه الحالة ومنها انه يقضي صلوة العجر
فدخل وقت زوال في هذه الحالة ومنها انه يقضي صلوة الظهر في وقت العصر
فتغيرت الشمس في هذه الحالة كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وقبل الاصل فيه ان الخروج
من الصلوة يصنع المصلي فرض الى آخره هذه ما ذكره ابو سعيد البردعي رحمه الله وذكر
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله هذه النكته ثم قال ولكن هذا ليس بقوي الاستحالة
ان يقال يتأدى فرض الصلوة بالحدث العمد ولو كان الخروج يصنع المصلي فرضا
لاختص بما هو قربة بالخروج من الحج ولكن الصحيح لابي حنيفة رحمه الله (ان)

لأنه اقدر على اتمام صلوته وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم لعجزه عن التسليم
فلو تقدم بيئدي من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى السلام
يقدم مدركا يسلم بهم فلوانه حين اتم صلوة الامام فقهه او احدث متعمدا وتكلم
او اخرج من المسجد فسدت صلوته وصلوة القوم تامة لان المفسد في حقه وجد في
خلال الصلوة وفي حقهم بعد تمام اركانها والامام الاول ان كان فرغ لا تقصد صلوته
وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح فان لم يحدث الامام الاول وقعد قدر الشهد ثم فقهه
او احدث متعمدا فسدت صلوة الذي لم يدرك اول صلوة الامام عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال لا تقصد وان تكلم او اخرج من المسجد لم تقصد في قولهم جميعا لهما ان صلوة المقتدي
بنا على صلوة الامام جواز افساد اوله تقصد صلوة الامام فكذا صلوته وصار كالسلام والكلام

ان التحريمة باقية بعد الفراغ من الشهد واعتراض المغير في هذه الحالة كاعتراضه في خلال
الصلوة بدليل ان المسافر لو نوى الإقامة في هذه الحالة يتغير فرضه كالنواها في خلال الصلوة •
قوله لانه اقدر على اتمام الصلوة بان تتم الصلوة مثل اتمام صلوة الامام من غير استخلاف
آخر للتسليم **قوله** فان لم يفرغ تفسد وهو الاصح وذكر في المبسوط فاما الامام الاول فان كان قد فرغ
من صلوته خلف الثاني مع القوم فصلوته تامة كغيره من المدركين وان لم يفرغ تفسد وهو
الاصح لانه لما استخلفه قد صار مقتديا به فتفسد صلوته بفساد صلوة امامه الا ترى انه لو صلى
ما بقي من صلوته في منزله ان كان بعد فراغ الامام الثاني جاز وقيل فراغه لا يجوز لان له اماما
يلزمه الاقتداء به فاذا انفرد بصلوته في حال وجوب الاقتداء فسدت صلوته **قوله** فسدت صلوة
الذي لم يدرك هذا اذ لم يقيد الركعة بالمسجدة لانه لم يتأكد انفراد حتى كان على المسبوق
ان يتابع الامام في سجدة السهوي هذه الحالة وان لم تقصد صلوته بترك المناهضة فاما
اذا قيد المسبوق ركعة بالمسجدة تأكد انفراده حتى لا تلزمه منا به الامام في سجود
السهوي هذه الحالة فلا تقصد صلوة المسبوق بفساد صلوة الامام لتأكد انفراده كذا في المحيط

وله ان الفقهية مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلوة الامام فيفسد مثله من صلوة المعتدي غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام لانه منه والكلام في معناه وينتقض وضوء الامام لوجود الفقهية في حرمة الصلوة ومن احدث في ركوعه او سجوده توضاً وبني ولا يعتد بها لني احدث فيها

قوله وله ان الفقهية مفسدة للجزء الذي يلاقيه ذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير ولان الحدث والفقهية يفسدان الجزء الذي يلاقيانه من الصلوة لانها يبطلان الطهارة والطهارة شرط الصحة فيتعدى الفساد بواسطة فساد الطهارة بخلاف السلام لانه محلل لا مفسد وكذا لك الكلام يتناول الصلوة ابتداء من غير ان يصادف شرطاً يفسده بفساد شرطه لان الكلام لا يبطل الطهارة فاذا لم يفسد جزء من صلوة الامام وجب التحليل لان فرق ما بين المحلل والمفسد ما قلنا والمحلل لا يتعدى عن حد ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الى المعتدي وذكر في المبسوط بخلاف السلام والكلام فالسلام منه للصلوة والكلام قاطع لا مفسد لانه لا يعوت به شرط الصلوة ولهذا قيل لو تكلم الامام بعد ما قد قدرا تشهد فعلى القوم ان يسلموا ولو احدث الامام متعمدا لو فقهه لم يعلم القوم **قوله** والكلام في معناه لان السلام انما صار محللا لكونه كلاما الاتري انه بحث في معناه لا يكلم فلاننا سلم وهو امام وقلان من المعتدين والكلام يشبه السلام من وجه لاشمال السلام على معنى الكلام لما فيه من كاف الخطاب ولهذا كان في خلال الصلوة مفسدا ويغارق السلام من حيث ان السلام في الصلوة مشروع في الجملة دون الكلام فعملنا بالشبهين فظهرنا شبه الانهاء في حق المسبوق لمكان الانقار الى البناء وظهرنا شبه القطع في حق الامام لاستغنائه عن البناء (قوله)

لان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان اماما فقدم غيره دام المقدم على الركوع لانه يمكنه الاتمام بالاسندامة ولو ذكر وهو راكع او ساجد ان عليه سجدة فانحط من ركوعه لها ورفع رأسه من سجوده فسجد ما يعيد الركوع والسجود وهذا بيان الاول ليقع افعال الصلوة مرتبة بالقدر الممكن

قوله لان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتحقق لانه جزء من صلوته وأداء جزء من صلوته بعد سبق الحدث مفيد لصلوته حتى لو احدث الامام وهزأ ركع ورفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده فسدت صلوته وصلوة القوم ولو رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مریدا به اداء ركن فسدت صلوة الكل وان لم يرد به اداء الركن ففيه روايتان من ابي حنيفة رحمه الله ولو سبقه الحدث في قيامه في موضع القراءة فذهب ليتوضأ فسبق في ذلك الوقت قبل ان يتوضأ لا تفسد صلوته وان قرأ تفسد سوا قرأ ذاهبا او جائيا في الصحيح فان قبل السجدة تنم بالوضع عنده ابي يوسف فكيف يصح قوله لان اتمام الركن بالانتقال فلما اتمام على نوهين تمام من حيث الماهية وتمام مخرج من العهدة فان من احتق رقبة مقطوع اليدين عن الكفارة لا يصح وان تمت ماهية لعدم اتمام المخرج من العهدة ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ وركع وسجد ولا يصوم فقام ساعة حنت لوجود اتمام ماهية وان لم يتم تما ما مخرجا من العهدة **قوله** دام المقدم على الركوع اي مكث راكعا كما يمكن لانه يمكنه اتمام الركوع بالاسندامة لان الخليفة قائم مقام الاول فكان الاول في مكانه ولو كان هوفى مكانه كان مكث في ركوعه فكذا هذا **قوله** ان عليه سجدة اي صلتية او سجدة تالوة **قوله** ليقع افعال الصلوة مرتبة بالقدر الممكن وهوان يكون الركوع مرتبا على السجود الاصلي في هذه الركعة لو لم يكن الركوع محصوا باذ لو كان محصوا اذ يغترب هذا الترتيب وكذلك لو تذكر في السجود ويحتمل ان يكون المراد بهذا الترتيب تعريب السجود الى محله بقدر الامكان (قوله)

وان لم يعد اجزاء لان الترتيب في افعال الصلوة ليس بشرط ولان الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد ومن ابي يوسف رح انه تلزمه اعادة الركوع لان القيمة فرض عنده قال ومن ام رجلا واحدا فحدث وخرج من المسجد فاما موم امام

قوله وان لم يعد اجزاء وقال زفر والشافعي رحمهما الله عليه الاعادة لان الترتيب في افعال الصلوة فرض عندهما فالتحت هذه السجدة بمحملها وطل ما دعى من القيام والقراءة والركوع وترك الترتيب لان السجدة الفاتنة ركن من الركعة فلم يصح فعل ما بعده قبل فعله كالسجدة قبل الركوع وصندا للترتيب في افعال الصلوة ليس بفرض لان المسبوق يبدأ بما ذكر ما يؤثر ما فاتته وفيه ترك الترتيب لان الذي فاتته هو الاول ولو كان الترتيب ركن لما جازله تركه بعد ركن الجماعة كالترتيب بين الصلوة ولئن كان الترتيب واجبا فقد سقط بعد النسيان فان قيل يشكل بما اذا تعدد تشهد ثم ما للسجدة الصلوية او تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فعاد لقراءة السورة فانه يرفض بعض ما كان فيه قلنا المشروع في الصلوة فرض اربع انواع ما يتعد في كل الصلوة كالقعدة وما يتعد في كل ركعة كالقيام والركوع وما يتعد في كل الصلوة كالركعات وما يتعد في كل ركعة كالسجود فالترتيب ليس بشرط بين ما يتعد في كل الصلوة وبين ما يتعد في كل ركعة لان السجدة اركان متكررة كالركعات اركان متكررة فتم الترتيب ليس بشرط كما في المسبوق فكذا بين السجدة والترتيب شرط بين المتحد وبين المتعدد في كل الصلوة اوفى الركعات وبين المتحد في كل الصلوة لان ما اتحدت شريعته يرامى وجوده صورة ومعنى في محله لانه كذلك في الشرع فاذا عبر فقد قلب الفعل ومكسره وقلب المشروع باطل **قوله** ولان الانتقال مع الطهارة اشارة الى الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم ان تمام الركوع برفع الرأس لان الركن انما يتم بالانتقال وبعد المحدث لا يمكن ان يجعل انتقالا كيلا (يصير)

نوى اول ينو لما فيه من صيانة الصلوة وتعيين الاول لقطع المزاحمة ولا مزاحمة هنا
وينم الاول صلوته مقتديا بالثاني كما اذا استخلفه حقيقة ولولم يكن
خلفه الا صبي او امرأة قبل تمسده صلوته لا استخلاف من لا يصلح للامامة وقبل
لا تمسده لانه لم يوجد الا استخلاف قصد او هو لا يصلح للامامة والله اعلم .

يصير مؤد يا شيا من الصلوة مع الحدث فيلزمه اتمام الركوع بعد الطهارة وذلك
لا يمكن الا بالاعادة اما تذكرا للسجدة لا يمنع من الانتقال لان اداء شيء من الصلوة
بعد تذكرا للسجدة جائز فانه لو اخرج تلك السجدة الى آخر الصلوة تجوز صلوته الا انه
لم يقصد بهذا الرفع اتمام ذلك الركوع فتجب له الاعادة .

قوله نوى اول ينو عين الامام الاول اولم يعين او نوى هذا المأموم بالخلافة اولم ينو
قوله ولولم يكن خلفه الا صبي او امرأة ذكر في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله امام
احدث وخلفه من لا يصلح للامامة نحو الصبي والاممي والمرأة اختلفوا فيه قال بعضهم بقصد
صلوة الكل لانه لما احدث وخرج من المسجد تعين المقتدي للامامة فانه استخلفه فتفسد صلوة
الكل وهو قول زفر وقال بعضهم تفسد صلوة الامام لا غير وقال بعضهم تفسد صلوة المقتدي
لا غير وهو الصحيح لان المقتدي انما يتعين للامامة اذا كان اهلا للامامة صيانة
للصلوة من الفساد اما اذا لم يكن اهلا كان في تعينه اتمام صلوة الكل فلا يتعين واذا
لم يتعين لم يصير الامام مقتديا به وبقي الامام منفردا فلا تفسد صلوة الامام وتفسد صلوة
المقتدي لانه خلا مكان امامه عن الامام وقال الامام التمر تاشي رحمه الله والاصح
ان صلوة الامام لا تفسد لان الامامة انتقلت منه من غير صنعه وعلى هذا مما فرومقيم
بعضيان فائنة والمسا فر هو الامام فاحداث لا يصير المقيم اماما له وان كان خلفه جماعة
لا يتعين احد هم الا بتقدم الامام او القوم او بتقدمه فيقتدوا به ولو استخلف الامام
رجلين او هور رجلا والقوم رجلا او القوم رجلين او البعض رجلا وبعضهم رجلا تفسد صلوة

(كتاب الصلوة — باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها)

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

ومن تكلم في صلوته عامدا أو سهوا بطلت صلوته خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه في الخطأ والنسيان ومفرغه الحديث المعروف ولنا قوله عليه السلام أن صلوتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وإنما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن

الكل فإن خرج الإمام قبل تعيين الخليفة فسدت صلوة القوم والإمام المحدث على إمامته ما لم يخرج من المسجد أو لم يقم خليفة مقامه أو يستخلف القوم شيئا أو يتقدم بنفسه حتى يصح الاقتداء به ولو تأخر الإمام لم يستخلف فلبث في مكانه لينظر فقبل أن يستخلف كبر رجل من وسط الصف للخلافة وتقدم فسلوة من كان إمامه فاسدة ومن كان خلفه جائزة وكذا لو استخلف الإمام رجلا من وسط الصف فخرج الإمام قبل أن يقوم خليفة مكانه تفسد صلوة من إمامته كذا في النهاية والله أعلم .

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

قوله ومفرغه الحديث المعروف وهو قوله عليه السلام رفع من أمني الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد رفع الحكم إذا هما يوجدان حسا والخلف في خبره محال والحكم نوعان حكم الدنيا وهو الفساد وحكم العقبى وهو الأثم ومسمى الحكم يشملهما فيتناولهما **قوله** ولنا قوله عليه السلام أن صلوتنا هذا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وما لا يصلح في الصلوة فيها شرته ناهيا أو عامدا تفسدها كالأكل والشرب ولهذا لو طال الكلام كان مفسدا ولو كان النسيان فيه عذرا لا تنوي فيه أن يطول وإن يتصرعا للأكل في الصوم وقوله ومسمى الحكم يشملهما قلنا الحكم نوعان مختلفان أحدهما الجواز أو الفساد والثاني الأثم فصار بمنزلة الأسماء المغتركة والمشتركة إذا أريد به أحد المعنيين لا يراد الآخر وقد اختلفت الأثم بالاجماع ولا يقال أنه بمنزلة العام لأن العام ما يتناول الأفراد (المختصة)

وماروا، محمول على رفع الاثم بخلاف السلام ما هب لانه من الاذكار

المتحدة حداً او حقيقة كما لرجال وهنا ما ذكرنا من الحكمين مختلفان كالعين للذهب والينبوع فان قيل الحكم من حيث انه حكم جنس فينبغي الفساد والاثم لانهما من افراد ذلك الجنس قلنا هنا الحكمان مختلفان فمن الجواز ان يثبت الفساد ويرتفع الاثم كما يجوز ان يثبت الجواز مع الاثم كما اذا توساً بماء نجس ولم يعلم بالنجاسة وصلّى فصلوته فاسدة ويثاب على ذلك ولو صلى مع استجماع شرائطها واركانها وهو مرء في صلوته فالصلوة جائزة وهو آثم في ذلك فلما ثبتت المخالفة بينهما لم يمكن ان يراد ما بلفظ واحد لان اللفظ الواحد لا يتناول المعنيين المختلفين فان قيل يشكل بلفظ الشيء فانه يتناول السواد والبياض قلنا لا نسلم فان تناوله اياهما بمعنى انها موجود ان لا من حيث السواد والبياض وهما لا يتناول المعنيين المختلفين صاركاً للاسماء المشتركة وقد ارى احد المعنيين فلا يراد الاخر كما اذا اريد بالعين الذهب لا يراد الينبوع وغيره .

قوله وما رواه محمول على رفع الاثم لما ذكرناه مشترك ولان الحكم غير ملفوظ وانما ثبت مقتضى والمقتضى لا عموم له وحكم الآخرة وهو الاثم مراد اجما ما فلم يبق حكم الدنيا مراداً وعليه يحمل قوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتم فان قيل القليل من فعل هو ليس من افعال الصلوة معفو فينبغي ان يكون القول كذلك قلنا ذكر في الاسرار ولا يجوز اعتبار القول بالفعل لان الاحتراز من اصل الفعل الذي ليس من الصلوة غير ممكن لان في الهي حركات هي افعال ليست من الصلوة ولا يمكن الاحتراز من اصلها فلم يكن مقدماً حتى يكثر ويدخل في حد ما يمكن الاحتراز عنه ولا كذلك الكلام فيمكن الاحتراز عن قليله وكثيره **قوله** بخلاف السلام ما هب لانه من الاذكار فان المتشهد يسلم على النبي وعلى عباد الله

(كتاب الصلوة - باب ما بعد الصلوة وما يكره فيها)

فيعتبر ذكر ا في حالة النسيان وكلاما في حالة التعمد لما فيه من كفا الخطاب فان ان فيها اوتاءه اوبكى فارتفع بكاءه فان كان من ذكر الجنة والنار لم يقطعها لانه يدل على زيادة الشغوع وان كان من وجع او مصيبة قطعها لان فيه اظهار الجزع والتأسف فكان من كلام الناس ومن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ان قوله لا تعمد في الحالين واوه تعمد وقبل الاصل منه ان الكلمة اذا اشتملت على حرفين وهما زائدتان او احد بهما لا تعمد وان كانا اصليتين تعمد وحروف الزوائد جمعوها في قوله اليوم تساء وهذا لا يعنى لان كلام الناس في متفاهم العرف يتبع وجود حروف الهجاء وانها م المعنى

الصالحين وهو اسم من اسماء الله تعالى وانما اخذ حكم الكلام بكاف الخطاب وانما تحقق معنى الخطاب فيه عند التعمد فاذا كان ناسيا شبهناه بالاذكار واذا كان عامدا شبهناه بالكلام

قوله فيعتبر ذكر ا في حالة النسيان اراد به ان يسلم على ظن انه اتم الصلوة فاما اذا سلم في خلال الصلوة وهونا من صلوته فصلوته فائدة **قوله** فان ان فيها الاثنين صوت المتوجع نحو **قوله** اوتاءه اي قال اوه اوبكى فارتفع بكاءه اي حصل به الحروف **قوله** فان كان من ذكر الجنة او النار لم يقطعها سئل ما تشبه رمي الله منها من الاثنين في الصلوة فقالت ان كان من خشية الله تعالى لا تعمد صلوته وان كان من الالم تعمد وقال هم طوبى للبكاين في الصلوة وهذا لان الاثنين ونحوه متى كان من ذكر الجنة والنار صار كأنه يقول اللهم اني اسألك الجنة او هذا من النار ولو صرخ به لا تعمد صلوته وان كان من وجع او مصيبة صار كأنه قال انا مصاب وانه تعمد ومن ابي يوسف رح انه قال ان كان يمكن الامتناع منه يقطع الصلوة ولن كان لا يمكن الامتناع منه لا يقطع ومن محمد ان كان المرض خفيفا يقطع وان كان ثقيلا لا يقطع لانه لا يمكنه التعمد الا بالانين **قوله** في الحالين اي في حال ذكر النار وحال التوجع (قوله)

ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد تتخضع بغير هذر بان لم يكن مدفوعا اليه وحصل به
احرف ينبغي ان يفسد عندهما وان كان بعذر فهو كالعطاس والجشاء اذا حصل به حروف

قوله ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد كما اذا قيل انتم اليوم ما لتؤمنوها
وهذا مفسد بالاتفاق وهذا لا يرد عليه لان كلامه في الحرفين لا في الزائد
عليهما الا ان يقال العبرة في كونه كلاما موجودا لهجاء وانها المعنى وحروف
الزوائد وغيرها والكلمة على حرفين او اكثر في ذلك سواء فمن هذا لا يعوى
اصل ابي يوسف راجح كما ذكر في الكتاب **قوله** فان لم يكن مدفوعا اليه اي لم يكن مضطرا
بل كان لتحصين الصوت ان ظهر به حرف نحو اح بالفتح والضم يفسد عندهما وفي
مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ان كان التثنية لتحسين الصوت فكذلك ايضا لانه يعلمه
لاصلاح القراءة فيصير من القراءة معنى الا ترى ان المضي للبناء لا يقطع الصلوة وان
لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لا صلاح الصلوة فصا من الصلوة معنى حتى اذا لم يكن
من هذر يقطع الصلوة وفي المبسوط وان لم يكن مدفوعا اليه في التثنية الا انه لا صلاح الحلق
ليتمكن من القراءة ان ظهر له حروف نحو قوله اح او يكلف لذلك كان الفقيه اسمعيل
الزاهد يقول يقطع الصلوة عندهما لانها حروف مهمجة وقال غيره من المشايخ لا يقطع
الصلوة وان لم تظهر له حروف مهمجة لا يقطع الصلوة عندهما **قوله** ينبغي ان يفسد عندهما
انما لم يقطع الجواب للاختلاف في هذه المسئلة فظهر منه ان المختار رخصة الفساد عندهما
قوله كالعطاس اذا حصل به حروف ذكر في المبسوط العطاس لا يكون قاطعا للصلوة وان
سمع فيه حرف مهمجة وهي اسهبا اراد بالاسهبة هيئة العطاس فانه يكون لبعض الناس
على هذه الهيئة والجشاء ان حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع
عندهما وان كان مدفوعا اليه لا يقطع (قوله)

ومن عطس فقال له آخر بركمك الله وهو في الصلوة فسدت صلوته لانه يجري في مخاطبات الناس فكان من كلامهم بخلاف ما اذا قال العاطس او السامع الحمد لله على ما قالوا لم يفسد الصلوة لانه لم يتعارف جوابا وان استفتح ففتح عليه رجل في صلوته فسدت صلوته ومعناه ان يفتح المصلي على غيره امامه لانه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس ثم شرط التكرار في الاصل لانه ليس من اعمال الصلوة فيعفى القليل منه ولم يشترط في الجامع الصغير

قوله ومن عطس فقال له آخر بركمك الله إنما قيد بقوله لا خلا لانه اذا قال العاطس بنفسه ذكر في الفتاوى الظهيرية لا تفسد صلوته لان هذا بمنزلة قوله بركمك الله وهذا الا يفسد **قوله** وهو في الصلوة اي القائل في الصلوة **قوله** على ما قالوا اشارة الى خلاف البعض وروي عن ابي حنيفة رحمة الله في العاطس بحمد الله تعالى في نفسه ولا يحرك اسنانه فلو حرك تفسد صلوته كذا في المحيط **قوله** على غير امامه سواء كان ذلك الغير في الصلوة او خارج الصلوة **قوله** ثم شرط التكرار في الاصل اي في المبسوط وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط في الرجل يصلي وخلفه رجل يتعلم القرآن فاستفتح ففتح عليه الرجل الذي يصلي غير مرة فانه ينظر ان اراد بهذا تعليمه فان صلوته تفسد لان التعليم ليس من افعال الصلوة فاذا كثر في الصلوة اوجب الفساد كما لو اشتغل بعمل آخر وان لم يرد بذلك تعليمه ولكن اراد قراءة القرآن لا تفسد صلوته لان القراءة من اعمال الصلوة فلا تفسد وان كثرت ونظير هذا ما قالوا في رجل يصلي فقال له انما مامالك فقال الخيل والبغال والحمير فانه ينظر ان اراد جوابه يفسد صلوته وان لم يرد جوابه بل اراد قراءة القرآن لا تفسد وكذلك لو كان الرجل يصلي وامامه كتاب موضوع وخلفه رجل يحمي يحمي فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة كذلك لو قيل للمصلي يا يحيى موضع مررت فقال بئر معطلة وقصر مشيد او كان راكبا في سفينة وابنه خارج السفينة فقال يا بني اركب (معناه)

لان الكلام بنفسه قاطع وان قل وان فتح على امامه لم يكن كلاما استسنا لانّه مضطرب الى اصلاح صلوته فكل هذا من اعمال صلوته معنى وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح لانه مرخص فيه وقراءته ممنوع عنها ولو كان الامام انتقل الى آية اخرى تفسد صلوة الفاتحة وتفسد صلوة الامام لو اخذ بقوله لوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة ينبغي للمعتدي ان لا يعجل بالفتح

معاف فهو على هذا التفصيل من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وامام علي قول ابي يوسف لا تفسد صلوته اراد بذلك تعليقه اولم يرد واراد به جواب السائل اولم يرد لان الاصل عنده ان ما كان قرأنا او ثناء فانه لا يتغير بالنية وعندهما يتغير كذلك في شروح الجامع الصغير.

قوله لان الكلام بنفسه قاطع وان قل القارئ اذا استفتح غيره فكانه يقول بعدما قرأت ماذا فذكرني والذي يفتح عليه فكانه يقول ما قرأت كذا فخذمني **قوله** وان فتح على امامه لم يكن كلاما واطلاق هذا دليل على ان ما اذا قرأ الامام مقدارا ما تجوز به الصلوة وما اذا لم يقرأ سواء لا تفسد صلوة الفاتحة بالفتح ولا صلوة الامام بالاخذ وذكر القاسمي خان رحمه الله في الجامع الصغير ان استفتح بعدما قرأ مقدارا ما تجوز به الصلوة ففتح عليه قالوا فسدت صلوته وان اخذ الامام بقوله فسدت صلوة الكل والاصح انها لا تفسد صلوته لانه لو لم يفتح عليه ربما يجري على لسانه ما يكون مقسدا فكان فيه اصلاح صلوته **قوله** وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعض المشايخ فافهم قالوا ينوي بالفتح على امامه التلاوة وهو سهو وانما هذا اذا اراد ان يفتح على غير امامه فحينئذ ينبغي ان ينوي التلاوة دون التعليم فلا يفسد ذلك كذا في المبسوط **قوله** وتفسد صلوة الامام اذا اخذ بقوله ذكرني المبسوط ولواخذ الامام من الفاتحة بعدما انتقل الى آية اخرى هل تفسد صلوة الامام حكى عن القاسمي الامام ابي بكر الرازي رحمه الله انه قال تفسد صلوته وغيره من المشايخ قالوا لا تفسد

وللامام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا جاء او انه او ينتقل الى آية اخرى
فلو اجاب في الصلوة رجلا بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد عند ابي حنيفة، محمد
رحمهما الله وقال ابو يوسف رح لا يكون مفسدا وهذا الخلاف فيما اذا اراد به جوابه
انه ثناء بصيغته فلا يتغير بعزمته ولهما انه لخرج الكلام مخرج الجواب وهو احتمله
بجعل جوابا بالتشميم والاسترجاع على الخلاف في الصحيح وان اراد به اعلامه انه
في الصلوة لم تفسد بالاجماع لقوله عليه السلام اذا نابت احدكم نائبة في الصلوة فليسهج

قوله وللامام ان لا يلجئهم اليه والالجاء ان يرد الآية او يقف ساكنا
قوله بل يركع اذا جاء او انه وانما اطلق الاين ولم يوصل لان الرواية اختلفت فيه في بعضها
اعتبر الاستحباب وفي بعضها اعتبر فرض القراءة فذكر الامام التمرثاشي رحمه الله
محالا على الشافعي رحمه الله ينبغي للامام اذا ارتج ان يتجا وزالى سورة اخرى او
يركع اذا كان قرأ المستحب صيانا للصلوة عن الزوائد وذكر ابو بكر الرازي رحمه الله
يكبر للامام ان ينزود فيلجى القوم الى ان يفتحوا عليه اذا كان قرأ مقدار ما يتعلق
به الجواز ولكن يركع وصاحب المحيط وقاضي خان ذكرنا نحو ما ذكره ابو بكر الرازي رح
قوله ولو اجاب المصلي رجلا بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد وصورة ذلك اذا قيل
بين يدي المصلي امع الله اله آخر فقال لا اله الا الله يريد جوابه وعلى هذا الخلاف اذا وصف
الله بوصف لا يليق به فقال سبحان الله يريد به الجواب او اخبر اخبر بسره فقال الحمد لله
يريد به الجواب كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله **قوله** ولهما انه اخرج
الكلام مخرج الجواب وهو احتمله فيصبر كانه قال الحمد لله على قدوم ابي واشباه
ذلك ولو صرح بذلك تفسد صلوة كذا هذا **قوله** والاسترجاع على هذا الخلاف في الصحيح
وقيل هو مفسد بالا اتفاق والفرق لابي يوسف رحمه الله ان الاسترجاع لاظهار المصيبة
فكانه قال اصبت بكذا فاعينوني وما شرعت الصلوة لاجله والتحميد لاظهار الشكر (والصلوة)

ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر والتطوع فقد نقض الظهر لانه صح شروعه في غير فيخرج عنه ولو افتتح الظهر بعد ما صلى من ركعة فهي هي وتجزئ بترك الركعة لانه نوى الشروع في عين ما هو فيه فلفت نيته وبقي النوى على حاله

والصلوة شرعت لاجله ولا ن صيغة هذه الالفاظ للثناء على الله تعالى وهو موجود في القرآن ولم تجر العادة بين الناس في استعمال هذه الالفاظ بين الناس للجواب بخلاف الاسترجاع وتشميت العاطس لانه غلب استعمال هذه الالفاظ بين الناس للجواب وفي قوله يرحمك الله خطاب للعاطس .

قوله ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر هذا اذا لم يكن صاحب ترتيب فيصم شروعه في العصر اذا كان صاحب ترتيب يصير شارعا في التفل بافتتاحه العصر من دأبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعلى هذا من في الظهر كبرويني الجمعة وفي الجمعة كبرويني الظهر او كان يصلي منفردا فكبرينوي الاقتداء بالامام في تلك الصلوة وكذا المقتدي لو كبر للنفردا والا مامة يخرج من صلوته ولو افتتح منفردا ثم اقتدى به رجل فانفتح ثانيا لاجله فهو على الافتتاح الاول الا ان يكون الداخل امرأة وحاصله ان الثانية لو كانت هير الارضى ونوى الدخول في غير ما هو فيه كان من ضرورته خروجه عما هو فيه فيبطل ما صلى كمن باع بالف ثم جدد البيع باقل منها او باكثر او بدنيا ينتقض الاول كذا هنا وكذا الوصالح على مال ثم قال على مال غيره واما الثانية لو كانت عين الاولى فلا يلغو ما صلى بل يحسب ما صلى من الصلوة وهي المسئلة الثانية التي ذكرها وهي مسئلة هي هي اي تلفونية الاقتتاح حتى لو صلى بعد ثلاث ركعات يخرج من عهدة فرض الظهر ولو صلى اربعا بعد ما نوى على ظن ان الاولى انتقضت ولم يقعد في الثالثة تنسد صلوته لانه ترك القعدة الاخيرة لان الركعة الاولى وقعت محسوبة ولم يبطل هذا اذا نوى بقلبه واما اذا نوى بلسانه وقال نويت ان اصلي الظهر انتقض ما صلى ولا يجزأ بترك الركعة (قوله)

واذا قرأ الإمام من المصحف فسدت صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه عبادة انضات التي عبادة الا انه يكره لانه تشبه بصنيع اهل الكتاب ولا يبي حنيفة رحمه الله ان حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كثير ولانه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى هذا لا فرق بين الموضوع والمحمول وعلى الاول يفتقران ولو نظر الى مكتوب وفهمه فالصحيح انه لا تفسد صلوته بالاجماع بخلاف ما اذا حلف ان لا يقرأ كتاب فلان حيث بحثت بالغهم عند محمد رحمه الله لان المقصود هناك الغم ام افساد الصلوة فبالعمل الكثير ولم يوجد

قوله واذا قرأ الإمام من المصحف فسدت صلوته قيد الإمام اتفاقاً فان الحكم لا يختلف في غير وفي المبسوط واذا قرأ في صلوته من المصحف فسدت صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله تجزئه بغير كراهة وهو يقول لوكره هذا الصنيع لانه صنيع اهل الكتاب كان يجب ان يكره اذا كان يصلي وهو يقرأ عن ظهر القلب لان منهم من يصلي هكذا وكذلك تصدق كما يتصدقون وتأكل ونشرب كما يأكلون ويشربون فلا يكره قلنا انما نهينا عن التشبه بهم فيما لنا منه به كما يكره للانسان ان يصلي ساداً لا ثوبه لانه صنيع اهل الكتاب ولا فرق في الكتاب بين ما اذا قرأ قليلاً او كثيراً وقال بعض مشايخنا ان قرأ مقادير آية تامة تفسد صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله عليه والا فلا وقال بعضهم ان قرأ مقدار العاتحة تفسد صلوته وفيما دون هذا لا تفسد **قوله** ولو نظر الى مكتوب اي غير القرآن فالصحيح انه لا يفسد بالاجماع وذكر شيخ الاسلام رحمه الله المصلي اذا نظر في المحراب فاذا فيه مكتوب كن في صلوتك خاشعاً فنظر في ذلك وتأمل حتى فهم قال بعض مشايخنا على قول أبي يوسف رحمه الله لا تفسد وعلى قول محمد رحمه الله تفسد فاسوا هذه المسئلة على مسئلة اليمين ان حلف لا يقرأ كتاب فلان فوصل اليه كتاب فلان فنظر فيه حتى فهم ولم يقرأ بلسانه قال أبو يوسف رحمه الله لا يفسد في يمينه لانه لم يقرأ بلسانه والقراءة مما يكون باللسان وعلى قول محمد رحمه الله يفسد متى فهم قافيه (تجعل)

وإن مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة مروثي^١ إلا أن المارثم لقوله عليه الصلوة والسلام لو علم المارثم بين يدي المصلي ما ذاعليه من الوزر لوقف أربعين

فجعل محمد بن جرير التميمي القراءة في حق الحنف نكذا في حق افساد الصلوة ثم لو قرأ كن في صلوتك خاشعا تفسد صلوته فكذا هذا ولهذا قالوا يجب أن لا يضع المصلي الجزء بين يديه لانه ربما يكون مكتوبا فيه الجزء الثاني والاول فينظر في ذلك ويضع يده في ذلك الاختلاف فيجب أن ينصرف عن هذا ومن مشايخنا من يقول على قول محمد بن جرير رحمه الله عليه ايضا لا يفسدان قراءة الكتاب غير مقصود في نفسه وانما المقصود علم ما فيه فيصرف اليمين الى ما هو المقصود وذلك يحصل بالنظر فيه والتفهم ولا كذلك ههنا والدليل عليه انه لو نظر الى جبين امرأته وعليه مكتوب انت طالق وفهم ولم يقرأ لا تطلق امرأته وكذا اذا كان انت حرمك بها في جبين عبدة فنظر وفهم لا يعتق عبدة فدل أن محمدا رحمه الله انما جعل التميم بمنزلة القراءة في قراءة الكتاب خاصة فاما في حق سائر الاحكام المتعلقة بالنطق لا يجعل التميم كالقراءة •

قوله وإن مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة وعلى قول اصحاب الطواهر تفسد صلوة المصلي بمرور المرأة بين يديه ما روى ابو ذر رضي الله عنه انه قال عليه السلام يقطع الصلوة مرور المرأة والحصار والكلب لكن انقول انكرت ما يشق رضي الله عنها هذا الحديث حين بلغها وقالت لعروة يا عروة ماذا تقول اهل العراق قال يقولون يقطع الصلوة مرور المرأة والحصار والكلب فقالت يا اهل العراق والشقاق والنفاق قرئتموها لكلاب والحصار كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وانا معترضة بين يديه اعتراض الأجنبية فاذا سجد حبست رجلي واذا قام مددتها **قوله** لو وقف أربعين وروى من ابني جهميم الانصاري رضي الله عنه قبل له ما ذا تحفظ من رسول الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

وانما يأتى اذ امر في موضع سجوده على ما قبل ولا يكون بينهما حائل ويجازي اعضاء المار
اعضاء لو كان يصلي على الكنان وينبغي لمن يصلي في الصحراء ان يتخذ امامه منقبة
لقوله عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم في الصحراء فليجعل بين يديه منقبة
ومقدار ما زرع فصاعدا لقوله عليه السلام اعجز احدكم اذا صلى في الصحراء ان يكون امامه .

وسلم يقول لو علم المار ما ذا عليه وفي رواية ما ذا عليه من الوزر لوقف اربعين وابوجهبم كان
اسمه ايوب فكان ايوب يقول لا ادري قال اربعين ما ا ما اربعين شهرا ام اربعين يوما
وروي ايضا عن كعب رضي الله عنه انه قال لو علم المار ما ذا عليه لكان ان يخسف الله به
الارض خيرا له كذا في مسوط شيخ الاحلام رحمه الله .

قوله وانما يأتى اذ امر في موضع سجوده على ما قبل واختلف في الموضع الذي يكره
المرووفيه منهم من قدمه بثلاثة اذرع ومنهم بخمسة ومنهم بأربعين ومنهم بموضع سجوده ومنهم
بمقدار الصغير او ثلثة والاصح ان كان بحال لو صلى صلوة خاشع لا يقع بصره على المار فلا يكره
نحو ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى صدور قدسية وفي سجوده
الى اربعة الله وفي قعوده الى حجره وفي سلامه الى منكبيه كذا ذكره الامام النعماني
رحمه الله واختار فخر الاسلام رحمه الله ذلك ايضا وقال اذا صلى را ميا بصره الى
موضع سجوده فلم يقع عليه بصره لم يكره وهذا احسن واما غيرهما كالا مام شمس
الاثمة السرخسي وشيخ الاسلام وقاضي خان رحمهم الله اختاروا ما اختاره صاحب
الهداية بان الموضع الذي يكره فيه المرور هو موضع السجود ثم ذكر شيخ الاسلام
رحمه الله هذا الحد الذي ذكرنا اذا سكن الرجل يصلي في الصحراء واما في المسجد
فالحد هو المسجد الا ان يكون بينهما وبين المار سطوة او غيرهما والمسجد الكبير كالجوامع مثلا
قبل كالصحراء وقيل كالمسجد الصغير وفي الجامع الصغير لفخر الاسلام رحمه الله وان مر
من بعد في المسجد الجامع فقد قبل يكره والاصح انه لا يكره **قوله** ويجازي اعضاء المار (اعضاء)

مثل مؤخرة الرجل وقبل ينبغي ان يكون في غلط الاصبع لان مادونه لا يبدول لناظر من بعيد فلا يحصل المقصود ويقرب من العنزة لقوله عليه الصلوة والعلام من صلى الى منى ستره فليدن منها ويجعل السنرة على حاجبه الايمن او على الايسر وبه ورد الاثر ولا بأس بترك السنرة اذا امن المرور ولم يواجه الطريق وسنرة الامام سنرة للقوم لانه عليه الصلوة والسلام صلى ببطحاء مكة

اعضاء لو كان يصلي على الدكان انما شرط هذا فانه لو صلى على الدكان والدكان مثل فامة الرجل فهو ستره فلا يأثم المار وكذا السطح والسرير وكل مرتفع ومن مشاخصا من حده بقدر العنزة وهو ذراع وهو غلط لانه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب وان استتر بظهر انما كان ستره وان كان قائما اختلفوا فيه وان استتر بداية فلا بأس به وقالوا حيلة الراكب اذا اراد ان يمر ان ينزل فيصبر وراء الدابة ويسر فيصبر الدابة ستره ولا يأثم وكذا لو مر رجلا من منحاذايان فان كراهة المرور واثمه تلحق الذي يلي المصلي كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله •

قوله مثل مؤخرة الرجل بضم الميم وكره الخاء لغة في آخرته وهي الخشبة العربية التي تحاذي رأس الراكب وتشديد الخاء خطأ كذا في المغرب فمؤخرة الرجل جازان تكون مقدار الزراع وذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله من حديث ابي حنيفة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام ركز عنزة وقال مقدار العنزة انما يكون طول ذراع **قوله** وبه ورد الاثر وهو ما روي من المقداد رضي الله عنه انه قال ما صلى رسول الله عليه السلام الى شجرة ولا الى عود ولا همود الا جعله على حاجبه الايمن ولم يصمده صمدا كذا في الجامع الصغير بغض الاسلام رحمه الله اي لم يقصده قصد اباء لمواجهة (قوله)

الى عنزة ولم يكن للقوم سترة ويعتبر الغرز دون الالقاء والخط لان المقصود لا يحصل به ويدرك المار اذا لم يكن بين يديه سترة او مربيته وبين السترة لقوله عليه السلام فادراوا ما استطعتم ويدركه بالاشارة كما فعل رسول الله عليه السلام بولدي ام سلمة رضي الله تعالى عنهما او يدفع بالنسيج لما روينا من قبل ويكره الجمع بينهما لان باحدهما كفاية .

قوله الى عنزة بالتوبين وهي شبه العكازة وهي عصا ذات زج كذا في المغرب الزج الحديدية التي في اسفل الرمح **قوله** ويعتبر الغرز دون الالقاء والخط وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمة الله تعالى عليه انما يغرز اذا كانت الارض رخوا فلما اذا كانت الارض صلبة لا يمكنه الغرز فانه يضع وضعه لان الوضع قد روي كما روي الغرز لكن يضع طول الارض ليكون على مثال الغرز فان لم يكن معه خشبة او شيء يضع هل يخط خطا قال لا يخط خطا والخط ليس بشيء هكذا روي من محمد رحمة الله عليه رواه عصمة وقال الشافعي رحمه الله بانه يخط خطا وبه قال بعض مشايخنا المتأخرين وقالوا يخط طول الارض او قبل يخط شبه المحراب **قوله** كما فعل رسول الله عليه السلام بولدي ام سلمة رضي الله عنها روي ان النبي عليه السلام كان في بيت ام سلمة فقام عمر بن ام سلمة ليبربين يديه فاشار اليه ان قف فوقف ثم قامت زينب بنت ام سلمة رضي الله عنها لبربين يديه فاشار اليها ان قفي (فانت) فمرت فلما فرغ من صلوته قال ناقصات العقل ناقصات الدين صواحب يوسف صواحب كرسف يغلبن الكرام ويغلبهن اللغام وفي المغرب الكرسف القطن وبه سمي رجل من زهاد بني اسرائيل كان يقوم الليل ويصوم النهار فكفر في سبب امرأة عشقها ثم تداركه الله بما سلف منه فتاب عليه هكذا في الفردوس ومنه الحديث صواحب يوسف صواحب كرسف والله اعلم . (فصل)

فصل فيما يكره

ويكره للمصلي أن يعبت بثوبه أو بجسده لقوله عليه السلام إن الله تعالى كره لكم ثلثا وذكر منها العبت في الصلوة ولأن العبت خارج الصلوة حرام فما ظنك في الصلوة ولا يقلب الحصى لأنه نوع عبت إلا أن لا يمكنه من العجود فليسويه مرة واحدة لقوله عليه السلام مرة يا باذر ولا فذر ولا أن لا يصلح صلوته ولا يفرقع أصابعه لقوله عليه السلام لا تفرقع أصابعك وانت تصلي ولا تنخسرو وهو وضع اليد على الخاضرة لأنه عليه السلام نهى عن الاختصار في الصلوة ولأن فيه ترك الوضع المنون

فصل فيما يكره

قوله ويكره للمصلي أن يعبت بثوبه قال الإمام بدر الدين الكردي رحمه الله العبت الفعل الذي فيه غرض ولكن ليس بشرعي والسفة مالا غرض فيه أصلا **قوله** وذكر منها العبت في الصلوة قال عليه الصلوة والسلام إن الله تعالى كره لكم ثلثا الرفت في الصوم والعبت في الصلوة والضحك في المقابر رواه أبو هريرة رضي الله عنه **قوله** فيسويه مرة واحدة لقوله عليه السلام يا باذر مرة ولا فذر وفي بعض الروايات وإن تركتها فهو خير لك من مائة ناقة سوداء المحذقة تكون للكاذب المبسوط **قوله** ولا يفرقع أصابعه فرقع أصابعه إذا غمزها أو مدّها حتى يصوت لقوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه أني أحب لك ما أحب لنفسمي لا تفرقع أصابعك وانت تصلي **قوله** ولا تنخسر في المبسوط وهو فعل المصاب وحالة الصلوة حال يناجي فيها العبد ربه فهي حال الافتخار لا حال اظهار المصيبة ولا نه فعل أهل الكتاب قال عليه السلام الاختصار في الصلوة راحة أهل النار وقد نهينا عن التشبه بهم (قوله)

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره)

ولا يلتفت لقوله عليه السلام لو علم المصلي مع من يناجي ما التفت ولو نظر بمؤخر
 عينه يمنة ويسرة من غير ان يلوي عنقه لا يكره لانه عليه السلام كان يلاحظ
 اصحابه في صلواته بموق عينيه ولا يقعي ولا يفتش ذراعيه لقول ابي ذر
 رضي الله عنه نهاني خليلي عن ثلث ان انقرنك الديك وان اقعي اقعاء الكلب
 وان انقرش اقترش الثعلب والاقعاء ان يضع اليديه على الارض وينصب
 ركبتيه نصبا هو الصحيح ولا يرد السلام بلسانه لانه كلام ولا بيده لانه سلام معني
 حتى لو صاح بنية التسليم تقصد صلواته ولا يترفع الا من عذر لان فيه ترك سنة القعود

قوله ولا يلتفت روي عن رسول الله عليه السلام ان الرحمة تواجه العبد ما دام
 في صلواته فاذا التفت اعرض عنه ولان الالتفات يمنة ويسرة انحراف عن القبلة
 ببعض بدنه ولو انحراف عن القبلة بجميع بدنه فسدت صلواته فاذا انحراف ببعض
 بدنه يكره كالعمل اليسير في الصلوة يكره لان كبره يعمد وقال عليه السلام تلك
 خلعة يخلعها الشيطان من صلوة العبد وهذا دليل على ان الالتفات مما لا يقطع الصلوة
 وان انحراف عن القبلة يمنة او يسرة ما لم يندبر القبلة **قوله** والاقعاء ان يضع اليديه الى
 قوله هو الصحيح وقيل الاقعاء ان ينصب قدميه ليعمل في السجود يضع اليديه على عقبه
قوله ولا يترفع الا من عذر وفي المبسوط ومن ملل فيه فقال التربع جلوس الجاهل فلهذا
 كره في الصلوة وهذا ليس بقوي فان النبي عليه السلام كان يترفع في جلوسه في
 بعض احواله حتى انه كان يأكل يوما متربعا فنزل عليه الوحي كل كاتا كل العبيد وهو
 كان منزما من اخلاق الجاهل وكذلك عامة جلوس عمر رضي الله عنه في مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ترعوا والصحيح ان الجلوس على الركبتين اقرب الى
 التواضع من التربع فهو أولى في حالة الصلوة الا عند العذر • (قوله)

ولا يعقش شعرة هوان يجمع شعرة على هامته ويشده خيط أو بصمغ ليتلبد فقد روي عن النبي عليه السلام نهى أن يصلي الرجل وهو معقوص ولا يكف ثوبه لأنه نوع تجبر ولا تبدل ثوبه لأنه عليه الصلوة والسلام نهى عن الحدل وهوان يجعل ثوبه على رأسه وكتفيه ثم يرسل أطرافه من جوانبه ولا يأكل ولا يأكل ولا يغرب لأنه ليس من أعمال الصلوة فإن أكل أو شرب عامدا أو ناسيا فسدت صلوته لأنه عمل كثير وحالة الصلوة مذكورة ولا بأس بأن يكون مقام الإمام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره أن يقوم في الطاق لأنه يشبه صنيع أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان بخلاف ما إذا كان سجوده في الطاق

قوله ولا يعقش شعرة وفي مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله وصورة العنق هوان يشد صغيرته حول رأسه كما تفعله النساء أو يجمع شعرة فيعقد في مؤخر رأسه وكل ذلك مكروه ومن همر رمي الله عنه أنه مر به رجل ساجدا فقص شعرة فخله حلا عنيقا وقال إذا طول أحدكم شعرة فليرسله ليمجد معه **قوله** ولا يكف ثوبه والكف أن يرفع الثوب من بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود كذا في المغرب **قوله** ولا تبدل ثوبه وفي مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله هوان يضع الرداء أو الغباء على كتفيه ولم يدخل يديه في الكمين وفي الخلاصة وهو مكروه سواء كان تحته قميص أم لا **قوله** ولا يأكل ولا يشرب إما إذا كان بين أسنانه شيء فابتلعه لا تفسد صلوته لأن ما بين أسنانه تبع لريقه ولهذا لا يفسد به الصوم قال بعضهم هذا إذا كان ما بين أسنانه قليلا مادون الحصة فاما إذا كان أكثر من ذلك تفسد صلوته وسوى بينها وبين الصوم وقال بعضهم مادون ملاء الفم لا يفسد صلوته وفرق بين الصلوة وبين الصوم كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله **قوله** وسجوده في الطاق المراد من الطاق المحراب ويكره أن يقوم في الطاق قال شمس الأئمة الصلواتي رحمه الله وفيه طريقان أحدهما أنه إذا دخل الطاق صار ممتازا من القوم في المكان لأنه في معنى بيت آخر وذلك صنيع أهل الكتاب والتشبه بهم مكروه وقال عليه السلام

ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان لما قلنا وكذلك على القلب في ظاهر الرواية لانه ازدراء الامام

من تشبه بقوم فهو منهم خصوصا في الصلوة ولهذا يكره الاستنجار وهو ان يشد العمامة حول رأسه ويدي هامته كييفعله الشار ويكره تغطية العم في الصلوة لانه تشبه بهم والوجه الثاني ما حكى من الفقهاء ابي جعفر رحمه الله انه قال لانه يشبهه على من عن يمينه ومن يساره حاله حتى اذا كان يجني الطاق مودان وراء ذلك فرجة يطلع فيها من عن يمينه ومن يساره على حاله فلا بأس به لان الامام انما كان اماما ليعلم بحاله فيتحقق الائتمام وانما هذا بالعراق لان محاربهم مجوفة مطوقة مبنية باللبس والآجر وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله من اختر الطريقة الاخيرة لم يكره عند عدم الاشتباه وان كان مقام الامام في الطاق بان كان على جاني الطاق فرجة ومن اختر الطريقة الاولى قال يكره في الوجهين جميعا وقال هذا هو الوجه •

قوله ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان اما قيدا به لانه لو كان معه بعض القوم لا يكره **قوله** وكذلك على القلب في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي رحمه الله لا يكره لزوال المعنى الاول وهو التشبه بصنيع اهل الكتاب فانهم لا يفعلون هكذا ولم يذكر في الكتاب مقدار ارتفاع الدكان الذي يكره قال بعضهم ما لم تجاوز قامة الرجل الوسط لا يكره وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله وذكر الطحاوي رحمه الله انه مقدّر بقامة الرجل وهكذا روي من ابي يوسف رحمه الله وقيل انه مقدّر بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل انه مقدّر بمقدار ارجح اعتبارا بالسفرة وعليه الاعتماد وكذا في الجامع الصغير لغاضي خان رحمه الله وذكر شيخ الاسلام رحمه الله ان القوم اذا كانوا على الدكان انما يكره اذا لم يكن فيه هذر اما عند العذر فلا يكره كما في الجمعية فان القوم يقومون على الرفوف والامام على الارض ولم ينكروا حد لضيق المكان وحكي من شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ان الصلوة (على)

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره) (٢١٧)

ولا لباس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد يتحدث لان ابن عمر رضي الله عنه
ربما كان يستترنافع في بعض اسفاره

على الرفوف في الجامع من غير ضرورة مكره وعند الضرورة بان امتلاء المسجد فلا لباس به
وهكذا يحكم من الفقيه ابى الليث رحمه الله في الطاق فانه اذا تحققت الضرورة بان ضاق
المسجد على القوم والامام يقوم في الطاق لا يكره كذا في الجامع المحبوب .
قوله ولا لباس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد يتحدث انما قيد بان يظهر لانه اذا صلى
الى وجه غيره يكره لما روي ان عمر رضي الله عنه رأى رجلاً يصلي الى وجه غيره
فعرزهما بالدرّة وقال للمصلي استقبل سورة في صلوّتك وقال للقاعد استقبل المصلي
بوجهك ولو صلى الى وجه انسان وبينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لم يكره
وفي قوله الى ظهره اشارة الى انه لا لباس بان يصلي وان كان بقرينه قوم يتحدثون او نائمون
ومن الناس من كره ذلك لما روي ان النبي عليه السلام نهى عن ان يصلي الرجل وعنده
قوم يتحدثون او نائمون وتأويل ذلك عندنا اذا رفعوا اصواتهم على وجه يخاف
وقوع الغلط في الصلوة وفي النائم اذا كان يخاف ان يظهر صوت من النائم فيضجك
في صلوته ويخجل النائم اذا انتبه فان لم يكن كذلك فلا لباس به والدليل على انه لا يكره
ما روي ان اصحاب رسول الله عليه السلام كانوا يصلون وبعضهم كانوا يقرؤن وبعضهم
كانوا يعلمون الفتحة وبعضهم كانوا يذكرون المواعظ ولم يمنعهم من ذلك رسول الله
عليه السلام كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله والفوائد الظهيرية
قوله كان يستترنافع وجه الاستدلال به انه لما ثبت به اباحة الصلوة الى ظهر رجل قاعد
لتحدث وليس في ومع المصلي منعه من الحديث ثبت ان التحدث لا اثر له في نفي
الاحة والجواز بالضرورة اذ التكليف يدور مع الوسع (قوله)

(كتاب الصلوة ... باب ما يعبد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره)

ولا بأس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق أو سيف معلق لأنهما لا يعبدان وباعتباره
ثبت الكراهة ولا بأس بان يصلي على بساط به تصاريح فيه استهانة بالصور
ولا يمسجد على النسا ويرلانه يشبه عبادة الصورة وأطلق الكراهة في الاصل لان المصلي معظم
ويكره ان يكون فوق رأسه في السقف أو بين يديه أو يجذاه تصاوير وصور معلقة

قوله ولا بأس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق وانما أورد هذه المسئلة هكذا
لان من العلماء من كره هذا فقالوا اما السيف فانه آلة الحرب وفي الحديد بأس شديد فلا يليق
تقديمه في مقام الانتهال وقيل هو قول ابن عمر رضي الله عنهما في استقبال المصحف فان فيه
تشبها باهل الكتاب فانهم كانوا يفعلون ذلك بكتبهم وقيل هو قول ابراهيم النخعي رح
لانا نقول لا يفعلون ذلك عبادة لكن ليقروا منه في صلواتهم وذلك يكون مكروها
عندنا ولانه لو كان موضوعا امام المصلي فليس به بأس فكذا اذا كان معلقا واما السيف
فلنا نعم انه آلة الحرب لكن الموضع موضع الحرب ولهذا سمي مسجرا فليبق هو فيه
ولا نأمرنا باخذ الاسلحة في صلوة الخوف قال الله تعالى ولما أخذوا اسلحتهم فاذا كان
معلقا بين يديه كان امكنا من اخذها اذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهة وقد كانت
العنزة تحمل امام رسول الله عليه الصلوة والسلام فكانت تركيز بين يديه فيصلي اليها
وهي سلاح فتبين انه لا بأس بالاسلحة بين يدي المصلي **قوله** ولا بأس بان يصلي على
بساط فيه تصاوير ذكر في المغرب التمثال ما يصنعه ويصوره شبها بخلق الله تعالى من
ذوات الروح والصورة عام واما قولهم ويكره النسا ويرلانه فالتماثيل فالعطف للبيان واما
تماثيل شجر فمجازان **قوله** وأطلق الكراهة في الاصل اي لم يفصل في المبسوط
في الكراهة بين ان يمسجد على الصورة ولا يمسجد ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله
نان صلى على بساط فيه تماثيل فانه يكره لانه متى صلى عليه تشبه هذه الصلوة (الى)

(كتاب الصلوة ... باب ما يبعد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره) (٢٩١)

لحديث جبرئيل صلوات الله عليه ان لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة ولو كانت الصورة صغيرة بحيث لا تبد وللناظر لا يكره لان الصغار جدا لا تعبد واذ كان التمثال مقطوع الرأس اي ممحوا الرأس فليس يتمثال لانه لا تعبد بدون الرأس وصار كما اذا صلى الى شمع او سراج على ما قالوا

الى الصورة وحقيقة الصلوة للصورة حرام فما يشبهها يكون مكروها ولان الباطل الذي يبعد للصلوة يعظم من بين سائر الباطل فيكون هذا نوع تعظيم للصورة وقد امرنا بالالهانة ثم قال هكذا ذكر في الكتاب واطلق الجواب وذكر في الجامع الصغير انه اذا كان في موضع سجدة يكره لمانيه من التعظيم له فان كان في موضع جلوسه وقيامه لا يكره لمانيه من الهانة .
قوله لحدث جبرئيل عليه السلام وهو ما روي مجاهد من ابي هريرة رضي الله عنه ان جبرئيل عليه السلام استأذن علي رسول الله عليه السلام فقال له ادخل فقال كيف ادخل بيتا فيه ستر عليه تماثيل حيوان او رجال اما ان يقطع رؤسها او يجعل بساطا توطأ انا معشر الملائكة لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة **قوله** لان الصغار جدا لا يبعد وكان علي خاتم ابي هريرة رضي الله عنه ذبايتان ولما وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام علي مهد عمر رضي الله عنه كان علي فسه صورة اسد ولبؤة وبينهما صبي بالحمانه فلما نظرا اليه عمر رضي الله عنه اغرورقت عيناه بالدموع ودفعه الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه واصل ذلك ان اخذت نصرحين استوليا خبران بعض ما يولد في زمانك يقتلك وكان ينبغي الصبيان فيقتلهم فلما ولد دانيال عليه السلام القته امه وابوه في عيصة رجاء ان ينجوه من القتل فقبض الله له اسدا يحفظه ولبؤة ترضعه وهما بالحسانه فاراد بهذا النقش ان يحفظ منه الله تعالى عليه وكان لابن عباس رضي الله عنه كانون مصوف بصور صغار **قوله** كما اذا صلى الى شمع او سراج على ما قالوا وقوله على ما قالوا ايذان بخلاف البعض وذكر الامام الترمذي رحمه الله واختلف فيمن صلى

(كتاب الصلوة ... باب ما يعمد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره)

ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على ما طمغروا ولا يكره لأنها تداس وتوطأ بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت على السترة لأنه تعظيم لها واشد هاكرهه أن تكون امام المصلي ثم من فوق رأسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ولوليس ثوباً فيه تصا ويرى كره لأنه يشبه حامل الصلوة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وتعاد على وجهه غير مكروه وهو المحكم في كل صلوة أدت مع الكراهة ولا يكره تمثال غير ذي الروح لأنه لا يعبد ولا بأس بقتل الحبة والعقرب في الصلوة لقوله عليه السلام اقتلوا الأسود من ولو كنتم في الصلوة ولأن فيه إزالة الشغل فاشبه درء الماروي يستوي جميع أنواع الحيات هو الصحيح لاطلاق ما رويها

وبين يديه شمع أو سراج فقبل يكره كما لو كان بين يديه كانون فيه جمر أو نار موقدة أو الصحيح أنه لا يكره لأن السراج أو الشمع لا يعبد من ظهور الدين رح الأصل أن كل ما يقع تشبه بهم فيما يعظمونه يكره الاستقبال في الصلوة اليه وهم يعبدون الجمر يحون الضرام إلا أن الاستقبال إلى الضرام يكره لأنه لا ينفك من الجمر وقالوا أيضاً يكره الصلوة إلى تمور مفتوح الرأس فيه ناره **قوله** ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى عليه وقد كره بعض المتأخرين التمثال على الكبير من الوسائد التي توضع في صدر المجلس ليجلس عليها لأن ذلك في معنى الأزار في كره الجلوس عليها **قوله** ولا يكره تمثال غير ذي الروح روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه نهى مصوراً من التصوير فقال كيف اصنع وهو كسبي قال إن لم يكن لك بد فعليك بتمثال الأشجار **قوله** اقتلوا الأسودين أراد بهما الحية والعقرب هنا وفي حديث عائشة رضي الله عنها رأيتنا وما لنا طعام إلا الأسودان المراد بهما التمر والماء ذكره في العائق **قوله** ويستوي جميع أنواع الحيات هو الصحيح هذا احتراز من قول القتيبي أبي جعفر رحمه الله فإنه يقول الحيات على نوعين منها ما يكون من سواكن البيوت وهي جنبية ومنها (لا يكون)

ويكره عد الآي والتسبيحات في الصلوة وكذلك عد السور لأن ذلك ليس من أعمال الصلوة ومن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنه لا بأس بذلك في النوافل جميعاً مراعاة لسنة القراءة والعمل بما جاءت به السنة

ملا يكون فيها وأنجني صورتهابيضاً لها صغيرتان تمشي مستوية فلا يباح قتلها وفي قوله عليه السلام اقتل الأسودين إشارة إلى هذا وأيده قوله عليه السلام إياكم والحية البيضاء فإنها من الجن وفي غير الصلوة على قوله لا يحل قتله إلا بعد الإغارة والاندثار إن يقتل خل طريق المسلمين فإن أبي فحيفتذيقتل وغير أنجني ما كان يضرب لونه إلى الحواد وفي مشبه التواء والامام الطحاوي رحمه الله يقول أنه فاسد من قبل أن النبي عليه السلام أخذ على الجن اليهود والمواثيق بأن لا يظهر ولا مته في صورة الحية ولا يدخلوا بيوتهم فإذا انقضوا العهد يباح قتلها وقال الامام قاضي خان رحمه الله والأولى هو ألا عذر رجاء العمل بالعهد وذكر شمس الأئمة السرخسي رح في المبسوط وقيل هذا إذا أمكنه قتل الحية بضربة واحدة كما فعله رسول الله عليه السلام في العقرب فاما إذا احتاج إلى معالجة وفترات فليست قبل الصلوة كما لو قاتل انسان في صلوته لأن هذا عمل كثير ثم قال ولا يظهر أن الكل سواء فيه لأن هذا عمل رخص فيه للمصلي وهو كالمشي بعد السجدة والاستقاء من البئر والتومي •

قوله ويكره عد الآي والتسبيحات في الصلوة اختلف المشايخ في محل الخلاف قال بعضهم لا خلاف في المكتوبة أنه يكره وإنما الخلاف في النوافل ومنهم من قال لا خلاف في النوافل أنه لا يكره وإنما الخلاف في المكتوبة وفي النهاية وما روي في الأحاديث من قرأ في الصلوة كذا كذا مرة قل هو الله أحد وكذا كذا تسبيحة فذلك الأحاديث لم يصحها الثقات أما صلوة التسميم قد أوردتها الثقات وهي صلوة مباركة فيها ثواب عظيم ومنافع كثيرة وأنه يقدر أن يحفظ وإن احتاج بعد بضراً لا مباح حتى لا يصير عملاً كثيراً ثم اختلفوا في عد الآي والتسميم في غير الصلوة فمنهم

فلنا يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع فيستغني عن العد بعده والله اعلم .

فصل

ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك والاستدبار يكره في الرواية لما فيه من ترك التعظيم ولا يكره في رواية لان المستدبر فرجه غير مواز للقبلة وما ينحط منه ينحط الى الارض بخلاف المستقبل لان فرجه مواز لها وما ينحط منه ينحط اليها ويكره المجامعة فوق المسجد

من كان يكره ذلك وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه لما رأى من يفعل ذلك فقال عد ذنوبك لتستغفر منها واست مستغن عن عد التسيب قال مشايخنا رحمهم الله فالصواب ان لا ينهي الضعفاء عن عد النواة فذلك اسكن للقلوب .

قوله فلنا يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع اما يأتي هذا في الآي دون التسيبات والله اعلم .

فصل

قوله ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء الخلاء الممدود بيت النعوط والمقصود البيت ثم كما يكره استقبال القبلة بالفرج كذلك يكره للمرأة ان تمسك ولدها نحوها ليبول وفي جمع العلوم لا يدخل الخلاء الامستور الرأس ولا يتنحى ولا يبزق ولا يمتخط ويكره الكلام عند الوطى والخلاء ويسكت اذا عطس ويكره مد الرجلين الى القبلة في النوم وغيره همدا وكذا الى المصحف وكتب الفتوة واختلف في الاستقبال للنظير والازالة في الاجناس لا يكره الاستقبال حالة الاستنجاء والطهور كما ذكره الامام الثوري شي رحمه الله تعالى وقال الشافعي رحمه الله انما يكره في القضاء وامافي الاكنة فلا وفي حديث ابن عمر رضي هريرة رضي الله تعالى عنهما ان النبي عليه السلام قال لا تستقبلوا القبلة لغائط او بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا وغربوا وهذا بالمدينة لان من شرق او غرب لم يكن مستقبل الكعبة ولا مستدبرا (قوله)

والبول والتخلي لان سطح المسجد له حكم المسجد حتى يصح الاقتداء منه
 بمن تحته ولا يبطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يحل للجنب الوقوف عليه
 ولا لباس البول فوق بيت فيه مسجد والمراد ما اهدل للصلوة في البيت لانه لم يأخذ حكم
 المسجد وان ندبنا اليه ويكره ان يفلق باب المسجد لانه يشبه المنع من الصلوة
 وقبل لا لباس به اذا خيف على متاع المسجد في غير اوان الصلوة •

قوله والبول والتخلي اي التغوط **قوله** وان ندبنا اليه قال عليه السلام لا تتخذوا
 بيوتكم قبورا وهو عبارة عن ترك الصلوة في البيت وذكر شمس الائمة
 السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير ولم يذكر كراهة البول والمجامعة والخلاء
 في المواضع المتخذة لصلوة الجنائز وقد قال بعض اصحابنا ان ذلك يكره فيها
 كما في المساجد التي على القوارع وهذا الحياض والاصح انه ليس بهذا الموضع حرمة المسجد فانه
 لا لباس با دخال البيت فيه مع اننا مرنا بتجنب المساجد الموثق وما كان هذا الا نظير
 الموضع المعد لصلوة العبد وذلك لا يأخذ حكم المسجد فهذا مثله واما المسجد الجامع فهو
 اعظم المساجد حرمة والمساجد المبنية على القوارع لها حكم المسجد الا ان الاعتكاف
 فيها لا يجوز لانه ليس لها امام ومؤذن معلوم وذكر الصدر الشهيد في الفتاوى والمختار
 للفنوي في المسجد الذي اتخذ لصلوة الجنائز والعبد انه مسجد في حق جواز
 الاقتداء وان انفصل الصفوف رفقا بالناس وفي ما عدا ذلك ليس له حكم المسجد وفي
 التناويق لا تعتكف المرأة في بيتها في غير مسجد ومعناه الموضع المعد للصلوة **قوله** ويكره
 ان يفلق باب المسجد قالوا لا لباس في زماننا باغلاق باب المسجد ولا يمنع
 الا في اوقات الصلوة والتدبير في ذلك الى اهله لان الغلبة لاهل الفساد ويضاف منهم
 على متاع المسجد وعلى منازل الجيران بالليل وازان يختلف الحكم باختلاف
 احوال الناس الا ترى ان النساء كن يحضرن الجماعات ثم منعن من ذلك وكان المنع

ولا لباس بان ينقش المسجد بالبحر والساج وماء الذهب وقوله لا لباس يشير الى انه لا يترجر عليه لكتفه لايأثم به وقيل هو قرينة وهذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل يضمن

صوابا فكذلك اغلاق باب المسجد في زماننا والتدبير فيه الى اهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير امر القاضي يكون متوليا •

قوله ولا لباس بان ينقش المسجد قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله في قوله لا لباس اشارة الى انه لا يترجر بذلك ويكتبه ان ينجور أو سا برأس وهذا لان النبي عليه السلام لما قيل له الانهدم مسجدك ثم نبهته قال لا عرش كعرش موسى اوقال عريش كعريش موسى وكان سقف مسجد من الجريد وكان يكف اذا مطر حتى قال ابو سعيد الخدري رضي الله عنه رأيت عريش مسجد في ماء وطين ولان النبي عليه السلام عد ذلك من اشراط الساعة قال يزحرف المساجد ويطول المنارات وهلي رضي الله عنه قال حين مر بمسجد مزخرف لمن هذه البيعة وانما قال ذلك لكرهة هذا الصنيع في المساجد ولما بعث الوليد بن عبد الملك اربعين الف دينار ليزين بها مسجد رسول الله ﷺ فمر بها علي بن عمر بن عبد العزيز فقال المساكن الى هذا المال احوج من الاساطين وعندنا لا بأس بذلك لما روي ان داود صلوات الله عليه بنى مسجد بيت المقدس ثم اتمه سليمان صلوات الله عليه بعده فزينه حتى نصب الكبريت الاحمر على رأس القبة وكان ذلك اعز ما يوجد في ذلك الوقت وكان يضيء من ميل والغزالات يغزلن في صوئها في الليالي وفي الجامع الصغير للمصنوعي حتى كانت الغزالات يغزلن في صوئها من مسافة اثنا عشر ميلا وفي الحديث الذي يرووا زيادة فانه قال وقلوبهم خاوية من الايمان واتما كره ذلك لهذا **قوله** اما المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء مثل التجهيز (و)

باب صلوة الوتر

الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وقال سنة لظهور آثار السنة فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يؤذن له ولا يبي حنيفة رحمة الله عليه قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوة الا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر امر وهو للوجوب ولهذا اوجب الغضاء بالا جماع وانما لا يكفر جاحده

وذكر الامام الترمذ في رح يضمن في التجبص ايضا وكان الزرنجري رحمه يقول هذا في زمانهم اما في زماننا لو صرف ما يفصل من العمارة الى النقيش يجوز لان الظلمة يأخذون ذلك وليس بمستحسن كتابة القرآن على المحاريب والجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان بوغوا وفي جمع النسفي مصلح او بساط فيه اسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا لو كان عليه الملك لا عبر الا بالاف واللام وحده فلو كذا يكره اخراجه من ملكه اذ لم يأمن من استعمال الغير فالواجب ان يوضع في اعلى موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتابة الرقاع والصاقها بالابواب لما فيه من الاهانة والله اعلم

باب الوتر

قوله لظهور آثار السنن حيث لا يكفر جاحده وليس له اذان ولا اقامة وتجب القراءة في الركعة الثالثة ولا جماعة في مائة سنة ويؤدى في وقت العشاء فان قيل الواجب ايضا لا يكفر جاحده قلنا يستدل بالمجموع وهو ان لا يكفر جاحده ولا يؤذن له فان قيل الواجب ايضا بهذا المأثورة كصلوة العيد قلنا لا تسلم بانه لا اذان في صلوة العيد بل قولهم الصلوة برحمك الله اذان واعلام على ان تمنع وجوب صلوة العيد على قول من قال انها سنة لان الاذان هو الاعلام بان ما يدعيه اليه لازم الاتيان به فكان من خصائص الواجب فصم الاستدلال بعدمه على عدم الوجوب **قوله** ان الله تعالى زادكم صلوة اخبر بالزيادة وانما يزداد على الشيء اذا كان المزيد عليه منحصر والنوافل غير منحصرة

لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى لما روي عنه انه سنة وهو يؤدى في وقت العشاء
فاكتفى باذانه واقامته

فيكون زيادة على الفرائض لانها معلومة المقادير وتضمنه ان تكون فريضة الا انه امتنعت
الفرصة لشبهة في الدليل فثبت الوجوب لا مكان آتيانه بدله فان قيل الحسن ايضا مقدرة
فهذا كان زيادة على السنن قلنا زيادتها على الفرائض الاولى لما فيه من الاحتياط والعمل
بالرواية المشهورة ان الله زاد صلوة على صلواتكم الخمس ولان فيه عملا بحقيقة الامر
وهو الوجوب ولا كذلك حكمه ولانه لما احتمل هذا وذلك تعين ما ذكرنا لقوله عليه السلام
الوتر حق واجب فمن لم يوتر فليس منا ولا يقال تعين قولهما لقوله عليه السلام ثلث
كتبت علي وهي لكم سنة الوتر والضحي والاضحى لان فيه بيان انه ليس بمكتوبة
سما الخمس علما واعتقاد الاستدلال بالحديث للوجوب من ثلثة اوجه احدها بان زيادة
فانها انما يتحقق على الشيء اذا كان من جنس المزيدي عليه ولا يقال زاد في ثمنه
اذا وهب هبة مبتدأة ولا يقال زاد على الهبة اذا باع والمزيد عليه واجب فكذا الزيادة والثاني انه
قال فصلوها وانه امر ولا امر للوجوب والثالث انه اضاف الى الله تعالى والسنن يضاف
الى رسول الله عليه السلام ويدل عليه وجوب القضاء بتركه ناسيا او ناسيا او ناسيا طال المدة
ولا يؤدى على الراحلة من غير عذر ولا يجوز بدون نية الوتر بخلاف التطوع وسائر السنن
ولو كانت سنة لكانت هبة الصلوة كما في سائر السنن كذا في شرح الطحاوي وتحفة الفقهاء

قوله لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى لما روي عنه انه سنة روى حماد بن زيد
عن ابي حنيفة رحمه الله انها فريضة وبه اخذ زفر روى يوسف بن خالد التميمي عنه
انها واجبة وهو الظاهر من مذهبه وروى نوح بن ابي مرهم عنه انها سنة وبه اخذ
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وقيل في التوفيق بين الاقوال ان ما روي
عنه انه فريضة اي عملا لا اعتقادا وما روي عنه انه سنة اي ثبت وجوبه بالسنة (قوله)

قال الوتر ثلث ركعات لا يفصل بينهم بسلام لما روت عائشة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يوتر بثلاث وحكى الحسن رحمه الله اجماع المسلمين على الثلث وهذا احد اقوال الشافعي رحمه الله وفي قول يوتربسليمين وهو قول مالك رحمه الله والسجدة عليهما ما روينا ويقنت في الثالثة قبل الركوع وقال الشافعي رحمه الله بعده لما روي انه عليه الصلوة والسلام قنت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولنا ما روي انه عليه السلام قنت قبل الركوع وما زاد على نصف الشيء فهو آخره ويقنت في جميع السنة خلافا للشافعي رحمه الله في غير النصف الاخير من رمضان لقوله عليه السلام للحسن رضي الله عنه حين علمه دعاء الغنوت اجعل هذا في وترك من غير فصل ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن

قوله الوتر ثلث ركعات وفي تحفة الفقهاء وقال الشافعي رحمه هو بالخيار ان شاء وتر بركة او بثلاث او بخمس او بسبع او بتسع او باحدى عشر ركعة ولا يزيد على هذا وقال الزهري رحمه الله في شهر رمضان ثلث ركعات وفي غيره ركعة ولنا حديث عائشة رضي الله عنها ولما راى عمر رضي الله عنه سعدا يوتر بركعة قال ما هذه البتيرة لتشفعها اولاً دنك وانما قال ذلك لان الاثر اشهر ان النبي عليه السلام نهى عن البتيرة **قوله** وما زاد على نصف الشيء اخره وذا قد يكون بعد الركوع وقد يكون قبله فيكون محتملا وما روينا محكم فحصل المحتمل على المحكم **قوله** ويقنت في جميع السنة خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول لا يقنت الا في النصف الاخير من رمضان لما روي ان عمر رضي الله عنه لما امر ابي بن كعب رضي الله عنه بالامامة في ليالي رمضان امره بالغنوت في النصف الاخير وتأويله ههنا ان المراد بالغنوت طول القراءة لا الغنوت في الوتر **قوله** ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة لما روي ان النبي عليه السلام اوتر ثلث ركعات قرأ في الاولى جميع اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون

واذا اراد ان يقنت كبر لان الحائِة قد اختلفت ورفع يديه وقت لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي
الا في سبع مواطن وذكر منها الغنوت ولا يقنت في صلوة هيرها خلافا للمشافعي رحمه الله في العجر

وفي الثالثة بقل هو الله احد وقت قبل الركوع لكن لا ينبغي ان يقرأ سورة معينة
على الدوام لان الفرض مطلق القراءة لقوله تعالى فاقروا ما تبسم من القرآن والتعسين
على الدوام يعني الى ان يعتقد بعض الناس واجبا وانه لا يجوز لكن لو قرأ بما ورده
الآثار احيانا يكون حسنا ولكن لا يواظب لما ذكرنا كذا في تحفة الفقهاء .

قوله واذا اراد ان يقنت كبر لان الحائِة قد اختلفت ولا يقال في مثل هذا الاختلاف
لا يشرع التكبير كما لو انتقل من الشاء الى القراءة لان الاستفتاح سنة فيكون كالتكبير الذي
هو فرض لانه بجانبه والكل ثناء اما الغنوت فواجب ومخالف للقراءة فلا يكون تبعاله
قوله ورفع يديه وقت لقوله عليه السلام لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن اي لا يرفع
الايدي على وجه السنن الاصلية التي هي سنة الهدى الا في هذه المواضع ورفع اليدين
عند الدعاء على ما عليه عمل الامة انما هو من الاداب والاستحباب والاتباع بالاثار
لا على سنة الهدى ذكر في المستخلص السيد الامام ابو القاسم السمرقندي رحمه الله
آداب الدعاء عشرة التي ان قال الثالث ان يدعو مستقبل القبلة ويرفع يديه بحيث يرى
بياض ابطيه قال النبي عليه السلام ان ربكم حي كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه
ان يرد هما صغرا وذكر ركن الاسلام رحمه الله في شرعة الاسلام في فصل سنن الدعاء
بعد ما ذكر شرائطه جملة ويبدأ بالدعاء لنفسه ويرفع يديه الى المنكبين ويجعل باطن كفيه
مما يلي وجهه وفي المبسوط والمحيط في باب الاستسقاء وعن ابي يوسف رح ان شاء رفع
يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعه لان رفع اليدين في الدعاء سنة هذا لفظهما ولعل المراد به
انه من الحسن الزوائد في المبسوط وعن محمد بن الحنفية رضي الله عنه قال الدعاء أربعة
دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية ففي دعاء الرهبة يجعل (بطون)

لما روى ابن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قنت في صلوة العجر شهرات تركه
 فان قنت الامام في صلوة العجر سكنت من خلفه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 وقال ابو يوسف رحمه الله يتبعه لانه تبع لامامه والغنوت مجتهد فيه ولهما انه منسوخ
 ولا متابعة فيه ثم قيل سكنت قائما لاتباعه فيما تجب متابعتة وقيل يقعد تحقبا للمخالفة

بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كالمستغيث من الشيء
 وفي دعاء التضرع يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء
 الخفية ما يفعله المرء في نفسه وهلى هذا قال ابو يوسف رحمه الله في الاملاء يستقبل
 بباطن كفيه القبلة عند افتتاح الصلوة واستلام العجرو قنوت الوترو وكبيرات العبد
 ويستقبل بباطن كفيه السماء عند رفع الايدي على الصفا والمروة وبعرفات وجمع
 وعند الجمرتين لانه يدعوه في هذه المواضع بدعاء الرهبة .

قوله لما روى ابن مسعود وهكذا عن انس قال قنت رسول الله عليه السلام في صلوة العجر شهرًا
 او قال اربعين يوما يدعوه على رعل وذكون عصبة حين قتلوا القراء وهم سبعون رجلا وثمانون
 رضي الله عنهم وفي المبسوط فلما نزل قوله تعالى ليس لك من الامر شيء اريتوب عليهم
 ترك ذلك وقال ابو عثمان الهندي رحمه الله صليت خلف ابي بكر رضي الله عنه سنتين
 وصليت خلف عمر رضي الله عنه كذلك فلم ارا احدا منهما يفت في صلوة العجروهم
 روي الغنوت وروي تركه ففعله المتأخر ينسخ المتقدم وعن ابي مالك الاشجعي انه قال
 سألت ابي من الغنوت في صلوة العجر فقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وصليت خلف ابي بكر وخلف عمر وخلف عثمان وخلف علي رضي الله
 عنهم فلم يفتوا يا بني بدعة وفي شرح القدوري للزاهدي رحمه الله ثم لا بد من
 معرفة دعاء الغنوت وكيفية قراءته اما الدعاء فاطول ما روي فيه ما روى
 عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول بعد الركوع اللهم اغفر لنا وللمؤمنين

لان الساكت شريك الداعي والاول اظهر

والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والف بين قلوبهم واصلح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وهدوهم اللهم العن كفرة اهل الكتاب الذين يصدون من سبيلك ويكذبون رسلك ويقاتلون اولياءك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل اقدامهم وانزل بهم بأسك الذي لا يرد عن القوم المجرمين بحم الله الرحمن الرحيم اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير ونشكرك ولا نغفرك ونخلع ونترك من يجحرك بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبدلك نصلي ويروى بالواو ونسجدواليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك ونخشى هذاك ان هذاك بالكفار ملحق . كذا في بعض الروايات وفي بعض الروايات انه كان ابتدئ بالهم انا نستعينك الى آخره والتوفيق بين الروايتين انه كان يريد ذلك حين كان يدعو على الكفار ولهذا قيده ممر رضي الله عنه بما بعد الركوع ثم نسخ واقتصر ما ذكرناه في آخر الوتر قبل الركوع ومن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه قال علمني رسول الله عليه السلام كلمات اقولهن في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت انت تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت كذا في شرح الامام حمام الدين المودني واثبات التسمية في دعاء الغنوت على قول ابن مسعود رضي الله عنه انها سورتان من القرآن صحيح فاما على قول ابي انه ليس من القرآن وهو الصحيح فلا حاجة الى التسمية وبه اخذ عامة العلماء ولكن الاحتياط ان يجتنب الحائض والنفساء والجنب قراءة .

قوله لان الساكت شريك الداعي لقوله تعالى قد اجبت دعوتكما وكان موسى عليه السلام يدعوها وروى عن وسمي داعيا لانه كان شريك الداعي فان قبل هذا التعليل غير ملائم لان الغلام ساكت ايضا فيكون شريك الداعي قلنا الساكت شريك الداعي (فيما)

ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعية وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر وإذا علم المقتدي منه ما يزعم به فساد صلوته كما لفصد وغيره لا يجزيه الاقتداء به

فيما إذا اتفقا حقيقة وهو عند كونهما قائمين لأنه حينئذ يكون مددا ورواء له وليس كذلك إذا اختلفا هيئة والبارق العرف وإذا قعد لم يعد إليه حتى يسجد معه .

قوله ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعية الصواب بالشافعي لما ذكر في المغرب ومن الخطاء الظاهر قولهم اقتداء الحنفي بشفعي المذهب ذكر أبو اليسر ان اقتداء الحنفي بشافعي المذهب غير جائز من غير ان يطعن في دينهم لما روى مكحول النخعي رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله ان من رفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع تفسد صلوته وجعل ذلك عملا كثيرا فسلوهم فاسدة عندنا فلا يصح الاقتداء وذكر في الفوائد الظهيرية بعد ما ذكر هذا فغبه نظر لان فساد الصلوة عند رفع الرأس من الركوع برفع اليدين لا يمنع صحة الاقتداء في الابتداء لجواز صلوة الامام اذا كان واجب ان المراد بقوله فلا يصح الاقتداء اي لا يؤدي صلوته في ضمن صلوته وفي الكافي ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعي لا كما يروى ان رفع اليدين عند الركوع والرفع منه مبل كثير يفسد الصلوة اذا لعمل الكثير ما لوراء الناظر من بعيد يظنه خارج الصلوة **قوله** وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر لان الخلاف في المتابعة في قنوت المنجم مع انه اتباع في الخطاء اجماع على المتابعة في الدعاء المسنون لان قنوت الوتر صواب يبين **قوله** وإذا علم المقتدي ما يزعم به فساد صلوته كما لفصد يعني ان الاقتداء به انما يصح اذا كان العلم بتسامي مواضع الاختلاف بان يتوسا من الخارج المنجس من غير السبيلين كما لفصد **قوله** وغيره يعني ان يقف الى القبلة مستويا ولا ينصرف انصرفا قافا حشا ولا يكون متعصبا ولا شاكيا في ايمانه وان لا يتوسا في الماء الراكد الغليل وان يغسل ثوبه من المنى او يعرك اليابس منه وان لا يقطع الوتر وان يراعي

والمختار في القنوت الاخفاء لانه دعاء والله اعلم •

الترتيب في الفوائت ون يمسح راسه وذكر الامام التمرثاشي رحمه الله من شيخ الاسلام المعروف بصواهر زاده رحمه الله انه اذا لم يعلم منه هذه الاشياء يقيم بحجوز الاقتداء به ويكره ثم قال ولو شهد احتجامة ولم يتوضأ غسل موضع الحجامة الصحيح انه لا يجوز الاقتداء به لمن شاهد ذلك ولو غاب عنه ثم رأى يصلي الصحيح انه يجوز الاقتداء به وذكر الامام التمرثاشي رحمه الله فان شاهد انه مسح امرأة ولم يتوضأ ثم اقتدى به فان اكثر مشايخنا قالوا يجوز وقال الهندي لا يجوز •

قوله والمختار في القنوت الاخفاء لانه دعاء ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في الكتاب انه يجهر بالقنوت ام يخافت ولا اشكال في المنفرد انه يخافت واما اذا كان اماما فقد اختلفت المشايخ قال بعضهم بانه يخافت بها واليه ذهب الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وابو حفص السفيكرد ري رح وقد جرى التوارث بالمخافتة في مسجد ابي حفص الكبير رح وهو من اصحاب محمد رح ولولائه علم من محمدان من سنته المخافتة لما خافت لان القنوت دعاء في الحقيقة والسبيل فيه المخافتة الالعارض وكان الجهر بالقنوت في بلادنا انما استحسنوا بخلاف القياس لان البلاد هدم وكانوا لا يعلمون ذلك فاستحسنوا الجهر لكي يتعلموا كما روي عن عمر رضي الله عنه انه جهر بالثناء حين قدم عليه وفد العراق ليتعلموا وفي الجلافي قال ابو يوسف جهر الامام وقال محمد بخافت واما المأموم فعن ابي يوسف انه يؤمن ولا يقرأ القنوت وعن محمد انه يخافت كالامام وفي شرح المودني في القنوت طول القيام دون الدعاء وعن ابن عمر لا يعرف من القنوت الا طول القيام به فمر قوله تعالى من هو قانت والعا نين وفي الصغرى القنوت في الوتر هو الدعاء دون القيام ومن لا يعرف القنوت يقول يا رب ثلاث مرات ثم يركع واختيار ابي الميث رحمه الله انه يقول اللهم اغفر لي واختيار مشايخنا قوله اللهم اغفر لنا ربنا تافى الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار •

باب التوافل

والسنة ركعتان قبل المغرب واربعة قبل الظهر وبعدها ركعتان واربعة قبل العصر وان شاعركعتين
وركعتان بعد المغرب واربعة قبل العشاء واربعة بعدها وان شاعركعتين والاصل فيه قوله عليه السلام
من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له بيتا في الجنة وقصر على نحو
ما ذكر في الكتاب غير انه لم يذكر الاربع قبل العصر فلهذا سماه في الاصل حسنا وخبر
لاختلاف الآثار والأفضل هو الاربع ولم يذكر الاربع قبل العشاء فلهذا كان مستحبا
لعدم ملوطة وذكر فيه ركعتين بعد العشاء وفي غير ذكر الاربع فلهذا
خير الا ان الاربع افضل خصوصا عند ابي حنيفة رحمه الله على ما عرف من مذهبه

باب التوافل

قوله ونسراي النبي عليه السلام على نحو ما ذكر في الكتاب اي المبسوط او القدوري
قوله غير انه لم يذكر الاربع قبل العصر عند تفسير هذا الحديث **قوله** فلهذا سماه اي
محمد بن الحسن حسنا في الاصل اي في المبسوط وخبر اي بين الاربعة والركعتين
بقوله واربعا قبل العصر وان شاعركعتين **قوله** لاختلاف الآثار قال عليه السلام رحم الله امرء
صلى قبل العصر اربعاً وروي انه عليه السلام كان يصلي قبل العصر ركعتين والاربعة افضل
قوله ولم يذكر الاربع قبل العشاء اي النبي عليه السلام لم يذكر الاربع في تفسير هذا الحديث
قوله وذكر فيه اي في هذا الحديث ركعتين بعد العشاء وفي غير ذكر الاربع وهو
حديث ابن عمر رضي الله عنه موقوفاً عليه ومرفوعاً عن صلى بعد العشاء اربع ركعات
مكن له كمثلهم من ليلة القدر **قوله** خصوصاً عند ابي حنيفة رحمه الله على ما عرف
من مذهبه من مثاليهما من قال ما ذكر في الكتاب انه يصلي ركعتين بعد العشاء قول ابي
يوسف ومحمد رحمهما الله وأما على قول ابي حنيفة رحمه الله فلا يفضل ان يصلي اربعاً وجعل

والأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا كذا قال رسول الله ﷺ وفيه خلاف الشافعي رح

هذا فرعا لمسئلة اخرى وهي ان صلوة الليل مثنى مثنى افضل ام اربع بتسليمة واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله الاربع افضل وعندهما مثنى مثنى افضل وقال بعضهم هذا لا يصح لان اختلا فهم في التطوع الذي ليس من السنن ولكن الصحيح ما قاله الاولون لان محمد رحمه الله جعله بمنزلة صلوة الليل ولم يدهن من السنن الموقوفة لانه قال ان فعله فحسن كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله قلت انما يكون فرعا لمسئلة اخرى ان لو كان الخلاف في الاربع بتسليمة افضل ام بتسليمتين وقوله الا ان الاربع افضل خصوصا عند ابي حنيفة رحمه الله يدل على ان الاربع افضل بالاتفاق فالظاهر انه اراد ان الاربع افضل من الركعتين فلا يكون فرعا حينئذ .

قوله والاربع قبل الظهر بتسليمة واحدة فلو اداها بتسليمتين لا يكون معتدا عندنا **قوله** كذا قال رسول الله ﷺ وهو قوله عليه السلام اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم فتدفع لهن ابواب السماء ثم ترتب السنن ذكر الحلواني رح اقوى السنن ركعتا العجرت من المغرب فان النبي عليه السلام لم يدعهما في سفر ولا حضر ثم التي بعد الظهر فانها سنة متفق عليها والتي قبلها مختلف فيها وقيل هي للفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وذكر المحسن رحمه الله واختلف في اقوبها بعد ركعتي العجرت قبل التي قبل الظهر والتي بعدها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر اكد وهو الاصح وذكر الحلواني رحمه الله الافضل ان يؤدي كله في البيت الا التراويح لان في التراويح اجماع الصحابة ومنهم من يجعل بعض ذلك احيانا في البيت والصحيح ان كل ذلك سواء ولا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الافضل ما يكون بعد من الرياء واجمع للاخلاص والغشوع وذكر الحلواني رح ولا بأس بان يقرأ بين العريضة والسنة الا وراى في شرح الشهيد (رح)

قال ونوافل النهار ان شاء صلى بنسليمة ركعتين وان شاء اربعاً وتكره الزيادة على ذلك
واما نافلة الليل قال ابو حنيفة ان صلى ثمان ركعات بنسليمة واحدة جاز وتكره الزيادة على ذلك
وقالا لا يزيد في الليل على الركعتين بنسليمة وفي الجامع الصغير لم يذكر الثماني في صلوة الليل
ودليل الكراهة انه عليه الصلوة والسلام لم يزد على ذلك ولو لا الكراهة لزام تعليم الجواز
والأفضل في الليل عند ابي يوسف ومحمد رحمة الله عليهما مشى مشى وفي النهار
اربع اربع وعند الشافعي رحمة الله فيهما مشى مشى وعند ابي حنيفة رح فيهما اربع اربع
للشافعي رحمة الله قوله عليه السلام صلوة الليل والنهار مشى مشى ولهما الاعتبار بالتراجم
والابي حنيفة رح انه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربعاً اربعاً وعاءة رضي الله عنها
وكان عليه السلام يواظب على الاربع في الضحى ولانه ادوم تحريرة فيكون اكثر مشقة
وازيد فضيلة ولهذا لو نذر ان يصلي اربعاً بنسليمة لا يخرج عنه بنسليمتين وعلى القلب
لخروج والتراجم تؤدي بجماعة فترامى فيها جهة التيسير ومعنى ما رواه شعلاً لا وتر والله اعلم .

رح الغيام الى السنة متصلاً بالفرض مسنون وفي الشافعي كان النبي عليه السلام اذا سلم يمكث قدر
ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وكذلك عن الباقي .
قوله ودليل الكراهة انه لم يزد فان قيل وردت السنة في صلوة الليل بالزيادة على الثماني
فعدروي انه عليه السلام كان يصلي بالليل خمس ركعات سبع ركعات تسع ركعات احد عشرة
ركعة ثلث عشرة ركعة قلنا الذي روي خمس ركعات ركعتان صلوة الليل وثلث وتر
والذي روي سبع ركعات اربع صلوة الليل وثلث وتر والذي روي تسع ركعات ست صلوة الليل
وثلث وتر والذي روي احد عشر ركعة ثمان صلوة الليل وثلث وتر والذي روي ثلث
عشرة ركعة ثمان صلوة الليل وثلث وتر وركعتان سنة الفجر **قوله** ومعنى ما رواه شعلاً لا وتر
وفي آخر ما رواه الشافعي رحمه الله وفي كل ركعتين سلم اي فتشهد والله اعلم . (نصل)

فصل القراءة

القراءة في الغرض واجبة في الركعتين وقال الشافعي رحمه الله في الركعات كلها القوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وكل ركعة صلوة وقال مالك رحمه الله في ثلث ركعات اقامة لا تكر ولم يعلل الكل تبحيرا ولنا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والامر بالفعل لا يقتضي التكرار وانما اوجبنا في الثانية استدلالا بالاولى لانهما تشاكلا من كل وجه فاما الاخرين تفارقانها في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقد رها فلا تلحقان بهما والصلوة فيما روى مذكورة صريحا فنصرف الى الكاملة وهي الركعتان مرفا كن حلف لا يصلي صلوة بخلاف ما اذا حلف لا يصلي

فصل القراءة

قوله والقراءة في الغرض واجبة مسئلة القراءة مخمسة المذكور منها في الكتاب ثلث وقال الحسن البصري ركن في ركعة لان الامر لا يقتضي التكرار وقال ابو بكر الاصم رح القراءة ليست بركن في شيء من الصلوة وانما هي سنة كسائر الاذكار لان مبنى الصلوة على الافعال دون الاقوال الا ترى ان العاجز من الافعال القادر على الاقوال لا يضابط بالصلوة بخلاف العكس بخلاف التكبيرة الاولى فانها لا يؤثر في الصلوة **قوله** لا نهما يتشاكلان فان قيل الركعة الاولى مع الثانية افتروا في تكبيرة الافتتاح والتعوذ والثناء قلنا المشابهة والمساكنة في الكمية والكيفية فيما يرجع الى نفس الصلوة واركائها فاما التكبير فشرط وهو زائد والتعوذ والثناء ايضا زائدان ليسا من اركان الصلوة فلا يفرق فيها لا يقدح في ثبوت المماثلة **قوله** والصلوة فيما روى مذكورة صريحا هو قوله عم لا صلوة الا بقراءة والصلوة متين ذكرت صريحا فنصرف الى الركعتين وان لم تذكر صريحا فنصرف الى الواحدة كما في مسئلة اليمين ونحن به نقول لهما ان اداء ركعتين لا يكون بدون القراءة وفي ذوات الاربع من الفرائض انما تجوز الصلوة بالقراءة ايضا هي القراءة الموجودة في الاوليين على ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القراءة في الاوليين قراءة وفي الاخرين اى تنوب عن (ذلك)

وهو مخير في الآخرين معناه ان شاء سكت وان شاء قرأ وان شاء سجد كذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله وهو لما ثور من علي وابن مفعود وعائشة رضي الله عنهم الا ان الفصل ان يقرأ لا نه عليه السلام دام علي ذلك ولهذا لا يجب السهو وتركها في ظاهر الرواية . والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع التمام النفل فلان كل شفع منه صلوة على حدة والقيام الى الثالثة كحرمة مبتدأة ولهذا لا يجب بالنحرمة الاولى الاركتان في المشهور من اصحابنا روح ولهذا قالوا يستغني في الثالثة اي يقول سبحانك اللهم واما الوتر فلا احتياط

قوله وهو مخير في الآخرين ان شاء سكت اي مقدار ثلث تسبيحات وان شاء قرأ اي العائشة **قوله** الا ان الافضل ان يقرأ لانه عليه السلام دام علي ذلك والمداومة مطلقا لا تدل على الوجوب بل على السنة وانما تدل على الوجوب لو كانت مقرونة بغير ترك **قوله** ولهذا لا يجب السهو وتركها هذا الايضاح ان قراءة العائشة في الآخرين على وجه الفضيلة لا على وجه الوجوب **قوله** في ظاهر الرواية احتريزه عن رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله فانه قال ان لم يقرأ ولم يسجد كان مسبوا ان كان متعمدا وان كان ساهيا فعليه سجدة السهو لان القيام في الآخرين مقصود فيكرة اخلاؤه من الذكر والقراءة جميعا والاول اصح وهو ان تركهما لا يوجب الكراهة لان الاصل في القيام القراءة فاذا سقطت القراءة في الآخرين بقي القيام المطلق فيكون قيامه كقيام الموتم بخلاف الركوع والسجود لان القراءة فيهما غير مشروعة وانما المشروع فيهما الذكر فلا يجوز اخلاؤهما عن الذكر كذا في المحيط او نقول لا يكره الاخلاء لقوله عليه السلام السلام القراءة في الاولين قراءة في الآخرين **قوله** ولهذا لا يجب بالنحرمة الاولى الاركتان هذا اذا لوى اربع ركعات حتى يحتاج الى التقييد بالمشهور فاما اذا شرع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه اكثر من ركعتين بالاتفاق **قوله** واما الوتر فلا احتياط فان شبهة كون الوتر سنة تامة لا اختلاف الا حاديث روي انه عليه السلام قال ثلث كتبت علي ولم تكتب عليكم وهي لكم سنة الوتر والضحى والاصحى وترك القراءة في ركعة من السنة يفقد ها

قال ومن شرع في نافلته ثم افسد ما قضاها وقال الشافعي رحمه الله لا قضاء عليه لانه متبرع فيه ولا لزوم على المتبرع ولنا ان المؤدى وقع قرينة فيلزمه الاتمام ضرورة صيانة من البطالان وان صلى اربعا وقرأ في الاوليين وقعد ثم افسد الاخيرين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة فيكون ملزما هذا اذا افسد الاخيرين بعد الشروع فيها ولو افسد قبل الشروع في الشفع الثاني لا يقضى الاخيرين وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقضى الاخيرين اعتبارا للشروع بالندب ولهما ان الشروع يلزم ما شرع فيه وما لا يصح له الا بموصحة الشفع الاول لا تتعلق بالثاني بخلاف الركعة الثانية وعلى هذا سنة الظهر لان نافلته وقيل يقضى اربعا احتياطا لانها بمنزلة صلوة واحدة وان صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا اعاد ركعتين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يقضى اربعا وهذه المسئلة على ثمانية اوجه والاصل فيها ان عند محمد رحمه الله ترك القراءة في الاوليين او في احدهما يوجب بطلان التحريمة

قوله لانها بمنزلة صلوة واحدة حتى ان الزوج اذا خيرا مرأته وهي في الشفع الاول من هذه الصلوة واخبرت بشفعة لها فامت اربعا لا يبطل خيارها ولا شفعنها بخلاف سائر التطوعات كذا في الجامع الصغير لفاصي خان رحمه الله **قوله** وهذه المسئلة على ثمانية اوجه وانما انحصرت على الثمانية لاقتضاء العسمة العقلية اياها وهذه الاقسام كلها في الحقيقة في اقسام ترك القراءة لان الفساد جاء من قبل الترك ولهذا لم يأت بما اذا قرع في الكل مع ان العسمة العقلية تقتضيه ثم ترك القراءة لا يخلوا ما ان كان في الكل او في البعض فلو ترك في الكل فهو الوجه الاول وان ترك في البعض فلا يخلوا ما ان ترك في الشفع او في الركعات وان ترك في الشفع فلا يخلوا ما ان ترك في الشفع الثاني او في الاول فان كان في الثاني فهو الوجه الثاني وان كان في الاول فهو الوجه الثالث وان كان في حق الركعات فلا يخلوا ما ان كانت الركعة منفردة عن الشفع التام او مختلطة به فان كانت منفردة عنه فلا يخلوا ما ان كان (في)

لأنها تعدل للأفعال وعند أبي يوسف رح ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان التحريم وإنما يوجب فساد الاداء لان القراءة ركن زائد الا ترى ان المصلو وجودا بدونها غير انه لا صحة للاداء الا بها وفساد الاداء لا يزيد على تركه فلا يبطل التحريم وعند أبي حنيفة رح ترك القراءة في الاولين يوجب بطلان التحريم وفي احدهما لا يوجب لان كل شفع من التطوع صلوة على حدة وفسادها بترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه ففطينا بالعاد في حق وجوب القضاء وحكمنا ببقاء التحريم في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً واذ اثبت هذا نقول اذا لم يقرأ في الكل قضى ركعتين عندهما لان التحريم قد بطلت بترك القراءة في الشفع الاول عندهما فلم يصح الشروع في الشفع الثاني وبقيت عند أبي يوسف رح فصم الشروع في الشفع الثاني ثم اذا فسد الكل بترك القراءة فيه فعليه قضاء الاربع عنده

في ركعة او ركعتين فان كان في ركعة فلا يخلو ما ان كان في الشفع الثاني او في الاول فان كان في الثاني فهو الوجه الرابع وان كان في الاول فهو الوجه الخامس وان كان في ركعتين فهو الوجه السادس وان كانت مختلطة بالشفع التام فلا يخلو ما ان كان في الشفع الثاني مع احدي ركعتي الاول وعلى العكس فالاول السابع والثاني الثامن • **قوله** لا نها تعدل للأفعال والافعال قد فسدت وهذا بالاجماع ومع صفة الفساد لا بقاء للتحريم وذلك لان الأفعال لما فسدت صارت الأفعال حينئذ بمنزلة أفعال ليست هي من الصلوة ومن فعل في صلوة أفعال ليست هي من الصلوة تبطل بها التحريم كما لتنظم والحدث العمد كذا هنا كذا في مبموط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** الا ترى ان المصلو وجودا بدونها كما في حق الآخرس وكما في حق المقتدي حيث يحصل منه الامام **قوله** وفساد الاداء لا يزيد على تركه بان شرع في الصلوة ولم يأت بركن الصلوة حال كونه منفردا او خلف الامام وكما اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ لان العاد ثابت الاصل فانت الوصف فيكون اقوى من فانت الاصل والوصف وترك الاداء لا يفسد التحريم

ولو قرأ في الأوليين لا غير فعلية قضاء الآخرين بالاجماع لان التحريم لم تبطل فصح الشروع في الشفع الثاني ثم فساد به ترك القراءة لا يوجب فساد الشفع الاول ولو قرأ في الآخرين لا غير فعلية قضاء الاوليين بالاجماع لان عندهما لم يصح الشروع في الشفع الثاني وعند أبي يوسف رح وان صح فقدا داهما ولو قرأ في الأوليين واحدى الآخرين فعليه قضاء الآخرين بالاجماع ولو قرأ في احدى الأوليين واحدى الآخرين على قول أبي يوسف رح قضاء الأربع وكذا عند أبي حنيفة رحمه الله لان التحريم باقية وعند محمد رح قضاء الأوليين لان التحريم قد ارتفعت عنده وقد انكر أبو يوسف رح هذه الرواية عنه وقال رويت لك عن أبي حنيفة رح انه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد رح لم يرجع من روايته عنه ولو قرأ في احدى الأوليين لا غير قضى اربعاً عندهما وعند محمد رح ركعتين ولو قرأ في احدى الآخرين لا غير قضى اربعاً عند أبي يوسف رح وعنهما ركعتين

فساده أولى فان قيل لم قلتم بان هذا ترك بل هذا تأخير قلنا هذا ترك قبل اشتغاله بالاداء وانما يعرف كونه تأخيراً اذا اشتغل بالاداء فقبل اشتغاله بالاداء يصح اطلاق اسم الترك عليه كذا قاله العلامة شمس الدين الصكر دري رحمه الله الان لغائل ان يقول لا نعلم بان مثل هذا الترك لا يكون دون الفساد وهذا ظاهر عند المصنف رحمه الله .

قوله وقد انكر أبو يوسف رح على محمد رحمه الله هذه الرواية عنه قد جرت مجاورة بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله في مذهب أبي حنيفة رحمه الله فيما اذا قرأ في احدى الأوليين واحدى الآخرين حين عرض عليه الجماع الصغير فقال أبو يوسف رحمه الله رويت لك عنه ان عليه قضاء ركعتين وقال محمد رحمه الله بل رويت لي ان عليه قضاء أربع ركعات وقيل ما حفظه أبو يوسف رحمه الله هو قبلس مذهبه لان التحريم صحت بالفساد به ترك القراءة في ركعة فلا يلزمه الشفع الثاني بالشروع فيه (بهذه)

قال وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلوة مثلها يعني ركعتين بقراءة
وركعتين بغير قراءة فيكون بيان فرضية القراءة في ركعات النفل كلها
ويصلي الثالثة قاعدا مع القدرة على القيام لقوله ثم صلوة القاعد على النصف من صلوة
القائم ولأن الصلوة خبر موضوع وربما يشق عليه القيام فيجوز له تركه كيلا ينقطع منه

بهذه التحريمة والاستحسان ما حفظه محمد رحمه الله لأن الشروع وإن حصل بصفة
الفساد فقد أكد بوجود القراءة في ركعة فصار ذلك ملزما بإياه •

قوله قال وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلوة مثلها أي قال محمد رحمه الله
في الجا مع الصغير هذا اللفظ مروى عن النبي عليه السلام وعن علي وعبد الله بن مسعود
وصي الله عنهما يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة أي النفل لا يشبه الفرض بحال وإنما
حملنا على هذا لأنه حديث ثبت خصوصيته بالإجماع فإن الرجل يصلي ركعتي الفجر ثم
الفرض ويصلي ركعتي الظهر في الصغير ثم ركعتي السنة وأربع قبل الظهر ثم الظهر في الأقامة
فاستقام حملهم على وجه صحيح وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله إن المراد به الزجر
من تكرار الجماعة في المساجد وهذا تأويل حسن فيكون حجة على الشافعي رحمه الله
وقال بعضهم أراد به أن لا يقضي المرء ما أداه من الفرائض بوسوسة فإن النبي عليه
السلام لما صلى العجرجى النحر بعد ليلة التعريس قال له أصحابه من الغد لا يفيد
صلوة إلا من فقال إن الله تعالى لي بها كم من الربوا فيقبله منكم كذا ذكره فخر الإسلام
رحمه الله في الجا مع الصغير **قوله** فيكون بيان فرضية القراءة في الركعات
كلها هذا مشكل لأنه خبر الواحد فكيف يقتضى الفرضية ولين كان مشهورا فهو ما دل
كما ذكرنا فلا يوجب العلم ولا يقال إنه بيان لما أجمل في النص فصا وخبر المجمع على
الرأس لأنه ليس بمجمل لما عرف ولو كان مجملا لقبل بفرضية العاتحة وضم العورة
قوله لقوله عليه السلام صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم وصلوة المعذور

و^{اختلاف} في كيفية القعود واختار ان يقعد كما يتعدى في حالة التشهد لانه مهد مشروعا في الصلوة فان افتتحها قائما ثم تقدم غير عذر جاز عند ابي حنيفة رح وهذا استحسان وعندهما لا يجزيه وهو قياس لان الشروع معتبر بالذنوب لانه لم يباشر القيام فيما بقي ولما بادر صحة بدونه

ليست على النصف بل هو مثل صلوة القائم فعلم ان هذا في حال عدم العذر في النوافل ولانه عليه السلام كان يصلي ركعتين بعد الوتر قاعدا وعنه عليه السلام انه كان يجلس في عامة صلواته بالليل محتبيا كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله •

قوله واختلفوا في كيفية القعود ذكر في التتمة من صلى التطوع قاعدا بعذر او بغير عذر ففي التشهد يقعد كما في سائر الصلوات اجماعا اما حالة القيام فمن ابي حنيفة رحمه الله ان شاء فكذلك قد وان شاء تبرع وان شاء احتبى وعن ابي يوسف رحمه الله انه احتبى وعن محمد رح انه تبرع وعن زفر رح انه يقعد كما في التشهد في مختصر الكرخي عن محمد من ابي حنيفة رح يقعد كيف شاء وذكرنا لفتية ابو الليث رحمه الله ان الفتوى على قول زفر رحمه الله وكذا اختاره شمس الائمة المرخسي رحمه الله ايضا ذكره في المبسوط الا ان شيخ الاسلام اختار الاحتباء وقال روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال الافضل ان يقعد في موضع القيام محتبيا لان عامة صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر العمر كان محتبيا ولا ان المحتبى يكون اكثر توجهها لاهوائه الى القبلة لان الحاقين يكونان متوجهين كما يكون حالة القيام **قوله** لان الشروع معتبر بالذنوب من حيث ان كل واحد منهما ملزم اداء الصلوة ثم من نذر ان يصلي ركعتين قائما لم يجزه ان يقعد فيها من غير عذر فكذلك اذا شرع قائما وابو حنيفة رحمه الله يقول القعود في التطوع بلا عذر كالقعود في الفرض بعذر ثم هناك لا فرق بين حال الابتداء والبقاء فكذلك هنا وهذا لانه كان مخيرا بين القيام والقعود وخياره فيما لم يؤد باق والشرع انما يلزمه ما بادره وما لا صحة لما بادره والركعة صحة بدون القيام في الركعة (الثانية)

بمخلاف النذر لانه التزوم نصاحنى لولم ينص على القيام لايلزومه القيام عند بعض المشايخ رح

الثانية بدليل حالة العذر فلم يلزمه القيام بالشرع وهذا لان الشرع ليس بملزم لذاته وانما صار ملزما لغيره وهو صيانته ما ادى من البطلان وصيانته تحصل بما يسمى صلوة اذ الثابت ضرورة يتقدر بقدرها بخلاف النذر فانه ملزم نصا وقد نص على صفة القيام فيلزمه حتى لو لم ينص عليه لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام وراء ما يتم به التطوع فلا يلزمه الا بالتصيص عليه كالنابع في الصوم وقيل يلزمه بصفة القيام اعتبارا لما يوجب على نفسه بما يوجب الله تعالى عليه مطلقا وقيل هو على الخلاف والدليل على التفرقة بين الشرع والنذر بالاجماع انه لو نذر ان يصوم شهر امتنا بما نفرض وانظر يلزمه الاستقبال وفي الشرع لا يلزمه الاستقبال وكذلك لو نذر الحج ما شيا يلزمه كذلك ولو شرع فيه ما شيا لم يلزمه المشي وفي العوا ئد الظهيرية في تقرير هذه المسئلة في باب المريض قال الامام ظهير الدين رحمه الله فيه ثم وقع الاشتباه ان الاختلاف في القعود في الركعة الاولى او الركعة الثانية ثم قال فما ذكر في الكتاب يريد به الاجماع الصغير يدل على ان الاختلاف في القعود في الركعة الثانية حيث قال القيام في الثانية ينصل عن القيام في الاولى والوجه الثاني يدل على ان الاختلاف فيهما على العواء وهو ان المنطوع في الابتداء كانت له الخيرة بين الافتتاح فاما وبين الافتتاح فاعدا فكذلك في الانتهاء بالطريق الاولى لان حكم الاستدانة اخف بدليل ان الامام لا يجوز له انشاء الجمعة بلا جمع ويجوز له البناء على حسب اختلاف الاصليين وكذلك لا يجوز التحريم مع الحدث ويجوز الاستدانة معه ولو افتتح التطوع فاعدا ثم بداله ان يقوم فقام وصلى ما بقي فاما اجزاء عند هم جميعا لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يفتتح التطوع فاعدا فيقرأ ورده حتى اذا بقي عشر آيات او نحوها قام فاتم قراءته ثم ركع وسجد وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية فعدا تنقل من القعود

ومن كان خارج المصر تنفل على دابته الى اى جهة توجهت يؤمى ايماء بالحديث ابن عمر رضى
قال رأيت رسول الله عليه السلام يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يؤمى ايماء ولان
النوافل غير مختص بوقت فلو الزمان النزول والاستقبال تنقطع عنه النافلة وينقطع هو من النافلة

الى القيام ومن القيام الى القعود فدل ان ذلك جائز فى التطوع وهذا يشكل على قول
محمد رحمه الله فان عند التحريم المنعقدة للقعود لا تكون منعقدة للقيام حتى
ان المريض اذا قدر على القيام فى وسط الصلوة فسدت صلوته عند ذلك جوز
هنا وذلك اما ان يثبت ذلك بالحديث الذي رويناه ولان المريض ما كان قادرا
على القيام وقت الشروع فى الصلوة فما انعقد تحريمته للقيام فاما فى صلوة التطوع كان
قادرا على القيام فانه عدت تحريمته للقيام ويجوز هو فى صلوة التطوع لان افتتاح صلوة
التطوع قاعدا مع القدرة على القيام جائز بالاتفاق .

قوله ومن كان خارج المصر تنفل على دابته الى اى جهة توجهت وهل يشترط التوجه
الى القبلة عند ابتداء الصلوة ذكر فى المحبط ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على
الداية اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة ثم تركها وانحرف عنها واما اذا افتتح الصلوة الى
غير القبلة لا يجوز لانه لا ضرورة فى حالة الابتداء انما الضرورة فى حالة البقاء لان اصحابنا
لم يأخذوا به لانه لا فصل فى النفس وفى الايضاح واستقبال القبلة فى الابتداء ليس
بواجب وقال الشافعي رحمه الله هو واجب وذكر فى الخلاصة ان كنية الصلوة
على الدابة ان يصلي بالا يمام ويجعل السجود اخفض من الركوع من غير ان يضع
رأسه على شيء سائر دابته او واقعه وذكر فى المحبط بعد ذكر صلوة التطوع ولو اومى على
الداية وهي تسير لم يجز اذا قدر ان يقفها وان تعذر الوقف جاز لان سير الدابة مضاف
الى راكبتها وتحقق بسبب ذلك اختلاف المكان فلا ينحصر الا عند العذر وفى المبسوط
وان كان على سرجة قدر كذلك تجوز صلوته وكان محمد بن مقاتل وابو حفص الكبير (يقولان)

اما الفرائض فمختصة بوقت والمن والرواتب نوافل وعن ابي حنيفة رحمه الله انه ينزل لسنة العجرا لها أكد من سائرهما والتقييد بخارج المصر يعني اشتراط السفر والجواز في المصر وعن ابي يوسف رحمة الله عليه انه يجوز في المصر ايضا ووجه الظاهر ان النص ورد خارج المصر والحاجة الى الركوب فيه اغلب فان افتتح التطوع راكبا ثم نزل يني وان صلى ركعة نازلا ثم ركب استقبل لان احرام الركاب

يقولان لا تجوز اذا كانت النجاسة في موضع الجلوس او في موضع الركابين اكثر من قدر الدرهم واكثر مما يخارج مجوزا ذلك وهو الصحيح لان الاركان اقوى من الشرائط فاذا سقط اعتبار الاركان هنا الحاجة لان يسقط شرط طهارة المكان اولى .

قوله اما الفرائض فمختصة بوقت اي لا يشق عليه النزول لادائها فلا تصلى المكتوبة على الدابة من غير عذر ومن الاذكار والخوف من اللص والسمع وطبن المكان وكون الدابة جموحا ونزل عنها لا يمكنه الركوب الا بمعين وكون المصافرا شيخا كبيرا لا يجد من يركبه فعند هذه الاذكار تجوز المكتوبة على الدابة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركبا

قوله وعن ابي حنيفة رحمة الله عليه انه ينزل لسنة العجرا ذكر ابن شجاع ان ذلك يجوز ان يكون لبيان الاولى اي الاولى ان ينزل كركعتي العجرا قال والتقييد بخارج المصر يعني اشتراط السفر وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان جواز التطوع على الدابة يطلق للمصافرة خاصة والصحيح ان المصافرة غير المصافرة في ذلك سواء بغدان يكون خارج المصر وذكر في الاصل اذا خرج من المصر فرسخين او ثلاثة فله ان يصلي على الدابة وقال بعضهم بقدر المبل وان كان اقل من ذلك لا يجوز كذا في المحيط **قوله** والجواز في المصر اي يني الجواز في المصر وذكر في الهارونيات ان عند ابي حنيفة روح لا يجوز التطوع على الدابة في المصر وعند محمد روح يجوز ويكره عند ابي يوسف رحمه الله لا بأس به

انعقد مجوز الركوع والسجود لقدرته على النزول فاذا اتى بهما صح واحرام النازل
انعقد لوجوب الركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير عذر ومن ابى
يوسف رحمة الله تعالى عليه انه يستقبل اذا نزل ايضا

قوله انعقد مجوز لانه شرع راسبا مع القدرة على النزول فيكون له الخيار في
ان يأتي بالايماء رخصة او يأتي بالركوع والسجود عزيمة وهذا لان التزام
الشيء انصالا ينافي ادائه كاملا لا بقاء ولا ابتداء الا ترى ان من نذر ان يصلي ركعتين
في وقت مكروه فصلى في وقت مشروع جاز ولو شرع في وقت مكروه فله
ان يمكث في ذلك الوقت فيتم كما ملا اذا لم يوجد منه ما ينافي الصلوة بخلاف احرام النازل
لانه التزام الكامل فلم يجز الاداء الناقص لا ابتداء ولا بقاء كمن نذر صلوة مطلقا
لا يجوز ادائها في الوقت المكروه ابتداء واذا طلعت الشمس في خلال العجز لم يجز
اتمامه فان قيل اذا شرع قائما في النفل فالتحرمة انعقدت موجبة للقيام قلنا نعلم
فان له القعود بدون العذر على قول ابي حنيفة رحمه الله فان قيل القول بالبناء
فيما اذا احرم راسبا يؤدى الى بناء القوي على الضعيف وذا لا يجوز كما للمريض
اذا صلى بالايماء ثم استطاع لا يجوز له البناء تحريزا عما قلنا قلنا الايماء من المرض دون الايماء
من الراكب لان الايماء من المريض يدل عن الاركان على معنى انه لا يصار اليه الا
عند العجز عن الاركان والايماء من الراكب ليس ببديل عنها لان البديل في العبادات
اسم لما يصار اليه عند تعذر غيره والمريض اعجزه مرضه عن الاركان فكان الايماء
بدلا عنها والراكب لم يعجزه الركوب عن الاركان لانه يمكنه الانتصاب على الركبتين
فيكون ذلك قيا مامنه وكذلك يمكنه ان يضرركما وسا جدا ومع هذا الشارع اطلقه في الايماء
فلا يكون الايماء بدلا عن الاركان فكان قويا في نفسه فلا يؤدى الى بناء القوي (على)

وكذا من محمد رحمة الله تعالى عليه اذا نزل بعد ما صلى ركعة وآلا مسح
هو الاول وهو الظاهر والله اعلم بالصواب •

على الضعيف مثل ما يكون في حق المريض الا ترى انه لما جاز المصح على الخفين مع القدرة
على الفسل جازاً فتداء الغاسل بالمسح فان قيل اذا كان الایماء على الدابة قويا بنفسه
لماذا لا يجوز البناء اذا تحرم نازلة ثم ركب او اركب قيل له اما اذا ركب فلان الركوب
عمل كثير واما اذا ركب فلان الدليل ينافي جواز الصلوة را كبالان سير الدابة يضاف
الى را كها فيتحقق الاداء في اماكن مختلفة فحينئذ يتحقق الاداء في حالة المشي
وذا لا يجوز لان الشرع جعل الاماكن المختلفة مكان واحد لمكان الحاجة الى قطع
المسافة وصيانة ما يستصعبه في السفر عن التوى والتلف فلو تطوره نازلا لا يحصل له
هذه المقاصد والتحرم نازلا دليل استغنائه عما ذكرنا فلا يجوز له البناء •

قوله وكذا من محمد رحمه الله اذا نزل بعد ما صلى ركعة في الجامع الصغير لقاضي خان رح
ومن محمد رحمه الله الراكب اذا نزل يستقبل الصلوة والنازل اذا ركب يبني لان الراكب
اذا نزل لو استقبل كان مؤد باجمع الصلوة بركوع وسجود وهو ولي من اداء البعض
بالایماء والبعض بركوع وسجود والنازل اذا ركب لو استقبل كان مؤد باجمع الصلوة
بالایماء ولو بنى كان مؤد باعضها بركوع وسجود فكان البناء اولى وهذا اذا صلى ركعة
اما اذا لم يصل ركعة ثم نزل يبني وجهه مع انه مخالف للظاهر الرواية عنه انه
لما لم يتم ركعة كان مجرد تحريمه وهي شرط عندنا فالشرط المنعقد للضعيف
كان شرطا للقوي كالطهارة لنا فلة تكون طهارة للمكتوبة فصح بناء القوي
عليه اما اذا صلى ركعة فقد تأكد فعل الصلوة الضعيف فلا يبني عليه القوي
كما في الابتداء **قوله** والا مسح هو الظاهر وهو ان الراكب اذا نزل لا يستقبل
وفي مكسه يستقبل والله اعلم •

(كلب الصلوة - فصل في قيام شهر رمضان)

فصل في قيام شهر رمضان

يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم ايامهم خمس ترويعات كل تروعة تسليمتين ويجلس بين كل ترويعتين مقدار تروعة ثم يوتر بهم ذكر لفظ الاستحباب والاصح انها سنة كذا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه واظب عليه الخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم والنبي عليه الصلوة والسلام بين العذري تركه المواظبة وهو خشية ان يكتب علينا والسنة فيها الجماعة لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد كلهم عن اقامتها كانوا مسلمين ولو اقامها البعض فالتخلف عن الجماعة تارك للفضيلة لان افراد الجماعة رضي الله عنهم روي عنهم التخلف والمستحب في الجلوس بين الترويعتين مقدار التروعة وكذا بين الخامسة وبين الوتر

فصل في قيام شهر رمضان

قوله قال يستحب ان يجتمع الناس بعد العشاء في رمضان فيصلي بهم ايامهم خمس ترويعات الاصل فيه ما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام خرج ليلة في شهر رمضان فصلى بهم عشرين ركعة واجتمع الناس في اثنا ثنية فخرج فصلى بهم فلما كانت الثالثة كثر الناس فلم يخرج وقال عرفت اجتماعكم لكني خشيت ان يفترض عليكم فكان الناس يصلونها فرادى الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاعضاها فرأى ان يجتمعهم على امام واحد فجمعهم على ابي بن كعب وكان يصلي بهم خمس ترويعات يجلس بين كل ترويعتين وفي المغرب وروى بالناس اي صليت بهم التراويح وهي جمع تروعة واسمها المصدر وعن ابي سعيد سميت التروعة لاستراحة القوم بعد كل اربع ركعات والتروعة ههنا اسم لكل اربع ركعات فكانت جعلتها عشرين ركعة وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله وما عند مالك رحمه الله فانها مقدرة بعث وثلاثين ركعة اتباعا بعمر وعلي رضي الله عنهما وما رويناهما المشهور (بين)

لعادة اهل الحرمين واستحسن البعض الاستراحة على خمس تعليمات وليس بصحيح وقوله ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء قبل التروية قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى والاصح ان وقتها بعد العشاء الى آخر الليل قبل التروية وبعدة لانها نوافل صلت بعد العشاء ولم يذكر قدر القراءة فيها واكثر المشايخ رحمة الله تعالى عليهم على ان السنة فيها الختم مرة فلا يترك لكبل الغوم

بين الصحابة والتابعين وها روى ما لا غير مشهورا ومحمول على انها كانا يصليان بين كل ترويحتين اربع ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب اهل المدينة واهل مكة يطوفون بين كل ترويحتين اسبوعا واهل كل بلدة بالخيار يسبحون او يهللون او ينتظرون سكوتا وانما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين لان التروية مأخوذة من الراحة فيفعل ما قلنا تصحيحا للاسم .

قوله لعادة اهل الحرمين اي هادتهم في الانتظار بين الترويحتين لانهم يصلحون بين كل ترويحتين مقدرا تروية كما ذكرنا هادتهم **قوله** ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء قبل التروية اختلف المشايخ في وقتها حكى عن الشيخ الامام اسمعيل المحملي وجماعته من متأخري مشايخ بلخ رحمهم الله ان جميع الليل الى طلوع الفجر قبل العشاء وبعدة وقتها لانها سميت قيام الليل فكان وقتها جميع الليل وقال عامة مشايخ بخارا رحمهم الله وقتها ما بين العشاء والتروية فان صلاها قبل العشاء او بعد التروية لم يؤدها في وقتها لان التراويح عرفت بفعل الصحابة رضي الله عنهم فكان وقتها ما صلوا فيه وهم صلوا بعد العشاء قبل التروية وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله الصحيح انه لو صلى التراويح قبل العشاء لا يكون تراويحا ولو صلى بعد العشاء وبعد التروية جاز ويكون التراويح لانها تتبع العشاء بمنزلة السنة **قوله** ولم يذكر قدر القراءة اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم يقرأ في كل شعع مقدار ما يقرأ في صلوة المغرب

بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها لأنها ليست بسنة ولا يعطى
الوتر جماعة في غير شهر رمضان وعليه اجماع المسلمين والله اعلم •

لان التطوع اخف من المكتوبة فيعتبر باخف المكتوبات قراءة وهو المغرب وهذا ليس
بصحيح لان الختم لا يحصل بهذا القدر والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم
يقرا مقدار ما يقرأ في العشاء لانه تابع العشاء وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على الناس وبه
تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد للركعات في ثلاثين ليلة ستمائة وآيات
القرآن ستة آلاف وشيء فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم في التراويح والفضيلة
في الختم مرتين واهل الاجتهاد كانوا يضمنون في كل عشرة ليل وعين ابي حنيفة
رحمه الله انه كان يختم في كل شهر رمضان احدى وستين ثلاثين في الليالي وثلاثين
في الايام وواحد في التراويح كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله •

قوله بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها يعني اذا علم ان قراءة الدعوات تشغل
على العوم لكن ينبغي ان يأتي بالصلوات لان الصلوة فرض عند الشافعي رح فيحتمل
في الاتيان بها كذا في الخلاصة **قوله** ولا يصلى الوتر جماعة في غير شهر رمضان وفي
رمضان الصحيح ان الجماعة افضل لان عمر رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر ولانه
لما زال الداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اعتبارا بالمكتوبة كذا في فتاوى
قاضي خان رحمه الله وذكر القاسمي الامام ابو علي النخعي رحمه الله ان الوتر بالجماعة
احب الي في رمضان واختره لما ذكرنا رحمه الله ان يوتر بالمنزل في رمضان
ولا يوتر جماعة لان الصحابة لم يجتمعوا في الوتر جماعة في رمضان كما اجتمعوا
على التراويح بها فمروض كان يؤمهم فيها في رمضان واهي بن كعب كان
لا يؤمهم فيها والله اعلم •

باب ادراك الفريضة

ومن صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلي اخرى ميانة للمودى على البطلان ثم يدخل مع القوم احرارا لفضيلة الجماعة وان لم يقبدا الاولي بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح لانه بمنحى الرقص والقطع للاكمال بخلاف ما اذا كان في النفل لانه ليس للاكمال ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقبم او خطب يقطع على رأس الركعتين يروى ذلك من ابي يوسف رحمة الله عليه

باب ادراك الفريضة

قوله ثم اقيمت اراد بالاقامة شروع الامام في الصلوة لا اقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقبدا الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بالاخلاف بين اصحابنا كذا قال شمس الائمة الصلواتي رحمه الله كذا في الفوائد الطهيرية والجامع الصغير البرهاني **قوله** يصلي اخرى ميانة للمودى من البطلان فان قيل كيف يستقيم هذا على اصل محمد بن الحنفية اذا بطلت اصل الصلوة فلم يكن المؤذن مصونا حينئذ من البطلان قال رحمه الله سمعت والذي يقول ليس هذا مذاهبنا محمد رحمه الله في جميع المواضع انما هذا مذهب له فيما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه من العهدة بالمضي فيها والفرق بينهما ان ابطال صفة الفريضة لا احرار افضل الجماعة باطلاق من الشرع وابطال صفة الفريضة هناك ليس باطلاق من جهة الشرع فجاز ان ينقلب فعلا ههنا وصار كما لم يكرها لصوم اذا بحر في خلال الصوم كذا في الفوائد الطهيرية **قوله** وان لم يقبدا الاولي بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح ومال اليه هذا فخر الاسلام رحمه الله وبعضهم قالوا يصلي ركعتين ثم يقطع ومال اليه هذا شمس الائمة المرخمي رحمه الله وكان الشيخ محمد بن ابراهيم الميدايني رحمه الله يختلف فتواه في هذا ولا يقال بان ما انتهى به ان لم يكن صلوة كانت

وقد قيل بينهما وان كان قد صلى ثلثا من الظهر بينهما لان لاكثر حكم الكل
فلا يستعمل النقص بخلاف ما اذا كان في الثالثة بعد ما لم يقبداها بالسجدة
حيث يقطعها لانه يحمل الرض ويتخير ان شاء عاد فقعده وسلم وان شاء كبر قائما
ينوي الدخول في صلوة الامام

هي قرية والجماعة سنة فلماذا يجوز ابطالها لمراعاة السنة الا ترى انه لو شرع في التطوع
ولم يقبدها بالسجدة حتى اقيمت للفرض فانه لا يقطع لانا نقول هذا ابطال صورة لكنه
وسيلة الى الاكمال فلا يعد ابطالا كمن شك في صلوته فلم يدر اثلاثا صلى ام اربعا وذلك لاول
ما مرض له فانه يستقبل بخلاف ما اذا شرع في النفل لان ذلك القطع ليس للتكميل .

قوله وقد قيل يتمها حكمي عن السعدي انه كان يقول كنت اتقي بانه يتم سنة الظهر اربعا
بخلاف التطوع حتى وجدت رواية في البوادع عن ابي حنيفة رحمه الله اذا شرع
في سنة الجمعة ثم خرج الامام فان كان صلى ركعة اضاف اليها اخرى وسلم فرجعت
عن ذلك كذا ذكره الترمذي رحمه الله **قوله** لانه يحمل الرض لان مادون الركعة
محمل الرض لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة او في ركوعها مادون الركعة
ليس له حكم الصلوة على ما ذكرنا فكان محمل الرض **قوله** ويتخير ان شاء عاد فقعده
وسلم ذكر المرخصي رحمه الله انه يعود الى التشهد لا محالة لانه اراد الخروج من
الصلوة المعتد بها والخروج من صلوة معتد بها لم يشرع الا بالعدة ثم اذا عاد الى العدة
قال بعضهم يقرء التشهد ثاني لان العدة الاولى لم يكن قعدت ختم وقال بعضهم يكفيه التشهد
الاول لان بالعود الى العدة يرتفع القيام وجعل كانه لم يوجد اصلا فكانت هذه العدة
هي العدة الاولى وقد تشهد فيها ثم يحلم تسليمين عند بعضهم لانه تحلل من
القرية فكان بالتسليمين وعند بعضهم يحلم تسليمية واحدة لان التسليمية الثانية
للتحلل وهذا قطع من وجه

(قوله)

واذا تمهيد دخل مع القوم والذي يصلي معهم نافلة لان الغرض لا ينكر وفي وقت واحد فان صلى من العجر ركعة ثم اقيمت يقطع ويدخل معهم لانه لو يضاف اليها اخرى فتوفته الجماعة وكذا اذا قام الى الثانية قبل ان يقبدها بالسجدة وبعد الاتمام لا يشرع في صلوة الامام لكرهه التنفل بعد العجر وكذا بعد العصر لما قلنا وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية لان التنفل بالثلاث مكروه

قوله واذا اتهم يدخل مع القوم وفي المحيط فاذا اتهم ان شاء دخل مع القوم بنية التطوع وان شاء لم يدخل لان ما يؤدى مع الامام تطوع له والناس في التطوعات بالخيار ولكن الافضل ان يدخل في صلوة الامام لان التطوع بعد الظهر مشروع فلو خرج من المسجد ولم يصل مع الامام ربما ينهم انه ممن لا يرى الجماعة وقد ورد في غير هذه الصورة نص وهو ما روي ان النبي عليه السلام فرغ من الظهر فرأى رجلين في اخريات الصفوف لم يصلبا معه فقال علي بهما ما تبيهما وفرائسهما ترعد فقال علي رسلكما فاني ابن امرأة كانت تأكل القديد ثم قال مالكما لم تصلبا معنا فقالا كنا صلينا في رحالنا فقال عليه السلام اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما صلوة قوم فصلبا معهم واجعلا صلوتكما معهم سبحة اي نافلة فان قيل اليس ان التطوع بجماعة مكروه خارج رمضان قلنا نعم اذا كان الامام او القوم متطوعين اما اذا أدى الامام الغرض والقوم التنفل فلا بهذا الحديث **قوله** وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية اي لا يشرع في صلوة الامام بعد ما صلى المغرب وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال الاحسن ان يدخل مع الامام ويصلي ثلث ركعات مع الامام فاذا فرغ الامام قام واتم الرابعة اكثر ما فيه ان فيه نوع تغيير الا ان هذا التغيير انما وقع بسبب الاقتداء والتغيير بعجب الاقتداء لا بأس به كمن ادركه الامام في السجدة فانه يتابعه فيها والمجود قبل الركوع غير مشروع وكمن ادركه في القعدة فانه يتابعه فيها والقعدة قبل اداء الركعتين ليس بمشروع وعنه في رواية

وفي جعلها ريعا مخالفة امامهم من دخل مسجد اذن فيه يكره ان يخرج حتى يصلي لقوله هم لا يخرج من المسجد بعد النداء الا من اذن او رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع . قال الا اذا سكن من ينتظم به امر جماعة لا تترك صور تكميل معنى وان كان قد صلى وكانت الظهر والعشاء فلا بأس بان يخرج لانه اجاب دأمي الله مرة الا اذا اخذ المؤذن في الاقامة لانه ينهم بمخالفة الجماعة هيافا وان كان العصر والمغرب او المغرب خرج وان اخذ المؤذن فيها لكراهة التفل بعدها ومن انتهى الى الامام في صلوة المغرب وهولم يصل ركعتي المغرب

اخرى يدخل في صلوة الامام ويسلم على رأس الثالثة مع الامام لان هذا تغير وقع في النطوع بسبب الاقتداء فليس به بأس كما لو اقتدى بالامام في الظهر بعد ما صلاها وترك الامام القراءة في الآخرين فانه يجوز صلوة المقتدي لانه تغير وقع بسبب الاقتداء وعندنا ان دخل في صلوة الامام فعل كما قال ابو يوسف رحمه الله في الرواية الاولى بان يتم اربعا لان مخالفة الامام اهلون من مخالفة الله .

قوله وفي جعلها ريعا مخالفة لامامة فان قيل هذا مخالفة بعد فراغ الامام من صلوته فليس به بأس كما لم يقيم اذا اقتدى بالمحاضر والمحبوق فانهما يقومان بعد فراغ الامام من صلوته فلنا صلوة المحاضر والمقيم واحدا بالنظر الى الاصل ولان صلوة المحاضر على عريضة ان يصير ريعا واما المحبوق فقد عرف جواز السنة قال عليه السلام وما فاتكم فاقضوا **قوله** ومن دخل مسجدا قد اذن فيه يكره ان يخرج حتى يصلي وقيل ان خرج ليصلي في مسجد حبه ولم يصلوا فيه لا بأس لان الواجب عليه ان يصلي في مسجد حبه ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس ايضا لانه صار من اهله والافضل ان لا يخرج لانه ينهم الان يكون امام قوم او مؤذنا يتفرق الناس في مسجد حبه بغيبته **قوله** وان كان العصر او المغرب خرج فان قيل حدثت المصلحة مطلق فلنا تماثاله حين فرغ من الظهر وهو وقت لا يكره النطوع فيه فقيده بمثله فان قيل العبرة بالعموم للفظ لا بخصوص السبب فلنا نعم امكننا حملته على غير هذه الصلوة (دفع)

ان خشي ان تقوته ركعة ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل لانه امكنه الجمع بين الفضيلتين وان خشي فوتها دخل مع الامام لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بالترك الزم بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالين لانه يمكن ادائها في الوقت بعد الغرض

دعا المتعارض بينه وبين النهي عن النفل بعد العصر والمغربان قيل روي ايضا انه عم قاله بعد صلوة الفجر قلنا ان محض الرواية نحمله على وقت لم ينههم عن الصلوة بعد الفجر ثم نسخ ذلك بالنهي فان قيل لا نهى في النفل بعد المغرب قلنا سبق ان فيه مخالفة السنة ومخالفة الامام وهما منهيان .

قوله ان خشي ان تقوته ركعة ويدرك الاخرى واصل هذا ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال اذا اقيمت فلا صلوة الا المكتوبة وانما خص سنة الفجر من هذا بالاثار روي من الصحابة رضي الله تعالى عنهم انهم صلوهما بعد الشروع وقولاه عليه السلام صلوهما وان طردتكم الخيل وقوله عليه السلام ركعة الفجر خير من الدنيا وما فيها واذا تعارضا فعمل بكل واحد منهما والعمل بهما ممكن فيما اذا صلى سنة الفجر وركعة من الغرض اما اذا خشي ان تقوته الركعتان جميعا صلى الغرض وترك السنة لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم قال عم صلوة الجماعة تغفل صلوة المنفرد بتسع وعشرين درجة وكذا صاحب الشرع ندب الى السنة ولم يوعد واوعد على ترك الجماعة قال عم تارك الجماعة ملعون ولان الجماعة مكملة ذاتية والسنة مكملة خارجية ولم يذكر في الكتاب انه ان كان يدرك ادراك القعدة كيف يفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب انه ان خاف ان يفوت الركعتان يدل على انه يدخل مع الامام وحكي عن العقبه ابو جعفر رحمه الله تعالى انه قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يصلي ركعتي الفجر لان ادراك الشهد عندهما كما ادراك الركعة على قول ابي حنيفة رحمه الله وحكي عن العقبه اسماعيل

(كتاب الصلوة - باب ادراك الغروضة)

هو الصبح وإنما الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في تعدد ركنيهما على الركعتين وتأخيرهما عنهما ولا ذلك سنة الفجر على ما تبين ان شاء الله تعالى والتقييد بالاداء عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد اذا كان الامام في الصلوة والافضل في هامة السن والنوافل ادائها في المنزل هو المروي عن النبي عليه الصلوة والسلام قال. واذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيهما قبل طلوع الشمس لانه يبقى ندلا مطلقا وهو مكروه بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى احب الي ان يقضيهما الى وقت الزوال لانه عليه الصلوة والسلام فضاها بعد ارتفاع الشمس حدا ليلة التمرين ولهما ان الاصل في السنن ان تقضى باختصاص القضاء الواجب والحديث يوردني قضاؤها تبعا للفرض فبقي ما رواه على الاصل وانما تقضى تبعائه وهو يصلي بالجماعة او وحده الى وقت الزوال وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمه الله واماسا لراي السنن سواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها فختلف المشايخ رحمه الله في قضاؤها تبعا للفرض

الزاهد رحمه الله انه كان يقول ينبغي ان يفرغ في السنة ثم يقطعها ويدخل مع الامام حتى يلزمه بالشروع فيتمكن من القضاء بعد الفجر قال الامام السرخسي رحمه الله وليس هذا بقوي فانما وجب بالشروع لا يكون اقوى مما وجب بالنذر وقال نص محمد راجح ان المند والايؤدى بعد الفجر قبل الطلوع ثم هذا ايضا امر بالاتباع على قصد ان يقطعها وهذا غير مستحسن شرعا كذا ذكره الامام الترمذاني والقاضي خان رح.

قوله هو الصحيح احتراز من قول بعضهم انه لا يقضيهما **قوله** لا اختصاص القضاء بالواجب لان القضاء اسقاط الواجب بمثل من عنده **قوله** وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمه الله اي وفيما بعد الزوال يقضى الفرض لامحالة وهل تقضى السنة تبعائه قال بعض اصحابنا تقضى السنة ايضا واحد فولي الشافعي رحمه الله وكذا في سائر (السنن)

ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصل الظهر بجماعة وقال محمد رحمه الله قد ادرك فضل الجماعة لان من ادرك آخر الشيء فقد ادركه نصراً محرزاً ثواب الجماعة لكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة ولهذا بحث به في يمينه لا يدرك الجماعة ولا بحث في يمينه لا يصلي الظهر بالجماعة ومن اتى مسجداً قد صلى فيه فلا بأس بان ينطوع قبل المكتوبة ما بد الله مادام في الوقت ومراد اذا كان في الوقت معقوان كان فيه ضيق تركه قبل هذا في غير سنة الظهر والفجر لان لهما زيادة مزيه قال عليه السلام في سنة الفجر صلوا ولو طردتكم الخيل وقال في الاخرى من ترك الاربع قبل الظهر لم تنله شعا عني

السنن كذا في الجامع الصغير لعاصي خان رحمه الله وذكر في المحيط انه لا يقتضى العنة بعد الزوال وان تركها مع الغرض من غير ذكر الخلاف .
قوله ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصل الظهر بجماعة وقال محمد رحمه الله قد ادرك فضل الجماعة تخصيص ذكر محمد رحمه الله لبس البيان الاختلاف فيما بينهم فانهم اتفقوا في الموصفين وهو انه لم يصل الظهر بجماعة وانه ادرك فضل الجماعة أصله ما ذكر محمد رح في الجامع مع رجل قال عبده حران صلى الظهر بجماعة فادرك ركعة لم يحنث لانه لم يصل الظهر بجماعة لانه منفرد ببعضه حتى لزمته القراءة اذ الظهر اربع ركعات فانما يصبر مصلياً له بالجماعة اذ صلى كله واكثره لبقام مقام كله فلوا درك الثلث حنث وقيل لا ولو قال عبده حران ادرك الظهر حنث با دراك ركعة لان ادراك الشيء ادراك آخره يقال ادركت ايامه اي آخرها وانما خص قوله لان الشبهة انما ترد على من مذهب فان من ادرك الامام في التشهد في الجمعة لم يصرمد ركعاً لها عنده خلافا لهما فيتوهم انه لا يدرك عنده فضيلة الجماعة با دراك الاقل فاحتج الى

وقبل هذا في الجميع لانه عليه السلام واظب عليه هذا اداء المكتوبات بالجماعة ولا سنة دون المواظبة والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها كونها مكملات للفرائض الا اذا خاف فوت الوقت ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه لا يصير مدركا لتلك الركعة خلافا لفر رحمه الله هو يقول ادرك الامام فيما له حكم القيام ولنا ان الشرط هو مشاركة في افعال الصلوة ولم يوجد لا في القيام ولا في الركوع

تخصيص قوله قبل هذا في غير سنة الفجر والظهر وهو اختيار شمس الأئمة المرخسي وصاحب المحيط وقاضي خان والنسفي والمحبوبي رحمهم الله

قوله وقبل هذا في الجميع وهو اختيار شمس الاسلام رحمه الله عليه **قوله** والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها سواء صلى الفرض بجماعة او لا لانها شرمت بجبر نقصان تمكن في الفراض كما روينا حاجة من فاتته الجماعة اليه امس الا اذا خاف فوت الوقت **قوله** ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه لا يصير مدركا لتلك الركعة عندنا خلافا لفر رحمه الله ذكر العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله في المصنف شرح المنظومة وهذا اذا امكنه الركوع اما اذا لم يمكنه لا يعتد به عند زفر رحمه الله ايضا كذا قال شيخنا رحمه الله ناقلنا من كتب المشايخ رحمهم الله قال الامام القاسمي ظهير الدين رحمه الله ثمرة الخلاف تظهر في ان هذا عنده لاحق في هذه الركعة حتى يأتي بها قبل فراغ الامام وعندنا هو مسبوق بها حتى يأتي بعد فراغ الامام واجمعوا انه لو انتهى الى الامام وهو قائم فكبر ولم يركع حتى رفع الامام ثم ركع انه يصير مدركا لتلك الركعة واجمعوا انه لو اقتدى به في قومة الركوع لا يصير مدركا لتلك الركعة (قوله)

ولوركم المقتدي قبل امامه فادركه الامام فيه جاز وقال زفر رح لا يجزيه لان ما اتى به قبل الامام
غير معتد به فكذا ما بينه عليه ولنا ان الشرط هو المشاركة في جزء واحد كافي الطرف الاول •

باب قضاء الفرائت

ومن فاتته صلوة قضاها اذا ذكرها وقدمها على فرض الوقت والاصل فيه ان الترتيب بين
الفوائت وفرض الوقت عندنا مستحق وعند الشافعي رحمه الله مستحب لان كل
فرض اصل بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره ولنا قوله عليه السلام من نام من صلوة او نسبها
فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها
قوله ولوركم المقتدي قبل امامه فادركه الا ما فيه جاز اي الركوع وكذا اذا نفل
هذا في السجدة وكذا لقوله عليه السلام لا تباد روني بالركوع والسجود وقوله عليه السلام
اما بضئ الذي يركع قبل الامام ان يحول رأسه رأس الحمار وقال زفر رحمه الله لا يجزيه
اي الركوع **قوله** كافي الطرف الاول بان شارك امامه في ابتداء الركوع ورفع رأسه قبل
رفع الامام وليس ببناء على ما اتى به قبله لانه تلا شئ وما شاركه فيه كابتداء الركوع
اذ للدوام فيما يستدام حكم الابتداء والله اعلم •

باب قضاء الفوائت

قوله اصل بنفسه يعني شرعيته لذاته لا لغيره والظاهر حين شرع وجب ولم يكن العصر جود
لا تحقيقاً ولا تقديراً فستحيل ان يكون الظهر مشروطاً له بخلاف الطهارة لانه غير
مشروع بنفسه بل باعتبار الصلوة في اي وقت توفراً شرعية الصلوة موجودة فيه فيكون
شرطاً ولا يقال الايمان اصل وهو شرط لاعتبار العبادات لان الايمان اصل وليس بشرط شئ
من العبادات اذ لو كان شرطاً لكان تبعاً وانما اعتبار العبادات بالايمان لكونها فرعاً له
وثمرة ولا يجوز وجود الفرع والثمره بدون الاصل فيكون الافتقار نوعين افتقار المشروط الى الشرط
وافتقار الفرع الى الاصل وفيما نحن فيه لا يجوز ان يكون افتقار الفرع الى الاصل ولا افتقار
المشروط الى الشرط لان كل واحد من الغرضين اصل بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره ولا فرعاً له

ثم ليعد النبي صلى مع الامام ولو خاف فوت الوقت يقدم الوقتية ثم يقضيها لان الترتيب
يحقق بصدق الوقت وكذا بالنسبة وكثرة الغائت كبل لا يؤدي الى تفويت الوقتية

قوله ثم ليعد النبي صلى مع الامام امر بالاعادة وهو الموجب فان قيل التمسك به لا يتم لانه
خبر الواحد فلا تثبت الغرضية به ولئن كان مشهورا فهو دون الكتاب وهو يقتضي جواز الوقتية
قبل الغائتة والخبر ياباه وكان الثابت موجب الكتاب كما عند صيق الوقت على ان
الاصل عند التعارض الجمع فيحمل الخبر على الاستصحاب توفيقا بينهما قلنا انه خبر مشهور
موجب للعلم الاسد لا لي حتى يضل جله وذا فيما ثبت قطعا فيجاز ان يعارض
الكتاب وان كان خبر واحد لكان ثبت لجواز الوقتية شرطاه فيجوز لانه ورد بنا
لمجمل الكتاب وهو قوله تعالى واقموا الصلوة وانما تتحقق المعارضة ان لو اقتضى
الكتاب جواز الوقتية قبل الغائتة وليس كذلك فان الكلام عند سعة الوقت والخطاب
انما يتوجه في آخر الوقت ولا يمكن حمله على استحباب الاعادة لانه لو صلى الوقتية قبل
وقتها فتجب اعادة فان قيل لان سلم انه اداها قبل وقتها قلنا فقله هم من نام من صلوة او نحبها
فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها جعل وقت التذكرو قلنا الغائتة فلم يبق وقتا للوقتية
اذ الوقت الواحد لا يسع لغرضين اداء فان قيل لو كان وقت التذكرو وقتا للغائتة لتأدت بنية
الاداء ولجازت اذا تذكرها عند الاحمرار قلنا وقت التذكرو وقت الغائتة بخبر الواحد
وما مضى وقتها بالمتواتر فيحتاج في بنية القضاء اذ الاداء بنية القضاء جائزا فاقا وفي محله
خلاف والاحتياط في استحباب القضاء في وقت مستحب **قوله** كبل لا يؤدي الى تفويت الوقتية
اي عن الوقت وهو حرام لان آخر الوقت للوقتية بالنص والاجماع والمتواتر من الاخبار
فلو قلنا بوجوب تقديم الغائتة بالخبر لنسخناها بالخبر وذا لا يجوز بخلاف
ما اذا كان في الوقت سعة لانه امكن العمل بالدلائل اذ الكتاب لا يقتضي الاداء في اولى الوقت
بل في الوقت فلا يلزم النسخ ولان هناك **قوله** لا يؤدي الى تفويت الوقتية (وكثرة)

ولو قدم الغائة جازلان النهي عن تقديمها

وكثرة الغوات في معناه اذ لو اشتغل بها مع ما لا بدله من الاوطار لغات الوقني به وكذا النسيان
 لانه لو لم يسقط به الترتيب لغات الوقتيات المتردات وقد صحت في الوقت بالكتاب
 فلا يرفع بخبر الواحد ولان الترتيب انما ثبت بالخبر وهو تناول المذكر القادر على تقديم
 الغائة والناسي عاجز من تقديم الغائة على الوقتية مع نسيان الغائة فلو كان لكان
 تكليف عاجز فان قيل ما علمتم بخبر الغائة مثل ما علمتم بخبر وجوب الترتيب حيث
 قلتم بفساد الصلوة عند ترك الترتيب وما قلتم بفساد الصلوة عند ترك الغائة مع ان
 كلا منهما خبر الواحد قلنا القول بوجوب الترتيب قول بزيادة شرط في جواز الصلوة
 والقول بتعيين الغائة قول بزيادة الركن في الصلوة فجاز ان يثبت الشرط بخبر الواحد
 ولا يثبت الركن به لانحطاط رتبة الشرط من رتبة الركن او نقول ان صيغة تولد لاصلوة
 الا بغائة الكتاب صيغة يستعمل مثلها لنفي الكمال استعمالا ظاهرا كما في لا تنى الاعلى
 والاصلوة ليجار المسجد الا في المسجد ولا وضوء لمن لم يسم فيمكن ان يحتمل على نفي الكمال من
 حيث الوجوب واما الحديث الذي ذكر في الكتاب فيه بيان النهاية على ما روينا ومثله
 لا يذكر الا في مقصود لا يراد به عبوة فانحصر لذلك على ما يقتضيه ظاهر لفظ الحديث
 وذلك نص على ما نحن فيه من المذهب او نقول وهو الاصح من الجواب انما قلنا بوجوب
 تعيين الغائة على وجه يلزم فساد الصلوة بتركها يلزم نسخ الكتاب الذي يقتضي
 الجواز وهو اطلاق قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وذلك لا يجوز كما قلنا بجواز
 الوقتية مع تذكر الغائة عند صيق الوقت لئلا يلزم مثل هذا وما لو قلنا بوجوب الترتيب
 عند سعة الوقت على وجه يلزم فعاد الوقتية لا يلزم نسخ الكتاب بل كان عملا بخبر الواحد
 والكتاب لان بذلك يتأخر حكم ما ثبت بالكتاب ولا يبطل وكان له ولاية التأخير بدون

لمعنى في غيرها وهو صيانة الوقتية من الغوات بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز لانه اذا ما قبل وقتها الثابت بالحديث ولو فاتته صلوات ربه في الغفاء كما وجبت في الاصل لان النبي عليه الصلوة والسلام شغل عن اربع صلوات يوم اخذ ق فضاها من مرتبائهم قال صلوا كما رايتموني اصلي الا ان تزيد الغوات على مت صلوات لان الغوات قد كثرت فتمسك الترتيب فيما بين الغوات في نفسها كما سقط بينها وبين الوقتية وحد الكثرة ان تصيرا لغوات سنا لخروج وقت الصلوة السادسة وهو المراد بالمذكور في الجامع الصغير وهو قوله وان فاتته اكثر من صلوة يوم وليلة اجزته التي بدا بها لانه اذا زاد على يوم وليلة تصبر سنا

هذا فلان ثبت هوله لا شغاله بقضاء الفائتة التي جعل خبر الواحد ذلك الوقت وقتها والى •
قوله لمعنى في غيرها يعنى النهي عن الفائتة عند سبق الوقت ليس بمعنى في الفائتة بل لكون الاشتغال بها يوجب تفويت الوقتية من وقتها الا ترى ان التطوع وسائر الافعال التي تضمن تفويت الوقتية منهي عنه ايضا ولو كان النهي بمعنى في نفس الفائتة لا خضع النهي بهذا بخلاف النهي من تقديم الوقتي عند سعة الوقت فانه نهى لمعنى في الوقتي وهو كونه مؤد يا قبل وقته الثابت بالخبر الا ترى انه حل له التطوع وسائر الافعال من الاكل والشرب وغيرها والنهي اذا كان لمعنى في غيره يجوز ارتكاب المنهي عنه لكن مع الكراهة كالبيع وقت النداء وان كان لمعنى في نفسه لا يجوز له ارتكاب المنهي عنه كبيع الخمر **قوله** صلوا كما رايتموني اصلي امر بالترتيب من مولانا شمس الدين الكردي رحمه الله انه قال انما لم يقل كما صليت اذ ليس في رفع احد ان يطوي كاصلي في الخشوع والخشوع وغيرها لكن في رفعهم ان يعملوا كما راوا **قوله** الا ان تزيد الغوات على مت صلوات اي مت اوقات كقوله الصلوة اما مك اي وقتها و مراده ان تصبر الغوات سنا ودخل وقت المابعة فانه يجوز اداء المابعة ولو حمل الكلام (على)

ومن محمد رحمه الله عليه انه اعتبر دخول وقت السادسة والآول هو الصحيح لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وذلك في الاول ولوا جمعت الفوائت القديمة والحديثة قبل تجوز الوقتية مع تذكر الحديثة لكثرة الفوائت وقبل لا تجوز ويجعل الماضي كأنه لم يكن زجرانه من التهاون

على الحقيقة لا يجوز اذاؤها وبعضهم حملوا على الحقيقة وشرطوا فوات السابعة ويحتمل ان يقال معناه ان تصير الفوائت سنا على ان معنى قوله ان تزيد الفوائت ان تكثر ومعنى قوله على ست صلوات كما تمة الفوائت على ست صلوات اي تزيد الفوائت في نفسها حتى تصير سنا فيسقط الترتيب في الفوائت بنفسها كما سقط بينها وبين الوقتية لان الكثرة لما اثر في اسقاط الترتيب من اعيانها لان يسقط الترتيب في انفسها اولى فان الضرب لما كان علة الالم فاذا وقع اثر في محل الوقوع الا انهم يتعدى الى غيرة عند شدة الضرب وقيل ان الترتيب لا يسقط فيها لانها علة السقوط فيعمل في غيرها لا في نفسها فلا يصير الشيء الواحد علة ومعلولا قلنا العلة الكثرة والحكم سقوط الترتيب وهما متغايران •

قوله ومن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة احتج بان كثرة الشيء وهو ان ينتهي الى اقصاها أقصى الصلوات خمس فتشبه بالصوم حتى قالوا ان الجنون الكبير مقدرا باستغراق الشهر **قوله** والآول هو الصحيح لان كثرة الشيء هو ان يدخل في حد التكرار لانه ما لم يزد على الجنس وهو صلوة يوم وليلة كان فيه شبهة الاتحاد من حيث الجنسية فشرط الدخول في حد التكرار لتثبت الكثرة بخلاف الصوم فانه لو شرط التكرار لزمه لزادت الزيادة المؤكدة على الاصل المؤكدا لا يدخل وقت وطبقة اخرى ما لم يمض احد عشر شهرا **قوله** ولوا جمعت الفوائت القديمة والحديثة اعلم ان الفوائت نوهان قديمة وحديثة تسقط الترتيب بلا خلاف وفي القديمة

ولو قضي بعض الغوائت حتى قل ما بقي هاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر
فانه روي عن محمد رحمه الله عليه فيمن ترك صلوة يوم وليلة وجعل يقضي
من الغد مع كل وقتية فائتة فالغوائت جائزة على كل حال والوقتيات فاسدة ان
قد مهال دخول الغوائت في حد الغلة وان اخرها فكذلك

اختلاف المشايخ وتفسير القديمة رجل ترك صلوة شهر مجانته ونسقا ثم ندم على ما صنع
واشتغل باداء الصلوات في مواقيتها فقبل ان يقضي تلك الغوائت ترك صلوة ثم صلى
صلوة اخرى وهذا كره هذه المتروكة الحديثة قال بعض المتأخرين من مشايخنا رح
لا تجوز هذه الصلوة ويجعل الماضي كان لم يكن احتياطا وزجرا عن التهاون وان لا تصبر
المعصية وسيلة الى التخفيف والتيسير وبعضهم قالوا يجوز عليه الغتوى كذا في المحيط
وجعل الصدر الشهيد رحمه الله القول الاول صحيحا وذكر العلامة النسفي رحمه الله
في الكافي وما قالوا مؤد الى التهاون لا الى زجره عنه فان من اعتاد تغويت الصلوة
لوانتي بعدم جواز الصلوة تغوت اخرى ثم وثم حتى تبلغ الحديثة حد الكثرة •

قوله ولو قضي بعض الغوائت حتى قل ما بقي هاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر
لان سقوط الترتيب كان بعلة الكثرة المغضية الى الحرج فلما قلت الغوائت لم يبق
الحرج فعاد الحكم الذي كان قبله وكان هذا نظير الحضائنه فانها اذا ثبتت المحرم الصغير
من النساء يسقط ذلك الحق بالزوج ثم اذا ارتفعت الزوجية يعود الحق الذي كان سقط
بالزوج لزوال المانع فكذا هنا واليه مال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وعند البعض
لا يعود الترتيب واليه مال الشيخ ابو حفص الكبير رحمه الله فقال الترتيب قد سقط
والساخط لا يستل العود كذا هنا وكذا ذكره شمس الأئمة وفخر الاسلام رحمهما الله
فان قيل الترتيب اذا سقط بالنسيان وضيق الوقت يعود عند التذكر وسعة الوقت فلنا قال (شمس)

شمس الائمة السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير والاصح عندي ان الترتيب اذا سقط بكرة الفوائت لا يعود اذا قلت لما انهم سقط مراعاة الترتيب في هذه الصلوات والساقط يكون متلاشيا فلا ينصرومودة فاما بحسب النسيان وسيق الوقت ما سقط مراعاة الترتيب لكنه تعذر للعجز اما عجز الناسي فظاهر واما العجز عند سيق الوقت فللأجل يلزمه ابطال الحكم الثابت بالكتاب والخبر المتواتر بخبر الواحد فلما خرج الوقت انعدمت تلك الضرورة فوجدنا مكان الجمع بين العمل بموجب خبر الواحد وموجب الكتاب على ما مره

قوله الاالعشاء الاخيرة لانه لا فائتة عليه في ظنه حال ادائها وهذا ظن في موضع الاجتهاد فعند الشافعي رحمه الله هي جائزة لما انه لا يرى وجوب الترتيب هذا اذا كان الرجل جاهلا فان كان عالما لم يجز العشاء الاخيرة ايضا لانه صلاها وعنده ان عليه اربع صلوات واما فساد ما وراء العشاء الاخيرة فلانه كلما صلى فائتة عادت الفوائت اربعا ففسدت الوقتية ضرورية فاستدل بهذه الرواية على ان الفوائت اذا كثرت وسقط الترتيب ثم عادت الى القلة يعود الترتيب وهذا مشكل لان الكثرة المسقطه لم تثبت الا ان يأول بانته مد الوقتية الى آخر الوقت ثم ادى الفائتة بعد خروج الوقت لانه لو ادى الفائتة في الوقت لما صح الغول بانه يعود الترتيب لانه انما يسقط الترتيب بخروج وقت السادسة ولكن لا بد ان يكون شروع الوقتية في وقت السعة اذ لو كان عند الضيق لكانت الوقتية صحيحة ولا يمكن ان تحصل على ما روي من محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة لان الوقتيات فاسدة وعلى تلك الرواية تكون صحيحة وان غربت الشمس وقد ادى بعض صلوة العصر الوقتية وعليه صلوة او صلاتان قبلها وهذا كررها قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله في نواذ وصلوة المبسوط انه يتمها وطعن عيسى رحمه الله في هذا وقال الصحيح انه يقطعها بعد غروب الشمس ثم يبدأ بالظهر ثم بالعصر

ومن صلى العصر وهو ذا صكراته لم يصل الظهر في بي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت وهي مسئلة الترتيب واذا فسدت الغرضية لا يبطل اصل الصلوة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله تبطل لان التحريم عقدت للغرض فاذا بطلت الغرضية بطلت اصلا وبها انها عقدت لا صل الصلوة بوصف الغرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل

لان ما بعد غروب الشمس الوقت قابل للظهر والعصر والمعنى المسقط لمراعاة الترتيب صيق الوقت وقد انعدم بغروب الشمس لان الوقت قد اتسع فهو بمنزلة ما لو افتتح العصر في اول الوقت وهوناس للظهر ثم تذكر وهناك تلزمه مراعاة الترتيب فكذلك في هذا الموضع وهذا لان ما يعترض في خلال الصلوة يجعل كالموجود عند افتتاحها كالمقيم اذا وجد الماء والعاري اذا وجد الثوب ثم قال وما ذكره عيسى فهو القياس لكن محمد ربح استحسنت فقال لو قطع صلوته بعد غروب الشمس كان مؤثرا بجميع العصر في غير وقتها ولو اتماها كان مؤثرا ببعض العصر في وقتها وكما سقط مراعاة الترتيب لحاجته الى اداء جميع العصر في وقتها تم سقط مراعاة الترتيب لحاجته الى اداء بعض العصر في وقتها توصيحه انه في الابتداء كان ما مورا بالشروع في العصر وان كان يعلم بقينا ان الشمس تغرب قبل فراغه منها ولو كان هذا المعنى ما نعاله من اتمام العصر لكان يتقنه به عند الشروع ما نعاله من افتتاح العصر واحدا يقول انه لا يفتتح بالعصر عند صيق الوقت وان كان الحال هكذا توصيحه انه عند صيق الوقت قد سقط عنه مراعاة الترتيب في هذه الصلوة وبعد ما سقط الترتيب في صلوة لا يعود في تلك الصلوة بخلاف حالة النسيان فهناك الترتيب غير ما قط عنه ولكنه تعذر بالجهل فاذا زال العذر قبل الفراغ من الصلوة بقي عليه مراعاة الترتيب كما كانت لانه لما زال العذر في خلال الصلوة صار كأن لم يكن •

قوله ومن صلى العصر وهو ذا صكراته لم يصل الظهر في بي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت (والهجرة)

ثم العصر بمقد فسادا موقونا حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكل
جا نزا وهذا عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وعندهما بمقد فسادا با تا لا جواز له بحال
وقد مر في ذلك في موضعه ولو صلى المغرب وهو ذا كرا لم يوتر فيه فائدة عند
ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وهذا بناء على ان الترتيب واجب عند سنة عندهما
ولا ترتب فيما بين الفرائض والمناسك

والهبة لا يصل الوقت عندهما وعند محمد رح للوقت المستحب حتى لو شرع في العصر
وهو ناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت لو اشتغل به يقع العصر في وقت مكروه يقطع
العصر عندهما ويصلى الظهر ثم يصلى العصر بعد غروب الشمس وعنده يمضي في
العصر ثم يصلى الظهر بعد غروب الشمس واذا فسدت الفريضة لا تبطل الصلوة
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما وعند محمد رحمه الله تبطل .

قوله ثم العصر بمقد فسادا موقونا الى قوله وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما
بمقد فسادا با تا ذكرني شرح الطحاوي وصورة المسئلة فقال تركب صلوة المغرب
وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والمغرب في اليوم الثاني والظهر مع التذكرة
جاز ظهر اليوم الثاني اجما ما واصلين قبله فيه اختلاف وفي المبسوط هذه هي المسئلة
التي يقال واحدة تصح الخمس واحدة تعدد الخمس فالواحدة المصححة هي العادة
قبل قضاء المتبروك والواحدة المفعدة هي المتروكة تقضى قبل العادة والاصل فيه
ان العلة انما تؤثر في غيرها لاني نفسها لانها صفة تحمل بالمحل فيعتبر بها حال المحل
ومحال ان يكون العلة محلا ثم سقوط الترتيب حكم والكثرة علة وانما ثبت الحكم
اذ اثبتت العلة في حق ما بعدها لاني حق نفسها فلا يؤدي الى تقديم الحكم على
السبب كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت بئس الاذن فيما يتجرعده لاني ذلك

(كتاب الصلوة ... باب قضاء الغوايب)

وعلى هذا اذا صلى العشاء ثم توسأ وصلى السنة والوتر ثم تبين انه صلى العشاء
بغير طهارة فعنده يعيد العشاء والسنة دون الوتر لان الوتر فرض على حدة عند
وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه تبعا للعشاء والله اعلم .

البيع الذي رآه وكذلك كون الكلب معلما بترك الاكل ثلث مرات يثبت الحل
فيما بعد اثلث لا فيها الا انه يقول ان المعلول يقارن العلة والكثرة صفة لهذه الجملة
وحكمها سقوط الترتيب فاذا ثبت صفة الكثرة لوجود الاخبار استندت الصفة الى اولها فاستندت
بحكمها فيثبت الجواز لكل وعلى هذا سائر المستندات مثل مرض الموت والعقر فالعلة
المبيحة للفطر مسببة لثلاث ايام ثم اذا خرج من الكوفة الى المدائن قصر وانظروا لم يجعل ذلك
تقدما للحكم على السبب كذا هنا وفي المحيط قال مشايخنا وانما لا تجب اعادة الغوايب
عند ابي حنيفة رحمه الله اذا كان عند المصلي ان الترتيب ليس بواجب وان صلوته
جائزة وانما اذا كان عنده نماز الصلوة بسبب الترتيب فعليه اعادة الكل كما قال ابو يوسف
ومحمد رحم لان العبد مكلف بما عنده فلا يبعد ان يتوقف حكم الصلوة المأذنة على ما يظهر في
ثاني الحال كمصلي الظهر يوم الجمعة ان ادركها ظهرا ان المؤذنة تطوع والا لم يفرض
وكمعنادة انقطع دمها فيما دون عاداتها فصلت صلوة فان عاد الدم تبين ان صلواتها
لم تصح وان لم يعد تبين انها كانت صحيحة .

قوله وعلى هذا اي على ان الوتر واجب عند وقد اداه في وقته بطهارة
اذ وقته وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعد النسيان فلا تلزمه الاعادة وعندهما
يعيد الوتر ايضا لانه سنة فكانت تبعا للفرض فلما وجبت اعادة الفرض
وجبت اعادة ما هو تبع له والله اعلم . (باب)

باب سجود السهو

يسجد للمسهو في الزيادة والنقصان سجدة تين بعد السلام ثم يتشهد ثم يسلم وعند الشافعي رحمه الله يسجد قبل السلام لما روي أنه عليه السلام يسجد للسهو قبل السلام ولنا قوله عليه السلام لكل سهو سجدة تان بعد السلام وروي أنه عم سجدة سجدة تي السهو بعد السلام

باب سجود السهو

قوله يسجد للمسهو في الزيادة والنقصان بعد السلام نفى لقول مالك رحمه الله فإنه يقول إن كان سهو من نقصان يسجد قبل السلام لأنه جبر النقصان وإن كان من زيادة يسجد بعد السلام لأنه ترهيم للشيطان وفيه حكاية روي أن أبا يوسف رحمه الله كان مع هارون الرشيد رحمه الله فجاء مالك رحمه الله فقال له أبو يوسف ما قولك في هذه المسئلة فاجاب بمذهبه فقال أبو يوسف ما قولك لوقوع السهو في الزيادة والنقصان جميعا فسكت مالك فقال أبو يوسف الشيخ تارة خطي وتارة لا يصيب فقال مالك رحمه الله على هذا ادركنا مشائضا فنظر إن أبا يوسف رحمه الله قال له الشيخ تارة خطي وتارة يصيب كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** ثم يتشهد ثم يسلم وسجود السهو يرفع التشهد والسلام ولكن لا يرفع القعدة لأن الأقوى لا يرتفع بالأدنى بخلاف الصلابة فإنها أقوى من القعدة فيرفعها وبخلاف سجدة التلاوة فإنها اثر القراءة المفروضة فالتحقت بها وفي المحيطان ارتفاع القعدة الأخيرة بالسجدة الصلابة وسجدة التلاوة إنما كان لأنه عاد إلى شيء محله قبل القعدة فيصبر رافعا للقعدة لهذا المعنى بخلاف سجود السهو فإنه يؤثر به بعد القعدة وفي ارتفاع القعدة بالعود إلى سجدة التلاوة روايتان في رواية لا يرتفع وهو اختيار

شمس الأئمة المرحومي رحمه الله عليه

(قوله)

فتعارضت روايتا فعله فبقي التمسك بقوله ما لما ولا ان سجودا سهوا ما لا ينكر
فيؤخر عن السلام حتى لو سهى عن السلام يجبر به وهذا الخلاف في الاولوية

قوله فتعارضت روايتا فعله فبقي التمسك بقوله لا يقال ان في المعارضة بين الحجتين
انما يصار الى ما بعدهما من الحجّة لا الى ما فوقهما والقول فوق الفعل لان
القول موجب للفعل لا فكيف يصار الى القول عند المعارضة بين الفعلين لا نقول
اذا وقعت المعارضة بين الحجتين انما يصار الى ما بعدهما عندا نعدام الحجّة فيما فوقهما
وان كانت حجة فوقهما فلا يحتاج حينئذ الى المعارضة وهناك ذلك وان انكر الخصم
ثبوته بنقل العدول ولا يقال ايضا هذا ترجيح بكثر العلة لانه انما يلزم ان لو قلنا نرجح القول
بالفعل ولا نقول به بل نقول لما تعارضت روايتا فعله رجعا الى ما هو الحجّة في الباب وهو حديث
القول في الباب ولا يقال بان الاصل في الدلائل اعمالها لا اعمالها فلم يعمل بمحدثي
الفعلين لا فانقول فيما قلنا اعمال للاصل ايضا وهوان الاصل في التعارض التوقف لما ان
التوقف موجب التعارض كان العمل موجب الدليل عند عدم التعارض **قوله** حتى لو سهى
عن السلام يجبر به صورته اذا شك في صلوته عند السلام فلم يدرك ثلثا صلى اربعا فشغله
تفكر حتى اضر السلام ثم ذكر انه صلى اربعا لزمه سجودا سهوا ولو كان لم يجبر به وقبله
ووجد هذا ثم سجد يجبر به ولو سجد ثم وجد هذا فان سجد له ينكر سجودا سهوا
وهو خلاف المشروع ولو لم يجبر بقي نقص لازم غير مجبور فيؤخر عن السلام كيلا يفتن
نقص غير مجبور **قوله** وهذا الخلاف في الاولوية في الخلاف المذكور بيننا وبين القاضي رحمه
في الاولوية فان الاولين انما تمي مندنا بعد السلام ولو اتى بسجود السهو قبل السلام جاز
عندنا ايضا وذكر في الاسرار قال علماءنا رحمهم الله الاحسن ان يسجد هما بعد السلام
وذكر في المحبط ولو سجد قبل السلام اجزا وعندنا قال القدوري رحمه الله هذه رواية
الاصول قال وروى عنهم انه لا يجزيه لانه ادعى جلا وقته ووجه رواية الاصول ان (فعله)

ويأتي بالتسليمين هو الصحيح من المصالح المذكور التي ما هو المعهود وباتي بالصلوة على النبي عليه السلام والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح لان الدعاء موضعه آخر الصلوة •

فعله حصل في فصل مجتهد فيه فلا يحكم بمعاذ لا نالوا امرنا بالاعادة بتكرار السجود وهذا شيء لم يقل به احد من العلماء فلا يهون فعله على وجه قال به بعض العلماء اولى من ان يكون على وجه لم يقل به احد من العلماء •

قوله ويأتي بالتسليمين هو الصحيح احترازا ما اختاره فخر الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح رحمهم الله فانهم اختاروا ان يسلم تسليمة واحدة من جانب اليمين فحسب لانه قال في الكتاب ثم يسلم ثم يسجد وهذا لا يتناوله الا بتسليمة واحدة ثم اختار فخر الاسلام رحمة الله عليه ان تكون تلك التسليمة الواحدة تلقاء وجهه ولا ينصرف من القبلة لان ذلك لمعنى التحية دون التحليل وقال شيخ الاسلام رحمة الله ولو سلم تسليمين لا يأتي بحجود المہو بعد ذلك ولكن شمس الأئمة المرخمي ومصدر الاسلام ابان السروظيها الدين المرغيناني رحمهم الله اختاروا ما اختاره صاحب الهداية بالتسليمين ونسب صدر الاسلام قائل التسليمة الواحدة الى البدعة فقال اخوه فخر الاسلام رحمة الله واما اختراؤه ما اختارناه باشارة محمد رحمة الله في كتاب الصلوة فبغضاض مهدة الجدة واما العدة على من قصر في طلبه **قوله** ويأتي بالصلوة التي ان قال هو الصحيح وفي المحيط واختلفوا في الصلوة على النبي وفي الدعوات انها في قعدة الصلوة ام في قعدة سجدة السهو ذكر الكرخي انها في قعدة سجدة السهو لانها هي القعدة الاخيرة والغراغ من الصلوة بهذه القعدة والطحاوي قال كل قعدة في آخرها سلام فبها صلوة على النبي عليه السلام فعلى هذا القول يصلي على النبي في القعدتين جميعا ومنهم من قال في المسئلة اختلاف عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يصلي في القعدة الاولى وعند محمد رحمة الله يصلي في القعدة الاخيرة بناء على اصل وهو ان سلام من عليه السهو

قال ويلزمه السهو إذا زاد في صلوته فعلا من جنسها ليس منها وهذا يدل على أن سجدة السهو واجبة وهو الصحيح لأنها تجب لجبر نقصان تمكن في العبادة فتكون واجبة كالدماء في الحج وإذا كان واجبا لا يجب الإتيان به واجب أو تأخير أو تأخير ركن ساهيا هذا هو الأصل وإنما وجبت بالزيادة لأنها لا تعري عن تأخير ركن أو ترك واجب •

قال ويلزمه إذا ترك فعلا مسنونا كأنه أراد به فعلا واجبا إلا أنه أراد بتسميته سنة إن وجوبها ثبت بالسنة •

ينضجه من الصلوة عند ما إذا كان كذا لك كانت القعدة الأولى هي قعدة التحتم وعند محمد رحمه الله عليه على خلافه واختار فخر الإسلام أيضا ما اختاره صاحب الهداية أنه يأتي بها بعد سجدة السهو •

قوله وهذا يدل أي قوله ويلزمه السهو **قوله** هو الصحيح اخترا من قول القدوري فإنه يقول أنه سنة عند عامة اصحابنا رحمهم الله كذا في التحفة وذكر في المحيط كان أبو الحسن الكرخي رحمه الله عليه يقول هو واجب استدلالا بما قال محمد رحمه الله إذا سهر الإمام وجب على المومنان بسجدة وقال غيره من اصحابنا أنه سنة استدلالا بما قاله محمد رحمه الله أن العود إلى سجود السهو لا يرفع الشهد ولو كان واجبا لكان رافعا للشهد كسجدة التلاوة **قوله** ويلزمه إذا ترك فعلا مسنونا وفي المحيط وترك السنة المضافة إلى جميع الصلوة نحو أن يترك الشهد في القعدة الأولى يوجب سجود السهو تكلم المشايخ فيما يوجب سجود السهو فقيل أنه يجب لستة أشياء بتقديم ركن كتقديم الركوع على الفاتحة والمورة وتأخير ركن كتأخير السجدة الصلبية وفي تأخير سجدة التلاوة روايتان أو القيام إلى الثالثة بتكرار الشهد بتكرار ركن كركوعين وثلاث سجديات وتغيير الواجب كالجهر فيما مضت أو عكسه وبتركه واجبا كالقعدة الأولى وبترك سنة مضافة إلى جميع الصلوة كالشهد في القعدة الأولى وذكر صدر الإسلام (ر)

قال اوترك قراءة فاتحة لانها واجبة او لغت او الشهادتين او تكبيرات العبدین لانها واجبات لانه عليه السلام واظب عليها من غير تركها مرة وهي امانة الوجوب ولا نها تصاف الى جميع الصلوة فدل انها من خصائصها وذلك في الوجوب ثم ذكر الشاهد بمقتضى القاعدة الاولى والثانية والقراءة فيهما وكل ذلك واجب وفيها سجدة المهور هو الصحيح

رحمه الله ان سبب الوجوب واحد هو ترك الواجب قال صاحب المحيط وهذا الجمع ما قبل فيه لان جميع ما ذكر من مراعاة الترتيب والافعال والاذاكار واجبة وكذا الشاهد في القاعدة الاولى عنده وعليه المحققون وكذلك يجب السهو عندنا في تكبيرة الافتتاح ان شك في حالة القيام او بعدها انه هل كبر الا فتتاح ام لا وطال تفكيره فيه ثم علم انه قد كبر فبنى او ظن انه لم يكبر فكبر وبنى فعليه سجدة السهو وفيها كذا في المحيط .

قوله اوترك فاتحة الكتاب اراد في الاولين وان تركها في الآخرين من الغرض لا يجب الا في رواية الحسن من ابي حنيفة رحمه الله **قوله** ثم ذكر الشاهد بمقتضى القاعدة الاولى الى قوله هو الصحيح اي بمقتضى القاعدة الاولى والثانية مجازا والقراءة فيهما اي بمقتضى حقيقة ولا يلزم من هذا الكلام الجمع بين الحقيقة والمجاز فيمنع ان لان المنعيل اجتماعهما مراد بين بلفظ واحد وهو لم يتعرض الارادة بل قال بمقتضى هذا وذلك ولا تصاد فيه المناقول القرع بمقتضى الحيض والطهر مع استحالة اجتماعهما مرادين **قوله** وكل ذلك واجب يشكل على هذا العموم القاعدة الاخيرة لانها فرض وليست بواجبة وبمقتضى انه اراد بقوله وكل ذلك واجب غير القاعدة الثانية لما مر انها فرضية اذا انحصرت شاع فذكره سابقا انها فرض دليل على انها غير مراد هنا كقوله تعالى واوتيت من كل شيء تعقنا انه لم يوت كثيرا من الاشياء وما قالوا انما قال ذلك لان ذلك عند البعض لم يمت بمعرفة بل هي واجبة لا يصح لانه قوا غير منصور

ولو جهر الا مام فيما خافت او خافت فيما يجهر تلزمه سجدة السهولان الجهر

وقيل انما يحصل على تأخير القعدة الثانية وفيه من الفساد ما فيه لانه ان اريد بالواجب
الغرض لم يرد به الواجب الحقيقي وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة وقد اريدت الحقيقة
هنا في غير النعدة الثانية فلم يرد المجاز لانه اريد حقيقة الترك بقوله وترك في
غيرهما فلم يرد التأخير فيها لئلا يصير جمعا بين الحقيقة والمجاز قلت يستل ان اراد ان
الاتيان بكل واحد منهما في محل واجب وترك كل واحدة في موضع يجب الاتيان
به فيه فيحقق ترك الواجب وهو الاتيان به في محله غير ان القعدة الثانية اذا لم يؤثر بها في
محله الا يؤثر بها بعده وتجب سجدة السهول والقعدة الثانية لا ينفق تركها اصلا الا بعمل تقصد
الصلوة لكن ينفق ترك الاتيان بها في موضع يجب الاتيان بها فيه فوجب سجود السهول
بترك الاتيان بها في محله وذلك واجب وليس بفرض اذ لو كان الاتيان بها في موضعها فرضا
لفسدت الصلوة بتأخيرها ولا تقصد بل تجب سجدة السهول وثبت انه اراد بقوله وكل ذلك
واجب معنى نعم الجميع وهذا من قبيل عموم المجاز ولهذا قال وفيها سجدة ولم يقل في
تركها سجدة وقوله هو الصحيح احتراز من جواب القياس في التشهد بانه سنة لا واجب
• لكن جواب الاحتسان هو واجب •

قوله ولو جهر الا مام فيما خافت او خافت فيما يجهر تلزمه سجدة السهول وهذا
مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا يلزمه واحتج في ذلك بما روى
ابوقنادة رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمعا الآية والأتين في الظهر
والعصر وذلك لان الجهر والخافتة هيئة من هيآت القراءة لامن اصل القراءة فتكون سنة
كهيآت الفعل نحو اخذ الركب وهيئة القعدة واحتج علماؤنا رحمهم الله بما روى ثوبان
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لكل سهو وسجدتان بعد السلام و
لم يوصل فهو على الكل الا ما قام الدليل والمعنى فيه ان المترك واجب لان الجهر (على)

في موضعه والمخافة في موضعها من الواجبات واختلفت الرواية في المقدار

على الامام فيما يجهر بالقراءة واجب ليعتصم القوم بقراءته لان قراءة الامام اقيمت مقام قراءة المعتدي لوجود المقصود وهو الاستماع ولما قام مقام القراءة وجب ان يكون فرضا فلا ينبتا عد من ان يكون واجبا وكذلك المخافة واجبة على الامام لان المخافة في الاصل شرعت لصيانة القرآن عن مغالطة الكثرة الا ترى ان النبي عليه السلام امر بالمخافة حين كان الكفار يغفلون له ولهذا شرع في صلوة النهار دون الليل لانهم كانوا ينام في صلوة الليل فدل انها شرعت لصيانة القرآن وصيانة القرآن من مثل هذا واجبة وما اخذ الركب وغيره ككبيرات الخفض والرفع وتسيحات الركوع والسجود فليس فيهما يدل على الوجوب مع انه قال عمر رضي الله عنه سنت لكم الركب فخذوا بالركب فقيس عليه هيئة سائر الاعمال بخلاف الجهر والمخافة واما الحديث فمحمول على انه عليه السلام انما فعل ذلك عند اليقين ان القراءة مشروعة في الظهر والعصر عندنا لا واجب السهوميين بعد ذلك ثم سوى بين الجهر والمخافة في رواية كتاب الصلوة وفصل الجواب في نوازل الصلوة فقال ان جهر فيما تخافت لزمته سجدنا المهر قل ذلك او كثر وان خافت فيما يجهر فان كان في اكثر الفاتحة اذني ثلث آيات من غير الفاتحة او آية قصيرة على مذهب ابي حنيفة حلت لزمه سجدة المهر والا فلا تفرق بين الجهر والمخافة ووجه الفرق بينهما هو ان حكم الجهر فيما يخافت اعطى من المخافة فيما يجهر لان الصلوة التي يجهر فيها لها حظ من المخافة فانه يخافت به القراءة في الآخرين وكذلك المنفرد بخبر في الصلوة التي يجهر فيها بخلاف الصلوة التي يخافت بالقراءة فيها في ذينك الحكمين ثم اعتبر من الفاتحة اكثرها لما فيها وان كانت قرأنا حقيقته ولكن يقوم مقام الدعا في الآخرين ولو كانت دعاء على الحقيقة لما وجبت السجدة بتغير صفتها كلها فوفرنا على الشبهين حظهما كذا ذكره شيخ الاسلام . (قوله)

والأصح قدر ما تجوز به الصلوة في الفصلين لأن البحر من الجهر والأخفاء لا يمكن الاحتراز منه ومن الكثير ممكن وما يصح به الصلوة كثير غير أن ذلك عنده آية واحدة وعندهما ثلث آيات وهذا في حق الإمام دون المنفرد لأن الجهر والمخافة من خصائص الجماعة •
قال وسهوا لإمام يوجب على الموتر المجد لتقرر السبب الموجب في حق الأصل ولهذا يلزمه حكم الإقامة بنية الإمام •

قوله والأصح قدر ما تجوز به الصلوة في الفصلين احتراز به من رواية نوا در الصلوة وما ذكره قاضي خان رحمه الله تعالى في الجامع الصغير بعد ذكر ما يجب فيه سجدة المهر وكذا لوجهر وهو إمام فيما يسهل فيه قل ذلك أو كثير في الروايات الظاهرة وخافت فيما يجهر قل ذلك أو كثير وذكر الشيخ الإمام شمس الأمانة الحلواني رحمه الله عليه ظاهر الجواب أن الجهر والمخافة سواء وفي كل ذلك سهو وإن كانت كلمة **قوله** لأن الجهر والمخافة من خصائص الجماعة أي وجوبها هذا الذي ذكره جواب ظاهرا للرواية وإما جواب رواية النوا در فانه تجب عليه سجدة المهر وكذا ذكره الناطقي في واقعاته رواية أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله في المنفرد إذا جهر فيما مضت أن عليه سجدة السهو لما ذكرنا وأما وجه ظاهر الرواية أنه إذا خافت فيما يجهر فظاهرا لانه مضرب بين الجهر والمخافة والتخيير هنا في الوجوب كذلك إذا جهر فيما مضت لم يترك واجبا عليه لأن المخافة إنما وجبت لنهي المغالطة وإنما يحتاج إلى هذا في صلوة يؤدي على سبيل الشهرة والمنفرد يؤدي على سبيل الضيق فلم تكن المخافة واجبة عليه **قوله** وسهوا لإمام يوجب على الموتر المجد لتقرر السبب الموجب في حق الأصل وهو وجوب سجدة المهر في حق الإمام والمتابعة على العموم لازمة حتى إن الإمام إذا تشهد وقام من القعدة الأولى إلى الثالثة تسمى بعض من خلفه تشهد حتى قاما جميعا فعلى من لم يشهد أن يعود ويشهد ثم يتبع إمامه وإن خاف (أن)

فان لم يسجد الامام لم يسجد الموتى لانه يصبر مخالفا لمامه وما التزم الاداء الامنا بعافان سهى الموتى لم يلزم الامام ولا الموتى السجود لانه لو سجد وحده كان مخالفا لمامه ولو تابعه الامام ينقلب الاصل تبعا ومن سهى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حالة القعود اقرب ما دقعده وتشهد لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه ثم قيل يسجد للسهو للتاخير والاصح انه لا يسجد كما اذا لم يتم

ان تلوته الركعة لانه تبع لمامه فيلزمه ان يشهد بطريق المتابعة بخلاف ما اذا ادرك الامام في السجود فلم يسجد معه السجدتين فانه يقتضي السجدة الثانية ما لم يخف فوت ركعة اخرى فاذا خاف ذلك تركها لان هناك هو يقتضي تلك الركعة بسجدة تبعا فعليه ان يشغل بادراك الركعة الاخرى اذا خاف فوتها وههنا لا يقتضي هذا التشهد بعد هذا فعليه ان يأتي به ثم يتبع امامه بمنزلة الذي نام خلف الامام ثم انتبه كذا ذكر في نوادر الصلوة •

قوله فان لم يسجد الامام لم يسجد الموتى لانه يصبر مخالفا فان قلت بشكل على هذه المسألة التسع التي ذكر في الخلاصة والخرافة انها اذا لم يفعلها الامام يفعلها القوم احد بها اذا لم يرفع الامام يديه عند تكبيرة الافتتاح يرفع القوم واذا لم يثن الامام فالمقتدي يثني وكذلك لو ترك الامام تكبيرة الركوع وتمسكه وتمسكه وتكبير الانعطاف وقراءة التشهد والتسليم والتاسع تكبير الشريق قلت هذه الاحكام لا تثبت في ضمن شيء باشارة الامام بل ثبت ابتداء على كل واحد من الامام والمقتدي ولا يجري فيها النيابة فلما لم يفعلها الامام يفعلها المقتدي واما وجوب سجدة السهو انما ثبت في ضمن فعل باشارة الامام فلما لم يأت المباشرة لا يجب على غيره لان السبب ثبت في حق الامام ولو وجب على غيره انما يجب بسبب المتابعة والمتابعة انما تكون ان لو كان موافقا لمامه وفي الاتيان بها عند عدم اتيان امامه بها مخالفا فلا يجب **قوله** لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه كغناء المصر له حكم المصر في حق صلوة العبد والجمعة وكحرية البئر

(كتاب الصلوة - باب سجود المہو)

ولو كان الى القيام اقرب لم يعد لانه كالقائم معنى وسجد للمہو لانه ترك الواجب وان سہو من القعدة الاخرة حتى قام الى الخامسة رجع الى القعدة مالم يسجد لان فيه اصلاح صلوته وامكنه ذلك لان ما دون الركعة بمحل الرض •

قال والغى الخامسة لانه رجع الى شئ محله قبلها فبرئ من وسجد للمہو لانه اخر واجبا وان قيدا الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه استحکم شروعه في الثالثة قبل اكمال اركان المكتوبة ومن ضرورته خروجه عن الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلوة حقيقة حتى يحسب بها في يمينه لا يصلي

له حكم البشر وما قرب من العامر له حكم العامر في المنع عن الاحياء كذا في المحبط وعليه قوله عليه السلام لقنوا موتاكم •

قوله ولو كان الى القيام اقرب لم يعد ويعتبر ذلك بالنصف الاصل من الانسان ان كان النصف الاصل ممنويا سكان الى القيام اقرب والا لا هذا الذي ذكره رواية من ابي يوسف رحمه الله واستحسن مشايخنا رحمهم الله روايته وفي ظاهر الرواية وان لم يستوفأ ثما يعود وان استوفى قائما لانه اذا استوفى قائما اشتغل بفرض القيام فلا يترك الفرض للواجب بخلاف ما لو لم يستوفأ ثما واصل هذا ما ذكر في المبسوط والمحيط انه روي عن النبي عليه السلام انه قام من الثانية الى الثالثة قبل ان يقعد فسبحوا له فعاد وروي انه لم يعد ولكن صبح لهم فقاموا ووجه التوفيق بين الحد يثنى ان ما روي انه ما كان لم يستوفوا ما روي انه لم يعد كان بعد ما استوفى قائما **قوله** لان ما دون الركعة بمحل الرض لانه ليس له حكم الصلوة ولهذا لا يحسب به في يمينه لا يصلي **قوله** وسجد للمہو لانه اخر واجبا اراد به الواجب القطعي وهو الفرض **قوله** وان قيدا الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده يعود الى القعدة ويتشهد ويعلم ويحسب سجدتي المہو فتجزئه صلوته هذا اذا قام الى الخامسة ساهيا فان قام اليها عامدا ولم يكن قد قدر التشهد (فعلى)

وتحولت صلواته نفلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رَحَ خَلاًفاً لمحمد رحمه الله
على ما مر فيضم إليها ركعة سادسة ولولم يضم لاشي عليه لانه مثنون ثم انما يبطل
فرعة بوضع الجبهة عند أبي يوسف رحمه الله لانه سجود كامل

فعلى قول علمائنا ما لم يقيد الخامسة بالسجدة لاتعقد صلواته كالوقوف إليها ساهياً وقال
الشافعي رحمه الله بانه كما قام إلى الخامسة عامداً تعقد صلواته فالكلام بيننا وبينه في هذه
المسئلة في موضعين أحدهما هو ان الزيادة اذا كانت ركعة واحدة وقد حصلت ساهياً
هل يقبل الرض ام لا عندنا لا يقبل كالوكانت الزيادة ركعتين وعنده يقبل الرض كما
دون الركعة والثاني ان الزيادة اذا كانت دون الركعة وقد حصلت عند اهل بغداد
الرض ام لا عندنا لا يعقد وعنده يعقد واحتج بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه اذا صلى اظهر خافاً ولم ينقل انه تعد في الرابعة ولا انه اعاد صلواته ولانه زاد في
صلواته ما ليس منها ساهياً فلا تعقد صلواته كالوقوف بها دون الركعة ولا يلزم ما اذا قام
عامداً لان الفرق ثابت بين فعل يوجد ساهياً وبين فعل يوجد عامداً كما في السلام
وفي الكافي للعلامة النسفي رحمه الله في قوله وان فسد الخامسة بمسجدة بطل فرعة
وقال الشافعي رحمه الله ان كان عامداً بطلت صلواته وان كان ساهياً لا بناء على ان هذه
الركعة عنده حيث اذا الترتيب في افعال الصلوة فرض عنده واصابة لفظ السلام فرض
ايضاً والنفل شره بعد الفراغ من الفرض فاذا قدمه بطل نصار وبنامنا فيا للصلوة
ومذهب في المنافي ان يجعل عفواً بالهوى وعندنا صلوة فتأكد شروعه في النفل قبل
اكمال الفرض اذ القعدة الاخيرة فرض وقد تركها لمضادة بين الفرض والنفل كمن تحرم
الفرض ثم كبر بنوى التطوع بطل الفرض •

قوله وتحولت صلواته نفلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله خلافاً لمحمد
رحمه الله على ما مر في باب قضاء الغوات ولان صلواته لولم تعقد اصلاً ههنا تصير تطوما

وعند محمد رحمه الله برفعه لان تمام الشيء بآخره وهو الرفع ولم يصح مع الحدث
 وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا سبقه الحدث في السجود بني عند محمد رح خلافا
 لابي يوسف رحمه الله ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد الى القعدة مالم يسجد
 للخامسة وسلم لان التعليم في حالة القيام غير مشروع وامكته الاقامة على وجهه
 بالقعود لان مادون الركعة بمحل الرض وان قيد الخامسة بالسجدة ثم تذكر ضم البها ركعة
 اخرى وتم فرضه لان الباقي اصالة لفظة السلام وهي واجبة وانما يضم اليها اخرى
 لتبصر الركعتان فعلا لان الركعة الواحدة لا تجزئ لنهاية عليه الصلوة والسلام عن
 البتراء ثم لا تنويان من سنة الظهر هو الصحيح لان المواظبة عليها بتحريمه مبتدأة
 وترك القعدة على رأس الركعتين في التطوع مفسد للصلوة عنده واذا بطل صلوته
 لا يضيف الى الخامسة ركعة اخرى وصدهما ترك القعدة على رأس الركعتين
 في التطوع لا يفسد الصلوة فبقيت التحريمه فيضيف اليها ركعة اخرى عندهما حتى
 يصير متفلا بست ركعات لان النفل شرع شعاعا لا وترا كذا في المحبط .

قوله وعند محمد رحمه الله برفعه الجبهة وهو المختار للفتوى **قوله** وثمرة الخلاف
 تظهر فيما سبقه الحدث في السجود بني عند محمد رحمه الله عليه خلافا لابي
 يوسف رحمه الله وقيل ان ابا يوسف رحمه الله سئل عنها فقال بطلت ولا يعود
 اليها فاخبر بجواب محمد رحمه الله فقال له صلوة يهدت يصلحها الحدث وزه كلمة
 استعجاب من اهل العراق وانما قالها ابو يوسف رحمه الله تهكما وقيل الصواب زه
 بالضم والنزاهي ليست ضالصة **قوله** ولو قعد في الرابعة اي قدر الشهد ثم قام اي ماها
قوله سم اليها ركعة اخرى ذكر في الاصل ما يدل على الوجوب حيث قال فيه عليه
 ان يضيف وكلمة على للاعجاب **قوله** لنهاية عليه الصلوة والسلام عن البتراء فان قيل النهي
 يقرر المشروعية فلنا ثبت نسخه ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه ما اجزت ركعة قط
قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم حيث قالوا تنويان من سنة الظهر (قوله)

ويعجد للمهو استحسانا تمكن النقصان في الغرض بالخروج لاعلى الوجه الممنون وفي النفل بالدخول لاعلى الوجه الممنون ولو قطعها لم يلزمه القضاء لانه مظنون ولو اقتدى به انما فيها يصلي ستاعند محمد رحمه الله لانه المؤدى بهذه التحريمه وعندهما ركعتين لانه استحکم خروجه من الغرض ولو اقتده المقتدي لقضاء عليه عند محمد رحمه الله اعتبارا بالامام وعند ابي يوسف رح يقضي ركعتين لان السقوط بعارض يخص الامام

قوله ويعجد للمهو استحسانا والقياس ان لا يلزمه سجود السهو لان هذا سهو وقع في الغرض وقد انتقل منه الى النفل ومن سهى في صلوة لا يجب عليه ان يسجد في صلوة اخرى وجه الاستحسان انه انتقل من الغرض الى النفل الا ان النفل بناء على التحريمه الاولى فيجعل في حق وجوب سجدة السهو كما صلوة واحدة وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعا بتسليمه واحدة وقد سهى في الشفع الاول سجد للمهو في آخر الصلوة وان كان كل شفع من التطوع كصلوة على حدة لكن كلها في حق التحريمه صلوة واحدة قالوا وهذا القياس والاستحسان بناء على مسئلة اخرى وهي ان المصنوع اذا اشتغل بقضاء ما فاتته ولم يتابع الامام في سجود السهو هل يسجد في آخر الصلوة القياس ان لا يسجد لان السهو وقع في صلوة الامام وهو انتقل الى صلوة اخرى وفي الاستحسان يجب لان صلوته بناء على صلوة الامام فيجعل كأنها صلوة واحدة في حق وجوب سجدة السهو كذا في هذا قبل هذا القياس والاستحسان على قول محمد رحمه الله لان عنده سجود السهو في هذه الصلوة لنقصان تمكن في الغرض بترك السلام واما عند ابي يوسف رحمه الله لنقصان تمكن في النفل فكان واجبا قياسا واستحسانا كذا في المحيط **قوله** انكم النقصان في الغرض اي عند محمد رح وقوله وفي النفل بالدخول لاعلى وجه الممنون اي عند ابي يوسف رحمه الله وانما قدم قول محمد رح على قول ابي يوسف

قال ومن صلى ركعتين تطوعاً فسهو فيهما وسجد للمهور ثم أراد ان يصلي اخرين لم يسن لان السجود يبطل لوقوعه في وسط الصلوة بخلاف المسافر اذا سجد للمهور ثم نوى الاقامة حيث يبني لانه لو لم يسن يبطل جميع الصلوة ومع هذا لو ادى سجداً لبقاء التحريمه ويبطل سجود المهور وهو الصحيح ومن سلم وعليه سجد تا السهو فدخل رجل في صلوته بعد التسليم فان سجد الامام كان داخلاً ولا فلا وهذا عند ابي حنيفة واهي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله هو داخل سجد الامام او لم يسجد لان عنده سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلوة اصلانها وجبت جبر للنقصان فلا بد من ان يكون في احرام الصلوة وعندهما يخرج على سبيل التوقف لانه محلل في نفسه وانما لا يعمل لحاجته التي اداء السجدة فلا يظهر دونها ولا حاجة على اعتبار عدم العود ويظهر الاختلاف في هذا وفي انتقاص الطهارة باللقمته وتغير الغرض بنية الاقامة في هذه الحالة ومن سلم يريد به قطع الصلوة وعليه سهو فعليه ان يسجد للمهور

لانه هو المختار والمعتمد للفتوى ذكره فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير **قوله** ثم اراد ان يصلي اخرين الصحيح اخرين **قوله** ومع هذا لو ادى سجداً اي المتطوع لو بنى وادى سجداً ذكره الامام المرعيني وذكر شيخ الاسلام رحمه الله وان بنى على ذلك ينبغي ان يعيد سجدتي المهور لانه لما بنى حصلت السجدة وان في وسط الصلوة فلا يعتد بهما فكان عليه الاعادة لكن هذا يخالف ما ذكره شمس الائمة الحرخمي رحمه الله في المبسوط في الفرق بين التطوع يريد البناء بعد السجدة وبين المحاضر بنوى الاقامة بعدهما فقال وحقيقة الفرق هو ان السلام محلل ثم العود الى سجود السهو تعود حرمة الصلوة للضرورة وهذه الضرورة فيما يرجع الى اكمال تلك الصلوة لا في حق صلوة اخرى وبنية الاقامة عملها في وجوب اكمال تلك الصلوة فظهر عود الحرمة في (حتمها)

لان هذا السلام غير فاطح الصلوة ونيتته تغيير المشروع فلفت ومن شك في صلوته فلم يدرك ثلثا صلى ام اربع او ذلك الاول ماعرض له استأنف لقوله م اذا شك احدكم في صلوته انه كم صلى فليحتمل الصلوة وان كان يعرض له كبير انبنى على اكبر رائه

حقها فاما كل شفع من التطوع فصلوة على حدة ولم تعد الحرمة في حق صلوة اخرى فلهدا لا يمكنه ان يبني عليها ركعتين فهذا التعليل يشير الى انه لو بنى عليها ركعتين لا يصح وذكر في الكتاب انه لو بنى صح فتحققت المخالفة .

قوله لان هذا السلام غير فاطح ونيتته تغيير المشروع فلفت وهذا لانه غير محلل عند محمد رح نمى تصد تحليله فقد قصد تغيير المشروع وعندهما هو محلل على سبيل التوقف فمتى فصدان جعله محللا على الثبات فقد قصد تغيير المشروع فلفت واذا بطلت نيته بقي مجرد السلام فيمجد للسهو فان قبل بشكل بما اذ انوى الا شراك بالله تعالى فانه يصير مشركا من ساعته وان كانت نيته مغيرة لرأس المشروعات قلنا النية المجردة لا تبطل ما توقف تحققة على النية مع عمل الجوارح والصلوة من هذا القبيل بخلاف الايمان فان تحققة لا يقتصر الى عمل الجوارح اذ هو تصديق بالجنان والاقرار باللسان شرط اجراء الاحكام على القول المنصور وهو اختيار الشيخ ورئيس اهل العنة ابو منصور لما تريدي رحمه الله ولا ن شرط الايمان هزيمة استمرار الايمان فلما نوى الكفرات شرطة وبغوات الشرط بغوات المشروط فلهدا صار كافرا وقي العوائد الظهيرية ولكن بقي لي فيه بعض الاشكال وهوان النية ههنا لم توجد مجردة من العمل لا قترانها بالتسليم الذي هو التحليل لا سيما على قولهما والجواب عنه ان النية المقرونة بالعمل انما تعمل اذ لم يكن ذلك العمل المقرون به النية مستحقة عليه فان اقتران النية به والسلام زمان اقتران النية به مستحق عليه لانه يجب عليه ان يعلم حتى يتمكن من ان يمجد للسهو فلا يعمل النية فكانت النية مجردة من العمل على هذا التقدير **قوله** وذلك اول ماعرض له

لقوله عليه السلام من شك في صلوته فليتحرك الصواب وان لم يكن له رأي ينسحب على اليقين لقوله من شك في صلوته ولم يدرك اثلاثا صلى اربعة اربعين على الاقل والاستقبال بالسلام اولى لانه عرف محلا دون الكلام ومجرد النية يلفو وعند البناء على الاقل يقعد في كل موضع ينوهم آخر صلوته كعبلا يصبر تاكافرض القعدة والله اعلم •

اختلف المشايخ رحمهم الله في معنى قوله اول ما عرض له او اول ما سهى قال بعضهم معناه ان السهو ليس بعدائه لانه لم يشبه في عمره قط وقال بعضهم معناه اول سهو وقع له في عمره ولم يكن سهوا في صلوته غلط من حين بلغ وقال بعضهم معناه اول سهو وقع له في تلك الصلوة والاول اشبه •

قوله لقوله عليه السلام فليتحرك الصواب وهذا الحديث محمول على ما اذا وقع له غير مرة والاول على ما اذا وقع له اول مرة والاتعاضا لمصادفة بين الاستيناف والتحري والحمل على هذا اولى لان الحمل على مكفه يوجب ترك العمل باحدهما اذ لو استقبل فيما اذا وقع غير مرة مع تعذر المضي لانه لو استقبل لوقع ثانيا وثالثا ثم وثم لان يستقبل فيما اذا وقع ذلك الا مع امكان المضي اولى وقوله ومجرد النية يلفو لانه تصير مسئلة هي هي تشك في صلوته انه هل كبر للافتتاح ام لا هل احدث ام لا هل اصاب ثوبه نجاسة ام لا هل مسح رأسه ام لا لان كان ذلك اول مرة استقبل والا مضى شك في الوتر انه ثالثة او ثالثة يتم تلك الركعة ويقنت فيها لجواز انها الثالثة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقنت ايضا هو المختار والمسبوق بركعتين في الوتر قنت مع الامام في الركعة الاخيرة ثم قام الى القضاء لا يقنت ثانيا في الثالثة لان المسبوق مأمور بان يقنت مع الامام فصا ذلك موضعا فلا يقنت مرة اخرى لان تكراره غير مشروع في موضعه والشاك لم يتيقن بوقوع الاول في موضعه فيقنت مرة اخرى والله اعلم •

باب صلوة المريض

إذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد لقوله م لعمران بن حصين ربه صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى الجنب تؤمى إيماء ولأن الطاعة بحسب الطاقة قال فإن لم يستطع الركوع والسجود أو مئى إيماء يعنى قاعدا لأنه وسع مثله وجعل سجودا خفص من ركوعه لأنه قائم مقامهما فاخذ حكمهما ولا يرفع الي وجهه شيئا يسجد عليه لقوله عليه الصلوة والسلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فامبرأ منك فان فعل ذلك وهو يخفض رأسه اجزأه لوجود الإيماء

باب صلوة المريض

قوله وإذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا وفى المحيط لم يرد بهذا العجز العجز أصلا بحيث لا يمكنه القيام بأن يصير مستعدا بل إذا عجز عنه أصلا أو تدر عليه إلا أنه يضعفه ذلك ضعفا شديدا حتى يزد عليه لذلك أو يسجد وجعا لذلك أو يخاف إبطاء البرء فهذا وما لو عجز عنه أصلا سواء وذكر الامام النمر تاشي رحمه الله اختلف في حد المرض الذي يبيح الصلوة قاعدا قبل ان يكون بحال لو قام سقط من ضعف أو دوران رأس أو غير ذلك وقبل ان يصير صاحب فراش وأصح الأقاويل ان يلحقه بالقيام ضرر وإذا كان قادر على بعض القيام دون تمامه كيف يصنع قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يؤمر بان يقوم مقدار ما يقدر فاذا عجز تعد حتى اذا كان قادر على ان يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة أو كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها قالوا يؤمر بان يكبر قائما ويقراء ما يقدر عليه قائما ثم يتعد اذا عجز زوجه اخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ثم اذا قدر على القيام متكئا قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله الصحيح انه يصلي قائما متكئا ولا يعجز به غير ذلك وكذلك لو قدر على ان يعتمد على عصا أو كان له خادم لو أتى

وان وضع ذلك على جبهته لا يجزيه لانعدامه وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة ورمى بالركوع والسجود لقوله من يصلي المريض قائما فان لم يستطع فتعاذ فان لم يستطع فعلى قفاه يرمى ايماء فان لم يستطع فالحمد لله تعالى احق بقبول العذر منه **قال** رضي الله عنه وان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة جازما رويانا من قبل الا ان الاولين هو الاولين عندنا خلا فالحاشا نفي رحمة الله تعالى عليه لان اشارة المستلقي تقع الى هواء الكعبة و اشارة المضطجع على جنبه الى جانب قدميه

عليه قدر على القيام فانه يقوم ويكفي خصوصا على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فان عندهما قدرته على الوضوء بغيره كقدرته بنفسه فكذا هذا ولم يذكر في الاصل ما اذا لم يقدر على القعود مستويا وتدر عليه متكئا او مستندا الى حائط او ايمان او ما شبه ذلك قال مشايخنا ينبغي ان يصلي قائما مستندا او متكئا ولا يجزيه ان يصلي مضطجعا وهو نظير ما في القيام كذا في المحيط .

قوله وان وضع ذلك على جبهته لا يجزيه لانعدامه اي لانعدام الايماء ولا يلزمه في الايماء تعريب الجبهة الى الارض باقصى ما يمكنه كذا ذكره ابو بكر وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله ان المؤمي اذا خفض رأسه المركوع شيئا ثم للسجود جاز ولو وضع بين يديه وسائد فالصق جبهته عليها ووجد ادنى الانحناء جاز من ذلك الايماء والا فلا **قوله** وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره و اراد بهذا ان توضع له وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد لا يتكمن من الايماء بالركوع والسجود اذ حقيقة الاستلقاء تمنع الاصحاء من الايماء فكيف بالمريض كذا ذكره الامام بدر الدين الصكردي رحمه الله ويؤمى اربعة اشياء القيام والركوع والسجود والقعود وقيل ينبغي للمستلقي ان ينصب ركبته ان قدر عليه حتى لا يمدد رجله الى القبلة **قوله** فان لم يستطع فالله احق بقبول العذر اي بعذر التأخير هو الصحيح **قوله** لما رويانا اي من حديث عمران بن الحصين (قوله)

وبه تتأدى الصلوة فان لم يستطع الا ايماء برأيه اخرت عنه ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه خلافا لفررحمته الله لما روينا من قبل ولان نصب الابدال بالرأي مستمع ولا قياس على الرأس لانه يتأدى به ركن الصلوة دون العين واختيار قوله اخرت عنه اشارة الى انه لا تستقط عنه الصلوة وان كان العجز اكثر من يوم وليلة اذا كان مقيما وهو الصحيح لانه يهمل مضمون الخطاب بخلاف المغمى عليه .

قوله وبه تتأدى الصلوة اي بالايماء الذي يدل عليه الاشارة وهذا لان الصلوة بايماء ماله فعل غير الايماء وبالفعل يتأدى الصلوة وما رواه الشافعي رحمه الله محمول على انه كان لا يقدر على ان يستلقي على فناء اذا كان به ناسورا والترخيص بعذر الشخص لا يدل على ثبوته لغیره **قوله** ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه وقال زفر رحمه الله يؤمى بعينه وقلبه واذا صح بعيد وذكر في المختلغات قال زفر رحمه الله يؤمى بالحاجبين والا لقربه من الرأس فان عجز فبالعينين فان عجز فبقلبه وقال الشافعي رحمه الله بعينه وقلبه وقال المحسن رحمه الله بحاجبيه وقلبه ويعيد اذا صح ومن ابي يوسف رحمه الله ان المريض اذا عجز عن الايماء بالرأس يؤمى بعينه لا يؤمى بقلبه وسئل محمد رحمه الله عن ذلك فقال لا اشك ان الايماء بالرأس يجوز ولا اشك ان الايماء بالقلب لا يجوز واشك في الايماء بالعين انه هل يجوز **قوله** لما روينا من قبل وهو قوله عليه السلام فان لم يستطع فالله احق لقبول العذر منه **قوله** اشارة الى انه لا تستقط عنه الصلوة الى ان قال وهو الصحيح وقيل الامح ان عجزه اذا زاد على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الائمة لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب فقد ذكر محمد رحمه الله ان من قطعت يده من المرفقين وقد ماته من السابقين لا صلوة عليه وهو اختيار شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقاضي خان وغيرهم رحمهم الله وفي فتاوى قاضي خان والاول اصح اي وجوب القضاء

قال وإن قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ويصلي قاعدا يؤمى إيماء لان ركبة القيام للنوسل به الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعبه السجود لا يكون ركناً فيتخيروا الأفضل هو الإيماء قاعداً لانه أشبه بالسجود وإن صلى الصحيح بعض صلوته قائماً ثم حدث به مرض أتمها قاعداً يركع وسجداً ويؤمى ان لم يقدر أو مستلقياً ان لم يقدر لانه بناء الادنى على الاعلى فصاركالا اقتداء ومن صلى قاعداً يركع وسجداً لمرض ثم صح بنى على صلوته قائماً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله استقبل بناء على اخلا فهم في الاقتداء وقد تقدم بيانه وإن صلى بعض صلوته بإيماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف عندهم جميعاً لانه لا يجوز اقتداء الراكع بالمؤمى فكذا البناء ومن افتتح التطوع قائماً ثم أعيا بالباس بان يتوكأ على عصا أو حائط أو يقعد لان هذا هذر

قوله ويصلي قاعداً يؤمى إيماء هذا لبيان الأفضلية فانه لو أومى قائماً يجوز وقال في الايضاح وإن هجز من الركوع والسجود وقدر على القيام صلى قاعداً بإيماء فإن صلى قائماً بإيماء أجزاء ولا يستحب له ذلك وقال زفر والشافعي رحمهما الله يصلي قائماً لان القيام ركن فلا يسقط بالعجز من أداء ركن آخر **قوله** فيتخير ابي بين الإيماء قائماً وبين الإيماء قاعداً على ما ذكرنا **قوله** لانه أشبه بالسجود لان عند الإيماء قاعداً يصبر رأسه اقرب الى الارض من الإيماء قائماً وعن هذا قلنا بان المؤمى يجعل السجود اخفض من الركوع لان ذلك أشبه بالسجود كذا في المبسوط **قوله** واستأنف عندهم جميعاً الاعلى قول زفر رحمه الله فان عنده بنى لما ان اصله انه يجوز اقتداء الراكع بالمؤمى وعندنا لا يجوز فكذا البناء في حق صلوة نفسه كذا في المحيط فان قيل الإيماء خلف فينبغي ان يجوز الاقتداء كالمتميم والمؤمى والماسح والغاسل واذا جاز الاقتداء جاز البناء ضرورة قلنا الإيماء بعض الركوع والسجود وبعض الشيء لا يصلح خلفاً (عنه)

وان كان الاتكاء بغير عذر يكره لانه اساءة في الادب وقيل لا يكره عند ابي حنيفة
رحمة الله لانه لو قعد عند مجوز من غير عذر فكذا لا يكره الاتكاء وعندهما
يكره لانه لا يجوز القعود عندهما فيكره الاتكاء وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق

هنا لكنه سقط منه ما عجز عنه الضرورة ولزمه ما قدر عليه من حينه فان قيل لم لا يصلح بعض الشيء
خلفا من كله قلنا لان فيه جعل الشيء خلفا من نفسه وهذا خلف وهذا لان الاصل عبارة
عن مجموع هو داخل فيه فمتى صار خلفا من المجموع يصير خلفا من نفسه ضرورة .

قوله وان كان الاتكاء بغير عذر يكره ابي بالاتفاق والفرق لابي حنيفة
رحمة الله في القعود بلا عذر والاتكاء بلا عذر انه مخير في الابتداء بين ان يفتح
التطوع فاما وبين ان يفتح قاعدا فيبقى هذا الخيار في الانتهاء من غير كراهة واما في
حق الاتكاء فهو غير مخير في الابتداء بين ان يصلي مستكوبا بين ان يصلي غير منكى
بل يكره لذلك لما فيه من سوء الادب وظهار التجبر فكذلك في الانتهاء كذا في المحيط
قوله وقيل لا يكره عند ابي حنيفة رحمة الله لانه لو قعد عند مجوز من غير عذر فكذا
لا يكره الاتكاء ان عني الجواز بالكرهة فالتقريب ظاهر لانه لما لم يكره القعود بلا عذر
مع انه مفوت للقيام لان لا يكره الاتكاء مع انه غير مفوت اولي وان عني الجواز
مع الكراهة فكذلك اذا القعود المفوت للقيام جائز فلا يكره الاتكاء اذ لو كره للزم
الاستواء بين ما ينقض القيام اعني القعود وبين ما ينقضه ولا ينقضه اعني الاتكاء
والاستواء محال وهذا الوجه الاخير كما انه مراد المصنف رحمه الله اذا ذكر بعد انه ان
قعد بغير عذر يكره اتقا **قوله** وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق فان قيل كيف يوصف
هذا بالكرهة وقد انعدم الجواز عندهما لهذه الصلوة بسبب القعود ولا يوصف صلوة
غير جائزة بالكرهة قلنا المراد من هذا انه لو صلى ركعة فاما ثم قعد في الثانية ليعرأ
لاعبا ثم قام واتم الثانية فاما فان هذه الصلوة جائزة مع صفة الكراهة كذا قاله

وتجوز الصلوة عنده ولا تجوز عندهما وقدم في باب النوافل ومن صلى في السفينة فاعدا من هبرعة اجزاء عند ابي حنيفة رحمه الله والقيام افضل وقال لا يجزيه الا من مذر لان القيام مقدور عليه فلا يترك الالة وله ان الغالب فيها دوران الرأس وهو كالحق الا ان القيام افضل لانه ابعد عن شبهة الخلاف والخروج افضل ان امكنه لانه اسكن لقلبه والخلاف في غير المربوطة والمربوطة كالشط وهو الصحيح ومن اغمى عليه خمس صلوات او دونها قضى وان كان اكثر من ذلك لم يقض وهذا استحسان

مولانا الامام حميد الدين خيريري رحمه الله قلت هذا الجواب لا يوافقه .
قوله وتجوز الصلوة عنده ولا تجوز عندهما وفي الكافي ثم قال وان تعد بلا عذر يكره اتقا فاهذا امشكل على قولهما لانهما قائلان بعدم اجواز وهو لا يوصف بالكره لكانا نقول قوله لا يجوز ليستلزم الكراهة فاستقام وصفه به وهذا وفق ثم قوله بالاتفاق بخلاف لما ذكره فخر الاسلام رحمه الله في مبسوطه حيث قال لو تعد في النفل من غير عذر ولا يكره في الصحيح عنده لان الابتداء على هذا الوجه مشروع من غير كراهة فالبقاء اولى لان حكم الانتهاء اسهل من حكم الابتداء الاترى ان الحدوث يمنع ابتداء الصلوة ولا يمنع البقاء **قوله** والمربوطة كالشط هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم بانه ايضا على الخلاف ولكن الاصح انه لا يجوز فيه الا قائما في قولهم وهذا اذا كانت مربوطة بالشط وان كانت موثقة بالانجر في لجة البحر وهي تضرب قبل احتمل وجهين والاصح انه ان كانت الرميح تحركها تحريكا شديدا فهي كالسائرة وان حركتها قليلا فهي كالواقفة كذا ذكره التمرناشي رحمه الله وذكر المحسن فان كانت موثقة على الشط قال بعض مشايخنا هو على الخلاف وهذا غلط والصحيح انه لا تجوز الصلوة في قولهم جميعا وكذا رواه ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله نصا وعن العلامة نور (الائمة)

والقياس ان لا قضاء عليه اذا استوعب الاعماء وقت صلوة كامل لتحقيق العجز فاشبه الجنون وجه الاستحسان ان المدة اذا طالت كثرت الغوائل فتخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلا حرج والكثير ان يزيد على يوم وليلة لانه يدخل في حد التكرار والجنون كالاغماء كذا ذكر ابو سليمان رحمة الله تعالى عليه بخلاف النوم لان امتداده نادر فيلحق بالقاصر ثم الزيادة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد رحمة الله تعالى عليه لان التكرار يتحقق به وعندهما من حيث الساعات وهو المأثور من علي وابن عمر رضي الله عنهم والله اعلم بالصواب •

الائمة المنصور اني رحمه الله سفينة ماثورة على شط الجحيم وهي على ظهرا الماء غير مستقرة على الارض والسط طين لا تمكث الصلوة فيه الا بالاياء يصلي في الشط بالاياء لان الصلوة في السفينة لا تجوز •

قوله والقياس ان لا قضاء عليه وهو قول الشافعي لانه مجزئ مانع من فهم الخطاب فنا في الوجوب اذا استوعب وقت صلوة كالجنون على قول البعض **قوله** فيلحق بالقاصر يريد به القاصر من النوم **قوله** من حيث الاوقات اي من حيث مضي الاوقات لان التكرار اي تكرار الصلوات يتحقق به اي بمضي الاوقات بان اغمي عليه قبل الزوال ودام الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني الا انه افاق قبل دخول وقت العصر لا قضاء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه القضاء ما لم يمتد الى وقت العصر **قوله** وهو المأثور اي ما قلنا من الاستحسان روي ان عليا رضي الله عنه اغمي عليه اربع صلوات فقضاها بن عبد الله بن عمر اغمي عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقضهن والله اعلم بالصواب • (باب)

باب سجود التلاوة

قال سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر في آخر الاعراف وفي الرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم والاولين من الحج والفرقان والنمل والتم تنزيل ومن وحى السجدة والنجم واذا السماء انشقت واقرأه كذا كتب في مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه وهو المعتمد والسجدة الثانية في الحج للصلوة عندنا وموضع السجدة في حم السجدة عند قوله تعالى لا يسأمن في قول عمر رضي الله تعالى عنه

باب سجود التلاوة

قوله سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر وعند الشافعي رحمه الله كذلك لكن في الحج عنده سجدتان وليس في سورة ص سجدة وموضع السجدة في حم السجدة عند الشافعي رحمه الله ان كنتم اياه تعبدون وعندنا آخر الآية الثانية عند قوله وهم لا يسأمن احج الشافعي رح ان في سورة الحج سجدتين لحديث عقبه بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج سجدتان وقال فضلت الحج بسجدتين من لم يسجد هما لم يقرأ هما ومذهبا مروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما قال سجدة التلاوة في الحج هي الاولى والثانية سجدة الصلوة وهوالظا هر حيث قرنها بالركوع فقال اركعوا واسجدوا والسجدة المعروفة بالركوع سجدة الصلوة وتاويل قوله عليه السلام فضلت الحج بسجدتين احدهما سجدة التلاوة والثانية سجدة الصلوة وكذا استدلل الشافعي رحمه الله على ان السجدة في ص سجدة الشكر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا في خطبته سورة ص فنشزن الناس للسجدة قال علام تشرفتم انها توبة نبي ولنا ما روي ان واحدا من الصحابة قال يا رسول الله رايت فيما يرى النائم كاني اكتب سورة ص فلما انتهيت الى موضع السجدة سجد الدواة والقلم فقال عليه السلام نحن احق بهما من الدواة والقلم فامر بها (حتى)

وهو المأخوذ للاحتياط والسجدة واجبة في هذه المواضع على التالى والسامع

حتى تليت في مجلسه وسجدها مع اصحابه فان قيل في الحديث زيادة وهي انه قال سجدها داؤد عليه السلام توبة ونحن نسجدها شكرا قلنا هذا الاينفي كونها سجدة تلاوة فمما من عبادة يأتي بها العبد الا وفيها معنى العكر ومراده من هذا بيان سبب الوجوب انه كان توبة داؤد عليه السلام وانما لم يسجدها في خطبته ليبين انه تجاوز تأخيرها وقد روي انه سجدها في خطبته وذلك دليل على الوجوب وعلى انها سجدة تلاوة وقد قطع الخطبة لها .

قوله وهو المأخوذ للاحتياط فانها ان كانت عند الآية الثانية لم تجز تعجيلها وان كانت عند الاولى لم يجز تأخيرها الى الآية الثانية فكان فيما قلنا خروج من المهددة بيقين **قوله** والسجدة واجبة في هذه المواضع وقال الشافعي رحمه الله هي سنة لما روي ان رجلا تلا عند النبي عليه السلام فلم يسجد لها الرجل فلم يسجد رسول الله عليه السلام وقال كنت امامنا لو سجدت لسجدنا وروي ان عمر رضي الله عنه قال في خطبته وقد تلا سجدة فاشرب الناس للسجدة فقال على رسلكم فان هذا شئ لم يكتب عليكم والجواب من الحديث الاول انه عليه السلام لم يسجد في فوره ذلك وهو جازر عندنا لان السامع انما يلزمه السجود على الفور اذا سجد التالى الا ترى انه قال لو سجدت لسجدنا وهذا يدل على سجدته لو سجد لا محالة والجواب من قول عمر رضي الله عنه انه لم يكتب علينا التعجيل بها فاراد ان يبين للقوم جواز التأخير مما يدل على الوجوب ان الله تعالى وبخ من ترك السجود بقوله فما لهم لا يؤمنون واذ اقرئ عليهم القرآن لا يسجدون والتوبيخ لا يكون الا بترك الواجب ولان آيات السجدة كلها دالة على الوجوب لانها ثلاثة اقسام فمما امر صريحا مثل التي في والنجم وقرأ باسم ربك والامر للوجوب ومنها ما هي ذكر طاعة الانبياء والمرسلين والاولياء وذلك يوجب الاقتداء لقوله تعالى فمن يهديهم اقتده والثالث ذكر ما فيه استنكاف الكفار ومخالفتهم في ذلك

سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد لقوله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وهي كلمة العجب وهو غير مقيد بالقصد •

قال وإذا تلا الإمام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه لإلتزامه متابعتها وإذا تلا المأموم لم يسجد إلا مام ولا المأموم في الصلوة ولا بعد الفراغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله عليه يسجدونها إذا فرغوا إلا أن السبب قد تقرر ولا مانع بخلاف حالة الصلوة لأنه يؤدي إلى خلاف موضوع الإمامة أو التلاوة ولهم مانع مقتدي محجور من القراءة لنفاذ تصرف الإمام عليه

واجبة لكن علق بالتلاوة كما علق أوامر الصلوة بأوقات مخصوصة وأضيف إلى تلك الأوقات وكذلك هذه إلى التلاوة فكانت التلاوة سببا لوجوبها ولهذا قال بعضهم التلاوة سبب لوجوب السجدة على السامع دون السامع وقيل السامع في حقه هو السبب وهو اختيار فخر الإسلام رحمه الله لكن الجواب عنه أن الأصل في السببية هو التلاوة والسماع بناء عليه لأنه من المتولدات وإنما تجب السجدة إذا تحققت القراءة من الأهل وهو أن يكون عاقلا غير محجور عليه حتى لو علم البقاء آية السجدة وجري على لسانه لا تجب على السامع السجدة وكذا لا تجب بقراءة المجنون •

قوله سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد عملا بإطلاق النص ولأن السبب يعمل عمله تصديه أو لم يقصد لأنه مجعول للحكم وإنما ذكره لأن في بعض لفظ الآثار السجدة على من جلس لها فيبوه أن السجدة إنما تجب على من هو قاصدا وليس كذلك **قوله** يؤدي إلى خلاف موضوع الإمامة والتلاوة وهذا لأنه لو سجد النالي وتابعه الإمام انقلب الإمام المنبوع تبعاً والنابع متبوعاً وإن لم يتابعه الإمام كان مخالفاً للإمامة وإماماً مكلماً يلزم خلاف موضوع الإمامة وإن سجد الإمام وتابعه النالي مكلماً بخلاف موضوع التلاوة فإن النالي إمام السامعين قال عليه السلام لتال كنت إماماً منا فلو سجدت لسجدنا معك (قوله)

وتصرف المحجور لا حكم له بخلاف المجنب والمجانس لانهما منهيان الا انه لا يجب على المجانب تلاوتها كما لا يجب بسماها لانعدام اهلية الصلوة بخلاف المجنب ولو سمعها رجل خارج الصلوة سجد بها هو الصحيح لان المحجور ثبت في حقهم فلا يعدوهم فان سمعوا وهم في الصلوة سجدوا من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوا وفي الصلوة لانها ليست بصلوة لان سماهم هذه السجدة ليس من افعال الصلوة وسجدوها بعدها لتحقق سببها ولو سجدوا في الصلوة لم يجزهم لانه ناقص لمكان النهي فلا يتأدى به الكمال .

قالوا هادوا لتقرر سببها ولم يعدوا الصلوة لان مجرد السجدة لا ينافي احرام الصلوة وفي النوادر انها تفسد لانهم زادوا فيها ما ليس منها وقيل هو قول محمد رحمه الله فان قرأها الامام وسمعها رجل ليس معه في الصلوة فدخل معه بعد ما سجدوا الا امام لم يكن عليه ان يسجد بها

قوله وتصرف المحجور لا حكم له المحجور هو الممنوع من التصرف على وجه يظهر نفاذ مثل ذلك التصرف عليه من جهة غيره كالصبي والعبد المحجور والمجنون لقيام المولى والولي مقام هؤلاء وقيل المحجور هو الممنوع لحق العباد والمنهي هو الممنوع لحق الشرع اذ اثبت هذا نقول المقتدي محجور من القراءة لانه منع الشارع اياه من القراءة لانه نفذ قراءة الامام عليه الاترى انه لا يجوز له قراءة مادون الآية والآية جميعا فان قيل تصرف المحجور له حكم فالعبد المحجور ان باع واشترى يتوقف على اجازه مولاه ولو توكل عن الغير في بيع ماله صح ولو طلق امراته تطلق ولو اقرب بعد او قصاص نفذ فظهر في حق مولاه فلنا انما توقف لاحتمال الاجازة وانما ظهر اثر المحجور (النفاذ اذا المحجور) لاحتمال لحق الضرر لمولاه وذا في النفاذ لافي التوقف فلا يظهر المحجور فيه وهو ليس بمحجور عن نفس التصرف وانما المحجور في حق لحق العبد وقد ظهر اثره فيه حتى لا ترجع الحقوق عليه وهو ملحق بالاحرار في حق الدم والطلاق وتصرف المحجور لغو فيما حجب عنه لانني **قوله** لان المحجور ثبت في حقهم اي في حق الامام ومن معه لان المقتدي انما حجب عن القراءة فلا يوسوس

لانه صار مد ركاً لها بادراك الركعة وان دخل معه قبل ان يسجد ها سجدها معه
لانه لو لم يسجد ها معه فهناك أولى وان لم يدخل معه سجدها وحده لتحقق السبب
وكل سجدة وجبت في الصلوة فلم يسجد ها فيها لم تقض خارج الصلوة لانها صلوتية

على الامام القراءة ولهذا قال عليه السلام ما لي انازع القرآن وكذا قراءته بطل بند بر
سائر المقتدين في قراءة الامام فيكون محجوراً في حقهم ايضاً

قوله لانه صار مد ركاً لها بادراك الركعة هذا اذا ادركه في آخر تلك الركعة اما لو ادركه
في الركعة الاخرى يسجد ها بعد الفراغ لانه لم يصمد ركاً لتلك القراءة ولا بما يتعلق بتلك
القراءة من السجدة اما اذا ادركه في آخر تلك الركعة صار مد ركاً للركعة كلها صار مد ركاً للقراءة
وما يتعلق بالقراءة من السجدة كما لو ادرك الامام في الركوع في الركعة الثالثة من الوتر في
رمضان فانه يكون مد ركاً للقنوت فان قبل النياحة تجري في الاقوال كالقراءة والقنوت منها
لا في الافعال والسجدة منها قلنا نعم اذا كان الفعل مقصوداً اما اذا كان في ضمن القراءة فلا
وهذا لان السجدة انما وجبت بالتلاوة فكانت ملحقة بها الا ترى ان القعدة الاخيرة ترتفع
بالعود الى سجدة التلاوة مع انها دون القعدة اذ هي واجبة والقعدة فريضة والا فترى لا يرتفع
بالادنى لكنها لما كانت نتيجة التلاوة المفروضة كانت ملحقة بها وكان حكمها حكمها
فان قيل السجدة لو كانت ملحقة بالتلاوة لكانت سجدة الامام من سجدة المقتدي وسجدة
المقتدي عن السجدة كما حجب عن التلاوة قلنا المقتدي مأمور بالاتباع فيجب الاتباع فيه
وانما حجب عن التلاوة لما فيها من الاخلال بواجب الاستماع والسجود لا يصل بواجب الاستماع
فلم يحجب عنه **قوله** وان دخل معه قبل ان يسجد ها سجدها معه لا يقال ينبغي ان لا يتابعه
لان ما وجب عليه من السجدة ليست بصلوتية والسجدة متى لم تكن صلوتية لا يجوز
ادائها في الصلوة خصوصاً على رواية النواذير حيث تعد الصلوة بها على ما ذكرنا
لأننا نقول تلك السجدة وان لم تكن صلوتية لكنها صارت صلوتية بالاعتداء لان الاعتداء تأثير (في)

ولها مزية الصلوة فلا تتأدى بالنقص ومن تلا آية سجدة فلم يسجد ها حتى دخل في صلوة فاعادها وسجدا جزته السجدة من التلاوتين لان الثانية اقوى لكونها صلوتية فاستتبع الاولى وفي النواذر يسجد اخرى بعد الفراغ لان الاولين قوة السبق فاستوتنا فلنا للتانية قوة اتصال المقصود فترجحت بها وان تلاها تسجد ثم دخل في الصلوة فتلاها سجدا لها لان الثانية هي المستتبعة ولا وجه الى الاحتياط بالاولى لانه يؤدي الى سبق الحكم على السبب ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزته سجدة واحدة فان قرأها في مجلسه تسجدها ثم ذهب ورجع فقرأها تسجدها ثانية وان لم يكن سجدا للاولى فعليه السجدة ثان

في تصوير غير الواجب واجبا وتصوير الواجب غير واجب الا ترى ان القعدة على رأس الركعتين فريضة على المسافرين والاقتداء بالمقيم لم يبق فرضا وكذلك الرجل اذا تحرم الاربع تطوعا تلزمه ركعتان لا غير وهو اذا اقتدى بمن صلى الظهر يلزمه الاربع حتى لو افسد يلزمه قضاء الاربع وكذلك الاخر بان تجبان على المسافرين والاقتداء بالمقيم في الوقت كذا في الفوائد الظهيرية .

قوله ولها مزية الصلوة وفي الجامع الكبير لقاسمي خان رحمة الله عليه ان الصلوة اقوى لانها وجبت بتلاوة تعلق بها جواز الصلوة الا ترى انه لو سحك في سجدة التلاوة في الصلوة تنقض طهارته ولو سحك فيها خارج الصلوة لا تنقض **قوله** فلم يسجد ها حتى دخل في صلوة فاعادها وسجدا اجزته السجدة من التلاوتين هذا اذا لم يتبدل مجلس الصلوة من مجلس التلاوة فاما اذا تبدل فعليه لكل تلاوة سجدة كما لو لم يدخل في الصلوة ولا يتبدل المجلس بدخوله في الصلوة لان الصلوة محقق القراءة والمحقق للقراءة لا يكون مبدلا للمجلس القراءة **قوله** فلنا للتانية قوة اتصال المقصود وهو السجدة فكانت اقوى ولا يبعد ان يكون السابق تبعا لاحقا اذا سكن لاحقا اقوى كسنة العجر لان الثانية عند اتصال المقصود صارت كعمل مجتهد اتصل القضاء به فحينئذ يصير هو بمنزلة المجمع عليه في القوة (قوله)

والاصل ان مبنى السجدة على التداخل دفعا للخرج وهو تداخل في السبب دون الحكم وهذه الیق بالعبادات والثاني بالعقوبات

قوله والاصل ان مبنى السجدة على التداخل دفعا للخرج ولما روي ان النبي عليه السلام كان عليه ينزل جبرئيل بآية السجدة فيسمع منه ويقرأ على الصلاة وكان يسجد لها سجدة واحدة وروي عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه انه كان يعلم الناس القرآن في مسجد الكوفة وكان يكرر آية السجدة في مكان واحد وربما كان يخطو خطوة او خطوتين وكان يسجد لذلك مرة وكذلك الحكم اذا ذكر النبي عليه السلام في مجلس واحد مرارا فعلى قول الكرخي لا يجب ان يصلى عليه الامرة واحدة وعلى قول الطحاوي يجب عليه الصلوة بكل مرة وان كان التكرار في مجلس واحد لان هذا حق الرسول كما قال عليه السلام لا تجفوني بعد موتي قبل وكيف تجني يا رسول الله قال ان اذكر في موضع ولا يصلى علي وحقوق العباد لا تتداخل وعلى هذا قالوا من عطف وحمد الله في مجلس مرارا ينبغي للسامع ان يشتمه في كل مرة لانه حق العاطس والاصح انه اذا زاد على الثلاثة لا يشتمه كذا في المبسوط والمحيط **قوله** وهو تداخل في السبب دون الحكم التداخل على مرتين تداخل في الحكم وهو في الحدود فانها اذا اجتمعت من جنس واحد تداخل لان الجنس واحد والمقصود متحد وهو الانزجار فيمكن فيما زاد على الواحد شبهة فوات المقصود وتداخل في السبب وهو في العبادات والاصل هو التداخل في الحكم لانه امر حكمي بخلاف القياس اذ الاصل ان لكل سبب مسببا فيلحق بالحكام لا بالاسباب لثبوتها حاصلا لكن لو قلنا بالتداخل في الحكم في العبادات لبطل التداخل لانه بالنظر الى الاسباب يتعدد وبالنظر الى الحكم يتحدد فيعد احتياطي العبادات لانها متى دارت بين الثبوت والمقطو ثبت لان مبناها على التكثير لانا خلقنا لها اختلاف العقوبات فان مبناها على الدرء والعفو حتى لو دارت بين الثبوت (و)

وامكان التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جامعا للمنفقات فاذا اختلف
عاد الحكم الى الاصل

والسقوط يسقط ولان للمجلس اثرا في جمع سبب الوجوب لا في جمع الواجب كما في
العقود فانه يثبت الاتحاد به بين كلام العاقد من لافي الحكم وهذا التداخل تقيد بالمجلس
فعلم بانه تداخل في السبب لافي الحكم وقد ثبته تظهر فيما لو زنى فصدتم زنى بعد ثانيا
ولو تلا وسجد ثم تلا لا يجب ثانيا .

قوله وامكان التداخل عند اتحاد المجلس شرط التداخل اتحاد الآية والمجلس
لان النص والاجماع والخرج انما يوجد في مجلس واحد وآية واحدة فبقي
ما وراءه على اصل القياس ولان التداخل انما يصح عند جامع يجمع الاسباب
ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالاجاب مع الفصل
حقيقة وينحد الاقارب المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو
ان ينكر الحكم بنكر السبب اي السجدة بالتلاوة ثم انما يختلف المجلس اذا ذهب عن ذلك
المجلس بعيدا وما اذا ذهب قريبا فأتحد المجلس باق والفصل بين القريب والبعيد ما ذكر في
المحيط انه اذا مشى خطوتين او ثلثا فذلك قريب واذا كان اكثر من ذلك فانه بعيد
قال محمد رحمه الله فان كان نحو من عرض المسجد وطوله فهو قريب وفي المبسوط فان نام
قاعدا او اكل لقمة او شرب شرية او عمل عملا يبرأ ثم قرأها فليس عليه اخرى لان
بهذا القدر لا يتبدل المجلس وذكر الامام الترمذي رحمه الله في روضة العلماء بالاكل
لا يختلف المجلس حتى يشبع وبالعرب حتى يروي وبالكلام حتى يكثر استحضانا
ومن محمد رحمه الله بمرأى العين لا يختلف في البيت والحنينة والمسجد تكفيه سجدة
وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالجامع وقيل خلافه وكذا لو تلاها
في المسجد الداخل ثم اعادة في الخارج تكفيه الواحدة وكذا لو تلاها في كرم في اماكن

ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف المخيرة لانه دليل الاعراض وهو المبطل هناك وفي تسدية الثوب يتكرر الوجوب في المنتقل من غصن الى غصن كذلك في الاصح وكذا في الدياسة للاحتياط ولوتبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب على السامع لان السبب في حقه السماع وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قيل والاصح انه لا يتكرر الوجوب على السامع لما قلنا

مختلفة وقيل في الجامع تكفيه سجدة واحدة عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله سجدتان وكذا لوتلاها في دار السلطان.

قوله ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف المخيرة فانها اذا قامت من مجلسها يبطل خيارها لان ذلك ليس بسبب اختلاف المجلس بل لوجود دلالة الاعراض **قوله** وهو المبطل هناك اي الاعراض صريحا ودلالة **قوله** وفي تسدية الثوب يتكرر الوجوب الى آخره ذكر الاختلاف في شروح الجامع الصغير في المسائل الثلث كلها وفي امثالها وقال الامام الترمذاني رحمه الله واختلف في تسدية الثوب والدياسة والذي يدور حول الرحمن والذي ينسج حول المحوس والنهر والذي تلا على غصن ثم انتقل الى غصن آخر والاصح هو الاجاب لان المجلس ليس مجلس التلاوة ولهذا يعتبر مختلفا في الغصنين في الحل والحرم حتى ان الحلال اذا رمى مبداء الصيد على غصن شجرة اصلها في الحل وذلك الغصن في الحرم يجب الجزاء ولم يعتبر الا صل فكذلك هنا **قوله** للاحتياط اي بالنظر الى اتحاد العمل واتحاد اسم العمل واتحاد اسم المجلس لا يتبدل المجلس فلا يتكرر الوجوب وبالنظر الى حقيقة اختلاف المكان يتكرر الوجوب فقلنا بالانكرا احتياطا **قوله** وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قيل اي يتكرر الوجوب على السامع وان اتحد مجلسه لما ان سماعه مبني على التلاوة ومجلس التلاوة يتبدل فيعتبر به وذكر صدر الشهيد رحمه في الجامع الصغير ولوتبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر (الوجوب)

ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتبارا بسجدة الصلوة وهو المروي من ابن مسعود رضي الله تعالى عنه

الوجوب على السامع لان الحكم يضاف الى السبب وهو قول الامام علي البزدي كأنه جعل التلاوة سببا وكذا ذكر بعض المتأخرين من مشايخنا في شرح هذا الكتاب وقال القاضي الامام المنتجب الى الاستيعاب انه لا يكرر الوجوب على السامع لان سبب الوجوب في حق السامع مكان السماع متحد هذا هو الاصح وعليه الفتوى وفي الكافي والا صل ان التلاوة سبب بالاجماع لان السجدة يضاف اليها ويكرر ينكرها وفي السماع خلاف ف قيل انه سبب لما روينا والصحيح ان السبب في حق السامع هو التلاوة لكن السماع شرط لتعمل التلاوة في حقه وليس في الحديث بيان السبب بل فيه بيان الوجوب على السامع .

قوله ومن اراد السجود كبر التكبير ليس بواجب كما في الصلوة كذا في المبسوط لابي سيرا البزدي رحمه الله تعالى وفي المحيط وروى الحسن من ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكبر هذا لان التكبير لا ينتقل من الركن وعند الانحطاط ههنا لا ينتقل من الركن **قوله** ولم يرفع يديه احتراز من قول الشافعي رحمه الله فان صفتها عنده ان يسجد سجدة واحدة فيكبرها فعايديهنا وباتم يكبر للسجود ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويعلم واقلها وضع الجبهة على الارض بلا شروع ولا سلام كذا في الخلاصة الغزالية وذكر في المبسوط ولم يذكر ما ذاق يقول في سجوده ثم قال والاصح ان يقول من التسيب ما يقول في سجدة الصلوة وبعض المتأخرين استحسنوا ان يقول فيها سبحان ربنا انه كان وعد ربنا لمفعول واستحسنوا ايضا ان يقوم وسجد لان الخبر وسقوط من القيام والقرآن ورد به وان لم يفعل لم يضر وفي المحيط وان لم يذكر فيها شيء اجزاء لانها لا يكون اقوى من السجدة الصلوتية وهناك جائز زيد ونه فيها اولي

ولا تشهد عليه ولا سلام لان ذلك للتحلل وهو يستدعي سبق التحريمة وهي منعدمة
 قال ويكره ان يقرأ السورة في الصلوة او غيرها ويدع آية السجدة لانه يشبه
 الاستكفاف منها ولا بأس بان يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لانه مبادرة اليها
 قال محمد رحمه الله احب الي ان يقرأ قبلها آية وآيتين دفعا لوهم التفضيل واستحسنوا
 اخفاء هاشقة على السامعين والله اعلم بالصواب •

قوله ولا تشهد عليه ولا سلام نفي لقول بعض اصحاب الشافعي رحمه الله فانهم يقولون
 بهما فقال شيخ الاسلام في المبسوط ومن اصحاب الشافعي رحمه الله من لم يأخذ ما قاله
 الشافعي رح لكن قال فيها تشهد وتسليم **قوله** وهو يستدعي سبق التحريمة وهي
 منعدمة ولا يقال فيه تحريمة وهي التكبيرة لان هذه التكبيرة ليست للتحريمة بل امشاهدة هذه
 السجدة بسجدة الصلوة والتكبيرة فيها ليست للتحريمة بل للانتقال الى السجود فكذا ههنا
قوله واحب الي ان يقرأ قبلها آية وآيتين او بعدها **قوله** واستحسنوا اخفاء هاشقة على
 السامعين وفي المحيط فان كان التالي وحده يقرأ كيف شاء يعني يقرأ آية السجدة
 جهرا او اخفاء وان كان معه جماعة قال مشايخنا رحمهم الله ان كان القوم متاهبين
 للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ جهرا حتى يسجد
 القوم معه لان في هذا حثا لهم على الطاعة وان كانوا محدثين ويظن انهم يسمعون
 ولا يسجدون او وقع في قلبه انه يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأها في نفسه
 ولا يجهر بترزا عن تأييم المسلم وذلك مندوب اليه وفيه ايضا ذكر ما في الرقيات فيمن
 قرأ آية السجدة كلها الا الحرف التي في آخرها قال لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي
 يسجد فيه وحده لم يسجد الا ان يقرأ الاكثر من آية السجدة وفي نواتد الامام المفكر دري
 رحمه الله ان من تلا من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه
 السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله او ما بعده اكثر من (نصف)

باب صلوة المسافر

السفر الذي ينبغي به الأحكام ان يقصد الا نمان مسيرة ثلثة ايام ولياليها بحير الابل ومشى الاقدام لقوله عم يمسح المقيم كال يوم وليلة والمسا فرثلثة ايام ولياليها بعت الرخصة الجنس ومن مرورته عموم النقد بروقدار ابو يوسف رح بيومين واكثر اليوم الثالث

نصف الآية تجب السجدة وما لا فلا وعن أبي علي الدقاق فيمن سمع سجدة من قوم قرأ كل واحد منهم حر فاليس عليه أن يسجد لأنه لم يسمعها من تال والله أعلم.

باب صلوة المسافر

قوله الحنفى الذي يتغير به الاحكام من نحو قصر الصلوة و ابا حنيفة الطبري امتداد مدة المسح ثلثة ايام وسقوط الجمعة والعيد من وسقوط الاصحية وحرمة الخروج على الحرة بغير محرم واما قيد بقوله الذي يتغير به الاحكام لان سبرادنى المسافة سفر فى اللغة لانه عبارة عن الظهور ولهذا حمل اصحابنا رحمهم الله قوله عليه السلام ليس على الفقير والمسافر اصحية على الخروج من بلدة او قرية حتى سقطت الاصحية بذلك القدر ثم ذكر القصد وهو الارادة المتحدثة لانه لو طاف جميع الدنيا بلا قصد السفر لا يصير مسافرا والقصد وحده غير معتبر والفعل وحده كذلك واما العبارة للمجموع ثم الاقامة تثبت بمجرد النية بخلاف السفر ووجه الفرق ان السفر فعل والفعل لا يكفي مجرد النية والاقامة ترك الفعل وفى الترك يكفي مجرد النية **قوله** مسيرة ثلثة ايام ولما ليها اي مع الاستراحات التي تكون فى خلال ذلك ثم المعنى فى تعيين ثلثة ايام هو الترخص فى السفر لكان الحرج والمهقة والحرج فى ان يحصل رحله من غير اهله ويصط فى غير اهله وذلك لا يتحقق فيما دون الثلث **قوله** تمت الرخصة للجنس ذكر المسافر محلى بالام فاستغرق الجنس لعدم المعهود واقتضى تمكن كل مسافر من مسح ثلثة ايام

والشافعي رحمه الله بيوم وليلة في قول وكفي بالسنة حجة عليهما والسير المذكور هو الوسط
وعن أبي حنيفة رح التقدير بالمرحل وهو قريب من الاول ولا معتبر بالفراسخ وهو الصحيح
ولا يعتبر العبر في الماء معناه لا يعتبر به العبر في البر ما لا معتبر في البحر فماليق بحاله

وليا لهما ولا يتصور ان يمسح كل مسافر ثلاثة ايام وليا لها الا وان يكون اقل مدة السفر ثلاثة
ايام وليا لهما اذ لو كان اقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة
والزيادة عليها منفية اجماعا فكان الاحتياج الى اثبات ان الثلاثة اقل مدة السفر
وقد دل عليه الحديث على ما بيناه

قوله والشافعي رحمه الله بيوم وليلة وفي قول يومان وليلتان وفي قول اثنا عشر يوما
كل يريداربعة ايمال وكل ثلاثة ايمال فرسخ فيكون ثمانية واربعين ميلا ويكون
بالفراسخ ستة عشر فرسخا **قوله** وهو قريب من الاول اي التقدير بثلاث مراحل
قريب الى التقدير بثلاثة ايام لان المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة
خصوصا في اقصا ايام السنة كذا في المبسوط **قوله** ولا معتبر بالفراسخ هو الصحيح
احتراز عن قول عامة المشايخ فان عامة المشايخ قدروها بالفراسخ ايضا ثم اختلفوا
فيما بينهم بعضهم قالوا احد وعشرون فرسخا وبعضهم قالوا ثمانية عشر وبعضهم قالوا
خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر لانها اوسط الاعداد كذا في المبسوط **قوله** ولا يعتبر
السير في الماء معناه لا يعتبر به السير في البر اي لا يعتبر بالسير في الماء العبر في البر بان
كان لموضع طريق ان احدهما في الماء وهو يقطع بثلاثة ايام وليا لهما فيما اذا كانت
الرياح مستوية لا هالكة ولا ما كنة والثاني في البر وهو يقطع بيوم او يومين فانه
اذا ذهب في طريق الماء يترخص في البر لا ولو انعكس التقدير انعكس الحكم ايضا وكذلك
لو اختلف الطريقان في البر ثبت الحكم بحسب ذلك ايضا وقال في المبسوط في مصر له
طريقان احدهما معبرة يوم والاخر معبرة ثلاثة ايام وليا لهما ان اخذ في الطريق (الذي)

كما في الجبل قال وفرض المسافر في الرابعة ركعتان لا يزيد عليهما

الذي هو مسيرة يوم لا يقصر الصلوة وإن أخذ في الطريق الذي هو مسيرة ثلاثة أيام وليا لها فصلا صلوة فالمعتبر في البحر ما يليق بحاله أي تعتبر ثلاثة أيام وليا لها في السير في البحر بعد أن كانت الرياح مستوية لا غالبية ولا ساكنة .

قوله كما في الجبل فإنه يعتبر ثلاثة أيام وليا لها في السير في الجبل وإن كانت تلك المسافة في السهل يقطع بما دونها كذا في الخلاصة **قوله** وفرض المسافر في الرابعة ركعتان لا يزيد عليهما وفي المبسوط العصر عزيمة في حق المسافر عندنا وقال الشافعي رحمه الله رخصة واستدل بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوة فهو متنبص على أن أصل الفريضة أربع والقصر رخصة وفي مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله شرع لقصر بلفظ لا جناح وهو يذكر للأباحة لا للوجوب كما قال الله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء يدل أن القصر مباح وليس بواجب وما كان مباحا كان للمسافر فيه بالخيار وعن عمر رضي الله عنه اشككت علي هذه الآية فسلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما لنا نقصر وقد آمنا ولا نخاف شيئا وقد قال الله تعالى إن خفتم فقال النبي عليه السلام إنها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فقد حلق العصر بالقبول وقد سماه صدقة والمتصدق عليه يتخير في قبول الصدقة فلا يلزمه القبول حتما فيما هو من الأركان الخمس فكذا هذا وإن هذا رخصة شرعت للمسافر يتخير فيها كما في الصوم وكما في الجمعة مع الظاهر ولأنه لو اقتدى بالمقيم صار فرضه أربعة ولو كان ركعتان كان لا يتغير فرضه لأجل المقيم ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال صلوة المسافر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تام غير قصر على لسان نبيكم وفي رواية تمام وعن ابن عمر رضي الله عنهما صلوة المسافر ركعتان من خالف السنة فقد كفر والمعنى في المسئلة أنه ترك الركعتين الآخرين بلا بدل يلزمه ولا اثم يلحقه

وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه فرضه الاربع والقصر رخصة اعتبارا بالصوم

فكان تطوعا كما نرى التطوعات واما الجواب من تعلقه بالآية فقبيل المراد من القصر المذكور فيها هو القصر في الاوصاف من ترك القيام الى القعود او ترك الركوع والسجود الى الائمة لخوف العد وبدليل انه علق ذلك بالخوف وقصر الاصل غير متعلق بالخوف بالاجماع وانما هو متعلق بالسفر وعندنا قصر الاوصاف عند الخوف مباح لا واجب واما تعلقه بحديث الصدقة قلنا هو دليلنا لانه امر بالقبول والامر للوجوب ولان هذه صدقة بواجب في الذمة وليس له حكم المال فيكون اسقاطا محضا لا يرتد بها لرد كما لصدقة بالقبض والطلاق والعناق يكون اسقاطا محضا لا يرتد بها لرد فكذا هذا فيكون معنى قوله فقبلوا صدقته فاعملوا بها واعتقدوها كما يقال فلان قبل الشرائع اي اعتقدوها وصل بها واما قلنا ان التصديق بما لا يحتمل التملك اسقاط محض لان التصديق احد اسباب التملك والتملك المضاف الى محل يقبله مثل ان يقول لا خروجه لك هذا العبد او ملكته او تصدقت به عليك اذا صدر من العباد يقبل الرد حتى لو قال الاخر لا قبل لا يثبت له ولاية التصرف فيه واذا صدر من الله تعالى لا يرتد بالرد لانه مفترض الطاعة لا يمكن رد ما اثبتته واجبه سواء كان لنا او علينا مثل الارث فانه تملك من الله مزوجا الى الوارث فاذا قال لا قبل لا يعتبر قوله والتملك المضاف الى محل لا يقبله اذا صدر من العباد لا يقبل الرد مثل ان يقول لامرأته وهبت لك الطلاق او النكاح منك او تصدقت به عليك او يقول ولي القصاص لمن عليه القصاص وهبت القصاص لك او ملكته او تصدقت به عليك فيطلق امرأته وسقط القصاص من غير قبول ولا يرتد بالرد لان معناه الاسقاط والساقط لا يحتمل الرد والتصديق الصادر من الله تعالى فيما لا يحتمل التملك وهو شرط الصلوة او لم يكن ان لا يحتمل الرد ولا يتوقف على قبول العبد لانه مفترض الطاعة ثبت ان المراد من التصديق الاسقاط وقد سمي الله تعالى الاسقاط تصديقا في قوله عز ذكره وان تصدقوا خير لكم (و)

ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يأتى على تركه وهذا آية النافلة بخلاف الصوم لانه يقضى وان صلى اربعا وقعد في الثانية قد راى الشهد اجزته الاوليان من الغرض والاخران نافلة اعتبارا بالجبر ويصير ممبعا لتأخير السلام وان لم يقعد في الثانية قد رها بطلت لاختلاط النافلة بها قبل اكمال اركانها

وفي صلوة الجلابي من الحسن من حي ان اقتصرها المسافر بنية الاربع اعاد حتى يفتتها بنية الركعتين قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعا فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعا ولونواها ركعتين ثم نواها اربعا بعد الافتتاح فهي لمغاة كمن افتتح الظهر ثم نوى العصر.

قوله ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يأتى على تركه وهذا آية النافلة فان قيل يشكل على هذا القبر الذي يحجج حجة الاسلام فانها تقع فرضا ومع ذلك انه لو لم يأت به لم يكن عليه قضاء ولا اثم لعدم الاستطاعة قلنا لما اتى مكة صار مستطيعا فيفترض عليه حتى انه لو تركها يأتى كما يفترض على الاهنياء المستطيعين في الافاق واما الركعتان الاخيران لا تعبران فرضا على المسافر ما لم ينوا الاقامة او يدخل مصره كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله واما القراءة الزائدة على القدر المسنون في الصلوة تقع فرضا ومع ذلك لا يأتى على تركها باعتبار دخولها تحت قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن حيث لم يقدر الله تعالى على كم كان ثم ورود البيان بتقدير ثلث آيات او اداؤها بمقدار على حسب ما اختلفوا فيه بطريق الاجتهاد يمنع النقصان دون الزيادة وكان انتفاء العقاب في الزائد عند الترك لا يوجب نفي الغرضية لانه وجد اصله وهي ثلث آيات ثم لما وجد الزائد عليها الحق بها الحاقا للمزيد بالمزيد عليه وادخاله تحت قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن لانه لا تقدير فيه فكان هذا كطويل القيام والركوع والسجود فلا يرد للمزيد حكم على زيادة بعد تناول دليل الغرضية بالمزيد والمزيد حكمه (قوله)

وإذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين لأن الإقامة تتعلق بدخولها فينتعلق السفر بالخروج منها وفيه الاثر عن علي رضي الله تعالى عنه لو جاوزنا هذا النخص لقصرنا ولا نزال على حكم المصر حتى ينوى الإقامة في بلدة أخرى في خمسة عشر يوماً أو أكثر

قوله وإذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين ويعتبر في مفارقة المصر الجنب الذي يخرج منه المسافر من البلدة لا الجواز الذي بحذاء البلدة حتى أنه إذا خلف البنيان الذي خرج منه قصر الصلوة ولو كان القرى متصلة بربض المصر قصر بالخروج وقيل لا حتى يجاوزها ولو بغراسخ إلا أن يكون بينهما انفصال وحد لا انفصال مائة ذراع وقيل قدر ما لا يسمع الصوت وقيل قدر غلوة وقيل قدر سكة فإن جاوز القرى المتصلة قصر وقيل لا حتى ينائي عنها وحد النائي كحد لا انفصال وقيل كحد فناء المصر ترد ميل وقيل حد لا انفصال وحد الفناء وحد النائي واحد وهو قدر غلوة ثلثمائة ذراع إلى أربع مائة ذراع وهو الأصح وقال الإمام خواهر زاده وشمس الأئمة الحرخي رحمهما الله يجب أن الفناء مقدور بالغلوة وقد بعضهم الفناء بمرسخين وبعضهم بثلاث فراسخ ذكره في المحيط فإن قبل فناء المصر في حكم المصر في حق صلوة الجمعة والعديد حتى جازت الصلوة فيه مع كون المصر شرطاً لجواز هذه الصلوة فكيف أعطي الفناء حكم غير المصر في حق القصر للمما فرقنا فناء المصر أنما يلحق بالمصر فيما كان من حوائج أهل المصر وصلوة الجمعة والعديد من حوائج أهل المصر فلا يلحق الفناء بالمصر في حق هذا الحكم **قوله** وفيه الاثر وهو أن علياً رضي الله عنه خرج من البصرة يريد الكوفة وصلى الظهر أربعاً ثم نظر إلى خص امامه فقال لو جاوزنا هذا النخص لقصرنا **قوله** حتى ينوى الإقامة في بلدة أخرى في خمسة عشر يوماً وهو الظاهر من الرواية وهذا احتراز عما روي عن أبي يوسف رحمه الله أن الرعاة إذا نزلوا موضعاً كثيراً لكلاً والماء واتخذوا المخابز والماعز والأولاد يرضونهم الخيام ونحو الإقامة خمسة عشر يوماً والماء والكلاً يكفيهم لتلك المدة صار ومقيم (و)

وان نوى اقل من ذلك قصر لانه لا بد من اعتبار مدة لان السفر يجامعه الميث فقد رنا ها
 بمدة الظهر لانهما مدتان موجبتان وهو ما ثور عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى
 عنهم والاثري في مثله كما لخبروا التقيد بالبلدة والقرية يشير الى انه لا تصح نية الإقامة
 في المغارة وهو الظاهر ولو دخل مصر ا على عزمان يخرج عدا او بعد عدا ولم ينو مدة
 الإقامة حتى بقي على ذلك سنين قصر لان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما اقام

وكذا التراكمة والاعراب ولكن ظاهر الرواية هو ان نية الإقامة لا تصح الا في موضع الإقامة
 وموضع الإقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والحد والخشب لا الخيام والا خبيثة
 والوبر كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله وما ذكرنا من اشتراط كون موضع
 الإقامة بلدة او قرية فيما اذا سار ثلاثة ايام بنسة السفر فما قبل ذلك فتصح نية الإقامة في
 المغارة ايضا ذكره فخر الاسلام رحمه الله في اصول الفقه في العوارض المكتسبة فقال
 الاثري انه اذا رفضه اي السفر فيما اذا لم تتم ثلاثة ايام فصار مقبلا وان كان في غير موضع
 الإقامة لان السفر لم يتم حلة كانت نية الإقامة نقضا للتعارض لا بتداء حلة فاذا سار
 ثلاثة ايام ثم نوى المقام في غير موضع الإقامة لم تصح لان هذا ابتداء الجواب فلا يصح
 في غير محله وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ما يوافق هذا وهو ما قال اذا جاوز
 عمران مصر فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن
 لاجل ذلك يصير مقبلا بمجرد العزم الى الوطن لانه رفض سفره من قبل الاستحكام
 حيث لم يسر ثلاثة ايام فيعود مقبلا ويتم صلوته •

قوله وان نوى اقل من ذلك قصر وقال الشافعي رح اذا نوى الإقامة اربعة ايام صار مقبلا
 لا يباح له القصر وقال في قول اذا اقام اكثر من اربعة ايام كان مقبلا وان لم ينو الإقامة فكان
 الخلاف بيننا وبينه في موضعين احدهما في قدر نية الإقامة والثاني في اشتراط اصل النية
 احتج الشافعي رح في الاول بظاهر قوله تعالى واذا صرتم في الارض فليس عليكم جناح

بأذربيجان ستة أشهر وكان يقصر وعن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مثل ذلك
 وإذا دخل المعسكر أرض الحرب فنوا الإقامة بها قصر أو كذا إذا حاصر وأفيها مدينة أو حصنا
 لأن الداخل بين أن يهزم فيقربون أن يهزم فيفر فلم تكن دار إقامة وكذا إذا حاصروا أهل
 البغي في دار الإسلام في غير مصر أو حاصر وهم في البحر لأن حالهم مبطل عزيمتهم
 وعند زفر رحمه الله يصح في الوجهين إذا كان الشوكة لهم للتمكن من القرار ظاهرا
 وعند أبي يوسف رحمه الله يصح إذا كانوا في بيوت المدرلانه موضع الإقامة وبينة الإقامة
 من أهل الكلا وهم أهل الأخبية قبل لاتصح والأصح أنهم مقيمون بروى ذلك من
 أبي يوسف رحمه الله لأن الإقامة أصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى إلى مرعى

أن تقصر وأمن الصلوة الله تعالى إباح القصر بالضرب في الأرض فمفهومه يقتضي
 أنه متى ترك الضرب والمسير لا يباح له القصر إلا إذا تركنا مفهوم الآية في أقل من أربعة
 أيام بدليل الإجماع فبقي الباقي على ظاهره وروى عن عثمان رضي الله عنه مثل
 مذهبه ولما اختلفت الصحابة كان الأخذ بقول عثمان رضي الله عنه أولى للاحتياط
 وأحج أصحابنا رحمهم الله بما روي مجاهد عن ابن عباس ومن ابن عمر رضي الله
 عنهم أنهما قال إذا دخلت بلدة وانت مسافر وفي عزمك أن تقم بها خمسة عشر يوما
 فأكمل الصلوة وإن كنت لا تدري متى تقطن فاقصر والأخذ بقولهما أولى لأن القصر

كان ثابتا بيقين وما ثبت بيقين لا يزول اليقين مثله وذائقا قلنا لأن فيه إجماعا

قوله بأذربيجان بفتح الهمزة والراء وسكون الذال المعجمة موضع **قوله** وعن جماعة من
 الصحابة رضي الله عنهم مثل ذلك فقد أقام أنس بنينا بورشيرا يقصر الصلوة وسعد
 بن أبي وقاص أقام شهرين بها وكان يقصر الصلوة وعلقمة بن القيس أقام بخوارزم
 سنين يقصر الصلوة **قوله** قبل لاتصح ذكر في المبسوط اختلف المتأخرون في الذين
 يسكنون الأخبية في دار الإسلام كالأعراب والأتراك فمنهم من يقول لا يكونون مقيمين (إبد)

وان اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعا لانه يتغير فرضه الى اربع للتبعية كما يتغير بنية الإقامة لاتصال المغبر بالسبب وهو الوقت وان دخل معه في فائتة لم تجزؤه لانه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة أو القراءة وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم واتم المقيمون صلواتهم لان المقتدي التزم الموافقة في الركعتين فينفرد في الباقي كما لمسبق الا انه لا يقرأ في الاصح

ابدالا لانهم ليسوا في موضع الإقامة والاصح انهم مقيمون وعلل فيه بوجهين أحدهما ان الإقامة للمرأة اصل والسفر عارض فحمل حالهم على الاصل والى والثاني ان السفر انما يكون عند النية الى مكان اليه مدة السفر وهم لا ينوون السفر فطاعتهم وانما ينتقلون من ماء الى ماء ومن مرعى الى مرعى فكانوا مقيمين باعتبار الاصل .
قوله وان اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعا لانه صار مقيما في حق هذه الصلوة لكونه تبعا للامام دخلا في ولايته واقامة الاصل توجب اقامة التبع كالعبد والجندى يصبران مقيمين بنية المولى والامير لثبوت التبعية في حقهما والحكم في التبع يثبت بشرط الاصل حتى لو نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد حتى فصر ايا ما ثم علم ففنى تلك الصلوات **قوله** لاتصال المغبر وهو الاقتداء بالمقيم بالسبب وهو الوقت وان كان قد رخصت الصلاة هو الاصح لكن لو افسد صلواته بعد الاقتداء صلى ركعتين لانه ما فر على حاله وانما كان يلزمه الاتمام لاجل المنابعة وقد زال ذلك حين افسد **قوله** الا انه لا يقرأ في الاصح هذا احتراز عن قول بعض انهم يقرؤون فيما يتمون لانهم منفردون فيه ولهذا يلزمهم سجود السهو فيه اذا سهوا فاشبهوا بالمسبوق ولكن الاصح انهم لا يقرؤون وآليه مال الكرخي رحمه الله لانهم لا يحقون ادراك اول الصلوة وقد تم فرض القراءة كذا في المحيطه (قوله)

لانه مقتد تحريمه لا فعلا وال فرض صار مودى فيتركها احتياطا بخلاف المسبوق
لانه ادرك قراءة نافلة فلم يتأدى الفرض فكان الايتان اولى •

قال ويستحب للامام اذا سلم ان يقول اتموا صلوتكم فانا قوم سفر لانه عليه
الصلوة والسلام فانه حين صلى باهل مكة وهو مسافر و اذا دخل المأفوف في مصره اتم
الصلوة وان لم ينو للمقام فيه لانه عليه الصلوة والسلام واصحابه رضوان الله تعالى
عليهم كانوا مسافرون ويعودون الى اوطانهم مقيمين من غير عزم جديد
ومن كان له وطن فانتقل منه واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول فصر
لانه لم يبق وطن له الا ترى انه عليه السلام بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين

قوله لانه مقتد تحريمه لا فعلا لما ادرك اول الصلوة كان الاحق ان كان خلف الامام حكما فكان
مقتد بامن هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فيحرم عليه القراءة نظرا الى انه مقتد ويندب
له القراءة نظرا الى انه منفرد في فرض القراءة اذ فرض القراءة صار مودى في الشفع
الاول فزادت قراءته بين الحرمه والندب فلا حياط في تركه لان الحرام واجب الامتناع
والمندوب جائز الترك فلو كان حراما ياتم بالفعل ولو كان مندوبا لا ياتم بالتارك
بخلاف المسبوق فانه ادرك قراءة نافلة فكانت قراءته فيما يقضي فرضا فيجب الايتان
قوله فكان الايتان اولى انما قال اولى مع ان القراءة فرض عليه بمقالة ما ذكر
اولا من قراءة المقيمين بعد فراغ اما مهم المسافر لا بالنظر الى نفسه لان القراءة في المسئلة
الاولى كانت دائرة بين الحرام والمندوب وفي المسئلة الثانية دائرة بين الفرض
والبدعة فكانت القراءة في المسئلة الثانية اولى بالنسبة الى القراءة في المسئلة الاولى
وان كانت واجبة في نفسها (قوله)

وهذا لان الاصل ان الوطن الاصلي يبطل بمثله دون السفر ووطن الإقامة يبطل بمثله وبالسفر وبالاصلي فاذا نوى المفاخر ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة لان اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارها في مواضع

قوله وهذا لان الاصل ان الوطن الاصلي يبطل بمثله اي بالوطن الاصلي ولا يبطل بالسفر يحتاج هنا الى بيان الاوطان فعبارة عامة المشايخ رحمهم الله تعالى في ذلك ان الاوطان ثلثة وطن اصلي وهو مولد الرجل والبلد الذي تأهل به ووطن سفر ويسمى وطن إقامة وهو البلد الذي ينوى الإقامة فيه خمسة عشر يوما او اكثر ووطن السكنى وهو ما يكون بنية الإقامة اقل من خمسة عشر يوما ثم من حكم الوطن الاصلي ان ينتقض بالوطن الاصلي لانه مثله حتى لو انتقل من البلد الذي تأهل به باهله وتوطن ببلدة اخرى لا تبقى البلدة المنتقل عنها وطناله الا ترى ان مكة كانت وطناً اصلياً لرسول الله عليه السلام ثم لما هاجر منها الى المدينة باهله وتوطن ثمة انتقض وطنه بمكة حتى قال عليه السلام عام حجة الوداع اتموا صلواتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر ولا ينتقض هذا الوطن بوطن السفر ولا بوطن السكنى لان كل واحد منهما دونه وكذلك لا ينتقض بانشاء السفر فان النبي عليه السلام كان يخرج من المدينة الى الغزوات مراراً ولم ينتقض وطنه بالمدينة حتى لم يجد نية الإقامة بعد رجوعه ولو كان له اهل ببلدة فاستحدث في بلدة اخرى اهل آخر كان كل واحد منهما وطناً اصلياً له وروي انه كان لعثمان رضي الله عنه اهل بمكة واهل بدمشق وكان يتم الصلوة بهما جميعاً ومن حكم وطن السفر انه ينتقض بالوطن الاصلي لانه فوقه وينتقض بوطن السفر لانه مثله وينتقض بانشاء السفر لانه مده ولا ينتقض بوطن السكنى لانه دونه ومن حكم وطن السكنى انه ينتقض بكل شيء بالوطن الاصلي وبوطن السفر وبانشاء السفر وبارة المحققين من مشايخنا ان الوطن وطنان وطن اصلي ووطن سفر

وهو ممتنع لان السفر لا يعري منه الا اذا نوى المسافر ان يقيم بالليل في احد هما
فيصير مقبياً بدخوله فيه لان اقامة المرأة مضافة الى مبيته ومن فاتته صلوة في
السفر قضاها في الحضر ركعتين ومن فاتته في الحضر قضاها في السفر رباعاً لان القضاء

سفر وهو وطن الإقامة ولم يعتبروا وطن السكنى وطناً وهو الصحيح لانه لم يثبت فيه حكم
الاقامة بل حكم السفر فيه باق فلذلك لم يذكر وطن السكنى في الكتاب وبيان هذا
الاصل من المسائل في الزادات وفي المحيط ولو انتقل باهله ومناعه الى بلد وبقي
له دور وعقار في الاول قبل بقي الاول وطنه وآليه اشار محمد رحمه الله في الكتاب
حيث قال باع داره ونقل عياله وقيل لم يبق وفي الاجناس قال هشام سألت
محمد بن ابي كوفي اوطن بغداد له بالكوفة دار واختار الى مكة العسقلاني
محمد رحمه الله هذا حالي وانا ارى العسقلاني ترك وطنه الا ان ابا يوسف كان
يتم بها لكنه جعل على انه لم يترك وطنه قال الشيخ نجم الدين الزاهدي رحمه الله
تعالى عليه وهذا جواب واقعة اجتلبنا به وكثير من المسلمين المنوطنين في البلاد ولهم
دور وعقار في القرى البعيدة منها يصيغون بها باهلهم ومناهم فلا بد من حفظهما انهما
وطنان له لا يبطل احدهما بالآخره

قوله وهو ممتنع يعني لو صح نيته بموضعين يصح بموضع فيؤدي ذلك الى القول
بان السفر لا ينحصر في مكان واحد اجمعت اقامة المسافر في المراحل ربما يزداد ذلك على
خمس مائة يوماً **قوله** لان اقامة المرأة مضافة الى مبيته لا ترى انك اذا قلت للسوفي ابن
تسكن يقول في محلة كذا وهو بالنهار يكون في السوق وفي الكافي لعلامة النسفي
رحمه الله فان عزم على ان يقيم بالليل في احد هما ويخرج بالنهار الى موضع آخر
فان دخل اولاً الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالنهار لم يصير مقبياً وان دخل اولاً الموضع
الذي عزم الإقامة فيه بالليل صار مقبياً ثم بالخروج الى الموضع الآخر لم يصير معانراً (قوله)

بحسب الاداء والمعتبر في ذلك آخر الوقت لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء في الوقت

قوله بحسب الاداء فإن قيل بشكل بمرئض فأنته صلوات يقضي في الصحة فأما وان كان يأتي بها في المرض بالايماء ويقضي بالايماء ما يموت في الصحة قلنا الواجب في ذمة المقيم الاربع وفي ذمة المسافر الركعتان في الوقت ويقرر ذلك بالغوات فلا يمكن تغييره لاحد فيجب القضاء على حسب ما يجب عليه الاداء فاما الواجب على المريض والصحيح مراعاة كيفية الصلوة على حسب وسعه وطاقته زمان اشتغاله بالاداء لا قبله ولا بعده فيجب القضاء ايضا على هذه الصفة ولا نألو اعتبرنا حالة الغوات يلزم ان يقضى الصحيح مع قدرته على القيام مستلقيا والمريض مع مجزئه من القيام فأما وهذا امر شنيع يستفحه العقل واحكام الشرع مصونة من الشناعة **قوله** والمعتبر في ذلك آخر الوقت اي في الاداء آخر الوقت وهو قد والتحريمه يعتبر حال المكلف من السفر والاقامة والحض والطهروا البلوغ والاسلام في ذلك الجزء **قوله** لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء اي المعتبر في السببية هو الجزء الاخير منه عدم الاداء في كل الوقت لا يقال عند عدم الاداء في كل الوقت يضاف الوجوب الى كل الوقت لا الى الجزء الاخير ولهذا لم يحجز عصر امه عند غروب الشمس لاننا نقول المعتبر في السببية هو الجزء الاخير عند عدم الاداء في كل الوقت بالنظر الى حال المكلف وان لم تعتبر صفة الجزء الاخير بعد الغوات حتى اصيف السببية الى كل الوقت فوجب على المكلف بصفة الكمال ولهذا لم يكن للمفاخر ان يصلي عصر امه عند غروب الشمس واعتبر حال المكلف عند الجزء الاخير حتى وجب العصر على المسافر ركعتين ولم تعتبر صفة الجزء الاخير بعد خروج الوقت حتى قلنا وجب عليه العصر كاملا فلا يتأدى بالنقص لاصافة الوجوب الى كل الوقت (قوله)

والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه
سفر المعصية لا يبعد الرخصة لأنها ثبتت تخفيفاً فلا تتعلق بما يوجب التغليظ وإنما اطلاق
النصوص ولأن نفس السفر ليس بمعصية وإنما المعصية ما يكون بعده أو يجاوره فنص
متعلق الرخصة والله أعلم بالصواب •

قوله والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء قال الشافعي رحمه الله سفر المعصية
لا يبعد الرخصة وذلك كمن سافر نية قطع الطريق أو البغي على الإمام العدل
وكذلك المرأة إذا حجت من غير محرم والعبد إذا أبق من مولاه أي في
الرخص يرخس المسافر من وغيرهما من قصر الصلوة وباحة الانظار وجواز الصلوة
المكتوبة على الراحلة إذا خاف وجواز استكمال مدة المسموح على الخفين
وجواز أكل المبتنة عند الضرورة **قوله** ولنا إطلاق النصوص وهي قوله تعالى فمن كان
منكم مريضاً أو على سفر فقله عليه السلام صلوة المسافر ركعتان بمسح المقيم يوماً
وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولها **قوله** وإنما المعصية ما يكون بعده وهو قطع الطريق أو مجاوره
وهو الأباقي وذكر في الإيضاح ولنا أن المنرا إنما صار مبنيًا لمصلحة من نقل الأقدام
والغبية عن الوطن وهذا لا حظ فيه وإنما الحظر فيما يكون بعد انقطاع السفر
فجرى ذلك مجرى المقصود لا مجرى معنى الفعل لأن معنى الشيء ما يأتي
مع الصورة وثمرته الغي تكون بعد تمام الصورة ثبت أن الفساد هنا للمعنى راجع
إلى المقصود وذلك مما قبل الفصل منه فبقي السفر من حيث أنه يبعد الرخصة
مباحًا لا حظ فيه والله أعلم بالصواب •

باب صلوة الجمعة

لاتصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصر ولا تجوز في القرى لقوله عليه السلام
لا الجمعة ولا تشريق ولا نظروا لا تصح الا في مصر جامع والمصر الجماع كل موضع له امير

باب صلوة الجمعة

ذكر في المغرب الجمعة من الاجتماع كالغرفة من الافتراق اصف اليها اليوم
والصلوة ثم كرا الاستعمال حتى حذف منها المضاف وجمعت فقبل جمعات وجمع
أعلم ان الجمعة فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدها ثبت فرضيتها بالكتاب
والسنة واجماع الامة ونوع من المعنى اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله والمراد من ذكر الله الخطبة والامر
للاجوب وإذا افترض السعي الى الخطبة التي هي شرط جواز الجمعة فالى اصل الجمعة
كان اوجب ثم اكذالوجوب بقوله تعالى وذروا البيع فعصرم البيع بعد النداء وتحريم المباح
من الله تعالى لا يكون الا لامر واجب واما السنة فحدث جابر رضي الله عنه قال خطبنا
رسول الله عليه السلام فقال يا ايها الناس توبوا الي ربكم قبل ان تموتوا وتقرّبوا
الي الله بالاعمال الصالحة قبل ان تشتغلوا وتحببوا اليه بالصدقة في السرو العلانية
تصبروا وتصبروا وترزقوا واعلموا ان الله كتب عليكم الجمعة في يومي هذا في شهري هذا
في مقامي هذا فمن تركها تها ونابها او امتنعها فاجعها ولها امام جائر او عادل الا ان لا يجمع
الله شمله الا فلا صلوة له الا فلا زكوة له الا فلا صوم له الا ان يتوب فمن تاب تاب الله عليه
وفي حديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قال سمعنا رسول الله عليه السلام على
اهواد منبره يقول لينتهين اقوام من ترك الجمعة او ليختمن على قلوبهم وليكونن من الغافلين
واجمعت الامة على فرضيتها وانما اختلفوا في اصل الغرض في هذا الوقت على ما يجي

(كتاب الصلوة ... باب صلوة الجمعة)

وقاص ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وهذا عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وصحة انهم اذا اجتمعوا في اكبر ما جدهم لم يمعهم والا اول اختيار الكرخي رحمة الله وهو الظاهر والثاني اختيار الثلجي رحمة الله والحكم غير مقصور على المصلين

واما المعنى فلانا امرنا بترك الظهر لاقامة الجمعة والظهر فريضة ولا يجوز ترك الغرض الا لغرض وهو آكد والى منه قدل هذا على ان الجمعة آكد من الظهر في الغرضية ثم شرط لزوم الجمعة اثني عشر سنة في نفس المصلي وستة في غير نفس المصلي اما التي في نفس المصلي الحرة ، والذكورة ، والاقامة ، والصحة ، وسلامة الرجلين ، والبصر ، وقالا اذا وجد الامم قائدا يلزمه قلنا هو غير قادر بنفسه كما يلزم من اذا وجد من يحمله واما الستة التي في غير نفسه فالمر الجامع هو السلطان والجماعة والخطبة والوقت والاطهاره حتى ان التلميذ لو غلق باب المصر وجمع فيه بحشمه ولم يأذن الناس بالدخول فيه لم يجوز كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله .

قوله وقاص ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وذكر اقامة الحدود مع انها يستفاد من قوله ينفذ الاحكام لزيادة خطرها وعلو شأنها اذا لا تقام هي بدليل فيه شبهة ولانه لا يلزمه من جواز تنفيذ الاحكام جواز اقامة الحدود فان المرأة اذا كانت فاضية يجوز قضاؤها في كل شيء من الاحكام ولا يجوز في الحدود والقصاص وكذلك حكم المحكم لا يجوز في الحدود والقصاص ويصح في غيرهما وذكر الحدود دون القصاص لان من يلي اقامة الحدود يتولى القصاص ايضا وهذه اعم اذا اجتمعوا في اكبر ما جدهم لم يمعهم اذا اجتمع من يجب عليهم الجمعة فلا كل من يسكن في ذلك الموضع من الصبيان والنموان والعبيد وعن ابي يوسف رحمه الله رواية اخرى غيرها تبين الروايتين وهي كل موضع يسكن فيه عشرة آلاف نفر فكان منه ثلث روايات وقال سفيان الثوري رحمه الله المصر الجامع ما يبعد عن الناس مسرا عند ذكر الامصار المطلق كبحار اسمرقند وقال بعض مشايخنا رحمهم الله ان يتمكن (كل)

بل يجوز في جميع اقية المصر لانها بمنزلته في حوائج اهله ويجوز بمنى ان كان الامر اميرا الحجزا وكان الخليفة معافرا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رحمه الله لاجمة بمنى لانها من القرى حتى لا يعبد بها ولهما انها تنصرف في ايام الموسم وعدم التبعد للتخفيف ولا جمة بعرفات في قولهم جميعا لانها قضاء ومنى اجنية والتقييد بالخليفة واميرا الحجزالان الولاية لهما اما امير الموسم فيلي امور الحج لا غيره ولا تجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان لانها تقام بجمع عظيم وقد تمع المنازعة

كل مانع ان يعيش بصنعتة ولا يحتاج فيه الى التحول الى صنعة اخرى وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه المصر ليس بشرط بل كل قرية يسكنها اربعون من الرجال الا حرارولا يطعمون عنها شئ ولا صيفا تقام بهم الجمعة فيها قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل .

قوله بل يجوز في جميع اقية المصر وفي المحيط اختلف الناس في تقدير فناء المصر فقدره محمد رحمه الله في النواذر بالغلوة وفي المغرب الغلوة ثلث مائة ذراع الى اربع مائة وقدر ابو يوسف رحمه الله الفناء بميل او ميلين فانه روي عنه لو ان اما ما خرج من المصر مع اهل المصر لحاجة له قدر ميل او ميلين ففسرته الجمعة فصلى بهم الجمعة اجزاء وقدر بعضهم الفناء بمنتهى حد الصوت اذا صاح في المصر واذن مؤذنه من فمتهى صوته فناء المصر وقدر شيخ الاسلام وشمس الائمة المرخمي رحمه الله الفناء بالغلوة اتباعا لما ذكره محمد رحمه الله في النواذر **قوله** ويجوز بمنى الى ان قال لو كان الخليفة مسافرا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله لهما في ذلك طريقان احدهما ان منى من فناء مكة فانه من المحرم قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة معاه باسم الكعبة لكونه تبعا لهما لما ان الهدايا والغصا لا تنصرف مكة بل بمنى دل ذلك على انه في حكمها وفي فنائها واقامة الجمعة كما يجوز في المصر يجوز في فنائها اما عرفات فليس من فناء مكة بل من

في التقدم والتقدم وقد تقع في غيره فلا بد منه تيمنا لا مرها ومن شرا نطها الوقت
فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده لقوله عليه الصلوة والسلام اذا مالت الشمس
فصل بالناس الجمعة ولو خرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر

الحل وبينها وبين مكة اربعة فراسخ والثاني ان منى منصرف في ايام الموسم لاجتماع
شرايط المصر من السلطان والقاضي والابنية والاسواق قيل ان فيها ثلث سلك الا انها
لا يبقى مصر بعد انقضاء الموسم وبقاؤه مصر بعد ذلك ليس بشرط لان الناس باسره
على شرف الرحيل من دار الفنا الى دار البقا اما عرفات فمما زلة ليس فيها بناء فلا يأخذ
حكم المصر لكن بشرط ان يكون الامام مكيا او من له ولاية على مكة نحو الخليفة
وهذا اللفظ دليل على ان الخليفة او السلطان اذا سكن يطوف في ولايته كان عليه
الجمعة في كل مصر يكون في يوم الجمعة لان اقامة غيره باصره يجوز فاقامته اولى وان
كان مسافرا وذكر في المحيط ومن المشايخ من قال ان عندهما انما يجوز اداء الجمعة بمنا
لانها من اقية مكة وهذا فاسد الا على قول من تقدروا مصر فناء المصر بفرسخين لان بين
مكة ومنى فرسخين وقال محمد رحمه الله تعالى عليه في الاصل اذا نوى
ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة فعلم بهذا انهما موضعان انما
الصحيح ما قلنا ان منى يتصرف في ايام الموسم •

قوله في التقدم اي بنفسه والتقدم اي بغيره **قوله** وقد تقع في غيره من لحواداء
من سبق الى الاجتماع ومن الاداء في اول الوقت وآخره ومن نصب السطيب
وقال القاضي رحمه الله السلطان ليس بشرط لما روي ان عثمان رضي الله عنه حين
كان محصورا صلى على رضي الله عنه الجمعة بالناس ولم يروا انه صلى بامر عثمان
قلنا يحتمل انه فعل ذلك باذن عثمان رضي الله عنه والمحتمل لا يصلح حجة ولو فعل
بغير اذنه انما فعل لان الناس اجتمعوا عليه ومن ذلك يجوز لان الناس احثا جوا (الى)

ولا يبنيه عليها لا اختلافهما ومنها الخطبة لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها بدون الخطبة في عمره وهي قبل الصلوة بعد الزوال به وردت السنة ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة به جرى التوارث ويخطب قائما على الطهارة لان القيام فيها متوارث ثم هي شرط الصلوة فيستحب فيها الطهارة كالاذان

الى اقامة الغرض باعتبار اجتماعهم ومن شرائطها الوقت فيصح في وقت الظهر ولا يصح بعده لقوله عليه السلام لمصعب بن عمير اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة .

قوله ولا يبنيه عليها لا اختلافهما اي في الكمية والشرط والتغاير والاختلاف يمنع البناء كما يمنع الاقتداء **قوله** بدون الخطبة في صمرة ولو جاز ذلك ترك مرة تعليما للجواز كما ترك الوضوء لكل صلوة مرة حتى صلى اربع صلوات بوضوء واحد فان قبل هذا لا يدل على انها شرط الجواز فان النبي عليه السلام كما لم يصل الجمعة بدون الخطبة كذلك لم يصل صلوة ايضا بدون رعاية سنتها كرفع اليد عند التحريمة والتكبير عند كل خفض ورفع وغيرهما حيث لم ينقل احد انه عليه السلام ترك رفع اليدين عند التحريمة ولا ترك التكبير عند الخفض والرفع ولم يدل ذلك على انها شرط الجواز فكذلك هنا لانه عليه السلام كان يواظب على الواجبات والسنن كما كان يواظب على الفرائض قلنا بينهما فرق وذلك لان سقوط الظهر بالجمعة مع ان الظهر اربع ركعات والجمعة ركعتان عرف باختلاف القياس شرعا وفي مثله تراعى ماورده النص والشرع ما اقام الجمعة مقام الظهر لا بهذه الشرائط ولو جاز لعلها مرة بغير خطبة تعليما للجواز اولازالة الشبهة وما رفع اليد عند التحريمة فلاعلام الاصم بالشروع فان غالب احواله انه عليه السلام كان على الامامة وكذلك التكبير عند كل خفض ورفع لاعلام الانتقال من ركن الى ركن وما كانت شرعيته لاعلام غيره لا يكون شرط الجواز في نعمة كالاذان وجهر التكبيرات ولان المراد من الذكر في قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله انما هو الخطبة فقد فرض العمى الى الجمعة والذكر

ولو خطب قاعداً وعلى غير طهارة أجزاءه لحصول المقصود إلا أنه يكره لمخالفة التوارث وللصلب بينها وبين الصلوة فإن اقتصر على ذكر الله جاز مندب حنبلة راج وقال لا بد من ذكر طويل بمعنى خطبة لأن الخطبة هي الواجب والنسبة والتحميد لا تسمى خطبة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز حتى يخطب خطبتين اعتباراً للمتعارف وله قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله من غير فصل وعن عثمان رضي الله عنه أنه قال الحمد لله فارتج عليه فنزل وصلى : ومن شرائط الجماعة لأن الجمعة مشتقة منها وأقلهم مندب حنبلة رحمه الله ثلاثة سوى الإمام وقالوا اثنان سواء

فدل على أنه لا بد منها كذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عليه .
قوله ولو خطب قاعداً وعلى غير طهارة أجزاءه لحصول المقصود وهو الوضوء والتذكير فإن قيل ينبغي أن لا يجوز بلا طهارة لأنها كسطر الصلوة بقول عمر وهائشة رضي الله عنهما إنما قصرت الصلوة لمكان الخطبة قلنا أنها في الثواب كسطر الصلوة حتى لا يشترط فيها استقبال القبلة ولا يقطعها الكلام وفي جواز الخطبة قاعداً أيضاً لنا الشافعي رحمه الله وحاصل أن الشافعي رحمه الله يشترط الخطبتين ويقول القيام فبهما فرض عند القدرة والجلوس بينهما فريضة وفي الأولى أربع فرائض التحميد وأقله الحمد لله والصلوة على الرسول وأقلها اللهم صل على محمد والوصية بتقوى الله وأقلها أوصيكم بتقوى الله وقراءة آية وكذلك في الثانية إلا أن الدماء في الثانية يدل على قراءة الآية في الأولى كذا في الخلاصة الغزالية **قوله** فارتج عليه هو ما روي أن عثمان رضي الله عنه لما صعد المنبر في أول جمعة ولي فارتج عليه فقال إن أباً بكر وعمر كانا يعدان لهذا المكان مقالاً وانتم إلى الإمام فعال أحوج منكم إلى إمام قوال أراد به الخطباء الذين يتقون بعد الخلفاء الراشدين يكونون على كثرة المقال مع فهم الأفعال وأنا إن لم أكن قوالاً مثلهم فانا على الخير دون الشر فإما أن يريد بهذه المقالة تفضيل نفسه على الشيخين فلا كذا في المحيط إلا أن الشرط عنده أن يكون قوله الحمد لله على قصد (الخطبة)

قال رضي الله عنه الاصح ان هذا قول ابي يوسف وحده انه ان في المتن معنى الاجتماع هي منبقة عنه ولهما ان اجمع الصحيح انما هو الثلث لانه جمع تسمية ومعنى والجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر منهم وان نفر الناس قبل ان يركع الامام ومجدولهم يبق الا النساء والصبيان استقبل الظهر عند ابي حنيفة رح وقال اذا نفر واعنه بعدما انتتم الصلوة صلى الجمعة فان نفر واعنه بعد ما ركع وسجد سجدة بنى على الجمعة خلا فالزجر رحمه الله هو يقول انها شرط فلا بد من دوامها كما نوت ولهما ان الجماعة شرط الانعقاد

الخطبة حتى اذا عطس قال الحمد لله يريد به الحمد لله على عطاسه لا ينوب عن الخطبة .
قوله والاصح ان هذا قول ابي يوسف رح وحده احترازا عما وقع في عامة نسخ المختصر من قوله واقلهم عندي حنيفة رح ثلثة سوى الامام وقالان سوي الامام لابي يوسف رحمه الله ان المتن حكم اجمع في الجمعة وسد الطريق ومحاذاة النساء لانه جمع حقيقة لوجود الاجتماع وحكما فالامام يتقدم على الاثنين كما يتقدم على الثلث وذا من احكام الجماعة وجه قولهما الاستدلال بقوله تعالى اذ نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وهذا يقتضي مناديا وذا كراهوا المؤذن والامام صاعين لان قوله تعالى فاسعوا خطاب جمع واقفه اثنان ولان الاصل في كل ثابت كما له اذ في النقصان شبهة لعدم خصوصية في شرائط الجمعة اذ الظهر فرض في الاصل فلا يقط منه باداء الجمعة باليقين ولا غاية لكل فتعين الاقل وهو الثلث فانه جمع اسم ومعنى والمثنى وان كان جمعا معنى فليس بجمع اسماء اهل اللغة فصلوا بين التثنية والجمع والشرط هو الجماعة المطلقة وهي شرط على حدة ولا يلزم قوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما جماعة لانه محمول على سنة تقدم الامام او على المواريث والوصايا وعلى اباحة المسافرة فان في هذا السلام اذا سافر واحد قتل غيلة واذا سافر اثنان قتل احدهما صاحبه غيلة فقال عليه السلام الواحد شيطان والاثنان شيطانان اي في تحريم المسافرة والثلث ركب اي في حل المسافرة فلما اظهر الله عليه السلام ورضي مجابته

فلا يشترط دوامها كالخطبة ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الانعقاد بالشروع في الصلوة ولا يتم ذلك الا بتمام الركعة لان مادونها ليس بصلوة فلا بد من دوامها اليها بخلاف الخطبة فانها تنافي في الصلوة فلا يشترط دوامها ولا معتبر ببقاء النسوان وكذا الصبيان لانه لا تنعقد بهم الجمعة فلا تتم بهم الجماعة ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا عبد ولا اعمى لان المسافر يخرج في الحضور وكذا المريض والاعمى والعبد مشغول بخدمة المولى والمرأة بخدمة الزوج فعذروا دفعا للحرج والضرر فان حضروا فصلوا مع الناس اجزاءهم من فرض الوقت لانهم تحملوه نصاروا كما لمسا فராذا صام ويجوز للمسا فروا العبد والمريض ان يؤتم في الجمعة وقال زفر رحمه الله تعالى عليه لا يجزيه لانه لا فرض عليه

في عقائدهم ووقع الامن من الاعتيال فقال الاثنان فما فوقهما جماعة اي في حل المسافرة •
قوله فلا يشترط دوامها كالخطبة فان الخطبة شرط حتى لو ام من لم يسمع الخطبة لا يجوز ومع هذا دوامها ليس بشرط حتى لو احدث الامام بعد ما كبرناستخلف من لم يشهد الخطبة اتم الجمعة وكان استخلافا يا بعد التكبير كما استخلافا بعد اداء ركعة بخلاف الوقت فانه شرط للاداء لا لشرط للافتتاح وتمام الاداء بالفراغ من الصلوة •

قوله بخلاف الخطبة فانها تنافي في الصلوة حتى لو خطب فيها تعدد صلواته فلم يشترط دوامها ولان الذي استخلفه بان على صلواته وشرط الخطبة موجود في الاصل وهذا الامام اصل في افتتاح الركبان فلا بد من وجود شرط الجماعة عند افتتاح كل ركن وليس المعتدي كالامام في حق اشتراط الجماعة لما ان المعتدي بالشروع قصد المشا ركة مع الامام فتثبت الشركة في حقه من غير مؤكد ولهذا اذا سبقه الصلوة بعد الشروع قبل التقييد بالمسجدة يتمها جماعة بعد فراغ الامام والامام لم يشارك الجماعة قصدا فلا بد من مؤكد وهو الركعة التامة حتى تثبت الشركة حكما له فاذا لم يقيد بالمسجدة لم يتحقق الشركة نظيره صلى الظهر اذا قام الى الخامسة قصد التنفل خرج من الظهر للحال ولو قام (اليها)

فأشبهه الصبي والمرأة ولنا أن هذه رخصة فإذا حضروا يقع فرضها على ما بيناهما أما الصبي
فمسلوب الأهلية والمرأة لا تصلح لأمارة الرجال وتعتقد بهم الجمعة لا بهم صلحوا
للأمارة فيصلحون للاقتداء بطريق الأولى ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة
قبل صلوة الإمام ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلوته وقال زفر رحمه الله لا يجزيه
لأنه عند الجمعة هي المفريضة أصالة والظهر كما لبذل عنها ولا مصير إلى البذل مع
القدرة على الأصل ولنا أن أصل الغرض هو الظهر في حق الكافة هذا هو الظاهر
الا أنه مأثور بسا طه بأداء الجمعة وهذا لأنه متمكن من أداء الظهر بنفسه
دون الجمعة لتوفيقها على شرائط لا تتم به وحده وعلى التمكن بدورها لتكليف
فإن بداله أن يحضرها فتوجه والا مأمور فيها بطل ظهره عند أبي حنيفة رحمه الله

البيها عبرة قصد للتفعل لم يخرج من الغرض ما لم يقيد الخاصة بالسجدة •
قوله فأشبهه الصبي والمرأة وجه الشبه هو أن يقول أنا أجمعنا على أن الغرض
في هذا الوقت أحد هما لا كلاهما لأنه لم يشرع في وقت واحد فرضان فلما
لم يضابطوا بالجمعة صاروا بمنزلة الصبي في حقها ولنا أن هذه رخصة لأن
الخطاب عام فيتنازلهم إلا أنهم مذكروا دعاء للخرج فلزم يسقط عنهم فرض الوقت بأدائهم
الجمعة كان فيه فعاد الوضع لأن الإسقاط عنهم لدفع العرج والقول بعدم الجواز يؤدي
إلى الخروج فكان القول بعدم الجواز ينقض ما هو موجب السقوط وهو الخروج
وأي وضع أسد من هذا **قوله** بطل ظهره عند أبي حنيفة رحمه الله بالسعي وقالوا
لا يبطل بالسعي حتى يدخل مع الإمام ذكر الإمام التمرقاشي رحمه الله وكذا الخلاف
في المعذور لو صلى ثم توجه إليها وكذا أيضا في المحيط ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه
إليها ولم يؤدها الإمام بعد إلا أنه لا يرجو أدراكها بعد المماقة لم يبطل في قول
أبي حنيفة رحمه الله عند العراقيين ويبطل في قول البلخييين وهو الصحيح لأنه توجه

وقالا لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظهر فلا ينقضه بعد تمامه والجمعة فوقها فينقضها وصار كما اذا توجه بعد فراغ الامام وله ان السعي الى الجمعة من خصائص الجمعة فينزل منزلتها في حق ارتفاع الظهر احتياطاً بخلاف ما بعد الفراغ منها لانه ليس يسمى اليها •

اليها وهي لم تقف بعد فان توجه اليها ولم يصلها الامام بعذر او بفقر عذر اختلفوا في بطلان ظهره والصحيح انه لا يبطل واختلفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا انهم خرجوا قبل اتمام النائية الصحيح انه لا يبطل ظهره ومن الحلوائي رحمه الله لولم يخرج من البيت ولكن ارادها قبل اذا كان البيت واسع فاعلم بما وزا العتبة لا يبطل وقيل اذا خطا خطوتين يبطل كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله •

قوله وقال لا يبطل بالسعي حتى يدخل مع الامام وفي هذا اللفظ اشارة الى ان الاتمام مع الامام ليس بشرط لارتفاع الظهر عندهما حيث ذكرنا الدخول في صلوة الامام وهو شروع فيها وكان هذا ممحاً لما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط حيث قال وعلى قولهما لا يرتفع ما لم يؤد الجمعة كلها حتى انه اذا شرع في الجمعة مع الامام ثم انه تكلم قبل ان يتم الجمعة مع الامام فان الظهر يرتفع عندهما حتى انه رحمه الله وعندهما لا يرتفع كذا ذكره المحسن رحمه الله في كتاب صلوته **قوله** وله ان السعي من خصائص الجمعة وجه كونه من خصائص لجمعة ما ذكر في الاسرار وهو ان صلوة الجمعة صلوة خصت بمكان ولا يمكن الاقامة الا بالسعي اليها فصار السعي مخصوصاً به دون سائر الصلوات فانه يصح ادائها في كل مكان هذا هو الصحيح في بيان الاختصاص المأمور به في قوله تعالى فاسعوا الان يكون المراد به الاسراع والعدو فان نهى الاسراع في قوله عليه السلام اذا اتيتم الصلوة فاتوها وانتم تمشون ولا تأتوها وانتم تسعون ما در كنتم فصلوا ما فاتكم فافضوا عام في كل الصلوات وذكر في الفوايد الظهيرة ان المراد بالسعي المذكور عند بعضهم نفس الفعل لا الفعل بوصف الاسراع (٤)

ويكره ان يصلي المعذرون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصروع كذا اهل
 المسجّن لما فيها من الاخلال بالجمعة اذ هي جامعة للجماعات والمعذور رقد يقتدي
 به غيره بخلاف اهل السواد لانه لا جمعة عليهم ولو صلى قوم اجزاءهم لا تنجماع
 شرائطه ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبني عليه الجمعة
 لقوله عليه الصلوة والحلام ما دركنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وان كان ادركه
 في التشهد او في سجود السهو بني عليها الجمعة عندهما قال محمد رحمه الله
 ان ادرك معه اكثر من الركعة الثانية بني عليها الجمعة وان ادرك اقلها بني عليها
 الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من وجه لغوات بعض شرائط في حقه فيصلي اربعا اعتبارا
 للظهور وبعد لا محالة على رأس الركعتين اعتبارا للجمعة ويقرأ في الاخيرين
 لاحتمال النغلية ولهما انه مدرک للجمعة في هذه الحالة حتى يشترط نية الجمعة وهي
 ركعتان فلا وجه لما ذكره لانهما مختلفان فلا يبيح احدهما على تحريم الآخر

كما في قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سمى والفعل بوصف الاسراع غير مراد به
قوله ويكره ان يصلي المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة الى قوله وكذا اهل المسجّن
 سواء قبل فراغ الامام او بعده وذكره الامام النمر تاشي رحمه الله مريض صلى الظهر
 في منزله يوم الجمعة باذان واقامة قال محمد رحمه الله هو حسن وكذا جماعة المرضى
 بخلاف المسجونين فانه لا يباح لهم ذلك لان المرضى عاجزون بخلاف المسجونين لانه
 ان كانوا ظلمة قدر واعلى ارضا او الخصم وان كانوا مظلومين امكنهم الاستعانة فكان
 عليهم حضور الجمعة وان لا يعارضوها بجماعة وفي التنازق يصلي المعذور الظهر باذان
 واقامة وان كان لا يمتنع بجماعة **قوله** ومن ادرك الامام يوم الجمعة الى قوله وان ادركه
 في التشهد وما روى المخالف من قوله عم من ادرك ركعة من الجمعة فليضيف اليها اخرى
 وان ادركهم جلوسا صلى اربعا **قوله** ادركهم جلوسا فاسلموا **قوله** وقال محمد رحان ادرك

واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته قال رضي الله عنه هذا صدابي حنيفة رح وقال لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب على المنبر واذا نزل قبل ان يكبر لان الكراهة لا خلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا بخلاف الصلوة لانها قد تمتد ولا يبي حنيفة رضي الله عنه قوله عليه الصلوة والسلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام من غير فصل ولان الكلام قد يمتد طبعاً فاشبه الصلوة

معه اكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع وان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع رأسه من الركوع في الركعة التالية يصلي اربعاً لان اقامة الجمعة مقام الظهر ثبت بالنسب بخلاف القياس عند وجود ما اثر الشرائط وتدهم بعض الشرائط هنا كاجتماعه والامام ولو خيلنا والقياس لقنا كذلك فيما ادركه في ركعة لكننا تركناه بقوله عليه السلام من ادرك ركعة في الجمعة صاف اليها ركعة اخرى والاصل اربعاً وفي المحيط قال الشيخ الامام ابو حفص رحمه الله قلت لمحمد رحمه الله يصير مؤد بالظهر بحرمة الجمعة قال ما تصنع وقد جاءت به الآثار الا انها قالوا وما روي والاصل اربعاً هريب ورد مخالفاً للقياس فنرجح عليه القياس على اصلنا وهذا لان القياس ان يقضي المحبوق ما فاتته من صلوة الامام لانه شرع في صلواته في صلوة اخرى وصلوة الامام جمعة وهي لا تكون اربعاً .

قوله واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام والمراد من الصلوة صلوة النطوع واما العائنة فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة ثم اختلف المباح على قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم انما يكره الكلام الذي هو من كلام الناس اما التعميم واشباهه فلا وقال بعضهم كل ذلك يكره والاول اصح كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه وقال في العيون المراد من الكلام اجابة المؤذن ما غيره من الكلام يكره اجماعاً والاصل في هذا ان ما يؤدى الى الحرام فهو حرام والكلام قد يمتد فيؤدي الى الا خلال بفرض استماع الخطبة (قوله)

واذا اذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجه الى الجمعة لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع واذا سعد الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي المنبر بذلك جرى التوارث ولم يكن على مهندس رسول الله عليه السلام الا هذا الاذان ولهذا قيل هو المعبرني وجوب العمى وحرمة البيع والامح ان المعبر هو الاول اذا كان بعد الزوال لحصول الاعلام به والله اعلم بالصواب .

قوله واذن المؤذنون ذكر المؤذن بلفظ الجمع اخراجا للكلام مخرج العادة فان التوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبليغ اصواتهم الى اطراف المسجد وذكري في باب الاذان من المبسوط واختلوا في الاذان المعبر الذي يحرم عند البيع ويجب العمى الى الجمعة فكان الطحاوي يقول هو الاذان عند المنبر بعد خروج الامام فانه هو الاصل الذي كان على مهندس رسول الله عليه السلام وكذلك في عهد ابي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كثر الناس في عهد عثمان رضي الله عنه زاد وانتداء على الروراء اي الصومعة وهذا الذي يبداه في زماننا ولم ينكر احد من المسلمين قبل واما اذان السنة فهي بدعة احدثها الحجاج بن يوسف وروى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله ان المعبرني وجوب العمى وحرمة البيع الاذان على المنارة لانه لو انتظر الاذان عند المنبر يغوته اداء السنة واستماع الخطبة وربما تفوته الجمعة اذا كان بيته بعيدا من الجامع وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله ولا يكره السهر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده اذا فارق همراة المصري الوقت وقال الطافعي رحمه الله لا يجوز بعد الزوال وبعد الفجر يكره الا لغزو ولحج او نحوه الرستاقى حشرا لمصر لحوا شجبه وجمع يثاب ثواب الجمعة وان كان ثواب من لم يقصد الا الجمعة اكثر واكثر وفي شرح صدر الشهيد سوانح الاجروان سجد مصلى الجمعة على ظهر آخر للزحام لابس اذا كان ركبتاه على الارض والا فلا يجزيه وقال صدر

باب صلوة العيدين

قال رضي الله عنه تجب صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة وفي الجامع الصغير عيدين اجتماعاً في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما
قال رحمه وهذا تنصيص على السنة والاول على الوجوب وهو رواية عن ابي حنيفة ر ح

القضاء بحجزه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث فليل لأجزئه الا اذا سجد الثاني على الارض وفي شرح المرحومي رحمه الله قال مشائخنا لو تلا آية السجدة في الجمعة لم يسجد هامخافاً التشويش وفي شرح المؤذني والمريض لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء البرء في كل ساعة وان والله اعلم بالصواب •

باب صلوة العيدين

قوله وتجب صلوة العيد على من تجب عليه صلوة الجمعة الاصل في صلوة العيد قوله تعالى ولتذكروا الله على ما هداكم قبل هو صلوة العيد وتواترت الاخبار انه عليه السلام كان يصلي صلوة العيد وروى انس انه عليه السلام قدم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قدامكم الله تعالى بهما خيراً منهما الفطر والاصحى **قوله** عيدان اجتماعاً اراد العيد والجمعة الا انه سماها عيد ا تبركاً بقول النبي عليه السلام لكل مؤمن في شهر اربعة اعياد او خمسة اعياد اولان الجمعة يعاد اليها في كل جمعة كما ان العيد يعاد اليها في كل سنة اولان الله يعود الى عباده بالمغفرة فيه وفي الجمعة كذلك ففي الحديث الجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهما او هو على التغليب كالعمريين والعمرين والطيبين ففي الحديث اذا اراد الله بعدة شرا جعل ماله في الطيبين اي الاجر والخشب وفي هذه الصنعة تغلب الاخف او المذكور قال شمس الاثمة السرخسي الاظهر انها سنة ولكنهما من معالم الدين اخذها هدى وتركها ضلال ويدل انه عليه السلام حين بين الواجبات للاعرابي قال هل علي غيرهن قال لا الا ان تطوع وفي الايضاح انها تقام على سبيل اظهار شعائر الاسلام

وجه الاول مواظبة النبي عليه السلام عليها وجه الثاني قوله عليه الصلوة والسلام في حديث الازهري عقب سؤاله هل على غيرهن فقال لا الا ان تطوع والا ول اصح وتسميته سنة لوجوبه بالسنة ويستحب في يوم الفطران يطعم قبل ان يخرج الى المصلى ويغتسل ويحناك ويطيب لما روي انه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلى وكان يغتسل في العيدين ولانه يوم اجتماع فبس فيه الغسل والتطيب كما في الجمعة ويلبس احسن ثيابه لانه عليه الصلوة والسلام كانت له جبة فرك او موف يلبسها في الاعياد ويؤدي صدقة الفطرا غناء للفقير لينتفع قلبه للصلوة ويتوجه الى المصلى ولا يكبر عند ابي حنيفة رحمه الله في طريق المصلى

في الجماعة في اعظم الجمع وهي ملحقة بالجمعة في اعتبار شرائطها الا الخطبة فيلحق بها في صفة الوجوب ولا يلزم على هذا الاذان والاقامة والجماعة في سائر الصلوات فانها من شعائر الاسلام لكن شرعت تبعها غيرها وهي الصلوة فانحطت درجاتها من درجة صلوة العيد كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وقال في الاصل لا يصلى التطوع بالجماعة ما خلا تيام رمضان وكسوف الشمس وهو دليل على ان صلوة العيد واجبة .

قوله وجه الاول مواظبة النبي عليه السلام اي من غير ترك **قوله** ويستحب في يوم الفطران يطعم الى آخره وفي الخلاصة ويستحب لمن اصبح في يوم الفطر سنة اشياء ان يغتسل ويحناك ويذوق شيفا ويلبس احسن ثيابه جديدا كان او قديما ويمس طيبا ويخرج صدقة الفطران كان غنيا وكذا في عيد الاضحى غير ان الادب في عيد الاضحى ان لا يذوق الى وقت الفراغ من الصلوة وفي التجنيس ويستحب ان يخرج يوم العيد من طريق ويرجع من طريق آخر لان مكان القرية يشهد لصاحبها وفيما قلنا يكثر اليهود **قوله** ويتوجه الى المصلى ولا يكبر عند ابي حنيفة رح اي لا يكبر جهرا في طريق المصلى

(كتاب الصلوة - باب صلوة العيدين)

وعندهما يكبر اعتبارا بالاصحى وله ان الاصل في الثناء الاخفاء والشرع ورد به في الاصحى لانه يوم تكبير ولا كذلك الفطر ولا يتنفل في المصلين قبل العيدين لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك مع حرصه على الصلوة ثم قبل الكراهة في المصلين خاصة وقبل فيه وفي غيره عامة لانه صلى الله عليه وسلم لم يفعله واذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال واذا زالت الشمس خرج وقتها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيدين والشمس على قدر مخرج او رمحين ولما شهدوا بالهلال بعد الزوال

قوله وعندهما يكبر لقوله تعالى ولنكملوا العدة وتكبروا الله على ما هدركم قال ابن عباس ان المراد به التكبير ليلة الفطر ويوم الفطر ولما روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر ويوم الاصحى رافعا صوته بالتكبير وهذا نص في الباب والجواب عن الآية قيل ان المراد بها التعظيم وقبل التكبير في صلوة العيدين والمعنى صلوا صلوة العيدين وكبروا الله فيها كقوله تعالى واركعوا واسجدوا اي صلوا واركعوا واسجدوا فيها وكذلك التعليق بالحديث لا يعتقبن لان مداراة على الوليد بن محمد عن الزهري والوليد متروك الحديث ولان هذا خبر واحد نعم به البلوى فلا يقبل ولو كان طريقه صحيحا فكيف اذا كان فاسدا كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله وذكر في مبسوط شيخ الاسلام اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله فقال روى المعلق عن ابي يوسف رحمه الله عن ابيه حنيفة انه لا يكبر جهرا في طريق المصلين في عيد الفطر وروى الطحاوي عن ابن عمر ان البغدادى استأذنه عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكبر في طريق المصلين في عيد الفطر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

قوله والشرع ورد به في الاصحى وهو قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات جاء في التفسير ان المراد به التكبير في هذه الايام **قوله** واذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس من (الصل)

امر بالخروج الى المصلی من الغد ووصلی الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى
للافتتاح وثلاثا بعد هاتم يقرأ الفاتحة وصورة ويكبر تكبيرة يركع بها ثم يبتدئ
في الركعة الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا بعد هاو يكبر رابعة يركع بها وهذا قول ابن مسعود
وهو قولنا وقال ابن عباس يكبر في الاولى وللإفتتاح وخمعا بعد ها وفي الثانية يكبر
خمسمائهم يقرأ وفي رواية يكبر اربعاً وظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس الامر بنيه الخلفاء
فاما المذهب فالقول الاول لان التكبير ورفع الايدي خلاف المعبود فكان الاخذ
بالاقل الاولى ثم التكبير من اعلام الدين حتى يجهر به فكان الاصل فيه الجمع
وفي الركعة الاولى بحسب الحاقها بتكبيرة الافتتاح لقوتها من حيث القرصية والعقب
وفي الثانية لم يوجد الا تكبيرة الركوع فوجب الضم اليها والعاقبة اخذ بقول ابن عباس

الحل لامن الحلول لان الصلوة قبل ارتفاع الشمس كانت حراما لما جاء في الحديث ثلثة
اوقات نها نارسل الله صلى الله عليه وسلم •

قوله امر بالخروج الى المصلی من الغد لوجاز الاداء بعد الزوال لم يكن للتأخير معنى اذ لا يجوز
تأخيرها بدون العذر السماوي **قوله** وظهر عمل العامة بقول ابن عباس الامر بنيه الخلفاء
وذلك لان الولاية لما انتقلت الى بني العباس امروا الناس بالعمل في التكبيرات بقول جدهم
وكتبوا في مناسبتهم وهو ثاويل ماروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قدم بغداد فوصلی
بالناس صلوة العبد وخلفه هارون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس وروي عن محمد رحمه الله هكذا
فتأويله ان هارون امرهما ان يكبرا تكبير جده فعلا ذلك امتثالا لامر ولا مذهباً واعتقاداً
كذا في المبسوط والمحيط **قوله** فاما المذهب فالقول الاول لانه عليه السلام صلى العبد كبر اربعاً
ثم اقبل عليه بوجهه وقال اربع كاربعة الجنائز فليشتبه عليكم وأشار باصابعه وجلس بها معه فبینه
قول وفعل وإشارة وتعبیه وتأکید فان قيل ظاهرة متروكة لانه ان اراد به الكل فهو خمسة وان اراد به
الزوا تدغمي ثلثة عندكم قلنا اراد به التكبيرات المتوالية في حالة واحدة وذا ربيع اربع واراد به

(كتاب الصلوة — باب صلوة العيدين)

الا انه حمل المروي كله على الزوائد فصارت التكبيرات عند خمسة عشر اربعة عشر ويرفع يده في تكبيرات العيدين يريد به ما سوى تكبيرتي الركوع لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جعلتها تكبيرات الاعياد وعن ابي يوسف انه لا يرفع والحجة عليه ما روينا •

غير تكبيرة الافتتاح ولان قوله اشهر لانه عمل به جماعة من الصحابة كحديثه وعقبة وابي موسى وابي هريرة وابي سعيد الخدري وابي مسعود الانصاري رضي الله تعالى عنهم •
قوله الا انه حمل المروي على الزوائد اي حمل ما روي منه على الزوائد ثم الحق الاصليات بها وذكر في المبسوط والمشهور عنه روايتان احدهما ان يكبر في العيدين ثلث عشرة تكبيرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع ومشرزوائد خمس في الاولى وخمس في الثانية وفي الرواية الاخرى ثنتا عشرة تكبيرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع وتجمع زوائد خمس في الاولى واربعة في الثانية اي حمل المروي على الزوائد مما يظاهر لفظ الروايتان ابن عباس يكبر في العيدين ثلث عشر تكبيرة او ثنتا عشر تكبيرة وفي المبسوط ثم عملوا برواية الزيادة في عبد الطر ورواية النقصان في مبدلا ضمنى ليكون عملا بالروايتين وانما اختاروا النقصان بعيد الا ضمنى لاستعمال الناس بالقرابين فيه وفي المبسوط وروي عن ابي حنيفة رحمة الله انه يسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلث تسبيحات لان صلوة العيدين تقام بجمع عظيم فان والى بين التكبيرات يشبه على من كان نائبا عن الامام والاشتباه يزول بهذا القدر من المحكث ثم قال هذا القدر ليس بلام بل يختلف ذلك بكثرة الزحام وقلته لان المقصود ازالة الاشتباه من القوم وذلك يختلف بكثرة القوم وقلتهم وليس بين التكبيرات ذكر ممنون مندبا وقال الشافعي رحمة الله يقول بين كل تكبيرتين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم لا خلاف انه يأتي بثناء الافتتاح عقب تكبير الافتتاح قبل الزوائد الا في قول ابن ابي ليلى (فانه)

ويخطب بعد الصلوة خطبتين بذلك ورد النقل المحتبض يعلم الناس فيها صدقة
الطروا حكامها لانها شرعت لاجله ومن فاتته صلوة العيد مع الامام لم يقضها
لان الصلوة بهذه الصفة لم تعرف قرية الا بشرائط لا تتم بالمتفردين فان غم الهلال
وشهد واعند الامام بروية الهلال بعد الزوال صلى العبد من الغد لان هذا تأخير بعد
وقد ورد فيه الحديث فان حدث عذر يمنع من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعده
لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجمعة الا ان تركناها بالحديث وقد ورد
بالتأخير الى اليوم الثاني عند العذر ويستحب في يوم الاصحى ان يغتسل
ويغتلب لما ذكرناه ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة لما روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرجع فبأكل من اصحبته
ويتوجه الى المصلين وهو يكبر لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الطريق
ويصلي ركعتين كما افترك ذلك نقل ويخطب بعدها خطبتين لانه صلى الله عليه
وسلم كذلك فعل ويعلم الناس فيهما الاصحى وتكبيراً لتشريق لانه مشروع
الوقت والخطبة ما شرعت الاتعليمه فان كان عذر يمنع من الصلوة في يوم
الاصحى صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصلها بعد ذلك لان الصلوة موقته بوقت الاصحى
فيقيد بايامها لكنه مهي في التأخير من غير عذر لمخالفة المنقول .

فانه يقول يأتي بالثناء بعد التكبيرات الزوائد واما التعوذ فيأتي به عند ابي يوسف
رحمة الله عقيب ثناء الا فتتاح قبل التكبيرات الزوائد وعند محمد رحمة الله

بعد الزوائد حين يريد القراءة لانه تبع للقراءة عنده كذا في المجموع .

قوله ويخطب اما الخطبة في صلوة العيد فيخالف الخطبة في الجمعة من وجهين احدهما ان
الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز بدونها والثاني ان في الجمعة يقدم الخطبة على
الصلوة وفي العيد يؤخر من الصلوة فان قدم الخطبة في صلوة العيد جاز ايضا ولا تعاد الخطبة
بعد الصلوة كذا في فتاوى قاضي خان رحمة الله تعالى عليه **قوله** ومن فاتته صلوة العيد

والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين بعرفة لان الوقوف عرف عبادة مختصة بكان مخصوص فلا يكون عبادة دونه كما اثر المنامك والله اعلم بالصواب •

مع الامام ابي صلى الامام وهو لم يدركه وفاتت عنه لم يقضها وله ان يصلي ركعتين او اربعاً كصلوة الضحى في مائت الايام وفي المحيط فان احب ان يصلي فلا فضل ان يصلي اربع ركعات لما روي عن ابن ميمون رضي الله تعالى عنه انه قال من فاتته صلوة العبد صلى اربع ركعات يقرأ في الركعة الاولى سبع اسم ربك وفي الثانية والشمس وضحاها وفي الثالثة والليل اذ يغشى وفي الرابعة والضحى وروي في ذلك عن النبي عليه السلام وعد اجيلاً وثوا باجزيلاً •

قوله والتعريف الذي يصنعه الناس التعريف بجي لمعان للاعلام والنظيب من العرف وهو الريح وإنشاء الضالة والوقوف بعرفات والتشبه باهل عرفة والاخير هو المراد هنا **قوله** ليس بشيء أي لا يتعلق به الثواب وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في خبر رواية الاصول انه لا يكره لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه فعل ذلك بالبصرة ولكننا نقول ان ذلك محمول على ان ذلك ما كان للتشبه بل كان للدعاء لا ترى ان من طاف حول مسجد موسى الكعبة يخشى عليه الكفر حتى لو اجتمعوا الشرف ذلك اليوم لا للتشبه جاز في التفريق عن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه يكره ان يجتمع قوم فيعتزلوا في موضع يعبدون الله فيه ويغرغون انفسهم لذلك وان كان معهم اهلهم والله اعلم بالصواب • (باب)

فصل في تكبيرات التشريق

ويبدأ بتكبيرا لتشريق بعد صلوة الفجر من يوم هرفة ويختم عقب صلوة العصر من يوم
النحر عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يختم عقب صلوة العصر من آخر أيام التشريق
والمسئلة مختلفة بين الصحابة فأخذوا بقول علي رضي الله عنه أخذوا بالأكثرا ذ هو الاحتياط
في العبادات وأخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه أخذوا بالقل لان الجهل بالتكبير يردمة

فصل في تكبيرات التشريق

قوله ويبدأ بتكبيرات التشريق قال شمس الأئمة الكردي رحمه الله هذه الاضافة
انما تستقيم على قولها لان بعض التكبيرات يقع في أيام التشريق وعلى قول
أبي حنيفة رحمه الله لا يقع شيء من التكبيرات فيها لكن باعتبار العرف أصيب اليه كما
في لفظ الجامع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم هرفة باعتبار قربته الى النهار
ولو كان المراد من التشريق صلوة العيد كما ورد في الحديث لاجمعة ولا تشريق الا
في مصر جامع وفي حديث آخر لا ذبح الا بعد التشريق والمراد بالتشريق فيها صلوة
العيد كما في المبسوط كانت الاضافة مستقيمة على قولهم جميعا ثم اختلفوا في انه سنة
او واجب وفي الجامع الصغير التمرناشي تكبير التشريق واجب وقالوا سنة وفي شرح
أبي بكر وأبي البركات البزدوي وأبي ذر وأبو علي المحبب تكبير التشريق سنة اجمع
اهل العلم على العمل بها والاصل فيه قوله تعالى والى ذكروا الله في ايام معدودات
جاء في التفسير ان المراد منه ايام التشريق **قوله** والمسئلة مختلفة بين الصحابة
رضي الله عنهم اختلف الصحابة في وقت تكبيرات التشريق بداءة وختم فقال الشيوخ
منهم وهم عمرو وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم بداءتها عقب صلوة الفجر من يوم هرفة
وبه أخذ اصحابنا رحمهم الله واختلف هؤلاء في الختم فقال ابن مسعود رضي الله عنه

(كتاب الصلوة - فصل في تكبيرات التشريق)

والتكبيران يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد

عقيب صلوة العصر من يوم النحر وهي ثمانى صلوات وبه اخذ ابو حنيفة رحمه الله وقال علي وعمر في رواية عقيب صلوة العصر من آخر ايام التشريق ثلث وعشرون صلوة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وفي رواية عنه عقيب صلوة الظهر منه واتفق الشبان من الصحابة وهم ابن عباس وابن عمرو زيد بن ثابت رض انه يبدأ من صلوة الظهر يوم النحر وبه اخذ الشافعي رحمه الله واختلفوا في الختم فقال ابن عمر الى صلوة العجر من آخر ايام التشريق وبه اخذ الشافعي رحمه الله وقال ابن عباس الى صلوة الظهر منه وقال زيد بن ثابت الى صلوة العصر منه فاصحنا رحمهم الله اختاروا قول الصيوخ في البداءة ولا خلاف بينهم فيها ثم ابو حنيفة رحمه الله اخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه في الختم اخذا بالافل لان الجهر بالتكبير بدعة ولا خلاف في الافل فيجهر فيما ثبت يقينا ولا اكثر مختلف فيه فلا يتيقن بجوازه وكون الجهر بالتكبير بدعة متيقن والاخذ بالمتيقن اولى وقال الله تعالى فاذا كررتك في نفسك تضمرها وخفية ودون الجهر ورأى النبي عليه السلام اقوا ما يرفعون اصواتهم عند الدعاء فقال انكم لن تدعوا اسم ولا غائبا ومن حجة ابي حنيفة رحمه الله ان البداءة لما كانت في يوم يؤدي فيه ركن الحج فالتطعم مثله يكون في يوم النحر الذي يؤدي فيه ركن الحج وهو الطواف كذا في المبسوط وهما اخذا بالاكثر احتياطا لان الاتيان بشي ليس عليه اولى من ان يترك شيئا وجبا عليه وذكر العلامة نجم الدين الزاهد رحمه الله في شرحه للعدوي والفتوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاصمار على قولهما

قوله والتكبيران يقول مرة واحدة الله اكبر الى آخره اي هذه الكلمات مرة واحدة الى آخرها وقال الشافعي رحمه الله التكبيران يقول الله اكبر ثلث مرات او خمس مرات او سبع مرات وقال لان المنصوص عليه في الكتاب وهو التكبير قال الله تعالى (و)

هذا هو المأثور من التحليل صلوات الله عليه وهو عيب الأصولات المفروقات على المقيمين في الأمصار في الجماعات المنحبة عند أبي حنيفة رحمه الله وليس على جماعات النساء إذا لم يكن معهن رجل ولا على جماعة المأفرين إذا لم يكن معهم مقيم وقالوا هو على كل من صلى المكتوبة لانه تتبع للمكتوبة ولما رويها من قبل والتشريق هو الجهر بالتكبير كذا نقل عن التحليل ابن أحمد ولأن الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع ورد به عند استجماع هذه الشرائط إلا أنه يجب على النساء إذا اقتد بهن بالرجال وعلى المسافرين عند اقتدائهم بالمقيم بطريق التبعية

ولتكبروا لله على ما هدبكم والتكبير قوله الله اكبر وأما قوله لا اله الا الله تهليل وقوله والله الحمد تحميد فمن شرط ذلك فقد زاد في كتاب الله تعالى فعلهم بهذا أن قوله والتكبير أن يقول مرة واحدة احترام من قول الشافعي رحمه الله في المرة وتعيين الكلمات .
قوله هذا هو المأثور من التحليل صلوات الله عليه قبل أن يأخذ التكبير من جبرئيل وإبراهيم وإسماعيل عليهم السلام فإن إبراهيم عليه السلام لما أصبح إسماعيل المذبح أمر الله عز وجل جبرئيل عليه السلام حتى يذهب إليه بالعداء فلما رأى جبرئيل أنه أصبح للذبح قال الله اكبر الله اكبر كيلا يعجل بالذبح فلما سمع إبراهيم صوت جبرئيل وقع عنده أنه يأتيه بالابشارة فتهلل وذكر الله تعالى بالوحدانية فلما سمع إسماعيل كلاً ما وقع عنده أنه ندى فحمد الله وشكره فقال الله اكبر والله الحمد فتبوت على هذا الوجه بهؤلاء الأجلاء فلا يجوز أن يأتي بالبعض ويترك البعض كذا في المحيط وذكر في المبسوط وكان ابن عمر رضي الله عنه يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد وبه أخذ الشافعي رحمه الله وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله الحي القيوم يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير وأما أخذنا بقول ابن مسعود لانه عمل الناس في الأمصار ولانه يشتمل على التكبير والتهليل والتحميد فهو أجمع **قوله** في الجماعات المنحبة

قال يعقوب صليت بهم يوم هرفة فهموت ان اكبر فكبرا بوحيفة قرح دل ان الامام وان ترك التكبير لا يتركه المقتدي وهذا لانه لا يؤدي في حرمة الصلوة فلم يكن الامام فيه حتما وانما هو محتجب والله اعلم .

احتراز من جماعة النساء واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله ان الحرية هل هي شرط لوجوب هذه التكبيرات وقاعدة الخلاف انما تظهر فيما اذا ام العبد قوما في صلوة مكتوبة في هذه الايام هل يجب عليه التكبير فمن شرط الحرية قال بان الذكورة والمصر شرط لاقامته مقصودا فكذا الحرية فيما على الجماعة والعبد ممن لم يشترط الحرية قال لم يشترط لامامته السلطان فلا يشترط الحرية كما تر الصلوات واما المسافرين اذا صلوا جماعة في مصرفهم روايتان وليس عقب صلوة الترتكبير اما عندهما فلا ناسنة فليست بمكتوبة واما عند ابي حنيفة قرح وان كانت فرضا لانها لا تؤدي بالجماعة في هذه الايام كذا في المحيط .

قوله قال يعقوب صليت بهم المغرب وفي لفظ الجامع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم هرفة فطعن الطاهن في قوله يوم هرفة قال شمس الائمة المرخصي رحمه الله هذا ليس بموضع طعن فقد سمي رسول الله عليه السلام المغرب وترا النهار لاتصال وقتها بالنهار ومرا دة هنا بذكر اليوم الوقت يعني صليت بهم وقت الوقوف بعرفة فكان ذكره هذا للفظ لبيان ان بعد الغروب وقت الوقوف بعرفة وهو مذهبا فان وقته يمتد الى طلوع الفجر ثم قال في ذكر هذا الفصل على سبيل الحكاية فوايد منها بيان منزلته عند استاذه حيث قدمه واقتدى به ومنها بيان حشمة استاذه في قلبه فانه لما علم ان المقتدي به استاذه سمي عما لا يسهو المرء عنه مائة وهو التكبير ومنها مبادرة استاذه الى المنبر عليه حيث كبر ليتذكر هو فكبر وهكذا ينبغي ان يكون المعاملة بين كل استاذ وتلميذ يعني ان التلميذ يعظم استاذه والاستاذ يستر عليه ميوه وفيه دليل على ان تعظيم الاستاذ في طاعته حيث تقدم ابو يوسف بامره **قوله** وهذا لانه لا يؤدي (في)

باب صلوة الكسوف

إذا انكسفت الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين كهيفة النافلة في كل ركعة وكسوع واحد وقال الشافعي ركعتان له ما روت ما ثمة ولنا رواية ابن عمر والحال اكشف على الرجال لقبهم فكان الترجيح لروايته وبطول القراءة فيهما ونصفي

في حرمة الصلوات أي في تحريريتها بخلاف مجدي اليهود إذا تركها الإمام لا يجحد المقندي لأن السجود يؤثر في حرمة الصلوة بخلاف التكبير فإنه يؤثر به في أثر الصلوة بلا فصل بدليل أن الكلام والعقبة وغيرهما يقطع التكبير والحدث الاسماوي لا يقطع التكبير فصار شيئا بما كان قبل الحلام فصار الإمام فيه مستحباً لا حتماً توفيراً للشبهين والله أعلم .

باب صلوة الكسوف

قوله كهيفة النافلة أي بلا إذن ولا إقامة ويحتمل أن يكون احترازاً عن قول أبي يوسف ورحمة الله عليه فإنه قال كهيفة صلوة العيد ويحتمل أن يريد به تطويل القيام الذي يكره في جماعة المكتوبات وتطويل الركوع والسجود وذكر ما شاء من الدعوات والاستغفار والابتهال والتضرع إلى الله حيث قبل تطويل الركوع قدر قراءة مائة آية وإنها من خصائص النوافل دون النوافل **قوله** وقال الشافعي رحمه الله ركعتان وصورة صلوة الكسوف عندنا أنه يقوم في الركعة الأولى ويقرأ فيها بقراءة الكتاب وسورة البقرة إن كان لم يصفها وإن كان لا يصفها يقرأ غير ذلك مما يعد لها ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ويقوم ويقرأ سورة آل عمران إن كان يصفها وإن كان لم يصفها يقرأ غير ما يعد لها ثم يركع ثانياً ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ثم يسجد سجدتين ثم يقوم في قيامه

عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا بجهر ومن محمد مثل قول أبي حنيفة رحمه الله

ويقرأ فيه مقدار ما قرأ في القيام الثاني في الركعة الأولى ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل مكثه في هذا القيام ثم يقوم ويمكث في قيامه مثل ما مكث في الركوع ثم يرفع رأسه ويقوم مثل ثلثي قيامه في القيام الأول من هذه الركعة الثانية ثم يسجد سجدتين ويتم الصلوة احتج بحديث عائشة رضي الله عنها وابن عباس أن النبي عليه السلام صلى صلوة الكسوف ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجعات كذا في المحبط ولنا حديث عبد الله بن عمر والنعمان بن بشير وأبي بكر وسمرة بن جندب رضي الله عنهم بالفاظ مختلفة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين كأطول صلوة كان يصليها فأنجلت الشمس مع فراغه منها وألجاز الأخذ بما روت عائشة رضي الله عنها للزيادة لجواز الأخذ بما روى جابر أن النبي عليه السلام صلى في الكسوف ركعتين بست ركوعات وست سجعات وقال علي رضي الله عنه صلى رسول الله عليه السلام في الكسوف ركعتين بثماني ركوعات وأربع سجعات وبالإجماع أن هذا غير مأخوذ به لأنه مخالف للمعهود فكذلك ما روت عائشة وابن عباس وذلك لأن صلوة الكسوف إيمان يعتبر بها لنوافل أو بالفرائض والواجبات وبأيهما اعتبر لا تجوز وأما تعلقه بحديث عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قلنا إلا خبراً قد تعارضت فعندنا لتعارض ترك الأخبار وينمك بالقياس والقياس معنا أو بأول توفيقا بين الرايتين والتوفيق بما ذكر محمد بن الحسن رحمه الله في صلوة الأثر قال يحصل أن النبي عليه الصلوة والسلام أطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوة فرفع أهل الصف الأول رؤسهم فلما منهم أنه عليه السلام رفع رأسه من الركوع فمن خلفهم رفعوا رؤسهم فلما رأى أهل الصف الأول رسول الله عليه السلام (راكعا)

اما التطويل في القراءة فبيان الافضل ويخفف ان شاء لان المحنون استيعاب الوقت بالصلوة والدعاء فاذا خفف احدهما طول الآخر واما الاخفاء والجهر فلهما رواية هائلة انه صلى الله عليه وسلم جهر فيها ولا يبي حنيفة رحمة الله عليه رواية ابن عباس وسمرة ابن جندب والترجيح قد مر من قبل كيف وانها صلوة النهار وهي مجباء ويدهم بعدها حتى تنجلي الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم من هذه الافراع شيئا فارغبوا الى الله بالدعاء والسنة في الادعية تأخيرها عن الصلوة

راكعا ركعوا فمن خلفهم ركعوا فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركوع رفع القوم رؤسهم ومن كانوا خلف الصف الاول ظنوا انه ركع ركعتين فروا على حسب ما وقع عندهم ومثل هذا الاشتباه قد يقع لمن كان في آخر الصفوف وهائلة كانت واقعة في صف النساء وابن عباس في صف الصبيان في ذلك الوقت ففعلا كما وقع عندهما فيحمل على هذا توفيقا بين الحديثين ولو كان ما ذكره صحيحا لكان امرا يخالف المعبود فحينئذ ينقله الكبار من الصحابة الذين يرون رسول الله عليه السلام وحيث لم ينقله احد دل ان الامر كما قلناه

قوله اما التطويل في القراءة بيان الافضل لان فيه متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وصح في الحديث ان قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى ولو كان بقدر قراءة سورة البقرة في الركعة الثانية بقدر سورة آل عمران كذا في المبسوط **قوله** لان المحنون استيعاب الوقت اي وقت الكسوف **قوله** والترجيح قد مر من قبل وهو قوله والحال اكشف على الرجال لعربهم وهذا انما يصح ان لو كان الراوي عائشة رضي الله تعالى عنها كما ذكره هنا وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ولو كان راوي حديثهما عليا رضي الله عنه كما ذكر في المبسوط فتأويله انه وقع اتفاقا وتعلما للناس بان القراءة فيها مشروعة او يقول ان

ويصلي بهم الامام الذي يصلي بهم الجمعة وان لم يحضر صلى الناس فرادى
تحرزوا عن الفتنة وليس في خسوف القمر جماعة لتعذر الاجتماع في الليل او لخوف الفتنة
وانما يصلي كل واحد بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم اذ رأيتم شيئا من هذه الاهوال
فاذرعوا الي الصلوة

روى على انه جهر فقد روى ابن عباس رضي الله عنه انه خاف فتعد تعارض
الروايات يتمسك بالقياس والقياس مع ابي حنيفة رحمه الله وذلك لان هذه صلوة
تؤدى في النهار وليس من شرط اقامتها المصروف فلا يصح فيها بالضرورة كالمظهر بخلاف
الجمعة والعبدان لان المصروف لا قائمها كذا في المبسوطين .

قوله ويصلي بهم الامام الذي يصلي الجمعة لانه اقامها رسول الله عليه السلام فانما
يقبها الآن من هوائهم مقامه **قوله** تحرزوا عن الفتنة اي فتنة التقديم والتقدم والمنازعة بينهما
قوله وليس في كسوف القمر جماعة وفي المبسوط عاب اهل الادب محمد ارحمه الله في
هذا اللفظ وقالوا انما تستعمل في القمر لفظة الخسوف قال الله تعالى فاذا برق البصر وخسف
القمر وانكنا قول الخسوف ذهاب دائرته والكسوف ذهاب صوته دون دائرته فانما اراد
محمد رحمه الله هذا النوع بذكر الكسوف وفي المغرب يقال كسفت الشمس والقمر جميعا
عن الغوري ثم قال وكيف ما كان فنقول محمد صحيح **قوله** فافزعوا الى الصلوة اي
التجهزوا يقال فزع اليه اي التجأ والمفرع الملجأ وفزع منه خاف وقال الشافعي رحمه الله
يصلي في خسوف القمر جماعة ايضا لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه
صلى بهم في خسوف القمر وقال صليت كما رأيت رسول الله هم وذهب اصحابنا في ذلك الى ان
ان خسوف القمر كان على عهد رسول الله عليه السلام ككسوف الشمس بل اكثر فلو
صلى جماعة لتقل ذلك عنه فقامت ايضا كما نقل عنه ذلك في صلوة الكسوف (قوله)

وليس في الكموف خطبة لانه لم ينقل والله اعلم بالصواب •

قوله وليس في الكموف خطبة اي في كموف الشمس وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه فانه قال بخطب خطبتين بعد السلام كما في العيدين واحتج بما وروي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كسفت الشمس على مهدي رسول الله عليه السلام فصلى ثم خطب فحمد الله واثنى عليه وانقول الخطبة انما شرعت لاحد امرين اما شرطاً للجواز كما في صلوة الجمعة او مشروعا للتعليم كما في صلوة العيدين فانه يحتاج الى تعليم صدقة الفطر والاسحبة والتعليم هنا حصل من حيث الفعل الا ترى ان في خطبة العيد لا يعلم صلوة العيد لحصول التعليم بالفعل واما تعلقه بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها فيحصل ان النبي عليه السلام يحتاج الى الخطبة بعد صلوة الكموف لان الناس كانوا يقولون انها كمفت بموت ابراهيم فاراد ان بخطب حتى يرد عليهم ذلك او يقال معنى قولها خطب دما والدعاء يسمى خطبة ثم الامام في هذا الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبل القبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله وهذا حسن ولو قام واعتمد على عصائه او على قوس له ودعا كان ذلك حمنا ايضا كذا في مبعوط شيخ الاسلام رحمه الله والمحيط **قوله** لانه لم ينقل اي بطريق الشهرة فان الشافعي رحمه الله يروي حديث الخطبة في كموف الشمس كما ذكرنا ولكن لم تشهره في كشمرة الصلوة والله اعلم بالصواب • (باب)

باب الاستسقاء

قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ليس في الاستسقاء صلاة ممنونة في جماعة
 فان صلى الناس وحدا ناجزوا الاستسقاء الدعاء والاستغفار لقوله تعالى
 فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا الآية

باب الاستسقاء

ذكر في المبسوط والمحيط قول ابي يوسف رحمه الله مع قول ابي حنيفة رحمه الله عليه
 وذكر في شرح الطحاوي قوله مع محمد رَح كذا ذكر في الكتاب وقال الغافقي رحمه الله
 يصلي ركعتين كما قال محمد رحمه الله الا انه يكبر فيها كما في صلاة العيد يكبر سبعا في
 الركعة الاولى وخمسا في الركعة الثانية وفي الخلاصة الغزالية اذا هارت الانهار
 وانقطعت الامطار وانهارت الغرات فيحجب الامام ان يأمر الناس اولا بصيام
 ثلثة ايام وما اطافوا من الصدقة والخروج من المطالم والتوبة من المعاصي ثم يخرج
 بهم اليوم الرابع بالعجائز والصبيان منتظفين في ثياب بذلة واستكانة متواضعين لله
 عز وجل بخلاف العيد ويحجب اخراج الدواب ويصلي بهم الامام مثل صلاة
 العيد بلا فرق ثم يخطب خطبتين ولكن معظم الخطبتين الاستغفار وقريب من هذا
 في مذهبا ما قاله شمس الائمة الحلواني رحمه الله ذكره في المحيط وقال ان الناس
 يخرجون الى الاستسقاء مائة لاعلى ظهورهم ودوابهم في ثياب خلق اضعف مرفق
 متذللين خاضعين ناكصي رؤسهم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم
 يخرجون هذا تعبير قول محمد رحمه الله تعالى عليه (قوله)

ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم ترو عنه الصلوة وقال يا صلى الامام ركعتين لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلوة العيد رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنه قلنا فعله مرة وتركه اخرى فلم يكن سنة وقد ذكر في الاصل قول محمد رحمة الله تعالى عليه وحده وبجهر فبهما بالقراءة اعتبارا بصلوة العيد ثم بخطب لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ثم هي كخطبة العيد عند محمد رحمة الله تعالى عليه

قوله ورسول الله استسقى ولم ترو عنه الصلوة روي انس رضي الله عنه الناس قد فحطوا في زمن رسول الله فدخل رجل من باب المسجد ورسول الله م بخطب فقال يا رسول الله هلكت المواشي وخشنا الهلاك على انفسنا فادع الله ان يستقينا فرفع رسول الله عم يديه فقال اللهم استقميها مغيثا مغيثا مريفا غدا فامغدنا عاجلا غير رائت قال الراوي ما كان في السماء فزعة فارفعت الحجاب من ههنا وههنا حتى صارت ركبا ثم مطرت مبعامن الجمعة الى الجمعة ثم دخل ذلك الرجل والنبي عليه الصلوة والسلام بخطب والسماء يحكب فقال يا رسول الله تهدم البنيان وانقطعت السبيل فادع الله ان يمسه فنبههم رسول الله عليه الصلوة والسلام لملا لة بني آدم قال الراوي والله ما يرى خضراء ثم رفع يديه فقال اللهم حولينا لا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجرة فانجايت الحباة من المدينة حتى صارت حولها كالا كليل فلم يذكر غير الدماء وما روي انه عليه الصلوة والسلام صلى فيه شاذ فيما تعم به البلوى خصوصاني ديارهم وما يحتاج الخاص والعام الى معرفته لا يقبل فيه الشاذ **قوله** كصلوة العيد من حيث انه يصلي بالنهار بالجمع وبجهر فبهما بالقراءة من

وعند أبي يوسف ورحمة الله تعالى عليه خطبة واحدة ولا خطبة عند أبي حنيفة
 ورحمة الله تعالى عليه لانها تابع للجماعة ولا جماعة عنده ويستقبل القبلة بالدعاء لما روي
 انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة وحول رداءه ويقلب رداءه لما روي قال هذا قول
 محمد ورحمة الله تعالى عليه اما عند أبي حنيفة ورحمة الله تعالى عليه فلا يقلب رداءه لانه
 داء فيعتبر بمأثر الا دمية ومأرواه كان تفاؤلا ولا يقلب القوم اريد ينهم انه لانه
 لم ينقل امرهم بذلك ولا يحضروا هل الذمة الاستمعاء لانه لا سننزال الرحمة وانما
 تنزل عليهم اللعنة والله اعلم بالصواب .

حيث انه يصلي بلا اذان ولا اقامة قلنا فعله مرة وتركه اخرى فدل على الجواز
 والكلام في انها سنة ام لا والسنن ما واطب عليه السلام وقد ذكرنا انه تركه فلم يكن سنة
 او تعارض وعند التعارض يتمسك بالقياس والقياس ان لا تؤدي النوافل بالجماعة .
قوله وعند أبي يوسف رحمه الله خطبة واحدة لان المقصود الدعاء فلا يقطعها
 بالجلسة كذا في المبسوط **قوله** ويقلب رداءه لما روي انه عليه السلام حول رداءه
 وصنفته ان كان مربعا يجعل اعلاه اسفله وان كان مدورا كالطيلمان والجهة جعل
 الجانب الايمن على الايسر والايسر على الايمن **قوله** وما رواه كان تفاؤلا اي
 يتغير الهيئة بتغير الهواء ويحتمل انه عليه السلام علم وحيا انه يتغير الحال بتغير
 رداءه وهذا لا يوجد في غيره **قوله** ولا يحضروا هل الذمة الاستمعاء لانه للدعاء
 وما داء الكافرين الا في ضلال وانما يخرجون للاستمعاء ثلثة ايام متتالية
 ولم ينقل اكثر منها وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه ان شاء رفع يده في الدعاء
 وان شاء اثار باصبعه والله اعلم بالصواب .

باب صلوة الخوف

إذا اشتد الخوف جعل الإمام الناس طائفتين طائفة إلى وجه العدو وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الإمام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم ولم يصلوا وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى فصلوا ركعة وسجدتين وحدانا بغير قراءة لأنهم لا يحقون وتشهدوا وسلموا ومضوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأخرى وصلوا ركعة وسجدتين بقراءة لأنهم مسبقون وتشهدوا وسلموا والاصل فيه رواية ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف على الصفة التي قلنا

باب صلوة الخوف

قوله إذا اشتد الخوف اشتداد الخوف ليس بشرط عند عامة مشايخنا رحمهم الله حيث جعل في التحفة سبب جواز صلوة الخوف نفس خوف العدو ومن غير ذكر الخلاف ومن غير ذكر الاشتداد وكذا ذكر في المبسوط والمخبط وقال بان المسلمين إذا راوا أسودا فظنوا أنهم العدو فصلوا صلوة الخوف فان تبين أنه كان سواد العدو فقد ظهر ان سبب الترخص كان متقرا فيجزئهم صلواتهم وان ظهروا الحواد سواد ابل او بقر او غنم فقد ظهروا سبب الترخص لم يكن متقرا فلا يجزئهم صلواتهم وذكر في مبسوط فخر الإسلام رحمه الله والمراد بالخوف عند البعض حضرة العدو ولا حقيقة الخوف على ما عرف من اصلنا في تعليق الرخص بنفس السمر لا حقيقة المشقة لان المعبر سبب المشقة فاقبم مقامها فكذا حضرة العدو هي سبب الخوف فاقبم مقام حقيقة الخوف **قوله** جعل الإمام الناس طائفتين هذا اذا تنازع القوم في الصلوة خلف الإمام فقال كل

وابو يوسف روى ان انكرش رعبها في زماننا فهو صحيح عليه بمار وينا فان كان الامام
مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعتين لما روي انه
صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالطائفتين ركعتين ركعتين

طائفة منهم انا نصلي معك واما اذا لم يتنازع القوم خلفه فان الافضل للامام ان يجعل
القوم طائفتين فبأمر طائفة ليقوموا بازاء العدد ويصلي بالطائفة التي معه تمام
الصلوة ثم يأمر رجلا من الطائفة التي بازاء العدد وحتى يصلي بهم تمام صلوتهم ايضا
والطائفة التي صلوا مع الامام اولايقومون بازاء العدد

قوله وابو يوسف رحمه الله وان انكرش رعبها في زماننا كان ابو يوسف رحمه الله
يقول او لا مثل ما قالوا ثم رجعت قال كانت في حياة النبي عليه الصلوة والسلام خاصة
ولم تبق مشروعة لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقمت لهم الصلوة فقد شرط كونه
فيهم لاقامة صلوة الخوف ولان الناس كانوا يرغبون في الصلوة خلفه فشرعت
بصفة الذهاب والمجيء لئلا كل فريق فضيلة الصلوة خلفه وقد ارتفع هذا المعنى
بعده فكل طائفة يتمكنون من اداء الصلوة بامام على حدة فلا يجوز لهم ادائها
بصفة الذهاب والمجيء وحجتنا في ذلك ان الصحابة رضي الله عنهم اقاموها بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم روى ذلك عن سعد بن ابي وقاص وابي مبيد عن الجراح رضي الله
عنهم وان سعد بن العاص سأله عنها ابا سعيد الخدري رضي الله عنهم فعلمه فاقامها
وروى عن ابي موسى الاشعري انه صلى صلوة الخوف باصحابه وسعد بن ابي
العاص رضي الله عنه حارب المجوس بطبرستان ومعه اصحاب رسول الله عليه السلام
وصلى بهم صلوة الخوف ولم ينكر عليه احد فعل محل الاجماع وسببه الخوف
وهو يتحقق بعد رسول الله عليه الصلوة والسلام كما كان في حياته ولم يكن ذلك (النبل)

ويصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركعتين والثانية ركعة واحدة لان تنصيف الركعة الواحدة غير ممكن فيجعلها في الاولى الاولى بحكم السبق ولا يقاتلون في حال الصلوة فان فعلوا بطلت صلواتهم لانه صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم الخندق

لنيل فضيلة الصلوة خلفه لان ترك المشي والاستدبار في الصلوة فريضة والصلوة خلف النبي فضيلة ولا يجوز ترك الغرض لحرار الفضيلة ثم الآن يحثنا جون الى احرار فضيلة لتكبير الجماعة فانها كلما كانت اكثر كانت افضل وقوله واذا كنت فيهم فاقمت اي انت ومن يقوم مقامك في الائمة كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وقد يكون الخطاب مع الرسول ولا يختص هو به اذ الاصل في الشرائع العموم على ان التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند العدم عندنا ولا ينتقص عدد الركعات بالخوف وكان ابن عباس رضي الله تعالى عنه يقول صلوة المقيم اربع ركعات وصلوة المسافر ركعتان وصلوة الخوف ركعة ومن مطاء وطائس والحسن ومجاهد وحما د وقنادة انه يكفيه ركعة واحدة بالائمة عند اشتداد الخوف *

قوله ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة واحدة وقال الثوري رحمه الله يصلي بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين لان فرض القراءة في الركعتين الاولىين فينبغي ان يكون لكل طائفة في ذلك حظ **قوله** ولا يقاتلون في حالة الصلوة فان قاتلوا بطلت صلواتهم وهذا عندنا وقال مالك رحمه الله لا يفسد وهو قول الشافعي رحمه الله في القديم لظاهر قوله تعالى ولتأخذوا حذرهم واسلحتهم والامر باخذ الملاح في الصلوة لا يكون الا للقتال به ولكننا نقول القتال عمل كبير وهو ليس من اعمال الصلوة ولا يتحقق فيه الحاجة لا محالة فكان

ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها فان اشتد الخوف صلوا ركبا نفرادي يؤمون بالركوع والسجود الى اي جهة شاءوا اذ لم يقدروا على التوجه الى القبلة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركبا فان سقط التوجه للضرورة وعن محمد انهم يصلون بجماعة وليس بصحيح لان عدم الاتحاد في المكان والله اعلم •

معداها التخليص الغريق واتباع السارق لاسر داء المال والامر باخذ الاسلحة كبلًا يطعم فيهم العدو اذا رآهم مستعدين اوليقاتلوا بها اذا احتاجوا ثم يستقبلون الصلوة •

قوله ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها فان قيل انما اخرها لان صلوة الخوف لم يكن نزلت فلما نزلت بذات الرفاع وهي قبل الخندق **قوله** وان اشتدت الخوف صلوا ركبا نفرادي ومعنى اشتداد الخوف هنا وان لا يدعمهم العدو وان يصلوا نازلين بل يجمعونهم بالمحاربة فيصلون ركبا نفرادي وذلك لان الصلوة على الدابة تجوز بعذر دون هذا العذر فلان يجوز بهذا اولى وفي المحيط اذا كان الرجل في السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا يابسا ينزل للصلوة فانه يقف على دابته مستقبل القبلة فيصلي بالايماء ان امكنه ايقاف الدابة وان لم يمكنه ايقاف الدابة مستقبل القبلة فانه يصلي مسند بر القبلة بالايماء فعلى هذا اذا كان يخاف النزول من الدابة فانه يصلي راكبا مستقبل القبلة بالايماء وان لم يمكنه صلى مسند بر ثم انما يجزيه ذلك اذا كانت الدابة تحير سير نفسه فاما اذا كان يسيرها ما حبها لا يجزيه هذا في الفراض واما النوافل فتجوز على الدابة بالايماء الى اي جهة شاء سواء قدر على النزول او لم يقدر وقد ذكرناه والله اعلم بالصواب •

(باب)

باب الجنائز

إذا احتضر الرجل وجهه إلى القبلة على شقه الأيمن احتسب راحمال الوضع في القبر لانه اشرف عليه والمختار في بلادنا الاستلقاء لانه يمر لخروج الروح والاوّل هو السنة • ولعن الشهادتين لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله والمراد الذي قرب من الموت • فادامات شد لحياه وغمض عيناه بذلك جرى التوارث ثم فيه تحمينه فيستحسن والله اعلم بالصواب •

باب الجنائز

الجنائز بالفتح الميت وبالضم السرير

قوله وإذا احتضر الرجل أي قرب من الموت يقال فلان محتضر أي قريب من الموت واحتضرات أيضا لان الوفات حضرته أو ملائكة الموت كذا في المغرب **قوله** والمختار في بلادنا أي عند مشايخنا **قوله** لانه يسري الخروج للروح **قوله** والمراد الذي قرب من الموت هو تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا أي عنباه وقوله عليه السلام عس ما شئت فانك ميت • من قتل قتيلا فله سلبه وقيل هو يجري على حقيقته وهو قول الشافعي رحمه الله لانه تعالى يحويه وقد روي انه عليه السلام امر بقتل الميت بعد دفنه وزعموا انه مذهب اهل السنة والاوّل مذهب المعتزلة الا انا نقول لا فائدة في التلقين بعد الموت لانه ان مات مؤمنا فلا حاجة اليه وان مات كافرا فلا يفيد • التلقين **قوله** بذلك جرى التوارث روي ان النبي عليه السلام دخل على ابي سلمة فاهمضه ثم قال ان الروح اذا قبض يتبعه البصر والله اعلم • (فصل)

فصل في الغسل

فصل في الغسل

عمل الميت شريعة ما صبه لما روي ان آدم عليه السلام لما قبض نزل جبرئيل بالملائكة عليهم السلام وغسلوا وقالوا لولده هذه سنة موتاكم وقال عليه السلام للمعلم على المعلم سنة حقوق ومن جعلتها ان يغسله بعد موته ثم هو واجب عملا بكلمة على اذا قام به البعض سقط عن الباقي لحصول المقصود وأريد بالسنة في حديث آدم الطريقة ثم اختلف المشايخ انه لا ي عليه وجب غسل الميت قال ابو عبد الله البلخي انه انما وجب غسله لاجل الحدث لان نجاسة تثبت بالموت وذلك لان النجاسة التي تثبت بالموت لا تزول بالغسل كما في سائر الحيوانات والحدث مما يزول بالغسل حالة الحيوة فكذا بعد الوفاة والادمي لا يتنجس بالموت ككرامة له ولكن يصير محدثا لان الموت سبب لاسترخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت وانه حدث فكان يجب ان يكون مقصورا على اعضاء الوضوء كما في حالة الحيوة الا ان القياس في حالة الحيوة غسل جميع البدن في الحدث كما في الجنابة فاكتفي بغسل الاعضاء الاربعة نفيا للخرج لانه يكرر في كل يوم والجنابة لما لم يكرر لم يكتف بغسل الاعضاء الاربعة فكذا الحدث بحسب الموت لا يكرر فلا يؤدى غسل جميع البدن الى الخرج فاخذنا بالقياس وكان الغنيح ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله وغيره من مشايخ العراق يقولون بان غسله وجبت لنجاسة الموت لا بحسب الحدث وذلك لان ادمي له دم ساثل فيتنجس بالموت قيا ما على سائر الحيوانات التي لها دم والدليل على انه يتنجس بالموت ان المعلم اذا وقع في بقر ومات فانه يجب نزع ماء البقرة وكذلك لو احتمل ميتا قبل الغسل وصلى معه لا تجوز الصلوة ولو كان الغسل واجبا لزاله (الحدث)

فاذا ارادوا غسله وضعوه على سرير لينصب الماء عنه وجعلوا على عورته خرقه
اقامة لواجب السرير . ويكتفى بستر العورة الغليظة هو الصحيح تبخيرا

الحدث لا غير لكان تجوز الصلوة مع الميت قبل الغسل كما لو احتمل محدثا وصلى وكان هذا
القول اقرب الى القياس لان هذا القائل قال ثبوت النجاسة بعد وجود علتها
وهو احتباس الدم المائل في العروق وقال تزول هذه النجاسة بالغسل وللغسل اثر في
ازالة النجاسة كما في حالة الحيوة وان لم يكن له اثر في ازالة نجاسة الموت في مائر
الحيوانات سوى الآدمي فكان ما قال هذا القائل موافقا للقياس من كل وجه
في حق ثبوت النجاسة بعد وجود عليه وفي الزوال بالغسل موافق من وجه وهو الاعتبار
بحالة الحيوة وان كان مخالفا للقياس باعتبار ما اثر الحيوانات واما ما قال البلخي رح
مخالف للقياس من كل وجه وهو المنع لثبوت النجاسة مع قيام العلة الموجبة للنجاسة
فان لم نجد نجاسة لاتعمل في التجسس في الآدمي حالة الحيوة فكذا بعد الوفاة فدل
على ان ما قاله اكثر المشايخ اقرب الى موافقة القياس فكان الاولى ذكره الامام
المعروف بخوارزاده رحمه الله .

قوله وضعوه على سرير ولم يذكر كيفية الوضع وفي الاستيعابي يوضع على فناء
طولا نحو القبلة كالمختصر وعن بعض ائمة خراسان مثله وقال شمس الائمة السرخسي
رحمه الله والامح انه يوضع كما تبصر لانه لا اختصاص للغسل بالقبلة وانما يوضع على
السرير لينصب الماء عنه **قوله** ويكتفى بستر العورة الغليظة وهو الصحيح وفي النوادر
قال وتوضع على عورته خرقه من المرة الى الركبة وهكذا ذكر السرخسي في كتابه
هو الصحيح وقال عليه السلام لا ينظر الى فرج حي وميت كذا في المحيط وروى الحسن
من ابي حنيفة رحمه الله انه يؤزر بازار سابغ كما يفعله في حيوته اذا اراد الاغتسال وفي
ظاهر الرواية قال يشق عليهم عمل ما تحت الارزاف يكتفى بستر العورة الغليظة بخرقه

ونزها ثيابه ليتمكنهم التطيف

قوله ونزها ثيابه فلان السنة عند نافي الغسل ان يجرد الميت وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه السنة ان يغسل في قميص واسع الكمين حتى يدخل الغسل يده في الكمين ويغسل يده وإن كان صبغا خرق الكمين لان النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي غسل في قميصه الذي توفي فيه وما كان سنة في حق النبي عليه الصلوة والسلام كان سنة في حق غيره ما لم يقم فيه دليل التخصيص ولان الميت متى جرد يطلع الغسل على جميع اعضائه ويرى ما يطلع على عورته وقبل الموت كان يكره الاطلاع عليه فكذا بعد الموت فقال الميت وأحتج علماؤنا رحمهم الله بما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام لما توفي اجتمعت الصحابة ربه على غسله فقالوا لا ندري كيف نغسله فغسله كما نغسل موتانا ونغسل وعليه ثيابه فارسل الله تعالى عليهم النوم فامسهم الانام وذقنه على صدره اذنا داهم منادان اغسلوا رسول الله عليه الصلوة والسلام وعليه ثيابه فقد اجتمعت الصحابة ان السنة في سائر الموتى التجريد ولان هذا غسل واجب فلا يقام مع الثياب اعتبار الحالة المحيوة وهذا لان المقصود من الغسل هو التطهير والنظير لا يحصل اذا غسل مع ثيابه لان الثوب متى تنجس بالغسل لا يتنجس بدنه ثانيا بنجاسة الثوب فلا يبعد الغسل فيجب التجريد وأما الحديث قلنا النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا بذلك لعظم حرمة الاترى ان الصحابة قالوا لا ندري كيف نغسله والنص الوارد في حقه بخلاف القياس لا يكون واردا في حق غيره ولا نغسل غيره من الحرمة ما للنبي عليه السلام وقوله يطلع على عورته غيره قلنا ابتلينا بين امرين بين ان نغسله في ثيابه حتى لا يطلع على عورته غيره وبين ان نجرده فيقع الاحتراز من نجاسة تصيبه من الثوب والتجريد أولى لان ميانه من النجاسة فرض واطلاع الغسل على عورة الميت مكروه فكان مراعاة التطهير وانه فرض أولى من مراعاة الاطلاع على عورة الميت وانه مكروه ولكن (يلف)

ووضوء من غير مضمضة واستنشق لان الوضوء سنة الاحتمال هجران
اخراج الماء منه متعدد رفيع كان

يلف الغسل على يده خرقة ويغسل الوضوء لان من العورة حرام كأنظر فيجعل على
مورته خرقة ليصبر حائلًا بينه وبين العورة كاللوات المرأة بين اجانب يميمها اجنبي بخرفة
هذه الضرورة كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب
انه هل يستحي وفي صلوته الاثر على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
يستحي وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا يستحي لان المحكة تزول والمفاصل
تتخرى بالموت وربما يزداد الاحتذاء بالاستنجاء فتخرج زيادة نجاسة من باطنه فلا يبعد
الاستنجاء فائده فلا يشتغل به وهما قالا موضع الاستنجاء من الميت قلما يتخلو من نجاسة
حقيقية فتجب ازالته كما لو كانت النجاسة على موضع آخر من البدن •

قوله ووضوء من غير مضمضة واستنشق وهذا عندنا وقال القاضي رحمه الله بمضمض
ويستنشق اعتبارا بالفصل حالة الحيوة ومن العلماء من قال يجعل الغسل على اصبعه خرقة
ويقفه ويدخل في فمه ويمسح بها اسنانه ولسانه وشفتيه وينقيها ويدخل في منخريره ايضا
قال شمس الائمة الحلوا في رحمة الله عليه وعليه الناس اليوم فرق بين هذا
وبين الوضوء في غسل الجنب من اربعة اوجه احدها ان الميت لا يمضمض
ولا يستنشق بخلاف الجنب والثاني ان الجنب يبدأ بغسل يديه الى الرسغ وفي الميت
لا يبدأ بغسل يديه بل بوجهه والثالث ان الميت لا يممسح رأسه بخلاف الجنب فانه
يممسح رأسه في ظاهر الرواية وظاهر مذهب ابي حنيفة رحمه الله انه يممسح رأسه ايضا
والرابع ان الميت يغسل رجلاه عند الوضوء بخلاف الجنب فانه يؤخر غسل رجليه
قال شمس الائمة الحلوا في رحمة الله هذا الذي ذكره من الوضوء في حق

ثم يفيضون الماء عليه اعتباراً بحالة الحيوة ويجمر سريرة وتراً لما فيه من تعظيم الميت وإنما يوتر لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله وتر يحب الوتر ويغلى الماء بالسدر أو بالحرض مما لغة في التطيف فإن لم يكن فالماء القراح لحصول أصل المقصود ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ليكون أنظف له ثم يجمع على شقه الأيسر فيغسل بالماء والحدرحتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي النخست منه ثم يجمع على شقه الأيمن فيغسل حتى يرى الماء قد وصل إلى ما يلي النخست منه لأن النخست هو ابتداء بالميا من ثم يجلسه ويسند إليه

البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة وأما الصبي الذي لا يعقل الصلوة فإنه يغسل ولا يوضأ وضوءاً للصلوة لأنه كان لا يصلي •

قوله ثم يفيضون الماء عليه أي ثلثاً وإن زاد على الثلث جاز كما في حالة الحيوة

قوله ويجمر سريرة وتراً التحجير والاجمار التطيب أي يدار الجمر حوا لي المرير

ثلثاً أو خمسا أو سبعا **قوله** ويغلى الماء وقال الشافعي رحمه الله الأنفل أن يغسل

بالماء البارد إلا أن يكون عليه وسخ أو نجاسة لا تزول إلا بالماء الحار نجسة فيغسل بالماء الحار

قوله فإن لم يكن فالماء القراح هذا لترتيب يوافق رواية مبسوط شمس الأئمة

المرخمي رحمه الله وفي مبسوط شيخ الإسلام والمحيط يغسل أولاً بالماء القراح أي

الخالص ثم بالماء الذي يطرح فيه الصدر وهو ورق النبق الذي يقال له كنار وفي الثالثة

يجعل الكافور في الماء ويغسل هكذا روي من ابن مسعود رضي الله عنه قال

يبدأ أولاً بالماء القراح ثم بالماء والحد ثم بالماء وشي من الكافور أو نأيداً أولاً

بالماء القراح حتى يتبل ما عليه من الدرن والنجاسة ثم بماء الصدر حتى يزول

ما به من الدرن والنجاسة فإن الصدر بلغ في التطيف ثم بماء الكافور تطيباً لبدن الميت

كذا فعلت الملائكة عليهم السلام بآدم عليه السلام حين غسلوه **قوله** ويغسل رأسه

ولحيته بالخطمي وهو خطمي العراق وهو مثل الصابون في التطيف • (قوله)

(كتاب الصلوة - فصل في الغسل)

ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً تحرزاً من تلويث الكفن وإن خرج منه شيء فعمله ولا يعيد عمله ولا وضوءه لأن الغسل عرفناه بالنص وقد حصل مرة

قوله ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً صح بالفاء وهو من رفق وترفق تلتطف به من الرفق خلاف الخرق والعنف كذا في المغرب وفي المحيط فاذا صب الماء على اليمن باصبعه على الجانب الايسر وصب الماء على الايسر باصبعه على اليمن فقد غسل مرتين ثم يقعد ويحند الى نفسه فيمسح بطنه مسحاً رقيقاً فقداً مرة بالمسح بعد الغسل مرتين وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول انه قال يقعد اولاً ويمسح بطنه ثم يغسله لان المسح قبل الغسل اولى حتى يخرج مائتي بطنه من النجاسة فيقع الغسل ثلثاً بعد خروج النجاسة وجه ظاهر الرواية هو ان المسح بعد المرة الثانية اولى لانه ربما يكون في بطنه نجاسة منعقدة لا تخرج بعد المسح قبل الغسل وتخرج بعد الغسل مرتين بماء حار فكان المسح بعد المرتين اقدر على اخراج ما به من النجاسة فيكون اولى والاصل في ذلك ما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه لما غسل رسول الله عليه السلام مسح بطنه بيد رقيقاً ثم طلب منه ما يطلب من الميت فلم ير شيئاً فقال طبت حيا وميتاً وروي ابن عباس رضي الله عنه فعل وقال هذا وروي انه لما فعل به هكذا فاح ربح المسك في البيت وانتش ذلك الريح في المدينة فان سال منه شي مسح ثم يغسل ذلك الموضع ثم يمسحه على شقه الايسر فيغسله بالماء القراح وشي من الكافور حتى ينقيه ويرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التخت منه فاذا فعله ذلك فقد غسله ثلثاً كذا في المحيط ويومات صبي مثله لا يجامع ولا يشتهي النساء او صبية لا تشتهي غسلها الرجال والنساء وعن ابي يوسف رحمه الله في الجامع الرخصة يغسلها ذ ورحمها وكسرتها غيره وفي التوازل ميت وجد في الماء لا بد من غسله لان الخطاب توجه الى بني آدم بغسله الا ان يحركه في الماء بنية الغسل وعن محمد رحمه الله ميت وجد في الماء

ثم ينشف بثوب كيلا تبطل اكفانه و يجعله اي الميت في اكفانه و يجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور على مساجده لان الطيب سنة والمجا جد اولى بزيادة الكرامة ولا يمرج شعر الميت ولا لحيته ولا يقص ظفره ولا شعره لقول عائشة رضي الله عنها علام تنصون ميتكم ولا ان هذه الاشياء للزينة وقد استغنى الميت عنها وفي الحديث من تنظيفا لا اجتماع الوسخ تحته وصار كالختان .

فذلك غسله مرة فيعمل مرتين وليس تكرار الغسل في الميت ثلثا كالحي والنية في الغسل ليست بشرط وفي فتاوى قاضي خان رحمت الله عليه من غير نية الغسل اجزاهم ذلك .
قوله ثم ينشف بثوب اي يأخذ ماء حتى يجف من نشف الماء اخذه بخرقه من باب صرب ومنه كان للنبي عليه السلام خرقه ينشف بها اذا توسأ ونشف الثوب العرق تشربه من باب لبس **قوله** يجعل الحنوط على رأسه والكافور على مساجده الحنوط مطر مركب من اشياء طيبة والكافور على مساجده اي موضع سجوده جمع مسجد بفنح الجيم موضع السجود وفي المبوط يعني بها جبهته وانه ويدبه والركبة وقد مبه لانه كان يحجد بهذه الاعضاء فيخنص بزيادة الكرامة **قوله** ولا يمرج شعر الميت تسريح الشعر تخليص بعضه عن بعض وقيل تخليله بالمشط وقيل مشطه كذا في المغرب وقال الشافعي رحمه الله يمرج بمشط واسع **قوله** ولا يقص ظفره وفي المحيط وان كان ظفرا منكرا فلا بأس بان يأخذه روي ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله **قوله** علام تنصون ميتكم اي ترجون من نصوت الرجل نصوا اخذت لاصيته ومدتها وما أشبهه كانهما كرهت تسريح رأس الميت وانه لا يحتاج الي ذلك فجعلته بمنزلة الاخذ بالناسية كذا في المغرب وليس في غسل الميت استعمال القطن في الروايات الظاهرة وعن ابي حنيفة رحمه الله يجعل القطن والمخلوج في منخريه وفمه وبعضهم قالوا يجعل في صمغ اذنيه ايضا وقال بعضهم يجعل في دبره وهو تبسم كذا في فتاوى قاضي خان رح .

فصل في تكفينه

السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب ازار وقميص ولعانة لما روي انه صلى الله عليه وسلم
كفن في ثلثة اثواب بيض محولة ولانه اكثر ما يلبسه عادة في حياته فكذا بعد مماته

فصل في تكفينه

قوله السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب اراد ان الثلث سنة لان يكون اصل
التكفين سنة ويجوز ان يكون الشيء في اصله فرضا او واجبا وله سنن في هياته وكيفية
كما في سنة تثليث اللوصوء وغيرها والمسائل تدل على انه واجب منها تقديمه على
الدين والوصية والارث ومنها قولهم ومن لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه
لعقته كما يلزمه كموته في حال حيوته والمرأة لا يجب كفنها على زوجها عند محمد
رحمه الله لان الزوجية قد انقطعت بالموت وضد أبي يوسف رحمه الله على زوجها
ومنها ما ذكر في النوازل اذا مات الرجل ولم يترك شيئا ولم يكن هناك من تجب
عليه نفقته يفترض على الناس ان يكفنوه ان قدروا عليه وان لم يقدروا عليه سألوا الناس
فرق بين الميت والحى ان الحى اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه ليس على الناس ان يسألوا
له ثوبا والفرق ان الحى يقدر على السؤال بنفسه والميت لا كذا في المحيط وقال صاحب
التحفة ثم يكفن الميت بعد الغسل لان تكفين الميت سنة لما روي في قصة آدم عليه السلام
ان الملائكة قالت لولده بعد ما غسلوه وكفنوه ودفنوه هذه سنة موتاكم ولعله اراد به
طريقة مملوكة لان يرد السنة خلاف الواجب **قوله** محولية منسوبة الى السحول
وهو قرية باليمن والغنم هو المشهور وعن الازهرى بالضم وعن القنبي بالضم ايضا الا
انه قال هو جمع محل وهو الثوب الابيض وفيه نظر كذا في المغرب ولا بأس بالبرود

فان اقتصر واعلى ثوبين جاز والثوبان اذا رولغافة وهذا كفن الكفاية لقول ابي بكر رضي الله عنه اغسلوا ثوبي هذين وكفنوني فيهما ولانه ادنى لباس الاحياء والازار من المرق الى القدم واللغافة كذلك والقميص من اصل العنق واذا ارادوا لف الكفن ابتدؤا بجانبه الا يرفلوه عليه ثم بالايمن كافي حال الحيوة وبسطه ان تبسط اللغافة اولاً ثم يبسط عليها الازار ثم يتمص الميت ويوضع على الازار ثم يعطف الازار من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللغافة كذلك وان خافوا ان ينتشر عنه عقدوه بخزقة صيانة من الكشف وتكفن المرأة في خمسة اثواب درع وازار وخمار ولغافة وخزقة تربطها فوق نديها الحديث ام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى اللواتي غسلن ايته خمسة اثواب ولانها تخرج فيها حالة الحيوة فكذا بعد الممات ثم هذا بيان كفن السنة وان اقتصر واعلى ثلاثة اثواب جاز

والكتان والقصب وفي حق النساء بالحريروالابرسم والمزفر ويكره للرجال ذلك اعتباراً للكفن باللباس حالة الحيوة •
قوله فان اقتصر واعلى ثوبين جاز والحاصل ان الكفن على ثلاثة انواع كفن سنة وكفن كفاية وكفن ضرورة فكفن السنة في حق الرجل ثلاثة اثواب وفي حق المرأة خمسة والكفاية في حق الرجل ثوبان وفي حق المرأة ثلاثة والضرورة فيما يوجد فيها لما روى حباب بن الارت ان مصعب بن عمير صاب رايه رسول الله عليه السلام انه استشهد يوم احد وترك نمرقة فاخبر بذلك رسول الله عليه السلام فامر بان يكفنوا بها فكفن وكان اذا عطى بهارسه بدت قدماه واذا عطى بها رجليه بدا راسه فامر بان يغطى راسه ويجعل على رجليه شي من الاذخر وكذا في حمزة رضي الله تعالى عنه (قوله)

وهي ثوبان وخمار وهو كفن الكفاية ويكره اقل من ذلك وفي الرجل يكره
 الاتصاف على ثوب واحد الا في حالة الضرورة لان مصعب بن عمير حين استشهد
 كفن في ثوب واحد وهذا كفن الضرورة وتلبس المرأة الدرع اولا ثم يجعل
 شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق ذلك تحت اللقافة
 وتجمرا لا ككفان قبل ان يدرج فيها الميت وترا لانه صلى الله عليه وسلم امر
 باجمارا ككفان ابنته وترا والا جمار هو التطيب فاذا فرغوا منه صلوا عليه لانها فريضة
 والله تعالى اعلم بالصواب •

قوله وهي ثوبان وخمار الثوبان الدرع واللقافة فان كان بالمال كثرة
 وبالورثة قلة فكفن السنة الاولى وان كان على العكس فكفن الكفاية الاولى
 ويكره المضربة في القبر خلا لاهل الحجاز وفي المبسوط ولم يذكر العامة في الكفن
 وقد ذكره بعض مشايخنا رحمهم الله لانه لو فعل كان الكفن شعا والجنة فيه ان
 يكون وترا واستحسنه بعض مشايخنا رحمهم الله لحديث ابن عمر رضي الله عنهما
 انه كان يعمم الميت ويجعل ذنب العامة على وجهه بخلاف حالة الحيوة فانه
 يرسل ذنب العامة من قبل القاء المعنى الزينة وبالموت قد انقطع من ذلك
قوله لانها فريضة اي فرض كفاية • (فصل)

(كتاب الصلوة - فصل في الصلوة على الميت)

فصل في الصلوة على الميت

وأولى الناس بالصلوة على الميت السلطان ان حضر لان في التقدم عليه
ازدراء به فان لم يحضر فالقاضي لانه صاحب ولاية فان لم يحضر فمستحب تقديم
امام المحمي لانه رغبة في حال حيوته ثم الولي

فصل في الصلوة على الميت

صلوة الجنائز مشروعة لقوله تعالى وصل علىهم ان صلوتهم سكن لهم وقوله عليه السلام
صلوا على كل هروفاجر واجماع الامة وهو فرض كفاية لا نها يقام حق للميت فاذا قام
بها البعض صار حقه مود يان سقط عن الباقي كالنكبين وسبب وجوبها الميت
للاصانة يقال صلوة الجنائز وشرط جوازها اسلام الميت للنهي عن الصلوة على
الكافرين قال الله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره انهم
كفروا بالله وطهارته حتى لو صلوا على ميت قبل ان يغسل تعاد الصلوة بعد الغسل
لان الطهارة في حقه معتبرة للصلوة عليه كما يعتبر في حق من يصلي عليه ولهذا
اذا ظهر ان الامام كان على غير وضوء فمد صلوة الكل بخلاف سجدة التلاوة ويشترط ايضا
طهارة النجس في الثوب والمكان في حق الامام والميت جميعا وكذا ستر العورة
ولا يصلي في الاوقات الثلاثة المنهية فان فعل بغيرها ولا يعاد ولو حضرت الجنائز
بعد غروب الشمس يبدأ بالمغرب •

قوله وأولى الناس بالامامة السلطان ذكر محمد رحمه الله في كتاب الصلوة ان امام
المحيي اولى بالصلوة وذكر الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الامام الاعظم وهو
الخليفة اولى ان حضروا ان لم يحضر فامام المصراولى فان لم يحضر فالقاضي اولى
فان لم يحضر فصاحب الشرط اولى فان لم يحضر فامام المحمي اولى فان لم يحضر

بعضهم فالأقرب من ذوي قرابته وهذه الرواية أخذ كثير من مشايخنا من المشايخ من قال
لا خلاف بين الروايتين فمأذكر محمد رح في كتاب الصلوة محمول على ما إذا لم يحضر الإمام
الاعظم ولا واحد ممن ذكر في رواية الحسن وهذا كله في قول أبي حنيفة ومحمد رح
وقال أبو يوسف والشافعي رحملي الميت أولى بالصلوة على الميت على كل حال لقوله تعالى
وأولى الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من غير فصل ولأن هذا حكم يتعلق بالولاية
فكان الولي مقدا على السلطان وغيره قياسا على النكاح ولأن صلوة الجنازة دعاء للميت
ودعاء القريب أرجى في الإجابة لانه اشفق على الميت فيوجد زيادة تضرع فكان هو أولى
ولا أبي حنيفة ومحمد رح انه لما مات الحسن بن علي ربه عنهما خرج الحسين والناس
لصلوة الجنازة فقدم الحسن معدي العاص وكان معه واليا بالمدينة يومئذ فابى ان يتقدم فقال له
الحسين تقدموا ولولا السنة لما قدمتم ولأن هذه صلوة تقام بجماعة غالبا فيكون السلطان أولى
بها فاما قياسا على سائر الصلوات وأما الجواب عن تعلقيهم بالآية قلنا الآية محمولة على
الموارث وعلى ولاية المناكحة وليس كولاية النكاح لأن ولاية النكاح مما لا يتصل بالجماعة
وانما يتصل بالواحد فكان القريب أولى بالامعة كالتكفين والغسل وقولهم دعاء
الولي اقرب الى الإجابة قلنا بل دعاء الإمام اقرب الى الإجابة على ما روي عن النبي ص
انه قال ثلث لا يحجب دعاءهم وذكر منهم الإمام ولأن القريب غير ممنوع من الصلوة
عليه كذا في مبسوط شيخ الاسلام والمصنف وقيل في قوله ان حضرا شارة الى ان الاصل
الولي الا انه ترك بعارض الاحتراز عن ازدراء الامام على ما ذكره

قوله والا ولياء على الترتيب المذكور في النكاح لواجتمع قريبان وهما في القرب اليه
على السواء هان كان له اخوان اب واب فأكبرهم منا أولى لان النبي عليه السلام امر
بتقديم الاسن فان اراد الاكبر ان يقدم انما فابس له ذلك الا برضاء الآخر لان الحق
قريب

فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي يعني ان شاء لما ذكرنا ان الحق للاولياء

لها لا تنوئها في القرابة لكن نافذ منا الاس بالحنه والاستغنى في تقديم من قدمه فيبقى الحق لهما كما كان وان كان احدهما الاب وام والاخر الاب فالذي هو الاب وام الولي وان كان اصغروا ان قدم الاخ لاب وام غيره فليس الاخ لاب ان يمنعه من ذلك لانه لاحق الاخ لاب اصلا وان اجتمع للميت ابن واب ذكر في كتاب الصلوة ان الاب اولي من مشايخنا من قال هو قول محمد رحمه الله عليه فاما علي قول ابي حنيفة رح فالابن اولي وعلي قول ابي يوسف رحمه الله الولاية لهما الا انه تقدم الاب احتراماً له كما في مسئلة النكاح فانه اذا اجتمع للمجنونة اب وابن فعند ابي حنيفة رحمه الله الابن اولي في ولاية التزويج ومنهم من قال لا بل ما ذكر في صلوة الجنائز ان الاب اولي قول الكل لان الاب زيادة فضيلة من بيعت الابن والمفضلة اثر في استحقاق الامامة فيرجح الاب بذلك بخلاف النكاح وابن عم المرأة اولي بالصلوة عليها من زوجها اذا لم يكن للزوج ابن منها لان النكاح انقطع بموت المرأة وتحقق الزوج بمائرا لاجانب والقرابة لا تنقطع الا ان يكون للزوج منها ولد فصنف يكون الزوج احق بالصلوة عليها لان الحق يثبت للابن في هذه الحالة ثم الابن يقدم اباه احتراماً ماله فيثبت للزوج حق الصلوة عليها من هذا الوجه قال القدوري رحمه الله وسائر القربات اولي من الزوج وكذا مولى العتاقة وبنه وقال الشافعي رحمه الله الزوج اولي احنج بما روي من ابن عباس رضي الله عنهما انه لما ماتت امراته صلى عليها وقال انا حق بها وحنج اصحابنا بما روي من عمر رضي الله عنه انه لما ماتت امراته قال لا وليا لها كذا حق بها حين كانت حية فاذا ماتت فالتزم احق بها ولان العيب وهو الزوجية قد انقطع على ما ذكرنا وحديث ابن عباس مسمول على انه كان امام حي كذا في مبعوط شيخ الاسلام والمحيط .

قوله فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي وانما يبدى ذكر السلطان لانه لو صلى (السلطان)

وان صلى الولي لم يجزلا حدان يصلي بعده لان الفرض يتأدى بالاولى والتأمل
بها غير مشروع ولهذا زعمنا الناس تركوا عن آخرهم الصلوة على قبر النبي صلى الله
عليه وسلم وهو اليوم كوضع وان دفن الميت ولم يصل عليه صلى على قبره لان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة من الانصار ويصلى عليه قبل ان ينسخ

السلطان فلا إعادة لاحد لانه هو المقدم على الولي على ما ذكرنا ثم هو ليس بمنحصر
على السلطان بل كل من كان مقدما على الولي في ترتيب الامامة في صلوة الجنائز
على ما ذكرنا فصلى هو لا يعبد الولي ثانيا وذكرنا لا امام الولي الحي رحمه الله في
فتاواه رجل صلى على جنازة والولي خلفه ولم يرض به ان تابعه وصلى معه لا يعبد
لانه صلى مرة وان لم يتابعه ان كان المصلي سلطانا او امام الاعظم في البلدة والقاضي
او الولي على البلدة او امام حي ليس له ان يعبد لان هؤلاء هم الاولون منه وان كان
غيرهم فله الاعادة وكذا ذكره ايضا في التجنيس والفتاوى الظهيرية •

قوله وان صلى الولي لم يجزلا حدان يصلي بعده قال الامام العلامة نجم الدين
الزاهد رحمه الله هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر
فصلى عليه الولي يعبد السلطان ومن البغالي اذا كان الولي افضل من امام الحسي
سقط اعتبار امام الحسي **قوله** صلى على قبره وانما لا يخرج الميت من القبر لانه
قد سلم الى الله تعالى وخرج عن ايدي الناس فالواو ما ذكرناه لا يخرج من القبر
فذلك فيما اذا وضع اللبن على اللحد واهل التراب عليه واما اذا لم يوضع
اللبن على اللحد او وضع لكن لم يهل التراب عليه يخرج ويصلى عليه لان
التسليم لم يتم كذا في المحيط **(قوله)**

(كتاب الصلوة - فصل في الصلوة على الميت)

والمعنى في معرفة ذلك اكبر الرأي هو الصحيح لاختلاف الحال والزمان والمكان
والصلوة ان يكبر تكبيرة بحمد الله عقبها

قوله والمعنى في معرفة ذلك اكبر الرأي في عدم التنفخ هو الصحيح احتراز
عمار روى في الامالي من ابي يوسف رحمه الله انه يصلي على الميت في
القبر الى ثلثة ايام وبعد ما مضت لا يصلي عليه وهكذا ذكر بن رستم رحمه الله
في نوادره عن محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله والصحيح ان هذا ليس بتقدير
لازم لان تفرق الاجزاء يختلف باختلاف حال الميت من الحنن والهزال وباختلاف
الزمان من الحر والبرد وباختلاف المكان من الصلاة والرحاوة والذي روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على شهيد احد بعد ثمان سنين معناه ما هم قال الله تعالى
وصل عليهم ان صلوتهن مكن لهم وقيل انهم كما دفنوا لم يتفرق اعضاؤهم هكذا
وجد واحين اراد معاوية ان يحولهم فتركهم وهذا اذا دفن الميت بعد الغسل قبل الصلوة
عليه اما اذا دفن بعد الصلوة عليه ثم تذكروا انهم لم يغسلوه فان لم يهبط التراب عليه
يخرج ويغسل ويصلي عليه وان اهلوا التراب عليه لم يخرج وهل يصلي عليه ثانيا
في القبر ذكر الكرخي رحمه الله انه يصلي عليه وفي النوادر عن محمد رحمه الله
القياس ان لا يصلي عليه لان طهارة الميت شرط جواز الصلوة ولم توجد وفي الاستحسان
يصلي عليه لان تلك الصلوة لم تعد بها لترك الطهارة مع الامكان والان زال الامكان
وسقطت فريضة الغسل فيصلون في قبره او نقول صلوة الجنائزة صلوة من وجه ودعاء
من وجه ولو كان صلوة من كل وجه لا تجوز بدون الطهارة اصلا ولو كانت دعاء من كل
وجه تجوز بدون الطهارة فاذا كانت بينهما قلنا انه يشترط الطهارة حالة القدرة ولا يشترط
حالة العجز واما اذا صلى على الميت قبل الغسل وهو لم يدفن بعد فانه يفعل ويعاد
الصلوة عليه بعد الغسل وكذا لو غسلوه وبقي عضو من اعضائه وقد رلعة كذا في (المبوط)

ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة
يدعو فيها لنفسه والميت والمسلمين ثم يكبر الرابعة ويسلم لأنه صلى الله عليه وسلم
كبراً رباعياً في آخر صلوة صلاهنا فنمضت ما قبلها

المبسوط والمحيط فالصلوة ان يكبر تكبيرة بحمد الله تعالى عقبها بان يقول سبحانك اللهم الى
آخرة كافي سائر الصلوة ولا يقرأ الفاتحة عقب الاولى خلافاً للشافعي رحمه الله لان ما هو ركن
مفرد لم يشرع فيها قراءة كسجدة التلاوة واعتبرها بما سائر الصلوة .

قوله ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لان الثناء على الله تعالى
يعقبه الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على هذا وضعت الخطب واعتبر هذا بالتشهد
في الصلوة ثم يكبر تكبيرة يدعو فيها لنفسه والميت والمسلمين لان المقصود بالصلوة على
الجنائز الاستغفار للميت والشفاعة له والبداءة بالثناء ثم بالصلوة على النبي عليه السلام
سنة الدماء لما روي انه عليه الصلوة والسلام قال اذا اراد احدكم ان يدعو لمحمد الله تعالى
وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو هو وروى ان رجلاً فعل هكذا بعد
الصلوة فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادع فقد استجيب لك ويدعو الدعاء
المعروف اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا ذكرنا وانثانا اللهم
من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان لما روت عائشة
رضي الله تعالى عنها ان النبي عليه السلام كان يقول هكذا وان لم يحسن ذلك يقول
ما يقول في التشهد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الى آخرة وقال الامام قاسم
خان رحمه الله وان كان لا يحسن يأتي بما يدعاه قال ثم يكبر الرابعة ويسلم لانه
جاء او ان التحلل وذا بالسلام وليس بعد التكبير الرابعة دعاء سوى السلام في ظاهر
المذهب وقيل يقول اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا برحمتك

ولو كبر الامام خمساً لم يتابعه الموتى خلافاً لفرح لانه منسوخ لما روينا وينتظر تسليمه
 الامام في رواية وهو المختار والاتبان بالدعوات استغفار للميت والبداءة بالثناء ثم بالصلوة
 سنة الدعاء ولا يستغفر للصبي ولكن يقول اللهم اجعله لنا فرطاً واجعله لنا اجرا
 وذخراً واجعله لنا شفاعة مشعراً ولو كبر الامام تكبيرة او تكبيرتين لا يكبر الا تبي حتى
 يكبر احرى بعد حضوره عند ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم كبر حين
 يحضر لان الاولى للافتتاح والمسبوق يأتي به ولهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة
 والمسبوق لا يبتدئ بما فات اذ هو منسوخ ولو كان حاضراً لم يكبر مع الامام ينتظر
 الثانية بالاتفاق لانه بمنزلة المدرك ويقوم الذي يصلي على الرجل
 والمرأة بعداء الصدر لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام بعده
 اشارة الى الشفاعة لايامانه وعن ابي حنيفة رحم انه يقوم من الرجل بعداء رأسه
 ومن المرأة بعداء وسطها لان انما فعل كذلك وقال هو السنة فلنا تأويله ان جنازتها

عذاب القبر وعذاب النار وقيل يقول ربنا لاتزع قلوبنا بعداذ هديتنا الى آخره وقيل
 يقرأ سبحان ربك رب العزة عما يصفون الى آخره •

قوله ولو كبر الامام خمساً لم يتابعه الموتى وفي روضة الزندوسمي المقتدي انما لا يتابع الامام
 في التكبير الزائد على الاربع اذا كان يسمع التكبير من الامام اما اذا كان يسمع من المنادي يتابعه
 كما في تكبيرات العبد كذا في المبسوط والمحيط **قوله** وينتظر لتسليم الامام في رواية
 هو المختار وعن ابي حنيفة رحمه الله فيه روايتان في رواية يسلم حين اشتغل الامام
 بالخطأ الشرعية التحليل مقبهاً بالانصل وعنه انه ينتظر سلام الامام ليسلم معه لان البقاء
 في حرمة الصلوة ليس بخطأ انما الخطأ المتابعة في التكبير الخامسة **قوله** فرطاً اي اجرا
 يتقدمنا وذخراً اي خير اياتنا ومشعراً اي مقبول الشفاعة **قوله** ان كل تكبيرة قائمة (مقام)

لم تكن منعوفة فحال بيننا وبينهم فان صلوا على جنازة ركبانا اجزاهم في القياس لانها دماء وفي الاستحسان لا تجزئهم لانها صلوة من وجه الوجود التحريم فلا يجوز تركه من غير عذر احتياطاً ولا بأس بالاذن في صلوة الجنازة لان التقدم حق الولي فيملك ابطاله بتقديم غيره وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اي الاعلام وهوان يعلم بعضهم بعضا ليقضوا حقه ولا يصلون على ميت في مسجد جماعة

مقام ركعة ولهذا لو ترك واحدة من هذه التكبيرات لا تجزئ صلوة كما لو ترك ركعة من الظهر حتى قالت الصحابة رضي الله عنهم أربع كاربعة الظهر وأبو يوسف رحمه الله يقول في تكبيرة الافتتاح معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح مرجح فيها بدليل تخصيصها برفع اليد عندها وإن جاء بعد ما كبر الإمام الرابعة فقد فاتته الصلوة وهذا بي يوسف رحمه الله يكبرنا إذا سلم الإمام ففصل ثلاث تكبيرات •

قوله لم تكن منعوشة في حديث فاطمة رضي الله تعالى عنها سجي قبرها بثوب ونعش على جنازتها اي اهداها نعش وهو شبه المحففة مشبك يطبق على المرأة اذا وضعت على الجنازة **قوله** لا بأس بالاذان في صلوة الجنازة قبل معناه اذن الولي للناس في الرجوع الى منازلهم بعد الفراغ من الصلوة عليه فانهم اذا فرغوا منها فعليهم ان يمضوا خلف الجنازة الى ان ينتهوا الى القبر ولا يرجع احدا الا باذن الولي لقوله عليه السلام اميران وليسوا بميرين المرأة في هودجها لبس للغير الرجل دونها فهي كالامير عليهم وولي الجنازة لا يرجع الناس الى منازلهم دون اذنه فهو كالامير عليهم **قوله** وفي بعض النسخ اي في بعض نسخ الجامع الصغير لا بأس بالاذان وقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق للجنازة التي يرغب الناس في الصلوة عليها وكره ذلك بعضهم والاصح هو الاول كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رح

(كتاب الصلوة - فصل في الصلوة على الميت)

لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له ولأنه بني لاداء المكتوبات ولأنه يحتمل تلويث المسجد وفيما إذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ .

وقال الامام الهندي واني رحمه الله عليه لا ينادى في السوق لانه مادة الجاهلية الان يكون الميت عالما او زاهدا وقال الامام الحلواني رحمه الله وانما اورد هذه المسئلة لان البعض كرهوا ذلك لانه اعلام بالمصيبة كذا ذكره الترمذي رحمه الله .

قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له يحتمل ان يكون قوله في المسجد ظرف الصلوة ويحتمل ان يكون صفة جنازة ولذا اختلف حكم المسئلة حيث قال وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ لان التعليل بقوله ولان المسجد بني لاداء المكتوبات يقتضي كراهة صلوة الجنازة في المسجد وان كانت الميت خارج المسجد والتعليل باحتمال تلويث المسجد يقتضي ان لا تكرر الصلوة اذا كان الميت خارج المسجد وآية مال في المبسوط وقال الشافعي رحمه الله لا تكرر على اي وجه كان لما روي ان سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه لما مات امرت عائشة رضي الله عنها باذخال جنازته المسجد حتى صلى عليها ازواج النبي عليه السلام ثم قالت لبعض حوله اهل عاب الناس علينا بما فعلنا قال نعم قالت ما سرع ما منوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة ابي سهل بن البيضاء الا في المسجد ولانها دعاء او صلوة فالمسجد اولى بها من غيره ولنا حديث ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له ولا اثر للمعنى بمقابلة النص وحديث عائشة رضي الله عنها دليلنا لان الناس في زمانها المهاجرون والانصار قد عابوا عليها فدل انه كان معروفا فيما بينهم كراهة وتأويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان معتكفا في ذلك الوقت فلم يمكنه الخروج وامر بالجنازة فوضعت خارج المسجد (قوله)

ومن استنهل بعد الولادة سمي وغسل وصلي عليه لقوله صلى الله عليه وسلم
 اذا استنهل المولود صلى عليه وان لم يستنهل لم يصل عليه ولان الاستنلال دالة الحية
 فتحقق في حقه سنة الموتى ومن لم يستنهل ادرج في خرقه كرامة لبني آدم ولم يصل عليه
 لما روينا ويغسل في غير الظاهر من الرواية لانه نفس من وجه وهو المختار واذ اسبى
 صبي مع احد ابويه مات لم يصل عليه لانه تبع لهما الا ان يقر بالاسلام وهو يعقل
 لانه صح اسلامه استحسانا . او يسلم احدا بويه لانه يتبع خبر الابوين ديناه
 وان لم يسب معه احد ابويه صلى عليه لانه ظهرت تبعية الدار فحكم بالاسلام

قوله ومن استنهل على البناء للفاعل وفي المغرب اهلوا الهلال واستنهلوا رفعوا اصواتهم
 عند رؤيته ثم قبل اهل الهلال واستنهل مبني للمفعول فهما اذا ابصروا استنلال الصبي
 ان يرفع صوته بالبعاء عند ولادته ومنه الحديث اذا استنهل الصبي ورث
قوله ومن لم يستنهل ادرج في خرقه ولم يصل عليه وعن ابي يوسف رحمه الله يغسل
 ولا يصلى عليه وكذا عن محمد رحمه الله وبه اخذ الطحاوي وفي رواية اخرى عن
 محمد رحمه الله انه لا يغسل ولا يصلى عليه وبه اخذ الكرخي لان المنفصل ميتا في
 حكم جزء حي لا يصلى عليه فكذا لا يغسل وجه رواية ابي يوسف رحمه الله ان
 المولود ميتا نفس مؤمنة ومن النفوس من يغسل ولا يصلى عليه فيجوز ان يكون بهذه
 الصفة وما قالوا بان المولود ميتا في حكم الجزء قلنا انه في حكم الجزء من وجه وفي حكم
 النفس من وجه فيعطى له حظ من الشبهين فلا نفوس قلنا يغسل ولا اعتبار
 بالاجزاء قلنا لا يصلى عليه واما السقط الذي لم يتم اعضاءه ففي غسله اختلاف
 المتابع والمختار انه يغسل ويلف في خرقه كذا في المحيط **قوله** الا ان يقر بالاسلام
 وهو يعقل اي صفة الاسلام وصفته ما ذكر في حديث جبرئيل عليه السلام ان تؤمن

كما في اللقب . وإذا مات الكافر وله ولي مسلم فانه يغسله ويكفنه ويدفنه

بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى يعلم صفة الاسلام وكذا اذا اشترى جارية واستوصفها صفة الاسلام فلم تعلم فانها لا تكون مؤمنة وفي الجامع الصغير لابي البشر رحمة الله ثم اولاد المسلمين اذا ماتوا حال صغرهم قبل ان يعقلوا يكونون في الجنة فان فيهم احاديث كثيرة اكثرها من المغاير وبالا حاديث تنبئ انهم قالوا بل هي يوم اخذ الميثاق عن اعتقاد قدر ومن ابي حنيفة رحمة الله في آثار ابي حنيفة ان الذين يصلون على جنازة اولاد المسلمين وهم صغار يقولون بعد التكبير اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله لنا ذخراً اللهم اجعله لنا شافعاً وهذا قضاء منه باسلامهم وأما اولاد الكفار اذا ماتوا قبل ان يعقلوا اختلف فيه اهل السنة والجماعة روي عن محمد رحمه الله انه قال اني اعرف ان الله لا يعذب احداً من غير ذنب وقبلهم في الجنة خدام المسلمين ومن ابي حنيفة رحمة الله انه توقف فيهم وروى كل امرهم الى الله تعالى .

قوله كما في اللقب اي يكون تبعاً للدار ثم بعد الدار يعتبر البدن حتى لو وقع من النعمة صبي في سهم رجل في دار الحرب فمات يصل على عليه ويجعل مسلماً تبعاً لصاحب البدن **قوله** واذا مات الكافر وله ولي مسلم اي قريب مسلم وبعض الناس عاب على محمد رحمة الله عليه في هذا اللفظ حيث اثبت الولاية بين الكافر والمسلم والله تعالى نفى ذلك بقوله يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء والنجواب عنه انه اراد محمد رحمه الله بالولاية القرابة وذكر الامام الكسائي والمحبي والمكافرا لميت انما يفعل لانه السنة في عامة بني (آدم)

بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابيه ابي طالب لكن يغسل غسل الثوب النجس ويلف في خرقه وتحفر حفرة من غير مراعاة سنة النكفين والتحدولا يوضع فيه بل يلقى •

آدم ولانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه لا تطهر احنى لوضع الكافور الميت الغميل في الماء القليل اضم الماء بخلاف المحلم اذا كان غسلا والكافر كما تخنزير غيراته لم ينجمس حال حيوته لحمله امانة الله ولا حتمال الاسلام فلما ختم له بالاعتاق صار شرا من الخنزير •

قله بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابيه فانه لما مات ابو طالب جاء علي رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله ان عمك الضال قد مات فقال اغسله وكفنه وواراه ولا تحدث به حدثا حتى نلقاني اي لا تصل عليه وسأل رجل ابن عباس رضي الله عنه ان امي ماتت نصرانية فقال اتبع جنازتها واغسلها وكفنها ولا تصل عليها وادفنها ولان هذه من جملة المصاحبة بالمعروف والمبررة كبلات تركه طعمة للمبايع والولد المحلم مندوب الى بر والديه وان كانا مشركين قال الله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حسنا ولم يبين في الكتاب ان الابن المحلم اذا مات وله اب كافر هل يمكن ابوه الكافر من القيام بغسله وتجهيزه وينبغي ان لا يمكن من ذلك بل يفعل المسلمون الاترى ان اليهود لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته قال عليه السلام لاصحابه ولوا اخاكم ولم يحفل بينه وبين والده اليهودي وبكرة للكافرين يدخل في قبره قريبه من المحلمين ليدفنه لان الموضع الذي فيه الكافر ينزل فيه اللعن والسخط والمسلم يحتاج الى نزول الرحمة في كل ساعة فينزه قبره من ذلك كذا في المحيط والله اعلم •

فصل في حمل الجنازة

وإذا حملوا الميت على سريره أخذوا بقوائمه الأربع بذلك وردت السنة وفيه تكثير الجماعة وزيادة الأكرام والصيانة وقال الشافعي السنة أن يحملها رجلان يضعها السابق على أصل عنقه والثاني على صدره لأن جنازة سعد بن معاذ هكذا حملت فلنا كان ذلك لازدحام الملائكة عليه ويمشون به مصرعين دون الخشب لأنه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال مادون الخشب وإذا بلغوا إلى قبره يكره أن يجلسوا قبل أن يوضع من اعناق الرجال لأنه قد تقع الحاجة إلى التعاون والقيام أمكن منه

فصل في حمل الجنازة

قوله بذلك وردت السنة وهو ما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه من السنة أن تحمل الجنازة من جوانبها الأربعة ولقوله عليه السلام من حمل الجنازة من جوانبها الأربعة غفر له مغفرة موجبة ولأن عمل الناس أشهر بهذه الصفة وهو يحبر على الحاملين الهنداولين بينهم وابتعد عن تشبه حمل الجنازة بحمل الأثقال وقد أمرنا بذلك ولهذا كره حملها على الظهر أو على الدابة وتأويل ما رواه الشافعي رحمه الله أنه كان لضيق الطريق أو لعوز الحاملين كذا في المبسوط **قوله** وزيادة الأكرام بأن يحمل جماعة على اعناقهم وهو مكرم حياتنا **قوله** مصرعين دون الخشب الخشب ضرب من العدو دون العنق لما روي أن النبي عليه السلام مثل من المشي بالجنازة فقال مادون الخشب فإن يكن خيرا عجلتموه إليه وإن يكن شرا وضغنوه عن رقابكم والمشي خلفها أحب خلافا للشافعي رحمه الله فإن عنده المشي أمامها أفضل لما روي أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يمشيان أمام الجنازة (و)

وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك ثم مؤخرها على يمينك ثم مقدمها على يارك ثم مؤخرها على يارك ايثارا للتيا من وهذا في حالة التناوب والله تعالى اعلم بالصواب •

ولنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي خلف جنازة معدن معاذ وان علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يمشي خلف الجنازة فقبل له ان ايا بكر وعمر كان يمشيان اماهما فقال يرحمهما الله قد عرفا ان المشي خلفها افضل ولكنهما ارادا ان يتيسرا الامر على الناس معناه ان الناس يتصرزون عن المشي امامها فلوا اختار المشي خلفها لضايق الطريق على من يسبقها وقال ابن مسعود رضي الله عنه فضل المشي خلف الجنازة على المشي امامها كفضل المكتوبة على النافلة ولان المشي خلفها اوعظ فانه ينظر اليها ويتفكر في حاله نفسه وربما يحتاج الى التعاون في حملها وقال الامام البقالي رحمه الله المشي امام الجنازة واسع ما لم يتباهد عنها ويكره ان يتقدم الكل عليها وفي موضع لا يمضي يمينها شمالها ويكره لمحتبها رفع الصوت بالذكر والقراءة لانه فعل الكتابي ويذكر في نفسه والتشبه بالكافر فيما لنا منه به مكروه • كذا ذكر الامام الترمذاني رحمه الله تعالى عليه •

قوله وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك هذا اللفظ في الجامع الصغير بلفظ الخطاب خاطب به ابو حنيفة رحمه الله ابا يوسف قال يعقوب رأيت ابا حنيفة رحمه الله يصنع هكذا قال الامام المحبوبي رحمه الله وهذا دليل تواضعه وقد حمل الجنازة من هو افضل منه بل هو افضل جميع الاخلاق وهو بيننا صلى الله عليه وسلم فانه حمل جنازة معدن معاذ رضي الله عنه لما ان حمل الجنازة عبادة فيجب ان يتبادر في العبادة والله اعلم بالصواب • (نصل)

فصل في الدفن

ويحضر القبر ويحمد لقوله صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والحق لغبرنا ويدخل الميت مما يلي القبلة خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى عليه فان عنده يصل سلا لما روي انه صلى الله عليه وسلم سلا ولنا ان جانب القبلة معظم فيستحب الادخال منه

فصل في الدفن

اصل هذه الافعال من الغسل والتكفين والدفن في بني آدم عرف بفعل الملائكة في حق آدم عليه السلام وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما توفي آدم عليه السلام غسله الملائكة وكفنوه ودفنوه ثم قالوا لولده هذه سنة موتاكم .

قوله ويحمد لان الشق فعل اليهود والنصارى بهم مكروه فيما منه بد وكان بالمدينة حفاران احدهما للحمد والاخر بشق فلما قبض رسول الله عليه السلام بعثوا في طلب الجفار فقال العباس الهلم اختر لنبيك فوجد الذي للحمد ولا حجة للشافعي رخصي توارث اهل المدينة لانهم ماتوا رثوا ذلك لضعف اراضيهم فيها والحمد والحمد ان يحفر في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف وصفة الشق ان يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت **قوله** ويدخل الميت مما يلي القبلة يعني توضع الجنائز في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت فيوضع في اللحد وقال الشافعي رح يصل سلا وصفة ذلك ان توضع الجنائز في مؤخر القبر حتى يكون رأس الميت بازاء موضع قدميه من القبر ثم يدخل الرجل الآخر القبر فياً خذ برأس الميت ويدخله القبر اولاً ويصل كذلك كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان والخلاصة الغزالي وقال شمس الائمة الحلواني رح صورة الحل ان توضع الجنائز في مقدم القبر حتى يكون رجلا الميت بازاء موضع رأسه من القبر ثم يدخل الرجل (الاخر)

وَأَصْطَرَبَتِ الرِّوَايَاتُ فِي ادْخَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُذَوِّعُ فِي لِحْدِهِ يَقُولُ
 وَأَضَعُهُ بِسَمِّ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ كَذَا قَالَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ وَضَعَهُ
 أَبَادَ جَانَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقَبْرِ وَيُوجَّهُ إِلَى الْقَبْلَةِ بِذَلِكَ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَفِي الْحَدِيثِ الْعَقْدَةُ لَوْفُوحِ الْأَمْنِ مِنَ الْإِنْتِشَارِ وَيَسُورُ اللَّبِنَ عَلَى اللَّحْدِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ عَلَى قَبْرِ اللَّبِنِ وَيَسْجِي فَبِالْمَرْأَةِ بَثُوبٍ حَتَّى يَجْعَلَ اللَّبِنَ عَلَى اللَّحْدِ

الْآخِرُ الْقَبْرِ فَبِأَحْذَرِ جِلِّ الْمَيِّتِ وَيَدْخُلُهُمَا الْقَبْرُ الْوَلَا يُسَلُّ كَذَا فِي الْمَحِيطِ وَشَرَحَ الطَّحَاوِيُّ .
قوله وَأَصْطَرَبَتِ الرِّوَايَةُ فِي ادْخَالِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَى إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ رَحِمَهُ
 أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ادْخَلَ قَبْرَهُ مِنْ قَبْلِ الْقَبْلَةِ فَإِنَّ مِمَّ هَذَا يَمُحُّ الْمَذْهَبُ وَإِنْ مِمَّ
 مَا رَوَوْا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَلَّمَ أَنَّ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَاتَ فِي حِجْرَةِ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ قَبْلِ الْحَاظِّ وَكَانَ سَنَةَ دَفْنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي
 قَبَضُوا فِيهِ فَلَمْ يَتِمَّ كَوْنُ مَنْ وَضَعَ الْمَرْيَمَ مِنْ قَبْلِ الْقَبْلَةِ لِلْحَاظِّ فَلِذَا سَلَّمَ **قوله** يَقُولُ
 وَأَضَعُهُ بِسَمِّ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ أَيَّ بِسْمِ اللَّهِ وَضَعْنَاكَ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ
 سَلَّمَ نَاكَ **قوله** حِينَ وَضَعَهُ أَبَادَ جَانَّةٍ فِي الْقَبْرِ قِيلَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ وَضَعَ ذَا النِّجَادِ بْنِ
 لَانَ أَبَادَ جَانَّةٍ مَاتَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ كَذَا كَرَفَى التَّوَارِيخُ
قوله وَيَسْجِي فَبِالْمَرْأَةِ النَّسْجِيَّةِ النَّظْفِيَّةِ بِمِجْنَى فَبِالْمَرْأَةِ بَثُوبٍ حَتَّى يَفْرَغَ مِنَ اللَّحْدِ
 لِأَنَّهَا مَوْرَةٌ مِنْ قَرْنِهَا إِلَى قَدَمَيْهَا فَيَدُ وَبَشِيٍّ مِنْ أَثَرِ عَوْرَتِهَا الْآتِرَى إِنَّهَا خَصَّتْ
 بِالنَّعْشِ عَلَى جَنَازَتِهَا وَهُوَ شَبِيهُ الْحَفَّةِ مُشَبَّكٌ يَطْبَقُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا وَضَعْتَ عَلَى
 الْجَنَازَةِ وَقَدْ مِمَّ أَنَّ قَبْرَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَجِي بَثُوبٍ وَنَعَشٍ عَلَى جَنَازَتِهَا
 وَلَمْ يَكُنِ النَّعْشُ فِي جَنَازَةِ النِّسَاءِ حَتَّى مَاتَتْ فَاطِمَةُ فَأَوْصَتْ قَبْلَ مَوْتِهَا أَنْ يَمْتَرُ
 جَنَازَتُهَا فَاتَّخَذَ وَالِهَا نَعْشًا مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ فَبَقِيَ سَنَةً هَكَذَا فِي جَمِيعِ النِّسَاءِ

ولا يسمى قبر الرجل لان مبنين حاله على المستروم مبنين حال الرجال على
الاكتشاف ويكره الاجرو الخشب لانهما لاحكام البناء والقبر موضع البلى
ثم بالاجرا اثر النار يكره تفاولا

قوله ولا يسمى قبر الرجل لان عليا رضي الله تعالى عنه رأى قبر رجلا سجي
بنوب فحسب الثوب وقال لا تشبهوه بالنساء **قوله** ويكره الاجرا لى قوله ثم بالاجرا اثر النار
فيكره تفاولا قال الجيزلي هذا ليس بشي^١ لانه يمكن في ثوب قصره القصار وان كان به
اثر النار وكذا يغلى الماء بالسدر والخرص وقال مشايخ البخارا لا يكره الاجرا في بلد تنا
لمساح الحاجة اليه لضعف الاراضي حتى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لو اتخذوا تابوتا من حديد لم اربه بأشافي هذه الدمار لكن ينبغي ان يوضع
مما يلي الميت اللبن كذا في المحيط فعلى هذا ائمة خوارزم قالوا لا بأس به ايضا في
دبارنا لانها رخص رخصة نزهة لا يمتنعك المحذور في شرح الجامع الصغير للكاتبي
وان تعذروا للمحد لا بأس بالتأبوت للميت لكن السنة ان يعرض فيه التراب وان يجعل
من يمين الميت ومن يساره لبنا ووصي به وان أهيل التراب عليه لا بأس بالحجر والاجر
وكذا على القبر ان حنيج الى الكتا به وفي الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله عليه
ولا بأس بكتا به شي^٢ او موضع الاحجار على القبر ليكون علامة وفي الايضاح
والتحفة ويكره ابو حنيفة رحمة الله عليه البناء على القبر وان لم يعلم بعلامته
ويكره ابو يوسف رحمة الله عليه ان يكتب عليه كتابا لما روي جابر رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تجصصوا القبر ولا تبنوا عليه
ولا تعقدوا عليه ولا تكتبوا عليه (قوله)

ولا بأس بالقصب وفي الجامع الصغير يستحب اللبن والقصب لانه صلى الله عليه وسلم جعل على قبره طين من قصب ثم يمال التراب ويسمى القبر ولا يسطح اي لا يربع لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن تربع القبر ومن شاهد قبره فيه السلام اخبر انه مسنم والله تعالى اعلم بالصواب .

قوله ولا بأس بالقصب وحكي من شمس الأئمة الحلواني رحمة الله تعالى عليه انه قال هذا في قصب لم يعمل وأما القصب المعمول بالغا رسية بوري اي بافته اذني فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره لانه قصب كله وقال بعضهم يكره لانه لم يرد السنة بالمعمول وأما الحصب الملتخذ من البردي فالغاؤه في القبر مكروه لانه لم ترد به السنة وكثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم اوصوا بان يرمموا به في التراب رسما اي يدقوا من غير شق ولا لحد وقالوا ليس جنبنا الا يسير بالوحى من الامن في التراب وكانوا يرمسون في التراب رسما ويمال عليهم التراب الا ان الوجه يوفى من التراب بلبنتين او ثلث كذا في المحيط **قوله** ويسمى القبر ولا يسطح وقال الشافعي رحمة الله يسطح لما روي انه لما توفي ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبره مطحا واحتج ملما ونارحمهم الله بصحبت سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم ان جبرئيل عليه السلام صلى بالملأ ثكة على آدم وجعل قبره مسنما ومن ابراهيم النخعي انه قال اخبرني من رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر ابي بكر وعمر رضي الله عنهما انها مسنمة عليها ثلق مدريض ولان تربع القبر تشبه بصنع اهل الكتاب والتشبه بصنعهم فيما لنا يد منه مكروه وتأويل حديث ابراهيم رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ثم سنم كذا في المبسوط والمحيط والله اعلم بالصواب .

(باب)

باب الشهيد

الشهيد من قتله المشركون أو وجد في المعركة وبه أثر أو قتله المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دية
 فيمكن ويصلي عليه ولا يغسل لانه في معنى شهادة احد وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم
 زملوهم بكلوهم ود ما تمهم ولا تغسلوهم فكل من قتل بالحد يد ظلما وهو طاهر بالغ و
 لم يجب به عوض مالي فهو في معناهم فيلحق بهم والمراد بالآثر الجراحة لانها دلالة القتل
 وكذا خروج الدم من موضع غير معتاد كالعين ونحوها والشافعي يخالفنا في الصلوة
 ويقول الحيف محض للذنوب فاعني عن الشفاعة ونحن نقول الصلوة على الميت
 لأظهار كرامته والشهيد أولى بها والطاهر من الذنوب لا يستغني عن الدعاء كالنبي
 والصبي ومن قتله اهل الحرب واهل البغي او نطاع الطريق فباي شيء قتلوه لم يغسل

باب الشهيد

قال شيخ الاسلام رحمه الله اختلف الناس لما داسي الشهيد شهيدا قال بعضهم لان
 الملائكة يشهدون موته فكان مشهودا فعيل بمعنى مفعول كالقتيل وقال بعضهم لانه مشهود
 له بالجنة بالنص وقبل سمي به لانه حي حاضر عند الله تعالى قال الله تعالى ولا تحسبن
 الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم •

قوله ولم يجب بقتله دية لا يرد عليه الاب اذا قتل ابنه عمدا بألة جارية لانه
 لم يجب بهذا القتل دية وانما وجب القصاص لكن سقط لحرمة الابوة ووجبت الدية
 فيكون شهيدا **قوله** وهو طاهر بالغ كان ينبغي ان يشترط العقل ايضا كما اشترط البلوغ
 والطهارة في الثلاثة شرط عند ابي حنيفة **قوله** والشافعي رحمه الله اختلف العلماء
 في حكم الشهيد على ثلثة اقوال قال علماء نزارح انه لا يغسل ويصلي عليه وقال الحسن
 البصري رحمه الله لا يغسل لان الغسل سنة الموتى من بني آدم ولان الغسل شرع كرامة والشهيد (الحق)

لان شهداء احد ما كان كلهم قتيلا بالسيف والسلاح واذا استشهد لجانب رجل
عند ابي حنيفة وقال لا يغسل

احق بالكرامات وانما لم يغسل شهداء احد لان الجراحات نشت في الصحابة
في ذلك اليوم وكان يشق عليهم حمل الماء من المدينة وغسلهم فغفرهم رسول الله لذلك
وهذا التأويل باطل فانه لم يأمر بالتيمم ولو كان ترك الغسل للتعذر لا مرهم بالتيمم
كما لو تعذر غسل الميت في زماننا لعدم الماء ولانه لم يعذرهم في ترك الدفن وكانت
المشقة في حفر القبور للذين اظهر منه في الفعل وكما لم يفعل شهداء احد لم يغسل
شهداء بدر وهذه الضرورة لم يكن يومئذ وكذلك لم يغسل شهداء الخندق وحين
ظهر ان الشهيد لا يغسل وقال الشافعي رحمه الله لا يصلح عليه الحديث جابر ان
النبي صلى الله عليه وسلم ما صلى على احد من شهداء احد قلنا روى عبد الله بن
ثعلبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الجنائز على شهداء احد
حين روي انه صلى على حمزة رضي الله عنه سبعين صلاة وحديث جابر ليس
بقوي وقيل انه كان يومئذ مشغولا قتل ابوه واخوه وخاله فرجع الى المدينة
ليدبر كيف يحملهم الى المدينة فلم يكن حاضرا حين صلى رسول الله عليه السلام
عليهم فلماذا روي ما روي ومن شاهد النبي عليه السلام فقد روى انه صلى
عليهم ثم سمع جابر منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم ان يدفن القتلى
في مصارعهم فرجع قد فتهم فيها

قوله لان شهداء احد ما كان كلهم قتيلا بالسيف والسلاح كان فيهم من دمع رأسه
بالسحر وفيهم من قتل بالعصا وقد صممهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر
بترك الفعل واهل البغي كاهل الحرب لان المحاربة معهم مأمور بها قال الله تعالى
فقاتلوا التي تبغي حتى تقنن الى امر الله فهو في هذه المحاربة باذل نعمة لا ابتغاء

لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت والثاني لم يجب للشهادة ولا يبي حنيفة
رحمة الله تعالى عليه ان الشهادة عرفت مائة غير رافعة ولا ترفع الجنابة

مرعات الله تعالى كالمقتول في مخاربة الكفار وكذا قطاع الطريق لانه تعالى
ومعهم بكونهم محاربين لله ورسوله •

قوله لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت وذلك لان السبب الموجب لوجوب الوضوء
والغسل في الحدث والجنابة هو الصلوة والحدث والجنابة بشرط الوجوب وقد سقطت عنه الصلوة
بالموت فيسقط وجوب الغسل ايضا المقروط الموجب وهو الصلوة **قوله** والثاني لم يجب
لله شهادة كالمحدث اذا استشهد والفقه فيه ان الاستشهاد اقيم مقام الغسل كالذكاة في الشاة
وذلك لان الميت انما يتنجس باعتبار احتباس الدماء السيالة فيه لا بنفس الموت بدليل ان
ما لا دم له من الحيوانات لا يتنجس بالموت والاستشهاد مانع من الاحتباس فلا يغسل
فان قيل ان هذا باطل طردا وعكسا اما طردا فلان المرقى يغسل وان لم يكن فيه احتباس الدماء
واما عكسا فلان المقتول بالصخور والخشب في الحربة لا يغسل وان لم يوجد الادماء
فلنا الاستشهاد انما عرف مانعا من نجاسة تتمكن بالموت شرعا بخلاف القياس اذ القياس
يقضى بالتنجس وان وجد ادماء لما ان الادماء نجاسة فلا يظهر محلها الا بالغسل والغسل والنص
ورد في حق من لم يرت فلا يقاس عليه كما قلنا ان الذكاة شرعت مائعة من التنجس
لما فيها من الانهار لكنها لما كانت خلاف القياس من الوجه الذي قلنا لم تثبت طهارة اللحم
بذكاة المجوسي وبذكاة من ترك التسمية عامدا والثاني فلان الرمي بالصخور
والخشب اقيم مقام الادماء تيسيرا على الناس لا عوازا لاطلاع على ذلك **قوله** فلا ترفع
الجنابة الا ترى انه لو كان في ثوب الشهيد نجاسة يغسل تلك النجاسة ولا يغسل الدم عنه
وقوله بانه شهيد فلا يغسل قلنا من حيث انه شهيد لا يغسل وانما يغسل من حيث انه جنب
واما قوله الغسل لا جل الصلوة قلنا الغسل جاز ان يكون للصلوة وللدخول المسجد (و)

وقد صح ان حنظلة لما استشهد جنباً غسلته الملائكة وعلى هذا الخلاف الحائض والنساء اذا طهرتا وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية وعلى هذا الخلاف الصبي لهما ان الصبي احق بهذه الكرامة وله ان السيف كفى عن الفعل في حق شهداء احد بوصف كونه طهره ولا ذنب على الصبي

ولعمارة القرآن ومس المصحف فجاز ان يبقى مشروعا لادخال القبر والعرض على الله تعالى كذا في مبسوط شيخ الاسلام والاسرار ولما كانت الجنابة مانعة من دخول المسجد وادخاله وهو مغمى عليه فلان يمنع ادخاله في القبر للعرض على الله تعالى اولي .

قوله وقد صح ان حنظلة لما استشهد جنباً غسلته الملائكة ولو لم يكن واجبا لما غسلته الملائكة اذ غسلهم للتعليم كما في قصة آدم عليه السلام فان قيل الواجب غسل الآدميين لا غسل الملائكة قلنا الواجب هو الغسل واما الغسل فيجوز من كان ولما ثبت وجوب غسل الجنب وجب علينا لا نأمنوا مطبوع بحقوق الآدميين دون الملائكة وانما مروا في البعض لظهار الفضيحة **قوله** وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية وذكر في المبسوط والمحيط وان قتلنا والحيض والنفس قائم فعندهما لا تغسلان بلا شكل ومن ابي حنيفة رحمه الله في اصح الروايتين انه ان يغسلان الانقطاع حصل بالموت والدم السائل موجب للاغتسال عند الانقطاع ووجه الاخرى ان الاغتسال ما كان واجبا عليهما قبل الانقطاع وذكر الامام الترمذي رحمه الله ان الحائض لو رأت يوما ويومين ثم قتلت لم يغسل **قوله** لهما ان الصبي احق بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل فان سقوط الغسل عن الشهيد لا بقاء اثر مظلوميته في القتل فكان اكرامه والمطلوب في حق الصبي اشد فكان اولي بهذه الكرامة توصيه ان حلل الصبيان والمجانين في الطهارة فوق حال البالغين فاذا لم يغسل البالغ اذا استشهد لانه يطهر بالسيف فالصبي والمجنون اولي

فلم يكن في معناهم ولا يفصل عن الشهيد دمه ولا ينزع عنه ثيابه لما رويناه
وينزع عنه العرو والحشو والقلنسوة والسلاح والخف لانها ليست من جنس الكفن
ويزيدون وينقصون ما شاؤا اتماما للكفن ومن ارتت غسل وهو من صار خلفا
في حكم الشهادة لنيل مرافق الحياة لان بذلك يخفف اثر الظلم فلم يكن في
معنى شهداء احد والارثات ان يأكل او يشرب او ينام او يد اوي او ينقل من المعركة
لانه نال بعض مرافق الحياة وشهداء احد ماتوا عطاشا والكس تدار عليهم خوفا من
نقصان الشهادة الا اذا حمل من مصرعة كبلات طأه الخيول لانه مانال شيئا من الراحة ولو آراه
فسطاو اذيمة كل مرتثا لما بينا ولو بقي حيا حتى مضى وقت صلوة وهو يعفل فهو مرتث لان
لك الصلوة صارت دينيا في ذمته وهو من احكام الاحياء قال وهذا مروى عن ابي يوسف رح

قوله فلم يكن في معناهم لان منع الشهادة لتجاسة الموت في البالغ لمعنيين لارافة الدماء السائلة
فان لها اثرا في التطهير في الزكوة ولتكفير الذنوب فان السيف محاء للذنوب ومحو الذنوب
تطهير وفي السبي لم يوجد هذا وان وجد الاول فلا يكون النص الوارد في البالغ واردا في الصبي
قوله لما رويناه وهو قوله عليه السلام زملوهم بكمو مهم ودمائهم **قوله** وينزع عنه
العرو والى آخره وقال الشافعي لا ينزع شيء منه واحتج بحديث الترمذي واحتج
علما وثار رحمهم الله بما روي عن علي رضي الله عنه انه قال ينزع منه لعامة والخفان
والقلنسوة ومن زيد بن صوحان اذ قنوني في ثيابي ولا تنزعوا عني الامسحوا ولان هذا
مادة اهل الجاهلية انهم كانوا يدقون ابطالهم بما عليهم من الاسلحة وقد نهينا عن التشبه
بهم والمراد من ثيابه في الحديث ثيابه التي تصلح للتكفين ولا يكره التكفين به في غير الشهيد
قوله ويزيدون ما شاؤا اي اذا كان ناقصا من العدد المحنن وينقصون اذا سلك زائدا عليه
قوله وشهداء احد ماتوا عطاشا روي انهم طلبوا ماء وكان الساق في بطوف عليهم وكان
اذا عرض الماء على انسان اشار الى صاحبه حتى ماتوا عطاشا **(قوله)**

ولوا وصي بشي من امور الآخرة كان ارتثا عند ابي يوسف رحمة الله عليه
 لانه ارتفاق وعند محمد رحمة الله عليه لا يكون لانه من احكام الاموات
 ومن وجد قبلا في المصر غسل لان الواجب فيه القسامة ولادية نجف اثر الظلم
 الا اذا علم انه قتل بحد بدة ظلما لان الواجب فيه القصاص وهو عقوبة والقاتل
 لا يتخلص منها ظاهرا ما في الدنيا وما في العقبى فعند ابي يوسف ومحمد رحمهم الله
 ما لا يلبث كالسيف ويعرف في الجنايات ان شاء الله تعالى

قوله ولو وصي بشي من امور الآخرة اختلف المتأخرون في ذلك منهم من قال الاختلاف
 فيما اذا وصي بشي من امور الآخرة فاما اذا وصي بشي من امور الدنيا يغسل بالاتفاق وقيل
 اذا وصي بامور الآخرة لا يغسل اتفاقا واختلف فيما اذا وصي بامور الدنيا وقيل لا خلاف فاما
 قال ابو يوسف رحمة الله عليه ما اذا وصي بامور الدنيا وعند ذلك يغسل اجما وما قال
 محمد رحمة الله عليه ما اذا وصي بامور الآخرة وعند ذلك لا يغسل اجما **قوله** الا اذا علم انه
 قتل بحد بدة ظلما اي ومرف فائله عينا وما اذا علم انه قتل بحد بدة ولكن لم يعلم قاتله يغسل
 لما ان الواجب هناك الدية والقسامة على اهل المحلة كذا في المحيط هذا اذا وجد في المصر
 اما اذا وجد في مغارة ليس بقربها ممران لا يجب فيه قسامة ولادية فلا يغسل اذا وجد به
 اثر القتل **قوله** وهو عقوبة اي القصاص عقوبة وليس بغرض حتى نجف اثر الظلم به
 كما في الدية ولكن كان عواكس نفعه يعود الى الورثة لانه المقصود من القصاص ليس
 الانتصفي ودرك الثأر وهذا انما يتحقق في حق الاحياء فلم ينتفع الميت به نجف اثر الظلم به
 بخلاف الدية لان نفعها يعود الى الميت حتى تقضى ديونه وتمدح ما به كذا في مبسوط شيخ
 الاسلام رحمة الله فان قيل الذي وجب القصاص بقتله ليس في معنى شهادة احدا لم يجب
 بقتله شي قلنا فائدة القصاص ترجع الى ولي القتل وماتر الناس دون المقتول فلم يحصل
 له بالقتل شي كما لم يحصل للعهد اء احد بخلاف الدية على ما ذكرنا كذا في المحيط

ومن قتل في حد أو قصاص غسل وصلى عليه لأنه باذل نفسه لا بقاء حق مصحوق عليه وشهداء أحد بذلوا لأنفسهم لا ابتغاء مرضات الله تعالى فلا يلحق بهم ومن قتل من البغاة أو قطاع الطريق لم يصل عليه لأن علياً رضي الله عنه لم يصل على البغاة •

قوله ومن قتل في حد أو قصاص غسل لما روي أن ما عزالمارجم جاء عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قتل ما عزالمارجم يقتل الكلاب فماذا تأمرني أن أصنع به فقال لا تقاتل هذا فقد تاب توبته لو قمت توبة على أهل الأرض لو سعتهم أذهب وأغسله وكفنته وصل عليه كذا في المبسوط **قوله** ومن قتل من البغاة أو قطاع الطريق لم يصل عليه وهذا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله صلى الله عليه لأنه مؤمن قال الله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا إلا أنه مقتول بحق كذا يقتول في رجم أو قصاص ولنا حديث علي رضي الله عنه أنه لم يغسل أهل الخوارج يوم النهروان ولم يصل عليهم قيل لهم كفاً فقال لا ولكنهم أخواننا بغوا علينا أشار إلى أنه إنما ترك الغسل والصلوة عليهم عقوبة لهم وزجر للغيرهم وهو نظير المصلوب يترك على خشبة عقوبة وزجر للغيره ومن قتل نفسه خطأ بأن ناول رجلاً من العدو لبضربه فخطأ وأصاب نفسه ومات فإنه يغسل ويكفن ويصلى عليه وهذا إجماع وأما من تعدد قتل نفسه بعد عدة هل يصلى عليه اختلف فيه المصنف بعضهم قالوا لا يصلى عليه وكان شمس الأئمة السجستاني رحمه الله يقول الأصح عندي أن يصلى عليه وتقبل توبته إن كان تاب في ذلك الوقت لقوله تعالى ويفر ما دون ذلك لمن يشاء وكان القاضي الإمام علي السجستاني رحمه الله يقول الأصح عندي أنه لا يصلى عليه إلا لأنه لا توبة له لكنه باغ على نفسه والباغي لا يصلى عليه كذا في المبسوط وذكر في فتاوى القاضي خان في أوائل باب غسل الميت المسلم إذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى • (باب)

باب الصلوة في الكعبة

الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها خلافا للشافعي رحمه الله فيها ولأنك رحمه الله في الفرض لأنه صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة يوم الفتح ولأنها صلوة استجمعت شرائطها لوجود استقبال القبلة لأن استيعابها ليس بشرط فإن صلى الإمام نجمة فيها فجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام جاز لأنه منوجه إلى القبلة ولا يعتد امامه على الخطأ

باب الصلوة في الكعبة

قوله خلافا للشافعي رحمه الله قال العلامة صاحب النهاية ولم يورد أحد من علمائنا هذا الخلاف فيما عندي من الكتب كالمسوطنين والاسرار والايضاح والمحيط وشروح الجامع الصغير وذكر في الوجيز الغزالي فالمصلي في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء ويستقبل الباب وهو مردود وإن كان مفتوحا والعنبة مرتفعة قدر موخره الرجل جاز ولو أنه دمت الكعبة والعباد بالله صح صلوته خارج العرصة متوجها إليها كمن صلى على أبي قبيس والكعبة تحته وإن صلى فيها لم يحز إلا أن يكون بين يديه شجرة أو بقية حائط أو واقف على السطح كالواقف في العرصة فلو وضع شيئا بين يديه لا يكتبه ولو غرز خشبة فوجهان وفي الخلاصة الغزالية وتجوز الصلوة في الكعبة لمن بعض بنائها سكن فيها قولين عن الشافعي رحمه الله وفي شرح القنوري للعلامة الزاهد رحمه الله وقال مالك والشافعي رحمهما الله في قول لا يجوز فيها أداء المكتوبة وقبل لا يجوز فيها الفرض والنفل لما روي أنه عليه السلام لما دخل البيت دعا في نواحيها كلها ولم يصل حتى خرج فصلى عند الباب ركعتين ولنا ما روي عن بلال وصلى أن يضاهيه عليه السلام صلى يوم الفتح في الكعبة بين العمودين المقدسين

بمختلف مسئلة التحري ومن جعل منهم ظهراً الى وجه الامام لم تجز صلوته لتقدمه على امامه واذا صلى الامام في المسجد احرام فتعلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوته اذا لم يكن في جانب الامام لان التقدم والتأخر لما يظهر عند الاتحاد الجانب ومن صلى على ظهراً لكعبة جازت صلوته خلافاً للشافعي لان الكعبة هي العروة والهواء الى هنان السماء عندنا دون البناء لانه ينقل الا ترى انه لو صلى على جبل ابي فبيس جاز ولا بناء بين يديه الا انه يكره لما فيه من ترك التعظيم وقد ورد النهي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم بالصواب •

قوله بخلاف مسئلة التحري اي اذا وقع تحري المعتدي على جهة وقوع تحري الامام على جهة اخرى لا تجوز صلوته خلفه لانه اعتقد امامه على الخطأ اما في الكعبة لا يعتد امامه على الخطأ وان كان ظهراً الى ظهر الامام ولو كان وجهه الى وجه الامام جاز ويكره وفي الايضاح وينبغي لمن يواجه الامام ان يجعل بينه وبين الامام ستره احترازاً عن التشبه بعابد الصورة واما اذا كان على يمين الامام او يساره فهو ايضا جائز **قوله** وقد ورد النهي عنه ذكر في آخرباب الحدث من المبسوط روي عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه قال نهى النبي عليه الصلوة والسلام من الصلوة في سبعة مواطن الجيزة والمزبلة والمقبرة والحمام وقوارع الطريق ومعاطن الابل وفوق ظهريت الله تعالى والله اعلم بالصواب •

(كتاب)

كتاب الزكاة

الزكاة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم اذا ملك نصابا

كتاب الزكاة

تركيبها يدل على النماء يقال زكى الزرع اذا نما سميت بها لانها سبب لنماء المال بالخلف في الدنيا والثواب في العقبين قال الله تعالى وما انفقتم من شيء فهو يخلفه او على الطهارة قال الله تعالى وحنانا من لدنا وزكاة اي طهارة وفيها معنى التطهير قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وسميت صدقة لدلالتها على صدق العبد في العبودية وفي الشرع عبارة عن اتياء جزء من النصاب الحولي الى الفقير لانها توصف بالوجوب وهو من صفات الانعزال وقيل هو اسم للقدرا الذي يخرج الى الفقير لان اتياء محال وسببها المال لانها تضاف اليه ويتكرر بتكرره وشرط وجوبها ما يذكر.

قوله الزكاة واجبة اراد به الواجب القطعي وهو الغرض **قوله** اذا ملك نصابا لا بد من ملك النصاب لان المال انما صار سببا بغنى المالك وقال عليه السلام لمعاذ ثم اعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنياهم وترد في فقرائهم والغنى انما يكون بكثرة المال وليس للكثرة حد تعرف به وحوال الناس فيه متفاوتة فقد راعى الشرع بالنصاب

(كتاب الزكاة)

ملكاً تاماً وحال عليه الحول أما الوجوب فللقوله تعالى وآتوا الزكاة ولقوله صلى الله عليه وسلم ادوا زكاة أموالكم وعليه اجماع الأمة والمراد بالواجب الفرض لانه لاشبهة فيه واشتراط الحرية لان كمال الملك بها والعقل والبلوغ لما ذكره والا سلام لان الزكاة عبادة ولا تحقق العبادة من الكافر ولا بد من ملك مقدار النصاب لانه صلى الله عليه وسلم قدر السبب به ولا بد من الحول لانه لا بد من مدة لتحقيق فيها النماء وقدرها الشرع بالحول لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولانه لا يمكن به من الاستنماء لاشتماله على الفصول المختلفة والغالب تفاوت الاسعار فيها فادير الحكم عليه ثم قيل هي واجبة على الفور لانه مقتضى مطلق الامر وقيل على التراخي لان جميع العمر وقت الاداء ولهذا لا تضمن بهلاك النصاب بعد التفريط

قوله ملكاً تاماً احتريزه عن ملك المديون وعن صداق المرأة على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا كان ابلاً سائمة باعيا نها غير مقبوض لها اما نقصان ملك المديون فان صاحب الدين يمتحنه عليه وبأخذه من غير قضاء ولا رضى وذلك آية عدم الملك كما في اللودعة والمقبوض فلان يكون دليل نقصان الملك اولي ولا يلزم على هذا الموهوب له حيث تجب عليه الزكاة وان كان للواهب الرجوع في هبته وهو لم يمنع تمام الملك للموهوب له لا نقول انه لا يملكها عليه الا بقضاء او رضى واما الصداق قبل القبض فان بالعقد يحصل اصل الملك وتام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض وصبرورته نصاب الزكاة ينتهي على تمام المقصود لا على حصول اصل المقصود كذا في المبسوط وشرح القدوري ومن جعلته المبيع قبل القبض فانه ملك للمشتري وليس بتمام لان الملك عبارة عن المطلق المجازي يطلق تصرف المالك كيف شاء ويمنع غيره من التصرف فيه ومالم يكن بهذا التفسير كان ناقصاً والمبيع ليس بهذه الصفة لانه لا يجوز التصرف فيه قبل القبض ثم قيل هي واجبة على الفور وهو قول الكرخي رحمه الله فانه قال يأتهم بتأخير الزكاة بعد التمكن (و)

وليس على الصبي والمجنون زكاة خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى عليه فإنه يقول هي حرامته مالهية تعتبر بما تراه مؤن كنفقة الزوجات وصار كالعشر والخراج ولنا إنها عبادة فلا تتأدى إلا بالاختيار تحقيقاً لمعنى الابتلاء ولا اجتناباً لهما لعدم العقل

وهكذا ذكر الحاحكم الشهيد ومن محمد رحمه الله من أخر الزكاة بغير عذر لا تقبل شهادته فرق محمد رحمه الله بين الحج والزكاة فقال لا يأثم بتأخير الحج ويأثم بتأخير الزكاة لأن في الزكاة حق الفقراء فيأثم بتأخير حقهم أما الحج فمأخوذ عن حق الله تعالى وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يأثم بتأخير الزكاة ويأثم بتأخير الحج لأن الزكاة غير موقنة أما الحج فريضة يتعلق أداؤها بالوقت بمنزلة الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله .

قوله وليس على الصبي والمجنون زكاة خلافاً للشافعي رحمه الله فإنه يقول هي حرامته مالهية الغرامة أن يلزم الانحان ما ليس عليه كذا في المغرب وأراد بالغرامة هنا المؤنة أي مؤنة مالهية لأن حبها المال ويؤدي بالمال وملكه بالمال كامل فيعتبر بالنفقة فهي صلة للمتصلين به قرابة وزوجية والزكاة صلة للمتصلين به ملقوصات كالعشر والخراج ولنا إنها عبادة فلا تتأدى إلا بالاختيار تحقيقاً لمعنى الابتلاء فإن قيل هذا التعليل يعارض النص وهو قوله عليه السلام ابتغوا في أموال البتامة خيراً كيلاً لكم الصدقة قلنا رويها النفقة فقد ورد في الحديث نفقة الرجل على نفسه صدقة لا ترى أنه أضاف إلا كل إلى كل المال والنفقة يستأصل المال لا الزكاة ولأن الأصحاب رضي الله عنهم اختلفوا في زكاة الصبي ولم يرجعوا إلى هذا الحديث وهم الأصول في نقل الشريعة فدل أمرهم على أنه مأول أو منوخ قال علي وابن عباس رضي الله عنهما لا تجب الزكاة على الصبي حتى تجب الصلوة عليه وقال ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ويؤديها الولي وكان ابن مسعود

بخلاف الخراج لانه مؤنة الارض وكذلك الغالب في العشر معنى المؤنة ومعنى
 العبادة تابع ولو افاق في بعض السنة فهو بمنزلة افاقته في بعض الشهر في الصوم
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر اكثر الحول ولا فرق بين الاصلي والعارضي
 ومن ابي حنيفة رح انه اذا بلغ مجنوناً يعتبر الحول من وقت الافاقة بمنزلة الصبي اذا بلغ
 وليس على المكاتب زكاة لانه ليس بمالك من كل وجه لوجود الخاني وهو الرق
 ولهذا لم يكن من اهل ان يعتق عبده ومن كان عليه دين يحبط بماله فلا زكاة عليه
 وقال الشافعي يجب لتحقق الحب وهو ملك النصاب تام ولأنه مشغول بحاجته الاصلية
 فاعبر معدوماً كما لماء المستحق بالعطش وثياب البدنة والمهنة وان كان ماله اكثر من
 دينه زكى الفاضل اذا بلغ نصاباً لغرضه من الحاجة والمراد به دين له مطالب من جهة العباد
 رضي الله عنه يقول يصح الوصي احوام اليتيم فاذا بلغ اخبره وهو اشارة الى انه
 تجب عليه الزكاة وليس للولي ولاية الاداء وهو قول ابن ابي ليلى رحمه الله عليه
 حتى قال اذا اداها الولي من ماله ضمن .

قوله بخلاف الخراج لانه مؤنة الارض المؤنة عبارة عما هو سبب بقاء الشيء
 كالنفقة ثم العشر والخراج سبب بقاء الاراضي في ايدي الملاك لما ان
 مصرف العشر هو الفقراء ومصرف الخراج المقاتلة والمقاتلة يذبون قاصدي
 اهل الاسلام والفقراء يدمون بنصرة اهل الاسلام على الكفار قال عليه السلام انما
 تنصرون بضعائكم فيبقى الاراضي في ايدي اربابها من اهل الاسلام وهذا في الاموال
 التي يندر هلاكها كالاراضي بخلاف النصاب **قوله** ولو افاق في بعض السنة فهو
 بمنزلة افاقته في بعض الشهر في الصوم حتى لو افاق يوماً من اول الحول أو آخره تجب
 الزكاة كالموافق يوماً من اول رمضان أو آخره يجب صوم كل الشهر **قوله** بمنزلة
 الصبي لان التكليف لم يحقق هذه الحالة فصارت الافاقة كبلوغ الصبي **قوله** والمراد
 دين له مطالب من جهة العباد كالقرض وضمن المبيع وضمن المثلث وارش (الجراحة)

حتى لا يمنع دين النذر والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب
لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافاً لفرقيهما ولا يبي يوسف ربح في الثاني
على ما روي عنه لان له مطالباً وهو الامام في السوائم ونائبه في اموال التجارة
فان الملاك نوابه وليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب
ومبيد الخدمة وسلاح الا استعمال زكاة لانها مشغولة بالحاجة الاصلية وليست بنامية ايها

الجراحة مهر المرأة سكن الدين من النقود ومن المكبل او الموزون او الثياب او السجوان وجب
بنكاح او خلع او صلح من دم معدوه و حال او مؤجل وذكر الامام البيهقي رحمه الله
في جامعه عن البعض دين المهر لا يمنع اذا لم يكن الزوج على عزم الاداء لانه لا بعدة ديناً
وفي طريقة الشهيد الدين المؤجل هل يمنع لا رواية فيه ان قلنا لا فله وجه وان
قلنا نعم فله وجه كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله .

قوله حتى لا يمنع دين النذر والكفارة وكذلك دين صدقة الفطر وجوب الصم وهدى
المنفعة والاصحية لا يمنع لانه لا مطالب لها بخلاف الخراج وضمان العشر الذي اتلفه ولمنعة
فرست عليه لان لها مطالباً كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله **قوله** خلافاً لفرريح فيهما
اي في دين الزكاة حال بقاء النصاب ودين الزكاة بعد استهلاك النصاب لا يمنعان
وجوب الزكاة عنده لانه لا مطالب لهما من جهة العباد فصاركين النذر والكفارة
وقيل لا يبي يوسف رحمه الله ما حجتك على زفر رحمه الله فقال ما حجتني على رجل
يوجب في ما نتي درهم اربع مائة درهم اراد به اذا كانت له مائتا درهم فحال
عليه ثمانون حولاً على مذهب زفر رحمه الله يلزمه في كل حول خمسة وذلك اربعمائة
قوله ولا يبي يوسف ربح في الثاني والفرق بين دين الزكاة حال بقاء النصاب ودين الزكاة
بعد الاستهلاك ان الاول مطالب في الجملة اذا مر على العاشر ولا كذلك الثاني

(كتاب الزكاة)

وعلى هذا كتب العلم لاهلها وآلات المحترفين لما قلنا ومن له على آخريين
فجدة سنين ثم قامت به بيته لم يزكه لما مضى معناه صارت له بيته بان اقر عند الناس

قوله وعلى هذا كتب العلم لاهلها قبالا هل ههنا غير مفيد لما انه ان لم يكن من
اهلها وهي ليست للتجارة لا تجب فيها الزكاة ايضا وان كثرت لعدم النماء
وانما يفيد ذكر الال هل في حق مصرف الزكاة فانه اذا كانت له كتب العلم
تساوي مائتي درهم وهو يحتاج اليها للتدريس وغيره يجوز صرف الزكاة اليه
واما اذا كان لا يحتاج اليها وهي تساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه
وكذلك آلات المحترفين هذا في الآلات التي ينتفع بعينها ولا يبقى اثرها في المعمول
واما اذا كان يبقى اثرها في المعمول كالواشترى الصباغ مصغرا او مفرقا للبصغ ثياب
الناس باجرو حال عليها المحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر مقابل
بالعين وكذا كل من ابتاع مينا ليعمل به ويبقى اثره في المعمول كالنقص والدهن
لدخ السجل فحال عليه المحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لذلك العين اثر في المعمول
كالصابون والحرص لا زكاة فيه لانه لا يبقى فيه بعد العمل فكان الاجر مقابلا
بالمنفعة فلا يعد من مال التجارة كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى عليه
قوله معناه وصارت له بيته وانما قيد بهذا احترازا من مسئلة تأتي بعد هذا وهي قوله وكذا
لو كان على جاهد وعليه بيته وذكر في مبسوط فخر الاسلام رح ولو كانت له بيته عادلة تجب
الزكاة فيما مضى لانه لا يعد تاو بالما ان حجة البيته فوق حجة الاقرار وهذا رواية هشام من
محمد رحمه الله وفي رواية اخرى عنه قال لا يلزم الزكاة لما مضى وان كان يعلم ان له بيته
اذ ليس كل شاهد بعدل ولا كل فاض بعدل وفي المجاباة بين يدي القاضي للخصومة ذل
والبيته بدون القضاء لا يكون موجبة شيئا بخلاف الاقرار لانه يوجب الحق بنفسه (و)

وهي مسئلة مال الضمار وفيه خلاف زفر والثاني رح ومن جعلته المال المفقود والابق والصال والمغصوب اذا لم يكن عليه بينة والمال الساقط في البحر والمدفون في المغارة اذا نسي مكانه والذي اخذه السلطان مصادرة ووجوب صدقة العطر بسبب الآبق والصال والمغصوب على هذا الخلاف لهما ان السبب قد تحقق وفوات البدل غير مغل بالوجوب كمال ابن العييل ولنا قول علي رضي الله عنه لا زكاة في مال الضمار ولان السبب هو المال النامي ولا نماء الا بالقدرة على التصرف والقدرة عليه وابن السبيل بقدر بناءه والمدفون في البيت نصاب ليسرا الوصول اليه

وإخلاف ما اذا كان الدين معلوما للغاصي لان صاحب الدين هناك لا يحتاج الى الخصومة لان الغاصي يلزمه المال بعلمه .

قوله وهي مسئلة مال الضمار المال الضمار الغائب الذي لا يرجى فاذا رجم قلبه بضمار ومن ابي عبيدة اصله من الاسمار وهو الغيب والاختفاء ومنه اصبر في قلبه شيئا واشتاقه من البعير الضامر بعيد ونظيره في الصفات ناقة كزازي مينة ولكاك اي ضخمة وفي الفوائد الظهيرية وبعضهم قالوا الضمار ما يكون عينه قائما ولكن لا يكون منتفعا به مشتق من قولهم بعير صامر وهو الذي يكون فيه اصل الحبة ولكن لا ينتفع به لرزاقه وشدة هزاله وقال الامام الترمذاني لا زكاة في مال الضمار اي غير منتفع به بخلاف الدين المثلج فانه آخر لا انتفاع وصار في معنى مال هائب **قوله** والمدفون في المغارة وكذلك الوديعة اذا نسي المودع والمودع من الاجانب لا من معارفه وان كانت من معارفه فتذكر بعد سنين كان عليه زكاة ماضية كذا في الجامع الصغير لغاصي خان رحمه الله **قوله** ولا نماء الا بالقدرة على التصرف وفي الفوائد الظهيرية والمعنى في المسئلة ان لا زكاة فلا زكاة اي لانماء فلا زكاة بخلاف مال ابن السبيل

(كتاب الزكاة)

وفي المدفون في ارض اوكرم اختلاف المشايخ ولو كان الدين على مقرملي او معمر نجب الزكاة لامكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل وكذا لو كان على جاحد وملكه بينة او علم به القاضي لما قلنا ولو كان على مقرمفس فهو نصاب عند ابي حنيفة رحمه الله لان تغليس القاضي لا يصح عنده وعند محمد رح لا يجب لتحقيق الافلاس عنده بالتغليس وابو يوسف مع محمد في تحقيق الافلاس ومع ابي حنيفة رح في حكم الزكاة رعاية لجانب الفقراء ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنه الزكاة لاتصال النية بالعمل وهو ترك التجارة وان نواها للتجارة بعد ذلك لم تكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكاة لان النية لم تتصل بالعمل اذ هو لم يتجر فلم تعتبر ولهذا يصير لمخاف مقبلا بمجرد النية ولا يصير المقيم مسافرا بالنية الا بالسفر وان اشترى شيئا ونواه للتجارة كان للتجارة لاتصال النية بالعمل بخلاف ما اذا ورث ونوى التجارة لانه لا عمل منه ولو ملكه بالهبة او بالوصية او النكاح او الخلع او الصلح من القود ونواه للتجارة

لانه منفع به في حقه بدليل تمكنه من بيعه وجواز بيعه دليل قدرته على التسليم .
قوله وفي المدفون في ارض اوكرم اختلاف المشايخ رحمهم الله قبل تجب الزكاة لان حفر جميع الارض المملوكة ممكن فلم يتعذر الوصول اليه فصارت كالدار وقبل لا تجب الزكاة لان حفر جميعه منعروا الحرج مد نوع بخلاف البيت والدار
قوله لامكان الوصول ابتداء اي في المقرملي او بواسطة التحصيل اي في حق المعمر وقال الامام الترمذاني رحمه الله عليه ولم يذكر وجوب الاصحبة قبل وينبغي ان لا يلزمه بخلاف الزكاة لان الملك هنا يكفي لوجوبها مع وجود التمكن من الوصول اليه ساكن السبيل وفي الاصحبة لا يكفي بدليل ابن السبيل فانها لا تجب عليه **قوله** ولو كان الدين على مقرمفس بالتشديد ويدل عليه تعليقه بتغليس القاضي **قوله** وان اشترى شيئا (و)

كان للتجارة عند أبي يوسف رحمه الله لا اقترانها بالعمل وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير للتجارة لا نهالهما تفرق عمل التجارة وقيل الاختلاف على عكسه ولا يجوز اداء الزكاة الابنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار الواجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والا صل فيها الاقتران الا ان الدنع يتفرق فاكنتي بوجودها حالة العزل تبعيرا كنقد قيم النية في الصوم

ونواه للتجارة هذا في الشيء الذي تصح فيه نية التجارة واما اذا اشترى شيئا لم تصح فيه نية التجارة لا يصير للتجارة بان اشترى ارضا عشرية او خراجية بنية التجارة فانه لا تجب فيه زكاة التجارة لان نية التجارة لا تصح فيها لانها لو صحت يلزم فيها اجتماع الحقيقتين بمسبب واحد وهو الارض وهذا لا يجوز واذ لم تصح بقيت الارض على ما كانت وكذا لو اشترى بذرا للتجارة وزرعه في ارض عشرية امتا جرها كان فيه العشر لا غير كذا في مبسوط شيخ الاسلام وقتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى عليها .

قوله كان للتجارة عند أبي يوسف رحمه الله لا اقترانها بالعمل وهو القبول وان لم يقارن عمل التجارة وهذا لان التجارة اكتساب المال فلا يدخل في ملكه الا بقبوله فهو كسبه فصح قران النية به كالشراء فان قيل نية التجارة بلا تجارة محال قلنا الدليل يقتضي اعتبار النيات وان لم يقارن الاعمال قاله من نية المؤثر من عمله الا انها لم تعتبر لخصاؤها فاذا قارنت الاعمال زال الاستانر فوجب الاعتبار **قوله** او مقارنة لعزل مقدار الواجب لما ان العزل فعل فيكنتي باقتران النية به تبعيرا وما اذا انوى ان يودي الزكاة فجعل يتصدق الى آخر السنة ولم تحضره النية لم يجب لما ان النية يعتبر اقترانها بالعمل ولم يوجد كذا في الايضاح (قوله)

(كتاب الزكاة)

ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه استحسانا لان الواجب جزء منه فكان متعينا فيه فلا حاجة الى التعيين ولو ادعى بعض النصاب سقط زكاة المودع عند محمدرحمة الله عليه لان الواجب شائع في الكل وعندابي يوسف رحمة الله عليه لا يسقط لان البعض غير متعين لكون الباقي محلا للموجب بخلاف الاول والله اعلم بالصواب •

قوله ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه استحسانا فان قيل نية الزكاة شرط ولم توجد قلنا الواجب نية اصل العباداة امتناز من العادة وقد وجدت اذ الكلام فيما اذا تصدق على الفقير والصدقة ما يراد بها رضاء الله تعالى ونية الغرض انما تشترط لتحصيل التعيين وذا عند عدم التعيين والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة الى التعيين وما ركا اذا نوى الصوم مطلقا في يوم رمضان فانه يقع من الغرض وان لم يتعين لتعينه **قوله** لان البعض غير متعين بيان هذا انه لا تسقط زكاة المؤدى كما لا تسقط زكاة الباقي لوجود المزا حمة لان المؤدى محمل الواجب وكذلك الباقي ايضا محمل الواجب ثم انه كما يحتاج الى اسقاط الواجب عن المؤدى يحتاج ايضا الى اسقاط الواجب عن الباقي فمقدار الواجب في المؤدى جائز ان يقع من المؤدى وجاز ان يقع من الباقي فلا يقع عنهما لعدم الاولوية بوجود المزا حمة وعدم قاطع المزا حمة وهو النية المعينة لذلك بخلاف ما اذا دعى الكل فان المزا حمة انعدمت هناك وروي عن ابي يوسف رحمة الله انه اذا نوى ان يتصدق بجميع المال فتصدق شيئا فشيئا اجزا وان تم بقية النية ضمن الزكاة لان الزكاة واجبة عليه عنده بعد ما تصدق بالبعض فلا يسقط به الغرض والله اعلم بالصواب •

(باب)

باب صدقة السوائم

فصل في الابل

قال رضي الله عنه ليس في اقل من خمس ذود صدقة فاذا بلغت خمسا سائمة وحال عليها الحول فبعها شاة الى تسع فاذا كانت عشرا فبعها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة فبعها ثلث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين فبعها اربع شياه الى اربع وعشرين

باب صدقة السوائم

فصل في الابل

قوله ليس في اقل من خمس ذود من الابل صدقة الذود من الابل من الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لهما من لفظها كذا في الصحاح والسائمة من سامت الماشية اي رمت سوما واسامها صاحبها اسامة والسائمة من الاصمعي كل ابل ترعى ولا تغلف في الاهل كذا في المغرب وذكر في النخلة ومن صفات الواجب في الابل الاثونة حتى لا يجوز فيها سوى الاناث ولا يجوز الذكران الا بطريق القيمة ثم سميت بنت مخاض لمعنى في امها لان امها صارت مخاضا باخرى اي حاملا وفي المغرب مخضت الحامل مخاضا اي اخذها وجع الولادة ومنه قوله تعالى فاجاءها المخاض الى جذع النخلة والمخاض ايضا النوق الحوامل الواحدة الخلفة ويقال لولدها اذا استكملت سنة ودخل في الثانية ابن مخاض لان امه لحقت بالمخاض من النوق وكذلك سميت بنت لبون لمعنى في امها فانها لبون بولادة اخرى وسميت حقة لمعنى فيها وهو

(كتاب الزكاة ... باب صدقة السوائم ... فصل في الأهل)

فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعت في الثانية
 الى خمس وثلثين فاذا كانت سنا وثلثين ففيها بنت لبون وهي التي طعت في الثالثة
 الى خمس واربعين فاذا كان سنا واربعين ففيها حقة وهي التي طعت
 في الرابعة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة وهي التي
 طعت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت سنا وسبعين ففيها بنتا لبون
 الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين بهذا
 اشهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اذا زادت
 على مائة وعشرين تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة مع الحقتين
 وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شاة وفي العشرين اربع شاة
 وفي خمس وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث حقا

انه حق لها ان يركب ويعمل عليها وسببت الجذعة وهي التي طعت في الخامسة لانه
 لا يستوفي ما يطلب منها الا بضرب تكلف وحبس مأخوذ من قولك جذمت الدابة
 اذا حبستها من غير علف وهي اعلى الاسنان التي تؤخذ في الزكاة وبعده نبي وسديس
 وبازل ولا يجب من ذلك في الزكاة لنهي رسول الله عليه الصلوة والسلام السعاة
 من اخذ كرائم اموال الناس كذا في المبسوط .

قوله فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وروي شاذ عن علي رضي الله
 عنه انه قال في خمس وعشرين خمس شاة وفي ستة وعشرين ابنة مخاض قال سفيان
 الثوري هذا غلط وقع من رجال علي رضي الله تعالى عنه اما علي فانه من
 ابن يقول هكذا لان في هذا موالة بين الواجبين ولا نقص بينهما وهو خلاف ما قول
 الزكاة فان مبنى الزكاة علي ان النقص يتلو الواجب (قوله)

ثم تسانف الغريضة فيكون في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة
ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست
وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقايق الى مائتين ثم تسانف
الغريضة ابدأ كما تسانف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا
وقال الشافعي رحمه الله اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون
فاذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون ثم يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات
فتجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة لما روي انه عليه السلام كتب
اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون

قوله ثم تسانف الغريضة فيكون في الخمس شاة اي مع الواجب المقدم الذي يليه
وهو ثلاث حقايق وكذا لك فيما بعده ثم تسانف الغريضة ابدأ كما تسانف في الخمسين
التي بعد المائة والخمسين وانما قيد بهذا احترازاً عن الاستيفاء الاول وهو الاستيفاء
الذي بعد المائة والعشرين فان في ذلك الاستيفاء ليس الجواب بنت لبون
ولا الجواب اربع حقايق لانعدام وجود نصابهما لانه لما زاد خمس وعشرون على
المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع
الحقتين فلما زاد عليها خمس وصارت مائة وخمسين وجبت فيها ثلاث حقايق
قوله فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقايق الى مائتين ثم ان شاء ادعى منها
اربع حقايق من كل خمسين حقة وان شاء ادعى خمس بنات لبون من كل اربعين
بنت لبون كذا في المجزئ وقتاوى فامسي خان رحمه الله تعالى وهذا الجواب انما يتحقق
اذا بلغ النصاب المائتين ولعل مراده ان له الخيار في تأخير اداء الزكاة الى ان يبلغ
النصاب مائتين فيؤدى كما ذكر

(كتاب الزكاة — باب صدقة الموائم — فصل في الابل)

من غير شرط عود مادونها ولأننا نه عليه الصلوة والسلام كتب في آخر ذلك في كتاب عمرو بن حزم فما كان اقل من ذلك ففي كل خمس ذودشة فنعمل بالزيادة

قوله من غير شرط عود مادونها اي مادون بنت لبون يعني اوجب النبي عليه السلام في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة من غير ان يوجب في الخمس شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض فصل الاتفاق على ان عدد الترتيب ينتهي بمائة وعشرين ثم بعدها جاء الدور وقال علماؤنا رحمهم الله يدار الحساب على الخمسينات لكن يشترط عود مادون الخمسينات وقال الشافعي رحمه الله يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات في الاربعينات بنات لبون وفي الخمسينات حقاك وكذلك قال مالك رحمه الله الا ان الشافعي خالفه في اول نصاب الدور فجعله من الواحدة والعشرين والمائة فاجب فيها ثلث بنات لبون ثم مذهبه كمذهب مالك فان مالكا يقول بعد مائة وعشرين تجب في كل اربعين بنت لبون وفي خمسين حقة والافاقس تسع فلا يجب في الزيادة شيء حتى يكون مائة وثلاثين ففيها حقة و بنتا لبون لانها مرة خمسون ومرتين اربعون وفي مائة واربعين حقتان وابنة لبون وفي مائة وخمسين ثلث حقاك وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلث بنات لبون واحتجوا بما روي عن النبي عليه السلام انه قال اذا زادت الابل على مائة وعشرين نفى كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وهذا الخبر متفق على صحته رواه ابن عمر رضي الله عنهما ولنا حديث قيس بن سعد رضي الله تعالى عنه قال قلت لابي بكر محمد بن عمرو بن حزم اخرج الى كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله عليه السلام بعمر بن حزم فاخرج كتابا (في

البحث والعرب سواء لان مطلق الاسم يتناولهما والله اعلم بالصواب •

في ورقة وفيه فاذا زادت الابل على مائة وعشرين استوفت الفريضة فما كان اقل من خمس وعشرين ففيها الغنم في كل خمس ذود شاة والاستيناف على نحو ما ذكرنا مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما وكان علي رضي الله عنه عالما في مال الصدقات وقال ما عندنا شيء نقرأه الا كتاب الله وهذه الصحيفة فيها اسنان الابل اخذتها من رسول الله عليه السلام فلا يجوز خلافه واما الحديث الذي رواه الخصم فنحن قد عملنا به لانا وجبنا في اربعين بنت لبون فان الواجب في الاربعين ما هو الواجب في ستة وثلاثين وكذلك اوجبنا في خمسين حقة وهذا الحديث لا يتعرض لنفي الواجب عما دونه وانما هو عمل بمفهوم النص فنحن عملنا بالنص وهو اعرض عن العمل بما روينا •

قوله البحث • جمع بحثي وهو المتولد بين العربي والعالم والعالم هو الجمل الضخم ذوالسنامين يحمل من السند للتحلة والبحثي منسوب الى نصرت نصر العرب جمع فرس عربي والعرب جمع رجل عربي ففرقوا في الجمع بين الاناسي والبهائم والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى العربية والاعراب اهل البدو واختلف في نسبهم فالاصح انهم نسبوا الى عربة بفتحين وهي من تهامة لان آباهم اسماعيل عليه الصلوة والسلام نشأ بها والله تعالى اعلم بالصواب •

فكبح

فصل في البقر

ليس في أقل من ثلثين من البقر صدقة فإذا كانت ثلثين سائمة وحال عليها التحول ففيها تباع أو تبعة وهي التي طعنت في الثانية وفي أربعين من أومنة وهي التي طعنت في الثالثة بهذا أمر رسول الله عليه السلام معاذاً ربه فإذا زادت على أربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة ربح فنى الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة وفي الثلاثة ثلاثة أرباع عشر مسنة وهذا رواية الأصل لأن العنق ثبت نصاً بخلاف العياس ولا نص هنا وروى الحسن عنه أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة أو ثلث تبعة لأن مبنى هذا النصاب على أن يكون بين كل عقدين وقص وفي كل عقد واجب وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لقوله عليه السلام لمعاذ ربي الله منه لا تأخذ من أوقاص البقر شيئاً وفروء بما بين أربعين إلى ستين قلنا قد قيل أن المراد منها هنا الصغار ثم في الستين تبعة أو تبعة في سبعين مسنة وتبوع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة تبعة وفي المائة تبعة في سبعين مسنة وفي ثمانين مسنتان وفي كل عشرة من تبعة إلى مسنة ومن مسنة إلى تبعة لقوله عليه السلام في كل ثلثين من البقر تبعة أو تبعة وفي كل أربعين من أومنة والجواميس والبقر سواء لأن اسم البقر يتنا ولهما إذ هو نوع منه إلا أن أو هام الناس لا تسبق إليه في ديارنا لقلته

فصل في البقر

وهو من بقر إذا شق وممي البقر به لأنه يشق الأرض وفي الصحاح البقر اسم الجنس والبقرة تقع على الذكر والأنثى وإنما دخلته الهاء على أنه واحد من الجنس قوله وهذا رواية الأصل وذكر في الأيضاح وجه رواية الأصل أن إثبات الوصل (و)

فلذلك لا بحث به في يمينه لا يأكل لحم بقروا لله تعالى اعلم بها لصوابه .

فصل في الغنم

ليس في اقل من اربعين من الغنم السائمة صدقة فاذا كانت اربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب ابي بكر رضي الله تعالى عنه وعليه انعقد الاجماع

والنصاب بالرأي لا يجوزوا خلاء المال عن الواجب لا يجوزنا وجبنا فيما زاد بحسابه وتضمننا اثبات التنقص وان كان خلاف موضوع الزكاة بضرورة تعذر اخلاء عن الواجب الوقص بفنح العلف واحد الا وقاص في الصدقة وهو ما بين العريضتين وكذلك الشق بفنح النون وبعض العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة والشق في الابل خاصة كذا في الصحاح .

قوله فلذلك لا بحث في يمينه لا يأكل لحم بقروا لم يعرف حتى لو كثر في موضع ينبغي ان لا بحث كذا في مبسوط فخر الاسلام رحمه الله تعالى عليه .

فصل في الغنم

الغنم اسم موضوع للجنس يقع على الذكور وعلى الاناث وعليهما جميعا وكذلك الابل سميت به لانه ليس لها آلة الدفاع كالقرن والناب للثور والبعر فكانها مأخوذة من الغنمة وفي المبسوط في وجوب زكاة الغنم قول رسول الله عليه الصلوة والسلام ما من صاحب غنم لم يؤد زكاة غنمه الا بطم لها يوم القيامة بقاع فرفرطاة باظلافها وتطنحه بقرونها وقال عليه الصلوة والسلام لا لقين احدكم يأتي يوم القيمة وعليه

(كتاب الزكوة -- باب صدقة السوائم -- فصل في الغنم)

والضأن والمعز سواء لان لفظة الغنم شاملة للكل والنص ورد به ويؤخذ الثاني في زكوتها ولا يؤخذ الجذع من الضأن الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله والثني ماتمت له سنة والجذع ما تى عليه اكثرها وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهما انه يؤخذ الجذع لقوله عليه السلام ما ناحقنا الجذعة والثني ولانه يتأدى بها لا صبيحة فكذا الزكوة وجه الظاهر حديث علي رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً لا يؤخذ في الزكوة الا الثاني نصاً عدولاً ان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار وهذا لا يجوز فيها الجذع من المعز وجواز النضحية به عرف نصاً والمراد بما روي الجذعة من الابل

هاتته شاة تبهر وتقول يا محمد يا محمد فاقول لا املك لك من الله شيئاً الا وقد بلغت **قوله** والضأن والمعز سواء اي في تكميل النصاب لا في اداء الواجب **قوله** والنص ورد به وهو قوله عليه السلام في اربعين من الغنم شاة **قوله** والثني ماتمت له سنة والجذع ما تى عليها اكثرها هذا تفسير كتب الفقه من المبسوط والنسفة وقنارى قاسي حان وغيرها وما تفسير كتب اللغة كالصحيح والديوان والمغرب وغيرها الثاني الذي يلحق ثنيته ويكون ذلك في الظلف والحنافر في السنة الثالثة وفي الخف في السنة السادسة والجمع ثنيان وثنان والثني ثنية والجمع ثنيات والجذع قبل الثني والجمع جذعان وجذاع والثني جذعوا والجمع جذعات يقول منه جذع لولد الشاة في السنة الثانية ولولد البقر والحنافر في السنة الثالثة وللابل في السنة الخامسة قال ولانه يتأدى به الاصحية وباب النضحية اسبق من باب الزكوة الا ترى ان النضحية بالتبيع والتبعية لا تجوز ويجوز اخذها في الزكوة فاذا كان للجذع مدخل في الاصحية ففي الزكوة اولى كذا في الايضاح **قوله** وجواز النضحية به عرف نصاً وهو قوله عليه السلام نعمت الاصحية الجذع من الضأن مع ان القياس يقتضي المعارفة وهي ان المقصود هنا كإراقة الدم وفي ذلك تغارب الجذع الثاني (لمان)

ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والاناث لان اسم الشاة ينتظمهما وقد قال عليه الصلوة والسلام
في اربعين شاة شاة والله اعلم بالصواب •

لما ان جوارزه هناك مقيد بكونه صميما بحيث لو اختلط بالثنيان لا يمكن تمييزه
قبل التأمل واما ههنا فبادون الثني لا يقارن الثني فيما هو المقصود من كل
وجه فان منفعة النسل لا تحصل به •

قوله ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والاناث وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يؤخذ
الذكور الا اذا كان النصاب كله ذكورا قال لان منفعة النسل لا تحصل به ويحوز في زكاة
الذكور لان الواجب جزء من النصاب ولان النص ورد في باب الغنم مطلقا عن صفة
الذكورة والانوثة وفي باب الابل مقيدا بصفة الانوثة وانا احمل المطلق على المقيد
وان كانا في حادثين فحصلت اطلاق الغنم على تقييد الابل ولم احمل على نص
البقول لان النص ثم كاورد بالذكورة ورد بالانوثة فلم يمكن الحمل على المقيد هناك
ولنا قوله عليه السلام في اربعين شاة شاة واسم الشاة ينتظمها فاذا ادعى شاة فقد ادعى ما هو
المنصوص عليه بخلاف الابل لان الاسم ثم خاص وهو بنت مخاض وبنت لبون
وهو لا يتناول الذكور فلا يكون الذكور من الواجب واما قوله ان منفعة النسل
لا تحصل به فلنا ان رعاية منفعة النسل انما وجبت فيما وجبت في حق النصاب لا في
حق الواجب فان المقيد لا يطلب النسل بل تصرفه الى حاجته لا احتياجه واما حمل
المطلق على المقيد فناسدما ان في الحمل الغاء صفة الاطلاق وهي معموله وقد عرفت
تمامه في اصول الفقه والله اعلم بالصواب •

فصل في الخيل

اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى من كل فرس دينارا وان شاء قومها واعطى من كل مائتي درهم خمسة دراهم وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر رحمه الله تعالى عليه وقال الا زكاة في الخيل لقوله عليه الصلوة والسلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وله قوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينار او عشرة دراهم وتأويل ما روياه فرس الغازي وهو المنقول من زيد بن ثابت رضي الله عنه

فصل في الخيل

قوله ان شاء اعطى من كل فرس دينارا وان شاء قومها قبل هذا في افراس العرب لتقاربها في القيمة وامامنا في افراسنا فنقومها ونؤدي من كل مائتي درهم خمسة دراهم يعني من غير خيار كذا في المبسوط ولا نصاب للخيل عنده وقيل نصابه ثلثة وقيل خمسة وقال لا زكاة في الخيل وكذا قال الشافعي رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان قالوا والغتوى على قولهما واجمعوا على ان الامام لا يأخذ صدقة في الخيل جبرا وان كان له اخذ صدقة سائر السوائيم جبرا **قوله** وهو المنقول عن زيد بن ثابت وقعت هذه الحادثة في زمن مروان فشا ورالصابة رضي الله عنهم فروى ابو هريرة ليس على الرجل في عبده ولا في فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت رضي الله عنه ما تقول يا ابا سعيد فقال ابو هريرة عجب من مروان احذثه بعدت رسول الله عليه السلام وهو يقول ماذا تقول يا ابا سعيد فقال زيد صدق رسول الله وانما اراد به فرس الغازي فاما ما حشر لطلب نعلها فيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس دينار او عشرة دراهم وانما لم يثبت ابو حنيفة رحمه الله للامام حق الاخذ لان الخيل مطمع لكل طامع وانه سلاح والظاهر انهم اذا علموا به لا يتركونه لصاحبه وانما لم يؤخذ من عينه لان مقصود الفقير لا يحصل به لان عينه غير مأكل اللحم عنده **(قوله)**

والنخبير بين الدينار والتقويم مأثور من عمر رضي الله عنه وليس في ذكرها منفردة زكاة لأنها لا تتنازل وكذا في الأثاث المنفردات في رواية وعنه الوجوب فيها لأنها تتنازل بالفعل المستعار بخلاف الذكور وعنه أنها تجب في الذكور المنفردة أيضاً لشيء في البغال والحمير لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيها شيء والمعاد يرتبث سماعاً إلا أن يكون للتجارة لأن الزكاة حينئذ تتعلق بالمالية كما ترا موال التجارة والله أعلم بالصواب .

فصل

وليس في الفصلاں والحملان والعجا جيل صدقة مندأبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه إلا أن يكون معها كبار وهذا آخر أقواله وهو قول محمد رحمة الله تعالى عليه وكان يقول أو لا يجب فيها ما يجب في المسان وهو قول زفر ومالك رحمهما الله تعالى ثم رجع وقال فيها واحد منها وهو قول أبي يوسف والثافعي رحمهما الله تعالى وجه قوله الأول أن الاسم المذكور في الخطاب ينظم الصغار والكبار وجه الثاني تحقيق النظر من الجانبيين

قوله والنخبير مأثور من عمر رضي الله عنه فإنه كتب إلى أبي حنيفة في صدقة الخيل خبراً بأنها إن ادوا من كل فرس ديناراً والافقومها وخذ من كل ما نني درهم خمسة دراهم **قوله** لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيها شيء سئل عليه السلام عن البغال والحمير فقال لم ينزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره .

فصل

قوله وليس في الحملان والفصلاں والعجا جيل صدقة قبل صورة المسئلة إذا شترى خمسة وعشرين من الفصلاں أو أربعين من الحملان أو ثلاثين من العجا جيل أو هب له هل ينعد عليه الحول أم لا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينعد

(كتاب الزكاة ... باب صدقة الموائم ... فصل)

كما يجب في المهازيل واحد منها ووجه الآخران المقادير لا يدخلها القياس فاذا امتنع
الاحتجاج ماورد به الشرع امتنع أصلاً واذا كان فيها واحدة من الممان جعل الكل تبعاله

وفي قول الباقرين ينعد حتى لو حال التحول من حين ملكه تجب الزكاة
وقبل صورتها اذا كان له نصاب سائمة فمضى عليها ستة اشهر فتوالدت مثل
عددها ثم هلكت الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى حول الاصول في قولهما
لا يبقى وفي قول الباقرين يبقى كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وذكر الطحاوي
رحمه الله في اختلاف العلماء عن ابي يوسف رحمه الله قال دخلت على ابي حنيفة
رحمه الله فقلت ما تقول فيمن يملك اربعين حملاً فقال فيها شاة مسنة فقلت ربما
يأتي قيمة الشاة على اكثرها او جميعها فتأمل ساعة فقال لا ولكن يؤخذ واحدة منها
فقلت لو وجد الحمل في الزكاة فتأمل ساعة ثم قال لا اذا لا يجب فيها شيء فأخذ بقوله
الاول زفرو بقوله الثاني ابو يوسف وبقوله الثالث محمد وعد هذا من مناقبه حيث
تكلم في مجلس بثلاثة افاويل فلم يضع شيء من اقاويله كذا في المبسوط وقال محمد
بن شجاع رحمه الله لو قال قولاً رابعاً لاخذت به ومن المشايخ من رد هذا وقال مثل
هذا من الصبيان محال فما ظنك بابي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم لا معنى لردّه
فانه مشهور مستفيض لكن يجب ان يوجه الى ما يليق بحال ابي حنيفة رحمه الله
فيقال انه امتحن ابا يوسف رحمه الله هل يهتدي الى طريق المناظرة فلما عرف ان
يهتدي اليه قال قولاً لمول عليه كذا في الفوائد الظهيرية

قوله كما يجب في المهازيل واحد منها اعتبر نقصان السن بنقصان الوصف فان كل واحد منها
ينقص المالبية ولا يعدمها ونقصان الوصف لا يسقط الزكاة اصلاً حتى ان في العجاف والمهازيل
تجب الزكاة بحصصها فكذلك في نقصان السن ولنا حديث سويد بن غفلة رضي الله عنه (قال)

في انعقادها نصاباً دون تأدية الزكوة ثم عند أبي يوسف رحمة الله تعالى عليه لا يجب
 فبإدوان الأربعين من الحملان وفيها دون الثلاثين من العجايل شيء ويجب في خمس
 وعشرين من المصلان واحد ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغاً لو كانت مائة ينين
 الواجب ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغاً لو كانت مائة ينين الواجب ولا يجب
 فيما دون خمس وعشرين في رواية ومنه أنه يجب في الخمس خمس فصيل وفي العشر
 خمسا فصيل وعلى هذا الاعتبار ومنه أنه ينظر إلى قيمة خمس فصيل في الخمس
 وإلى قيمة شاة وسط فيجب أقلهما في العشر إلى قيمة شاتين وإلى قيمة خمسين فصيل
 على هذا الاعتبار

قال إنا نأخذ صدق رسول الله عليه السلام فتبعته فسمعت يقول في عهدي أي في كتابي إن
 لا أخذ من راضع اللبن شيئاً ذكر الإمام أبو الوليد رحمه الله فيه دليلان أحدهما أنه
 لا يجب في الصغار شيء والثاني إن لا تؤخذ الصغار في الصدقة وقال عمر رضي الله عنه
 هد عليهم السخلة ولو جاء بها الراعي بحملها على كفه ولا تأخذها منهم فقد نهى
 عن أخذ الصغار عند الاختلاف وحدّث أبي بكر رضي الله عنه محمود على أنه قال
 ذلك على سبيل المبالغة والتشثيل الأثرى أنه قال في بعض الروايات لو منعوني عقلاً
 وهذا لا يدل على أن للعقال مدخل في الزكوة

قوله في انعقادها نصاباً دون تأدية الزكوة أي يجب من الثنيان هذا إذا كان عدد الواجب
 من الكبار موجوداً فيها أصلاً لم يكن فلا يجب بها لو كانت له مستان ومائة وتسعة عشر
 حملاً تجب فيها مستان وإن كانت له مستواحدة ومائة وعشرون حملاً فعند أبي حنيفة
 ومحمد رحم الله منة واحدة وعند أبي يوسف رحمته وحمل على هذا القياس فصل
 الأبل والبقر كذا في الإيضاح فتأوى الإمام أبو الوليد رحمه الله وفي الكافي دون
 تأدية الزكوة حتى لو كان له أربعون حملاً إلا واحدة منة تجب شاة وسط فإن كانت

**قال ومن وجب عليه سن فلم يوجد اخذ المصدق اعلى منها ورد الفضل واخذ
دونها واخذ الفضل**

المسنة وسطا اودونه فان هلك بعد الحول سقطت الزكاة عندهما لانها الاصل في السببية
فهلاك الاصل كهلاك الكل وعند ابي يوسف رحمه الله سقط جزء من اربعين
جزء من حمل لان هذه الصغار اصل في الوجوب والفضل على الحمل اما وجب
با اعتبار المسنة فمحط بهلاكها وماركن الكل صغار هلك منها واحدة فابو يوسف رح استدل
بحديث ابي بكر رضي الله عنه لومنعوني عنا فاما كما نوايؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فالتفتهم فدل ان للعناق مدخلا في الزكاة ولا يكون ذلك الا في الصغاره

قوله ومن وجب عليه سن السن هي المعروفة ثم سمي بها صاحبها كالبا
للمسنة من التوق ثم استعيرت لغيرها كما بن المخاض وابن المليون كذا في المغرب
واراد به الحسن او ذات السن والسن يذكرك لذات السن من الحيوان دون الانسان
لان عمر الدواب يعرف بالسن قال عليه السلام اعطه سنا خيرا من سنه اي ابل خيرا
من ابله وصورة المسئلة وجب عليه في ابله بنت لبون ولم يوجد يأخذ المسئلة ويرد
الفضل او وجبت الحققة ولم يوجد يأخذ بنت لبون ويأخذ الفضل وفي هذا ورد الحديث
فظاهر ما في الكتاب يدل على ان الخيار الى المصدق والصواب ان الخيار
الى من عليه لان الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتغييره وكانه
اراد به اذا اسمحت نفس من عليه اذ الظاهر من حال المسلم انه يختار ما هو الارفق بالمقبر
كذا في مبموط فخر الاسلام رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله جبران ما بين الضنين
مقدر بشاتين او عشرين درهما واستدل بالحديث المعروف ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من وجب في ابله ابنة لبون فلم يجد المصدق الا حقة اخذها ورد شاتين او عشرين (درهما)

وهذا يبتني على ان اخذ القيمة في باب الزكاة جائز عندنا على ما نذكره ان شاء الله الان في الوجه الاول له ان لا يأخذ ويطلبه بعين الواجب او بقيمة لا نقراء وفي الوجه الثاني يخبرنا انه لا بيع فيه بل هو اعطاء بالقيمة ويجوز دفع القيمة في الزكاة عندنا وكذا في الكفارات وصدقة الفطرو العشر والنذور قال الشافعي رحمه الله لا يجوز

درهما مما استيسرنا عليه وان لم يوجد الا ائنة مخاض اخذها واخذ شاتين او عشرين درهما مما استيسرنا عليه ولكننا نقول انما قال عليه السلام ذلك لان تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر لانه تقدير شرعي بدليل ما روي عن علي رضي الله عنه انه قد جبر ان ما بين السنين بشاة او عشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله عليه السلام فما كان يضمن عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة الرسول ولكن انما حصل على ان تفاوت ما بين السنين في عهده كان هذا المقدار وذلك لانا لو تدبرنا تفاوت ما بين السنين بشيء ادعى الى الاصرار بالفقر والاحجاف بارباب الاموال وهو نظير قوله عليه السلام في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم يكن فابن لبون ذكر عندنا لا يتعين اخذ ابن اللبون وعند الشافعي رحمه الله يتعين وهو رواية من ابي يوسف رحمه الله في الامالي لكننا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذه المعادلة في المالية معنى فان الاناث من الابل افضل قيمة من الذكور والمسننة افضل من غير المسنة فاقام عليه السلام زيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الانوثة في المنقول عنه ونقصان الذكورة في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا مختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو مينا اخذ ابن اللبون من غير اعتبار الفقه ادعى الى الاصرار بالفقر والاحجاف بارباب الاموال •

قوله وهذا يبتني على ان اخذ القيمة في باب الزكاة جائز اخذ القيمة مكان المنصوص عليه في الزكوات والصدقات والعشور والكفارات جائز عندنا خلافا للشافعي رح

اتباعا للمنصوص كما في الهدايا والضحايا

وَلَمَّا بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْقِيَمَةَ بَدَلُ مِنَ الْوَاجِبِ حَتَّى لَقِبُوا الْمُسْتَلَّةَ بِالْأَبْدَالِ
وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الْبَدَلِ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ مَدَمِ الْأَصْلِ وَإِدَاءِ الْقِيَمَةِ مَعَ
وُجُودِ عَيْنِ الْمَنْصُوصِ فِي مِلْكِهِ جَائِزٌ عِنْدَنَا كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ .

قوله اتباعا للمنصوص وذلك قوله عليه السلام في أربعين شاة شاة وهذا بيان لما هو
مَجْمَلٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ الْإِيْنَاءَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ وَالْمَوْتَى غَيْرُ مَذْكُورٍ فَالْتَحَقَ
بِمَا فِيهِ بِمَجْمَلِ الْكِتَابِ فَصَارَ كَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً فَيَكُونُ
الشَّاةُ حَقًّا لِلْقَبْرِ بِهَذَا النَّصِّ فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِغْنَاءُ بِالتَّعْلِيلِ لِإِبْطَالِ حَقِّهِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْمَعْنَى
فِيهِ أَنَّ هَذَا حَقٌّ مَالِيٌّ مُقَدَّرٌ بِأَسْبَابٍ مَعْلُومَةٍ شَرَاهَا فَلَا يَتَأَدَّى بِالْقِيَمَةِ كَالْهَدَايَا وَالضَّحَايَا
أَوْ بِدَلٍّ قَرِيبَةٍ تَعَلَّقَتْ بِمَجْمَلِ عَيْنٍ فَلَا يَتَأَدَّى بِغَيْرِهِ كَالسُّجُودِ لِمَا تَعَلَّقَ بِالْجِهَةِ وَالْأَنْفِ
لَمْ يَتَأَدَّى بِالْخَدِّ وَالذَّقْنِ وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً جَعَلَ مَجْمَلُ الْإِخْذِ
مَا يَسْمَى مَا لَا تَقْيِيدَ بِهَا شَاةً زِيَادَةً عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنَّهُ يَجْرِي بِمَجْرَى النَّسْخِ
فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ بِغَيْرِ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ وَأَمَّا الْخَبَرُ الْمَشْهُورُ الَّذِي رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فَلْيَبَيِّنْ
قَدْرَ الْوَاجِبِ بِمَاسْمِيٍّ وَتَخْصِصِ الْمَسْمِيِّ لِبَيَانِ أَنَّهُ يَمْرُ عَلَى صَاحِبِ الْمَاشِيَةِ الْآتِرِ أَنَّهُ م
قَالَ فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ وَحُرْفٌ فِي حَقِيقَةِ الْمَطْرَفِ وَعَيْنُ الشَّاةِ لَا تَوْخُذُ مِنَ الْإِبِلِ عَرَفْنَا
أَنَّ الْمُرَادَ قَدْرَ هَؤُلَاءِ الْمَالِ وَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَافَةَ كَوْمَاءَ نَعِصَبَ عَلَى الْمَصْدُوقِ
فَقَالَ أَلَمْ أَتِيكُمْ مِنْ أَخْذِ كَرَامٍ أَمْ أَمْوَالِ النَّاسِ فَقَالَ اخْذْهَا بِعِيرَيْنِ وَفِي رِوَايَةٍ ارْتَجَعَهَا بِعِيرَيْنِ
فَمَكَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَمَّ وَاخْذِ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ وَكَذَلِكَ الْارْتِجَاعُ فَلَمَّا
أَبَاهِيْدَ قَالَ الْارْتِجَاعُ أَنَّ يَجِبُ فِي الْإِبِلِ مِنْ قِيَاْذِ السَّامِيِّ مَكْتَهْمَنَا آخِرُونَ لَا يَجُوزُ
عِنْدَكَ وَكَذَلِكَ نَحْوِي اللَّفْظِ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْارْتِجَاعَ مِنَ الرَّجْعِ وَهُوَ الرَّدُّ فَلَمَّا رَدَّ الْوَاجِبَ (إِلَى)

ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايضا للرزق الموعود اليه فيكون ابطالا لعيد الشاة وصار كالجزية بخلاف الهدايا لان القرية فيها اراقة الدم وهولا يعقل ووجه القرية في المتنازع فيه مدخله المحتاج وهو معقول وليس في العوامل والحوامل والعلوقة صدقة خلا فاما لك رحمة الله تعالى عليه

التي غيره سمي ارتجاعا فلم يجز الحمل على المبادلة بعد الاخذ لانه تجارة مبتدأة لارد وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه في خطبته باليمن اتوني بخميس وليس اخذ منكم مكان الصدقة فانه اهون عليكم وانفع للمهاجرين والانصار بالمدينة والنبي عليه السلام كان يرى ما يعنته اليه ولم يرد عليه وكان ضمن لرسول الله عليه السلام ان يعمل بكتاب الله والحسنة ولا يعمل براهبه الا بعدهما فدل انه ما فعل الا بالنص اودلته والمعنى فيه انه ملك الفقير مالا منقوما بصدقة الزكاة فمجهوزا لو ادعى بغيره من خمس من الابل وهذا لان المقصود اغناء الفقير كما قال عليه السلام اغنهم من المسئلة في مثل هذا اليوم والاهناء يحصل باداء القيمة كما يحصل باداء الشاة وهذا نظير الجزية فانها وجبت لكفاية المعاتلة فكان الاعتبار في حقهم انها حصل ما يلحق لكفايتهم حتى يتأدى القيمة بالاجماع بخلاف الهدايا والضحايا فان المستحق فيها اراقة الدم حتى لو هلك بعد الذبح قبل التصديق به لم يلزمه شيء و اراقة الدم لم تحت بمنقومة ولا معقول المعنى والسجود على الذنوب واخذ ليس بقربة اصلا حتى لا يتقبل به ولا يصار اليه عند العجز وما ليس بقربة لا تقوم مقامها القرية فاما التصديق بالقيمة فقربة وفيه مدخله الفقير فيحصل به ما هو المقصود

قوله ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايضا للرزق الموعود اي ان ابطال قيد الشاة المنصوص عليه انما سكن بالنص القطعي الذي يوجب اداء الرزق الموعود بقوله تعالى ومن دابة الاعلى الله رزقها الى الفقير بالا من بقوله تعالى واتوا الزكاة لا بالتعليل وانما قلنا ان التغيب بالنص لا بالتعليل لان الرزق امر موسع يقوم بحسن المال لا بما لا يعينه

له ظواهر النصوص ولنا قوله عليه السلام ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة
المثيرة صدقة ولان السبب هو المال النامي ودليله الاسامة او الاعداد للتجارة
ولم يوجد لان في العلوقة تراكم المثرة فيندم النماء معنى ثم السائمة هي التي
تكتفي بالرمي في اكثر الحول حتى لو علفها نصف الحول او اكثر كانت ملوفة لان
الغليل تابع للاكثر ولا يأخذ المصدق خبار المال ولا رذالته وتأخذ الوسط لقوله عليه السلام

والشاة محل معين فيق لا توسع فيه فكان من له الحق راضيا لاستبدال الشاة بأثر الاموال
لتدفع حواجه المختلفة فصا رك رجل له دين من جنس واحد ووعده لانس آخر
بمواعيد مختلفة وامر رب الدين المديون بالفاء المواعيد من ذلك الدين الذي له عليه
فيصير رب الدين لا محالة راضيا باستبدال ماله الذي كان من جنس واحد بأثر الاموال ويكون
امره بذلك اذا منه بالاستبدال ليصير المواعيد المختلفة منجزة من ذلك المال المعين كذا في
شرح التقويم وغيره العلوقة بالفتح ما يعلقون من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء من
علق الدابة علفا اطعمها العلف واعلفها لغة والعلوفة بالضم جمع علف كذا في المغرب •

قوله له ظواهر النصوص هي قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ولم يصف بوصف
وقال صلى الله عليه وسلم لمعاذ خذ من الابل الابل وقال في اربعين شاة شاة الى اخبار
كثيرة من غير تقييد بوصف ثم قوله في خمس من الابل السائمة شاة لا يوجب
تقييد المطلق على ما عرف في اصول الفقه بل المقيد بصير ميبا بهذا او المطلق
يصير سببا بما روينا **قوله** لان الغليل تابع للاكثر وهذا التعليل انما يستقيم بقوله او اكثر
ولا يستقيم بقوله اعلفها نصف الحول فلا بدله من دليل آخر وهو ان يقول وقع
الشك في ثبوت سبب الايجاب فلا يجب ولا يرجح جهة الوجوب بجهة العادة
لما ان المرجح انما يكون بعد ثبوت السبب •

(قوله)

لأخذوا من حزرات اموال الناس اي كرا ثمها وخذوا من حواشي اموالهم اي
اوساطها ولان فيه نظرا من المجانين .

قال ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من جنسه سهمه اليه وزكاه به وقال
الشافعي رحمه الله لا يضم لانه اصل في حق الملك فكذا في وظيفته بخلاف الاولاد
والارباح لانها تابعة للملك حتى ملكت بملك الاصل ولنا ان المجانسة هي العلة
في الاولاد والارباح لان عندنا ينعم الميزن بغير اعتبار الحول لكل مستفاد وما شرط
الحول الا للتيسير

قوله لا تأخذوا من حزرات اموال الناس بالحاء المهملة والراء المعجمة والفتحات
حزرة المال خبارة يقال هذا جزره نسي اي خير ما عندي والجمع حزرات
بالتحريك الحاشية صغار الابل لا كبار فيها وكذلك من الناس وقال ابن السكيت
الحاشيتان ابن المخاص وابن اللبون كذا في الصحاح وذكر في المغرب خذ من
حواشي اموالهم اي من عرضها يعني من جوانبها من غير اختيار وهي في الاصل
جمع حاشية الثوب وغيره لجانبه **قوله** ومن كان له نصاب الى قوله وقال الشافعي
لا يضم لانه اصل في الملك اي ملك بسبب مقصود غير السبب الذي ملك به النصاب
الاول قلنا هو تبع للمزيد عليه في حق وجوب الزكاة فانه لو كان له ما يتأدرهم فملك
اربعين درهما تجب زكاة الاربعين اذا مضى عليه الحول اجماعا ولولا انه تبع الاصل
في حق المقدار لما وجبت الزكاة لان الاربعين لا يصلح بنفسه سببا لوجوب الزكاة فلما
صار المستفاد تبعا لما عنده من النصاب في حق وجوب الزكاة ففي حق الحول اولى
لان تأثير نقصان المقدار في منع الوجوب اكثر من تأثير عدم الحول حتى جاز
التعجيل قبل الحول ولم يحز قبل كمال النصاب ولتفرغ ان لم يوجد في المستفاد
فقد ضمناه بعله الجنسية لجواز ان يكون الاصل معلولا بعثنين . (قوله)

قال والزكاة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى في النصاب دون العفو
وقال محمد وزفر رحمهما الله فيهما حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد وزفر يسقط بقدر ما لمحمد وزفر
رحمهما الله ان الزكاة وجبت شكرا لنعمة المال والكل نعمة ولهما قولنا عليه السلام في خمس
من الابل السائمة شاة وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ عتقا وهكذا قال في كل نصاب
وبقي الوجوب من العفو لان العفو تبع للنصاب فيصرف الهلاك والا الى التبع كالترحم
في مال المضاربة ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله عليه يصرف الهلاك بعد العفو الى
النصاب الا خبر ثم الى الذي يليه الى ان ينتهي لان الاصل هو النصاب الاول وما زاد
عليه تابع وعند ابي يوسف رحمه الله عليه يصرف الى العفو ولا يتم الى النصب شاة
واذا اخذ الخواارج اخراج وصدقة السوائم لا ينسب عليهم لان الامام لم يحسمهم والحبابة بالحماية
واقترابا بان يعيد وها دون اخراج فيما بينهم وبين الله تعالى لانهم مصارف الخراج

قوله والزكاة في النصاب دون العفو عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى
وعند زفر ومحمد رحمهما الله فيهما يصرف الهلاك الى النصاب الا خبر عند ابي حنيفة
رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله الى العفو ثم الى النصب شاة بيان هذا ما اذا كان
لرجل اربعون من الابل فهلك منها عشرون ففي الباقي اربع شاة عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال ابو يوسف رحمه الله يجب فيها عشرون جزءا من ستة وثلاثين جزءا من انة لبون
وقال محمد رحمه الله يجب نصف بنت لبون **قوله** ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله يصرف
الهلاك بعد العفو الى النصاب الا خبر اي لان النصاب الاول هو الاصل وما زاد
كما تابع له والهلاك يصرف الى التابع ثم يصرف بعد العفو الى النصاب الا خبر
ولهذا الوجه الزكاة من نصب كثيرة وفي ملكه نصاب واحد جاز (قوله)

لكونهم مقاتلة والزكاة مصرفها الفقراء فلا يصرفونها اليهم وقيل اذا نوى بالدفع التصديق عليهم منقطع عنه وكذا ما دفع الى كل جائل لانهم بما عليهم من التبعات فقراء والاول احوط وليس على الصبي من بني تغلب في مائتمته شيء

قوله لكونهم مقاتلة اذا اهل البغي يقاتلون اهل الحرب والخراج حق المقاتلة **قوله** والاول احوط لما قيل علم من يأخذها يأخذ شرط فلا احوط ان يعاد الخوارج قوم من المسلمين خرجوا من طاعة الامام بحيث يستحلون قتل العادل وماله يتاويل القرآن ودانوا ذلك وقالوا من اذنب صغيرة او كبيرة فقد كفر بالله تعالى وحل قتله الا ان يتوب ويمسكوا بظاهر قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نارجهم خالدا فيها كذا في الفوائد الظهيرية وفي المبسوط فاما ما اخذه سلاطين زماننا وهؤلاء الظلمة من الصدقات والعشور والخراج فلم يتعرض له محمد رحمه الله في الكتاب وكثير من ائمة بلخ يفتنون بالاداء ثانيا فيما بينه وبين ربه كافي حق اهل البغي لعلمنا انهم لا يصرفون الى مصارف الصدقة وكان ابو بكر الاميش يقول في الصدقات يفتنون بالاداء فاما في الخراج فلا والاصح انه يسقط ذلك من جميع ارباب الاموال اذا نوى بالدفع التصديق عليهم لان مالهم في ايديهم اموال الناس وما عليهم من التبعات فوق مالهم ولورد ما عليهم لم يبق في ايديهم شيء عنهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة رحمه الله يجوز اخذ الصدقة لعلي بن عيسى بن يونس بن هاشم بن هاشم بن خراسان وكان اميرا ببلخ وجب عليه كفارة يمين فسال الفقهاء عما يكفر به فاقبوا له بالصيام ثلثة ايام فجعل يبكي لحشمه انهم يقولون ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة من لا يملك شيئا **قوله** وليس على الصبي من بني تغلب الى آخره بنو تغلب قوم من النصارى من العرب كانوا يقرب

وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين دون صبيانهم وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وقال الشافعي رحمه الله يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء لان الواجب في الذمة فصار كصدقة الفطر ولانه منعه بعد الطلب نصا رسالا ستهلاك

من الروم فلما اراد عمر رضي الله عنه ان يوظف عليهم الجزية ابوا وقالوا نحن من العرب نائف من اداء الجزية فان وظفت علينا الجزية لحقنا باعدائك من الروم وان رأيت ان تأخذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض وتضعفه علينا فعلت ذلك فثار عمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك وكان الذي يسمى بينه وبينهم كردوس التغلبي قال يا امير المؤمنين ما احبهم فانك ان تناجزهم لم تطلقهم فصالحهم عمر رضي الله عنه على ذلك وقال هذه جزية سموها ما شئتم فوقع الصلح على ان يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولم يتعرض لهذا الصلح بعده عثمان رضي الله عنه فلزم اول الامة وآخرهم.

قوله وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان ما يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين ما يؤخذ من رجالهم فكذا يؤخذ من نساءهم ما يؤخذ من رجالهم وروى الحسن بن ابي حنيفة رح انه لا يؤخذ من نساءهم لانها بدل الجزية ولا جزية على النساء قلنا هذا بدل الصلح فيلزمها كما اذا صالحت عن القصاص اخذت به وان لم يجب عليها شيء من دية وجبت على العاقلة **قوله** وقال الشافعي رحمه الله يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء وذكر تفسير التمكن في الخلاصة الغزالية حيث قال لو اخرج مع التمكن عصي فان تلف المال ضمن وان اخرج بعذر فتلف لم يضمن والتمكن في الاموال الباطنة بالظفر باهل الاستحقاق وفي الظاهرة بالظفر بالساعي في احد القولين **قوله** ولانه منعه بعد الطلب يعني ولئن سلمنا انه امانة في يده فالامانات تضمن بعد طلب من له (ولاية)

ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتبصير فيسقط بهلاك محله كدفع
العبد الجاني بالجناية يحفظ بهلاكه والمستحق فقير يعينه المالك ولم يتحقق
منه الطلب وبعد طلب الساعي قبل يضمن وقبل لا يضمن لانعدام التفويت
وفي الاستهلاك وجد التعدي وفي هلاك البعض يسقط بقدره اعتبارا له بالكل

ولاية الطلب والشارع جعل صاحب المال مطالبا من نفسه عند التمكن فاذا امتنع بعد توجه
المطالبة عليه صار ماضيا كثر الامانات على ان الخلاف ثابت فيما اذا طالبه الفقير
بالاداء والحق ثابت للفقير فاذا امتنع بعد وجود الطلب ممن له الحق صار ماضيا به .

قوله ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتبصير الواجب فعل تملك شطر من
النصاب ابتداء ومن امر بملك مال بعينه سقط الامر بدهاب المال لان المأجور به من
الفعل لا يتصور بدون محله وهذا لان محل الزكاة هو النصاب والحق لا يبقى بعد
فوات محله كما لعبد الجاني والعبد المديون اذا مات والشخص الذي فيه الشفعة اذا صار
بصرابطل حق الشفع ثبت ان البراءة عندنا ليس لعجز المأمور عن الاداء ولكن بانعدام
الفعل المأجور به شرعا لانه ما صار مشروعا الا بالمحل الذي اصيف اليه فلا يبقى
بدونه فلا يضمن وذلك لان وجوب الضمان بتفويت ملك او يد كثر الامانات وهذا
بهذا التأخير ما فوت على الفقير داء ولا ملكا فلا يصبر ماضيا له شرعا بخلاف صدقة
القطر والصح فان محل الواجب هناك ذمته لا ماله وذمته باقية بعد هلاك المال
قوله والمستحق فقير يعينه المالك هذا جواب لقول الشافعي رحمه الله بانه منع بعد
الطلب بان طلب الفقير ومقدار الواجب من الزكاة تمنعه نقول ماتعين هذا الفقير مستحقا
وله ان يصرفه الى من شاء من الفقراء وربما يمتنع من الاداء لصرفه الى من هو احوج
منه وبعد طلب الساعي قبل يضمن وهو قول العراقيين من اصحابنا لان الساعي
منع من الاخذ فلزمه الاداء عند طلبه صار متعديا بالمنع كالمدع اذا منع الودعة والاصح

(كتاب الزكاة — باب صدقة الموالم — فصل)

وان قدم الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب جازلانه ادنى بعد سبب الوجوب
 فيجوز كما اذا كفر بعد الجرح وفيه خلاف مالك رح ويجوز التعجيل لاكثر من سنة
 لوجود الحبب ويجوز تنصب اذا كان في ملكه نصاب واحد خلا فالزفر رحمة الله
 تعالى عليه لان النصاب الاول هو الاصل في الصبية والزائد عليه تابع له
 الله تعالى اعلم بالصواب •

ان لا يضمن وهو اختيار مشايخنا رحمهم الله تعالى لان وجوب الضمان يعتد به
 تعويت يدا وملك ولم يوجد •

قوله وان قدم الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب جازد كرفي الايضاح
 ولا يعتبر المعجل في اتمام النصاب وبيانه اذا عجل شاة من اربعين فحال عليه
 الحول وعند تسعة وثلاثون فلا زكاة عليه وذكر في الزبادات ان كان صرف الى
 الفقراء وقعت نفلا وان كان قائما بعينه في يد الامام او العامي اخذها وان باعها الامام
 لنفسه ضمنها والتمن له فان باع لينصدق بمنها رد عليه الثمن الى هنا من الايضاح
 ومن هذا وقع الامام العلامة صاحب النهاية في المصوح حيث اقدم الى بيان الفرق بين الاداء
 معجلا وبين الاداء في آخر الحول فقال قلت عندنا يجوز التعجيل ولكن بين الاداء
 معجلا وبين الاداء في آخر الحول فرق وهو ان في المعجل يشترط ان لا ينقص النصاب
 في آخر الحول وفي الاداء في آخر الحول لا يشترط بانه اذا عجل شاة من اربعين فحال
 الحول وعند تسعة وثلاثون فلا زكاة عليه حتى انه ان كان صرف الى الفقراء
 وقعت نفلا وان كانت قائمة بنفسها في يد الامام او العامي اخذها وان باعها الامام لنفسه
 ضمنها وما اذا كان ادائه في آخر الحول فيقع عن الزكاة وان ينقص النصاب والمسئلة في الايضاح
 الى هذا كلامه لم يفرق اسنادا العلامة بين ما اذا كانت الشاة المعجلة في يد الامام
 والباقية في يدا لما لك وبين ما اذا انتقص ما في يدا مالك بعد تعجيل الشاة وفي الاولى (لا)

باب زكاة المال

فصل في الفضة

ليس فيما دون ما نبي درهم صدقة لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة
والاوقية اربعون درهما فاذا كانت مائتين وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم
لانه عليه السلام كتب الى معاذ رضي الله عنه خذ من كل ما نبي درهم خمسة
دراهم ومن كل عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال •

لا يسترد ويصير المعجلة زكاة لان يد السامي يد المالك في حق تكميل النصاب اذا تم
الحول والشاة في يده وفي الثانية لا يصير زكاة لانه لا يكمل به النصاب حيث انتقص
الباقية في يد المالك وما ذكر في الايضاح من معجلة الزيادات من قوله وان كان قائما في
يد الامام والسامي اخذها محمول على ما اذا انتقص الباقي في يد المالك والدليل عليه
ما ذكر في الايضاح بعد هذا في هذه المسئلة وما اذا صرف الى الامام ثم تم الحول
والباقي في يده وقع الذي في يد الامام من الزكاة وان انتقص مما كان في يده
كان له ان يسترده من الامام والله اعلم •

باب زكاة المال

فصل في الفضة

اراد بالمال غير الموات على خلاف عرف اهل البادية فان اسم المال عندهم انما
يقع على النعم ومن محمد رحمه الله المال كل ما يملكه الناس من دراهم اود نائبر
او حنطة او شعير او حيوان او ثياب او غير ذلك كذا في المغرب الاوقية بالثمد يد
اربعون درهما افعولة من الوقاية لانه ياتي صاحبها من الضرر وقيل هي فعيلة من الاوق
الثقل والجمع الاواني بالثمد يد والتخفيف كذا في المغرب • (قوله)

قال ولاشي في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ما زاد على المائتين فزكوته بحسابها وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام في حديث علي رضي الله تعالى عنه وما زاد على المائتين فبحسابها ولان الزكاة وجبت شكرا لنعمة المال واشترط النصاب في الابتداء لتسحق الغنى وبعد النصاب في السوائم تحرزا عن التشقيص ولابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قوله عليه الصلوة والسلام في حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لا تأخذ من الكسور شيئا وقوله في حديث عمر وابن حزم وليس فيما دون الاربعين صدقة ولان المخرج مدفوع

قوله وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال ما حباه ما زاد على المائتين فزكوته بحسابها وهو قول علي وابن عمر وابراهيم النخعي رضي الله تعالى عنهم وقال طاووس البجلي رحمه الله تعالى عليه لا يجب في الزيادة شي حتى يبلغ مائتي درهم فيجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم **قوله** واشترط النصاب في الابتداء لتسحق الغنى جواب لاشكال يرد على قوله ولان الزكاة وجبت شكرا لنعمة المال ووجه الاشكال ان يقال لو كانت الزكاة واجبة شكرا لنعمة المال لما اشترط النصاب في الابتداء في غير السوائم ولما اشترط في الابتداء والانتها في السوائم فاجاب عنه وتحقيقه ان النصاب في الابتداء في غير السوائم لحصول الغنى للمالك به ففى الزيادة للمعبرة زيادة الغنى وذلك حاصل بالليل والكثير وفي الابتداء والانتها في السوائم تحرزا عن التشقيص واخرج ابو حنيفة رحمه الله بهما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما توارع مشورا موالكم من كل اربعين درهما درهم اراد بالاموال الدراهم ثم لا يجب كذلك ابتداء ثبت ان المراد به بعد المائتين والنهي عن الاخذ من الكسور في حديث عمرو بن حزم (ب)

وفي إيجاب الكمور ذلك لتعذر الوقوف والمعتبر في الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه واستقر الأمر عليه وإذا كان الغالب على الورق الغنّة فهو في حكم الغنّة وإذا كان الغالب عليها الغش فهو في حكم العروس يعتبر أن تبلغ قيمته نصابا لأن الدرهم لا تخلو من قليل غش لأنها لا تطيع إلا به وتخلو من الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة وهو أن يزيد على النصف اعتبار الحقيقة وسد كره في الصرف أن شاء الله تعالى إلا أنه في غالب الغش لا بد من ثبة التجارة كما في سائر العروس

ليس فيما دون الأربعين صدقة دليل على أن المراد من قوله في كل أربعين درهما درهم نفي الوجوب فيما دون الأربعين •

قوله وفي إيجاب الكمور ذلك أي الصرح لتعذر الوقوف وذلك أنه إذا ملك ما نتي درهم وسبعة دراهم فعندهما يجب عليه خمسة دراهم وسبعة أجزاء من أربعين جزء من درهم وفي الحنة الثانية زكاة ما بقي وهو ما نتي درهم ودرهم وثلاثة وثلاثون جزء من درهم فيتعذر الوقوف على مقدار الواجب فيه **قوله** بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه أعلم أن الدراهم في الابتداء كانت على ثلاثة أصناف صنف منها كل عشرة منه عشرة مثاقيل كل درهم مثقال وصنف منها كل عشرة منه ستة مثاقيل كل درهم ثلاثة أخماس مثقال وصنف منها كل عشرة منه خمسة مثاقيل كل درهم نصف مثقال وكان الناس ينصرفون بها ويتعاملون فيما بينهم إلى أن اختلف عمر رضي الله عنه فأراد أن يحتوفي الخراج بالأكثر فالتمسوا منه التخفيف فجمع حمام زمانة ليتوسطوا ويوفقوا بين الدراهم كلها وبين مائة درهم وبين مائة الرمية فاستخرجوا له وزن السبعة وأنما فعلوا ذلك لاحتد وجوه ثلاثة أحدها أنك إذا جمعت من كل صنف عشرة صار الكل أحدًا وعشرين مثقالا

الاذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصابا لانه لا يعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة والله تعالى اعلم بالصواب .

فصل في الذهب

ليس فيمادون عشرون مثقالا من ذهب صدقة فاذا كانت عشرون مثقالا وحال عليها الحول فيها نصف مثقال لماروينا والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم وهو المعروف ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان لان الواجب ربع العشر وذلك فيما قلنا ذلك مثقال عشرون قيراطا وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وعندهما تجب بحساب ذلك وهي معثلة الكمور وكل دينار عشرة دراهم في المخرج فيكون اربعة مثاقيل في هذا كما ربعين درهما وفي تبرالذهب والفضة وحليهما واوانيها الزكوة

فاذا اخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقيل والثاني انك اذا اخذت ثلث عشرة من كل صنف وجمعت بين الاثلاث الثلاثة المختلفة كانت سبعة مثاقيل والثالث انك اذا القيت الفاصل على السبعة من العشرة اعنى الثلاثة والفاصل ايضا على السبعة من مجموع السنة على الخمسة اعنى الاربعة ثم جمعت مجموع الفاضلين اى فاضل السبعة من العشرة وفاضل المجموع من السنة والخمسة وهما القيت كان سبعة مثاقيل فلما كانت سبعة مثاقيل اعدل الاوزان فيها ودارت في جميعها بطريق مستقيم اختاروها **قوله** الا اذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصابا اى يجب في تلك الفضة دون عشها زكوة من غير اعتبار القيمة ونية التجارة والله اعلم بالصواب .

فصل في الذهب

قوله والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم هذا التعريف لزيادة الايضاح لانه عرف من قوله وهو ان يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل ان المثلقال ما يكون كل (سبعة)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال لانه مبتذل في مباح فشا به ثياب البذلة ولنا ان الحب مال تام ودليل النماء موجود وهو الامداد للتجارة خلقة والدليل هو المعبر بخلاف الثياب والله اعلم بالصواب •

سبعة منه وزن عشرة دراهم فسؤال الدور وهم اذ كل واحد من الدراهم والمثقال معروف لكن عرف المعبر من الدراهم بان يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال معروف فحصل منه ان نسبة المثقال الى الدراهم ان يكون كل سبعة منه على وزن عشرة دراهم ثم صرح ببيان هذه النسبة في باب الذهب لزيادة الكشف والايضاح بهم علماء هداة يعبدون ما افادوا على الكمال من غير نقص واخلاق جزاهم الله تعالى خير الجزاء •

قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا تجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال وانما خصهما ليمتاز به كل ما يباح استعماله من الذهب والفضة مما لا يباح استعماله وذكر في الخلاصة الفrazierية اما من الحلي المباح من الذهب والفضة فلا زكوة فيها على اصح القولين لانه رخص استعمالها كمال السلع وان كانت محظورة او آنية فالزكوة واجبة وفي الايضاح اذ كان له انا فضة وزنه مائتان وقيمه ثلثمائة درهم فان كان زكوى من مئته تصدق بربع عشرة على الفقير فيشاركه فيه وان ادنى من قيمته فعند محمد رحمه الله يعدل الى خلاف الجنس وهو الذهب لان الجودة معتبرة فاما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو ادنى خمسة دراهم من غير الاناء سقط منه الزكوة لما بينا ان الحكم عنده مقصور على الوزن فان ادنى من الذهب ما تبلغ قيمته قيمة خمسة دراهم من غير الاناء لم يجز بالاجماع لان الجودة متقومة عند المبالغة بخلاف الجنس فاذا ادنى القيمة وقعت من القدر المستحق وفيه ايضا وروى ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا اعطى الفضة مائة الفضة فان كان وزن الفضة فيها دفع اقل لم يجز حتى يعطى قدر النقصان نحو ان تؤدى النهرجة من الجباد وان كان التفاوت

فصل في العروض

الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق او الذهب لقوله عليه السلام فيها يقومها فيؤدي من كل ما ثني درهم خمسة دراهم ولانه معد للاستثناء باعداد العبد فاشبه المعد باعدادا لشرع وتشترط نية التجارة ليثبت الاعداد ثم قال يقومها بما هو انفع للمساكين احتياطا لحق الفقراء قال العبد الضعيف عصمة الله وهذه رواية من ابي حنيفة رحمه الله وفي الاصل خبره لان الثمنين في تقدير قيم الاشياء بهما سواء وتفسير الانفع ان يقومها بما يبلغ نصابا وعن ابي يوسف انه يقومها بما اشترى ان كان الثمن من النقود لانه ابلغ في معرفة المآلية وان اشترى بها بغير النقود قومها بالنقد الغالب ومن محمد رحمه الله تعالى انه يقومها بالنقد الغالب على كل حال كما في المغصوب والمستهلك واذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول تنقصا نه فيما بين ذلك لا يحقط الزكاة لانه يشق اعتبار الكمال في اثباته املا بدمنه في ابتداءه لان انعقاد وتحقيق الغنى وفي اثباته نه للوجوب ولا كذلك فيما بين ذلك لانه حالة البقاء بخلاف ما لو هلك الكل حيث يبطل حكم الحول ولا تجب الزكاة لانعدام النصاب في الجملة ولا كذلك في المسئلة الاولى لان بعض النصاب باق فيبقى للانعقاد •

لمعنى في الوصف نحو ان يؤدي الجباد من المضروبة جاز وكذلك ان اعطى تبراجيدا من المصوفة وقيمة المصوغ اكثر وصاغت ازا لان الجودة لا قيمة لها والله اعلم •

فصل في العروض

قوله وتشترط نية التجارة اي حالة الشراء فاما اذا كانت النية بعد الملك فلا بد من اقراران عمل التجارة بنيتها حتى تعمل نية لان مجرد النية لا تعمل على ما مر **قوله** بالنقد الغالب على كل حال اي سواء اشترى بها باحدا لنقد من او بغيره **قوله** كما في المغصوب لان التقويم في حق الله تعالى معتبرا لتقويم في حق العباد ومنه وقعت الحاجة الى تقويم المغصوب في المستهلك تقوم بالنقد الغالب في المآل فكذا هذا **قوله** فنقصانه فيما (بين)

(٥٨) (كتاب الزكاة ... باب زكاة المال - فصل في العروض)

قال وتضم قيمة العروض الى الذهب والفضة حتى يتم النصاب لان الواجب في الكل باعتبار التجارة وان افرقت جهة الاعداد .

بين ذلك لا يعطى الزكاة وقال الشافعي ربح كمال النصاب في السوائم من ابتداء الحول الى انتهائه شرط وفي مال التجارة يعتبر الكمال في آخره لا غير لان الزكاة تتعلق بقدر ووصف وفوات الوصف في خلاله يبطل حكم الحول نفوات بعض القدر او لم وفي نصاب التجارة يتمددا اعتبار النصاب في اثناء الحول لان القيمة تزداد وتنقص في كل ساعة فتعذر عليه التفريق في كل وقت فمقط اعتبارها حالة البقاء ويمقط في الابتداء ايضا لان اعتبارها في الابتداء انما يكون لاجل البقاء لنا ان النصاب شرط للبسوف في اعتبار الكمال في اثنائه صرفلا يعتبر اما لا بد منه في ابتداءه لا نعقاد وتحقق الغنى . وفي انتهائه للوجوب ولا كذلك فيما بين ذلك لانه حالة البقاء فلم يشترط الغنى فيه بل هي حال بقاء الحول المنعقد فيشترط بقاء شيء من المحل لبقاء الحول حتى لو هلك كله بطلت اذا لم يبق ما يصلح لبقاء الحول وهذا كمن حلف بعقوبة عبده ان يدخل الدار فان الملك يشترط حال اليمين لان عقاد اليمين وحال الدخول لنزول العتق لانما بين ذلك واعتبار الخصم نفوات بعض القدر ونفوات الوصف لا يستقيم لان نفوات الوصف هناك وارد على كل النصاب فصار كهلاك النصاب كله وذلك لانه لما اعدها للاستعمال لم يبق شيء من المحل صالحا لبقاء الحول لان العلوقة ليعتد من مال الزكاة فصار كون كلها ملوثة كهلاك كلها فاما بعد هلاك البعض بقي المحل صالحا لبقاء الحول لان الشيء اذا انعقد على الكل يعني منعقدا على البعض كما ذاهلك بعض مال المصارفة يبقى المعقد الباقي .

قوله وان افرقت جهة الاعداد فان الاعداد في العروض من جهة العباد لا مدادها للتجارة وفي النقد بين من الله تعالى فانهما خلقا للتجارة فهما للتجارة وصما والعروض لها جعل (قوله)

ويضم الذهب الى الفضة للمجانسة من حيث الثمنية ومن هذا الوجه ما روي
ثم تضم بالقيمة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالاجزاء وهو رواية عنه
حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب وتبلغ قيمتها مائة درهم فعليه
الزكوة عنده خلافا لهما هما يقولان المعتبر بهما القدر دون القيمة حتى لا تجب
الزكوة في مصوغ وزنه اقل من مائتين وقيمتها فوقها هو يقول ان الضم للمجانسة وهي
تتحقق باعتبار القيمة دون الصورة فيضم بها والله اعلم.

قوله ويضم الذهب الى الفضة وقال الشافعي رحمه الله لا يضم لانهما جنسان مختلفان
صورة ومعنى كالا بل والغنم والاتحاد معنى الثمنية لا يوجب اتحاد الجنس كالركوب
في حق الدواب ونحن نقول بان الاتحاد بينهما ثابت في الوصف الذي صارا له
به سببا لوجوب الزكوة وهو الثمنية فلا يعتبر الاختلاف في الصورة كعروض
التجارة بخلاف الابل والغنم لان الزكوة فيهما باعتبار العين والايان مختلفة حقيقة
قوله حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل انما خص هذه الصورة
لانه انما يظهر الاختلاف حال نقصان الاجزاء ولا يظهر عند تكامل الاجزاء
كما اذا كان من كل واحد منهما نصف النصاب بان كان له عشرة مثاقيل ذهب
ومائة درهم او من احد هما ثلثة ارباع النصاب والربع من الآخر بان كان
له مائة وخمسون درهما وخمسة مثاقيل او على العكس فانه يضم بالاجماع لانه متى
انقص قيمة احد هما يزداد قيمة الآخر فيمكن تكميل ما انتقص قيمة بما ازداد
فتجب الزكوة باختلاف **قوله** هو يقول ان الضم للمجانسة وهي تحقق باعتبار القيمة
دون الصورة واعتبار الوزن اعتبار الصورة فاما مسئلة الابريق فنقول القيمة المأتمكن
اعتبارها عند المقابلة بغيرها فاما بانفرادها فلا اذا اجتمعنا ممكن اعتبار التقويم وحاصل
مسائل الضم ان عروض التجارة يضم بعضها الى بعض بالقيمة وان اختلفت اجناسها (وكذا)

باب في من يمر على العاشر

وإذا مر على العاشر مال فقال أصبته منذ أشهر

وكذا تضم هي إلى التقيدين بالاجماع والموائم من مختلفي الجنس مثل الابل والبقر والغنم لا يضم بعضها إلى بعض بالاجماع والتقدير يضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب عندنا خلافاً للمشافعي ولكن اختلف علماءنا الثلاثة في كيفية الضم وفي الإيضاح والإجراء الذين يعملون المناس إذا ابتاعوا عباناً ليعملوا بها فحال الحول عليهم فهذا على وجهين كل ما يبقى أثره في المحل كالعصفور والزعفران وما شبه ذلك فإن في ذلك الزكاة لأن ما يأخذ في حكم العرض عن هذا العين ولهذا له حق الحبس الاستيفاء لاجرة فكان العين معداً للتجارة وما لا يبقى له أثر في العين كالصابون والاشنان لا تجب الزكاة لأن ما يأخذه ليس بعرض لأن العين لم يبق فلا تجب فيه الزكاة وأما آلات الصنائع الذين يعملون بها وطروف الامتعة للتجارة لا تجب فيه الزكاة لأنها ليست بمعدة للتجارة وكذلك لو أوفى النحاس إذا اشترى المقادير والجلال بأن كان يبيع مع الدواب تجب الزكاة وإن كان لسفط الدواب بها فلا زكاة فيها كآلة الصنائع.

باب في من يمر على العاشر

قوله إذا مر على العاشر مال أي مال الزكاة وأراد به الأموال الباطنة لأن ثبوت ولاية الأخذ في الأموال الظاهرة وهي السوائم لا يختص بالمرور ويدل عليه قوله بعد هذا وكذا الجواب في صدقة السوائم **قوله** فقال أصبته منذ أشهر يريد به أنه لم يحل عليه الحول لأن الأشهر جمع قلة وهي تقع على العشرة فما دونها (تؤيد)

فقط

أولي دين وحلف صدق ، والعاشر من نصبه الإمام على الطريق لباخذ الصدقات من التجار ومن أنكر منهم تمام الحول أو الفراغ من الدين كان منكراً للوجوب والقول قول المنكر مع اليمين وكذا إذا قال ادبنيها إلى ما شرأخر ومراده إذا كان في تلك السنة عاشر لانه ادعى وضع الأمانة موضعها بخلاف ما ذالم يكن ما شرأ آخر في تلك السنة لانه ظهر كذبه بيمين وكذا إذا قال ادبنيها أنا يعني إلى الفقراء في مصر لان الأداء كان مفوضاً إليه فيعولاً لاخذ بالمرور لدخوله تحت الحماية وكذا الجواب في صدقة العوائم في ثلثة فصول وفي الفصل الرابع وهو ما إذا قال ادبت بنمي إلى الفقراء في مصر لا يصدق لان الأداء ما كان مفوضاً إليه فلا يصدق وان حلف وقال الشامي رحمه الله يصدق لانه أوصل الحق إلى المستحق ولأن حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بخلاف الاموال الباطنة ثم قيل الزكاة هو الاول والثاني سياسقوبل هو الثاني والاول ينقلب فعلا وهو الصحيح ثم فيما يصدق في السوائم واموال التجارة

قوله أولى دين أو دينه دين مطالب من العباد اذ هو المانع **قوله** وحلف صدق ومن أبي يفسر حلا يمين في هذه الوجوه كما في قوله صمت وصليت اذ الزكاة عبادة خالصة لله تعالى فكانت بمنزلة الصوم والصلوة وجه ظاهر الرواية ان هذه عبادة تعلق بها حق العاشر في الاخذ وحق الفقراء في المنفعة فالعاشر بعد ذلك يدعي عليه معنى لواء قرينه يلزمه فيستحلف لرجاء النكول كما في ما ثر الدعاوي ولا يلزم عليه حد القذف فانه لا يستحلف فيه اذا نكروا تعلق حق العباد بالمالان اليمين مشروعة للنكول والقضاء بالنكول في الصدود متعذر بخلاف الصوم والصلوة فانه لم يتعلق بهما حق العباد ولا يكذب فيهما احد وهما السامي يكذبه **قوله** وكذا إذا قال ادبنيها أنا يعني إلى الفقراء في مصر فما اذا دعي الأداء من الاموال الظاهرة قايوم من الاموال الباطنة بعد الاخراج إلى الصرف فانه لا يصدق (و)

لم يشترط اخراج البراءة في الجامع الصغير وشرطه في الاصل وهو رواية الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ادعى ولصدق دعواه علامة فيجب ابرازها
وجه الاول الخط يشبه الخط فلا يعتبر علامة .

وقال الشافعي رحمه الله عليه صدق لان الزكاة حق الفقراء قال الله تعالى انما الصدقات
للفقراء اصناف اليهم بلام الملك وقد اوصل الحق الى المستحق فقبراً ذمته كالمشتري
من الوكيل اذا اوفى الثمن الى الموكل ولنا ان حق الاخذ للسلطان قال الله تعالى
خذ من اموالهم صدقة وقال عليه السلام خذ من الابل الابل فلا يملك الغني ابداً
كمن عليه الجزية اذا صرفه بنفسه الى المعاتلة وكالمصرف الوارث الثلث الموصى به
الى الفقراء يأخذ الوصي ثلثاً خروكاً لو ادعى صاحب الطعام العشر الى الفقراء
يعشر الامام ثانياً فكذا هنا الا ان يعجز الامام او الوصي اعطاه وان لم يعجز قيل الزكاة
هو الثاني والاول ينقلب فقيل هو الاول كالوختي على السامي مكان ماله
كان اداه صحباً ولو صدقه السلطان قيل لا يأخذ ثانياً وقيل يأخذه وفي التفريق يجوز
دفع زكاة الاموال الظاهرة والعشر الى الفقراء فيما بينه وبين الله وان كان للامام ان
يأخذها ثانياً وذكر في التفريق ايضا ان وقف على اهل بلدة لا يؤدون زكاة الاموال
الباطنة طالهم بها وكذا من صرف بذلك مريب وطولب بالاداء وفي الاشارات اذا امتنع
من اداء الزكاة محبس حتى يؤدى .

قوله لم يشترط اخراج البراءة في الجامع الصغير ذكر الامام الترمذي رحمه الله
في الجامع الصغير ولا يشترط ان يأتي بخط البراءة وهو الاصح ثم على قول من يشترط
البراءة في التصديق هل يشترط معها اليمين ايضا كما يشترط اليمين اذا لم يأت بالبراءة
على ما هو ظاهر الرواية لا اختلوا فيه قال الامام الترمذي رحمه الله وفي الشافعي
لو اتى بالخط ولم يصدق منه ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يصدق لشهادة الظاهر له

قال وما صدق فيه المسلم صدق فيه الذمي لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم فنراعى تلك الشرائط تحقيقا للتضعيف ولا يصدق الحرابي الا في الجوارى يقول من امهات اولادى لان الاخذ منه بطريق الحماية وما في يده من المال يحتاج الى الحماية غير ان اقراره بنسب من في يده منه صحيح فكذا بامية الولد لانه يبتنى عليه فانعدمت صفته المالية فيهن والاخذ لا يجب الا من المال •

قال ويؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحرابي العشر هكذا امرهم رضي الله تعالى عنه ساعته وان مرحري يضمن درهما لم يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا يأخذون منا من مثلها لان الاخذ منهم بطريق المجازاة بخلاف المسلم والذمي لان المأخوذ زكاة او ضعفها فلا بد من النصاب وهذا في الجامع الصغير في كتاب الزكاة لا تأخذ من القليل وان كانوا يأخذون منا منه لان القليل لم يزل هو الا انه لا يحتاج الى الحماية •

قال وان مرحري بما تني درهم ولا يعلمكم ياخذون منا يأخذونه العشر لعمول ممر رضي الله فان احباكم فالعشر وان علم انهم يأخذون منا ربع عشرا ونصف عشرا يأخذ بقدره وان كانوا يأخذون الكل لا تأخذ الكل لانه عدروا ان كانوا لا يأخذون اصلا لا تأخذ لئلا يتركوا الاخذ من تجارنا ولا نأحق بمكارم الاخلاق قال وان مراحربي على ما شرعوه ثم مرمرة اخرى لم يشره حتى يحول الحول لان الاخذ كل مرة استبصال المال وحق الاخذ لحفظه ولان حكم الامان الاول باق وبعد الحول يتجدد الامان

قوله فنراعى تلك الشرائط أي من الحول والنصاب والغرام من الدمن وكونه للتجارة **قوله** تحقيقا للتضعيف فان تضعيف الشيء انما يكون ان لو كان المضعف على اوصاف المضعف عليه والا يلزم ان يكون تبديلا لا تضعيفا فيجب ان لا يتبدل شيء وراعا للتضعيف (٥١٦)

لانه لا يمكن من الاقامة الاحوال والاخذ بعده لا يستاصل المال وان مشره فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرة ايضا لانه رجع بامان جديد وكذا الاخذ بعده لا ينفي الى الاستيصال وان مر ذمي بخمر او خنزير مشرا لغيره دون الخنزير وقوله عشر الخمر اي من قيمتها قال الشافعي رحمه الله لا بعشرهما لانه لا قيمة لهما وقال زفر بعشرهما لاستوائهما في المايعة عندهم وقال ابو يوسف رح بعشرهما اذا مر بهما جملة كانه جعل الخنزير تبعاً للخمر

كما قلنا في التضعيف على بني تغلب فان قيل اهل الذمة الحقوا بالمسلمين فيما لهم وعليهم بالحديث فوجب ان يؤخذ منهم ربع العشر كما لمسلمين قلنا المأخوذ من زكاة حقيقة والمأخوذ منهم كالجزية حتى يصرف الى مصارف الجزى وليس بزكاة حقيقة لانها طهرة وهم ليسوا من اهلها ولكنها زكاة في حقهم فالحقوا بالمسلمين في اعتبار الحصول وكالانصاب فوجب التضعيف كبني تغلب اظهار الصغار الكفر ولان حاجة الذمي الى الصباية اكثر لطمع اللصوص في اموالهم ولما وجب الاخذ من العربي لهذه العلة وجب ان يضعف عليه ما يؤخذ من الذمي لان العربي من الذمي كالذمي من المسلم حتى لا تقبل شهادة العربي على الذمي كشهادة الذمي على المسلم تحقيقا لفصل الذل والصغار لانه مظنة الاسترقاق ولهب الاموال .

قوله لانه لا يمكن من الاقامة الاحوال اي قريباً من الحصول وفي الكافي للعلامة النعماني رح وذكر في بعض نسخ الهداية لانه لا يمكن من المقام الاحوال وهو غلط من الكتاب والصواب ما ذكر في بعض النسخ بدون الا كما ذكر في المبسوط والجامع الصغير للخضر الاسلام وغيره **قوله** عشر الخمر اي من قيمتها وعند ممر وق رحمه الله من حينها **قوله** والمعلم يعني خمر نفسه فانه لو غصب خمر من مسلم كان له ان يخاصم ويسترد ثبت انه محسوم في حقه فجاز ان يكون في حق غيره كذا ذكر في الايضاح **قوله** كانه جعل الخنزير تبعاً للخمر اذا لم ية الخمر اظهر من مالية الخنزير لانه لا يقبل الخمر مال وبعده على عريسته ان يصير قل .

فان مربيكل واحد على الانفراد عشر الخمر دون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخنزير منها وفي ذوات الامثال ليس لها هذا الحكم والخنزير منها لان حق الاخذ للحماية والمسلم يصمي خمر نفسه للتخليص فكذا يصميها على غيره ولا يصمي خنزير نفسه بل يجب تسميته بالا ملام فكذا لا يصمي على غيره ولو مرصبي او امرأة من بني تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل

ما لا بالتخلل ولا كذلك الخنزير ولهذا اذا عجز المكاتب ومعه خمر يصير ملكا للمولى بخلاف الخنزير وكمن شيء لا يثبت قصدا ويثبت تبعا كوقف المنقول تبعا للعقار .

قوله فان مربيكل واحد على الانفراد عشر الخمر يراي هندابي يوسف رحمه الله وا ما هند هما فالحكم كذلك سواء مربيهما او على الانفراد لا يقال ما ذكرتم ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين منقوض بما اذا اشترى ذمي دار الخنزير وشفعها لمسلم اخذها بقيمة الخنزير اذ لو كان للقيمة حكم العين لما اخذها بالقيمة وايضا منقوض بما اذا تلف المسلم خنزير الذمي يضمن قيمته فلو كان لها حكم العين لما ضمنها كما لا يضمن عين الخنزير لا نقول القيمة في حق ذوات القيم بمنزلة عينها من وجه دون وجه اما انها ليست عينها فظاهر لانها متغايران حقيقة واما انها بمنزلة عينها فيما اذا تزوج امرأة على عبد بغير عينه ثم اتاها بالقيمة تجبر المرأة على القبول كما لو اتاها بالمسمى فلما دارت القيمة بين ان يكون بمنزلة العين وبين ان لا يكون اعطي لها حكم العين في حق الاخذ لان فيه اقترابا مما هو في حكم نجس العين ولم يعط له حكم العين في حق الاعطاء لانه موضع ازالته وتبعيد فكان هذا نظير ما ذكر في مسئلة المرقين بالانتفاع بالاسهلاك وذكر في الفوائد الظهيرية بعد قوله وكخذ القيمة فيما لا يكون من ذوات الامثال ينزل بمنزلة اخذ العين فان قيل ما ذكرتم يشكل بذي استنهاك عليه ذمي خنزيره حتى ضمن قيمته فاخذ القيمة ونفسي (ها)

لماذا كثرنا في السوائم ومن يمر على ما شرب مائة درهم وأخبرنا أن له في منزله مائة أخرى قد حال عليها الحول لم يترك التي مر بها لقلته وما في بيته لم يدخل تحت حمايته فلو مر بمائتي درهم بمعاملة لم يعرفها لانه غير مأذون به اداء زكوته.

قال وكذا المغاربة يعني اذا مر بالمغرب على العاشر وكان ابو خنيفة يحول الا يعشرها لقوة حق المغارب حتى لا يملك رب المال نهيه عن التصرف فيه بعد ما صار مروضاً فنزل منزلة المال كثرهم جمع الى ما ذكر في الكتاب وهو قولها لانه ليس بمالك ولا نائب عنه في اداء الزكاة الا ان يكون في المال ربح يبلغ نصيبه نصاباً فيؤخذ منه لانه مالك له

بها دينا عليه لمعلم جاز ولو كان اخذ العينة كما خذ العين لما جاز القضاء قبل له لما قضى بها دينا عليه وقعت المعاقبة والمعاقبة بينه وبين صاحب الدين وعند ذلك يختلف السبب واختلاف الاسباب بمنزل بمنزلة اختلاف الاعيان على ما عرف وكذلك ذكر سؤال في النكته الثانية على قوله فكذلك الا يصحبها بغيره فان قيل المسلم او الذي اذا نصب خنزيره ذمي وتماكا الى القاضي فالقاضي يأمره بالرد والتسليم والامر بالرد والتسليم حماية له قبل له نحن ندعي انه اذا لم تكن له ولاية حماية خنزير نفسه لا يكون له ولاية حماية خنزير غيره لغرض يستوفيه وههنا لوحما حماية لغرض يستوفيه ولا كذلك القاضي فانقرنا وذكر الامام المحبوبي رحمه الله واذا مر الذمي عليه بجلد الميتة هل يأخذ منه شيئا ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله عن الكرخي رحمه الله انه يأخذ منه فانه كان مالا في الا ابتداء ويصير مالا في الانتهاء بالدفع فكان كالخمر.

قوله لماذا كثرنا في السوائم لان مال التاجر اذا مر به على العاشر بمنزلة السوائم لحاجته الى الحماية وقد بينا انه لا يؤخذ من سوائم صبيانهم ويؤخذ من سوائم نساءهم فكذلك حكم التاجر منهم اذا مر على العاشر (الوقت)

ولو مر بعد ما ذن بهما ثني درهم وليس عليه دين عشرة قال ابو يوسف رحمه الله لا ادري ان ابا حنيفة رحمه الله يرجع من هذا ام لا فيس قوله الثاني في المضاربة وهو قولهما انه لا يعشرهما لان الملك فيما في يده للمولى ولما تصرف فصار كالمضارب وقيل في الفرق بينهما ان العبد يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعهد على المولى فكان هو المحتاج الى السعاية والمضارب يتصرف بحكم النباية حتى يرجع بالعهد على رب المال فكان رب المال هو المحتاج فلا يكون الرجوع في المضاربة رجوعا منه في العبد وان كان مولا معه يؤخذ منه لان الملك له الا اذا كان على العبد دين يحبط بماله لانعدام الملك او للشفل قال ومن مر على عاشر الخوارج في ارض قد غلبوا عليها عشرة بنتى عليه الصدقة معنا فاذا مر على عاشر اهل العدل لان التقصير جاء من قبله من حيث انعم عليه .

قوله ولو مر بعد ما ذن بهما ثني درهم وليس عليه دين عشرة وفي الايضاح قال ابو يوسف رحمه الله اعلم انه يرجع في العبد ام لا والصحيح ان رجوعه في المضاربة رجوع في العبد المأذون وفي الجامع الصغير التمرناشي وقال ابو يوسف رحمه الله رجوعه في المضاربة رجوع في المأذون لا بهما في المعنى سواء وقيل لامشابهة بينهما فان ولاية المأذون اهم لان الاذن في نوع اذن في الانواع ولا كذلك المضارب وفي الاصل لا يعشرهما لانهما امران بالتجارة وذكر فصر الا سلام في الجامع الصغير وقد ذكر في كتاب الزكاة انه لا يؤخذ من هؤلاء جميعا بعد ذكر المضارب والمستضعف والعبد المأذون **قوله** حتى لا يرجع بالعهد على المولى اي العبد المأذون اذا لزمه دين يؤدى من كسبه ورقبته ولا يرجع به على المولى اما المضارب اذا اشترى شيئا ولم يؤد الثمن حتى هلك مال المضاربة يرجع بمعلى رب المال **قوله** الا اذا كان على العبد دين يحبط بماله اي حينئذ لا يؤخذ منه سواء كان معه مولا او لم يكن **قوله** لانعدام الملك اي عند ابي حنيفة رحمه الله وقوله للشفل اي عندهما والله اعلم (باب)

باب المعادن والركاز

قال معدن ذهب اوقية او حديد او رصاص او صخر وجد في ارض خراج او عشيرة فيه الخمس عندنا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا شيء عليه فيه لانه مباح سبقت يده اليه كالصيد الا اذا كان المستخرج ذهابا اوقية فيجب فيه الزكاة ولا يشترط الحول في قول لانه نماء كله والحول للتنمية ولنا قوله عليه الصلوة والسلام

باب المعادن والركاز

في الايضاح ما يخرج من الارض ثلاثة انواع منها ما ينطبع كالذهب والفضة والحديد والرصاص وفي جميعه الخمس وقال الشافعي رحمه الله عليه في الذهب والفضة ربع العشر وهو بمنزلة الزكاة ولا يجب في غيرهما شيء والنوع الثاني ما كان ما ثعا كما لغا روالنط ولا شيء فيه لانه مائع بمنزلة الماء وان كانت العين في ارض خراجية يجب المخرج في الموضع الذي ينأى فيه الزراعة والنوع الثالث الذي ليس بمائع ولا ينطبع كالجص والنورة وما اشبه ذلك ولا شيء فيه لانه من اجزاء الارض كالتراب وكذلك الباقوت والعبروزج وغير ذلك لانه حجر وقد قال صلى الله عليه وسلم لا زكاة في حجر والمراد به الحق المتعلق بالمعدن قال معدن ذهب وجد في ارض خراج او مشرا حترزبه عما اذا وجد المعدن في الدار فانه لا خمس فيه عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه واما اذا وجد المعدن في المفازة التي لا مالك لها ففيه الخمس عندنا ايضا كما اذا وجد في ارض العشر والخراج كذا في شرح الظاهر ورحمة الله تعالى عليه

وفي الركاز الخمس وهو من الركز فاطلق على المعدن ولا نها كانت في ايدى الكفرة وحويتها ايدى اهلبة فكانت غنيمة وفي الغنائم الخمس بخلاف الصيد لانه لم يكن في يد احد الا ان للفائزين بها حكمية لثبوتها على الظاهر واما الحقيقة فللواجد فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس والحقيقة في حق اربعة الاخماس حتى كانت للواجد ولو وجد في داره معدن فليس فيه شيء عند ابي حنيفة رحمه الله وقال فيه الخمس لا طلاق ما روينا

قوله وفي الركاز الخمس فانه عليه الصلوة والسلام لما سئل عما يوجد في الحرب العادي قال فيه وفي الزكوة الخمس نعطف الركاز على المدفون فعلم ان المراد بالركاز المعدن ولانه مأخوذ من الركز وهو الاثبات وهذا المعنى حقيقة في المعدن لانه خلق فيه مركبا وفي الكنز مجاز للمجاورة والحقيقة احق **قوله** فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس احتياطا والحقيقة في حق اربعة الاخماس حتى كانت للواجد من كان من حر وعبد ومسلم وذمي وذكر واثنى وصبي وبالغ لان استحقاق هذا المال كما استحقاق الغنيمة ولجميع من سميها حق في الغنيمة اما سميها او رخصا فان الصبي والمرأة والعبد والذمي يرضخ لهم اذا قاتلوا ولا يبلغ نصيبهم المهر تمسرا من المعاونة بين التبع والمتبوع وهما لا مزاحم للواجد في الاستحقاق حتى يعتبر التفاسل فلذلك كان الباقي له والذي روي ان عبدا وجد جرة من ذهب على عهد عمر رضي الله عنه فادى ثمنه منه واعتقه وجعل ما بقي لبيت المال انه كان وجده في دار رجل فكان لصاحب الدار فلم يبق احد من ورثته فلذلك اصرف الى بيت المال ورأى المصلحة في ان يعطي ثمنه من بيت المال ليوصله الى العتق كذا في المبسوط **قوله** لا طلاق ما روينا وهو قوله عليه السلام وفي الركاز الخمس ولم يعمل بين الارض والدار (قوله)

وله انه من اجزاء الارض مركب فيها ولا مؤنة في سائر الاجزاء فكذا في هذا الجزء لان الجزء ايضا لف الجملة بخلاف الكنز لانه غير مركب فيها وان وجده في ارضه فمن ابي حنيفة رحمة الله عليه روايتان ووجه الفرق على احدهما وهو رواية الجامع الصغير ان الدار ملكت خالية من المؤن دون الارض ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذا هذه المؤنة وان وجد ركازا اي كنزا

قوله وله انه من اجزاء الارض فان قيل لو كان من اجزاء الارض لجاز التميم عليه كما تراه لاجزاء قلنا انه من اجزاء الارض من حيث انه يدخل في بيعها بخلاف الكنز لان جميع الوجوه واما الجواب له عما روينا فان الامام حصه بهذه الدار فصاركانه نفل له بهذه الدار والامام هذه الولاية **قوله** ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذا هذه المؤنة يريد به ان الامام لما جعل الدار له فقد اصفاه له وقطع حق البائين عنها فلا يجب الخمس واما الارض فلان الامام ما اصفى له الحق فيها فانه يجب فيها العشر والخراج فاما الدار فهي مصفاة عن جميع الحقوق والدليل على الفرق بين الارض والدار انه لو كان له نخلة في دار تغل اكرار من تمر لا يجب فيها شيء ولو كانت النخلة في ارض عشيرة يجب العشر في التمر فكذلك في حكم المعدن **قوله** لما روينا وهو قوله عليه الصلوة والسلام في الركاز الخمس كل من حقه ان يقول لسباق ماروينا وهو قوله عليه السلام فيه وفي الركاز الخمس والمراد من قوله فيه في الكنز على ما ذكر فكان ذكر الكنز مقصودا هنا كمكان التمسك به اولى كالتمسك به في المبسوط كذا في النهاية ثم ذكر صاحب النهاية شبهة وهي انه تمسك اولا بهذا الحديث بلفظ الركاز على وجوب الخمس في المعدن حيث قال في الجامع الصغير اراد بالركاز المعدن واستدل هنا بهذا الحديث بلفظ الركاز ايضا على وجوب الخمس في الكنز والركاز اسم مشترك والمشترك لا مأموم له بالاتفاق خصوصا في موضع الاثبات فما وجهه

وجب فيه الخمس عندهم لما روينا واسم الركاز ينطلق على الكنز لعنى الركز وهو الاثبات
ثم ان كان على ضرب اهل الاسلام كما مكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة
وقد عرف حكمه في موضعه وان كان على ضرب اهل الجاهلية كما منقوش عليه الصم

ثم اجاب ان هذا من قبيل تعميم المعنى الذي له دلالة على كل واحد منهما فهذا ان
المدلولان حينئذ من انواع العام لا من انواع المشترك فان الركز يدل على الاثبات
بلغه على ما ذكرنا من ركز الرمح اذا اثبت في الارض ثم ذلك المثبت قد يكون
معدنا وقد يكون كنزا حتى لو ذكر المثبت مكان الركاز كان ذلك ما لا مشتركا
فكذا في لفظ الركاز لانه عبارة عنه كذا في النهاية وهذه الشبهة لا ترد لان المذكور
في الهداية التمسك بالركاز في اجاب الخمس في المعدن وانه لا ينافي التمسك به ايضا
في اجاب الخمس في الكنز لان معنى الركز يجمعهما ولهذا قال وهو من الركز فانطلق
على المعدن فمضى قوله فانطلق اشارة الى انه يجمعهما على هذا التحقيق يكون قوله
فيه وفي الركاز من قبيل مطف العام على الخاص كانه قال في المدفون وفي كل مثبت
يجب الخمس او يقول لما دل هذا الحديث على واحد منهما بعينه ثبت الحكم في الآخر
بطريق الدلالة لوجود المعنى الذي ورد به النص فيه بعينه في الآخر

قوله وجب الخمس عندهم اي عندنا وعندنا لشافعي رحمهم الله تعالى اذ لا فرق
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه في الكنزين ادا روغيرها وعندنا لشافعي
رحمه الله بين الذهب والفضة وبين غيرهما **قوله** فهو بمنزلة اللقطة لانه اذا كان فيه شيء
من علامات الاسلام كان من وضع المسلمين ومال المسلم لا يضمن وحكم اللقطة
ان تعرفها حيث وجدها مدة يتوهم ان صاحبها يطلبها وذلك بخلاف بقلة المال وكثرة
حتى قالوا في عشرة دراهم فصاعدا يعرفها حول او في امدون العشرة الى الثلاثة شهر او في امدون (الثلاثة)

ففيه الخمس على كل حال لما بينا ثم ان وجدته في ارض مباحة فاربعة اخماسه للمواجد لانه تم
الا حراز منه اذلا علم به للغائبين فيختص هو به وان وجدته في ارض مملوكة فكذا
الحكم عند ابي يوسف رحمه الله لان الانحفاظ بتمام الحيازة وهي منه وعند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله هو للمختط له وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة اول الفتح لانه
سبقت يده اليه وهي يد الخصوص فيملك به ما في الباطن وان كانت على
الظاهر كمن اصطاد سمكة في بطنها درة ملك الدرة ثم بالبيع لم يخرج من
ملكه لانه مودع فيها بخلاف المعدن لانه من اجزائها فينتقل الى المشتري

الثلاثة الى الدرهم يوما وفي ملس ونحوه ينظر يمينة وسرة ثم يضعه في كف فقبره .
قوله ففيه الخمس على كل حال سواء في ارضه او في ارض غيره او في ارض مباحة
قوله كمن اصطاد سمكة في بطنها درة ملكها فاذا باع السمكة ملكها المشتري ولم يملك
الدرة وذكر الامام النمرتاشي كذا استشهد به البعض والصحيح ان كان في صدف
ملكها والا فهي لقطة **قوله** ثم بالبيع اي بيع الارض التي تحتها كنز لم يخرج من
ملكه اي الكنز لانه مودع فيها اي الكنز في الارض ثم ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في
مثله الدرة فقال في ظاهر الرواية لم يفصل بين ان تكون الدرة مثقوبة او غير مثقوبة
وقبل ان كانت مثقوبة لا تدخل في ملك المشتري لانها بمنزلة الكنز وان كانت
غير مثقوبة تدخل كمن اصطاد سمكة فوجد في بطنها غبرا فهو للمشتري لانه حبش
يا كله السمكة فيكون تبعاله فيدخل وفي المحيطان لو كانت الدرة في الصدف فهي
للمشتري لان السمك يا كل الصدف وكل ما يأكله فهو للمشتري ولو اشترى جملا
فوجد في بطنه دينارا لم يكن له لانه لا يأكله عادة .
(قوله)
قلب

وَأَن لَّمْ يَعْرِفِ الْمُخْتَطِطُ (الْجَاهِلِي حَكْمُ الْغَنِيْمَةِ وَالْإِسْلَامِي حَكْمُ الْمَقْلُوعَةِ) يَصْرِفُ إِلَى أَقْصَى مَا لَكَ يَعْرِفُ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى مَا قَالُوا وَلَوْ أَشْبَهَ الْغَرْبَ بِجَعْلِ جَاهِلِيًّا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَقِيلَ بِجَعْلِ إِسْلَامِيًّا فِي زَمَانِنَا لِتَقَادُمِ الْعَهْدِ وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فَوَجَدَ فِيهَا دَارَ بَعْضِهِمْ رَكَازًا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ تَحْرِيزًا عَنْ الْغَدْرِ لِأَنَّهُ مَا فِي الدَّارِ فِي يَدِ مَالِكِهَا خُصُوصًا وَأَنْ وَجَدَهُ فِي الصَّحْرَاءِ فَهُوَ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِ أَحَدٍ عَلَى الْخُصُوصِ فَلَا يَعْدُ دَارًا وَلَا شَيْءٌ فِيهِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَلَصِّصِ غَيْرِ مَجَاهِرٍ وَلَيْسَ فِي الْفَيَروزِ الَّذِي يَوْجَدُ فِي الْجِبَالِ خُمْسٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا خُمْسَ فِي الْأَحْجَرِ

قوله وَأَن لَّمْ يَعْرِفِ الْمُخْتَطِطُ وَلَا وَرَثَتُهُ ذَكَرَ أَبُو الْبِرَاءِ أَنَّهُ يَوْضَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَذَكَرَ الْأَمَامُ الْمَرْخُومِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنَّهُ يَصْرِفُ إِلَى أَقْصَى مَا لَكَ يَعْرِفُ فِي الْإِسْلَامِ **قوله** وَأَنْ وَجَدَ فِي الصَّحْرَاءِ فَهُوَ لَهُ فَإِنْ قِيلَ يَدُهُمْ عَلَى مَا وَجَدَهُ فِي الصَّحْرَاءِ ثَابِتَةٌ الْأَتْرَعِيُّ أَنَّ الْمُحْتَمَأَ فِي دَارِنَا لَوْ وَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي الصَّحْرَاءِ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْهُ لثُبُوتِ يَدِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ مَا وَجَدَ الْمُحْتَمَأُ فِي دَارِهِمْ فَلَمَّا أَلْبَسَ يَدَهُ عَلَى الصَّحْرَاءِ ثَابِتَتْ حُكْمًا وَدَارُ الْإِسْلَامِ دَارُ أَحْكَامٍ فَتُعْتَبَرُ الْيَدُ الْحَكِيمَةُ فِيهَا عَلَى الْمَوْجُودِ مَا دَارَ الْحَرْبِ دَارُ فَهْرٍ وَلَيْسَتْ بِدَارِ حَكْمٍ وَأَمَّا يُعْتَبَرُ فِيهَا ثُبُوتُ الْيَدِ حَقِيقَةً وَذَلِكَ لَا يَوْجَدُ فِيمَا وَجَدَ فِي الصَّحْرَاءِ فَيَكُونُ سَالِمًا لَهُ ثُمَّ مَا فِي دَارِ الْحَرْبِ مَبَاحٌ لِأَخْذِهَا وَمَا عَلَيْهِ التَّحْرِيزُ عَنْ الْغَدْرِ وَأَخْذُ الْمَوْجُودِ فِي الصَّحْرَاءِ لَيْسَ بِغَدْرٍ فِي شَيْءٍ **قوله** وَلَيْسَ فِي الْفَيَروزِ يَوْجَدُ فِي الْجِبَالِ خُمْسٌ أَحْتَرَزَ يَقُولُهُ فِي الْجِبَالِ هَذَا يَوْخَذُ مِنْهُ وَمَا ذَكَرَهُ بَعْدَ مِنَ الزُّبَيْقِ وَاللُّؤْلُؤِ فِي خَزَائِنِ الْكَفَّارِ فَاصْبِرْ فَهَرَا فَإِنَّهُ يَخْصُصُ بِالْإِتِّفَاقِ •

(قوله)

وفي الزئبق الخمس في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه آخره وهو قول محمد رحمه الله تعالى عليه خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى عليه ولا خمس في اللؤلؤ والغنبر عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه فيهما وفي كل حبة تخرج من البحر خمس لان عمر رمي الله تعالى منه اخذاً للخمس من الغنبر ولهما ان قعر البحر لم يرد عليه القهر فلا يكون المأخوذ منه غنيمه وان كان ذهاباً او فضة

قوله وفي الزئبق الخمس في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه آخره خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى عليه قال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه لا خمس فيه فلم ازل به حتى قال فيه الخمس ثم رأيت بعد ذلك ان لا خمس فيه لاني سألت عنه فوجدته مخالفاً للرصاص يريد به انه ينبع من بينه ولا ينطبع بنفسه فهو كالقبر والنقط فصار كالماء وابو حنيفة رحمه الله يقول انه يخرج بالعلاج من عينه وينطبع مع غيره وان لم ينطبع بنفسه فصار كالغصة لا تنطبع الا بشيء ايضا لها من أنك او غيره وذكر الامام الترمذي رحمه الله في الزئبق خمس خلاف ابي يوسف رحمه الله قال هو جوهر سيال كالماء والقبر والنقط وقال هو حرا كلاسبال وقال الامام الترمذي قال ابو يوسف رحمه الله لا خمس لانه معين يدلل انه يسقى بالذلاء فصار كالنقط ولهما انه جوهر اذا به حرا معدنه فصار كالواذيب بالنار وفي الاصرار في تعليل ابي يوسف لانه بمنزلة القبر والنقط اي هو من جملة المياه ولا خمس في المياه لثباته **قوله** ولا خمس في اللؤلؤ والغنبر قيل ان مطرا الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤا فعلى هذا اصله من الماء وليس في الماء شيء وقيل ان الصدف حيوان يخلق اللعنه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء وهو نظير غلي المحكم يوجد في البرقلاشي

والمروي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه فيما دمره البحر وبه نقول
متاع وجد ركازا فهو للذي وجده وفيه الخمس معناه اذا وجد في ارض لا مالك
لها لانه غنيمه بمنزلة الذهب والفضة والله تعالى اعلم بالصواب .

فيه كذا في المبسوط واما الغبر فذكر في الكافي انه من زبد البحر فان الامواج
اذا تلاطمت هاج بها الزبد فلا يزال بها الريح حتى يمكث ما صفا فينقصد منها فيبخذ منه
الماء الى الساحل ويذهب ما لا ينتفع به من الزبد جدا فصار حكمه حكم الماء
وفي المبسوط قيل نبت ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقيل انه خثي
دابة في البحر وليس في اخفاء الدواب شي وفي كتاب المالك الغبر نبات
يكون في قعر البحر وربما يبتلعها السموت فاذا استقر في بطن السموت لفظه لمرارته
وما لم يبتلعها السموت فهو الجيد منه .

قوله والمروي عن عمر رضي الله تعالى عنه فيما دمره البحر اي فيما دمره البحر الذي
في هار الحرب فدخل الجيش دار الحرب فاخذه فكان غنيمه وفيه الخمس
قوله متاع وجد ركازا قال في الفوائد الطهريه المتاع ما يمتنع به في البيت
من الرصاص ونحوه اي ينتفع به وقيل المراد الثياب لانه يستمتع بها
والله تعالى اعلم بالصواب . (باب)

ولا معتبر بالمالك فيه فكيف بصفته وهو الغنى لهذا لا يشترط الحول لانه لا ستماء وهو كله نماء ولهما في الثاني قوله عليه الصلوة والسلام ليس في الخضراوات صدقة

أي ماء جار يا وسقته العماء الا القصب والمستثنى عند أبي حنيفة رح خمسة اشياء السعف فانها من اغصان الاشجار وليس في الشجر عشر والتبن فانه ساق للحب كالشجر للثمار والحشيش فانه ينتقى من الارض ولا يقصد استغلال الاراضي به والطرفاء والقصب فانه لا يقصد استغلال الاراضي بهما كذا في المبسوط وقال لا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية والتمر والعنب والاجاص والرمان والغناب والتين يبقون بعد التجفيف فخصر وكذا الوبيع وطبا او عبا او بسرا خرس ذلك جا فان بلغ العنب مقدار ما يجي منه الزبيب خمسة وسق فيجب في عينه الا اذا كان العنب مما يصلح للماء ولا يجي منه الزبيب فلا شيء وكذا حكم سائر الثمار والخوخ والكمثرى والتفاح والمشمش والثلثموس والبصل لا يبقون غالبا بعد التجفيف والوسق ستون صاعا كل صاع ثمانية ارطال فجعلته الفروما ثمانية ارطال شمس الا ثمة الحلواني رحمه الله هذا قول اهل الكوفة وقال اهل البصرة الوسق ثلثائة من كذا في المبسوط

قوله ولا معتبر بالمالك جواب عن قولهما ولانه صدقة فيشترط النصاب فيه لينتقل الغناء منقول الغنى صفة المالك ولا يعتبر هنا المالك بدليل انه يجب في الاراضي الموقوفة وارض المكاتب فكيف تعتبر صفته اذ الصفة بدون الموصوف مما يستحيل وذكر في المبسوط وان كانت الارض لمكاتب او صبي او مجنون وجب العشر في الخارج منها عندنا وقال الشافعي رح لا شيء في الخارج من ارض المكاتب والعشر عند قياس الزكوة لا يجب الا باعتبار المالك اما عندنا فالعشر مؤنة الارض النامية كالخراج فالمكاتب فيه والحرساء وكذلك الخارج من الاراضي الموقوفة على الرباطات ولما جد يجب فيه العشر عندنا وعند الشافعي رح لا يجب الا في الموقوفة على اتوام باعيا نهم فانهم كالملاك (قوله)

(كتاب الزكوة ٣ باب زكوة الزروع والثمار)

والزكوة غير منفي فتعين العشر وله ما رويناهم ومرويهما محمول على صدقة يأخذها العاشر وله يأخذ أبو حنيفة رحمه الله فيه ولأن الأرض قد تمتلئ بما لا يقوى والسبب هي الأرض النامية ولهذا يجب فيها الخراج أما الحطب والقصب والحشيش لا تستنبت في الحبان عادة بل تنفق عنها حتى لو اتخذها مقصبة أو مشجرة أو منبتا للحشيش يجب فيه العشر والمراد بالمدكور القصب الغارسي أما قصب المكرو وقصب الذبيرة ففيهما العشر لأنه يقصد بهما استغلال الأرض بخلاف السعف والتبن لأن المقصود الحب والنمرد ونهما

قوله والزكوة غير منفي لأن الخضر وأوان إذا كانت للتجارة تجب فيها الزكوة بالاتفاق فعلم أن المنفي هو العشر **قوله** وله ما رويناهم وهو ما أخرجته الأرض ففيه العشر ومرويهما وهو قوله عليه السلام لس في الخضر وأوان صدقة الخضر وأوان بفتح الخاء لا غير الفواكه كالنخاع والكمثرى أو البقول كالكرفس وغيره كذا في المغرب محمول على صدقة يأخذها العاشر إذا مر بها ولهذا ذكر في بعض الروايات لا تؤخذ من الخضر وأوان صدقة **قوله** وبه أحد أبو حنيفة رحمه الله بمرويهما على أن المنفي صدقة يأخذها العاشر من عينها لا لجل الفقراء هذا ما لك عن دفع قيمتها ما إذا أعطى من قيمته لا الأخذ وكذا إذا أخذ من عينها لعمالة له ذلك أيضا وإنما لا يأخذ من عينها لجل الفقراء لأن الأخذ ثبت نظر الفقراء ولا ينظر ههنا لأن العاشر في الأغلب يكون نائما عن البلدة ولا يجد فقيرائه لبؤدي إليه فيحتاج إلى أن يبعث بها إلى البلدة ومنى بعت فربما يفقد قبل الوصول إلى الفقراء فيؤدي إلى الضرر فلا يأخذ بل يؤدى له المال بنفسه **قوله** أما قصب المكرو وقصب الذبيرة ففيهما العشر قال شيخ الإسلام في موطئه وقصب

قال وما سعي بغرب اود البية اوسانية ففيه نصف العشر على القولين لان المؤنة تكثر فيه وتقل فيما يستقى بالسماء اوسبحاوان محي سبحا وبد البية فالمعتبر اكثر السنة كما هو في السائمة وقال ابو يوسف رحمه الله فيما لا يوسق كالزعفران والغطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يوسق كالذرة في زماننا لا نهلا يمكن التقدير الشرعي فيه فاعتبرت قيمته كمافي مروض التجارة وقال محمد رحمه الله يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة اعداد من اعلا ما يقدر به نوعه فاعتبر في الغطن خمسة اجمال كل حمل ثلثا ثمة من

المكران كان يخرج منه العسل يجب فيه العشر وان كان لا يخرج منه العسل كالقصب الفارسي لا يجب فيه العشر قبل ان يلا يخرج منه العسل اذا ليس وقصب الذريرة نوع من القصب في مضغه حرارة ومحموفه عطري تسمى به من الهند وانما سمي بها لانها تجعل ذرة ذرة وتلقى في الدواء **قوله** بخلاف السعف والتين السعف ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزبل والمراوح وعن الثلبت رحمه الله اكثر ما يقال له السعف اذا ليس واذا كانت رطبة فهي الشنطبة وقد يقال للجريد نفسه سعف ولو احد سعفة لا يقال كان ينبغي ان يجب في التين لانه هو القصيل بعينه الا انه قد يس حنى لو فصله يجب العشر في القصيل لانا نقول كان فيه العشر قبل الادراك فلما ادرك تحول العشر من الحاق الى الحب كما تحول الخراج من التمكس عند التعطيل الى الخارج عند الخروج لان المقصود هو الحب الغريب الدلو العظيمة والذ البية جذع طويل يركب تركيب مداق الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة يستقى بها وفي الايضاح اذا اخرجت الارض العفوية حبوا بمختلفة ولم يبلغ كل نوع منها خمسة اوسق فعن ابي يوسف رحمه الله في ذلك ثلث روايات روى محمد عنه انه لا يجب شيء حتى يبلغ كل صنف نسا بالانه يجعل كل واحد (كانه)

وفي الزعفران خمسة امناء لان التقدير بالوسق كان لا اعتبارا انه اعلا ما يقدر به

كانه المنفرد بكونه خارجا وروي عنه انه قال كل نوعين لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفصلا كالابيض مع الاسود او ماشبه ذلك من انواع الحنطة ضم البعض الى البعض لاتحاد الجنس وما يجوز بيعه بالآخر متفصلا لا يضم لان الضم اثبات الاتحاد واختلاف الجنس ينافي في الاتحاد وهذه الرواية قول محمد ربح وروي عنه ان ما ادرك في وقت واحد ضم بعضه الى بعض وان اختلف اجناسه وان لم يدرك في وقت واحد لا يضم لان الحق يجب بحسب الارض بوصف النماء وذلك يحصل بمنفعة الارض فان اتحدت المنفعة لا يختلف باختلاف الخارج كعروض التجارة وما ادرك في اوقات مختلفة فقد اختلفت منفعته وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كان للرجل اراض مختلفة في رساتيق مختلفة فان كان العامل واحدا يضم ويأخذ وان كان العمال مختلفة لم يكن لاحد العامل من مطالبة حتى يكمل النصاب فاما المالك فيما بينه وبين الله تعالى مخاطب بالاداء لان السبب قد وجد في حقه فاما حق الاخذ للعامل انما ثبت باعتبار ولايته فاذا لم يبلغ ما في ولايته نصابا لم يثبت حق الاخذ وقول محمد رحمه الله في التحقيق راجع الى هذا قال واذا اخرجت الارض المشتركة خمسة اوسق ففيها العشر في احدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله لان المعبر بوجود النصاب لا الملك الا ترى انه يجب في ارض المكاتب والوقف وروي عنه انه لا يجب وهو قول محمد ربح لان الايجاب عليه يكون فلا بد من وجود النصاب في حقه ومسائل الباب لا يتأتى على قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده يجب العشر في القليل والكثير ثم اختلفوا في وقت الوجوب فوق الوجوب عند ابي حنيفة رحمه الله يكون عند ظهور الثمرة وعند ابي يوسف الوجوب عند الادراك وعند محمد رحمه الله يكون عند استحكامه وتصفيته وحصوله عند الحظائر

(كتاب الزكاة - باب زكاة الزروع والثمار)

قال في الكتاب وهو قول محمد رضي الله عنه فيما صح عنه قال رضي الله عنه اختلفت النسخ في بيان قوله والا صح انه مع ابي حنيفة رحمه الله في بقاء التضعيف الا ان قوله لا يتأتى الا في الاصلي لان التضعيف الحادث لا يتحقق عنده لعدم تغير الوطيفة ولو كانت الارض لمسلم باعها من نصراني يريد به ذميا غير تغلبي وقبضها فعليه الخراج عند ابي حنيفة رحمه الله لانه اليق بحال الكافر وعند ابي يوسف رحمه الله عليه العشر مضاعفا ويصرف مصارف الخراج اعتبارا بالتغليبي وهذا هو من التبديل وعند محمد رحمه الله تعالى عليه هي عشرة على حالها لانه صار مؤنة لها فلا يتبدل كخراج ثم في رواية بصرف مصارف الصدقات وفي رواية مصارف الخراج فان اخذها منه مسلم بالشفعة اوردت على البائع لفساد البيع فهي عشرة كما كانت اما الاول فلتحول الصفقة الى الشفع كما انه اشتراها من المسلم

سليمان ذكر قول ابي يوسف رحمه الله تعالى مع قول محمد وهذا خلاف اصله .
قوله قال في الكتاب اي في المبسوط في كتاب الزكاة **قوله** اختلفت النسخ اي نسخ المبسوط في بيان قول محمد **قوله** الا ان قوله لا يتأتى اي قول محمد رحمه الله لا يتأتى الا في الاصلي لان التغلبي اذا اشترى ارضا عشرة من مسلم بقيت كذلك من غير تضعيف عند محمد رحمه الله تعالى واذا لم يثبت التضعيف الحادث لا يتأتى السقوط فعلم بهذا ان الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف رحمهم الله في سقوط التضعيف في الاراضي التي كانت اصلية في حكم التضعيف **قوله** اما الاول فلتحول الصفقة الى الشفع كما انه اشتراها وانما لم يتمكن الشفع من الرد بالعيب على البائع لانه لم يأخذ منه حقيقة والعهد على من وجد الاخذ منه كافي الوكيل بالبيع فانه يرد المشتري بالعيب على الوكيل لاعلى الموكل (قوله)

واما الثاني فلانه بالرد والفسخ يحكم الفساد جعل البيع كان لم يكن ولان حق المسلم لم ينقطع بهذا الشراء لكونه مستحق الرد واذا كانت لمسلم دارخطة فجعلها بستانا فعليه العشر معناه اذا اسقاء بماء العشر ما اذا اسكانت تسقى بماء الخراج فيها الخراج لان المؤنة في مثل هذاتد و رمع الماء وليس على المجوسي في داره شيء لان عمر رضي الله تعالى عنه جعل المساكن عفوا وان جعلها بستانا فعليه الخراج وان سقاها بماء العشر لعذر الحجاب العشر اذ فيه معنى القرية تعين الخراج وهو عقوبة تليق بحاله وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري الا ان عند محمد رحمه الله عشر واحد وضاهي يوسف رح عشران وقد مر الوجه ثم الماء العشري ماء الحما والابار والعيون والبحار النني لاندحل تحت ولاية احد والماء الخراجي الانهار التي شقها الاعاجم وماء جيمون وسبحون ودجلة والفرات مشري عند محمد رحمه الله لانه لا يجمعها احدا كلبهار وحراجي عندابي يوسف رحمه الله لانها يتخذ عليها القاطر من السفن وهذا يدع عليها وفي ارض الصبي والمرأة التغلبين ما في ارض الرجل يعنى العشر المضاعف في العشرة والخراج الواحد في الخراج لان الصلح قد جرى على تضعيف الدقة ون المؤنة المحضة ثم على الصبي والمرأة اذا كانا من المسلمين العشر يضاعف ذلك اذا كانا منهم وليس في عين القبر والنط في ارض العشرشي لانه ليس من انزال الارض وانما هو عين فوارة كعين الماء وعليه في ارض الحراج حراج

قوله واما الثاني فلانه بالرد والفسخ يحكم الفساد جعل البيع كان لم يكن وكذا الرد بما هو فسخ كالرد بخيارا لشرط او الرؤية او العيب بفناء ولوردت بلا فضاء بالحكم فيه حكم بيع المسلم من الذمي والمستقلة معروفة

قوله وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري كذمي اشترى ارض مشر من مسلم ففيه الخراج عندابي حنيفة رح والعشر المضاهف عندابي يوسف رحمه الله

(كتاب الزكاة باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)
 وهذا اذا كان حريمه صالحا للزراعة لان الخراج يتعلق بالسكن من الزراعة والله اعلم .

باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز

قال رحمه الله الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الاية فهذه ثمانية اصناف وقد سقط منها المؤلفه فلو بهم لان الله تعالى اعز الاسلام واهنى عنهم وعلى ذلك انعقد الاجماع

وتصرف مصارف الخراج وعشر واحد عند محمد راج لان الوظيفة تدور مع الماء والماء عسري

وتصرف مصارف الخراج في رواية ومصارف الصدقات في اخرى .

قوله وهذا اذا كان حريمه صالحا للزراعة لانه يجب بالنكمن وقد وجد ثم يمسح موضع القبر في رواية تبعا ومي رواية لا يمسح لانها لا تصلح للزراعة فلم يوجد التمكن فيها .

باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز

قوله الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الاية قال في الكشف نصر

لجنس الصدقات على الاصناف المعدودة وانها مختصة بها لا يتجاوزها الى غيرها كانه

قبل انما هي لهم لا غيرهم ولحوء قولك انما الخلافة لقريش يريد لا يتعد اهم ولا يكون

لغيرهم فيشتمل الى ان يصرف الى الاصناف كلها وان يصرف الى بعضها ثم ذكر في الكشف

فان قلت لم عدل عن اللام الى في في الاربعة الاخيرة قلت للايدان بانهم امرس في

استحقاق التصديق عليهم ممن سبق ذكره لان في اللوعاء بينه على انهم احقاء بان

يوضع فيهم الصدقات ويجعلوا مثلة لها ومصبا وذلك في فك الرقاب من الكتابة

او الرق او الاسر وفي فك الغارمين من الغرم من التخليص والانفاذ ويجمع الغازي

الفقر والممنوع في الحج بمن افقروا لعبادة وكذلك ابن السبيل جامع بين الفقر

والغربة من الامل والمال وتكرر في قوله وفي سبيل الله وابن السبيل فيه فصل ترجم

لهذين على الرقاب والغارمين **قوله** وقد سقط منها المؤلفه فلو بهم وعلى ذلك انعقد الاجماع (فان)

والمقبر من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء له وهذا مروي عن النبي حنيفة رحمه الله

فان قيل ان النسخ بالاجماع لا يجوز بل لا يتصور لان جواز النسخ وقت حيوة النبي عليه السلام وفي ذلك الوقت الاجماع ليس بحجة وفيما صار حجة وهو بعد وفات النبي عليه السلام لم يبق اوان النسخ فلنا قد ذكر شمس الائمة المرضي وفخر الاسلام رحمهما الله ان النسخ بالاجماع جوزه بعض مشائخنا بطريق ان الاجماع يوجب علم اليقين كالنسخ فيجوز ان يثبت النسخ به والاجماع في كونه حجة اقوى من الخبر المشهور فاذا كان يجوز النسخ بالخبر المشهور بالزيادة فبالاجماع الاولى وما اشترط حيوة النبي عليه السلام في حق جواز النسخ فجاز ان لا يكون مشروطا على قول ذلك البعض الا ترى ان النسخ بالتواتر والمشهور بطريق الزيادة جائز ولا يتصور النسخ بالتواتر والمشهور بالبعد وفات النبي عليه السلام لما ان التواتر والمشهور والاحاد انما تعرف بالترفة بينها بهذه الاسامي في القرن الثاني والثالث لما عرف في اصول الفقه ولعدم الاحتياج الى التواتر والشهرة حال حيوة النبي عليه السلام فان قيل الخبر المتواتر والمشهور ثابت حال حيوة النبي عليه السلام فالنسخ به ثبت حينئذ ولا كذلك الاجماع فلنا الداهي الى الاجماع ثابت ايضا حال حيوة النبي عليه السلام والنسخ بيان مدة الحكم فجاز ان يبين عليه السلام انتهاء الحكم بعده وكان عمر رضي الله عنه يحفظه دون غيره فلم يبق ذلك الحكم عند انتهاء تلك المدة فلما اجمعوا على ما رواه عمر رضي الله عنه كان ذلك بمنزلة الخبر المتواتر الذي ثبت به النسخ وقال الشيخ الامام بدر الدين الكردي رحمه الله في جواز نسخ المؤلفه قلوبهم ثلثة اوجه احدها جازان يكون في ذلك نص وكان عمر رضي الله عنه ذكره دون غيره كما ان قراءة السابغ في قوله تعالى ثلثة ايام متابعات فذكره ابن مسعود رضي الله عنه دون غيره والثاني ان يكون هذا انتهاء الشيء بانتهاء الصوم بانتهاء وقته وانتهاء وجوب كفارة الفطر بانتهاء شهر رمضان والثالث ان كل شيء يعود الى موضعه^١

(كتاب الزكاة - باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

وقد قيل على العكس ولكل وجهة ثم لما صنفنا اوصافا واحدا سنذكره في كتاب الوصايا
ان شاء الله تعالى والعامل يدفع الامام اليه ان عمل بقدر عمله فيعطيه ما يسعه واهوانه

بالنقض باطل فلو قلنا ببقاء جواز الدفع الى المؤلفة قلوبهم يلزم هذا لانه انما يبذل
لهم المال لدفع شرهم ليكون بضة ايمانهم محمية ولا يؤثر الى الدين ذل وصغار من
جانبيهم فلما وقع الامن من شرهم يكون الاعطاء ذلا وصغارا للاسلام فلا يعطون ثم المؤلفة
قلوبهم قوم من رساء العرب كابي سفيان بن حرب وصفوان بن امية وعيينة بن
حصين والافرع بن حابس وعلقة بن علاثة والعباس بن مرداس وزيد بن اخيل واقترانهم
قسم منهم كان يؤلمهم به رسول الله عليه السلام ليسلموا ويسلم قومهم باسلامهم
وقسم منهم اساءوا الكس على ضعف فزيد تقريرهم الضعفهم وقسم منهم يعطون لدفع شرهم
فان قيل كف يجوز صرف الصدقة الى الكفار قلنا الجهاد دوا حب على العقراء من المسلمين
والاشياء لدفع شر المشركين مكان يدفع اليهم جزء من مال الفقراء وذلك قائم مقام
الجهاد في ذاك الوقت ثم سقط هذا المهم ب وفاة النبي عليه السلام هكذا قال الشعبي
وروي انهم في حلة ابي بكر رضي الله عنه استبدلوا الخط لنصيبهم لهم وجاءوا الى
عمر رضي الله عنه فاستبدلوا خطه فابى ومزق خط ابي بكر رضي الله عنه وقال هذا
شيء كان يعطيكم رسول الله عليه السلام تالفا لكم فاما اليوم فقد ازال الله الدين فان
ثبتتم على الاسلام والافبينا وبنتم السيف فعادوا الى ابي بكر رضي الله عنه فقالوا انت
الخليفة ام عمر بذلت لنا الخط ومزقه عمر رضي الله عنه فقال هو ان شاء ولم يخالفه .

قوله وقد قيل على العكس وهو قول الشافعي رحمه الله ولكل وجهة والاول اسمه ووجه الاول
قوله تعالى او مسكينا ذا متربة اي الاصقا بالتراب من الجوع والعري ووجه الثاني ان الفقر
مشترك من انكسار فقر الظهر فيكون اسمه حالا من المسكين ولهذا قال عليه السلام اللهم
احبني مسكينا وامتنى مسكينا واحشني في زمرة المساكين والاول اسمه وقد قيل (في)

غير مقدّر بالثمن خلافاً للشافعي رحمه الله لأن استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا يأخذ
 وإن كان غنياً الآن فيه شبهة الصدقة فلا يأخذها العالم الهاشمي تزويهاً لقراءة الرسول
 عليه السلام عن شبهة الوسخ والغني لا يوازيه في استحقاق الكرامة فلم تعتبر شبهة في حقه
 وفي الرقاب أن يعان المكاتبون منها في نكاحهم والمعتق والغارم من لزمه دين
 ولا يملك نصاباً باصلاً من دينه وقال الشافعي رح من يتحمل غرامة في إصلاح ذات البين
 وأطفاها لنا مرة بين القبيلتين وفي حبل الله هو منقطع الغزاة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى

في جواب من قال بأن الفقير اسوء حالاً من المسكين لقوله تعالى أما السيفنة فكانت
 لمساكين أن السيفنة كانت مارية عندهم وقائدة هذا الخلاف إنما تظهر في
 الوصايا والأوقاف أما الزكاة فيجوز صرفها إلى صنف واحد عدنا فلا يظهر هذا الخلاف
 كذا في المبسوط وعن أبي يوسف رحمه الله أنهما صنف واحد حتى قال فيمن أوصى
 بثلاث ماله لفلان وللقراء والمساكين عند أبي يوسف رحمه الله لفلان نصف الثلث
 ولصنفين النصف لأنهما صنف واحد عنده وعند أبي حنيفة رحمه الله لفلان ثلث الثلثة
 فجعلهما صنفين وهو الصحيح .

قوله غير مقدّر بالثمن خلافاً للشافعي رحمه الله عنده يعطيهم الثمن لأن القسمة
 تقتضي المساواة في الأصل وأنا نقول بأنه يستحقه عماله الأتري أن صاحب
 المال لو حمل الزكاة إلى الأمام لم يستحق العالم شيئاً فيتقدّر بقدر العمل ولو هلك
 ما جمعه قبل أن يأخذوا منه شيئاً سقط حقهم وأجزت عن المؤددين كالمضارب
 إذا هلك مال المضاربة في يده بعد التصرف **قوله** هو المنقول عن رسول الله عليه السلام
 فإنه روي أن رجلاً قال يا رسول الله دلني على عمل يدخلني الجنة قال فك
 الرقبة واعتق النسمة قال أو ليعاموا يا رسول الله قال فك الرقبة أن تعين في منقة
 قلو

(كتاب الزكوة - باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

لانه المتفاهم عند الاطلاق وعند محمد رحمه الله تعالى منقطع الحاج لما روي ان رجلا جعل
بغير الله في سبيل الله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحاج
ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عندنا لان المصرف هم الفقراء وابن السبيل من كان له
مال في وطنه وهو في مكان آخر لا شيء له فيه .

قال نهذه جهات الزكوة فللمالك ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على
صنف واحد وقال الشافعي رح لا يجوز الا ان يصرف الى ثلثة من كل صنف لان الاضافة
بصرف اللام للاستحقاق ولنا ان الاضافة لبيان انهم مصارف لا لاثبات الاستحقاق وهذا
لما عرف ان الزكوة حق الله تعالى وبعلة الفقير صاروا مصارف فلا يبالى باختلاف
جهاته والذي ذهبنا اليه مروى عن عمرو بن عباس رضي الله تعالى عنهما .

قوله لانه المتفاهم عند الاطلاق لان حقيقته يطلق على جميع القرب الا ان عند
الاطلاق يفهم منه هذا **قوله** ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله
يدفع الى الغازي وان كان غنيا وهذا ضعيف لقوله عليه السلام لا يحل الصدقة لغني
وما ورد في الحديث لا يحل الصدقة لغني الا لخمعة من جملتهم الغزاة في سبيل الله
فلنا المراد الغني بقوة البدن والقدرة على الكسب لا بملك المال بدليل الحديث الاخر
وردي فقرأتهم **قوله** وابن السبيل واتماسمي ابن السبيل لانه لازم السفر ومن لم يشق
نسب اليه كما يقال ابن الغني وابن الفقر **قوله** لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق واعتبر
امر الشرع بامر العباد فان من اوصى بثلت ماله لهؤلاء الاصناف لم يجز حراما بعضهم
فكذلك في امر الشرع **قوله** مروى عن عمرو رضي الله عنه بعث عمرو رضي الله عنه بصدقة
الى اهل بيت رجل واحد وهكذا نقل عن ابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم (و)

(١٠٤٣) **كتاب الزكاة - باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز**

ولأجور ان يدفع الزكاة الى ذمي لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم ورد هاني فقرائهم ويدفع اليه ماسوي ذلك من الصدقة اليهم وقال الشافعي رح لا يدفع وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله اعتبارا بالزكاة ولنا قوله عليه السلام تصدقوا على اهل الاديان كلها ولولا حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لقلنا بالجواز في الزكاة ولا يبنى بها مسجد ولا يكفن بها ميت لانعدام التملك وهو الركن

وفي الجامع الصغير للترمذي ولا رواية في مسئلة الوصية فيمنع ونحن سلمنا فالمعتبر في اوامر الله المعنى وفي اوامر العبد الاسم كمن قال لا خركا تب هبدي ان علمت فيه خيرا فكاتبه ولم يعلم فيه خيرا لم يجوز في امر الله تعالى بها على هذا الشرط لو كاتب ولم يعلم فيه خيرا جاز قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه المراد بيان المصارف فالى اليها صرفت اجزاك .

قوله الى ذمي لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم ورد هاني فقرائهم وقال زفر رحمه الله تعالى الاسلام ليس بشرط في مصرف الزكاة وغيرها لان الله تعالى حيث ذكر الفقراء في الصدقات لم يقيد بصفة الاسلام فاثبات التبدد يكون زيادة فيجري مجرى المنع فان قيل هذا زيادة على النص بخبر الواحد وذلك لا يجوز كما قال زفر قلنا نعم الا مل هكذا الا ان النص عام قد خص منه الفقراء الصربي وكذلك الوالدان والولد والزوجة مخصوصون بالاجماع فيخص الباقى بخبر الواحد مع ان القاضي الامام ابازيد رحمه الله ذكر في الاسرار ان هذا الحديث حديث مشهور مقبول بالاجماع فردنا هذا الوصف به كما زدنا صفة التابع على صوم كفاية اليمين بقراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه نصيام ثلثة ايام متتابعات (قوله)

(كتاب الزكوة - باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

ولا يقضى بها دين ميت لان قضاء دين الغير لا يقضى التملك منه لاسيما في الميت ولا تشتري به رقية تعتق حلفا لملك حيث ذهب اليه في تأويل قوله تعالى وفي الرقاب ولان الاعناق اسقاط الملك وليس بتمليك ولا يدفع الي غني لقوله لا تحل الصدقة لغني وهو باطلا فحجة على الشافعي رح في غني الغزاة وكذا الحديث معا ذر ض على ما روينا

قال ولا يدفع الزكوة ماله الى ابيه وجده وان علا ولا الى ولده وولد ولده وان حمل لان منافع الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على الكمال ولا الى امرأته للاشتراك في المنافع عادة ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابي حنيفة رحمه الله لما ذكرنا وقال تدفع اليه لقوله عليه السلام انك اجران اجر الصدقة واجر الصلة قاله لامرأتين مسعود بن سعد بن سعد عن النضر بن علقمة عن النضر بن علقمة

قال ولا يدفع الى مدبرة ومكاتبه وام ولده لفقدان التملك اذ كسب المملوك لسيد له وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التملك ولا الى عبيد قد اعتق بعضه عند ابي حنيفة رح لانه بمنزلة المكاتب عنده وقال لا يدفع اليه لانه حر مديون عندهما ولا يدفع الى مملوك غني لان الملك واقع لمولاه ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا لانه يعد غنيا بمال ابيه بخلاف ما اذا كان كبيرا لانه لا يعد غنيا بيسار ابيه وان كانت نفقته عليه

قوله ولا يقضى بها دين ميت ذكر في شرح الطحاوي رحمه الله ولو قضى دين حي المديون الفقير فان قضى بغير امره يكون متبرعا ولا يجوز من زكوة ماله ولو قضى بامر جاز كان تصدق على الغريم فيكون الفاضل كالوكيل له في قبض الصدقة ولا يعطى الولد المنفي ولا المخلوق من ماله بالزنا ولا يعطى معتقه المبتوتة

قوله ولا الى عبيد قد اعتق بعضه على البناء للمفعول وصورة المسئلة عبيدين اثنين اعتق احدهما نصيبه وهو مسرور ودفع الشريك الساكن الزكوة اليه لا يجوز عند ابي حنيفة رح (لانه)

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز) (٤٠٠)

ويختلف اهل الفقه لانها ان كانت فقيرة لا تعد غنية يسار زوجها ويقدر النفقة لا تصير موسرة ولا تدفع الى بني هاشم لقوله عليه الصلوة والسلام يا بني هاشم ان الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس واساخهم وعوضكم منها الخمس الخمس بخلاف التطوع لان المال ههنا كالماء يتدنس باسقاط الغرض اما التطوع فيمنزلة التبرد بالماء

لانه بمنزلة المكاتب وعندهما يجوز لانه حرمدون ولو كانت الرواية على البناء للفاعل فصوته عبد لرجل اهتم بعضه ووجب عليه السعاية في البعض الذي لم يعتقه عند ابي حنيفة رحمه الله فلا يجوز للمعتق ان يدفع زكوة اليه لانه مكاتبه ولكن قوله في تعليل قولهما لانه حرمدون لا يوافق هذه الصورة اللهم الا ان يقال المراد منه انه اهتم بعض نصيبه وهو معسر وانما يوافقها ما ذكره فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير لانه حرمله من غير ذكر الدين .

قوله وبخلاف امرأة الغني وروى اصحاب الامالي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجزيه لانها مكفية المؤنة بما يستوجب من النفقة على الغني حالة اليسار والعسرة فانصرف اليها بمنزلة الصرف الى ولد صغير لغني **قوله** ولا تدفع الى بني هاشم وفي شرح الآثار للطحاوي رحمه الله عن ابي حنيفة لا بأس بالصدقات كلها على بني هاشم والحرمة في عهد النبي عم للعوض وهو خمس الخمس فلما سقط ذلك بموته حلت لهم الصدقة وفي التنف يجوز الصرف الى بني هاشم في قوله حلانها وفي شرح الآثار الصدقة المفروضة والتطوع محرمة على بني هاشم في قولهما وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان فيها قال الطحاوي رحمه الله وبالجواز فخذ **قوله** اما التطوع فيمنزلة التبرد بالماء فان قيل اذ اتوصا على الوضوء يريد به التقرب بصير الماء به مستعملا وان كان تطوعا فكان ينبغي ان يصير المال وسخا في التطوع من الصدقة لان الحاق صدقة التطوع بالوضوء التطوع اقرب من الحائنه بالتبرد قلنا المال ليس بنجس لاجل حقيقة قلز

(كتاب الزكاة باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز)

وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عتيل وآل الحارث بن عبد المطلب، ومواليهم اما هؤلاء فلا نهم ينسبون الى هاشم بن عبد مناف ونسبة القبيلة اليه واماموا اليهم فلما روي ان مولا رسول الله صلعم ماله تحل لي الصدقة فقال لانت مولانا بخلاف ما اذا اعتق القرشي عبد انصرا نيا حيث تؤخذ منه الجزية ويعتبر حال المعتق لانه القياس والا لحاق بالمولى بالنص وقد حص الصدقة قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله اذ دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا ثم بان انه غني اوها شمي او كانا ودفع في ظلمة فبان انه ابوه او ابنه فلا إعادة عليه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه الاعادة لظهور خطأه بيقين وامكان الوقوف على هذه الاشياء وما كان لاواني او الثياب ولهما حديث معن بن يزيد فانه عليه السلام قال فيه يا يزيد لك ما نويت ويا معن لك ما اخذت وقد دفع اليه وكيل اليه صدقته ولان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد دون القطع فيسبى الا مرفيها على ما يقع عنده كما اذا شتبهت عليه القبلة وعن ابي حنيفة روح في غير الغني انه لا يجزيه والظاهر الاول وهذا اذا تحرى ودفع وفي اكبر رايه انه مصرف اما اذا شك ولم يتحرر او تحرى فدفع وفي اكبر رايه انه ليس بمصرف لا يجزيه

ولا حكما الا انه لما ادي الغرض به تنجس ضرورة انه صار مطهرا بالنص لسقوط الغرض به لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فيبقى ما وراءه على ما يقتضيه القياس واما الوضوء على الوضوء فانه ازالة الظلمة بالنص اقتضاء اذا ازداد النور يقتضي زوال الظلمة بقدره لا محالة قال هم الوضوء على الوضوء نور على نور ولم يرد النص بمثله ولم يسقط الغرض في صدقة التطوع فبقي المال على حقيقته طاهرا من كل وجه فلذلك الحق بالبرء .

قوله وصار كاللاواني والنياب اذا اختلطت الاواني الطاهرة والاواني النجسة ان كانت الغلبة للطاهرة فانه يتحرر ولا يجوز ان يترك التحري اما اذا كانت الغلبة للنجسة او كانا سواء فانه لا يتحرر بل ينمى ثم فيما جاز التحري فتحرر فتوضأ ثم تبين انه نجس بعد الوضوء (و)

لا اذا علم انه فقير والصحيح ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه لا تجزيه
 لانعدام التمليك لعدم اهلية التملك وهو الركن على ما مر ولا يجوز دفع الزكاة الى من
 ملك نصابا من اي مال كان لان الغني الشرعي مقدر به الشرط ان يكون فاعلا من الحاجة
 لا صلبة وانما للماء شرط الوجوب ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان
 صحيحا مكسبا لا اند فقير والفقراء هم المصارف ولا ن حقيقة الحاجة لا يوقف عليها
 اذ ير الحكم على دليلها وهو فقد النصاب ويكره ان يدفع الى واحد مائتي درهم
 صاعدا وان دفع جاز وقال زفر رح لا يجوز لان الغني قارن الاداء فحصل الاداء الى الغني
 ولنا ان الغني حكم الاداء فيتعقبه لكنه يكره لغرب الغني منه كمن صلى وتقرب به نجاسة
 قال وان تغني بها انسانا احب الي معنى الاغناء عن السؤال لان الاغناء مطلقا مكره
 ويكره نقل الزكاة من بلدا الى بلد وانما تفرق صدقة كل مريق فيهم لما روينا من
 حديث معاذ رضى وفيه رعاية حق الجوار الا ان ينقلها الانسان الى قرأته او الى قوم

واما في الثياب اذا اختلطت الطاهرة بالنجسة ونس بينهما علامة لاحدهما انه يتحرى في
 ذلك سواء كانت الغلبة للطاهرة او للنجسة او استويا ثم اذا صلى بثوب منها يتحرى
 ثم تبين انه كان نجسا بعيد الصلوة كذا ذكره في طهارة شرح الطحاوي رحمه الله

قوله الا اذا علم انه فقير اي حينئذ يجوز هو الصحيح قال شمس الأئمة الصرخي رحمه الله
 زعم بعض مشايخنا ان عندابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز كما اذا اشتبهت عليه
 القبلة فتحرى الى جهة ثم اعرض عن الجهة التي ادعى اليها اجتهاده وصلى الى
 جهة اخرى ثم تبين انه اصاب القبلة يلزمه اعادة الصلوة عندابي حنيفة ومحمد رح
 والتحرى يتبع دليل الفقهاء يقول اني فقير ورأى عليه زي الفقراء ورأى
 في صف الفقراء واخبره مسلم بانه فقير **قوله** ولنا ان الغني حكم الاداء
 فيتعقبه في الفوائد الظهيرية قال ملما وانا الملك وان كان يقارن التمليك ولكن الغني

(كتاب الزكوة - باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز)

هم اخرج من اهل بلدة لما فيه من الصلة او زيادة دفع الحاجة وتونقل الى غيرهم اجزاه وان كان مكروها لان المصرف مطلق الفقراء بالنص والله اعلم بالصواب.

يعقبه لان الغنى ما يقع به الاستغناء والاستغناء انما يثبت بالتمكن والاعتدال على النصرفات وذلك مما يعقبه ولا يقترون به ولان حكم الشيء لا يمنع علته وان كان لا ينصورا ثبات تلك العلة بعد ثبوت ذلك الحكم كالطلاق والاعتاق فان المطلقة الثلثة بحال لو طلقها لا يصح وكذلك المعنق لا يصح فيه الاعتاق ومع ذلك لا يمنع انهما فلو كان حكم العلة ما نعا لليلة لما ثبتت العلة في صورة ما وهذا معنى ما ذكره الامام الاسيبجا بي رحمه الله في مبسوطه انه تملك من الفقير من كل وجه لانه حين وجد فعل التملك كان الملك منه فقر حقيقة وانما ثبت الغنى حكما له فلا يمنع الحكم علته ككسرا اكون وهو كمر محل صحيح من كل وجه وان كان حكم هذا الفعل انكسار المحل وقتل المحي يكون قتلا للمحي وان كان حكمه زوال المحبوة وكذا لا يقال بانه قتل الميت من وجه او كسرا منكسر من وجه فكذلك هنا يجب ان لا يقال دفع الى الغنى من وجه ولكنه يكره لان فيه شبهة المقارنة وحقيقة المقارنة تمنع الجواز فنسبتهن لا بد ان يوجب الكراهة الا اذا كان عليه دين او له عيال لم يثبت بهذا الفعل معنى الغنى اصلا فلا يكره قال فخر الاسلام رحمه الله ولا صحابان الاداء يلاقى الفقير وانما ثبت الغنى بحكمه وحكم الشيء لا يصلح ما نعا له لان المانع ما سبقه لا ما يلحقه والجواز لا يحتمل البطالان لان الفعل يستغني عن الفقر.

قوله هم اخرج من اهل بلدة وكذلك اذا كان الفقير الذي في بلد آخر اخرج وانفع للمسلمين بتعليمهم شرائع الاسلام وتعلمها وان يكون مزجيا عمره في ابواب الصلاح والطاعات الا ترى ان معاذ ربه كيف نقلها من اليمن الى المدينة لهذه المعاني وهو تعلم احكام الدين ونصرة الحق اليقين **قوله** لان المصرف مطلق الفقراء بالنص وهو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والله اعلم بالصواب. (باب)

باب صدقة الفطر

قال رحمه الله صدقة الفطرة واجبة على الحر المسلم اذا كان ما له المقدار للصاب فاضلا عن مسدثه وثيابا وثائقه وفرسه وسلاحه وعبيده واموا جوبها لقوله عليه السلام في خطبته ادوا عن كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير رواه ثعلبة بن صغير العدوي او صغير العذري رضي الله تعالى عنه وبمنله ثبت الوجوب لعدم القطع وشرط الحرية لينتقل التملك والاسلام ليقع قرية واليسار لقوله عليه السلام لا صدقة الا من ظهر غني وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى عليه في قوله عليه الصلوة والسلام يجب على من يملك زيادة على ثوب يومه لنفسه وعائلته قدر البسار بالصاب لتقدر العى في الشرع به فاصلا عما ذكر من الاشياء لانها مسحقة بالحاجة الاصلية والمنسحق بالحاجة الاصلية كالمعدوم ولا يشترط فيه السنو ويتعلق بهذا الصاب حرمان الصدقة ووجوب الاصحبة والفطرة •

باب صدقة الفطر

قوله صدقة الفطر واجبة ذكر الوجوب هنا على التحققة الا مصلاحية وهي ان يكون بين الغرض والسنه ذكر الامام المحبوبي رحمه الله واجبات الاسلام سبعة صدقة الفطر ونفقة ذوى الارحام والتوترو الاصحبة والعمرة وخدمة الوالدين وخدمة المرأة وزوجها وقال الشافعي رحمه الله هي فريضة لحدث ابن عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام فرض صدقة الفطر على كل حر وعبد ذكر وانثى صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير **قوله** رواه ثعلبة بن صغير العدوي وفي بعض النسخ العذري وفي المغرب عند الله بن ثعلبة بن صغير اي اني

قال يخرج ذلك من نفسه لأحمد بن عمر رضي الله عنه قال فرض رسول الله عليه السلام زكاة الفطر على الذكر والأنثى أحمدي ويحرم عن أولاده الصغار لأن السبب رأس يموته ويلى عليه لأنها تضاف إليه قال زكاة الرأس وهو أمانة السببية والإضافة إلى الفطر باعتباراته وقته ولهذا يتعدد بتعدد الرأس مع اتحاد اليوم والأصل في الوجوب رأسه وهو يموته ويلى عليه فيلحق به ما هو في معاه كولد الصغار لأنه يموثهم ويلى عليهم وعن مالك أنه لقيم الولاية والمؤنة وهذا إذا كانوا للخدمة ولا مال للصغار فإن كان لهم مال يؤدى من مالهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حلأنا لمحمد رحمه الله تعالى عليه لأن الشرع أجراه مجرى المؤنة فاشبه النفقة.

قال ولا يؤدى عن زوجته لقصور الولاية والمؤنة فإنه لا يلبيها في غير حقوق الكاح ولا يموثها في غير الرواتب كالمداواة

صغيرا لعدري ومن روى العدوي مكانه نسه إلى جده الأكبر وهو عدري بن صغير هو من بني عذرة أيضا.

قوله حلأنا لمحمد رحمه الله قال محمد رحمه الله يجب على الأب إذا كان غيبا صدقة الفطر لابنه الصغير الغني لأن الواجب عبادة والأصل في العبادات أن لا يجب على الصبي وإنما أوجبنا على الأب لأن رأسه ملحق برأسه لأنه يموته ويلى عليه وهذه الولاية ثابتة والمؤنة وإن سقطت عنه لاستغناؤه عنها وسبب الإيجاب على الأب موجود فجعلت كأنها عليه (قوله)

ولا عن اولاده الكبار وان توافي عبالة لانعدام الولاية ولو دعي عنهم او عن زوجته
 بغير امرهم اجزاهم اسحسانا لثبوت الاذن عادة ولا يخرج من مكاتبه لعدم الولاية
 ولا المكاتب عن نفسه لفقره وفي المدبر وام الولد ولاية المولى ثابتة بخروج عهده
 ولا يخرج عن ماله للثبوت للتجارة خلافا للشافعي وح فان عبده وجوبه على العبد ووجوب
 الزكوة على المولى فلا شيء فيه وعندنا وجوبه على المولى بسبب كونه يهودي الى الشيء
 والعبد بين شريكين لانطرة على واحد منهما انقص الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما
 وكذا العبد بين اثنين عندنا في حصة رحمة الله وقال على كل منهما ما يخصه من الرسوم
 دون الاشخاص بناء على انه لا يرمى نسبة الرقيق جبرا وهما يربا نها ونيل هو بالاجماع
 لانه لا يجتمع النصب قبل القصة فلم تتم الرقبة لكل واحد منهما وبؤدى المسلم
 انطرة عن عبده الكافر لاطلاق ما روي به والغول عليه الصلوة والسلام في حديث
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ادوا عن كل حر وعبد يهودي او نصراني
 او مجوسي الحديث ولان السبب قد تحقق والمولى من اهله وصمة خلاف الشافعي
 ورحمة الله تعالى عليه لان الرحوب عبده على العبد هو ليس من اهله ولو كان على العكس
 فلا وجوب بالا تفاق ومن باع عبدا واحدا بهما بالخيار ففطرته على من يصير له

قوله ولا عن اولاده الكبار وقال الشافعي رحمه الله اذا كان زمانا معسرا فهو بمنزلة
 الصغير لقوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد صغير او كبير ممن نمونون عليه
 والحديث عندنا محمول على جواز الاداء او نقول هو وصفه للعبد **قوله** ولو كان على
 العكس لا يجب بالا تفاق اما عندنا فلان الوجوب على المولى وهو ليس باهل وام
 عبده فلان تحمل المولى عن مملوكه يستدعي اهلية اداء العباد والكا فر ليس باهل
 لها والوجوب على العبد عندنا باعتبار تحمل المولى الاداء عنه فاذا عدم ذلك لم يجب اصلا

(كتاب الزكوة ... باب صدقة الفطر)

معناه انه اذا مريوم الفطروا بخاربا ق وقال زفر رحمه الله تعالى عليه على من له الخيار لان الولاية له وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه على من له الملك لانه من وثائقه كالفقعة ولنا ان الملك موقوف لانه لو رد يعود الى ملك البائع ولو اجيز يثبت الملك للمشتري من وقت العقد فيتوقف ما يستني عليه بخلاف الفقعة لانها للمحاجة المأجرة فلا تقل التوقف وزكوة التجارة على هذا الخلاف والله اعلم .

قوله معناه اذا مريوم الفطراي ومث الفطرهنا على طريق ذكر الكل واردة البعض وانما قلنا ذلك لان انفجار الصبح كاف لتقرر الحكم **قوله** وقال الشافعي رح على من له الملك وهو للمشتري عنده قال المذهب عند الشافعي رحمه الله ان خيار الشرط لا يسمع ثبوت الملك للمشتري كخيار العيب ذكره العلامة في النهاية كذا وجدت بخط الشيخين رحمهما الله وذكر في تناوئي فاصي حان الاختلاف بين زمر والشافعي رحمهما الله على عكس هذا اي عند زمر على من له الملك وعند الشافعي على من له الخيار والاعدل لو كان مبيعا يرد فاسد مريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري واعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مريوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع وان لم يكن في البيع خيارا ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري وان مات قبل ان يقبضه المشتري فالصدقة على واحد منهما وان لم يموت ورد قبل القبض بعيب او بخارر رؤية فصدقة الفطر على البائع وان رده بعد القبض بعيب او بخارر رؤية فالصدقة على المشتري ولا تجب عن الحمل **قوله** وزكوة التجارة على هذا الخلاف يعني اذا اشترى عبد للتجارة على انه بالخيار او البائع بالخيار فحال التحول والخيار باق فزكوة على من يصير العبد له وعند زفر رحمه الله تعالى عليه على من له الخيار وعند الشافعي رحمه الله تعالى عليه على من له الملك . (باب)

فصل في مقدار الواجب ووقته

الفطرة تصف صاع من برا ودقيق اسويق اوزيب اصاع من تمر وشعير وقالوا ان زيب بمزله الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه والاول رواية النجاشي مع الصغير وقال الشافعي من جميع ذلك صاع احدث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نخرج ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله واما ما رواه وهو مذهب جماعة من الصحابة فيهم اخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم وما رواه محمود على الزيادة تطوعا بها في الزيب انه والتمر يتفاريان في المقصود منه انه والبر يتفاريان في المعنى لانه يؤكل كل واحد ويلقى من التمر المواة ومن الشعير الخالة وبهذا ظهر اتفاق بين البر والتمر مراده من الدقيق والسويق ما يتخذ من البر ما دقيق الشعير كالشعير والاولى ان يراعى فيها القدر والقيمة احتياطا

فصل في مقدار الواجب ووقته

قوله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الزيب بمزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة رح وقال ابو اليسر في جامع الصغير هذا هو الصحيح فانه روي في بعض الروايات اصاعا من زيب **قوله** ولنا ما روينا وهو ما رواه من حديث ثعلبة بن صغير في اول الباب وهو مذهب اخلفاء الراشدين وما روينا راجع على ما رواه الشافعي رحمه الله لان فيه الامر وهو محكم وما رواه يحتل الزيادة تطوعا وهو اظهر لانه ما قال امرنا رسول الله عليه السلام باخراج اصاع بل قال كنا نخرج **قوله** ولهما ان الزيب والتمر يتفاريان في المقصود وهو التفكه **قوله** والاولى ان يراعى بهما اي في الدقيق والسويق القدر والقيمة احتياطا حتى ان كان منصوبا عليهما يتأدى باعتبار الغدو ان لم يكن منصوبا عليهما يتأدى باعتبار القيمة وتغصيره ان يؤدى نصف صاع من دقيق البر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من البر واما الواجب منا وصف من من دقيق البر ولكن تبلغ قيمته

معناه انما اذا مريوم الفطروا الخبار باق وقال زفر رحمته الله تعالى عليه على من له الخبار لان الولاية له وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه على من له الملك لانه من وظائفه كالنفقة ولنا ان الملك موقوف لانه لو رد يعود الى ملك البائع ولو اجيز ثبت الملك للمشتري من وقت العقد فينوقف ما يبتني عليه بخلاف النفقة لانها للحاجة الناجزة فلا تقبل التوقف وزكاة التجارة على هذا الخلاف والله اعلم .

قوله معناه اذا مريوم الفطراي وقت الفطر هذا على طريق ذكر الكل واردة البعض وانما قلنا ذلك لان انفجار الصبح كاف لتقرر الحكم **قوله** وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه على من له الملك وهو المشتري عنده فان المذهب عند الشافعي رحمه الله ان خيار الشرط لا يمنع ثبوت الملك للمشتري كخيار العيب ذكره العلامة في النهاية كذا وجدت بخط الشخبطين رحمهما الله وذكر في فتاوى قاضي خان الاختلاف بين زفر والشافعي رحمهما الله على مكس هذا اي عند زفر على من له الملك وعند الشافعي على من له الخبار والعبد لو كان مبيعا يباع فاسد فمريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري فالصدقة على البائع وكذا اذا مريوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع وان لم يكن في البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري وان مات قبل ان يقبضه المشتري فالصدقة على واحد منهما وان لم يموت ورد قبل القبض بعيب او بخيار رؤية فصدقة الفطر على البائع وان رده بعد القبض بعيب او بخيار رؤية فالصدقة على المشتري ولا تجب عن الحمل **قوله** وزكاة التجارة على هذا الخلاف يعني اذا اشترى عبد للتجارة على انه بالخيار او البائع بالخيار فالحال الحول والخبار باق فزكوته على من يصير لعبد له وعند زفر رحمه الله تعالى عليه على من له الخيار وعند الشافعي رحمه الله تعالى عليه على من له الملك . (باب)

فصل في مقدار الواجب ووقته

الفطرة نصف صاع من برا ودقيق اسويق او زبيب او صاع من تمر وشعير وقال الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه والاول رواية الجماعة مع الصغير وقال الشافعي من جميع ذلك صاع لحديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نخرج ذلك على مهندس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولنا مارونا وهو مذهب جماعة من الصحابة وفيهم الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم وما رواه محمود على الزيادة تطوعا روى في الزبيب انه والتمر يتناوبان في المقصود وانه والبر يتناوبان في المعنى لانه يؤكل كل واحد ويلقى من التمر النواة ومن الشعير الخالة وبهذا ظهر التناوب بين البر والتمر ومراده من الدقيق والسويق ما يتخذ من البر ما دقيق الشعير كالشعير والاولى ان يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطا

فصل في مقدار الواجب ووقته

قوله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة رح وقال ابو اليسر في جامع الصغير هذا هو الصحيح فانه روي في بعض الروايات اوصاعا من زبيب **قوله** ولنا مارونا وهو ما رواه من حديث ثعلبة بن صغير في اول الباب وهو مذهب الخلفاء الراشدين وما روىنا راجح على ما رواه الشافعي رحمه الله لان فيه الامر وهو محكم وما رواه يحتمل الزيادة تطوعا وهو الظاهر لانه ما قال امرنا رسول الله عليه السلام باخراج الصاع بل قال كنا نخرج **قوله** ولهما ان الزبيب والتمر يتناوبان في المقصود وهو التفكه **قوله** والاولى ان يراعى فيهما اي في الدقيق والسويق القدر والقيمة احتياطا حتى ان كان منصوبا عليهما يتأدى باعتبار القدر وان لم يكن منصوبا عليهما يتأدى باعتبار القيمة وتقديره ان يؤدى نصف صاع من دقيق البر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من البر وما لو ادى منا ونصف من من دقيق البر ولكن تبلغ قيمته

(كتاب الزكوة - فصل في مقدار الواجب ووقته)

وان نص على الدقيق في بعض الاخبار ولم يبين ذلك في الكتاب اعتبارا للغالب والخبر تعتبر فيه القيمة هو الصحيح ثم يعتبر نصف صاع من بروزنا فيما يروى من ابي حنيفة رحمه الله عليه وعن محمد رحمه الله عليه انه يعتبر كيلا والدقيق اولى من البر والدرهم اولى من الدقيق فيما يروى عن ابي يوسف رحمه الله وهو اختيار الغيبة ابي جعفر رحمه الله لانه ادفع للحاجة واجعل به من ابي بكر الا عمن تفضل الحنطة لانه ابعد من الخلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي رحمه الله قال والصاع عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف رحمه الله اربعة ارطال وثلاث رطل بالحجازي وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام

قيمة نصف صاع من البر اربعة ارطال ونصف صاع من دقيق البر اربعة ارطال لا تبلغ قيمة نصف صاع من البر الا يكون عاملا بالا احتياط ولو كان قيمة نصف صاع من دقيق البر دون قيمة نصف صاع من البر تزيد على نصف صاع من دقيق البر بقدر ما تبلغ به قيمته قيمة نصف صاع من البر ولو كان قيمة نصف صاع من دقيق البر تزيد على قيمة نصف صاع من البر لا تنقص من نصف صاع من دقيق البر حتى يكون عاملا بالا احتياطه

قوله وان نص على الدقيق في بعض الاخبار وهو ما روى ابو هريرة رضي الله عنه قال عليه السلام على كل معلم مدان من قمح او دقيق الا انه ليس بمشهور فالا احتياط فيما قلنا **قوله** ولم يبين ذلك في الكتاب اي لم ينص ان الاولى ان يراعى القدر والقيمة في دقيق الحنطة وسويقها اعتبارا للغالب فان الغالب ان قيمة نصف صاع من دقيق تماوي قيمة نصف صاع من البر او تزيد لذلك لم يبينه ولكن خبره منوه وهو ان لا تبلغ قيمة نصف صاع من الدقيق قيمة نصف صاع من البر فكان الاحتياط مراعاة القدر والقيمة **قوله** والخبر تعتبر فيه القيمة هو الصحيح في الكافي ولا رواية في الخبر فقبل يجوز اذا ادى من جز البر لانه لما جاز من الدقيق فلاولى ان يجوز منه والصحيح انه لا يجوز (الا)

صاعاً أصغر الصبعان ولنا ما روي أنه م كان يتوضأ بالمدرطلين ويغسل بالصاع ثمانية أرطال
وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه وهو أصغر من الهاشمي وكانوا يستعملون الهاشمي
قال ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم المنبر وقال الشافعي رحمه الله
تعالى عليه بغروب الشمس في اليوم الآخر من رمضان حتى أن من أسلم أو ولد
لبنة الفطر تجب فطرته عندنا وعندنا لا تجب وعلى من مكته من مات فيها من
مما ليكه أو ولد له أنه يختص بالفطر وهذا وقتنا وإن الإضافة للاختصاص
الاباعتبار القيمة لأنه لم يرد فيه نص فكان كالذرة ثم يعتبر نصف صاع بوزن لانا
الصاع مقدراً بالوزن حتى اختلفوا أنه ثمانية أرطال أو خمسة أرطال وثلاث رطل
ومن محمد رحمه الله يعتبر كيلالان الآثار جاءت في التقدير بالصاع وهو اسم للمكيال .

قوله صاعاً أصغر الصبعان أي خمسة أرطال وثلاث رطل أصغر من الثمانية **قوله** وهكذا
صاع عمر رضي الله عنه يعني صاع عمر رضي الله عنه كان ثمانية أرطال وكان قد فقد إلى زمن الحجاج
فاخرجه وكان بمن علي أهل العراق يقول في خطبته يا أهل العراق يا أهل الشقاق والنفاق
ومساوي الأخلاق ألم أخرج لكم صاع عمر ولذلك سمي حجاجاً والظاهر أنه كان صاع
رسول الله م لأن عمر رضي الله عنه في شيء وهو أصغر صبعان أعنادها هل المدينة لأنهم كانوا
يستعملون صاعاً أكبر من ذلك يسمى هاشمياً اثنان وثلاثون رطلاً وهذا أربعة ولهذا سمي أربع
الهاشمي ثم كان لرسول الله عليه السلام صبعان مختلفان منها النفقات ومنها للصدقات
فما روي أنه كان خمسة أرطال وثلاثاً محمول على صاع النفقات ثم لا بد من معرفة
الصاع الذي يقدر الحنطة بنصفه والشعير بكلمة قال الطحاوي رحمه الله ثمانية أرطال بما
يستوي كيله ووزنه وهو العدس والماش فإذا كان يسع ثمانية أرطال من العدس والماش
فهو الصاع الذي يكال به الحنطة والشعير كما ذكره الامام الولوالجي وغيره رحمهم الله
قوله ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر أي يتعلق بطلوع الشمس ووجوب الأداء بالشرط
لا يتعلق بوجوب الأداء بالسبب لأن الفطر شرط والرأس سبب (قوله)

(كتاب الزكاة - فصل في مقدار الواجب وقته)

واختصاص الفطرا ليوم دون الليل والمستحب ان يخرج الناس الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى لانه عليه السلام كان يخرج قبل ان يخرج والان الامر بالانغاء كيلا يتشاغل الفقير بالمعئلة عن الصلوة وذلك بالتقديم فان قدموها على يوم الفطر جاز لانه ادى بعد تقرر السبب فاشبه التعجيل في الزكاة ولا تفصيل بين مدة ومدة فهو الصحيح وان اخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها لان وجه القرية فيها معقول فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاصحبة والله اعلم .

قوله والاختصاص للفطرا ليوم دون الليل يعني به ان اليوم مسمى بيوم الفطر فينبغي ان يكون الفطرية لينتفق هذا الاسم كيوم الجمعة ما يجب ويؤدي فيه الجمعة وهذا لان حقيقة الفطر عند غروب الشمس كما يكون في اليوم الاخير يكون فيما قبله فعلم ان الفطر من الصوم غير مراد ولكن لما كانت الاضافة للاختصاص علم انه اريد به فطر مخصوص وذاعند طلوع الفجر لان فيما تقدم كان يلزمه الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزم الفطر **قوله** ولا تفصيل بين مدة ومدة هو الصحيح وعند خلف بن ايوب تعجيلها بعد دخول رمضان لاقبله وقبل يجوز تعجيلها في النصف الاخير من رمضان وقبل في العشر الاخير وعند الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها اصلا كالاصحبة وتسقط بمضي يوم الفطر لانها قرينة اختصت بيوم العيد فيسقط بمضيها كالاصحبة تسقط بمضي ايام النحر قلنا انها قرينة ما لية لا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كالزكاة والاصحبة لا تسقط ولكن ينتقل الوجوب الى التصديق بالقيمة وهذا لان القرينة في اراثة الدم غير معقولة وانما عرفت شرعا في ايام مخصوصة ووجه القرينة في التصديق بالمال معقول وهو سد خلة المحتاج فلا يقدر وقت الاداء فيه بوقت والله اعلم .

(كتاب)

كتاب الصوم

قال رحمه الله الصوم صرمان واجب ونفل والواجب صرمان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز زنية من الليل وإن لم ينوحنى أصبح اجزته النية ما بينه وبين الزوال وقال الشافعي لا يجزيه أعلم إن صوم رمضان فريضة لقوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ وَعَلَىٰ فَرِيضَتِهِ اِتِّعَادُ الْاِجْمَاعِ ولهذا يكفر جاحده والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وسبب الاول الشهر ولهذا يضاف اليه ويتكرر بتكرره

كتاب الصوم

هو في اللغة الامماك قال خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى يعلك اللجما اي ممسكة من العلف وغير ممسكة وفي الشرع عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب من الاله بان يكون مسلما طاهرا من حيض ونفاس .
قوله والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم فان قيل هذه الآية تقتضي فريضة المنذور لثبوته بالكتاب بالامر نصارى كصوم رمضان فلنا نعم الا انه قد خص منه بالتفاق المنذور الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المريض ونحو ذلك وما هو ليس بمقصود في العبادة كالنذر بالموسوء لكل صلوة والنذر بالمعصية فلما خصت هذه المواضع بقي في الباقي حجة مجوزة لا موجبة قطعا كآية الماء لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون (قوله)

وكل يوم يجب لوجوب صومه وسبب الثاني النذر والثنية من شرطه وسنينه ونفسه ان شاء الله تعالى وجه قوله في التحلالية قوله عليه الصلاة والسلام لا صيام لمن لم ينعصم من الليل ولانه لما فسد الجزء الاول لفقد النية فسد الثاني ضرورة انه لا يتجزى بخلاف النفل لانه منجز عنده ولنا قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما شهد الامراء بي برؤية الهلال الامن اكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم

قوله وكل يوم يجب لوجوب صومه هذا قول الامام ابي زيد الدبوسي والشيخ الامام فخر الاسلام رحمهما الله تعالى وقال الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذا غلط عندي بل السبب شهود جزء من الشهر فان الشهر اسم لجزء من الزمان يشتمل على الايام والليالي وانما جعله الشرع سببا لا ظاهرا فضيلة هذا الوقت وهذه الغضيلة ثابتة لليالي والايام جميعا والرواية مسبوقة في ان من كان مغيبا في اول ليلة من الشهر ثم جن قبل ان يصبح ومضى الشهر وهو مجنون ثم افاق يلزمه القضاء فلزم تنقير السببية في حقه بما شهد من الشهر في حالة الافاقة لم يلزمه القضاء وكذلك المجنون اذا افاق في اول ليلة من الشهر ثم جن قبل ان يصبح ثم افاق بعد مضي الشهر يلزمه القضاء والدليل عليه ان نية اداء الفرض قبل تنقير سبب الوجوب لا تصح الا ترى انه لو نوى قبل غروب الشمس لم تصح نيته وجه قولهما ان صيام رمضان بمنزلة عبادات متفرقة لانه تفضل بين كل يومين زمان لا يصلح للصوم لاداء ولا قضاء وهو الليالي فصارتا لصلوات ثم المعتبر هنا في الوجوب اول الوقت لان الصوم يتأدى بجميع اليوم فتكون العبرة في الوجوب لبعض الوقت لا لجميع الوقت فلقلنا هنا بانه يحل التأخير من اول الوقت وهو اول اليوم يكون هذا تفويتا لا تأخير او في الصلوة يكون تأخير الاتقويتا والتأخير مباح بالتفويت حرام كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله (قوله)

وما رواه محمود علي نفي الفضيلة والكمال او معناه انه لم ينو انه صوم من الليل حتى لو نوى في نصف النهار انه صائم من حين نوى الامن الى اليوم لا يصبر صائما عندنا ولانه يوم صوم فيتوقف الامساك في اوله على النية المتأخرة المقترنة بالكثرة كالنفل وهذا لان الصوم ركن واحد ممتد والنية لتعيينه لله تعالى فترجم بالكثرة جنبه الوجود بخلاف الصلوة والجم لانهما اركان فيشترط قرائنها بالعقد على اداتهما وبخلاف القضاء لانه يتوقف على صوم ما هو الاصل في ذلك اليوم وهو النفل وبخلاف ما بعد الزوال لانه لم يوجد اقترانها بالاكثر فترجمت جنبه الفوات

قوله وما رواه محمود علي نفي الفضيلة وقبل المراد هو النهي عن تقديم النية على الليل فانه لو نوى قبل غروب الشمس ان يصوم هذا الاصبح وانما يصح اذا نوى بعد غروب الشمس او معناه لم ينو انه صوم من الليل بل نوى الصوم من وقت النية على انه عام خص منه النفل اتفاقا لعام مني خص منه شيء مخصصه بالقياس فيحصل على صوم القضاء والنذر الذي هو غير معين والكفارات ونخص هذا الصوم بالقياس به وان هذا يوم صوم فلا مساك في اول النهار يتوقف على ان يصبر صوما بالنية المقترنة بالكثرة كالنفل خارج رمضان ثم اقتران النية بحالة الشروع ليس بشرط في باب الصوم بدليل جواز التقديم فصار حالة الشروع هنا كحالة البقاء في سائر العبادات واذا جاز نية متقدمة دفعا للمخرج جاز نية متأخرة من حالة الشروع بالطريق الاول لانه ان لم يقترن بالشروع هنا فقد اقترن بالاداء ومعنى المخرج لا يندفع بجواز التقديم في جنس الصائمين لان منهم من يبلغ في آخر الليل وحائض تظهر نائما لا ينتبه الا بعد طلوع العجرو في ايام الشك لا يمكنه ان ينوي الفرض ليلا كذا في المبسوط فان قيل اعتبار نية المتأخرة بالمتقدمة لا تنكح تصح فالمتقدمة كالماتمة عند الشروع كما اذا حضرت نية تسليوة ثم شرع في الصلوة ولم تحضر النية وقت الشروع

ثم قال في المختصر ما بينه وبين الزوال وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها لتحقيق في الاكثر ولا فرق بين المسافر والمقيم

تصح اذا لم يفصل بين النية والتحريم بعمل مناف للصلاة وكذا في الزكوة تكفيه النية عند عزل مقدار الواجب ولا تعتبر نيته بعد الشروع في الصلاة ولا بعد اداء الزكوة فيثبت ان جعل الموجود قائما حكما له نظير في الشرع وله نظائر كما في المفقود وكذا البيع والشراء والمكاح فاما جعل المعدم الذي سبوجدا كانه موجود حكما قبل وجوده فاما لا نظير له فكان القول به حينئذ مخالفا للحقيقة والحكم قلنا لا نجعل النية المتأخرة منقذمة بل نجعل الامساكات التي في اول اليوم موقوفة منتظرة الى النية اذا كان ذلك اليوم متعبنا لذلك الصوم كما في النفل فاذا وجدنا نقلب ذلك الامساك صوما وانما لم نجعل هكذا في الصلاة لما ان لها اركاناً مختلفة فلم يتوقف فعل الركن الاول الى ما يوجد في ركن آخر وفي الزكوة بعد الاداء تمت العبادة والنية الموجودة بعد الاداء غير كافية ولا كذلك الصوم •

قوله ثم قال في المختصر اي الدوري **قوله** وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لان ساعة الزوال نصف النهار وهو من طلوع الشمس الى غروبها ووقت اداء الصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصف وقت الضحوة الكبرى فتشترط النية قبلها لتحقيق النية في الاكثر والمراد بالنها والمذكور في الجامع الصغير اليوم يؤيد ما قلنا قوله عليه الصلاة والسلام صلوا اليها رجماء (قوله)

خلا فالزفر روح لانه لا تفصيل فيما ذكرنا من الدليل وهذا الضرب من الصوم يتأدى بمطلق
 النية ونية النفل ونية واجب آخر وقال الشافعي في نية النفل ما ثبت وفي مطلقها انه قولان
 لانه بنية النفل معرض عن الغرض فلا يكون له الغرض ولنا ان الغرض متعين فيه فيصاب
 باصل النية كما لو حُد في الدار يصاب باسم جنسه واذا نوى النفل او اجبا آخر فقد
 نوى اصل الصوم وزيادة جهته وقد لغت الجهة فبقى الاصل وهو كاف ولا تفرق بين المسافرين
 المقيم والصحيح والسقيم عند ابي يوسف ومحمد راجلان الرخصة كيلا تلزم المعذور ومشفقة
 فاذا تحملها التحق بغير المعذور وعند ابي حنيفة راجل اذا صام المريض والمسافر بنية واجب
 آخر يقع عنه لانه شغل الوقت بالاهم لتحتمه للحال وتخبره في صوم رمضان الى ادراك
 العدة وعنه في نية التطوع واثبات والفرق على احد هما انه ما صرف الوقت الى الاهم
 والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان وصوم الكفارة فلا يجوز
 الابنية من الليل لانه غير متعين ولا بد من التعيين من الابتداء والنفل كله يجوز بنية
 قبل الزوال خلا لما لك فانه يتمسك باطلاق ما روينا ولنا قوله صلعم بعد ما كان يصبح
 غير صائم اني اذا صائم ولان المشروع خارج رمضان هو النفل فيتوقف الامساك في اول
 اليوم على صبر رتبه صوما بالنية على ما ذكرنا ولو نوى بعد الزوال لا يجوز وقال الشافعي
 يجوز ويصبر صائما من حين نوى اذ هو متجزئ عنده لكونه مبنيا على النشاط ولعله ينشط
 بعد الزوال الا ان من شرطه الامساك في اول النهار وعندنا يصبر صائما من اول النهار
 لانه عبادة قهرا لنفس وهي انما تتحقق باسماك مقدر فيعتبر قران النية باكثره
قوله خلا فالزفر رحمه الله هو يقول ان امساك المسافر في اول النهار لم يكن مستحقا بصوم
 الغرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المقيم ولنا ان المسافر انما فارق المقيم في الترخص
 فاذا لم يترخص وقصد اداء المشروع في وقته وهو متعين فنصح بنية متأخرة كما في حق غيره
قوله ونية واجب آخر مستقيم في صوم رمضان واما في النذر المعين فلا لانه يقع عما نوى
 من الواجب اذا كانت النية من الليل **قوله** وعند ابي حنيفة روح اذا صام المريض والمسافر
 فما .

فصل في رؤية الهلال

وينبغي للناس ان يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان رآه صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلثين يوماً ثم صاموا لقوله صلعم صوموا لرؤيته وانظروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلثين يوماً لان الاصل بقاء الشهر فلا ينقل منه الا بدليل ولم يوجد ولا يصومون يوم الشك الا تطوعا لقوله صلعم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا وهذه المسئلة على وجوه احدها ان ينوي صوم رمضان وهو مكروه لما روينا ولا نه تشبه باهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم ثم ان ظهر ان اليوم من رمضان بحجزيه لانه شهد الشهر وصامه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا وان انظر لم يقضه لانه في معنى المظنون والثاني ان ينوي عن واجب آخر وهو مكروه ايضا لما روينا الا ان هذا دون الاول في الكراهة ثم ان ظهر انه من رمضان بحجزيه لوجود اصل النية وان ظهر انه من شعبان فقد قبل يكون تطوعا لانه منهي عنه فلا ينادى به الواجب وقبل بحجزيه عن الذي نواه وهو الاصح لان المنهي عنه وهو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا يقوم بكل صوم بخلاف يوم العيدين المنهي عنه وهو ترك الاجابة بلازم كل صوم بنية واجب آخر تقع عنه اي مما نوى وذكر شمس الائمة الحلواني رح في المبسوط فاما المريض اذ انوى واجبا آخر فالصحيح انه يقع صومه من رمضان لان اباحة الفطر له عند العجز عن اداء الصوم فاما عند القدرة فهو الصحيح سواء بخلاف المسافر ثم قال وذكر ابو الحسن الكرخي رح ان الجواب في المريض والمسا فر سواء على قول ابي حنيفة رح وهو صوابا واول مراده مريض يطيق الصوم ويخاف منه زيادة المرض وذكر في الايضاح وكان بعض اصحابنا يفصل بين المسافر والمريض وانه ليس بصحيح وانهما يتساويان وقد روى ابو يوسف رح عن ابي حنيفة رح في المريض نصا انه اذا نوى التطوع يقع من التطوع •

فصل في رؤية الهلال

قوله ولا يصومون يوم الشك في يوم الشك هو اليوم الاخر من شعبان الذي يحصل (انه)

والكراهية هنا الصورة النهي والثالث ان ينوى التطوع وهو غير مكروه لما روينا وهو حجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في قوله يكره على سبيل الابتداء

انه اول رمضان او آخر شعبان وفي المبسوط انما يقع الشك من وجهين اما ان غم هلال رمضان فوقع الشك في اليوم الثلاثين انه من شعبان او من رمضان واما ان غم هلال شعبان فوقع الشك انه اليوم الثلثون والحاد ي والثلاثون وفي الفوائد يوم الشك هو اليوم الذي يتم به ثلثون من المستهل ولم يهل الهلال ليلة لا ستار السماء بالتمام وفي الكافي للعلامة النسفي والشك ما استوى فيه طرفان العلم والجهل وذابان . غم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشك في اليوم الثلاثين انه من شعبان او رمضان نظرا الى قوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وكذا وأشار باصابعه وخسبها مرة في المرة الثالثة وقوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وفي شرح القدوري للزاهد ي اما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسماء منغمة او شهدوا حد فردت شهادته او شاهدان فاسقان فردت شهادتهما فاما اذا كانت السماء مصحبة ولم ير الهلال احد فليس بيوم الشك ولا يجوز صومه ابتداء لا فرضا ولا نفلا .

قوله والكراهية هنا الصورة النهي وهو قوله عليه السلام لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين **قوله** والثالث ان ينوى التطوع وهو غير مكروه لما روينا وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا **قوله** على سبيل الابتداء هو ان لا يكون له اعتياد صوم يوم الخميس مثلا فانفق يوم الخميس كونه يوم الشك فصامه والمراد بالموافقة ان يعتاد صيام الجمعة والخميس او الاثنين ويصوم كل شهرا ويصوم عشرة من آخره او ثلثة فصاعدا كذا ذكره نضر الاسلام رحمه الله .

والمراد بقوله صلعم لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا يصوم يومين الحديث التقدم بصوم رمضان لانه يؤد به قبل اوانه ثم ان وافق صوما كان يصومه فالصوم افضل بالاجماع وكذا اذا صام ثلثة ايام من آخر الشهر فصاعدا وان افردته فقد قبل الفطر افضل احترازا عن ظاهر النهي وقبل الصوم افضل ابتداء بعلي وعائشة رضي الله عنهما كما ناصومانه والمختار ان يصوم المفتي بنفسه اخذ بالا حنطا ويعنى العامة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالانظار نفي اللزوم عن تهمة العصيان الذي دل عليه الحديث المعروف وهو قوله صلعم من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم والرابع ان يجمع في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصومه ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يصبر صائما لانه لم يقطع عزيمته فصا ركبا اذا نوى ائتمان وجد غدا غدا يفطر وان لم يجد يصوم والخامس ان يجمع في وصف النية بان ينوي ان كان غدا من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر وهذا مكروه لتردد بين امرين مكر وهين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاء لعدم التردد في اصل النية وان ظهر انه من شعبان لا يجزيه من واجب آخر لان الجهة لم تثبت للتردد فيها واصل النية لا يكفي لكنه يكون تطوعا غير مضمون بالقضاء لشروعه فيه مسقطا وان نوى من رمضان ان كان غدا منه ومن التطوع ان كان غدا من شعبان يكره لانه نال المفرض من وجه ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاء عنه لما مر وان ظهر انه من شعبان جاز من نفعه لانه يتأدى باصل النية ولو افقده يجب ان لا يقضيه لدخول الاسقاط في عزيمته من وجه

قوله والمراد بقوله عليه السلام لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يصوم يومين الحديث التقدم بصوم رمضان لان التقدم بالشيء على الشيء ان يأتي به قبل حينه واوانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام من شعبان فلم يأت بصوم رمضان قبل اوانه وما روينا لا يعارض بقوله من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان هذا نص محتمل يحتمل النهي عن الفرض وعن التطوع وما روينا مفسر في اباحة التطوع لانه اثبات من النهي فكان اولي

قوله والمختار ان يصوم المفتي بنفسه اي ناويا للتطوع **قوله** نفي اللزوم ذكر (الامام)

من رأى هلال رمضان وحده صام وإن لم يقبل إلا ما شهدته لئول صلى الله عليه وسلم
صوماً ولو رآه وانظره ولو رآه وقد رأى ظهراً وإن انظره عليه القضاء دون الكفارة
وقال الشافعي عليه الكفارة إن انظره بالوقاع لأنه انظره في رمضان حقيقة لثبته به وحكما
لوجوب الصوم عليه ولأننا انظره في رد شهادته بدليل شرعي وهو تهمة الغلط
فاورث شبهة وهذه الكفارة تندري بالشبهات ولو انظر قبل أن يرد الإمام شهادته

الإمام الكيساني رحمه الله تعالى أنه لو اتى للعامة بإدعاء النفل فيه صلى يقع عندهم أنه
خالف رسول الله عليه السلام حيث نهى رسول الله عليه السلام وهو أطلقه أو يقع
عندهم أنه لما جاز النفل يجوز الفرض بل الأولى فلا ينبغي أن يعني لهم بذلك وذكر
فخر الإسلام رحمه الله في هذا حكاية أبي يوسف رحمه الله وهي مله وروى أسد بن
همروان قال أتيت باب هارون الرشيد فاقبل أبو يوسف القاضي عليه صلاة سوداء
ومدرعة سوداء وخف أسود وهواركب فرس أسود عليه سرج أسود ولبد أسود وما عليه
شيء من البياض إلا ألبسته البيضاء وهو يوم الفك فأتى الناس بالظفر فقلت له انظر
أنت فقال ادن إلي فدوت منه فقال في أذني أنني صائم.

قوله وهذه الكفارة أي كفارة الظفر مقبولة تسقط بالشبهات ولهذا لا يجب على المخطي
بخلاف سائر الكفارات فإنها تجب على المذنب والمخطي تعلم أن هذه الكفارة
ألحقت بالعقوبات وهي لا تثبت مع الشبهات دل عليه قوله عليه السلام فعلية
ما على المظاهرو قول الأعرابي حين سأل رسول الله عليه السلام هلكت وأهلك
والإهلاك تمحض جناية فما يجب بسببه يقع مقبولة ولأنها وجبت للزجر فإن الجبر
يصل بإيجاب القضاء فشابه العقوبات من هذا الوجه فالحقت بها فيما هو من خصائصها
وهو السقوط بالشبهة وهذا اليوم رمضان في حقه لوجوب الصوم عليه وشعبان في حق
غيره لعدم وجوب الصوم عليهم فلا يكون في معنى المنصوص عليه.

اختلف المشايخ فيه ولو اكمل هذا الرجل ثلثين يوماً لم يطر الا مع الامام لان الوجوب عليه للاحتياط والاحتياط بعد ذلك في تأخير الاقطار ولو افطر لأكفارة عليه اعتبار للحقيقة التي عنده وإذا كان بالسماء هـ قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاً كان او امرأة حراً كان او عبداً لانه امر ديني فاشبه رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظة الشهادة وتشترط العدالة لان قول الفاسق في الديانات غير مقبول وتأويل قول الطحاوي عدلاً كان او غير عدل ان يكون مستورا والعلف غيب او غبار او نحوه وفي اطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب وهو ظاهر الرواية لانه خبر ومن ابي حنيفة رخصتها لا تقبل لانها شهادة من وجه وكان الشافعي في احد قوله يشترط المتين والسجدة عليه ما ذكرنا وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الواحد في رؤية هلال رمضان ثم اذا قبل الامام شهادة الواحد وصا موائثلين يوماً لا يفطرون فيما روى الحسن عن ابي حنيفة رخصتها للاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد

قوله اختلف المشايخ فيه والصحيح ان لا تجب الكفارة لقوله عليه السلام صومكم يوم تصومون وهذا ليس بيوم صوم في حق الجماعة وقيل يجب لتعينه بالرؤية ولم يرد الامام شهادة لتبصير شبهة **قوله** وفي اطلاق جواب الكتاب وهو قوله قبل الامام شهادة الواحد العدل **قوله** وهو ظاهر الرواية لانه خبر ابي حنيفة وليس بشهادة ولهذا لم يختص بلفظ الشهادة ولان شهادة العبد هنا مقبولة وان لم يكن للعبد شهادة حتى لا ينعقد النكاح بشهادته فلان تقبل شهادة المحدود بعد التوبة والنكاح ينعقد بشهادته الاولى ولان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون شهادة ابي بكر رضي الله عنه ما اقيم عليه حد القذف **قوله** لانها شهادة من وجه من حيث ان وجوب العمل انما يكون بعد قضاء الغاضي ومن حيث اختصاصه بمجلس القضاء ومن حيث اشتراط العدالة **قوله** والسجدة عليه ما ذكرنا وهو قوله لانه امر ديني (قوله)

ومن محمد أنهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضائية بشهادة الواحدون
 كان لا يثبت بها ابتداء كما استحقاق الارث بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة واذ لم تكن
 بالسماء علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم لان التفرد بالرؤية
 في مثل هذه الحالة يوهم الغلط فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعا كثيرا بخلاف
 ما اذا كان بالسماء علة لانه قد ينشق الغيم عن موضع القمر فينطق للبعض النظر
 ثم قيل في حدا كثير اهل المحلة ومن ابي يوسف رخص خمسون رجلا اعتبارا بالقسامة
 ولا فرق بين اهل المصر ومن ورد من خارج المصر ذكر الطحاوي انه تقبل شهادة الواحد
 اذا جاء من خارج المصر لقلّة الموانع واليه الاشارة في كتاب الاستحسان وكذا اذا كان
 على مكان مرتفع في المصر

قوله ومن محمد رخص أنهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضائية وفي المبسوط قال
 ابن سامة قلت لمحمد كيف يفطرون بشهادة الواحد قال لا يفطرون بشهادة الواحد بل بحكم
 الحاكم لانه لما حكم بدخول شهر رمضان وامر الناس بالصوم فمن ضرورته الحكم
 بانسلاخ رمضان بعد مضي ثلثين يوما فالاحتمال ان الفطر ههنا مما يفتضي اليه الشهادة
 لان يكون ثابتا بشهادة الواحد كما اذا شهدت القابلة باستهلال الصبي فانه يثبت الارث
 ولو شهدت وحدها بالارث لم يقبل وفي الايضاح وهذا الاستهلال على قولهما
قوله لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير وقال الشافعي رحمه الله تقبل شهادة الواحد
 ومن خلف بن ايوب خمسمائة ببلخ قليل **قوله** واليه الاشارة في كتاب الاستحسان ولفظ
 كتاب الاستحسان فان كان الذي شهد بذلك في المصر ولا علة في السماء لم تقبل شهادته
 لان الذي يقع في القلب من ذلك انه باطل (قوله)

(كتاب الصوم - فصل في رؤية الهلال)

ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر احتياطاً وفي الصوم الاحتياط في الإيجاب
 وإذا كان بالسماء علة لم تقبل في هلال الفطر إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
 لأنه تعلق به نفع العبد وهو الفطر فاشبه سائر حقوقه والأصحى كالفطر في هذا
 في ظاهر الرواية وهو الأصح خلافاً لما روي من أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه أنه
 كهلال رمضان لأنه تعلق به نفع العباد وهو التوسع بالمحرم الأصاحي وإن لم يكن بالسماء
 علة لم تقبل إلا شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم كإدراكنا وقت الصوم من حين طلوع
 الفجر الثاني إلى غروب الشمس لقوله تعالى كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط
 الأبيض من الخيط الأسود إلى أن قال ثم اتوا الصيام إلى الليل والخيطان بياض
 النهار وسواد الليل.

قوله فاشبه سائر حقوقه وتشترط فيه الحرية وكما يشترط فيه الحرية والعدد ينبغي
 أن يشترط فيه لفظ الشهادة وأما الدعوى ينبغي أن لا تشترط كما لا تشترط
 في عتق الأمتة إطلاق الحرية عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ينبغي
 أن يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عند ولا تقبل
 فيه شهادة المحدود في الغد فوان تاب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه
قوله يقع العلم بخبرهم لعل المراد من العلم غالب الرأي لا العلم القطعي وهذا الاختلاف
 بناء على الاختلاف في تفسير الجمع الكثير فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
 عليه الجمع الكثير مقدار الخمسين وعند محمد رحمه الله تعالى عليه ما يدخل في
 حد التواتر أهل بلدة رؤى الهلال هل يلزم ذلك في حق بلدة أخرى اختلف فيه وفي
 ظاهر الرواية لا عبرة باختلاف المطالع.

(قوله)

والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع نهارا مع النية في الشرع لان الصوم في حقيقة اللغة هو الامساك لورود الاستعمال فيه الا انه زيد عليه النية في الشرع لتمييزها بالعبادة من العادة واخص بالنهار لما تلونا ولانه لما تعذر الوصال كان تعيين النهار اولي ليكون على خلاف العادة وعليه مبنى العبادة والطهارة عن الحيض والناس شرط لتحقيق الاداء في حق النساء والله اعلم بالصواب .

باب ما يوجب القضاء والكفارة

اذا اكل الصائم واشرب واجامع ناسيا لم يفطر والقياس ان يفطر وهو قول مالك لوجود ما يضاف للصوم فصار كالكلام ناسيا في الصلوة ووجه الاستحسان قوله لم الذي اكل وشرب ناسيا لم يفطر - صومك فانما اطعمك الله وسفاك واذا ثبت هذا في حق الاكل والشرب ثبت في الوضوء

قوله والصوم هو الامساك الى آخره فان قيل هذا ينتقض بما اذا اكل ناسيا فان صومه باق والامساك فائت وبما اذا اكل قبل طلوع الشمس بعد طلوع المجر لان النهار من حين طلوع الشمس وبالحائض والنساء فان المجموع موجود والصوم فائت والجواب عن الاول ان الامساك الشرعي موجود حيث جعل الشارع اكله كلاك للشارع هذه الولاية لغدوته على الابداء والاعداء والصوم حقه فله ان يمتنع مع وجود المنافي حقيقة ولان المأثور به الامساك قصد ان يكون صده المنافي له الاكل قصد او من الثاني ان المراد اليوم ومن الثالث ان الحيض والنساء اخرجاها عن اهلية الاداء والله اعلم بالصواب .

باب ما يوجب القضاء والكفارة

قوله واذا اكل الصائم واشرب ناسيا لم يفطر اي ناسيا صومه وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى ان اكل واشرب ناسيا لم يفطره وان جامع ناسيا فطره لان النص ورد في الاكل والشرب والجماع ليس في معناه وجه الاستحسان قوله عليه السلام للذي

للاستواء في الركنية بخلاف الصلوة لان هيئة الصلوة مذكورة فلا يغلب النسيان ولا مذكري الصوم فيغلب ولا يفرق بين الفرض والنفل لان النص لم يفصل ولو كان منقطعا او مكرها عليه القضاء خلافا للشافعي رح فانه يعتبره بالناسي ولنا انه لا يغلب وجوده وعذر النسيان غالب ولان النسيان من قبل من له الحق والاكراه من قبل غيره فيفتقران

اكل وشرب ناسيا تم على صومك فان قبل هذا الحديث معارض الكتاب فكيف يعمل به لان الكتاب يقتضي ان يفسد صومه لان المأمور به بالكتاب الصوم والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع ولم يبق الامساك لوجود الاكل حقيقة فالحديث يقتضي بقاء الصوم والكتاب ينفيه ولا معنى للمخالفة سوى هذا قلنا في كتاب الله تعالى اشارة الى ان النسيان معفو وله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا فكان الحديث موافقا للكتاب حينئذ فيعمل به ويحمل الكتاب على حالة العمد ليكون الدلائل باسرها معمولة ولان كتاب الله تعالى يوجب فساد الصوم اذا ترك الاتمام مختارا لان الله تعالى امرنا بذلك بقوله ثم اتوا الصيام الى الليل فلا تمام ان لا يترك الصوم مختارا وهذا ليس بمختار بل هو كما لمحمول عليه من قبل من له الحق لانه خلق كذلك لانه لا يقدر على ان لا ينسي وكان فيه عملا بكتاب الله تعالى فان اعتباره يؤدي الى الصرج قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وذكري الايضاح وما يوجب الفطر اذا فعله وهوناس فهو على صومه لما روي ابو هريرة عن رسول الله عليه السلام انه قال من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فان الله تعالى اطعمه وحياه وروي ايضا ان من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وهذا حديث مشهور تلقته الصحابة والتابعون بما لقبول وقال ابو يوسف رحمه الله ليس هو بمحدث شاذ يجزأ على تركه واذا ثبت في الاكل ناسيا فكذا في الجماع وفيما ذكر اشارة الى هذا خبر مشهور به يزداد على الكتاب

قوله للاستواء في الركنية لان الصوم يقوم بالكسوف من الاكل فان قبل الجماع ليس (في)

كالمقيد والمريض في قضاء الصلوة فان نام فاحتلم لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم
ثَلَاثٌ لَا يَفْطُرْنَ الصَّيَّامَ الْغَيِّ وَالْجَمَاعَةَ وَالْإِحْتِلَامَ وَلَا نَهْلَهُ لَمْ تَوْجَدْ صُورَةَ الْجَمَاعِ
وَلَا مَعْنَاهُ وَهُوَ الْأَنْزَالُ مِنْ شَهْوَةٍ بِالْمُبَاشَرَةِ وَكَذَا إِذَا نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ فَاِضْنَى بِشَهْوَةٍ
لَمَّا بَيْنَا وَمَا رَاكَ لِمُتَفَكِّرًا ذَا امْنِي وَكَامُتْنِي بِالْكَفِّ عَلَى مَا قَالُوا وَلَوْ أَهْنُ
لَمْ يَفْطُرْ لَعَدِمَ الْمَنَافِي وَكَذَا إِذَا احْتَجِمَ لِهَذَا وَلِمَا رَوَيْنَا وَلَوْ اكْتَحَلَ لَمْ يَفْطُرْ
لَا نَهْلَهُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْدَّمَغِ مِنْغْذِي الدَّمْعِ يَتَرَشَّحُ كَالْعَرَقِ وَالْإِدْحَالِ بَيْنَ الْمَسَامِ لَا يَنَافِي

فِي مَعْنَى الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ لِأَنَّ الصَّوْمَ يَحْجُوهُ إِلَيْهِمَا يَغْلِبُ النَّسْبَانِ فِيهِمَا وَيُضَعِّفُهُ مِنَ الْجَمَاعِ -
وَلَا يَحْجُوهُ إِلَيْهِ فَيَنْدَرُكَ لِنَسْبَانِ فِي الصَّلَاةِ فَلَمَّا مَزِيَّةٌ فِي أَسْبَابِ الدَّهْوَةِ إِلَّا أَنَّهُمَا صَارَانِ
بِحَالِهِمَا لَا يَهْمَا لَا تَغْلِبَانِ الْبَشَرَ وَالْجَمَاعَ فَاصْرِفِي أَسْبَابَ الدَّهْوَةِ وَلَهُ مَزِيَّةٌ فِي حَالِهِمَا
يَغْلِبُ الْبَشَرُ لَانِ مِنْ هَاجَتْ شَهْوَتُهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا كُفَاهَا فَاسْتَوِيَا فَنَقَامُ الْأَسْتِدْلَالِ •
قَوْلُهُ كَالْمَقِيدِ وَالْمَرِيضِ الْمَقِيدُ أَصْلِي قَاعِدُ الْقَيْدِ يَقْضِي مَا صَلَى عِنْدَ رَفْعِ الْعِيدِ
وَالْمَرِيضُ لَا يَقْضِي مَا صَلَى قَاعِدًا عِنْدَ الْبَرِّ **قَوْلُهُ** لَمَّا بَيْنَا يَ لَمْ يَجِدْ صُورَةَ الْجَمَاعَةِ وَلَا مَعْنَاهُ
قَوْلُهُ وَكَامُتْنِي بِالْكَفِّ عَلَى مَا قَالُوا وَذَكَرْنِي التَّجَنُّبِ إِذَا عَا لَجَ ذِكْرُهُ
حَتَّى امْنِي يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ هُوَ الْمُخْتَارُ لَانَهُ وَجَدَ الْجَمَاعَ مَعْنَى وَهَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ
ذَلِكَ إِنْ أَرَادَ الشَّهْوَةَ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ تَكْمِيلَ مَا بِهِ مِنَ الشَّهْوَةِ أَرَادَ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ وَالْإِحْتِلَامُ
وَكَذَا إِذَا احْتَجِمَ لِهَذَا يَ لَعَدِمَ الْمَنَافِي وَلِمَا رَوَيْنَا يَ ثَلَاثٌ لَا يَفْطُرْنَ الصَّيَّامَ وَلَوْ اكْتَحَلَ
لَمْ يَفْطُرْ وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلَقَتِهِ وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ أَنْضَعِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَكْتَحَلَ
وَإِنْ أَمِي لِيَلِي كَانَ يَقُولُ إِذَا وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلَقَتِهِ فَطَرَهُ لَوْصُولِ الْكَحْلِ إِلَى بَالْتَنَةِ وَلَنَا حَدِيثُ
أَبِي رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَعَا بِمَكْحَلَةٍ أُنْمِدَ فِي رَمَضَانَ فَاتَّكَلَ وَهُوَ مَائِمٌ
وَمِنْ أَمِنْ مَعْرُودٍ رَمِي قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَيْتِ امِّ سَلَمَةَ وَغَتَاءُ
مَمْلُوتَانِ كَسَا كَحْلَتَهُ امِّ سَلَمَةَ رَمِي وَصُومَ عَاشُورَاءَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ كَانَ فَرَضَاتِهِ مَارَ مِنْهُمَا

كلوا وغسلوا بالماء البارد ولو قبل امرأة لا يفسد صومه يريد به اذا لم ينزل لعدم المناء في صورة ومعنى بخلاف الرجعة والمصاهرة لان الحكم هناك اذ ير على السبب على ما يأتي في موضعه ان شاء الله ولو انزل بقبلة او لمس فعليه القضاء دون الكفارة لوجود معنى الجماع ووجود المناء في صورة او معنى يكفي لاجاب القضاء احتياطاً اما الكفارة فتفتقر الى كمال الجنابة لانها تندرج بالشبهات كالحدود ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه اي الجماع او الانزال ويكره اذا لم يامن لان عينه ليس بفطور وما يصرف فطرا بعاقبته فان امن تعتبر عينه وابعه له وان لم يامن تعتبر عاقبته وكره له والشافعي اطلق به في المحالين والسجدة عليه ما ذكرنا والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد انه كره المباشرة الفاحشة لانه قل ما نخلو من الفتنة ولودخل حلقة ذباب وهو ذاك لصومه لم يفطروا في القياس يفسد صومه لو وصل المفطر الى جوفه وان كان لا يتغذى به كالتراب والحصى وجه الاستحسان انه لا يستطاع الاحتراز منه فاشبه الغبار والدخان واختلفوا في المطر والثلج والاصح انه يفسد لا يمكن الامتناء عنه اذا اواء خيمة او سقف ولو اكل لحما بين اسنانه فان كان قليلا لم يفطروا ان كان كبيرا يفطروا قال زفر يفطر في الوجهين لان الغم له حكم الظاهر حتى لا يفسد صومه بالمضمضة ولان القليل تابع لاسنانه بمنزلة ريقه بخلاف الكثير لانه لا يبقى فيما بين الاسنان والفصل مقدار الحمصة وما دونها قليل وان اخرجته واخذ به يد ثم اكله ينبغي ان يفسد صومه لما روي عن محمد ان الصائم اذا ابتلع سممة بين اسنانه لا يفسد صومه ولو اكلها ابتداء يفسد صومه ولو مضغها لا يفسد لانها تلتشى وفي مقدار الحمصة عليه القضاء دون الكفارة عند ابي يوسف وعند زفر عليه الكفارة ايضا لانه طعام متغير ولا يبي يوسف انه يعاقبه الطبع فان ذرعه اليه لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم من فاء فلا قضاء عليه .

قوله كما اذا اغتسل بالماء البارد فوجد رودة الماء في كبده وذلك لإيضا **قوله** اذا ابتلع سممة (بين)

ومن استقاء ما مد فعلية القضاء ويستوي فيه ملاً الغم فماد ونه فلو ماد وكان ملاً الغم
فمد عند أبي يوسف رحمه الله لأنه خارج حتى انتقض به الطهارة وقد دخل
وعند محمد لا يفسد لأنه لم توجد صورة الفطر وهو لا يتلأع وكذا أمعناه لأنه لا يتغذى به عادة
وان أعاد فمد بالاجماع لوجوده الا دخل بعد الخروج فتشقق صورة الفطر وان كان اقل من
ملاً الغم فماد لم يفسد صومه لأنه غير خارج ولا صنع له في الادخال وان أعاد فكذلك
عند أبي يوسف لعدم الخروج وعند محمد رحمه الله يفسد صومه لوجود الصنع منه في
الادخال فان استقاء عمداً ملاً فيه فعليه القضاء وينال القياس متروك به ولا كفارة عليه لعدم
الصورة وان كان اقل من ملاً الغم فكذلك عند محمد رحمه الله لطلاق الحديث
وعند أبي يوسف خرج لا يفسد لعدم الخروج حكماً ثم ان عاد لم يفسد عنده لعدم سبق
الخروج وان أعاده فعنه انه لا يفسد لما ذكرنا ومنه انه يفسد فالصحة بملاً الغم لكثرة الصنع
ومن ابتلع الحصة او الحد يد فطر لوجود صورة الفطر ولا كفارة عليه لعدم المعنى ومن جامع
في احد السبيلين ما مد فعلية القضاء استدراكاً للمصلحة الفائتة والكفارة لتكامل الجناية

بين اسأناه لا يفسد صومه ولو أكلها ابتداء يفسد وتكلموا في وجوب الكفارة
والمختار انه يجب ان ابتلعها ولم يضرغها لانه من جنس ما يتغذى به كذا في فتاوى الولوالجي
وفي مقدار الحصة قال زفر يكره لانه افطر بطعام لنا انه غير مستلذ ابتلع سمعة من
الخارج بالمضغ لم يفسد صومه لانه يتلاشى وبلا مضغ عن أبي يوسف كذلك وعن
محمد يفسد عنه يكره وذكر الباقي والصحيح ان كل ما يفسده الصوم يفسد به الصلوة
قوله ومن استقاء فعليه القضاء من تمة الحديث **قوله** ويستوي فيه ملاً الغم ومادونه اي في
الغبي الذي ذرعه **قوله** فان استقاء عمداً فيه اشارة الى انه لو استقاء ناسياً للصوم لا يفسد صومه
قوله لما روينا وهو قوله ومن استقاء فعليه القضاء **قوله** فعنه اي عن أبي يوسف رحمه الله
قوله لما ذكرنا اي لعدم سبق الخروج **قوله** لكثرة الصنع وهو صمغ الزمان لزيادة

ولا يشترط الانزال في المحلين اعتبارا بالاغتسال وهذا لان قضاء الشهوة يتحقق بدونه وانما ذلك
 شيع ومن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه لا تجب الكفارة بالجماع في الموضع المكروه
 اعتبارا بالحد عند والاصح انها تجب لان الجنابة منكاملة لقضاء الشهوة ولو جامع ميتة
او بهيمة فلا كفارة انزل اولم ينزل خلا فالشافعي رحمة الله تعالى عليه لان الجنابة
تكا ملها بقضاء الشهوة في محل مشتهى ولم يوجد ثم عندنا كما تجب الكفارة بالوفاق
على الرجل تجب على المرأة وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه في قول لا تجب عليها
لانها متعلقة بالجماع وهو فعله وانما هي محل الفعل وفي قول تجب ويحمل الرجل منها

قوله ولا يشترط الانزال في المحلين لانه لا يشترط الانزال في الحد مع انه عقوبة محضة
 فلان لا يشترط في الكفارة وهي مشتملة على العبادة والعقوبة الاولى وهذا لان الوجوب
 باعتبار قضاء الشهوة وهو متحقق بدون الانزال وانما هو شيع حتى تنكسرا لشهوة
 وان وطئ في الدبر فعن ابي حنيفة رحمة الله عليه انه لا كفارة عليهما لانه لا يجعل هذا
 الفعل كما ملا حتى لم يوجب الحد ولا شبهة في جانب المفعول به اذ ليس فيه قضاء
 الشهوة ومنه ان عليهما الكفارة وهو قولهما وهو الاصح لان الجنابة كاملة وانما ادعى
 ابو حنيفة رحمة الله النقصان في معنى الزنا من حيث انه لا يعمد الغراش ولا عبرة به
 في ايجاب الكفارة **قوله** ثم عندنا كما تجب الكفارة بالوفاق على الرجل تجب على
 المرأة هذا اذا كانت مطاوعة وان كانت مكروهة لا كفارة عليها وكذلك لو كانت مكروهة
 في الابتداء ثم طأ ومنه لانها طأ ومنه بعد فساد الصوم فلا تجب الكفارة **قوله** وفي قول
 تجب ويحمل عنها الرجل اي يتحمل عنها بالمال ان كان مومرا ولا يتحمل
 عنها بالصوم ان كان معصرا .

اعتبار الماء الاغتسال ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكلمة من تنظم الذكور والانات ولان الحبب جنابة الانساد لانفس الوقاع وقد شاركت فيها ولا يتحمل لانها عبادة وعقوبة ولا يجري فيها التحمل ولو اكل او شرب ما يغذي به او ما يتداوى به فعليه القضاء والكفارة وقال الشافعي رح لا كفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة فلا يقاس عليه غيره ولنا ان الكفارة تعلقت بجنابة الانطاري في رمضان على وجه الكمال وقد تحققت بالاجاب الاتفاق تكفير اعرف ان التوبة غير مكفرة لهذه الجنابة ثم قال والكفارة مثل كفارة الظهار لما روينا وسحدث الامرابي فانه قال يا رسول الله هلكت وا هلكت فقال ماذا صنعت قال واقعت امرأتي في نهار رمضان متعمدا فقال صلى الله عليه وسلم اعتق رقبة فقال لا املك الا رقبتني هذه فقال صم شهرين

قوله اعتبار الماء الاغتسال قلنا ذلك من مؤن الزوجية كالنفقة وذكرنا لغيره ابو الليث رحمه الله ان ثمن ماء الاغتسال لا يجب على الزوج وعن بعض ائمة بلخ انهم اعتبروه بثمن ماء الشرب كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** ولو اكل او شرب ما يغذي به او يتداوى به فعليه القضاء والكفارة اي لو اكل او شرب متعمدا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا كفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة والقياس ان لا تجب الكفارة بالوقاع لان التوبة ماحية للذنب فاذا كانت التوبة ماحية لا تحتاج الى الكفارة حتى يرفع الذنب الا ان الكفارة فيه ثبت بالنص بخلاف القياس ففيه لا يقاس عليه والوقاع مخصوص من قوله عليه السلام لتوبة تمحو الحوبة ولا نكارة عقوبة ولهذا يسقط بالشبهة ولا يجب بالخطا واسباب العقوبات لا تعرف قياسا لانه دليل فيه شبهة ولا يجوز اجاب ما يسقط بالشبهة بدليل فيه شبهة الا ترى ان من شرب الخمر بعد ومن شرب البول والدم بعد وشربهما

متابعين فقال هل جاءني ما جاءني الامن الصوم فقال اطعم ستين ممكينا فقال لا اجد

اغلظ في الجريمة لكن النص لما ورد به وجوب الحد في الخمر قصرنا الحكم على مورد النص وكذا من قذف بالكفر لا يحد مع ان القذف به ابلغ من القذف بالنزاهة ولعن كان فيه معنى العبادة فاسبابها لا تعرف قياسا كسبب وجوب الصوم والصلوة والحج ولا يقال يوجبها دلالة لانها تستدعي المساواة وقد فاتت لان احدهما شهوة البطن والاخر شهوة الفرج وشهوة الفرج اقوى لانها اذا هاجت فلما يمكن التماسك عنها ولا كذلك شهوة الاكل والشرب على ان حكم الجماع اغلظ حتى لو وجد في ملك الغير يمتنع به النفس ولا كذلك غيره فيجوز البذل في الاكل والشرب ويباح بالاكراه والاضطرار ولا يباح الجماع بهذه الاعذار ويكون بدا عيين ويحصل به قضاء وطريقين ويوجب فطرين وفساد النسكين واحدا نزاجرين ولا وهو المجلد والرجم كذلك الاكل ولنا ان الكفارة تعلقت بجناية الاطعام في رمضان على وجه الكمال لا بالجماع وقد تحققت الجناية بالاطعام على وجه الكمال في الاكل والشرب فتجب الكفارة والدليل على ما ذكرنا النص والعرف والحكم والمعقول اما النص فنقله عليه السلام من انظر في رمضان فعليه ما على المظاهر ومثله يذكر للتعليل كما روي انه قال من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن القى السلاح فهو آمن لما ذكر دخول الدار والقاء السلاح صارا حلة لحكم الامان حتى ثبت الامان بوجودهما واما العرف فلان الكفارة تصاف الى الاطعام لا الى الوقاع يقال كفارة الاطعام لا كفارة الجماع والاضافة تدل على السببية ككفارة القتل واليمين والظهار واما الحكم فلانه اذا جامع ناسيا لا يجب مع وجود الجماع اسما ومعنى لعدم الاطعام والجناية على الصوم واما المعقول فلان الكفارة فيها معنى العقوبة فلا بد ان يكون سببه محظورا وجناية من وجه لتثبت الملازمة بين السبب والمحسب وهذا الفعل من حيث انه جماع مباح لا يهيمت في منفعة مملوكة كما لو (واقعها)

فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤتى بفرق من تمر ويروى بعرق من تمر فيه خمسة عشر ما وقال فرقها على المساكين فقال والله ليس ما

واقعا ليلًا وإنما الحظر فيه من حيث انه جنابة على الصوم بالفطر يدل عليه ان الاعرابي سأل من الجنابة حيث قال هلكت واهلكت ولم يرد به الهلاك حقيقة بل اراد به الهلاك حكما بجنابة الانظار والنبي ع م اجاب عن حكم الجنابة لان الجواب يكون على وفق السؤال واذا ثبت هذا فنقول الجنابة على الصوم بالانظار بالاكل والشرب نظير الجنابة بالانظار بالوفاء بل فقه لان دعوة الطباع في النهار الى الاكل والشرب اكثر فكان احق بشرع الزاجر فيثبت الحكم فيها دلالة ولما تعلق بالجماع فطرا تعلق به كفارتان وبالاكل والشرب كفارة واحدة ولهذا وجبت في جماع الصغيرة والحامل والمرضع بالاتفاق وفي جماع البهيمة والمينة عنده ولا انظار الا من جانب واحد

قوله فامر رسول الله عليه السلام ان يؤتى بفرق من تمر الفرق بفتحين اناء يأخذ ستة عشر رطلا وذلك ثلثة اصوع هكذا في التهذيب عن ثعلب وخالد بن يزيد وقال الازهري والمحدثون على السكون وكلام العرب على التصريك وفي الصحاح الفرق مكبال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا قال وقد يحركوا نشدا لخداش بن زهير يأخذون الارش في اخوتهم فرق السمن وشاة في الغنم والجمع فرقان وهذا الجمع قد يكون لهما جميعا كبطن وبطان وحمل وحملان وفي التكملة وفرق بينهما القمي فقال الفرق يسكون الرائ من الاواني والمقادير ستة عشر رطلا والصاع ثلث الفرق وبالفتح مكبال ثمانون رطلا قال صاحب المغرب وفي نوا در هشام من محمد رحمة الله تعالى عليه الفرق ستة وثلثون رطلا ولم اجد هذا فيما عندي من اصول اللغة وكذا ما في المحيط انه منون رطلا كذا في المغرب (قوله)

(كتاب الصوم - باب ما يوجب القضاء والكفارة)

بين لابي المدينة احد احوج مني ومن عيالي فعال كل انت ومالك يجزيك
ولا يجزي احد بعدك وهو حجة على الشافعي في قوله بخبر لان مقتضاء الترتيب
وعلى مالك في نفي التتابع للنص عليه ومن جامع فيما دون الفرج فانزل فعليه القضاء
لوجود الجماع معنى ولا كفارة عليه لانعدامه صورة وليس في افساد صوم غير رمضان
كفارة لان الانظار في رمضان ابلغ في الجناية فلا يلحق به غيره ومن احتقن او استعط
واظفر في اذنه اظفر لقوله صلى الله عليه وسلم الظفر مما دخل ولو وجد معنى الفطر
وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف ولا كفارة عليه لانعدامه صورة ولو اظطر
في اذنيه الماء او دخلهما لا يفسد صومه لانعدام المعنى والصورة بخلاف ما اذا ادخله الدهن
ولو ادعى جافة او آمة بدواء فوصل الى جوفه او دماغه اظفر عند ابي حنيفة رحمه الله

قوله بين لابي المدينة ثنية الالة وهي الحرة وهي كل ارض البسنتها حجارة سود
قوله وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في قوله بخبر اي بين الاشياء الثلاثة
وفي هذا الحديث خص الامرابي باحكام ثلثة بجواز الاطعام حالة القدرة على الصوم ومصرفه
الى نفسه والاكنتفاء بخمسة عشر صاعا وهي ستون منا والشافعي رحمه الله يعنى بهذا
الحديث ويقول ان وطيفة كل مسكين مدوهر ربع الصاع وعندنا مقدرة بنصف الصاع
كما في صدقة الفطر والظهار وفي التكفير لا بد من مائتين واربعين منا **قوله** لوجود الجماع
معنى وهو الانزال بالمباشرة ولا كفارة عليه لانعدامه صورة وهو الايلاج في الفرج
قوله ابلغ في الجناية لانه جناية على الصوم والشهر جميعا وفي غير رمضان
جناية على الصوم لا غير فلا يلزم من ثبوت الحكم في الاقوى ثبوته في الادنى
قوله لانعدام الصورة وهو الابتلاع (قوله)

والذي يصل هو الـ غلب وقال لا يطر لعدم اليقين بالوصول لا ينضم المبتدأ مرة
واتساعه اخرى كدني الياس من الدواء وله ان رطوبة الدواء تلتقي رطوبة الجراحة
فيزداد ميلا الى الاسفل يصل الى الجوف بخلاف الياس لا نه ينشف رطوبة الجراحة
فينسد فيها ولو نظرت في احليله لم يطر عند ابي حنيفة رحمه الله قال ابو يوسف يطر وقول
محمد مضارب فيه فكاكه رفع عند ابي يوسف ان بينه وبين الجوف منفذ ولهذا يخرج
منه البرول ووقع عند ابي حنيفة رحمه الله ان المنة بينهما حائل والبول يترشح منه وهذا ليس
من باب الفقه ومن ذاق شيئا بمهلم يطر لعدم الفطر صورة ومعنى ويكره له ذلك لما فيه من
تعريض الصوم على الفساد ويكره للمرأة ان تمضغ لصبيها الطعام اذا كان لها منه بد لما بينا .

قوله والذي يصل هو الرطب انما قيد الحكم بالرطب لان في ظاهر الرواية
فرقا بين الرطب واليابس ولكن اكثر مشايخنا على ان العبرة للوصول رطبا
كان او يابسا عند ابي حنيفة رحمه الله وانما ذكر الرطب هنا بناء على العادة انه يصل
ظاهرا دون اليابس ونص في شرح الطحاوي انه لو وصل اليابس الى الجوف انظر
ولا فرق بينهما وذكر في الايضاح ما يصل الى الجوف من المخارق المعتادة فانه يطر سواء
كان من اللحم او من العنقة وما وصل الى الجوف اوالى الدماغ من غير المخارق المعتادة
نحو ان يصل من جراحة فانه يطر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يطر لان الصوم
هو الامساك والا مساك انما يقع من المخارق المعتادة وما ليس بمعتاد لا يعد امساكا
وابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه يعتبر الوصول **قوله** وهذا ليس من باب الفقه اي فقه
الشرعية بل يرجع الى معرفة فقه الطب ولهذا اضطرب محمد رحمه الله تعالى عليه فيه
قوله اذا كان لها منه بد بان يجد ما يطعم صبيها من غير مضغ كالعسل ونحوه
قوله لما بينا اي لما فيه من تعريض الصوم على الفساد (قوله)

(كتاب الصوم باب ما يوجب القضاء والكفارة)

ولا بأس أن إذا لم تجد منه يد صيانة للولد الأتري أن لها أن تفر إذا خافت على ولدها ومضع العلك لا يضر الصائم لأنه لا يصل إلى جوفه وقيل إذا لم يكن ملتصقا يفسد لأنه يصل إليه بعض أجزائه وقيل إذا كان أسود يفسدون كان ملتصقا لأنه يتفتت إلا أنه يكره للصائم لمأنيته من تعريض الصوم للفساد ولأنه ينهم بالافتطار ولا يكره للمرأة إذا لم تكن صائمة لقيامه مقام السواك في حقهن ويكره للرجال على ما قيل إذا لم يكن من علق وقيل لا يستحب لمأنيته من التشبيه بالنساء ولا بأس بالكل ودهن الشارب لأنه نوع ارتفاق وهوليس من محظورات الصوم وقد نذر النبي صلعم إلى الاكتحال يوم عاشوراء وإلى الصوم فيه ولا بأس بالاكتحال للرجال إذا قصد به التداوي دون الزينة ويحتج من دهن الشارب إذا لم يكن من قصده الزينة لأنه يعمل عمل الخضاب ولا يفعل لتطويل اللحية إذا كانت بقدر المسمون وهو القبض ولا بأس بالحواك الرطب بالغداة والعشي للصائم لقوله صلعم خير خلال الصائم الحواك من غير فصل وقال الشافعي يكره بالعشي لمأنيته من إزالة الأثر المحمود وهو الخوف فشا به دم الشهيد قلنا هو أثر العبادة والألبق به الإخفاء بخلاف دم الشهيد لأنه أثر الظلم ولا فرق بين الرطب الأخضر وبين المبلول بالماء لما روينا والله تعالى أعلم بالصواب.

قوله إذا لم يكن ملتصقا وذلك بأن اتخذ ولم يعلقه أحد فانه في ابتداء المضغ يتفتت فيصل إلى جوفه **قوله** لمأنيته من التشبه بالنساء وأنه منهي قال عليه السلام لعن الله المتنهبين بالنساء والمتنهبات بالرجال **قوله** ولا بأس بالحواك الرطب قيد بالرطب دفعا لقول مالك رحمه الله تعالى أنه مكره **قوله** ولا فرق بين الأخضر والمبلول بالماء ومن أبي يوسف رحمه الله أنه يكره المبلول بالماء لمأنيته من إدخال الماء في الغم إلا أن هذا لا يربو على للوضوء والله أعلم.

(فصل)

فصل

ومن كان مريضاً في رمضان فخاف ان صام ازداد مرضه افطر وقضى وقال الشافعي رح لا يفطر وهو يعتبر بخوف الهلاك او فوات العضو فيعتبر في التيمم ونحوه نقول ان زيادة المرض وامتداده قد تقضي الى الهلاك فيجب الاحتراز منه وان كان مريضاً لا يفطر بالصوم فصومه افضل وان افطر جاز لان السفر لا يعري من المشقة فيجعل نعمته عذراً بخلاف المريض فانه قد يخف بالصوم فشرط كونه مضطرباً الى الحرج وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه الفطر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولنا ان رمضان افضل الوقتين فكان الاداء فيه اولي.

فصل

قوله ازداد مرضه اي اشد الجوع والعطش اصل ذلك قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً او على سفر فاعامة العلماء على ان هذه الرخصة لا تتعلق بنفس المريض لانه متنوع منه ما ينفعه الصوم ومنه ما يضره والمراد منه هذا كالنوم لما كان متنوعاً لا يتعلق بالحدث بنفس اليوم بل بنوم هو سبب لاسترخاء المفاصل ثم عندنا المراد مرض يزداد بالصوم وعند الشافعي مرض يخاف بالصوم فيه تلف النفس او العضو نظيره التيمم بخلاف السفر فان الرخصة متعلقة بنفس السافر اذ هو غير متنوع بل هو سبب للمشقة لا محالة **قوله** افضل الوقتين للمعا فروقتان احدهما ايام رمضان والثاني هدة من ايام اخر وايام رمضان افضل لما جاء في الحديث من تطوع في رمضان كان كمن ادى فريضة في شعبان وقال عليه الصلوة والسلام من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله اي من حيث الثواب (قوله)

وما رواه محمول على حالة الجهد واذا مات المريض والمسا فروهما على حالهما لم يلزمهما القضاء لانهما لم يدركا عدة من ايام اخر ولو صح المريض واقام المسافر ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة لوجود الادراك بهذا المقدار وانه وجوب الوصية بلا طعام وذكر الطحاوي خلافا فيه بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد وليس بصحيح وانما الخلاف في النذرو الفرق لهما ان النذر سبب فيظهر الوجوب في حق الخلف وفي هذه المسئلة السبب ادراك العدة فيتقدر بقدر ما ادرك وقضاء رمضان ان شاء فزعه وان شاء تا به لا طلاق النص لكن المحتجب لما بقعة مساعة الى اسقاط الواجب وان اخره حتى دخل رمضان آخر ما الثاني لانه في وقته وقضى الاول بعده لانه وقت القضاء

قوله وما رواه محمول على حال الجهد اي عند لحوقه المشقة فانه روي ان النبي عليه السلام رأى رجلا مغشيا عليه والناس اجتمعوا حوله فقال النبي عليه السلام من ذلك فقالوا ما ثم وكان ذلك الرجل ممافرا فقال عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر الحديث فمن كان مثل ذلك الرجل في لحوق المشقة اياه فالفطر افضل **قوله** وذكر الطحاوي رحمه الله فيه خلافا بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد ورحمهم الله وليس بصحيح ذكر الطحاوي ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف ورحمهما الله يلزمه قضاء جميع الشهور ان صح يوما واحدا وعلى قول محمد رحمه الله يلزمه القضاء بقدر ما صح وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر فانه اذا نذر المريض صوم شهر فمات قبل ان يصح لم يلزمه شي وان صح يوما لزمه ان يوصي بكل الشهر عندهما وعند محمد رحمه الله بقدر ما ادرك اعتبارا بقضاء رمضان اذا حجاب العبد مغتبر بالحياب الله تعالى وصورة اذا نذر في رجب وهو مريض ان يصوم شعبان فدخل (شعبان)

ولا فدية عليه لان وجوب القضاء على التراخي حتى كان له ان يتطوع والجامل والمرصع اذا خافا على انفسهما او ولد بهما افطرتا وقصدا فعا للصرح ولا كفارة عليهما لانه افطار بعد رولا فدية عليهما خلافا للشافعي رحمه الله فيما اذا خافت على الولد هو يعتبره بالشيخ الفاني ولنا ان الفدية بخلاف القياس في الشيخ الفاني والافطر بسبب الولد ليس في معناه لانه ما جزيعد الوجوب والولد لا وجوب عليه اصلا.

شعبان وهو مريض فمات لم يلزمه الايضاء ولو صح من شعبان يوم الزمة الايضاء بالغداء لتمام شعبان عندهما خلافا للمحمد رحمه الله فاما الصحيح اذا نذر صوم شهر ثم مات قبل تمام الشهر يلزمه ان يصوم به بالاجماع والفرق للمحمد رحمه الله ان صوم الشهر يجب في ذمة الصحيح فوجب عليه تعريض ذمته بالخلف عند تعذر الاصل بخلاف المريض لانه ليس له ذمة صحيحة في التزام اداء الصوم حتى يبرأ ولهذا لو لم يبرأ حتى مات لم يلزمه شيء من المنذور فصار نظير قضاء رمضان.

قوله ولا فدية عليه وهذا الشافعي رحمه الله في يوم وينصدق به لكل يوم بناء على ان القضاء عنده موقت بما بين رمضانين فلما لم يقض بينهما يجب التأخير الغداء وهو يعتمد على حديث عائشة رضي الله عنها فماتت ايام حبسها من رمضان في شعبان من السنة القابلة فعلم انه موقت به ولنا انما كانت تفعل كذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان كله فلما مات قبل شعبان ربما احتاج النبي صلى الله عليه وسلم اليها فلم افطارها الحاجة النبي عليه السلام او ترك اجابة النبي عليه السلام **قوله** حتى كان له ان يتطوع يعني عقب انقضاء رمضان ولا يأثم به فعلم ان وجوبه ليس بمضيق **قوله** والجامل والمرصع وفي الذخيرة المراد من المرصع الطمر نهى لا يتمكن الامتناع من الارضاع لوجوبه عليها بعد الاجارة فاما الام فليس عليها الارضاع الا اذا امتنع على الاب استيجار مرصع اخرين **قوله** هو يعتبره بالشيخ الفاني لانه هذا افطار ينتفع به من لا يلزمه القضاء وهو الولد

والشيخ الفاني الذي لا يقدّر على الصيام يطعم ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قبل معناه لا يطيقونه ولو قدر على الصوم يبطل حكم الفداء لان شرط الخلفية استمرار العجز ومن مات وعليه قضاء رمضان فامضى به اطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من براوصا من تمر وشعير لان عجز من الاداء في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني ثم لا بد من الايصاء عندنا خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه

فتجب الفدية كما نفا والشيخ الفاني ولنا ان الفدية ثبتت بخلاف العباس في الشيخ الفاني لانه لا مماثلة بين الصوم والفدية لا صورة ولا معنى والفطر يسبب الولد ليس في معناه حتى يلحق به دلالة لان الشيخ الفاني عاجز بعد الوجوب ولا وجوب على الولد اصلا .

قوله والشيخ الفاني سمي لقربه الى الفداء ولانه ثبتت فوته **قوله** كما يطعم في الكفارات نصف صاع من براوصا من تمر وشعير لان طعام المحكين عهد في الشرع هكذا والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس رضى الله عنه اي يطوقونه ولا يطيقونه وقد حذف حرف لافي الكلام قال الله تعالى يبين الله لكم ان مضواي لئلا مضوا ولانه وقع الياس من الاصل لان حدوث القوة فيه موهوم لانه يزداد ضعفه كل يوم بخلاف المريض وقال مالك رحمه الله لا فدية عليه لان اصل الصوم لم يلزمه بعجز فكيف يلزمه خلفه والاحجة عليه ما تلونا

قوله ثم لا بد من الايصاء عندنا اي للزوم الاداء على الوارث وان لم يوص وتبرع الوارث جاز **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله وخلافه في مواضع احدها في لزوم الاداء على الوارث اذ لم يوص فعنده يلزمه وعندنا لم يلزم والثاني في اعتبار الثلث فعندنا يجب الاطعام من الثلث اذا اوصى وعندنا يلزمه ذلك من جميع المال اوصى او لم يوص والثالث في قدر الاطعام وقد ذكرناه

(قوله)

وعلى هذا الزكوة هو يعتبر به ديون العباد اذ كل ذلك حق مالي تجري فيه النية ولنا انه عبادة ولا بد فيه من الاختيار وذلك في الايصاء دون الوراثه لانها جبرية ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث والصلوة كالصوم بائتمان المشايخ وكل صلوة تعتبر بصوم يوم هو الصحيح .

قوله وعلى هذا الزكوة يعني ومن مات وعليه زكوة ولم يودها فامس بها فادى عنه وليه من الثلث وهذا لما في رحمه الله تعالى عليه لا يحتاج الى الايصاء **قوله** ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث اي الايصاء بالغديته تبرع ابتداء بدليل انه لو لم يوص لا يجب على الوارث كما نرا لوصايا بالقرب ودين الزكوة لا يعدد هنا مطلقا وذلك لان الواجب عليه فعل اختيارى المال آلته وقد سقطت الافعال بالموت فصارت الزكوة كما انها سقطت في حق الدنيا فكانت الوصية بما دام الزكوة تبرعا بخلاف دين العباد فانه لا يسقط بالموت لان المقصود به المال والفعل غير مقصود حتى لو ظفرا للغيرم بمنس حقه له ان يأخذ فلا يسقط بالموت لقيام المال وقوله تبرع ابتداء محتمل انه اراد به ان الايصاء تبرع منه ابتداء من هيران يكون عليه قبل الايصاء شيئا كالايصاء بما نرا للتبرعات ومحتمل انه اراد به انه تبرع ابتداء وان وقع في الانتهاء قضاء مما كان عليه فيكون تبرعا ابتداء قضاء الواجب انتهاء **قوله** والصلوة كالصوم بائتمان المشايخ النص بالعداء ورد في الصوم وانه غير معقول المعنى فالقياس ان يقتصر على الصوم لكن النص الوارد في الصوم جازان يكون معلولا لعله مشتركة بين الصلوة والصوم وان كان لا يدركه عقولنا والصلوة نظير الصوم بل اهم منه فامر المشايخ بالعداء في الصلوة احتياطا ولم يحكموا بجوازها قطعا مثل ما حكموا به في الصوم بل قالوا بحجزيه ان شاء الله تعالى كما لو تبرع به الوارث في الصوم **قوله** وكل صلوة يعتبر بصوم يوم واحد هو الصحيح وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول اول صلوة يوم ولبلة معتبرة

ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد ومن دخل في صلاة التطوع او في صوم التطوع ثم انعد قضاء خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه له انه تبرع بالمودي فلا يلزمه ما لم يتبرع به ولنا ان المودي فريضة وعمل فتجب صيائمه بالمضي من الابطال واذا اوجب المضي وجب القضاء بتركه ثم عندنا لا يباح الا تطارفيه بغير عذر في احدي الروايتين

بصوم يوم واحد حتى يجب لكل خمس صلوة نصف صاع من بر ثم رجع عنه وقال كل صلوة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح لانه احوط .

قوله ولا يصوم عنه الولي وفي احد قولي الشافعي رح يجوز للولي ان يصوم عنه لما روي عن ما بثثة رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام انه قال من مات وعليه الصيام صام عنه وليه وهذا نص في الباب ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً عليه و مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد ولا يصوم من عبادة الصوم وهو تبر النفس الامارة بالحواء لا يحصل بفعل غيره وتأويل قوله صلى الله عليه وسلم صام عنه وليه اي فعل عنه ما يقوم مقام الصوم من الاطعام اذا اوصى بذلك **قوله** ثم عندنا لا يباح الا تطارفيه بغير عذر في احدي الروايتين الا تطارفيه بغير عذر في صوم التطوع جعل فيما روي عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في ذكر ابو بكر الرازي عن اصحابنا انه لا يصل والمأخرون اختلفوا فيه وحصل بعد روايت الفتافة هذر فيما روي عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انها لا تكون عذر لقوله عليه السلام اذا دمي احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطراً فليأكل وان كان صائماً فليصل اي فليدع لهم والظاهر هو الاول لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ضيافة رجل من الانصار فامتنع رجل من الاكل فقال هم ائتما دهاك اخوك لتكرمه فانظره افض يوماً مكانه (قوله)

لما بينا ويباح بعذر الضيافة عذر لقوله صلى الله عليه وسلم انظروا نض يوم ما مكانه
 واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان امسا بقية يومهما قضاء لحق الوقت
 بالنسبة ولو انظرا فيه لا قضاء عليهما لان الصوم غير واجب فيه وصاماما بعد
 لتسقق السبب والاهلية ولم يقضيا يومهما ولا ما مضى لعدم الخطاب وهذا بخلاف
 الصلوة لان السبب فيها الجزء المنصل بالاداء فوجدت الاهلية عنده وفي الصوم الجزء
 الاول والاهلية منعقدة عنده وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه اذا زال
 الكفر او الصبي قبل الزوال فعليه القضاء

قوله لما بينا انه عمل وقربة وفي لذخيرة وهذا كله اذا كان الاطوار قبل الزوال
 فاما اذا كان بعد الزوال فلا ينبغي له ان يفطر الا اذا كان في تركب لا يفطر معقوق
 بالوالدين او باحدهما **قوله** واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر امسا بقية يومهما واختلفوا
 في امساك البقية انه على طريق الاستحباب او على طريق الوجوب ذكر محمد بن
 شجاع انه على طريق الاستحباب لانه مفطر فكيف يجب عليه الكف عن المفطرات
 وقد قال ابو حنيفة رحمة الله في كتاب الصوم ان الحائض اذا طهرت في بعض النهار
 لا يحسن لها ان تأكل وتشرب والناس صيام وهذا يدل على الاستحباب وقد قال الشيخ
 الامام الزاهد الصغار رحمة الله الصحيح ان ذلك على الاجاب لان محمدا رحمة الله ذكر
 في كتاب الصوم فليصم بقية يومه والامر يدل على الاجاب وقال في الحائض اذا طهرت
 في بعض النهار فلتدع الاكل والشرب وهذا امر ايضا والذي قال لا يحسن لها ان تأكل
 وتشرب والناس صيام معناه يقع منها ذلك الاترى انه قال في المسافر اذا اقام بعد الزوال
 اني امتنع ان يأكل ويشرب والناس صيام وهو مقيم فقد قصر ما لا يحسن بالاستقبال
 ولا شك ان ترك ما يستحب شرعا واجب كذا في الفوائد الظهيرية ثم الاصل في هذا ان
 كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في اول النهار عليها للزومة الصوم فعليه الامساك

(كتاب الصوم - فصل)

لأنه أدرك وقت النية وجه الظاهر أن الصوم لا ينجز في وجوب أهلية الوجوب منعقدة
في أوله إلا أن للصبي أن ينوي التطوع في هذه الصورة دون الكافر ملحق
ما قالوا لأن الكافر ليس من أهل التطوع أيضا والصبي أهل له

سما لحائض والنفساء تطهر بعد طلوع الفجر ومعه والمجنون يفتق والمريض يبرأ والمسافر
يقدم بعد الزوال أو الأكل والذي أفطر متعمدا أو خطأ أو مكرها أو أكل يوم الشك
ثم استبان أنه من رمضان أو أفطر وهو يرى أن الشمس قد غربت أو تسحر بعد الفجر
لم يعلم ومن لم يكن على تلك الصفة لا يجب الامساك بما في حالة الحيض والنفساء
ثم قيل للحائض تأكل من الأجر وقيل تأكل من أجرها وللبرص والمسافر الأكل جهرا
كذا ذكره الإمام الترمذي رحمه الله وفي الجامع الصغير للخضر السلام رح فاما الامساك
في بقية النهار فمذهبنا وقال الشافعي رحمه الله في هذا كله لا يجب الامساك •

قوله لأنه أدرك وقت النية لما أدرك وقت النية أمكنه تحصيله فصار كمن أصبح ناولا للفطر والمعنى
فيه إن الكافر مناف حكما لا حقيقة كما إذا أصبح بنية الفطر فعدم النية مناف حكما لا حقيقة ومع
هذا المنافي إذا نوى قبل الزوال يصح فكذا إذا زال المنافي قبل الزوال ينبغي أن يصح
قوله على ما قالوا إشارة إلى الخلاف وفي المبسوط ولولم يبلغ في غير رمضان في يوم
قنوى الصوم تطوعا أجزاء بالاتفاق وفي الكافر يسلم اشتباه فقد ذكر في الجامع الصغير
في الصبي يبلغ والكافر يسلم قال هما سواء وهذا يدل على أن نية كل واحد منهما
للتطوع صحيحة وأكثر مشايخنا على الفرق بين الفصلين فقالوا لا يصح من الكافر
نية صوم التطوع بعد ما أسلم قبل الزوال لأنه ما سئل أهلا للعبادة في أول النهار فلا يتوقف
امساكه على أن يصبر عبادة بالنية فاما الصبي فكان أهلا للعبادة تطوعا فيوقف
امساكه على أن يصبر صوما بالنية قبل الزوال (قوله)

واذا نوى المسافر الافطار ثم قدم المصر قبل الزوال فتوى الصوم اجزاء لان السفر لا ينافي اهلية الوجوب ولا صحة الشروع وان كان في رمضان فعليه ان يصوم لزوال المرخص في وقت النية الا ترى انه لو كان مقبلا في اول اليوم ثم سافر لا يباح له الفطر ترجيحاً لجانب الإقامة فهذا اولي الا انه اذا افطر في المسفلتين لا تلزمه الكفارة لقيام شبهة المبيح ومن اهمي عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاعماء لوجود الصوم فيه وهو الامساك المقرون بالنية اذا الظاهر وجودها منه وقضي ما بعده لا نعد ام النية وان اهمي عليه اول ليلة منه قضاء كله غير يوم تلك الليلة لما قلنا وقال مالك لا يقضى ما بعده لان صوم رمضان عنده يتأدى بنية واحدة بمنزلة الاعتكاف وعندنا لا بد من النية لكل يوم لانها عبادات متفرقة لانه يتخلل بين كل يومين ما ليس بزمان لهذه العبادات بخلاف الاعتكاف ومن اهمي عليه رمضان كله قضاء لانه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحرج فيصبر عذرا في التأخير لا في الاسقاط

قوله واذا نوى المسافر الافطار اي في غير رمضان بذليل قوله فيما بعده وان كان في رمضان **قوله** ترجيحاً لجانب الإقامة فهذا اول وجه الاولوية هو ان المرخص وهو السافر قائم وقت الافطار في تلك المسئلة مع ذلك لم يباح له الافطار لان لا يباح له الفطر في هذه المسئلة والمرخص ليس بقائم وقت الفطر بالطريق الاول **قوله** الا انه اذا افطر في المسفلتين اي اذا كان مقبلاً فسا فوا مسافراً فاقام لا تلزم الكفارة لما قلنا اي لوجود الصوم فيه **قوله** لانها عبادات متفرقة لان صوم كل يوم عبادة على حدة الا ترى ان فساد البعض لا يمنع صحة ما بقي وان اعدم الاهلية في بعض الايام لا يمنع تقرر الاهلية فيما بقي فكانت بمنزلة صلوات مختلفة فيستدعي كل واحد منها نية على حدة **قوله** ومن اهمي عليه في رمضان

من جن رمضان كله لم يقضه خلا فالما لك هو يعتبره بالاغماء ولنا ان المسقط هو الحرج والاغماء لا يستوجب الشهر عادة فلا حرج والمجنون يستوعبه فيتحقق الحرج وان افاق المجنون في بعضه قضى ما مضى خلا فالزفر والشانعي رحمهما يقولان لم يجب عليه الاداء لانعدام الاهلية والغضاء مرتب عليه وصار كالمستوعب ولنا ان السبب قد وجد وهو الشهر

قضاء كله الا على قول الحسن البصري رحمه الله فانه لا قضاء عليه عنده لانه يقول سبب وجوب الاداء وهو شهود الشهر لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالاغماء ووجوب الغضاء ينتهي عليه ولنا ان الاغماء عذر في تأخير الصوم الى زواله لا في اسقاطه وهذا لان الاغماء يضعف القوى ولا يزيل العجز الا ترى انه لا يصبره ولها عليه فان رسول الله عليه السلام ابتلي بالاغماء في مرضه وقد كان معصوما عما يزيل العقل قال الله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون .

قوله ومن جن رمضان كله لم يقضه وأصله ان الاغذاء اربعة انواع ما لا يمتد يوما وليلة غالبا كالنوم فلا يسقط شيئا من العبادات لانه لا يوجب حرجا ولهذا لم يجب لاحد عليه ولاية بمببته وما يمتد خلقة كالصبي فيسقط الكل دفعا للحرج وما يمتد وقت الصلوات لا وقت الصوم غالبا كالاغماء فاذا امتد في الصلوات بان زاد على يوم وليلة جعل عذرا دفعا للحرج لكونه غالبا ولم يجعل عذرا في الصوم لان امتداده شهرا نادرا فلم يكن في التجاوب الغضاء حرج وما يمتد وقت الصلوة والصوم وقد لا يمتد هو المجنون فاذا امتد فيهما سقطهما **قوله** وان افاق المجنون في بعضه قضى ما مضى قال شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله المراد منه انه افاق فيما يمكنه ابتداء الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يصح فيه كالميل وهو الصحيح (قوله)

والاهلية بالذمة وفي الوجوب فائدة وهو صيرورته مطلوباً على وجه لا يصرح في
ادائه بخلاف المستوعب لانه يصرح في الاداء فلا فائدة وتما مدني الخلافات ثم لا فرق
بين الاصلي والعارض في قبل هذا في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى عليه انه فرق
بينهما لانه اذا بلغ مجنوناً التحق بالصبي فانعدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ ما فلا
ثم جن وهذا مختار بعض المتأخرين

قوله والاهلية بالذمة ولم يختل به وهذا لانها معنى يصبر الشخص به اهلاً للوجوب
له وعليه وبه فارق البهائم وهو قائم بعد الجنون الا ترى انه يلزمه ضمان الاتلاف
وصدقة الفطر ونفقة المحارم ومحل هذه الحقوق الذمة فدل وجوبها على قباها
قوله وفي الوجوب فائدة جواب عن المستوعب والصبي فالذمة فائدة فيهما
ولم يجب القضاء للحر **قوله** ثم لا فرق بين الاصلي بان بلغ مجنوناً والعارض
بان جن بعد البلوغ وفي المبسوط فان كان جنونه اصلياً بان بلغ مجنوناً ثم افاق
في بعض الشهر فالحفظ من محمد رحمه الله انه ليس عليه قضاء ما مضى لان ابتداء
الخطاب يتوجه عليه الآن فيكون بمنزلة الصبي يبلغ ورؤى هشام من ابي
يوسف رحمه الله قال في القياس لا قضاء عليه ولكن استحسن فوجب عليه قضاء ما مضى
من الشهر لان الجنون الاصلي لا يفرق الجنون الطارئ في شيء من الاحكام وليس
فيه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه والاصح
انه ليس عليه قضاء ما مضى **قوله** وهذا اي المروي عن محمد رحمه الله وهو الفرق بين
الجنونين بمختار بعض المتأخرين منهم الشيخ ابو عبد الله الجرجاني والامام الرستغفاني
والزاهد الصفا رحمهم الله تعالى

ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه فضاؤه وقال زفر رحمه الله تعالى عليه
بتأدي صوم رمضان بدون النية في حق الصحيح المقيم لان الامساك مستحق
عليه فعلى اي وجه يؤديه يقع منه كما اذا وهب كل النصاب من الفقير
ولئان المستحق الامساك بجهة العباداة ولا عباداة الا بالنية

قوله ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه فضاؤه وهذه المسئلة من
خواص مسائل الحجامع الصغير ثم لا بد من التأويل لهذه المسئلة لما ان دلالة
حال المسلم كافية لوجود النية الا ترى ان من اهمي عليه بعد ما غربت الشمس
من الليلة الاولى من رمضان انه يصبر صائما من يومها ولم يعرف منه نية الصوم ولا
الفطر لما انا حملنا امره على النية بناء على ظاهر حاله ثم قال مشايخنا تأويل هذه المسئلة
ان يكون مريضا او مسافرا او متهنكا اعتاد الفطر في رمضان حتى لا يصلح حاله دليلا على
العزيمة ونية الصوم كذا ذكر فخر الاسلام رحمه الله وقال زفر رحمه الله بتأدي صوم
رمضان بدون النية وكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله ينكر هذا المذهب لفرج
ويقول المذهب عنده ان صوم جميع الشهر يتأدي بنية واحدة كما هو قول مالك رحمه الله
وقال ابو ابيسر هذا قول قال زفر رحمه الله في صغره ثم رجع عنه **قوله** في حق الصحيح المقيم
انما قيد به لان المريض والمساقر لا بد لهما من نية الصوم بالاتفاق لان امساكهما غير
مستحق للصوم لان شعبان ورمضان في حقهما سواء من حيث انهما غير مطالبين بالاداء
حال قيام المرض والسفر كذا في مبسوط شيخ الاسلام كما اذا وهب كل النصاب من الفقير
فان قيل اعطاء النصاب فقيرا واحدا للزكاة باطل عند زفر رحمه الله على ما مر في الزكاة
فكيف ذكرنا اجوازها على مذهبه قيل جاز ان يكون المراد منه اي على سوي
مذهبكم وقيل تأويله ان يكون الفقير مديونا فعند ذلك يجوز اداء النصاب زكاة بالاتفاق

وفي هبة النصاب وجدنية القرية على ما صرف في الزكاة ومن أصبح غير ناو للصوم فاكل
لا كفارة عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وقال زفر عليه الكفارة لا نه يتأدى بغير النية عنده
وقال ابو يوسف ومحمد اذا اكل قبل الزوال تجب الكفارة لانه نوت امكن التحصيل
فصار كفاصب الغاصب ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الكفارة تعلقت بالافساد وهذا امتناع
اذ لا صوم الا بالنية واذا حاصت المرأة ونفست انطرت ونفست بخلاف الصلوة لانها تخرج في
قضاؤها لو قدم في الصلوة واذا قدم المسافر او ظهرت الحياض في بعض النهار امسك ببقية يومها
وقال الشافعي رح لا يجب الامساك وعلى هذا الخلاف كل من صار اهلا للزوم ولم يكن
كذلك في اول اليوم هو يقول النشبه خلف فلا يجب الا على من يتحقق الاصل في حقه

قوله وفي هبة النصاب وجدنية القرية باختيار المحل ووجد معنى القرية لاجابة
المحل الا ترى ان من وهب لفقر شيئا لا يملك الرجوع فيه لحصول الصواب له
قوله كفاصب الغاصب وذلك لان الامساك قبل الزوال كان بعرضية ان يصير صوما
فبالاكل فوت هذا لا مكن وتنفويت الامكن بمنزلة تنفويت الاصل في الغصب فان المغصوب
منه كما يضمن الغاصب الاول لتفويت الاصل يضمن الغاصب الثاني لتفويت الا مكن لانه
لا جائز ان يضمن الثاني بسبب الاستهلاك لانه شرط والتفويت علة ولا يصار اليه
مع قيام صاحب العلة ولا جائز ان يضمنه بسبب الغصب لانه ما زال اليد المحققة فتعين
لتضمنه تفويت الا مكن وهو امكن التحصيل للمغصوب منه بالرد على الغاصب وبالرد عليه
واجاب ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه من هذا ان ضمان الغصب ضمان العدو وان ذلك
ما يحتاط في اثباته زجر او هبة الكفارة في معنى العقوبة وهو ما يحتاط في دونه
واستباطه فانترقا **قوله** واذا حاصت المرأة ونفست بضم النون اي صارت نساء
ونفست بفتح النون اي حاصت

(كتاب الصوم - فصل)

كما لمطر متعديا ومخطئا وإنما أنه وجب قضاء لحق الوقت لا خلا لانه وقت مطلق بخلاف الحائض والنساء والمريض والمسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام هذه الأعداء لتحقيق المانع من التشبه بحسب تحققه من الصوم.

قال وإذا تسحر وهويظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو قد طلع أو انظر وهويظن أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب أمسك ببقية يومه قضاء لحق الوقت بالقدر الممكن أو نغيا للثمّة وعليه القضاء لانه حق مضمون بالمثل كافي المريض والمسافر ولا كفارة عليه لان الجناية قاصرة لعدم المقصد

قوله كما لمطر متعديا ومخطئا فإن قبل ماوجه المطر مخطئا عنده والطر لا يتحقق عنده من المخطئ قلنا المراد من المخطئ هو من لم يصح صوم اليوم عنه لعدم قصده في إفساد الصوم كمن أكل يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان فانه يتحقق الا نطار ههنا ويجب التشبه بالاتفاق وكذا من تسحر وهويظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو قد طلع أو انظر على ظن أن الشمس قد غربت وهي لم تغرب بعدا ونقول بناء على قود مذهبيكم.

قوله لتحقيق المانع من التشبه اما في حق المسافر والمريض المانع من التحقيق لحق الحرج بهما والخرج كما يتحقق بالصوم يتحقق بالتشبه واما في النساء والحائض فان حقيقة الصوم حرام عليهما فيكون التشبه حراما ايضا كما ان عبادة الصائم حرام فكذلك الصلوة وامامة صورة حرام للتشبه **قوله** أو نغيا للثمّة فانه لو أكل ولاعذر به ينهمه الناس بالعق والجور والحرص عن موضع الثمّة واجتنب للحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقص موافق التهم ولما روي عن علي رضي الله عنه أياك وما يقع عند الناس انكاره وفي رواية وما يحق الي القلوب انكاره وإن كان عندك اعتذاره فليس كل سامع نكرا يطيق أن تسبعه فذرا (قوله)

وفيه قال عمر رضي الله تعالى عنه ما تجانفنا لاثم قضاء يوم علينا يسبوا المراد
 بالمعجزة المعجزة الثاني وقد بيناه في الصلوة ثم التمسح مستحب لقوله عليه السلام تمسحوا
 فان في السجود بركة والمستحب ناخبة لقوله عليه السلام ثلث من اخلاق المرسلين تعجيل
 الاطوار وتأخير السجود والسواك الا انه اذا شك في المعجم ومعناه تسارعى الظنين الان نفل
 ان بدع الاكل تحرز امن المحرم ولا يجب عليه ذلك ولو اكل فصومه تام لان الاصل هو الليل
 وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا كان في موضع لا يستبين المعجزة وكانت الليلة مقبرة
 او منغمة او كان بصرة ملة وهو يشك لا يأكل ولو اكل فقد اساء لقوله عليه الصلوة والسلام

قوله وفيه قال عمر رضي الله ما تجانفنا لاثم فانه رضي الله عنه كان جالساً في رحبة
 مسجد الكوفة عند الغروب في شهر رمضان فاتي بعس من لبن فشرب منه هو وصحابه
 فامر المؤذن ان يؤذن فلما رقى الميذنة رأى الشمس لم تغب فقال الشمس
 يا امير المؤمنين فقال عمر رضي الله عنه بعناك داهيا ولم نبعك رايها ما تجانفنا لاثم
 نقضى يوم ما كنا وقضاء يوم علينا يسجد ل هذا الحديث على لزوم القضاء وعدم
 الكفار وإنما قال عمر رضي الله عنه لاساءة اذ به لان من حقه ان يجي ويخبر فالتداء
 من الميذنة كان اساءة منه في الادب فرد عليه بقوله لم نبعك رايها كذا في مبسوط
 الامام الاسيبغي رحمه الله وقوله ما تجانفنا لاثم اي لم نحرف اليه ولم نعمل
 يعني ما اعتمادنا في هذا ارتكاب المعصية

قوله فان في السجود بركة السجود آخر الليل من الليث قالوا هو الحدس الاخبروا السجود
 اسم لما يؤكل في ذلك الوقت فعلى هذا كان المضاف في قوله عليه الصلوة والسلام
 فان في السجود بركة محد وفاي في اكل السجود ثم قبل المراد من البركة هو زيادة
 قوة في اداء الصوم بتدليل حديث آخر ذكره في المبسوط وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 استعينوا بقليلة النهار على قيام الليل وبأكل السجود على صيام النهار وجاز ان يكون المراد

(كتاب الصوم - فصل)

دع مايريبك الى مالايريبك وان كان اكبر رايه انه اكل والمجرط الع فعليه قضاء عملا
 بغالب الراي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان اليقين لا يزال الا بعينه
 ويظهر ان المجرط الع لا كفارة عليه لانه بني الامر على الاصل فلا تتحقق العمدية
 ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل فعليه القضاء
 عملا بالاصل وان كان اكبر رايه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة لان النهار هو الاصل
 ولو كان شاك فيه وتبين انها لم تغرب ينبغي ان تجب الكفارة نظر الى ما هو الاصل وهو النهار
 ومن اكل في رمضان ناسيا وظن ان ذلك يفطره فاكل بعد ذلك منعما
 عليه القضاء دون الكفارة

من البركة هونيل زيادة الثواب لاستنائه باكل السحور ينسب سيد المرسلين عليهم الصلوة والسلام
 وعمله بما هو مخصوص اهل الاسلام قال عليه الصلوة والسلام فرق ما بين صيامنا وصيام
 اهل الكتاب اكل السحور وفي النهاية وسأل الامام بدر الدين النوري رح شيعي عن هذا
 الحديث فقال كيف يكون تأخير السحور من احلاق المرسلين ولم يكن في ملتهم حل
 اكل السحور كما كان في ابتداء ملتنا قال شيعي رحمه الله واثابه الجنة ملتنا المراد به الامة
 الثانية فانها كانت تجري مجرى السحور في حقهم •

قوله دع مايريبك الى مالايريبك وتعام الحديث فان الكذب ريبة وان الصدق
 طمينة من رايه يباشكك والريبة الشك والنهمة اي ما يشكك ويحصل نيك الريبة
 وهي في الاصل فلق النفس واضطرابها الا ترى كيف قالها بالطمينة وهي المكون
 وذلك ان النفس لا تستقر متى شك في امرها اذا بعينه سكنت واطمأنت ولو شك
 في غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل مع الشك فعليه
 القضاء عملا بالاصل ولو اكل وهو شاك في طلوع الفجر فصومه تام لان الاصل بقاء الليل

(كتاب الصوم - فصل ١)

لان الاشتباه استند الى القياس فتتجقق الشبهة وان بلغه الحديث وعلمه فكذلك في ظاهر الرواية ومن ابي حنيفة رحمه الله انها تجب وكذا عنهم لانه لا اشتباه فلا شبهة ولأنه الاول قيام الشبهة المحكية بالنظر الى القياس فلا ينتفي بالعلم كوطي الاب جارية ابنه ولو احنجم وظن ان ذلك يفطر ثم اكل متعمدا عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل شرعي

وان كان اكبر رايه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة لان النهار هو الاصل وهذا بخلاف ما اذا كان في اكبر رايه انه اكل والمجر طالع فعليه قضاءه عملا بغالب الرأي وفيه الاحتياط وفي ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان اليقين لا يزول الا بمثله فعيما اذا اكل واكبر رايه انه اكل بعد طلوع المجر في وجوب القضاء عليه روايتان وفي مثله في غروب الشمس عليه القضاء رواية واحدة وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله عنه انه عليه الكفارة ايضا لان النهار كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر رايه نصار بمنزلة اليقين •

قوله لان الاشتباه استند الى القياس لما ان القياس الصحيح يقتضي ان لا يبقى ما نجاها كله عند النسيان قبل ان يأكل متعمدا واذا اكل بعد ذلك متعمدا فقد لاقى اكله حالة وهو غير صائم فيها فلا تجب الكفارة ووجه القياس وهو ان ركن الصوم يعدم باكله ناسيا او عمدا وبدون الركن لا ينصو اداء العبادة فيفسد صومه **قوله** وان بلغه الحديث وعلمه اي علم بمعنى الحديث بان الصوم لا يفسد بالاكل ناسيا فكذلك في ظاهر الرواية اي لا تجب الكفارة ومن ابي حنيفة رحمه الله انها تجب وكذا عنهما اي من ابي يوسف ومحمد رحمه الله **قوله** قيام الشبهة المحكية نظرا الى الدليل الشبهة نوعان شبهة دليل وشبهة اشتباه وشبهة الدليل هي ما يوجد الدليل الشرعي على ذلك مع تخلف المدلول عنه كما في الاكل ناسيا وجه الدليل على فساد وهو القياس فتحققت الشبهة في الحكم بالنظر اليه ولكن يختلف المدلول من هذا القياس لوجود النوعين المخالفات وهو حديث الاعرابي قال له النبي عليه

(كتاب الصوم - فصل)

الاذا اقتله فقيه بالفساد لان الفتوى دليلا شرعي في حقه ولو بلغه الحديث فاعتمد
فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى لان قول الرسول عليه السلام لا ينزل عن قول المفتي
وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك لان على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم
الاقتداء في حقه الى معرفة الاحاديث وان عرف تأويله تجب الكفارة لانتهاء الشبهة

البلوة والسلام تم على صومك الحديث وفي هذه الشبهة العبرة لوجودها لا لاعتقاد المتركب
لان المتركب في اسقاط الكفارة الدليل الشرعي وذلك لا يتفاوت بين ان يعلم حديث
الامراني او لا يعلم لان زوال الاشتباه لا يوجب زوال الشبهة كما اذا وطئ جارية ابنه
لا يجب التحريم سواء علم بالحرمة او لم يعلم واما شبهة الاشتباه فهي تخيل ما ليس بدليل
دليلا فان تأييد بطنه يكون معتبرا ولا فلا محالة بن اذا وطئ جارية ابنه ان قال ظننت انه
تحل لي سقط التحريم والا فلا

قوله الا اذا اقتله فقيه اشارة الى ان المفتي ينبغي ان يكون ممن يؤخذ منه الفتا
ويعتمد عليه في البلدة في الفتوى واذا كان المفتي على هذه الصفة فعلى العامي
تقليده وان كان المفتي اخطأ في ذلك ولا معتبر بغيره هكذا روى الحسن
عن ابي حنيفة وابن رستم عن محمد وبشير بن الوليد عن ابي يوسف رحمهم الله تعالى
قوله ولو بلغه الحديث واعتمده وهو قوله صلى الله عليه وسلم انظر الحاجم والمحجوم
قوله فكذلك عند محمد رحمه الله اي لا يجب الكفارة **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله
خلاف ذلك اي لا تسقط الكفارة بالطهر عند ابي يوسف رحمه الله اذا بلغه حديث
الحجامة واعتمده بخلاف فتوى المفتي بالفساد فان هناك تسقط الكفارة عند ابي يوسف
رحمه الله وقال لان العامي اذا سمع حديثا ليس له ان يأخذ بظاهره لجواز ان يكون
مبهورا عن ظاهره او منسوخا بخلاف الفتوى **قوله** وان عرف تأويله تجب الكفارة

وقول الأوزاعي رحمه الله تعالى عليه لا يورث الشبهة لمخالفة القياس ولو اكل بعد ما اغتاب متعمدا فعليه القضاء والكفارة كيف ما كان لان الفطر يخالف القياس والحديث مثل بالاجماع

وتأويله ان النبي عليه الصلوة والسلام مريهما وهو معقل بن سنان مع حاجمه وهما يغتابان آخر فقال انظرا الحاجم والمحجوم اي ذهب بنو اب صومهما للغيبة يدل عليه انه سوى بين الحاجم والمحجوم والاختلاف انه لا يفسد صوم الحاجم وقبل الصحيح انه شبي هلى المحجوم فنسب الحاجم الماء في حلقه فقال عليه الصلوة والسلام انظر الحاجم المحجوم اي نظره ما صنع به فوقع عند الراوي انه قال عليه السلام انظر الحاجم والمحجوم كذا في المبسوط

قوله وقول الأوزاعي لا يورث الشبهة جواب عما يقال ان الأوزاعي خالفه فيورث الشبهة بخلاف ما ذكره في النسيان فاجاب بان قول الأوزاعي لا يورث الشبهة بخلاف قول مالك رحمه الله في النسيان لان خلافه انما اعتبر بموافقة القياس وخلاف الأوزاعي مخالف للقياس فلا يعتبر لان الفطر مما دخل لا مما خرج **قوله** ولو اكل بعد ما اغتاب الى قوله كيف ما كان اي سواء بلغه الحديث اولم يبلغه وسواء عرف تأويله اولم يعرفه وسواء اتناه ميت اولم يميت وفي المبسوط فظن ان الغيبة فطرته فاكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء والكفارة سواء اعتد حديثا او فتوى لان هذا الظن والفتوى في غير موضعه اذ لا خلاف بين العلماء ان الصوم لا يفسدهذا الفتوى بخلاف الاجماع غير معتبره والحدديث وهو قوله هم ثلث يفطرون الصيام وينقض الوضوء ويهد من العقل الغيبة والنميمة والنظر الى محاسن المرأة كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله وقال فخر الاسلام في الجامع الصغير والحديث الوارد فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الغيبة يفطر الصيام وهو اول بالاجماع

واذا جُمعت النائمة والمجنونة وهي صائمة عليها الفضاء دون الكفارة وقال
زفر الشافعي رحمهما الله تعالى لا قضاء عليها اعتبار بالناسي والعذر يبلغ لعدم القصد
ولنا ان النسيان يغلب وجوده وهذا نادر ولا تجب الكفارة لانعدام الجناية.

فصل فيما يوجب على نفسه

واذا قال لله علي صوم يوم النحر فطر وقضى فهذا النذر صحيح عندنا خلافا لغيره
والشافعي رحمهما الله هما يقولان انه

قوله واذا جُمعت النائمة والمجنونة وهي صائمة عليها الفضاء اما صوم النائمة
فظاهرهما المجنونة فعد تكلموا في صحة صومها فان صحة الصوم لا تجامع الجنون
وحكي عن ابي شليمان الجوزجاني انه قال لما قرأت على محمد رح هذه المسئلة قلت
له كيف يكون صائمة وهي مجنونة قال لي دع هذا فانه انتشر في الافق واكثر المشايخ
قالوا تأويله اذا كانت عاقلة بالغه في اول النهار ثم جنت كذا ذكره الامام المحبوبي
رحمه الله في الغواني الطهريه ومن عيسى بن ابان رحمة الله تعالى عليه قال
قلت لمحمد رحمة الله تعالى عليه هذه المجنونة فقال لا بل المجبورة اي المكروهه
فقلت الا تجعلها مجبورة فقال بلى ثم قال كيف وقد سارت بها الركاب وهوها
قوله ولا تجب الكفارة لعدم الجناية لانها تكون بالقصد ولا قصد.

فصل فيما يوجب على نعمة

الاصل في صحة النذر ان لا يكون المنذور واجبا ولكن من جنسه لله تعالى واجب
قصد الاتبع لان الاصل في العبادة الدوام لتوا ترنمه في كل لحظة وتتابع
احسانه في كل لحظة الا ان الله تعالى امكن بالحباب خمس صلوات في كل يوم
وليلة تبسيرا للامر على عباده والعهد بنذره يريد ان ينمك بالعبادة والحق المنذور

لذ ربما هو معصية لورود النهي من صوم هذه الايام ولنا انه نذر بصوم مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصبح نذره لكنه يطرأ احترازا عن المعصية المجاورة ثم يقضي اسقاط الواجب

بما هو الواجب ومن شرط الحاق الشيء بالشيء ان يتحقق ذلك الشيء وقولنا فصدا لا تبعاً وهذا لان ما يكون واجبا تبعاً يكون مباحاً لعينه فلم يكن النذر به الحاقاً بالواجب بل يكون نذراً بالمباح والنذر بالمباح لا يصح فلذا لا يصح النذر بعبادة المريض لانه واجب ولا بالوضوء ولا بقراءة القرآن لانهما وجبا للصلوة وليس من جنسهما واجب لعينه ولا يلزم صحة النذر بالاعتكاف لان من جنسه وهو اللبث واجبا على العباد لعينه وهو الوقوف في الصلوة والثاني ان النذر بالاعتكاف انما صح لكونه ادامة للصلوة وانها واجبة لعينها ولهذا لم يصح الاعتكاف في غير المسجد

قوله نذربما هو معصية لورود النهي من صوم هذه الايام وهو قوله هم الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبما ل والنذر بالمعصية لا يصح لقوله هم لا نذري معصية الله تعالى **قوله** ولنا انه نذر بصوم مشروع وهذا لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن صوم هذا اليوم وموجب النهي الانتهاء والانتفاء عما لا يتصور وتكون المشروع بشرعيته وقد نهى عن صوم شرعي فيستدعي شرعيته ولان موجب النهي الانتهاء على وجه يكون للعبد فيه اختيار بين ان ينتهي فيثاب عليه وبين ان يرتكب فيعاقب عليه وهذا لا يتحقق اذ لم يبق الصوم مشروعاً وانتهى لمعنى في غير الصوم لكن في وصفة وهو الامراض من الضيافة الموضوعة في هذا الوقت لان هذه الايام ايام صيانة للقرابين ويوم الطريون اكل موافقة للمفقر او المساكين فصار الاكل قربة بوصفه وهو شهوة با صله فصار الكف عنه قربة با صله معصية بوصفه فيبقى مشروعاً كالصلوة في الارض المفصولة ولان المعنى الذي لاجله كان الصوم مشروعاً في سائر الايام كونه اسماً للنفس الشهوية

(كتاب الصوم - فصل فيما يوجب بطلان الصوم)

وان صام فيه يخرج من العهدة لانه اذا تكلم النذر وان غوى يمينا فعليه كفارة يمين يعني اذا افطر وهذه المسئلة على وجوه ستة ان لم ينوشها او نوى النذر ولا غير او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا يكون نذرا لانه نذر بصيغته كيف وقد قررنا بعرضته وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا يكون يمينا لان اليمين محتمل كلامه وقد عينه وعلى غيره وان نواه ما يكون نذرا ويمينا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يكون نذرا ولو نوى اليمين فكذلك عندهما وعند يكون يمينا لا ابي يوسف ان النذر فيه حقيقة واليمين مجاز حتى لا يتوقف الاول على النية ويتوقف الثاني فلا ينتظمها ثم المحاذيتين بنيت وعند نيتها ترجيح الحقيقة وهما انه لا تناقض بين الجهتين لانها يقتضيان الوجوب الا ان النذر يقتضي لعينه واليمين لغيره فجمعنا بينهما مبالا بالدليلين

من مقتضياتها وهذا المعنى في هذه الايام اشد واقوى لان الامتناع من مقتضيات النفس مع اتمام الخلق على ذلك اشد على النفس لكن ترك اجابة دعوة الله تعالى يحصل به فيكون قبيحا لمرأته من ضيافة الله تعالى لالعين الصوم **قوله** وان صام فيه يخرج من العهدة لانه اذا تكلم النذر والاصل في هذا ان مطلق النذر يتناول الكامل فلا يخرج من عهدة النذر فيه بالنقص واما اذا كان نذره مضافا الى الناقص فيؤدى به لانه ما التزم الا هذا القدر وقد أدى كما التزم كمن قال لله علي ان اعتق هذه الرقبة وهي عيابه خرج من نذره بها عتاقها وان كان مطلق النذر او شيئا من الواجبات لا يتأدى بها كمن نذر ان يصلي عند طلوع الشمس فعليه ان يصلي في وقت آخر وان صلى في ذلك الوقت خرج من موجب نذره كذا في المبسوط **قوله** لا تناقض بين الجهتين ابي جهة النذر واليمين لانهما يقتضيان الوجوب الا ان النذر يقتضي لعينه لان هذه اللفظة لا يجازيها ولقوله تعالى اوفوا بالعقود واليمين لغيره وهو صيانة اسم الله تعالى عن الهتك او صيانة ما اوجبه على نفسه عن الخلف فلا تناقض بينهما وهذا معنى ما ذكره في الايضاح ان (النذر)

لما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض ولو قال لله علي صوم هذه السنة أفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق وقضاها لان النذر بالسنة للمعينة نذر بهذه الايام وكذا اذا لم يعين امكنه شرط التتابع لان المتابعة لا تعري عنها الكس يقضيها في هذا الفصل موصولة بتحقيق التتابع بقدر الامكان ويتأتى في هذا خلاف زفر والشافعي رحمهما الله لمنهي عن الصوم فيها وهو قوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعل وقد بينا الوجه فيه والعذر عنه ولو لم يشترط التتابع لم يحجزه صوم هذه الايام لان الاصل فيما يلتزمه الكمال والمؤدب ناقص لمكان النهي بخلاف ما اذا اعيينها لانه لتزم بوصف النقصان فيكون الاداء بالوصف المللتزم .

النذر للايجاب في الذمة والوجوب في الذمة يلزم الخروج من العهدة واليمين يؤكد معنى اللزوم فلم يكن بين الموجبين تناف لان ما يؤكد الشيء لا ينا فيه وأما وجوب القضاء والكفارة حال عدم الوفاء فهو حكم آخر سوى الموجب الاصلي واذا لم يتحقق التنا في فيما هو الموجب الاصلي وهو لزوم الوفاء به جعلناه مؤكداً له فلما اشتركا في نفس الايجاب فاذا نوى اليمين مراد بهما نفس الايجاب ويكون عملاً بعموم المجاوز لاجمعاً بينهما .

قوله كما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض تدل على اعتبار جهة التبرع اشتراطاً للتفاض والبطلان بالشروع وهذا مما جواز تصرف المأذون فيها وعلى اعتبار جهة المعاوضة خيار الرد بالعيب وخيار الرد بالرؤية واستحقاق الشفعة على ما تأتى الاحكام في مواضعها ان شاء الله تعالى **قوله** ويتأتى في هذا خلاف زفر والشافعي رحمهما الله عندهما لم يعتبر نذر في حق هذه الايام حتى يأكل في هذه الايام ولا يلزمه القضاء **قوله** وقد بينا الوجه فيه اي في صحة النذر بصوم هذه الايام **قوله** والعذر عنه اي عن قوله صلى الله عليه وسلم الا لا تصوموا في هذه الايام **قوله** ولو لم يشترط التتابع

قال وعليه كفارة يمين ان اراد بهيمينا وقد سبقت وجوبه ومن اصبح يوم النحر صائما ثم انظر لاشي عليه ومن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في النودان عليه القضاء لان الشروع ملزم كالنذر صار كالشروع في الصلوة في الوقت المكروه والفرق لا يبي حنيفه رح وهو ظاهر الرواية ان بنفس الشروع في الصوم يسمى صائما حتى يحث به الحالف على الصوم فيصير مرتكبا للنهي فيجب ابطاله فلا تجب صيانتهم وجوب القضاء يمتني عليه ولا يصير مرتكبا للنهي بنفس النذر وهو الموجب ولا بنفس الشروع في الصلوة حتى يتم ركعة ولهذا لا يحث به الحالف على الصلوة فتجب صيانة المؤدى ويكون مضمونا بالقضاء ومن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجب القضاء في فصل الصلوة ايضا والظاهر هو الاول والله اعلم بالصواب .

لم يجز صوم هذه الايام اي لم يشترط التتابع ولم يعين السنة ايضا ثم في هذه الصورة وهي ما اذا لم يشترط التتابع ولم يعين السنة ايضا يقضي خمسة وثلاثين يوما ثلثون يوما لرمضان وخمسة ايام قضى من تلك الايام الخمسة لان السنة منكرا اسم الايام معدودة ويمكن فصل الايام المعدودة من رمضان وعن تلك الايام فصوص رمضان لا يكون من المنذر لعدم شرط صحة النذره فانه واجب من غير اجابته **قوله** وقد سبقت وجوبه وهي الوجة الست **قوله** فيصير مرتكبا للنهي وهذا لان وجوب القضاء يمتني على وجوب الاتمام وجوب الاتمام مبني على وجوب صيانة المؤدى من البطلان وما ادى واجب الابطال لكونه منها عنه فلا يجوز ان يكون واجبا لصيانة فلا يجب عليه القضاء بخلاف النذر بصوم هذه الايام لان الناذر انزى القرية الخالصة وانما وصف المعصية متصل بفعله لا باسمه ذكر ان كانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات اجتناب المباشرة وبخلاف الشروع في الصلوة في الاوقات المكروهه لانه بنفس الشروع لا يصير مرتكبا للنهي لان الشروع في الصلوة ليس بصلوة لان تمامها بالركوع والعجود حتى لا يحث الحالف بالشروع فيها فتجب صيانة

باب الاعتكاف

خلال الاعتكاف مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي عليه الصلوة والسلام
واظب عليه في العشر الاخير من رمضان والمواظبة دليل السنة وهو اللبث في المسجد
مع الصوم ونية الاعتكاف اما اللبث فركنة لانه ينبي عنه فكان وجوده به

المؤدى ويصح بالقضاء والمصارف مضموناً لم يسقط عنه بالوجود فالا قطعاً بعد ما سجد
 منها ايضاً ولانه يمكن اداء الصلوة تنصاعاً من الكراهة بان يصبر حتى تبيض الشمس
 فلذلك لزمته وهما بعد الشروع لا يمكنه الاداء بدون صفة الكراهة فلذلك لم يلزمه
 ولان الشروع في الصلوة بالتصرمة وهي غير الصلوة فيصبر شراً في الصلوة غير مرتكب
 ظلمي فيجب عليه الاتمام بخلاف الصوم لان الوجوب بالشروع في الصوم والشروع
 في الصوم صوم فكان الجزء الذي به الشروع صوماً فيكون منهياً لكونه صوماً
 فيكون واجب الا بطل والله اعلم بالصواب

باب الاعتكاف

قوله والصحيح انه سنة لان النبي عليه الصلوة والسلام واظب عليه في العشر الاخير من
رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى وقال الزهري عجباً من الناس
 كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل الشيء ويتركه
 وما ترك الاعتكاف حتى قبض فان قيل المواظبة دليل الوجوب فكيف لم يجب
 الاعتكاف مع مواظبته صلى الله عليه وسلم قلنا نعم كذلك الا ان النبي صلى الله عليه
 وسلم بعد المواظبة كان يأمر في الواجب بفعله ويتركه على تاركه ولم يأمر الناس به ولم ينكره على
 تاركه ولو كان واجباً لا ينكره على من تركه فدل انه غير واجب ولا نهى في انه عليه الصلوة والسلام

والصوم من شرطه عندنا خلافاً للمذاهب في وجبه التوابع شرط في حائز العبادات هو يقول
 ان الصوم اعبادة وهو اصل بنفسه فلا يكون شرط الغيرة ولا بقوله عليه السلام لا اعتكاف الا
 بالصوم والقياس في مقابلة النص المتيقن غير مقبول ثم الصوم شرط لصحة الواجب
 منه رواية واحد قوله لصحة التطوع فيما روى الحسن من ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه
 لظاهر ما روينا وعليه هذه الرواية لا يكون اقل من يوم وفي رواية الامل وهو قول محمد
 رحمه الله تعالى عليه انه ساعة فيكون من غير صوم لان معنى النفل على المساهلة الا ترى
 انه يفعد في صلوة النفل مع القدرة على القيام

امر بركة في المسجد ليعتكف فيه فدخل المسجد فرأى قنبرين اخرين فقال منهما اقبل
 قنبرا عشتو حبة رضي الله عنهما فغضب وقال البرتردن بذلك وفي رواية ترون بذلك
 ابي تظن فامر بنقض قبته وترك الاحتكاف في تلك السنة فعلم انه ليس بواجب لان
 دليل الوجوب هو المواظبة بدون الترك

قوله والصوم من شرطه فان قيل لو كان شرطاً لكان شرط العقاد واما وليس
 كذلك لصحة الشروع فيه ليلاً وكذا يفتى في الليل ولا صوم فلنا الشرائط انما تعتبر
 بحسب الامكان ولا امكان في الليل فيسقط للمعذور جعلت الليالي تابعة
 للايام كما اشرب والطريق في بيع الارض الا ترى ان صلوة الاحتكاف تصح
 مع السيلان وان عدم الشرط للمعذور وكذا الخروج للغائط والبول لا ينافيه للصبر
 مع ان الركن اقوى من الشرط **قوله** وصحة التطوع فيما روى الحسن من ابي
 حنيفة رحمه الله لظاهر ما روينا وهو قوله لا اعتكاف الا بالصوم فعلى هذه الرواية لا يكون
 اقل من يوم رواية معتبرة بالظاهر قوسورة الا اعتكاف للنفل ان يدخل المسجد بنية
 الاحتكاف بدون النذر فيكون معتكفاً بقدر ما اقام وله ثواب المعتكفين مادام في المسجد
 فاذا خرج انتهى اعتكافه وهذا النوع من الاعتكاف يصح بالصوم وبغير الصوم في ظاهر الرواية (قوله)

ولم يشرع فيه ثم قطعه لا يلزمه القضاء في رواية الأصل لأنه غير معتد فلم يكن القطع انما لا يفي بزيادة
 الخمس يلزمه لأنه معتد باليوم كالصوم ثم الاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة لقول حذيفة
 رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد الجماعة ومن ابى حنيفه رحمه الله اند لا يصح الا في
 مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس لانه عباد ة انتظار الصلوة فيخص بمكان يؤدى فيه

قوله ولو شرع فيه اى في الاعتكاف النفل ثم قطعه لا يلزمه القضاء في رواية الأصل
 لان كل جزء من الميث في المسجد غير معتد الى جزء آخر في كونه عباد ة لان الميث
 في المسجد وان قل يقع على خلاف العادة نصلح عباد ة بنفسه فاما كل جزء من
 الامساك معتد الى جزء آخر في كونه عباد ة لان احوال الامان على ما عليه العادة لا تخلو
 من قليل امساك فيجزء منه لا يقع عباد ة تامة **قوله** ثم الاعتكاف لا يصح الا في
 مسجد الجماعة اى وان لم تصل فيه الصلوات الخمس بالجماعة وانما يؤدى من بعضها
 ومن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصح الا في مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس وفي ذخيرة
 قبل اراد ابو حنيفة رحمه الله بهذا غير المسجد الجامع فانه يجوز الاعتكاف في المسجد
 الجامع وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها بجماعة وفي المنتقى من ابي يوسف رحمه الله
 ان الاعتكاف الواجب لا يجوز اداؤه في غيره مسجد الجماعة واما النفل فيجوز اداؤه في
 غير مسجد الجماعة وكان سعيد بن المسيب رحمه الله يقول لا اعتكاف الا في مسجد
 مسجد المدينة والمسجد الحرام ومن العلماء من قال لا اعتكاف الا في ثلثة مساجد
 وصبروا الى هذا المسجدين المسجد الاقصى لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد
 الرحال الا الى ثلثة مساجد وهي هذه المساجد والدليل على الجواز في سائر المساجد قوله
 تعالى وانتم عاكفون في المساجد نعم المساجد في الذكر وانما شرط ان يكون محبة
 جماعة لانه عباد ة انتظار الصلوة فيخص بمكان تؤدى فيه

أما المرأة تعتكف في مسجد بيتها لأنه هو الموضع لمصلحتها فيتحقق انتظار فائده ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الأمان أو الجمعة لما الحاجة فلحديث ما تفتقر من الله منها كان النبي عليه السلام لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان ولا ينفه عن موقوفها ولا يحد من الخروج في تقصيرها فيصير الخروج لها مستثنى ولا يمكن بعد فراغه من الطهور لأن ما ثبت بالضرورة فيتعذر بقدرها وأما الجمعة فلا فيها من أهم حوائجها وهي معلوم وقوفها وقال الشافعي رحمه الله الخروج إليها مفسد لأنه يمكنه الاعتكاف في الجامع وتسن بقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع وإذا صح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج ويخرج حين نزول الشمس لأن الخطاب يتوجه بعده وإن كان منزله بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه إدراكها ويصلي قبلها أربعين في رواية سنن الأربعة سنة وركعتان بجمعة المسجد وبعد ما ربا أو سنا على حسب الاختلاف في سنة الجمعة وسننها تواضع لها فأثقت بها ولو أقام في مسجد الجامع لأكثر من ذلك لا يعد اعتكافا لأنه موضع اعتكاف إلا أنه لا يستحب لأنه التزم أداءه في مسجد واحد

قوله وأما المرأة تعتكف في مسجد بيتها أي في الموضع الذي تصلي فيه الصلوات الخمس من بيتها وروى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها إذا اعتكفت في مسجد أجماعة جازها اعتكافها في مسجد بيتها أغفل وهذا هو الصحيح لأن مجيء الجماعة بدخل به كل واحد وهي طول النهار لا يقدر أن يكون متبصر وتضاف عليها الفتنة من المسقة فالمنع لهذا وهو ليس بمعنى راجع إلى عين الاعتكاف فلا يمنع جواز الاعتكاف ثم إذا اعتكف في مسجد بيتها فتلك البعثة في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل لا يخرج منه إلا لحاجة الإنسان فإن حاصرت خرجت ولا يلزمها الاستقبال إذا كان اعتكافها شهرا وأكثر ولكن جعلها يصل به قضاء أيام الحيض بطهورها **قوله** ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الأمان وهو البول والغائط **قوله** لأنه يمكنه الاعتكاف

فلا يتم في مسجدين من غير ضرورة ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد
 اعتكافه هذا بي حنيفة رحمه الله تعالى لوجود المنافي وهو القياس وإن لا يفسد
 حتى يكون أكثر من نصف يوم وهو الاستحسان لأن في الغلب ضرورة •
 قال وأما الأكل والشرب يكون في معتكفه لأن النبي عليه السلام لم يكن له ماوى
 إلا المسجد ولأنه يمكن قضاء هذا الحاجة في المسجد فلا ضرورة إلى الخروج

في الجامع فإنه إذا كان اعتكافه دون سبعة أيام اعتكف في أي مسجد شاء وإن كان
 سبعة أو أكثر اعتكف في المسجد الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد
 مشروع وإذا صح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج فإن قيل إن الجمعة تسقط بأعذار
 كثيرة فيجوز أن تسقط بهذا قلنا لا يجوز أن تسقط الجمعة صيانة للاعتكاف لأن الاعتكاف
 دون الجمعة وجوباً لأنه رجب بالنذر وذلك وجب بإيجاب الله تعالى وليس للعبد
 أن يسقطه بإيجابه بنذره فإنه إذا نذر صوم رجب فصار من الكفارة صوم لم يغير حكم
 الكفارة فيه بإيجابه ولم يصر كما يجاب الله تعالى رمضان •

قوله فلا يتم في مسجدين من غير ضرورة وإنما قيد بالضرورة لأنه إذا اتهم في
 مسجدين لضرورة جاز كما إذا اعتكف في مسجد فأنه قد فهو هذا ويخرج إلى مسجد آخر
 لأنه مضطراً إلى الخروج فصار موقفاً لأن المسجد بعد الانهدام خرج من أن يكون معتكفاً
 والمعتكف مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس بالجماعة ولا يتأتى ذلك في المسجد المهدم
 فكان هذا في التحول إلى مسجد آخر **قوله** ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه
 هذا بي حنيفة رحمه الله لوجود المنافي وهو القياس وإن لا يفسد حتى يكون أكثر
 من نصف يوم وفي المصنوع وقول أبي حنيفة رحمه الله أقبس وقولهما أوسع وقال البيهقي
 الخروج موقوف على الخروج وإن لم يوجد فيه كثير ضرورة فإنه إذا خرج لحاجة الإنسان
 لا يؤثر من أن يخرج المشي وله أن يمشي على التؤدة فظهر أن الغلب من الخروج وهو الأكبر

لا بأس بان يبيع ويتاع في المسجد من غير ان يحضر الملة لانه قد احتاج الى ذلك بان
لا يجد من يقوم بحاجته الا انهم قالوا بكرة احضار الملة للبيع والشراء لان المسجد محرز
من حقوق العباد وفيه شغلة به وبكرة لغير المعتكف البيع والشراء فيه لقوله عليه الصلوة
والسلام جنبوا ما جدكم سبيبا نكم الى ان قال وبيعكم وشراءكم *

قال ولا يتكلم الا بخبر وبكرة له الصمت لان صوم الصمت ليس بقربة في شريعتنا
لكنه يتجانب ما يكون مأثما ويحرم على المعتكف الوطى لقوله تعالى ولا تبشروهن
وانتم ما كنون في المساجد وكذا اللبس والقبلة لانه من دواعيه فيحرم عليه

ليس بمغفوت فجعلنا الحد الفاصل اكثر من نصف يوم وليلة كالفنا في نية الصوم في رمضان
وابو حنيفة رحمه الله يقول ركن الاعتكاف هو المقام في المسجد والخروج صده فيكون
مغفوتا ركن العبادة والغلب والكتير في هذا سواء كالاكل في الصوم والحدث في الطهارة
وذكر في الذخيرة هذا كله في الاعتكاف الواجب بان اوجب الاعتكاف على نفسه
واما في الاعتكاف النفل وهو ان يشرع فيه من غير ان يوجبه على نفسه لا بأس
بان يخرج بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية

قوله ولا بأس بان يبيع ويتاع من غير ان يحضر الملة معناه اذا باع واشترى لنفسه
لحاجته الا هتلية لانه امر لا بد منه واما اذا باع واشترى للتجارة بكرة لان المسجد
مبنى للصلوة لا للتجارة كذا في التنجيس **قوله** وبكرة له الصمت اي اذا اعتقه قربة فاما
الصمت للاستراحة ليس بمكروه ثم قيل معنى الصمت ان يذربان لا يتكلم
اصلا كما في شريعة من قبلنا وقيل ان الصمت لا يتكلم اصلا من غير ذر سابق كذا
قاله بدر الدين الكرمي رحمه الله **قوله** ويحرم على المعتكف الوطى ولا يقال
يجب منه لانه الوطى وهو في المسجد لا نقول جاز للمعتكف الخروج للحاجة
الانسانية فعند ذلك ايضا يحرم عليه الوطى حتى يفسد اعتكافه لما ان اسم المعتكف (لا)

اذ هو محظور كما في الاحرام بخلاف الصوم لان الكف ركنه لا محظور فلم يتعد الى دواعيه فان جامع ليلا او نهارا ماعدا او ناسيا بطل اعتكافه لان الليل محل الامتكان بخلاف الصوم وحالة العاكفين مذكورة فلا يعذر بالنسيان ولو جامع فيما دون الفرج فانزل او قبل او لمس فانزل بطل اعتكافه لانه في معنى الجماع حتى يفسد الصوم ولو لم ينزل لا يفسد وان كان محررا لانه ليس في معنى الجماع وهو المفسد وهذا لا يفسد به الصوم .

قال ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافها بليا ليا لان ذكر الالام على سبيل الجمع يتناول ما بازائها من الليالي يقال ما رأيتك منذ ايام والمراد بليا ليا وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع لان مبنى الاعتكاف على التتابع لان الاوقات كلها قابلة له بخلاف الصوم لان مبناه على التفرق لان الليالي غير قابلة للصوم فتجب على التفرق حتى ينص على التتابع وان نوى الايام خاصة صحت نيته لانه نوى الحقة ومن اوجب اعتكاف يومين يلزمه بليا لهما وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه لا تدخل الليلة الاولى لان المتين غير الجمع وفي المتوسط ضرورة الاتصال

لا يزول عنه بخروجه ذلك ورتب ذلك الحكم على المعتكف .

قوله اذ هو محظور اي الوطى محظور الاعتكاف قصد الصريح النهي وهو لو تعالى ولا تباشره وانتم عاكفون في المساجد والحق الدوامي به كافي في الاحرام اذ الجماع محظور فيه قصد اختلف الصوم بان التقبل واللمس لا يحرمان ثم لان الجماع ليس بمحظور في الصوم قصد العدم ورود النهي عنه بل الكف من الجماع ركنه والخطر يثبت سمنا لغوات الركن لا قصدا فلم يتعد الى دواعيه لان مائت ضرورة يتقدر بقهرها ويكون فيما وراء موضع الضرورة كان لم يكن ولانه لو تعدى لصار الكف من القبلة ركنا والركنية لا تثبت بالعبهة بخلاف المحظورية فانها تثبت بها

قوله وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه لا تدخل الليلة الاولى كل من حقه ان يقال ومن

سُرَّةُ الْإِصْطِلَاحِ وَجْهُ الظَّاهِرَانِ فِي الْمَثْنَى مَعْنَى الْجَمْعِ فَلِحَقِّقْ بِهِ احْتِيَاطًا لِمَرِ الْعِبَادَةِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ كَاهُو الْمَذْكُورِ بِلَفْظِهِ فِي نَسْخِ شُرُوحِ الْمَبْسُوطِ وَالْجَامِعِ الْكَبِيرِ
لَمَّا بَانَ هَذِهِ الرُّوَايَةُ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ عَنْهُوَ الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ فِي تَعْلِيلِ قَوْلِهِمَا وَجْهُ الظَّاهِرِ وَهُوَ الْأَوْفَقُ
لِمَذْهَبِهِ أَيْضًا فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تَرَكَ عِلْمًا وَنَا الثَّلَاثَ رَحِمَهُمُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ حَيْثُ الْحَقُّ أَبُو يُوسُفَ
الْبُتْنِيُّ بِالْفَرْدِ مِنْهَا وَهِيَ الْحَقُّ هَا بِالْجَمْعِ وَفِي الْجَمْعَةِ جَعَلَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ الْمَثْنَى كَالْجَمْعِ
وَهِيَ جَعَلَ الْمَثْنَى كَالْفَرْدِ فَلَمَّا الْأَصْلُ فِي الْمَسْئَلَتَيْنِ إِيْمَا هُوَ الْعَمَلُ بِالْإِحْتِيَاطِ أَمَا فِي الْجَمْعَةِ
فَالْجَمَاعَةُ شَرْطٌ عَلَى حِدَةٍ بِالْإِتِّفَاقِ وَفِي إِقَامَةِ التَّنْبِيْهِ مَقَامُ الْجَمْعِ نَوْعُ تَرَدُّدٍ لِتَجَاذُبِ
طَرَفِ الْفَرْدِ وَالْجَمْعِ إِذْ هِيَ بَيْنَهُمَا وَفِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْفَرْضِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ الظُّهْرُ خُرُوجُ
مَنْ فَرَضَ الْوَقْتَ بِبَقِيَّةٍ فِيمَا اسْتَجْمَعَتْ شُرَاطُ الْجَمْعَةِ خُصُوصًا فِيمَا إِذَا وَقَعَ التَّرَدُّدُ فِي وُجُودِ
شَرْطِهَا فَكَانَ فِي تَوْقِيفِ أَمْرِ الْجَمْعَةِ إِلَى وُجُودِ الْجَمَاعَةِ بِبَقِيَّةٍ عَمَلٌ بِالْإِحْتِيَاطِ لِأَنَّ مَنْ
وَقَفَ أَمْرَ الْجَمْعَةِ إِلَى الْجَمَاعَةِ بِبَقِيَّةٍ يَصْلِي فَرَضَ الظُّهْرَ عِنْدَ وَقْعِ التَّرَدُّدِ فِي وُجُودِ الْجَمَاعَةِ وَفِيهِ
خُرُوجُ مَنْ مَهَّدَ فَرَضَ الْوَقْتَ بِبَقِيَّةٍ فَكَانَ عَمَلًا بِالْإِحْتِيَاطِ وَأَمَّا وَجْهُ الْإِحْتِيَاطِ هُنَا أَنْ فِيهِ الْإِجَابُ
الْيَوْمِيْنَ مَعَ اللَّيْلَتَيْنِ فَكَانَ هُوَ أَحْوَطُ مِنَ الْعَجَابِ يَوْمِيْنَ بَلِيلَةٍ وَالَّتِي هَذَا أَشَارَ فِي الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ
إِحْتِيَاطًا لِمَرِ الْعِبَادَةِ وَأَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ يَقُولُ الْأَصْلُ هُوَ الْعَمَلُ بِالْأَوْضَاعِ وَهِيَ وَحْدَانُ
وَتَشْبِيْهُ وَجَمْعٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَفْظُ مَوْضُوعٍ عَلَى حِدَةٍ وَأَمَّا جَعَلَتْ لِلْمَثْنَى حُكْمَ الْجَمْعِ
لَمَّا بَانَ فِي الْمَثْنَى مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ وَفِي الْجَمَاعَةِ وَالْجَمْعَةِ مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ أَيْضًا فَكَانَتْ التَّنْبِيْهُ
فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ كَالْجَمَاعَةِ فَاعْطِيَ حُكْمَ الْجَمَاعَةِ وَأَمَّا كَوْنُ اللَّيَالِيِّ تَبَعًا لِلْيَوْمِ
بِحُكْمِ الْعَرَفِ فِيمَا إِذَا ذَكَرَ الْإِيَّامَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ وَلَمْ يَوْجَدْ فِي الْمَثْنَى لَفْظَ الْجَمْعِ فَبَقِيَ عَلَى
أَصْلِهِ فَلَمْ يَتَأَوَّلِ اللَّيْلَةَ الْأُولَى لِأَمِيقَةِ وَلَا تَبَعًا فَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِجَابِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِالْأَوْبَانِ .

كتاب الحج

الحج واجب على الأحرار البالغين العقلاء الأصحاء إذا قدر وأعلى الزاد والراحلة فاصلا من المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله إلى حين عودته وكان الطريق آمنا وصلته بالوجوب وهو فريضة محكمة

كتاب الحج

الحج في اللغة القصد قال الشاعر يحجون سب الزيرقان المزعفر أي يقصدونه وفي الشرع عبارة من قصد مخصوص إلى مكان مخصوص في زمان مخصوص **قوله** الحج واجب أي فرض على الأحرار وإنما قال بلفظ الجمع وفي باب الزكاة بلفظ المفرد أخرجنا للكلام مخرج العادة فإن الحج يؤدي بالجماعة **قوله** إذا قدر وأعلى الزاد والراحلة أي إذا قدر وأهلها بطريق الملك والاستيجار لا بطريق الإباحة سواء كانت من جهة من لأمته له عليه كالوالدين والمولودين أو من جهة من عليه المنة كالأجانب وقال الشافعي رحمه الله إن كانت من جهة من لأمته له عليه يجب عليه الفسخ وإن كانت من جهة الأجنبي فله فيه فولان وأما إذا وهبه إنسان ما لا يحج به لا يجب عليه القبول عندنا ولا يجب في قول ولا يجب في قول وأصله أن القدرة بالملك هو الأصل في توجه الخطاب •

(كتاب الحج)

ثبت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الآية ولا يجب في العمر المرأة واحدة لانه عليه السلام قبل له الحج في كل عام مرة واحدة فقال لا بل مرة واحدة فما زاد فهو تطوع ولان مبني البيت وانه لا يتعدد فلا يتكرر الوجوب ثم هو واجب على الفور عند ابي يوسف رحمه الله وعن ابي حنيفة رح ما يدل عليه

قوله ثبت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الآية قال في الكشاف في هذا الكلام انواع من التأكيد والتشديد منها قوله ولله على الناس حج البيت يعني انه حق واجب لله في رتاب الناس لا ينفكون عن ادائه والخروج من همدته ومنها انه ذكر اناس ثم ابدل عنه من استطاع اليه سبيلا وفيه ضربان من التأكيد أحدهما ان الابدال ثنية للمرداد وتكريره والثاني ان الايضاح بعد الابهام والتفصيل بعد الاجمال ايراد له في صورتين مختلفتين ومنها قوله ومن كفر مكان قواه ومن ام يحج تغليظا على تارك الحج ولذلك قال عليه الصلوة والسلام من مات ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا او نصرانيا ومنها ذكر الاستغناء عنه وذلك مما يدل على الملقط والخط والخذلان ومنها قوله من العالمين ولم يمل عنه وفيه من الدلالة على الاستغناء عنه بمرهان لانه اذا استغنى عن العالمين تناوله الاستغناء عنه لامحالة ولانه يدل على الاستغناء الكامل فكان ادل على عظم السخط **قوله** وعن ابي حنيفة رح ما يدل عليه اي على الفور وهو ما ذكره ابن شجاع من ابي حنيفة رحمه الله سئل عن من له مال يحج بهام يتزوج فقال بل يحج به فذلك دليل على ان الوجوب عندة على الفور كذا ذكر في المبسوط ثم وجه الاستدلال بهذا على الفور هو ان بالتزوج يحصل تحصين النفس والتحصين واجب في كل الاحوال وبلاشتغال بالحج يغوت التحصين ولو لم يكن الوجوب على الفور فلا معنى للامر بالاشتغال بالحج الذي يغوت به التحصين مع ان الاشتغال بالتزوج لا يؤدي الى تقويت الحج بل هو اداء في كل وقت يؤد به من الجائز ان يجد مالا آخر يحج به لمان المال فادورائهم فثبت بامره بالحج ان عندة الوجوب على الفور

وعند محمد والشافعي رحمهما الله على التراخي لانه وظيفة العمر فكان العمر فيه كالوقت في الصلوة وجه الاول انه يختص بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير نادر فينبغي احتياطا ولهذا كان التعجيل افضل بخلاف وقت الصلوة لان الموت في مثله نادر وانما شرط الحرة والبلوغ لقوله عليه السلام ايما عبد حج مشرح حج ثم اتمق فعليه حجة الاسلام وايما صبي حج مشرح حج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام ولانها عبادة والعبادات باسرها موضوعة من الصبيان والعقل شرط لصحة التكليف وكذا صحة الجوارح لان العجز وبها لازم

قوله وعند محمد والشافعي رحمهما الله تعالى على التراخي بين قوليهما فرق وهو ان عند محمد رحمة الله عليه يسعه التأخير بشرط ان لا يفوته فان اخره حتى مات فهو آثم بالتأخير وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه يائمه بالتأخير وان مات واستدل محمد رحمة الله عليه بتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج بعد نزول فرضه فانما فرضية الحج في سنة ست من الهجرة وحج رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة عشر والمعنى فيه ان الحج فرض العمر فكان جميع الوقت وقت ادائه بدليل انه اذا اخره كان مؤذيا لا قابضا وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله استدلا بقوله صلى الله عليه وسلم من وجد زادا وراحلة يبلغانه بيت الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا وقال عمر رضي الله عنه لقد هممت ان انظر الى من ملك الزاد والراحلة ولم يحج فاحرق عليهم بيوتهم والله ما اراهم مسلمين قالها ثلثا وما تأخير النبي صلى الله عليه وسلم فقد منع ذلك بعض مشايخنا رحمهم الله فقالوا انزل فرضية الحج بقوله تعالى والله على الناس حج انبييت وانما نزلت هذه الآية في سنة عشر واما النازل سنة ست قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وهذا امر بالا تمام لمن شرع فلا يثبت به ابتداء الفرضية مع ان التأخير انما لا يصل لما فيه من التعريض للموت ورسول الله (صلى

(كتاب الحج)

والأعمى إذا وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زادا وحلة لا يجب عليه الحج هذا بي حنيفة رحمه الله خلا فالحما وقد مر في كتاب الصلوة وأما المقعد نعم أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب لأنه مستطيع بغيره فاشبه المستطيع بالراحلة وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجب لأنه غير قادر على الأداء بنفسه بخلاف الأعمى لأنه لو هدي يؤدي بنفسه

صلى الله عليه وسلم إذا كان يأمن ذلك لأنه مبعوث لتبيين الأحكام للناس والحج من أركان الدين فأمس إن يموت قبل أن يبينه للناس بفعله ولأن تأخيرها كان بعد لان المشركين كانوا يطوفون بالبيت عراة ويلبسون تلبية فيها شرك وما كان التغير ممكنا للمعبد حتى إذا تمت المدة بعث عليا رضي الله عنه حتى قرأ عليهم سورة براءة من الله ورسوله ونادى ألا لا يطوفن بهذا البيت بعد هذا العام مشرك ولا هريان ثم حج بنفسه ومن ذلك أنه كان لا يستطيع الخروج وحده بل يحتاج إلى أصحاب يكونون معه ولم يكن متمكنا من تحصيل كفاية كل واحد منهم ليخرجوا معه فلهذا أخره كذا في المبسوط.

قوله والأعمى إذا وجد من يكفيه مؤنة سفره الأعمى إذا وجد قائد يقوده إلى الحج ووجد مؤنة الغا تدفع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه في المشهور لا يلزمه الحج وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى أنه يلزمه الحج ومن صاحبيه فيه روايتان هما قرأ على إحدى الرذاتين بين الجمعة والحج وقالوا وجود القائد إلى الجمعة ليس بنادر بل هو غالب فنلزمه الجمعة والأكذ لك القائد إلى الحج وهل يجب الاحتجاج بالمال هذا بي حنيفة رحمه الله لا يجب وعندهما يجب **قوله** وأما المقعد نعم أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب عليه هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وأما في ظاهر الرواية منه أنه لا يجب الحج على الزمن والمملوج والمقعد ومقطوع الرجلين وإن ملكوا الزاد والزحلة وهو رواية عنها حتى لا يجب الاحتجاج عليهم بمالهم.

فأشبه الضال منه ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة وهو قد رما يكثرني به شق محمل أو رأس زاملة وقد رنفقة ذاهبا وجائيا لأنه عليه الصلوة والسلام سئل عن السبيل اليه فقال الزاد والراحلة وإن أمكنه أن يكثرني عقبه فلا شيء عليه لأنهم ماذا كانوا يتعاقبوا لم توجدوا لراحلة في جميع السفر ويشترط أن يكون

قوله فأشبه الضال أي الذي ضل طريق الحج فإنه إذا وجد من يهديه يلزمه الحج فكذا لا معنى **قوله** وهو قد رما يكثرني به شق محمل الشق الجانب أي تدرما يستأجر به جانب محمل لأن للمحمل جانبيين ويكفي للراكب أحد جانبيه **قوله** أو رأس زاملة الزاملة البعير الذي يحمل عليه المأثرتا عنه وطعامه من زمل الشيء حملة وفي المغرب هذا هو المثلث في الأصول ثم سمي بها العدل الذي فيه زاد الحاج من كعك وتمرونصوه وهو متعارف بينهم أخبرني بذلك جماعة من أهل بغداد وغيرهم وعلى ذا قول محمد رحمة الله تعالى عليه أكثرني بغير محمل فوضع عليه زاملة يضمنه لأن الزاملة أصغر من المحمل ونظيرها الراوية وعكسها ممثلة المحمل **قوله** فإن أمكنه أن يكثرني عقبه وذلك أن يكثرني رجلا نبعير أو أحدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما منزلا وفرسخا ثم يركبه الآخر وكذا لو وجدما يكثرني مرحلة ويمشي بمرحلة لا يجب **قوله** ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة فالقدرة عليهما يعتبر عند خروج القافلة من بلدة حتى لو كان القدرة يأتيه عليهما قبل خروج القافلة أو بعده لا يعتبر وفي الجا مع الصغير للتمرتا شيء رح الحج على من يملك الزاد والراحلة وقت خروج أهل بلدة ذاهبا وجائيا فاصلا من حاجته وحاجة عياله إلى حين عودته ومن البحر جاني ونفقة يوم بعد عودته ومن أبي يوسف رحمة الله ونفقة شهر ومن زندي وسي وقد رما يجعل رأس مال تجارته إن كان تأجرا وكذا الدهقان الزراع وآلات حرفته إن كان محترفا

(كتاب الحج)

فاما من المسكن وعمالا بدمنه كالخادم وإثاث البيت وثيابا لان هذه الاشياء مشغولة بالحاجة الأصلية ويشتترط ان يكون فاصلا من نفقة عياله الى حين هود لان النفقة حق مستحق للمرأة وحق العبد مقدم على حق الشرع بامرء وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حواليتهم الراحلة لانه لا تلحقهم مشقة زائدة في الاداء فاشبه الحمي الى الجمعية ولا بد من امن الطريق لان الاستطاعة لا تثبت دونه ثم قيل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الايصال وهو مروي من ابي حنيفة رحمه الله وقيل هو شرط الاداء دون الوجوب لان النبي عليه الصلوة والسلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا يبر

قوله فاصلا عن المسكن معناه اذا قدر واعلى الزاد والراحلة بطريق الملك ار الاستنجار على وجه يفضل قدر ذلك الملك والاستنجار عن حاجته الأصلية فان المال المشغول للحاجة الأصلية ملحق بالعدم فلا يكون به مستطعا وذكر ابن شجاع اذا كانت له دار لا يسكنها وعبد لا يحتضمه وما اشبه ذلك يجب عليه ان يبيعه ويحج به ويصرم عليه الزكاة اذا بلغ نصابا وان امكنه بيع منزله وان يشتري بثمنه دارا دون منه ويحج بالفضل لم يجب عليه ذلك وان اخذه فهو افضل لانه اذا كان مشغولا بالحاجة صار كالعدم ولم يعتبر في الحاجة قدر ما لا يدمنه الا ترى انه لا يجب عليه بيع المنزل والاقتصار على السكنى **قوله** ولا بد من امن الطريق وهو ان يكون الغالب فيها سلامة **قوله** ثم قيل هو شرط الوجوب المراد به شرط وجوب الاداء لا شرط نفس الوجوب لان بنفس الوجوب لا يجب الايصال كالمرض والمعافى في رمضان ومن جعله شرط حقيقة الاداء قال بوجوب الوصية لانه وجب عليه الوصية الا انه عذر في التأخير ولو كان بينه وبين مكة بحر ذكر النسي قبل ان كان الغالب الهلاك فهو عذر وقال الجمهور هو عذر بكل حال وذكر البزدوي انه ليس بعذر عندنا وعن ابي يوسف رحمه الله انه عذر وهو قول الشافعي رحمه الله وذكر ابو البحر قال عامة اصحابنا رحمهم الله هو عذره (قوله)

قال ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم تحج به او زوج ولا يجوز لها ان تحج بغيرهما اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام وقال الشافعي يجوز لها الحج اذا خرجت في رفقة ومعها نساء ثقات للحصول الامن بالمرافقة ولنا قوله عليه السلام لا تحج امرأة الا ومعها محرم ولا نهها بدون المحرم بخلاف عليهما الفتنة وتزداد بانضمام غيرها اليها ولهذا تحرم الخلوة بالاجنبية وان كان معها غيرها بخلاف ما اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلاثة ايام لانه يباح لها الخروج الى ما دون السفر بغير محرم واذا وجدت محرماً لم يكن للزوج منها وقال الشافعي له ان يمنعها لان في الخروج تقويت حقه ولنا ان حق الزوج لا يظهر في حق الفرائض والحج منها حتى لو كان الحج نفلاً له ان يمنعها ولو كان المحرم فاسقاً قالوا لا يجب عليها لان المقصود لا يحصل به ولها ان تخرج مع كل محرم الا ان يكون مجوسياً لانه يعتقد اباحتها معها ولا عبرة بالصبي والمجنون لانه لا يتأتى منه الصيانة والصبي التي بلغت حد الشهوة بمنزلة البالغة حتى لا ينافر بها من غير محرم ونفقة المحرم عليها لانها تتوصل به الى اداء الحج واختلوا في ان المحرم شرط الوجوب او شرط الاداء على حسب اختلافهم في امن الطريق واذا بلغ الصبي بعد ما احرم او اعتق العبد فمضيا لم يجزها عن حجة الاسلام

قوله ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم اي شابة كانت او عجوزاً يدل عليه اطلاق المرأة والمحرم من لا يحل له نكاحها على التأبيد برحم او رضاع او مصاهرة لان التحريم المتردد بزيل التهمة في الخلوة بها ويكون ما موناها قلاً بالغاً حراً كان او عبداً كافراً كان او مسلماً ولو كان فاسقاً او مجوسياً او صيباً او مجنوناً لا يعتبر لان الغرض لا يحصل بالفاسق وبالمجوسى لانه يعتقد اباحتها ولا يتأتى من الصبي والمجنون الاحتفظ بالصبي التي لا تشتهي مصافرها بل المحرم لان الامن حاصل فان بلغت حد الشهوة صارت كالبالغة **قوله** ونفقة المحرم عليها لانها تتوصل به الى اداء الحج فصار كضراء الراحلة وفي فتاوى

(كتاب الحج)

لان احرامهما انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض ولو جدد الحصى
الاحرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام جاز والعبد لو فعل ذلك لم يجز

ابي حفص لا يلزمها الحج حتى نجد محرماً يحملها من مالها رهي من مالها ومن
محمد رحمه الله اذا وجدت محرماً لا ينفق من مالها لزمها الحج والا فلا •
قوله لان احرامها انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض فان قيل الاحرام شرط
بمنزلة الوضوء والحصى اذا توضأ قبل البلوغ ثم بلغ بالن تَجُوزُهُ الصلوة فلما الاحرام
يشبه الوضوء من حيث انه مفتاح الحج كما ان الوضوء مفتاح الصلوة ويشبه تحريمه
الصلوة من حيث انه متصل باعمال الحج كتحريمه الصلوة ولو احرم في الصلوة وهو صبي
ثم بلغ لا ينقلب فرماً فكذا ههنا ترجيح هذه الشبهة اخذ بالاحتياط وذكر شمس الائمة
رحمة الله في المبسوط ولوان صبي اهل بالحج قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل ان يطوف
بالبيت او قبل ان يقف بعرفة لم يجزه من حجة الاسلام عندنا وعلى قول الشافعي رحمه
الله يجزه كما اذا صلى في اول الوقت ثم بلغ في آخره عنده يجزه من الفرض ويجعل كانه
بلغ قبل اداء الصلوة وههنا ايضا يجعل كانه بلغ قبل مباشرة الاحرام فيجزيه ذلك من
حجة الاسلام قال وهذا على اصلكم اظهر لان الاحرام عندكم من الشرائط دون الاركان لهذا
صح الاحرام بالحج قبل دخول شهر الحج ولكننا نقول حين احرامه لو لم يكن من اهل اداء
الفرض فانه قد احرامه لاداء النفل فلا يصح اداء الفرض به وهو نظير الضرورة اذا احرم بنية
النفل عندنا لا يجزيه اداء الفرض به وعندنا انعقد احرامه للفرض والاحرام وان كان من
الشرائط عندنا ولكن في بعض الاحكام هو بمنزلة اركان الاترى ان فائدت الحج ليس له
ان يسندهم الاحرام الى ان يؤدي الحج به في السنة القابلة ويكره تعديمه على شهر (الحج) •

(كتاب الحج - فصل في المواقيت)

لان احرام الصبي غير لازم بعدم الاهلية اما احرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج منه بالشروع في غيره والله اعلم .

فصل في المواقيت

المواقيت التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الا محصوما خمسة لاهل المدينة وذو الحليفة و
ولا هـل العراق ذات عرق و لا هـل الشام الجحفة و لا هـل نجد قرن و لا هـل
اليمن يلملم و كذا وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لهؤلاء
فائدة الثابت المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم عليها بالاتفاق

الحج ولا ينعقد احرامه بعمرتين ومع الشك لا يسقط الفرض الذي ثبت وجوبه بيقين
فلهذا لا يجزيه من حجة الاسلام .

قوله لان احرام الصبي غير لازم لانه ليس من اهله فان الفعل انما يجب
على العبد اما بالزام الله تعالى او بالتزامه وكلاهما منتف في حقه الا ترى
انه اذا احصر محل ولا قضاء عليه ولا دم عليه ولو ارتكب محظورا حرام
لا يلزمه الجزاء فاذا جدد احرام قبل الوقوف بعرفة يتضمن ذلك فسخ الاحرام الاول
كالبائع اذا باع بالف ثم بالف وخمسمائة ففسخ البيع الاول وينتقل الثاني لما انه
يقبل الفسخ فكذا احرام الصبي يقبل الانفساخ لما انعام يقع لازما واما احرام العبد
فلازم في حقه لكونه مخاطبا حتى انه لو صاب صيدا فعليه الصيام لانه صار جانيا
على احرامه بقتل الصيد وهو ليس من اهله التكفير بارقة الدم ولا بالا طعام وتكفيره
بالصوم كالوحيث في يمينه فلا يمكن بعد العتق من فسخ ذلك الاحرام .

فصل في المواقيت

قوله المواقيت جمع الميقات وهو الوقت المحدود فاستعمل للمكان كما لمكان استعمل
للمزمان في قولك هناك الولاية **قوله** ولا هـل نجد قرن في المغرب القرن ميقات

(كتاب الحج - فصل في المواقيت)

ثم الآفاقي اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة
اولم يقصد عندنا لقوله عليه السلام لا يجاوز احد الميقات الا محرما ولا ن وجوب
الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوي فيه الحاج والمعتمر وغيرهما ومن كان
داخل الميقات له ان يدخل مكة بغير احرام لحاجته لانه يكثر دخوله مكة وفي الجباب
الاحرام في كل مرة حرج بين فصاروا كاهل مكة حيث يباح لهم الخروج منها
ثم دخلوها بغير احرام لحاجتهم بخلاف ما اذا قصد اداء النسك لانه يتحقق احبا نا
فلا حرج فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جائز لقوله تعالى واتوا بالحج والعمرة لله

ادل نجد جبل مشرف على هرات قال الم تسأل الربع ان تنطقا بقرن المنزل فداخلفا
العرب بمعية قرن المنازل وفي الصحاح بالتحريك وفيه نظر والقرن بفتحين حي
من اليمن اليهم ينسب اويس القرني •

قوله ثم الآفاقي اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج
او العمرة اولم يقصد عندنا وعند الشافعي رحمه الله انما يجب الاحرام عند الميقات
اذا دخل مكة للحج او العمرة لان الاحرام شرع لا حدهما فاذا نوى ذلك لزمه والا فلا
ولنا حديث ابن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا يجاوز الميقات احد الا محرما ولا ن وجوب الاحرام لاظهار شرف هذه البقعة
فيستوي فيه من يريد الزيارة ومن لا يريد ها وهذا لان الله تعالى جعل الكعبة معظمة
وجعل المسجد الحرام فناء له ومكة فناء للمسجد الحرام والحرم فناء لمكة
والمواقيت فناء للحرم والشرع ورد ببيان كعبية تعظيمه بان يحرم شعنا نفلا
هاجرا للملاذمتصورا بصورة العبد المسخوط عليه متعرضا لعظم سبده ممنهجا لآثار رحبته
فيجب تعظيمه بحسب ما بين الشرع هذا اذا قصد دخول مكة اما اذا قصد دخول (الحل)

وتمامها ان يحرم بهما من دويرة اهله كذاتاله علي وابن مسعود رضي الله عنهما
والافضل التقديم عليها لان اتمام الحج مفسره والمشفة فيه اكثر واكبر والتعظيم اوفر
ومن انبي حنيفه رحمه الله انما يكون افضل اذا كان يملك نفسه ان لا يقع في محذور
ومن كان داخل الميقات فوقتة الحبل معنا الحبل الذي بين المواقيت وبين الحرم لانه
يجوز احرامه من دويرة اهله وما وراء الميقات الى الحرم مكان واحد ومن كان بمكة
فوقتة في الحج الحرم وفي العمرة الحبل لان النبي عليه السلام امر اصحابه رضي الله عنهم
ان يحرموا بالحج من جوف مكة وامر احبا عائشة رضي الله عنهما ان يعمرهما من التنعيم
وهو في الحبل ولان اداء الحج في عرفه وهي في الحبل فيكون الاحرام من الحرم لينتقم
نوع سفره واداء العمرة في الحرم فيكون الاحرام من الحبل لهذا الان التنعيم افضل
لورود الاثر به والله اعلم بالصواب

الحبل لا يلزمه الاحرام لانه حينئذ يكون كاهل الحبل كالبيتاني له ان يدخل مكة
بغير احرام ثم من قصد مجاوزة ميقات واحد فله ذلك بغير احرام كالا فاني يقصد
الحبل والحلي يقصد مكة والمكي يخرج الى الحبل ولا يجاوز الميقات ثم يعود الى
مكة ومن قصد مجاوزة ميقتين ميقات اهل الافاق وميقات اهل الحبل لا يجوز لا
بلا حرام كالا فاني الى الميقات على قصد دخول مكة وكالمكي خرج من مكة
لحاجة وجاوز الميقات ثم اراد دخول مكة .

قوله واتما مهما ان يحرم بهما من دويرة اهله ذكر الدار هنا بلفظ التصغير
بمقابلة تعظيم بيت الله يعني ان بيت الله تعالى معظم وغيره من البيوت مصغر
قوله لورود الاثر وهو ما ذكر قبيل هذا وامر احبا عائشة رضي الله تعالى
عنهما ان يعمرهما من التنعيم والله اعلم (باب)

باب الاحرام

واذا اراد الاحرام اغتسل او توشأ والغسل افضل لما روي انه عليه السلام اغتسل لاحرامه الا انه للتنظيف حتى تقوم به الحائض وان لم يقع فرضا عنها فيقوم الوضوء مقامه كما في الجمعة لكن الغسل افضل لان معنى النظافة فيه اتم ولانه عليه السلام اختاره •

قال ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورداء لانه عليه السلام اتزر وارتدى هذا احرامه ولانه ممنوع من لبس المخيط ولا بد من ستر العورة ودفع الحر والبرد وذلك فيما عتبه واجد افضل لانه اقرب الى الطهارة •

قال ومس طيبا ان كان له وعن محمد رحمه الله انه يكره اذا تطيب بما يبقى عنه بعد الاحرام وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله لانه مستمتع بالطيب بعد الاحرام ووجه المشهور حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت اطيب رسول الله عليه السلام لاحرامه قبل ان يحرم ولان الممنوع منه التطيب بعد الاحرام والباقي كالتابع لالتصاله به بخلاف الثوب لانه مباين عنه •

باب الاحرام

قوله واذا اراد الاحرام اغتسل او توشأ والغسل افضل لانه عليه السلام اختاره على الوضوء ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورداء الرداء من الكتف والازار من الحقو ويكونان غير مخيطين ويدخل الرداء تحت يمينته وبلقيه على كتفه اليسرى يبقى كتفه الايمن مكشوفاً كذا في الجامع الصغير للامام المحبوبي **قوله** ومن محمد رحمه الله يكره ان يتطيب بما يبقى عنه بعد الاحرام بان يلطخ رأسه بالغالية او المسك لانه مستمتع بالطيب وانه ممنوع من ذلك وهذا لان للبقاء حكم الابتداء (كما)

(كتاب الحج باب الاحرام)

قال صلى ركعتين لما روى جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام
صلى بذي الحليفة ركعتين عند احرامه .

قال وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني لان اداءه في ازمته متفرقة
 واماكن متباعدة فلا يعري من المشقة عادة فيسأل التيسير وفي الصلوة لم يذكر مثل هذا الدعاء
 لان مدتها يسيرة واداءها عادة متيسره .

كما في الثوب والدليل عليه ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه رأى اعرابيا عليه
 خلوف فقال اغسل عنك هذا الخلوف ولهما حديث ما نثقه رضي الله عنهما كنت
 اطيب رسول الله عليه السلام لاحرامه والمراد به التطيب يطيب يبقى عنه بعد الاحرام
 الا ترى انها قالت في رواية ولقد رأيت وبص الطيب في مفارق رسول الله عليه السلام
 بعد احرامه بثلاث وهذا انما يتحقق في طيب يبقى عنه بعد الاحرام والممنوع
 منه التطيب والباقي كالتابع له لا اتصال به واطلق له ذلك لما حرم عليه في الاحرام ليندفع به
 ما يوجد في الاحرام من النفل وهو كالسحور يقدم على الصوم ليدفع به اذى الجوع فيحصل
 له معنى العبادة ويندفع منه الاذى رحمة من الله تعالى وفضلا بخلاف الثوب حيث يلزمه
 النزع عند الاحرام لانه مبائن عنه فلا يمكن ان يعتبر تابعا له بل يصير مستعملا اياه كل ساعة
 ولهذا لو حلف لا يتطيب فدام على طيب بجمده لم يحسن ولو حلف لا يلبس فدام عليه
 يحسن وقبل معنى قوله بخلاف الثوب لانه مبائن عنه اي اذا كان الطيب في
 الثوب بان كان مصبوغا بورس او زعفران او ملطخا بمسك او غالية يغسله لان
 الثوب مبائن عنه فلا يجعل تابعا له (قوله)

(كتاب الحج - باب الاحرام)

قال ثم يلبي عقيب صلوته لما روي ان النبي عليه السلام لم يزل في دبر صلوته وان لم يكن
بعد ما استوت به راحلته جاز ولكن الاول افضل لما روي ان كان مفردا بالحج ينوي بتلبيته
الحج لانه عباد قوا الاعمال بالنيات والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك
ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قوله ان الحمد بكسر الهمزة لا يفتحها ليكون ابتداء
لابناء اذ التلبية صفة الاولى وهو اجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه على ما هو المعروف
في القصة ولا ينبغي ان يخل بشيء من هذه الكلمات لانه هو المنقول باتفاق الرواة
فلا ينقص عنه ولو زاد فيها جاز خلافا للشافعي رحمه الله في رواية الربيع رحمة الله عليه هو اعتبره
بالاذان والشهادة من حيث انه ذكر منظوم ولنا ان اجلاء الصحابة كما بن مسعود وابن عمر
وابي هريرة رضي الله تعالى عنهم زادوا على المأثور ولان المقصود التثناء واطمأنا بالعبودية
فلا يمنع من الزيادة عليه .

قوله ثم يلبي عقيب صلوته الكلام في التلبية في فصول احدها في اشتقاق التلبية
ف قيل انها مشتقة من الب الرجل اذا قام في مكان فمعنى قوله لبيك انا مقبم
على طاعتك اقامة بعد اقامة لان التلبية للتكرير واثاني ان المختار عندنا ان ياجي
في دبر صلوته وكان ابن عمر رضي الله عنه يلبي حين يستوي به راحلته ومن سعيد بن
جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه كيف اختلف الناس في وقت
تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وما حج الا مرة فقال لم يزل رسول الله في دبر صلوته
فسمع ذلك قوم من اصحابه فنقلوا ذلك وكان القوم يأتونه ارسالا فلبي حين استوت به راحلته
فسمع تلبيته قوم فظنوا انها اول تلبية فنقلوا ذلك ثم لم يزل حين علا البيداء فسمعه قوم آخرون
فظنوا انها اول تلبية فنقلوا ذلك واهم الله ما اوجبها الا في مصلاة والثالث انه لا خلاف
في التلبية جواب للدعاء وانما الخلاف في الداعي ف قيل هو الله تعالى كما قال فاطر السموات (و)

قال واذا البنى فقد احرم يعني اذ اتوى لان العبادة لاتتأدى الا بالنية الا انه لم يذكرها لتقدم الاشارة اليها في قوله اللهم اني اريد الحج ولا يصير شارها في الاحرام بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية خلا فالشافعي رحمه الله تعالى عليه لا نه عقد على الاداء فلا بد من ذكر كفا في تحريمة الصلوة ويصير شارها بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية فارسية كانت او عربية هذا هو المشهور من اصحابنا رحمهم الله تعالى

والارض يدعوكم ليغفر لكم وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال عليه السلام ان سيدنا بنى دارا واتخذ مأدبة وبعث داعيا واراد بالداعي نفسه والظاهر ان الداعي هو التخليل عليه السلام على ما روينا انه لما فرغ من بناء البيت امر بان يدعو الناس الى الحج فصعدا قبيس وقال الا ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بني الا فحجوه فبلغ الله صوته الناس في اصلا بابهاتهم وارحام امهاتهم فمنهم من اجاب مرة او مرتين واكثر من ذلك وعلى حسب اجابتهم يحجون وبانه في قوله تعالى واذن للناس في الحج الاية والى هذا اشارة بقوله في الكتاب على ما هو المعروف في القصة والرابع في صفة التلبية وهي ان يقول ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لاشريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك والخامس ان قوله ان الحمد بكسرا لالف وهو قول الغراء وقال الكسائي الفتح احسن ومعناه ان الحمد اوبان الحمد وعن ابن سامة فلت لمحمد رح ما احب اليك قال الكسري لا بتداء والفتح للبناء والا بتداء اولي من البناء والسادس في الزيادة والنقصان والنقصان مبرجا تزلانه المنقول باتفاق الرواة والزيادة تجوز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله اعتبرها بالاذان والشهد لان كل واحد ذكر منظوم فبرأى المنقول ولا يزداد عليه ولنا ان الزيادة منقولة عن الصحابة رضي الله عنهم فقد روي ان ابن مسعود رضي الله عنه كان يقول ليبيك بعدد التراب ليبيك وابن عمر رضي الله عنه كان يقول ليبيك وسعديك والامر والخبر كله في يديك وروي ابو هريرة

(كتاب الحج - باب الاحرام)

والفرق بينه وبين الصلوة على اصلهما ان باب الحج اوسع من باب الصلوة حتى يقام
غير المذكور مقام الذكر كتقليد البدن فكذا غير التلبية وغيرها لعريية •
قال وينقي ما نهى الله تعالى عنه من الرث والفوق والجذال والاصل فيه قوله تعالى
فلا رث ولا فوق ولا جذال في الحج

رسمي الله منه ان النبي عليه السلام سمع رجلا يقول في تلبيته لبيك آله الخلق لبيك
ولم ينكر عليه فدل ان هذه لا يكره ولا يصير شارعا في الاحرام بمجرد النية
مالم يأت بالتلبية خلافا لما نفي رحمه الله فعنده يصير محرما بالنية لان الاصل عنده ان
الاحرام مشروع في الاداء وهو كالركن كما قال في تحريم الصلوة فاذا تقدم منه النية صار شارعا
فيه من غير ذكر كما في الصوم وانه جعل الاحرام قياس الصوم من حيث انه التزم الكف
من ارتكاب المحظورات ومثل هذه العبادة تحصل بالشروع فيها بمجرد النية كالصوم وعلى
قولنا الاحرام قياس الصلوة لان الاحرام لاداء الحج او العمرة وذلك يشتمل على اركان
مختلفة كالصلوة فكما لا يصير شارعا في الصلوة بالنية بدون التحريم فكذلك في الاحرام •

قوله والفرق بينه وبين الصلوة على اصلهما اي اصل ابي يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى وهوانه عند ابي يوسف رحمه الله لخص بلفظ التكبير واما محمد رحمه الله
فقبض بالعريية في التحريم ولم يقبضها هذا لان باب الحج اوسع الا ترى انه يصير شارعا بالدلالة
يسوق الهدى والمعنى فيه ان الحج يشبه الصلوة من وجه والصوم من وجه فمن
حيث انه ليس في اثنا عشر ذكر مفروض كان مشبها بالصوم ومن حيث انه يشتمل
على اركان مختلفة كان مشبها بالصلوة فيوفر على كل واحد من الشبهين حظه فيقول
لشبهه بالصلوة لا يصير شارعا فيه بمجرد النية واشبهه بالصوم يصير شارعا فيه وان لم يأت
بذكر اذا اتى بفعل يقوم مقام الذكر وهذا لان المقصور بالتلبية اظهار الاجابة للدموة
وبتقليد الهدى تحصل الاجابة •

(قوله)

فهذا الهي بصيغة النفي وألغت للجماع والكلام العاشر اودكر للجماع
بمحضرة النساء والمقوق المعاصي وهو في حال الاحرام اشد حرمة واجدال
ان يجادل رفقته وقيل مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيرها

قوله فهذا نهى بصيغة النفي وهو أكد ما يكون من النهي كأنه قبل ولا يمكن
وقت ولا فسوق ولا جدال وهذا لانه لو بقي اخبارا لنطرق الخلف في كلام الله
تعالى لصدورها من البعض فيكون المراد بالنهي وجوب انتفاءها وانها حقيقة بان
لا تكون وألغت للجماع قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم
قوله اودكر للجماع بمحضرة النساء قيد بمحضرتهن لان ذكر الجماع في غير محضرتهن
ليس من الرفث حتى روي ان ابن عباس رضي الله تعالى عنه انشد في احرامه
وهن يمشين بناهيمنا ان يصدق الطير نك لمبسا فقبل له اترفث وانت محرم فقال انما
الرفث بمحضرة النساء والمقوق المعاصي وهي في حال الاحرام اشد حرمة لان حالة
الاحرام تشبه بحال الموت والمعصية حالة الموت اتبع كل بس الحرير في الصلوة
والتطريب في قراءة القرآن واجدال الامرار مع الرفقاء والخدم والمكارين او مجادلته
المشركين بتقدم وقت الحج وتأخيرها وهو النسي المذكور وذلك منهي بعد الاسلام وكانوا
في الجاهلية يعدمون الاشهر مرة ويؤخرونها اخرى روي عن مجاهد انه قال قد استقر
الحج في ذي الحجة فلا جدال فيه وذلك ان المشركين كانوا يحجون عامين في ذي القعدة
وعامين في ذي الحجة فلما فتح رسول الله عليه السلام مكة بعث ابا بكر ليحج بالناس
فوافق ذلك عام ذي الحجة فقال عليه السلام الا ان الزمان قد استدار كهيئته يوم
خلق السموات والارض يعني رجع امر الحج الى ذي الحجة كما كان ولا جدال في الحج
كذا في تفسير العقبة ابي الليث رحمة الله تعالى عليه •

ولا يقتل صيد القولة تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ولا يخبر اليه ولا يدل عليه
 لحد يثافي قتادة رضي الله عنه انه اصاب حمار وحش وهو حلال واصحابه محرمون
 فقال النبي عليه الصلوة والسلام لا صحابه هل اشترتم هل دلتنم هل اعنتم فقالوا لا فقال
 اذا فكلوا ولا نه ازاله الا من من الصيد لانه امن بتوحشه وبعد عن الامين
 قال ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا عمامة ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما
 اسفل من الكعبين لما روي ان النبي عليه السلام نهى ان يلبس المحرم هذه الاشياء
 وقال في آخرة ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فليقطعهما اسفل من الكعبين والكعب هنا
 المصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك فيما روى هشام عن محمد بن حمزة
 قال ولا يغطي وجهه ولا رأسه وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يجوز للرجل تغطية
 الوجه لقوله عليه الصلوة والسلام احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها

قوله ولا يقتل صيد القولة تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم الصيد المصيد وسمي به
 باعتبار عاقبته وهو اسم للوحشي الممنوع بقوائم او جناحه وحرم اي محرمون جمع حرام
 كرد جمع رداح ولا يشير اليه ولا يدل عليه الاشارة تقتضي الحصر والدلالة تقتضي الغيبة
قوله لحد يثافي قتادة انه اصاب حمار وحش وهو حلال واصحابه محرمون فقال
 النبي عليه السلام لا صحابه هل اشترتم هل دلتنم هل اعنتم فقالوا لا فقال اذا فكلوا
 هل حل تناول بعدم الاشارة والدلالة فدل انهما لو وجدوا محرم والا لكان غير مفيد
 لانه يكون تعليلا بما ليس بعلة ولانه هل حل تناول بعدم الاشارة والدلالة عند السؤال
 من الاباحة فعلم ان الاباحة معهما اذ لو كانت عامة لما حل له البيان بخا صارت الحاجة اليه
 فان قيل كيف يصح هذا الاستدلال والصيد لا يحرم باشارة المحرم ودلالته قلنا فيه روايتان ولا في
 المحرم على المحرم التعرض للصيد بهما يزول الا من عنه وهذا يحصل بالدلالة والاشارة
قوله احرام الرجل في رأسه اي اثر احرامه واحرام المرأة في وجهها اي اثر احرامها (قوله)

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام لا تخمر ووجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملبيا
فانه في محرم توفي ولا ن المرأة لا تغطي وجهها مع ما ن في الكشف فتنة فالرجل
بالتطريق الا ولين وفائدة ما روي الفرق في تغطية الرأس • •
قال ولا يمسه طيبا لقوله عليه السلام الحاج ! شعث التفل وكذا الايد من لما رونا
ولا يحلق رأسه ولا شعر بدنه لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم الا به ولا يقص من لحيته
لانه في معنى الحلق ولان فيه ازالة الشعث وقضاء النفت •

قوله ولنا قوله عم لا تخمر ووجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيامة محرم ملبيا قاله في محرم توفي
فان قيل كيف يتمسك اصحابنا بهذا الحديث ومذهبنا على خلاف حكم هذا الحديث في
محرم يموت في احرامه حيث يصنع ما يصنع بالحلال من تغطية رأسه ووجهه بالكفن عندنا
لما روى مطاوع ان النبي عم سئل عن محرم مات فقال خمر رأسه ووجهه ولا تشبهوا باليهود
قلنا في الحديث دليل على ان الاحرام تأثير في ترك تغطية الرأس والوجه فانه عم ملل لترك
التغطية بانه يبعث ملبيا اي محرمات واول حديث الاعرابي ان النبي عم عرف بطريق الوجي
خصوصيته ببقاء احرامه بعد موته وقد كان رسول الله عم شخص بعض اصحابه با شياء
قوله وفائدة ما روي الفرق في تغطية الرأس اي الفرق بين الرجل والمرأة انه يمسحونها بتغطية
الرأس لان اثر احرامها في وجهها لا في رأسها ولا يجوز له لان اثر احرامه في رأسه **قوله** ولا يحلق
رأسه ولا شعر بدنه لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم فان قيل ما وجه التمسك بالاية في شعر البدن
قلنا يتمسك بها في شعر الرأس من حيث العبارة وفي شعر البدن من حيث الدلالة لان النبي
من حلق شعر الرأس لمعنى الارتفاق وانتهى حاصل في شعر البدن **قوله** الحاج الشعث مبتدأ وخبر
والشعث بكسر العين البعيد العهد بالدهن والمشط وفتحها المصدر والتفل بكسر الفاء نعت من
التفل بفتحها وهوان يترك الطيب حتى توجد منه رائحة كريهة وامرأة تفلغ غير مطيبة
ومنها الحديث اذ اخرجت النساء فلينخرجن ثلثات اي لارا نحة لهن **قوله** وقضاء النفت

قال ولا يلبس ثوبا مصبوغا بؤرس ولا زعفران ولا عصفرا لقوله عليه الصلوة
والسلام لا يلبس المحرم ثوبا مصبوغا زعفران ولا بؤرس •

قال الا ان يكون غميلا لا ينقض لان المنع للطيب لاللون وقال الشافعي رحمة الله
تعالى عليه لا يلبس بلبس المعصفر لانه لون لا طيب له ولنا ان له براحة طيبة •

قال ولا لباس بان يغتمل ويدخل الحمام لان عمر رضي الله عنه اغتمل وهو محرم
ولا لباس بان يستظل بالبيت والمحمل وقال مالك يكره ان يستظل بالفساط وما اشبه
ذلك لانه يشبه تغطية الرأس ولنا ان هتمان رضي الله تعالى عنه كان يضرب له فساط
في اجرامه ولا نه لا يمس بدنه ما شبه البيت ولودخل تحت اطار الكعبة
حتى غطا ان كان لا يصيب راسه ولا وجهه فلا بأس لانه استظلال ولا بأس
ان يشد في وسطه الهميان وقال مالك رحمة الله تعالى عليه يكره اذا كان
فيه لفعة خيرة لانه لا ضرورة

التفت هو الوسخ والشفث ومنه رجل تفت اي مغبر شعث لم يدهن ولم يمتدح من
ابن مهيل وقضاء التفت ازالة بعض الشارب والاطفار ونف الابط والا سجد اد
الورس صبغ اصفر وقيل نبت طيب الرائحة وفي القانون الورس شي احمر قاني
يشبه سحبق الزعفران وهو مجلوب من اليمن ويقال انه ينحت من اشجاره •

قوله الا ان يكون غميلا لا ينقض اي لا يتناثر صبغه ومن محمد رحمة الله
تعالى عليه ان لا يحدى اثر الصبغ الى غيره ولا تقوح منه راحة الطيب والهميان
بكمرا لها خلان من همى الماء والد مع يهمي هميا اذا سال وجني به لانه
يهمي بما فيه وقولهم ممن بمعنى جعل الشيء في الهميان على توهم اجالة
للنون حكولهم برون من البرهان • (قوله)

ولنا انه ليس في معنى لبس المخيط فامتوت فيه الحالتان ولا يغسل رأسه ولا يسبته بالعظمي
لانه نوع طيب ولا يقتل هو ام الرأس .

قال ويكر من التلبية عقب الصلوات وكلما علا شرفا واهبط وادعوا لعلي ركبا وبالاسمار
لان اسما رب رسول الله عليه السلام رمي الله تعالى عنهم كانوا يلبون في هذه
الاحوال والتلبية في الاحرام على مثال التكبير في الصلوة فيؤتى بها عند
الانتقال من حال الى حال ويرفع صوته بالتلبية لقوله عليه الصلوة والسلام

قوله ولنا انه ليس في معنى لبس المخيط فامتوت فيه الحالتان اي اذا كان فيه نفقة
نفسه ونفقة غيره ويكره شدا الازار والرداء بحبل وغيره لما روي عن النبي عليه السلام
انه رأى رجلا قد شد فوق ازاره حبل فقال الق ذلك الحبل وبلك وكذلك
يكره له ان يحل رداءه بخلال ولو فعل لاشي عليه لان المحظور عليه الاستمتاع بلبس
المخيط ولم يوجد ذلك ولا يشك على هذا عصب العصاة على رأسه فان ذلك مكروه
ولو فعل يوما الى الليل فعليه صدقة مع انه لم يوجد الاستمتاع بلبس المخيط هنا ايضا لان
وجوب الصدقة هنا كباختبار تغطية بعض الرأس بالعصابة وهو ممنوع عن تغطية
الرأس الا ان ما يغطي به جزء يسير من رأسه فتكفيه الصدقة لعدم تمام جنايته كذا في
المبسوط وعلى هذا لو حمل المحرم شيئا على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به
الرأس كالطمت والا جانه ونحوهما فلا شيء عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس
من الثياب فعليه الجزاء لان ما لا يغطي به الرأس يكون هو حامل لا مستعملا الا ترى ان
الامين لو فعل ذلك لا يصير سامنا كذا في المبسوط **قوله** كلما علا شرفا وادعوا لعلي
عن خثمة كانوا يحبون التلبية عند صلاتهم بالصلوة فاذا استعطف الرجل راحلته
واذا صعد شرفا وادعوا لعلي وادعوا لعلي بعضهم بعضا وبالاسمار **قوله** ويرفع صوته بالتلبية
المستحب عندنا في الدعاء والادكار الخفية الا فيما تعلق باعلانه مقصود كالاذان والخطبة وغيرهما
قنط

افضل الحج الحج والشج فالج رفع الصوت بالتلبية والشج اسالة الدم
قال فاذا دخل مكة ابتدا بالحج لما روي ان النبي عليه السلام كما دخل
مكة دخل المسجد ولان المقصود زيارة البيت وهويه ولا يضره بلاده دخلها اولها
لانه دخول بلدة فلا يختص باحدهما واذا هما البيت كبر وهل وكان
ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول اذ القى البيت بحم الله والله اكبر ومحمد رحمة
الله تعالى عليه لم يعين في الاصل لما هذا الحج شتا من الدورات لان التوقيت
يذهب بالرفقة وان تبرك بالمنقول منها فحسن.

قال ثم ابتدا بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهل لما روي ان النبي عليه السلام
دخل المسجد فا ابتدا بالحجر فاستقبله وكبر وهل.

قال ويرفع يديه لقوله عم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جعلتها اسلام الحجر
قال واستلمه ان استطاع من غير ان يؤذي مسلما لما روي ان النبي عليه السلام قبل
الحجر الاسود وضع شفتيه عليه وقال لعمر رضي الله عنه انك رجل ابد تؤذي الضعيف
فلا تزعج الناس على الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والا فاستقبله وهل وكبر ولان
الاستلام سنة والتحرز من اذى المسلم واجب قال وان امكنه ان يمسه الحجر شي في يده
كالعرجون ومبره ثم قبل ذلك فعل لما روي انه عليه السلام طاف على راحلته

بالتلبية اهل الشرع فيما هم من اعلام الدين فلهذا كان المنحجب رفع الصوت بها كذا في المجبوط
قوله افضل الحج اي افضل اعمال الحج قوله واذا هما البيت كبر وهل
لغلا يتوهم ان الكعبة هي المقصودة بالعبادة والمعنى فيه ان العظمة والكبرياء لله
تعالى وان مقصود تعظيم الله تعالى بواسطة تعظيم بيته ومعنى التهليل الاشارة قال
فهم شركة الغير في الالهية وكمال العظمة والجلال قوله واستلمه اي ان استطاع استلم
الحجر تناوله باليد والقبلة او مسحه بالكف من الملبى بمنى المنى وكبر الام (وفي)

واستلم الاركان بحجته وان لم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر وهلل ومحمد الله
وصلى على النبي عليه الصلوة والسلام •

قال ثم اخذ من يمينه مما يلي الباب وقد اصطبغ رداءه فيطوف بالبيت سبعة اشواط
لما روي انه عليه السلام استلم الحجر ثم اخذ من يمينه مما يلي الباب نطاف سبعة
اشواط والا صطباع ان يجعل رداءه تحت ابطه الا يمن ويلقبه على كتفه الا يمر وهو
سنة وقد نقل ذلك من رسول الله عليه السلام •

وهي الحجر كذا في المغرب ومن عمر رضي الله عنه انه استلم الحجر وقال رأيت ابا القاسم •
بكى خفيا وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر
الاسود ووضع شفته عليه وبكى طويلا ثم نظر فاذا هو بعمر فقال يا عمر ههنا يحكى العبرات
وان عمر رضي الله عنه في خلافته لما اتى الحجر لا مود وقف فقال اما اني اعلم
انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استلمك
ما استلمتكم فبلغ مقاله عليا رضي الله عنه فقال اما ان الحجر ينفع فقال له عمر وما
منفعته يا خن رسول الله فقال سمعت رسول الله عليه السلام يقول ان الله تعالى لما
اخذ الذرية من ظهر آدم وفررهم بقوله الصمت برؤسكم قالوا بل اودع اقرارهم الحجر فمن
استلم الحجر فهو جدد العهد بذلك الاقرار والحجر يفعله يوم القيمة وفي رواية مناسك
البرزدي فررهم انه الرب وهم العبيد ثم كتب ميثاقهم في رق فقال له اتهم فاك فالقيمة
ذلك الرق فقال تشهد لمن وافاك بالموافاة يوم القيمة واصلحوا صلحكم للحجر للطواف بمنزلة التكبير
للصلوة لبيد أنه طوافه العرجون العذق الذي يعرج ويقطع منه الشماريخ فيبقى على
الخيال يا بما الحجر بالتحريك الا هو جاج والمحين كالصولجان وهو مود معوج الرأس •
قوله واستلم الاركان بحجته اراد بالاركان الحجر الا مود والركن اليماني

(كتاب الحج - باب الاحرام)

قال ويجعل طوافه من وراء العظم وهو اسم لموضع فيه الميزاب ممي به لانه خطم من البيت أي كمر وممي حبر لانه حبر منه أي منع وهو من البيت لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فان العظم من البيت فهذا يجعل الطواف من وراءه حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز الا انه اذا استقبل العظم وحده لا تجزئه الصلوة لان فرصة التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا يتأدى بما ثبت انضرا لواحد احتياطا والاحتياط في الطواف ان يكون وراءه •

قال ويرمل في الثلث الاول من الاشواط والرمل ان يهز في مشبه الكتفين كما لمبارز يتبخر بين الصلبين وذلك مع الاصطباع وكان سببه اظهار الجلد للمشركين حين قالوا اصنامهم حمى يترب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي عليه السلام وبعده **قال** ويمشي في الباقي على هيئته على ذلك اتفاق رواية نسك رسول الله عليه السلام

وجمعه باعتبار تكرر الاشواط وانما قلناه لانه ذكر في الكتاب بعد هذا انه لا يجتلم حبرهما ثم اخذ من يمينه أي يمين نفسه وهو يمين الطائف ويجعل طوافه من وراء العظم وهو اسم لموضع بينه وبين البيت فرجة وتسميته بالعظم على انه مسطوم من البيت أي منكمر منه فعيل بمعنى مفعول وقيل بمعنى فاعل أي حاطم كما لعلم بمعنى العالم وبما انه ما جاء في الحديث من دعاء على من ظلمه فيه خطمه الله •

قوله لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله عنها وهو ما روي ان عائشة رضي الله عنها نذرت ان فتح الله مكة على رسول الله ان يصلي في البيت ركعتين فصدا خزنة البيت وقالوا انا نعظم هذا البيت في الجاهلية والاسلام فان من تعظيمه ان لا تنحى ابوابه في الليالي فاخذ رسول الله عليه السلام بيد ما واد خطها العظم فقال صلي هنا فان العظم من البيت الا ان قومك قصرت بهم النعمة فاخرجوه من البيت ولولا حدثان ههنا قومك بالجاهلية لتقصت بناها الكعبة واظهرت (بناء)

والرمل من الحجر الى الحجر هو المنقول من رمل النبي عليه السلام فان زحمة الناس في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل لانه لا يدل له فيقف حتى يقبض على وجه السنة بخلاف الاسلام لان الاستقبال يدل له .

قال ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع لان اشتراط الطواف كركات الصلوة فكما يفتتح كل ركعة بالتكبير يفتتح كل شوط باستلام الحجر وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهلل على ما ذكرناه ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية ومن محمد رحمه الله انه سنة ولا يستلم غيرهما فان النبي عليه السلام

بناء الخليل وادخلت العظمى في البيت والصقت الغنبة بالا رضى وجعلت لها بابا شرقيا وبابا غربيا ولئن مشيت الى قابل لا فعلن ذلك فلم يعش ولم يعرف لذلك احد من الخلفاء الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان سمع الحديث ففعل ذلك واظهر قواعد الخليل وبنى البيت على قواعد الخليل وعليه نبينا السلام وادخل العظمى في البيت فلما قتل كروا الحجاج بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واماده على ما سكن عليه في الجاهلية فاذا ثبت ان العظمى من البيت والطواف بالبيت ينبغي ان يكون طوافه من وراء العظمى لا يقال لو استقبل العظمى في الصلوة لا تجوز صلواته ولو كان من البيت لجازت لا نأقول كون العظمى من البيت انما ثبت بخبر الواحد وفرعية استقبال الكعبة ثبت بالنص فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد فالصالح انه يستأط في الصلوة والطواف جميعا .

قوله والرمل من الحجر الى الحجر وهذا عندنا وقال سعيد بن جبير لا رمل بين الركن اليماني والحجر وروي في بعض الآثار ان النبي عليه السلام كان يرمل من الحجر الى الركن اليماني لان المشركين كانوا يظلمون عليه فاذا تحول الى الجاهل

كان يستلم هذين الركبتين ولا يستلم غيرهما ويضم الطواف بالاسلام يعني استلام الحجر
 قال ثم يأتى المقام فيصلي عند ركعتين او حيث يسر من المسجد وهي واجبة عندنا
 وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه سنة لانعدام دليل الوجوب ولنا قوله عليه الصلوة والسلام
وليس المقام لكل سبوغ ركعتين والا امر للوجوب ثم يعود الى الحجر
فيصلي لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام لما صلى ركعتين ما دلى الى الحجر
والا صل ان كل طواف بعده سعي يعود الى الحجر فيستلمه

الاخر حال البيت بينه وبينهم فكان لا يرمل لكننا أخذنا حديث جابر وابن عمر رضي
 الله عنهم انه عليه السلام رمل في الثلاثة الاول من السجرات الى الحجر .
قوله كان يستلم هذين الركبتين اي الركن اليماني والحجر الامود المقام بالغنم
 موضع القيام ومنه مقام ابراهيم وهو الحجر الذي فيه اترقد فيه **قوله** وهي واجبة
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله سنة لان الصلوة ليست من الطواف بل هي فريضة معلومة
 في نفسها فكانت سنة لان دليل الوجوب معدوم ولنا ما روي انه عليه السلام لما فرغ
 من الطواف اتى المقام صلى ركعتين وتلا قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم
 مصلى فبين ان المراد به ركعتا الطواف والامر للوجوب فان قيل هو امر باتخاذ البقعة
 مصلى وليس فيه امر بالصلوة قلنا اذا البقعة مصلى ليس الينا وانما الصلوة الينا
 وقد بين مصلى قبله فان قيل قوله عليه السلام للامر اي بعدما علمه خمس صلوات وقال
 هل علي غيرهن قال لا الا ان تطوع يقتضي ان لا يكون واجبة قلنا ترك ظاهره
 فان صلوة العبد من واجبة فان قيل ينبغي ان يكون فرضا قضية للامر
 قلنا هي مأولة بفعل مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل فيه المسجد الحرام
 فامرنا باتخاذ ذلك معجدا

(قوله)

لأن الطواف لما كان يفتتح بالاستلام فكذا السعي يفتتح به بخلاف ما إذا لم يكن بعده سعي
قال وهذا الطواف طواف القدوم ويسمى طواف النخبة وهو سنة وليس بواجب وقال مالك
 رحمه الله إنه واجب لقوله عليه السلام من أتى البيت فليحبه بالطواف ولأن الله تعالى أمر
 بالطواف والأمر المطلق لا يقتضى التكرار وقد تعين طواف الزيارة بالأجمع
 وفيما رواه سماء نخبة وهو دليل الاستحباب وليس على أهل مكة طواف القدوم
 لأن عدم القدوم في حقهم .

قوله لأن الطواف لما كان يفتتح بالاستلام فكذا السعي يفتتح به لأن السعي
 مرتب على الطواف فكان متصلاً بالاشواط والسنة أن يستلم بين كل شوطين
 فكذا بين الطواف والسعي فكما يفتتح طوافه بالاستلام الحجرة فكذا يفتتح السعي بالاستلام
 الحجرة فاما إذا لم يكن بعده سعي فلا يعود إلى استلام الحجرة فيه بعد الصلوة لأن الطواف
 الذي ليس بعده سعي عبادة وقد تم فرائضه منها حين فرغ من الركعتين فلا معنى
 للعود إلى ما بدأ به الطواف **قوله** ويحصى طواف النخبة وله أربعة أسماء هذا ان
 وطواف اللقاء وطواف أول العهد **قوله** وفيما رواه سماء نخبة وهو دليل الاستحباب لأن النخبة
 في اللغة اسم لأكرام يبدأ به الأئمان على سبيل التبرع فلا يدل على الوجوب
 وإن كان على صبغة الأمر كما في قوله أكرموا اليهود فإن قيل بشكل على هذا قوله تعالى
 وإذا حيينم نخبة فحبوا باحمن منها وجواب السلام واجب وإن كان اللفظ النخبة
 قلنا فيه وجهان أحدهما أن الجواب المقيد بالاحمن ليس بواجب فكانت النخبة بمعنى
 الاحمن والثاني أن لفظ النخبة هنا خرج على طريق المطابقة لقوله تعالى وإذا حيينم
 فلا يدل على عدم الوجوب **(قوله)**

قال ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويمتقل البيت ويكبر ويهلل ويملي على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه ويدعو الله بما جته فلاروي ان النبي عليه السلام صعد الصفا حتى اذا نظر الى البيت قال مستقبل القبلة يدعو الله ولان الشاء والصلوة يقدمان على الدعاء تقريظا الى الاجابة كما في غيره من الدعوات والرفع سنة الدعاء وانما يصعد بقدر ما يصير البيت بمراى منه لان الاستقبال هو المقصود بالصعود ويخرج الى الصفا من اي باب شاء وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني معزم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه من اقرب الابواب الى الصفا لانه سنة .

قال ثم ينحط نحو المروة ويمشي على هبته فاذا بلغ بطن الوادي يسمى بين المبلين الاخضرين سبعائيمشي على هبته حتى ياتي المروة ويصعد عليها ويهلل

قوله ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه وذكر في النخبة والمفرد بالحج اذا طاف طواف اللقاء تحية للبيت فلا فضل له ان لا يسعى بين الصفا والمروة لان طواف اللقاء سنة والمعني واجب فما ينبغي ان يجعل الواجب تبعا للمنة ولكن يثخر الى طواف الزيارة لانه ركن والواجب يجوز ان يجعل تبعا للفرض ومنى اخر السعي من طواف اللقاء فانه لا يرمل فيه وانما الرمل سنة في طواف يعقبه السعي عرفنا بالنص بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولكن العلماء رخصوا في السعي يعقب طواف اللقاء لان يوم النحر وهو وقت طواف الزيارة يوم شغل من الذبح ورمي الجمار ونحو ذلك فكان فيه تخفيف بالناس **قوله** يسعى بين المبلين الاخضرين روى جابر ان النبي عليا السلام لما صعد الصفا قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا تجزعه وانه نصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم قرأ مقدار خمس وعشرين آية من سورة البقرة ثم نزل وجعل يمشي (نحو

كما فعل على الصفا لما روي عن النبي عليه السلام نزل من الصفا وجعل يمشي نحو المروة وسعى في بطن الوادي حتى اذا خرج من بطن الوادي فمشى حتى صعد المروة وطاف بينهما سبعة اشواط .

قال وهذا شوط واحد بطواف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط لما رويانا وانما يبدأ بالصفا لقوله عليه السلام فيه ابدوا بما بدء الله تعالى به ثم السعي بين الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي رحمه الله انه ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا

نحو المروة فلما انصبت قدماء في بطن الوادي سعى حتى التوى ازاره بساقيه وهو يقول رب اغفر وارحم وتجاوزهما تعلم انك انت الاله الاكبر والمبلان الاخضران هما شيطان على شكل المبلين منحوتان من نفس جدار المسجد الحرام لا انهما منفصلان عنه وهما علامتان لموضع الهرولة في بطن الوادي وقالوا اصل السعي في بطن الوادي من فعل ام اصاب عليه السلام هاجر حين كانت في طلب الماء فلما صار الجبل حائلا بينها وبين النظر الى ولدها سعت حتى تنظر الى ولدها شفقة على الولد فصار ذلك سنة والاصح ان يقول فعله رسول الله عليه السلام في نسكه وامرا صحابه ان يفعلوا ذلك ففعلوا اتباعا له ولا يشتغل لطلب المعنى فيه كما لا يشتغل بطلب المعنى في تقدير الطواف والسعي بصيغة اشواط .

قوله كما فعل على الصفا اي من التكبير والتهليل والصلوة على النبي عليه السلام **قوله** وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ظاهر ما قال في الكتاب ان ذهابه من الصفا الى المروة شوط ورجوعه من المروة الى الصفا شوط آخر وذكر الطحاوي ان يطوف بينهما سبعة اشواط من الصفا الى الصفا ولا يعتبر الرجوع ولا يجعل ذلك شوط آخر ولا يصح ما ذكر في الكتاب لان رواية نسك رسول الله عليه السلام اتفقوا على انه

كتاب الحج - باب الاحرام

ولنا قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يطوف بهما ومثله يستعمل الا باحة فينبى الركبة
والايجاب الا افاعد لنا عنه في الايجاب ولان الركبة لا يثبت الابد ليل مقطوع به
ولم يوجد ثم معنى ملوحي كتب استصحابا كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر
احدكم الموت الآية ثم يقيم بهكة حراما لانه محرم بالحج فلا يتحل قبل الا بيان
باعتائه ويطوف بالبيت كلما بداله لانه يشبه الصلوة فان عليه العلام الطواف بالبيت
صلوة والصلوة خير موضوع فكذا الطواف لانه لا معنى عقيب هذه الاطوفة في هذه
المدة لان السعي لا يجزئ في الامرة والتفعل بالحج غير مشروع ويصلي لكل اسبوع
ركعتين وهي ركعتا الطواف على ما بينا .

طاف بهما سبعة اشواط وعلى ما قاله الطحاوي يصير اربعة عشر شوطا كذا في المبسوط
ومعنى قوله يبدأ بالصفا ويختم بالمروة يبدأ الشوط الاول من الصفا ويختم الشوط السابع بالمروة
ولو كان الامر على ما قاله الطحاوي لقال يبدأ كل شوط بالصفا كذا في مبسوط
البكري فان قبل الواجب في الطواف ان ينتهي الى ما بدأ به حتى يعد شوطا واحدا
فالسعي ينبغي ان يكون كذلك قلنا الواجب هناك الطواف بالبيت وهو الدوران حول
البيت فلا بد ان يدور حول كل البيت وانما يكون هكذا اذا عاد الى ما بدأ به وههنا
الواجب هو السعي بين الصفا والمروة وهو ما بينهما في كل مرة حقيقة فاذا فرغ من
السعي بدخل المسجد ويصلي ركعتين كذا في فتاوى قاضيان رحمه الله .

قوله ولنا قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يطوف بهما ومثله يستعمل الا باحة كما في قوله تعالى
لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فانضى ظاهر الآية ان لا يكون واجبا وكذلك تركنا
هذا الظاهر بدليل الاجماع ويدل على الايجاب قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله
قوله من شعائر الله يقتضي ان يكون علما من اعلام الدين وذا بالعرضية او (الوجوب)

قال فاذا اسكن قبل يوم التروية بيوم

الوجوب ولا جناح بينهما لانه يستعمل في مباح يسع تركه وتركنا ظاهرة في الابهام اجما عافني ما وراءه على ظاهرة او يقال اول الآية يقتضي الفرقة وآخرها يقتضي الاباحة فجعلناه بين الغرض والمباح وهو الواجب وما رواه الشافعي رحمه الله دليلنا لان الركنية لا تثبت الا بدليل مقطوع به لكن الدليل لما كان من الحج المجوز جعلناه واجبا لثبت الحكم بقدر دليله فإلنا في العاتقة وغيرها وقوله كتب لا يقتضي التمرسية لامحالة كقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت فان هذه الآية نزلت في الوصية في حق من ليس باهل لاستخفاف الارث بالكفر لانهم كانوا حديث عهد بالاسلام يسلم الرجل ولا يسلم ابوه وقرائنة والاسلام قطع الارث فشرع الوصية فيما بينهم لقضاء حق القرابة من حيث الندب وعلى هذا لم يكن الآية منسوخة وانما ذكر هذا النظم والله اعلم لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتحرزون عن الطواف بهما لما كان الصنمين عليهم في الجاهلية اساف ونائلة وفيه رد على من قال ان الطواف بهما فرض.

قوله فاذا اسكن قبل يوم التروية بيوم اي اليوم السابع من عشر ذي الحجة كذا في المغرب روي ان ابراهيم عليه السلام رأى ليلة التروية كان قائلا يقول له ان الله يأمرك بذهابك هذا فلما اصبح روى في ذلك من الصباح الى الرواح ان الله هذا الحكم ام من الشيطان فمن ثم سمي يوم التروية فلما امسى رأى مثل ذلك فعرف انه من الله فمن ثم سمي يوم هرفة ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم بنحرة فسمي اليوم يوم النحر كذا في الكشف وانما سمي منى لان جبرئيل عليه السلام لما اراد ان يفارق آدم عليه السلام قال له ماذا تمني فقال آدم عليه السلام الجنة فسمي ذلك الموضع منى وقيل انما سمي به لما يبنى فيه من الدماء اي تراق وهي قرية فيها ثلث مكك وبينه وبين مكة فرسخ وهو في الحرم لابنه

خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف والا فاعمة
 واحاصل ان في الحج ثلث خطب اولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم
 الحادي عشر فيصل ابن كل خطبتين بيوم وقال زفر رح يضطرب في ثلثة ايام متواليه اولها
 يوم التروية لانها ايام الموسم ومجتمع الحاج ولنا ان المقصود منها التعليم ويوم التروية ويوم
 النحر يوما اشتغال فكان ما ذكرناه انفع وفي القلوب الجمع فاذا صلى العجرب يوم التروية بمكة
 خرج الى منى فيقيم بها حتى يصلي العجرب من يوم عرفة لما روي ان النبي عليه السلام
 صلى العجرب يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى بمنى الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء والعجرب ثم راح الى عرفات ولوبات بمكة ليلة عرفة وصلى بها العجرب ثم
 غدا الى عرفات ومضى من اجزائه لانه لا يتعلق بمنى في هذا اليوم اقامة نسك واكبه اساء بتركه
 الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها لما روينا وهذا بيان الاولوية اما لو دفع قبله جازلانه
 لا يتعلق بهذا المقام حكم قال في الاصل وينزل بهامع الناس لان الابتداء تجبر والحال حال
 تضرع والاجابة في الجمع ارجى وقبل مراده ان لا ينزل على الطريق كيلا يضيق على المارة

منحروا المنحربكون في الحرم وجمع اسم للمزدلفة وسمي به لان آدم عليه السلام
 اجتمع فيه مع حوا وازدلف اليها اي دنا منها .

قوله خطب الامام خطبة اي خطبة واحدة من غير ان يجلس بين الخطبتين بعد صلوة
 الظهر وكذلك في الخطبة الثالثة التي تعطب بمنى واما في خطبة عرفات فيجلس بين الخطبتين
 وهي قبل صلوة الظهر كذلك في مبموط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ر **قوله** ثم يتوجه الى
 عرفات فيقيم بها لما روينا وهو قوله ثم راح الى عرفات **قوله** وهذا بيان الاولوية اي الاولين
 ان يقيم بمنى حتى تطلع الشمس من يوم عرفة اما لو دفع قبل طلوع الشمس جاز (قوله)

قال واذا زالت الشمس صلى الامام بالناس الظهر والعصر فيجتمع بالخطبة فيصطب خطبة يعلم فيها الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر والحلق وطواف الزيارة فيصطب خطبتين يفصل بينهما بجملة كما في الجمعة هكذا فعله رسول الله عليه السلام وقال مالك رحمه الله فيصطب بعد الصلوة الا انها خطبة وموطئ كبر تأشبه خطبة العيد وثنا ما روينا ولان المقصود منها تعليم الناس والجمع منها وفي ظاهر المذهب اذا اصعد الامام المنبر فجلس اذن المؤذنون كما في الجمعة ومن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يؤذن قبل خروج الامام ومنه انه يؤذن بعد الخطبة والصحيح ما ذكرنا لان النبي عليه السلام لما خرج واستوى على ناقته اذن المؤذنون بين يديه ويقوم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة لانه اوان الشروع في الصلوة فاشبه الجمعة.

قال ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر اذان واقامتين وقد ورد التحليل المستفيض باتفاق الرواة بالجمع بين الصلوتين وفيما روى جابر رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما باذان واقامتين ثم بان انه يؤذن للظهر ويقوم للظهر ثم يعيم للعصر لان العصر يؤدى قبل وقته المعهود فيفرد بالاقامة اعلاما للناس ولا يتطوع بين الصلوتين تحصيل المقصود الوقوف ولهذا قدم العصر على وقته فلو انه فعل فعل مكرها واما اذا ان العصر في ظاهر الرواية خلا لما روي عن محمد رحمه الله لان الاشتغال بالتطوع او بعمل آخر يقطع فور الاذان الاول فيعبد للعصر فان صلى بغير خطبة اجزأ لان هذه الخطبة ليست بفريضة

قوله صلى الامام بالناس الظهر والعصر اي الامام الاعظم وهو الخليفة او نائبه واعلم ان من شرط الجمع الوقت والمكان والاحرام والا اما مقول الجماعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ومندهما الامام والجماعة ليس بمرتبط ولا خلاف ان الوقت شرط وهو ان يكون يوم مرفوع والمكان شرط وهو عوفات والاحرام شرط وهو ان يكون مصر ما باحرام الحج **قوله** والجمع منها اي الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر

(كتاب الحج - باب الاعتزام)

قال ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال لا يجمع بينهما المنفرد لان جواز الجمع للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد
محتاج اليه ولا أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان المحافضة على الوقت فرض بالخصوص
فلا يجوز تركه الا فيما ورد الشرع به وهو الجمع بالجماعة مع الامام والتقديم لصيانة
الجماعة لانه يصير عليهم الاجتهاد العصر بعدما تفرقوا في الموقف لما ذكرنا اذ لا منافاة
ثم عند أبي حنيفة جرح الامام شرط في الصلوتين جميعا وقال زفر ربح في العصر خاصة لانه هو المغير
من وقته وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج ولا أبي حنيفة رحمه الله ان التقديم على خلاف
القياس عرف شرعه فيما اذا كانت العصر مرتبة على ظهر مؤدى بالجماعة مع الامام في حاله
الاحرام بالحج فيقتصر عليه ثم لا بد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديم الاحرام
على وقت الجمع وفي اخرى يكتفى بالتقديم على الصلوة لان المقصود هو الصلوة •

قال ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل والقوم معه عقيب انصرا فهم
من الصلوة لان النبي عليه الصلوة والسلام راح الى الموقف عقيب الصلوة والجبل
يسمى جبل الرحمة والموقف الموقف الاعظم •

قوله لا ما ذكرنا من ان الجمع لا امتداد الوقوف اذ لا منافاة بين الوقوف والصلوة فان المصلي
واقف ولا ينقطع وقوفه بالاشتغال بالصلوة كما لا ينقطع بالاكل والحدث والحديث بل اولى
قوله وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج اي الاحرام بالحج شرط في الصلوتين حتى
ان الحلال اذا صلى الظهر مع الامام ثم احرم بالحج فصلى العصر معه لم يجزه العصر الا في وقتها
ومندز فررح يجزيه وحاصله ان جواز الجمع عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
معلق باحرام الحج في الصلوتين لا غير وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى معلق باحرام
الحج وبالجماعة وبالامام الكبير وهو قول زفر رحمه الله ايضا هبرانه يشترط هذه الشروط
في العصر لا هبروا بوحيفة رحمه الله يشترط في الظهر والعصر جميعا والموقف (الموقف)

قال وعرفات كلها موقف الابطن عرنة لقوله عليه الصلوة والسلام عرفات كلها موقف وارفعوا من بطن عرنة والمزولة كلها موقف وارفعوا من وادي محصورة

قال وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحلته لان النبي عليه السلام وقف على ناقته وان وقف على قدميه جازا ولاول افضل لما بينا وينبغي ان يقف مستقبل القبلة لان النبي عليه السلام وقف كذلك وقال النبي عليه السلام خير المواضع ما استقبلت به القبلة وهو يعلم الناس المناسك لما روي ان النبي عليه السلام كان يدعوهم عرفة ما ديدته المستطعم المسكين ويدعو بما شاء وان ورد الآثار ببعض الدعوات وقد اوردنا تفصيلها في كتابنا المترجم بعدة الناسك في مدة من المناسك بتوفيق الله تعالى •

قال وينبغي للناس ان يقفوا بقرب الامام لانه يدعوهم فيعلمون فيعلمون وينبغي ان يقف وراء الامام ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان الافضية لان عرفات كلها موقف على ما ذكرنا قال ويصح ان يغتسل قبل الوقوف ويحتمد في الدعاء اما لا يغتسل فهو سنة وليس بواجب ولو اكتفى بالوضوء جاز كما في الجمعة والعيدين وعند الاحرام واما الاغتسال فلا نه صلى الله عليه وسلم اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لانه

الموقف الاعظم اي يسمى الموقف موقف الاعظم وعرفات كلها موقف الابطن عرنة وهو واد بعذاء عرفات قبل رأى النبي عليه السلام فيه الشيطان فكان هذا نظيرا لنهي عن الصلوة في الاوقات المكروهة المنسوبة الى الشيطان •

قوله وادي محصورة كسر العين وتشديد حاء قوله ويدعو اي بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلوة على النبي عليه السلام قوله وان ورد الآثار ببعض الدعوات يدعى على رضى الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام قال افضل دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت

فاحتجب له الا في الدماء والمطالم ويلبي في موقفه ساعة بعد ساعة وقال مالك رحمه الله تعالى يقطع التلبية كما يفجعون لان الاجابة باللسان قبل الاشتغال بالاركان ولنا ما روي عن النبي عليه السلام ما زال يلبي حتى اتى جمرة العقبة ولان التلبية فيه كما لتكبير في الصلوة فيأتي بها لمن آخر جزء من الاحرام.

قال واذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه على هبتهم حتى يأتوا المزدلفة لان النبي عليه السلام قد غروب الشمس ولان فيه اظهار مخالفة المشركين وسكن النبي عليه السلام بمشي على راحلته في الطريق على هبتهم فان خاف الزحام فدفع قبل الامام ولم يجاوز حد ود عرفه اجزاء لانه لم يفيض من عرفه والاضل ان يفيض في مقامه

وهو حي لا يموت ببدء الضجور وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل لي في ظلمي نورا وفي سبغي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امري.

قوله فاحتجب له الا في الدماء والمطالم اي الا في حق الدم الذي وجب لبعضهم على بعض فصا وما وجبوا من استيفائهم في حق المظلمة التي وجبت لبعضهم على بعض ووجبوا من الانتصاف لم يحتجب دعاء النبي عليه السلام لهم بالمغفرة لهم لعظم هذه الذنوب وتعلق حقوق العباد بها **قوله** فاذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه على هبتهم روي انه عليه السلام خطب عشية عرفة فقال ايها الناس ان اهل البجاء هذبة والاولثان كانوا يرفعون من عرفه قبل غروب الشمس اذا تعصمت بهارؤس الجبال كعصائم الرجال في وجوههم وان هدينا ليس كهديهم فادفعوا بعد غروب الشمس **قوله** فان خاف الزحام فدفع قبل الامام ولم يجاوز حد ود عرفه اجزاء لانه لم يفيض من عرفه قبل غروب الشمس وجب عليه الدم ومميت المزدلفة مزدلفة وجعل لان آدم عليه السلام اجتمع فيها مع حواء وازدكف اليها اي دلتها (قوله)

كيلا يكون أخذ في الاداء قبل وقتها فلو مكث قليلا بعد هروب الشمس واقامة الامام لحوف الزحام فلا بأس به لما روي ان عائشة رضي الله عنها بعد افاضة الامام دعت بشراب فانطرت ثم اناضت .

قال واذا اتى مزدلفة فالمستحب ان يقف بقرب الجبل الذي عليه الميمنة يقال له فزح لان النبي عليه الصلوة والسلام وقف عند هذا الجبل وكذا هم رضي الله تعالى عنه وينحرف في النزول من الطريق كيلا يضر بالمارة فينزل من يمينه او يساره ويستحب ان يقف وراء الامام لما بينا في الوقوف بعرفة .

قال ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة وقال زفر رحمة الله تعالى عليه باذان واقامتين اعتبارا بالجمع بعرفة ولنا رواية جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما باذان واقامة واحدة ولان العشاء في وقته فلا يعود بالاقامة اهلا ما بخلاف العصر بعرفة لانه مقدم على وقته فانفرد به لا زيادة الا هلام ولا ينطوع بينهما لانه يخل بالجمع ولو تطوع او تشغل بشيء اهاذا الاقامة لوقوع الفصل وكان ينبغي ان يعيد الاذان كما في الجمع الاول الا انا كنا كنا باعادة الاقامة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بمزدلفة ثم تعشى ثم افرد الاقامة للعشاء .

قوله كيلا يكون أخذ في الاداء لان الوقوف بالمزدلفة عبادة والشروع في السعي اليها بمنزلة الشروع في الاداء كالسعي الى الجمعة **قوله** بقرب الجبل الذي عليه الميمنة يقال له فزح اي يقال للجبل فزح والميمنة موضع يوقد عليه السرج وهي بالمحضر احرام على فزح وكانوا في الجاهلية يوقدون عليها النار **قوله** ويستحب ان يقف وراء الامام لما بينا في الوقوف بعرفة اي ليكون مستقبل القبلة .

ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله لأن المغرب مؤخره عن وقتها بخلاف الجمع بعرفة لأن العصر مقدم على وقته ومن صلى المغرب في الطريق لم تجزه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعليه إعادة ما لم يطلع الفجر وقال أبو يوسف رحمه الله يجزيه وقد أساء وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعرفات لأبي يوسف أنه إذا هاتفي وقتها فلا تجب إعادة تهاكما بعد طلوع الفجر إلا أن التأخير من السنة فيصبر مبيتاً بتركه ولهما ما روي أنه عليه السلام قال لإسامة رضي الله عنه في طريق المزدلفة الصلوة إمامك معناه وقت الصلوة وهذا إشارة إلى أن التأخير واجب وإنما يجب ليتمكن الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة فكان عليه الإعادة ما لم يطلع الفجر ليصير جاً معاً بينهما وإذا طلع الفجر لا يمكن الجمع فسقطت الإعادة.

قال وإذا طلع الفجر صلى الإمام بالناس الفجر بفلس لرواية ابن معبود رضي الله تعالى عنه أن النبي عليه السلام صلاه يوم غد بفلس ولأن في التغلبس دفع حاجة الوقوف فيجوز كعتد يم العصر بعرفة ثم وقف ووقف معه الناس فدها لأن النبي عليه السلام وقف في هذا الموضع يدعوا حتى روي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما

قوله ولا يشترط الجماعة هذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله خصه بالذكر وإن كان الحكم عندهما كذلك لأنه شرط الجماعة في الجمع الأول فبين أنه لا يشترط هنا وذكر الإمام المحبوبي ولا يشترط لجمع المزدلفة الخطبة والسultan والجماعة والأحرار **قوله** وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعرفات أي المغرب **قوله** معناه وقت الصلوة لأنها حركات توجد من المصلي فلا ينصف بالتولية قبل الوجود ويمكن أن يقال معناه مكان الصلوة فإن كان المراد به الوقت فيظهر أن وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل بغروب الشمس وإداء الصلوة قبل الوقت لا يجوز وإن كان المراد به المكان فقد ظهر اختصاص هذه الصلوة بالمكان (وهو)

فاستجيب له دعاءه لانه حتى الدماء والمظالم ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله تعالى ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام وبمثلته ثبتت الركبة ولنا ما روي انه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهله بالليل ولو كان ركنا لما فعل ذلك والمذكور فيما تلاه ذكر وهو ليس بركن بالإجماع وانما عرفنا الوجوب لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف معنا هذا الموقف وقد كان افاض قبل ذلك من عرفات فقد تم حجة علق به تمام الحج وهذا يصلح اماراة للوجوب غير انه اذا تركه بعد ريان يكون به ضعف او علة او كانت امرأة تخاف الزحام لاشي عليه ما رويناه

قال والمزدلفة كلهما موقف الا وادي محسر لما رويناه من قبل .

وهو المزدلفة فلا يجوز في غيرها الا ان خبر الواحد يوجب العمل لا العلم فصار بالاعادة ما بقي الوقت ليصير جاعلا بين الصلوتين بالمزدلفة اذا التأخير انما وجب ليمكنه الجمع بينهما بالمزدلفة وبعد طلوع الفجر لا يمكنه الجمع فسقطت الاعادة ولا نالوا مرنا بالاعادة بعد ذهاب الوقت لحكمنا بفساد ما ادعى وهو من باب العلم وخبر الواحد لا يوجب العلم فاما وجوب الاعادة في الوقت فمن باب العمل والاخذ بالاحتياط فيعيده.

قوله فاستجيب له دعاءه لانه حتى الدماء والمظالم بان يرمى الخصوم بالازدياد في مشواتهم حتى يتروكوا خصوما تهم في الدماء والمظالم فاستوجب المغفرة من هذا من عليه الدماء والمظالم **قوله** ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه انه ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام امر بالذكور عند المشعر الحرام ولا يمكنه ذلك الا بعد ان يحضر المشعر الحرام ويقف فيه قلنا المذكور في

(كتاب الحج - باب الاحرام)

قال فاذا طلعت الشمس افاض الامام والناس حتى يأتوا منى قال العبد الضعيف
عصمه الله تعالى هكذا وقع في نسخ المختصر وهذا غلط والصحيح اذا اسفر افاض
الامام والناس لان النبي عليه الصلوة والسلام دفع قبل طلوع الشمس •

قال فيبتدىء بحجارة العقبة فيرميها من بطن الوادي بجمع حصيات مثل حصى الخذف
لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتى منى لم يعرج على شيء حتى رمى جمرَةَ العقبة
وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بحصى الخذف لا يؤذي بعضكم بعضا ولورمي بالكبر منه جاز
لحصول الرمي غير انه لا يرمي بالكبار من الاحجار كيلا يتأذى به غيره ولورماه
من فوق العقبة اجزاء لان ما حولها موضع النمك والافضل ان يكون من بطن الوادي
لما روينا ويكبر مع كل حصاة كذا روى ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما ولو سمح مكان
التكبير اجزائه لحصول الذكر وهو من آداب الرمي ولا يقف عندها لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة لما روينا عن ابن مسعود رضي الله عنهما
وروى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند اول حصاة رمى بها جمرَةَ العقبة

النس الذي ذكره وليس بركن اجماعا فاذا لم يكن لما موربه ركنان فما ثبت
صناله اولى ان لا يكون ركن •

قوله والصحيح اذا اسفروا ويل قوله اذا طلعت الشمس قرب من الطلوع واسفر
جدا فقد ذكر في المبسوط انه يدفع اذا اسفر جدا وروي انه عليه السلام وقف بالمشعر
الاحرام حتى اذا كانت الشمس يطلع دفع الى منى **قوله** مثل حصى الخذف
الخذف ان يرمي بحصاة او نواة او نحوهما تأخذه بين سبأ يتيك وقيل ان يضع الحصاة
طرف الابهام على طرف السبابة وفعله من باب ضرب من المغرب • (قوله)

ثم كعبية الرمي ان يضع الحصى على ظهر ابهامه اليمنى ويسنن بالمسبحة
ومقدار الرمي ان يكون بين الرمي وبين موضع السقوط خمسة اذرع فصاعده كذا روي
الحسن من ابي حنيفة رح لان مادون ذلك يكون طرحا ولو طرحها طرحا اجزاء
لانه رمى الى قدميه الا انه مسي لمخالفة السنة ولو وضعها وضعا لم يجزه
لانه ليس برمي ولو رمى ما فوقعت قريبا من الجمرة يكفيه لان هذا القدر مما
لا يمكن الاحتراز منه ولو وقعت بعيدا منها لا يجزه لانه لم يعرف قرينة الإتي
مكان مخصوص ولورمي بسبع حصيات جملة فهذه واحدة لان المنصوص عليه
تفرق الأفعال وبأخذ الحصى من أي موضع شاء الا من هذا الجمرة فان ذلك يكره

قوله ثم كعبية الرمي ان يضع الحصى على ظهر ابهامه اليمنى ويسنن بالمسبحة
قال الامام المعروف بخوارزاده ينبغي ان يضع الحصى على ظهر الأبهام اليمنى كانه
ما قد سبعين ويلقبها من اسفل الى اعلى فوق حاجبه الايمن ومنهم من يقول
يضع رأس الحبابة على رأس الأبهام كانه عائد ثلثين وبأخذ الحصى ويرمي ومنهم
من يقول يحلق سبائنه ويضعها على مفصل ابهامه كانه عائد عشرة فيرميها والكلام في
الرمي في عشرة مواضع الاول انه يرفع الحصى من قارعة الطريق ولا يرفع من
الموضع الذي يرمى اليه والثاني انه يغسل الحصى والثالث انه يرمى الصغار
والرابع انه يرمى بما كان من جنس الارض والخماس يستنبط الوادي فيجعل
مكة من يماره ومنى من يمينه ويرمي من الاسفل الى الاعلى والسادس في كعبته
وقد بينا ما سابع يكره من ذلك حصة لما روي ان ابراهيم عليه السلام لما اخرج
ولده للذبح جاء ابليس موسوسا اليه فعرف ابراهيم عليه السلام ورمى اليه وقال
بسم الله والله اكبر رغب للشيطان ورضاء للرحمن والثامن انه لا يقف بعد الرمي والتابع

لان ما عندها من الحمار مرد ود هكذا جاء في الاثر فيشام به ومع هذا لو فعل اجزاء لوجود فعل الرمي ويجوز الرمي بكل ما سكن من اجزاء الارض عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لان المقصود فعل الرمي وذلك يحصل بالطين كما يحصل بالحجر بخلاف ما اذا رمى بالذهب او الفضة لانه يسمى نثارا لا رميا .

قال ثم يذبح ان احب ثم يحلق او يقصر للاروي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام انه قال ان اول نسكنا في يومنا هذا ان نرمي ثم نذبح ثم نحلق ولان الحلق من اسباب التحلل وكذا الذبح حتى يتحلل به المحصر فيعدم الرمي عليهما ثم الحلق من مسطورات الاحرام فيعدم عليه الذبح وانما علق الذبح بالمحبة لان الدم الذي يأتي به المفرد تطوع والكلام في المفرد والحلق افضل لقوله م رحم الله المحلقين الحديث

وقت الرمي وهو بعد طلوع الشمس والعاشر انه يقطع التلبية عند اول حصاة يرميها
قوله لان ما عندها من الحمار مرد ود هكذا جاء في الاثر لانه في حديث معبد بن جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه ما بال الحمار يرمى من وقت التحليل عليه السلام ولم يصره فبالتمد الانق فقال اما علمت ان من يقبل حجة يرفع حصاه ومن لم يقبل حجة ترك حصاه حتى قال مجاهد رحمه الله لما سمعت هذا من ابن عباس رضي الله عنه جعلت على حصاي علامة ثم توسطت الجمرة فريمت من كل جانب ثم طلبت فلم اجد بتلك العلامة شيئا من الحصى **قوله** ومع هذا لو فعل اجزاء لوجود فعل الرمي وما لك رحمه الله تعالى يقول لا يجزيه وهو عجيب من مذهبه فانه يجوز التوسم من الماء المستعمل ولا يجوز الرمي بما تد رمي من الاحجار ومعلوم ان فعل الرمي لا يغير صفة الحجر **قوله** ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا يريد به ما يقع الا متها انه يرميه ولهذا لو رمى حصى من تراب مكان (حصاة)

ظاهرا لترحم عليهم ولان المخلوق اكمل في قضاء التفت وهو المقصود وفي التخصير
بعض التخصير فاشبه الاهتمام مع الوضوء ويكتفى في المخلوق برقع الرأس اعتبارا بالمسح
وحلق الكل اولى اقتداء برسول الله عليه الصلوة والسلام والتخصير ان يأخذ من
رؤس شعرة مقدار المانعة .

قال وقد حل له كل شيء الا النساء وقال مالك رحمه الله الا الطيب ايضا لانه من
دوامي الجماع ولنا قوله عليه السلام فيه حل له كل شيء الا النساء وهو مقدم على
القياس ولا يصل له الجماع فيما دون العرج عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه قضاء
الشهوة بالنساء فيؤخر الى تمام الاحلال ثم الرمي ليس من اسباب التجليل عندنا
خلافا للشافعي رح هو يقول انه يتوقت بيوم النحر كالمخلوق فيكون بمنزلة في التجليل

حصاة جازلان الحصاة بمنزلة الكف من التراب ولورمى بالغير وزج والياقوت
لم يعتبر وانهما من اجزاء الارض حتى جاز التيمم بهما ومع ذلك لا يجزى الرمي
بهما لعدم الاستهانة برميها .

قوله ظاهرا لترحم عليهم اي كرر لفظ رحم الله المحلقين فانه صلى الله عليه وسلم
لما قال رحم الله المحلقين فليل والمقصرين فقال ايضا رحم الله المحلقين حتى قال
في الرابعة والمقصرين فقد ظاهري الدماء ثلث مرات للمحلقين فدل انه افضل
كذا في المبحوط ومن وجب عليه الحلق وليس على رأسه شعر امرالموسى على
رأسه لانه ان هب من المخلوق والتخصير قد رملى التشبه بالمحلقين والمقصرين
ثم اختلفوا في ان اجراء الموسى محتسب او واجب قال بعضهم واجب لان الواجب
عليه شيان اجراء الموسى وازالة الشعر لانه هب من احدهما وقد رملى الاخر فما هب
عنه سقط وما قدر عليه بقي واجبا كذا ذكره الامام الولوالجي في فتاواه .

ولنا ان ما يكون محلاً يكون جنابة في غير اوانه كالحلق والرمي ليس بجنابة بخلاف الطواف لان التحلل بالحلق السابق لابه •

قال ثم يأتي من يومه ذلك مكة امرنا الغدا ومن بعد الغد فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط لما روي ان النبي عليه السلام لما حلق افاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر بمنى ووقته ايام النحر لان الله تعالى عطف الطواف على الذبح قال فكلوا منها ثم قال وليطوفوا فكان وقتها واحدا واول وقته بعد طلوع الفجر من يوم النحر لان ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه وافضل هذه الايام اولها كافي التخصيص وفي الحديث انفلها اولها فان كان سعي بين الصفا والمروة عقب طواف الغد ولم يرمل في هذا الطواف ولا سعي عليه وان كان لم يقدم السعي رمل في هذا الطواف وسعى بعده لان السعي لم يشرع الا مرة والرمل ما شرع الا مرة في طواف بعده سعي ويصلي ركعتين بعد هذا الطواف لان ختم كل طواف بركعتين فرما كان الطواف اوله فلما بينا •

قوله ولنا ان ما يكون محلاً يكون جنابة في غير اوانه كالحلق ولا يشكل دم الاحصاء فانه للتحلل وليس بمحذور الاحرام لانه ليس باصل في التحلل وانما يصار اليه لضرورة المنع **قوله** بخلاف الطواف جواب اشكال يرد ظاهراً على قوله ما يكون محلاً يكون جنابة في غير اوانه فان النساء تسلم بالطواف ومع ذلك هو ليس بجنابة في غير اوانه فاجاب ان التحلل بالحلق السابق لا بالطواف فصار كان الحلق اوجب بعض التحلل معجلاً وبعضه مؤجلاً الى الطواف ليقع الطواف الذي هو ركن في الاحرام ولينبش انه دين الوقوف من حيث لم يشرع في مطلق الاحرام **قوله** عطف الطواف على الذبح قال الله تعالى فكلوا منها ثم قال وليطوفوا بالبيت فكان وقتها واحدا قال الله تعالى فكلوا منها وطعموا (البائس)

قال وقد حل له النساء لكن بالحل السابق اذ هو المحلل لا بالطواف الا انه اخر عمله في حق النساء .

قال وهذا الطواف هو المعروف في الحج وهو ركن فيه اذ هو البأ موره في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ويسمى طواف الا فائمة وطواف يوم النحر ويكره تأخيره من هذه الايام لما بينا انه موقت بها وان اخره عنها لزمه دم عند ابي حنيفة رحمه الله وسنبيه في باب الجنائيات ان شاء الله تعالى .

قال ثم يعود الى منى فيقيم بها لان النبي عليه السلام رجع اليها كثارا وينا ولا نه بقي عليه الرمي وموضع منى فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني من ايام النحر رمى الجمارا لثلاث فيبدأ بالنبي تلي مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمي النبي تليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي جمره العقبة كذلك ولا يقف عندها هكذا روى جابر رضي الله تعالى عنه فيما نقل من نسك رسول الله عليه السلام مفسرا ويقف عند الجمرتين في المقام الذي يقف فيه الناس ويحمد الله ويثني عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو بها جته ويرفع يديه لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جعلتها عند الجمرتين والمراد رفع الايدي بالدعاء وينبغي ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواقف لان النبي ص قال اللهم اهمل للحاج وللمن استغفره الحاج ثم الاصل ان كل رمي بعد رمي يقف بعده لانه في وسط العبادة فيأتي بالدعاء فيه وكل رمي ليس بعده رمي لا يقف لان العبادة قد انتهت ولهذا لا يقف بعد جمره العقبة في يوم النحر ايضا .

البائس الفقير ثم يقصوتهم وليوفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق عطف قضاء التمتع بهم على الاكل من القرابين وقضاء التمتع في يوم النحر بالاجماع فكذا الطواف المعطوف بالواو بالطريق الاول لان ثم للتأخير ولا تأخير في حرف الواو (قوله)

قال واذا سكن من الغد رمى الجمار الثالث بعد زوال الشمس كذلك وان اراد ان
 يتعجل النفر في مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار يوم الرابع بعد زوال الشمس
 لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى
 والافضل ان يقيم لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صبر حتى رمى الجمار الثالث في اليوم الرابع
 وله ان ينفر ما لم يطلع الفجر من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لم يكن له ان ينفر
 لدخول وقت الرمي وفيه خلاف الشافعي رحمه الله وان قدم الرمي في هذا اليوم
 يعني اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز هذا في حنيفة رحمه الله تعالى
 وهذا استحسان وقال لا يجوز اعتبارا بما نرا لا بما وانما التفاوت في رخصة النفر
 فاذا لم يترخص التحق بهما مذهب مروى عن ابن عباس رضي الله عنه ولا نعلم ما ظهر اثر
 التخفيف في هذا اليوم في حق الترك فلان يظهر في جواز في الاوقات كلها اولي

قوله من الغد يريد بالغد اليوم الثالث من ايام النحر يعني هذا اليوم الثاني من النفر الاول
 في اليوم الثالث من ايام النحر والنفر الثاني في اليوم الرابع **قوله** فمن تعجل في يومين المراد
 الثاني والثالث من ايام النحر التعجيل رخصة والتأخير منية قبل اهل الجاهلية منهم
 من جعل المعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد النص بنفي المآثم منهما وقوله لمن
 اتقى يتعلق بهما جميعا اي ذلك التخيير ونفي الاثم من التعجيل والمتأخر لا لاجل الحاج
 المتقي لئلا يتخالف في قلبه شيء منها فيحسب ان احدهما يرق صاحبه اثم في الاقدام عليه
 وانما خص المتقي لان ذا التقوى حذر منحر زمن كل ما يريه اولاه هو المنتفع به دون
 ما سواه لانه هو الحاج على الحقيقة فندفع تعالى لقوله تعالى ذلك خير للذين يريدون وجه الله
قوله وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه فان عنده ينقطع حياء والنفر بشرط
 الشمس من اليوم الثالث فاذا هربت الشمس فليس له ان ينفر بعد ذلك قبل ان يرمي (فان)

بخلاف اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز الرمي فيهما الا بعد الزوال في المشهور
من الرواية لانه لا يجوز تركه فيهما فبقي على الاصل المروي فاما يوم النحر فاول
وقت الرمي فيه من وقت طلوع الفجر

قال لان المنصوص عليه الخبر في اليوم وامتناد اليوم الى غروب الشمس وانقول
الليل ليس بوقت لرمي اليوم الرابع فيكون خبره في النثر ثابتا فيه كما قبل غروب
الشمس من اليوم الثالث بخلاف ما بعد طلوع الفجر في اليوم الرابع فانه وقت
الرمي فلا يبقى خبره بعد ذلك وقد بينا ان اللبائي هنا تابعة للامام الماصية فكما كان خبره
ثابتا في اليوم فكذلك في الليلة التي بعده.

قوله بخلاف اليوم الاول والثاني اي من ايام التشريق والافه الثاني والثالث من ايام
الرمي ولا يدخل وقت الرمي حتى تزول الشمس في اليوم الاول والثاني من ايام
التشريق في الرواية المشهورة لحدث جابر رضي الله عنه وسلم رمي الجمرتين يوم النحر
مسمى ورمى في بقية الايام بعد الزوال ومن ابي حنيفة رحمه الله انه لورمى قبله
جاز وحمل المروي على الافضل ووجه الفرق على المشهور انه لم يخف حكمة من حيث
الترك فلا يجوز تقديمه بخلاف اليوم الرابع فاما يوم النحر فاول وقت الرمي فيه
من طلوع الفجر وعلى قول سفيان الثوري من وقت طلوع الشمس لحدث ابن
عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم صعدة اهلك وقال اهليلة بني
هذيل المطلب لا يرموا جمرَةَ العقبة حتى تطلع الشمس وحجتنا في ذلك ما روي انه
صلى الله عليه وسلم لما قدم صعدة اهلك قال لعن اي بني لا ترموا جمرَةَ العقبة الا
مبشرين ففعلوا بالحدِيثين جميعا فنقول بعد الصبح يجوز وتأخيرهُ الى ما بعد طلوع
الشمس اولى كذا في الموطأ .

وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله بعد نصف الليل لما روي ان النبي ﷺ مرخص للرعاء ان يرموا ليلاً ولنا قوله عليه السلام لا ترموا جمرة العقبة الا مصححين ويروى حتى تطلع الشمس فيثبت اصل الوقت بالاول والا فلعبة بالناسي وتأويل ما روي الليلة الثانية والثالثة ولان ليلة النحر وقت الوقوف والرمي يترتب عليه فيكون وقته بعده ضرورة ثم عند ابي حنيفة رحمه الله يمتد هذا الوقت الى غروب الشمس لقوله عليه السلام ان اول نكثنا في هذا اليوم الرمي جعل اليوم وقتاً له وذهابه بغروب الشمس ومن ابي يوسف رحمه الله انه يمتد الى وقت الزوال والحجة عليه ما روينا وان اخرا الى الليل رماه ولا شيء عليه لحدث الرعاء وان اخرا الى الغد رماه لانه وقت جنس الرمي وعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله لتأخير من وقته كما هو مذهب •

قال فان رماها ركباً اجزاء لحصول فعل الرمي وكل رمي بعده رمي فلا فضل ان يرميه ما شيا ولا يفرميه ركباً لان الاول بعده وقوف ودعاء على ما ذكرنا في رمي ما شيا ليكون اقرب الى التضرع •

قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله بعد نصف الليل لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاء ان يرموا ليلاً قلنا تأويله الليلة الثانية والثالثة اي الليلة التي بعد يوم الرمي لان اليوم لما كان وقتاً للرمي فالليل يتبعه فيه لعبة النحر يجعل تبعاً ليوم عرفة في حكم الوقوف وان اخرا الى الغد رمي لبقاء وقت جنس الرمي ولكن عليه دم للتأخير من وقته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه خلافاً لهما فالاصل ان ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس وقت الجواز مع الاساءة وما بعده الى الزوال وقت منسحب وما بعد الزوال الى الغروب وقت الجواز مع عدم الاساءة والليل وقت الجواز مع الاساءة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه •

(قوله)

موبان الأفضل مروى عن أبي يوسف رحمه الله ويكره أن لا يبیت بمنى ليالي
الرمي لأن النبي عليه السلام بات بمنى وتمرر في الله عنه كان يؤد به على ترك
المقام بها ولو بات في غيرها متعمدا لا يلزمه شيء عندنا خلافا لما في رحمه الله لا نه
وجب ليسهل عليه الرمي في أيامه فلم يكن من أفعال الحج تركه لا يوجب الجأ به
قال ويكره أن يقدم الرجل ثقله إلى مكة ويقیم حتى يرمي لما روي أن عمر رضي الله
عنه كان يمنع منه ويؤدب عليه ولأنه يوجب شغل قبله وإذا نزل إلى مكة نزل بالمحصب
وهو الأبطح وهو أهم موضع قد نزل به رسول الله صم وكان نزوله قصد أهوال الصبح حتى يكون
النزول به سنة على ما روي أنه عم قال لأصحابه أنا نازلون هذا عند خيف خيف بني كنانة
حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم يشير إلى مهدهم على هجران بني هاشم فعرفه
أنه نزل به إرادة للمشركين لطيف صنع الله تعالى به فصار سنة كالرمي في الطواف •

قوله وبان الأفضل مروى عن أبي يوسف رحمه الله الذي مات فيه فتعجب منه وقال الرمي
راكبا أفضل أم ماشيا فقلت ماشيا فقلت راکبا فقال أخطأت ثم قال كل رمي بعده
وقوف فالرمي ماشيا أفضل وما ليس بعده وقوف فالرمي راکبا أفضل فقمتم من عنده فما
انتهيت إلى باب الدار حتى سمعت الصراخ بموته فتعجبت من حرصه على العلم في مثل
تلك الحالة والذي روى جابر أن النبي صم رمى الجمار كلها راکبا إنما فعله ليكون أشهر
للناس حتى يعتدوا به فيما يشاهدونه منه ألا ترى أنه قال خذوا عني مناسككم فلا أدري
لعلي أحيم بعد هذا العام كذا في المسبوط **قوله** ويكره أن لا يبیت بمنى ليالي الرمي ولو بات
في غيرها متعمدا لا يلزمه شيء عندنا خلافا لما في رحمه الله فان عنده أن ترك البيت ليلة فعله مد
وان ترك لياليتين فعله مدان وان ترك ثلث ليال فعله مد **قوله** وكان نزوله قصدا
وهو الأصح وهذا احتراز عن قول ابن عباس رضي الله عنه فإنه يقول ليس النزول فيه بسنة

(كتاب الحج - باب الاحرام)

قال ثم يدخل مكة وطاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا طواف الصدر ويسمى طواف الوداع وطواف آخر عهد بالبيت لانه يودع البيت ويصدر به وهو واجب عندنا خلافا للمشافعي لقوله من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف ورخص النساء الحيض من الاعلى اهل مكة لا تهم لا يصدرون ولا يودعون ولا يرمل فيه لما بينا انه شرع مرة واحدة ويصلي ركعتي الطواف بعده لما قد منا ويأتي زمزم فيشرب من ما فيها ما روي ان النبي عليه السلام استقى دلويا نفسه فشرب منه ثم افرغ باقى الدلو في البئر ويستحب ان يأتي الباب ويقبل العتبة ويأتي الملتزم وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه وينتصب بالاستار ساعة ثم يعود الى اهله هكذا روي ان النبي عليه السلام فعل بالملتزم ذلك قالوا وينبغي ان ينصرف وهو مشي وراءه ووجهه الى البيت متباكيا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد فهذا بيان تمام الحج .

ولكنه موضع نزل فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتفقا ولا يصح عندنا انه سنة وانما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا ما روي انه قال اصحابه بمنى انا نزلون عدا بالخييف خيف بني كنانة الى آخره كذا في المبوط الخيف هو المحصب وقد كانت قريش اجتمعت فيه فضا لقوا عليا بنى هاشم وعليا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخبرانه ينزل فيه لمخافتهم فانهم اجتمعوا للمعصية ونحن نجتمع فيه للطاعة وما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المناسك عليا وجه المخالفة فهو نسك كما نفر من عرفة بعد غروب الشمس كذا في شرح الاقطع .

قوله لما قد منا اي في موضعين وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين لان ختم كل طواف بركعتين فرما كان الطواف او نفلا **قوله** ويأتي زمزم فيشرب من تقبل العتبة واتيانا الملتزم الصاقه جمد = بجدار الكعبة يأتي زمزم فيشرب من ما فيه ويصب منه عليا جمد = ويقول اللهم اني اسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشعاعا من كل داع رحمتك يا ارحم الراحمين كذا في المحيط **قوله** فهذا بيان تمام الحج اي (الحج)

كتاب الحج - فصل في الوقوف

وان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف فيها على ما يناسط منه طواف القدوم
لانه شرع في ابتداء الحج على وجه يترك عليه سائر الافعال فلا يكون الا تيان به
على غير ذلك الوجه سنة ولا شيء عليه بتركه لانه سنة وبترك السنة لا يجب الجابر
ومن ادرك الوقوف بعرفة هاتين زوال الشمس من يومها الى طلوع الفجر من يوم.
الحج فقد ادرك الحج فاول وقت الوقوف بعد الزوال عندنا لما روي ان النبي عليه السلام
وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وقال عليه السلام من ادرك عرفة بليل فقد
ادرك الحج ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فهذا بيان آخر الوقت ومالك رحمه الله
ان كان يقول ان اول وقته بعد طلوع الفجر وبعد طلوع الشمس فهو صحيح عليه بما روينا
ثم اذا وقف بعد الزوال وافاض من ساعته اجزاء عندنا لانه مذكور بكلمة او فاته
قال الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وفي كلمة النخعي
وقال مالك راح لا يحز به الا ان يقف في اليوم وجزء من الليل ولكن الحج عليه ما روينا
ومن اجناز بعرفة نائما او مغمى عليه او لا يعلم انها عرفات جاز عن الوقوف

الحج الذي اراده رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله من حج هذا البيت فلم يرفث
ولم يمسك خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه كذا في المبسوط .

فصل في الوقوف

قوله فاول وقت الوقوف بعد الزوال عندنا لما روي ان النبي صلى الله عليه
وسلم وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وفعله يكون بياناً لمجمل آية الحج ولان
الظاهر من حاله صلى الله عليه وسلم عدم تاخير الوقوف مع انه معظم اركان الحج
وفيه ترك الاحتدام التمسك به واجبة . (قوله)

(كتاب الحج - فصل في الوقوف)

لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يجتمع ذلك بالاغماء والنوم كركن
 الصوم بخلاف الصلوة لانها لا تبقى مع الاغماء والجهل بصل بالنية وهي ليست بشرط
 لكل ركن ومن اغمي عليه فاهل عنه لحاقه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز
 ولو امر انسان بان يحرم عنه اذا اغمي عليه او نام فاحرم المأثور عنه صحيح بالاجماع
 حتى اذا افاق واستيقظ واتى بافعال الحج جاز لهما انه لم يحرم بنفسه ولا ياذن لغيره به
 وهذا لانه لم يصرح بالاذن والدلالة تقف على العلم وجواز الاذن به لا يعرفه كثير
 من الفقهاء فكيف يعرفه العوام بخلاف ما اذا امر غيره بذلك صريحا وله انه لما تقدم
 عقد الرفقة فقد استعان بكل واحد منهم فيما يعجز عن مباشرته بنفسه والاحرام هو المقصود
 بهذا السفر فكان الاذن به ثابتا دلالة

قوله لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يقال ان النية لم توجدا صلا لاننا نقول
 النية ليست بشرط لكل ركن وهذا بخلاف الطواف فان النية فيه شرط حتى
 لو دار خلف حريم له حول البيت لا يتأدى به الطواف اذا لم ينول ان الوقوف
 ركن العبادة وهو ليس بعبادة مقصودة ولهذا لا يتنفل به فوجود النية في
 اصل تلك العبادة يعني من اشتراط النية في ركعته والطواف عبادة مقصودة ولهذا
 يتنفل به فلا بد من اشتراط اصل النية فيه **قوله** فكان الاذن به ثابتا دلالة والاذن دلالة
 كما لاذن صريحا كمن نصب القدر على الكانون وجعل فيه اللحم واوقد النار تحته فجاء
 واحد وطبخه لم يضمن لوجود الاذن دلالة واقرب منه شرب ماء السقاية واذا ثبت
 الاذن قامت نيته مقام نيته كما لو امر به نصا ثم قيد في الكتاب بان اهل عنه رفقا
 وان اهل عنه غير رفقا ما حكمه قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله وكان الجصاص
 يقول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز ولا يختص بذلك رفقا وبهل هم وغيرهم في ذلك سواء لان (هذا)

والعلم ثابت نظرا الى الدليل والحكم يدار عليه .

قال والمرأة في جميع ذلك كالرجل لانها مخاطبة كالرجال غير انها لا تكشف رأسها لانها عورة وتكشف وجهها لقوله عليه السلام احرام المرأة في وجهها ولوسدت شبقا على وجهها وجافته منه جاز هكذا روي من ما ثبته رضي الله عنها ولانه بمنزلة الاستغلال بالمحمل ولا ترفع صوتها بالتلبية لما فيه من الفتنة ولا ترمل ولا تسمى بين الملبين لانه مخيل بمنزلة العورة ولا تحلق ولكن تقصر لما روي ان النبي عليه السلام نهى النساء من الحلق وامرهن بالتقصير ولان حلق الشعر في حقها مثله كحلق اللحية في حق الرجال وتلبس من المخيط ما بدالها لان في لبس غير المخيط كشف العورة قالوا ولا تستلم الحجر اذا كان هناك جمع لانها ممنوعة من مماسة الرجال الا ان تجد الموضع خاليا .

هذا ليس من باب الولاية بل هذا من باب الاعانة قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي هذا الرفاء وغيرهم سواء كذا في الفوائد الظهيرة .

قوله والعلم ثابت نظرا الى الدليل هذا اجواب عن قولهما وجواز الاذن به لا يعرفه كثير من الفقهاء قلنا انزل عالما نظرا الى دليل العلم وهو كونه في دار السلام والحكم يدار على الدليل كاذم اذا اسلم ولم يعلم الشرائع حتى ترك الصلوة وارتكب المحظورات فانه يؤخذ بخلاف العربي اذا اسلم في دار الحرب وكذلك الصغيرة اذا زوجها غير الاب والجد ثم بلغت ولم تعلم بالخيار واسقط الخيار فانها انزلت عالمة لقيام الدليل اذ هي بتفرض لمعرفة الاحكام بخلاف الامة الصغيرة اذا اعتقت ولم تعلم بالخيار ولا يسقط خيارها لعدم الدليل اذ هي مشغولة بخدمة المولى **قوله** لانها مخاطبة كالرجل لان اسم الناس في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا يقع على الرجال والنساء جميعا فيدخل في الخطاب **قوله** هكذا روي من ما ثبته وقالت كذا اذا احرمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كشفنا وجوهنا فاذا استقبلنا ركب سدلنا خمرنا على وجوهنا **قوله** وتلبس من المخيط ما بدالها

قال ومن قلد بدنة تطوعاً أو نذراً أو جزاء صيد أو شياً من الأشياء وتوجه معها يريد الحج فقد أحرم لقوله عليه السلام من قلد بدنة فقد أحرم ولأن سوق الهدى في معنى التلبية في اظهار الاجابة لانه لا يفعله الا من يريد الحج او العمرة و اظهار الاجابة فديكون بالفعل كما يكون بالقول فيصير به محرماً لا اتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وصفة التقليدان يرتبط على منق بدنته قطعة نعل او عروة مزادة او لحاء شجرة فان قلد ها وبعت بها ولم يحقها لم يصرم محرماً لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت كنت اقتل فلا يهدي رسول الله عليه الصلواة والسلام فبعت بها واقام في اهله حللاً فان توجه بعد ذلك لم يصرم محرماً حتى يلحقها وساقها لان عند التوجه اذا لم يكن بين يديه هدي يسوقه لم يوجد منه الا مجرد النية وبمجرد النية لا يصير محرماً

من الدرع والقميص والخمار والخف والقمازين لانها عورة وهي مأمورة باداء العباداة على استرا الوجه ولكن لا تلبس المصبوغ بوس ولا زعفران ولا عصفر الا ان يكون قد غسل لان ما حل في حقه من اللبس كان للمضرورة ولا ضرورة في لبس المصبوغ فهي في ذلك بمنزلة الرجل ولان هذا تزيين وهو من دواء الجماع وهي ممنوعة من ذلك في الاحرام كما راجل كذا في المصبوط .

قوله اوجزاء صيد بان قتل محرماً صيداً حتى وجبت عليه قيمته فاشترى بتلك القيمة بدنة في سنة اخرى وقلد ها وساقها الى مكة كذا ذكره الامام العنابي في الجماع الصغير ويحتمل ان يراد به جزاء صيد المحرم بان قتل الحلال نعمة في المحرم ووجبت عليه قيمتها فاشترى بها بدنة فقلد ها حالة الاحرام وتوجه معها الى مكة يريد الحج وقوله او شيئاً من الاشياء اذ بها البدنة للمنتفع والقران وذكر في الفوائد الظهيرية يريد بها ما وجب جبر النقص الحج كما اذا طاف طواف الزيارة تجنباً لكن هذا انما يظهر اثره في السنة القابلة **قوله** فتوجه معها اي ساقها فيصير به محرماً لا اتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وذكر في (المحيط)

فاذا ادركها وساقها او ادركها فقد اقترنت نية بعمل هو من محصائس الاحرام فيصير محرما ولو ساقها في الابتداء •

قال الا في بدنة المنفعة فانه محرّم حين توجه معناه اذا نوى الاحرام وهذا استحسان وجه القياس فيه ما ذكرنا وجه الاستحسان ان هذا الهندي مشروع على الابتداء من مناسك الحج وضعا لا تفتخص بمكة ويجب شكر الجميع بين اداء النكبين وغيره قد يجنب بالجنابة وان لم يصل الى مكة فلهذا اكتفي فيه بالتوجه وفي غير توقف على حقيقة العمل

المحبط اذا اراد الرجل الاحرام ينبغي ان ينوي بقلبه الحج او العمرة ويلبي ولا يصبر دخلا في الاحرام بمجرد النية ما لم تضم اليها التلبية او سوق الهدي وذكر في شرح الطحاوي ولو قل بدنة غير نية الاحرام لا يصير محرما ولو ماقيها هديا قاصدا الى مكة صار محرما لسوق نوى الاحرام ولم ينو في فتاوى فاصيخان رحمه الله ولا يصير محرما عندنا بمجرد النية ما لم تضم اليها التلبية او سوق الهدي ولولبي ولم ينو لا يصير محرما في الروايات الظاهرة •

قوله فاذا ادركها وساقها او ادركها وانبا رد دين السوق وعدمه لان الرواية قد اختلفت فيه فقد شرط في المبسوط السوق مع اللحوق ولم يشترط في الجامع الصغير والمصنف رحمه الله جمع بين الروايتين وذكر فخر الاسلام رحمه الله تعالى عليه في الجامع الصغير وقال في الاصل ويسوقه ويتوجه معه وذلك امر اتفاق وانما اشترط ان يلحقه ليصير فاعل المناسك على الخصوص وقال شمس الاثمة رحمه الله في المبسوط اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة على ثلاثة اقوال منهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه في اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا ادركها فساقها صار محرما فاخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا اذا ادركها فساقها صار محرما لا اتفاق الصحابة رضي الله عنهم على ذلك **قوله** الا في بدنة المنفعة

(كتاب الحج - فصل في الوقوف)

فان جليل بدنة او اشعرها او قلداشة لم يكن محرما لان التجليل لدفع الحمر والبرد
والذباب فلم يكن من خصائص الحج والاشار ومكروه عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى فلا يكون من النكح في هدي وضدهما ان كان حسنا فقد يعمل للمعاجة
بخلاف التقليد لانه يختص بالهدي وتقليد الشاة غير معتاد وليس بهنة ايضا •

قال والبدن من الابل والبقر وقال الشافعي رحمه الله من الابل خاصة لقوله عليه السلام
في حديث الجمعة فالمستعجل منهم كالمهدي بدنة والذي يليه كالمهدي بقرة فصل بينهما
ولنا ان البدنة تسمى من البدانة وهي الضخامة وقد اشتركا في هذا المعنى ولهذا
يجزي كل واحد منهما من سبعة والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزورا
والله تعالى اعلم بالصواب •

هذا استثناء من قوله لم يصرمحرا حتى يلحقها قال صاحب النهاية ثم اعلم ان
هنا قيد الا بد من ذكره وهو انه في بدنة المنعة انما يصير محرما بالتقليد والتوجه
اذا حصل في اشهر الحج فان حصل في غير اشهر الحج لا يصير محرما ما لم يدرك
الهدي ويصرمه هكذا ذكر في الرقيات لان تقليد هدي المنعة في غير اشهر الحج
لا يعتد به لانه فعل من افعال المنعة وافعال المنعة قبل اشهر الحج لا يعتد به فيكون تطوعا وفي
هدي التطوع ما لم يدرك ويصرمه لا يصير محرما كذا في الجامع الصغير لقاصيخان رح •

قوله والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزورا ولعن ثبت تلك الرواية التي رواها
الشافعي رحمه الله تعالى قلنا لتمييز من حيث الحكم بالعطف لا يدل على اختلاف
الجنسية وكذلك التخصيص باسم خاص لا يمنع الدخول تحت اسم العام كقوله
تعالى من كان عدوا لله وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكال وقوله تعالى
واذا اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح كذا ذكره الامام المحبوبي رح (باب)

باب القران

القران افضل من التمتع والافراد وقال الشافعي رحمه الله الافراد افضل وقابل ماله
 رحمه الله تعالى التمتع افضل من القران لان له ذكرا في القرآن ولا ذكر للقران فيه
 وللشافعي قوله عليه السلام القران رخصة ولان في الافراد زيادة التلبية والمبغروا الحلق
 ولنا قوله عليه السلام يا آل محمد اهلوا الحججة وعمرة معا ولان فيه جمعا بين العبادتين
 فاشبه الصوم والاعتكاف والحج في سبيل الله وصلوة الليل .

باب القران

المحرمون انواع اربعة مفرد بالحج ومفرد بالعمرة وقارن ومتمتع فالمفرد بالحج هو ان
 يحرم بالحج لا غير ثم يأتي بافعال الحج والركن فيه شعبان الوقوف بعرفة وطواف الزيارة
 والمفرد بالعمرة ان يحرم بالعمرة لا غير من الميقات او قبله في اشهر الحج لم يقبلها وفعالها
 اربعة فائتان منها ركنها وهما الطواف والسعي والاثنان شرطها وهما الاحرام والحلق
 فالاحرام شرط ادائها والحلق شرط الخروج منها ومسحطورها مسحطور الحج ووقتها السنة
 كلها الا خمسة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر وایام التشريق والقران من يجمع بين
 العمرة والحج في الاحرام وكذا لو احرم بعمرة فلم يطف او يطاف لها اقل من اربعة
 اشواط ثم احرم كان قارنا ولو احرم بالحج فلم يطف حتى اهل بعمرة كان قارنا ايضا
 والمتمتع من يأتي بالعمرة في اشهر الحج او باكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج
 من عامه ذلك على وصف الصحة قبل ان يلم باهله اماما صحيحا .

قوله القران افضل من التمتع والافراد والمراد بالافراد هنا افراد كل واحد من العمرة والحج بمفرده
 على حدة ويدل عليه استدلال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لترجيح مذهبه بقوله

(كتاب الحج - باب القران)

والثلبية غير محصورة والمفروض مقصود والخلق خروج من العبادة فلا يربح
بما ذكر والمقصود بما روي نبي قول اهل الجاهلية ان العمرة في اشهر الحج
من انجر العجور والقرآن ذكر في القران لان المراد من قوله تعالى واتوا الحج
والعمرة لله ان يحرم بهما من ديرة اهل على ما روينا من قبل ثم فيه تعجيل
الا حرام واستدامة احرامهما من الميقات الى ان يفرغ منهما ولا كذلك التمتع
فكان القران اولى منه وقيل الاختلاف بينا وبين الشافعي رحمه الله بناء على ان
القران عندنا يطوف طوافين ويسعى سبعين وعند طواف واحد وسعيا واحدا •

ولان في الافراد زيادة الاحرام والسفر والخلق وكذلك ذكر في تعليقنا وان في القران
معنى الوصل والتتابع في العبادة وهو افضل من افراد كل واحد منهما كما لجمع بين الصوم
والامتنعاف وكذا روي من محمد رحمه الله تعالى انه قال حجة كوفية وعمرة كوفية
افضل عندي من القران وهذا نظير قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان اربع اولى
من اثنين يريده ان اربع ركعات بتسليمة اولى من اربع بتسليمين ولا خلاف لاحد
في ان اداء اربع اولى من الاقتصار على ركعتين •

قوله والثلبية غير محصورة الى آخره جواب عن قول الشافعي رحمه الله تعالى عليه
وقوله والمقران ذكر في القرآن جواب عن قول مالك **قوله** والمقصود بما روي وهو قوله
عليه الصلوة والسلام المقران رخصة من الله وتوسعة منه كما ساقط شرط الصلوة بالمعنى
رخصة وانما سميت رخصة مع ان القران عزيزة لما ان اشهر الحج كان للحج قبل الاسلام
فادخلها الله تعالى في اشهر الحج اسقاطا للمعرا لجد يد من الغرباء فكان اجتماعهما
في معز واحد رخصة من الله تعالى **قوله** على ما روينا من قبل ابي في فصل المواقيت (قوله)

قال وصلة القرآن ان يهل بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول مقبب الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة يسره مالي وتقبلهما مني لان القرآن هو الجمع بين الحج والعمرة من قولك قرنت الشيء بالشيء اذا جمعت بينهما وكذا اذا ادخل حجة على عمرة قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط لان الجمع قد تحقق اذا لاكثر منها قائم وبنى من على ادا منهما يحل التيسير فيهما وقدم العمرة على الحج فيه وكذلك يقول لبيك بعمرة وحجة معا لانه يبدأ بافعال العمرة فكذلك يبدأ بذكرها وان اخذ ذلك في الدعاء والتلبية لانه لا يبدأ بالواو والجمع ولو نوى بقلبه ولم يذكرهما في التلبية اجزاه اعتبارا بالصلوة فاذا دخل مكة ابتداء وطاف بالبيت سبعة اشواط يرمل في الثلث الاول منها ويعمى بعدها بين الصفا والمروة وهذا افعال العمرة ثم يبدأ بافعال الحج فيطوف طواف القدوم سبعة اشواط ويعمى بعده كما بينا في المفرد ويقدم افعال العمرة لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج والقران في معنى المنعة ولا يخلق بين العمرة والحج لان ذلك جنابة على احرام الحج وانما يخلق في يوم النحر كما يخلق المفرد ويحلل بالخلق عندنا لا بالذبح كما يحلل المفرد ثم هذا مذهبا وقال الجافعي رحمه الله يطوف طوافا واحدا ويعمى معيا واحدا لقوله عليه السلام دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ولان مبنى القران على التداخل حتى اكتفي فيه بتلبية واحدة وسفر واحد وخلق واحد فكذلك في الارضين

قوله اعتبارا بالصلوة اي اذا نوى بقلبه ماهية الصلوة وكبر اجزاه **قوله** والقران في معنى المنعة من حيث انه يرفق باداء التكبيرة في مفرة واحدة **قوله** ولان مبنى القران على التداخل لانه لو لم يتداخل لما صح القران بينهما كمالا يصح القران بين صلوتين وصومين لانه لا يتصور اداء معنيين من جنس واحد في وقت واحد لان تأديتهما بمنفعة واحدة ولا يجمع بعملين وهذا يرجع الى ان الاحرام على اصله

(كتاب الحج - باب القران)

لَنَا أَنَّهُ لِمَا طَافَ صَبِيٌّ بِمَعْبَدِ طَوَافِينَ وَمَعِيَ سَعِيدٌ قَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
 حَدِثْ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ وَلَا نِ الْقُرْآنَ مِمَّ عِبَادَةٌ إِلَى عِبَادَةٍ ذَلِكَ أَنَّمَا يَحْتَقِقُ بِإِدَاءِ عَمَلِ كُلِّ
 أَحَدٍ عَلَى الْكَمَالِ وَلَا نَهُ لَا تَدْخُلُ فِي الْعِبَادَةِ الْمَقْصُودَةُ وَالسَّفَرُ لِلتَّوَسُّلِ وَالنَّتْلِيَّةِ
 لِتَحْرِيمِ وَالْحَلْقِ لِلنَّحْلِ فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِمَقَاصِدِ اخْتِلَافِ الْأَرْكَانِ الْآتِيَةِ
 نِ شَفَعِي التَّطَوُّعَ لَا يَتَدَاخُلَانِ وَتَحْرِيمُهُ وَاحِدَةٌ يَتَوَدَّ بِهَا نِ وَمَعْنَى مَارَءٍ دَخَلَ وَفَتْ
 لِعِمْرَةٍ فِي وَفْتِ الْحَجِّ .

مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَالرُّكْنَانِ مِنْ عِبَادَةٍ لَا يَتَوَصَّرُ تَأْدِيَهُمَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فَكَذَلِكَ الْأَحْرَامَانِ
 لَمَّا جَاءَ الشَّرْعُ بِهِ عِلْمُ أَنَّ أَحَدَهُمَا يَدْخُلُ فِي الْآخَرِ .
قَوْلُهُ وَلَنَا أَنَّهُ لِمَا طَافَ صَبِيٌّ بِمَعْبَدِ هُوَ التَّعْلِي اسْلَمَ وَلَقِيَ زَيْدِ بْنِ صُوحَانَ قَالَ كُنْتُ أَمْرًا
 عَرَابِيًّا فَإِنَّمَا سَلِمْتُ فَرَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ وَاجِبِينَ عَلَيَّ فَاحْرَمْتُ بِهِمَا وَطَفْتُ طَوَافِينَ وَسَعَيْتُ
 مَعَيْنِ فَلَقِيتُ نَفَرًا مِنَ الصَّحَابَةِ فِيهِمْ زَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَسُلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلصَّاحِبِ
 هُوَ أَمَلٌ مِنْ بَعِيرَةٍ فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَخَبَرْتُهُ بِذَلِكَ فَقَالَ مَا قَالَا لَيْسَ بِشَيْءٍ
 هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ كَذَا فِي الْمَبْهُوْطِ وَلَا نَهُ لَا تَدْخُلُ فِي الْعِبَادَاتِ كَالصَّلَوَتَيْنِ لَا تَنْوِبُ أَحَدُهُمَا
 عَنْ الْآخَرِ وَكَالْأَرْكَانِ لَا يَنْوِبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ كَالسَّجَدَاتِ فِي الصَّلَاةِ وَالرُّكْعَاتِ
 وَهَذَا احْتِرَازٌ مِنَ الْعُقُوبَاتِ كَالْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ وَالْكَفَّارَاتِ الَّتِي فِيهَا شَبَهَةُ الْعُقُوبَةِ
قَوْلُهُ فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِمَقَاصِدٍ فَامْكِنِ الْقَوْلَ بِالتَّدَاخُلِ فِيهَا بِاخْتِلَافِ الْأَرْكَانِ فَإِنَّهَا
 مَقْصُودَةٌ فَلَا يُمْكِنُ التَّدَاخُلُ فِيهَا كَفِيَّ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ **قَوْلُهُ** وَمَعْنَى مَارَءٍ دَخَلَ وَفَتْ الْعِمْرَةَ فِي
 وَفْتِ الْحَجِّ رَدُّ الْقَوْلِ الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّ الْعِمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَجْلِ الْجَبْرِ إِيَّايَ أَسْوَأَ السَّيِّئَاتِ وَحَدَفَ
 الْمُضَافَ وَأَقَامَهُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ جَائِزٌ شَائِعٌ فِي اللَّفْظِ كَمَا قَالَ آتَيْكَ صَلَاةَ الظُّهْرِ إِيَّايَ وَفَتْهَا (قَوْلُهُ)

قال وان طاف طوافين لعمرته وجهته وسعي معين بجزيلانه اتى بها هو المحتق عليه وقد اساء بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التحية عليه ولا يلزمه شيء كما بهندهما فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما وعند طواف التحية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه الاولى والسعي بتأخيرها بالا شغلان بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف.

قال واذا رمى الجمرة يوم النحر ذبح شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة فهذا دم القران لانه في معنى المنعة والهدي منصوص عليه فيها والهدي من الابل والبقر والغنم على ما ذكره في بابه ان شاء الله تعالى واراد بالبدنة هنا البعير وان كان اسم البدنة يقع عليه وعلى البقرة على ما ذكرنا ويجوز سبع البعير ويجوز سبع البقرة فاذا لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة وسبعة ايام اذ ارجع الى اهله لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجعتم تلك عشرة كاملة فالتص وان ورد في التمتع فالقران مثله لانه مرتفق باداء النسكين والمراد بالحج والله اعلم وقته لان نفسه لا يصلح طرفا الا ان افضل ان يصوم قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة

قوله والسعي بتأخيرها بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف يعني ان اشتغاله بطواف التحية قبل سعي العمرة لا يكون اكثرا ثيرا من اشتغاله بها كل او نوم ولو انه بين طواف العمرة وسعيها اشتغل بنوم او اكل لم يلزمه دم فكذلك ان اشتغل بطواف التحية كذا في المبسوط **قوله** او سبع بدنة فان قيل بعض الهدي ليس بهدي قلنا اما علم جواز تصديت جابر رضي الله عنه انه قال اشتركنا حين كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقرة سبعة وفي البدنة سبعة **قوله** واراد بالبدنة هنا البعير اي في قوله او بدنة حيث عطف على قوله او بقرة وفي قوله او سبع بدنة اراد بها ما هو الا اهم منها **قوله** فاذا لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة فان صامها في

لان الصوم يدل عن الهدى فيستحب تأخيرها الى آخر وقتها رجاء ان يقدر على الاصل وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز ومعناه بعدمضي ايام التشريق لان الصوم فيها منهي عنه

اشهر الحج بعد الاحرام بالعمرة او الحج جاز ولا يجوز صوم سبعة ايام قبل الفراغ لانه معلق بشرط الرجوع والمعلق بالشرط معدوم قبله وهذا بخلاف المضاف لانه سبب في الجمل كما في قوله تعالى فعدة من ايام اخوانه لا يخرج شهود الشهر من ان يكون سببا حقيقة في حق جواز الاداء وقوله وسبعة اذا رجعتم يخرج التمتع من ان يكون سببا لصوم المتعة قبل الرجوع من منى حتى لو اداه لا يجوز لانه لما تعلق بشرط الرجوع فقبل وجود الشرط لا يتم سببه معنى وهناك اصاب الصوم الى وقت فقبل وجود الوقت يتم المصعب فيه معنى حتى يجوز الاداء وفي الكشف فان قلت ما فائدة العذ لكفة قلت الواو قد تجيء للاباحة كما في قولك جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا واو احدا منهما كان ممثلا فعذ لكفت نفيا لثوهم الاباحة وقيل كاملة اي في وقوعها بدلا من الهدى •

قوله لان الصوم يدل عن الهدى فان قيل انما يظهر حكم الخلف عند فوات الاصل وهنا لم يتحقق فوات الاصل ولو قد على الاصل في هذا الوقت لا يجزيه لانه موقت بيوم التصرف كيف يجزية الخلف وقد عرف ان خطاب الاصل يتوجه عليه ثم ينقل الى البدل للعجز عنه قلنا هذا حكم ثبت بالنص والنص وان ورد في التمتع فالقران في معناه لان الهدى انما وجب شكرا لما انعم الله تعالى عليه حيث وفق لاداء النسيك في سفر واحد وهذا المعنى اتم في القران على انا نقول لما غلب على ظنه العجز من الاصل فكأنه قد تحقق لان غالب الظن كما لم يتحقق واذا قدر على الهدى في خلال يوم الثلثة او بعد هاتين يوم النحر لزمه الهدى فيستقط حكم الصوم لانه خلف واذا قدر على الاصل قبل تأدى الحكم بالخلف سقط حكمه وان وجد الهدى بعد ما حل قبل (ان)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز لانه معلق بالرجوع الا ان ينوي المقام فيحسب
يجزى به لتعذر الرجوع ولنا ان معناه رجعتكم عن الحج اي فرضه اذ للراغ
سبب الرجوع الى اهله فكان الاداء بعد السبب فيجوز ان فات به الصوم حتى اتى
يوم النحر لم يجز له الا ادم وقال الشافعي رحمه الله يصوم بعد هذه الامام لانه صوم
موقت فيقضي كصوم رمضان وقال مالك رحمه الله تعالى عليه يصوم فيها لقوله تعالى
فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وهذا وقته ولنا النهي المشهور عن الصوم في هذه الايام

ان يصوم المبععة في ايام الذبح او بعد ها فلا هدي عليه لان التحلل قد حصل بالخلف
فوجود الاصل بعد حصول المقصود بالخلف لا يغير حكم الخلف وان لم يحل حتى
بمضي يوم النحر ثم وجد الهدى نصومه تام ولا هدي عليه لان الذبح موقت بل يوم النحر
فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو باحة التحلل فصار كانه تحلل ثم وجد الهدى •

قوله وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز اي قبل الرجوع والوصول الى الوطن لانه
معلق بالرجوع فان قبل هذا التعليق منقوض على اصله لما ان التعليقات اسباب في
الحال عنده فيحسب صار كان الرجوع قد وجد على اصله الا ترى ان الرجل اذا قال
اذا قدم فلان لله علي ان اتصدق بدرهم فعنده يجوز التعجيل بالتصدق قبل قدم فلان
وهذا لا يجوز بناء على هذا الاصل والمسئلة في نواذر صوم المبسوط وعلى هذا الاصل
ايضا جواز التكبير بعد اليمين قبل الحنث عنده ثم ههنا هو عين التعليق فلم يجز فما وجهه
قلنا نعم كذلك الا انه يفرق بين البدني والمالي في الواجبات فمجرد التعليق ثبت
نفس الوجوب لاجوب الاداء فوجب الاداء عند وجود الشرط وفي البدني لا ينفصل
الوجوب عن وجوب الاداء فلما تأخر وجوب الاداء تأخر نفس الوجوب ولانه
لو انتقض مذهبه فلا علينا وكان شمس الائمة رحمه الله كبيرا ما يذكركم من منافذاته فمنها

(كتاب الحج - باب القران)

فيتقيد به النص او يدخله النقص فلا يتأدى به ما وجب كما ملا ولا يؤدى
بعدها لان الصوم بدل والا بدال لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج

ما ذكر في الفصل الثاني من معاتل المبسوط واجنب الشافعي رحمه الله في ان القران
يطوف طوافا واحدا ويسعى سعيًا واحدًا بحديث عائشة رضي الله عنها طاف بالحجته
وعمرته طوافًا واحدًا وسعى سعيًا واحدًا هكذا رواه الشافعي رحمه الله وهذا منه
تناقض ظاهر فانه روي عن عائشة رضي الله عنها في المحلة الاولى ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان مفردًا ثم روي في هذه المحلة انه كان قارنًا ولنا ان النص يقتضي
ان يصام بمكة لانه بدل عن الهدي وانه يكون بمكة فكذا بدله الا ان النص ملقه
بالرجوع ترغيبًا وتيسيرًا اذ الصوم في وطنه ايسر لثرفته بمراققة الاقامة فلولم يجهز فيها
لعاد على موضوعه بالنقض والابطال فاذا فاتته الصوم حتى اتى يوم النحر لم يجزء الا الدم
اي دم القران وكذا اذا عجز عن الاداء ومات او صي لم يجزء البديهة انما
يلزمهم الذبح منه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يجوز القضاء والغدية
عند العجز وعلى هذا الاختلاف من كان عليه صوم كفاية فعجز بالكبر
اجزاء الغدية عنده وعندنا لا يجزئه •

قوله فيتقيد به النص اي فيتقيد بالنهي المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الا تصوموا
في هذه الايام والنص المقتضي لجواز الصوم في وقت الحج وهو قوله تعالى فصيام ثلثة ايام
في الحج لما ان الخبر مشهور مقبول بالاجماع فيتقيد به نص الكتاب بان المراد بنص
الكتاب ما وراء يوم النحر واما التشريق الايام النحر والتشريق للنهي الوارد فيها من الصوم
ثم لولم يتقيد به نص الكتاب فلا اقل من ان يورث النقص في صوم هذه الايام ومفهوم
المنع وجب عليه كما ملا فلا يؤدى بالنقص كمصوم قضاء مهان والكفاية ولا يؤدى (بعدها)

يجوز الدم على الاصل ومن عبر به انه امر في مثله بذبح الشاة فلولم يقتل على الهدي
تحلل وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل الهدي فان لم يدخل القارن بمكة وتوجه
الى عرفات فقد صار انضا للعمرة بالوقوف لانه تعذر عليه اداؤها لانه يصير بانبا افعال العمرة
على افعال الحج وذلك خلاف المشروع ولا يصير انضا بمجرد التوجه هو الصحيح من مذهب
ابي حنيفة رحمه الله ايضا والفرق له بينه وبين مصلى الظهر يوم الجمعة اذ توجه اليها ان
الامر هناك بالتوجه متوجه بعد اداء الظهر والتوجه في القران والتمتع منه
هنا قبل اداء العمرة فافترا .

قال وسقط عنه دم القران لانه لما ارتفعت العمرة لم يرتفع لاداء النكسين وعليه
دم لرئيس عمرته بعد الشروع فيها وعليه تضاعف الصلوة الشروع فيها فاشبه بالمحصر
والله تعالى اعلم بالصواب .

بعدها لان الهدي اصل وقد نقل حكمه الى خلف موصوف بصفة على خلاف القياس
اذ الصوم ليس بمثل له صورة ومعنى وقد تعذر ادائه على الوصف المشروع فصار هذا
بدلا لا وجود له بحال فنقل الحكم الى الاصل وهو الدم كما لمظاهر لما نقل الحكم في حقه
من التحريم الى صوم موصوف لم يجز الا ان يؤديه بوضعه .

قوله وجوز الدم على الاصل اي انما جاز الدم على الاصل لا ان يكون بدلا
من الصوم فيلزم بدل البدل **قوله** ولا يصير انضا بمجرد التوجه هو الصحيح احتراز من رواية
الحسن فانه يروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يصير انضا للعمرة بالتوجه الى عرفات
وهذا هو القياس على مذهبه كما جعل التوجه الى الجمعة قبل فراغ الاماء
بمنزلة الشروع في الجمعة في ارتفاض الظهر والله اعلم بالصواب . (قوله)

(كتاب الحج - باب التمتع)

باب التمتع

التمتع أفضل من الأفراد ومن أبي حنيفة رحمه الله أن الأفراد أفضل لأن التمتع سفرة واقع
 لعمرة والمفرد سفرة واقع لحجته وجه ظاهر الرواية أن في التمتع جمعابين العبادتين فاشبه
 القران ثم فيه زيادة نكح وهو إرفاق الدم وسفرة واقع لحجته وأن تخللت العمرة لانه تابع للحج
 كتخلل السنة بين الجمعة والمعنى اليها والتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدى ومتمتع
 لا يسوق الهدى ومعنى التمتع التفرق بإداء النسكين في سفرة واحد من غير أن يلزم بأهله بينهما
 المأما صحبا ويدخله اختلافات بينهما إن شاء الله تعالى وصفته أن يبندى من المبيتات في أشهر
 الحج فيحرم بالعمرة ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى لها ويحلق أو يقصر وقد حل من عمرته

باب التمتع

قوله لأن التمتع سفرة واقع للعمرة بدليل أنه إذا فرغ من العمرة صار مكيا حكما في
 حق المبيتات لأنه يقيم بمكة حالا ثم يحرم للحج من المسجد الحرام فصا بسفرة
 منتهيا بالعمرة وأما المفرد فسفرة واقع لحجته والحج فريضة والعمرة سنة والسفر الواقع للفرض
 أولى من الواقع للسنة **قوله** من غير أن يلزم بأهله بينهما المأما صحبا والالمأم الصحيح
 مباركة من النزول في وطنه من غير بقاء بصفة الاحرام وهذا إنما يكون في التمتع إذا لم يسق
 الهدى فاما إذا ساق الهدى فالما لا يكون صحبا وذلك لا يمنع صحة التمتع
 خلافا لمحمد رحمه الله على ما يأتي وذكر في المحيط وتفسير الالمأم الصحيح أن يرجع
 إلى أهله ولا يكون العود إلى مكة مستحقا عليه وعن هذا قلنا أنه لا تمتع لأهل مكة
 وأهل المواقيت ومن دونها إلى مكة أما أهل مكة فلأن من شرط التمتع أن لا يلزم بأهله
 فيما بين عمرته وحجته المأما صحبا وأما أهل المواقيت ومن دونها فلأنهم لا يحقوا
 بأهل مكة ولهذا جاز لهم دخول مكة بغير احرام فالحقوا بهم في هذا الحكم أيضا (قوله)

وهذا هو تفسير العمرة وكذلك إذا أراد أن يعمر بالعمرة فعل ما ذكرناه كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء وقال مالك رح لا حلق عليه إنما العمرة الطواف والمعنى وحجته عليه ما روينا وقوله تعالى محللين رؤسكم الآية نزلت في عمرة القضاء ولأنها لما كان لها تحريم بالتلبية كان لها تجليل بالحلق كالحج ويقطع التلبية لهذا ابتداء الطواف وقال مالك رحمه الله كما وقع بصرة على البيت لأن العمرة زيارة البيت وتتم به ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء قطع التلبية حين استلم الحجر ولأن المقصود هو الطواف فيقطعها عند افتتاحه ولهذا يقطعها الحاج عند افتتاح الرمي .

قوله وهذا هو تفسير العمرة وليس للعمرة طواف القدوم ولا طواف الصدر أو طواف القدوم ولأنه كما وصل إلى البيت تمكن من أداء الطواف الذي هو ركن في هذا المنسك فلا يشتغل بغيره بخلاف الحج فإنه عند القدوم لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج فيأتي بالطواف المسنون إلى أن يجيء وقت الطواف الذي هو ركن وما طواف الصدر فكان الحسن يقول في العمرة طواف الصدر أيضا في حق من قدم معتمرا إذا أراد الرجوع إلى أهله كما في الحج ولكننا نقول أن معظم الركن في العمرة الطواف وما هو معظم الركن في النسك لا يتكرر عند الصدر كالوقوف في الحج لأن الشيء لا يجوز أن يكون معظم الركن في نسك وهو بعينه غير ركن في هذا النسك كذا في المبسوط

قوله في عمرة القضاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم للعمرة فاتى مكة فمنعه أهل مكة فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وقع الصلح بينهم فقصى تلك العمرة **قوله** لأن العمرة زيارة البيت ويتم به أي ويتم الزيارة لوقوع بصرة على البيت

قوله ولهذا يقطعها الحاج عند افتتاح الرمي أول مناسك الحج في هذا اليوم الرمي كما أن أول مناسك المعتمر هو الطواف ثم الحاج يقطع التلبية عند افتتاح الرمي لأحين

(كتاب الحج - باب التمتع)

قال ويقوم بمكة حالاً لانه حل من العمرة فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد
الشرط ان يحرم من الحرم اما المسجد فليس بلازم وهذا لانه في معنى المكى ومبقات
لمكى في الحج المحرم على ما بينا وفعل ما يفعله الحاج المفرد لانه مؤد للحج الا انه يرمل في
طواف الزيارة ويحرم بعد ما كان هذا اول طواف له في الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة
ولو كان هذا الممتع بعدما احرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف
الزيارة ولا يسعى بعده لانه قد اتى بذلك مرة وعليه دم التمتع للنص الذي تلوناه
فان لم يجد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع على الوجه الذي بيناه في القران

دخل موضع الرمي فكذا في العمرة يقطعها بعد الشروع في الطواف فان قيل هذا
الاستدلال لا يتم عليه لانه يقطع التلبية عنده كما يقف بعرفة قبل يوم الرمي فلنا الطواف
هنا كما لو قوف ثمه فكما لا يقطع قبل الوقوف فكذا لا يقطع هنا قبل ان يشرع في الطواف •
قوله فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد هذا بيان آخر وقت الاحرام
وما تقدم احرامه بالحج فهو افضل لان فيه اظهار الممارسة والرفقة في العبادة ولانه اشق
على البدن فكان افضل كذا في المبسوط **قوله** وفعل ما يفعله الحاج المفرد غير انه
لا يطوف طواف النجبة لانه لما حل صار هو المكى سواء ولا نجبة للمكى كذا هذا
قوله بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة والمفرد يطوف طواف القدوم يأتي بالرمل فيه فلا يرمل
في طواف الزيارة بخلاف الممتع فانه لا يأتي بطواف القدوم **قوله** ولو كان هذا الممتع
بعد ما احرم بالحج طاف يريد به انه طاف طواف القدوم مع انه لم يكن سنة في حقه
وسعى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده رمل في طواف النجبة اوله يرمل
لانه لما سعى بعده فقد سقط الرمل لان الرمل انما شرع في طواف بعده سعي ولا سعي
هنا لانه وجد مرة فلذلك سقط الرمل •
(قوله)

فان صام ثلاثة ايام من شوال ثم اعتمر لم يجزه من الثلاثة لان سبب وجوب هذا الصوم التمتع لانه بدل من الدم وهو في هذه الحالة غير ممتنع فلا يجوز اداءه قبل وجود سببه وان صامها بعد ما احرم بالعمره قبل ان يطوف عندنا جاز خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه له قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ولنا انه اداء بعد انعقاد سببه والمراد بالحج المذكور في النص وقته على ما بينا والافضل تاخيرها الى آخر وقتها وهو يوم هرفة لما بينا في القران وان اراد الممتنع ان يعوق الهدى احرم وساق هديه وهذا افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق الهدى ايام نعمة ولان فيه استعدادا ومصارعة فان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل .

قوله فان صام ثلاثة ايام من شوال ثم اعتمر اي احرم بالعمره **قوله** ولنا انه اداء بعد انعقاد سببه فيجوز كمن ادى الزكوة قبل التحول بعد النصاب او مخرج انسانا خطأ فصام قبل الموت كفارة او لما فر صام رمضان قبل ان يقيم وذلك لان الحبب ما ذكره الله تعالى وهو التمتع بالعمره الى الحج فاصل العلة التمتع بالعمره بالشروع فيها في وقت الحج ووصلها الوصل بالحج وهذا لان العرب كانت ترى العمره في اشهر الحج من افجر الفجور ففسخ الاسلام ذلك بهذه الآية فكان تمتعا بالعمره في اشهر الحج اي ارتقا قابا باحة الشروع فيها في وقت الحج فكان اصل موجب الشكر هو الارتفاق بغيرية العمره في اشهر الحج لانه لم يكن له هذا الارتفاق قبل هذا وكذلك يرتفق بالحج فجرى الوصل بالحج مجرى الوصف لاصل العلة كالنماء للنصاب فيجوز تعجيل الواجب كما يجوز هنا كعدم الوصف منع وجوب الاداء ولم يمنع التعجيل

لحديث عائشة رضي الله عنها على ما روينا والتقليد اولى من التجليل لان له ذكر في الكتاب ولانه للاعلام والتجليل للزينة ولي ثم يقلد لانه يصير محرما بتقليد الهدى والتوجه معه على ما سبق والاولى ان يعقد الاحرام بالتلبية ويصوق الهدى وهو نفل من ان يعود هالانه صلى الله عليه وسلم احرم بذى الحليفة وهذا ما تساق بين يديه ولانه ابلغ في التشهير الا اذا كانت لا تنماق فحينئذ يعودها .

قال واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولا يشعر عند ابي حنيفة رح ويكره والاشعار هو الادماء بالجرح لغة وصفته ان يشق سنامها بان يطعن في اسفل السنام من الجانب الايمن فالواو الا شبه هو الا يمر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في جانب اليسار مقصود او في جانب الايمن اتفاقا ويلطخ سنامها بالدم اهلا ما وهذا الصنع مكروه عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما حسن وعند الشافعي رحمه الله سنة لانه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ولهما ان المقصود من التقليد ان لا يهاج اذا ورد ماء او كلاً او يرد اذا اصل وانه في الاشعار اتم لانه النزم فمن هذا الوجه يكون سنة الا انه عارضة جهة كونه مثلاً فقلنا احسنه ولا يبي حنيفة انه مثله وانه منهى عنه

قوله لحدث عائشة رضي الله عنها على ما روينا اي في فصل قبل باب القران انها قالت كتب اقبل فلا يد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لانه ذكر في الكتاب وهو قوله تعالى ولا الهدى ولا الغلائد **قوله** على ما سبق اي في فصل قبل باب القران **قوله** والا شبه هو الا يمر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في الجانب الايسر مقصودا وذلك لان الهدايا كانت مقبلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يدخل بين كل بعيرين من قبل الرؤس فكان الرمح يمينه لا شماله وكان يقع طعنه عادة اولا على بغار البعير الذي هو حمار رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم

ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم واشعار النبي صلى الله عليه وسلم بان لصيانة الهدى لان
المشركين لا يمتنعون عن تعرضه الا به وقبل ان اباحنيفة كره اشعار اهل زماننا بغير
نية على وجه يخالف منه السراية وقبل انما كره اثاره على التقليد .

قال فاذا دخل مكة طاف ومعنى وهذا البعرة على ما بينا في متمنع لا يموق
الهدى الا انه لا يحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية لقوله صلى الله عليه وسلم

ثم كان يعطف من يمينه ويشعر الاخر من قبل يمين البعير اتعا فلا تقصد اليه فصار
الا امر الاصلي احق بالاعتبار في الهدى اذا كان واحدا .

قوله ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم لان المحرم يوجب الامتناع والاشعار سنة
او حسن فيكون المحرم اولى فان قيل الاشعار من النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
فيكون فعله ناسخا لحرمة المثلة قلنا روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ما قام خطيبا
الا وقد نهى في خطبته من المثلة وقد خطب يوم العيد فقد نهى من المثلة فيكون
باقية على حرمتها **قوله** وقبل ان اباحنيفة رحمه الله كره اشعار اهل زمانه هذا تأويل
الطحاوي قال ما كره ابو حنيفة رحمه الله اصل الاشعار فكيف يكره ذلك مع ما اشتهر
فيه من الآثار وانما كره اشعار اهل زمانه لانه رآهم يحتصون في ذلك على وجه يخالف منه
هلاك البدنة لسرايته خصوصا في حرا لبحا زفرأى الصواب في مد هذا الباب على
العامة لانهم لا يقفون على الجلد فاما من وقف على ذلك بان قطع الجلد دون اللحم
فلا بأس بذلك كذا في المبسوط وقبل انما كره اثاره على التقليد هذا تأويل الشيخ الامام
ابي منصور رحمه الله كما يثار الكتابية على المعلمة **قوله** فاذا دخل مكة اي المتمتع
الذي ما في الهدى . **قوله**

(كتاب الحج - باب التمتع)

واستقبلت من امرئ ما استدرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة وتحللت منها وهذا ينبغي التحلل عند موق الهدى ويحرم بالحج يوم التروية كما يحرم أهل مكة على ما بينا وان قدم الاحرام قبله جازما عجل التمتع من الاحرام بالحج فهو افضل لانه من الجسارعة وزيادة المصلحة وهذه الافضية في حق من ساق الهدى وفي حق من لم يحق وعليه دم وهو دم التمتع على ما بينا واذا حلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين لان الحلق محلل في الحج كالسلام في الصلوة فيتحلل به منهما

قوله لو استقبلت من امرئ ما استدرت كان النبي عليه السلام تمتع وساق الهدى ولما فرغ من افعال العمرة امر الصباة ان يحلقوا رؤسهم ويحللوا وهم ينتظرون ان النبي عليه السلام هل يتحلل عن العمرة ام يغتسل بافعال الحج فقال عليه السلام لو استقبلت من امرئ ما استدرت لو علمت في ابتداء شروعي في العمرة ما استدرت اي ما علمت الا ان هذا العارض يعترض لي في هذا الوقت لما سقت الهدى ولجعلت ما اتيت به عمرة وتحللت منها ففعلت شاعلا اعترض للنبي عليه السلام فاحتاج الى التحلل قبل مجيء اوانه فقال عليه السلام هذا القول وانه ينفي التحلل عند موق الهدى ولان التحلل يصير بالحرق محرما في الابتداء فان بقي الاحرام به اولى **قوله** فاذا حلق يوم النحر التحلل بالحلق عند اي حنيفه رح يتوقف بالحرم وباليام النحر وجوبا وعند محمد رح بالحرم وجوبا وباليام النحر استحبابا وعند اي يوسف رح بهما جميعا استحبابا **قوله** فقد حل من الاحرامين اي احرام العمرة والحجبة فان قبل لو كان احرام العمرة باقيا الى وقت الحلق ينبغي ان يلزم دمان فيما اذا جنس قبيل الحلق وقد قال علماء ونا رحمه الله ان القارن لو قتل صيدا بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق فعليه قيمة واحدة ولو بقي احرام العمرة بعد الوقوف لوجب عليه قيمتان كما قبل الوقوف فلنا ان احرام العمرة انتهى بالوقوف وانما يبقى في حق التحلل لا هيران التحلل (لا)

وليس لأهل مكة تمتع ولا قران وإنما لهم الأفراد خاصة خلافاً للشافعي رحمه الله
والحجة عليه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
ولأن شرعهما للترفة بسقاط إحدى السفوتين وهذا في حق الأفاقي ومن كان
داخل المواقيت فهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له منعة ولا قران بخلاف المكي
إذا خرج إلى الكوفة وقرن حيث تصح لأن عمرته وحجته مباحتان فصار بمنزلة
الأفاقي وإذا عاد الممتع إلى بلده بعد فراغه من العمرة ولم يكن سابق
الهدى بطل تمتعه لأنه لم ياهله فيما بين تمكين المأما مصححاً وبذلك يبطل التمتع

لا يتصور إلا بعد قيام الإحرام فيبقى الإحرام في حق التحلل لا غير كإحرام المفرد بالحج بعد
الحلق فإنه لا يبقى في حق سائر المحظورات ويبقى في حق الجماع ضرورة طواف الزيادة
وإنما قلنا أن إحرام العمرة لا يبقى بعد الوقوف لأن الله تعالى جعل الحجبة غاية إحرام العمرة
والمضروب له الغاية لا يبقى بعد وجود الغاية اللازمة وهي ما ذكرنا وأما ما يبق إحرام
العمرة لم تقع الجنابة عليه فلا يجب لأجله شيء كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحم.
قوله وليس لأهل مكة تمتع ولا قران وإنما لهم الأفراد خاصة خلافاً للشافعي رحم فان
عنده لهم القران والتمتع ولكن لأدم عليهم والأصل فيه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن
أهله حاضري المسجد الحرام وذلك إشارة إلى التمتع عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى إلى
الحكم الذي هو وجوب الهدى أو الصوم وتولنا أحق إذ لو كان كذلك لقبل على من لم يكن أهله
حاضري المسجد الحرام إذا تمتع شرعنا أن شقنا ففعلناه والألا وأما الدم أو الصوم بعد الخروج
فعلينا الاختياراً فإنه محاصر والمسجد عندنا أهل مكة ومن كان في الميقات سواء كان بينه وبين
مكة مسيرة سبعة أو لم يكن وقال الشافعي رحمه الله لهم أهل مكة ومن حولها إذا لم يكن بينه
وبين مكة مسيرة السفر كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله **قوله** بخلاف المكي
إذا خرج إلى الكوفة وقرن حيث يصح وإنما خصه بالقران دون التمتع لأنه لو اعتذر

(كتاب الحج - باب التمتع)

كذا روي عن عدة من الصحابة والتابعين واذا ساق الهدى فالمامة لا يكون صحيحاً ولا يبطل تمتعه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يبطل لانه اذا هما بسفرتين ولهما ان العود مستحق عليه ما دام على نية التمتع لان العوق يمنع من التحلل فلا يصح المامة بخلاف المكّي اذا خرج الى الكوفة واحرم بعمره وساق الهدى حيث لم يكن متمتعاً لان العود هنا لك غير مستحق عليه نصح المامة باهله ومن احرم بعمره قبل اشهر الحج فطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتممها واحرم بالحج كان متمتعاً لان الاحرام عندنا شرط فبصح تقديمه على اشهر الحج وانها يعتبر اداء الافعال فيها وقد وجد الاكثر والاكثركم الكل وان طاف لعمره قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصا عدة حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً لانه ادى الاكثر قبل اشهر الحج وهذا لانه يحال لا يفسد نسكه بالجماع فصاركما اذا تحلل منها قبل اشهر الحج ومالك رحمه الله تعالى عليه يعتبر الاتمام في اشهر الحج

هذا المكّي في اشهر الحج ثم حج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً بخلاف الآفاني اذا ساق الهدى ثم ألم باهله محرماً كان متمتعاً لان العود هنا مستحق عليه فيمنع ذلك صحة المامة باهله واما في المكّي هذا العود غير مستحق عليه وان ساق الهدى فكان المامة باهله صحيحاً فلذلك لم يكن متمتعاً كذا في المبسوط وذكر الامام المحبوبي في الجامع الصغير ان هذا المكّي الذي خرج الى الكوفة وقرن انما يصح فرائه اذا خرج من الميقات قبل دخول اشهر الحج فما اذا دخل اشهر الحج وهو بمكة صار ممنوعاً من القران شره ما فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات فاما اذا دخل اشهر الحج وهو بالكوفة فهو غير ممنوع من القران لانه في هذه الحالة بمنزلة الكوفي كذا روي عن محمد رحمه الله

قوله كذا روي عن عدة من الصحابة والتابعين روي عن ابن عمر سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومطاع وطاوس وابراهيم رضي الله عنهم **قوله** ومن احرم بعمره قبل اشهر الحج (هنا)

والحجة عليه ما ذكرنا ولان الترفق باداء الأفعال والمتمتع المترفق باداء النسكين
في سفرة واحدة في اشهر الحج .

قال واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روي
عن العبادلة الثلاثة وعبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم اجمعين ولان الحج
يموت بمضي عشر ذي الحجة ومع بقاء الوقت لا يتحقق الفوات وهذا يدل
على ان المراد من قوله تعالى الحج اشهر معلومات شهران وبعض الثالث لا كله

هنا مذاهب ثلاثة فعندنا تقدم الاحرام على اشهر الحج غير مانع لصحة التمتع بعد
ان اتى بأفعال العمرة باكثرها في اشهر الحج وعند مالك رحمه الله تقديم أفعال
العمرة على اشهر الحج ايضا لا يمنع صحة التمتع بعد ان كان التحلل من احرام العمرة
في اشهر الحج وعند الشافعي رحمه الله اذا احرم بالعمرة قبل اشهر الحج لم يكن متمتعا
وان كان اداء اعمال العمرة في اشهر الحج فعند المعبر وقت الاحرام بالعمرة وعند مالك
رحمه الله وقت التحلل من الاحرام ونحن نقول ان كان اداء الاعمال قبل اشهر الحج
لم يكن متمتعا لان احرامه في غير اشهر الحج ما رخصت لا يفسد بالجماع فهو كما لو تخطل
منه وان لم يأت بالأعمال حتى دخل اشهر الحج فاحرامه للعمرة في اشهر الحج بحيث
يفسد بالجماع فصار كما لو احرم بها في اشهر الحج لانه مترفق باداء النسكين في اشهر الحج .

قوله والحجة عليه ما ذكرنا هو قوله وقد وجد الاكثر ولاكثر حكم الكل
قوله واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وقال مالك رحمه الله
جميع ذي الحجة من اشهر الحج ايضا وهو مروى من عروة بن الزبير لظاهر قوله تعالى
الحج اشهر معلومات اي وقت الحج وقائدة مذهبه انما تظهر في جواز تأخير طواف
الزيارة فان قلت فكيف كان الشهران وبعض الثالث اشهر قلت اسم الجمع يشترك فيه

كتاب الحج - باب التمتع

فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجا خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده يصير محرما بالعمرة لانه ركن عند ه وهو شرط عندنا في شبه الطهارة في جواز التقديم على الوقت ولان الاحرام تحريم اشياء والحج اجاب اشياء وذل يصح في كل زمان وصار بالتقديم على المكان .

قال واذا قدم الكوفي بعمرة اشهر الحج وفرغ منها وحلق او قصر ثم اتخذ مكة او البصرة دارا وجع من ماله ذلك فهو متمتع اما الاول فلانه ترفق بنسكين في سفره حتى اشهر الحج واما الثاني فقل هو بالاتفاق وقيل هو قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يكون متمتع لان المتمتع من تكون عمرته مبيتة وحجته مكية ونسكه هذان مبيتان وله ان الصغرة الاولى قائمة مالم يعد الى وطنه وقد اجتمع له نساك في فوجب دم التمتع

ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقيل نزل بعض الشهر منزلة كلمة كما يقال رأيتك سنة كذا او على عهد فلان ولعل العهد عشرون سنة او اكثر وانما رآه في ساحة منها كذا في الكشاف .

قوله فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه فان عنده يصير محرما بالعمرة لان الوقت وقت العمرة الا ترى انه لو فات حجه بمضي الوقت يبقى احرامه للعمرة فكذلك اذا حصل ابتداء احرامه في غير اشهر الحج وهو شرط عندنا بدليل انه يبقى مستدما الى الفراغ منه وهذا حد شرط العبادة لاحد ركن العبادة وصار بالتقديم على المكان فانه لو احرم من ديرة اهله صح وانما يكره الاحرام قبل اشهر الحج لانه لا يأمن من موافقه المحظورات اذا طال مكثه في الاحرام **قوله** واذا قدم الكوفي بعمرة في اشهر الحج الى آخره اعلم بان جنس هذه المسئلة على اربعة اوجه الاول اذا قام بمكة بعدما فرغ من العمرة (فحلق)

فان قدم بعمره فافسد ما فرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في شهر الحج
وحج من عامه لم يكن متمعا عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا هو متمع لانه انشاء سفر
وقد تفرق فيه نسكين وله انه باق على سفره ما لم يرجع اليه وطنه فان كان رجعا الى
اهله ثم اعتمر في شهر الحج وحج من عامه يكون متمعا في قولهم جميعا لان هذا انشاء
سفر لانها السفر الاول وقد اجتمع له نكاح صحيحان فيه ولو بقي بمكة ولم يخرج
الى البصرة حتى اعتمر في شهر الحج وحج من عامه لا يكون متمعا بالاتفاق لان عمرته
مكية والسفر الاول انتهى بالعمره العائد قولا تمتع لاهل مكة ومن اعتمر في شهر الحج
وحج من عامه فافسد مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج من مهدة الاحرام
الا بالافعال وسقط دم المتعة لانه لم يترفع بهاء نسكين صحيحين في سفرة واحدة

فحلق ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه هو متمع والوجه الثاني اذا خرج من مكة
ولكن لم يجاوز الميقات واجاوز ولكن لم يتخذ موقعا دارا لم ينوالا قامة فيه خمسة عشر
يوما حتى حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه متمع ايضا والثالث اذا خرج من الميقات
وعاد الى اهله ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه ليس بمتمتع والرابع اذا خرج من الميقات
فاتى البصرة فاتخذها دارا ثم حج من عامه ذلك قال في الكتاب اي في الجامع الصغير
هو متمع ولم يذكر فيه خلافا وروى الحاكم الشهيد عن ابي عصمة سعد بن عاذر
رضي الله عنهم اما ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قولهما لا يكون
متمعا هكذا ذكر الطحاوي وذكر الجصاص رحمه الله انه لا يكون متمعا على قول
الكل كذا في المحيط والخلاف فيما اذا اتخذ البصرة دارا بان ينوي الاقامة بها
خمس عشرة يوما اذ لو لم ينوالا قامة بها خمسة عشر يوما ثم حج من عامه ذلك يكون
متمعا اتفاقا كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى.

قوله وان قدم بعمره اي باحرام عمره فافسدها بان جامع امرأته قبل افعال العمرة

(كتاب الحج - باب التمتع)

واذا تمتعت المرأة فصحت بشاة لم يجزها من المتعة لأنها ات بغير الواجب وكذا
 الجواب في الرجل وإذا حاضت المرأة هذا لا حرام اغتسلت واحرمت ومنعت
 كما يصنع الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر لحديث عائشة رضي الله عنها
 حين حاضت بحرف ولأن الطواف في المسجد والوقوف في مُعازة وهذا الاغتسال
 لا حرام لا للصلوة فيكون مفيداً فان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة
 انصرفت من مكة ولا شيء عليها طواف الصدر لانه عليه السلام رخص للنساء الحيض
 في ترك طواف الصدر ومن اتخذه مكة داراً فليس عليه طواف الصدر لانه على من يصدر

و فرغ منها وفصر ثم اتخذ البصرة داراً ثم اعتمر في اشهر الحج اي قضى العمرة
 التي اقصد ما خرج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً عند أبي حنيفة رحمه الله هذا اذا كان
 خرج الى البصرة في اشهر الحج وما اذا خرج قبل اشهر الحج واعتمر وحج من عامه ذلك
 فانه يكون متمتعاً بخلاف كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله والفتاوى الطهريّة

قوله واذا تمتعت المرأة فصحت بشاة لم يجزها من المتعة لأنها ات بغير الواجب
 لان الواجب عليها الدم بسبب التمتع والاصحية غير واجبة عليها لانها مما فرقة
 اولان الاصحية لو كانت واجبة عليها بسبب شرائها بنية الاصبحة اولافا منها بعد
 استظهارها لكن الاصحية غير هذا الواجب فاذا نوت احدها لم يجز من الآخر
 وكذلك الجواب في الرجل الا انه خص المرأة بالذكرا لان المرأة كانت هي
 السائلة فوضع المسئلة على ما وقعت واما لان الغالب من حالهن الجهل ونية الاصحية
 في هدي المتعة لا يكون الا من جهل ثم لما لم يجز من المتعة كان عليها دمان سوى ما ذبحت
 دم لاجل المتعة ودم آخر لانها قد حلت قبل الذبح كذا في الجامع الصغير للمصنوعي وغيره
قوله وهذا الاغتسال لا حرام للصلوة فيكون مفيداً للحصول النظافة هذا جواب سؤال
 بان يقال هي حائض فلا يعيدها الاغتسال

(قوله)

١ كتاب الحج - باب الجنائيات

الاذا اتخذها دارا بعد ما حل النفر الاول فيما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله ويرويه البعض عن محمد رحمه الله لانه وجب عليه بدخول وقته فلا يسقط بنية الاقامة بعد ذلك والله اعلم بالصواب *

باب الجنائيات

واذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان طيب عضوا كاملا فإزاد فعليه دم وذلك مثل الرأس والساق والغضوفا اشبه ذلك لان الجنابة تتكامل بتكامل الارتماق وذلك في العضو الكامل فيترتب عليه كمال الموجب

قوله الا اذا اتخذها دارا بعد ما حل النفر الاول وهو اليوم الثالث من ايام النحر فعليه طواف الصدر عند ابي حنيفة ومحمد وحل لانه لم يوجب وقت الصدر قبل بنية الاقامة فلا تسقط عنه بنية الاقامة بعدد كما لو حاست بعد خروج وقت الصلوة لا تسقط عنها تلك الصلوة وقال ابو يوسف رحمه الله اذا نوى الاقامة قبل ان يأخذ في طواف الصدر سقط عنه طواف الصدر لانه وان دخل وقته فلا يصير طواف الصدر دين عليه بدخول وقته فنية الاقامة بعد دخول الوقت وقبله سواء كمالو حاست بعد دخول وقت الصلوة لا يلزمها تلك الصلوة والله اعلم بالصواب *

باب الجنائيات

قوله اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة ذكر الكفارة مجملا لان موجبها مجمل حيث ذكر التطيب مطلقا من غير تقيد بعضوا وما دون عضو ثم شرع في بيان هذا المجمل فقال ان تطيب عضوا كاملا فعليه دم ثم وثم الى آخره اعلم ان المحرم ممنوع من استعمال الطيب والدهن لقوله عليه السلام الحاج الشعث الثفل واستعمال الدهن والطيب يزيل هذا الوصف وما يكون صفة للعبادة بكرة اذ الله كذا في المبسوط *

وان طبيب اقل من عضوف عليه الصدقة لقصور الجنابة وقال محمد رحمه الله يجب بقدره من الدم اعتبارا للجزء بالكل وفي المتن ان اذ اطيبت ربع العضوف عليه دم اعتبارا بالخلق ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله ثم واجب الدم يتأدى بالشاة في جميع المواضع الا في موضعين نذكرهما في باب الهدى ان شاء الله تعالى وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاء من بر الا ما يجب بقتل القملة والجردة هكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى •

قال: ان خضب رأسه احشاء فعليه دم لانه طبيب قال صلى الله عليه وسلم الحناء طيب وان صار ملبدا فعليه دمان دم للطبيب ودم للنظفة ولو خضب رأسه بالوسمة لا شيء عليه لانها ليست بطيب وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه انه اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداع فعليه الجزاء باعتبار انه يغلف رأسه وهذا صحيح •

قوله وان طبيب اقل من عضوف عليه صدقة وكان الشعبي رحمه الله يقول القليل والكثير من الطبيب سواء من وجوب الدم به لان الرأحة الطيبة يوجد منه سواء استعمل القليل او الكثير ولكن نقول انجزاء انما يجب بحسب الجنابة وانما تكامل الجنابة بما هو المقصود من قضاء التفت والمعتاد استعمال الطبيب في عضوكا مل فيتم به جنايته وفيما دون ذلك في جناية نقصان فنكفيه الصدقة **قوله** ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله تعالى وهو ما ذكر في هذا الباب في قوله واذا حلق ربع رأسه ان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه معتاد بخلاف تطيب ربع العضول لانه غير مقصود **قوله** الا في موضعين من طواف الزيادة جنبا ومن جامع بعد الوقوف بعرفة **قوله** وان صار ملبدا بان كان الحناء جامدا غير مائع وهذا اذا طأه يوما الى الليل فان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وكذا اذا عطى ربع (رحمه)

ثم ذكر في الأصل رأسه ولحيته واقتصر على ذكر الرأس في الجامع الصغير دل أن كل واحد منهما مضمون فإن أدهن بزيت فعليه دم عدد أبي حنيفة روح وقالاعليه الصدقة وقال الشافعي رحمه الله إذا استعمله في الشعر فعليه دم لازالةالشعث وإن استعمله في غيره فلا شيء عليه لانه دمه ولهما أنه من الأبطمة لأن فيه ارتفاقاً بمعنى قتل الهوام وإزالة الشعث فكانت جناية قاصرة ولا يبي حنيفة رحمه الله أنه أصل الطبيب ولا يخلو من نوع طب ويقتل الهوام ويملن الشعر ويزيل الثنت والشعث تتكامل الجنابة بهذه الجملة فيوجب الدم وكونه مقطوعاً لا ينال فيه كالزهر فإن وهذا الخلف في الزيت البحت والحل البحت أما المطيب منه كالبنفسج والزنبق وما أشبههما يجب باستعماله الدم بالاتفاق لانه طب وهذا إذا استعمله على وجه التطيب ولود أوى به جرحه أو شقوق رجله فلا كفارة عليه لانه ليس بطبيب في نفسه إنما هو أصل الطبيب أو هو طبيب من وجه فيشترط استعماله على وجه التطيب بخلاف ما إذا تداءى بالمسك وما أشبهه

الرأس وأما إذا كان أقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الفوائد الظهيرية الوسمه بضم العين وسكونه شجرة ورقها خضاب كذا في المغرب .
قوله ثم ذكر في الأصل رأسه ولحيته أي في مسئلة الجنابة صرح بخبر الإسلام رحمه الله **قوله** ولو أدهن بزيت أي بزيت خالص وخص الزيت فإنه لو أدهن بالشحم أو بالسمن فلا شيء عليه ذكره في التجريد **قوله** فكانت جناية قاصرة لانه ليس فيه معنى الطبيب لأن رائحته غير مستلذة **قوله** والحل البحت أي الخالص والحل دهن السمسم **قوله** والزنبق بوزن الغبرودهن الأبيض وما أشبههما كدهن البان وهو شجر **قوله** إنما هو أصل الطبيب فإن الروائح يبقى في الدهن فيصير هالبة فيجب بأصل الطبيب إذا

وان لبس ثوبا مخيطا او غطى رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه الاول الشافعي رحمة الله تعالى عليه يجب الدم بنفس اللبس لان الارتفاق يتكامل بالاشتغال على بدنه ولنا ان معنى الترتق مقصود من اللبس فلا بد من اعتبار المدة لينتصل على الكمال ويجب الدم فقدر اليوم لانه يلبس فيه ثم ينزع عادة وتتفاصد وله الجنائية فوجب الصدقة غير ان ابا يوسف رحمه الله اقام الاكثر مقام الكل ولو ارتدى بالقميص او اتشح به او تزرر بالسر او ويل فلا باس به لانه لم يلبسه لبس المخيط وكذا لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين خلافا لفرج لانه مالبسه لبس القباء

استعمله جلبي ونجته الطبيب كما اذا كسر المحرم بيض الصيد يلزمه الجزاء كما يلزم بقتل الصيد •

قوله او غطى رأسه يوما كاملا وليلة كاملة كذا في الاسرار ومبسوط فخر الاسلام ولو لبس المحرم اللباس كله من القميص والسر او ويل والقباء والخفين يوما كاملا يلزمه دم واحد وكذا لو دام اياها ما او كان ينزعه في الليل ما لم يعزم على تركه او يكثر الاول وعند محمد رحمة الله تعالى عليه واحدة كذا ذكره الامام الولو الجي والامام التمر تاشي رحمه الله **قوله** او اتشح توشح الرجل واتشح هو ان يدخله تحت يده اليمنى ويلقيه على منكبه الا يسركا يفعل المحرم وكذا الرجل يتوشح بحمائل سيفه فيقع الحمائل على عاتقه اليسرى ويكون اليمنى مكشوفة وقال الامام المرحومي رحمة الله تعالى عليه التوشح ان يفعل بالثوب ما يفعل القصار في المقصرة قريب مما ذكرت وبما ما ذكر الامام خواهر زاده رحمه الله تعالى عليه (ان)

ولهذا يتكلف في حفظه والتدبير في تغطية الرأس من حيث الوقت ما بينا ولا خلاف انه لفه اطفي جميع رأسه يوما كاملا يجب عليه الدم لانه ممنوع عنه ولو غطي بعض رأسه فالمروي من ابي حنيفة رحمه الله انه اعتبر الربع اعتبارا بالحلق والعورة وهذا لان ستر البعض استمناع مقصود يعتاد به بعض الناس ومن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر اكثرا للرأس اعتبار الحقيقة واذا حلق ربع رأسه اربع لحيتته فصاعدا فعليه دم فان كان اقل من الربع فعليه صدقة وقال مالك رحمه الله لا يجب الا بحلق الكل وقال الشافعي رحمه الله يجب بحلق الغليل اعتبارا بنبات الحرم ولنا ان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه معناه فتكامل به الجنابة وتقاصر فيما دونه بخلاف تطيب ربع العضو لانه غير مقصود وكذا حلق بعض اللحية معتاد بالعراق وارض العرب وان حلق الرقبة كلها فعليه دم لانه عضو مقصود بالحلق وان حلق الابطين او احدهما فعليه دم لان كل واحد منهما مقصود بالحلق لا بدفع الاذى ونيل الراحة فاشبه العانة ذكر في الابطين الحلق هنا وفي الاصل التتة وهو الصنة

ان المعنى يتوشح جميع بدنه كنجواز الملبس او قميص واحد فبعد على ان استعمال التوشح متعدبا هكذا غير مصدوع كذا في المغرب

قوله ولهذا يتكلف في حفظه اي يحتاج الى التكلف في حفظه على منكبته عند اشتغاله بعمل كما يحتاج اليه لابس الرداء فما اذا ادخل يديه فلا يحتاج الى ذلك فيكون لا بسا للمخبط وكذلك ان زرعه عليه كان لا بسا لانه لا يحتاج الى تكلف في حفظه عليه بعد زرعه

قوله وهذا لان ستر البعض استمناع مقصود يعتاد به بعض الناس اي يفعله الا تراكم وغيرهم مادة فانهم يغطون بقلانس الصغار وبعدون ذلك نفقا كاملا **قوله** ومن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر اكثرا للرأس اعتبارا للحقيقة اي لحقيقة الكثرة لان الكثرة انما تثبت حقيقة ان لو كان ما قبله اقل منه والربع او الثلث كثير حكما لا حقيقة **قوله** ولنا ان حلق بعض الرأس

(كتاب الحج باب الجنائيات)

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا حلق عضو فعليه دم وان كان اقل فطعام اراد به الصدر والساق وما شبه ذلك لانه مقصود بطريق التنوير فيتكامل بحلق كل عضو بقا صر عند حلق بعضه وان اخذ من شاربته فعليه طعام حكومة عدل ومعناه انه ينظر ان هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل مربع الربع تلزمه قيمة ربع الشاة ولفظة الاخذ من الشارب يدل على انه هو السنة فيه دون الحلق والسنة ان يقص حتى يوازي الاطارة

ارتفاق كامل لانه معتاد وذكر في المبسوط ان الاتراك يحلقون اوساط رؤسهم وبعض العلوية يحلقون نواصيهم لابتغاء الراحة والزينة.

قوله قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا حلق عضو فعليه دم وان كان اقل فطعام اراد به الصدر والساق وما شبه ذلك كالعانة دون الرأس واللحية وهذا ان الربع الصدر والساق والخد لا يعمل عمل الكل في العادة اذا عادية ما جرت في هذه الاعضاء بالاعتصار على الربع بخلاف الرأس واللحية وانما يجب الدم بحلق كل الصدر والساق لانه مقصود بالتنوير وهو استعمال التنوير لازالما اشعث فتتكامل الجنائيات بحلق كله وينقاصر بحلق بعضه ثم لا خلاف لابي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة لانه ذكر في الجعاع الصغير التمرشاشي حلق موضع الحجامه فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله اعتبارا بها لعانة والرقبة والصدر والساعد والساق والابطين او احدهما وانما خص قولهما لما انه يلزمه بحلق المحجم عند ابي حنيفة رحمه الله وان كان حلقه غير مقصود فالولى ان يجب هنا وانما احتج الى بيان قولهما لانها خالفاه في الحجم وقال عليه صدقة فيه لانه غير مقصود فاحتج الى بيان قولهما في هذه الاعضاء **قوله** كم يكون من ربع اللحية هذا اعتبارا بالاجزاء واجزاء الدم قال الجرجاني هذا قول محمد رحمه الله فانه يعتبر الاجزاء او بحنيفة (ر)

قال وإن خلق موضع المحاجم فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله ولا عليه صدقة لأنه إنما يعلق لأجل العجامة وهي ليست من المحظورات فكذا ما يكون وسيلة إليها إلا أنه فيه إزالة شيء من النفت فتجب الصدقة ولا يبي حنيفة رحمه الله أن حلقه مقصود لأنه لا يتوكل إلى المقصود إلا به وقد وجد إزالة النفت من عضو كامل فيجب الدم وإن حلق المحجر رأس محرم بامر أو بغير امره فعلى الحالق الصدقة وعلى المخلوق دم وقال الشافعي رحمه الله لا يجب أن كان بغير امره بأن كان نائما لأن من أصله أن الإكراه يخرج المكروه من أن يكون مؤاخذا بحكم الفعل والنوم يبلغ منه وعندنا بسبب النوم والإكراه ينتفيان لما ثم دون الحكم وقد تقرر سببه وهو ما نال من الراحة والزينة فيلزمه الدم حتما بخلاف المضطرب حيث يتخبر لأن الآفة هناك مساوية وهنا من العباد ثم لا يرجع المخلوق رأسه على الحالق لأن الدم إنما يلزمه بما نال من الراحة نصاركا لمغري في حق العروق كذا إذا كان الحالق حلالا لا يختلف الجواب في حق المخلوق رأسه

رحمه الله لم يعتبر ذلك بل يقول في مثل ذلك بالصدقة وفي الجامع الصغير التمرناشي قال المرخمي رحمه الله ولم يذكر في الكتاب حلق الشارب من أعضائنا من يقول يلزمه دم ومنهم من يقول يلزمه التصديق والأصح أن ينظر كم يكون المخلوق من ربع المحبة كما ذكره هنا فإن قيل الشارب عضو مقصود بالخلق فإن من هادة بعض الناس حلق الشارب دون المحبة وكذلك الشرع فصل بين الشارب والمحبة فأمر بإعفاء المحبة وقص الشارب فينبغي أن تكامل الجنابة يعلق الشارب قلنا نعم ولكن الكل عضو واحد حقيقة لا اتصال البعض ببعض فلا يجعل في حكم أعضاء متفرقة كما لرأس فإن من العلوية من يعتاد حلق مقدم الرأس وهذا لا يدل على أن كله لا يكون عضوا واحدا في الحكم •

قوله وإن خلق المحجر رأس محرم آخر بامر أو بغير امره بأن كان نائما أو أكرهه فعلى الحالق

(كتاب الحج — باب الجنائيات)

واما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا في الوجهين وقال الشافعي رحمه الله لاشي عليه وعلى هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأسه حلال له ان معنى الارتفاق لا ينحصر بحلق شعر غيره وهو الموجب ولنا ان ازالة ما ينمو من بدن الانسان من محظورات الاخراج لا يستحقها الا ما من بمنزلة نبات المحرم فلا يفترق الحال بين شعره وشعر غيره الا ان يمال الجنابة في شعره فان اخذ من شارب حلال او قلم اظافيره اطعم ما شاء والوجه فيه ما بينا ولا يعري من نوع ارتفاق لانه يتأذى بتفت غير وان كان اقل من التأذي بتفت نفسه فيلزمه اطعام وان قص اظافير يديه ورجليه فعليه م لان من المحظورات لما فيه من قضاء التفت وازالة ما ينمو من البدن فاذا قلمها كلها فهو ارتفاق كامل فيلزمه الدم ولا يزاد على ذلك ان حصل في مجلس واحد

الصدقة وعلى المخلوق الدم حتما بخلاف المضطرب حيث يتخير بين الصدقة والدم وصوم ثلثة ايام ثم لا يرجع المخلوق رأسه على الحالق لان الدم انما لزمه بما نال من الراحة فصار كما لمغرور من صور المغروران يغمر رجل رجلا ويقول له تزوج هذه المرأة فانها حرة فتزوجها ودخل بها ثم استحقها مستحق بانها امته فان المولى يأخذ من الزوج العقر ثم لا يرجع به على الامر الغار

قوله واما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا اي فيما اذا كان الحالق محرما في الوجهين اي فيما اذا كان با مرء وبغيرا مرء وعلى هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأسه حلال عندنا تجب الصدقة على الحالق وعنده لا تجب لانه لا ارتفاق له فيما فعل كما البس غيره مخيطا قلنا الانسان يتأذى بتفت غيره فكان ازالة ما ينمو من غير المخيط ليس بتفت حتى يكون الباس المخيط ازالة للتفت **قوله** وان قص اظافير يديه ورجليه فعليه دم وقال عطاء لاشي عليه لان قص الاظفار من العطرة ولم يصح حديث في النهي عنه بسبب الاحرام وكان نظير الختان ولا باس بالختان في الاحرام فكذلك (انها)

لان الجنابة من نوع واحد فان كان في مجالس فكذلك عند محمد رحمه الله لان مبناها على التداخل فاشبه كفارة الغطر الا اذا تخللت الكفارات لارتفاع الاولين بالتكبير وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تجب اربعة دماء ان قلم في كل مجلس هذا او رجلا لان الغالب فيه معنى العباد فتنقيد التداخل باتخاذ المجلس كما في أي السجدة وان قص هذا او رجلا فعليه دم اقامة للربع مقام الكل كمل في الحلق وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة معناه تجب بكل ظفر صدقة وقال زفر رحمه الله يجب الدم بقص ثلثة منها وهو قول ابي حنيفة الاول لان في اظافير ابد الواحد دما والثلث اكثرها وجه المذكور في الكتاب ان اظافر كف واحد اقل ما يجب الدم بقلمه وقد اقمنا ما مقام الكل فلا يقام اكثرها مقام كلها

انها تجب على المعضد وركامكس والثائم والمخطيء والناسي كالعبادات تجب عليهم قص الاظفار ومذهبنا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وان قص الاظفار من قضاء النفث.

قوله لان الجنابة من نوع واحد اي تسمية ومعنى اما التسمية فلان الكل يسمى قضاوما المعنى فهو حصول الارتفاق من جانب القص وهو شيء واحد

قوله لان مبناها على التداخل حتى ان المحرم اذا قتل صيد الحرم تكفيه قيمة واحد وان كان الجنابة في حق الاحرام والحرم وهما اوليان هذه الجنابات تصند الى سبب واحد فلا يوجب الا كفارة واحدة كما في حلق جميع الرأس لا يفرق بين ان يكون في مجالس متفرقة او في مجلس واحد والمعنى انه لو قصها في مجلس واحد لم تكن كفارة واحدة فكذا في المجالس دليله التظبيح وهما يقولان انها من نوع واحد لان الاظافر كلها نوع واحد كما في حلق شعر الرأس وهو انواع بالنسبة الى الاعضاء المتميزة من الآخر كالابط والعانة والرأس فعملنا بالشبهين في الجنائيتين بشبه الاتحاد عند اتحاد المجلس وبشبه الاختلاف عند اختلافه كما في أي السجدة لان الغالب في كفارات الاحرام معنى العبادة بدليل

لانه يؤدى الى ما لا يتأهل وان قص خمسة اظفار متفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة
عند ابني حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله دم اعتبارا
بما لو قصها من كف واحد وما اذا حلق ربع الرأس من مواضع متفرقة ولهما ان
كمال الجنابة ينيل الرخصة والزينة .

فان قيل قص الاظفار جنس واحد وفي الجنس الواحد لا يتعدد الواجب فان اختلفت
الا مكنة كالوترك الرمي اصلا لزمه دم واحد وان اختلفت امكنة الرمي وازمنته
وكذلك في حق الرأس كله دم وان كان في مجالس وكذلك انطيب قلنا دعوى الاتحاد
الواجب باعتبار انه من حيث كذا شيء واحد غير مستقيم فان قتل الصبوة من حيث انه
قتل العبد شيء واحد ومع ذلك تعدد الواجب بتعدد العبود بالاجماع باعتبار تعدد
محل الفعل ثم لما وجب دم واحد عند ترك الرميات لما ان الرمي نسك من المناسك
وجناية ترك النسك جناية نقص الاداء والرميات كلها في الاداء نسك واحد اتفاق
الجنس فيصير الاداء منقوصا بفوات نسك واحد فتجب جبر واحد والجناية فيما نحن
فيه نجرح في الاحرام وكل جناية اوجبت جرحا على حدة فتجب لكل جرح كفارة على حدة
والقص عند اختلاف المجلس جنابات على ما قلنا واما الرأس فانه عضو واحد مكان
حلقه جناية واحدة وكذا كل البدن في حق تطيب الكل بمنزلة عضو واحد لاتصال البعض
بالبعض والاتفاق بالتطيب معنى واحد

قوله لانه يؤدى الى ما لا يتأهل فيقال اذا قص الظفرين فقد نقص اكثر الثلاثة
ثم اذا قص ظفرا ونصف ظفر فقد نقص اكثر الظفرين ولكن يقال ما سئل ادنى المقدار شرعا
لا يتعلق بما دونه الحكم المتعلق به كذا في المبسوط ولان في الربع شبهة الكل فلذلك
انهم مقام الكل ثم لو اتفقا اكثر الربع مقام الربع لكان فيه اعتبار شبهة الشبهة والمعتبر فيها
يعمل بالصعوبات هو الصفة لا النازل منها .

وباللقم على هذا الوجه يتأذى ويشينه ذلك بخلاف الحلق لانه معناه على مامر
 واذا تقصرت الجنابة تجب فيها الصدقة فيجب بقلم كل ظفر طعام مسكين وكذلك لو قلم
 اكثر من خمسة متفرقا الا ان يبلغ ذلك دما فينبذ ينقص عنه ما شاء .
قال وان انكسر ظفر المحرم فتعلق فاخذه فلا شيء عليه لانه لا ينمو بعد الانكسار فاشبه
 اليابس من شجر الحرم وان تطيب او لبس او حلق من مذر فهو مخبر ان شاء ذبح شاة وان شاء
 تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من الطعام وان شاء صام ثلاثة ايام لقوله تعالى فعدية
 من صيام او صدقة او نسك وكلمة اول التخيير وقد فرها رسول الله عليه السلام بما ذكرنا
 والآية نزلت في المعذور ثم الصوم يجزيه في اي موضع شاء لانه مباداة في كل مكان

قوله وباللقم على هذا الوجه يتأذى ويشينه ذلك بخلاف الحلق لانه معناه اي بخلاف
 حلق ربيع الرأس من مواضع متفرقة لان تفرق الحلق في جوانب الرأس ومعناه فيتم
 به معنى الزينة والراحة ولا زينة هنا لانه لا يحسن في النظر ان يكون بعض الاظافر مقصوما
 دون البعض ولا ارتفاق لانه يزداد الاذى بقص البعض دون البعض يشغل قلبه به
قوله وكذلك لو قلم اكثر من خمسة حتى لو قلم ستة عشر ظفرا من كل مضاربة فيجب
 لكل ظفر طعام مسكين الا ان يبلغ دما فينبذ ينقص منه ما شاء **قوله** والآية نزلت في
 المعذور وهو كعب بن عجرة رضي الله عنه قال كعب مر به رسول الله عليه السلام
 والعقل يتها فت على وجهي وانا اوقد تحت قدر لي فقال اتو ذيك هو ام رأسك
 فقلت نعم فانزل الله تعالى فعدية من صيام او صدقة او نسك فقلت ما الصيام يا رسول الله
 فقال ثلاثة ايام قلت وما الصدقة فقال ثلاثة اصوع من حنطة على ستة مساكين قلت
 وما النسك قال شاة وقد ذكره بصرف اوقاف التخيير ككفارة اليمين وهذا الحكم
 ثابت في كل ما اضطرتتم اليه مما لو فعله غير مضطر يلزمه الدم لانه في معنى المنصوص عليه
 من كل وجه فيكون ملحقا به كذا في المبسوط .

(كتاب الحج - فصل)

وكذلك الصدقة مندنا لما چنا واما النكۃ فيخص بالحرم بالا تفاق لان الارافة لم تعرف
قربة الا في زمان او مكان وهذا الدم لا يختص بزمان فتعين اختصاصه بالمكان
ولو اخنا والطعام اجزاة فيه النغذية والتغذية عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه
اعتبار الكفارة اليمين وعند محمد رحمة الله تعالى عليه لا يجزيه لان الصدقة تنبئ
عن التملك وهو المذكور والله تعالى اعلم بالصواب .

فصل

فان نظرا الى فزج امرائه بشهوة فامنى لاشي عليه لان المحرم هو الجامع ولم يوجد نصار
كما لو تفكر فامنى وان قبل او لمس بشهوة فعليه دم وفي الجامع الصغير يقول اذا مس
بشهوة فامنى ولا فرق بين ما اذا انزل ولم ينزل ذكره في الاصل

قوله وبذلك الصدقة مندنا لما چنا واما النكۃ فيخص بالحرم بالا تفاق لان الارافة لم تعرف قربة الا في زمان او مكان فتعين اختصاصه بالمكان ولو اخنا والطعام اجزاة فيه النغذية والتغذية عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه اعتبار الكفارة اليمين وعند محمد رحمة الله تعالى عليه لا يجزيه لان الصدقة تنبئ عن التملك وهو المذكور والله تعالى اعلم بالصواب .

فصل

قوله وفي الجامع الصغير يقول اذا مس بشهوة فامنى شرط الامناء مع المس بشهوة
في وجوب الدم وفي الجامع الصغير لقاضي خان رحمة الله تعالى عليه وذکر
في الاصل المس ولم بشرط الامناء والصحيح ما ذكرهنا اي في الجامع الصغير حتى
يكون جماعا من وجه . (قوله)

وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج وعن الشافعي رحمه الله يفيد احرامه في جميع ذلك
 ذالنزل واعتبره بالصوم ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفيدهما نزل المحظورات
 وهذا ليس بجماع مقصود فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع الا ان فيه معنى الاستمتاع
 والا ارتفاعا بالمرأوة وذلك محظور الاحرام فيلزمه الدم بخلاف الصوم لان المحرم فيه
 قضاء الشهوة فلا يحصل بدون الانزال فيما دون الفرج وان جامع في احد السبيلين قبل
 الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسد والاصل فيه
 ما روي ان رسول الله عليه السلام سئل عن امرأتين وهما محرمتان بالحج قال
 يريتان دما ويمضيان في حجهما وعليهما الحج من قابل وهكذا نقل عن جماعة من
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال الشافعي رحمه الله تجب بدنة اعتبارا بما لو جامع
 بعد الوقوف والحجة عليه اطلاق ما روينا ولان القضاء لما وجب ولا يجب الا
 لا ستر اكل المصلحة خف معنى الجنابة فيكفي بالاشاة بخلاف ما بعد
 الوقوف لانه لا قضاء ثم سوى بين السبيلين وعن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه

قوله وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج أي لا يشترط الانزال وذكر في المبحوط
 ويجب الدم في الجماع فيما دون الفرج اما اذا انزل فغير مشكل وكذلك اذا لم ينزل
 عندنا والشافعي رحمه الله تعالى عليه يقول اذا لم ينزل لا يلزمه شيء على قياس الصوم
 فانه لا يلزمه شيء اذا لم ينزل بالتقبل ولكن نقول بالجماع فيما دون الفرج من جملة الرفث
 فيكون منهيا بسبب الاحرام والاقدام عليه يصير مرتكبا محظورا حرامه فيلزمه الدم
قوله ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفيدهما نزل المحظورات وما يتعلق بهين
 الجماع لا يتعلق بما دونه كالحدود والكفارات في الصوم ثم ابلغ ما يجب هنا القضاء
 فيكون قياس الكفارة في الصوم ولا يجب هناك بالجماع فيما دون الفرج الكفارة
 فكذا لا يجب هنا القضاء **قوله** والحجة عليه اطلاق ما روينا وهو قوله يريتان دما وذكر

في غير القبل منهما لا يفسد لثقا مر معني الوطي فكان منه روايتان وليس عليه ان يفارق امرأته في قضاء ما افسداه عندنا خلا لما لك رحمة الله تعالى عليه اذا خرجا من بينهما ولزفر رحمة الله تعالى عليه اذا احرموا للشافعي رحمة الله تعالى عليه اذا انتهى الى المكان الذي جامعها فيه لهم انهما يتذاكبران ذلك فيقعان في الواقعة فيعترقان ولنا ان الجامع وهو النكاح بينهما قائم فلا معنى للافتراق قبل الاحرام لاجل احوال الوقاع ولا بعده لانهما يتذاكبران ما لحقهما من المشقة الشديدة بسبب لذة يسيرة فيزدادان ندما وتحرزوا فلا معنى للافتراق ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بذنه خلا للشافعي رح فيما اذا جامع قبل الرمي لقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم حجه وانما تجب البدنة لقول ابن عباس رضي الله عنهما اولانه اعلى انواع الارتفاق فينبلظ موجب وان جامع بعد اخلق فعليه شاة لبقاء احرامه في حق النساء دون لبس المخيط وما شبهه فخصت الجنابة فاجبكتني بالشاة ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف اربعة اشواط فسدت عمرته فيمضي فيها ويقضيها وعليه شاة واذا جامع بعد ما طاف اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان عليه تعدد في الوجهين

الدم مطلقا يتناول الشاة لانه متيقن ولا يقال ان المطلق ينصرف الى الكامل وهو الجذور لانا نقول انه ينصرف الى الكامل في الماهية مع حصول التيقن هو الشاة • **قوله** في غير القبل منهما اي من الحبيطين لثقا مر معني الوطي ولهذا لم يجب الحد عنده ولا يجب المهر بالا جامع **قوله** وليس عليه ان يفارق امرأته في قضاء ما افسداه دل هذا ان المرأة كالرجل في فساد الحج به وفي الجامع الصغير التمراشي جامعها وهما محرمان بالحج قبل الوقوف بعرفة عامدا وناسيا او هي نائمة او مكرهة فسد حجهم ومضيافهم ولا فتراق المنقول من الصحابة رضي الله تعالى عنهم محمول على النذب والاستحباب لا على الحتم والایجاب • (قوله)

وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذ هي فرض عندنا الحج ولنا انها سنة فكانت احط رتبة منه فتجب الشاة فيها والبدنة في الحج اظهار للتفاوت ومن جامع ناسيا كان كمن نجس متعمدا وقال الشافعي رحمه الله جماع الناسي غير مفسد للحج وكذا بخلاف في جماع النائية والمكرهة هو يقول الخطر ينعدم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جنابة ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الاحرام ارتقا فمخصوصا وهذا لا ينعدم بهذه العوارض والحج ليس في معنى الصوم لان حالات الاحرام مذكرة بمنزلة حالات الصلوة بخلاف الصوم والله اعلم.

قوله وعليه بدنة خلافا للشافعي رحمه الله فعندنا اذا جامع قبل الرمي ضد حجه لان احرامه قبل الرمي مطلق الا ترى انه لا يحل له شي مما هو حرام على المحرم والجماع في الاحرام المطلق مفسد للحج كما قبل الوقوف بعرفة بخلاف بعد الرمي وقد جاء اوان التحلل وحل له الحلق الذي كان حراما على المحرم والرمي بمحلل عنده ولنا قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجها والتمام حقيقة غير مراد لانه بقي عليه طواف الزيارة فعلم انه اراد به التمام حكما وذا بغراغ ذمته عن الواجب والا من من الفساد والاول غير مراد فتعين الثاني **قوله** ومن جامع ناسيا اي ناسيا للاحرامه **قوله** الخطر ينعدم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جنابة فلا يفسد لان الفساد باعتبار الجنابة وهذا لان حكم النسيان والاكره مرفوع بالحديث المشهور والنوم في معناهما لان عدم القصد يشمل الكل **قوله** ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق ارتقا فمخصوصا يريد به ان هذا الحكم يتعلق بعين الجماع ولا تغوت عليه بهذه الا عذار وهذا لان المنهي منه في الاحرام الرتف وهي اسم للجماع الا ترى انه يلزمه الاشتغال به وثبت به حرمة المساهرة فكذا يتعلق به تمام النكح وهذا بخلاف الصوم فانه لم يقترب بحاله ما ذكره فيجعل النسيان عذرا بخلاف القياس وهنا قد اقترن بحاله ما يذكره وهو بنية المحرم فلا يعذر في النسيان كما في الصلوة اذا اكل او شرب •

فصل

ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وقال الشافعي رحمه الله لا يعتد به لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلوة الا ان الله تعالى اباح فيه لمنطق فتكون الطهارة من شرطه ولنا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم تكن فرضا ثم قبل هي سنة والاصح انها واجبة لانها يجب بتركها الجا بولا ان الخبر يوجب العمل فيثبت به الوجوب فاذا اشرع في هذا الطواف وهو سنة يصبروا جباها لشرع ويدخله نقص بترك الطهارة فيجبر بالصدقة اظهارا لدنور تبته عن الواجب بايجاب الله وهو طواف الزيارة وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع ولو طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة لانه ادخل النقص في الركن فكان افحش من الاول فيجبر بالدم

فصل

قوله ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وذكر في مبسوط شيخ الاسلام انه ليس في طواف النخبة محدثا او جنباشي لانه لو تركه اصلا لم يكن عليه شيء فكذا اذا تركه من وجه وذكر في الايضاح ان بتركه تجب الصدقة وذكر في فتاوى قاضي خان وان طاف بالبيت تطوعا على غير طهارة من محمد رحمه الله انه تلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ العراق يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله انه لا يعتد به وهندنا يعتد به حتى لو كان هذا طواف الزيارة خرج به من احرامه وكان ينبغي ان لا يجزى بطواف القدوم محدثا شي لانه اذا تركه اصلا لا يجزى شي او تجب الصدقة في بعض الروايات فلو وجب في الاتيان به محدثا يؤدي الى التعمية بين تركه وبين الاتيان به محدثا والطواف محدثا دون تركه او يؤدي الى ترجيح الاتيان به محدثا حيث وجب هنالكم يجب في الترك قلنا

وان كان جنبا فعليه بدنة كذا يروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

فلما اذا تركه فقد ترك ما هو سنة فتجب الصدقة لانه اذا وجب الدم بتركه تلزمه التوبة
بينه وبين ترك طواف الصدرو هو واجب واما اذا اتى به مجددا فقد اخل نقصا في
طواف هو واجب وانه يوجب الصدقة كما اذا طاف طواف الصدر مجددا وهذا لان طواف القدوم
وان كان سنة لكنه يصبر واجبا بالشروع الا ترى ان طواف التطوع حكمه هكذا
ولا يقال ان الدم في الحج بمنزلة سجدة السهو في الصلوة ثم لا فرق بين الغرض والنفل
فينبغي ان يكون كذلك هنا لان في الحج الجبر بدون الدم مشروع وهو الصدقة فيمكن
اظهار التفاق فيه بخلاف الصلوة لان الجبر بدون سجود السهو غير مشروع
واعندل الشافعي رحمه الله في اشتراط الطهارة بقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلو
ولان المنصوص عليه الطواف وهو الدوران حول البيت وهذا ينحقق من المحدث كما ينحقق
من الطاهر فاشتراط الطهارة فيه تكون زيادة على النص وهي نعم فلا يثبت بخبر الواحد
والقياس والمراد بالحديث تشبيه الطواف بالصلوة في الثواب دون الحكم الا ترى ان
الكلام لا يعمده ويمسدها والطواف يتأدى بالمشي وهو مفسد للصلوة وعلى هذا
لو طاف منكوما او عاريا او راكبا لا يعتبر عنده وعندنا يعتبر ثم عند ابن شجاع الطهارة سنة
والصحيح انها واجبة لانه يجب الدم بتركها وذا آية الوجوب ولان خبر الواحد يوجب
العمل دون العلم فلم تصر الطهارة ركنا لان الركبة لا تثبت الا بالنص ولكن جعلناها
واجبة لان الوجوب يثبت بخبر الواحد كخبر الفاتحة والتعديل ولان الطواف من حيث
انه ركن الحج لا يقتصر الى الطهارة كالوقوف ومن حيث تعلقه بالبيت يقتصر اليها كالصلوة
وما ترد بين ائمة يورثه عليهما فلهما بالصلوة تجب الطهارة فيه ولكونه ركنا للحج
يعتده ولو حصل بالطهارة •

ولان الجنابة اغلظ من الحدث فيجب جبر نقصا بها بالبدنة اظهارا للتفاوت
وكذا اذا طاف اكثر من جنبا او محدثا لان اكثر الشئ له حكم كله

قوله ولان الجنابة اغلظ من الحدث الا ترى ان المحدث لا يمنع من قراءة القرآن
والجنب يمنع من ذلك ولان المنع مع الجنابة من وجهين من حيث الطواف ومن
حيث دخول المسجد ومنع المحدث من وجه واحد **قوله** لان اكثر الشئ له حكم كله
اي تركا وتحصيل هذا الاصل لا يترد فان اكثر الصوم لا يقوم مقام كله وكذا اكثر الصلوة
وانما سلك ذلك لان اتمام الصوم الى الليل منصوص عليه وقوله تعالى اقيموا الصلوة
مجمل والتحقق فعل النبي عليه السلام وقوله بيانا للمجمل فاقامة الاكثر فيهما مقام الكل
يؤدي الى خلاف المنصوص وانه لا يجوز ههنا المنصوص عليه الطواف بالبيت وهو
عبارة عن الغور ان حوله ولا يقتضي ظاهره التكرار الا انه ثبت من رسول الله صلى الله
عليه وسلم قولان فعلا تقدير اكمال الطواف بسبعة اشواط فيستعمل ان يكون ذلك للاتمام
ويستعمل ان يكون للاعتداده فيثبت منه القدر المتيقن وهو ان يجعل ذلك شرط الاتمام
وان كان شرط الاعتداد به مقام الاكثر فيه مقام الكل لترجيح جانب الوجود على جانب العدم
اذا اتى باكثر منه ومثله صحيح في الشرع كمن ادرك الامام في الركوع يجعل اقتداؤه
في اكثر الركعة كالاعتداء في جميع الركعة في الاعتداد به والمنتطوع بالصوم اذا نوى
قبل النزول يجعل وجود النية في اكثر اليوم كوجوده في جميع اليوم وكذلك في صوم
رمضان عندنا وذكر الامام الاصمغاني رحمه الله وانما سلك كذلك لان الشرع اقام الاكثر
في الحج مقام الكل في وقوع الامن من الغوات احتياطا وصيانة وتضييفا بيليه ان النبي
عليه السلام قال من وقف بعرفة فقد تم حجه وقد قلنا ان من جامع بعد الوقوع لا يمسح
وبعد الرمي لا يمسح بالاجماع ولو حلق اكثر الراس صار منتظلا فلما كان الامر على هذا
الوجه للتيسير جرينا على الاصل فاقمنا الاكثر مقام الكل في احد المصبيين وهو الحلق (بالا)

والأفضل ان يعيد الطواف ما دام بمكة ولا ذبح عليه وفي بعض النسخ وعليه ان يعيد والأصح انه يؤمر بالعادة في الحدث استحبابا وفي الجنابة الجماعا لبعض النقصان بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث ثم اذا اعاد «وقد طافه» محدثا لا ذبح عليه وان اعاده بعد ايام النحر لان بعد الاعادة لا تبقى الا شبهة النقصان وان اعاده وقد طافه جنبا في ايام النحر فلا شيء عليه لانه اعاده في وقته وان اعاده بعد ايام النحر لزمه الدم عند ابي حنيفة رحمه الله بالتأخير على ما عرف من مذهبه ولورجع الى اهله وقد طافه جنبا عليه ان يعود لان النقص كثير فيؤمر بالعود استدراسا له

بالاجماع اقيم في السبب الآخر وهو الطواف ايضا •

قوله والأفضل ان يعيد الطواف ما دام بمكة ليحصل الجبران بما هو من جنسه **قوله** وفي بعض النسخ اي نسخ المبعوط **قوله** لان بعد الامادة لا تبقى الاشبهة النقصان وهو شبهة التأخير وينبغي ان تلزمه الصدقة وذكر في الاوضح ان هذه المسئلة دليل على ان العبرة في فصل الحدث الاول اذ لو كان للثاني للزم جبران للتأخير عند ابي حنيفة رحمه الله وحيث لم يجب دل ان المعتبر هو الاول لكن الثاني شرع جبرا لنقصان تمكن في الاول ولو طاف جنبا ثم اعاد سقط عنه البدنة ثم اختلف مشايخنا ان المعتبر طوافه الثاني ام الاول فكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله يقول المعتبر هو الاول والثاني جبر للاول وكان يحتدل على هذا بما قال في الكتاب انه لو طاف لعمرته جنبا في رمضان ثم اعاد طوافه في اشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمعا ولو كان المعتبر هو الطواف الثاني لكان متمعا وذلك لان المعتد به هو ما انحلت به من الاحرام والتحلل حصل بالطواف الاول فكان هو المعتد به والأصح ان المعتد به هو الثاني وان الاول ينفع بالتأخير الا ترى انه قال في الكتاب لو طاف للزيارة جنبا في ايام النحر ثم اعاد طوافه بعد مضي ايام التفريق فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله

(كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل)

ويعود بأجر أم جديد وإن لم يعد وبعث بدنة اجزاء لما بيناته جابر له إلا أن الأفضل هو العود
ولورجع إلى أهله وقد طافه محدثان عاد وطاف جازوان بعث بالشاة فهو أفضل لأنه خف
معنى النقصان وفيه نفع للمفقرء ولو لم يطف طواف الزيارة أصلاً حتى يرجع إلى أهله
فعليه أن يعود بذلك إلا حرام لانعدام التحلل منه وهو محرم من النساء إذا حتى يطوف
بعض طاف طواف الصدر محدثاً فعليه صدقة لأنه دون طواف الزيارة وإن كان واجباً فلا بد من
إظهار التفاوت وعن أبي حنيفة رحمه الله تجب شاة إلا أن الأول أصح ولو طاف جنباً فعليه شاة
لأنه نقص كبير ثم هو دون طواف الزيارة فيكتفى بالشاة ومن ترك من طواف الزيارة ثلثة أشواط
فمادونها فعليه شاة لأن النقصان بترك الأقل يسير فاشبهه النقصان بسبب الحدث فتلزمه شاة
فلورجع إلى أهله اجزاء أن لا يعود وبعث شاة لما بينا ومن ترك أربعة أشواط بقي محرم ما هذا
حتى يطوفها إلا أن المتروك أكثر فصار كأنه لم يطف أصلاً ومن ترك طواف الصدر أو أربعة أشواط
منه فعليه شاة لأنه ترك الواجب أو الأكث منه وما دام بمكة يوم الأربعاء إقامة للموجب في وقته
لأن خبر طواف الزيارة عن وقته ولو كان المعتد به هو الأول لم يلزمه التأخير لأن الأول
مؤدى عنه في وقته وأما مسئلة التمتع بلأنه بما ادعى من الطواف في رمضان وقع الأمن
عن فساد العمرة فإذا أمن من فسادها قبل دخول وقت الحج لا يكون بها منتمعاً لما أن الأول
حكمه مراعى لتفاحش النقصان فيه فإن أعاده انفسخ الأول وصار المعتد به الثاني وإن لم يعد
كان هو معتد به في التحلل كمن قام في صلوته ولم يقرأ حتى ركع كان قيامه وركوعه
مراعى ملحق بسبيل التوقف فإن عاد فقرأ انفسخ الأول بالثاني حتى أن من أدرك
معه الركوع الثاني كان مدركاً للركعة وإن لم يعد وقرأ في الركعتين الأخرين كان
الأول معتد به وهذا بخلاف المحدث لأن النقصان هنا يسير فلا يتوقف به حكم الطواف الأول
بل بقي معتد به على الإطلاق فكان الثاني جابراً للنقصان المتسكن فيه كذا في المبسوط ؛
قوله ويعود بأجر أم جديد لأن الطواف الأول معتد به في حق التحلل وليس له
أن يدخل مكة بغير إحرام فيلزمه إحرام جديد لدخول مكة .

ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه الصدقة ومن طاف طواف الواجب في خوف
 الحجر فان كان بمكة اعادة لان الطواف وراء الحطيم واجب على ما قد مناه والطواف في
 جوف الحجر ان يده ور حول الكعبة ويدخل الهرجتين اللتين بينهما وبين الحطيم فاذا فعل
 ذلك فقد ادخل نقصاني طوافه فما دام بمكة اعادة كله ليكون مؤديا للطواف على
 الوجه المشروع وان اعاد على الحجر خاصة جزاء لانه تلا في ما هو المتروك وهو ان
 يأخذ من يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من المربعة
 ويخرج من الجانب الآخر هكذا يفعل سبع مرات فان رجع الى اهله ولم يعد فعليه دم
 لانه تمكن نقصان في طوافه بترك ما هو قريب من الربع فلا تجزيه الصدقة ومن طاف
 طواف الزيارة على غير وضوء وطواف الصدر في آخر ايام التشريق طاهرا فعليه دم
 فان كان طاف طواف الزيارة جنبا فعليه دم ان هداي حنيفه رحمه الله ولا عليه دم
 واحد لان في الوجه الاول لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة الا انه واجب
 واهادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير واجب وانما هو مستحب فلا ينقل اليه وفي الوجه
 الثاني ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه مستحق الاعادة فيصير تاركا
 لطواف الصدر مؤخرا لطواف الزيارة من ايام النحر فيجب الدم بترك الصدر
 بالاتفاق وتاخير الآخر على الخلاف الا انه يؤمر باعادة طواف الصدر ما دام بمكة
 ولا يؤمر بعد الرجوع على ما بينا ومن طاف لعمرته وسعى على غير وضوء وحل فعاد ام
 بمكة بعيد هما ولا شيء عليه اما اعادة الطواف فلممكن النقص فيه بسبب الحدث
 واما السعي فلانه تبع للطواف واذا اعادهما لا شيء عليه لارتفاع النقصان وان رجع
 الى اهله قبل ان يعيد فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل باداء
 الزكوة اذ النقصان بحسب وليس عليه في السعي شيء لانه اتى به على اثر طواف معتد به

قوله ومن ترك ثلثة اشواط فعليه صدقة اي يطعم ثلثة مساكين كل مسكين نصف صاع من

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

يكذا اذا اُعيد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه من وجبه تام لان السعي من الواجبات عندنا فيلزم بتركه الدم دون الفماد ومن افاض قبل الايام من عرفات فعليه دم وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه لان الركبة اصل الوقوف فلا يلزمه بترك الاطالته شيئا ولنا ان الاستدامة الى غروب الشمس واجب لقوله عليه السلام فادفعوا بعد غروب الشمس فيجب بتركه الدم بخلاف ما اذا وقف ليلا لان استدامة الوقوف على من وقف نهار اليل فان عاد الى صفة بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدماء في ظاهر الرواية لان المنزلة لا يصير مستدركا واختلفوا فيما اذا عاد قبل الغروب ومن ترك الوقوف بالمزدلفة فعليه دم لانه من الواجبات ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم لتحقق ترك الواجب ويكفيه دم واحد

بر لكل شوط نصف صاع اظهار الانحطاط وتبينه عن طواف التبراة .

قوله وكذا اذا اُعيد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح اي لاشيء عليه للسعي ذكر في الجامع الصغير لقاضي خان والتمرتاشي والحسامي والعوائد الظهيرية وجوب الدم اذا لم يعد السعي لانه لما اُعيد الطواف فقد نقض طواف الاول فاذا انتفض حصل السعي قبل الطواف فلا يعتبر فيلزمه دم وذكر الامام الزاهد المحقق شمس الائمة الحر حسي والامام المحبوبي رحمهما الله وان اُعيد الطواف ولم يعد السعي فلا شيء عليه لان الطهارة ليست بشرط للسعي وانما كانت شرطا في الطواف لاختصاصه بالبيت واعتباره بالصلوة من وجه لما جاء في الحديث وهذا المعنى لا يوجد في السعي وانما الشرط في السعي ان يأتي على اثر طواف معتد به وطواف المحدث بهذه الصفة الا ترى انه يتحلل به فوقع اختيار المصنف على ما اختاره شمس الائمة الصرخسي رحمه الله تعالى

قوله ومن افاض قبل الايام من عرفات فعليه دم ومعنى المسئلة انه افاض قبل غروب

لان الجنس متحد كما في الحلق والترك انما يتحقق بعرض الشمس من آخر ايام
الرمي لانه لم يعرف قرينة الا فيها وما دامت الايام باقية فالامادة منهكة فبرميها
على التلأليف ثم بتأخيرها يجب الدم عند ابي حنيفة رخص خلافا لهما وان ترك
رمي يوم فعليه دم لانه نسك تام ومن ترك رمي احدى الجمال الثلاث فعليه الصدقة
لان الكل في هذا اليوم نسك واحد فكان المترك اقل الا ان يكون المترك
اكثر من النصف فينبذ يلزمه الدم لوجود ترك الاكثر وان ترك رمي جمرة العقبة في
يوم النحر فعليه دم لانه ترك كل وظيفة هذا اليوم ربما وكذا اذا ترك الاكثر منها
وان ترك منها حصاة او حصاتين او ثلثا تصدق لكل حصاة نصف صاع الا ان يبلغ ما
فينقص ما شاء لان المترك هو الاقل فتكفيه الصدقة ومن اخر الحلق حتى مضت
ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة وكذا اذا اخططواف الزبارة وقالا لشيء عليه في
الوجهين وكذا الخلاف في تأخير الرمي وفي تقديم نسك على نسك الحلق قبل الرمي
ونحر الفارن قبل الرمي والحلق قبل الذبيحة لهما ان ما فات مستدرك بالقضاء
الشمس فانه ذكر في الايضاح ولو ابطأ الامام بعدما غربت الشمس جاز للناس ان يدفعوا
لانه اذا غربت الشمس جاء وقت الدفع فلا يتركون السنة وان ترك الامام وان هاد
قبل غروب الشمس حتى افاض مع الامام ذكر الكرخي رحمه الله في مختصره
ان الدم يسقط عنه لان الواجب عليه الافاضة مع الامام بعد غروب الشمس فقد
تدارك ذلك في وقته ومن اصحابنا من يقول لا يسقط عنه الدم هنا ايضا لان استدامة
الوقوف قد انقطع بذهابه ورجوعه لا يصبر وقوفه مستدما ما بل ما فات عنه لا يمكنه
تداركه فلا يسقط عنه الدم كذا في المبسوط وذكر الامام الاسيبغابي رحمه الله لان الدم
وجب لفوت الامتداد الى غروب الشمس والعود لا يقع التدارك بخلاف ما لو طاف
جنبائمه اهاد لان التدارك قد حصل قبل ان يسقط عنه الدم .

قوله لان الجنس متحد كما في الحلق فانه اذا حلق ربع الرأس في غير اوانه يجب الدم

(كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل)

ولا يجب مع القضاء شيء آخر وله حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال من قدم نسكا على نسك فعليه دم ولان التأخير عن المكان يوجب الدم فيما هو موقت بالمكان كالا حرام فكذا التأخير من الزمان فيما هو موقت بالزمان فان حلق في ايام النحر في غير الحرم فعليه دم ومن اتمتع فخرج من الحرم وفهر فعليه دم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله لا شيء عليه قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الصغير قول ابي يوسف في المعتسر ولم يذكره في الحاج وقيل هو بالاتفاق لان السنة جرت في الحج بالحلق بمنى وهو من الحرم والاصح انه على الخلاف هو يقول الحلق غير مختص بالحرم لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احصروا بالحد بيعة وحلقوا في غير الحرم ولهما ان الحلق لما جعل محللا صار كاحلام في آخر الصلوة فانه من واجباتها وان كان محللا فاذا صار نسكا اختص بالحرم كالذبح وبعض الحد بيعة من الحرم فلعلهم حلقوا فيه

واذا حلق كله لا يجب الادم واحد وكذا قص اظافر يد واحدة يوجب الدم وقص الاظافر كلها لا يوجب الادم واحد انعلم انه لا يبعد ان يكون ترك البعض موجبا للدم ولا يجب ترك الكل الادم واحد وان ترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام الرمي .
قوله ولا يجب مع القضاء شيء آخر كما لو اخر الصلوة من وقتها ولا يبي حنيفة رح ان التأخير من المكان يوجب الدم كالا حرام اذا اخره عن الميعات فكذا التأخير من الزمان والجامع بينهما ان التأخير نقصان ونقائص الحج يجبر بالدم على ان تأخير الواجب في ايجاب الجبر ملحق بتركه كذا خبرا لو اوجب ملحق بترك الواجب في ايجاب سجود السهو في الصلوة واجواب عن قولهما انه لا يجب مع القضاء شيء آخر لانه اخر ركنا من اركان الحج فيلزمه القضاء مع جبر النقصان كما لو اخر ركنا من اركان الصلوة يلزمه القضاء مع سجدة السهو

فالحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه
وعند ابي يوسف لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت بالمكان دون الزمان وقد تفرح
يتوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في التوقيت في حق التضمين بالدم اما لا يتوقت
في حق التحلل بالاتفاق والتقصير والحلق في العمرة غير موقت بالزمان بالاجماع لان اصل
العمر لا يتوقت به بخلاف المكان لانه موقت به .

قال فان لم يقصر حتى رجع وقصر فلا شيء عليه في قولهم رحمهم الله جميعا
معناه اذا خرج المعتمر ثم عاد لانه اتي به في مكانه فلا يلزم منه ضمانه

قوله فالحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمة الله
المكان هو الحرم والزمان ايام النحر وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه لا يختص بهما
وقال محمد رحمة الله تعالى عليه يختص بالمكان دون الزمان لان اختصاص
المناسك بالمكان فوق اختصاصها بالزمان لان جميع المناسك مختصة بما كانها
ومن المناسك ما يقع قضاء في غير وقتها فيعتبر المكان ولا يعتبر الزمان ولا ابي يوسف
رحمة الله تعالى عليه ان الحلق تحلل وخروج من العبادة والخروج انما يقع
بما يصاد الركن وما يصاد لا يختص بواحد منهما ولا ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه
ان اركان الحج مختصة بالزمان بدليل انه لو وقع في غير وقتها يقع قضاء لاداء وقوله انه
خروج من العبادات قلنا نعم ولكنه منهى له فاعتبرنا من حيث انه منهى
وبهذا الاعتبار ينزل الحلق هنا منزلة السلام في باب الصلوة في المعنى الذي
شرع له فاذا اُخِرَ من الزمان والمكان فقد تمكّن النقص فوجب جبره بالدم

(كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل)

فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما يجب عليه دم واحد

قوله فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان قال العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله اختلفت عبارات المشايخ في هذه المسئلة فذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير قارن حلق قبل ان يذبح فعليه دمان وقال ليس عليه الدم القران لان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند ابي حنيفة رحمه الله وههنا لما حلق قبل ان يذبح ترك الترتيب بتقديم هذا وتأخير ذلك وهو جنابة واحدة ودم آخر للقران وعندهما لا يجب الاول وذكر محمد رحمه الله في رواية الجامع الصغير قارن حلق قبل الذبح فعليه دمان دم للحلق قبل الذبح ودم للقران وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس عليه الدم القران وقال الغاصي الامام فخر الدين رحمه الله اتفقوا على وجوب دم واحد وهو دم القران لتحقق سببه ثم عنده يجب دم آخر بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما لا يجب بسبب التأخير شي وقال بعضهم دم القران واجب اجماعا ويجب دم آخر ايضا اجماعا بسبب الجنابة على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبح فاذا حلق قبل الذبح فقد صار جائزا على احرامه ويجب دم آخر بتأخير الذبح عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما واليه مال صاحب الهداية حيث قال فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما يجب دم واحد وهو الاول ولا يجب بسبب التأخير شي ومن خطأ صاحب الهداية فقد غفل عن هذه الرواية ثم قال العلامة النسفي ولي اشكال على جميع ما ذكره لان جنابة القارن مضمونة بالدمين فينبغي على ما ذكره صاحب الهداية ان يجب خمسة عنده وثلاثة عندهما قلت وقم اختيار صاحب الهداية على قول البعض وهوان الحلق جنابة بالاجماع وتأخير

وهو الاول ولا يجب بحسب التأخير شي على ما قلنا والله تعالى اعلم بالصواب .

لذبح ايضا جناية مند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ثلثة دماء عنده ودمان عنده مدام للحلق بل وانه ودم للقران وقول العلامة النسفي رَحَ ينبغي ان تجب خمسة عنده وثلثة عندهما ليس بوارد لان الحلق وان كان جناية على الاحرام عند هؤلاء لكنه جناية بالنسبة الى احرام الحج دون احرام العمرة لان افعال العمرة قد تمت ولم يبق عليه شي منها الا الخروج من الاحرام وذلك بالحلق لكنه اخر تحرزا عن وقوعه جناية على احرام الحج فلا يكون الحلق جناية على احرام العمرة بوجه فلا يوجب الإدام واحدا وتأخير الذي هو جناية عند لا تتعلق له بالعمرة كما بينا فلا يوجب الادما واحدا ايضا فيجب على قول هؤلاء ثلث دماء عنده ودمان عندهما لا غير ولا يرد ايضا ما ذكره على قول العامة ان يجب عند ثلث دماء لانه لما ثبت ان الحلق ليس بجناية عندهم بان الجناية تأخير الذبح لا غير والذبح من مناسك الحج دون العمرة فكان هذا التأخير جناية واحدة ولا يكون جانتين بوجه فلا يجب به الادم واحد وهو الصحيح رواية ومعنى ما الرواية فما ذكره العلامة النسفي رحمه الله وفي الجامع المحبوبي عليه دمان دم للقران ودم للحلق قبل الذبح وقال ليس عليه الادم القران وقال شيخ الاسلام خواهر زاد رحمه الله تعالى في مبسوطه عليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى احد هما دم القران والاخر دم الجناية على احد الاحرامين لانه يخرج عن احد الاحرامين بالحلق على سبيل النمام فيكون جناية على الاخر ولم يجب بتأخير الذبح عن الحلق شي لان هذا ليس بتأخير من وقته لان ايام النحر وقته ولم يؤخر عنها انما ترك ترتيب الذبح على الحلق وترك ترتيب الذبح لايوجب الدم عند كما لو قدم الطواف على الحلق او ترك الترتيب في رمي الجمار لا يلزمه شي والدم الواجب بالحلق .

(كتاب الحج باب الجنائز - فصل)

فصل

اعلم ان صيد البر محرّم على المحرم وصيد البحر حلال لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الى آخر الآية وصيد البر ما يكون توالده ومثواه في البر وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه في الماء

لا يتركه الترتيب بل لخروجه احدى من الاحرامين على سبيل التمام بالخلق وهو جنابة على الاحرام الاخر فيلزمه الدم لهذا لا يتركه الترتيب واما المعنى فلان الخلق قبل الذبح ليس بجنابة موجبة للدم بنفسه ههنا بالاتفاق اما عندهما فظاهر لانه ما دون فيه من جهة الشارع فرخص فيه بالنص واما عنده فلان الخلق انما يكون جنابة على الاحرام اذا بقي الاحرام بعد الخلق قبل الوقوف وكما في سائر الجنائز وهنا وان وجب تاخير الذبح لكونه اذا وجد قبله كان مهيا للاحرام في حق غير النساء كما لو وجد بعد حتى حل له لبس المخيط والنظيب والا صليبا فلا يكون جنابة موجبة للدم لان ما هو منه يلا بعد جنابة بنفسه لكونه لما كان مستلزما لخبر الذبح الواجب عن وقت كان جنابة من هذا الوجه فيكون هو موجبا للدم عنده ولا يكون موجبا عندهما ولهذا قال محمد رحمة الله تعالى عليه في الرواية دم للقران ودم للخلق قبل ان يذبح لا يترك ان المفرد لو خلق قبل ان يذبح لم يلزمه شيء بالاتفاق لعدم استلزامه تاخير الواجب والله تعالى اعلم بالصواب

فصل

قوله وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه فيه قبل ما يؤي الي البحر وتوالده في البر من صيد البر وما يتولد في البحر ويكون في البر كما لضد ع من صيد البحر لا والله
هو الاصل والكيونة بعد ذلك امر عارض فمعتبر الاصل

والصيد هو الممتع المتوحش في أصل الخلقة واستثنى رسول الله صلعم الخمسة الفواسق وهي الكلب العقور والذئب والحدأة والغراب والحية والعقرب فانها مبتدئات بالإذى والمراد به الغراب الذي يأكل الجيف هو المبروي عن أبي يوسف رحمه الله .
قال واذا قتل المحرم صيد أو دابة عليه من قتله فعليه الجزاء أما القتل فلقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء الآية نص على الجواب الجزاء وأما الدلالة ففيها خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه هو يقول الجزاء تعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبهه دلالة الحلال حلالا

قوله والصيد هو الممتع المتوحش في أصل الخلقة قيد بالممتع وهو الذي يمنع نفسه عن قصد اليه أما بقوا ثمه الأربع وأجنا حيدة احتراز عن الدجاج والبط الألهي وقيد بالمتوحش في أصل الخلقة ليدخل فيه الحمام المسرول والطير المستأنس ويخرج الأبل والغنم المتوحشة لما أن التوحش أصلي في الحمام المسرول والطير والاستئناس عارض وبالعارض لا يتبدل حكم الأصل وفي الأبل المتوحشة انعكس الحكم لانعكاس العلة فان الاستئناس فيها أصلي والتوحش عارض فلا يثبت لها حكم الصيد باعتبار العارض ولا ينتقض هذا بالجرح الأسطوري في حقها كما في الصيد لأننا نقول الذبح الأسطوري غير مختص بالصيد فان ذلك دال على الضرورة لا مع الصيدية حتى أن الشاة والبعر اذا وقعت في البئر فلم يمكن ذبحها فان هناك يقوم الجرح مقام الذبح وهو ليس بصيد وإذا أخذ الصيد وهو حي لا يصل بدون الذبح الاختباري **قوله** فاشبهه دلالة الحلال حلالا قوله حلالا ليس بقيد فان الدابة اذا كان حلالا لا يضمن في صيد المحرم وان كان المدلول محرما وفي المحبط حلال دل محرم على صيد الحلال في المحرم فقتل المحرم الصيد فليس على الدابة الجزاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف جرح وقال في الهاروني عليه نصف قيمته ويدل عليه إطلاق قوله ولو كان الدابة حلالا في المحرم لم يمكن عليه شيء لما قلنا أنه لا التزام من جهة

(كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل)

ولنا ما روينا من حديث أبي قتادة رضي الله عنه وقال طاهر رحمه الله اجمع الناس على ان فعلى الدال الجزاء ولان الدلالة من محظورات الاحرام ولانه تعويت الا من على الصيد اذ هو آمن بتوحشه وتواريه نصارك لا تلاف ولان المحرم باحرامه التزم الامتناع من التعرض فيضمن بترك ما يلتزمه كلودع بخلاف الاحلال لانه لا التزام من جهة على ان فيه الجزاء على ما روي عن أبي طوسع رحمه الله تعالى عليه والدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون المدلول ما لما يمكن الصيد وان يصدقه في الدلالة حتى لو كذب به وصدق غيره لا ضمان على المكذب ولو كان الدال حلالا في الحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا وسواء في ذلك العامد والناسي لانه ضمان يعتمد وجوبه الا تلاف

قوله ولنا ما روينا من حديث أبي قتادة رضي الله تعالى عنه أي في باب الاحرام **قوله** اجمع اثناس على ان على الدال الجزاء فعلى هذا كان ما روي عن ابن عمر ليس على الدال الجزاء محمولا على ما اذا دل ولم يقتله المدلول حتى يوافق قوله قول سائر الصحابة كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفي المنثور ولو امره بقتله ينبغي ان يضمن الجزاء وعلى هذا لو امار المحرم سكيناً من خيرة ل يقتل صيداً فان لم يكن مع ذلك الغير ما يقتل به الصيد فعلى المعبر الجزاء وان كان معه ما يقتل به الصيد فلا شيء على المعبر لان تمكنه من قتله لم يكن باهارة السكين **قوله** وان يصدقه في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره فالجزاء على ذلك الغير الذي صدقه وان كانت دلالة ذلك الغير بعد دلالة الاول المكذب وبه صرح في المبسوط فقال فالجزاء على الدال الثاني دون الاول وفيه فبود اخر سوى هذين المذكورين احدهما ان يتصل القتل بهذه الدلالة والثاني ان الجزاء إنما يجب على الدال اذا اخذ المدلول الصيد والدال محرم فاما اذا حل من احرامه قبل ان يأخذه المدلول فلا جزاء على الدال لان فعله إنما يتم جنايته

ناشبة غرامات الاموال والمبتدئ والعائد سواء لان الموجب لا يختلف
والجزاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ان يقوم الصيد في المكان
الذي قتل فيه او في اقرب المواضع منه ذلك ان في هر . . .

هذه بقاء احرامه الى وقت القتل الا ترى ان قتل الغير بدلالته لا يكون اكثر تأثيرا من
قتله بنفسه ولو قتله بنفسه لم يلزمه شيء فكذا اذا اخذه غيره بدلالته والثالث ان يأخذه
المدلول قبل ان ينفلت الصيد حتى انه لو صدقه فلم يقتله حتى انفلت ثم اخذه بعد
ذلك فقتله لاشي على الدال لان ذلك بمنزلة جرح اندمل كذا في المبسوط . . .

قوله ناشبة غرامات الاموال اي في وجوب الضمان في العمد وفي الخطأ لافي كيفية الضمان
فان المصوم مدخلا في هذا الضمان والمحرم ان اذا اشتركا في قتل صيد واحد فعلى كل واحد
منهما جزاء كما مل بخلاف ما اذا اشتركا في اتلاف شاة الغير مثلا فعلى كل واحد منهما
نصف القيمة والذي قلنا من عدم الافتراق بين العمد والخطأ قول عمر وعبد الرحمن
بن عوف وسعد بن عوف رضي الله عنهم وقال ابن عباس رضي الله عنه ليس على المحرم
في قتل الصيد خطأ جزاء وذكر الامام الاسيبجا بي رحمه الله وبه احدى داؤد الاصمها نبي
رحمه الله لظاهر قوله تعالى فمن قتله منكم متعمدا فالتقيدها بالعمدية يعني وجوبه عند
حدها وثناؤه ضمان يعتمد وجوبه الا تلاف فاسنوي فيه العمد وغيره كفرامات
الاموال وهذه كفارة تجب جزاء للمفعول فيجب على المخطئ ككفارة القتل والتقييد
بالعمدية ليس للجزاء بل للوعيد المذكور في آخر الآية بقوله ليدوق وبال امره وهذا
الوعيد على العمد دون المخطئ على ان ذكر العمد للتنبيه اذ الدلالة قامت على ان
طعة العمدية في القتل يمنع وجوب الكفارة لمحض الخطية والكفارة دائمة بين
العامة والعقوبة لا ينافيها لمخطور المحض فذكرها للتنبيه على انه لما وجبت
الكفارة على العمد لان يجيب على المخطئ اولى والمبتدئ والعائد سواء .

فيقومه ذرا عدل ثم هو مخير في الغداء أن شاء ابتاع بهاهد يا وذبحه ان بلغت
هديا وان شاء اشترى بهاطعا ما تصدق على كل مسكين نصف صاع من براوصاها

وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول لا يجزئ الجزاء على العائد وهو قول داود ولكن يقال له
اذهب فينتقم الله منك اظا هر قوله تعالى ومن عاد فلينتقم الله منه ولنا ان سمان الانلاف
لا يختلف بالابتداء والعود اليه فان جناية العائد اظهر والمراد بالآية ومن عاد بعد العلم
بالحرمة كما في آية الربوا ومن عاد فوليک اصحاب النار اي ومن عاد الى المباشرة بعد
العلم بالحرمة لان يكون المراد به العود الى القتل بعد القتل.

قوله فيقومه ذرا عدل اي يقومانه من حيث نفس الصيد لا من حيث الصفة
ذكر في المبسوط في آخر باب جزاء الصيد واذا قتل المحرم البازي المعلم فعليه الكفارة
قيمته من مئبر للمعلم لان وجوب الجزاء باعتبار معنى الصبديّة وكونه معلما صفة
عارضة ليست من الصبديّة في شيء لان معنى الصبديّة في تنفرد وكونه معلما ينتقض
ذلك لان توحشه يقل اذا كان معلما فلا يكون معنى زائدا في الجزاء بخلاف
ما اذا كان مملوكا لانسان فان مثله يغرم قيمته معلما لان وجوب القيمة هناك
باعتبار المالية وما لبته بكونه منتعابه وذلك يزداد بكونه معلما وكذلك الحمامة
تجبي من موضع كذا ففي سمان قيمتها على المحرم لا يعتبر ذلك المعنى وفي سمان
قيمتها للمعناد يعتبر فاما اذا كانت تصوت وازداد قيمتها بذلك ففي اعتبار ذلك في
الجزاء روايتان في احد هما لا يعتبر لانه ليس من معنى الصبديّة في شيء وفي رواية
اخرى يعتبر لانه وصف ثابت باصل الخلقة بمنزلة الحمام اذا كان مطوقا
قوله ثم هو مخير اي الغائل وقال محمود الشافعي رحمه الله في الصبد النضير والاختلاف.

من تمر أو شعير أو ان شاء صام على ما ذكر وقال محمد والشافعي يجزئ في الصيد
لنظير فيما له نظير ففي الطهي شاة وفي الضيع شاة وفي الارنب عناق وفي البربوع جفرا
وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة لقوله تعالى فجزاه مثلي ما قتلت من النعمة

في هذه المسئلة في فصول أخذها هذا وهوان الواجب على المحرم القاتل قيمة الصيد
في الموضع الذي قتل فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي
رحمهما الله يجب النظير فيما له نظير من النعم الذي يشبهه في المنظر لا في القيمة
والثاني ان الذي الى الحكمين تقويم الصيد فاذا ظهرت قيمته فاختار للمحرم بين
التكفير بالهدي والأطعام والصيام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
وعند محمد رحمه الله الخيار الى الحكمين واذا عينا نوعا عليه يلزمه التكفير به بعينه
والثالث يجوز للمحرم ان يختار الصوم مع القدرة على الهدي والأطعام عندنا لقوله تعالى
او عدل ذلك صياما وحرف والتخيير وعلى قول زفر رحمه الله لا يجوز له الصيام مع قدرة
التكفير بالمال وقاس بكفارة اليمين وهدي المنعة والقران وقال حرف اولاً ينهى الترتيب
في الواجب يكفي قطاع الطريق او يقطع ايدهما الآية ولكن هذا خلاف الحقيقة والنسك
بالحقيقة واجب حتى يقوم دليل المجاز وقياس المنصوص على المنصوص باطل
والرابع اذا اختار الطعام فالمعتبر قيمة الصيد يشتري به الطعام عندنا وعند الشافعي رحمه الله
المعتبر قيمة النظير وهو قول محمد رحمه الله بناء على اصلهما ان الواجب هو النظير
والخامس اذا اختار الصيام صام مكان كل نصف صاع يوما عندنا وعند الشافعي رحمه الله يصوم
مكان كل مديوما وهذا بناء على الاختلاف في طعام الكفارة لكل مسكين عندنا يتعد
بنصف صاع وعنده بمد كذا في المبسوط .

(كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل)

ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة لان القيمة لا تكون نعماء والصحابة رضي الله عنهم اوجبوا النظر من حيث الخلقة والمنظر في النعمة والظبي وحمار الوحش والا رب نعلني ما بينا وقال صلى الله عليه وسلم الضبع صيد وفيه شاة وما ليس له نظير هند محمد رحمه الله تجب القيمة مثل العصفور والحمام واشياهم ما اذا اوجبت القيمة كان قوله كقولهما واشانعي رحمه الله يوجب في الحمامة شاة وينبت المشابهة بينهما من حيث ان كل واحد منهما يحب ويهدد رولا بي حيفة وابي يوسف رحمهما الله ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه فحمل على المثل بمعنى لكونه معهود في الشرع كما في حقوق العباد او لكونه مزاذا بالاجماع

قوله ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة فالله تعالى اوجب المثل مقيدا بالنعم حيث قال فجزاء مثل ما قتل من النعم تقديره فعليه جزاء من النعم مثل المقتول فمن قال انه مثله من الدراهم فقد خالف النص **قوله** واذا اوجبت القيمة كان قوله كقولهما اي من حيث ان الوجوب بالقيمة يعتبر قيمة الصيد لان يكون الخيار للمقاتل في ان تجعل القيمة هديا او طعما ما او صوما وانما الخيار فيه الى المحكمين عنده **قوله** ولا يبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه والنص اوجب المثل والمثل المطلق في الكتاب والسنة واجماع الامة والمعتول مقيد بالصورة والمعنى او بالمعنى بلا صورة اما الصورة بلا معنى فلا ولا يمكن الحمل على الاول بالاجماع فحمل على الثاني لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد قال الله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم تقديره فعليه جزاء من النعم تقديره فمن قال انه مثله من الدراهم فقد خالف النص **قوله** واذا اوجبت القيمة كان قوله كقولهما اي من حيث ان الوجوب بالقيمة يعتبر قيمة الصيد لان يكون الخيار للمقاتل في ان تجعل القيمة هديا او طعما ما او صوما وانما الخيار فيه الى المحكمين عنده **قوله** ولا يبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه والنص اوجب المثل والمثل المطلق في الكتاب والسنة واجماع الامة والمعتول مقيد بالصورة والمعنى او بالمعنى بلا صورة اما الصورة بلا معنى فلا ولا يمكن الحمل على الاول بالاجماع فحمل على الثاني لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد قال الله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم تقديره فعليه جزاء من النعم تقديره فمن قال انه مثله من الدراهم فقد خالف النص **قوله** واذا اوجبت القيمة كان قوله كقولهما اي من حيث ان الوجوب بالقيمة يعتبر قيمة الصيد لان يكون الخيار للمقاتل في ان تجعل القيمة هديا او طعما ما او صوما وانما الخيار فيه الى المحكمين عنده

اولما فيه من التعميم وفي صدره التخصيص والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش واسم النعم يطلق على الوحشي والا هلي كذا قاله ابو عبيد والاصمعي رضي الله عنهما والمراد بما روي للنقد يربه دون اجاب المعين ثم الخيار الى الغائل في ان يجعله ديا وطعاما وضو معا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي رحمهما الله الخيار الى الحكمين في ذلك فان حكما بالهدي يجب النظر على ما ذكرنا وان حكما بالطعام او بالصيام فعلى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف مخرج لهما ان التحجير شرع رفقا لمن عليه فيكون الخيار اليه كما في كفارة اليمين

عند الا تلاف ولان القيمة اريدت بهذا النص فيما لا مثل له اجما ما قلتم بيق غيرا
مؤاد الان المثل من الاسماء المشتركة فلا عموم له . . .

قوله اولما فيه من التعميم بيانه ان قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد هام وقوله تعالى ومن قتله منصرف الى المذكور فكان بيان الحكمه على سبيل العموم والمثل على سبيل العموم هو المثل من حيث القيمة فان من الصيد مالا مثل له في الخلقة كما لعصور وما شبه ذلك وضمانه يجب بنص الكتاب فوجب حمل المثل على ما يمكن اثبات التعميم فيه وهو المثل من حيث القيمة وفيما ذهب اليه محمد والشافعي رحمهما الله تخصيص الاول اولى لانه اكثر فائدة **قوله** والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش اي فعليه الجزاء وذلك قيمة المقتول اذا سلك ذلك المقتول من النعم الوحش وان كان اسم النعم يطلق على الوحشي والا هلي لكن المراد منه هنا الوحشي دون الاهلي لان الجزاء بالقتل انما يجب على المحرم بقتل الصيد **قوله** والمراد بما روي التقدير اي بما روي كل واحد من محمد والشافعي رحمهما الله من ان الاسماء رضي الله تعالى عنهم تقدير النظائر لا باعتبار اعيانها بل باعتبار القيمة

ولمحمد والثاني رح قوله تعالى يحكم به ذ وأعدل منكم هـ يا الآية ذكر الهدى منصوبا

لائهم كانوا ارباب المواشي فكان ذلك اجر عليهم من النقود وهو نظير ما قال علي رضي الله عنه في ولد المغرور بفك الغلام بالغلام والجارية بالجارية والمراد القيمة كذا في المبسوط وقد كرفي الكشاف فان قلت فما يصنع من يغمر المثل بالقيمة بقوله تعالى من النعم وهو تفسير للمثل بقوله تعالى هديا بالغ الكعبة قلت قد خبر من اوجب القيمة بين ان يشتري بها هديا او طعاما او يصوم كما خبر الله تعالى في الآية فكان قوله من النعم بيا نالهدى المشتري بالقيمة في احد وجوه التخيير لان من قوم الصيد واشترى بالقيمة هديا فانه هـ فقد جرى بمثل ما قتل من النعم على ان التخيير الذي في الآية بين ان يجزي بالهدى او يكفوه بالطعام او الصوم انما يستقيم استقامة ظاهرة بغير تعسف اذا قوم ونظر بعد التقويم اي الثلاثة مختارفا ما اذا عمد النظير وجعله الواجب وحده من غير تخيير فاذا كان شيئا لا نظير له قوم حينئذ ثم تخيير بين الاطعام والصوم ففيه نبؤهما في الآية وقرب فجزاء مثل ما قتل برفع جزاء ومثل جميعا بمعنى فعلية جزاء بما ثل ما قتل الصيد وهو عندا هي حنيفة رح قيمة الصيد المأخوذ يقوم حيث صيد فان بلغت قيمته ثمن هدي تخيير بين ان يهدي من النعم ما قيمته قيمة الصيد وبين ان يشتري بقيمته طعاما يعطى كل مسكين نصف صاع من بر وان شاء صام عن طعام كل مسكين يوما وقرئ فجزاء مثل ما قتل علي الا صافه واصله فجزاء مثل ما قتل بنصب المثل بمعنى فعلية ان يجزي مثل ما قتل ثم اضيف كما يقول عجب من ضرب زيدا ثم من ضرب زيد وقرأ السلمي على الاصل وقد قرأ محمد بن مقاتل فجزاء مثل ما قتل بنصهما بمعنى فليجز جزاء مثل ما قتل يحكم به اي بمثل ما قتل ذوا عدل منكم حكمان عادلان من المسلمين وقالوا فيه لئيل على ان المثل القيمة لان التقويم مما يحتاج الى النظر والاجتهاد دون الاشياء المشاهدة (قوله)

لانه تفسير لقوله يحكم به او مفعول لحكم الخكم ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة او فيكون
 الخيار اليهما قلنا الكفارة عطفت على الجزاء لا على الهدى بدليل انه مرفوع وكذا قوله
 بما لى او عدل ذلك صياما مرفوع فلم يك فيهما دالة اختيار الضميين وانما يرجع
 اليهما في تعويم المتلف ثم الا اختيار بعد ذلك الى من عليه ويقومان في المكان
 الذي اصابه لاختلاف القيم باختلاف الاماكن فان كان الموضع بر الايباع فيه
 لصيد يعتبر اقرب الموضع اليه مما يباع فيه ويشترى قالوا الواحد يكفي والمثنى
 ولى انه احوط وابعدهن الغلط كما في حقوق العباد وقيل يعتبر المثنى ههنا بالنص
 والهدى لا يذبح لابل كقوله تعالى هدا بالغ الكبعة ويجوز الاطعام فغير غيرها
 خلا فالشأن في رحمة الله هو يعتبر بالهدى والجامع التوسعة على سكان الحرم

قوله لانه تفسير لقوله يحكم به لان الهاء في به مجمل لا يدري ما هو ففسر بقوله
 هدا فكان نصبا على التفسير فيصير كأنه قال يحكم به ذوا عدل منكم بالهدى
 ثبت ان المثل انما يصير هدا باختباره وحكمه كذا في الجامع الصغير البرهانى
قوله او مفعول لحكم اي يحكم به حكم هدى **قوله** ثم ذكر الطعام والصيام
 بكلمة او اي مطاعلى هدا بدليل قراءة هيمى وحمير او كفارة بالنصب قلنا الكفارة
 عطفت على قوله فجزاء وكذا او عدل ذلك صياما لكونها مرفوعين وفي الكشف
 هدا باحال عن جزاء فيمن وصفه بمثل لان الصفة خصته بقربته من المعرفة او بدل
 عن مثل فيمن نصبه او عن محله فيمن جره ويجوز ان ينتصب حالا عن الضمير في به
 فان قلت هم يرفع كفارة من نصب جزاء قلت يجعلها خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل او
 الواجب عليه كفارة او يقدر فعلية ان يجزي جزاء او كفارة فيعطفهما على ان يجزي
 وقرا او كفارة طعام مساكين على الاضافة وهذه الاعانة مبنية كانه قيل او كفارة
 من طعام مساكين كقولك خاتم فضة بمعنى خاتم من فضة **قوله** ويقومان في المكان

نحن نقول الهدى قرية غير معقولة فيخص بمكان اوزمان اما الصدقة قرية معقولة في كل زمان ومكان والصوم يجوز في غير مكة لانه قرية في كل مكان فان ذبح بالكوفة اجزاء من الطعام معناه اذا تصدق باللحم وفيه وفاء بقيمة الطعام لان الارافق لا تنوب عنه واذا وقع الاختيار على الهدى بهدي ما يجزيه في الاضحية لان مطلق اهم الهدى منصرف اليه وتل محمد والشافعي رح يجزي صغار النعم فيها لان الصحابة رضي الله عنهم اوجبوا اعانافا وجفرة وعن ابي حنيفة وابي يوسف يجوز الصغار على وجه الطعام يعني اذا تصدق واذا وقع الاختيار على الطعام يقوم الملتف بالطعام عند نالائه هو المضمون فتعتبر قيمته واذ اشترى بالقيمة طعاما تصدق على كل مسكين نصف صاع من برا وصاعا من تمر او شعير ولا يجوز ان يطعم لمسكين اقل من نصف صاع لان الطعام المذكور ينصرف الى ما هو المعهود في الشرع وان اختار الصيام يقوم المقتول طعاما ثم يهضم عن كل نصف صاع من برا وصاع من تمر او شعير وما لا يتقدر الصيام بالمقتول غير ممكن اذ لا قيمة للصيام فقدرناه بالطعام والتقدير على هذا الوجه

الذي اصابه وكذلك يعتبر الزمان الذي اصابه فيدلان القيمة تختلف باختلاف الازمنة ايضا **قوله** ونحن نقول الهدى قرية غير معقولة فيخص بزمان او مكان وانما اختص الهدى بالحرم لصير قرية لا لتوسع مكان الحرم ولهذا لو اريقت خارج الحرم وتصدق بالحرم على فقراء الحرم لا يجوز **قوله** فان ذبح بالكوفة اجزاء من الطعام كما في كفارة اليمين اذا كما عشرة مساكين يوما واحدا جاز من الطعام اذا كانت قيمة ما اصاب كل مسكين نصف صاع من بر ولا يجزيه من الاطعام ايضا الا اذا اصاب كل مسكين من اللحم ما تبلغ قيمته قيمة نصف صاع **قوله** واذا وقع الاختيار اي اختيار الغائل او المحكمين على حسب الاختلاف **قوله** واذا وقع الاختيار على الطعام يقوم الملتف عندنا وعند محمد والشافعي رحمهم الله يقوم النظر بناء على ان الملوأب الاصل هو النظر عندنا وعندنا قيمة الصيد

معهود في الشرع كما في باب الغدية فان نضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو مخيران شاء نصدق به وان شاء صام عنه يوما كاملا لان الصوم اقل من يوم غير مشروع وكذلك ان كان الواجب دون طعام مسكين يطعم قدر الواجب او يصوم يوما كاملا لما قلنا ولو جرح صيدا او نشف شعرة او قطع عضوا منه ضمن ما نقصه اعتبار البعض بالكل كما في حقوق العباد ولو نشف ريش طائرا و قطع قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كاملا لانه فوت عليه الامن بتفويت آلة الامتناع فيغرم جزاءه ومن كسر بيض نعامه فعليه قيمته وهذا مروى عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ولا نه اصل الصيد وله عرصة ان يصير صيدا فنزل منزلة الصيد احتياطا ما لم يفسد فان خرج من البيض فرخ ميت فعليه قيمته وهذا امتحان والقياس ان لا يغرم سوى البيضة لان حبة الفرخ غير معلوم وجه الامتحان ان البيض معد ليخرج منه الفرخ الحي والكسر قبل ما هو انه سبب لموته فيحال به عليه احتياطا وعلى هذا اذا ضرب بطن طيئة فالت جنينا ميتا وماتت

قوله معهود في الشرع كما في الغدية عهد في الشرع اقامة نصف صاع من حنطة مقام صوم في باب الغدية كما في الشيخ الغاني وكذا اذا وصى بغدية الصيام **قوله** فخرج من حيز الامتناع هو قد يكون بالطيران او بالعدو او بال دخول في الحجر **قوله** ومن كسر بيض صيد فعليه قيمته اي قيمة البيض لانه معد ليكون صيدا فا عطي له حكم الصيد في ايجاب الجزاء على المحرم بافساده كما ان الماء في الرحم جعل كالولد في حكم العتق والوصية بيده قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ليلبسونكم الله بشيء من الصيد تناولوا ايديكم وروما حكم قبل ما تناولوا الايدي البيض **قوله** ما لم يفسد احترازا من بيضة مذرأة فانه لا شيء في كسرها **قوله** فان خرج من البيضة فرخ ميت فعليه قيمته حيا اي اذا اعله حيوته او لم يعلم حاله ما اذا كان علم انه كان ميتا قبل الكسر لا ضمان عليه (قوله)

فعليه نيمتها وليس في قتل الغراب والحدأة أو الذئب والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم الحدأة والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور وقال صلى الله عليه وسلم يقتل المحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقوب والحية والكلب العقور وقد ذكر الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب العقور الذئب أو يقال إن الذئب في معناه والمراد بالغراب الذي يأكل الجيف ويخلط لانه يبتدىء بالأذى أما العقوق فغير مستثنى لانه لا يسمى غرابا ولا يبتدىء بالأذى وعن أبي حنيفة رحمه الله إن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش منهما سواء لأن المعبر في ذلك الجنس وكذا الفأرة الأهلية والوحشية سواء والضب واليربوع ليسا من الخمس المستثناة لانهما لا يبتدئان بالأذى وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقراد شي لانها ليست بصود

قوله فعليه نيمتها هذا بخلاف ما اذا ضرب بطن امرأة فالتقت جنيها ميتا وما ت الام لما وجب ضمان الام لم يجب ضمان الجنين لان الجنين في حكم النفس من وجه وفي حكم الجزء من وجه والضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط فلا يجب في موضع الشك فاما جزاء الصيد فمبني على الاحتياط فترجح جهة النفس في الجنين فلهذا وجب جزاؤهما فان قيل فعلى هذا كان ينبغي ان يضمن قيمة البيض والفرخ قلنا البيض انما يضمن لكونه معدا للفرخ ولهذا لا يضمن البيضة المذرة فلما ضمن الفرخ لم يضمن البيض **قوله** وليس في قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواسق الحدأة والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور المذكور في الرواية سبع وفي الحديث خمس لانه ذكر في بعض الروايات الذئب مكان الكلب العقور او الذئب في معناه وذكر في بعض الروايات الغراب مكان الحدأة او الغراب في معناه فلذلك ذكر في الرواية الصبع وفي الحديث

وليست بمتولدة من البدن ثم هي موزونة بطباعتها وإلحاد بالنمل السوداء والصغراء الذي يؤذي وما لا يؤذي لا يحل قتلها ولكن لا يجب الجزاء للعلة الأولى ومن قتل قملة تصدق بما شاء مثل كشف من الطعام لأنها متولدة من التفت الذي على البدن وفي الحج مع الصغبر اطعم شيئا وهذا يدل على أنه يجزيه أن يطعم مسكينا شيئا يسيرا على سبيل الإباحة وإن لم يكن مشعا ومن قتل جرادة تصدق بما شاء لأن الجرادة من صيد البر فإن الصيد مما لا يمكن أخذه إلا بحيلة ويقصد الأخذ وتمرة خير من جرادة

الخمس وقوله عليه السلام يقتل أو يقتل بيان الإباحة القتل لا حقيقة الأخبار والألزم الخلف في كلام صاحب الشرع فإن قيل كيف خص عموم قوله تعالى ولا تقتل الصيد وأنتم حرم بهذا الحديث وهو خبر واحد قلنا خص هذا العام ابتداءً بالنعم القطعي وهو قوله تعالى أحل لكم صيد البحر لأنه لما جهل التاريخ يجعل كأنهما وردا معا فيجعل مخصصا له فبعد ذلك يجوز تخصيصه بالقياس فكيف بالخبر الواحد ونقول وهو الوجه أن هذا الحديث مشهور وليس بخبر الواحد كذا ذكر في الأسرار فتجاوز الزيادة به على كتاب الله تعالى

قوله وليست بمتولدة من البدن احتراز من القملة فإن قتلها شيئا **قوله** وما لا يؤذي لا يحل قتلها روي أنه موتب بعض الأنبياء عليه السلام بأحراق قرية نمل **قوله** للعلة الأولى وهي أنها ليست بصيود **قوله** ومن قتل قملة تصدق بما شاء ككسر خبز إذا أخذه من بدنه فقتلها وأما إذا كانت القملة ساطة على الأرض فقتلها فلا شيء عليه كما في البرغوث هذا في القملة الواحدة وأما في التنتين أو الثلث كف من حنطة وفي الزيادة على الثلث نصف صاع من حنطة ولو للقن ثيابه في الشمس ليقتل القمل حرا لشمس فمات القمل فعليه من الجزاء نصف صاع من حنطة إذا كان القمل

لقول عمر رضي الله عنه تمر خبز من جرادة ولا شيء عليه في ذبح المسحاة لانه من
 الهوام والعشرات فاشبه الخنافس والوزغات ويمكن اخذه من غير حيلة وكذا لا يقصد
 بالخذ فلم يكن صيداً ومن حلب صيد الحرم فعليه قيمته لان اللبن من اجزاء الصيد
 فاشبه كله ومن قتل ما لا يؤكل لحمة من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء الا
 باستثناء الشرع وهو ما عددناه وقال الشافعي رحمه الله لا يجب الجزاء لانها جبلت
 على الايذاء فدخلت في الفواصق المستثناة وكذا اسم الكلب يتناول السباع بأسرها لغة
 ولنا ان السبع صيد لنوحشه وكونه مقصود بالخذ اما الجملد لا وليصطاد به او لدفع اذاه

كثيراوا مالوا لقي ثوبه ولم يقصد به قتل القمل فمات القمل من حر الشمس فلا شيء
 عليه كذا في المبسوط.

قوله لقول عمر رضي الله عنه تمر خبز من جرادة وقصة هذا الحديث ان اهل حمص اصابوا
 جرادا كثيرا في احرارهم فجعلوا يتصدقون مكان كل جراد بدرهم فقال عمر اني
 دراهمكم كثيرة يا اهل حمص تمر خبز من جرادة وعن ابي يوسف رحمه الله في قتل
 الغنغذرايتين في احدى الرايتين هو نوع من الفأرة وفي رواية جعل كاليربوع كذا في المبسوط
قوله كالسباع اي كسباع البهايم كالاسد والنمر والهد وبقوله ونحوها اي كسباع الطير
 كالبازي والصقور فان السباع يقع على سباع البهايم ثم **قوله** وكذا اسم الكلب
 يتناول السباع بأسرها لغة بمعنى ان الكلب اسم لما يتكلم اي يشد لان يكون
 المراد منه الكلب المعروف فانه اهلي وليس بصيد ولا يحرم على المحرم اخذه
 فعلى هذا اسم الكلب يتناول الاسد والنمر وغيرهما الا ترى انه عليه السلام حين دعا
 على عتبة بن ابي لهب فقال اللهم سلط عليه كلبا من كلابك اقترسه اسد بدعيه
 ولنا قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم واسم الصيد يعم الكل لانه سمي به لتغره

القياس على الفواسق ممتنع لما فيه من ابطال العدد واسم الكب لا يقع على المبع
مرفا والعرف املك ولا يجازي قيمته شاة وقال زفر رحمه الله يجب بالغة بما بلغت
عنا رابعا كقول اللحم ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الضبع صيد وفيه الشاة ولان اعتبار
قيمه لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤرم ومن هذا الوجه لا يزداد على
نيمة الشاة ظاهرا واذا صال الضبع على المحرم فقتله لاشي عليه وقال زفر رحمه الله يجب

واستحاشه وبعده من ايدي الناس وذلك موجود فيما لا يؤكل لحمه ولان حرمة الصيد
ثبتت بالا حرام والحرم تعظيما للحرم والاحرام لا لكونه مأكولا حتى يحق النبات
في الحرم بالصيد فصار لما كول فيه وهب المأكول سواء

قوله والقياس على الفواسق ممتنع لما فيه من ابطال العدد فان قيل انكم الحقنم بالخمسة
غيرها ايضا قلنا الحقنما بهما هو في معناها من كل وجه بطريق الدلائل اقواما القياس على الخمسة
الفواسق بعلة الايذاء فمتعذر لان اذى الخمسة الفواسق متعذرا لينا لانها تنتعش بين اظهرنا
فالذئب يقرب من مواشينا والحدأة تعيش بالاختطاف والغارة عيشها من طعام العباد
ولا كذا الغراب والعقرب يلدغ من يتخذها ولما اوتينا والسبع بالبعد منا فلم يكن اذاه
متعذرا لينا غالبا فلم يكن نظير الخمسة الفواسق فالجواب ان الشا نعي رحمه الله
اعتبر نفس الاذى ونحن اعتبرناه بصفة التعدي لينا كما اعتبر نفس الكفر في اباحة
القتل ونحن نعتبر الكفر المفضي الى الخراب **قوله** والعرف املك اي اصبط صاحبه
واقوى افعل من الملك كان يملكه ويممكه ولا يحيله الى الآخر كذا في المغرب
قوله ولان اعتبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤرم وهذا الان وجوب
الجزاء فيه باعتبار معنى الصيدية لا باعتبار مئنه اذ هو غير مأكول وباعتبار معنى الصيدية
يكون مرتكبا محظورا احرامه فلا يلزمه اكثر من شاة كما امر محظورات الاحرام
ووجوب الجزاء في ما كول اللحم باعتبار مئنه لانه انما لحمه بفعله فتجب قيمته بالغة

اعتباراً بالجمل الصائل ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه قتل سبعاً واهدى كلباً وقال
 بالابتداء وأنه وإن المحرم ممنوع من التعرض لأحد دفع الأذى ولهذا كان ما ذونا في دفع
 لمنهم من الأذى كما في الفواسق فلا يكون ما ذونا في دفع المتحقق أولى ومع
 وجود الأذن من الشارع لا يجب الجزاء بحالته بخلاف الجمل الصائل لأنه لا أذن له من
 صاحب الحق وهو العبد وإن اضطر المحرم إلى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء لأن الأذن مفقود
 بالكفارة بالنص على ما تلونا من قبل ولا بأس للمحرم أن يذبح الشاة والبقرة
 والبغير والد جاجة والبط الأهلي لأن هذه الأشياء ليست بصيد لعدم التوحش والمراد
 بالبط الذي يكون في المساكن والحياض لأنه الوفاصل الخلقة ولو ذبح حماها
 منسرولاً فعليه الجزاء خلافاً لما لك رحمه الله الوفاصل مستأنس ولا يمنع جناحها بطونها

ما بلغت ولأن زيادة القيمة في العهد والنمر والأسد لما يقصد به من التماخيا مساكه
 والتلبي به وذلك لا يتعلق بكونه صيداً ولأنه محارب مؤذ وكل ذلك غير معتبر في حق
 المحرم فلا يجب الضمان به

قوله اعتباراً بالجمل الصائل الجمل إذا صال على إنسان فقتله الموصول عليه تجب قيمته
قوله قال أنا ابتدأناه في هذا التعليل بيان أن الدابة إذا كانت من السبع لا يوجب شيقاً لأنه
 لو كان الوجوب ثابتاً في الحالين لما حل التخصيص لأن السكوت عن البيان في موضع
 الحاجة إليه لا يجوز خصوصاً بعللة زائدة مفيدة للخصوص فلولا الريادة لعمت فلما خص
 وسكت في موضع الحاجة صار بياناً على أن حكم المسكوت عنه بخلاف ما بين ولا يدخل
 على ما ذكرنا قتل المحرم القمل فإنه يوجب الجزاء عليه وإن كان يؤذيه لأنه إنما يضمن
 بقتلها لمعنى قضاء الثفت بآزلة ما ينمو من بدنه عن نفسه ولهذا إذا وجدها على الطريق
 فقتلها لا ضمان عليه لأنها مؤذية **قوله** ومع وجود الأذن من الشارع لا يجب
 أي الأذن المطلق بخلاف المضطر فإن الأذن في حقه مفقود بالكفارة بالنص وهو

ونحن نقول الحما م مستوحش باصل الخلقة ممتنع بطيرانه فان كان بطيئ النهوض والاستيناس مارض فلم يعتبر وكذا اذا قتل طيما مستأنسا لانه صيد في الاصل فلا يبطله الا بتيناس كما ليعبر اذا ند لا ياخذ حكم الصيد في الحرم وعلى المحرم واذا ذبح المحرم صيد افذ ببحته مينة لا يحل اكلها وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يحل ما ذبحه المحرم لغيره لانه عامل له فانقل فعله اليه ولنا ان لذكاة فعل مشروع وهذا فعل حرام فلا تكون ذكاة كذبحه المجوسي

قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك واما الاذن عند الاذى ثابته مطلقا بقوله عليه الصلوة والسلام خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم بلا جزاء فلا يصح الضمان عليه والآية وان وردت في الحلق لكن بمعنى الاضطراب الحفنا المضطربة دلالة •

قوله ونحن نقول الحما م مستوحش باصل الخلقة ممتنع بطيرانه اي جنس الحما م متوحش فكان صيدا وان كان نوع منه مستأنسا فلا يعتبر الجارض **قوله** وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه ما ذبحه المحرم لغيره لانه عامل له فانقل فعله اليه وهكذا ذكر في الايضاح وما ذكر في المبسوط يدل على انه لا فرق عنده بين ما اذا ذبح المحرم لنفسه او لغيره حيث قال لا يحل تناول ما ذبحه المحرم لاحد من الناس وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحل للمحرم القاتل تناوله ولا يحل لغيره من الناس وفي الوجيز الغزالي وما ذبحه المحرم بنفسه فأكله حرام عليه وهل هي ميتة في حق غيره فيه قولان وفي المبسوط وحجته في ذلك ان معنى الزكوة في تسهيل الدم النجس من الحيوان وشرط الحل التسمية ندبا وواجبا على اختلاف المصنفين وذلك يتحقق من المحرم كما يتحقق من الحل الا ان الشارع حرم التناول على المحرم القاتل بطريق

كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل (

وهذا الان المشروع هو الذي قام مقام المميزين الدم واللحم بمميزا فينعدم بانعدامه وان اكل المحرم الذابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليه جزاء ما اكل وان اكل منه محرم آخر فلا شيء عليه في قولهم جميعا لهما ان هذه ميتة فلا يلزمه باكلها الا الاستغفار وما ركبها اذا اكله محرم غيره ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان حرمة باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا وباعتبار انه محظور احرامه لان احرامه هو الذي اخرج الصيد من المحلية والذابح عن الاهلية في حق الذكاة فصا حرمة التناول

العقوبة ليكون زجره وهذا لا يدل على حرمة التناول في حق غيره كما يجعل المفتول ظلما حيا في حق القاتل حتى لا يرثه وهو ميت في حق غيره وحجتنا في ذاك قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم ساء قتلنا فعرفنا ان هذا الفعل غير موجب للحل اصلا **قوله** وهذا الان المشروع هو الذي قام مقام المميز بدليل انه لو ذبح المسلم الحلال ولم يخرج من المذبوح دم اصلا لحل اكله وان ذبح المجوسي لا يحل اكله وان خرج منه الدم فعلم ان المعبر هو الفعل المشروع القائم مقام المميز فينعدم المميز بانعدامه فان قيل يشكل على هذا ذبح شاة الغير بغير اذنه فانه حرام محض حتى انه لو اضطر المسلم بين اكل الميتة واكل مال الغير كان عليه ان يأكل الميتة لاما مال الغير كذا في المحيط قلنا النهي عن الذابح اذا كان لمعنى في الذابح والمذبوح كان ذلك نهيا للمعنى في عين الفعل وكان مانعا من ان يكون المنهي عنه مشروعا واذا كان المنع بالنهي للمعنى بالثالث وهو المالك كان النهي للمعنى في غيره فلم يصبر من الذابح حراما بل الحرمة هناك كانت لصيانة حق المالك حتى زالت تلك الحرمة باذنه فكان مشروعا في نفسه **قوله** وان اكل المحرم الذابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليه جزاء ما اكل

بهذه الوسائط مضافة الى احرامه بخلاف محرّم آخر لان تناوله ليس من محظورات
احرامه ولا باس بان ياكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذ لم يدل
المحرّم عليه ولا امره بصيده خلا لما لك رحمة الله تعالى عليه فيما اذ اصطاده
لاجل المحرم له قوله صلى الله عليه و سلم لا باس بنا كل المحرم لحم صيد

يريد به اذ اكل بعد ما دى جزاءه ما اذ اكل قبل ان يؤدي جزاءه دخل ضمان ما اكل في الجزاء
قوله بهذه الوسائط وهذا لان المحل انما صار ميتة محرمة قتله وحرمة قتله بسبب
خروج الصيد من المحلّة والذابح من الاهلية وذلك بسبب الاحرام فاستند حرمة
تناول هذه الميتة الى احرامه بهذه الوسائط فجازا صفة حرمة اكل هذه الميتة الى الاحرام لان
الحكم كإضافة الى العلة يضاف الى علة العلة كما قلنا في شراء القريب انه اعتاق لان للشراء علة
الملك والمملك في القريب علة العتق فاصيف الاعتاق الى الشراء بواسطة الملك بخلاف
تناول ميتة لا يقتله لان حرمة تناول تلك الميتة عليه لدمه لا لاحرامه وبخلاف محرّم آخر غير
القاتل لان حرمة تناوله ليس من محظورات احرام الاكل بل من محظورات احرام
القاتل فجعل الصيد المقتول حيا في حق القاتل فتناوله يوجب الضمان وهو لحم في حق
غيره وليس بصيد حقيقة ولا حكما فلا يوجب الضمان ولا يقال ان المحلل اذا ذبح
صيدا في الحرم فادى جزاء ثم اكل منه لا يلزمه شي آخر وكذلك المحرم اذا اكسر
بيض صيد فادى جزاء ثم شواه واكله لا يلزمه شي آخر لانا نقول ان وجوب
الجزاء هناك باعتبار لا من الثابت بسبب الحرم وذلك للصيد لا للحرم وكذلك البيض
وجوب الجزاء فيه باعتبار انه اصل الصيد وبعد الكسر انعدم هذا المعنى يقرره
ان المقتول بغير حق في حق القاتل كالحبي من وجهه حتى لا يرث منه وكما لميت من وجهه

(كتاب اللحم باب الجنائيات - فصل)

ما لم يصد أو يصاد له ولنا ما روي أن الصحابة رضي الله عنهم تذاكروا اللحم الصيد في حق المحرم فقال صلى الله عليه وسلم لا بأس به واللام فيما روي لام تطيبك فحمل على أن يهدي إليه الصيد دون اللحم أو معناه أن يصاد بأموه ثم شرط عدم الدلالة وهذا تنصيص على أن الدلالة محرمة قالوا فيه روايتان ووجه الحرمة حديث أبي قتادة رضي الله تعالى عنه وقد ذكرناه وفي صيد الحرم إذا ذبحه أحلال فعليه قيمته ينصدق بها على الفقراء لأن الصيد استحق الا من بسبب الحرم قال صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول ولا ينفر صيدها ولا تجزيه الصوم لأنها غير امتنولت بكفارة فاشبهه ضمان الاموال وهذا لأنه يجب تغويت وصف في المحل

حتى تغتق أم ولد به أن قتلت مولاهما فبما يبتني امرؤه على الاحتياط جعلناه كالحي في حق القاتل وهو جزاء الأحرار فبما يلزمه تناول جزاء آخر ما جزاء صيد الحرم فغير مبني على الاحتياط في الإيجاب لأنه ليس فيه معنى العادة ولهذا لا يدخل للصوم فيه فلذلك اعتبر نفيه معنى المحمية فلا يجب فيه الجزاء كذا في المبسوط

قوله ما لم يصد أو يصاد له قال مولانا حميد الدين رحمه الله الصحيح عندي بالنصب واهنا بمعنى إلى أي لا بأس إلى أن يصاد له وحكم ما بعد الغاية يخالف حكم ما قبلها فيستقيم له التمسك به حينئذ لأنه ما ارتقد به جعل للمحرم كل لحم الصيد إذا لم يصد بنفسه حتى يصير ممدودا إلى اصطباد الغير لا جله فيكون الحل منتفيا عند اصطباد غيره لا جله ومعنى الاصطباد أن ينوي الصائد أن يكون الاصطباد للمحرم سواء امرؤه بذلك أو لم يأمره كذا في المبسوط **قوله** وفي صيد الحرم إذا ذبحه أحلال قيد بالحلال لأن المحرم إذا قتل صيد الحرم يلزمه كفارة واحدة لأجل الأحرار ثم لم يجب عليه شيء لأجل الحرم في جواب الاحتصان لأن معنى تغويت الأمن إذا اعتبر مرة

هو الأمن والواجب على المحرم بطريق الكفارة جزاء على فعله لان أجمومة باعتبار
معنى فيه وهو احرامه والصوم يصلح جزاء الأفعال لضمان المحال وقال زفر بن جزيه
لصوم اعتبارا بواجب على المحرم والفرق نذكرنا قوله بجزائه الهدي فيه روايتان

لا يجب الضمان لا يمكن اعتباره ثانيا لا يجب ضمان وإنما أوجبنا ضمان الا حرام لان
فيه معنى الجزاء وضمان المحل وضمان المحرم لا يشمل على معنى ضمان الاجرام
فكان الجواب ما هو مشتمل على المعنيين اولى .

قوله وهو الامن وهذا لانه لما زال الامن من محل آمن لحق الله تعالى فبلمزته
بما بلته اثبات صفة الامن من الجوع للمسكين حقا لله تعالى وذلك بالا طعام
وهذا لان ما يكون حرمة بسبب المحرم فهو بمنزلة حقوق العباد والواجب
على المحرم كفارة لما ارتكب فعلا محرما حقا لله تعالى ونجب جزاء لعله
وهو جنايته على احرامه والصوم يصلح جزاء للأفعال ولا يصلح لضمان المحال وان كان
وجوبه لحق الله تعالى كتلاف الزكاة فان قبل لو كان جزاء صيد المحرم من قبيل
الغرامة ومن قبيل ما يشبه ضمان اموال الناس لوجب على الصبي والمجنون والكافر
غرامته اذا استهلكوا كما في اموال الناس وقد نص في الايضاح على انه لا يجب عليهم فلما هذا
الضمان وان كان ضمان المحل من حيث انه يتعلق بتفويت المحل ولكن فيه معنى
الجزاء ايضا حتى ان حلالا لو اصاب صيد المحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد
منهما جزاء كما مل لما ان كل واحد منهما متلف بجهة احد هما بالاخذ المموت للامن وذلك
في معنى الاستهلاك والثاني بالاتلاف حقيقة فكان كمال الضمان على كل واحد منهما
لمعنى آخر بخلاف المغصوب اذا اتلفه متلف في يد الغاصب حيث يجب ضمان
واحد لانه موزع من المحل لا غير ثم يرجع الاخذ على القاتل هنا بما ضمن .

ومن دخل الحرم بصيده هو حلال فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد لحاجة العبد وانما دخل في الحرم وجب تركه التعرض لحرمة الحرم اذ صار هو من صيد الحرم فاستحق الامن لما روينا فان باعه رذ البيع فيه ان كان قائما لان البيع لم يحزم لما فيه من التعرض للصيد وذلك حرام وان كان قائما فعليه الجزاء لانه تعرض للصيد بتفويت الامن الذي يستحقه .

قوله ومن يدخل الحرم بصيده فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده اي حقيقة حتى اذا كان في رحله او قصده لا يجب عليه الا ارسال **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد كالا شجار فان ما ينبتها الناس في الحرم لا تثبت فيها حرمة الحرم وكذا الاسلام بمنع الاسترقاق لحق الشرع فلا يزيد الرق الثابت قبله لكان قول حرمة الحرم في حق الصيد كحرمة الاحرام فكما ان الحرمة بسبب الاحرام ثبتت في حق الصيد المملوك حتى يجب ارساله فكذلك الحرمة بسبب الحرم وليس هذا نظير الاشجار لان ما ينبتها الناس ليس بمحمل لحرمة الحرم اصلا بمنزلة الاهلي من الحيوانات كالابل والغنم والبقرة وما الصيد مملوكا كما ان اوفر مملوك فهو محمل ثبوت الامن له بسبب الحرم كذا في المبسوط واما الجواب عن مسألة الاسترقاق فان بقاء الرق من الامور الحكمية حتى يثبت بطريق التبعية في اولاد المعلمين فلان ثبت في الرقيق اولى فاما ههنا فالما خوذ صيد بعد بدلالة الحرمة بالاحرام فساد خل في الحرم صار الصيد صيد الحرم فانه ليس المراد من صيد الحرم الا ان يكون الصيد موجودا في الحرم وهذا كذلك ثبت في حقه الامن كسائر الصيود فلا يثبت حكم الحمل في الاولاد فكذا فيه **قوله** لما روينا فيه اشارة اليه **قوله** ولا ينفر صيدها .

يكذ لك بيع المحرم الصيد من محرم أو حلال لما قلنا ومن أحرم وفي بيته أو في
 نفس معه صيد فليس عليه أن يرسله وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه أن يرسله
 لأنه منعرض للصيد بأما كان في ملكه فصار كما إذا كان في يده ولنا أن الصحابة
 رضي الله عنهم كانوا يحرمون وفي بيوتهم صيودود وأجن ولم ينقل عنهم أو سألها وبذلك
 جرت العادة الفاشية وهي من إحدى الحجج ولأن الواجب ترك التعرض وهو
 ليس بمعرض من جهته لأنه محفوظ بالبيت والقص لابه غير أنه في ملكه ولو أرسله
 في مغارة فهو على ملكه فلا يعتبر بقاء الملك وقيل إذا كان القص في يده لزمه إرساله
 لكن على وجه لا يضيع

قوله وكذلك بيع المحرم الصيد أي يرد البيع أن كان قائما وتجب القيمة
 أن كان قائما لما قلنا أن البيع لم يجز لما فيه من التعرض للصيد **قوله** ومن أحرم وفي
 بيته أو في نفس معه صيد ولفظ الجاء مع الصغير للصدر الشهيد وغيره رجل أحرم ومعه
 قص فيه صيد وقوله ومعه قص يحتمل أنه أراد أنه معه في يده ويحتمل أنه أراد أنه
 مع خادمه وفي رحله فكان لقائل أن يقول إذا كان معه في يده ينبغي أن يرسله لأن
 القص متى كان معه كان الطير في يده الأتري أن يصير غا صبا للطير بغصب القص
 ولقائل أن يقول لا يكون الطير في يده وإن كان القص في يده فلا يلزمه الإرسال فإن الجنب
 إذا حمل مصحفا في غلافه لم يكره ولم يكن ذلك كإحضار المصحف بيده فلا خلاف كذا ذكره
 الفقهاء أبو جعفر وذكر عن استاذ أبي بكر الأعمش أنه لا يلزمه الإرسال سواء كان القص
 في يده أو لم يكن كذا في الفوائد الظهيرية وذكر الإمام الكشاف رحمه الله وإذا كان في يده
 فعليه إرساله ولكن على وجه لا يضيع فإن أرسل الصيد ليس بمندوب بسبب الدابة

(كتاب الحج - باب الجنائيات - فصل)

قال فان اصاب حلالاً صيداً ثم احرّم فأرسله من يده غيره يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن لأن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحضين من سبيل وإنما ملك الصيد بالأخذ ملكاً محترماً فلا يبطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيضمنه بخلاف ما إذا اخذ وهي حالة الاحرام لانه لم يملكه والواجب عليه ترك التعرض يمكنه ذلك بان يخله في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعدداً ونظيره الاختلاف في كسر المعازف وإذا اصاب محرّم صيداً فأرسله من يده غيره لا ضمان عليه بالاتفاق لانه لم يملكه بالأخذ فان الصيد لم يبق محلاً للملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمته محرماً فصاركما إذا اشترى الخمر فان قتله محرّم آخر في يده فعلى كل واحد منهما جزاء لان الأخذ متعرض للصيد بازائه الامن والقاتل مقرر لذلك والتعريض كالابتداء في حق التضمنين ككهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ويرجع الأخذ على القاتل وقال زفر ربح لا يرجع لان الأخذ مزاخذ بصنعه فلا يرجع على غيره ولنا ان الأخذ انما يصير سبباً للضمان عند اتصال الهلاك به فهو بالقتل جعل فعل الأخذ علّة

بل هو حرام الا ان يرسله للعلف او يبيع للناس اخذه •
قوله فان اصاب حلالاً صيداً الحلال اذا اخذ الصيد ثم احرّم فأرسله ثم حل فوجد في يده غيره كان له اخذه منه بخلاف ما اذا اخذ الصيد وهو محرّم ثم ارسله ثم حل من احرامه فوجد في يده غيره فلا سبيل له عليه كذا في الجا مع الصغير لقاسي خازن رحمه الله تعالى عليه **قوله** فان الصيد لم يبق محلاً للملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر والحرمه اذا اصبغت الى الاعيان تخرج المحل من المجلية كما في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم •

(كتاب الحج باب الجنبايات - فصل)

فيكون في معنى مباشرة علة العلة فيحال بالضمان عليه

قوله فيكون في معنى مباشرة علة العلة وذلك لان العلة الاولى مع حكمها تصبح حكماً
لعلة الثانية كما في شرب القريب فان قيل الاخذ لم يملك الصيد ولا ضابط له فيه يد
محترمة ووجوب الضمان له على القاتل باحد هذين فكيف يرجع عليه بالضمان ولانه
بالقتل لزمته كفارة يعني بها ويخرج بالصوم منها فلورجع انما يرجع عليه بضمان
يطالبه وبجسده ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما لزمه ولان الشيء لما خرج من محلبة
التملك لا يضمن المستهلك وان كان ضمن من في يده كمسلم يغصب خنزير ذمي او
خبره ثم يبيح مسلم آخر فبستهلكه يضمن الاخذ للذمي ولا يرجع على المستهلك بشيء
فلنا ان اليد على هذا الصيد كانت يدا معتبرة لحق الاخذ لانه يتمكن به من ارسال
واسقاط الاجزاء به من نفسه فالقاتل يصير موقوف عليه هذه اليد فيكون ضامناً له وان
لم يملكه الاخذ كغاصب المدبر اذا قتل انسان في يده قادم الغاصب قيمته فانه يرجع على
القاتل بقيمته كما لو ملكه وان كان المدبر لا ينقل من ملك الى ملك فكذا ههنا لما ان الاجزاء
بدل العين فوجب ان يقوم مؤديه مقام المالك في استحقاق ضمان قيمته واما قوله فلورجع
انما يرجع بضمان بجسده فكان اكثر من الاول فلنا مثل هذا التفات لا يمنع الرجوع كلاب
اذا غصب مدبر ابنه فغصبه منه آخر ثم ان الابن يضمن اباه رجوع الاب على الغاصب منه
وان كان هو لا يحبس فيما لزمه لانه ويكون له ان يحبس الغاصب منه فيما يطالبه به
ولا يقع الفرق بين ضمان يعني به وبين ضمان يقضي به فان زكاة السائمة يدخل تحت القضاء
وزكاة سائر الاموال لا تدخل ولا فرق بينهما ولكن حق الله اذا سئل له طالب معين تكون له
المطالبة واذا لم يكن له طالب معين لا يتعين المطالبة فاما الجواب عن مسئلة خمر الذمي فان
الشرع حرم الخمر واهلها لنجاستها وفسادها فجرى لذلك مجرى مهبان من المال

(كتاب الحج باب الجنائيات ... فصل)

فان قطع حشيش الحرم او شجرة لبست بمملوكة وهو مالا ينبت له الناس فعليه قيمته لا قيمة جف منه لان حر منهما ثبتت بسبب الحرم قال عليه السلام لا يخلط خيلاها ولا يعضد شوكها ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل لان حرمة تناولها سبب الحرم لا بسبب الا حرام فكان من ضمان المحال على ما بينا ويتصدق بمبتمنه على الفقراء واذا اداها ملكه يكفي حقوق العباد ويكره بيعه بعد القطع لانه ملكه بسبب سطوره شرعا فلو اطلق له في بيعه ينطرق الناس اليه مثله الا انه يجوز البيع مع الكراهة خلاف الصيد والفرق ما ذكره والذي ينبت له الناس عادة مرمية غير مستحق للامن الاجماع ولان الحرم المنسوب الى الحرم والنسبة اليه على الكمال عند عدم نسبة الي غيره بالانبات وما لا ينبت عادة اذا انبت انسان التحق بما ينبت عادة

نشره ماء وحب خنطة ولكن هذا في حق من يعتقد اهانتها وهو المسلم فلذلك لم يرجع المسلم على المسلم المستهلك لاتحاد اعتقادهما على الاهانة وفي التضمن اعزاز لها واما الصيد فثبت له زيادة احترام في حق المحرم باحرامه كحرمة الادمي وهذا يدل على تأكيد الضمان لاعلى سقوطه

قوله فان قطع حشيش الحرم اعلم ان شجرة الحرم انواع اربعة ثلث منها يحل قطعها والا نتاع بهامن غير جزاء وواحدة منها لا يحل قطعها ولا نتاع بها واذ اقطعها رجل فعليه الجزاء اما الثلث فكل شجرة انبتت له الناس وهو ليس من جنس ما ينبت له الناس وكل شجرة انبتت له الناس وهو من جنس ما ينبت له الناس وكل شجرة نبتت بنفسه وهو من جنس ما ينبت له الناس واما الواحدة فهي كل شجرة نبتت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت له الناس ويستوي في هذه الواحدة ان تكون مملوكة لا نهان بان تنبت في ملكه او لم يمكن حتى قالوا في رجل نبتت في ملكه ام هيلان

ولونبت بنفسه في ملك رجل فعلى فاطمة قيمة الحرم حق البشر وقيمة أخرى ضمانا
 لما لكه كالصيد المملوك في الحرم وما جف من شجر الحرم لأصمان فيه لأنه ليس بنام
 ولا يرمى حشيش الحرم ولا يقطع إلا إذا خرو قال أبو يوسف رحمه الله لا بأس
 بالرمي فيه لأن فيه ضرورة فإن منع الدواب منه متعذروا لما روينا والعطع بالمشائر
 كالقطع بالمناجل وحمل الحشيش من أجل ممكن فلا ضرورة بخلاف إذا خزلانه استثناه
 رسول صلى الله عليه وسلم فجوز قطعه ورعيه وبخلاف الكماء لأنها ليست من جملة النبات

فقطعهما إيمان فعليه قيمتها لما لكها وقيمة أخرى لحق الشرع بمنزلة ما لو قبل مبيدا
 مملوكا في الحرم وبعد ما أدى جزاء الشجرة يكره للقاطع الانتفاع بها وفي المتن
 عن أبي يوسف رحمه الله لا بأس بغيره من محرم أن يتنع به كذا في المحبطه
قوله ولونبت بنفسه يعني مما لا ينبت الناس مادة فإن قبل الضمير ماؤد إلى الحشيش
 والحشيش إذا نبت بنفسه في غير الحرم لا يملكه صاحب الأرض فكذا في الحرم فلنا أن سلم هود
 الضمير إلى الحشيش بل يعود إلى الشجرة والشجر النابت في غير الحرم مملوك لما لك
 الأرض وأمن سلمناه ولكن الفرق أن الحشيش في أراضيها ينبت مباحا لكل أحد غير معصون
 عن التعرض فلم يكن المالك أولى من غيره بخلاف حشيش الحرم فإنه ينبت معصونا عن التعرض
 فيكون المالك به أولى من غيره فإن قيل انتصاب الحشيش إلى مالكه لم لا يوجب
 قصور في انتسابه إلى الحرم فلنا أن الحرم هو التعرض لنبات الحرم وهذه إلا صفة
 اختلفت بإضافة النبات إلى غير الحرم بالانبات فما أضافته إلى غير الحرم بالمكوكية
 لا ينافي كونه نبات الحرم كالصيد المملوك في الحرم لا ينافي كونه صيد الحرم **قوله** لأنه
 لبش بنام وفي قطعه زينة الحرم لأنه إذا قطع ما جف نبت مكانه أخضر فكان كهذب المسجد
 للبناء بما حرم من ذلك وقطع الصلوة ليرد بها بالجماعة ولا فائدة لو وجب الضمان بتضرر
 ففزع

وكل شيء فعله القارن مما ذكرنا ان فيه على المفرد ما فعله دمان دم الحجة ودم لعمركه وقال الشافعي زرع دم واحد بناء على انه محرم باحرام واحد عنده وعندنا باحرامين وقد مر من قبل قال الا ان يتجاوز الميقات غير محرم بالجمرة او بالحج فيلزمه دم واحد حلا فالزفر رحمة الله لما ان المستحق عليه عند الميقات الحرام واحد وثنا خير واجب واحد لا يجب لاجزاء واحد واذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانيا جناية تفوق الدلالة فيتعدد الاجزاء بتعدد الجنائية واذا اشترك حلالان في قتل صيد المحرم فعليهما جزاء واحد لان الضمان بدل من المحل لاجزاء عن الجنائية فيتحد باتحاد المحل كرجلين قتل رجلا خطأ تجب عليهما دية واحدة وعلى كل واحد منهما كفارة واذا باع المحرم الصيد او ابتاعه فالبيع باطل لان بيعه حيلة تعرض للصيد الا من وبعه بعد ما قتله بيع ميتة ومن اخرج طيبة من الحرم فولدت اولاد اقامت هي واولادها فعليه جزاء من لان ان الصيد بعد الاخراج من الحرم بقي مستحقا للا من شرعها وله ادا وجب ردة الى ما منه

اهل الحرم في ايقاد النار ولان ما جف بمنزلة الميت من صيد الحرم **قوله** وكل شيء فعله القارن فان قيل ينبغي ان يتدخلا الحرمه الاحرام والحرم فان المحرم اذا قتل صيدا محرم لم يجب عليه الاجزاء واحد قلنا حرمة الاحرام اقوى من حرمة الحرم لانه يحرم قتل الصيد في الاماكن كلها والحرم لا يحرم الا فيه ولان الاحرام يحرم الصيد والحلق والطيب وليس المخيط والجماع والحرم لا يحرم الا الصيد وتواضعه مما ينمو كالشجيرات والاشجار فيتبع اضعف الحرمتين اقواهما لان الاصل ان السببين اذا اجتمعا في العباد حكم واحد احدهما اقوى من الآخر فان الحكم يضاف الى اقواهما ويحتمل مادونه كما لمعدوم كالحائض مع الدائم والجارح مع جاز الرقبة

وهذه صفة شرعية تنسري الى الولد فان ادعى جزاء هاتم ولدت ليس عليه جزاء الولد لان بعد ادعاء الجزاء لم تبق آمنة لان وصول الخلف كوصول الاصل والله اعلم.

وليس كذلك للحج والعمرة لان حرمتها في المحرمات سواء ظلم يتبع احدهما الآخر وذكر شيخ الاسلام رحمة وجوب الدمين على القارن فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة في الجماع وغيره من المحظورات فاما بعد الوقوف بعرفة ففي الجماع يجب دمان وفي سائر المحظورات يجب دم واحد لما ان احرام العمرة انما يبقى في حق النخل لا غيره.

قوله وهذه صفة شرعية اي كون الطيبة مسنحة للامن بالرد الى الحرم صفة شرعية .
 فتسري الى الولد كصفة الحرية والرقبة والتدبير فان قيل يشكل على هذا ولد المغصوبة فان المغصوبة واجب الرد اليها ما لكها على الغاصب بحيث لو هلكت باي وجه كان يجب الضمان ثم صفة كونها مسنحة الرد على الغاصب صفة شرعية فيها ومع ذلك لم تعالى ولدها حتى لو هلك ولدها لا يجب الضمان لما ان زواها الغصب غير مضمونة قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ذكر الامام الزاهد الصغار رحمه الله وهوانه انما واجب جزاء الاولاد لان الذي اخرجهم مأمور باعادة الام والاولاد الى المأمن وهو احرم فاذا لم يفعل دخلت الاولاد في الضمان بخلاف ولدا المغصوبة لانه لم يامر صاحبه باعادته اليه يده حتى لو كان مأمورا من صاحبه نقول بضمانه والثاني ما اشار اليه فخرا لاسلام رحمه الله وهوان الصيد آمن بالحرم لكونه متوحشا فيصير الجنابة عليه باثبات اليد عليه لان التوحش ومعنى التعبدية يزول به فساوى الفرع الاصل في هذا لانه كما اثبت اليد على الام فقد اثبتتها على الولد المجتن فيها فلما ساوى الفرع الاصل في علة الضمان ساواه ايضا في الحكم بخلاف ولدا المغصوبة لان اثبات اليد في باب الغصب لا يصلح علة للضمان لان مال المرء انما يمان بالايدي وانما يضمن بقطع اليد لان حقوق العباد انما يضمن بالتفويت ابداء الولد نارق الاصل في تفويت اليد لانه لا يتصور تفويت اليد قبل الثبوت ففارقته في الحكم ايضا.

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

واذا أتى الكوفي بستان بني عامر فاحرم بعمره فان رجع الى ذات مرق
ولم يلبس بطل عنه دمه لوقت وان رجع اليه ولم يلبس حتى دخل مكة وطاف
لعمرته فلبس دم وهذا عند أبي حنيفة رجع وقال ان رجع اليه محرما فليس عليه شيء
اولم يلبس وقال زفر رحمه الله لا يسقط عنه شيء اولم يلبس لان جنابته لم ترتفع بالعود
وصار كما اذا افاض من عرفات ثم عاد اليه بعد الغروب ولأنه قد ارك المتروك في
اوانه وذلك قبل الشروع في الافعال فيسقط الدم بخلاف الا فاضة لانه لم يترك
المتروك على ما مر فبر ان التدارك عند هما يعود محرما لانه اظهر حق الميقات
كما اذا مر به محرما ساكنا وهذه رحمة الله بعوده محرما لميل الى العزيمة في حق
الاحرام من ديرة اهله فاذا ترخص بالثاخير الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بان شاء
التلبية وكان التلاني يعود لميل الى هذا الخلاف اذا احرم بحجة بعد المجاوزة
مكان العمرة في جميع ما ذكرنا وما بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط
عنه الدم بالاتفاق ولو عاد اليه قبل الاحرام يسقط بالاتفاق وهذا الذي ذكرنا
اذا سأل يري هذا الحج والعمرة

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

قوله فان رجع الى ذات مرق تخصب به ذات مرق بناء على ظاهر حال الكوفي
ذكر في شرح الطحاوي رحمة الله تعالى عليه فان عاد الى ميقات آخر
سوى الميقات الاول الذي جاوزه قبل ان يتصل احرامه بالفعل سقط عنه الدم عند
علمائنا الثلاثة وهذه هي الميقات والميقات آخر سواء روي عن أبي يوسف
رحمة الله انه قال ينظر ان عاد الى ميقات وذلك الميقات يحجازي الميقات
الاول وابعد من الحرم سقط عنه الدم والا فلا يسقط **قوله** بخلاف الا فاضة

فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام ووقته البستان وهو صاحب المنزل سواء لان البستان غير واجب التعظيم فلا يلزمه الا حرام مقصده واذا دخله التحق به وله وللبنات ان يدخل مكة بغير احرام للحاجة فكذلك لغير المراد بقوله ووقته البستان جميع الحل الذي بينه وبين الحرم وقد مر من قبل فكذلك وقت الدخول الملحق به فان احراما من الحل ووقفا بعرفة ثم يكن عليهما شيء يريد به البناتني والدخول فيه لا نهما احراما من ميقاتهما

لانه لم يتدارك المتروك لان المتروك هناك استدامة الوقوف الى غروب الشمس وهو يعود لم يتداركه في وقته حتى قال بعضهم لو عاد قبل غروب الشمس يسقط عنه الذم لانه تدارك المتروك في وقته وهو استدامة الوقوف الى غروب الشمس وبخلاف ما اذا ابتداء الطواف لان اوان التلافي قد انقضى فلا يمكنه التلافي لان الاحرام وسيلته المقصود هو اداء الافعال فمالم يشرع في الاداء اوان الوسيلة باق فلما شرع في الاداء لم يبق وقت الوسيلة فلا يرتفع بعد ذلك النقصان الذي تمكن في الوسيلة فلا يسقط عنه الجاهر ولانه انما اسقطنا عنه الذم باعتبار انه مبتدئ للاحرام من الميقات تقديرا وفي اعتبار ذلك بطلان الطواف الذي وجد منه ولا سبيل الى ذلك لوقوع معتدابه فلا يمكن اعتباره مبتدئا بعد ذلك

قوله فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام روي عن النبي يوسف رحمه الله انه ان نوى الإقامة بالبستان خمسة عشر يوما يكن له ان يدخل مكة وان نوى الإقامة فيه دون خمسة عشر يوما ليس له ان يدخل مكة الا بالا حرام كذا في المبسوط

ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الى الوقت واحرم بحجة عليه اجزاء ذلك من دخوله مكة بغير احرام وقال زفر رحمة الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس اعتبارا بالزمن بسبب التذرو صار كما اذا تحولت السنة ولنا انه تلا في المتروك في وقته لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا اتاه محرما بحجة الاسلام في الابتداء بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار ديناً في ذمته فلا يتأدى الى باحرام مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم رمضان من هذا السنة دون العام الثاني ومن جاوز الوقت فاحرم بعمره وانسدها مضى فيها وقضاها

قوله ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الاقائي اذا دخل مكة بغير احرام وزمته بسبب دخوله مكة اما حجة او عمره عندنا خلافا للشافعي رح على ما مر ثم حج من عامه ذلك حجة الاسلام او حجة او عمره نذرنا سقط به عنه ما لم يمه بسبب دخوله مكة بغير احرام خلافا لـ زفر رح وفي شرح الطحاوي الاقائي اذا جاز الملبقات فاصدا مكة بغير احرام مرارا فانه يجب عليه لكل مرة اما حجة او عمره ثم لو خرج من عامه ذلك الى الملبقات فاحرم بحجة الاسلام او غيرها فانه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة الاخيرة ولا يسقط عندما وجب عليه لاجل مجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صار ديناً فلا يسقط الابتعيس **قوله** بخلاف ما اذا تحولت السنة فان قبل لوها الى الملبقات بعد تحول السنة واحرم بالعمره لم يجز ذلك مما لم يمه بدخول مكة وهو في الابتداء لو احرم بعمره ثم اخذ اداء الاعمال الى السنة الثانية جاز ذلك قلنا نعم ولكن يكره له تأخير اداء الاعمال بحكم ذلك الاحرام الى السنة الثانية والتأخير الى وقت يوجب الكراهة بمنزلة التفويت في حكم التدارك فلذلك لا ينوب مما لم يمه بدخول مكة بغير احرام **قوله** كما في الاعتكاف المنذور اي المنذور في رمضان من هذه السنة

لان الأحرار يقع لازما فصار كما اذا افسد الحج وليس عليه دم لتترك الوقت وعلى قياس قول زفر رحمه الله لا يسقط عنه وهو نظير الاختلاف في فائت الحج اذا جاوز الوقت بغير إحرام وفيمن جاوز الوقت بغير إحرام واحرم بالحج ثم افسد حجة فهو يعتبر المجاوزة هذه بغيرها من المحظورات ولنا انه يصير قاضيا حق المبيقات بالأحرار منه في القضاء وهو محكي الفائت ولا ينعدم به غيره من المحظورات فوضي الفرق واذا خرج المكي يريد الحج فاحرم ولم يعد الى الحرم ووقف بعرفة فعليه مشاة لان وقته الحرم وقد جاوز بغير إحرام فان عاد الى الحرم ولبيس أولم يلب فهو على الاختلاف الذي ذكرناه في الافاني والمنتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم ووقف بعرفة فعليه دم لانه لما دخل مكة واتى بانعال العمرة صلب بمنزلة المكي واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا فيلزمه الدم بتأخير عنه فان رجع الى الحرم واهل فيه قبل ان يقف بعرفة فلا شيء عليه وهو على الخلاف الذي تقدم في الافاني والله تعالى اعلم .

قوله لان الاحرام يقع لازما اي لا يمكن الخروج منه الا باداء ما التزمه من الافعال وان افسد **قوله** وليس عليه دم لتترك الوقت قيد به لانه لا يسقط عنه دم الا فساد بالقضاء **قوله** وعلى قياس قول زفر رحمه الله تعالى عليه اي قوله فيما اذا جاوز المبيقات ثم احرم وعاد الى المبيقات لا يسقط عنه دم المجاوزة وان عاد ملبيا **قوله** وهو نظير الاختلاف في فائت الحج وهو ان يجاوز المبيقات بغير إحرام ثم احرم ففائت الحج يسقط عنه دم الوقت مهدنا ولم يسقط عند زفر رحمه الله **قوله** هو يعتبر المجاوزة هذه بغيرها من المحظورات يعني لا يسقط منه دم المجاوزة كما لا يسقط عنه دم التطيب اوليس المخيط او غير ذلك بهوات الحج او فساد **قوله** واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا اي في فصل المواقيت وهو قوله لان النبي عليه السلام امر اصحابه بان يحرموا بالحج من جوف مكة والله اعلم .

(كتاب الحج - باب إضافة الأحرام إلى الأحرار)

باب إضافة الأحرار إلى الأحرار

قال أبو حنيفة رحمه الله إذا أحرمت المكة بعمره وطاف لها شوطاً ثم أحرمت بالحج فإنه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يرفض العمرة أحب إليها ما وطئها لم يرفضها لأنه لا بد من رفض أحدهما لأن الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع والعمرة أولى بالرفض لأنها أدنى حالا وأقل إعمالاً وإسراعاً لكونها غير موقته وكذا إذا أحرمت بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشيء من أفعال العمرة لما قلنا فإن طاف للعمرة أربعة أشواط ثم أحرمت بالحج رفض بالحج بلا خلاف لأن لا أكثر حكم الكل فتعذر رفضها كما إذا فرغ منها ولا كذلك إذا طاف للعمرة أقل من ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله ولعل أن أحرار العمرة قد تأكدوا بآداء شيء من أعمالها وأحرار الحج لم يتأكدوا برفض غير المتأكد بالإسراع ولأن في رفض العمرة والحالة هذه إبطال العمل وفي رفض الحج امتناع منه وعليه دم بالرفض إيهاماً برفضه لأنه تحلل قبل إوائه لتعذر المضي فيه فكان في معنى المحصر إلا أن في رفض العمرة قضاءها لا عبوراً وفي رفض الحج قضاء وعمره لأنه في معنى فأنتم الحج وإن مضى عليهما أجزاء لأنه أدى أفعالهما كما أن التزمهما غير أنه

باب إضافة الأحرار إلى الأحرار

ولله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه إذا أحرمت المكة بعمره وطاف لها شوطاً قيداً لمكي لأن الأتقي إذا أهل بالعمرة وطاف لها شوطاً ثم أهل بالحج كان متمتعاً وقيد بالعمرة لأن المكي إذا أحرمت بالحج وطاف له شوطاً ثم أحرمت بالعمرة فإنه يرفض العمرة وقيد بالشوط لأنه لو لم يطف شيئاً يرفض العمرة بالاتفاق **قوله** ولا كذلك إذا طاف للعمرة

منهيه منها والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلنا وعليه دم لجمعه بينهما
لانه تمكن النقصان في عمله لارتكابه المنهي منه وهذا في حق المكبي دم خبر وفي
حق الا فاقى دم شكر ومن احرم بالحج ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى فان حلقه
في الاولين لزمته الاخرى ولا شيء عليه وان لم يحلق في الاولين لزمته الاخرى

اقل من ذلك عندهما هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها ولا كذلك اذا طاف للعمرة
اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر الامام حسان الدين الاخشبني رحمه الله
والصواب وكذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله فقال
وهو المنيب في نسخة المصنف رحمه الله لكل واحدة من هذه النسخ وجه اما وجه الاولين
والثالثة فظاهروا ما وجه الثانية لدفع سؤال السائل وهو ان يقال لما اخذ الاكثر حكم لكل
يكون الاقل معدوما حكما ينبغي ان يرضى العمرة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حينئذ
لانه لم يأخذ حكم الوجود فنصار كانه لم يطف للعمرة شيئا وهناك يرضى العمرة كما مر فكذا
في المعدوم الحكمي فقال لا كذلك فانه لما اتى بشيء من افعال العمرة فقد تأكدت
العمرة ولم يتأكد الحج اصلا فكان رفض غير المتأكد اسهل.

قوله منهيه عنهما وفي بعض النسخ عنها اي من العمرة وهي المتعينة للرفض اجماعا
فيما اذا لم يشتغل بالطواف والكلام فيه لانها هي الداخلة في وقت الحج وبسببها وقع النقصان
قوله والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلنا وهو ان النهي عن الافعال
المشروعية يقتضى المشروعية عندنا **قوله** وعليه دم لجمعه بينهما فان قيل هلا لزمه
دمان لحرمة كل واحد من الاحرامين قلنا لانه غير ممنوع من احدهما فالتقصان حيثما
تمكن تمكن في احدهما فلذلك لزمه دم واحد كذا في الفتاوى الظهيرية.

(كتاب الحج - باب إصافة الاحرام الى الاحرام)

وعليه دم قصر ولم يقصر عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا ان لم يقصر فلا شيء عليه لان
الجمع بين احرامى الحج او احرامى العمرة بدعة فاذا حلق فهو ان كان نسكا في الاحرام
للاول فهو جناية على الثاني لانه في غيراوانه فلزمه الدم بالاجماع وان لم يحلق حتى
حج في العام القابل فقد اخر الحلق عن وقته في الاحرام الاول وذلك يوجب الدم عند
أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يلزمه شيء على ما ذكرنا فلماذا سوى بين التقصير
وعدهم عنده وشرط التقصير عندهما ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم
لاحرامه قبل الوقت لانه جمع بين احرامى العمرة وهذا مكروه فيلزمه
الدم وهو دم جبر وكفارة ومن اهل بالحج ثم احرم بعمره لزمه لان اجمع بينهما
مشروع في حق الافرأني والمسئلة فيه فيصير بذلك قارنا لكنه اخطأ السنة فيصير مسينا
فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو رافض لعمرته لانه تعذر عليه اداؤها
اذ هي مبنية على الحج غير مشروعة فان توجه اليها لم يكن رافضا حتى يقف

قوله وعليه دم قصر ولم يقصر اراد بالتقصير الحلق لان التقصير لا يوجب الدم
والمذكور في الجامع الصغير في هذا الفصل دم الجمع وذكر في كتاب المناسك
ان عليه دما لا صافة الحج الى الحج لانه احرم بحج آخر قبل ان يفرغ من حج
هذه السنة فيجب عليه دمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه دم لتاخير الحلق
ودم للجمع بينهما وفي قولهما لا يجب للتاخير شيء ثم قيل لاختلاف بين الروايتين لانه
سكت في الجامع الصغير عن اجاب الدم بسبب الجمع ومانعه وقيل بل فيه روايتان
وجه رواية الاصل انه اذا احرم بالثاني قبل ان يحلق من الاول فقد جمع وهو جناية
فيجب الدم جبر واجه رواية الجامع الصغير ان هذا الجمع حصل في التوابع لافي الاصول
فلا يضمن بالدم **قوله** فلوروقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو رافض لعمرته وفي البوائد

(كتاب الحج - باب مجاوزة الوقت بغير احرام)

لما بينا فان مضى عليها اجزاء لان الكراهة لمعنى في غيرها وهو كونه مشغولا في هذه الايام باداء بقية اعمال الحج فيجب تخلص الوقت له تعظيما وعليه دم لجمعه بينهما اعافى الاحرام اوفى الاعمال الباقية قالوا وهذا دم كفارة ايضا وقبل اذا حلق للحج ثم احرم لا يرفضها على مظهرها ذكر في الاصل وقبل يرفضها احترازا من النبي قال النبي ابو جعفر ومشاخصار حمهم الله تعالى على هذا فان فاته الحج ثم احرم بعمره او بحجة فانه يرفضها لان فأت الحج يتحلل بافعال العمرة

قوله لما بينا يريد به قوله لان الجمع بينهما مشروع ثم فرق بين هذا وبين ما اذا شرع في الصوم في يوم النحر ثم افسد لان ثمة بنفس الشرع لا يصير معتبرا مرتكبا للمنهي هذه فصيح شريعة بمنزلة الشرع في الصلوة في الاوقات المكروهة فان قيل كيف يكون جامعا بينهما وقد احرم بالعمرة بعد تمام التحلل من احرام الحج بطواف الزيارة قلنا لانه يعني عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في ايام التشريق فيصير جامعا بينهما عملا وان لم يكن جامعا بينهما احراما فلذلك انزله الدم **قوله** على مظهرها ذكر في الاصل المذكور فيه انه لا يرفضها وقبل انه ليس بمجرى على مظهرها ومعنى قوله لا يرفضها اي لا يرتفع من غير رفض **قوله** وقبل يرفضها احترازا عن النبي وهو النبي من العمرة في هذه الايام على ما يجي ان العمرة مكروهة في هذه الايام فكان عليه الرفض امتناعا من هذا المنهي بمنزلة من شرع في صوم يوم الطرانة يومه بالطرف **قوله** فان فاته الحج ثم احرم بعمره او بحجة فانه يرفضها واصل هذا ان الركن الاصيل في الحج الوقوف بعرفة ومن فاته فعليه ان يتحلل بافعال العمرة للمحدث اذ اثبت هذا فتقول فأت الحج محرم باحرام الحج مما شرع بالعمرة بمنزلة المحبوق اذا قام الى قضاء ما سبق يكون متنديا في اصل النحر مرة حتى لا يصح اقتداء الغير به منهردا

من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة على ما يأتيك في باب الغوات ان شاء الله تعالى
 فيصيرجا معابين العمرتين من حيث الانفعال فعليه ان يرفضها كما لو احرم في عمرتين
 وان احرم بحجة يصيرجا معابين الحجتين احراما فعليه ان يرفضها كما لو احرم بحجتين
 وعليه فضاؤها لصحة الشروع فيها ودم لرفضها بالتحلل قبل او انه والله اعلم .

باب الاحصار

واذا احصر المحرم بعد واوصاه بمرض فمنعه من المضي جازله التحلل وقال الشافعي
 رحمة الله تعالى عليه لا يكون الاحصار الا بالعدولان التحلل بالهدى شرع
 في حق المحصر لتحصيل التجارة وبالا حلال ينجم من العدو لا من المرض ولنا ان

في الاعمال فيلزمه القراءة ولو سها يلزمه سجدة السهو .
قوله من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 واما عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ينقلب احرامه احرام العمرة وفائدة هذا
 الاختلاف انما تظهر في لزوم الرفض اذا احرم بحجة اخرى فعندهما يرفضها
 كيلا يصيرجا معابين احراما بحجة وعند ابي يوسف رحمة الله لا يرفضها بل
 يمضي فيها **قوله** على ما يأتيك في باب الغوات اراد به قوله لان فائت الحج يتحلل
 بانفعال العمرة والله تعالى اعلم .

باب الاحصار

المحصر هو الذي اهل بحجة او عمرة او بهما ثم منع من الوصول الى البيت
 لمرض او عهد او لغيرهما بان سرق نفقته او كانت امرأة فمات محرما او زوجها عند
 القتال الشافعي رحمة الله تعالى عليه الاحصار لا يكون الا بالعدول

(كتاب الحج - باب الاحصار)

آية الاحصار وردت في الإحصار بالمرض باجماع اهل اللغة فانهم قالوا الاحصار بالمرض
والحصار بالعدو التحلل قبل أو انه لدفع الحرج الآتي من قبل امتداد الاحرام والحرج
في الاضطراب عليه مع المرض اعظم واذا اجاز له التحلل يقال له ابعت شاة تذهب في الحرم
وواعد من بيعته بيوم يعينه يذبح فيه ثم تحلل وانما يبعث الى الحرم لان دم
الاحصار قرينة والاراقة لم تعرف قرينة الا في زمان او مكان على ما مر فلا يقع قرينة
دونه فلا يقع به التحلل

قوله آية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض باجماع اهل اللغة اي يجب ان يكون المراد
بالآية المرض نظرا الى موضوع اللغة قال اهل اللغة احصر بالعدو والاحصار بالمرض
كذا ذكره القمني والزجاج وابن السكيت وذكر في الاسرار فان قيل كيف
يمتصم الحمل على المرض والآية نزلت في رسول الله ﷺ واصحابه رضي الله عنهم
وكان المانع بالعدو قلنا ان النصوص اذا وردت لا سبب لم يتعلق بها الا ان يكون
السبب منقولا عنها كقول الراوي سها رسول الله عليه السلام فمسجد فاما اذا وردت
مطلقة من الاسباب فتعمل بظاهرها ولا تحمل على السبب ثم ان كان التأويل هو المانع
مطلقا عرفوا الاحلال بنص مطلق وان كان التأويل هو المانع بالمرض عرفوا الاحلال
بالعدو وبمدلول هذا اللفظ فان النص لما اباح الاحلال يمنع من جهة المرض فالمنع من
جهة العدو واولى بالا باحة لان منع العدو واشد فانه حقيقي لا يندفع ومنع المرض
مما يزول بالداة والمحمل **قوله** تذهب في الحرم دم الاحصار يختص بالحرم عندنا
وعند الشافعي لا يختص به لكنه يذهب في الهدي في موضع احصر فيه **قوله** رواه من
يبعته بيوم يعينه هذا عند ابي حنيفة واما عندهما قدم الاحصار موقت بيوم النحر فلا حاجة

وَالْيَهُ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْيَهُدِيُّ مِثْلَهُ فَإِنَّ الْيَهُدِيَّ اسْمٌ لِّمَا يَهْدَى إِلَى الْحَرَمِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَثْبُوتُ بِهِ لِأَنَّهُ شَرْعٌ خَرِصَةٌ وَالتَّوْقِيتُ يَبْطُلُ التَّخْفِيفُ فَلَنَا الْمُرَاعَى أَصْلُ التَّخْفِيفِ لِأَنَّهُ يَنْتَهِي وَتَجُوزُ الشَّاقِلَانِ الْمَنْصُوعَانِ عَلَيْهِ الْيَهُدِيُّ وَالشَّاقِلَانِ هُوَ تَجْزِيَةُ الْبَقَرَةِ وَالْبَدْنَةِ كَمَا فِي الضَّحَايَا وَلَيْسَ الْمَوَادُّ بِمَا ذَكَرْنَا بَعَثَ الشَّاقِلَ بِعَيْنِهَا لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ مَعَزَّزَ بِهِ لَيْسَ أَنَّهُ يَبْعَثُ بِالْقَبْضَةِ حَتَّى تَشْتَرَى الشَّاقِلَ هُنَاكَ وَتَذْبِخُ مِنْهُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ تَحْلِلُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ الْخُلُقُ أَوِ التَّقْصِيرُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ عَلَيْهِ ذَكَرْتُكَ وَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ لَأَشْيَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَقَ عَامَ الْحَدِّ بَيْنَهُ وَكَانَ مُحَصِّرًا بِهَا وَأَمَّا صَاحِبُ بَهْرِجِيِّ اللَّهِ عَنْهُمْ بِذَلِكَ وَلَهُمَا أَنْ الْخُلُقَ إِنَّمَا هُوَ قِرْقَرَةٌ مَرْتَبًا عَلَى أَعْمَالِ الْحَجِّ فَلَا يَكُونُ نَسْكَ قَبْلُهَا وَفَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ لِيَعْرِفَ اسْتِحْكَامُ عَزِيمَتِهِمْ عَلَى الْإِنْصِرَافِ

إِلَى الْمَوَاعِدَةِ عِنْدَهُمَا فِي الْمُحْصَرِّ مِنَ الْحَجِّ وَإِنَّمَا الْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْمَوَاعِدَةِ فِي الْمُحْصَرِّ بِالْعِمْرَةِ وَإِنَّمَا قَبْدُ قَوْلِهِ يَذْبِخُ نَيْدٌ ثُمَّ تَحْلِلُ لِأَنَّهُ إِذَا ظَنَّ الْمُحْصِرُ أَنَّ ذَبْحَ هَدِيَّةٍ فَعَلَّامًا لِيَعْمَلَ الْحَلَالَ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْبِخْ كَانَ عَلَيْهِ مَا عَلَى الَّذِي أَرْتَكِبُ مَحْظُورَاتِ إِحْرَامَةٍ لِبَقَاءِ إِحْرَامَةٍ كَذَا ذَكَرَهُ الْأَمَامُ قَاسِي خَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ

قَوْلُهُ وَالْيَهُ الْإِشَارَةُ إِلَى الْمَعْنَى الْقَبِيحَةِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ أَنَّ الرَّاقِلَ تَعْرِفَ قِرْقَرَةً فِي مَكَانٍ مَخْصُوعٍ وَالْأَفَالَاةُ مَرْتَبَةٌ فِي حُكْمِ الْمِثْلَةِ **قَوْلُهُ** ثُمَّ تَحْلِلُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ الْخُلُقُ أَوِ التَّقْصِيرُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فَإِنَّ قَبْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْيَهُدِيُّ مِثْلَهُ دَلِيلٌ عَلَى الْخُلُقِ بِإِقْبَالِ الْآيَةِ نَزَلَتْ فِي الْمُحْصَرِّ كَذَا ذَكَرَهُ فِي الْكُشَافِ ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْمُحْصَرُّ مِنْهَا بَعْدَ الْغَايَةِ كَانَ مَا مَوْرًا بِالْخُلُقِ بَعْدَ الْغَايَةِ لِأَنَّ حُكْمَ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ

(كتاب الحج - باب الاحصار)

قال وان كان قارنا بعث بدمين لا حنبا جه الى التحلل من احرامين فان بعث بهدي واحد ليتحلل من الحج ويقتى في احرام العمرة لم يتحلل من واحد منهما لان التحلل منهما شرع في حالة واحدة ولا يجوز ذبح دم الا حضار الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالغمرة متى شاء اعتبارا بهدي المنبة والقران وما يعتبرانه بالخلق اذ كل واحد منهما محل ولا يبي حنيفة رحمه الله انه دم كفارة حتى لا يجوز الاكل منه فيخص بالمكان دون الزمان كما نرى دماء الجبهارات بخلاف دم المنعة والقران لانه دم نسك وبخلاف الخلق لانه في وانه لان معظم افعال الحج وهو الوقوف ينتهي به .

مخالف لما قبلها قلنا المحصر منهبي من الخلق بهذه الآية حتى يبلغ الهدي محله فذلك دليل الابهة بعد بلوغ الهدي لادليل الوجوب كما في سائر المحظورات مع ان الخلق وجب عليه للاحلال والدم اقيم مقامه فيستغني بذلك من الخلق .

قوله وان كان قارنا بعث بدمين ثم لا يحتاج الى ان يتعين الذي للعمرة منهما والذي للحج لان هذا تعيين غير مفيد فان قبل يجب ان يكتفى بهدي واحد لان الهدي شرع للتحلل والتحلل من احرامين يقع بتحلل واحد كالخلق قبل الذبح بعد اداء الافعال والجواب ليس هذا كما لخلق لان الخلق في الاصل محظور للاحرام وانما صار قرينة بسبب التحلل فكان قرينة لمعنى في غير ولا لعينه فينبو الواحد من اثنين كما لظاهرة الواحدة تكفي لصلوة كثيرة فاما الهدي شرع للتحلل الا انها قرينة مقصودة بنفسها بدون التحلل كما في الاضحية وما شرع قرينة بنفسها لا ينبو الواحد من اثنين كما لفعال الصلوة **قوله** اعتبارا بهدي المنعة متبصل بقوله لا يجوز لذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر

قال والمحصر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمره هكذا روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ولان الحجة يجب قضاءها لصحة الشرع والعمره لما لله في معنى فائت الحج وعلى المحصر بالعمرة القضاء والاحصار منها بتحقيق عندنا وقال مالك رحمه الله لا يتحقق لانها لا تتوفت ولنا ان النبي عليه السلام وصحبا به رضي الله عنهم احصروا بالحديبية وكانوا عمارا ولان شرع التحلل لدفع الحرج وهذا موجود في احرام العمرة واذا تحقق الاحصار فعليه القضاء اذا تحلل كما في الحج وعلى القارن حج وعمرتان اما الحج واحدتها فلما بينا والثانية لانه خرج منها بعد صحة العروء فيها

قوله والعمرة وامانضاء العمرة فلانه في معنى فائت الحج من حيث انه خرج منه بعد صحة الشرع قبل اداء الاعمال وعلى فائت الحج التحلل بانفعال العمرة فاذا لم يأت بها فعليه قضاء العمرة ايضا فان قيل انه شرع في الحج فكيف يجب عليه افعال العمرة وقولهم يشرع فيها قلنا العمرة بعض الحج وودنه فجاز ان يتأدى باحرام الحج كصلوة النفل فانها بعض الغرض وودنه فبتأدى باحرام الغرض بان يصلي الظهر ستا فان الركعتين الاخرتين نفل وقد ادناها باحرام الغرض فان قيل هذه العمرة التي تلزمه بالغوت لا يجب قضاءها سلكا لمكربا للصوم اذا امر ثم افطر قلنا ان من شرع في الحج بنية الغرض ثم تبين انه ادنى الغرض فاقصد النفل لزمه القضاء لان الاحرام بالحج او بالعمرة لا يزم بقصد وبغير قصد بخلاف الصوم والصلوة فان قيل العمرة للتحلل في فائت الحج وقد حصل التحلل بالهدى قلنا فائت الحج تجب عليه افعال العمرة وبعث دم الاحصار والاستعجال التحلل ودفع سرردوام الاحرام لا لمقوط ما وجب عليه بغوات الحج على انه وجب الدم بالكتاب والعمرة بالاثار

(كتاب الحج - باب الاحصار)

بان بعث القارن هديا وادعاهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه بل يصير حتى يتحلل بنحر الهدى عورات المقصود من التوجه وهو اداء الانعزال وان توجه ليتحلل بانفعال العمرة له ذلك لانه قاتل الحج وان كان يدرك الحج والهدي لزمه التوجه لزوال العجز قبل حصول المقصود بالخلف واذا ادرك هديه منع به ما شاء لانه ملكه وقد كان عينه المقصود استغنى عنه وان كان يدرك الهدى دون الحج يتحلل لعجزه عن الاصل بان كان مجرد كذا الحج دون الهدى جاز له التحلل استحسانا

قوله فان بعث القارن هديا اي ما يجب عليه من الهدى اراد به الجنس ولذلك لم يتعرض الهمد الواجب عليه لانه معلوم ان على القارن هديين فاستغنى بذلك عن التنصيص عليه وقيل ذكر القارن هنا وقع غلطاً من الكاتب وبيان الغلط من وجهين احدهما ان عليه هديين والثاني ان المصنف التزم الجمع بين روايتي القدوري والجامع الصغير والمذكور في القدوري واذا بعث المحصر هديا وكذا المذكور في الجامع الصغير المحصر مكان القارن **قوله** وان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه فان قيل كان ينبغي ان يؤمر بالتوجه ليتحلل بالطواف والسعي بمنزلة فائت الحج قلنا ان الطواف والسعي في حق فائت الحج غير مقصود لعينه لكن المقصود هو التحلل وهذا المقصود يحصل له بالهدي **قوله** وان توجه ليتحلل بالعمرة فله ذلك لان فائت الحج يتحلل باعمال العمرة وله في هذا التوجه غرض وهو ان لا يلزمه قضاء العمرة

وهذا التفسير لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج بان دم الاخصار عندهما يتوقت بيوم النحر فمن يدرك الحج يدرك الهدي وانما يستقيم على قول ابي حنيفة رحمه الله وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالاتفاق لعدم ثبوت الدم بيوم النحر وجه القياس وهو قول زهير رحمه الله انه قدر على الاصل وهو الحج فبطل حصول المقصود بالبدل وهو الهدي ووجه الاستحسان اننا لو الزمناه التوجه لضاع ماله لان المبعوث على يديه الهدي يذبحه ولا يحصل مصادرة وحرمة المال كحرمة النفس وله الخبر ان شاء صبر في ذلك المكان او في غيره ليدبح عنه فيتحلل وان شاء توجه ليؤدّي النسيك الذي انزّمه بالاحرام هو افضل لانه اقرب الى الوفاء بما وعد ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الامن من الغوات ومن احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر لانه تعذر عليه الا تمام نصاركما اذا احصر في التحلل وان تعذر على احد هما فليس بمحصرا ما على الطواف فلان فاق الحج بتحليله والدم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فلما بينا

قوله وهذا التفسير لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج لان دم الاخصار لما كان يتوقت بيوم النحر عندهما فبادراك الحج يكون مدركا للهدي لا محالة لان وقت ذبح الهدي يوم النحر وقت الحج وهو الوقوف بعرفة يوم عرفة فلذلك لا يتصور ادراك الحج دون الهدي عندهما **قوله** وحرمة المال كحرمة النفس فكما كان المخوف على نفسه عذرا كذلك المخوف على ماله والا فضل ان يتوجه لانه اقرب الى الوفاء بما وعد وهو اداء ما شرع فيه **قوله** ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الامن من الغوات لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه فلا يكون محصرا حتى لا يتحلل بالهدي ولكنه يبقى محررا الى ان يطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحلق او يقصر وعلية دم لترك الوقوف بدزد لله ولرعي الجمار

وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى والصحيح ما علمتكم من التفصيل والله تعالى اعلم بالصواب.

دم ولتاخير الطواف دم ولتاخير الحلق دم عند ابي حنيفة رحمه الله فكان عليه اربعة دماء عند ابي حنيفة وكذا ذكره الا سبيجا بي رحمه الله وعندهما ليس عليه ثلثا خير الحلق والطواف شيء وقد تقدم فان قيل قد قلتم ان مدة الاحرام متى زادت ثبت حكم الاحصار وقد زادت مدة الاحرام ايضا فلما ذل لا يثبت حكم الاحصار في حقه فلنا لا يثبت فانه متمكن من التحلل بالحلق الا في النساء والمشفة بالكف عن النساء ليست كنبهي بالجف من سائر المحظورات فلم يتحقق العذر الموجب للتحلل .

قوله وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى اراد بالمسئلة من احصر مكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف وهو محصر ذكر في المبحوط قال ابو يوسف رحمه الله سألت ابا حنيفة رضي الله عنه عن المحرم يحصر في الحرم قال لا يكون محصر اقلت اليس ان النبي عليه السلام احصر بالحدبية وهي بالحرم فقال ان مكة يومئذ كانت دار حرب واما اليوم فهي دار الاسلام فلا يتحقق الاحصار فيها قال ابو يوسف رحمه الله اما اننا نقول اذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت كان محصرا وهو قول الشافعي رح والاصح ان يقول اذا كان محرما بالحج فان منع عن الوقوف والطواف فهو محصور وان لم يمنع من احد هالم يكن محصرا لانه ان لم يكن ممنوعا من الطواف فيمكنه ان يصبر حتى يفوته الحج فيتحلل بالطواف والسعي وان لم يكن ممنوعا من الوقوف فيمكنه ان يقف بعرفة لئتم حجه ثم يحلق فيتحلل فلا يزداد عليه احرامه فاما اذا كان ممنوعا عنها فقد تعدر عليه الاتمام والتحلل بالطواف فيكون محصرا كما لو احصر في الحل والله تعالى اعلم.

باب الفوات

ومن احرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى مطلع المعبر من يوم النحر فقد فاتته الحج
لما ذكرنا ان وقت الوقوف يمتد اليه وعليه ان يطوف ويعمى ويتحلل ويقضى الحج
من قابل ولا دم عليه لقوله عليه السلام ومن فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج فليتحلل
بعمره وعليه الحج من قابل والعمره ليست الا الطواف والسعي ولان الا حرام بعد ما
انعقد صحيحا لا طريق للخروج منه الا باداء احد التمسكين كما في الاحرام
المبهم وهما معجز من الحج فتتبع عليه العمره ولا دم عليه لان التحلل ونفعه بافعال
العمره فكانت في حق فاته الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجتمع بينهما

باب الفوات

قوله ولان الاحرام بعدما انعقد صحيحا اي نافذا لازما وهذا احتراز عند احرام العبد
والامة بغير اذن المولى واحرام المرأة في التطوع بغير اذن الزوج فان للمولى والزوج
ان يخطبهما وليس باحتراز عما انعقد فاسدا لان الاحرام الفاسد وهو ما اذا جامع
المحرم قبل الوقوف بعرفة او احرم مجامعا يلزم فيه المضي كما لصحح فان قيل يشكل
هذا بالمحصر فان فيه خروجا من الاحرام من غير اداء احد التمسكين قلنا اجري الكلام
على الاصل فلا يرد العوارض نقضا وفصل المحصر من العوارض **قوله** ففي الاحرام
المبهم بان احرم ولم يتعين حجة ولا عمره فانه يصح احرامه ولا يخرج عن الاحرام
الا باداء احد التمسكين

العمرة لا تفوت وهي جائزة في جميع السنة الا خمسة ايام بكرة فيها فعلها وهي يوم
عرفة ويوم النحر وايام التشريق لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنهما انها كانت
تكره العمرة في هذه الايام الخمسة لان هذه الايام ايام الحج فكانت منعينة له
وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت
ركن الحج بعد الزوال لا قبله ولا ظهر من المذهب ما ذكرناه ولكن مع هذا
لو اذاعا في هذه الايام صبح ويبقى محرما بها فيها لان الكراهة لغبرها وهو تعظيم
امر الحج وتخليص وقته له فيصح الشروع والعمرة سنة وقال الشافعي رحمه الله
فريضة لقوله عليه السلام العمرة فريضة كفريضة الحج ولنا قوله عليه السلام الحج فريضة
والعمرة تطوع ولانها غير موقته بوقت وتتأدى بنية غير ما يكفي فائت الحج وهذه اماراة النفيية
وتأويل ما رواه ابيهم معذرة باعمال كالصالح اذ لا تثبت الفريضة مع النعارة في الآثار
قال وهي الطواف والسعي وقد ذكرناه في باب التمتع والله اعلم بالصواب

قوله وتتأدى بنية غيرها اما عند الخصم فان المحرم بالحج قبل اشهر الحج يكون محرما بالعمرة
واما بالاجماع فان فائت الحج يتحلل بالفعل والعمرة والفرض انما يبين النفل بان النفل
يتأدى بنية الفرض والفرض الذي هو غير معين لا يتأدى بنية النفل كذا في المسبوط
وقوله غير معين بخروج صوم رمضان فانه فرض يتأدى بنية النفل **قوله** وتأويل ما رواه
وهو قوله عم العمرة فريضة **قوله** مع التعارض في الآثار لان ما رواه يعارض بما روينا من
قوله عليه السلام والعمرة تطوع **قوله** وهي الطواف والسعي للعمرة هي الاحرام والطواف
والسعي والحلق لان الاحرام شرط والطواف ركنا والسعي والحلق واجبان

(كتاب الحج - باب الحج عن الغير)

باب الحج عن الغير

الأصل في هذا الباب ان الإنسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة أو صوماً أو صدقة أو غيرهما عند أهل السنة والجماعة لما روي عن النبي عليه السلام أنه سمى بكشين أُمَليين أحدهما من نفسه والاخر من أمته ممن أقربوا خدانية الله تعالى وشهدته بالبلاغ جعل تضحية أحدي الشاتين لأمته والعبادات أنواع مالية محضة كالزكاة وبدنية محضة كالصلوة ومركبة منهما كالحج والنياحة تجري في النوع الأول في حاجتي الاختيار والضرورة لحصول المقصود بفعل النائب ولا تجري في النوع الثاني بحال لان المقصود وهو اتعاب النفس لا يحصل به وتجري في النوع الثالث عند العجز للمعنى الثاني وهو المشقة بتنقيص المال ولا تجري عند القدرة لعدم اتعاب النفس والشرط العجز اذا لم يمت وقت الموت لان الحج فرض العمرو في الحج النفل تجوز الا فاقبة حالة القدرة لان باب النفل اوسع ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع من المحتجج عنه وبذلك تشهد الاخبار الواردة في هذا الباب كحديث الخثعمية فانه صلى الله عليه وسلم قال فيه خبي من ابيك واعتمرى ومن محمد رحمة الله تعالى عليه ان الحج يقع من المحتاج وبالامر ثواب النفقة لانه عباد قهيدية وعند العجز اقيم الانفاق مقامه

باب الحج من الغير

قوله لحصول المقصود وهو سد خلة المحتاج بدفع المال وذ الحصول بنائبه كما يحصل به **قوله** للمعنى الثاني وهو المشقة بتنقيص المال كان من حقه ان يقول للمعنى الاول وهو حصول المقصود بفعل النائب لاعتبار جانب المال الا انه اقام مشقة التنقيص مقام مشقة اتعاب النفس عند فعله بنفسه لانه كما يلحق المرء المشقة عند فعله بنفسه تلحقه المشقة ايضا عند تنقيص ماله بالدفع الى الغير **قوله** لان الحج فرض العمز

كالغدية في باب الصوم

قال ومن امره رجلان أن يحج عن كل واحد منهما حجة فاهل بحجة منهما

فان قيل لا يستقيم التعليل لاشتراط العجز الدائم بانه فرض العمران الشيخ الثاني في الصوم يشترط فيه العجز الدائم في حق جواز الغدية من صومه مع أن الصوم ليس بفرض العمر فلما لم يأت الصوم من وقتها تحقق بفرض العمران قضاء لازم عليه مادام حيا لم تغرق العمر قضاء وان لم يستغرق ادعوا روى المعلى عن ابي يوسف رحمه في الاحجاج ان براء المريض قبل فراغ المأمور تلزمه الاعادة وان براء بعد الفراغ لا تلزمه الاعادة ثم العجز ان كان بعد زواله كالعبي والمزمنة جازان يحج عنه لقيام العجز الدائم وان كان بعد رجوع زواله كالمرض والجنون والحبس فان استمر الى وقت الموت حكمه بوقوع الاحجاج موقع البريض للعدو وان صح فعليه حجة الا سلام واذا احج الرجل الصحيح رجلا ثم عجز لم يجزه من الحجة لمقد العذر حالة الاحجاج .

قوله كالغدية في باب الصوم الغدية في باب الصوم اقيم مقام الصوم في حق سقوط الصوم فكذا الاتفاق هنا اقيم مقام الحج في حق سقوط الافعال وهذا لان الاتفاق بسبب لاداء الحج واقامة السبب مقام المحبب اصل في الشرع هذا هو الكلام في الحج الفرض فاما اذا امر رجل رجلان يحج منه تطوعا فتح المأمور بالحج يقع من المأمور ولا مرثوب النفقة لان الاصل وقوع الحج عن الحاج والحج من الامرنا وقع في الفرض بالنهي حيث قالت الجمعية ان فريضة الحج ادركت ابي فبني النفل على اصل القياس **قوله** فاهل بحجة منهما اي شرع في الافعال قبل ان يعين من احدهما على ما يأتي بعدها

فهي من الحاج ويضمن النفقة لان الحج يقع من الأمر حتى لا يخرج الحاج من حجة الاسلام وكل واحد منهما امره ان يخلص الحج لمن غير اشتراك ولا يمكن ايقاعه عن احدهما لعدم الاولوية فيقع عن المأمور ولا يمكنه ان يجعله من احد هما بعد ذلك بخلاف ما اذا حج عن ابويه فان له ان يجعله من احد هما لانه متبرع يجعل ثواب عمله لاهل بيته ولهما فيبقى على خياره بعد وقوعه سبباً لثوابه وهنا يفعل بحكم الأمر وقد خالف امرهما فيقع عنه ويضمن النفقة ان اتفق من مالهما لانه صرف نفقة الأمر إلى حج نفسه وان اهتم الاحرام بان نوعي من اتجدهما غير من فان مضى على ذلك صار مخالفاً لعدم الاولوية وان عين احدهما قبل المضي فكذلك عند أبي يوسف رحمة الله تعالى عليه وهو القياس لانه مأمور بالتعيين والأبهام يخالفه فيقع عن نفسه بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عمره حيث كان له ان يعين ما شاء

قوله فهي من الحاج ويضمن النفقة لان الحج يقع من الأمر أي فيما اذا وافقه واحرم عنه على التعيين وهناك يقع عنه لانه خالفهما فيقع عن المأمور فيضمن النفقة **قوله** بخلاف ما اذا حج عن ابويه لان الوارث غير مأثور بالحج ومن حج عن غيره بغير امره لا يكون حاجاً عنه بل يكون جاعلاً لثواب الحج لهما اذا اهل بحجة لغت نيته فيكون الحج لهما فيبقى الحج له وعمله يكون سبباً لثواب فيبقى خياره بعد وقوعه سبباً لثواب على ما كان قبله اما هنا فيفعل ما يفعل بحكم الأمر والحج يقع عن الأمر من وجه بدليل انه لم يخرج الحاج من مهدة حجة الاسلام فكان مأثوراً يطاق الحجة لكل واحد منهما على الخلو بدون الاشتراك فيقع عن نفسه للمخالفة لكل واحد منهما وبعد يقع من نفسه لا يمكن ان يقع عن غيره **قوله** بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عمره بان قال ليبيك اللهم ليبيك ولم يقل بحجة او بعمره

(كتاب الحج - باب الحج من الغير)

لان الملتزم هناك مجهول وههنا المجهول من له الحق وجه الاستحسان ان الاحرام شرع وسيلة الى الافعال لا مقصود انفسه والمبهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاكتفي به شرطا بخلاف ما اذا ادى الافعال على الابهام لان المؤدى لا يحتمل التعيين فصار مخالفا .

قال فان امره غير ان يقرن عنه فالدم على من احرم لانه وجب شكر الما وفته الله تعالى من الجمع بين النكاح والمأمر هو المختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه وهذه المسئلة تشهد بصحة المروي عن محمد رحمه الله تعالى ان الحج يقع من المأمور وكذلك ان امره واحد بان يحج عنه والا خربان يعتمد عنه واذا ناله بالقران فالدم عليه لما قلنا ودم الإحصار على الأمر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف على الحاج لانه وجب للتحلل دفعا لضرر امتداد الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه

قوله لان الملتزم هناك مجهول وههنا المجهول من له الحق فجاءه الملتزم خبر ما نفعه لوجوب التعيين واما جهالة من له الحق فما نفعه بدليل مسئلة الاقرار فان من اقر بمجهول لمعلوم بان قال لفلان علي شيء يصح ووجب التعيين ولو اقر بمعلوم لمجهول بان قال لواحد من الناس علي الف درهم لم يصح **قوله** ان الاحرام شرع وسيلة بدليل صحة تقديمه على وقت الاداء هو شهر الحج **قوله** فاكتفي به شرطا اي فاكتفي بالا حرام المبهم من حيث ان شرط **قوله** واذا ناله بالقران فالدم عليه وانما قيد بقوله واذا ناله بالقران فانه لو لم يأذ ناله بالقران لا يجوز له ان يجمع بينهما لاجلهم ان لو قرن كان مخالفا كذا في المبسوط فيقع الحج له فيكون الدم عليه لامحالة وانما يتوهم وجوب الدم على الأمر عند الاذن بالقران فلدفع هذا الوهم بقيد الاذن فان قيل لما كان هذا دم شكر ينبغي ان يحجب على الأمر لان المنتفع بالقران هو الأمر

ولهما ان الامر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصته فان كان بعض من ميت
فا حصر فالدّم في مال الميت صندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم قيل هو من
ثلث مال الميت لانه صلة كالزكوة وغيرها وقيل من جميع المال لانه وجب حقا للمأور
فصار دينا ودم الجماء على الحاج لانه دم بناية وهو الجاني عن اختياره ويضمن
النفقة معناه اذا جتمع قبل الوقوف حتى قد حجة لان الصحيح هو لما موربه
بخلاف ما اذا فاته الحج حيث لا يضمن النفقة لانه ما فاته به اختيارا ما اذا جتمع
بعد الوقوف لا يفسد حجة ولا يضمن النفقة لحصول مقصود الامر وعليه الذم في ماله

فلما ان هذا الدم دم نسك كسائر المناسك والله على المأمور فكذا هذا الا ترى انه اذا عجز عن
التهدي كان الصوم عليه وحاصله ان الدماء ثلثة انواع ما يجب جزاء على جناية كجزاء الصيد
ونحوه وما يجب نسكا كدم القران والمتفق وما يجب مؤثمة كدم الاحصاء فكلها على
المأور سوى دم الاحصاء فانه مختلف فيه

قوله ولهما ان الامر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصته كالعبد اذا احرّم
باذن مولاه ثم احصر كان عليه اخراجه توضيحه ان دم الاحصار بمنزلة نفقة
الرجوع ونفقة الرجوع في مال الميت وان كان الحاج هو لمتنع به ولا ضمان
عليه فيما اتفق لانه لم يكن مخالفا لامر الميت فيما اتفق الا ترى انه لو مات في
الطريق لم يضمن ما اتفق فكذلك اذا احصر كذا في المبسوط **قوله** لانه صلة الصلة مباركة
هن اد اعمال ليس في مقابلته عوض مالي **قوله** وغيرها كالنذور والكفارات **قوله** لان
الصحيح هو لما مور يعني اذا افسده كان مخالفا ووقع الفاسد من الحاج ثم لما نفى الحج في
الجنة الثانية على وجه الصحة لا يسقط به حج الميت لانه لما خالف في السنة لما ضاع بالافساد
صار الاحرام واقعا من المأمور والحج الذي يأتي به في السنة القابلة فضاء ذلك الحج فصار واقعا

(كتاب الحج - باب الحج عن الغير)

لما بينا وكذا سائر هذه الكفارات على الحاج لما قلنا ومن أوصى بأن يحج عنه
فأجروا عنه رجلاً فلما بلغ الكوفة مات أوسرت نفقته وقد انفق النصف الحج من الميت
من منزله بثلت ما بقي وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال الحج عنه من حيث مات الأول
فالكلام ههنا في اعتبار الثلث وفي مكان الحج أما الأول فالذكر قول أبي حنيفة رحمه الله
أما عند محمد يحج عنه بما بقي من المال المدفوع إليه أن بقي شيء والأبطل الوصية
اعتباراً بنعيمين بالموصي إذ تعيين الوصي كنعينه وعند أبي يوسف رحمه الله يحج عنه
بما بقي من الثلث الأول لأنه هو المحل لنفاذ الوصية ولأبي حنيفة أن نعمة الوصي وعزله
أما لا يحج إلا بالتسليم إلى الوجه الذي سماه الموصي لأنه لا خصم له ليقبض ولم يوجد
التسليم إلى ذلك الوجه نصار كما إذا هلك قبل الإفراز والعزل فصح بثلت ما بقي

عن المأثور أيضاً كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله.

قوله لما بينا ولما قلنا راجع إلى قوله لأنه ذم جنايته وهو الجاني عن اختيار **قوله** أما الأول
وهو اعتبار الثلث وحاصل ذلك أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على عليه يؤخذ
بثلت ما بقي فصح به مرة أخرى وبجعلها لك كان لم يكن وعلى قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أن بقي من الثلث الأول وهو ثلث جميع المال
مقدار ما يمكن أن يحج به يحج عنه بما بقي والأبطل الوصية وعلى قول محمد رج تبطل
الوصية سواء بقي من الثلث الأول شيء أو لم يبق وهذا الاختلاف بينهم إذا هلك المال أو سرق
في يد النائب حتى لو هلك المال في يد الوصي قبل الدفع إلى النائب بعد ما قسم الورثة نصيب
عنه من ثلث ما بقي بالاتفاق ثم وثم إلى أن يبقى من المال حبة **قوله** ولأبي حنيفة
رحمة الله إن القسمة لا تصح إلا بالتسليم إلى آخره وهذا لأن القسمة لا تتم إلا بالتسليم
إلى الموصي له وهنا الموصي له هو الحج معنى فلا تتم القسمة إلا بالصرف إلى الحج

واما الثاني فوجه قول ابي حنيفة رحمه الله وهو القياس ان القدر الموجب ذم من الحذر قد بطل في حق احكام الدنيا قال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث الحديث وتنفذ الوصية من احكام الدنيا بقيت الوصية من وطنه كان لم يوجد الخروج وجه قولهما وهو الاستحسان ان سفره ثم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الا به وقال صلى الله عليه وسلم من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم يبطل سفره اعتبرت الوصية من ذلك المكان واصل الاختلاف في الذي يحج بنفسه ويمتني علي ذلك المأثور بالحج .

قال ومن اهل الحجة من ابيهم يحجزونه ان يجعله من احدهما لان من حج عن غيره بغير اذنه فانما يجعل ثواب حجه له وذلك بعد اداء الحج فلفت بيته قبل اداؤه وصح جعله ثوابه لاحدهما بعد الاداء بخلاف المأثور علي ما فرقنا من قبل والله تعالى اعلم بالصواب .

قوله واما الثاني وهو اعتبار المكان في الحج ذكر الامام المحبوب رحمه الله وهذا الاختلاف في المكان فيما اذا خرج النائب للحج من الامر ثم مات او خرج الموصي بنفسه ليحج ثم مات في الطريق واما لو خرج رجل من بلد ما جازا للحج ثم مات وارصى بان يحج عنه فانه يحج عنه من وطنه اتفاقا **قوله** بخلاف المأثور علي ما فرقنا من قبل وهو قوله وهنا يفعل بحكم الامر قد خالفه والله تعالى اعلم بالصواب .

(كتاب الحج باب الهدى)

باب الهدى

الهدى إذا شاة لما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا شاة
قال وهو من ثلاثة أنواع الأبل والبقر والغنم لأنه صلى الله عليه وسلم لما جعل الشاة أدنى
 لأبدان يكون لله أعلى وهو البقر والجوزولان الهدى ما يهدي إلى الحرم
 لينتقرب به فيه والأصناف الثلاثة سواء في هذا المعنى ولا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا
 لأنه قربة تعلقت بأداة لدم كالأضحية فينخصصان بمحل واحد والشاة جائزة في كل
 شيء إلا في موضعين من طواف الزيارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف فإنه لا يجوز
 فيهما الأبدن وقد بينا المعنى فيما سبق ويجوز الأكل من هدي التطوع والمنفعة والقران
 لأنه دم فشكل فيجوز الأكل منها بمنزلة الأضحية وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل
 من لحم هديه برحاً من المرققة ويستحب له أن يأكل منها لما روينا وكذا يستحب
 أن يتصدق على الوجه الذي عرف في الضحايا ولا يجوز الأكل من بقية الهدايا لأنها دماء
 كفارات وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أحصر بالحديبية وبعث الهدايا على
 يدي ناجة الأسلمي قال له لا تأكل أنت وورقتك منها شيئاً

باب الهدى

قوله ولا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا أي يشترط فيها ما يشترط في الضحايا
 من السلامة من العيوب التي تمنع الجواز كالعور والعرج وغيرهما **قوله** ويجوز الأكل
 من هدي التطوع أي للمهدي ولأغنياء هذا إذا ذبح هدي التطوع في محله وهو مكة
 وإما إذا ذبحه في الطريق أو عطب لا يجوز له الأكل من هدي التطوع ويجوز من
 هدي الواجب على ما يحجى بعد هذا **قوله** لأنها دماء كفارات والمعنى في ذلك

ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمنعة والقران الا في يوم النحر قال في الاصل
يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر وذبح يوم النحر افضل وهذا هو الصحيح
لان القرية في التطوعات باعتبار انها هذا يوم ذبح يتحقق بتبليغها الي الحرم
فاذا وجد ذلك جاز ذبحها في غير يوم النحر وفي ايام النحر افضل لان معنى القرية في اراقه الدم
فيها اظهر اما دم المنعة والقران فلقوله تعالى فكلوا منها واطعموا الباس الفقير ثم ليقتضوا تفنهم
وقضاء التمتع بخمس بيوم النحر لانه دم نحر فيخص بيوم النحر كالاخصية
ويجوز ذبح بقية الهدى في اي وقت شاء وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا في يوم النحر
اعتبار ابدن المنعة والقران فان كل واحد دم جبر عنده ولنا ان هذه ذماء كفارات
فلا تخص بيوم النحر لانهما وجبت لجبر النقصان كان التعجيل فيها اولي
لارتفاع النقصان به من غير تاخير بخلاف دم المنعة والقران لانه دم نكس
قال ولا يجوز ذبح الهدى الا في الحرم لقوله تعالى في جزاء الصيد هدي بالغ الشكبة نصار
اصلا في كل دم هو كفارة ولان الهدى اسم لما يهدي الي مكان ومكانه الحرم قال صلى
الله عليه وسلم منى كلها منحر وفجاج مكة كلها منحر ويجوز ان يصدق بهما على
مساكن الحرم وغيرهم خلا فالشافعي رحمه الله لان الصدقة قربة معقولة والصدقة
على كل فقير قرينة

ان الكفارة شرعت جزاء للجناية فيلحق بها الحرمان من الانتفاع بهديه لزيادة
الزجر ولو جاز له الانتفاع بهما لا تقلب العمرى •
قوله وقضاء التمتع بخمس بيوم النحر فكذا الذبح يخصص به ليكون الكلام مسرودا على
تميق واحد **قوله** نصار ذلك اصلا لا تفاوت بين الكفارات في معنى الجبر والجزاء
فاذا ثبت وجوب التبليغ في البعض بالنص ثبت وجوب التبليغ في الباقي بدلالة

ولا يجب التعريف بالهدى إلا أن الهدى ينبئ عن النفل إلى مكان لينتقرب بأركانه
دمية لافس التعريف فلا يجب أن عرف بهدي المتعة فحسن لأنه يتوقت بيوم النحر
نفسى أن لا يجد من يمسكه فيحتاج إلى أن يعرف به ولأنه دم نسك فيكون مبناه على التشهير
بخلاف دماء الكفارات لانه يجوز ذبحها قبل يوم النحر على ما ذكرنا وسببه الجناية فيلحق به الستر
قال والأفضل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح لقوله تعالى فصل لربك وانحر
قيل في تأويله الجزوز قال الله تعالى ان تذبحوا بقرة وقال الله تعالى وفديناه
بذبح عظيم والذبح ما أعد للذبح وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم نحر الأبل وذبح
البقر والغنم ثم إن شاء نحر الأبل في الهدايا قما ما واضعها وأي ذلك فعل فهو حسن والأفضل
أن ينحرها فيما لم يروى أنه صلى الله عليه وسلم نحر الهدايا قما ما وصحبه رضي الله تعالى
عنهم كانوا ينحرونها فيما مامعقولة اليد اليسرى ولا يذبح البقر والغنم قيا ما لان في حالة الاصطجاع
الذبح ابن فيكون الذبح البقر والذبح هو السنة فيهما ولا يرى أن يتولى ذبحها بنفسه إذا كان
يحسن ذلك لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة الوداع

قوله ولا يجب التعريف بالهدى أي التعريف له معان التشبيه بالهل عرفته في غيرها والذهاب
بالهدى أي إلى عرفته وتعريف الهدى أي إعلامها بعلا مقم مثل التقليد والأشعار وكل ذلك ليس
بواجب ثم هنا يحتمل أن يراد به الثاني بدلالة قوله نفسى لا يجد من يمسكه فيحتاج
إلى أن يعرف به أي يذهب به إلى عرفاته ويحتمل أن يراد به الآخر بدلالة قوله ولأنه نسك
فيكون مبناه على التشهير **قوله** الأفضل أن ينحرها قما لما روي في قوله تعالى
فاذا وجبت جنوبها إشارة إلى هذا لأن السقوط يكون عن حالة القيام **قوله** معقولة
اليد اليسرى المراد منه أن يضم الحاق مع الغنم برفع ساقه منحنية إلى الخضة
ويربط عليهما كما يربط كذلك عند البروك.

(كتاب الحج - باب الهدي)

فنجزيها وستين بنفسه وولى الباقي علماء حتى الله عنه ولا نه قرية والتوى في الغمرات اولو
لما فيه من زيادة الخشوع الا ان الانسان قد لا يهتدي اذ لك ولا يحسنه نجوزناه توحيته غير
قال ويتصدق بجلالها وخطاها ولا يعطي اجرة الجزاء عنها لقوله صلى الله عليه وسلم
لعلي رضي الله عنه تصدق بجلالها وخطاها ولا تعطى اجرة الجزاء عنها ومن ساق بدنة
ما عطر الى ركوبها ركبها وان استغنى عن ذلك لم يركبها لانه جعلها خالصا لله
تعالى فما ينبغي ان يصرف شيئا من عيناها او منافعها الى نفسه الى ان يبلغ محله الا ان
يجتاج الى ركوبه لما روي انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال
اركبها وبلك وتأويله انه كان عاجزا محتاجا ولوركبها فانتقص بركوبه فعلية
ضمن ما نقص من ذلك وان كان لها لبن لم يحلبها لان اللبن متولد منها فلا يصرفه الى
حاجة نفسه وينضح سرهما بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ولكن هذا اذا كان قريبا من
وقت الذبح فان كان بعيدا منه يحلبها ويتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك به ولو صرفه
الى حاجة نفسه تصدق بمثله او بقيته لا نه مضمون عليه ومن ساق هديا فعطب فان
كان تطواها فليس عليه غيره لان القرية تعلقت بهذا المحل وقد فات وان كان عن واجب
فعليه ان يقيم غيره مقامه لان الواجب باق في ذمته وان اصابه عيب كثير يقيم
غيره مقامه لان المعيب بمثله لا يتأدى به الواجب فلا بد من غيره وصنع بالمعيب
ما شاء لانه التحق بما نرا ملاكه

قوله فنجزيها وستين النيف بالتشديد كل ما بين العقد بين وقد يخفف واصله من الواو
وعن المبرد النيف من واحدة الى ثلث **قوله** فان اصابه عيب كثير يريد به عيبا
يمنع التضحية بان ذهب اكثر من ثلث اذ نه على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اذ ذهب اكثر من نصف الاذن

(كتاب الجمع باب الهدى)

واذا عطبت البدنة في الطريق فان كان تطوما نحرها وصيغ نعلها بدنها وضربها
صفحة سنامها ولا يأكل موارثها من الاغنياء بذلك امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ناجية الاسلمي رضي الله عنه والمراد بالنعل قلايتها وقائدة ذلك ان يعلم
الناس انه هدي فيأكل منه الفقراء دون الاغنياء وهذا لان الاذن يتناول معلق بشرط يلوجه
محله فينبغي ان لا يحل قبل ذلك اصلا الا ان التصديق على الفقراء افضل من ان يتركه
جزر السباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود فان كانت واجبة اقام غيرها مقامها وصنع
بها ما شاء لانه لم يبق صالحا لماله منه وهو ملكه كسائر املاكه ويقلدهدي التطوع والمنفعة
والقرآن اذ لم ينسك وفي التعليل اظهره وتشيير فيليق به ولا يقلد دم الا حصار ولا دم
الجنابا لان سببها الجنابة والستر اليق بها

على جنب الا خلاف في المانع .

قوله واذا عطبت البدنة في الطريق اي قربت من العطب يدل عليه قوله فان كان تطوما
نحرها وبهذا اخرج الجواب لسؤال من قال ان هذا مكرهما ذكره ولا بقوله ومن ساق هذا
فعطب لا يقول ذلك في حقيقة الهلاك وهذا في القرب من الهلاك **قوله** بذلك امر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ناجية الاسلمي روي ان النبي عليه السلام بعد
الهدايا على يدي ناجية الاسلمي وامره ان يسلك بها العجاج والودية حتى
يخرج بها الى منى فينحرها فقال ما ذا اصنع بما ابدع منها فقال انحرها واصبر
نعلها بدنها واضرب بها صفحة سنامها ثم خل بينها وبين الناس ولا تأكل انت و
احد من رفعتك منها شيئا وانما نهاه ان يتناول منها لانه كان غنيا مع رفقة **قوله** والمراد
بالنعل قلايتها لان الغالب ان يكون القلادة قطعة نعل **قوله** جزر السباع ان
يغتصم اللحم الذي ياكله السباع

(كتاب الحج - مسائل منثورة)

ودم الا حصار جابر فيلحق بجنسه ثم ذكر الهدى ومراده البدنة لانه لا يقلد لها عادة
ولا يسن تقلد ها عندنا لعدم فائدة التقليد على ما تقدم والله اعلم .

مسائل منثورة .

اهل عرفه اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر اجزاءهم والقياس
ان لا يجزئهم اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وهذا لانه عيادة تختص بزمان ومكان
فلا يقع عبادة دونهما وجه الاستحسان ان هذه .

قوله ودم الا حصار جابر فيلحق بجنسه وهو الماء الجارية كديم الجنبات
قوله لعدم فائدة التقليد وتلك الغادة ان لا يمنع من الماء والعلف اعلم انه
هذي وهذا فيما غاب عن صاحبه كالابل والبقر دون الغنم فان الغنم يضيغ اذا لم يكن
صاحبه معه فلذلك لا تقلد الغنم **قوله** على ما تقدم اشارة الى ما ذكرنا قبيل
باب القرآن بقوله وتقليد الشاة غير معناه وليس بسنة ولكن لم يذكر هناك عدم
الفائدة والله تعالى اعلم بالصواب .

مسائل منثورة

قوله اهل عرفه اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر ضرورة هذه الشهادة ان يشهدوا
انهم رؤا هلال ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفوا فيه اليوم العاشر من ذي الحجة
ومن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الغلط في العيد انهم اذا صلوا العيد نظهرا انهم فعلوا
ذلك بعد الزوال لا يخرجون من الغد في العيد لانه في الفطرات الوقت وفي الاصحى
فات السنة وعنه انهم يخرجون قيهما وعنه انهم يخرجون في الاصحى دون الفطر
مؤذاتهم يخرجوا فالصحيح ان ذلك يجزئهم للعذر

(كتاب الحج بمماثل منثورة)

شهادة فامتنع على النفي وعلى ما لا يدخل تحت الحكم لان المقصود منها نفي حجهم
والحج لا يدخل تحت الحكم فلا تقبل ولان فيه بلوى ما مالتعذر الاحتراز عنه والتدراك غير
ممكّن وفي الامر بالامثلة حرج بين فوجب ان يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقعوا
يوم التروية لان التدراك ممكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفة ولان جواز المؤخر له
في طير ولا كذلك جواز المقدم قالوا ينبغي للحاكم ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول
قد تم حج الناس فانصرفوا الا انه ليس فيها الا ايعا لفتنة وكذا اذا شهدوا عشيّة عرفة
برؤية الهلال ولا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس واكثرهم لم يعمل بتلك الشهادة
قال ومن رمى في اليوم الثاني الجمرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاولى فان رمى
الأولى ثم الباقيتين فحسن لانه راعى الترتيب الممنون ولورمى الاولى وخذها اجزاه
لانه تدرك المتبرك في وقته وانما ترك الترتيب

قوله شهادة فامتنع على النفي وعلى ما لا يدخل تحت الحكم علل بهذا
المجموع كيلا يلزمه النقص بما لو شهدا انه لم يستثن الزوج عند قوله انت
طالق ثلثا ولم يقل قول النصارى عند قوله المسيح بن الله والزواج يدعي ذلك
لان هذه الشهادة وان فامتنع على النفي لكن فيما يدخل تحت الحكم
قوله لان المقصود منها نفي حجهم المعبر هو المقصود كما لو دعاه اذ ادعى
رد الوديعة وانكر رب الوديعة فالقول للمودع وان كان مدعيا ظاهرا لان المقصود
من دعواه نفي وجوب الضمان فيكون منكرا معنى **قوله** والحج لا يدخل
تحت الحكم لان ما يدخل تحت الحكم هو الذي يجبر الحاكم المحكوم عليه به والحج
عبادة والعبادات لا يجبر عليها **قوله** ولان جواز المؤخر له نظيره ان القضاء بعد

(كتاب الحج ... مسائل مشنورة)

وقال الشافعي رحمه الله لا يجزيه ما لم يعدل لكن لأنه شرع مرتبا فصار كما اذا سعى قبل الطواف
او بدأ بالمرؤة قبل الصفا ولنا ان كل جمرة قريبة مقصودة بنفسها فلا يتعلق الجواز بتقديم البعض
على البعض بخلاف السعي لانه تابع للطواف لانه دونه والمرؤة عرف ينتهي
السعي بالنص فلا يتعلق به البداية .

قال ومن جعل على نفسه ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة
وفي الاصل خبره بين الركوب والمشي .

ابوقت مشروع ولا كذ لك قبل الوقت قال شمس الائمة الحلواني رح ينفي للقاضي
ان لا يجمع هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس ولا فرق في شهادتهم بل فيه
تهميم الفتنة والفتنة نائمة لعن الله من يعظها .

قوله وقال الشافعي رح لا يجزيه ما لم يعد الكل لانه شرع مرتبا اعلم ان الشافعي
رحمه الله ترك اصله وكذا لعلماء ونارحمهم الله فان قيل الترتيب في الفوائت
شرط عندنا وهنالم يشترط والترتيب في الفوائت ليس بشرط عنده وهنالم شرط فكل احتاج
الى الفرق والشافعي يقول في الصلوة كل واحدة منها مقصودة بنفسها فلا يكون
تبعاً لغيرها واما جمرات اليوم فواحدة بدليل انه يجب دم واحد بترك الكل فيجب
رميها كما شرعت وعلما وانا فاولا كل جمرة مقصودة بنفعها لان كل واحدة منها متعلقة
ببقة على واحدة والبقة في باب الحج اصل فكان ما شرع فيه اصلا ايضا فلا يتعلق
جواز البعض بالبعض الا ترى انه لو اعاد على الترتيب كان مؤديا لا فاصيا واما في الصلوة
فقد جاء النص بان ما صلى من غير رعاية الترتيب صلوة قبل وقتها **قوله** والمرؤة عرفت
منتهى السعي بالنص وهو قوله عليه السلام انه ابدوا واما بدأ بالله تعالى .

(كتاب الحج - مسائل متنورة)

فهذا الشاؤ والقى الوجوب وهو الأصل لأنه انزمت للهبة بصفة الكمال فيلزمه بتلك الصفة كما
اذنذر الصوم مبتاعا وانما الحج ينتهي بطواف الزيارة فيمشي الى ان يطوفه ثم قبل مبتدئ
المشي من حين يحرم وقبل من ينه لان الظاهر انه هو المراد ولوركب اراق دمالا نه ادخل
نقصا فيه قالوا لا ما يركب اذا بعدت المسافة وشق المشي واذا اقربت والرجل ممن يعتاد المشي
ولا يشق عليه ينبغي ان لا يركب ومن باع جارية محرمة قد اذن لها في ذلك فلم يشترى
ان يحللها ويبيحها معها وقال زفر ليس له ذلك لان هذا عقد سبق ملكه فلا يتمك من نفسه كما
اذا اشترى جارية منكوبة ولان المشتري قائم مقام الباع وقد كان للبايع ان يحللها فكذا
المشتري الا انه يكره ذلك للبايع لما فيه من خلف الوعد وهذا المعنى لم يوجد في حق المشتري

قوله وهذا إشارة الى الوجوب وهو قوله لا يركب حتى يطوف وهو رواية الجا مع الصغير
وهو الصحيح لأنه انزمت قرينة بصفة الكمال وهو الحج ماشيا بدليل ما روي من
ابن عباس انه قال بعد ما كف بصره ما قاما سفت على شيء كئنا سفي على ان لم احج
ما شيا فان الله تعالى قد م المشاة فقال يا توك رجلا وعلى كل صامرو قال عليه السلام
من حج ما شيا فله بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قبل وما حسنات الحرم
قال كل حسنة تسعمائة ومن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه كان يمشي في حجة
والجنانب تقاد الى جنبه فان قبل كيف يستقيم هذا وقد كره ابو حنيفة رحمه الله
المشي في طريق الحج قلنا ما كره المشي مطلقا وانما كره الجمع بين الصوم والمشى
لانه اذا فعل ذلك ساء خلقه فجادل رقيقه والجدا ل في الحج منه فان قيل
ليس للمشي نظير في الغرائض والواجبات فينبغي ان لا يصح التذوية قلنا بل
اصل فان المكسي الفقير اذا لم يملك الزاد والراحلة وامكنه المشي الى غير ذلك
وجب عليه الحج وبدليل ما يروى عن عقبه بن عامر الجهني رضي الله عنه
انه جاء الى النبي عليه السلام وقال يا رسول الله ان اخي نذرت ان تحج

(كتاب الحج - مسائل مشنورة)

بجلائف النكاح لانه ما كان للبائع ان يمسجه اذا با شرته باذنه فكذا لا يكون ذلك للمشتري
واذا كان له ان يمسها لا يتمكن من ردها بالعيب عندنا وهذا مخرجه من كونها منتهية
من ههناها وذكر في بعض النسخ او جامعها والا دل على انه يمسها بعيب الجماع
بعض شعرا وبقلم ظهر ثم جامع والثاني يدل على انه يمسها بالعيب لانه لا يخلو
من تقديم مس يقع به التحليل والاولى ان يمسها بعيب الجماع تعظيما للامر بالحج والله اعلم.

ما شية حافية فقال عليه السلام ان الله تعالى لغني عن تعذيب ائمتك فلنتم حبيب ولذا يح
لركوبها شاة وفي بعضها وترق دما فلولم يجب الحج ماشيا لما اوجب الكفاية بالركوب ثم لم يذكر
محمد رج في شيء من الكتب من اي موضع يبد اقبل من بينه وهو الاصح وبذل على
وجوب المشي من وقت الخروج ماروي عن ابي حنيفة رج لو ان بغداد يا حبيب وقال ان
كلمت فلانا فعلي ان احج ماشيا فلقبه بالكوفة فكله عليه ان يمشي من بغداد •

قوله بجلائف النكاح لانه ما كان للبائع ان يمسجه اذا كان باذنه لما ان النكاح حق الزوج
وقد تعلق حقه باذن المالك فلا يتمكن المالك من فسحه وان بقي ملكه كتعلق
حق المهرتهن به باذنه فلما كان كذلك فام المشتري مقامه بعد الشراء فلذلك لا يكون
له حق الفسخ ايضا واما ههنا فقد اجتمع في الجارية حقان حق الله تعالى في الاحرام وحق
المشتري في الاستمتاع فيقدم حق العبد لحاجة العبد وغنى الشرع الا ترى انه اذا اجتمع
القصاص والقتل بقطع الطريق بدى بالقصاص لانه حق العبد **قوله** لا يتمكن من ردها بالعيب
اي بعيب الاحرام ثم التحليل بالتطيب او بالمس او بقص الشعر والظفر وفي المنتقى المعانقة
والقبيل مع العلم بالا حرام تحليله وان لم يرد به التحليل والله تعالى اعلم بالصواب •

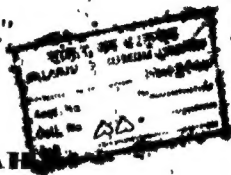
THE HIDAYAH,

WITH,

ITS COMMENTARY,

CALLED

THE KIFAYAH



A Treatise on the Questions of Mohamadan Law,

PUBLISHED UNDER THE AUTHORITY OF THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION

BY

HUKEEM MOULVEE ABDOOL MUJEED,

With the Assistance of several learned Men of Calcutta.

VOLUME I.

PRINTED AT HUKHEEM ABDOL MUJEED'S MEDICAL PRESS, TALTALLAH. NO. 46,

1834.

